

مركز الدراسات السياسية
الاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي
١٩٩٠



القاهرة ١٩٩١

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في اطار مؤسسة الأهرام .

● انشىء عام ١٩٦٨ .

● تغطي انشطة المركز : - تطورات النظام الدولي واهم القضايا والمشكلات الدولية ، خاصة ما يؤثر منها على الشرق الأوسط والوطن العربي - القضايا الاقليمية والعربية وتطورات النظام العربي وكذلك التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الاقطار العربية - الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر وعلاقاتها الخارجية وامنها القومي .

● يتكون المركز من وحدات ، هي : وحدة العلاقات الدولية - وحدة النظم السياسية - وحدة الدراسات العربية - وحدة الدراسات الاقتصادية - وحدة الدراسات العسكرية - وحدة الدراسات الاجتماعية - وحدة الدراسات التاريخية .

● اهم المنشورات العامة للمركز هي : - التقرير الاستراتيجي العربي (سنوي - منذ عام ١٩٨٥)

- مجلة السياسة الدولية (ربع شهرية - منذ عام ١٩٦٥) .
- سلسلة كتب المركز (منذ عام ١٩٧١) .
- سلسلة كراسات استراتيجية (منذ عام ١٩٩٠) .
- المقالات والدراسات بجريدة الأهرام .

● ادارة المركز : مبنى جريدة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
ت . ٧٥٥٥٠٠ - ٧٤٥٦٦٦ - ٧٥٨٣٣٣ - ٧٥٨٢٢٢

فاكس ٧٤٥٨٨٨

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة ١٩٩١



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي
١٩٩٠

المشرف ورئيس التحرير
السيد يسين
مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة ١٩٩١

المشاركون في التقرير

المشرف ورئيس التحرير : السيد يسين
نائب رئيس التحرير : د. اسامة الغزالى حرب
المشرف العام ومدير التحرير : د. محمد السيد سعيد

مستشارو التقرير :

د. سامى منصور د. على الدين هلال د. سعد الدين ابراهيم د. عبد المنعم سعيد

مجموعة النظام الدولى والإقليمى :

المقرر بالإنابة* : حسن ابو طالب
الأعضاء : د. حسن بكر
د. خليل درويش
راجيه صدقى
عماد جاد
فتحى حسن عطوة

مجموعة النظام العربى :

المقرر : د. محمد السيد سعيد
الاعضاء : وحيد عبد المجيد
فريق معاون : سمير حسنى عطية
منار الشوربجى
هانى رسلان

مجموعة جمهورية مصر العربية

المقرر : د. اسامة الغزالى حرب
الأعضاء : د. احمد يوسف احمد
د. الفت حسن أغا
ايمن السيد عبد الوهاب
بدر عبد العاطى
د. جهاد عودة
خالد داود
عمرو هاشم ربيع
محمد شومان
نبيل عبد الفتاح
د. نجوى خليل
هالة مصطفى
هانى رسلان

مجموعة البحوث الاقتصادية :

المقرر : د. طه عبد العليم
الأعضاء : ابراهيم نوار
احمد السيد النجار
خالد زغلول
عبد الفتاح الجبالى
مجدى صبحى
نادية مرسى

مجموعة البحوث العسكرية :

عميد ا ح متقاعد : مراد ابراهيم الدسوقى
الاعضاء : احمد ابراهيم محمود
محمد عبد السلام

الاشراف الفنى :

حسين أبو زيد - خالد زغلول

باحثون مساعدون :

احمد مصطفى العملة - إيهاب ابراهيم الدسوقى - خالد صلاح - خليفة ادهم - سحر سلام
علاء سالم - على السيد فؤاد - مجدى عبيد - محمد ابو الفضل أحمد - محمد مصطفى شحاته
محمود حسين جمعة - همام سيد محمد .

---

* اسماء المجموعات البحثية مرتبة أبجدياً

المحتويات

التحليل الثقافى لأزمة الخليج

السيد يسين

مقدمـة

نعتبر أن تطبيق منهج التحليل الثقافي الذى تجاهلناه طويلا فى دراسة المجتمع العربي ، هو نقطة البداية في دراسة السلوك السياسي والاجتماعي والاقتصادي كما مورس اثناء أزمة الخليج ، وكذلك في تحليل الآثار التي ترتبت على الحرب ، وذلك على مستوى السلطة والمثقفين والجماهير .

وهذا المنهج يركز على دراسة رؤى العالم السائدة في مجتمع معين ، وعلى تحليل الادراكات والتصورات والصور النمطية عن النفس وعن الآخرين ، وعلى القيم السائدة ، وعلى نوعية الخطابات السياسية المتصارعة في المجتمع ، مع تركيز خاص على اللغة باعتبارها معبرة برموزها عن الشبكة المعقدة للقيم والمعايير التي تؤثر على السلوك الاجتماعي والسياسي في التحليل النهائي .

واذا انطلقنا في تطبيق منهج التحليل الثقافي ، من واقع دراسة ممارسات السلطة والمثقفين والجماهير في أزمة الخليج ، فانه يمكننا اثارة عدد من الموضوعات الاساسية التي تستحق البحث والتحليل ، ليس في ندوة واحدة أو عدة ندوات ، بل أنها ينبغي أن تكون على أجندة البحث في مراكز البحوث العربية المتخصصة ، ولدى المثقفين القوميين العرب المعنيين بقضية الوحدة العربية . وهذه الموضوعات تتركز في خمس مشاكل : خطاب المثقفين في مواجهة الازمة ، مشكلة الآنا والآخر في العلاقات العربية ، ومنهج التفكير السياسي العربي ، والتحليل الثقافي للقيم السائدة في المجتمع العربي ، والعلاقة بين الوطن العربي والعالم .

أولا ـ خطاب المثقفين في مواجهة الأزمة

ليس هناك من شك في أن المثقفين العرب كانوا طليعة أمتهم منذ بداية النهضة العربية حتى اليوم . لقد بدأ دورهم التنويرى العظيم حين واجهوا السؤال الرئيسي : كيف نقضي على اسباب التخلف العربي ، وكيف نكتسب أدوات التقدم الغربي ؟

وكان ذلك يقتضي القيام بعملية فكرية مزدوجة : تقديم تحليل نقدي لتجربة الغرب من ناحية ، وتشخيص لأسباب التخلف العربي من ناحية أخرى . وقد قام بهذه العملية الفكرية الكبرى مجموعة من الرواد العظام لعل أبرزهم رفاعة رافع الطهطاوى وخير الدين التونسي .

غير أن هذا الدور الفكري البارز ، كان مجرد المقدمة التي أفسحت مكانا اساسيا للمثقفين العرب لكي يتصدروا الثورات العربية التى هدفت أولا الى استخلاص العروبة من براثن الحكم العثمانى ، وصوبت سهامها ثانيا للنضال ضد الاستعمار الغربي والهيمنة الاجنبية . وقادت أجيال تلو أجيال من المثقفين العرب فى كل اقاليم الوطن العربي النضال بالقلم والبندقية معا ، خلال مسيرة نضالية طويلة ، كانوا هم طليعة أمتهم ، المنادين بالاستقلال والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، والاصالة الحضارية .

وها نحن اليوم وفي غمار أزمة الخليج بكل تعقيداتها العالمية والاقليمية والمحلية ، نشهد المثقفين العرب ، يواصلون أداء دورهم ، ولكن في سياق أكثر تعقيدا ، تختلط فيه القومية بالقطرية ، ويتشابك فيه المنهج الثورى في التغيير مع النظرة الاصلاحية ، ويتعقد فيه الدور النقدي التقليدي للمثقف العربي ، نتيجة للقهر السياسي الذي يحد من الحرية الفكرية للمثقف ، وبالاغراء المالي من قبل بعض الانظمة . وقد أدت كل هذه العوامل الى انقسام المثقفين العرب انقساما واضحا في تناولهم لازمة الخليج وفي اتجاهاتهم المعلنة ازاء مختلف السياسات والمواقف والقضايا التي أثارتها .

لقد مر وقت كاف على الأزمة ، ظهر فيها وتبلور ما يمكن أن نطلق عليه ، خطاب المثقفين ، ازاء الازمة ، الذي يستحق أن نتأمله على حدة ، وذلك بالاضافة الى ، خطاب السلطة ، الذي يكشف ايضا عن انقسام واضح بين الانظمة العربية واتجاهاتها وسلوكها في الازمة ، والذي ظهر في ثلاثة مواقف متمايزة : الانحياز الكامل مع العراق ، والانحياز الكامل مع الكويت ، والموقف الوسطي الذي يحاول انصاره التوازن المتحرك في سياق لا يسمح بطبيعته بانتصاف الحلول . ويمكن القول أن خطاب المثقفين العرب في الازمة ، لو نظرنا اليه باعتباره نصا واحدا ـ لغرض التحليل ـ لوجدناه يتسم بالسمات التالية :

١ ـ اتخاذ بعض المثقفين سواء ممن أيدوا العراق ، أو ممن وقفوا بجانب الكويت أسلوبا عاطفيا صارخا في الدفاع عن مواقفهم ، يفتقر الى الحد الادنى من العقلانية . وكأن شعار الواحد منهم الذي رفعه طول الوقت ، أنصر أخاك ظالما أو مظلوما ، .

٢ ـ تطور مواقف بعض المثقفين مع تصاعد الازمة وبروز تعقيداتها ، ودخول عناصر جديدة اليها . فبعض المثقفين ممن أدانوا غزو الكويت في البداية عادوا لمراجعة موقفهم بعد دخول القوات الأجنبية الى السعودية ، وأصبحت القضية المحورية بالنسبة لهم هي الكفاح ضد التواجد الاجنبى على الارض العربية ، باعتبارها هي المشكلة الملحة .

٣ ـ انطلق معظم خطاب المثقفين العرب من مسلمة مبناها انك اما أن تكون مع العراق على طول الخط ، أو مع الكويت على طول الخط ، ومثل ذلك تبسيطا مخلا لرؤية الواقع . ذلك أن الأزمة اثارت قضايا سياسية وفكرية واستراتيجية معقدة ، من الصعب للغاية حصرها في خانة « الابيض » أو في خانة « الأسود » وبالتالي حرم هؤلاء المثقفون أنفسهم من التحليل النقدي للأزمة والذي من شأنه أن يبرز سلبيات وايجابيات سلوك كل طرف من الازمة .

٤ ـ اتسم خطاب المثقفين العرب بكونه خليطا من مناقشة الاساسيات في السياسة العربية (الوحدة العربية مثلا وكيف تتحقق هل بالديمقراطية أم بالقوة العسكرية ، وقضية أولوية قضية الوحدة على قضية الديمقراطية) ، وتحليل الاخر وسياساته وأهدافه (ونعني موضوعات الهيمنة الامبريالية ، والتدخل الاجنبي ، ومزاعم النظام العالمي الجديد) ، والنظر الى الاوضاع الاجتماعية والسياسية الراهنة في الوطن العربي (الحدود المصطنعة التي خلفها الاستعمار ، وهشاشة الدول الخليجية وافتقادها لأساسيات الدولة) وأخيرا محاولة النظر للمستقبل ، سواء مستقبل الوطن العربي أو مستقبل المجابهة أو التفاعل بين النظام العربي والنظام العالمي .

٥ ـ وسمة أخرى تتمثل في التبعية المطلقة لبعض المثقفين لمواقف السلطة ، سواء كانت السلطة العراقية أم السلطة الكويتية أم السلطة السعودية (وينطبق ذلك على تبعية بعضهم للسلطة المصرية أو السورية) . وخطورة هذا الموقف أن يتحول المثقف الى مجرد مبرر لمواقف السلطة ، وهو لذلك مستعد لتغيير موقفه اذا ما غيرت السلطة موقفها . فالمثقفون الذين أيدوا السلطة العراقية في غزوها للكويت ، ثم في ضمها بعد ذلك للعراق وابتدعوا النظريات المختلفة لتبرير هذا الضم ، سواء في حديثهم عن أولوية الوحدة العربية ولو تم تحقيقها بالقوة العسكرية ، أو في تعرضهم لهشاشة الدولة الكويتية ، أو في اثارتهم لقضية الحق التاريخي ، هم أنفسهم الذين أيدوا العراق في مبادرته السلمية ، والتي جوهرها الانسحاب من الكويت . لدى هؤلاء البعض موقف السلطة ـ أيا كان ومهما تغير ـ هو الصحيح . ومن ناحية أخرى فالمثقفون الذين أيدوا عملية تحرير الكويت . باعتبارها هي هدف التدخل الاجنبي ، هم أنفسهم الذين صمتوا صمتا مريبا فيما يتعلق بتحول العملية الى تدمير شامل للقوة العراقية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يتجاوز قرارات مجلس الامن وبغض النظر عن هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على عملية اصدارها . وهم أنفسهم الذين لم يؤيدوا بطريقة واضحة المبادرة العراقية السوفيتية والتي تنص على الانسحاب العراقي من الكويت .

٦ ـ وتلزمنا الامانة أن نسجل مواقف المثقفين العرب الذين لم ينساقوا الى مزلق التبعية للسلطة ، وانما جهروا بآرائهم ضد اختيارات السلطة كتابة وحديثا وسلوكا ، ونشير هنا الى مواقف بعض المثقفين المصريين والمغاربة والتونسيين وخصوصا في احزاب المعارضة .

٧ ـ ولوحظ ايضا في بعض الاقطار العربية أن عمق التيار الشعبي المؤيد للعراق ، جرف في طريقه بعض المثقفين الذين لم يتجاسروا على ممارسة التحليل النقدي للأزمة ، بما قد يؤدي اليه من صياغة ونشر افكار قد تتعارض مع هذا التيار الشعبي .

وهذه الملاحظة تثير مشكلة هامة مفادها هل دور المثقف الانسياق وراء المشاعر الجماهيرية مهما كانت عقلانيتها ، أم أن دوره هو محاولة طرح الاراء من منظور نقدي حتى لو خالفت الاتجاهات الشعبية ؟

في تقديرنا أن هذه السمات الاساسية لخطاب المثقفين العرب في مواجهة الازمة ، تثير مجموعة متنوعة من المشكلات البالغة الاهمية التي تتعلق بدور المثقفين العرب في تطوير وتحديث المجتمع العربي .

ولعل أبرز هذه المشكلات هي علاقة المثقفين بالسلطة . هذا موضوع تقليدي كثر فيه النقاش والجدل على المستوى العالمي وعلى الصعيد العربي على السواء . غير أنه لو تأملنا مسيرة المثقفين العرب خلال العقود القليلة الماضية ، فمن السهل علينا أن نرصد مجموعة من الظواهر البارزة أهمها على الاطلاق وقوع المثقف العربي بين المطرقة والسندان ، ونعني على وجه التحديد بين الوطأة الشديدة للقمع السياسي المباشر ، الذي قد يدفعه الى الصمت ، أو الى الهجرة ، أو للنضال في ظل سياق استبدادي تهدر فيه حقوق الانسان بالكامل وبلا أي ضمانات قانونية ، وبين الاغراء المالي الذي أجادت استثماره بعض النظم العربية ، وخصوصا في سنوات الحقبة النفطية ، والتي سمحت بشراء عديد من الاقلام ، بصورة مباشرة وغير مباشرة ، مما أثر تأثيرا سلبيا على قيام المثقف العربي بدوره النقدي .

والمشكلة الثانية هي توزع المثقفين العرب بين أنصار المنهج الثوري في تغيير المجتمع العربي ، ودعاة المنهج الاصلاحي . وقد أدت عوامل عديدة عالمية واقليمية الى انحسار معسكر دعاة المنهج الثوري ، نتيجة لانهيار التجربة الاشتراكية الشمولية في الاتحاد السوفيتي وبلاد اوروبا الشرقية ، وللانتكاسة الواضحة لمسيرة الخطاب الثوري العربي في العقود الاخيرة ، سواء في مجال الاصلاح الداخلي أو في المواجهة مع اسرائيل العدو التقليدي للامة العربية .

وفي هذا السياق اكتسب دعاة المنهج الاصلاحي أرضا واسعة ، وانطلقوا للتبشير بأهمية التصالح مع اسرائيل من خلال مفاوضات سلمية ، وفي اطار التهاون مع النظام العالمي ، وتبنى لغته وخصوصا في أهمية تبني الحلول الوسط ، والتخلي عن النضال الثوري أسلوبا للحصول على الحقوق المشروعة . ومن ناحية أخرى الدعوة للمنهج الاصلاحي في الاطار الداخلي في كل قطر ، والقبول ، بالمنح الديمقراطية ، التي يعطيها النظام السياسي بالتدريج ، ومحاولة العمل السياسي في ظل أطر سلطوية وباستخدام الاساليب الديمقراطية المقيدة . أما في المجال العربي ، فالدعوة هنا تتمثل في ضرورة التركيز على الحوار والتراضي والحث والاقناع ، في مجال العمل العربي المشترك ، ونبذ كافة الاساليب الثورية التي كانت متبعة منذ عقود مضت ، فيما يتعلق بقضية الوحدة ، وعدالة توزيع الثروة العربية ، والموقف من المعسكر الغربي .

والمشكلة الثالثة هي اسلوب المثقفين العرب في التعبير عن قناعاتهم وآرائهم . وقد لاحظنا سيادة العاطفية والخطابية في خطاب المثقفين ازاء الازمة ، وندرة التحليلات النقدية الموضوعية مع أهميتها القصوى ، بالاضافة الى عودة بعضهم مرة أخرى في تصوير العلاقات مع الغرب باعتبارها حربا صليبية مستمرة .

ومن هنا يمكن القول أن مشكلة المنهج الفكري الذي يتبناه المثقفون العرب يحتاج الى تحليل نقدي ، بالاضافة الى نظرياتهم عن الاخر وخطورة الوقوع في أسر الصور النمطية القديمة عن الغرب . بعبارة أخرى ضرورة مناقشة كيف نتعامل مع الغرب ، ومن أي منطلق ، هل من منطلق المجابهة المستمرة والصراع ، أو من منطلق التعاون المتكافىء والحوار الفعال ، في ضوء منهج نقدي يضع يده على أهداف ووسائل ما يطلق عليه « النظام العالمي الجديد » وكيفية مواجهته بفعالية وكفاءة .

والمشكلة الرابعة هي علاقة المثقفين العرب بالجماهير . ونعلم جميعا أن هناك مناقشات تقليدية حول هذه العلاقة ، كما أنه توجد انماط معروفة وشهيرة . ولعل ابرزها صورة ، المثقف المنعزل ، عن الجماهير والذي يصوغ أفكاره بعيدا عن نبضها الحي ، اما من باب التعالي الفكري ، أو بسبب العجز عن التواصل معها ، أو الخوف من مشاعرها الجارفة في بعض الاحيان . وهناك ايضا ، المثقف العضوي ، بتعبيرات المفكر والمناضل الايطالي المعروف جرامشي الذي يجيد التلاحم مع الجماهير ويعبر عنها .

ان هذه مشكلة بالغة الاهمية ، لما لوحظ في الحقبة الاخيرة من تغيير بعض المثقفين العرب لمواقفهم الايديولوجية المعلنة ، وانضمامهم الى بعض التيارات السياسية التي اصبحت لها ، جماهيرية ، واضحة في السنوات الاخيرة ، وأهمها التيار الاسلامي ، لمجرد مجاراة الجماهير .

لقد برزت في أزمة الخليج قضية علاقة المثقف بالجماهير بصورة واضحة . بكل ايجابياتها وسلبياتها ، بصورة تدعو لدراستها وتحليلها .

ومعنى ذلك كله - اذا صوبنا عيوننا تجاه المستقبل - أن دور المثقفين في المجتمع العربي يحتاج ، في ضوء ممارسة المثقفين الفعلية اثناء أزمة الخليج ، الى حوار نقدي يركز على مجموعة القضايا والمشكلات التي أشرنا اليها ، وأهمها : علاقة المثقفين العرب بالسلطة ، وعلاقتهم بالجماهير ، وأسلوبهم في التعبير عن أنفسهم ، ومناهجهم في الدعوة الى التغيير الاجتماعي بين الثورية والاصلاحية ، وتصوراتهم للعلاقة مع الآخر ، ومع النظام العالمي الذي يهيمن عليه الغرب اساسا .

ان هذا الحوار الذي ندعو اليه ، والذي نرجو أن يساهم فيه جمهرة المثقفين العرب من كافة الاتجاهات السياسية ، ينبغي أن يصدر عن رغبة أكيدة في النقد الذاتي ، وقدرة فكرية في نقد الآخر ، وهدف واضح ومحدد ، هو تأكيد الدور الفاعل للمثقفين العرب في تطوير المجتمع العربي . فهذه العملية التاريخية الكبرى - كما أثبتت الاحداث في الماضي والحاضر - مهمة لا يمكن ولا يجوز أن تترك فقط لصانعي القرار من السياسيين المحترفين . لان صياغة المستقبل العربي ليس من حق أحد ايا كان أن يحتكرها ، بل ينبغي أن نصنعه معا ، حكاما ومثقفين وجماهير ، من خلال النضال السياسي والثقافي الواعي ، وفي سياق تسوده الديمقراطية الحقيقية .

ثانيا ـ مشكلة الآنا والآخر في العلاقات العربية

ونعني اساسا المفهوم الذي يقدمه كل نظام سياسي عن نفسه ، وعن الآخرين ، على مستوى السلطة والمثقفين والجماهير . وعادة ما يعطي النظام السياسي عن نفسه صورة بالغة الايجابية ، تخفي كل السلبيات ، وتبرز ما يراه من ايجابيات ، وفي نفس الوقت ـ وخصوصا في فترات الصراع ـ يقدم صورة بالغة السلبية عن الاطراف الاخرى الداخلة معه في صراع . ويكفي أن نشير هنا الى الخطاب السياسي العراقي منذ بداية الازمة والصورة التي قدمها عن نفسه باعتباره رائد القومية العربية والاسلام والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والنضال ضد قوى الاستكبار العالمية ، وفي نفس الوقت الصورة البالغة السلبية التي قدمها للنظام الكويتي ، وللنظم الخليجية عموما ، باعتبارها مجرد محصلة للخطة الاستعمارية في تقسيم الوطن العربي ، وبالتالي فهي كيانات هشة وهزيلة من الناحية الاجتماعية والسياسية ، وهي ايضا تابعة للنظام الرأسمالي الامريكي .

هذه الصورة النمطية للآنا وللآخر في مجال العلاقات العربية لا تقتصر على قادة النظم السياسية ، وانما تنتقل ـ للاسف ـ وفي غيبة الديمقراطية وحرية التعبير التي تسمح بالنقد والتصحيح ، الى خطاب المثقفين ، والذين غالبا ـ تحت وطأة القهر السياسي العنيف ـ ما يكونون مثقفين مبررين للسلطة .

وهذه العملية الاجتماعية الواسعة المدى لتزييف الوعي العربي المعاصر ، مردها اساسا الى غياب المرجعية الاساسية المتفق عليها لتقييم اداء النظم السياسية . ففي ظل سيادة شعارات الثورة والاشتراكية والوحدة في النظم الراديكالية غابت غيابا شبه كامل قيمة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان . ولذلك لم يكن غريبا أن نجد بعض المثقفين العرب ممن اخذوا صف العراق ، يبررون الغزو العراقي للكويت بأنه مشروع لانه يتمثل في تحقيق الهدف العربي الاسمي وهو الوحدة ، حتى لو تمت بالقوة العسكرية ، ولو تحققت بقهر الشعب الكويتي نفسه ! ويتساءلون بسخرية ، هل من الممكن للشعب الكويتي أن يتقدم بطريقة ديمقراطية بطلب الوحدة مع العراق ، مع كل ما يرفل فيه من خيرات جلبتها الثورة النفطية ؟

ومن هنا لا بد من التشديد في المرحلة المقبلة على المرجعية الاساسية للحكم على شرعية النظم السياسية وادائها . ولا بد أن تكون قيم الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان هي القيم الحاكمة في التقييم ، وتأتي بعد ذلك قيم العدالة الاجتماعية ، والايمان بتحقيق الوحدة العربية ، والعمل على تحقيقها أيا كانت صورتها .

ونحن في الواقع نحتاج ـ من أجل التحليل العلمي لمشكلة الآنا والآخر في العلاقات العربية ـ الى أن ندرس ثلاثة انواع من الخطابات :

١ ـ **خطاب السلطة** : ويتم ذلك من خلال تحليل المواثيق المعلنة الاساسية للنظم السياسية العربية (الدساتير ، المواثيق ، الوثائق الحزبية للاحزاب الحاكمة) وللخطابات السياسية للحكام أيا كانوا

ملوكا ام امراء أم رؤساء جمهوريات ، وأهم من ذلك كله دراسة الممارسات السياسية للنظم بكل تناقضاتها وتغيراتها عبر الزمن ، وخصوصا في مجال التحالفات الدائمة أو الوقتية ، والتحولات فيها .

٢ ـ خطاب المثقفين : ويتم ذلك من خلال قراءة نقدية واعية للانتاج الفكري العربي المعاصر ، وفق منهجية دقيقة تسمح برسم الخريطة الاساسية الفكرية في مرحلة أولى ، مع تحديد التغيرات والتقلبات في المواقف المعلنة للمثقفين في مرحلة ثانية ، لابراز ظاهرة ما أطلق عليه محمد عابد الجابري « الترحال الثقافي » ، ويقصد بها انتقال المثقف العربي من ايديولوجية الى ايديولوجية أخرى مناقضة ، أحيانا من خلال عملية تدريجية قد تكشف عن نمو وتطور المشروع الفكري للمثقف ، وهو أمر مشروع ، وأحيانا أخرى من خلال عملية انقلابية فجائية وغير مبررة ، تحول مثقف ماركسي عريق له تاريخ في العمل الحزبي الشيوعي الى مثقف اسلامي متطرف . أو كتحول مثقف قومي عروبي الى مثقف قطري ينقد القومية العربية وينادي بالاكتفاء على المصلحة الوطنية الضيقة . مثال ذلك موقف بعض المثقفين المصريين العروبيين عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣ والذين من باب الدفاع عن معاهدة كامب دافيد اندفعوا الى رفع الشعار الشوفيني « مصر أولا » ، بما يعنيه ذلك أن تذهب العروبة الى الجحيم ، اذا ما تعارضت مع المصلحة المصرية .

وكذلك ما نشهده الآن من تحولات بعض المثقفين الكويتيين العروبيين عقب الغزو العراقي ، واستعادة الكويت ، بما أعلنوه من كفرهم بالعروبة ، وتصريحهم بأنهم يرغبون في أن يكونوا تابعين للولايات المتحدة الامريكية التي قادت التصدي للغزو العراقي وحررت لهم وطنهم .

٣ ـ خطاب الجماهير : ونقصد بذلك الادراكات والتصورات والصور النمطية التي تكونها الجماهير في الوطن العربي عن شعوب البلاد العربية المختلفة . وفي هذا المجال من الاهمية بمكان القيام بدراسات ميدانية مقارنة لمعرفة هذه الادراكات والصور النمطية .

وقد قمنا ببحث ميداني واسع المدى في اطار مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت حول اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة . وصممت استمارة طبقت في ثلاثة عشر قطرا عربيا ، وقد قام كاتب هذا البحث بتحليل النتائج الخاصة بنظرة الجماهير العربية الى نفسها والى الاخرين .

انظر : السيد يسين ، الشعب العربي ، التفاعل الاجتماعي والصور القوية منشورة في كتاب : ابراهيم . س ، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٣ ، ١٩٨٥ ، ٢٥٧ ـ ٢٨٢

وهي دراسة رائدة تستحق أن تتابع من خلال استخدام نفس المنهجية ، خصوصا بعد انتهاء حرب الخليج ، بكل ما أحدثته من انقسامات واضحة بين النظم السياسية ، والمثقفين ، والجماهير العربية . وفي هذا المجال من الاهمية بمكان دراسة وتحليل السلوك الجماهيري العربي اثناء الحرب ، وعلى وجه الخصوص بحث ظاهرة التأييد الجماهيري الواسع المدى للخطاب السياسي للرئيس صدام حسين ، وخصوصا جماهير الاردن والجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة ، وفي الجزائر والمغرب وتونس والسودان واليمن ، وبعض قطاعات الجماهير في مصر وسوريا .

ان دراسة هذا السلوك الجماهيري ، ستكشف ليس فقط عن توحد الجماهير مع الشعارات التي رفعها الرئيس صدام حسين ، بغض النظر عن جديته في رفعها ، أو عمله الحقيقي لتحقيقها . وأهمها تحدى الهيمنة الامبريالية الامريكية ، وتحقيق الوحدة العربية ، وعدالة توزيع الثروة العربية ، واستقلال الارادة العربية . وستكشف الدراسة ايضا عن تبني هذه الجماهير لصور بالغة السلبية عن النظام الكويتي ،

والمجتمع الكويتي والشعب الكويتي على وجه الخصوص ، والشعوب الخليجية على وجه العموم .

لقد تم تبني صور نمطية سلبية عن هذه النظم والمجتمعات والشعوب باعتبارها نظما مصطنعة (من صنع الاستعمار الانجليزي) وهي نظم عميلة للولايات المتحدة الامريكية ، وأنها مجتمعات مفكة اتخمتها الثروة التي تضن بها على التنمية العربية لرفع المستوى الاقتصادي والحياتي للجماهير العربية الفقيرة في دول العسر العربية ، وانها شعوب كسولة لا تعمل ولا تنتج ، وتعتمد على العمالة الاجنبية في كل شيء ، وأنهم كأفراد لاهم لهم الا التمتع بالمال النفطي الحرام ، واهداره على الملذات في عواصم العالم المختلفة . وفي هذا الاطار تغيب أي صور ايجابية . مهما كانت . من ادراك الجماهير العربية للشعب الكويتي أو الشعوب الخليجية . فالوقائع الثابتة الخاصة باسهام النظام الكويتي والنظم الخليجية في التنمية العربية لبلاد العسر ، من خلال المساعدات المباشرة ، والقروض والمنح والاستثمارات ، يتم تجاهلها كليا ، أو حين تثار ، يتعمد التقليل من أهميتها ، على أساس انها لا تمثل شيئا كبيرا اذا ما قورنت بالاستثمارات الخليجية في الاقطار الاجنبية ، أو يتم التركيز على سلبيات سلوك التعالي الخليجي في التعامل مع الدول العربية الفقيرة .

وفهم السلوك الجماهيري العربي لا بد أن يوضع في اطار أعم ، أهم سماته سيطرة الاعلام الرسمي في غالبية النظم السياسية العربية ، وغياب الاصوات الاخرى المعارضة ، وبالتالي انفتاح المجال واسعا أمام الانظمة لتزييف الوعي الجماهيري وفقا لسياسية اعلامية تابعة لتوجيهات النظم السياسية ، وعدم قدرة المواطن العربي العادي على معرفة الحقائق السياسية والاجتماعية والثقافية في الاقطار العربية المختلفة ، نتيجة ضعف ادوات الاتصال المستقلة التي تسمح له بتكوين وجهة نظر موضوعية ، ووقوف الحواجز الجمركية العربية الراسخة امام المنتجات الفكرية والثقافية العربية (تداول الجرائد العربية والكتب العربية) وقبل ذلك كله قيود الرقابة الصارمة التي تفرض في كثير من الاحيان على هذه المنتجات ، مما يؤدي في النهاية الى تكون وعي جماهيري مشوه وقاصر .

ان الوعي الجماهيري في اطار الدولة العربية المستبدة يتشكل . الى حد كبير . تحت تأثير النظم الاعلامية الرسمية ، وان كان احيانا يستطيع . بالحدس . ان يفلت من اطار هذا الحصار الاعلامي ، ويعبر عن نفسه بصدق ، وخصوصا في أوقات الازمات التي تلمس صميم عصب المشاعر القومية العربية ، كما حدث في السلوك الجماهيري العربي اثناء العدوان الثلاثي على مصر بقيادة جمال عبد الناصر عام ١٩٥٦ ، أو كما حدث بالنسبة للسلوك الجماهيري اثناء حرب الخليج ، بالرغم من التفاوت الكبير في السياق التاريخي لكل حرب منهما ، وخصوصا من ناحية سبب الحرب . في الحرب الاولى كان هو قرار تأميم قناة السويس ، والذي كان من الممكن بسهولة للجماهير أن تؤيده باعتباره تعبيرا عن الكرامة الوطنية والرغبة في تحرير الارادة العربية من الهيمنة الاجنبية .

وفي الحرب الثانية كان السبب هو الغزو العراقي للكويت ، والذي كان يمكن . لو لم تتدخل القوات الاجنبية . القياس الدقيق لاتجاهات الجماهير ازاءه . غير أن التدخل الاجنبي هو الذي آثار في المقام الاول الذاكرة السياسية لدى الجماهير ، وخصوصا نضالاتها السابقة المجيدة ضد الاستعمار والهيمنة الاجنبية ، مما جعلها تركز على الوجود الاجنبي والنضال ضده ، وفي نفس الوقت لا تثير سبب الحرب وهو الغزو العراقي لبلد عربي هو الكويت . وهذه الواقعة بذاتها ، ونعني عدوان قطر عربي ضد قطر عربي آخر ، مهما كانت المبررات ، هي التي اثارت البلبلة في صفوف المثقفين والجماهير على السواء .

ثالثا ـ منهج التفكير السياسي العربي

لا نبالغ اذا قلنا أن التفكير السياسي العربي قد تمحور في العقود الماضية ـ ربما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الآن ـ حول محورين اساسيين : الاول قضية التجزئة والوحدة ، والثاني قضية الاصالة والمعاصرة .

وقد يبدو أن المحور الاول ينتمي الى المجال السياسي اساسا ، وأن المحور الثاني ينتمي الى المجال الثقافي على وجه الخصوص ، غير أنه من منظور شامل يمكن القول أن السياسي لا يمكن في أغلب الاحيان فصله عن الثقافي ، ولذلك فهناك تقاطعات عديدة بينهما ، وتفاعل متبادل .

لقد دفعت حرب الخليج قضية التجزئة والوحدة مرة اخرى الى مقدمة الاهتمامات العربية . فقد أدى الغزو العراقي للكويت ، والذي تدرج النظام العراقي في تقديم اسبابه من أول الحقوق التاريخية للعراق في الكويت وما يتضمنه ذلك من رفض الحدود المصطنعة التي فرضها الاستعمار ، الى انه يعتبر في الواقع تحقيقا لحلم الوحدة العربية ، ومن هنا فقد قدم قرار ضم الكويت الى العراق واعتبارها المحافظة التاسعة عشر ، على هذه الارضية .

ولم نعدم مثقفين قوميين عروبيين انطلقوا لتبرير الغزو العراقي ، على اساس اولوية تحقيق هدف الوحدة العربية ، على غيره من الاهداف . فالديمقراطية يمكن أن تؤجل ، والاشتراكية يمكن أن تجمد ، غير أن تحقيق الوحدة ينبغي أن يتحقق ولو باستخدام القوة العسكرية ، حتى ولو تم ذلك بقهر الشعب الذي تراد الوحدة معه . وقد سبقت في هذه النظريات الخبرة الاوروبية في تحقيق الوحدة السياسية في القرن التاسع عشر ، ولمع اسم بسمارك محقق الوحدة الالمانية بالقوة العسكرية باعتباره أحد المراجع الرئيسية التي يحال اليها في تنظير تحقيق الوحدة العربية بالقوة العسكرية .

والواقع أن الجدل الدائر بين فكر التجزئة وفكر الوحدة لم ينقطع أبدا طوال العقود الماضية .

واذا درسنا خطاب التجزئة لوجدناه يدافع عنها على أساس الامر الواقع ، ويهدف الى ترسيخها ، انطلاقا من التركز على أولوية المصالح الوطنية الضيقة ، مما يؤدي الى مصادرة اي امكانية لتحقيق الوحدة في المستقبل .

أما خطاب الوحدة ـ وخصوصا في صورته المثالية ـ فهو ينطلق في كثير من الاحيان من القفز فوق الواقع ، مما يدفعه الى تجاهل الخصوصيات الثقافية والاجتماعية في الوطن العربي . والصورة المثالية التي يقدمها لنا هذا الخطاب ، هي صورة أمة عربية واحدة كانت موحدة طوال عهودها ، غير أن الاستعمار الحديث هو الذي جزأها الى دول ودويلات (وهذه نظرة لا تاريخية في الواقع) ، وهذه الامة تشترك في الدين والتراث واللغة والثقافة الواحدة ، وهي أمة متجانسة ، لا ينقصها سوى صدور الارادة السياسية لاستعادة وحدتها المفقودة .

وهذا الخطاب المثالي الذي ساد في الاربعينات والخمسينات والستينات ، تجاهل عديدا من الظواهر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فقد تجاهل أولا مشكلة الاقليات والجماعات الاثنية المختلفة في الوطن العربي ، ولم يتصد لعلاج قضية الاندماج الوطني والقومي لهذه الاقليات والجماعات الاثنية (الاكراد والشيعة في العراق ، المارونيون في لبنان ، البربر في الجزائر ، المسيحيون في جنوب السودان ، على سبيل المثال) .

وقد أدى هذا التجاهل الى التخبط الشديد في تعامل ممثلي الفكر القومي العربي الذين تسلموا السلطة في عدد من البلاد العربية مع هذه الحقائق . وتراوحت وسائلهم بين استخدام القمع السياسي المباشر أو القمع الثقافي ، وبين الاعتراف بحق بعض هذه الجماعات في الحكم الذاتي ، كما حدث في العراق والسودان ، وان كانت هاتان التجربتان قد انتكستا للاسف لاسباب متعددة ، لا مجال للخوض فيها .

غير أنه يمكن القول أن هناك غيابا واضحا لنظرية متكاملة في الفكر القومي العربي فيما يتعلق بهذه المشكلة .

وقد تم ايضا - في اطار الخطاب المثالي - تجاهل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الوطن العربي ، وأهمها التفاوت الشديد في مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادى في الاقطار العربية . ولو اعتمدنا على مقياس البداوة - التحضر ، لوجدنا مجتمعات عربية لم تكد تخرج بعد من طور البداوة ، في حين نجد مجتمعات عربية أخرى قطعت اشواطا بعيدة في مجال التحضر .

ومن ناحية أخرى تم تجاهل عدد من الحقائق السياسية الهامة ، وأهمها تفاوت أسس شرعية النظم السياسية العربية القائمة . فبعض هذه النظم تحكمها عائلات تسندها شرعية تاريخية مستمرة ، تتمثل في استمرار عائلة ما في الحكم قرونا متصلة ، كما هو الحال بالنسبة لعائلة الصباح في الكويت ، وبعضها يستند الى شرعية تاريخية دينية ، هي خليط من السيطرة على المجتمع بالقوة ، والاستناد الى شرعية مذهب ديني مسيطر كالوهابية ، كما هو الحال في السعودية . وهناك نظم ملكية تستمد شرعيتها من تولي أسرة ما الحكم الملكي الوراثي كالنظام المغربي ، والنظام الاردني . وهناك نظم سياسية تقوم شرعيتها على الانقلاب والثورة كالنظم المصرية والعراقية والسورية والليبية . وهناك نظم جمهورية تقوم شرعيتها على تحقيق الاستقلال الوطني سواء بالثورة كما هو الحال في الجزائر ، أو بالتفاوض كما هو الحال في تونس .

هذه الخريطة المعقدة للنظم السياسية العربية تجاهلها - الى حد كبير - الخطاب المثالي للوحدة العربية ، وذلك في سعيه الدائب لتحقيق الوحدة ، حتى ولو كان ذلك بالقفز على الواقع .

غير أن هذا الخطاب المثالي تراجع في العقدين الاخيرين لحساب خطاب قومي واقعي ، تبلور من خلال ممارسة النقد والنقد الذاتي ، بعدما أظهرت الممارسة العملية أن تجاهل الواقع والقفز فوق المراحل ، كانت نتيجته الوحيدة هي الاخفاق والفشل .

وهذا الخطاب الواقعي يتخذ صورتين اساسيتين : الصورة الاولى وتتمثل في ضرورة تحقيق الوحدة العربية ، وليس بالضرورة في صورة الوحدة الاندماجية ، من خلال السعي الواقعي لتحقيق ذلك ، وضعا في الاعتبار كل الظواهر السائدة في الوطن العربي ، والتي أشرنا اليها من قبل ، ومدخله الى ذلك التحليل من خلال البحث العلمي المتعمق على خطورة التجزئة على المستقبل العربي .

ولا بد هنا من الاشارة الى أن خير من يمثل هذه الصورة البارزة للخطاب القومي الواقعي هو الجهود الرائدة لمركز دراسات الوحدة العربية ، والذي انطلق لخدمة أهداف الامة وفق خطة بحثية جسورة ، شارك في وضعها وتنفيذها نخبة من أبرز المثقفين والباحثين العرب .

ويرجع الفضل لهذا المركز في بحوثه ودراساته ومؤتمراته ، الى نشر الوعي العلمي النقدي بضرورة اتمام الوحدة العربية ، وتحقيق التفاعل الفكري الخلاق بين مثقفي المشرق ومثقفي المغرب . هذه هي الصورة الاولى للخطاب القومي الواقعي ، والذي يتبناه في الواقع المثقفون العرب في غالبيتهم ، والذي يمثل المدخل السياسي للوحدة .

أما الصورة الثانية من صور الخطاب القومي الواقعي ،فقد تبنته الأنظمة السياسية العربية ، والتي آثرت في الدخول من خلال المدخل الاقتصادي . ومن هنا يمكن أن نفهم ظهور وانتشار صيغة مجالس التعاون الاقليمية والتي بدأت بمجلس التعاون الخليجي ، وتبعها بعد ذلك بسنوات مجلس التعاون العربي ، والاتحاد المغاربي .

ويمكن القول أن حرب الخليج بكل ما أحدثته من انقسامات بين النظم السياسية العربية ، وحتى بين الدول الاعضاء في نفس المجلس ، كحالة مجلس التعاون العربي الذي وقفت فيه العراق والاردن واليمن في جانب ، ومصر في جانب آخر ، هذه الحرب بكل ما تضمنته من صراعات وقضايا ومشكلات ، تدعونا الى اعادة النظر في منهج التفكير السياسي العربي ، وخاصة فيما يتعلق بمحور التجزئة والوحدة .

رابعا ـ التحليل الثقافي للقيم السائدة في المجتمع العربي

تتصارع القيم وتتعدد في المجتمع العربي ، ونتيجة للصراع السياسي العنيف الذي مارسته الجماعات السياسية المتنافسة في اطار المجتمع العربي في الاربعين عاما الماضية ، تم اعلاء بعض القيم على حساب قيم أساسية أخرى .

لقد رفعت ـ في النظم الراديكالية العربية ـ شعارات الثورة والاشتراكية والوحدة (على اختلاف في ترتيبها حسب الظروف والاحوال !) ، على حساب قيمة الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان .

كما رفعت ـ ضد هذه القيم وفي مواجهتها ـ في النظم المحافظة العربية شعارات الاسلام ! وبغير تحديد واضح لمضمونه ، وفي اختلاف في ممارسته ، بين منتهى الانغلاق والجمود كما هو الحال في السعودية ، ومحاولات اضفاء صيغة عصرية على الممارسات الاسلامية ، كما تدعو لذلك بعض الحركات الاسلامية في دول عربية شتى .

وقد أثر هذا الصراع القيمي على موضوع الوحدة العربية تأثيرا حاسما ، وكان سلبيا للاسف في كثير من الاحيان .

لقد وصل الصراع الى حد أن الدول التي ترفع شعار الاسلام ، نادت بسقوط القومية العربية ، باعتبارها أيديولوجية غربية مستوردة ! ومن ناحية أخرى أدى الصراع بالمفكرين القوميين الى تجاهل دور الدين في المجتمع ، بحكم نزعتهم العلمانية ، الى أن فوجئوا بصعود التيار الاسلامي في الوطن العربي ، ومن ثم اضطروا الى مراجعة موقفهم من الدين ، وسعوا الى بناء الجسور مع ممثلي الفكر الاسلامي في حوار ما زال مستمرا ، لبحث رفع التناقض بين العروبة والاسلام .

وقد أظهرت حرب الخليج هذا التفاعل والصراع بين العروبة والاسلام بصورة جلية واضحة . فالرئيس العراقي صدام حسين ـ في محاولة منه لكسب جماهير المسلمين الى صفه ـ تبنى في خطابه السياسي رموزا ولغة اسلامية واضحة . بدأت بقرار جمهوري بنقش عبارة الله أكبر على العلم العراقي ، وانتهت بسيادة اللغة الدينية في خطاباته السياسية الحافلة بالآيات القرآنية والصور الاسلامية .

ومن ناحية أخرى جرفت الجماعات الاسلامية المشاعر القومية العربية الحادة للجماهير ، فدخلت في صفوفها رافعة شعاراتها .

وقد فسر أحد الكتاب العرب هذا الخلط في الاوراق بأنه يبدو حتى الآن أن الخيار العروبي والخيار الاسلامي ـ في التفسير المتزمت ـ يعني أن أحدهما خيار يلغي الاخر ، وهذا يعني أن نقطة الوسط أو نقطة التوازن في مفهوم التعاون بينهما مفقودة ، اللهم الا عندما تشتد الازمات ، وتضيق الارض بما رحبت ، فيصبح العروبي اسلاميا ، والاسلامي عروبيا ! ، ويلتقيان لمصلحة ينتهي ائتلافهما عند تحقيقها أو عدم تحقيقها ، وتعود صراعاتهما من حيث بدأت أول مرة .

ان هذا الصراع حول الذاتية العربية ، ومحاولة تسييد التوجه العروبي أو الاسلامي يحتاج ليس فقط الى تحليل متعمق ، وانما الى حوار حي وخلاق بين مختلف الفصائل السياسية العربية ، وخصوصا في ضوء صعود وهبوط التيارات السياسية العربية المختلفة في الحقبة الاخيرة ، (التيار القومي والتيار الماركسي والتيار الليبرالي والتيار الاسلامي) .

خامسا ـ مشروع الوحدة العربية : العرب والعالم

لا يمكن الحديث عن مستقبل الوحدة العربية ـ أيا كانت صورتها ـ بغير تحديد العلاقة بين الوطن العربي والعالم .

وفي هذا المجال هناك قيم وتصورات سائدة عن العالم في الوطن العربي ، تحتاج الى تحليل نقدي .

لدينا أولا نظرية المؤامرة العالمية الامبريالية التي تهدف الى منع تحقيق مشروع الوحدة العربية .

والحقيقة انه لولا تضخيم انصار هذه النظرية من صورة العالم الامبريالي وقدراته الخارقة ، على حساب القدرات الفاعلة في الوطن العربي ، لكنا قبلنا النظرية ، على اساس أن هناك فعلا حقائق تاريخية ، تكشف عن وجود مخططات تتجدد كل حقبة تاريخية لمنع تحقيق الوحدة العربية .

غير أن المبالغة في القاء مسؤولية فشلنا في تحقيق الوحدة العربية على عاتق العالم الاستعماري ، فيه ـ على سبيل القطع ـ محاولة لتبرئة ساحة النخب الحاكمة العربية من مسؤولية الفشل والاخفاق .

فمع تسليمنا أن للدول الغربية المتقدمة خطتها في الهيمنة على مقدرات العالم الثالث عموما ، والعالم العربي خصوصا ، فان السؤال الاهم : ماذا فعلنا نحن لمواجهة هذه الخطة ؟ وأين هي خطة التحرر القومية العربية الواقعية والمتسقة ، والواضحة الاهداف ، والمحددة الوسائل لمواجهة خطة الهيمنة ؟

هذا هو السؤال الذي ينبغي أن نثيره بكل ما نمتلك من شجاعة أدبية ، وقدرة على النقد والنقد الذاتي . وهذا النقد لا ينبغي أن ينصب فقط على عاتق الحكام العرب ، بل لا بد له - ان كنا موضوعيين حقا - أن يطال المثقفين العرب وايضا الجماهير العربية .

ان خطة شاملة للتحرر العربي لا يمكن أن ينفرد بوضعها مجموعة من الحكام العرب المستبدين الذي تمرسوا باحتكار عملية اصدار القرار ، والذين جلبوا على الامة العربية الكوارث ، باستدراجها الى حروب لم يتم الاستعداد لها ، ولم تستشر نخبة المثقفين في تحديد اهدافها وتعيين وسائلها ، واختيار توقيتها ، ولم تعبأ الجماهير تحسبا لها واستعدادا لخوضها ، ومشاركة ايجابية في احداثها .

ان هذه الخطة لا بد أن تكون محصلة حوار واسع المدى ، تشترك فيه كافة الفصائل والتيارات السياسية ، ليس للتوصل الى اجماع قومي ، مما قد يكون مسألة صعبة ، بحكم تنوع واختلاف المنطلقات الايديولوجية لكل تيار ، بين هؤلاء الذين يرون ان الاسلام هو الحل ، واولئك الذين يرون أن العدالة الاجتماعية هي المدخل حتى لو تمت في سياق استبدادى ، وأخيرا الذين لا يرون بديلا عن الديمقراطية واحترام حقوق الانسان .

ولكن الغرض من الحوار ان يكون مدخلا لصياغة توجهات عامة متفق عليها ، وأهمها فيما يتعلق بعلاقة الوطن العربي بالخارج ، وهل تكون من خلال منطق الصراع الدائم والمواجهة المستمرة ، والذي يغذيه استخدام الرموز التاريخية التي تبرره ، مثلما وصف التدخل الاجنبي في أزمة الخليج ، بأنه حرب صليبية جديدة ، لا تواجه الا باعلان الجهاد الاسلامي ، أم تكون من خلال منطق ضرورة التفاعل مع العالم من خلال نظرية الاعتماد المتبادل ، والتي لا تعني بالضرورة التبعية للنظام الرأسمالي العالمي . على العكس يمكن - في حدود هذا المنظور - مواصلة الصراع ضد قوى الهيمنة الاجنبية ، ولكن بشرط اعداد المجتمع العربى اعدادا عصريا ، فيما يتعلق بالقضاء على التراث الاستبدادي الراسخ وتحديث نظمه السياسية ، والاعتماد على الديمقراطية ، وكذلك فيما يتعلق باللغة التي نخاطب بها العالم ، والتي لا يمكن ان تقبل لو كانت مبنية على الاوهام أو الخرافات ، وايضا بضرورة الاعتماد على العلم والتكنولوجيا في تحقيق التقدم .

ومما هو جدير بالتأمل ايضا أن هناك دعوات تنبع من منطلقات ايديولوجية متعارضة تدعو لقطع العلاقات مع العالم ، الاولى تنطلق من قراءة متزمتة للاسلام ترى أن لدينا الحل لكل مشكلة ، ولسنا في حاجة الى ، استيراد ، أي أفكار من الغرب ، الذي ينعت غالبا بأنه صليبي وكافر ، والثانية تنطلق ويا للتناقض - من قراءة متزمتة للماركسية تدعو الى قطع العلاقات مع النظام الرأسمالي العالمي ، في سبيل تحقيق التنمية المستقلة .

وهكذا يظهر بجلاء أن اختلاط هذه الصور عن العالم ، والجدل الايديولوجي السائد في الوطن العربي ، حول علاقتنا بالعالم وكيف تكون ، وثيق الصلة بأي تصور مستقبلي عن الوحدة العربية وامكانية تحققها .

ان تحديد العلاقة بين العرب والعالم ، موضوع يستحق أن نقف امامه بالدراسة والتحليل طويلا ، وخصوصا في ظل ظهور ما يطلق عليه النظام العالمي الجديد .

سادسا ـ البعد الاعلامي في حرب الخليج : احتكار الصورة واغتصاب اللغة !

على غير توقع ، وبغير تخطيط مسبق ، كشفت حرب الخليج في بعدها الاعلامي بشكل بارز ، القسمات الرئيسية للمجتمع العالمي المعاصر ، التي تشكلت بتأثير الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال . أن المجتمع المعاصر ـ خصوصا في الدول المتقدمة ـ يصفه بعض علماء الاجتماع بأنه « مجتمع الفرجة » ، ويعنون بذلك أن « الصورة » التي تنقلها أجهزة التلفزيون عبر الاقمار الصناعية ، حلت محل « الكلمة » ، وأصبحت هى التي تشكل الاتجاهات ، وتصوغ القيم ، وتوجه السلوك لملايين المتفرجين ، الذين يقعون في سلبية تامة لكي يتلقوا آلاف الرسائل الاعلامية المتنوعة ، من نشرات اخبارية ، تغطي الوقائع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في العالم ، الى الاعلانات التي صممت لكي يتحول الانسان الى حيوان مستهلك يلهث للحصول على السلع البراقة التي تتفنن الاعلانات في عرضها ، بالاضافة الى المسلسلات التلفزيونية التي تأسر مخيلة المشاهدين من مختلف البلاد والذين ينتمون الى ثقافات متنوعة كمسلسلات « دالاس » و « داينستي » وغيرها .

وأثارت حرب الخليج ايضا أزمة العالم الثالث في مجال الاعلام والاتصال . فمنذ فترة أحس بعض المثقفين النقديين ـ نتيجة سيادة ثقافة الصورة على غيرها من الثقافات ـ خطورة أن يصبح سكان العالم الثالث مجرد مستقبلين للصور الواردة اليهم من مراكز الهيمنة الاعلامية العالمية ، التي تسيطر على كل وكالات الانباء العالمية ، وتغطي ـ من بين ما تغطي ـ أحداث العالم الثالث من وجه نظرها ، وتشوه صورة شعوب هذا العالم ومجتمعاته من خلال منهج خبرى انتقائي ، لا يركز الا على الجوانب السلبية كالمجاعات والفيضانات والكوارث ، وظواهر عدم الاستقرار السياسي ، والانقلابات العسكرية ، والحروب الاهلية ، مما يظهر سكان هذا العالم وكأنهم مجموعة من الهمج والبرابرة ، الذين يرسفون في أغلال التخلف ، ليس بسبب النهب الاستعماري لبلادهم ، وانما نتيجة لازمة لغبائهم الموروث وكسلهم ، وعجزهم عن المبادأة في أي ميدان .

ومن هنا تصاعدت الدعوات لانشاء نظام اعلامي عالمي جديد ، يضمن التوازن في عملية الاعلام ، ويتيح لهذه الدول بأن تعبر عن نفسها بطريقة أكثر موضوعية ، حتى لا يصبح شعار « حرية تدفق المعلومات » يعني أن تتدفق المعلومات فقط من المراكز المهيمنة الى الاطراف .

ومن ناحية أخرى كشفت الحرب ، عن أن مجتمعاتنا العاجزة عن أن تعكس صورتها عبر « الصورة » لم تجد أمامها سوى « الكلمة » تعبر بها عن مواقفها ، هذه الكلمة التي تنقلها أحيانا ـ وحسب ارادتها ـ وسائل الاعلام الغربية . غير أن هذه « الكلمة » ـ كما أثبتت الممارسة في حرب الخليج ـ كلمة عاجزة ، بدائية ، ومتخلفة ، لانها صنعت بعد « اغتصاب » عنيف للغة العربية ، فظهرت وكأنها تعبير ساذج لشعوب لا تفرق بين الحقيقة والحلم ، ولا بين الاسطورة والواقع ، شعوب تعتقد أن « الكلمة » بذاتها ان لفظت أو نطقت أو أذيعت في خطاب سياسي أو بيان عسكري يمكن أن تحل محل « الفعل » ، بل هي « الفعل » ذاته ! . ويكشف عن ذلك الخطاب السياسي البائس للقيادة العراقية ، والبيانات العسكرية المتهافتة التي صدرت أثناء الحرب .

وهكذا وقع المشاهد سواء في الدول الغربية ذاتها أو في الدول العربية نفسها ، بين مطرقة الاعلام الغربي الذي كان رمزه البارز محطة سي . ن . ن . الامريكية التي احتكرت الاعلام عن الحرب أربعا وعشرين ساعة في اليوم ، وبين سندان ، الكلمة ، العربية العاجزة والمتخلفة ، والتي أخفقت في مخاطبة العالم باللغة العصرية التي يمكن أن تنفذ الى عقول الناس ، أو حتى تؤثر في وجداتهم .

١ ـ احتكار الصورة في الاعلام الغربي

لا شك أن ، الصورة ، احتكرت المسرح تماما في الاعلام عن الحرب ، في سياق سيطر عليه التعتيم الاعلامي الكامل من قبل قيادة القوات المتحالفة ، بحيث أصبح مئات الصحفيين أسرى في مقر القيادة لا عمل لهم ، ولا يسمح الا لمجموعات صغيرة أن تنتقل تحت حراسة عسكرية مشددة للقيام بواجباتهم الصحفية المقيدة . وقد كشف عن الوهم الغربي الخاص بحرية تدفق المعلومات ، استطلاع للرأي نشر في جريدة ، الموند ، يكشف عن قلق الاعلاميين الغربيين وتساؤلاتهم عن شروط ممارسة مهنتهم ، واتخاذهم رهائن في المواجهة بين الدعايات ، مما أدى الى فقدان مصداقيتهم تجاه الجمهور . وقد أوردت ، الموند ، نتيجة استطلاع الرأي الذي وجه الى عينة من الصحفيين ، وجاء فيها أن : ٦١ ٪ من الصحفيين يعدون انفسهم غير راضين عن عمل وسائل الاتصال فيما يتعلق بالحرب ، وأن ٨٤ ٪ يشعرون أنهم كانوا أدوات بيد السلطات العسكرية ، وان ٥٣ ٪ يعتقدون أن الثقة التي يوليها لهم الجمهور سوف تنخفض بعد هذه الحرب .

والواقع أن الاعلام الامريكي ـ في تغطيته لاخبار الحرب ـ طبق ببراعة منقطعة النظير النظرية الاعلامية الامريكية السائدة ، والتي تقوم على . شعار أساسي مفاده ، رؤية كل شيء ، حالا ، وفي كل مكان ، .

ويعرف تماما الذين عاشوا في الولايات المتحدة الامريكية الايقاع اللاهث لنشرات الاخبار الامريكية سواء في تغطيتها للاحداث الداخلية أو الخارجية . فالنشرات تغرقه بوابل من الصواريخ والقنابل الاعلامية سواء عن حريق كبير نشأ في مدينة ما ، أو فيضان ، أو جريمة بشعة ، بطريقة تقدم له الوقائع في لحظتها ، وبصورة مجزأة ، بحيث لا يستطيع المشاهد أن يستخلص أي معنى كلي مما يراه . وكيف ذلك وهو محاصر كل دقيقة بأخبار جديدة ، وبوقائع من هنا وهناك ، بصورة تؤدي الى تشتيت مجاله الادراكي ، وعدم اعطائه الفرصة للهدوء والتأمل ، لكي يحدد لماذا حدث ما حدث ، وما هي الاسباب العميقة وراءه .

في ضوء هذه النظرية تمت التغطية الاعلامية لحرب الخليج ، والتي روج لها ـ وكأنها سلعة من السلع ـ بأنها ستكون ، تكنولوجية ، و ، نظيفة ، و ، سريعة حاسمة ، .

وبالرغم من أن الاعلام الامريكي قام بدوره كاملا قبيل اعلان الحرب وعند اشتداد الازمة ، في اثارة شهية المشاهدين ، بالحديث عن الاسلحة المتطورة ، الذكية ، و ، القاتلة ، في سياق يمجد استخدام القوة ، وابادة قوات ، العدو ، الا أن ، الحقائق ، التي يعرضها هذا الاعلام الذي استعار سرعة الصواريخ الخاطفة ، كانت قليلة ونادرة ، ولم تتح للمشاهد أبدا ، أن يعرف حقيقة الصراع : أسبابه ، وتطوراته ، والمواقف الحقيقية لنيات وأهداف كل طرف ، الكامنة أو المعلنة .

لقد شاهدنا جميعا على شاشة التليفزيون صواريخ تطلق ولا ندرى من أي مكان تحديدا ، وتذهب في الفضاء ولا نرى أين سقطت ، وأهم من ذلك لا نعرف ما هو الدمار الذي أحدثته ، ووراء الومضات

البراقة للصواريخ التي تنطلق ، بكل ما يحيط بذلك من تكنولوجيا فائقة الحداثة ، لا ندرك أن أهداف هذه الصواريخ كانت أطفالا ونساء وشيوخا من المدنيين . تشتعل بيوتهم ، ويلقون مصرعهم في لحظات . هذا الجانب الانساني يحرص الاعلام الامريكي على تغييبه ، فتبدو الحرب ـ كما عبرت عالمة النفس اللبنانية منى فياض ـ كما لو كانت لعبة « أتاري » كبيرة للمشاهدين .

ولعل ما يعكس سيادة هذه النظرية وآثارها في خلق الوعي الزائف بالحرب « النظيفة » « السريعة » التي لا توجه صواريخها الا الى الاهداف العسكرية ، ما أذاعه « بيتر أرنت » مذيع محطة س . ن . ن الامريكية الذي بقي بمفرده في بغداد ، من صور لعشرات المدنيين من قتلى ملجأ العامرية ، قد أدى الى صدمة للمشاهدين في العالم ، فقد أدركوا للمرة الاولى منذ اندلاع الحرب ، انها أدت الى مصرع عشرات الالوف من المدنيين ، الذين غابت صور موتهم البشعة . في اطار التعتيم الاعلامي ، والتجهيل الاتصالي المقصود .

هكذا استطاع الاعلام الامريكي ، بحكم احتكاره للصورة ، وهيمنته على نظام الاعلام العالمي ، أن يعطي للحرب صورة مشوهة ، هي أقرب للوهم منه الى الحقيقة .

٢ ـ اغتصاب اللغة في الخطاب السياسي العربي

ولا يكمل عرضنا للبعد الاعلامي في حرب الخليج بغير تعرضنا لعملية اغتصاب اللغة بواسطة الطرف الآخر في الصراع وهو العراق .

لقد اتهمت اللغة العربية من قبل ، بواسطة بعض العلماء الاجتماعيين الصهيونيين ، بأنها بما تحفل به من الفاظ مجنحة ، وميل الى استخدام الاستعارات والكنايات ، هي من اسباب الصراع العربي الاسرائيلي ! وذلك لانها تغرى مستخدميها بالايغال في الحلم على حساب الحقيقة ، وتجعلهم يهربون من مواجهة الواقع ، فينغمسون في الخيال .

والحقيقة أن هذه تهمة باطلة . فاللغة العبرية ـ كغيرها من اللغات ـ تحفل بلغات مختلفة ان صح التعبير . فلننظر الى اللغة العنصرية الليكودية القبيحة ، التي تصور الشعب الفلسطيني وكأنه شعب لقيط لا أصل له ولا أرض ، وهو بالتالي لا حق له في العيش الى جوار الدولة الاسرائيلية التوسعية التي ينبغي أن تكون دولة يهودية نقية . وبالتالي يباح قتل الفلسطينيين بدون محاكمة ، بل وتستصدر احكاما من المحاكم لنسف بيوت من يشتبه في أنهم يكافحون ضد الاستعمار الاسرائيلي .

هل يمكن بناء على هذه « اللغة العنصرية » اتهام اللغة العبرية ذاتها انها متخلفة ؟ لا يمكن ذلك ، لان هناك جماعات اسرائيلية تستخدم لغة عبرية مختلفة ، وتدعو الى ضرورة الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة ، وتدين كل صور التعسف الاسرائيلي .

واذا نظرنا الى فرنسا ، التي تعد مثالا للحرية والديمقراطية ، فهل يمكن اتهام اللغة الفرنسية ، لان « لوبين » الزعيم السياسي الفرنسي يصوغ بها نظرياته العنصرية ضد العرب ؟

في ضوء ذلك ، لا يمكن ادانة اللغة العربية ذاتها ، على أساس استخدام معين لبعض فصائل النخب السياسية الحاكمة في الوطن العربي ، للغة من بين لغات أخرى ممكنة . ذلك أن اللغات بمعنى الخطابات المتعددة التي تستخدمها التيارات السياسية العربية ، تختلف فيما بينها ـ في طريقة استخدام اللغة العربية ـ اختلافات جسيمة . فالخطاب الاسلامي المتزمت المعاصر ، والذي تتبناه الجماعات الاسلامية الانقلابية ، والذى يقوم على « التكفير » و « الهجرة » و « الحاكمية » و « الجهاد » يختلف عن الخطاب العلماني الذي

يحتكم الى العقل والى المنهج النقدي في صياغاته .

غير أن كل ذلك لا ينفي أن النخبة السياسية الحاكمة في الوطن العربي ، قد اغتصبت في العقود الماضية اللغة العربية ، وتبنت خطابا سياسيا يهدف الى الوعي الزائف . وفي هذا الخطاب ابتذلت كلمات عزيزة مثل الديمقراطية والاشتراكية والوحدة ، والعدالة الاجتماعية ، والاستقلال الوطني . وأدى ذلك في النهاية الى فقدان هذا الخطاب لمصداقيته ، وعدم ايمان الجماهير به .

ومن ناحية أخرى ابتذلت نخب سياسية محافظة شعارات الاسلام ، التي يمارس في ظلها أبشع الوان القمع السياسي ، وتنهب ثروات الشعوب بتبريرات تستمد أصولها من فهم زائف للدين .

في هذا السياق الذي انقطعت فيه الصلة بين المبنى والمعنى في الخطابات السياسية العربية المتصارعة ، لعل السؤال الذي يطرح نفسه ، كيف مارس العراق خطابه السياسي اثناء الازمة وبعد ما قامت الحرب ، وعقب انتهائها ؟ الاجابة ليست بسيطة كما قد نظن لاول وهلة ، فبالرغم من ضعف ثقة الجماهير العربية في الخطابات السياسية للقادة والزعماء العرب بوجه عام ، الا أن الخطاب السياسي العراقي كان في الواقع خطابا مراوغا ، له اكثر من وجه . فقد تبنى هذا الخطاب الصادر عن نظام علماني لم يعرف عنه انطلاقة من رؤى دينية أيا كان اتجاهها ، لغة اسلامية بارزة ، في محاولة منه لاستمالة الجماهير العربية المتدينة والجماهير الاسلامية بشكل عام . وبدأت المسألة بصدور قرار جمهوري عراقي بنقش عبارة الله أكبر على العلم العراقي . وظهر الاتجاه الانتهازي واضحا من خطاب الرئيس العراقي صدام حسين الى الامة بتاريخ ١٧ يناير ١٩٩١ والذي استهله كما يلي : « يا محلى النصر بعون الله . بسم الله الرحمن الرجيم ، قلنا يا نار كوني بردا وسلاما على ابراهيم ، صدق الله العظيم ، ثم بدأه هكذا ، أيها الشعب العراقي العظيم ، يا أبناء أمتنا المجيدة ، أيها النشامى من قواتنا المسلحة الباسلة ، أيها الناس حيثما أشتد عزمكم ضد الباطل وأهله الكافرون وأعوانهم وحلفائهم . في الثانية والنصف بعد منتصف هذه الليلة ليلة ١٦ على ،١٧ غدر الغادرون فارتكب زميل الشيطان بوش جريمته الغادرة هو والصهيونية المجرمة ، وابتدأت المنازلة الكبرى في أم المعارك بين الحق المنتصر بعون الله وبين الباطل المندحر إن شاء الله ... »

ويختم خطابه بقوله « الله اكبر ، الله اكبر ، يا محلى النصر بعون الله وليخسأ الخاسئون »

ان ما يزخر به هذا الخطاب وغيره من الخطابات التي اذاعها الرئيس صدام حسين ، لتكشف بصورة جلية عن تعمد اصطناع لغة دينية واضحة سواء في وصف النفس أو وصف الاعداء ، أو في اثارة الامجاد الاسلامية القديمة ، بأسلوب تختلط فيه الاوهام بالحقائق ، ويتزاوج فيه تحليل الصراع وفق المنهج السياسي مع تهويمات غائمة أقرب ما تكون الى لغة الدراويش ، منها الى لغة الصراع السياسي المعاصر ، والتي عادة ما تكون واضحة قاطعة ومركزة ، قادرة على ايصال رسالتها الى العالم .

وقد يبدو غريبا أنه بالرغم من تهافت الخطاب السياسي للقيادة العراقية ، الا أنها لمست مراكز العصب الحساسة لدى قطاعات واسعة من الجماهير في الاردن والضفة الغربية وغزة والجزائر والمغرب وتونس . لماذا ؟ هذا سؤال بالغ الاهمية ، وتتجاوز الاجابة عليه الخطاب السياسي العراقي ، لتصل الى تحديد الوضع النفسي لقطاعات جماهيرية واسعة . ولعل السبب يكمن في أن الذاكرة السياسية للجماهير العربية ما زالت حافلة بوقائع الصراع بين العالم الغربي الاستعماري وحركة التحرير العربية . لقد صور الخطاب السياسي العراقي الأزمة على أنها صراع بين الوطن العربي والاستعمار الغربي الذي يريد أن يفرض هيمنته على ثروات العرب . ثم هو بما أثاره من ضرورة العمل على التوزيع العادل للثروة النفطية أثار مشاعر الجماهير الفقيرة الواقعة بين مطرقة القمع السياسي وسندان البؤس الاقتصادي .

أثار الخطاب السياسي العراقي المخيلة الشعبية ، ونسيت الجماهير - في سعيها المحموم للتعلق بالزعيم المخلص - أن سبب الازمة هو الغزو العراقي للكويت وتشريده لشعب عربي مسلم ، سبق له أن أسهم في مسيرة التنمية والامن العربي .

ولعل هذا يلفت نظرنا الى حقيقة بالغة الاهمية ، هي أنه ليس شرطا أن تنبع جماهيرية خطاب ما من تماسكه المنطقي ، أو نتيجة لصياغته بلغة عصرية ! على العكس ، قد تنبع جماهيرية خطاب ما ، بالرغم من تناقضه ، وضعفه البنيوي ، وركاكة اسلوبه ، وبدائية افكاره . ذلك أن المزاج السائد للجماهير ، ووضعها النفسي ، يمكن أن يجعلها تتقبل بل وتتبنى مثل هذا الخطاب السياسي العراقي المتهافت . ومن عاش أثناء الازمة في الجزائر أو المغرب أو تونس أو الاردن ، قد جابه هذه الظاهرة بصورة مباشرة ، حيث ساد الحماس الجماهيري العارم ، ورفعت شعارات ، أم المعارك ، في كل مكان . وساد حتى بين المثقفين اتجاه من عدم العقلانية لا يكاد يصدق . ويكفي قراءة ما كتبه عديد منهم ، لكي يلمس المرء كيف اختلطت الحقيقة بالوهم ، بل وكيف تم الهروب من الواقع من خلال استخدام شبكة معقدة من الصياغات اللفظية والصور البيانية الخالية من أي معنى وانتقلت نفس اللغة الى البيانات العسكرية العراقية ، والتي زخرت بالصياغات الدينية ، وكادت تخلو من الوقائع . وفي الوقت الذي كان فيه مئات الضحايا يسقطون من الجانب العراقي نتيجة للغارات الساحقة ، كان الاعلام العراقي يتحدث عن خسائر العدو الجسيمة وعن الانتصار .

وحتى بعد ان انتهت الحرب نهايتها المأساوية المعروفة ، أعلن الاعلام العراقي ، أن العراق قد انتصر . بل ودارت معركة صحفية حامية في بعض الجرائد العربية بين من تجاسروا وقرروا أن العراق قد انهزم ، وبين اولئك الذين ما زالوا ، وبغير خجل أو حياء يؤكدون أن العراق انتصر ، مستخدمين في ذلك حججا سخيفة ومبررات ساذجة .

لقد استطاعت اللغة المغتصبة أن تنشر الوعي الزائف اثناء الازمة ، وفعلت فعلها في تخدير الجماهير زمنا ، التي أفاقت على صدمة الحقيقة بعد الهزيمة ، فساد بين صفوفها اليأس والاحباط .

وهكذا وقعنا بين الاحتكار الغربي للصورة ، والاغتصاب السلطوي العربي للغة .

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية

القاهرة أول يوليو ١٩٩١

موجز التقرير

النظام الدولى والاقليمى

١ ـ تطور النظام الدولى من توازن المصالح إلى اختلال توازن القوى :

شهد الاتحاد السوفيتى هذا العام فوضى سياسية واقتصادية داخلية غير مسبوقة كادت تشرف على انهيار شامل . وحلق على البلاد شبح المجاعة بالرغم من تحسن الانتاج الزراعى كاستجابة لتشوش عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق واضطراب العلاقات التوزيعية بين المدن والارياف وبين الجمهوريات . وسرت عدوى الاستقلال من الجمهوريات الهامشية إلى جمهوريات القلب . وتعاظمت حدة الاستقطاب بين التيار الاصلاحى الليبرالى والتيار الماركسى المتشدد وتآكلت بالتالى شعبية تيار الوسط الجورباتشوفى. وقد انعكس التدهور الشديد للقوة السوفيتية فى السياسة الدولية ـ بسبب تفاقم الأزمة الداخلية ـ على الأداء الخارجى للدولة . وتبلور ذلك فى حدوث تحول غير مشروط من مثالية توازن المصالح إلى براجماتية التسليم بتفوق الغرب وشبه الانفراد الامريكى بمكانة القوة العظمى . وترجم هذا كله فى مزيد من التنازلات السوفيتية فى السياسة الدولية . فإلى جانب تقنين التحول السياسى فى أوروبا الشرقية والذى نقل هذه المنطقة من النفوذ السوفيتى إلى النفوذ الغربى ، فقد قفز الاتحاد السوفيتى خطوة اضافية فى التنازلات الاستراتيجية عندما اعترف فى سياق مفاوضات ٤ ـ ٢ بحق ألمانيا الموحدة فى الانتماء إلى حلف الاطلنطى . أى نقل ألمانيا الشرقية من دائرة حلف وارسو إلى خصمه السابق : أى حلف الناتو . واضافة لذلك فقد كانت التنازلات الاستراتيجية السوفيتية وراء النجاح فى توقيع معاهدة تخفيض الاسلحة التقليدية فى أوروبا . وكانت أهم التنازلات هى الاعتراف بالتفوق العددى فى أعداد القوات المنتشرة فى أوروبا الغربية بالمقارنة بالقوات السوفيتية ، تعويضا عن القرب الجغرافى للأخيرة من أوروبا الشرقية بالمقارنة بالولايات المتحدة .

٢ ـ ازمة الخليج والسباق بين الحل السلمى والحل العسكرى :

مثلت ازمة الخليج التى شهد العالم مولدها فى النصف الثانى من العام أول اختبار حقيقى لسياسات الوفاق الدولى بين القوتين العظميين ، إذ جاءت الأزمة فى وقت لم تنته فيه بعد عملية صياغة معايير وأسس العلاقات الدولية الجديدة ، وعلى الرغم من حالة القبول العام للشعارات الدولية التى رفعت فى غضون الأعوام القليلة الماضية حول الاعتماد المتبادل ورفض استخدام القوة وتوازن المصالح ونشر الديمقراطية ، إلا أن عمليات التكيف ولا سيما من بعض دول العالم الثالث لم تكن بنفس درجة سرعة التغير التى تسير بها وتائر الاحداث فى قمة النظام الدولى .

ولم تكن الازمة حالة فريدة فى مضامينها وفى طرق ادارتها والتعامل معها من قبل القوى الكبرى وحسب ، بل كانت أيضا فريدة فى الآثار التى نتجت عنها أو ساعدت على بلورة بعض منها . وطوال مراحل تطور الأزمة برز اتجاهان دوليان رئيسيان ، أحدهما وهو الاسلوب السوفيتى ـ المدعم بتأييد أوروبى إلى حد ما ـ الداعى إلى حل الازمة سلميا وبذل كافة الجهود التى تدفع بالعراق إلى التسليم بالقرارات الدولية ، وممارسة كل الضغوط الممكنة فى هذا المجال . والثانى وهو الذى جسدته الادارة الامريكية للازمة ودعا إلى رفع راية الحل العسكرى جنبا إلى جنب مع الحلول الاخرى السياسية والاقتصادية والمعنوية . ولقد عكس كل اسلوب اهدافا بذاتها ، وبالرغم من ذلك كان ثمة حرص من القوتين العظميين على ترسيخ القواسم المشتركة بينهما بأعتبار أن كلا منهما بحاجة إلى الطرف الآخر ليس فقط فى معالجة تلك الأزمة ، بل فى ترسيخ حالة الانفراج الدولى بوجه عام ، ولإثبات مصداقية عملية حول سياسات الوفاق وإنهاء حالة الحرب الباردة . ومع أن الرؤية السوفيتية قد مثلت قيدا على التحرك الامريكى ، إلا أن هذا القيد لم يمنع الولايات المتحدة فى النهاية من أستخدام القوة المسلحة ضد العراق الأمر الذى ساهم فى انهاء احتلال الكويت .

٣ ـ القوى البازغة : نحو نظام دولى متعدد الاقطاب :

يتجه النظام الدولى إلى أن يكون متعدد الاقطاب تحت مظلة فلسفة رأسمالية مشتركة ، حيث تتبارى فيما بينها على ممارسة نفوذ دولى سياسيا وأقتصاديا . ولقد اثبتت أحداث العام أن القوى البازغة تلك تسعى إلى ترجمة ما لديها من عناصر قوة ونفوذ إلى مصالح آنية وبعيدة المدى على السواء . ولم يمنع اختلاف الاهداف من التمسك ببعض الثوابت ، الامر الذى وضح جليا أثناء أزمة الخليج . اذ شاركت كافة القوى الدولية البازغة بأنصبة مختلفة فى مواجهة احتلال الكويت .

ولقد حاولت الجماعة الاوروبية ان تحقق ذاتها كجماعة فاعلة وذات رؤية خاصة لدورها فى السياسة العالمية ، الا أن تلك المحاولة اصطدمت بعدة قيود منها ما هو راجع إلى التباين فى تنفيذ الاتفاقات السابقة ومنها ما هو راجع إلى اختلاف الرؤى الأوروبية حول طبيعة العمل السياسى والاقتصادى المشترك فى السنوات القادمة وكيفية توصيف التحديات التى يجب مواجهتها . وبرز اختلاف الرؤى الاوروبية فى التعامل مع أزمة الخليج ، وهنا أضيف إلى مصاعب بناء الجماعة الأوروبية الهيكلية مصاعب أخرى ناتجة عن أختلاف التصورات لكل دولة أوروبية على حدة ازاء المشاكل الدولية ذات الطبيعة الخاصة مثل أزمة الخليج . ومع ذلك فقد حاولت الجماعة أن توجد لنفسها ـ كجماعة ـ دورا خاصا بها بأعتبارها قطبا دوليا قيد التكوين . ولذا برز دور أوروبى مزدوج أحدهما على الصعيد الجماعى وكان يركز على أسلوب الحل السلمى ومع قدر من التلويح بالحل العسكرى ولكن وفق شروط معينة . اما على الصعيد الفردى لكل دولة اوربية ، فقد ظهر الخلاف واضحا بين الذين ساروا فى الموكب الأمريكى مثلما فعلت بريطانيا دون تردد ، وفرنسا التى سعت إلى الحل السلمى وترددت على الصعيد العسكرى احيانا ولكنها حين وجدت أن لا مفر اندفعت فى هذا الطريق إلى الحد الذى شاركت فى قصف اهداف عراقية مدنية . أما المانيا الموحدة فقد تعللت بدستورها الذى يمنع عليها استخدام قوتها المسلحة خارج حدودها ، ولكنها قدمت دعما ماليا للتحالف الدولى . أما ايطاليا فكانت عنصراً فاعلاً فى التحالف الدولى والتزمت بكل ما أنتهى اليه القطب الامريكى من خطوات .

وبالنسبة لليابان التى تعد قطبا دوليا على الصعيد الاقتصادى وما زالت تفتقر إلى درجة من النفوذ السياسى الذى يوازى تفوقها الاقتصادى ، ومن هنا تركزت مساهمتها فى أحتواء الازمة الخليجية على تقديم دعم مالى للولايات المتحدة التى قادت عملية تكوين التحالف الدولى ، اضافة إلى الالتزام الطوعى بقرارات المنظمة الدولية بشأن الحظر الاقتصادى ضد العراق . اما الصين وعلى الرغم من ادانتها احتلال الكويت وموافقتها على غالبية قرارات مجلس الأمن ، إلا أن الأزمة عادت عليها ببعض المخارج لحالة العزلة الدولية التى فرضت عليها فى أعقاب مواجهة السلطات الصينية لثورة الطلبة فى صيف ١٩٨٩ . ونظرا لأن اصدار القرارات من مجلس الأمن كان يتطلب على الاقل الامتناع عن التصويت ، فقد وظفت الصين تلك المزية ـ وقت استصدار القرار ٦٧٨ الذى أباح أستخدام القوة ضد العراق بعد مهلة أمتدت إلى يوم ١٥ يناير ٩١ ـ فى أنهاء العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الولايات المتحدة والجماعة الاوربية منذ صيف ٨٩ . ولم يكن ذلك إلا نوعاً من أعادة الاعتراف بدور الصين فى السياسة العالمية وتطبيقا لمبدأ الاعتماد المتبادل وتبادل المنافع أيا كانت سياسية أو اقتصادية .

٤ ـ إسرائيل : هجرة يهودية مكثفة واختلال التوازن لصالحها :

لقد حملت تطورات العام إلى اسرائيل كثيرا من المزايا ، أن على صعيد الهجرة السوفيتية اليهودية اليها ، أو على صعيد تعويق عملية التسوية السياسية للقضية الفلسطينية والرفض العملى لمقترحات وزير الخارجية بيكر والتى حملها فى جولات ثلاث له قبل اندلاع أزمة الخليج على نحو مفاجىء فى الثانى من أغسطس . ولم تخل الازمة من مزايا عديدة سعت إلى إسرائيل ، مثلما سعت هى إلى تعظيم تلك المزايا إلى أقصى درجة ممكنة . والعنوان الرئيسى الذى يجمل أحداث العام هو أن التوازن الذى حكم التفاعلات العربية الاسرائيلية لعشر سنوات مضت على الاقل ، وكان يتسم بشىء من التعادل ، والذى وصل إلى أقصى درجاته التوازنية قبل غزو العراق للكويت ، هذا التوازن قد اختل بشدة بعد خروج العراق ببنيته العسكرية والاستراتيجية من معادلة التوازن هذه . والتطورات الثلاثة مما تجعل من السهل القول أن عام ١٩٩٠ كان عاما مثاليا لإسرائيل من حيث نتائجه العامة . فعلى صعيد الهجرة اليهودية خاصة من الاتحاد السوفيتى ، وحيث ازيلت كافة القيود وبدت الفرصة مثالية أمام المؤسسات الصهيونية للقيام بواحدة من أكبر عمليات نقل البشر فى التاريخ المعاصر . ولقد وصل عدد اليهود السوفييت الذين دخلوا إسرائيل ما يزيد عن ٢٠٠ ألف مهاجر ، وهو رقم يوازى ثلاثة

اضعاف من هاجر اليها فى العام ٨٩ ، واثنتى عشر مرة فى العام ٨٨ . والهجرة فى حد ذاتها عامل مقلق بالنسبة لمستقبل القضية الفلسطينية ، ويزداد هذا الامر اضطرابا مع سعى الحكومة الاسرائيلية إلى توطين جزء كبير من هؤلاء فى الأرض العربية المحتلة . وهو تطور خطير بكافة المقاييس ويلقى بظلاله السلبية على أية جهود للتسوية . واذا ما ربط هذا التطور بما حدث من أختلال شديد فى التوازن العربى الاسرائيلى بعد هزيمة العراق ، لوضح أن معادلة التوازن التى قد تجرى فى ظلها أية عملية تسوية لا تقدم للطرف العربى امكانية التفاوض من موقع قوة أو على الأقل موقع تعادل . فى حين ان الوضع سيكون مثاليا بالنسبة إلى إسرائيل التى تسعى إلى فرض كافة شروطها مسبقا وأن يسلم العرب بشىء من الهيمنة الاسرائيلية فى المنطقة .

٥ ـ العرب ودول الجوار الجغرافى : علاقات متوترة وتفاعلات مضطربة :

ان الاهتمام بدول الجوار الجغرافى يرتبط إلى حد كبير بما تمثله التفاعلات مع هذه البلدان من مكامن للتوتر أو بؤر تهديد محتملة ، أو إمكانيات لصياغة علاقات عربية اقليمية على قاعدة الاحترام المتبادل وتبادل المنافع . ولم يخل عام ٩٠ من تعدد مستويات التفاعل العربى مع بلدان الجوار الجغرافى ، اذ وجدت هناك محاولات احيانا لتطوير العلاقات العربية مع دول كأيران وتركيا ، وزاد من وتيرتها ـ خاصة بين الدول العربية الخليجية وكلا البلدين ـ أزمة الخليج حيث بدت كل الدول الخليجية فى حاجة إلى أعادة تقييم لعلاقاتها مع ايران وأزالة كافة الحواجز التى وجدت من قبل بتأثير من الحرب العراقية الايرانية . ولم يقتصر الأمر على دول الخليج الست الاعضاء فى مجلس التعاون الخليجى ، بل ذهب العراق إلى التسليم بكافة المطالب الايرانية فى محاولة لتحييد ايران ودفعها إلى أتخاذ موقف مناصر للعراق فى أحتلاله للكويت . واذا كانت الازمة قد عجلت بالانفتاح الخليجى على ايران . فقد ساعدت من جانب آخر على بلورة دور تركى متميز فى المنطقة . ولما كانت تركيا تطمح إلى القيام بدور همزة الوصل بين المشرق العربى والغرب ، فإن الازمة الخليجية أسهمت فى تدعيم تلك الفكرة من المنظور التركى . وثمة خليط من الطموح السياسى التركى ممزوجا بالامكانيات خاصة فى المجال المائى ، اضافة إلى تقليم القوة العراقية ، الامر الذى يبرر أن تكون تركيا لاعبا فاعلا فى سياسات المشرق العربى لفترة طويلة قادمة .

لا تقتصر التطورات الهامة على علاقات العرب وجيران الشمال ، بل أن علاقات العرب مع جيران الجنوب الافريقى قد تأثرت بقضايا هامة ومصيرية . ولم تقتصر تلك التفاعلات على المشكلات التقليدية التى تمتد بجذورها إلى سنوات طويلة مضت مثل قضية اريتريا والجنوب السودانى والنزاع الليبى التشادى ، وانما وجدت قضايا اخرى شائكة فى عدد من الدول الافريقية التى تبعد عن خطوط التماس المباشر ، مثل تعرض بعض الجاليات العربية ـ خاصة من ذوى الاصول اللبنانية ـ لعمليات سلب ونهب فى بلدان كليبيريا وساحل العاج مما اعاد إلى الاذهان مأساة ذوى الاصول الموريتانية فى السنغال قبل عامين . كما اثيرت قضية الطوارق فى شمال مالى وما هو انتماؤهم الوطنى ، وهل يمتد إلى اصول عربية كما تطرح بذلك الجزائر وليبيا ، أم انه يمتد إلى جذور افريقية متميزة . ولقد بدا التداخل بين القضايا العربية والافريقية اكثر من واضح فى الموقف الذى اتخذته العديد من الدول الافريقية ازاء رفض العدوان العراقى على الكويت . وتبرز مثل هذه القضايا المتداخلة أهمية صياغة علاقات عربية افريقية وفق أسس مستقرة تستند إلى قاعدة الاعتماد المتبادل والحوار المستمر لحل ما هو عالق من مشاكل تعود إلى سنوات بعيدة وما زالت تؤثر فى الحاضر والمستقبل العربى الافريقى على السواء .

انعطاف تاريخى فى الاقتصاد العالمى :

● ● جسدت التطورات الاقتصادية فى عام ١٩٩٠ انعطافا تاريخيا فى الاقتصاد العالمى . ونرى أول مظاهر هذا الانعطاف فى اشتداد تمايز النمو الاقتصادى بين الشمال والجنوب ، والشرق والغرب ، وتباين منافع الاطراف المختلفة من التجارة والتمويل فى السوق العالمى ، فضلا عما أكدته أزمة الخليج بآثارها الاقتصادية العالمية من حقيقة الترابط العضوى للاقتصاد العالمى . إما ثانى هذه المظاهر فيبرز فى تأكد المكانة القيادية للدول الصناعية السبع الرئيسية فى النظام الاقتصادى الدولى الذى يعاد تشكيله على أساس ادارتها للاقتصاد العالمى سواء عبر قمتها السنوية أو من خلال المنظمات الاقتصادية الدولية ، وهى الادارة التى تعكس رجحان موازين القوى الاقتصادية الدولية لصالحها فى علاقاتها ببقية العالم وضرورة توازن المصالح فى علاقاتها المتبادلة . وأخيرا ، فإن ثالث وأهم مظاهر الانعطاف فى العملية التاريخية لأعادة تشكيل بنية وخريطة الاقتصاد العالمى ، كان الانقلاب الليبرالى الشامل فى دول شرق أوربا بتداعياته الاقتصادية ، سواء فى مجال التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق فى هذه الدول ،

أو فى مجال العلاقات الاقتصادية الجديدة بينها وبين الدول الصناعية الغربية ، فضلا عن اعادة توحيد المانيا بآثارها ونتائجها الاقتصادية .

● ● وقد أظهرت جميع التقديرات تباطؤ النمو الاقتصادى العالمى خلال عام ١٩٩٠ فى مختلف المجموعات الاقتصادية الدولية . وهو تباطؤ لا يرجع فقط إلى الآثار السلبية لأرتفاع أسعار البترول بعد الغزو العراقى للكويت وتصاعد أزمة الخليج ، وإنما أيضا إلى المتغيرات الأخرى الكابحة للنمو الاقتصادى العالمى . بيد أن تحليل مؤشرات النمو يظهر تفاوت النمو بين الدول الصناعية حيث نلمح تفوقاً يابانيا وتميزا المانيا وركودا أمريكيا . كما نلحظ أيضا أشتداد تمايز مجموعات الدول النامية ، وخاصة الدول الصناعية الجديدة ، والدول المصدرة للنفط ، والدول المدينة والمأزومة فضلا عن الدول شديدة الفقر وضعيفة التطور . واذا كانت آثار ارتفاع أسعار النفط سلبية على الأداء الاقتصادي العالمى بوجه عام ، فإن أزمة الخليج حملت آثار سلبية أشد على الدول الاكثر اعتمادا على استيراد النفط وخاصة الفقيرة والمدينة النامية ، وعلى عدد من دول الشرق الأوسط التى لحقت بها أضرار متنوعة وأشد وفى مقدمتها مصر والاردن فضلا عن فلسطين المحتلة وتركيا .

وكانت أهم تطورات التجارة الدولية هى تراجع العجز التجارى للولايات المتحدة وانخفاض الفائض التجارى لليابان والمانيا (الغربية) ، وتقدم المانيا (الغربية) إلى المرتبة الأولى من حيث حجم الصادرات إلى العالم بدلا من الولايات المتحدة ، وتحقيق الدول الآسيوية الصناعية الجديدة أعلى معدل لنمو تجارتها الدولية مقارنة ببقية العالم ، وأخيرا هبوط أسعار المواد الاولية (عدا النفط) إلى أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٩٠ ، وأستمرار شروط التبادل التجارى الدولى فى صالح العالم الصناعى . وباستبعاد القروض والمنح الرسمية أستمر تراجع حصة الدول النامية من القروض الدولية وهو الاتجاه الذى برز منذ تفاقم أزمة الديون الخارجية لهذه الدول فى مطلع الثمانينات . وتضافر هذا مع تراجع الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول النامية ـ عكس الحال فى النصف الثانى من الثمانينات ـ رغم عمليات مقايضة الديون بالأصول فى اطار برامج التخصيصية ، بحيث أشتدت مصاعب التمويل الخارجى للتنمية . وزادت المصاعب حدة مع استمرار ظاهرة هروب الاموال وتدهور شروط التجارة وارتفاع تكلفة استيراد النفط . وفى مجال التطورات المالية والنقدية تبرز أيضا خلال العام الآثار السلبية لأزمة الخليج على أسواق المال العالمية وخاصة فى اليابان الأشد اعتمادا على واردات النفط . وتقلبت قيمة العملات الدولية الرئيسية وخاصة الدولار مع تبدل توقعات الحرب والسلام فى منطقة الخليج كان تذبذب المارك والين فى أتجاه الهبوط نتيجة منطقية للاعتماد اليابانى والالمانى المطلق على أستيراد النفط . كما أدت المخاوف من الركود الاقتصادى وأزمة الخليج إلى خفض معدلات الفائدة فى سوق النقد الامريكى ، وفى سوق النقد الأوروبى عدا المارك الالمانى .

النظام الإقليمى العربى

حمل عام ١٩٩٠ تطورات سلبية شديدة الخطورة للنظام العربى وللمستقبل السياسى للعرب . وربما يكون هذا العام هو العلامة الزمنية بين العصرين : عصر تعامل فيه العرب مهما إشتدت خلافاتهم كأمة واحدة ، وعصر آخر يضمحل فيه الرباط الجامع بين العرب ، ويتم إستيعابهم فى اطر إقليمية ودولية غريبة عن فكرة الأمة العربية .

ومن زاوية معينة ، إرتبط التاريخ العربى بالعلاقة المتوترة مع النظام الدولى والقوى الغربية المسيطرة عليه . ومثل فشل النظام العربى فى التأقلم الايجابى الفعال مع التطورات الخطيرة فى النظام الدولى منذ تولى ميخائيل جورباتشوف زعامة الاتحاد السوفييتى عام ١٩٨٥ سبباً لنكبات متعددة للعرب . ومن أهم هذه النكبات رفع الحواجز عن فيضان الهجرة اليهودية السوفييتية الى اسرائيل بما تتضمنه من إفتتاح مرحلة أعلى من المشروع التوسعى الصهيونى . على أن هذا الفشل كان ايضاً سبباً لتطور سلبى اكثر أهمية وشمولاً ، وهو إنهيار المكانة الاستراتيجية للعرب فى النظام العالمى المتحول . وتميز عام ١٩٩٠ فى التاريخ العربى بأنه قد شهد تعبيراً حاداً عن هذا الإنهيار داخلياً وخارجياً . فعلى الصعيد الخارجى واجه العرب تصعيداً خطيراً لأشكال مختلفة من العدوان الغربى والصهيونى . وعلى المستوى الداخلى ، كان إنفجار أزمة الخليج مقدمة لزلزال حقيقى فى النظام العربى مثل أسوأ أزمة فى تاريخه الطويل . ويمكننا إيجاز التطورات التى شهدها عام ١٩٩٠ ، فى الملامح التالية :

١ ـ الإنتقال المفاجىء من الصحوة القومية الى الحرب الأهلية :

مثل الغزو العراقى للكويت نهاية مفاجئة وقاسية لمرحلة قصيرة من الصحوة القومية بعد ركود طويلة بدأت مع نهاية

السبعينات . وإفتتح مؤتمر قمة عمان غير العادية في نوفمبر ١٩٨٧ هذه المرحلة تحت ضغط الحرب العراقية الايرانية . والتطورات الجامحة في النظام الدولي التي أنهت الحرب الباردة وأفضت الى زوال القطبية الثنائية . إن عقد أربعة مؤتمرات للقمة غير العادية خلال تلك الفترة القصيرة كان دافعاً للتفاؤل بإمكانية مواكبة العرب للتغيرات الدولية العاصفة والوقوف معاً لوقف تدهور مكانة العرب ومناعتهم ضد العدوان الخارجي . وقضى الغزو العراقي على هذا التفاؤل ، ومثل بحد ذاته حرباً أهلية بين قطرين عربيين . غير أنه فتح أيضاً أبواب جهنم ، إذ إستدعى رد فعل عنيف من جانب القوى المسيطرة على النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة تمثل في تدابير هائلة لشن الحرب ضد العراق بهدف تحطيم قوته العسكرية والاقتصادية وتحرير الكويت من قبضته . وشاركت بقية الأقطار العربية في تدابير الحرب التي إنفجرت في ١٧ يناير ١٩٩١ ، مما يبرر الحديث عن حرب أهلية عربية على هامش الحرب الدولية ضد العراق .

ويمكن تحليل دوافع الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ بالإشارة الى ثلاث مجموعات من الأسباب . المجموعة الأولى تتصل بالعلاقة بين النظامين العربي والدولي . فالنظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية والغربية أضعف كثيراً النظام العربي ، ومثل له مصدراً غير مباشر للتهديد عن طريق الدعم غير المحدود للعسكرية الإسرائيلية . وأفضى ذلك الى تبديد مشروعية النظام العربي من وجهة نظر الرأى العام وبعض الدول العربية . ويمكن النظر الى العدوان العراقي على الكويت باعتباره مقدمة لمشروع متكامل لتقويض النظام العربي المتهافت . وإعتبرت العراق مدعومة في ذلك بأغلبية الرأى العام العربي وعدد من الدول العربية . أن هذا المشروع هو عمل دفاعي في مواجهة هجوم عدواني متواصل من جانب الولايات المتحدة واسرائيل . ويعزز هذا التشخيص عاملان : الأول وهو إستنتاج العراق أنه سيكون هدفاً لضربة عسكرية حتمية من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب عموماً كتتويج للحملة السياسية والدعائية التي تعرض لها طوال النصف الأول من عام ١٩٩٠ والثاني هو إستنتاج العراق أن النظام العربي لن يقوم بمساندته ضد العدوان الخارجي وأن أفضل وسيلة لردع هذه الحملة هو المبادرة بالهجوم على ما إعتبره قاعدة متقدمة للمصالح الأمريكية والغربية ممثلة في الكويت وقد لاقى هذا العمل العسكري تأييداً صريحاً أو مستتراً من جانب قطاع كبير من الرأى العام العربي وعدد من الحكومات العربية . ومع ذلك ، فإن تأمل هذين الإعتبارين بعناية يؤكد أن القيادة العراقي قد ساهمت عمداً في تغذية الحملة السياسية والدعائية الغربية ضدها في إطار تخطيط متكامل لطرح ذاتها من جديد كقيادة راديكالية للعالم العربي ، وتحقيق أهداف إقتصادية واستراتيجية عراقية بحته بصورة يمكن تبريرها من خلال خطاب راديكالي جديد قادر على كسب تأييد الرأى العام العربي .

أما المجموعة الثانية من الأسباب فتتصل بتناقضات النظام العربي وخاصة في قطاعة المشرقي . إذ تبلورت سياسات المشرق العربي في صورة تحالفين . الأول يجمع سوريا مع دول الخليج وعلى رأسها السعودية والثاني يجمع العراق مع الأردن وفلسطين واليمن . ومن المرجح أن دول الخليج بعد ان ساعدت العراق على ان يخرج من الحرب مع ايران في صورة المنتصر ، عادت الى محاولة حصاره واضعافه نسبياً كتعبير عن سياساتها طويلة الأمد في المحافظة على التوازنات الإستراتيجية والسياسية الجوهرية لأمنها . وقد بدا ذلك واضحاًفي مؤتمر قمة الدار البيضاء عام ١٩٨٩ ، عندما أفشلت السعودية خطة العراق في عزل سوريا بسبب دورها في لبنان . وفي نفس الوقت كان لكل من أطراف التحالف المتمحور حول العراق أسبابه للغضب والاحباط من السياسات الخليجية حياله . فالأردن ومنظمة التحرير استنتجتا أن هناك سياسة ثابتة لدول الخليج تستهدف تجفيف مواردها المالية .

بقطع أو تخفيض المعونات الخليجية لكل منها أما اليمن فكانت تستشعر خطراً من توقيع إتفاق لترسيم الحدود بين السعودية وعمان في الربع الخالي في مارس وهو الاتفاق الذى تجاهل المطالب التاريخية لليمن في هذه المنطقة . وعندما فشل العراق في عقاب سوريا على الساحة اللبنانية ، إنتقل الى محاولة وراثة دورها كقيادة للراديكالية العربية بعد أن بهتت ايديولوجية الصمود والتصدى في سوريا ذاتها ، وأتاح الدور الجديد للعراق فرصة القيام بهجوم سياسي ودعائي نشط على الساحة العربية ككل باستثمار القضايا العربية الكلية ، وخاصة القضية الفلسطينية التي تلقت إحباطات متتالية بسبب عجز النظام العربي . وظهرت أهم علامات هذا الهجوم في مؤتمر قمة بغداد في ٢٨ - ٣٠ مايو . ففي هذا المؤتمر بعثت من جديد المناظرة التقليدية بين التشدد الراديكالي والإعتدال الذى أحرجته عدوانية الغرب وخاصة الولايات المتحدة . وإلى جانب القضايا القومية الكلية . التي بدا ان للنظام العراقي مزية واضحة في إثارتها بهدف إحراج المعتدلين وعلى رأسهم بالطبع دول الخليج ، فإن القيادة العراقية بادرت بإثارة القضية الخلافية الخاصة بالسياسات النفطية والمطالب المالية للعراق والاردن ومنظمة التحرير بضراوة بالغة . وتبلور في هذا المؤتمر الإنشقاق الذى فتنته بعد ذلك أزمة الخليج بين المعسكر المتعاطف مع

العراق والمعسكر المناهض لطموحاته القطرية والراديكالية .

والواقع أن الإنشقاق الذى شهده مؤتمر قمة بغداد كان نتيجة مباشرة لفشل النظام العربى فى حل الاشكاليات الكامنة فى مرحلة الصحوة . أذ فشل هذا النظام فى طرح فلسفة سياسية وإطار مبرمج للنهوض القومى يحقق المصالح الجوهرية ويصالح بين التوجهات المتباينة للدول العربية الرئيسية . وأكتفى النظام بطرح شعار فضفاض هو تنقية الأجواء العربية . بهدف عقد مصالحات بين الدول الرئيسية المتخاصمة دون توافقها بالضرورة على برنامج سياسى واضح . وإستنفذ النظام العربى إمكانيات تلك المصالحات الشكلية وقوة الدفع الأولية التى إكتسبها فى بداية هذه المصالحات . وعندما عقد مؤتمر قمة بغداد ، كان النظام العربى يبدو مفلساً بصورة شبه تامة وعاجزاً عن الصمود أمام الاحباطات الخارجية وعن النهوض أمام الإنقسامات الداخلية . ومثل هذا الوضع فرصة مثالية للعراق لتوجيه خطابها الراديكالى القومى الجديد الى الرأى العام العربى والى الدول العربية الساخطة على هذا الوضع وكسب تعاطفها لما بدأ وكأنه مشروع عراقى جديد للصمود القومى .

أما المجموعة الثالثة من الأسباب فتتصل بتناقضات المشروع العراقى ذاته . فالحقيقة هى أن طرح هذا المشروع العراقى . على الرأى العام العربى قد تم تحت ضغط إستفحال التناقض بين ضخامة الدولاب العسكرى من ناحية والهشاشة المتزايدة للاقتصاد الوطنى فى العراق من ناحية أخرى . ولم يكن هناك لحل هذا التناقض سوى من مدخلان : الأول هو إصلاح اقتصادى وسياسى جذرى يمكن من خلاله إستنهاض الاقتصاد والمجتمع بصورة تمكنه من تحمل عبء الدولاب العسكرى المتضخم ، أو تخفيض الطموح العسكرى للعراق : إن الطبيعة السلطوية المغرقة فى العنف للدولة فى العراق كانت تتعارض بشدة مع كل من هذين المدخلين . ووجدت القيادة العراقية الحل السحرى فى محاولة الإستيلاء على الثروة المالية والنفطية للكويت ، وتصوير ذلك على أنه جزء من مشروع للاحياء القومى يشبع الطموحات القومية لقطاع هائل من الرأى العام العربى ويرد الإهانة الى الغرب .

وعلى حين حاول النظام العراقى أن يحصر رد الفعل العربى المناهض لاحتلاله للكويت فى أضيق نطاق ممكن ، فمن المرجح أنه كان يبدو مستعداً لخوض غمار حرب اهلية ـ إعلامية وسياسية وحتى عسكرية لو إقتضى الأمر فى النطاق العربى .

٢ ـ فشل الإدارة العربية لأزمة الخليج وإنقسام النظام العربى :

منذ اللحظة الأولى للغزو العراقى للكويت سارعت الولايات المتحدة الى تجميع الخيوط الرئيسية اللازمة لإحتكارها إدارة الأزمة . وفشل النظام العربى فى إثبات جدارته بهذه الإدارة ، أو حتى مجرد قدرته على تأكيد العوامل اللازمة لتحقيق إدارة تعددية دولية لها . وقد وضح فشل النظام العربى فى المراحل الأربع التى مرت بها إدارته لأزمة الخليج . ففى المرحلة الأولى إستهدف النظام العربى محاولة تجنب إنفجار الازمة عن طريق وساطة وتدخل عدد من القوى المؤثرة فى النظام وعلى رأسها مصر والسعودية . ويعود أحد الأسباب الهامة للفشل فى هذه المرحلة الى عدم وضوح الإتفاق على أسلوب حل الخلاف بين العراق والكويت وعزوف النظام العربى عن توجيه رسالة قوية واجماعية بالإمتناع عن القيام بعدوان عسكرى ضد الكويت وإستبعاد إستخدام القوة كوسيلة لحل الخلاف بينهما غير أن السبب الأعمق يتمثل فى حقيقة عدم إدراك الأطراف المؤثرة فى النظام العربى لطبيعة المشروع السياسى العراقى الجديد بكل أبعاده وبالتالى عدم إمكانية التنبؤ بالطبيعة الشاملة للغزو . أما المرحلة الثانية فقد إستهدفت ايجاد حل جماعى للأزمة . وإنتهت هذه المرحلة بفشل أشد ، وبتقنين الإنشقاق بين معسكرين شبه متوازنين فى مؤتمر القمة العربى الطارىء فى القاهرة يوم العاشر من أغسطس ، وعلى المستوى الظاهر ، تسبب التعارض فى المواقف من التدخل العسكرى الأمريكى فى الأزمة فى هذا الإنشقاق على أن قضية التدخل الأمريكى كانت فى الحقيقة جزءاً من خلاف فلسفى وسياسى أعمق كثيراً يتمثل فى الموقف من المشروع السياسى العراقى بما يتضمنه من تحد صريح لأسس الشرعية الدولية والعربية .

حيث كان المشروع العراقى قد أشعل السخط الكامن لدى القطاع الأكبر من الرأى العام العربى ومجموعة كبيرة من الدول العربية ضد الشرعية المزدوجة للنظام الدولى (من حيث حمايتها للعدوان الإسرائيلى ونهوضها لردع العدوان العراقى) وضد الشرعية العربية التى كرست العجز الشامل للنظام العربى . وجسدت الخلافات حول الموقف من الغزو العراقى للكويت والتدخل العسكرى الأمريكى فى الأزمة صراعاً شديداً حول أحقية النظام العربى الحالى فى البقاء فى مواجهة التحدى العسكرى العراقى له . وساهم فى فشل الإدارة العربية للأزمة فى هذه المرحلة شدة الاستقطاب الحاصل حول الأزمة ، والتوازن النسبى بين المعسكرين العربيين المتواجهين والجمود السياسى والدبلوماسى لكل من

العراق والسعودية أما المرحلة الثالثة فقد شهدت مبادرات وجهود دبلوماسية عربية غربية وثنائية ومتعددة الأطراف بعد فشل الحل الجماعي . وجاءت المبادرات الدبلوماسية العربية لحل الأزمة أضعف شكلاً ومضموناً مما كان متوقعاً بالنظر الى جسامة الأزمة وركزت هذه المبادرات على أولوية تحاشي الإنفجار العسكرى للأزمة . والفصل بين مسألة الإنسحاب العراقي من الكويت وتأمين دول الخليج الأخرى وخاصة السعودية من إمتداد العدوان العراقى اليها . والتمييز بين الإنسحاب العراقي من الكويت وطبيعة نظام الحكم فيها بعد الانسحاب . كما تضمنت جميعاً تقريباً تنازلات للعراق إشتملت على الاعتراف له بالسيطرة على جزيرتى وربة وبوبيان وحقل نفط الرميلة الى جانب إرضاء بعض مطالبة المالية . وفشلت هذه المرحلة بدورها لأسباب مباشرة منها أن أغلب هذه المبادرات قد جاء من جانب أطراف قريبة أو متعاطفة مع العراق ، بالاضافة إلى رفض السعودية لكافة هذه المبادرات ، وعناد القيادة العراقية وإصرارها على الذهاب حتى حافة الهاوية . ومرت الإدارة العربية بمرحلة رابعة أتسم فيها الأداء الدبلوماسى العربى بالتهافت وإستهدف إنقاذ الموقف فى اللحظة الأخيرة قبيل إنفجار الحرب ثم قبيل الهجوم البرى ضد العراق . وفشلت هذه المرحلة بدورها بسبب الإستنفار والتضاد الكامل بين المعسكرين العربيين المتواجهين ، وعناد وسوء تقدير القيادة العراقية للموقف السياسي والعسكرى .

والواقع أن جذور الفشل العربى فى إدارة الأزمة كانت كامنة منذ اللحظة الأولى ، وفى ذات المشروع العراقى . فمجرد قيام العراق بالغزو الشامل للكويت قد تضمن إحتمالات مرجحة على الأقل لتهديد أمن الدول الأخرى فى الخليج فى وقت لم تكن تملك فيه هذه الدول ، ولا يملك فيه النظام العربى كله ، حتى لو وقف موقفاً واحداً من الأزمة ردع هذا التهديد أو التوصل الى توازن عسكرى على ساحة الخليج مع العراق . ونقل هذا الغزو التفاعلات العربية من الأساس التاريخى الذى قامت عليه وهو التفاهم العرفى الى أساس جديد هو موازين القوى الحقيقية ، والعسكرية تحديداً . ولم يكن من الممكن فى هذا السياق ـ قطع الطريق على التدخل العسكرى الأمريكي ومتعدد الجنسيات كما لم يكن من الممكن تجميد الموقف أو حتى مجرد التوصل الى حل وسط يعود بعده التوازن العسكرى لصالح العراق بعد سحب القوات الأمريكية ومتعددة الجنسية بناء عليه . وبالتالى أصبح الصراع تنافرياً وكان من شبه المحتم أن يصل الى نهايته المنطقية : أى الحرب الشاملة .

٣ ـ إمتداد الإستقطاب والتنافر الى الشعوب والتيارات السياسية العربية :

فجرت أزمة الخليج صراعاً تنافرياً لا فيما بين النظم العربية فحسب ، بل وفيما بين الشعوب العربية أيضاً إن جسامة الأزمة من حيث تأثيرها على مصير الأمة العربية ، وطبيعتها الملتبسة والفريدة قد سببت إنقساماً حاداً فى الوجدان العربى على كافة المستويات : بدءاً من الشخص الطبيعى ، مروراً بالإسرة ، والتشكيلات السياسية والنقابية والتجمعات الثقافية .. الخ والقطر العربى ، وإنتهاءاً بالنظام العربى . ففى كل قطر عربى تقريباً كانت هناك إنقسامات حادة ، وفى كل الأحزاب والتشكيلات السياسية جرت استقطابات قوية أدت أحيانا إلى انشقاقات شديدة الوطأة . ومع ذلك كله إتخذت الإستقطابات فى النهاية شكلاً تعارضت فيه شعوب عربية مع شعوب عربية أخرى ، وتيارات سياسية وفكرية متكاملة مع تيارات سياسية وفكرية أخرى .

وتقدم لنا حالة التنظيم العالمى للإخوان المسلمين فرصة مثالية للبحث فى طبيعة وشدة هذه الإستقطابات على المستوى غير الرسمى وبتأمل سريع للأساس الفكرى الإجتهادى والتطور التاريخى للتكوين التنظيمى لهذا التيار يمكننا إستنتاج أن التنظيم العالمى الاخوان المسلمين أقرب الى أن يكون تنظيماً عابراً للقطرية (يعبر من مصر إلى عدد من الدول العربية) عنه الى تنظيم عالمى أو فوق قطرى حقاً (أى تذوب فيه الأصول القطرية للقيادات والأشياع وتتخذ فيه القرارات وتطبق بغض النظر عن الإنقسام السياسى الى أقطار عربية مختلفة) . ومن حيث تركيبته الراهنة فإن التنظيم العالمى للاخوان المسلمين يبدو محكوماً بتحالف بين إخوان مصر ، وإخوان الخليج .

ومر هذا التنظيم بعده أزمات عكست التوترات الناشئة عن طبيعته تلك العابرة للقطرية ، وإدارته المركزية والركود النسبى لإجتهاداته الفكرية . غير أن التنظيم نجح نسبياً فى مواصلة طريقه بالرغم من هذه التوترات والإنشقاقات التى ترتبت على بعضها البعض .

وجاءت أزمة الخليج كإختبار قاس لمبدئية التنظيم العالمى للإخوان المسلمين (بمعنى إنسجامه مع تقاليده الفكرية ومبادئه التاريخية) ووحدته التنظيمية عبر القطرية وأدت الأزمة الى إنقسام هام فى التنظيم محورها الرئيسى هو الإستقطاب بين إخوان مصر الذين إتخذوا موقفاً أقرب الى العراق منه الى الكويت وإخوان الخليج الذين طالبوا بموقف حاسم لصالح الموقف الرسمى لدولهم . والواضح أن قيادة التنظيم العالمى قد أظهرت إخلاصاً شديداً لمبادئها وتقاليدها التاريخية بأن إتخذت موقفاً يجمع بين المطالبة بالإنسحاب

العراقي من الكويت وإنسحاب القوات الأمريكية والأجنبية من الأراضي السعودية ومن الخليج . غير أن القيادة المركزية فشلت في عرض موقف ، الوسط الإيجابي ، الذي إتخذته بصورة متوازنة ومقنعة لإخوان الخليج لأسباب عديدة منها تسليمها لجهود الوساطة الإسلامية لقوى إسلامية إتخذت من البداية موقفاً متحيزاً لصالح العراق .

٤ - تأزم النضال الفلسطيني :

عندما نشبت أزمة الخليج ، كان الوضع العام للقضية الفلسطينية قد دخل مرحلة جذر على مختلف المستويات . فقد استمر تراجع الانتفاضة خلال النصف الأول من العام وتزايدت مشكلاتها ، في الوقت الذي بلغت موجة هجرة اليهود السوفييت ذروتها ، فضلا عن وصول مبادرة السلام الفلسطينية إلى نهاية الطريق المسدود عبر قيام الولايات المتحدة بتعليق الحوار مع منظمة التحرير .

وكان الاحباط الناجم عن هذا الوضع من أهم العوامل التي تفسر الموقف الفلسطيني المنحاز للعراق ، سواء في أوساط منظمة التحرير أو داخل الأراضي المحتلة . فقد أنطلق هذا الموقف من رهان على إمكان الربط بين كل مشكلات المنطقة ، ومن ثم انتزاع تسوية مناسبة للقضية الفلسطينية . لكن هذا الرهان تعرض للاخفاق ، وأدى إلى أضعاف الموقف الفلسطيني أكثر من ذي قبل وتعرض منظمة التحرير لعزلة دولية وعربية ، فضلا عن مزيد من تدهور الاوضاع الاقتصادية بالاراضي المحتلة . ورغم أن الانتفاضة شهدت نهوضا نسبيا خلال الاشهر الاولى للازمة نتيجة الزخم الذي أمدتها به الأزمة ، إلا أنه كان مؤقتا حيث أخذ في الانحسار بنهاية العام وخاصة مع فرض حظر التجول الشامل عشية بدء الحرب بالخليج .

وهكذا خلقت الأزمة وضعا اكثر صعوبة لحركة التحرير الفلسطيني بجميع أقسامها ، الأمر الذي قاد إلى مزيد من التدهور في شروط مشاركتها في عملية السلام التي سعت الولايات المتحدة لتحريكها عقب توقف الحرب في الخليج .

٥ - تهافت المبررات الاقتصادية لغزو الكويت وإلحاق الدمار بالاقتصاديات العربية :

يخضع التقرير المبررات الاقتصادية التي قدمها العراق لغزوه الكويت لدراسة متفحصة ، في محاولة لادراك الاقتصاد السياسي لهذا الغزو .

ويؤكد التقرير أن الكويت لم يكن هو السبب الحقيقي وراء صعوبة صيانة نظام حصص صادارات النفط الذى قررته منظمة الاوبك ، وان مسئولية التحلل من التزامات الحصص مشتركة بين غالبية دول الاوبك ، بما فيهم العراق نفسه . والواضح أن القيادة العراقية لم تستوعب جيدا العوامل الهيكلية والاستراتيجية الكامنة وراء أزمة الاوبك ووراء حدود الاستخدام الاستراتيجي للنفط في المساومة الاقتصادية والسياسية الدولية . وفيما يتصل بشعار توزيع الثورة العربية ، فإنه علاوة على المغالطة الاصطلاحية ، فإن الدعاية العراقية قد سعت عمدا لتجهيل أهمية دور المساعدات الانمائية في جانب دول الخليج في أعادة توزيع الدخل . كما يكشف التقرير عن سوء النية وسوء الفهم في صياغة شعار اعادة التوزيع كشعار منفصل عن المطلب الاهم والاكثر اتساقا من المنطق السياسي والاقتصادي وهو الحق المشترك في التنمية العربية الشاملة . كما يكشف التقرير ايضا عن اهدار الثروة النفطية العراقية عبر ممارسات مالية لا تتفق مع المنطق الاقتصادي ، وعبر سياسات مغامرة وعملية عسكرة شاملة للمجتمع والدولة . ومع ذلك ، فإن انفجار أزمة الخليج يكشف في الجوهر عن فشل عربي شامل في أدارة اقتصاداتهم بما يكفل التنمية والتحديث وبناء السلام العربي في الوقت ذاته .

ويظهر هذا الفشل في العجز عن بناء نسيج اقتصادي - أجتماعي فيما بين المجتمعات العربية يحول دون مغامرات طائشة على غرار الغزو العراقي للكويت ، ويؤكد على دور العرب الايجابي في الاقتصاد العالمي وفي بناء نظام عربي فعال . كما يظهر هذا الفشل في ضمان الانتقال السلمي للعراق من وضع اقتصاد الحرب الذي تكون في فترة الحرب مع إيران ١٩٨٠ - ١٩٨٨ . وفي نفس الوقت ، فإنه لا يزال من المبكر الالمام بكافة جوانب التكلفة الاقتصادية لأزمة غزو الكويت وما أعقبها من حرب . غير أن المعلومات المتاحة تؤكد أن الثروة العربية قد نالها دمار شديد يتمثل في تدمير الاصول الانتاجية والبنية الاساسية في العراق والكويت ، وتكلفة الاستعدادات العسكرية ، وتكلفة الحرب ذاتها ، وتكلفة ما يتلو الحرب من عسكرة الاقتصادات النفطية وأقامة نظم أمنية مرتبطة بالولايات المتحدة والغرب عموما ، وتكلفة اعادة البناء ، فضلا عن التكاليف المعنوية والاخلاقية والانسانية الجسيمة التي لحقت بالعراق والكويت وبالوطن العربي عموما .

ويضيف التقرير هذا العام عرضا للابعاد الاقتصادية للوحدة اليمنية كنموذج لمدى حاجة العرب للنهوض الاقتصادي من وضع التخلف والتحلل الذي تتعرض له الاقتصادات العربية ، وخاصة تلك الاكثر فقرا . كما يعرض التقرير هذا العام أيضا للحاجة إلى تمويل عملية أعادة أعمار لبنان بعد الحرب الاهلية الطويلة كنموذج لما تسفر عنه

عملية التدمير الذاتي الذى الحقه العرب بانفسهم ، ومكنوا الخصوم التاريخيين لهم من الحاقه ببلادهم .

جمهورية مصر العربية

كان عام ١٩٩٠ علما كاشفا لطبيعة وحدود هوية مصر العربية . وقد حدث ذلك بفعل أزمة الخليج التى طبعت كل وقائع الشهور الخمس الأخيرة من عام ١٩٩٠ ، سواء على المستوى الدولى أو العربى . ولم تكن مصر استثناء من تلك الحقيقة بل أنها فى مقدمة القوى التى تأثرت بالازمة ، مثلما كانت أيضا فى مقدمة القوى الاقليمية التى أثرت على مسارها .

ان جوهر التميز فى الموقف المصرى من الازمة مقارنا بمواقف الاقطار العربية الأخرى كان هو ذلك الحسم الذى اتسم به ادراك الرأى العام فى مصر ، وادراك الغالبية الساحقة من القوى السياسية والشعبية للغزو العراقى للكويت من اللحظة الأولى باعتباره عدوانا ينبغى معارضته والتصدى له . ولذلك فعندما اعلنت الدولة المصرية موقفها الرسمى من الغزو فإنها عبرت عن وجهة نظر كانت قد تبلورت بالفعل بسرعة ، على مستوى الشارع المصرى .

ومع ان تداعيات الازمة سرعان ما افرزت تباينا فى مواقف القوى السياسية المصرية ، حدت ببعضها إلى اعطاء الاولوية لادانة التدخل الاجنبى فى الخليج ، ورفض السلوك الرسمى المصرى ازاءه ، الا ان ذلك لم يغير من حقيقة التوجه العام ، أى ادانة السلوك العراقى باعتباره المفجر الرئيسى للأزمة، وسبب اعطاء الفرصة للقوى الاجنبية المتربصة .

وليس من العسير تفهم اسباب تمايز الموقف المصرى ازاء تطورات أزمة الخليج مقارنا بمواقف الشعوب والحكومات العربية الاخرى ، فعوامل الاحباط الكثيرة لدى تلك الشعوب والحكومات ، والتى أستثمرتها بكل مهارة الآلة التنظيمية والدعائية العراقية ، لم تكن بنفس الحدة أو الشمول فى مصر : ففقر الشعب المصرى ، لم ينعكس أبدا - فى أية لحظة - فى حنق جماعى على أغنياء الخليج ، ربما لشعور عميق بالتمايز الحضارى الذى يجُب بسهولة أية مشاعر بالاحباط المادى والاحباط القومى لدى كثير من القطاعات العربية المتطلعة للوحدة العربية ، لم يصل بالرأى العام فى مصر إلى حد أستساغة أن تتم تلك الوحدة قسرا ومن خلال الغزو والاحتلال . وذكريات مصر الناصرية فى سوريا واليمن تدعم من هذا التوجه ، وتجعله أحد مبادىء الفكر السياسى للنخبة السياسية المصرية . والاحباط السياسى الناجم عن جمود القضية الفلسطينية ، ورفض إسرائيل والولايات المتحدة من ورائها التسليم بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، لم يصل أبدا بالرأى العام فى مصر إلى توهم أن يكون الوصول إلى فلسطين عبر الكويت ، ربما لأن الشعب المصرى كان أكثر من دخل فى مواجهة ، مباشرة ، مع الاسرائيليين .

وأخيرا فلن تصور أن بعض القوى الاسلامية ، التى راقتها شعارات صدام حسين « الاسلامية » فى رؤية ما حدث على أنه صراع بين الاسلام والكفر ، أو بين المسلمين واعدائهم ، كانت عنصر أضعاف لا عنصر تقوية للقوى الاسلامية فى مصر .

وفضلا عن هذا التطور الاساسى ، يمكن الاشارة إلى الملامح العامة الآتية فى الاوضاع المصرية والسياسة المصرية عام ١٩٩٠ :

١ - استمرار وتدعيم الدور السياسى للقضاء المصرى فى مواجهة السلطتين التنفيذية والتشريعية :

هذه السمة لتطور نظام الحكم فى مصر هى سمة تبلورت فى السنوات الأخيرة ، كما شهد النصف الأول من عام ١٩٩٠ لمزيد منها ، فضلا عن الاهتمام المتزايد الذى أولته الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات للقضاء ودوره ومكانته ، غير أن حدة التناقض بين السلطات قد خفت فى النصف الثانى من العام بفعل أزمة الاحتلال العراقى للكويت وتداعياتها ، وهى الأزمة التى شغلت أهتمام جميع الاطراف ، وأثرت على أولوياتها .

ولاينفصل عن هذه الحقيقة ، المساعى الدؤوبة التى يقوم بها القضاة لدفع « الاصلاح القضائى » ، والذى سبق أن تبلورت أهم ملامحه فى المؤتمر الأول للعدالة الذى عقده نادى القضاة المصرى فى أبريل عام ١٩٨٦ والذى حدد محاور عديدة للاصلاح تتعلق بالتشريع وسياسته ، ومقومات استقلال السلطة القضائية مثل الغاء القوانين الاستثنائية ، ونظام الطوارىء ، والمحاكم الاستثنائية ، وعودة الاختصاصات الكاملة للمجلس الاعلى للقضاء ، واستقلالية ميزانية القضاة والتفتيش القضائى ... الخ . فضلا عن التطلعات التنظيمية والقانونية الاخرى التى تساعد على سرعة وسهولة عمل السلطة القضائية وحسم النازعات القانونية .

أما أهم ملامح الدور السياسى للقضاء عام ١٩٩٠ ، فتمثلت فى الحكم الذى أصدرته المحكمة الدستورية العليا فى ١٩ مايو ١٩٩٠ بعدم دستورية قانون الانتخابات وعدم صحة تشكيل مجلس الشعب ، والذى استندت فيه المحكمة إلى ضرورة مراعاة ما جاء فى الدستور من حظر التمييز

بين المواطنين على أساس من الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو غيرهما . كما استند الحكم إلى ضرورة احترام ومراعاة جوهر التعدد الحزبى الذى اقره الدستور ، باعتبار أن اقرار هذا التعدد لم يستهدف استبدال سيطرة الحزب الواحد بسيطرة أخرى ، وأنما استهدف تحقيق ديمقراطية تقوم على الحوار بين الآراء والاتجاهات المتباينة التى تتبناها أحزاب مختلفة ، وهو الأمر الذى يستلزم أن يكون دور هذه الأحزاب مرهونا بارادة هيئة الناخبين التى تتبلور من خلال الانتخاب الحر لممثليها فى المجالس النيابية .

واذا كان هذا الحكم هو الاساس الذى استند اليه حل مجلس الشعب وانتخاب مجلس جديد عام ١٩٩٠ ، فإن احكام القضاء المصرى كانت هى الحاسمة فى قيام ثلاثة أحزاب سياسية ، ورفض قيام حزب رابع ، وهى أحكام عكست مفاهيم وتفسيرات لقانون الاحزاب السياسية يتجاوز لجنة الاحزاب السياسية الاقرب إلى توجهات السلطة التنفيذية ، كما وضعت الجماعة القضائية عددا من القواعد والمعايير التى رأتها ضرورية لضمان سلامة وفاعلية أشراف القضاء على الانتخابات العامة .

أن هذه الحيوية لدى السلطة القضائية فى مصر ، وسعيها لتحديث مؤسساتها ، وتطوير ودعم دورها .. ، ربما كانت هى أبرز مظاهر تطور نظام الحكم ، خاصة لدى المقارنة بأداء السلطتين التنفيذية والتشريعية .

٢ ـ ضعف فعالية القوى والاحـزاب السياسية وميلها للانقسام والتنافس :

شهد النصف الأول من عام ١٩٩٠ توحدا بين الاحزاب والقوى السياسية فى مواجهة الحكومة حول مشروعية قانون الانتخابات ، وبالتالى مشروعية مجلس الشعب نفسه ، ولكن النصف الثانى من العام شهد مصادر هامة للانشقاق فيما بينها ، أى : أزمة الخليج ، والموقف من أنتخابات مجلس الشعب ، ففى حين يظل من الصحيح أن التوجه العام للنخبه السياسية فى مصر كن فى أتجاه ادانة الاحتلال العراقى للكويت ، فإن مواقف الأحزاب والقوى السياسية من تلك الاحداث ، لم تكن متطابقة . فلقد وقف حزب الوفد بكل قوة ضد الاحتلال العراقى ، وضد الممارسات اللاديمقراطية لنظام الحكم العراقى . ولكن عددا من القوى اليسارية (سواء فى التجمع أو خارجه) أو القوى الدينية (سواء تحالف العمل أو خارجه أيضا) أختلفت عن ذلك التوجه واعطت الاولوية ـ كما سبقت الاشارة ـ لقضية مواجهة التدخل الاجنبى فى الخليج . وأن بقى من الصحيح أيضا أن حالة « الانقسام » قد أصابت كافة القوى التيارات السياسية بلا استثناء أيضا ، ولدى تحديد المواقف من انتخابات مجلس الشعب الجديد تلاشت بسرعة الافكار الاولية التى طرحت حول مقاطعة جماعية من المعارضة للانتخابات ، وفى الوقت الذى أعلن فيه الوفد والتحالف الاسلامى مقاطعة الانتخابات ، شارك التجمع فيها ، ومعه بعض عناصر شيوعية وناصرية . ولم يمنع ذلك أيضا من مشاركة بعض الذين ينتمون فعليا للقوى التى اعلنت معارضتها الرسمية .

غير أن ما هو أهم من ذلك ، أن المشكلة لم تكن هى هذا الانقسام حول قضايا هامة داخلية وخارجية ، فتلك هى طبيعة العملية الديمقراطية ذاتها ، وأنما المشكلة كانت ـ وما تزال ـ هى ضعف الفعالية لدى تلك الاحزاب والقوى السياسية ، الأمر الذى جعل من توحدها أو انقسامها أمرا ذا عائد ثانوى على مجمل حركة النظام السياسى وربما بدا ذلك واضحا من حقيقة أن الدعوة لمقاطعة الانتخابات ما كان يمكن أن تكون مجدية فى ظل مناخ يتسم أساسا بالضعف الشديد للمشاركة السياسية ، بحيث كان من المنطقى استنتاج أن الاحجام عن المشاركة فى الانتخابات لم يكن استجابة لدعوة بعض الأحزاب للمقاطعة ، بقدر ما كان تكرارا للنمط العام للمشاركة السياسية فى مصر .

غير أن الظاهرة الاخرى اللافتة للنظر هنا ، أنه فى حين كان بإمكان الوفد أن يجد أرضية واسعة للاتفاق مع الدولة ونظام الحكم ، فى الموقف من أزمة الخليج ، كما كان بإمكان التجمع وبعض القوى اليسارية الاخرى أن تجد مبررا للتعاون مع الحكومة والمشاركة فى الانتخابات العامة ، فإن جانبا هاما من قوى المعارضة الاسلامية وخاصة الاتجاهات الاكثر تشددا ، كان هى القوى المعارضة على طول الخط للنظام وسياساته ، حتى وأن رافقت ذلك تكنهات بتناقص ـ أو على الاقل جمود ـ شعبيتها .

٣ ـ تحقق انجازات للسياسة المصرية فى الخليج ، وبروز عقبات أمام الدور القومى لمصر :

خلص التقرير إلى أن السياسة المصرية فى الخليج اتسمت بدرجة عالية من سلامة التقدير بالنسبة لأزمة الخليج ومسارها ، منذ ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وخاصة بالنسبة لفرص الحرب والسلام ، ومواقف القوى الدولية المعنية فى أعقاب الغزو العراقى للكويت ، والآثار الفادحة للحرب أن نشبت . وربما كان الاستثناء الوحيد فى هذا الصدد هو الاخفاق فى التنبوء بالغزو ، وهو أمر لم يرجع إلى غياب المعلومات ، بقدر ما رجع إلى الخطأ فى تفسيرها ، وهو خطأ تبرره حقيقة عدم وجود أية سابقة مماثلة فى العلاقات العربية ـ العربية المعاصرة ، والممارسة البارعة للخداع الدبلوماسى من جانب القيادة العراقية .

ولقد تمسكت السياسة المصرية طوال الأزمة بعدد من

المبادىء التى حكمت مواقفها ، فى مقدمتها ، رفض استخدام القوة فى العلاقات العربية ـ العربية ، وعدم ترتب أية مكاسب على هذا الاستخدام أن وقع ، ورفض التدخل فى الشئون الداخلية لأى قطر عربي سواء كان الكويت أو العراق أو غيرهما ... ورفض أية صيغة دائمة للامن يكون فيها مكون ، أجنبى ، لأمن الخليج .

غير أن التطور الهام . إنما تعلق بوسائل تنقية هذه السياسة ، حيث لم تكتف السياسة المصرية بالمساعى الدبلوماسية ، وأنما قبلت مشاركة قوات مصرية فى الائتلاف الدولى المضاد للعراق ، كما تطورت مهمة هذه القوات من الدفاع عن السعودية إلى دخول الكويت كقوات سلام ، وعلى قبول التنسيق مع كافة القوات المشاركة فى التحالف .

ويمكن القول أن مردود هذه السياسة كان إيجابيا ـ أو على الاقل ، مهما اختلفت التقديرات ـ لم يكن سلبيا ، على المستويين الداخلى والدولى ، بينما كان سلبيا على المستوى الاقليمى . فقد حظيت تلك السياسة بتأييد أغلبية متماسكة فى الداخل ، لم تخل به الضائقة الاقتصادية التى نجمت عن الازمة . كما اتسعت تلك السياسة ـ دوليا ـ مع التيار الدولى العام الذى عارض على نحو شبه اجماعى الغزوالعراقى للكويت ، خاصة فى ظل المتغيرات الجديدة فى النظام الدولى ، مما حمل معه تأثيرات إيجابية ، ليس أسقاط اجزاء هامة من الديون المصرية الا واحدة منها .

غير ان تلك السياسة واجهت أكثر من تحد على المستوى الاقليمى ، فقد انتقلت ـ بحكم ظروف الأزمة ـ من موقع الدور المؤثر فى شبكة تضامنية عامة للعلاقات العربية ـ العربية قبل الازمة إلى موقع مؤثر فى أحد المعسكرين الذين نجما عن الأزمة ، فضلا عن التأثير السلبى لتباين الموقف المصرى مع موقف كثير من النخب والجماهير العربية ، أيا كانت أسباب هذا التباين . كما أدت الأزمة ، إلى ابراز ادوار اقليمية أخرى على نحو لم يكن موجودا قبلها .. أن هذه التطورات كلها تطرح بقوة قضية وزن مصر ودورها الاقليمى . وضرورة تحديد هذا الدور وفق رؤية استراتيجية واقعية شاملة ، وليس مجرد أوهام أو أمنيات عاطفية .

٤ ـ وقوع تحول أساسى فى السياسة الدفاعية المصرية :

شهدت السياسة الدفاعية المصرية تحولا اساسيا فى النصف الثانى من عام ١٩٩٠ ، عقب الغزو العراقى للكويت ، حيث اضطلعت القوات المصرية بدور حيوى خارج الاراضى المصرية فى أطار الجهود الدولية لتحرير الكويت .

ففى النصف الأول من عام ١٩٩٠ واصلت السياسة الدفاعية المصرية السير على نفس المبادىء المتبعة خلال الاعوام السابقة بهدف العمل على أستكمال جهود بناء وتطوير القوات المسلحة بالقدر الذى تسمح له امكانيات الدولة ، الا ان هذه المرحلة شهدت بروز عدد من المتغيرات الضاغطة على السياسة الدفاعية ، أبرزها : أستمرار حالة القلق والتوتر الناجمين عن أستمرار الانتفاضة الفلسطينية ، وغموض الموقف فيما يختص بتصنيع النبابة أم ـ ١ ، ايه ـ ١ ، ومحاولة أعادة الدور العربى للصناعة الحربية فى مصر ، واستمرار التهديدات الاسرائيلية لمصر بشكل جزئى ، وأرتفاع وتزايد معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل ، علاوة على الانعكاسات السلبية للازمة الاقتصادية على الامكانات المصرية عموما والقوات المسلحة خصوصا .

وقد تركت التطورات العالمية والاقليمية بعض التأثيرات السلبية على السياسة الدفاعية المصرية خلال عام ١٩٩٠ ، حيث ادت التطورات الحالية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية إلى توسيع دائرة الحركة الدولية المتاحة أمام اسرائيل ، كما طرحت هذه التطورات امكانية تقلص الاهتمام الدولى بمشاكل المنطقة العربية ، فضلا عما أدت أليه من تزايد معدلات الهجرة اليهودية إلى أسرائيل بدرجات غير مسبوقة من قبل . ومن ناحية أخرى ،فقد ظلت قضية امتلاك اسرائيل لأسلحة الدمار الشامل (وخاصة الاسلحة النووية) بمثابة قضية محورية فى أولويات السياسة الدفاعية المصرية ، وعملت فى هذا السياق على مواصلة الدعوة إلى أنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية وإيجاد صيغة تربط بين حظر الاسلحة النووية وحظر الاسلحة الكيمائية ومعالجة مشكلة أنتشار الصواريخ الباليستيكية أرض ـ أرض بأسلوب المارحل الزمنية التى تبدأ بتجميد برامج الانتاج وبرامج التطوير ، ثم خفض المخزون تدريجيا .

أما المرحلة الثانية ، فقد بدأت مع الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وفيها أضطرت السياسة الدفاعية المصرية إلى التخلى عن مبدأ عدم العمل خارج حدود البلاد ، وقامت بالتدخل عسكريا فى الأزمة وارسلت قواتها إلى كل من المملكة السعودية ودولة الامارات ، وذلك رغبة منها فى التأكيد على أحترام مصر للشرعية الدولية والوقوف مع الكويت والبرهنة عمليا على أستعداد مصر لتقديم المعاونة للدول العربية التى يتهدد أمنها الوطنى بأى شكل من الاشكال .

ولتنفيذ هذه الاهداف ، عملت السياسة الدفاعية المصرية على مواجهة كافة المشكلات الاستراتيجية التى يحتمل أن تجابهها فى مثل هذه الظروف ، لا سيما المشكلات

النابعة من أحتمالات اشتراك القوات المسلحة في العمل في أتجاهات استراتيجية أخرى ، وأيضا احتمالات احتياج القوة المفرزة إلى الأراضي السعودية والامارات إلى المزيد من الدعم القتالي بالقوات البرية والجوية ، وكذا مشكلة توفير وسائل النقل الاستراتيجية . على أن المشاركة الفعلية للقوات المصرية في حرب الخليج أنطوت في نفس الوقت على بعض الايجابيات العسكرية ، ابرزها أستعادة القوات لجزء من خبراتها القتالية ، وأختبار مدى فاعلية وواقعية الأعمال التدريبية العديدة التي قامت بها هذه القوات خلال الاعوام السابقة ، كما أثبتت المشاركة العسكرية المصرية مدى كفاءة المقاتل المصري والصناعة الحربية المصرية .

ومن ناحية أخرى فقد تأثرت السياسة التسليحية المصرية خلال عام ١٩٩٠ بالغزو العراقي للكويت ، وتنامي التهديدات في الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي ، وأستمرار التطور غير المتوازن في العلاقات الامريكية - السوفيتية . وقد بدا واضحا خلال العام المذكور أن هذه المتغيرات تستلزم أدخال بعض الانشطة التكميلية في السياسة التسليحية المصرية كما يمكنها من مجابهة احتمالات التطور في هذه المتغيرات ، أو بما يمكنها من التكيف مع ما تعكسه هذه المتغيرات من دلالات هامة .

٥ - تعمق الركود الاقتصادي قبل وبعد أزمة الخليج :

فقد أستمر الاقتصاد المصري في عام ١٩٩٠ يعاني من تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع الانتاج السلعي . وزادت الفجوة بين الانتاج والاستهلاك من نحو الناتج المحلي بمعدل يقل عن نمو الاستهلاك النهائي . وتراجعت نسبة الادخار والاستهلاك إلى الناتج المحلي الاجمالي . وأنخفض بشكل حاد معدل النمو الحقيقي للاستثمار . وبينما تراخت الضغوط التضخمية زادت معدلات البطالة . ورغم تراجع متأخرات سداد الديون الخارجية فقد زاد قصور النقد الاجنبي . وتفاقم عجز الميزان التجاري بسبب قصور الانتاج السلعي ، بل وتدهوره كما في حالة القطن مثلا ، وذلك رغم كبح نمو الواردات .

وقبل أزمة الخليج ، فإن سلبية مؤشرات الاداء الاقتصادي كانت نتائج مشاكل تتعلق بالتمويل والتخطيط ، وأسباب داخلية وخارجية . فقد أدى تناقص المتاح من التمويل الخارجي في صورة منح وقروض إلى إنخفاض نمو الاستثمار العام ، وارتبط هذا بتعثر المفاوضات الصعبة للتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي ، فضلا عن الخلاف مع الادارة الأمريكية بسبب متأخرات سداد الديون العسكرية وغير ذلك من الاسباب . وأما ادارة الاقتصاد القومي بالاوامر الادارية ، وتباطؤ جهود الاصلاح الاقتصادي ، والفوضى المترتبة على التراوح بين الاقتصاد السلطوي وأقتصاد السوق ، فقد ساهمت بدورها في الاداء الاقتصادي السلبي ، وأحتدام مظاهر الركود التضخمي .

وقد تفاقمت الآثار السلبية التي ترتبت على أزمة الخليج من أزمة العجز المزمن في ميزان المدفوعات . فقد تراجعت تحويلات العمالة ، وايرادات السياحة ، ورسوم القناة ، بمعدلات تجاوزت زيادة عائدات تصدير النفط وتدفق المساعدات الاقتصادية الخارجية . وبوجه خاص ، فإن المتغيرات العالمية والاقليمية ، وخاصة الغزو العراقي للكويت والثورة في شرق أوروبا ، بدت ذات تأثير هام على الخريطة المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الدولية لمصر . وبوجه خاص ، فإن العلاقات المصرية - الامريكية شهدت تطورا هاما بقرار الولايات المتحدة اسقاط الديون العسكرية التي ابتلعت مدفوعات خدمتها جل المعونة الامريكية وبدت أعباؤها اللاحقة غير محتملة ، وتراجع النقد الامريكي في الكونجرس وخارجه حول استمرار وحجم وعائد المعونة إلى مصر ليبرز ادراك ضرورة وأهمية أستمرارها أعترافا بأهمية الموقف الحاسم لمصر ضد الغزو العراقي . ومن جهة ثانية ، فإن الغزو العراقي للكويت قد أودى عمليا بمجلس التعاون العربي ، وأما المساندة المصرية للكويت والدول الخليجية فقد طرحت افقا جديدا للعلاقات المصرية الخليجية . وبسبب هذا ، فضلا عن آثار الانشقاق العربي ازاء الأزمة ، فإن خريطة جديدة للعلاقات العربية - العربية ، والعلاقات المصرية - العربية ، بدأت تتشكل بدءا من هذا الواقع الجديد ، بما في ذلك اقتصاديا .

وأخيرا ، فإن الثورة في شرق أوروبا قد أنتهت بتأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد المصري سواء بانتقال العلاقات الاقتصادية مع دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي إلى مرحلة جديدة بعد مراحل الصعود والتأزم والاحياء السابقة ، أو بالاثار السلبية المتوقعة على مصر وغيرها من الدول النامية نتيجة تراجع قدرة هذه الدول على مساعدة التنمية في الجنوب بسبب تأزمها وخياراتها الايديولوجية الجديدة ، أو بسبب تحول العون الاوروبي وغيره من الشمال إلى الشرق خصما من العون الممكن واللازم للجنوب ، وأخيرا ، بسبب ضعف المواقع التفاوضية والقدرة على المناورة بين الشرق والغرب بعد أنتهاء الحرب الباردة .

النظام الدولى والأقليمى

القسم الأول : السياسة العالمية والشرق الأوسط

- التطورات الأساسية فى النظام الدولى .
- النظام الدولى وأزمة الخليج

مقدمة :

لايزال التطور فى النظام الدولى مرهونا إلى حد بعيد بالمبادرات السوفيتية ، وبالتفاعل بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية . وتؤكد تطورات العام هذه القاعدة الاساسية السائدة منذ منتصف الثمانينات .

وتعكس المبادرات السوفيتية رؤية جديدة شبه متكاملة من الناحية النظرية للقيادة السوفيتية والرئيس جورباتشوف شخصيا - للنموذج الجديد المرجو للنظام الدولى والتى تظهر فيها أفكار جوهرية مثل السلام والاعتماد المتبادل وتوازن المصالح بدلا من توازن القوى والحل السياسى للصراعات الاقليمية والدولية ، والتخلى عن الفكر السياسى القديم ، بما فيه من نزعات امبراطورية ، للنظام السوفيتى . وقد كان لهذه الأفكار الفضل الأكبر فى الدفع نحو عدد من التجديدات الكبرى فى هيكل النظام الدولى وخاصة نجاح ثورات أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩ والسماح بسقوط نظام الحزب الواحد هناك ، ومباحثات الحد من التسلح وتخفيض حيازات الاسلحة الاستراتيجية والتقليدية .

وقد وجدت بعض المبادرات السوفيتية المنفردة استجابة من جانب الولايات المتحدة فى بعض الجوانب . غير أن المراقبين يلحظون أن الفكر السوفيتى الجديد لايقابل بفكر جديد من الولايات المتحدة الأمريكية . وخاصة فيما يتعلق بمبدأ توازن المصالح على الصعيد العالمى . ويمكن القول بأن توازن القوى لا يزال العامل الرئيسى المحدد للنتائج التى تسفر عنها عمليات وإدارة الأزمات الدولية . وبالتالى ، فأنه فى الوقت الذى لا يمكن فيه انكار التقدم الكبير المحقق فى مجالات معينة للعلاقات الدولية ، فان الاتجاهات الرئيسية لتطور النظام الدولى ككل لازالت مقيدة بطبيعة توازن القوى الذى يتزايد اختلالا من ناحية ، وبالرؤية المتحفظة والمحافظة للولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن هذا التطور لازال مركزا على المنظور السلبى اكثر منه على المنظور الأيجابى . ونعنى بالمنظور السلبى تفكيك هياكل الحرب الباردة . أما المنظور الأيجابى الذى تتطلع إليه الشعوب ، وخاصة شعوب العالم الثالث . فيتعلق بانشاء هواكل جديدة جماعية وتسمح بمشاركة متوازنة لكل الأمم تتولى تطبيق مبدأ المسئولية الدولية والجماعية عن بناء السلام وصيانة البيئة العالمية وتحقيق التنمية فى البلدان المتخلفة والفقيرة والاستجابة للتطلعات المشروعة إلى العدل والمساواة بين الشعوب . ويكمن هذا المنظور السلبى وراء عدد من الأزمات الدولية ، كان أهمها هذا العام على الاطلاق أزمة الخليج . وقد كشفت هذه الأزمة الهائلة عن أوجه القصور فى التطورات الراهنة فى النظام الدولى وحدود التوقعات المتفائلة التى راجت فى الغرب ، حول بزوغ نظام دولى جديد خاصة من الناحية الأخلاقية والقانونية . غير أن هذه الأزمة قد دعمت - من جانبها - بعض الملامح السلبية فى التطورات الراهنة ، وخاصة اتسام علاقات القوى على الصعيد العالمى بالاختلال الشديد .

وربما يشير هذا البعد الأخير إلى أهم التناقضات فى الرؤية السوفيتية الجديدة ففى الوقت الذى تدافع فيه هذه الرؤية عن مبدأ توازن المصالح وتسعى لاحلاله محل مبدأ توازن القوى ، فقد ثبت إنه لا يمكن دفع مبدأ توازن المصالح إلى الأمام بدون صيانة توازن القوى . وفى هذا المجال ، نلحظ أن القوة السوفيتية قد استمرت فى التراجع أمام القوة الأمريكية ، وكان العامل الرئيسى وراء هذا التراجع هو تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية داخل الاتحاد السوفيتى . وأهم آثار هذا التراجع هو تسليم القيادة السوفيتية بواقع ، عدم توازن المصالح ، وضرورة بذل تنازلات سوفيتية أكبر من أجل انقاذ الطريق الذى اختارته هذه القيادة . وهو أحداث

تحسين جذرى للعلاقات مع الولايات المتحدة خاصة ، والغرب عامة .

وفي هذا الاطار ، نلاحظ أن التطورات الرئيسية هذا العام قد عكست اصرارا سوفيتيا - وتعاونا أمريكيا - على مواصلة عملية تفكيك هياكل الحرب الباردة : ولكن في سياق تنازلات سوفيتية أكبر ، بسبب استفحال المشكلات الداخلية في الأتحاد السوفيتي . وأهم محاور الحركة في عملية تفكيك هياكل الحرب الباردة هذا العام تتمثل في تقنين التحول السياسي في دول أوروبا الشرقية ، ومحادثات خفض الاسلحة بين دول الشرق ودول الغرب ، وبالذات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

وبالتالي ، فسوف نتناول في هذا القسم من التقرير ثلاثة جوانب رئيسية للتطور في النظام الدولي في سياق التفاعل بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة :

الجانب الأول : يتعلق باستفحال المشكلات الداخلية للاتحاد السوفيتي باعتباره المحدد الرئيسي للتخلي عن مبدأ توازن المصالح لصالح الذهنية البراجماتية القائمة في الواقع على توازن قوى « مختل » بين الاتحاد السوفيتي والغرب عموما والولايات المتحدة على وجه الخصوص .

والجانب الثاني : يتعلق بتقنين التحول السياسي في أوروبا الشرقية وخلع هذه المنطقة من دائرة النفوذ السوفيتي وانتقالها إلى دائرة النفوذ الغربي .

أما الجانب الثالث : فيتعلق بأهم الجوانب العملية والاستراتيجية في عملية تفكيك هياكل الحرب الباردة وهي محادثات خفض الأسلحة بين الشرق والغرب وبالذات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

ومن ناحية أخرى ، فإن نظام سيادة المنظور السلبي حتى الآن ، في عملية التحول الراهنة في النظام الدولي تجعل هذا التحول معرضا لانتكاسات هامة ، بسبب إهمال الجانب المتعلق ببناء هياكل لحل المشكلات وتسوية المنازعات الدولية وتحقيق توازن مصالح عالمي وعلى صعيد الأقاليم المختلفة بما يقود إلى تأكيد مبدأ المسئولية الجماعية عن التنمية الدولية . وشهد عام ١٩٩٠ أهم تعبير عما يمكن أن يلحق بهذا التحول من انتكاسات من خلال أزمة الخليج .

فمن ناحية مثلت أزمة الخليج محاولة من جانب قوة أقليمية كبرى تغلب اتجاهات التحول الراهنة والعودة إلى الحرب الباردة . وتكمن الأهمية العالمية لهذه الأزمة في أنها قد وقعت في منطقة تمثل دائرة جوهرية لتقاطع المصالح الخارجية لثلاث كتل دولية وهي الاتحاد السوفيتي ، وأوروبا الغربية والولايات المتحدة صاحبة النفوذ الأكبر تقليديا في هذه المنطقة .

ولهذا السبب فقد كان أهم الفاعلين في هذه الأزمة على الصعيد الدولي هم الولايات المتحدة أولا ، ثم الأتحاد السوفيتي ، وأخيرا اوروبا الغربية وبالتحديد الجماعة الأوروبية ولذلك فسوف نعرض لإدارة الأزمة من وجهة نظر السياسة الدولية في قسم تالي وسوف يتضمن الإدارة السوفيتية والأمريكية للأزمة ، إضافة إلى الإدارة الأوروبية .

أولا : التطورات الأساسية فى النظام الدولى

تحددت التطورات الرئيسية فى النظام الدولى من خلال مجموعة من المواقف والرؤى . وتمثلت أهم المؤثرات الكبرى فى استفحال التناقضات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى ، والركود الاقتصادى العالمى ، والانكماش الأشد فى إقتصاديات دول العالم الثالث وخاصة افريقيا ، واستفحال المنازعات الاقتصادية العالمية التى أدت فى النهاية إلى فشل مفاوضات أوروجواى لمنظمة الجات ، وأخيرا ، انفجار أزمة الخليج . وسوف نتناول بعض هذه المؤثرات فى أقسام أخرى من التقرير . ويسمح لنا ذلك بالتركيز على قضية استفحال التناقضات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى .

أما التطورات الرئيسية والتى تقع فى مجال العملية طويلة المدى نسبيا لتفكيك هياكل الحرب الباردة ، فإنها تتمثل أساسا فى تقنين التحولات السياسة فى دول أوروبا الشرقية ، ومحادثات خفض الأسلحة بين الشرق والغرب . وسوف نعرض لهذه التطورات ، ولعمليات التفاوض الرئيسية التى جرت حولها أو فى سياقها . والتى كان أهمها قمتا واشنطن وهلسنكى ومفاوضات ٢ + ٤ ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى فيما يلى :

١ ـ استفحال التناقضات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى :

يعود فشل الاتحاد السوفيتى فى التعامل الدولى على أساس مبدأ توازن المصالح إلى تفاقم أوضاعه الداخلية وبالتالى عجزه عن تعبئة عوامل قوته الهائلة وتبعثر هذه القوة . وقد ساهم فى وصول الاتحاد السوفيتى إلى هذه الحالة عدد من الأزمات والمشكلات ، على رأسها المشكلة الأقتصادية ، ومشكلة القوميات ، والصراعات السياسية والأيديولوجية التى أدت إلى شل الإرادة السياسية للدول .

وعلى صعيد هذه المشكلات شهد عام ١٩٩٠ تطورات بالغة الخطورة ، بعضها تراكمى بحت وبعضها الآخر ينذر بانهيار عام للدولة والمجتمع . وسوف نتناول بايجاز كلا من هذه التطورات .

أ ـ المشكلة الاقتصادية :

من الناحية الكمية البحتة ، واصل الاقتصاد السوفيتى مسيرة تدهوره الشديد من حيث تحقيق معدلات نمو سالبة للعام السادس على التوالى ، الأمر الذى يعنى تدهور مستويات المعيشة تدهورا شديدا خلال الأعوام الستة المنصرمة . أما من الناحية الكيفية ، فأنه يمكن القول بأن الاقتصاد السوفيتى قد شارف على الانهيار الفعلى عام ١٩٩٠ . وكانت العلامة الرئيسية لهذا الأنهيار بادية فى خطر المجاعة الذى حلق على المجتمع السوفيتى ، وخاصة المدن الكبرى . والحقيقة أن خطر المجاعة لم يكن يتفق هذا العام مع الانتاج الجيد المقدر للحبوب والانتاج الزراعى عامة بسبب الطقس الأفضل ، هذا العام . والواضح أن هناك مجموعة من العوامل المادية ، والاجتماعية ـ السياسية قد ساهمت فى تفاقم خطر المجاعة بالرغم من تحسن الانتاج المحصولى . وعلى رأس العوامل المادية الانهيار الشديد للبنية الأساسية المرتبطة بتوزيع الانتاج الزراعى وخاصة المخازن والنقل والتسويق . ومع ذلك ، فإن العامل الرئيسى وراء خطر المجاعة يتمثل فى إنهيار عام للمجتمع السوفيتى يناظر العصيان المدنى فى نتائجه . ويشمل هذا العصيان إخفاء الحبوب ورفض تسليمه للسلطات حيث انخفضت عمليات التسليم بنسبة لا تقل عن ٤٤ ٪ على حد تقدير شاتالين المستشار الاقتصادى للرئيس السوفيتى . كما تشمل هذه العوامل تفضيل السوق السوداء والفساد البيروقراطى والحروب النفسية بين المدن والريف ، وفيما بين

الجمهوريات المنتجة للحبوب ، وغيرها ، والفوضى الادارية والسياسية فى المجتمع السوفيتى . وتبرر هذه العوامل تصريح شاتالين بأن « المشكلة ليست فى المجاعة ، فهناك ما يكفى من الغذاء ولكن المشكلة هى فى كيفية إيجاده وتوزيعه حتى لا يقع فى أيدى المافيا والمخربين والعناصر الفاسدة » . وقد دعا ذلك الدولة إلى استخدام جهاز الأمن السوفيتى - كى جى بى - كأداة من أدوات الأمن الاقتصادى الداخلى ، من جديد . ومثل ذلك أحد الملامح الهامة هذا العام على المستوى السياسى والادارى ، وهو تقهقر الرئيس جورباتشوف إلى خط أكثر تشددا فى هذه النواحى واضطراره لاحياء الأساليب الإدارية بسبب فوضى الاقتصاد عموما .

ب - الصراع السياسى والأيديولوجى :

ويمكن النظر إلى الإنهيار والفوضى الاقتصادية التى أدت إلى بروز شبح المجاعة هذا العام باعتباره أهم العوامل وراء انهيار الإدارة السياسية والتدهور الشديد الذى لحق بشعبية جورباتشوف ، والتصاعد الخطير لشعور اليأس والاحباط والتشاؤم فى المجتمع السياسى السوفيتى عموما . وتؤكد أستاذة جامعية أنها « لا ترى حولها سوى الاكتئاب والاحباط واليأس . وبالنسبة لكثيرين يبدو الإنتحار هو المخرج الوحيد » .

كما ان الأزمة الاقتصادية الهائلة قد ألقت بظلالها على الصراع السياسى والأيديولوجى فى الاتحاد السوفيتى . ففى الوقت الذى يتمتع فيه الفكر الإصلاحى الديمقراطى بتعاطف كبير ، فإن الإنهيار الأقتصادى قد سبب تآكلا فى شعبية جورباتشوف وتيار الاصلاح الليبرالى عموما . حيث ترافق الانهيار على طرح فكر البيريسترويكا . وربما تكون السمة الرئيسية لهذا التآكل هى تضعضع الشعبية والمساندة السياسية لتيار جورباتشوف الذى أصبح تيار « وسطيا » . وينطو ذلك على زيادة خطيرة فى حدة الاستقطاب السياسى فى المجتمع السوفيتى بين الاصلاحيين الليبراليين والمتشددين الماركسيين . وأدت النتائج الأقتصادية البائسة للتيار الوسطى الجورباتشوفى إلى تطرف واضح وتشدد متراكم لدى التيارين المذكورين . وعلى حين لجأ التيار الإصلاحى إلى الانشقاق عن الحزب الشيوعى ، فإن التيار المتشدد الماركسى قد نجح فى ترويج مزاج سياسى نافذ فى المدن الكبرى فى الاتحاد السوفيتى يبحث عن التغيير من خلال انقلاب عسكرى . وترددت فى موسكو اشاعات مكثفة طوال العام عن الانقلاب العسكرى ، الأمر الذى يبعث على الاعتقاد بأن المزاج العام فى موسكو وعدد من المدن الكبرى كان يدفع نحو هذا الانقلاب ، اضافة إلى تعبيره عن مزاج اليأس والاحباط فى المجتمع السوفيتى عموما .

واضافة إلى ذلك ظهرت ثلاث علامات جديدة على شدة الاستقطاب والصراع السياسى فى الاتحاد السوفيتى خلال عام ١٩٩٠ .

١ - العلامة الأولى هى اتجاه جورباتشوف لتركيز السلطة فى رئاسة الدولة . ويرتبط بذلك اصدار البرلمان السوفيتى لقانون باستبعاد النص الدستورى على مكانة الحزب « كالقوة القائدة فى المجتمع السوفيتى » فى ١٣ مارس بناء على مشروع قدمته اللجنة المركزية للحزب بضغط من جورباتشوف . كما وافق البرلمان فى مارس أيضا على توسيع صلاحيات رئيس الدولة وتفويض إصدار قرارات لها قوة القانون وفرض حالة الطوارىء والدعوة لاجراء استفتاءات حول القرارات التشريعية ، وانتخب جورباتشوف كأول رئيس للدولة وفقا للقانون الجديد فى ١٤ مارس . ونجح الرئيس جورباتشوف أيضا فى استبعاد عدد من خصومه وعدد آخر من الشخصيات السياسية القوية من المكتب السياسى الذى أعيد تشكيله فى يوليو .

٢ - تشقق تحالف « الاصلاحيين » وتعرضه للانهيار : استقالة وزير الخارجية شيفرنادزة . ومع اتجاه الرئيس جورباتشوف إلى التشدد فى قضايا السياسة الداخلية بدأ تحالف الاصلاحيين يتعرض للتشقق . وتعاظمت الضغوط على هذا التحالف بين الاتجاه الاصلاحى الوسطى والاتجاه الاصلاحى الليبرالى الراديكالى مع تراكم المشكلات وتفجرها طوال العام . ومع قرب نهاية العام ظهرت اعراض هذا التشقق واضحة مع استقالة وزير الخارجية ادوارد شيفرنادزة وفقا لبيان قصير القاه فى مؤتمر نواب الشعب فى ٢٠ ديسمبر . ويمكن اعتبار اتجاه عدد من أقطاب هذا التيار الليبرالى للتجمع فى حزب مستقل إحدى علامات انهيار التحالف الوسطى - الليبرالى . وطوال عام ١٩٩٠ أيضا شغل الرأى العام السوفيتى باحداث الصراع المكشوف بين رئيس الجمهورية فى روسيا الاتحادية بوريس يلتسين من ناحية والرئيس جورباتشوف من ناحية أخرى ، وفى أطار انهيار التحالف المذكور . وقد نجم عن الطابع المكشوف للعداء المتبادل بين شاغلى أهم منصبين فى الهيكل السياسى السوفيتى الراهن زيادة التشوش والاضطراب السياسى عموما .

وفي اطار هذا التشوش يبرز التناقض بين نجاح الرئيس جورباتشوف في تركيز السلطات في يده من ناحية ، وانهيار شعبيته بصورة خطيرة هذا العام من ناحية ثانية ، وربما يمكن حل التناقض جزئيا بابراز حقيقة أن الفوضى والتفكك العام في دولاب الدولة والحزب وفي المجتمع عموما قد جعل سلطات جورباتشوف الجديدة شكلية إلى حد كبير ، وزادت صعوبة استخدام هذه السلطات الجديدة في التركيز الاجرائي على حد مشاكل الاقتصاد والمجتمع في الاتحاد السوفيتي .

٣ ـ احتدام الصراع حول السياسة الاقتصادية : وتركز الاستقطاب السياسي في هذه المسألة حول الهجوم على البرنامج الاصلاحي التدريجي الذي تبناه أصلا الرئيس جورباتشوف ، للتحول إلى اقتصاد السوق . وفي اطار هذا البرنامج سمح البرلمان السوفيتي في مارس لأول مرة بالملكية الخاصة للمصانع وأدوات الانتاج . ولكن جلسة البرلمان في سبتمبر كانت المناسبة الحاسمة للصراع السياسي . وكانت جميع الأطراف منخرطة في مناظرة حادة حول السياسة الاقتصادية أصبح قطباها هما برنامج رئيس الوزراء ريجكوف للاصلاح من ناحية وبرنامج شاتالين المعروف باسم خطة الـ ٥٠٠ يوم من ناحية أخرى . وقد رفض البرلمان خطة ريجكوف وحث الرئيس السوفيتي وضع برنامج يقوم على خطة شاتالين . وانتهى الصراع حول السياسة الاقتصادية باستقالة رئيس الوزراء السوفيتي مما يعد انتصار لتيار الاصلاح الليبرالي الراديكالي . وهنا يبرز تناقض آخر في الوضع السياسي لجورباتشوف . إذ انه تحالف مع المحافظين سياسيا (على الأقل ضمنيا) أي حول المسائل السياسية وتحالف مع الليبراليين اقتصاديا (على الأقل ضمنيا) .

والواقع أن الرئيس جورباتشوف قد اعتمد اعتمادا أساسيا على استراتيجية تقوم على إرضاء بعض المطالب المقدمة من التيارين القطبين في السياسة السوفيتية والاعتماد في نجاحه الشخصي على الدعم الغربي . وقد التزم الرئيس جورباتشوف في الوثيقة الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي بباريس بالتحول الصريح لاقتصاد السوق من أجل تحفيز الدعم الغربي . ومع ذلك ، فإن الدعم الغربي كان محدودا للغاية وبصورة مقصودة ، ومعاكسة في الاتجاه لتنازلات جورباتشوف السياسية للغرب . ومن الواضح أنه حتى برنامج شاتالين لا يبدو حاسما بما فيه الكفاية من وجهة النظر الغربية . ففي دراسة مشتركة لعدة منظمات اقتصادية دولية على رأسها صندوق النقد والبنك الدولي ـ أعدت بناء على طلب الدول الصناعية السبع الكبرى ـ تبرز توصية بعدم الاستجابة للمطالب المالية لجورباتشوف من الغرب ، بناء على حجة تقول أن الاقتصاد السوفيتي ليس مؤهلا بعد لاستيعاب منتج للمساعدات المالية للغرب . وأكدت الدراسة أنه بدون إجراءات حاسمة للتحول إلى اقتصاد السوق ومحاربة التضخم فإن الاقتصاد السوفيتي سيواصل مساره النزولي . وأن أي مساعدات مالية يجب أن تربط ببرنامج شامل للاصلاح الاقتصادي الجذري . وتقدر المصادر المختلفة حاجة الاقتصاد السوفيتي لدعم ميزان مدفوعاته عام ١٩٩٠ بما يتراوح بين ٨ ، ١١ بليون دولار . ولم يحصل الرئيس السوفيتي على هذه الأحوال بوسائل اقتصادية ، وإنما من خلال مقايضات سياسية . والمرجح أنه قد حصل على دعم مالي من المانيا الغربية لقاء موافقته على مطالب الغرب الخاصة بإجراءات توحيد المانيا يربو على ٥ بلايين دولار لعام ١٩٩٠ وحده ، وأنه حصل على ٣ بلايين دولار في شكل « قروض » من دول الخليج لقاء موقفه من أزمة الخليج .

جـ ـ مشكلة القوميات والمطالب الاستقلالية للجمهوريات السوفيتية :

شهدت الصراعات الداخلية على الجبهة القومية هذا العام تصاعدا خطيرا ، وخاصة في جمهوريات البلطيق . وقد بدأ خط التصاعد في الصراع بين الدولة المركزية والمطالب الاستقلالية لجمهوريات البلطيق بانتخاب برازوسكاس لرئاسة ليتوانيا في ١٥ يناير وفوز حركة « ساجوديس » الانفصالية بأغلبية مقاعد برلمان ليتوانيا في الانتخابات المعقودة في ٢٤ فبراير . وفوز حركات المعارضة لاتفيا واستونيا كذلك . وما لبث برلمان ليتوانيا أن اعلن استقلاله عن الاتحاد السوفيتي في ١١ مارس . وجر ذلك الأعلان رد فعل سوفيتي قوي بوقف إمدادات الطاقة والمواد الخام على جمهورية ليتوانيا ، الأمر الذي أثار بعض الاعتراض من جانب الدول الغربية ، وأدى إلى قيام الرئيس الأمريكي بتجميد بعض بنود الاتفاق التجاري دون ضجة إعلامية . ومع ذلك ، فإن شعور جمهوريات البلطيق بالدعم الغربي المستتر القوي لمطالبهم كان كافيا للمضي في سياسة الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي . فأعلن برلمان جمهورية لاتفيا استقلال الجمهورية في ٤ مايو وتطبيقه بعد فترة انتقالية وإصدار برلمان استونيا قرارا مشابها في ٨ مايو . وعقد رؤساء الجمهوريات الثلاثة مؤتمرا للقمة لاحياء « مجلس البلطيق » الذي كان قائما عام ١٩٣٤ . وسريعا ما امتدت حمى اعلانات الاستقلال من جمهوريات الهامش

السوفيتي إلى جمهوريات القلب . فأعلنت جمهوريات روسيا الاتحادية وأوكرانيا وروسيا البيضاء الاستقلال في يونيو . وأعلنت جمهورية جورجيا الاستقلال بعد نجاح المعارضة المعادية للحزب الشيوعي في الانتخابات العامة التي أعلنت نتائجها في أول نوفمبر . وكذلك أعلنت جمهورية قرغيزيا الاستقلال في ديسمبر .

والواقع أن إعلانات الاستقلال من قبل الجمهوريات كانت خالية من المحتوى الاستقلالي العملي . فكانت التبعية الاقتصادية لجمهوريات البلطيق كافية لاجبار ليتوانيا على تجميد قرار الاستقلال لفترة . غير أن الدلالة الحقيقية لهذه الاعلانات قد تمثلت في مضاعفة حالة الفوضى والعنف العامة التي تسود المجتمع السوفيتي والتسريع بتفككه أو تحلله السياسي . غير أن الجيش السوفيتي قد خاطر بسياسة الوفاق والعلاقات مع الغرب في مواجهة أخطر اجراء كان يمكن أن يؤدي بوحدة الاتحاد السوفيتي نهائيا وهو تشجيع القيادات الرسمية للجمهوريات على الامتناع عن اداء الخدمة العسكرية . وتم ذلك من خلال اقتحام الجيش السوفيتي وسيطرته على مباني المؤسسات « السيادية » في سبع جمهوريات سوفيتية وعلى رأسها ليتوانيا بدءا من الثامن من يناير عام ١٩٩١ . ولا شك أن الرئيس جورباتشوف كان ضالعا في هذا القرار بالرغم من إنكاره لذلك ، مستثمرا إنشغال الغرب بأزمة الخليج والحرب التي تفجرت بعد ذلك بأيام ضد العراق .

ولم يكن فرض السيطرة العسكرية على الجمهوريات المتمردة هو الاجراء الوحيد . ففي محاولة يائسة لوقف تحلل الدولة السوفيتية وتفككها النهائي كان الرئيس السوفيتي يعد « لمعاهدة اتحادية جديدة » تمكن الجمهوريات من تعزيز استقلالها في المجالات السياسية والعسكرية مع بقائها ضمن إطار الدولة السوفيتية . وقد وافق البرلمان السوفيتي على طرح هذه المسألة في استفتاء عام وذلك في ٢٠ ديسمبر . وتم هذا الاستفتاء بالفعل في بداية علم ١٩٩١ . وهو ما سنتناوله في تقرير العام المقبل .

والواقع أن تلك الاجراءات كلها قد لا تنجح في وقف التفكك الذي أصاب الدولة السوفيتية في الواقع الاّ إذا نجح الرئيس السوفيتي في تجاوز الأزمة الاقتصادية المحتدمة وإعادة بناء تحالف إتحادي وديمقراطي جديد ، والهام الشعوب السوفيتية من خلال تجديد كامل لحيوية الخطاب الاصلاحي . وفيما يبدو فإن هذه الشروط يصعب الوفاء بها خلال الفترة القصيرة المقبلة . ويصب ذلك كله في الوهن الشديد الذي أصاب القوة السوفيتية في النظام الدولي ، وكان له تأثيره الكبير في مجالات مختلفة من السياسة الدولية .

٢ - تقنين التحول السياسي في أوروبا الشرقية :

أ - الانتخابات العامة :

شهد عام ١٩٩٠ تقنينا للتحولات السياسية الكبيرة التي حدثت خلال علم ١٩٨٩ . وتم هذا التقنين من خلال انتخابات عامة نزيهة أجريت باشراف دولي وفي ظل اصلاح دستوري جذري . ففي بولندا قرر البرلمان إنهاء الفترة الرئاسية للجنرال ياروزلسكي وإجراء إنتخابات مباشرة . وفاز بمنصب الرئاسة ليخ فاونسا زعيم نقابة التضامن في ٩ ديسمبر . وفي المجر جرت الانتخابات العامة للبرلمان الجديد في ٢٥ مارس و ٨ إبريل وأسفرت عن فوز حركة المنتدى الديمقراطي ب ٢٤,٧ ٪ ، وتحالف الديمقراطيين الأحرار ب ٢١,٤ ٪ وحزب صغار المزارعين على ١١,٧ ٪ والحزب الاشتراكي (الشيوعي سابقا) ب ١٠,٨ ٪ ثم اتحاد الديمقراطيين الشباب ب ٨,٩ ٪ ثم الحزب الديمقراطي المسيحي ب ٦,٤ ٪ . وتولى زعيم حركة المنتدى الديمقراطي جوزيف انتال رئاسة الحكومة الجديدة في ٣ مايو . وفي تشيكوسلوفاكيا جرت انتخابات برلمانية حرة في يونيو وأسفرت عن فوز حركة المنتدى الديمقراطي بنحو ٤٦ ٪ وحصول الحزب الشيوعي على ١٣,٦ ٪ . وتم انتخاب زعيم حركة المنتدى فاتسلاف هافيل لرئاسة الدولة بواسطة البرلمان في يوليو . وفي رومانيا جرت الانتخابات العامة في ٢٠ مايو وأسفرت عن فوز جبهة الانقاذ الوطني بنحو ٦٩ ٪ من مقاعد البرلمان ، وفاز رئيس الجبهة ايون ايليسكو برئاسة الدولة بنسبة ٨٥ ٪ من الأصوات . وفي حالة رومانيا بالذات لم تحل الانتخابات العامة مشكلة التمزق والعنف السياسي في البلاد . وفي بلغاريا جرت الانتخابات البرلمانية الحرة في يونيو وانتهت بفوز الحزب الإشتراكي الحاكم بأكثر من ٥٧ ٪ من مقاعد البرلمان ، في الوقت الذي دعم فيه الحزب ترشيح وفوز زعيم معارض لرئاسة الدولة .

أما في ألمانيا الشرقية فقد فاز « التحالف من أجل ألمانيا » بالانتخابات العامة التي جرت في مارس وهو ائتلاف من الأحزاب اليمينية المتحالفة مع الحزب الديمقراطي المسيحي

فى المانيا الغربية بنسبة ٤٨,١ ٪ من إجمالي مقاعد البرلمان . وحصل حزب الاشتراكيين الديمقراطيين على ١٦,٣ ٪ . وتكونت الحكومة الجديدة بزعامة لوثر دى ميزير زعيم الحزب المسيحى الديمقراطى ، أكبر أحزاب التحالف .

وتعتبر حالة المانيا أهم حالات التحول السياسى فى أوروبا الشرقية بسبب إرتباطها الوثيق بالتوازنات الاستراتيجية بين الغرب والشرق ، ومستقبل النظام الدولى ككل . وآثارت مسألة توحيد المانيا التى مثلت المحور الرئيسى للثورة فى المانيا الشرقية والتحول السياسى هناك مفاوضات معقدة بين الدول الكبرى فى اطار ما سمى بمحادثات ٢ + ٤ .

ب ـ مفاوضات ٢ + ٤ :

وبسبب هذا الارتباط العميق بين مسألة توحيد المانيا والتوازنات الاستراتيجية بين الشرق والغرب خاضت الدول الأربع الكبرى المنتصرة فى الحرب الثانية والتى تسيطر على برلين مع الدولتين الالمانيتين مفاوضات شاقة لتحديد الوضع الاستراتيجى لالمانيا باسم ٢ + ٤ . ومثلت مشكلة عضوية المانيا الغربية فى حلف الأطلنطى المشكلة المركزية فى هذه المباحثات . فكان الموقف السوفيتى الأصلى هو أن توحيد المانيا يمكن أن يمثل مناسبة فريدة لحل التحالفين العسكريين الأطلنطى ووارسو ، كجزء من عملية بناء السلام الإيجابى فى أوروبا والعالم . على حين أن الموقف الأصلى لالمانيا الغربية والغرب هو أن الوحدة الالمانية تجعل المانيا ككل (بما فيها الجزء الشرقى) عضوا فى تحالف الأطلنطى . والواقع أن الاتحاد السوفيتى كان راغبا فى إظهار أكبر قدر ممكن من المرونة . على أن الأهمية الجوهرية لهذه المسألة بالنسبة للأمن الإستراتيجى السوفيتى جعل من الصعب الاتفاق حول هذه المسألة . وبدأت الحركة نحو هذه المسألة بالاتفاق على عقد مباحثات ٢ + ٤ فى فبراير . وفى ١٥ مارس بدأت المباحثات فى شكل مائدة مستديرة فى بون وضمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى اضافة إلى الالمانيتين لبحث الوضع العسكرى لالمانيا بعد توحيدها ومستقبل الحدود بين ألمانيا الموحدة وجيرانها وخاصة بولندا . وفى ٥ مايو عقد لقاء على مستوى وزراء الخارجية فى بون . وفى سياق ذلك جرت تحولات هامة قوت من موقف الغرب ، منها فوز التحالف من أجل المانيا بالانتخابات العامة فى ١٨ مارس ، وتوقيع معاهدة الوحدة الاجتماعية والاقتصادية والنقدية فى ١٨ مايو . واتفاق المستشار الالمانى كول مع الرئيس الأمريكى بوش فى ٨ يونيو على ضرورة العضوية الكاملة لالمانيا الموحدة فى الاطلنطى ، الأمر الذى يعكس عدم مرونة الغرب حيال هذه المسألة . وتبلور هذا الاتفاق فى بيان لرؤساء دول وحكومات حلف الناتو فى لندن بتاريخ ٥ ـ ٦ يوليو . وقد أدى تصلب الغرب وانهيار قوة السوفيت إلى رضوخ السوفيت للمطالب الالمانية والغربية حول هذه المسألة لقاء منحة مالية المانية للاتحاد السوفيتى تمت فى لقاء بين كول وجورباتشوف فى ١٤ ـ ١٦ يوليو حيث أقر الطرفان السيادة الكاملة لالمانيا الموحدة و « حقها » فى اختيار التحالف العسكرى الذى تريده ، والتزام المانيا بتخفيض قوتها العسكرية إلى ٣٧٠ ألف جندى وانسحاب الاتحاد السوفيتى من الجزء الشرقى من المانيا فى غضون ٣ ـ ٤ سنوات ، مع إيجاد ترتيبات خاصة بنشر قوات الأطلنطى فى المانيا ، وتوج هذا الاتفاق بلقاء وزراء الخارجية الست فى ١٧ يوليو واتفاقهم على مبادىء إنشاء حدود دفاعية لالمانيا الموحدة وعلى جعل الاتفاق متضمنا فى وثيقة تصدر عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى بدلا من اتفاقية سلام . وفى ١٢ سبتمبر تم التوقيع على اتفاقية تسوية نهائية مع المانيا من قبل الوزراء الست فى موسكو . وفى بداية أكتوبر تم التوقيع فى نيويورك على وثيقة لوقف حقوق وسلطات الدول الأربع الكبرى فى برلين ، الأمر الذى سمح بتوحيد ألمانيا بصفة نهائية فى ديسمبر .

٣ ـ مباحثات خفض الأسلحة فى أوروبا :

أ ـ خفض الأسلحة :

شهد عام ١٩٩٠ مواصلة المباحثات حول خفض الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية . وكان المحرك الأول لهذه المباحثات هى المبادرات السوفيتية الانفرادية والتفاوضية . وكانت أهم المبادرات الانفرادية هى اعلان وزير الخارجية السوفيتى أمام مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى المنعقد فى كوبنهاجن فى يونيو سحب ١٥٠٠ رأس نووى و ٦٠ منصة لاطلاق الصواريخ النووية و ٢٥٠ قطعة مدفعية ذرية فضلا عن ٣٢٠٠ مدفع ذرى صغير من جانب واحد . أما أهم المبادرات التفاوضية فقد أسفرت عن اتفاقية خفض الأسلحة التقليدية فى أوروبا ، وتوقيعها فى ١٩ نوفمبر قبل يوم واحد من انعقاد قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى فى باريس .

تعتبر اتفاقية خفض الأسلحة التقليدية أكبر وأهم اتفاق من نوعه في العصر الحديث ، وتعتمد في الأساس على فكرة الحفاظ على التوازن العددى بين حلفي الأطلنطي ووارسو لمدة زمنية معينة من منطلق أن حلف وارسو لم يعد موجودا - من الناحية العملية - الا على الورق فقط . ويرى بعض القادة في أوروبا أن هناك ضرورة لاستمرار حلف الاطلنطي ليس للحفاظ على التوازن مع الاتحاد السوفيتي ولكن بسبب غموض موقف المشاكل الخاصة بالقوميات والانفصال في الاتحاد السوفيتي ، وكذلك احتمالات نشوب الأزمات في المغرب العربي والشرق الأوسط ، الأمر الذى يعطى مضمونا جديدا لحلف الأطلنطي . وجاءت مشكلة الخليج لكي تستخدم كدليل على الحاجة إلى هيكل عسكرى دائم لشركاء الأطلنطي .

ووفقا للاتفاقية سوف تكون هناك ميزة عددية لقوات الاطلنطي في أوروبا على مجموع دول حلف وارسو بسبب مايقال عن الحاجة لتعويض القرب الجغرافي للاتحاد السوفيتي من أوروبا الغربية .

ويكشف الجدول رقم (١) عن ترتيبات نشر القوات من الناحية العددية طبقا للاتفاقية .

ويلاحظ أن الاتفاقية قد حرصت على تأكيد المعاني التالية :

— في اطار السقف الكلي يمكن لأى دولة أن تمتلك أكثر من ١٣٣٠٠ دبابة ، و ٢٠ ألف عربة مدرعة ، و ١٣٧٠٠ قطعة مدفعية ، ٥١٥٠ طائرة هجومية .

— مازاد على ذلك في ترسانات الأسلحة يتم تدميره أو تحويله للاستخدامات غير العسكرية .

- يتم تنفيذ أعمال الخفض طبقا للجدول الآتي :

نسبة التخفيض	٢٥ ٪	٦٠ ٪	١٠٠ ٪
المدة الزمنية	١٦ شهرا	٢٨ شهرا	٤٠ شهرا

— الأسلحة المخزونة في مواقع دائمة تعتبر من وجهة نظر الاتفاقية « غير فاعلة » ، بينما الأسلحة في غير هذه المواقع تعتبر مستخدمة في « وحدات فاعلة » .

— على كل دولة تقديم معلومات كافية عن أسلحتها التقليدية ، وبموجب بنود الاتفاقية يحق لكل دولة أن تفتش دولة - أو دولا - أخرى .

ب - المفاوضات حول أمن أوربا :

تمثل المفاوضات حول تخفيض مستويات التسلح أحد جوانب عملية إعادة هيكلة النظام الدولى وتفكيك هياكل الحرب الباردة عموما . وتعتبر هذه التحولات في أوروبا أكثر عمليات بناء نظام دولى جديد إقترابا من المنظور الايجابي لعملية بناء السلام . وربما يعود ذلك إلى أن قلب عملية التفاوض هو مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذى يسمح بعمل دؤوب يتفرق شهورا وأعواما طويلة ويشارك فيه ٣٤ دولة أوروبية (إلى جانب الولايات المتحدة وكندا) . ويصب في هذا المؤتمر المفاوضات الفرعية الهامة التي تدور في نطاق الحليفين بصورة منفصلة . وهنا

جدول رقم (١)

توزيع القوات في أوروبا وفقا لاتفاقية خفض القوات التقليدية الموقعة في ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

المنطقة الوسطى	المنطقة الوسطى الموسعة	المناطق المحيطة	المناطق المتاخمة
بلجيكا ، تشيكوسلوفاكيا ، المانيا ، المجر ، لوكسمبرج ، هولندا ، بولندا . — ٧٥٠٠ دبابة — ١٢٥٠ عربة مدرعة — ٥٠٠٠ قطعة مدفعية	الدول الواردة في المنطقة الوسطى علاوة على الدانمارك ، فرنسا ، ايطاليا ، بريطانيا ، جمهورية البلطيق ، روسيا البيضاء ، اوكرانيا ، منطقة كييف العسكرية . — ١٠٣٠٠ دبابة — ١٩٢٦٠ عربة مدرعة — ٩١٠٠ قطعة مدفعية	البرتغال ، أسبانيا ، موسكو ، الفولجا ، الأورال . — ١٥٣٠٠ دبابة (منها ١١٨٠٠ للوحدات الفاعلة — ٢٤١٠٠ عربة مدرعة (منها ٢١٥٠٠ للوحدات الفاعلة) — ١٤٠٠٠ قطعة مدفعية (منها ١١٠٠٠ للوحدات الفاعلة)	بلغاريا ، اليونان ، ايسلندا ، النرويج ، رومانيا ، تركيا (جزئيا) ، لينتجراد ، اوديسا ، ما وراء القوقاز ، شمال القوقاز . — ٤٧٠٠ دبابة — ٩٥٠٠ عربة مدرعة — ٦٠٠٠ قطعة مدفعية

أيضا نجد أن سياسة الاغراق بالمبادرات والتنازلات السوفيتية كانت هى المحرك الأول للتوافق سواء داخل حلف وارسوا أو داخل مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى .

وخلال عام ١٩٩٠ عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى سبعة دورات للتفاوض ، بعضها فنى والآخر سياسى (على مستوى وزراء الخارجية أو رؤساء الدول والحكومات) .

ففى ٥ يونيو عقدت دورة للمؤتمر فى كوبنهاجن وكان محور المناقشات مبادرة السوفيت (بالتنسيق مع الفرنسيين) لاكساب المؤتمر هيكلا دائما . ولاشك أن الرغبة فى أن يحل مؤتمر الأمن والتعاون محل الأحلاف العسكرية كانت وراء هذه المبادرة . وفى ١٩ يونيو عقد المؤتمر فى برلين وناقش مسائل عديدة تشمل الالتزام بالاقتصاد الحر والتعددية الحزبية كجزء من منظور شمولى للأمن الأوروبى . وعقد المؤتمر دورة فى جزيرة ماريوكا بأسبانيا فى ١٩ سبتمبر لمناقشة أمن البحر المتوسط ومستقبل التعاون بين شمال وجنوب البحر المتوسط والأزمة السياسية فى دول المغرب العربى . وفى ٢٧ سبتمبر عقدت دورة فى ستراسبورج لتطوير المناقشة حول إيجاد هيكل تنظيمى جديد لأوروبا كبديل للأحلاف وخاصة تطوير المجلس الأوروبى الذى يضم ٢٣ دولة أوروبية كهيئة تشريعية لنظم أمنية جديدة فى أوروبا . وفى أول أكتوبر عقد مؤتمر وزارى فى نيويورك للتمهيد لمؤتمر القمة فى باريس وشغلت هذه الدورة بقضية أزمة الخليج وسبل إيجاد وتدعيم السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط .

وكان مؤتمر قمة باريس هو أهم أعمال مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، حيث افتتح بعد توقيع إتفاقية خفض الأسلحة التقليدية فى أوروبا فى ١٩ نوفمبر . وصدر عن هذه القمة ميثاق جديد يماثل فى الأهمية ميثاق هلسنكى لعام ١٩٧٥ . وأعلن هذا الميثاق نهاية الحرب الباردة وأن « عصر المواجهة فى أوروبا قد إنتهى وأكد على التوافق بشأن أسس بناء أوروبا جديدة بما فيها حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية الاقتصادية والمسئولية البيئية وعدم اللجوء للقوة . على أن الموضوع الرئيسى لهذه القمة كان هو أوروبا الشرقية حيث وعد الميثاق بتدعيم التحولات الليبرالية فى أوروبا الشرقية . وكان رئيس المجر قد أعلن فى المؤتمر على الاتفاق داخل حلف وارسو على إنهاء وظيفته العسكرية وحله خلال فترة قصيرة ، بغض النظر عن مستقبل أو بقاء حلف الأطلنطى من عدمه .

والواقع ان المفاوضات حول أمن أوروبا وخاصة فى إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى تمثل نموذجا مثاليا للفارق الكبير بين المبادىء الشمولية للسلام من ناحية وما حدث فى سياق مبادرات السوفييت وإنهيار قوتهم فى نفس الوقت من إختلال بناء القوة فى النظام الدولى . ولاشك أن الولايات المتحدة هى المستفيد الرئيسى من هذا الاختلال ، حيث نجحت خلال عام ١٩٩٠ من تأكيد انفرادها بتحديد الاتجاهات الرئيسية **للتطور الواقعى** فى السياسة الدولية .

وظهرت آثار هذا الاختلال الكبير فى نمط الإدارة الدولية لأزمة الخليج وهو ما سنتعرض له فى الفصل التالى .

ثانيا : النظام الدولى وأزمة الخليج

باندلاع أزمة الخليج فى النصف الثانى من عام ١٩٩٠ ، تغيرت كثير من المعطيات الدولية والاقليمية ، وساهمت الأزمة / الحرب فى خلق وقائع جديدة سواء على الصعيدين السياسى أو الاستراتيجى ، ومن ثم فى منظومة العلاقات الدولية ذاتها وخاصة العلاقات الأمريكية السوفيتية ، والأمريكية الأوروبية فى المستويين الثنائى أو فى المستوى الأوروبى الجماعى الكلى . وإذا كانت الأزمة قد تم احتواؤها مع مطلع عام ١٩٩١ ، واستعيدت سيادة الكويت كدولة مستقلة ، فإن كثيرا من النتائج الأخرى والمرتبطة بتداعيات ما بعد احتواء الأزمة ، لم تستقر بعد على نحو واضح وخاصة تلك المتعلقة بحالة النظام الدولى فى العقد القادم على الأقل .

ونظرا لأهمية الحدث / الأزمة / الحرب ، ولانعكاساته الهامة على مستقبل النظام الدولى فى العقد القادم ، فقد تم تخصيص هذا الجزء بكامله لمعالجة عملية التعامل الدولى لازمة احتلال الكويت . وعملية التعامل هذه لها مستويات عدة ، منها المستوى الفردى لكل دولة ، ومنها المستوى الثنائى الأمريكى السوفيتى ، ومنها الجماعى الذى أخذ بدوره شكلين أحدهما شكل جماعى أوروبى خالص ، أى فى إطار الجماعة الأوروبية ، أو شكل جماعى دولى أكثر إتساعا وشمولا ، حيث تداخلت فيه المواقف الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة وبصفة خاصة مجلس الأمن الدولى ، و نسجت فيما بينها موقفا دوليا واحدا فى عمومياته ومبادئه ، اصطلح على تسميته بالشرعية الدولية ، والذى استهدف التطبيق الكامل لقرارات المنظمة الدولية ، إن بطريق التسوية السياسية ، أو عن طريق استخدام القوة العسكرية . ويشمل هذا الجزء النقاط الآتية :

١ - الإدارة السوفيتية للأزمة .
٢ - الإدارة الأمريكية للأزمة .
٣ - الجماعة الأوروبية وأزمة الخليج .
٤ - دلالات الأزمة ومستقبل النظام الدولى .

وفيما يلى تفصيل لما سبق :

١ - الإدارة السوفيتية للأزمة :

بات من الشائع القول أن أزمة الخليج قد ارتبطت بمراحل أولى لبناء نظام دولى جديد ، وبدور سوفيتى حريص على علاقاته المتنامية مع الولايات المتحدة ، وإن ذلك ساهم فى تطور الموقفين السوفيتى والأمريكى تجاه الأزمة ، وتجاه كيفية إحتواء تداعياتها . ولقد ظهر من الأيام الأولى مدى حرص القوتين العظميين على إيجاد القواسم المشتركة بينهما والبناء عليها ، وتجسيد حالة من التحرك المشترك قدر الامكان . ومن وجهة النظر السوفيتية فان الغزو العراقى للكويت هو « عملية استخدام مكثف للقوة العسكرية ، وان تلك السياسات التى عبر عنها واستخدامها النظام العراقى انطلقت من عقلية تنتمى إلى زمن الحرب الباردة التى ولى أوانها » . فما أن وقع الغزو العراقى حتى أصدرت الحكومة السوفيتية بيانا أدان العدوان العراقى ، واعتبر البيان أنه مهما كانت درجة تعقد المشكلة بين الكويت والعراق فأنه ليس هناك مايبرر استخدام القوة ، وإن إقتحام القوات العراقية للكويت يتناقض تماما مع الاتجاهات الايجابية لتنقية الحياة الدولية . ودعا البيان إلى استعادة وحدة واستقلال أراضى دولة الكويت . وفى نفس اليوم أيد الاتحاد السوفيتى قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ الذى صدر فى الثانى من أغسطس وتضمن ادانة للغزو العراقى ومطالبة العراق بالانسحاب الفورى ، ولاظهار قوة الموقف السوفيتى الرافض للغزو العراقى تم وقف شحن أية أسلحة سوفيتية إلى العراق ، وفى السادس من أغسطس أيد السوفييت القرار رقم ٦٦١ الذى فرض العقوبات الاقتصادية على العراق . إلا انه من جانب آخر حرص الاتحاد السوفيتى على عدم قطع الاتصالات تماما مع الجانب العراقى ، وبدا ذلك فى أمرين ، أولهما هو نفى الخارجية السوفيتية أى احتمال للقيام بالغاء معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة مع العراق علم ١٩٧٢ ، وتم تجديدها عام ١٩٧٨ . والأمر الثانى هو استمرار الاتصالات

مع الجانب العراقى سواء عبر رسائل بين الرئيسين جورباتشوف وصدام حسين ، واستقبال موسكو لعدد من كبار المسئولين العراقيين مثل سعدون حمادى نائب رئيس الوزراء الذى أجرى مباحثات مع شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتى فى ٢٠ / ٨ ، كما تم تبادل الرسائل بين الرئيسين جورباتشوف وصدام حسين فى ٢٤ / ٨ وقبل يوم واحد من موافقة الاتحاد السوفيتى على القرار ٦٦٥ الذى أباح استخدام مايلزم من تدابير لتطبيق العقوبات الاقتصادية ضد العراق ، حيث طالبت الرسالة السوفيتية بانسحاب العراق الفورى من الكويت والالتزام بالقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ، والا اضطر الاتحاد السوفيتى إلى التصويت إلى جانب القرار ، إلا ان العراق لم يتجاوب مع الدعوة السوفيتية مما دفع موسكو إلى الموافقة على القرار ٦٦٥ ولكن بعد تعديل فقرة فى مشروع القرار ، وهى الخاصة باستخدام **قوة عسكرية محدودة لاغراض تطبيق الحصار الاقتصادى إلى « اللجوء إلى الإجراءات المناسبة لكل ظرف من الظروف »** . وبالرغم من أن العبارة المضافة لم تشر صراحة إلى استخدام القوة العسكرية ، إلا انها فى سياق تطورات الأزمة عنت هذا الأمر بطريق غير مباشر . ويعبر هذا عن محاولة الاتحاد السوفيتى استخدام مشروع القرار قبل إقراره فى تحقيق تغيير كيفى فى طبيعة الأزمة عبر تغيير الموقف العراقى ذاته ، إلا ان تلك المحاولة لم تنجح بسبب تمسك العراق بموقفه وأهدافه ، الأمر الذى أقنع السوفييت بالسير خطوة أخرى فى عملية الحشد السياسى والعسكرى فى مواجهة العراق والتى كانت جارية على قدم وساق بقوة الدفع الأمريكية والبريطانية، ومن ثم كانت موافقة السوفييت على القرار ٦٦٥ .

ويمكن ارجاع الاصرار السوفيتى على عدم الاشارة الصريحة إلى استخدام القوة العسكرية إلى عدد من الأسباب ، أبرزها أن توافد القوات الغربية والأمريكية إلى منطقة الخليج قد أثار معارضة حادة داخل بعض المؤسسات السوفيتية خاصة المؤسسة العسكرية التى اعتبرت أن التواجد العسكرى المكثف للغرب والولايات المتحدة فى منطقة الخليج القريبة من الحدود الجنوبية للبلاد من شأنه أن يعرض المصالح الأمنية المباشرة للاتحاد السوفيتى للخطر ، وثانيا أن الاتحاد السوفيتى كان يرغب فى تقرير مصير المسائل العسكرية الخاصة بالأزمة من خلال الأمم المتحدة وتحديدا عبر اللجنة العسكرية التى تتكون من رؤساء أركان الدول الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، وثالثا رغبة القيادة السوفيتية فى مواصلة منهج سلمى لحل الأزمة ، وهناك سبب رابع معنوى يتصل باللغة السياسية الجديدة التى يحرص عليها الرئيس جورباتشوف والتى ترفض استخدام القوة فى حل المنازعات الدولية .

اضافة إلى الأسباب السابقة يمكن الاشارة أيضا إلى رغبة القيادة السوفيتية فى اتاحة قدر من المناورة السياسية يمكن استغلاله لاحقا . ففى تلك الفترة المبكرة من الأزمة ، وبالرغم من توافق الاتحاد السوفيتى مع الولايات المتحدة فى رفض الغزو العراقى وما ترتب عنه من نتائج ، إلا أن الاتحاد السوفيتى حرص على ابراز تمايزه السلوكى فى معالجة الأزمة ، ومن المواقف التى ابرزت التمايز السوفيتى ما يلى :

** التفسير الخاص للقرار رقم ٦٦١ الذى فرض الحظر الاقتصادى على العراق ، فبينما ذهبت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا إلى حد استخدام القوة فى فرض الحظر الاقتصادى ، رأى الاتحاد السوفيتى أن الحظر الاقتصادى لا يجب أن يرتبط باجراء عسكرى ، بل هو راجع إلى اقتناع الدول بارادتها الذاتية بالامتناع عن الدخول فى معاملات تجارية أو مالية مع العراق ، واستشهد السوفيت بكافة السوابق الدولية فى هذا الصدد . كذلك حدد السوفيت موقفهم من الحظر الاقتصادى على أنه لا يتضمن أنشطة المستشارين العسكريين والخبراء المدنيين والعلاقات القنصلية وخطوط النقل البرية والجوية ، فى الوقت الذى أصرت فيه الولايات المتحدة على أن مفهومها للحظر هو مفهوم شامل يتضمن كل أنواع الاتصالات مع العراق ، وأدت مثل هذه الخلافات إلى تأخير صدور القرار رقم ٦٦٥ (٢٥ / ٨) . عدة أيام .

** الموقف من استخدام القوة العسكرية ، وقد بدا الخلاف بين القوتين العظميين منذ الأيام الأولى لاندلاع الأزمة ، فحين أرسلت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قوات لها إلى المنطقة تحت مبرر حماية المملكة العربية السعودية ، ومع بداية تكون حشد دولى غربى فى منطقة الخليج ، وخليج عمان إلى جانب البحر المتوسط والبحر الأحمر ، حدد الاتحاد السوفيتى موقفه من إرسال قوة إلى المنطقة على نحو مغاير للآمال الأمريكية التى رحبت بمشاركة عسكرية سوفيتية ولو محدودة ، وجاء الموقف السوفيتى رافضا لفكرة إرسال قوات عسكرية إلا إذا صدر قرار بذلك من مجلس الأمن ، وعلى أن تخضع هذه القوات لسلطة مجلس الأمن ، وربط السوفيت موقفهم بأحياء دور لجنة الأركان التابعة للمجلس ، فى نفس الوقت حذر السوفييت من تشكيل قوة متعددة الجنسيات خارج اطار وسلطة مجلس الأمن الدولى .

** الموقف من القرار العراقي باغلاق السفارات العاملة في الكويت ، ففي حين أصرت الولايات المتحدة وبريطانيا على سحب دبلوماسييها من الكويت ، واعتبار أي محاولة عراقية لاستخدام القوة من قبل السلطات العراقية ضد الدبلوماسيين الأمريكيين بمثابة تجاوز يستدعي استخدام القوة المسلحة ، اتخذ السوفيت موقفا وسطا ، فقد أقر بعدم شرعية ضم العراق للكويت ، وبعدم قبوله لنتائج هذا الضم ، إلا أنه وافق على سحب بعثته الدبلوماسية من الكويت تحت مبرر أن ظروف الاحتلال لاتساعد البعثة على القيام بمهامها .

** اسلوب الحل الأمثل ، ففي الوقت الذي أصر فيه الاتحاد السوفيتي على مشاركة عربية في حل الأزمة وضرورة التركيز على تفادي الانفجار الشامل في المنطقة إذا ما تم استخدام أسلوب القوة العسكرية ، كانت وجهة النظر الأمريكية تضع الخيار العسكري في مرتبة أعلى من الخيارات السلمية والدبلوماسية الأخرى ، حتى على الرغم من أنها لم تستبعد تلك الخيارات تماما .

في ظل هذه الخلافات بين القوتين العظميين ، عقدت قمة هلسنكي غير الرسمية في التاسع من سبتمبر بناء على مبادرة الرئيس الأمريكي بوش وقد سبق القمة تحركان هامان أولهما هو محاولة سكرتير عام الأمم المتحدة بيريز ديكويلار اقناع العراق بالتجاوب مع قرارات المنظمة الدولية ، حيث التقى مع طارق عزيز وزير الخارجية العراقي في العاصمة الأردنية عمان يومي ٣٠ أغسطس والأول من سبتمبر وقد طغت على المباحثات مسألة الافراج عن الرعايا الغربيين الذين احتجزهم العراق ، ولم تثمر تلك المحاولة أي جديد ، وحمل ديكويلار العراق مسئولية فشل مباحثات عمان ، اما التطور الثاني فهو قيام طارق عزيز في ٥ / ٩ بزيارة وصفت بأنها « مفاجئة » ويبدو أن الرسالة كانت محاولة من العراق لاقناع السوفييت بتفهم الموقف العراقي بعدم الانسحاب من الكويت ، في نفس الوقت الذي اصر فيها السوفيت على موقفهم بالانسحاب الكامل وعودة الكويت دولة ذات سيادة في الوقت الذي ذكرت فيه وكالة تاس السوفيتية أن موسكو لاتفكر بقطع العلاقات مع بغداد .

لم تكن التطورات السابقة مباشرة على قمة هلسنكي ايجابية بالنسبة للاتحاد السوفيتي وللدور الذي رسمه لنفسه من حيث تشجيع الحل السلمي بسبب عدم تجاوب العراق مع الجهود الدولية بما فيها الجهود السوفيتية ذاتها ، فضلا عن المناخ الدولي المعبأ كراهية ضد العراق بسبب مسألة احتجاز الرعايا الأجانب والاعلان عن استخدامهم كدروع بشرية ، ومع ذلك فقد حاول الاتحاد السوفيتي استثمار حاجة الولايات المتحدة للتنسيق السياسي معه في الخروج بنتائج تدعم أسلوبه الداعي إلى الاستمرار في الجهود السلمية وارجاء البت الفوري في مسألة استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، فضلا عن محاولة الربط غير المباشر بين قضيتي احتلال العراق للكويت وتسوية القضية الفلسطينية . ولقد جاءت نتائج القمة المعبر عنها في البيان المشترك لتدل على رغبة القوتين العظميين في التوصل إلى أكبر مساحة ممكنة من الاتفاق ازاء سبل انهاء الاحتلال العراقي للكويت . وقد تضمن البيان المشترك العناصر التالية :

** دعوة العراق إلى التنفيذ الكامل للقرارات الدولية ، والانسحاب غير المشروط من الكويت وعودة الحكومة الشرعية واطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين في العراق والكويت .

** دعوة الجماعة الدولية إلى الالتزام بالعقوبات التي قررتها الامم المتحدة والعمل على تطبيقها .

** ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يقران بأن القرار ٦٦١ سمح في اطار الظروف الانسانية بادخال الطعام والأدوية إلى العراق والكويت على أن تتولى الوكالات الدولية المتخصصة مراقبة هذه الواردات للتأكد من أن الطعام يصل إلى من يستحقه .

** ان البلدين يفضلان أن تحل الأزمة سلميا ، وانهما متحدان في مواقفهما ازاء العدوان ، وإذا عجزت الخطوات المتخذة عن انهاء العدوان ، فأن البلدين على استعداد للنظر في خطوات اضافية تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة .

** بمجرد أن ينتهي العدوان العراقي ، وتتحقق الاهداف التي قررتها قرارات الامم المتحدة ، فان وزيري خارجية البلدين سيوجهان عملهما لتطوير بنيان أمن اقليمي واجراءات لاحلال السلام والاستقرار في المنطقة ، والعمل على حل جميع النزاعات المتبقية في الشرق الأوسط والخليج ، والاستمرار التشاور فيما بينهما والمبادرة باجراءات لمتابعة هذه الأهداف في الوقت المناسب .

ويمكن القول أن بيان قمة هلسنكي قد أكد مساحة كبيرة من الاتفاق بين القوتين العظميين في تلك الفترة ، ليس فقط ازاء أزمة العدوان العراقي على الكويت ، وانما أيضا ازاء قضايا أخرى جوهرية في المنطقة.. وفيما يتعلق بالعدوان العراقي فقد أظهر البيان ما يمكن وصفه بالتأكيد على مبدأ عدم مكافأة العدوان ، وعدم السماح بقيام دولة كبيرة بابتلاع دولة صغيرة جارة لها ، وفي نفس الوقت العمل على حل

الأزمة سلميا ، إلا انه فى حالة الفشل فأن الطرفين سيجدان نفسيهما فى حال تضطرهما للنظر فيما وصفاه بأنه اجراءات أخرى وهى عبارة عنت ضمنا اللجوء إلى حل عسكرى واباحة استخدام القوة المسلحة لانهاء العدوان العراقى . وعدّت هذه الصيغة بمثابة انتصار للرؤية السوفيتية فى تلك الوقت التى نادت بضرورة استخدام كافة وسائل التسوية السياسية والعمل على استنفاذها قبل التفكير فى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية . ولقد وضح فى البيان نوع من الربط بين انهاء العدوان العراقى والعمل على حل القضايا الأخرى فى المنطقة ، وهو نوع من الربط المتعاقب زمنيا . وهو أمر يختلف من حيث المضمون مع ما دعا اليه العراق آنذاك من ضرورة حل القضايا فى المنطقة بطريقة الحل المتزامن مع اعطاء أولوية للأقدم زمنيا من المشاكل والقضايا . وقد جاء هذا الربط المتعاقب حتى على الرغم من التفسير الأمريكى الخاص الذى نفى أى علاقة بما ورد فى بيان هلسنكى وأى توجهات مستقبلية لحل القضايا الشائكة فى المنطقة ومن بينها القضية الفلسطينية .

وبصفة عامة فان المبادىء التى وردت فى البيان على النحو سالف الذكر ، عربت عن حاجة القوتين إلى إيجاد القواسم المشتركة فى مواقفهما ازاء الأزمة فى الخليج وسياستهما المستقبلية فى المنطقة العربية . ومن جهة ثانية كشفت عن الرغبة الأمريكية فى استمرار التشاور والتنسيق مع الاتحاد السوفيتى باعتباره حجر الزاوية فى عملية الحشد الدولى السياسى / العسكرى ضد العراق . كذلك يمكن اعتبار قمة هلسنكى واحدة من الرموز الدالة على التغيرات الأساسية التى أسفرت عنها انتهاء الحرب الباردة ، واختفاء المظاهر التقليدية للصراع بين القوتين العظميين . ومن الضرورى الاشارة إلى أن قمة هلسنكى وان كانت قد ركزت على عملية احتواء العدوان العراقى على الكويت فانها قد تضمنت موضوعات أخرى من بينها كيفية التغلب على المصاعب التى يواجهها الاتحاد السوفيتى اقتصاديا ، وثمة تحليلات ربطت بين حاجة الاتحاد السوفيتى إلى الدعم الاقتصادى الغربى والأمريكى بالأساس وبين استمراره فى تأييد الموقف الأمريكى و التعاون المشترك لانهاء حالة الاحتلال للكويت .

لم تكد قمة هلسنكى تنهى أعمالها ، وإذا بلجنة الشئون الدولية فى البرلمان السوفيتى تدعو فى ١١ / ٩ إلى سحب الخبراء العسكريين السوفيت من العراق وانهاء العمل بمعاهدة التعاون والصداقة الموقعة معه عام ١٩٧٢ وقد ابرزت تلك الدعوة أمرين أولهما محاولة الضغط على العراق من خلال التلويح بسحب الخبراء العسكريين ، والأمر الثانى أن هناك فريقا داخل الاتحاد السوفيتى يتجه إلى اتخاذ خطوات حادة فى مواجهة العراق فى محاولة للتعبير عن خيبة الأمل من عدم تجاوب العراق مع التوجهات السلمية السوفيتية لحل الأزمة بعيدا عن استخدام الحل العسكرى . وترجمة للمواقف المشتركة السوفيتية / الأمريكية تمت الموافقة على أربعة قرارات دولية فى الفترة من منتصف سبتمبر وحتى نهايته وهى القرارات ٦٦٦ (١٤ / ٩) وهو الخاص بمدى توفر الأغذية فى كل من الكويت والعراق . والقرار ٦٦٧ (١٦/ ٩) والذى تضمن ادانة العراق بسبب انتهاكه للمقار الدبلوماسية فى الكويت ، والمطالبة بالافراج الفورى عن الموظفين الدبلوماسيين الذين احتجزوا وكذلك باقى الرعايا من الجنسيات الدولية والقرار ٦٦٩ (٢٤ / ٩) والخاص بفحص طلبات المعونة من الدول التى تضررت من العدوان العراقى على الكويت ومن الحظر الاقتصادى المفروض على العراق . والقرار رقم ٦٧٠ (٢٥ / ٩) والخاص بمد الحظر الاقتصادى على العراق إلى حركة الملاحة الجوية من وإلى العراق ، ويلاحظ أن هذه القرارات اما عالجت موضوعات انسانية كتوفير الغذاء ، أو خاصة بدول تضررت اقتصاديا من العدوان ، أو أنها تدين العراق لانتهاكاته لبعض القوانين والاعراف الدولية ، واخيرا تعلقت بمد الحظر إلى حركة الملاحة الجوية والتى كانت من الناحية العملية متوقعة بالفعل . وبالتالى لم تشكل خروجا عن الموقف العام للاتحاد السوفيتى الذى يدين العراق ويسعى فى نفس الوقت إلى ممارسة ضغوط متنوعة سياسية ومعنوية قد تفضى إلى اقناع قيادته السياسية لتقبل فكرة الحل السلمى للأزمة .

ومع بداية شهر اكتوبر وتداعى جوانب سلبية عديدة لاحتلال العراق للكويت ، خاصة الانقسام العربى وفشل محاولات الوساطة العربية ، وتدهور أحوال الرعايا الاجانب فى كل من العراق والكويت معا ، ولجوء الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا إلى تدعيم تواجدهم العسكرى فى المنطقة ، وتصاعد اللهجة الدولية باستخدام القوة المسلحة ضد العراق ، وجد الاتحاد السوفيتى نفسه فى مأزق خاص وأن العراق بدأ مصرا على موقفه بعدم الانسحاب من الكويت . وفى ظل كل تلك المدخلات جاءت محاولة الاتحاد السوفيتى فى ٣ / ١٠ و ـ عبر المبعوث الخاص للرئيس جورباتشوف يفغينى بريماكوف ـ لاقناع العراق بالتجاوب مع حل سلمى يقوم فى جوهره على الانسحاب التام من الكويت ثم حل باقى القضايا الأخرى من تعويضات ورسم

حدود وانهاء التواجد الأجنبى فى منطقة الخليج أو حل للقضايا الأخرى فى المنطقة وفق مراحل زمنية متتالية . وقد حدد بريماكوف أهداف جولته والتى شملت العراق والولايات المتحدة وايطاليا وفرنسا ومصر والأردن والسعودية . فى هدفين أساسيين هما العمل على ابقاء الحل السياسى كأساس للتسوية مع التأكيد على الموقف السوفيتى الرافض لاحتلال الكويت والثانى هو بحث مشاكل الرعايا السوفييت الذين وصل عددهم إلى خمسة آلاف يعملون فى العراق . ولم تسفر الجولة عن أى تغيير معلن فى الموقف العراقى اللهم إلا فيما يتعلق بالرعايا السوفيت الذين سمح لهم بمغادرة العراق لمن يريد ، أما باقى الرعايا الأجانب فقد ربط العراق الافراج عنهم بما أسماه وزير الخارجية طارق عزيز فى ٧ / ١٠ « بتعهد الرئيس الأمريكى بعدم مهاجمة العراق » . وترافق ذلك مع تقارير صحفية ذكرت أن الرئيس صدام أبلغ المبعوث السوفيتى بأنه قد يقرر الانسحاب من الكويت إذا ما تلاشى التهديد بهجوم أمريكى على العراق ، وانه يحتاج إلى صفقة تحفظ له ماء وجهه أمام العالم وأمام شعبه . وهو ما لم تؤيده المصادر السوفيتية صراحة الامر الذى عنى أن الجولة الأولى للمبعوث السوفيتى لم تنجح فى اقناع العراق بالحل السلمى والانسحاب من الكويت . وبالرغم من ذلك لم يفقد الاتحاد السوفيتى حماسه للحل السلمى ولضرورة استنفاذ كافة الطرق قبل الاقدام على اتخاذ قرار يبيح الحل العسكرى ، وهو ما أكده بريماكوف فى واشنطن فى ١٩ / ١٠ . وقد حاول الاتحاد السوفيتى فى ٢٨ / ١٠ وللمرة الثانية استغلال عملية التصويت على القرار ٦٧٧ الخاص بفرض تعويضات على العراق وتحميلة أية خسائر قد تنشب فى الكويت أو أية دول أخرى . والذى تمت الموافقة المبدئية على مشروعه من الدول الخمس الكبرى فى ١٨ / ١٠ . لإقناع العراق بالتجاوب مع الحلول السلمية ، وهكذا كانت رحلة بريماكوف الثانية إلى بغداد ومحادثاته المكثفة مع الرئيس صدام حسين ، وكسابقتها لم تثمر هذه المحاولة عن تغيير فى الموقف العراقى .

وهكذا أثبتت فشل المحادثات أن الظروف ليست مهيأة لحل سلمى يقوم فى جوهره على انسحاب العراق من الكويت بارادته الحرة . الأمر الذى تلاه مباشرة التصويت على القرار الدولى ٦٧٧ بعد تأجيل لمدة ٤٨ ساعة .

ان فشل المحاولة السوفيتية الثانية لم تكن تعنى من وجهة النظر السوفيتية أن الحل السلمى لم يعد ممكنا ، بل عنت فى الواقع ضرورة البحث عن صيغ أخرى للحل السلمى ، وفى هذا الاطار يمكن فهم عدم اشارة السوفيت صراحة إلى فشل زيارة بريماكوف الثانية ودعوة الرئيس السوفيتى جورباتشوف الدول العربية للقيام بدور فاعل لحل الأزمة ، وهى الدعوة التى صرح بها أثناء زيارته لفرنسا فى ٢٩ / ١٠ . وقد ارتبطت الدعوة السوفيتية زمنيا بمسعى الملك الحسن ملك المغرب لعقد قمة عربية لايجاد مخرج سياسى ، ويمكن النظر اليها لحث الدول العربية للتجاوب مع الدعوة المغربية والقيام بدور سياسى جاد . وكانت جولة نائب وزير الخارجية السوفيتى الكسندر بيلونوجوف والتى بدأت فى ١٤ / ١١ وشملت اليمن ومصر والسعودية والامارات العربية ، اضافة إلى جولة أخرى لمبعوث آخر هو فلاديمير بيتروفسكى والتى ركزت على دول شمال افريقيا العربية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية بتونس جهدا كبيرا فى نفس الاتجاه ولم تنجح تلك المساعى ليس بسبب قصور الدور السوفيتى ، وانما بسبب الانقسام العربى وعدم التجاوب مع الدعوة المغربية سواء من العراق أو من الأطراف العربية الأخرى المناوئة له ولذا وجد الاتحاد السوفيتى نفسه مضطرا إلى التلويح بأستخدام اساليب أخرى .

فى ظل هذه التطورات جاء الاتفاق بين الرئيسين جورباتشوف وبوش أثناء انعقاد مؤتمر التعاون والأمن الأوروبى الذى عقد فى باريس فى ٣٠ / ١١ ، على دعوة مجلس الامن للانعقاد لدراسة الوضع فى الخليج فى الوقت الذى عبر فيه شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتى عن أن الحاجة إلى إنهاء العدوان العراقى قد تقتضى استصدار قرارات جديدة . وقد ارتبطت تلك المواقف بجهود أمريكية / بريطانية / فرنسية مكثفة كان عنوانها الرئيسى هو استصدار قرار جديد من مجلس الأمن يبيح استخدام القوة المسلحة صراحة ضد العراق . الأمر الذى شكل مأزقا كبيرا للسياسة السوفيتية . فمن ناحية فان محاولات التسوية السياسية لم تثمر . ولم يكن هناك ما يدل على توافر حد أدنى من المرونة سواء من العراق أو من الأطراف العربية المناوئة له ، ومن ناحية أخرى ، كانت ثمة ضغوط مكثفة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا لاستصدار قرار يبيح استخدام القوة . وفى تلك الفترة حاول الاتحاد السوفيتى السير فى اتجاهين معا ، الاول وهو ممارسة قدر من الضغوط المعنوية / السياسية على القيادة العراقية من خلال مناشدتها التجاوب مع الحل السلمى ، وفى نفس الوقت التجاوب مع الضغوط الامريكية الخاصة بأجتماع مجلس الامن ، فيما شكل محاولة لإستخدام اجتماع مجلس الامن للضغط على القيادة العراقية . و تطبيقا لهذه السياسة وجه الرئيس جورباتشوف نداءاً إلى الرئيس صدام حسين فى ٢٦ / ١١ دعاه إلى الانسحاب من الكويت

وحماية مصير بلده ، فى نفس الوقت الذى وافق فيه على المشاركة فى اجتماعات مجلس الأمن للنظر فى قرار يبيح استخدام القوة العسكرية . وإذ ذاك ظهر فى السياسة السوفيتية تعبير الفرصة الاخيرة لبغداد ، وهو التعبير الذى عنى أن الاتحاد السوفيتى يرى أن المشاركة فى استصدار قرار جديد لمجلس الأمن لايعنى بالضرورة أن كل المساعى السياسية قد انتهت فعلا ، بل أن هناك فرصة مازالت قائمة .

ظهر تعبير « الفرصة الأخيرة لبغداد » للمرة الأولى أثناء زيارة نائب وزير الخارجية السوفيتى بتروفسكى إلى طهران فى ٢٨ / ١١ ، وقبل يوم واحد من استصدار القرار رقم ٦٧٨ الذى تضمن عبارة « جميع الوسائل الضرورية » والتى عنت ضمنا اباحة استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، حيث صرح المبعوث السوفيتى فى طهران أن موسكو ترى انه لكى نجد تسوية سياسية للأزمة يجب اعطاء بغداد فرصة اخيرة . وكان السوفيت قد طلبوا لقاء طارق عزيز وزير الخارجية العراقى فى ٢٦ / ١١ قبل الذهاب إلى نيويورك لمناقشة القرار ٦٧٨ . وفى ظل تلك الملابسات جاء الموقف السوفيتى رابطا موافقته على القرار ٦٧٨ بشرطين : اولهما عدم النص صراحة على تعبير استخدام القوة العسكرية واستبداله بتعبير آخر اكثر عمومية وهو تعبير « جميع الوسائل الضرورية » ، والذى عنى ضمنا ـ كما سبق القول ـ إباحة الحل العسكرى ، أما الشرط الثانى فهو اعطاء فرصة زمنية معقولة ـ تحددت فى القرار بخمسة وأربعين يوما ـ لتطبيق منهج الفرصة الأخيرة مع بغداد .

وبالنظر إلى جملة المواقف الدولية ـ خاصة مواقف الدول الاعضاء الخمس الكبرى الدائمين فى مجلس الأمن ـ التى سبقت مباشرة استصدار القرار ٦٧٨ ، يمكن القول أن نجاح المسعى السوفيتى لم يكن مرتبطا بوجود بوادر تشير إلى امكانية نجاح حل سلمى وانما كان راجعا إلى حاجة الولايات المتحدة إلى استصدار هذا القرار دون أن يصطدم بعقبة حق الاعتراض من أى من القوى الخمس الدائمة ، فى الوقت الذى بدا فيه بوضوح تردد الموقف الفرنسى وتحبيذه لممارسة ضغوط سياسية مكثفة على بغداد لفترة زمنية أخرى ، وهو ما توافق من حيث الجوهر مع السياسة السوفيتية ، كذلك كان الموقف الصينى غامضا إلى حد ما وغير محبذ لاستخدام القوة ، وبتأثير من الضغوط الأمريكية امتنعت الصين عن استخدام حق الاعتراض وابقت موقفها فى خانة الامتناع عن التصويت . ومجمل القول أن تلك الملابسات ـ ساهمت فى خروج القرار رقم ٦٧٨ وكأنه تطبيق لمنهج الفرصة الأخيرة لبغداد حيث أتاح شهرا ونصف الشهر لممارسة تطبيق ذلك الأسلوب .

ان ذلك يفسّر بدوره حرص السوفييت ـ حتى بعد اصدار القرار ٦٧٨ ـ على القول أن تعبير جميع الوسائل الضرورية الوارد فى القرار لايعنى بالضرورة استخدام القوة العسكرية ، ولكن ايضا ستظل القوة العسكرية هى الملاذ الأخير ، مثلما اشار إلى ذلك شيفرنادزة ، والذى أوضح فى ٣٠ / ١١ أن الاتحاد السوفيتى قد يجبر على استخدام القوة العسكرية فى حالة واحدة فقط وهى تهديد امن وسلامة المواطنين السوفييت فى العراق للخطر . وهو التصريح الذى اثار انتقادات عدة داخل الاتحاد السوفيتى على الرغم من أن اللجوء السوفيتى إلى استخدام القوة حسب قول شيفر نادزة كان مرتبطا بشروط خاصة بحماية المواطنين السوفيت وليس للمشاركة فى تحرير الكويت أو مشاركة الولايات المتحدة فى حملتها العسكرية ضد العراق . اما العراق فقد اعتبر أن الاتحاد السوفيتى يبحث عن ذريعة لإرسال قوات إلى المنطقة . وقد ترافق هذا الجذر فى العلاقات السوفيتية العراقية مع مبادرة الرئيس الأمريكى بوش ـ التى أعلنت بعد يوم واحد من صدور القرار ٦٧٨ فى ٣٠ / ١١ بالحوار المباشر مع العراق عبر وزيرى خارجية البلدين . وهى المبادرة التى أيدها الاتحاد السوفيتى فى حينه بأعتبارها تطبيقا لمنهج الفرصة الأخيرة لبغداد . ومع قرار بغداد بالافراج عن الرعايا الأجانب المحتجزين فى العراق ومن بينهم الرعايا السوفييت انفرجت نسبيا العلاقات السوفيتية العراقية غير أن ذلك لم يكن يعنى أن العراق فى طريقة إلى التجاوب الكامل مع المساعى السوفيتية .

ظل الاتحاد السوفيتى فى تلك الفترة محكوما بتوجهاته الأساسية وهى ضرورة الحل السلمى وطرق كافة الأبواب لبلوغ هذا الهدف . فى نفس الوقت عدم التهاون مع مبدأ انهاء الاحتلال العراقى للكويت . وقد اعتبرت مدة المهلة الزمنية حتى الخامس عشر من يناير ٩١ مهلة مناسبة للسير فى هذا الطريق . إلا أن التطورات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى ولاسيما الخاصة بالتوتر فى جمهوريات البلطيق الثلاث واتجاهها ناحية الانفصال والاستقلال عن الاتحاد السوفيتى . إلى جانب المصاعب على الصعيد الاقتصادى ، فضلا عن الصراعات بين الأجنحة المختلفة فى السلطة السوفيتية والتى كانت وراء استقالة شيفرنادزة دون التشاور المسبق مع الرئيس جورباتشوف قد استهلكت مساحة من الجهد السوفيتى الذى تصور نظريا امكانية توجيهه ناحية أزمة الخليج ، خاصة وأن تلك الاحداث الداخلية قد اثارت بعض

التوترات فى العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب على وجه العموم ولاسيما فى الاوقات التى استخدم فيها الجيش السوفيتى لقمع حركة الانفصال فى ليتوانيا مع مطلع عام ٩١ .

ومع اتجاه العراق للتجاوب المشروط مع مبادرة الرئيس بوش ٣٠ / ١١ والتى قامت على أساس اجراء حوار امريكى عراقى عبر وزيرى خارجية البلدين ، ركز السوفييت من جانبهم على امرين اولهما الترحيب بالرد العراقى ، والثانى التأكيد ـ كما قال بذلك بيان الخارجية السوفيتية فى ٥ / ١/ ٩١ ـ على أن الاتحاد السوفيتى كان وراء هذا الحوار وانه رتب له من خلال اتصالات سابقة عديدة . فى حين عبر مندوب الاتحاد السوفيتى فى الامم المتحدة أن المطلوب فقط انسحاب العراق ، وانه إذا ما انسحب فأنه لن يتعرض للعدوان . وقد عولت موسكو ـ مثلما عولت عواصم دولية وعربية كثيرة على نتائج اللقاء بين وزيرى خارجية العراق والولايات المتحدة والذى تم بالفعل فى ٩ / ١ / ٩١ فى جنيف بعد مماطلات عديدة حول الموعد والمكان ، ولم يأت الاجتماع ـ الذى حرص الامريكيون على وصفه بأنه لقاء اتصالات وليس لقاء تفاوض ـ بجديد سواء فى موقف العراق أو موقف الولايات المتحدة . واعتبر الاجتماع فاشلا إذ لم يحرك موقف أى من الطرفين ناحية موقف الطرف الآخر ، وتلى هذا الاجتماع اجتماع آخر فى ١٤ /١ / ٩١ بين ديكويلار الامين العام للامم المتحدة والقيادة السياسية فى بغداد ، ولم يثمر بدوره شيئا فيما يتعلق بتطبيق القرارات الدولية . الأمر الذى جعل احتمالات اندلاع العمليات العسكرية حتمية خاصة وأن الكونجرس الأمريكى كان قد أجاز فى ١٢ / ١ / ٩١ للرئيس بوش اتخاذ قرار بدخول الحرب مع العراق لاجباره على الانسحاب من الكويت .

ومن التطورات البارزة فى الموقف السوفيتى أنه قبل ثلاثة أيام من انتهاء المهلة ، تبنى مجلس السوفييت الأعلى (البرلمان) قرار بأكثرية ٣١٢ صوتا وامتناع ٣٦ عن التصويت ، وأوصى القرار الرئيس جورباتشوف بالقيام بمبادرة لدى قادة العراق والولايات المتحدة ودول أخرى فى المنطقة بهدف القضاء على مصدر التوتر فى الخليج ، وتضمن القرار دعوة لكل الأطراف إلى معارضة نشوب حرب عسكرية قد تكون لها نتائج مفجعة فى الشرق الاوسط والعالم اجمع ، واكد القرار أن أى قرار مرتبط بأى شكل من اشكال المشاركة العسكرية للاتحاد السوفيتى فى النزاع لايمكن أن يتخذ إلا بموافقة مجلس السوفييت الأعلى . والمهم هنا هو ذلك التأكيد على عدم المشاركة فى أية عمليات ، وقد جاء هذا القرار فى ذلك التوقيت المشحون بتوتر دولى واقليمى غير مسبوق ليؤكد على الثوابت السوفيتية المعروفة منذ بدأية الأزمة .

التحرك السوفيتى بعد اندلاع العمليات العسكرية :

جاء تعيين بسمرتنيخ كوزير للخارجية السوفيتية خلفا لشيفرنادزة فى الخامس عشر من يناير ، وهو نفس اليوم الذى انتهت فيه مهلة قرار مجلس الامن ٦٧٨ . وقد وجد هذا التعيين ترحيبا امريكيا وغربيا واسعا ، نظرا للدور الذى قام به بسمرتنيخ حين كان سفيرا لبلاده لدى واشنطن ولكونه احد مهندسى انهاء الحرب الباردة مع الولايات المتحدة ، ولتفهمه حدود دور الاتحاد السوفيتى فى أزمة الخليج وطبيعة التعاون مع الولايات المتحدة فى هذا المجال . وإذا كان شيفرنادزة قد حمل عبء السياسة الخارجية السوفيتية منذ اندلاع الأزمة وحتى انتهاء المهلة المقررة للعراق ، فان بسمرتنيخ حمل هذا العبء فى مرحلة أكثر توترا وشهدت بدورها أكبر عملية قصف جوى فى التاريخ المعاصر ضد بلد واحد . ومن الصحيح القول أن هذا التعيين لم يكن يعنى خروجا عن ثوابت السياسة السوفيتية على النحو المشار اليه انفاً . ولكن مع التأكيد على أن الحل السلمى مازال قائما إذا ما استجابت القيادة العراقية للقرارات الدولية .

بعد بداية الحلفاء للقصف الجوى ضد العراق حمل الرئيس جورباتشوف العراق مسئولية ما أسماه « هذا الانعطاف المأساوى » ، وأخذ السوفييت فى عمل اتصالات مكثفة مع قادة عديد من الدول الكبرى ودول المنطقة ، ومع قيام العراق بقصف اسرائيل بصواريخ سكود فى اليوم التالى لبدء الحملة الجوية حدد السوفيت موقفهم فى بيان لوزارة الخارجية على النحو التالى :

** أن القصف الصاروخى العراقى لاسرائيل محاولة لتحويل مشكلة الكويت إلى مواجهة على نطاق المنطقة كلها . وأن الاتحاد السوفيتى يعارض هذا المسعى معارضة تامة .

** دعوة العراق إلى التحلى بالواقعية وادراك أن تصرفاته لاتعود إلا بالضحايا والدمار على الشعب العراقى .

** دعوة اسرائيل إلى الحذر وضبط النفس وعدم الانجرار إلى الاستفزازات .

ونظرا لخطورة الموقف وجه الرئيس جورباتشوف رسائل عدة إلى القادة العرب احتوت فى مجملها على التحذير

من الدفع إلى مواجهة عربية إسرائيلية شاملة . وفى ظل هذه الملابسات أعلن عن مبادرة سلمية للرئيس جورباتشوف فى ٢٢ / ١ / ٩١ كان قوامها اعلان العراق الانسحاب من الكويت على أن يتم بعد ذلك البحث عن إمكانية وقف العمليات العسكرية .

وقد أثارت الحملة الجوية للحلفاء انتقادات عدة داخل الاتحاد السوفيتى .

وبدأ فريق من السلطة السوفيتية يرى فى الحملة عملاً عدوانيا يهدد الأمن الدولى والسوفيتى خاصة وانها ركزت منذ اللحظات الأولى على تدمير منشآت وأهداف مدنية عراقية ، وقد تركزت تلك الانتقادات فى أن الحلفاء قد تجاوزوا حدود القرارات الدولية التى نصت فقط على مهمة تحرير الكويت وليس تدمير العراق ، وقد أشار إلى ذلك صراحة جسمرتنيخ موضحا أن القصف الجوى للحلفاء بات يهدد حياة المدنيين ويعرض المنشآت المدنية للتدمير . وقد اثارت هذه التصريحات المبكرة لبسمرتنيخ . اضافة إلى الانتقادات الغربية والأمريكية حول استخدام الاتحاد السوفيتى للقوة فى جمهوريات البلطيق شكوكا حول مدى التنسيق السوفيتى الأمريكى ازاء أزمة الخليج فى تلك المرحلة الحرجة . فضلا عن تصريحات لعدد من المسئولين السوفييت حول إمكانية عودة الحرب الباردة مرة أخرى ، وبدأ رذاذ الشك يتناثر حول إمكانية انعقاد القمة الأمريكية السوفيتية التى كان مقررا عقدها فى موسكو فى ١١ و ١٢ فبراير ٩١ .

وفى ظل المواقف المتعارضة عقد أول لقاء بين بيسمرتنيخ ونظيره بيكر فى واشنطن فى الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ يناير ، حيث خرج الطرفان ببيان تضمن النقاط التالية :

** ان هناك امكانية لوقف اطلاق النار إذا ما التزم العراق بالانسحاب على أن يعقب ذلك خطوات فورية ومحددة تؤدى إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

** اتفق الوزيران على أن قيام استقرار وسلام فى المنطقة بعد انتهاء نزاع الخليج وعلى أساس ترتيبات أمنية فعالة سيكون اولوية كبيرة لحكومتى البلدين .

** ان الطرفين متفقان على العمل من أجل خفض أخطار الحرب ووقف تصعيد سباق التسلح فى المنطقة .

** ان الوزيرين اتفقا على أهمية العمل - بعد انتهاء أزمة الخليج - لأزالة اسباب عدم الاستقرار والنزاع بما فى ذلك النزاع العربى الاسرائيلى ، وانه بدون عملية سلام ذات معنى تهتم بالعمل من أجل السلام والأمن والمصالحة الحقيقية بين اسرائيل والفلسطينيين لن يكون ممكنا معالجة اسباب النزاع وعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط .

والبيان على النحو السابق لم يخرج فى عمومياته وتفصيلاته أيضا عن الاطار العام الذى اتفق علية فى قمة هلسنكى ٩ / ٩ / ٩١ ، حيث تم التأكيد على الحل السلمى إذا ما التزام العراق بقرارات الأمم المتحدة وبالاستقرار فى المنطقة والعمل المشترك على تسوية النزاع العربى الاسرائيلى ، ويمكن القول أن هذا البيان المشترك قد عبر عن ثلاث دلالات هامة القوتين العظميين أكدتا ما يمكن تسميته بالرؤية المشتركة مجددا ازاء أزمة الخليج حتى على الرغم من بروز بعض خلافات أو انتقادات متبادلة . ثانيا أنه أكد على الربط المتعاقب بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية . وثالثا أنه أبرز فى ذلك الوقت حدود الرؤية الأمريكية السوفيتية المشتركة فيما يتعلق بأهداف الحملة العسكرية على العراق ، وهى اجباره على الانسحاب وتحرير الكويت وليس تدمير العراق . واخيرا محاولة ازالة الانتقادات السوفيتية التى ركزت على تجاوز الحملة العسكرية لحدود قرارات المنظمة الدولية .

مع استمرار الحملة الجوية وتزايد احتمالات نشوب الحرب البرية وما قد يرافقها من مخاطر امنية إلى جانب اتساع مساحة المخاطر البيئية التى كانت قد بدأت فى الظهور ، نشطت اطراف دولية واقليمية عدة استهدفت وقف الحملة الجوية شريطة التزام العراق بالانسحاب الكامل من الكويت ، ومن بين ابرز تلك المحاولات محاولة ايران التى بدأ الحديث عنها فى مطلع الاسبوع الرابع لبدء الحملة الجوية ، وقد تحددت ملامح تلك المحاولة الايرانية فى استعداد ايران للقيام بدور قناة إتصال بين الامريكيين والعراقيين ، وقد ايدها السوفييت من منطلق دعم كل الوسائل السياسية لانتهاء الأزمة فى الخليج ، وفى مرحلة تالية بدا فيها الغموض يحيط بمصير المبادرة الايرانية ، أعلن فى ١٣ / ٢ / ٩١ عن قيام بريماكوف بزيارة للعراق لنقل افكار وتصورات عن الضمانات التى يمكن أن تقدم فى حال التوصل إلى اتفاق على وقف اطلاق النار فى الخليج فيما بدا أن ذلك امتداد للجهود الايرانية التى انطوت على لقاءات ايرانية عراقية فى طهران تناولت مثل هذه القضايا ، فى الوقت الذى تبادل فيه الايرانيون والسوفييت التشاور المكثف حول انتهاء القتال . إلا أن العراق على الصعيد المعلن وقبل وصول المبعوث السوفيتى إلى بغداد بيوم واحد ، رفض أى محاولة لوقف القتال مما اضفى بعض

الشك على نجاح المحاولة السوفيتية حتى قبل أن تبدأ عمليا . وترافق ذلك زمنيا مع قيام الطائرات الأمريكية بقصف ملجأ عراقي - إختلفت الآراء حول هويته (هل مدني خالص أم انه مدني استخدم في أغراض عسكرية) ومقتل ما يقرب من الف من المدنيين العراقيين الذين كانوا يحتمون به ، الامر الذى اثار ضجة سياسية على الصعيد الدولى فيما يتعلق بحماية المدنيين العراقيين وابرز مدى الحاجة لانهاء الحملة الجوية ووقف القتال والبدء بتسوية سياسية سريعة .

وعلى الرغم من أن الخارجية السوفيتية اشارت إلى بصيص من الامل ، والذى عنى إمكانية تفادى الحرب البرية فأنه على الصعيد العملى لم تكن هناك نتائج ملموسة لمباحثات بريماكوف مع الرئيس صدام حسين ، اللهم إلا الاتفاق على مواصلة المشاورات المشتركة وقيام وزير الخارجية العراقى بزيارة لموسكو لمقابلة الرئيس جورباتشوف . وقبل يوم واحد من توجه طارق عزيز إلى موسكو اعلن مجلس قيادة الثورة العراقى بيانا تضمن الاشارة إلى تقدير مبادرة الاتحاد السوفيتي التى حملها بريماكوف ، والتاكيد على انه انسجاما مع مبادىء المبادرة العراقية في ٢ / ٨ / ٩٠ فان العراق على استعداد للتعامل مع القرار رقم ٦٦٠ ؛ والتوصل إلى حل سياسي مشرف ومقبول شريطة أن يكون الانسحاب العراقى مرتبطا بوقف اطلاق النار وقفا تاما وشاملا ، والغاء كل قرارات الأمم المتحدة الصادرة ضد العراق ، وأن تسحب القوات الدولية من الخليج ، وأن تنسحب إسرائيل من الاراضى المحتلة ، وأن تضمن حقوق العراق التاريخية في الارض والبحر ، وأن تشطب ديون العراق ، ويدفع للعراق تعويضات عن خسائر الحرب .

وبالرغم من أن البيان العراقى أتى على ذكر التعامل مع القرار رقم ٦٦٠ ، إلا أن الشروط الملحقة بهذا « التعامل » لم توفر له من الناحية العملية أية قاعدة تأييد دولية . ومن هنا جاء رد الفعل الأمريكي والفرنسي والبريطاني رافضا بشدة البيان العراقى ، الذى اعتبر غير جدير بالاعتبار لكونه لاينطوى صراحة على التزام العراق الكامل بكل قرارات الأمم المتحدة . وقد شكل ذلك بالفعل مأزقا للجهود السوفيتية ، فمن ناحية هناك استعداد عراقى محدود بالانسحاب ، ولكنه مشروط بشروط تعجيزية ، وفى نفس الوقت فأن الاستعداد العراقى المحدود والمشروط مرفوض تماما من قوى التحالف الدولي . ومن هنا اتسم رد الفعل السوفيتي بالحذر وبالامل في أن تعيد القيادة العراقية النظر في شروطها . وفى هذا الاطار تحددت مهمة المباحثات بين الرئيس جورباتشوف ووزير الخارجية العراقى ، على أن يكون تغيير الموقف العراقى مقدمة لوقف الحملة الجوية وبالتالي انهاء احتمال اندلاع المعارك البرية . وفى المباحثات التى تمت في ١٨ / ٢ / ٩١ بموسكو قدم الاتحاد السوفيتي خطة تقوم على مبدأين أساسيين هما الانسحاب العراقى الغير مشروط ، والثانى توفير ضمانات معينة بمستقبل النظام في العراق ووحدة اراضيه اضافة إلى رفع العقوبات الدولية عنه . ووفقا لصحيفة كسمولسكايا برافدا السوفيتية ٢٠ / ٢ / ٩١ فأن الخطة السوفيتية ، حددت موعدا للانسحاب العراقى من الكويت ، وفى حال قبول التحالف الدولى به سيتخذ قرارا مؤقتا لوقف اطلاق النار ، وأن الخطة افترضت أن تبدأ بعد انسحاب العراق وعودة الحكومة الشرعية الكويتية مفاوضات بين البلدين في شأن القضايا المختلفة ، وأن تبدأ في فترة لاحقة محادثات تسوية النزاع العربى الاسرائيلى . وأن الخطة ربما نصت على انسحاب تدريجي للقوات الأمريكية والدولية من الخليج ، وأن تحل مكانها قوات من الأمم المتحدة وقوات عربية ، اضافة إلى وعود بالغاء العقوبات الاقتصادية على العراق . وقد ذكرت الصحيفة السوفيتية أن الخطة قد وجدت رفضا من الولايات المتحدة وحلفائها وليس من بغداد . وهو ما حدث بالفعل . إذ طلبت واشنطن اضافة نقاط أخرى إلى المبادرة السوفيتية قوامها ضرورة الانسحاب العراقى في حيز زمنى لايزيد عن اربعة ايام ، واطلاق سراح جميع الاسرى والكشف عن حقول الالغام . في الوقت الذى رفضت فيه تقديم أى بادرة على إمكانية تأخير اندلاع المعارك البرية والتى استمرت الاعدادات العسكرية لها بمعدلات اسرع من ذى قبل ، وعد ذلك رفضا غير مباشر للتحرك السوفيتي السلمى ، وتأكد ذلك مع اعلان الرئيس بوش لما سمي بالانذار الاخير للعراق بضرورة الانسحاب من الكويت قبل ظهر ٢٣ / ٢ ، في حين أن السوفييت من جانبهم قد اعلنوا في ٢٢ / ٢ / ٩١ عن قبول العراق لخطة سوفيتية تضمنت ما يلى :

- ينفذ العراق القرار رقم ٦٦٠ الداعى إلى انسحاب فورى من الكويت دون تأخير ومن دون شروط .
- يبدأ الانسحاب بعد يوم واحد من وقف النار .
- يكتمل الانسحاب في غضون ٢١ يوما .
- بعد الانسحاب يزول مبرر وجود كل القرارات الآخرى لمجلس الامن وتفقد معناها وتصبح في حكم الملغاة .
- يطلق اسرى الحرب بعد ٧٢ ساعة من وقف اطلاق النار .

** تشرف على الانسحاب قوة للمحافظة على السلام يحددها مجلس الأمن . إلا أن الولايات المتحدة اعتبرت أن الخطة السوفيتية لاترقى إلى مطالب الحلفاء . وانه على الصعيد العملى ليس هناك ما يجبر التحالف الدولى على قبول الخطة السوفيتية التى حاولت ايجاد صيغة توازنية بين مطالب التحالف الدولى وبعض المطالب العراقية . ومن جانبها - اضافة إلى بريطانيا وفرنسا - لم يكن ما يمنع من الاستمرار فى القتال والبدء بالحرب البرية وانهاء الاحتلال العراقى بالقوة . بعبارة أخرى انهاء مهمة تحرير الكويت دون أن يكون للاتحاد السوفيتى أى دور سياسى إلى جانب انه لم يكن له أى دور عسكرى اصلا .

والواقع أن الموقف الأمريكى المدعم بتأييد بريطانى / فرنسى كان متوقعا لاسباب موضوعية عدة ، منها انهيار القوة العسكرية العراقية تماما وبالتالى عدم القدرة على إحداث خسائر فى قوات التحالف إذا ما قررت البدء بالحرب البرية ، انتفاء أى قدرة سوفيتية حقيقية للضغط سواء على التحالف الدولى أو العراق وبدرجة اكبر على التحالف الدولى لقبول الخطة السوفيتية والعمل بها ، وثالثا أن الخطة السوفيتية قد اعتبرت بمثابة غطاء لخروج مشرف للعراق المهزوم تماما بكافة المقاييس العسكرية والسياسية . أن قبول التحالف الدولى للخطة السوفيتية من شأنه أن يعطل إحراز انتصار عسكرى بات قريبا جدا ، واخيرا أن خطط الحلفاء الحقيقية وغير المعلنة تضمنت ما هو اكثر من انهاء الاحتلال العراقى للكويت ، والخطة السوفيتية فى حال قبول التحالف بها من شأنها أن تعطل إمكانية تنفيذ هذه الاهداف خاصة على المدى البعيد . وفى التحليل الاخير يمكن القول أن المحاولات السوفيتية بالرغم من كثرتها لم توفق فى انهاء الأزمة الخليجية سلميا .

٢ - الإدارة الأمريكية للأزمة :

إذا كان العنوان الرئيسى للادارة السوفيتية للأزمة هو البحث المتواصل عن حل سلمى وابعاد شبح الاسلوب العسكرى ، فأن العنوان الرئيسى للاسلوب الأمريكى يقدم فكرة عكسية تماما . فمنذ اللحظات الاولى للغزو العراقى للكويت وانتشار القوات العراقية بالقرب من الحدود الشمالية للملكة السعودية ، لم تحرص الادارة الامريكية على القول انها تعمل وفق اسلوب بذاته وتهمل الاساليب الاخرى ، بل عمدت الى التأكيد انها تضع نصب أعينها كافة الخيارات المتاحة ، وعنى ذلك على الصعيد العملى مزيجا من الضغوط السياسية و الاقتصادية و العسكرية فى آن واحد ، وقد استمر هذا المزيج حتى لحظة البدء بالحملة الجوية على القوات العراقية المتواجدة فى الكويت أو فى العراق ذاته بعد انتهاء المهلة التى قررها مجلس الامن فى قراره رقم ٦٧٨ و هى الخامس عشر من يناير ٩١ .

ان هذا المزيج بين كافة انواع واساليب الضغوط هو السمة الرئيسية للادارة الامريكية لازمة الخليج الثانية ، والتى تميزها عن الأساليب والطرق الدولية الاخرى التى عالجت الازمة من منظورات مختلفة او اقتصرت على اساليب دون غيرها . و ثمة اسباب وراء هذا التفرد فى الاسلوب الامريكى يمكن تلخيصها فى نوعين من الأسباب ، وهما اسباب تعود الى طبيعة النظام الدولى فى المرحلة التى اندلعت فيها الازمة ، و النوع الثانى يعود الى طبيعة المصالح الاقتصادية و الامنية و الاستراتيجية التى تمثلها منطقة الخليج بالنسبة للسياسة و الاستراتيجية الامريكية . و من الناحية العملية و الواقعية ليست هناك فواصل كبيرة بين النوعين من الاسباب ، حيث تتداخل اهمية منطقة الخليج مع التغيرات الجارية فى النظام الدولى مع الاهداف الامريكية البعيدة المدى .

اذا نظرنا إلى الاسباب المتعلقة بأهمية منطقة الخليج تبرز على الفور مسألة النفط والتدفق الحر لامداداته الخليجية إلى كافة الدول الصناعية وغير الصناعية ، فضلا عن الموقع الوسط الذى تحتله المنطقة فيما يتعلق بحركة المواصلات الدولية ، واذا نظرنا إلى المناخ الدولى والذى يشهد بدوره تغيرات كبرى حيث انها الحرب الباردة والانسحاب السوفيتى المتدرج من القضايا الدولية ، وبروز هيمنة النظام الرأسمالى على الصعيد الدولى فى الوقت الذى تقوم فيه السياسة الامريكية بدور القائد المهيمن على مثل هذه التغيرات . ولقد جاءت ازمة الخليج لتمس بدورها هذين النوعين من الأسباب ، ولتشكل تحديا أمام السياسة الأمريكية والغربية بوجه عام ومن وجهة النظر الأمريكية السياسية والاستراتيجية لم يكن هناك مفر من مواجهة التحدى ، خاصة وان فارق التوازن الشامل بين الولايات المتحدة والعراق يحث على الدخول فى مواجهة ذات نهايات مضمونة النتائج . ومع الوضع فى الاعتبار هذا التداخل بين الاسباب وبين ما يمثله احتلال العراق للكويت من تحد كبير للسياسة الامريكية يمكن فهم ومتابعة الاسلوب الامريكى فى ادارة الازمة والدواعى الحقيقية وراء هذا المزج بين كافة أنواع الضغوط والوسائل .

لم تكد انباء احتلال القوات العراقية للكويت تصل إلى العاصمة الامريكية ، واذا بالتحركات الامريكية تتم على مستويات ثلاثة معا ، الأول هو سياسى لفظى وحركى معا ، حيث ادان البيت الابيض العدوان العراقى بشدة ، وطالب بالانسحاب الفورى غير المشروط من الكويت ، وعلى الصعيد الحركى طالبت الولايات المتحدة بعقد جلسة طارئة وعاجلة لمجلس الامن لمناقشة الحدث / الازمة ، وقد توجت هذه التحركات السياسية بأمرين اولهما اصدار بيان امريكى سوفيتى مشترك ادان الغزو ورفض كافة ما يترتب عليه من نتائج ، وهو البيان الذى اوضح حدود الرؤية المبكرة والمشتركة بين القوتين العظميين القائمة على ضرورة عودة الامور إلى ما كانت عليه قبل الثانى من اغسطس . والثانى وهو اصدار القرار الدولى رقم ٦٦٠ (٣ / ٨) والذى طالب بانسحاب عراقى عاجل ودعوة العراق والكويت إلى البدء فورا فى مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما ، فضلا عن تأييد الاجتماع ثانية حسب الاقتضاء للنظر فى خطوات أخرى لضمان الامتثال للقرار .

أما المستوى الثانى فهو الاقتصادى والذى عنى ممارسة الضغوط الاقتصادية وحرمان العراق من أية ميزة نسبية قد تعود عليه من جراء غزو الكويت واحتلالها ، تمثل ذلك فى قرار الحكومة الامريكية فى نفس يوم الغزو العراقى بتجميد فورى لكافة ممتلكات الحكومتين الكويتية والعراقية التى تخضع للسلطة القضائية الامريكية أو التى تدخل ضمن ملكية أو مراقبة افراد من الولايات المتحدة . فضلا عن فرض الحظر على كافة الصادرات والواردات من العراق بما فى ذلك تحويلات العملة والاوراق المالية . ولم يكتف التحرك الامريكى بذلك ، بل دعا كافة الدول إلى اتخاذ خطوات مماثلة ، وقد ترجم ذلك لاحقا فى اصدار قرار دولى رقم ٦٦١ (٥ / ٨) والخاص بفرض الحظر الاقتصادى الشامل على العراق .

أما المستوى الثالث فهو التحركات العسكرية حيث اعلن فى ٣ / ٨ عن ارسال قطع بحرية امريكية إلى الخليج فى مهمة دفاعية ولحماية المملكة السعودية من احتمالات غزو عراقى لها ، وربط ذلك بأذاعة اخبار مفادها إجتياز القوات العراقية بأعداد كبيرة للأراضى السعودية من ناحية الحدود الجنوبية للكويت المحتلة . وبعد دعوة الحكومة السعودية للقوات الصديقة لمساعدة القوات المسلحة السعودية فى حماية المملكة ، برز التواجد العسكرى الامريكى كأحد الادوات الرئيسية فى الادارة الامريكية للازمة ، وفى ذلك الحين تحدد احد اهداف التواجد العسكرى الامريكى فى الخليج فى حماية امن واستقرار الدول الخليجية وردع القوات العراقية عن القيام بأى عدوان أى منها .

وإلى جانب هدف الردع برز هدف آخر للقوات الامريكية فى الخليج وهو القيام بتطبيق الحظر الاقتصادى على العراق الذى قرره مجلس الأمن . وقامت البحرية الامريكية بدور حاسم فى تطبيق حصار بحرى صارم على العراق من خلال احكام السيطرة على المنافذ البحرية الدولية المؤدية إلى الموانيء العراقية أو ميناء العقبة الاردنى . الا انه لم يعلن عن أرقام القوات الامريكية حتى نهاية الاسبوع الاول من سبتمبر حين أعلن ريتشارد تشينى وزير الدفاع وصول القوات الامريكية إلى رقم ١٠٠ ألف جندى من مختلف القوات البحرية والمشاة والطيران ، بعد ان كان قد تم استدعاء حوالى ٤٠ ألف جندى من الاحتياطى الامريكى فى ٢٣ / ٠٨ و فى ذلك الوقت تحدث بيكر وزير الخارجية عن خيارات أخرى لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت فيما يمكن تفسيره بخيار القوة العسكرية .

ومن هنا تداخلت المستويات الثلاثة وشكلت أساس التحرك الامريكى فى مواجهة الازمة منذ بدايتها وحتى نهايتها . وتجدر الاشارة إلى ان التواجد الامريكى المكثف فى الخليج قد اثار مسألة الترتيبات الأمنية فى المنطقة والدور الذى يمكن ان تلعبه القوات الامريكية فى هذا الصدد ، وطرح ذلك بقوة فى أعقاب حديث بيكر إلى الكونجرس الامريكى يومى الرابع والخامس من سبتمبر ٩٠ والذى ركز فيه على ضرورة إقامة بنية أمن جديدة فى المنطقة لردع أية أعمال عدوان فى المستقبل على غرار العدوان العراقى ، واشار بيكر إلى ان القوات الامريكية قد تبقى فى الخليج لبعض الوقت حتى بعد إنتهاء أزمة الخليج كجزء من نظام أمنى جديد فى المنطقة . وقد اثار هذا التصريح - رغم عموميته الشديدة - جدلا كبيرا حول مستقبل الأمن فى المنطقة وطبيعة الدور الذى تبتغيه الولايات المتحدة لنفسها فى هذا الاطار .

أهداف التحرك الامريكى :

على صعيد الاهداف المعلنة حدد الرئيس بوش فى ١٩ / ٨ أربعة أهداف لبلاده وهى :

★ ★ خروج القوات العراقية من الكويت دون شروط وبصفة فورية .

★ ★ عودة الحكومة الشرعية إلى الكويت .

★ ★ ضمان سلامة وأمن السعودية .

★★ الحفاظ على أرواح الرعايا الامريكيين وضمان سلامتهم .

وقد اعاد الرئيس بوش تأكيد تلك الاهداف مرة اخرى فى رسالة له إلى القوات الامريكية بالسعودية فى ٢٩ / ٠٨ وان كان قد اشار فى رسالتيه ٩ / ٨ إلى زعيم الاغلبية فى مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب إلى ان تواجد القوات العراقية فى الكويت يمثل تهديدا مباشرا للدول المجاورة وللمصالح الحيوية الامريكية فى منطقة الخليج . وهو ما يمكن اعتباره هدفا خامسا وراء التحرك الامريكى الثلاثى الابعاد وان لم يكن قد تم التركيز عليه واعلانه مرارا . وقد اضيف هدف آخر تحدد فى حديث الرئيس بوش ٢٥ / ٩ لمجموعة من الامريكيين من ذوى الاصل العربى وقوامه ان الولايات المتحدة تهدف إلى قيام نظام دولى جديد يتسم بالتعايش بين دوله المختلفة ، وقد اعاد الرئيس بوش الاشارة إلى هذا الهدف مرة أخرى فى خطابه أمام الجمعية العامة للامم المتحدة فى الاول من أكتوبر .

ان هذا التطور فى الاهداف الامريكية لم يكن منفصلا عن امرين اولهما استمرار الحشد العسكرى الامريكى فى المنطقة ، وما واجهه من صعوبات عديدة اخرت تحريك ونقل أكبر كم ممكن من القوات الامريكية والمتحالفة إلى منطقة الخليج فى اسرع وقت ممكن . اضافة إلى مشاكل التنسيق والقيادة بين جيوش عديدة تحكمها فلسفات تدريبية متباينة وعقائد عسكرية مختلفة . ومع منتصف أكتوبر وحين أعلن عن وصول حجم القوات الامريكية إلى ما يفوق ٢٠٠ الف جندى بقليل ، اضافة إلى ٨٧ الف جندى من الدول المتحالفة ، بدأ يظهر هدف جديد وهو استخدام القوة المسلحة فى اجبار العراق على الانسحاب من الكويت . الا انه يجدر الاشارة إلى ان اعلان هذا الهدف كان دائما ما يغلف بعبارات عامة مثل اللجوء إلى خيارات أخرى وعدم اسقاط الخيار العسكرى تماما فى تحقيق الانسحاب العراقى من الكويت ، أو الاستعداد للجوء إلى خيار القوة من أجل التنفيذ الكامل للقرارات الدولية ، وهى العبارات التى تم تداولها مرات عديدة على ألسنة المسئولين الامريكيين السياسيين والعسكريين على السواء . ومع اكتمال الحشد العسكرى الامريكى والدولى بدرجة أكبر ونجاح الولايات المتحدة فى تمرير القرار الدولى رقم ٦٧٨ فى ٢٩ / ١١ والذى اباح استخدام القوة بعد ١٥ / ١ / ٩١ ، صار استخدام القوة لاجبار العراق على الانسحاب سياسة أمريكية معلنه . وقد استخدم هذا الهدف فى مطلع العلم ٩١ بدرجة أكثر سفورا فى الوقت الذى كانت تتعثر فيه مبادرة الرئيس الامريكى بوش بالاتصال المباشر مع العراق وفقا لما أعلنه فى ٣٠ / ١١ وبعد يوم واحد من اصدار القرار رقم ٦٧٨ . وتضمن الاعلان الواسع لهدف استخدام القوة العسكرية فى اخراج القوات العراقية من الكويت غرضين متكاملين وهما ممارسة أكبر كم ممكن من الضغوط على القيادة العراقية لكى تعلن الالتزام الكامل بالقرارات الدولية وقبول الانسحاب غير المشروط من الكويت ، والغرض الثانى وهو اظهار جدية الادارة الامريكية فى استخدام القوة العسكرية حال انتهاء المهلة المقررة دون الانسحاب العراقى ، وقد بدا ذلك واضحا فى تصريح للرئيس بوش فى ٢١ / ١٢ / ٩٠ أكد فيه استعداده الذهنى والنفسى لاتخاذ قرار باستخدام القوة العسكرية وانه راغب فى انهاء الازمة قبل حلول الصيف ومن ثم لن ينتظر لمعرفة ما اذا كانت العقوبات الدولية المفروضة على العراق ستؤدى مفعولها ام لا ، وتلى ذلك نجاح الادارة الامريكية فى الحصول على قرار من الكونجرس الامريكى فى ١٣ / ١ / ٩١ . قبل يومين من انتهاء المهلة . يخول الرئيس بوش استعمال القوات الامريكية فى تنفيذ قرارات مجلس الأمن .

ومع ذلك فقد واجهت الادارة الامريكية نوعين من الضغوط التى ساهمت فى تقليل حدة اندفاعها إلى الحل العسكرى لفترة من الوقت . النوع الأول يتصل بتعبئه قوات عسكرية كافية فى حدود زمنية محدده فنياً لاستخدامها فى تطبيق هذا الحل والثانى خاص بالضغوط المتضاربة التى كانت تمارس على الادارة الامريكية سواء من اطراف التحالف الدولى الذى امكن تشكيله تحت مظلة الامم المتحدة ، أو من قبل الرأى العام الامريكى الذى تذكر فيما يبدو عقدة فيتنام وامكانية التعرض لخسائر كبيرة فى الارواح ، خاصة وان الدعاية العراقية المضادة قد ركزت على تلك النقطة بصورة مبالغ فيها . وتعود أهمية تلك الضغوط إلى قناعة الولايات المتحدة بأن الحشد الدولى يصير أكثر صلابة وقوة فى حال تبديد الانتقادات ومحاصرة الخلافات خاصة تلك التى ابداها الاتحاد السوفيتى فى أوقات مختلفة . وسبق الاشارة اليها تفصيلا . ، ومن ثم تمرير قرارات دولية فى مجلس الأمن دون معارضة أو اعتراض . وقد نجحت الولايات المتحدة فى توظيف حاجة الاتحاد السوفيتى إلى الدعم الاقتصادى وإلى التغلب على الانتقادات الغربية حول استخدام القوة العسكرية فى جمهوريات البلطيق التى تكاثرت فى مطلع عام ٩١ ، فى تمرير رؤية مشتركة تقوم على ممارسة جهود دبلوماسية دون ان يعنى ذلك التغاضى كليا أو جزئيا عن الاداة العسكرية . ونفس

الامر مارسته الولايات المتحدة ازاء الصين التى كانت اقرب إلى الاعتراض على القرار ٦٧٨ ، وقد امكن للولايات المتحدة ايضا توظيف حاجة الصين إلى التخفيف من القيود والعقوبات الاقتصادية التى اتخذتها الولايات المتحدة ضدها فى أعقاب فشل ثورة الطلاب الصينيين فى ربيع عام ٨٩ فى اقناع الصين بالامتناع عن التصويت على القرار ٦٧٨ وليس التصويت ضده .

لم تقتصر الضغوط المضادة التى واجهتها الادارة الامريكية على مسألة اولوية الحل السلمى على الاسلوب العسكرى وحسب ، بل شملت مسائل اخرى تداخلت فيها الضغوط الدولية مع الضغوط الداخلية النابعة من الرأى العام ذاته ، ويمكن الاشارة هنا إلى قضيتين محوريتين وهما :

★ ★ المدى الزمنى المعقول الذى يجب ان يتاح للعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق لكى تؤتى اثارها ، أو يقال عندها ان العقوبات لم تثمر ، ومن ثم يجب اللجوء إلى اساليب اخرى .

★ ★ تكاليف الحملة العسكرية ومن يتحملها ، اضافة إلى التعويضات التى يجب توفيرها للدول التى تأثرت سلبا بالغزو من جراء الالتزام بالحصار الاقتصادى ضد العراق .

ونظرا للدور القيادى الذى التزمت به الادارة الامريكية فى مواجهة العراق ، بات عليها ان تلعب ايضا دورا قياديا آخر فى اقناع - واحيانا الضغط على - الدول الغنية - مثل المانيا والتى لم ترسل قوات لها إلى الخليج واليابان وكوريا الجنوبية والسعودية والامارات وحكومة الكويت فى المنفى - لدفع مساهمات مالية تغطى تكاليف الحملة العسكرية من ناحية ، وان تقدم من ناحية أخرى تعويضات اقتصادية ومالية إلى الدول التى تضررت من الحصار الاقتصادى خاصة الاردن وتركيا ومصر . والعمل على تخفيف عبء الديون لبعض الدول التى اعتبر دورها اساسيا فى نجاح الحشد الدولى مثل مصر التى قررت الادارة الامريكية فى ٢٠ / ٩ / ٩٠ ، ثم الكونجرس فى ٢٠ / ١٠ / ٩٠ اعفاءها من الديون العسكرية التى بلغت حوالى ٦ مليارات دولار إلى جانب ٧, مليار دولار أخرى فوائد ، وقد اضاف الكونجرس تعديلا يقضى بتكليف الرئيس بوش بالدعوة لعقد مؤتمر دولى قبل نهاية ديسمبر ١٩٩٠ تشارك فيه الدول الدائنة لالغاء الديون العسكرية والمدنية المستحقة على مصر ، فضلا عن الايحاء إلى صندوق النقد الدولى بالتساهل مع الدول التى تضررت من جراء الالتزام بالمقاطعة الاقتصادية وتوفير قروض عاجلة لتلك الدول . كما تم فى ٢٥ / ٩ تشكيل جهاز خاص برئاسة وزير الخزانة الامريكى لتنسيق عملية تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية للدول المتأثرة بأزمة الخليج .

وواقع الحال لم تكن هناك حدود فاصلة بين الامور الثلاثة - توفير اعتماد مالى دولى ونجاح الحصار وتعويض الدول المتضررة - نظرا لان استمرار التحالف الدولى قويا ومؤيدا للسياسة الامريكية كان يتطلب الاستمرار فى حالة الحصار الاقتصادى جنبا إلى جنب مع توفير التجهيزات والاعتمادات اللازمة للاستمرار فى حشد القوات العسكرية المطلوبة . وكذلك فأن الولايات المتحدة قد اعتبرت ان ما تقوم به من مواجهة العدوان العراقى لا يعود بالنفع عليها وحدها ، وانما يعود بالنفع على كل دول العالم وخاصة تلك التى يرتبط نشاطها الاقتصادى ورخائها بل ووجودها بأنهاء حالة احتلال الكويت وتقليص القدرات العسكرية العراقية بصورة أو بأخرى . وبالرغم من الصعوبات التى واجهتها الادارة الامريكية ، الا انها نجحت فى نهاية الامر فى توفير جزء كبير من الدعم المالى الدولى ، حيث تعهدت دول الخليج الثلاث (السعودية والكويت والامارات) بدفع ما يوازى ٥٠٪ من تكاليف الحملة العسكرية سواء فى صورة منتجات بترولية أو مواد غذائية أو اموال سائلة ، فى حين تعهدت اليابان بدفع حوالى ١٠ مليار دولار ، ومبلغ مماثل من المانيا الموحدة ، وحوالى ٨٠٠ مليون دولار من كوريا الجنوبية . اضافة إلى مساهمات عينية أخرى . وقد ابرز هذا المسلك ان نجاح التحالف الدولى فى مواجهة العراق يرتبط بتوافر صيغة دولية تجمع بين القدرات الاقتصادية والنفوذ السياسى والقدرات العسكرية اضافة إلى غطاء دولى تمثل فى قرارات مجلس الأمن وبات يعرف بالشرعية الدولية . ولما كان من الصعب على الولايات المتحدة توفير عناصر هذه الصيغة معا ، كان لزاما عليها اللجوء إلى أطراف دولية أخرى لتوفير ما يصعب عليها توفيره وبصفة خاصة الشق المالى ، وتجدر الاشارة إلى أن مسألة تكاليف القوات العسكرية الامريكية فى الخليج قد نالت حيزا كبيرا من نقاشات الرأى العام الامريكى ، واعتبرت لدى البعض مبررا كافيا لعدم استخدام القوة المسلحة فى معالجة الاحتلال العراقى للكويت .

فعلى صعيد الجدل الدولى / الداخلى حول العقوبات الاقتصادية ، اثيرت ثلاث جوانب ، منها ما تعلق بكيفية تنفيذ تلك العقوبات وهل تخضع فقط لارادة الدول ، مثلما طالب بذلك الاتحاد السوفيتى ، ام انها مرتبطة بأجراءات عسكرية معينة مثلما ارادت الولايات المتحدة ومارسته بالفعل إلى جانب بريطانيا وفرنسا ودول أوروبية أخرى . اما الجانب

الثانى فهو خاص بهل يتم الاكتفاء بالعقوبات الاقتصادية فى انهاء الاحتلال العراقى ام لابد ان يرافق ذلك اساليب اخرى ، واذا كان سيتم الاكتفاء بالعقوبات الاقتصادية ، فما هو المدى الزمنى الذى يمكن اعتباره كافيا لمعرفة الآثار الحقيقية للعقوبات الاقتصادية سواء فشلا أم نجاحا . ومرة ثانية تداخل هذا الجدل الدولى مع جدل الرأى العام الأمريكى والذى انقسم بدوره إلى فريقين أحدهما دعا إلى اعطاء العقوبات الاقتصادية فترة زمنية طويلة حتى تؤتى ثمارها ، واعتبر هذا الفريق ان العقوبات الاقتصادية من شأنها حين تعمل اثرها ان تدفع بالعراق إلى الانسحاب وبالتالى تأمين حل سلمى يجنب القوات الامريكية خسائر كبيرة محتملة . اما الفريق الثانى فقد اعتبر ان العقوبات الاقتصادية وحدها ليست كافية ، وانها تحتاج إلى فترة زمنية طويلة ، وان تلك الفترة ستأتى بنتائج سلبية على معنويات القوات الامريكية المتواجدة بالخليج ، وقد يتعذر معها استخدام القوة العسكرية فى وقت ملائم لتطبيق قرارات الامم المتحدة . وفى هذا الاطار أتت محاولة زعماء الكونجرس فى الاول من أكتوبر بالدعوة إلى اتاحة مهلة كافية للعقوبات الاقتصادية لتؤدى مفعولها قبل التأكد من عدم فعالية هذا الاسلوب فى معالجة الازمة فى الخليج ، ولم يمض اسبوع حتى صدرت دراسة خاصة عن الكونجرس ركزت على ان العراق لن يصمد طويلا أمام الحصار الدولى وان نتائج هذا الحصار ستظهر خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ٩٠ ، وعدت هذه الدراسة بمثابة تفضيل لاسلوب الحصار الاقتصادى ولكن شريطة ان تظهر نتائجه المتوقعة فى خلال الشهرين الاخيرين من العام ، وقد استمر هذا الجدل حتى اتخذ الكونجرس قراره بتفويض الرئيس بوش صلاحية استعمال القوات الامريكية فى انهاء الاحتلال العراقى للكويت . وهو القرار الذى حسم هذا الامر واعتبر بمثابة تخل عن اسلوب الحصار الاقتصادى وحده فى معالجة الازمة . والجدير بالذكر ان مسئولى الادارة الامريكية من السياسيين والعسكريين كانوا من مؤيدى وجهة النظر الثانية التى رأت فى العقوبات الاقتصادية مجرد اداة من الادوات ولا يمكن التعويل عليها كلية فى تحقيق كافة الاهداف الامريكية فى التعامل مع الازمة / الاحتلال .

التعامل الامريكى مع محاولات الحل السلمى :

على الصعيد المعلن لم يكن اسلوب الحل السلمى مرفوضا من جهة الادارة الامريكية ، ولكنه فى نفس الوقت كان مشروطا بقبول العراق الكامل بالقرارات الدولية التى تم اصدارها ، ولم يكن اكثر من خيار إلى جانب خيارات أخرى . وقد عكس ذلك اسلوب التعامل الشامل مع الازمة . ومحاولة توظيف الخيارات البديلة فى خدمة بعضها البعض ، ويصعب القول تماما ان الادارة الامريكية كانت تعطى اولوية لاحد الخيارات على غيرها من الخيارات الاخرى ، ولكن ظهور خيار بذاته واختفاء خيار آخر فى نفس المرحلة الزمنية كان راجعا لظروف خاصة بتطور الاحداث وكذلك بمدى قوة أو ضعف الضغوط التى كانت تمارس على الادارة الامريكية سواء من الرأى العام الداخلى أو من اعضاء التحالف الدولى الذى هيمنت على مقدراته ولعبت الدور الاكبر فى تشكيل أهدافه وادائه .

وكما سبق القول فيما يتعلق بالسعى السوفيتى الدائم للحل السلمى لازمة الخليج ، فأن نجاح هذا السعى أو فشله ارتبط بالموقف الامريكى وبالشروط التى وضعت حول حدود الحل السلمى المطلوب . ومن الصحيح القول ان الجهد السوفيتى كان يمثل فى فترات بعينها احد القيود على التحرك الامريكى ومدى اندفاعه ناحية تفضيل الاسلوب العسكرى دون غيره . والحاجة المتبادلة بين الطرفين لاسباب خاصة لحالة الوفاق الدولى الجارى بنائها والرغبة فى استثمار الحدث / الازمة فى تأكيد مصالح ودلالات استراتيجية وسياسية مارست الدور الاكبر فى ان يتجه الطرفان إلى حلول وسط بشأن التعامل مع الحل السلمى وعدم اسقاطه تماما ، بل اعتبار الحل العسكرى قابلا للاستخدام ولكن بعد ان يثبت عدم جدوى المساعى السلمية ، وقد برز ذلك فى مناسبتين - تمت الاشارة اليهما تفصيلا - وهما قمة هلسنكى واللقاء الاول بين بيسمرتنيخ بعد تعيينه وزيرا للخارجية السوفيتية ونظيره الامريكى بيكر والذى تم فى واشنطن ٢٦ - ٢٩ يناير ٩١ .

وحيث حملت تطورات الاحداث توجهات بدت جادة نحو الوصول إلى حلول وسط سواء عبر مباحثات السكرتير العام للامم المتحدة مع المسئولين العراقيين فى عمان وبغداد ذاتها ، أو عبر دعوة الملك الحسن ملك المغرب لعقد قمة عربية لتسوية الازمة وبما يبعد شبح الحرب أو المسعى السوفيتى ذاته والذى تمثل فى مباحثات المبعوث السوفيتى بريماكوف فى جولاته الثلاث مع الرئيس صدام فى بغداد ، كانت الولايات المتحدة تصر على رفضها أى نوع من الحلول الوسط وتؤكد ان الحل السياسى الوحيد الذى سوف تقبل به هو القائم على التزام العراق الكامل بقرارات مجلس الأمن الدولى والانسحاب العراقى التام من الكويت .

ولم يكن ذلك الموقف الامريكى نابعا من رفض لفكرة الحل السلمى فى حد ذاته ، بل نبع من اصرار الادارة الأمريكية ان تكون مفاتيح الحل السلمى - حتى وان اديرت

بيد اطراف أخرى - مرهونة بأرادتها وتصوراتها واهدافها . الا انه يمكن القول ان الادارة الامريكية قد وظفت كل مساعى الحل السلمى ، والتى جوبهت بتشدد عراقى وبأصرار على عدم الانسحاب من الكويت وتجاهل القرارات الدولية ، وكذلك بعض التحركات العراقية التى أثرت سلبا فى الرأى العام الغربى والخاصة بأحتجاز الرعايا الاجانب فى العراق وعدم السماح لهم بالعودة إلى بلدانهم ، وكذلك الانتهاكات الخاصة للبعثات الدبلوماسية فى الكويت والتى رفض اغلاقها من قبل دول عديدة ، كل ذلك تم توظيفه لاعلاء شأن الاسلوب العسكرى ولتقليل مساحة اللوم الذى يمكن ان يوجه للاسلوب الامريكى فى ادارة الازمة . كما ان الادارة الامريكية اعتمدت على عدم الاستجابة العراقية لكثير من الضغوط السياسية الدولية فى اقناع الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن لتمرير القرار رقم ٦٧٨ الخاص بأباحة استخدام القوة العسكرية بعد مهلة شهر ونصف والتى انتهت فى منتصف يناير ٩١ .

وقبل مرور يوم واحد على اصدار القرار رقم ٦٧٨ واذا بالرئيس بوش يقدم عرضا / مبادرة مفادها دعوة وزير خارجية العراق إلى واشنطن والايحاء إلى دعوة جيمس بيكر إلى بغداد لمقابلة الرئيس العراقى . وفى اطار المبررات التى قدمت لهذا العرض / المبادرة حرص الرئيس بوش على التأكيد بأن العرض الامريكى لن يكون رحلة تنازلات متبادلة ، وانه اولا واخيرا لتطبيق القرارات الدولية ، ولمواجهة اى شكوك تبرز لدى الحلفاء فأنه سيتم دعوة ممثلين لهم لحضور اللقاء مع وزير الخارجية العراقى فى واشنطن . ومن ردود الفعل الدولية التى رحبت بالعرض الامريكى بدا ان الهدف من اللقاء الامريكى / العراقى هو ممارسة ضغوط معنوية وسياسية على القيادة العراقية للقبول بالقرارات الدولية سلميا . والواقع ان سرعة تقديم العرض الامريكى لم تتح عمليا لاى طرف التساؤل عن كيفية استخدام المدة / المهلة التى احتواها القرار رقم ٦٧٨ . وهل يجب ممارسة جهود دولية سلمية ومن هى الاطراف المؤهلة لذلك وغير ذلك من التساؤلات التى انتهت عمليا بمجرد تقديم العرض الامريكى ، والذى يمكن وصفه بأنه جاء فى اطار مقابلة الضغوط الدولية التى مارسها الاتحاد السوفيتى وفرنسا اللتان ربطتا موافقتهما على القرار ٦٧٨ بأعطاء العراق والجهود السياسية فرصة أخيرة . ولذلك كان تأييد فرنسا للعرض الامريكى كبيرا واعتبرته نوعا من تنفيذ القرار الدولى ذاته ، كما ان الاتحاد السوفيتى اصدر بيانا ذكر فيه انه كان وراء العرض الامريكى بما قام به من اتصالات سابقة مع اطراف الازمة .

ومن جملة الملابسات التى احاطت بالعرض الامريكى يمكن الاشارة إلى ثلاثة دوافع رئيسية ، وهى دوافع خاصة بنمو رأى عام امريكى مناهض للحرب والتورط فى أعمال قتال تعيد للاذهان الورطة الامريكية فى فيتنام . ودوافع خاصة بالنظام الدولى وما يعنيه من ضرورة مراعاة الحد الادنى من مطالب القوى الكبرى الاخرى والتى تلعب دورا رئيسيا فى استمرار تماسك التحالف الدولى المناهض للعراق ، اما الدافع الاخير فهو تغطية قرار اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية فيما بعد انتهاء المهلة فى ١٥ / ١ / ٩١ فى حالة عدم استجابة العراق للقرارات الدولية التى تصر عليها الولايات المتحدة .

ونظرا للخلافات التى بدت حول مواعيد الزيارات المتبادلة بين وزيرى خارجية البلدين ، لم يتم الا لقاء واحد فقط بين طارق عزيز وبيكر فى جنيف وذلك قبل نهاية المهلة بستة أيام ، ولم يثمر الاجتماع نظرا لتباين الرؤى التى قدمت ، ولرفض الولايات المتحدة فكرة الحل الوسط ، أو ان يكون اللقاء بداية لمفاوضات مع العراق مثلما هدف إلى ذلك طارق عزيز ، ومن هنا أعلن بيكر فشل اللقاء وعدم توجهه إلى بغداد . فى حين بدا ان الولايات المتحدة قد سارت فى طريق الحل السلمى إلى آخره ، وان الملوم فى هذا الفشل ليس الادارة الامريكية وانما العراق الرافض بشدة اى تعامل أو قبول للقرارات الدولية . خاصة وان بيكر كان قد صرح بأنه فى حال قبول العراق للانسحاب فانه لن يتعرض للهجوم من قبل التحالف الدولى .

وبالرغم من بدء الحملة الجوية فى ١٧ / ١ الا ان اسلوب الحل السلمى ظل واردا كخيار يمنع بدء الحرب البرية وما قد يرافقها من ضحايا كثيرين . وفى ظل هذا الاعتقاد كانت المحاولات الإيرانية والسوفيتية التى تكللت أخيرا بما أعلن عن قبول العراق فى ٢٢ / ٢ / ٩١ لخطة تقضى بالانسحاب من الكويت والتعامل مع القرار رقم ٦٦٠ مثلما سبق القول ، الا ان الادارة الامريكية لم تجد ما يدفعها إلى قبول الخطة السوفيتية لاسباب عديدة منها انهاك القوات العراقية وانتفاء القدرة العملية على احداث خسائر كبيرة فى صفوف القوات الامريكية ، ورغبة الادارة الامريكية فى تحقيق نصر عسكرى شامل لم يكن يسمح به تنفيذ الخطة السوفيتية التى أعلن قبول العراق لها ، والتى قامت اصلا على فكرة التوازن بين الانسحاب العراقى وضمان عدم مهاجمة الاراضى العراقية ووقف فعالية قرارات الحصار الاقتصادى على العراق . وهكذا كان قرار الحرب البرية ودخول قوات التحالف الدولى الكويت واجزاء من الاراضى العراقية .

وبأجبار العراق على الانسحاب من الكويت بالقوة العسكرية انتهت مرحلة في الازمة الخليجية ، ولكنها لم تنه معاناة الشعب العراقي .

٣ ـ الجماعة الاوروبية وأزمة الخليج :

اندلعت أزمة الخليج في وقت كانت فيه أوروبا في حيرة من أمرها بخصوص مفاهيم البيت الاوروبي والهوية السياسية لأوروبا ومشروع أوروبا ١٩٩٢ . اذ حتمت التغيرات السياسية العاصفة في أوروبا الشرقية محاولة ايجاد صيغة مناسبة تحافظ على التوازنات الدقيقة داخل أوروبا ككل وداخل الجماعة الاوروبية على وجه الخصوص ، مع استيعاب أوروبا الشرقية في نفس الوقت . ولم تكن الجماعة الأوروبية قد استقرت حقيقة على ملامح تلك الصيغة خلال الفترة الفاصلة بين الثورات الديمقراطية في أوروبا الشرقية خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٩ واندلاع أزمة الخليج . ثم جاءت قضية الوحدة الالمانية لتسبب هزة أكثر عنفا للجماعة . فمنذ ان حققت الأحزاب المحافظة انتصارها في الانتخابات العامة المعقـودة فـي المانيـا الشرقيـة في ١٨ مارس ، صار من الواضح ان المانيا سوف تندفع بسرعة شديدة نحو الوحدة ، دون ان تكون أوروبا مستعدة فكريا وسياسيا للتأقلم الفعال مع هذا التطور الخطير . وبالفعل توصل ساسة المانيا الشرقية والغربية إلى اتفاق حول الوحدة النقدية في ٤ يوليو ، واصبح من المقرر أن تتوحد ألمانيا سياسيا في غضون ثلاثة شهور ، وهو ما حدث بالفعل في ٤ أكتوبر بعد أسابيع قليلة من انفجار أزمة الخليج .

ودفعت عملية وحدة المانيا الدول الكبرى في الجماعة الاوروبية إلى اعادة تقييم توجهاتها الخارجية عموما بصورة مستقلة عن بعضها البعض . فالمخاوف من الهيمنة الاقتصادية والسياسية الألمانية على أوروبا دفع كلا من المملكة المتحدة وفرنسا إلى تمتين علاقاتهما مع الولايات المتحدة ، الأمر الذي أحدث وقفة هامة في مسار التوجه نحو بلورة هوية سياسية للجماعة الاوروبية . وفي نفس السياق ، أصبح النفوذ الفرنسي في العالم الثالث وخاصة في الشرق الأوسط وسيلة هامة في نظر الساسة الفرنسيين لاعادة موازنة علاقات القوة في أوروبا . وسعت كل قوة أوروبية إلى اعادة صياغة سياساتها الخارجية بصورة تتفق مع هدف تحقيق التوازن الذي أخلت به الوحدة الألمانية داخل أوروبا . وأدت هذه العملية إلى بعثرة قوة الدفع نحو التنسيق السياسي المرجو بين دول الجماعة .

ومثلت أزمة الخليج ـ في ظروف التشوش الأوروبي ـ اختبارا صعبا للغاية أمام الجماعة الاوروبية ومؤسساتها وأمام الدول الاوروبية كل منها على انفراد إذ جذبت هذه الأزمة اتمام أوروبا والجماعة على وجه الخصوص إلى قضايا العالم الثالث وخاصة قضية الأمن في الشرق الاوسط والعالم العربي بعد أن كان هذا الاهتمام منصرفا بصورة شبه كاملة تقريبا للمسائل الأوروبية البحتة . ومنذ اللحظة الأولى للأزمة وقع الأوروبيون أسرى لضغوط متعارضة تتبلور حول أمرين :

الأمر الأول : هو حتمية التنسيق مع الولايات المتحدة حول الموقف حيال الأزمة ، وخاصة في ظروف الاضطراب السياسي والفكري المشار إليه سابقاً . فقد أدرك الاوروبيون مدى الأهمية التي تعلقها الادارة الامريكية للأزمة واصرارها على تولي ادارة الأزمة بكل ما لدى الولايات المتحدة من ثقل سياسي واستراتيجي عالمي . ولا شك ان أي موقف أوروبي مخالف جذريا لتوجهات الادارة الامريكية نحو أزمة الخليج كان يتضمن احتمالا لحدوث صدع داخل التحالف الاوروبي ـ الامريكي بكل ما يمثله ذلك من آثار .

والامر الثاني : هو ضرورة صيانة المصالح الاوروبية ـ الفردية والجماعية ـ في العالم العربي والشرق الاوسط ، بما فيه منطقة الخليج ذاتها . فالى جانب النفوذ السياسي والثقافي والاقتصادي لأوروبا عموما (ولفرنسا ودول البحر المتوسط خاصة) في المغرب العربي ومصر ، فان منطقة الخليج تمثل مصلحة استراتيجية واقتصادية على أعلى درجة من الاهمية بالنسبة لها . ومثلت هذه الاهمية بحد ذاتها ضغوطا متعارضة تجعل اتخاذ موقف بسيط ومنسجم ، عملية بالغة الصعوبة بالنسبة لاوروبا . فمن ناحية ، كان العالم العربي منقسما بشدة حول الموقف من الأزمة . ولم يكن من السهل اتخاذ موقف أوروبي يرضي الاطراف العربية المتصادمة وخاصة دول الخليج العربي ودول المغرب العربي . ومن ناحية ثانية ، فان الشغل الشاغل لأوروبا أو بالاحرى للقوى الاوروبية الرئيسية وخاصة فرنسا ، طوال أكثر من عقد مضى هو محاولة ايجاد مدخل أوروبي للخليج (بما فيه من نفط وفرص اقتصادية واستراتيجية) مستقلا عن الولايات المتحدة . ومثلت العراق حجر الزاوية في اطار هذه المحاولة وخاصة من المنظور الفرنسي . ونجح الاوروبيون بصفة عامة والفرنسيون على وجه الخصوص في القيام باستثمار سياسي واقتصادي واستراتيجي كبير في العراق إلى درجة دعتهم للانحياز

لصالح العراق خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية . وفي هذا الاطار فرضت المغامرة التي قام بها العراق باحتلال دولة الكويت اختيارا صعبا بين المساهمة مع الولايات المتحدة في تصفية هذا الاستثمار بأيد أوروبية وخسارة جهودهم المبذولة لايجاد منفذ مستقل للخليج ، أو الصدام مع الولايات المتحدة ومع الدول الخليجية ذاتها وخاصة السعودية .

وتمثل الحل الأوروبي لهذه المعضلة في إدانة الغزو العراقي للكويت والتنسيق مع الولايات المتحدة والخليج بشأن إعداد وممارسة ضغوط كافية لانهاء آثار هذا الغزو ، مع محاولة الحيلولة دون تدهور الموقف إلى الحل العسكري للأزمة بقدر المستطاع ، وفي الوقت ذاته الاستعداد للمشاركة بأشكال ومستويات متباينة في هذا الحل الأخير اذا أصبح حتميا .

ولم تكن الاجراءات العملية أو المداخل التطبيقية التفضيلية لتحقيق هذا الهدف المتوازن واضحة منذ البداية . بل أخذت تتضح مع الوقت ، وفي سياق تفاعلات معقدة على مختلف المستويات الاقليمية والدولية . كما ان الاجراءات العملية والمداخل التطبيقية لم تكن محط اجماع بين الدول الاوروبية أو داخل الجماعة الاوروبية . وبالتالي فقد تطورت المواقف الاوروبية من الأزمة على ثلاثة مستويات وهي :

أولا مستوى الجماعة الاوروبية ومؤسساتها ، **وثانيا** مستوى الهياكل السياسية والعسكرية الأشمل ، وخاصة اتحاد غرب أوروبا وحلف الاطلنطي ، **وثالثا** المستوى الفردي لكل دولة أوروبية على حدة . ولم يكن هناك انسجام بالضرورة بين المخرجات السياسية فيما يتعلق بأزمة الخليج بين جميع هذه المستويات . وسوف نتناول المواقف الأوروبية عبر هذه المستويات الثلاثة ومحاور الحركة في كل منها بايجاز فيما يلي :

أ ـ مستوى الجماعة الاوروبية ومؤسساتها :

أبدت الجماعة الاوروبية اهتماما بالغا بأزمة الخليج قلما يناظره أهتمام مماثل بأية أزمة أخرى . فخلال الفترة الممتدة من يوم انفجار الأزمة حتى نشوب الحرب ضد العراق ، عقدت المؤسسات التنفيذية للجماعة الاوروبية تسعة اجتماعات من بينها اجتماعان على مستوى القمة . وقد تحدد الموقف المبدئي من الغزو العراقي للكويت منذ يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، فصدر عن الجماعة الاوروبية بيان يعتبر أن العدوان العراقي « ليس عملا عدوانيا » ارتكب في حق دولة مجاورة فحسب ، بل عملا يشكل خطرا يهدد الاستقرار والسلام في المنطقة ايضا . وتتسم صياغة هذا البيان بالجمع بين الحزم والحذر في نفس الوقت . فعلى حين ادان البيان العدوان العراقي واشار إلى قرار مجلس الأمن الذي صدر في اليوم نفسه ، فانه اشار ايضا بتقدير إلى أهمية وضرورة الجهود العربية في اطار الجامعة العربية . وفي ٦ أغسطس اصدرت الجماعة بيانا يحتوي على تكرار الادانة للعراق تبعا للقرار رقم ٦٦١ الصادر في ٥ أغسطس . وهنا ايضا اعربت الجماعة عن آمالها في مساهمة المبادرات العربية في اعادة الشرعية للكويت . وخلال الايام التالية تبلورت أزمة الرعايا الاجانب في العراق والكويت الذين اتخذهم العراق كرهائن وهدد باستخدامهم كدروع بشرية ضد أي هجوم عسكري محتمل ضد العراق . كما ظهرت أزمة التمثيل الدبلوماسي الأجنبي في الكويت وقرار العراق باغلاق السفارات الاجنبية . وحدد اعلان وزراء خارجية الجماعة الاوروبية في بروكسل بتاريخ ٢١ أغسطس موقف المجموعة من هاتين الازمتين . فطالب الاعلان بتسهيل رحيل الرعايا الاجانب وادانة اتخاذهم كرهائن واستخدامهم كدروع بشرية ورفض قرار العراق باغلاق التمثيل الدبلوماسي في الكويت . واستخدم الاعلان لهجة متشددة ازاء مسألة الرهائن وهدد بعمل أوروبي موحد ضد أي عمل من شأنه الاضرار بهؤلاء الرعايا ، بل وذهب إلى حد تحميل المواطنين العراقيين الذين قد يسهمون في أعمال من شأنها الاضرار بالرهائن مسئولية دولية عن هذه الأعمال .

وشهدت الاسابيع التالية تبلور مناظرات أوروبية وعالمية حول مسألة الربط بين القضية الفلسطينية وقضية الكويت . وانقسمت دول الجماعة الأوروبية حول هذه القضية إلى جانبين . الجانب الاول يشمل مجموعة دول المتوسطية (دول البحر المتوسط) وقبلت هذه الدول فكرة التزام دولي بحل المشكلة الفلسطينية جنبا إلى جنب مع الالتزام بتحرير الكويت ، دون ربط واضح بين المسألتين . أما الجانب الثاني فيشمل بريطانيا ودول البينالوكس والمانيا ويرفض التصريح بمثل هذا الالتزام القوي حتى لا يبدو كتنازل للعراق أو قبول لمبادرة صدام حسين في ١٢ أغسطس وجاء بيان المجموعة الاوروبية في السابع من سبتمبر بحل وسط . فالى جانب ادانة هذا البيان لاحتجاز الرهائن وقرار العراق باغلاق السفارات الاجنبية في الكويت فانه أورد فقرة مثيرة يؤكد فيها على ان « العدوان العراقي هو مظلمة اضافية للشعب العربي حيث عرقل البحث عن تسوية المشاكل الأخرى في المنطقة كالنزاع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وقضية لبنان » . وأكد البيان التزام الجماعة الاوروبية

بضرورة حل تلك المشاكل بصورة عادلة ودائمة وشاملة تبعا لقرارات مجلس الأمن .. كما أكد البيان على الالتزام بمبدأ منح المعونة المالية للدول المتضررة من الأزمة وخاصة مصر والاردن وتركيا . وقد تمتد هذه الاشارة الايجابية تحت ضغط شديد من جانب ايطاليا واسبانيا وفرنسا . وكان وزير الخارجية الايطالى السيد دى ميكاليس يدافع علنا عن أهمية قيام المجموعة الاوروبية بتجديد جهودها الرامية إلى حل المشكلة الفلسطينية من أجل « تقوية موقف الدول العربية المعارضة لغزو العراق للكويت » . وصرح دى ميكاليس عدة مرات بانه « اذا كان الغرب يريد دعما من الدول العربية المعتدلة فى مواجهة العراق ، فان عليه ان يصر على ان تبدى إسرائيل مزيدا من المرونة فى العمل من أجل التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية » .

وفى ١٧ سبتمبر عقد وزراء خارجية الجماعة الاوروبية اجتماعا للرد على اقتحام القوات العراقية سفارة فرنسا وبلجيكا وهولندا فى الكويت . وقرر الوزراء طرد الملحقين العسكريين العراقيين فى بلادهم احتجاجا على الاجراء العراقى . كما قرروا رفع الحظر عن منحة مالية قدرها ١٩٢ مليون دولار لصالح سوريا بعد أن جمدت لفترة طويلة . وفى ٢٨ أكتوبر عقد رؤساء دول الجماعة الاوروبية مؤتمر قمة بشأن الخليج وصدر عن الاجتماع وثيقة هامة . فالى جانب الادانة الشديدة لاحتجاز العراق للرهائن ، والتأكيد على مبدأ التضامن الكامل فيما بين دول المجموعة حول الموقف من الرهائن وعدم السماح بارسال مبعوثين حكوميين لاجراء مباحثات حول الرهائن خشية تفسير ذلك على انه تفريق لدول الجماعة ، فان الوثيقة قد أكدت على نحو أقوى التزام الجماعة الاوروبية بشأن السعى لايجاد حل عادل وشامل ودائم لمشكلات الشرق الاوسط الأخرى ، وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية . وفى ٢١ نوفمبر اجتمع مجلس وزراء الجماعة فى ستراسبورج من أجل تدبير منحة مالية قدرها ٣٫٦ بليون دولار لمساعدة الدول المتضررة من أزمة الخليج ومساعدة المانيا الشرقية . ويبدو ان هذا الاجتماع قد فشل فى تفصيل كيفية تدبير هذه المنحة . وفى ٤ ديسمبر اجتمع وزراء خارجية المجموعة لبحث الخلافات فيما بينهم حول عدد من القضايا المتصلة بأزمة الخليج وقرروا عدم السماح للعراق باثارة الخلافات الاوروبية . على انهم فى الواقع اختلفوا بشدة حول اقتراحات دول البحر المتوسط بخصوص اصدار التزام أقوى من جانب المجموعة حول مساعى التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية على نحو يبدو وكأنه يرضى مطالب العراق ودول المغرب العربى . ولم تسمح هذه الخلافات سوى الاتفاق بشأن عقد لقاء بين وزير خارجية ايطاليا كممثل عن المجموعة الاوروبية ووزير الخارجية العراقى على هامش مبادرة بوش التى أعلنت فى ٣٠ نوفمبر حول عقد مباحثات مباشرة بين وزيرى الخارجية العراقى والامريكى حول الازمة .

وحول هذه الشئون فان مؤتمر قمة الجماعة المنعقد فى روما يوم ١٤ ديسمبر لم يأت بأى جديد . فكرر البيان الختامى الموقف التقليدى للجماعة وحمل العراق مسئولية الموقف المتفجر فى المنطقة مشيرا إلى احتمال اندلاع الحرب ، ورحب البيان بالحوار المباشر بين الولايات المتحدة والعراق . ويبدو ان الخلافات بين دول الجماعة كانت قد اخذت فى التفجير فى هذه المرحلة على وجه التحديد . واتضح ذلك بصورة صارخة فى آخر الاجتماعات التى عقدها وزراء خارجية الجماعة قبل الحرب وهو الاجتماع الطارىء فى لوكسمبرج يوم ٤ يناير عام ١٩٩١ . فاتفق وزراء الخارجية على دعوة طارق عزيز وزير الخارجية العراقى للاجتماع بوزير خارجية لوكسمبرج فى ١٠ يناير . ولكن وزراء الخارجية فشلوا فى الاتفاق على مبادرة اوروبية أو مضمون محدد لهذا الاجتماع . وكان وزير الخارجية الفرنسى قد طرح أمام زملائه خطة من سبع نقاط كمسودة لمبادرة رسمية للجماعة . واشتملت هذه الخطة على الانسحاب الكامل للعراق من الكويت فى مقابل تعهد دولى بعدم قيام القوات المتعددة الجنسية بشن هجوم على العراق ، وعقد مؤتمر دولى لحل جميع مشاكل المنطقة حلا عادلا وشاملا ودائما وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية . وحاربت المملكة المتحدة مع دول البينلوكس بضراوة هذه الخطة الامر الذى أدى إلى اجهاضها . وانتقلت الخلافات بين دول الجماعة حول هذه المسائل إلى العلن عندما قام الرئيس الفرنسى باعلان الخطوط العامة للموقف الفرنسى فى مؤتمر صحفى ، مما أثار استهجان زملائه فى الجماعة الاوروبية .

وكانت الخلافات بين دول الجماعة حول مداخل ادارة أزمة الخليج قد اخذت تزداد حدة منذ قرب نهاية شهر أكتوبر ، وهو الأمر الذى سبب قلقا شديدا فى الصحافة الاوروبية وفى المفوضية الاوروبية . واتخذت هذه الخلافات الشكل المميز لها بين دول البحر المتوسط ودول الشمال ، وتمحورت حول المدى الممكن للاستقلالية الاوروبية عن الولايات المتحدة . وكان تردى الموقف العربى والتدهور الشديد فى العلاقات العربية بخصوص الأزمة سببا رئيسيا لفشل دول البحر المتوسط فى اقناع شركائها فى الجماعة الاوروبية بضرورة تبنى مدخل مستقل

وايجابي نحو أزمة الخليج يقترب من الاعتراف بالحقوق الفلسطينية . على انه بالرغم من احتدام الخلاف حول المدخل المناسب لادارة أزمة الخليج ، فان القاسم المشترك فيما بين مواقف دول الجماعة كان كافيا لقيامها بنشاط دؤوب على محور الدبلوماسية الجماعية مع اطراف خارج الجماعة .

فمنذ بداية الازمة كانت الجماعة الاوروبية على اتصال وثيق بالولايات المتحدة للتشاور حول قرارات مجلس الأمن المعنية بأزمة الخليج في نيويورك عن طريق المندوبين الدائمين لدول الجماعة بالمجلس وأحيانا أخرى عن طريق وزراء خارجية هذه الدول . كما قام وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر في ١٦ / ٩ بالتفاوض مع الجماعة الاوروبية حول مشاركة أقوى لدول الجماعة في عملية درع الصحراء . وقامت الجماعة من ناحية أخرى بالتشاور مع الاتحاد السوفيتي في نيويورك يوم ٢٦ / ٩ وصدر عن اجتماع وزراء خارجية الجماعة ووزير الخارجية السوفيتي بيان هام تضمن لأول مرة مبادىء جديدة منها الاتفاق على ضرورة العمل على ايجاد اجراءات عملية للحد من سباق التسلح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الاوسط بالارتباط مع جهود السلام الرامية لحل أزمة الخليج والمشكلات الأخرى في المنطقة .

كما قامت الجماعة بتفاوض جماعي مع كل من مجلس التعاون الخليجي واتحاد دول المغرب العربي . ففي ٢٧ / ٩ اجتمع وزراء خارجية الجماعة مع وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة وصدر عن الاجتماع بيان مشترك يكرر الادانة العنيفة للغزو العراقي للكويت ويجدد التزام الطرفين بالتعاون السياسي والدبلوماسي الهادف لاستعادة السلام والشرعية والاستقرار والامن في الخليج . وفي ١٢ نوفمبر اجتمع وزراء خارجية المجموعة مع وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي . ولم يصدر بيان مشترك عن الاجتماع ، حيث فشل الطرفان في التوصل إلى صيغة مشتركة تضمن تدخلا أوروبيا أقوى في الازمة لصالح استبعاد الحل العسكري والربط بين القضية الفلسطينية وقضية الكويت .

وإلى جانب ذلك قامت الترويكا الاوروبية والمشكلة من وزير خارجية ايطاليا رئيسا ووزيري خارجية ايرلندا ولوكسمبرج بجولة ميدانية خلال الاسبوع الثالث من أغسطس عام ١٩٩٠ لبحث موقف كل من مصر والسعودية والاردن وآثار حرب الخليج عليها على الطبيعة . والارجح أن هذه الجولة أشتملت على عدة أهداف تبعا لزياراتها لكل دولة من الدول العربية الثلاث على حدة . ففي السعودية استهدفت الترويكا أظهار تأييد الجماعة لموقف السعودية ودول الخليج من الأزمة وبحث ما يمكن أن تقوم به الجماعة للمساهمة في تحرير الكويت وتأمين احتياجات السعودية الدفاعية والمالية . في الاردن سعت الترويكا لأقناع المسئولين هناك باتخاذ موقف يتماشى مع الشرعية الدولية حيال أزمة الخليج ، بما في ذلك تطبيق المقاطعة الاقتصادية اعتمادا على الدعم المالي الاوروبي . أما في مصر فقد استهدفت الترويكا أجراء مشاورات أشمل تتضمن احتمالات قيام مصر بمبادرات متوازنة نحو أزمة الخليج بالتعاون سياسيا مع أوروبا . كما بحثت الترويكا مع المسئولين المصريين حاجة مصر من الدعم الاقتصادي الاوروبي والتعرف على حجم الأضرار التي أصابت الاقتصاد المصري من الازمة . وتكررت مشاورات الترويكا مع عدد من الدول العربية بعد تلك الجولة .

ب - مستوى المنظمات السياسية والعسكرية الاوروبية الأشمل :

وإلى جانب الهياكل الخاصة بالجماعة الاوروبية ، سعت دول المجموعة الاوروبية لتنسيق مواقفها من أزمة الخليج على مستويات اشمل واوسع وظيفيا أو جغرافيا من الجماعة الاوروبية وعلى وجه الخصوص اتحاد دول أوروبا الغربية وحلف الأطلنطي . ويعتبر اتحاد دول غرب اوروبا هو أول ثمرات الجهود الاوروبية لبناء وحدة اوروبية . وكانت المحاولات الأولى لتحقيق الوحدة الاوروبية تنطلق من مدخل سياسي - فيدرالي . وتجسدت المحاولات في انشاء اتحاد أوروبا الغربية عام ١٩٥٠ . وعكست اهداف هذا الاتحاد المدخل السياسي - الفيدرالي للوحدة الاوروبية ، وهو المدخل الذي اثبت فشله مما دعا دول اوروبا الغربية إلى التحول إلى المدخل الاقتصادي والوظيفي وتوقيع اتفاقية روما لانشاء السوق الاوروبية المشتركة . وظل نشاط هذا الاتحاد مجمدا تقريبا حتى التطورات الأخيرة في اوروبا الشرقية . واندلاع أزمة الخليج . وعقد هذا الاتحاد ثلاثة اجتماعات طارئة في الفترة من ٢ أغسطس حتى ١٨ سبتمبر لتنسيق الجهود السياسية والعسكرية للدول الاوروبية التسع الاعضاء في الاتحاد من الازمة في الخليج . وبرز في الاجتماع الطارىء في ١٣ - ١٨ سبتمبر ببروكسل اهتمام بالغ باحياء الاتحاد كأطار لجهود عسكرية اوروبية مستقلة خارج القارة الاوروبية . ومثل الوجود العسكري لعدة دول اوروبية في منطقة الخليج فرصا لهذا الاحياء ، ونوعا من

الاستجابة للدعوة لانشاء نظام أمن أوروبى مستقل عن حلف الاطلنطى . وانعكس هذا الاهتمام فى الاجتماع الوزارى العادى الـ ٣٦ لمجلس وزراء الاتحاد فى ديسمبر ، والذى حضره مراقبون من بلغاريا واليونان والنرويج وبولندا وتركيا ويوغوسلافيا والاتحاد السوفيتى لبحث موقف الاتحاد السياسى والعسكرى من ازمة الخليج وامكانيات تحديد اهداف واضحة للتواجد العسكرى الاوروبى فى الخليج وتطويره بهدف التوصل إلى منظور شامل للعلاقة بين أمن اوروبا والشرق الاوسط . ومع ذلك ، فقد استمر حلف الاطلنطى هو الاطار الحقيقى للتنسيق العسكرى بين دول الجماعة بالارتباط مع الولايات المتحدة . فمنذ بداية الأزمة مثل حلف الاطلنطى الفاعل الحقيقى فى إدارة المسائل العسكرية للدول الاوروبية الاعضاء فى الجماعة الاوروبية على الرغم من ان اتفاقية تشكيل الحلف تجعل امكانية التنسيق العسكرى بين الدول الاعضاء داخل نطاق القارة « أو الجبهة الاوروبية » . وعقد وزراء دول الحلف أول اجتماع لهم بعد انفجار أزمة الخليج فى العاشر من اغسطس . والتزمت فرنسا وبريطانيا بالمساهمة فى بناء القوة العسكرية متعددة الجنسية فى الخليج بتقديم قطع بحرية ، والتزمت ايطاليا واسبانيا والبرتغال بتقديم تسهيلات جوية للقوات الامريكية الذاهبة للخليج . وفى ١٣ ديسمبر نجح وزير الخارجية الامريكى فى اقناع وزراء ١٥ دولة عضواً بمجلس حلف شمال الاطلنطى عند اجتماعها فى بروكسل باصدار بيان قوى للغاية يؤكد على ضرورة الانسحاب العراقى الشامل من الكويت وتقديم مزيد من الدعم للقوات متعددة الجنسية فى الخليج بناء على تحذير من بيكر باحتمال قيام العراق بالانسحاب الجزئى من الكويت بهدف تصعيد الضغط الاوروبى على الولايات المتحدة لمنعها من شن الحرب ضد العراق . وفى ٢ يناير فوضت لجنة التخطيط الدفاعى بالحلف فى نشر قوات جوية من بلجيكا والمانيا وايطاليا فى جنوب تركيا . بناء على طلبها بمشاركة دول الحلف فى تشكيل قوة ردع ضد احتمالات عمل عسكرى عراقى ضد تركيا . ومثل هذا الاجراء استجابة لضغوط امريكية بمشاركة الدول المسماة فى الجهد العسكرى فى الخليج فى الحدود التى تقننها اتفاقية الحلف والمجال الاوروبى البحت لهذا التحالف . أى انه على حين كان هناك اتجاه أوروبى للعمل العسكرى الاوروبى المستقل عن الولايات المتحدة فى الخليج من خلال احياء اتحاد دول أوروبا الغربية ، فان الاتجاه الداعى لاستمرار التحالف العسكرى مع الولايات المتحدة من خلال حلف الاطلنطى كانت له اليد العليا فى أوروبا الغربية .

جـ - مستوى الدول وسياساتها الخارجية المستقلة عن الجماعة :

على الرغم من الجهود لاظهار أوروبا والجماعة الاوروبية خاصة بمظهر الوحدة والتحرك المتناسق والموحد من أزمة الخليج ، فان الفوارق الكبيرة ، بل والتناقض الصريح بين مواقف دول الجماعة وسياساتها الخارجية المتفردة كانت واضحة . وسبب ذلك أزمة ثقة بالنفس عبرت عنها قيادات المفوضية الاوروبية حيث صرحت أكثر من مرة بان أزمة الخليج اثارت نكسة لجهود التوحيد والتنسيق السياسى لاوروبا .

ولم يكن هناك أى خلاف هام بين الدول الاوروبية أو بين أى من الولايات المتحدة حول ادانة الغزو العراقى للكويت وضرورة انصياع العراق لقرارات مجلس الأمن الخاصة بالأزمة . فكل الدول الاوروبية اصدرت بيانات فورية بعد الاجتياح العراقى للكويت مباشرة تدين العراق وتطالب بانسحابه الفورى من الكويت وعودة الشرعية . كما ان الدول الاوروبية الاعضاء فى مجلس الأمن صوتت ايجابيا على كافة القرارات التى اصدرها مجلس الأمن فيما يتعلق بالازمة . وفوق ذلك فقد شاركت الدول الاوروبية كاستجابة فورية لطلب الولايات المتحدة فى التجميد الفورى للاصول المالية والمادية للعراق والكويت فى اراضيها منذ اليوم التالى للغزو العراقى . وتعتبر تلك العملية أكثر الخطوات أهمية فى الحرب السياسية والاقتصادية التى شنها « المجتمع الغربى » ضد العراق لاجباره على الانسحاب من الكويت .

ومع ذلك فقد تباينت موقف الدول الاوروبية ، وخاصة دول المجموعة فيما يتعلق بالجوانب الاخرى لادارة أزمة الخليج . وتركزت هذه التباينات فى المدى الذى حاولت به هذه الدول الظهور بمظهر مستقل عن الولايات المتحدة من الأزمة ، وخاصة فيما يتعلق بأمرين . الأمر الأول هو الموقف الامريكى الرافض لأى شكل من أشكال الربط - ولو غير المباشر - بين حل أزمة الاحتلال العراقى للكويت وحل المشاكل الأخرى فى المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى . أما الأمر الثانى فيتمثل فى تفضيل الولايات المتحدة منذ البداية ودفعها نحو الحل العسكرى للأزمة . ومن ثم اختلفت المواقف فيما بين الدول الاوروبية الاعضاء بالجماعة حول استعدادها للربط بين المسألة الفلسطينية ومسألة الكويت ، وتفضيلها لوسائل الضغط الاقتصادى والدبلوماسى الدولى فى مقابل الحل العسكرى للأزمة . وفيما يتعلق بمسألة الربط بين الكويت والمسألة الفلسطينية اظهرت دول البحر المتوسط الاعضاء

بالجماعة وخاصة فرنسا واسبانيا وايطاليا واليونان رغبة واضحة فى القبول بشكل معين من أشكال الربط غير المباشر بين المسألتين وخاصة الاعلان عن ألتزام عالمى وأوروبى بحل المسألة الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى من خلال مؤتمر دولى يتفق والنمط الذى دافع عنه العرب لفترة طويلة . ووجدت هذه الصيغة معارضة شديدة من قبل المملكة المتحدة ودول البينولوكس وخاصة هولندا ، وهي الدول التى دافعت تقليديا عن ضرورة استمرار رابطة وثيقة وتنسيق كامل بين أوروبا والولايات المتحدة حول كافة القضايا المثارة على الصعيدين الاوروبى والعالمى . كما ان الصيغة ذاتها لم تجد حماسا من جانب ألمانيا .

اما فيما يتعلق بالتفضيل الامريكى الواضح للحرب فانه قد وجد تأييدا من جانب دول البنيلوكس اضافة إلى المملكة المتحدة التى قامت بدور مميز فى دفع الولايات المتحدة فى اتجاه تفضيل الحل العسكرى ، ربما منذ اليوم الاول للازمة كما عبرت عنه السيدة مارجريت تاتشر فى لقائها مع الرئيس الامريكى يوم ٣ أغسطس . اما دول البحر المتوسط وعلى رأسها ايطاليا وفرنسا فانها قد اتخذت موقفا مزدوجا . فمن ناحية ، حاولت هذه الدول بكل الطرق اثناء الولايات المتحدة عن الحل العسكرى وايجاد حل سلمى لأزمة الخليج من خلال تصعيد الضغوط الاقتصادية والسياسية واعلان الألتزام بحل المشكلة الفلسطينية . ومن ناحية أخرى ، اظهرت هذه الدول تصميما على ألا تبقى بعيدة عن الحل العسكرى إذا ما صار حتميا ،وذلك من خلال المشاركة بقوات بحرية وجوية وتقديم تسهيلات للقوات الامريكية وهى فى طريقها للانتشار فى منطقة الخليج . وانفردت المانيا بموقف عدم الحماس للحل العسكرى وعدم المشاركة المباشرة بقوات فى التحالف متعدد الجنسية فى الخليج فى نفس الوقت . ومع تصاعد الضغوط الامريكية عليها اكتفت بدور الدعم المالى للجهود العسكرية الامريكية دون ان تخفى امتعاضها من ذلك .

ويعتبر الموقف الفرنسى من الأزمة أكثر مواقف دول الجماعة الاوروبية حركية وغموضا . إذ لم تكتف فرنسا بمحاولة الظهور بدور دبلوماسى من الأزمة مستقل عن الولايات المتحدة . بل انها قد اتخذت مواقف مستقلة عن الجماعة ذاتها. وظهرت استقلالية الموقف الفرنسى عن الولايات المتحدة بصورة حادة وبقدر كبير من التردد والاضطراب والتناقض فى وقت واحد ، وذلك فى عدة مناسبات كما يلي :

(أ) أعربت فرنسا عن خلافها فى البداية مع الولايات المتحدة حول تفسير قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ والخاص بتطبيق العقوبات الاقتصادية ضد العراق وفرض اجراءات الحظر البحرى حوله . إذ رأت فرنسا ان هذا القرار لا يعطى تفويضا لأى طرف لفرض حصار بحرى ضد العراق باستخدام القوة العسكرية وهو الامر الذى كانت تقوم بتنفيذه الولايات المتحدة . أبدت فرنسا تعاطفا مع وجهة النظر السوفيتية القائلة بضرورة احياء اللجنة العسكرية لمجلس الأمن وتشكيل قوة عسكرية مشتركة تضم رؤساء أركان الجيوش التى تحشد قطعها البحرية فى منطقة الخليج تكون هى المفوضة بتطبيق الحصار البحرى أو فرض قرار مجلس الأمن بالقوة ضد العراق إذا لزم الأمر . على ان فرنسا سريعا ما تخلت عن تحفظاتها بصدد استعمال القوة لفرض الحصار البحرى ضد العراق . بل وكانت فرنسا هى الدولة التى بادرت باقتراح مد الحظر المفروض على العراق إلى المجال الجوى وحركة الطيران فى مرحلة لاحقة من الازمة . واسفر هذا الاقتراح عن قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٠ فى ٢٥ سبتمبر بهذا المعنى .

(ب) اصرت فرنسا لفترة طويلة على ان مهمة قواتها فى الخليج تنحصر فى الدعم لدول الخليج ومساعدتها على احتمالات ضد عدوان عراقى جديد ومواكبة الوضع وحماية الرعايا الاجانب وليس الهجوم العسكرى على العراق أو تحرير الكويت بالقوة . وعندما بدأت فرنسا تصرح بامكان مشاركتها فى أعمال حربية ضد العراق فانها قد كررت مرارا بأن الهدف من تلك الاعمال العسكرية هو تحرير الكويت وليس تغيير النظام العراقى بالقوة أو تدمير العراق . والأرجح ان ذلك كان نوعا من التحذير الرمزى للولايات المتحدة الساعية فى توسيع اهداف العمل العسكرى ضد العراق . ومع ذلك فان فرنسا قد انصاعت فى النهاية للادارة الامريكية لأزمة الخليج وشاركت فى الهجوم على العمق العراقى .

(جـ) النشاط الدبلوماسى الفرنسى الدؤوب وواسع النطاق للبحث عن فرص لمبادرات سلمية قوية حيال الأزمة بهدف تجنب الاندفاع نحو الحل العسكرى . وفى اطار هذا النشاط حرصت فرنسا على حث دول عربية على القيام بمبادرات سلمية والتوسط لدى العراق لاقناعه بالاذعان للشرعية الدولية . فاضافة إلى ارسال وفود لنحو ٢٤ دولة من العالم العربى وحركة عدم الانحياز وامريكا اللاتينية فى الاسبوع الثانى للأزمة ، شجعت فرنسا عدة مبادرات عربية بما فيها جولة الرئيس الجزائرى فى ديسمبر بحثا عن فرص للسلام

فى الخليج . أى انه على حين ظهرت الولايات المتحدة وكأنهاتغلق كافة الفرص المواتية للحل السلمى للأزمة ، فان فرنسا حاولت ان تظهر وكأنها الباحث عن كل فرصة ممكنة لهذا الحل من أجل عرقلة رغبة الولايات المتحدة فى الحل العسكرى ، دون الاصطدام مباشرة مع الادارة الامريكية حول هذا الامر .

وفى نفس الوقت ، فان فرنسا حاولت استخدام الجماعة الاوروبية كوسيلة للضغط الجماعى على الولايات المتحدة لاعطاء كل فرص ممكنة للحل السلمى وللضغوط الاقتصادية على العراق . ويمكن القول بأن فرنسا من خلال الجماعة كانت المسئول الرئيسى عن تأخير الضربة العسكرية ضد العراق . مما اسفر عن الحل الوسط الذى بلوره قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ فى ٢٩ نوفمبر بجعل يوم ١٥ يناير آخر فرصة للعراق للانسحاب من الكويت قبل استخدام القوة العسكرية ضدها . ومع ذلك فان فرنسا قد اضطرت احيانا للقفز على اطار الجماعة الاوروبية ومؤسساتها منفردة وذلك عندما ادركت انها لن تحصل على أغلبية داخل مؤسسات الجماعة بسبب معارضة المملكة المتحدة ودول البنيلوكس وخاصة فيما يتصل بالالتزام بحل المشكلة الفلسطينية فى مقابل الانسحاب العراقى من الكويت . وهناك مناسبتان على الاقل ظهرت فرنسا فيهما وكأنها تنشق عن الجماعة الاوروبية :

(د) المناسبة الاولى هى مبادرة الرئيس الفرنسى أمام الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٢٤ سبتمبر وتضمنت اعلان العراق التزامه (مجرد الالتزام) بالانسحاب من الكويت واطلاق سراح الرعايا الاجانب المحتجزين واعطاء ضمانات دولية محورها هو عدم الهجوم العسكرى على العراق وتسوية النزاعات الاخرى فى الشرق الاوسط وخاصة القضية الفلسطينية ومشكلة لبنان ، وخفض ترسانات الاسلحة فى الشرق الاوسط . وقد أدت هذه المبادرة إلى اعراب شركاء فرنسا فى الجماعة الاوروبية عن قلقهم بسبب ما اسماه وزير الخارجية البلجيكى فشل فرنسا فى التشاور بين وزراء الجماعة الاوروبية قبل عرضها .

(ه) اما المناسبة الثانية فهى المبادرة الفرنسية والتى تضمنت تعبيرات أقوى لنفس الافكار السابقة والتى وزعتها فرنسا على اعضاء مجلس الأمن فى يوم ١٥ يناير وقبل ساعات من نهاية المهلة التى تضمنها قرار مجلس الأمن كمحاولة أخيرة لانقاذ فرص السلام فى منطقة الخليج . وتكتسب هذه المحاولة أهميتها السياسية من انها قد خالفت بوضوح القرار الجماعى الذى صدر عن اجتماع وزراء خارجية دول الجماعة الاوروبية بمن فيهم وزير الخارجية الفرنسى حول عدم القيام بمبادرات فردية من أجل الحل السلمى لأزمة الخليج .

ويتضح من العرض السابق لموقف الجماعة الاوروبية من أزمة الخليج مجموعة من الاستنتاجات :

أولا : ان الجماعة الاوروبية لم تمثل مركز الثقل الرئيسى لسياسات دول الجماعة نحو أزمة الخليج . وفيما يبدو ان الجماعة ومؤسساتها كانت اطارا مناسبا للوسائل الاقتصادية التى استخدمتها دول الجماعة لتحقيق أهداف سياساتها نحو أزمة الخليج دون ان يمتد هذا الدور للوسائل الاستراتيجية والدبلوماسية . وقد قامت الجماعة بهذا الدور الاقتصادى بنجاح ملموس .

ثانيا : ظهرت دول الجماعة فى المحصلة النهائية بقدر كبير من تنامى المواقف نحو الازمة . ومثلت مواقف المملكة المتحدة من ناحية ، وفرنسا وايطاليا من ناحية أخرى القطبين المتعارضين حول الأزمة على حين تفاوتت مواقف الدول الاخرى بين مواقع مختلفة بين هذين الموقفين المتضادين .

ثالثا : حاولت عدة دول اوروبية اعضاء بالجماعة احياء أشكال من التعاون الأمنى والاستراتيجى حيال أزمة الخليج كمظهر هام من مظاهر تعزيز الاستقلال الاوروبى عن الولايات المتحدة وخاصة اتحاد غرب أوروبا . على ان هذه المحاولة قد فشلت ونجحت الولايات المتحدة فى اجهاض تلك المساعى للاستقلال من خلال ابراز حلف الاطلنطى باعتباره المؤسسة الطبيعية للتنسيق العسكرى والاستراتيجى وبالتالى ضرب فكرة الاستقلال الاستراتيجى والعسكرى الاوروبى عن الولايات المتحدة .

رابعا : ان جوهر الخلاف بين فرنسا (تساندها عدة دول متوسطية) والولايات المتحدة نحو أزمة الخليج يتمثل فى الصراع حول تعددية الادارة الدولية لأزمة الخليج . وفى المحصلة النهائية نجحت الولايات المتحدة فى فرض ما يشبه الاحتكار الكامل لادارة الأزمة وحصر الدور الاوروبى فى مجال استحداث بعض التعديلات على جوهر الموقف الامريكى . وبالتالى تكون أوروبا قد فشلت فى التصرف حيال تلك الازمة كقوة دولية عظمى موحدة ومستقلة عن الولايات المتحدة . ويمكن الاستنتاج فى التحليل النهائى أن أزمة الخليج مثلت نكسة لمحاولة بناء أوروبا الموحدة باعتبارها حجر الزاوية فى النظام الدولى الجديد .

٤ ـ دلالات الأزمة ومستقبل النظام الدولى :

مثلت أزمة الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس أول اختبار حقيقى لسياسات الوفاق بين القوتين العظميين ولتلك العملية التى اصطلح على تسميتها ببناء نظام دولى جديد يتسم بدرجة اعلى من الاعتمادية المتبادلة ويشيوع خطاب سياسى يرفض استخدام القوة ، ويدعو فى ظاهره إلى توازن المصالح بين القوى والاطراف الدولية ، ويرفع شعارات لحقوق الانسان ونشر الديمقراطية . وجاءت أزمة الخليج فى وقت لم تتنه فيه صياغة معايير وأسس العلاقات الدولية الجديدة ، وبالرغم من ان هناك حالة من القبول الدولى شبه العام للشعارات التى رفعت فى غضون الاعوام الخمسة الماضية ، الا ان عمليات التكيف ولا سيما من دول فى العالم الثالث لم تكن بنفس السرعة التى تتم بها التغيرات فى قمة النظام الدولى . ومن هنا جاء قدر من الرفض وعدم القبول الجزئى فى غالب الاحوال لكثير من المضامين والشعارات التى رفعت دوليا على نحو مكثف .

لقد ساهمت أزمة الخليج الثانية فى تحديد عناصر معينة فى التطور الدولى ، كما افسحت المجال لنتائج وتأثيرات سياسية وعسكرية ان تلعب دورا فى صياغة منظومة العلاقات الدولية فى غضون العقد القادم على الاقل ، لعل ابرزها هو ذلك الدور الذى تلعبه الولايات المتحدة فى السياسات الدولية ، وطبيعة العلاقات المستقبلية بين الاتحاد السوفيتى ـ فى ظل أزمته السياسية والاقتصادية ـ والولايات المتحدة بأعتبارها القوة المهيمنة على السياسة الدولية ، ودور المنظمة الدولية فى النظام الدولى القادم ، وطبيعة التنظيم الأمنى الذى تعد به الولايات المتحدة فى الخليج .

لقد كانت أزمة الخليج أول أزمة دولية بالمعنى الشامل تواجه عملية بناء النظام الدولى الجديد ، ولم يكن ذلك محض صدفه حين يأتى التحدى من احدى الدول الصغيرة والطامحة فى ان تلعب دورا مميزا فى خريطة التفاعلات الدولية القادمة اعتمادا على ما توافر لها من مقدرات عسكرية ، ولكنها تعانى فى نفس الوقت من ضعف اقتصادى كبير . وطموح العراق فى حد ذاته لا يعد سببا فى القضاء عليه ، ولكن مثل هذا الطموح الممزوج بعداء للغرب ولرموزه فى المنطقة العربية ، والساعى إلى الهيمنة على واحد من محركات الغرب فى التطور والتقدم ، اى النفط ، كل ذلك جعل من احتلال العراق للكويت تحديا للنظام الدولى ولعملية الهيمنة التى تتأكد يوما بعد يوم للولايات المتحدة . على ان قوة التحدى ، والذى افضى بدوره إلى قوة الرد ، لا تفهم بعيدا عن المصاعب التى تواجهها الولايات المتحدة ان على الصعيد الاقتصادى والمتمثل فى التحدى اليابانى والتحدى المنتظر من دول اوروبا الغربية عند اتمام مشروعها الخاص بالسوق الاوروبية الموحدة . أو على الصعيد السياسى والمتمثل فى ان غياب فكرة العدو ـ بعد انتفاء تلك الصفة رسميا عن الاتحاد السوفيتى ـ قد جعل واضعى الاستراتيجية الامريكية فى حيرة من أمرهم ، فتارة بدا الهدف الرئيسى هو مواجهة ما سمى بحرب المخدرات ، مصحوبا بالقضاء على الارهاب وفق التعريف الغربى / الامريكى . الا ان ذلك لم يكن كفيلا بصياغة استراتيجية بعيدة المدى يمكن معها للولايات المتحدة ان تمارس فى ظلها هيمنة على مقدرات النظام الدولى البازغ . ولذا حين تم الغزو العراقى للكويت ، بدا حدث الازمة بمثابة مخرج لواضعى الاستراتيجية الامريكية . فمن ناحية هناك عدو واضح يمكن مواجهته ، اضافة إلى ان هذا العدو يمكن اعتباره ـ لاسباب خاصة بصفاته البنيوية كغياب الحريات الاساسية وهيمنة حكم الفرد ـ نقيضا لما تبشر به الولايات المتحدة العالم من شيوع لافكار الديمقراطية والحرية . كذلك يمكن توظيف المواجهة بكل ابعادها فى تحقيق مزايا استراتيجية بعيدة المدى ازاء مكامن التحدى المحتملة اقتصاديا كاليابان واوروبا الغربية وايضا الاتحاد السوفيتى ذاته . وقد ساعد على ذلك أن الأزمة وثيقة الصلة بنفط الخليج الذى يمثل حجر الزاوية فى التقدم الاقتصادى للغرب ولليابان .

بعبارة أخرى جاءت الأزمة لتقدم فرصة لصانعى الاستراتيجية الامريكية لصياغة واقع دولى يعترف بالدور الامريكى الاول فى السياسة الدولية . والواقع أن كل تلك الفرص التى سنحت للولايات المتحدة لم تكن بعيدة عن الاطار الاكبر الذى نشأت فيه الازمة ، وهو ما نعنى به مرحلة الانتقال بين نظامين دوليين ساد أولهما القطبية الثنائية والحرب الباردة ، ويبشر ثانيهما بهيمنة قطب دولى واحد وإلى جانبه مجموعة من القوى الكبرى المتنافسة فى اطار نفس الفلسفة السياسية والاقتصادية . ولقد عكست الادارات المختلفة للازمة تلك المعانى بدرجات اختلفت وضوحا وغموضا بين مرحلة وأخرى . وفى هذا الصدد نشير إلى النتائج الآتية :

★★ ابرزت الأزمة الدور الامريكى الفاعل والمؤسس على القيام بدور الموجه والمنسق لعملية المواجهة ، والملتزم فى نفس الوقت بالبحث عن كيفية احتواء التأثيرات الجانبية

التى تؤثر على صيغة وقوة وصلابة الحشد الدولى المواجه للعراق مثل تعويضات الدول التى تأثرت سلبا من جراء التزامها بالحصار الاقتصادى .

★ ★ ان الولايات المتحدة قد قامت برسم حدود الدور الذى ستقوم به هى وحدود أدوار الاخرين ، وذلك من خلال قبول أو رفض ما يطرحون من أفكار وسياسات ومبادرات ، أو من خلال الوصول مع القوى الاخرى إلى حلول وسط بشأن تحرك معين فى لحظة زمنية معينة . وبرز ذلك فى أوقات الخلاف الامريكى السوفيتى ازاء مسألة التحرك السياسى وأولويته على الاساليب الاخرى وبخاصة العسكرى .

★ ★ لم يخل التحرك الامريكى من استخدام وتوظيف لكافة الوسائل ، وساعدها على ذلك توافر أوراق ضغط عديدة لديها ازاء القوى الاخرى فضلا عن نفوذ سياسى دولى متنام ، فى حين جاءت تحركات الدول الاخرى متفاوتة من حيث الاكتفاء احيانا بأستخدام أو الدعوة إلى اسلوب بذاته دون غيره ، أوتقديم مساهمات محدودة تحت مبررات قانونية دستورية مختلفة . وفى هذا الصدد تبرز حدود المساهمات اليابانية والالمانية مقارنة بالدور الذى لعبته بريطانيا مثلا والتى اخذت على عاتقها تأييد كافة الخطوات والتحركات الامريكية حتى على الرغم من ان ذلك التأييد كان ذا اثر سلبى على موقف الجماعة الاوروبية والتى فضلت - كجماعة - التعامل السياسى واعطائه الأولوية على الحل العسكرى .

★ ★ بالرغم من ان الولايات المتحدة لعبت الدور المحورى فى عملية الحشد الدولى المناهض للعراق ، الا ان الازمة كشفت عن جوانب قصور فى الدور الامريكى ذاته ويرجع ذلك إلى الأزمة الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد الامريكى ، ومن هنا كانت الحاجة إلى مساهمات من قوى اخرى سواء مساهمات عينية أو مالية ومن الصحيح القول ان اسلوب معالجة الازمة ، وبالرغم من الدور المحورى الامريكى فيها ، الا انه ما كان لينجح لولا توافر صيغة مرنة استوعبت مساهمات القوى الاخرى بطرق مختلفة . وبدا هذا فى ضرورة تعاون الدول فى الالتزام بالحصار الدولى خاصة الدول القريبة من العراق والمحيطة به ، وفى الالتزام الطوعى بما نصت عليه القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن . بناء على ما سبق يمكن القول أن مسئولية انهاء الاحتلال لم يكن مسئولية امريكية خالصة ، ولكنها كانت مسئولية دولية واسعة النطاق .

★ ★ وفى سياق معالجة الازمة تبرز أهمية توظيف المنظمة الدولية واجهزتها المختلفة فى توفير غطاء الشرعية الدولية التى استند اليه فى انهاء الاحتلال العراقى للكويت . الا انه يجب التحفظ فيما يتعلق بأمكانية قيام الامم المتحدة مستقبلا بدور ايجابى مماثل لما قامت به اثناء أزمة الخليج . ويعود هذا التحفظ إلى الطبيعة الخاصة للازمة من ناحية ، وإلى عامل الوفاق الدولى من ناحية اخرى .

★ ★ انه بالرغم من ان النظام الدولى الذى يتم التبشير به ، يرتبط باعمال معايير العدالة وعدم استخدام القوة والاعتماد المتبادل ، الا ان الحقائق المرتبطة بالازمة خلقت حقائق متناقضة تماما مع ما يتم التبشير به ، حيث استخدمت القوة العسكرية بالفعل وبدرجة ارتفعت فيه معدلات التدمير والحاق الاذى بالمدنيين ، فضلا عن التدخل الفاضح فى الشئون الداخلية للعراق بعد هزيمته . وبالرغم من ان العقوبات التى فرضت على العراق ربطت بتحقيق الانسحاب وعودة الكويت مستقلة ، وهو ما حدث بالفعل ، الا انها لم ترفع بعد وما زال يتم توظيفها فى تحقيق أهداف تتجاوز بحكم طبيعتها ومراميها مسألة تحرير الكويت ، وهنا تبرز مسألة توظيف العقوبات الدولية لتحقيق سيطرة تامة على العراق لأطول مدى زمنى . الامر الذى يتناقض كلية مع معايير العدالة التى بشر بها من قبل .

كما أن الادارة الأمريكية لأزمة الخليج ولاوضاع الخليج بعد الحرب قد شرعت وقننت تحت مظلة الأمم المتحدة وشرعيتها - فى الشئون الداخلية للدول التى تبدو غير قابلة للتكيف مع حقائق الهيمنةالرأسمالية الدولية وما يرتبط بها من قيم اقتصادية وسياسية .

القسم الثانى :

القوى البازغة فى النظام الدولى.

- الجماعة الأوربية .
- اليابان .
- الصين .

أولاً : الجماعة الاوربية :

مقدمة :

يخطو مشروع « اوربا ١٩٩٢ » مع مستهل التسعينات مزيداً من الخطوات الثابتة والمستقرة ضمن السياق التنفيذى المقرر له . واذا كانت السنوات الاربع الاخيرة تولدت عنها قوة دفع هائلة فى هيئة طرح وصياغة عدد هائل من اللوائح والقوانين بما يخدم اهداف التوحد والتكامل الاوروبى المنشود فان المرحلة الراهنة تقتضى متابعة لمقدار ما تحقق بالفعل من هذه الاجراءات والنهوض من مستوى المناقشة والتقنين إلى مستوى الممارسة الاجرائية الفعلية والتنفيذ .

ونلحظ بصفة خاصة تلازم اتجاهن رئيسين على الساحة الاوربية خلال السنوات الاخيرة . الاتجاة الاول يؤكد استمرارا لنمط التعثر والتباطوء المتعمد الذى يسود عملية التطبيق لاجراءات المشروع فى مجالاته المختلفة . اما الاتجاة الثانى فمناهض له ويعكس تجدد الارادة السياسية لدى بعض الاطراف داخل الجماعة للعمل على دعم العمل المشترك وتأكيد الهوية السياسية للجماعة والحفاظ على قوة الدفع الهائلة التى تولدت عام ١٩٨٥ . ولا ريب فى ان التفاعل الجدلى لهذين الاتجاهين قد ولد صراعا داخليا بين قوى الجذب المركزى التى تسهم فى تلاحم الجماعة وعلى رأسها المفوضية الاوربية وفرنسا ثم المانيا وبين قوى الطرد التى تشارك فى تقويض البناء الاوروبى من خلال عرقلة مراحل تنفيذه وعلى رأسها بريطانيا . وزاد ذلك الامر من التباس الامور خاصة من تزامن هذين الاتجاهين واحداث الشرق الاوروبى والأخذ يروج الشكوك مقدرة الدول الاعضاء على احترام موعد اقامة السوق الداخلية الموحدة مع نهاية ١٩٩٢ خاصة وان الجدول الزمنى لها اصبح مثقلا بالفعل للغاية بالالتزامات .

والواضح ان تفاعل احداث انهيار انظمة الحكم الشيوعية فى الشرق الاوروبى وانعكاساتها على بنيان الجماعة الاوربية ونشاطها كان له ابلغ الاثر فى حسم ذلك الصراع لصالح التيار الثانى على حساب التيار الاول . وتجسد ذلك الصمود فى مصداقية وفاعلية التيار الوحدوى الاوروبى من خلال قوة الاستجابة التى اظهرتها الجماعة الاوروبية ككيان موحد ازاء الاحداث فى الشرق . والمقصود بالقوة هنا فى هذا المجال كفاءة رد الفعل الاوروبى فى التكيف مع المتغيرات فى الشرق والقدرة على استيعابها وفى الوقت ذاته استثمارها بما يتفق ومقتضيات الاندماج ثم التوحد فى الداخل . والادلة على ذلك كثيرة . فمن ناحية نجحت الجماعة فى احتواء المخاوف الخاصة بالمسألة الالمانية وفى الوقت نفسه استثمارها من اجل النهوض بمستوى التعاون السياسى المشترك حيث ان الحاجة إلى التصرف على وجه السرعة فى اوروبا الشرقية قد اجبرت على ضرورة طمس ذلك الفصل التقليدى بين السياسات الاقتصادية التى هى محور عمل الجماعة وبين السياسات الخارجية التى كان من المفترض بحكم العادة تركها فى ايدى الدول الاعضاء . ومن ناحية ثانية نجحت جهود التيار الوحدوى فى استثمار حملة التغيرات فى الشرق بصفة عامة لابراز الحاجة الملحة لتحديد الهوية السياسية للجماعة واهمية الخوض فى مجالات ومشاريع اكثر طموحا فى مجال تحقيق التكامل . هكذا ، وعلى مدار العام ١٩٩٠ اكتسبت الجماعة الاوربية قوة دفع جديدة من واقع استجابتها للاضطرابات فى اوروبا الشرقية آولا ثم من واقع اعادة بناء علاقاتها مع القوى الاخرى الخارجية .

واذا كانت احداث اوروبا الشرقية سلطت الضوء واضحا على مواطن الضعف ومواقع القوة داخل بنيان الجماعة

الاوروبية فانها ابرزت فى الوقت نفسة حجم التحدى التاريخى الذى يواجة الدور المنوط بها اتخاذه فى خضم تلك التحولات من حيث المشاركة فى رسم الخريطة السياسية الجديدة لاوروبا ودعم امكانات دورها الاقليمى كقوة مهيمنة . واضطلعت كل من فرنسا والمانيا إلى جانب جهود المفوضية الاوربية بتجسيد ذلك التحول المرجو فى صورة مجموعة جديدة من المبادرات والتحركات التى جاءت متلاحقة خلال العام واستهدفت بالاساس التكيف مع المسألة الالمانية والالتزام ببرنامج السوق الموحدة واحياء مشروع التوحد السياسى الاوربى .

على ان تفجر احداث الازمة الخليجية فى اعقاب الاحتلال العراقى لدولة الكويت خلال النصف الاخير من العام قد اصاب « الانتصار الاوروبى » وفكرة اوروبا الموحدة فى الصميم . وبات واضحا ان ما حققته الجماعة الاوربية من انجاز شكلى ومظهرى خلال النصف الاول من العام ، انما هو انعكاس لحاجة الدول الاوربية للطمأنة المتبادلة فيما يتصل بمخاوف الوحدة الالمانية ومخاطر استيعاب دول الشرق الاوروبى ضمن هيكل الجماعة . وبالامكان ان نؤكد هذا الاستنتاج بالنظر الى التشتت الذى احدثته صدمة الازمة فى الخليج فى موقف أو مواقف النظام الاوروبى الغربى وهو النظام الذى كان يسير حثيثا وبصورة مبرمجة ومجدولة ودقيقة نحو الوحدة حيال التغير فى الشرق خلال الفترة السابقة .

١ ـ التطورات الداخلية للجماعة الأوربية :

فى هذا الاطار يمكن بلورة اهم التطورات الداخلية التى شهدتها الجماعة فضلا عن قضايا الجدل السياسى خلال العام ١٩٩٠ حول عدد من القضايا الرئيسية .

أ ـ المسألة الالمانية :

تصدر موضوع توحيد المانيا منذ سقوط حائط برلين فى نهاية عام ١٩٨٩ قائمة الاولويات الاوربية وكثافة اللقاءات الجماعية والثنائية ، ومن المنظور الاوروبى الغربى فقد كانت تلك المسألة ترتبط ارتباطا وثيقا باجمالى التحولات التى شهدتها اوروبا الوسطى والشرقية وتعنى ان اوروبا يقع على عاتقها مسئولية تاريخية وهى توجية وقيادة هذة التطورات صوب « الاتجاه الصحيح » الذى يتفق والمصالح والاهداف الاوربية الغربية . وانقسم الاوروبيون بصفة عامة بين مؤيد ومتحفظ على تلك التغيرات التاريخية المتلاحقة التى عمت اوروبا فى غضون شهور . وبتعبير ادق جسدت آراء الفريق الثانى المخاوف الاوروبية من الايقاع السريع الذى اتسمت به الاحداث ومن احتمالات ان تقود إلى عدم استقرار الوضع القائم فى سائر انحاء القارة الاوروبية . اما الفريق المؤيد للتغيرات فى الشرق وتقوده المانيا الفيدرالية ، فاهتم بتبديد تلك المخاوف من احتمالات احياء النزعات القومية والتأكيد على أن الاستقرار فى اوروبا لا يمكن تحقيقة الا من خلال الدفع بالاصلاحات طويلة المدى ذات الطابع المتناغم . واهتم انصار تلك الرؤية بالتأكيد على ان نجاح الاصلاح فى أى دولة أوربية هو امر ذو ارتباط وثيق بمسألة الوحدة الاوربية ودعم الاستقرار داخل القارة بأكملها ، ومن ثم فانه من مصلحة اوروبا الاعتماد على نجاح تلك الاصلاحات .

فى هذا الاطار تبرز بعض الملامح العامة والرئيسية وترتبط بعملية استيعاب الجماعة الاوروبية لجملة الاحداث فى الشرق الاوربى . الملمح الاول يتصل بالاتجاه نحو ربط دول اوربا الشرقية ضمن النسيج الأوروبى الغربى دون تعريض بنيان الجماعة الرئيسى للتحلل السياسى . وفى هذا الصدد نلحظ الاتجاه نحو تعليق فكرة العضوية داخل الجماعة على المستقبل البعيد والاصرار على التأهيل الطويل المدى لاقتصادات ومجتمعات اوروبا الشرقية أما الملمح الثانى فيرتبط بالاكتفاء بتخفيض الديون من الناحية الاقتصادية على دول أوربا الشرقية اكثر من السماح او الدفع نحو تدفق موارد غربية كبيرة . اما السمة الثالثة فهى ربما اهمها وتتصل بالقبول بفكرة المسئولية الخاصة لبعض الدول الاوربية ازاء ادارة التحول فى اوروبا الشرقية . وقد اعتبر بصورة مستترة ان لالمانيا دورا خاصة تجاه المانيا الشرقية والمجر وتشيكوسلوفاكيا تتناسب والروابط الثقافية الجرمانية التى تجمع بينهم . على حين قامت فرنسا بدور خاص تجاه الشعوب السلافية وهى رومانيا وبلغاريا والاتحاد السوفيتى . اما بولندا فقد تغلب فيها الانجلو ـ امريكى .

واذا انتقلنا مرة ثانية إلى المسألة الالمانية نلحظ ذات المخاوف والهواجس التى انتابت اوروبا الغربية فى اطار عملية التكيف مع التحول داخل الشرق الاوروبى . فما ان طرح موضوع توحيد المانيا على جدول الاعمال الاوروبى حتى بدا وكأن القارة ذاتها تعيش ذاكرتها التاريخية اكثر من الواقع الحقيقى والمعاش ، والمقصود هنا المانيا الحالية غير النووية التى ترتبط وحدتها بارادة القوى الكبرى المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية . واستحضرت الذاكرة الاوروبية على الفور شبح المانيا القوية المهيمنة والطموح الباحثة عن « مجال حيوى » . وهذا الانزعاج وبشكل جزئى امر يتعلق بمسألة الحجم . فبكل مقاييس القوة الاقتصادية والتكنولوجية

والعسكرية فان المانيا الموحدة بالمقارنة مع بلدان اوروبا الاخرى ستضحى اقوى مما كانت علية المانيا الغربية والقوة لابد وان تستخدم . ومن المحتمل ان يستخدم الالمان هذه القوة اساسا في تحقيق اهداف المانية فقط لا « اوروبية » . وتدرك الدول الاوروبية الغربية انه حتى لو توفرت لها فرصة المشاركة فى تحديد وجهة هذه الاهداف فانها مع ذلك ستظل بعيدة عن مركز القوة الجديدة . ومن المنظور الاوروبى فان هذه المخاوف سوف تستمر الى ان يشعر الالمان انفسهم بانهم اوروبيون أولا اكثر من كونهم المانا .

تلك المخاوف لا تقتصر على مسألة الحجم فقط فاحتمال توحيد المانيا بدأ يثير تساؤلات من امكانية مطالبة المانيا الموحدة بضم الاقاليم الاوربية التى تقيم فيها الجماعات الجرمانية فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويقدر عددهم بنحو ٤ ملايين ينطقون الالمانية . كما برزت تساؤلات اخرى حول الوجهة التى ستتخذها المانيا الجديدة والمقصود هل ستكون المانيا محايدة ام موالية للغرب فى الاطار الامنى والعسكرى المستقر علية .

غير انه فى غضون اسابيع قلائل كانت الجماعة قد تجاوزت قسطا وافرا من هذه المخاوف من خلال العمل على تكثيف الاتصالات الدبلوماسية فيما بينها . وجاء الاتفاق على ان تتم هذه الوحدة بشكل تدريجى وان المانيا الجديدة التى ستخرج الى الوجود ستكون فى نهاية الامر جزءا لا يتجزأ من نسيج البيت الاوربى الجديد والتحالف الاطلنطى القديم .

ومن جانبها فقد كان التحدى الذى يواجه جمهورية المانيا الاتحادية هو ضرورة اقناع جيرانها فى الشرق والغرب معا بأن المانيا ستظل على ما هى عليه من الاستقرار والولاء للغرب وانها سوف تعمل من اجل عدم المساس بالاوضاع التى اسفرت عنها الحرب العالمية الثانية فيما يتعلق بالحدود مع بولندا . كذلك وافق الالمان فى مارس ١٩٩٠ فى اوتاوا بكندا على التحرك نحو توحيد المانيا بالتشاور مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا فى اطار المحادثات التى عرفت باسم (٢ + ٤) والتى انضمت اليها بولندا فيما بعد لتصبح محادثات (٢ + ٥) . وهكذا ، فانه اصبح واضحا لجمهورية المانيا الاتحادية ان احترام حدود ١٩٤٥ ومواصلة البناء الاوروبى هما محكا رسوخ بلادها داخل الجماعة الاوروبية وفى الوقت نفسة ضمان مواصلتها المسيرة نحو استعادة الوحدة الالمانية .

على انه فى التحليل النهائى يتضح ان نجاح عملية الوحدة الالمانية يرتبط اساسا بالجهد الالمانى النشط فى هذا الصدد على النحو الذى جعل من عملية اعادة الوحدة الالمانية حقيقة لا يمكن درؤها . ويبرز فى هذا الصدد الاتفاق الالمانى - السوفيتى التاريخى الذى عقد فى يوليو ١٩٩٠ ومهد الطريق امام ازالة آخر عقبة امام تحقيق الوحدة الالمانية الكاملة فى اكتوبر ١٩٨٩ . واذا كان « كول » قد انتزع تنازلا رئيسيا من الرئيس السوفيتى مخائيل جورباتشوف فانه دفع الثمن عسكريا واقتصاديا وجغرافيا . فنلاحظ فى مجال قراءة الاسس التى قام عليها الاتفاق المعنى ان الاتحاد السوفيتى قبل بان تعود لالمانيا الموحدة السيادة الكاملة ووافق على سحب القوات السوفيتية المرابطة فى المانيا الشرقية ، والأهم أنه اكد عدم معارضتة لمسألة انضمام المانيا للتحالف الاطلنطى . وفى المقابل التزمت المانيا بعدم امتلاك الاسلحة الكيماوية البيولوجية او النووية . وهذا الالتزام هو قبول بتفسير معين للسيادة الالمانية ويعتبر تدخلا فى حقها الكامل فى تأمين وسائل دفاعها وتقرير ما تريد انتاجة ، وما ترغب فى الامتناع عنه . اما التنازل الثانى الذى قدمتة المانيا فهو الالتزام بتحديد عدد القوات فى المانيا الموحدة والتى ينبغى ألا تتخطى حدود ٣٧٠ الف رجل . ويعنى ذلك ان المانيا ستقوم بتسريح حوالى ٤١ ٪ من قواتها .

ب - قضية التوسع فى عضوية الجماعة : « التعميق » مقابل « التوسيع » :

تحتل مسألة التوسع فى عضوية الجماعة الاوربية قدرا بالغا من الأهمية فى اطار التطورات الداخلية خلال العام ١٩٩٠ . محور هذه القضية هو تفاعل عنصرين رئيسيين . العنصر الأول خاص بالتزايد المطرد فى أعداد الدول التى تطالب بالانضمام لعضوية الجماعة سواء منها تلك التى تقدمت بطلب رسمى مثل قبرص وتركيا او الدول الاخرى التى لا تزال تبحث بجدية فى هذا الأمر دون التقدم بعد بخطوات رسمية فى هذا الاتجاة ، مثل دول اوروبا الشرقية وبعض الدول الاسكند نافية مثل النرويج وفنلنده ودول اخرى مثل مالطة وسويسرا . اما العنصر الثانى فيرتبط بالاتجاه الرئيسى داخل الجماعة الذى يعارض بشدة اية محاولات للتوسع فى عضوية الجماعة . ويتزعم هذا الاتجاه رئيس المفوضية الاوروبية ويسانده فى الرأى المجلس الاوروبى . ويرى انصار هذا الاتجاه ان « توسيع » الجماعة يشكل خطرا على هدف « تعميق » العلاقات بين الدول الاثنتى عشرة الاعضاء صوب المزيد من التوحيد السياسى . وقد استقرت السياسة التى تتبعها المفوضية الاوربية على اساس رفض اى طلب رسمى فى هذا المجال وضرورة تأجيل اية محادثات فى صدد العضوية حتى نهاية

العام ١٩٩٣ على اساس ان جدول اعمال الجماعة ينوء بالاعباء فى المرحلة الحالية .

وفى المقابل فان بعض الدول الاخرى غير الاعضاء تطرح حجة مضادة ومفادها ان المرحلة السابقة من تاريخ الجماعة والتى رفعت خلالها شعارات « التوسع » كانت لها آثار ايجابية على عملية التعميق وليس العكس . فعلى سبيل المثال فى اعقاب انضمام كل من بريطانيا وايرلندا والدانمارك الى عضوية الجماعة فى عام ١٩٧٣ استعملت الجماعة فكرة انشاء الصندوق الاقليمى واستهدف فى ذلك الحين تقديم الدعم للدول الاقل تقدما لمساعدتها على التكيف من عملية التكامل خاصة ابان المراحل الانتقالية الاولى . كذلك كان لانضمام كل من اسبانيا والبرتغال فى عام ١٩٨٦ ثم اليونان فى عام ١٩٨١ اثر مباشر فى بدء العمل بمبدأ التصويب بالاغلبية فى مجال تشريع اللوائح والقوانين الخاصة بالجماعة وفقا لما اوردتة الوثيقة الاوروبية الموحدة والتى صدرت خلال العام ١٩٨٦ ، اى خلال العام نفسه .

(١) سياسة الجماعة الاوروبية تجاه دول (الإفتا) :

رغبة منه فى التحرر من الضغوط المتنامية داخل بعض الاقطار الاوروبية التابعة لمنظمة التجارة الحرة (الإفتا) من اجل الحصول على عضوية كاملة داخل الجماعة ، طرح جاك ديلور رئيس المفوضية الاوروبية خطة جديدة فى يناير ١٩٨٩ وتستهدف خلق مجال اقتصادى اوروبى (Ewropean Economic Space(EES ويمقتضى تلك الخطة والتى من المتوقع ان يستهل العمل بها مع بداية العام ١٩٩٢ يتم الربط بين دول الجماعة والاقطار الستة الاعضاء فى منظمة الإفتا وهى سويسرا والنمسا والنرويج والسويد وفنلندة وايسلنده . كذلك سوف يغدو لدول الإفتا دور رئيسى فى مجال « تشكيل » القرارت الخاصة بذلك المجال الاقتصادى دون التدخل فى مجال صناعة القرارات والقوانين المتعلقة بالمجال ذاته . والأهم ان الاتفاق يحفظ لكل طرف قدرا من الاستقلالية فى مجال اتخاذ القرارات . والمقصود انه فى حالة استحالة التوصل الى اجماع بشأن اقرار قانون خاص بالمجال المعنى يصبح من حق الجماعة فى هذه الحالة تطبيق القانون وفق رؤيتها دون مشاركة من قبل دول الإفتا . وتركز دول الافتا فى هذه الحالة على أهمية التشاور المستمر بينها وبين دول الجماعة الامر الذى يجعل التغاضى عن مثل هذه الاختلافات فى وجهات النظر امرا ممكنا بل ويساهم ايضا فى تقليص حجم هذة الاختلافات مستقبلا . ومن المفترض كذلك ان تعمل الاجتماعات المشتركة على المستوى الأعلى بين وزراء الجماعتين على ربط الهيكلين ضمن اطار المجال الجديد خاصة وانها تتضمن مشاركة من قبل قضاة من دول الافتا للمساهمة فى حل اية خلافات .

وفى المرحلة الحالية وبعد مرور حوالى ١٨ شهرا على انجاز الاعمال التحضيرية الخاصة بخطة ديلور بدأ الطرفان المعنيان مرحلة المفاوضات المباشرة الرسمية وتم الاتفاق على بعض الخطوط الرئيسية خاصة تلك النقاط السالف ذكرها .

رغم ذلك تبقى اختلافات جوهرية بين الطرفين . فأوضح بعض المسئولين الأوربين ان المفوضية الاوروبية اصبحت تتحدث اليوم عن « تبادل » المعلومات مع دول الإفتا قبل قيام الجماعة باتخاذ القرار بدلا من الحديث عن دور الافتا فى عملية « تشكيل » القرارات . ووفقا لرؤية المفوضية فانها تخشى فى المرحلة الحالية من عرقلة عملية صناعة القرار او إبطائها داخل المجال الجديد فى حالة الالتزام باستشارة دول الافتا بشأن كل قرار يتم اتخاذه . ويشترك مع المفوضية فى هذه الرؤية كل من المجلس الاوروبى والبرلمان الاوروبى .

ويضع ديلور فى المرحلة الحالية مجموعة من الشروط التى يتعين على دول الافتا الالتزام بها قبل البدء فى المرحلة التنفيذية لهذه الخطة . تلك الشروط هى :

اولا : ينبغى على دول الافتا التنازل عن قدر من دورها فى مجال المساهمة المباشرة فى عملية صناعة القرار .

ثانيا : تطالب المفوضية دول الافتا بان تصبح منظمة قوة وتماسكا الامر الذى يؤهلها للتحدث بصوت واحد .

ثالثا : تعترض المفوضية على اتجاه دول الأفتا الى المطالبة بمجموعة من الاستثناءات والالغاءات من هيكل اللوائح والقوانين والسياسات المشتركة التى تتبعها وتلتزم بها دول الجماعة الاوربية خاصة فى مجال السياسة الزراعية المشتركة أو التجارة .

(٢) سياسة الجماعة تجاه دول شرق اوروبا :

لاشك ان تلاحق الاحداث داخل الكتلة الشرقية واسراع بعض البلدان الأوروبية الشرقية بابداء رغبتها فى الانضمام الى عضوية الجماعة الاوروبية اخذ يثير المخاوف من امكانية تحلل بنيان الجماعة داخل مجموعة اوسع واقل وضوحا بكثير . فاستهدف التحرك السياسى والدبلوماسى خلال معظم العام ١٩٩٠ احتواء هذه المخاطر وتحديد

انعكاسات استيعاب دول الشرق الاوروبى . وطرح رئيس المفوضية جاك ديلور تصورا جديدا لاوروبا فى المستقبل يستند على ايجاد عدة دوائر متداخلة Concentric circles تكون دائرتها المركزية السوق المشتركة باعضائها الحاليين الاثنى عشر والتى يجب ان توثق عرى الترابط بينها عن طريق الوحدة النقدية والاقتصادية والسياسية وتلى تلك الدائرة دائرة اوسع تضم فى المستقبل دولا مثل المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا . اما الدائرة الثالثة وهى الاوسع فتضم دولا كالمغرب وتركيا وهى البلدان التى تتمتع بعلاقات اقتصادية وتجارية متميزة مع السوق المشتركة ولكنها لا تمتلك شروط الدخول فى الدائرة المركزية .

واذا كانت سياسة الجماعة تجاه دول مثل النمسا التى تطالب بالعضوية تتسم بالصرامة على نحو واضح حيث تستبعد امكانية التفاوض بشأن تلك الطلبات حتى نهاية العام ١٩٩٣ فان تحديد سياسة الجماعة تجاه دول اوروبا الشرقية وعلى الاخص الديمقراطيات الجديدة امر يبدو اكثر صعوبة . وتساق فى هذا المجال حجج تقليدية سبق استخدامها لصالح انضمام دول مثل اليونان والبرتغال واسبانيا فى السابق بدعوى انها سوف تساهم فى تكريس الديمقراطية فى هذه الدول بعد سنوات من الحكم الديكتاتورى . على ان منهج الجماعة اعتمد تجاهل هذه الحجج مؤكدا على ان دول الشرق الاوروبى لاتزال دون مستوى النضج الاقتصادى والسياسى الذى يؤهلها للانضمام الى عضوية السوق المشتركة على الاقل فى المرحلة الراهنة . ولعل ابرز الامثلة التى يتم التركيز عليها فى هذا المجال الصعوبات التى تواجه اقتصادات تلك الدول فى مجال الصمود امام عملية التجارة الحرة .

وقد اكتفت المفوضية الاوروبية بابرام مجموعة جديدة من اتفاقات الارتباط مع دول شرق اوروبا واهمها بولندا والمجر وبلغاريا ويوغوسلافيا دون تضمين تلك الاتفاقات أية نصوص تعد باحتمالات اعطاء العضوية الكاملة لهذه الدول داخل الجماعة كما هو الحال على سبيل المثال فى الاتفاقات التى يجرى عقدها مع دول مثل اليونان وتركيا وقبرص ومالطة .

والواضح حتى الآن ان سياسة الجماعة تستهدف الحيلولة دون تفكير أى من دول اوروبا الشرقية فى مسألة العضوية فى المستقبل المنظور مع الحرص فى الوقت ذاته على تأكيد استمرار التزامها بالمساعدة الاقتصادية لهذة الدول .

من جانب آخر فان القرار الذى اتخذته الجماعة باعتبار السماح لالمانيا الشرقية بالانضمام الى عضوية الجماعة هو مجرد حالة خاصة ، فجر مجموعة من الافكار والظروف التى من شأنها دعم الاتجاه المؤيد للتوسع فى عضوية الجماعة من الداخل . فعلى سبيل المثال ترى بعض الدول الاعضاء مثل بلجيكا انه من غير العدل رفض انضمام دولة مثل النمسا بعد السماح بانضمام المانيا الشرقية خاصة وان ٣٠٪ من التجارة فى النمسا تتركز مع الجماعة . ويدعم ذلك الاتجاه دول اخرى مثل المانيا الغربية وايطاليا خاصة وان الاولى ترتبط مع النمسا بعلاقات تاريخية وثقافية وثيقة .

وثمة دول اخرى من الاعضاء مثل الدانمارك تطالب بانضمام جميع دول الافتا الى عضوية الجماعة الاوروبية على غرار ما حدث مع المانيا الشرقية . وجدير بالملاحظة ان ذلك الانقسام فى الرأى حول قضية العضوية قد امتد ليشمل المفوضية الاوروبية نفسها بما فى ذلك مساعدو جاك ديلور .

والحقيقة ان الحجج التى تطرحها المفوضية حول مسألة العضوية تفتقد مصداقيتها تدريجيا ، ففى ظل جو الوفاق الراهن وانتفاء ظروف الصراع بين المعسكرين الغربى والشرقى تفقد الحجة الخاصة بالاعتراض على وضع النمسا المحايد قدرا واضحا من المصداقية فى مجال عرقلة انضمامها لعضوية الجماعة . ويتبنى تلك الرؤية على نحو منطقى دول اخرى محايدة وتطمح فى العضوية مثل السويد وفنلنده وسويسرا . ونلحظ ايضا أن المخاوف الاوروبية من المانيا الموحدة والثورية قد ساهمت فى دعم اتجاه التوسع داخل الجماعة وابراز الحاجة الملحة لتقليص النفوذ الالمانى الاقليمى من خلال استقطاب المزيد من الدول خاصة فى الوسط والشرق الاوروبى ضمن هيكل الجماعة الرئيسى .

وتكتسب المناظرة الخاصة « بالتوسيع » فى عضوية الجماعة مقابل « التعميق » لبنيانها بعد أكثر اهمية ويرتبط بالمخاوف الدولية والاوروبية من امكانية سقوط الجماعة الاوروبية اسيرة لفكرة « اوروبا الصغيرة » ، والمقصود هنا ان نوايا الجماعة الواضحة فى المرحلة الحالية تستهدف ان تصبح مركزا وقلبا قويا يحيط به مجموعة من الدوائر المتداخلة تضم دولا اقل فى الاهمية والنفوذ والثراء وتشمل دول الافتا ، تليها اقطار دول شرق اوروبا ثم دول المغرب العربى . وعلى الرغم من امكانية توثيق عرى التكامل فيما بين هذه الدول والمركز الا ان ذلك يتأتى دون ان يواكبه اندماج سياسى أو عضوى حقيقى مع الدول المركزية .

ويهدف هذا التقسيم بالضرورة الى تأكيد هامشية الدول الاوروبية الشرقية مع استمرار ارتباطها بدول المركز الاوروبي الغربي الأقوى والاغنى .

وترى الولايات المتحدة فى هذا الصدد ان المخاوف من دول اوروبا الموحدة سوف تغدو مخاوف سياسية اكثر من كونها مخاوف اقتصادية وان الجماعة الاوروبية باصرارها على اعتماد ذلك المنهج انما تجازف باستمرار تفككها وضعفها وتحول دون تكريس نفوذها كقوة اقليمية ودولية تشترك فى تحمل الاعباء مع الولايات المتحدة على الساحة الدولية .

(٣) تنظيم المساعدة لدول اوروبا الشرقية :

كان من اهم نتائج انهيار النفوذ السوفيتي فى اوروبا الشرقية اتاحة المجال امام الجماعة الاوربية لتصبح القوة الاقتصادية الرئيسية والمهيمنة فى اوروبا . وساهم فى دعم النفوذ الاقليمي للجماعة عملية تنظيم المساعدة ، لاوروبا الشرقية والتى اضطلعت بتقديمها الدول الغربية منذ منتصف العام ١٩٨٩ وطوال عام ١٩٩٠ . وقد ساهمت تلك العملية فى تحول الجماعة الى قوة اقليمية ذات مسئوليات جادة وحقيقية حتى ان بعضا من تلك المسؤليات أطلق عليها مسئوليات « تاريخية » .

ولعبت الولايات المتحدة دورا رئيسيا فى مجال تنظيم تلك العملية رغبة منها فى تأكيد استمرار ارتباطها بدول السوق المشتركة كقوة رائدة داخل المجتمع الغربي وحرصا منها على تأمين عدم عزلتها عن ديناميكية الأحداث التى تفجرت على نحو مذهل داخل القارة الاوروبية . فاقترحت الولايات المتحدة تفويض المفوضية بمهمة تنسيق المعونات من قبل الدول الـ ٢٤ الصناعية الغربية الغنية الى كل من بولندا والمجر . واصبح ذلك البرنامج فيما بعد يعرف باسم برنامج الجي ٢٤ .
وسرعان ما اتسع مجال البرنامج ليشمل المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ثم يوغوسلافيا ورومانيا .

ومن جانبها فقد بدا واضحا بجلاء للجماعة الاوروبية ولرئيس المفوضية جاك ديلور اهمية اقتناص تلك الفرصة لتكريس الدور السياسي للجماعة على الساحة الدولية وهو الامر الذى يفسر الاهتمام الشديد الذى اولته المفوضية لتلك الجهود على المستوى الادارى والتنظيمي .

على مستوى ثان اهتمت الجماعة باعادة بناء علاقاتها مع دول شرق اوروبا على مستوى الروابط الثنائية . وفى هذا الصدد تم التعاقد على مجموعة من الاتفاقات التجارية واتفاقات التعاون المشترك مع كل دولة على حدة اضافةالى اتفاقات الارتباط . وهذه الاتفاقات توفر لدول شرق اوروبا التجارة الحرة مع دول السوق المشتركة مع السماح لتلك الدول بفرض الحماية خلال مرحلة انتقالية . وتشمل تلك الاتفاقات اقامة مشروعات مشتركة فى مجالات مختلفة مثل البنوك ومجالات البحث والتنمية والبيئة والاتصالات . ويعنى ذلك بالاساس تشجيع انتقال الخبرة الغربية لتلك الدول . كذلك تشمل الاتفاقات عروض تمويل اوروبية وقروضا مقدمة من البنك الاوروبي للاستثمار . وعلى مستوى التعاون السياسي توفر تلك الاتفاقات منزلة الدول الشريكة لدول شرق اوروبا حيث تتيح الفرصة لمزيد من اللقاءات الرسمية المتكررة على المستوى الأعلى لمناقشة المشاكل الخاصة بالعلاقات الثنائية بين البلدين وربما بعض المسائل الإقليمية الملحة .

وجدير بالملاحظة ان التعاون على المستوى الثنائي بين الجماعة الاوروبية ودول شرق اوروبا يشهد ازدهارا ملحوظا على حساب التعاون على المستوى الجماعي والمشترك . ويعود ذلك بالاساس الى عدم ترحيب دول شرق اوروبا باقامة منظمة اقليمية او كيان مستقل يتم من خلاله التفاوض مع دول السوق على نحو جماعي . ويأتى ذلك فى الوقت الذى ترحب فية المفوضية الاوروبية بمثل هذا النمط من التعاون . ويعمق من اواصر تلك العلاقات الثنائية حجم المساعدة المقدمة من قبل السوق المشتركة لتلك الدول . فعلى سبيل المثال حصلت كل من بولندا والمجر على ما يوازى نحو ٣٧٠ مليون دولار امريكي خلال عام ١٩٩٠ مقدمة من السوق المشتركة . كذلك أفردت الجماعة حوالى بليون (ايكو) (عملة النقدية الاوروبية) من المساعدة النقدية لتقديمها لدول المنطقة خلال العام ١٩٩٢ هذا بالاضافة الى العديد من البلايين من الايكو المقدمة من البنك الاوروبي للاستثمار .

وتشمل المساعدات تقديم معونات غذائية طارئة وتخصيص صندوق لتنمية البنية الاساسية الزراعية فى بولندا يتم ادارته مباشرة من قبل المفوضية الاوروبية والحكومة البولندية . وثمة صلات ثقافية تنمو باطراد وتشمل اعداد برامج تعليمية على مستوى الجامعات وتبادل الطلاب واقامة المعاهد والجامعات ودعم المؤسسات العلمية فى دول شرق اوروبا خاصة فى مجالات الاعمال والادارة والعلوم التطبيقية واللغات .

على ان تقديم المساعدات لدول شرق اوروبا لا يزال مشروطا بمقدار التقدم الذى تحرزه هذه الدول فى مجال

الانتقال نحو العمل باقتصادات السوق وتكريس الديمقراطية فى الداخل . على سبيل المثال رفضت الجماعة التوقيع على اتفاقية للتجارة مع رومانيا فى شهر يونيو ١٩٩٠ على اثر اضطهاد الحكومة للمعارضة الرومانية .

جـ - استكمال اجراءات المشروع « اوروبا ١٩٩٢ » :

امتد نشاط المحور الفرنسى - الالمانى خلال العام الى محاولة الاسراع بخطوات تنفيذ السوق الموحدة . فالمعروف ان تقارير الجماعة تؤكد وحتى نهاية العام ١٩٨٩ استمرار نمط التعثر والتباطوء المتعمد الذى يسود عملية التطبيق . وحتى نهاية التاريخ ذاته فان المفوضية الاوروبية نفسها لم تنجح فى الادخال الى عملية التطبيق سوى ٦٨ توجيها فقط .

والمعروف ايضا ان الجزء الاول من برنامج اوروبا ١٩٩٢ والذى يعد باحداث تغييرات يستشعرها المواطن الاوروبى هو الخاص بالغاء القيود على الحدود . ويعتبر الجزء الذى تثار حوله العديد من التكهنات تشكك فى امكانية دخوله الى حيز التنفيذ . على ان اتفاق فرنسا والمانيا ودول البينلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج) على احتواء ذلك التباطوء المتعمد وتحقيق على مستوى خمسة بلدان خلال منتصف عام ١٩٩٢ ما يفترض مبدئيا تحقيقه على مستوى الدول الاثنتى عشرة فى اول يناير ١٩٩٣ قد اعطى دفعة قوية لعملية اوروبا ١٩٩٢ من خلال التوقيع على « اتفاقية شينينغين » Schenengen Tveaty فى يونيو ١٩٩٠ . وبمقتضى تلك الاتفاقية سوف يتم ازالة جميع العراقيل امام حرية انتقال الاشخاص والخدمات بين البلدان الخمس فى موعد اقصاه منتصف عام ١٩٩٢ . ويعنى ذلك عمليا تحقيق السوق الموحدة قبل موعدها بنصف عام . كما يعنى ذلك ان مجموعة شينينغين سوف تضحى مختبرا عمليا لما سيكون علية شكل الجماعة الاوروبيه ككل .

وعلى الرغم من ان التوقيع على تلك الاتفاقية كان واردا من حيث المبدأ خلال عام ١٩٨٨ فانه تم تأجيله بعد ان اصبحت الوثيقة الخاصة به جاهزة فى ديسمبر ١٩٨٩ . وكانت المانيا قد ارجأت تنفيذ المشروع لمسائل داخلية تتصل بمجريات الوحدة الالمانية وهو ما تم حسمة فى المرحلة الحالية . وجدير بالذكر ان ما يسهل الدخول فى هذه التجربة حقيقة ان البلدان الخمس المعنية بالاتفاق تشكل مدى جغرافيا مفتوحا ، كما أن مستوى نموها الاقتصادى والاجتماعى متقارب وهى بالاضافة إلى ايطاليا تعتبر الاقطار المؤسسة للجماعة فى عام ١٩٥٧ .

ويتطلب وضع تلك المعاهدة موضع التنفيذ نحو عامين على الاقل وذلك لأسباب فنية من ناحية ولضرورات ديمقراطية من ناحية ثانية . حيث إنه من المفترض الموافقة المسبقة للبرلمانات الوطنية للدول المشاركة فى التوقيع . ومن هنا يثور التساؤل المنطقى : إذا كانت عملية محو الحدود بين خمسة بلدان استغرقت حوالى ٥ سنوات من التفاوض فكيف يمكن محو الحدود بين اثنتى عشرة بلدا ومباشرة التنفيذ فى عام ١٩٩٣ ؟ ووفقا لرؤية المفوضية فإن هذه المسألة يمكن حسمها على نحو ايجابى إذا توافرات الارادة السياسية لدول الجماعة الاوروبية وهو امر لايزال غير واضح المعالم فى المرحلة الراهنة .

ومن ناحية أخرى ، وثمة بعض الدلائل تدعو إلى التفاؤل بشأن مستقبل المشروع اوروبا ١٩٩٢ على الصعيد التطبيقى . فعلى الرغم من أن الفترة المتبقية على اتمام مشروع السوق الموحدة تقدر بنحو العامين إلا أن ٦٠ ٪ من الاجراءات قد تم الاتفاق عليها . كذلك فالبرنامج بما تضمنه من قواعد جديدة قد ساهم فى تغيير سلوك ونهج أنشطة ادارة الاعمال فى الداخل والخارج معا . ونلحظ أن صناعات كصناعة الهندسة الاليكترونية وتعبئة الاغذية وشركات التأمين قد اعادت النظر فى استراتيجيتها عبر اقامة تحالفات لها عبر الحدود وذلك استعدادا لعالم ما بعد ١٩٩٢ . وتوضح تقارير الجماعة أن السوق الاوروبية قد اقتربت بالفعل من تحقيق هدف السوق الواحدة فنلاحظ بصفة خاصة تنامى حجم التجارة البينية للدول الاعضاء كنسبة من اجمالى تجارتها الكلية .

والواضح اذن أن عملية تنفيذ اجراءات السوق الموحدة حققت دفعة قوية يصعب الارتداد عنها . والأهم أن مجتمع الاعمال الاوروبى وحتى المواطن العادى اصبح على دراية تامة بالواقع الجديد وتضع الشركات والمجموعات المختلفة نفسها الآن فى وضع كما سبق وذكرنا يسمح لها بالاستفادة القصوى من افتتاح السوق الكبرى فى عام ١٩٩٣ .

ويرتبط ذلك الوضع مباشرة بجملة من الصعوبات الخاصة بادارة السوق الموحده المرتقبة . ويحتاج الشركاء الاوروبيون الى الاتفاق فى المرحلة الاخيرة حول كم متزايد من قضايا التنسيق فيما بينهم . والواضح بصفة عامة ان عملية الاتفاق حول تلك الصعوبات تتسم بالمراوغة . وهذا تحديدا ما تأكد خلال مباحثات هذا العام حول اسلوب التحكيم الأمثل فى عمليات الاندماج الضخمة بين الشركات الاوروبية . والقضية المطروحة حاليا هى الحاجة الى تحديد الجهة صاحبة الحق فى ضبط عمليات الاندماج بين الشركات

داخل الجماعة الاوروبية . والمقصود هنا لأى مدى تكون الدولة العضو هى صاحبة السلطة والقرار فى ضبط عملية الاندماج بين الشركات وحتى تكون مؤسسات الجماعة هى صاحبة تلك الصلاحيات .

تثور هذه القضية على اثر التزايد المطرد فى عمليات التملك سواء داخل حدود كل دولة اوروبية على حدة او عبر هذه الحدود . ومع ذلك تبقى ضرورة ضبط عمليات الاندماج لمنع ايجاد واقع احتكارى ينال من مصالح المستهلك الاوروبى حيث تصبح القوة فى ايدى مورد واحد ويضيع على المستهلك فرصة الاختيار بين البدائل .

يضاف الى ذلك صعوبة اخرى تتصل بالصناعات ذات الطابع الإستراتيجى مثل الصناعات العسكرية . فبعض الحكومات ترفض انتقال سلطة التحكم فى هذه الصناعات الى ايدى اجنبية حتى وان كانت دولة اخرى عضو فى الجماعة . وعلى هذا الاساس تثور آراء تنادى بأهمية الاخذ بالمصالح القومية فى الاعتبار عند الاتفاق على سياسات خاصة بادارة السوق المرتقبة خاصة فيما يتصل بشئون عمليات الاندماج بين الشركات .

ومن بين القضايا الرئيسية التى جرى طرحها خلال العام فى هذا الخصوص قضية تحديد حجم معين للشركات المقترح دمجها . والمقصود انه اذا زادت القيمة عن هذا الحجم المعنى استوجب الأمر عرضها على مؤسسات الجماعة لاقرار عملية الاندماج . وفى هذا الصدد اقترحت المفوضية الاوروبية مبلغ ٢٠٠٠ مليون ايكو (الوحدة النقدية الاوروبية) أى ما يعادل نحو ٦٥ مليون جنية استرلينى . وتعارض بريطانيا هذا الاقتراح حيث ترى انه من شأنه توسيع نطاق التحكم الاوروبى داخل الدول الاعضاء اكثر مما يجب . واقترحت الحكومة البريطانية رقما بديلا يعادل عشرة امثال الرقم المطروح اى ٦٥٠ بدلا من ٦٥ جنية استرلينى .

اما فرنسا فهى تهتم بتحقيق تقدم سريع بشأن تلك القضية لذلك اقترحت فى العام ١٩٨٩ وخلال توليها لرئاسة السوق اقتراحا وسطا ويقضى بأن تتولى الجماعة وحدها مهمة التحرى فى عمليات الاندماج التى يزيد رقم الاعمال المجمع لها على ٣٢٥٠ مليون جنية استرلينى وذلك حتى عام ١٩٩٢ ثم يهبط الحجم الى المستوى المقترح اصلا . وتعارض ذلك الاقتراح بريطانيا . اما الدول الاخرى مثل هولندا والبرتغال واليونان وايطاليا فانها لا تحبذ الصعود بالرقم الى مستوى عال لان جميع شركاتها يمكن ان تفلت من المراقبة الاوروبية فى هذه الحالة . اما المانيا فقد عرضت ان تكون الجماعة صاحبة الفيتو (حق النقض) الوحيد حيث انها تريد الاحتفاظ بحق الاعتراض وان اقرته الجماعة اولا .

وبالنسبة لعملية تحرير حركة رأس المال فقد تم بالفعل تحقيق درجة اكبر من التحرر على نطاق الجماعة . وترتبط حرية الحركة الكاملة لجميع العمليات المالية بما فيها النقد والتحويلات المصرفية من خلال ازالة التحكم فى تحويل العملات وتحرر الخدمات المالية وتحقيق ظروف واحوال مواتية وعادلة للمنافسة وحماية للمدخر والمستثمر على نطاق الجماعة بأكملها . ويتمثل الاتجاه العام الأن فى انه سيسمح للاجهزة التى تقدم الخدمات مثل البنوك أو شركات التأمين المعتمدة فى احدى الدول الاعضاء بالعمل تحت ظروف مشابهة فى جميع دول الجماعة . ولم تحقق ذلك بالفعل حتى الآن سوى بريطانيا وفرنسا ، ومن المقرر ان تحققة ايطاليا والمانيا خلال منتصف عام ١٩٩٠ . اما باقى الدول فسوف يمتد بها الامد حتى نهاية عام ١٩٩٢ مع اعطاء اليونان والبرتغال تنازلات خاصة حتى عام ١٩٩٥ .

د ـ التقدم فى مجال التوحد الاقتصادى والنقدى الاوروبى :

يعتبر تقرير محافظى البنوك المركزية والمعروف باسم « تقرير ديلور عن التوحيد الاقتصادى والنقدى » محور مشروع الوحدة الاقتصادية والنقدية كخطوة هامة على صعيد تطوير المشروع اوربا ١٩٩٢ . وينص التقرير المعنى على ايجاد عملة اوروبية موحدة مركزى اوروبى موحد فضلا عن تحقيق المزيد من التنسيق فى السياسة الاقتصادية الكلية للدول الاعضاء فى الجماعة عبر ثلاث مراحل . المرحلة الاولى وتبدأ فى يوليو ١٩٩٠ ويتم خلالها التحرير الكامل لحركة رؤوس الاموال داخل السوق مع التزام جميع الدول الاعضاء بتطبيق النظام النقدى الاوروبى بصورة جادة . كذلك يتم خلال هذة المرحلة انشاء صندوق الاحتياطى كخطوة سابقة لا قامة بنك مركزى موحد . اما المرحلة الثانية وهى مرحلة انتقالية فيكون التركيز خلالها على تحقيق المزيد من التنسيق فى السياسة المالية والنقدية للدول الاعضاء على نحو يسمح بانشاء بنك مركزى اوروبى موحد يتولى مهمة الاشراف على المؤسسات والاجراءات المرتبطة بالسياسات المالية والائتمانية للدول الاعضاء . كما يتولى البنك مهمة الاشراف على سياسات الصرف الاجنبى سواء فيما يتعلق بعلاقات العملات الاوروبية وبعضها البعض او علاقة هذة العملات بعملات الدول الاخرى .

وبمقتضى المرحلة الثالثة يتم تدعيم السلطة النقدية المركزية للسيطرة على النقد المتداول بالسوق والغاء اسعار الصرف بين عملات الدول الاثنتى عشرة . وينلط بالمجلس الاوروبى مهمة فرض القيود على الموزنات القومية على نحو يجنب حدوث أى تهديد على الصعيد العام . وتكلل هذه المرحلة باستبدال العملات النقدية للدول الاعضاء بعملة موحدة . واهتم التقرير بالتأكيد على ان الالتزام بالمرحلة الاخيرة ليس ضروريا على الاطلاق فى الاجل القصير .

على مستوى آخر ، يتطلب تنفيذ المراحل المختلفة التى ينص عليها التقرير ادخال تعديلات على اتفاقية روما المنشئة للجماعة على ان تتم هذه التعديلات بصورة تدريجية .

وبصفة عامة يحظى التقرير المعنى فى المرحلة الحالية بتأييد وترحيب معظم الدول باستثناء بريطانيا التى تعارض بشدة أمكانية تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة . فى حين تؤيد هذه المراحل على الاقل ظاهريا كل من المانيا الغربية ولوكسمبورج والدانمارك . اما بقية الاطراف فترحب بشدة بهذا المشروع وعلى رأسها فرنسا وباقى الدول الاخرى ذات العملات الضعيفة مثل ايطاليا واسبانيا .

وتستند المعارضة البريطانية على مجموعة من الاعتبارت اهمها ان انجاذ الخطة يتطلب بالضرورة تحقيق وحدة سياسة يستتبعها بالضرورة التخلى عن السيادة الوطنية فى مجال وضع السياسات الائتمانية والنقدية والمصرفية الوطنية . كذلك تركز المعارضة البريطانية على الاثار السلبية التى يمكن ان تتركها عملية التوحيد النقدى على الدول ذات العملات النقدية القوية واهمها بريطانيا والمانيا .

ويمكن القول ان الموقف البريطانى تم احتواؤه بنجاح خلال العام نتيجة للافكار والمشاريع المتماسكة التى تطرحها المفوضية الاوروبية بصفة شبه مستمرة وتستهدف احاطة موقف بريطانيا بجو من العزلة او شبه العزلة عن موقف بقية الدول الاعضاء خاصة وان بعضها لا يزال يبدى بعض التحفظات بشأن المشروع مثل المانيا . فبعد مرور حوالى العام على صدور التقرير المذكور اصدرت المفوضية وثيقة اخرى لا تقل اهمية فى هذ الصدد . وتمت مناقشة خطة الهيئة التى تضمنتها هذه الوثيقة خلال اجتماع وزراة المالية بالجماعة الذى عقد فى مارس ١٩٦٠ .

وتتفق الخطة الجديدة للمفوضية الاوروبية وجميع بنود تقرير ديلور باستثناء مسألة واحدة هامة من حيث انها تسقط اصرار البنوك المركزية على استمرار العمل بالادوات والقواعد المركزية التى تحكم العجز فى موازنات الدول الاعضاء . وبمقتضى تلك الخطة لن يكون هناك اجراءات او قوانين نقدية مركزية تقوم بمهمة مراقبة ومتابعة السياسات المالية العامة للدول الاعضاء . وسوف يستعاض عن ذلك بما يسمى « بالاجراءات الملزمة Binding procedure» والتى بمقتضاها سوف يكون على الحكومات الوطنية موافاة مجلس وزراء المالية الاوروبى بمجموعات من القوانين او التوجيهات فيما يختص بالسياسات المالية والتى يتم التصديق عليها فى مرحلة لاحقة لتضحى قانونا وطنيا . ومن المفترض او المرغوب فيه ان تكون هذه الاجراءات صارمة للغاية بحيث تضمن ان السلوك الاقتراضى للدولة لن يضع ضغوطا على معدلات الفائدة الوطنية او تلك الخاصة بالجماعة .

وفى حين تبدو هذه الخطة اكثر تحررا مقارنة بالفكرة القديمة والخاصة بايجاد القوانين واللوائح الملزمة Binding rules الا انها تؤكد على ضرورة تخلى الدول الاعضاء عن سلطات السيادة فيما يتعلق بوضع سياساتها المالية . ويرى رئيس المفوضية ان تلك الخطة تعنى بالحاجة الملحة الى ايجاد سياسة اقتصادية كلية وضرورة التنسيق فى مجال السياسات المالية بحيث لا تتحمل السياسة النقدية جميع الضغوط .

كذلك يرى ديلور ان تلك « الاجراءات الملزمة » لا تناقض بينها وبين مبدأ تقديم الدعم المالى Principle of Subsidy كما انها لا تتناقض والافكار الخاصة بضرورة اتخاذ القرارات على مستوى الجماعة عندما تبرز الحاجة الى ذلك . فالمقصود هو ان التخلى عن السيادة فى مجال تحديد الموازنة سوف يساعد على تعزيز العمل من اجل التقدم على صعيد اجراءات التوحيد النقدى دون اضافة اية عراقيل .

وافادت التقارير الخاصة بمناقشة تلك الخطة فى اطار الاجتماعات التى اجراها وزراء المالية بالجماعة بالاشتراك مع ممثلى البنوك المركزية الاوروبية ان جواً من الاتفاق العام ساد المفاوضات وان المشاركين بها توصلوا الى اتفاق موسع فيما يختص بهدف الوحدة النقدية ومع ذلك فقد اتفقوا فى مجال تحديد جدول زمنى محدد بهذا الخصوص بالاستثناء الاجماع على اهمية وضرورة التحضير لاجتماع خاص فى نهاية العام لاجراء تعديلات هامة على المعاهدات الاصلية المنشئة للجماعة .

وقد نفت التقارير الخاصة بتلك المحادثات احتمالات اتخاذ بريطانيا موقفا اكثر ايجابية فى هذا الصدد حيث اكدت انه لم يطرأ أى تغيير على الموقف البريطانى الرافض للانضمام

الى النظام النقدى الاوروبى ، واستندت المعارضة البريطانية لمثل هذه الخطوة خلال النصف الاول من العام على اساس ان معدل التضخم فى بريطانيا لا يزال ينبغى خفضه ليتوائم مع مستويات التضخم فى باقى الدول الاعضاء . وتضمنت نقاط الاتفاق خلال الاجتماع الذى عقد فى ٢٨ مارس هذا العام مجموعة من المقترحات كان اهمها ما يلى :

١ ـ خلق نظام اوروبى للمصارف المركزية (Eurofed) على غرار نموذج البوندسبانك الالمانى Bundespank ونظام الاتحاد الفيدرالى الامريكى ويقوم بالتحكم فى الاوضاع المالية الاوروبية على اساس يومى .

٢ ـ ضرورة ان يصبح البنك المركزى الاوروبى ذا استقلالية سياسية والتزام بمكافحة التضخم . وان يضحى عرضة للمساءلة الديمقراطية فيما يختص بطاقة اعماله .

٣ ـ الاتفاق حول اهمية الحكومات الاوروبية عن تحويل العجز فى الموازنات من خلال الاقتراض الزائد الامر الذى قد يترتب علية تأثيرات سلبية على اقتصادات باقى الدول الاعضاء .

اما عن الاختلافات فقد تضمنت الخلاف حول الجهة التى ستتولى التحكم فى سياسات الصرف الاجنبى . وترى كل من فرنسا وانجلترا انها ينبغى ان تؤول الى وزراء المالية فى حين يرى فريق ثان تتزعمه المانيا الغربية بان تلك السلطة ينبغى ان تؤول الى البنك المركزى نفسه . الى جانب ذلك تبقى هناك بعض المسائل المعلقة ومحل الخلاف خاصة فيما يتصل بمقدرة اتفاقيات الجماعة على ادانة العجز الزائد أو معاقبة الدول التى ترفض تحجيم حجم انفاقها . وترى المانيا الغربية فى هذا الخصوص ضرورة وجود لوائح ملزمة تساندها عقوبات . فى حين يرى جانب ثان بان الموازنات ينبغى ان يحكمها قوانين السوق وبأن التحكم المركزى من شأنه التخلى عن حقوق السيادة الوطنية بشكل مفرط للغاية .

ويمثل قرار الحكومة البريطانية المفاجىء بالانضمام الى النظام النقدى الاوروبى فى اكتوبر خلال العام واحدا من ابرز التطورات الخاصة بالتوحد الاقتصادى والنقدى الاوروبى . واذا كان الخبراء السياسيون قد اجمعوا على ان القرار هو فى حقيقة الامر مناورة سياسة بارعة من جانب رئيسة الوزراء البريطانية مرجريت تاتشر فى مواجهة المعارضة العمالية الداخلية فان القرار فى حد ذاته يمثل خطوة ايجابية اخرى فى اطار سعى الجماعة الاوروبية لاحتواء الموقف البريطانى وارغامها على تقديم المزيد من التنازلات .

على انه لايزال يقلل من اهمية اتخاذ هذا القرار من اعلنته تاتشر من انها لن تذهب ابعد من ذلك واستمرار معارضتها لفكرة العملة الموحدة . ومن جانبها ترى المفوضية الاوروبية ان قبول الحكومة البريطانية الانضمام الى النظام النقدى الاوروبى واستمرار معارضتها لمسألة التوحد النقدى يمثل تحديا جديداً على الدول الاخرى اخذه فى الاعتبار حيث انه يوفر لبريطانيا امكانية عرقلة الجهود المبذولة فى اتجاه الوحدة استناداً الى موقعها الجديد داخل النظام النقدى الاوربى على خلاف ما كان علية الحال من قبل وساهم فى تصعيد هذه المخاوف ما اظهره جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى الجديد من تمسك صريح بنهج تاتشر ازاء تلك القضية .

ويؤكد صحة هذه المخاوف استمرار المعارضة البريطانية لخطوات التوحد الاقتصادى والنقدى خلال القمة الاوروبية التى عقدت فى ميلانو فى اكتوبر ١٩٩٠ . ويمكن استعراض اهم بنود الاتفاق الذى حظى بموافقة جميع الدول الاخرى الاعضاء على النحو التالى :

١ ـ الاتفاق على تحديد مطلع يناير ١٩٩٤ للبدء فى تنفيذ المرحلة الثانية للوحدة الاقتصادية والنقدية الاوروبية .

٢ ـ ضرورة ادخال تعديلات فى اتفاقية روما مع بداية المرحلة الثانية والذى يسمح باقامة بنك مركزى فيدرالى وهيئة فيدرالية اوروبية للاشراف على السياسات النقدية للدول الاعضاء . كما تم الاتفاق على مواصلة خطوات دعم العملة الاوروبية تمهيدا لتوحيدها فى اطار المرحلة الثالثة والاخيرة .

٣ ـ الاتفاق على البدء فى المرحلة الاخيرة فى اول يناير ١٩٩٣ وفيها يتم اتخاذ اجراءات ضرورية من شأنها استبدال العملات الاوروبية المختلفة بعملة موحدة . وتقتضى هذه المرحلة بالضرورة انتهاج سياسة السوق المفتوح بما يسمح بتحقيق النمو المطلوب وتوفير فرص عمالة جديدة وحماية الهيئة وتحقيق التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية .

هـ ـ الاصلاح الدستورى ومستقبل التوحد السياسى الاوروبى :

سيطرت مسألة الاصلاح الدستورى على محادثات القمة فى دبلن (ابريل ١٩٩٠) ثم خلال قمة دبلن الثانية للمجلس

الاوروبى والتى عقدت فى يونيو ١٩٩٠ . وتم الاتفاق بين رؤساء حكومات الدول الاعضاء فى الجماعة على أعادة صياغة دستور الجماعة كضرورة اساسية وملحة .

والمعروف ان هذه القضية طالما كانت محل اهتمام شديد من قبل الاتجاه الفيدرالى داخل الجماعة الاوربية . على انه خلال العام اتسع نطاق الاهتمام بتلك القضية ليشمل ابعادا جديدة ويضم اتجاهات متعددة اصبحت تؤكد اهتمامها المطرد بتلك المسألة . على سبيل المثال نلحظ الاهتمام المتنامى من قبل العديد من الدول الاعضاء بمسألة العجز الديمقراطى الملحوظ الذى يعانى منه الاداء السياسى للجماعة ابرز سمات ذلك العجز ضعف سلطة ونفوذ البرلمانات الوطنية فى مجال التأثير على التشريعات الخاصة بالجماعة فى الوقت الذى لايزال فية البرلمان الاوروبى يفتقر الى صلاحيات حقيقية لمراجعة التشريعات الاوروبية .

من جانب ثان فان الحديث عن الوحدة الاوروبية والنقدية كان من شأنه اثارة مجموعة من الافكار الخاصة باهمية التعديل الدستورى . وابرز التساؤلات فى هذا المجال التساؤل الخاص بكيفية جعل السياسات الاقتصادية والنقدية الخاصة بالجماعة موضوعا للمراقبة من قبل البرلمان الاوروبى .

من ناحية ثالثة وبما انه كان من الضرورى على الجماعة ان تعد نفسها لاحتمالات التوسع فى العضوية من خلال انضمام اعضاء جدد فقد كان من المنطقى ايضا ان تثور المخاوف من احتمالات ان يؤثر ذلك سلبا على ايقاع عملية صناعة القرار ما لم يواكب ذلك اصلاح وتجديد مؤسساتى وهيكلى . ثم هنالك من ناحية رابعة الانتقادات التى يوجهها بعض الدول الشركاء للجماعة وبعض المسئولين عن السياسة الخارجية للجماعة ومفادها ان ادارة وتنظيم السياسة اصبحت تقتضى المراجعة فى الوقت الذى تنوء فية باعباء التحديات الدولية الجديدة .

وعلى الرغم من ان توالى الاحداث فى اوروبا الشرقية كان المحرك الرئيسى لتلك الافكار والجدل بشأن تطوير الجماعة الا ان الدور المحورى فى مجال ادارة تلك الافكار والتنسيق فيما بينها ودعمها فى اتجاه الدفع بأولوية الاصلاح الدستورى هو ذلك الذى اضطلع به رئيس المفوضية الاوروبيه جاك ديلور . فأكد ديلور على ان المنهج الذى ينبغى ان تسلكة الجماعة ازاء الاحداث فى الشرق ينبغى أن يتم من خلال الاسراع بخطى التوحد الاقتصادى والنقدى يواكبة تطوير لهياكل ومؤسسات الجماعة الاوروبية .

ولعبت المسألة الالمانية تحديدا دورا رئيسيا فى تغير وجهات النظر بشأن مستقبل الجماعة وكذلك فى مجال بلورة تعاون فرنسى - المانى نشط فى هذا المجال . فاصبح الشعور العام داخل الجماعة بان الوحدة الالمانية لا تمثل تهديدا رئيسيا فى ظل اوروبا اكثر توحدا . وفى هذا المناخ طرح رئيس المفوضية مجموعة جديدة من الافكار الخاصة بالإصلاح الدستورى اهمها كان الاقتراح الخاص بضرورة الاعداد لمؤتمر على مستوى الحكومات للدول الأعضاء ومهمته مناقشة قضايا التوحد السياسى على نحو مستقل على غرار مؤتمر مناقشة الوحدة النقدية والاقتصادية .

(١) المبادرة الفرنسية الالمانية :

حفل العام ١٩٩٠ بالعديد من المبادرات الخاصة بمسألة الوحدة السياسية الاوروبية ابرزها كان البيان الفرنسى - الالمانى المشترك الذى القاه الرئيسان الفرنسى والالمانى قبيل اجتماع قمة المجلس الاوروبى فى دبلن (٢٨ أبريل) يتضمن دعوة صريحة لدول الجماعة من أجل تحقيق المزيد من التوحد السياسى بالاضافة إلى التوحد الاقتصادى بحلول العام ١٩٩٣ . والحقيقة ان التقاء الاهداف الفرنسية والالمانية فى مجال بلورة هذا المشروع يبدو امرا منطقيا تماما فى اطار الظروف التى شهدتها الجماعة منذ انهيار حائط برلين فى نهاية العام ١٩٨٩ . فمن ناحية حرصت المانيا الغربية على تأكيد ان فكرة توحيد شطرى المانيا لا تقلل بالضرورة من التزاماتها الاوروبية . فى الوقت نفسه اجتهدت فرنسا التى تخشى من تنامى القوة الالمانية بعد توحدها على العمل الدءوب فى اتجاه ان تصبح تلك القوة جزءا من الجماعة الاوروبية وضمن اطارها الاقتصادى والسياسى والامنى .

وحدد بيان كول وميتران عددا من الاهداف هى اولا : توسيع نطاق الديمقراطية وتوحيد الاجراءات الاقتصادية والنقدية والسياسية على مستوى الجماعة بما فى ذلك رسم وتطبيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة . وثانيا : السعى المشترك من أجل اتخاذ الجماعة خلال اجتماع القمة الاوروبية فى دبلن لقرارات حازمة لتحديد جدول زمنى خاص بمشروع الوحدة السياسية أهمها التوصية بعقد مؤتمر تحضره حكومات الدول الاعضاء لابرام معاهدة خاصة بالوحدة السياسية تواكب إقامة السوق المشتركة فى مطلع عام ١٩٩٣ وجهود التوحد الاقتصادى والنقدى .

والواقع ان فشل مؤتمر القمة فى دبلن فى دعم المبادرة الفرنسية الالمانية على نحو ملائم وكاف من خلال الاتفاق

بشأن اجراءات عملية ومحددة فى مجال دفع عملية الوحدة السياسية يعكس التباين فى المواقف والاهداف الحقيقية لكل من فرنسا والمانيا على الرغم من دعمهما المشترك والصريح لفكرة الوحدة الاوروبية فى حد ذاتها . فالمعروف ان الاراء الفرنسية والالمانية تمثل حاليا ثقلا رئيسيا فى اطار الجدل بشأن الاصلاح الدستورى للجماعة . فمن ناحية لا تزال فرنسا تحتفظ بنفوذها التقليدى فى مجال القدرة على التأثير على قرارات الدول الأخرى الاعضاء واقناعها بالسير فى خطى الافكار الفرنسية الخاصة بتطوير الجماعة . اما المانيا الغربية فمرجع الثقل السياسى الذى تحظى به داخل الجماعة يعود إلى قدرتها الاقتصادية والدور الخاص الذى تلعبه فى مجال الربط بين المانيا الشرقية والجماعة الاوروبية . من البديهى اذن ان يمثل الاتفاق المعنى بين فرنسا والمانيا احياء للتحالف الفرنسى - الالمانى الذى ظل يمثل تاريخيا قوة رئيسية لا يستهان بها داخل السياسات الاوروبية بل ويصعب الوقوف امامها . غير ان عجز المبادرة المعنية عن تحقيق نجاح حقيقى يطرح بدوره مجموعة من التساؤلات وأهمها التساؤل الخاص بماهية التوحد السياسى المنشود . فالمعروف ان الغموض لا يزال يحيط بمفهوم الوحدة السياسية الاوروبية الامر الذى يعوق امكانية تحقيق تقدم عملى فى هذا المجال والاهم انه يحول دون امكانية تحقيق اجماع أو اتفاق فى الاراء بين الدول الاعضاء سواء فيما يتصل بتقرير اولوية هدف التوحد السياسى أو فيما يتصل ببلورة برامج عملية محددة وخطط حقيقية تستهدف تنفيذ ذلك الهدف على غرار ما حدث بشأن المشروع الخاص بالسوق الموحدة أو « المشروع ١٩٩٢ » .

ويرتبط بذلك ايضا قضية غموض أو عدم وضوح النوايا الحقيقية للدول الاعضاء فى الجماعة فيما يتصل بهدف التوحيد السياسى . وقد كشفت قمة دبلن عن وجود تباين حقيقى فى الرؤى الالمانية والفرنسية فيما يتعلق بمفهوم الوحدة السياسية ودوافع اهتمام كل منهما المفاجىء بهذه القضية على نحو دعاتى خلال العام ١٩٩٠ . ولعبت المسألة الالمانية دورا رئيسيا فى تحديد التوجهات الالمانية ازاء أوروبا ومقدار الحماس الذى اظهرته بشأن مشاريع الاندماج السياسى والاقتصادى والنقدى الاوروبية . ورأت المانيا ببساطة ان تلك السياسة من شأنها تأكيد اهتمام المانيا بوجود كيان أوروبى قوى يواكب اهتمام المانيا بأعادة توحيد شطرى قطريها . وهو الامر الذى من شأنه ايضا طمأنة المخاوف الاوروبية بشأن قضية الوحدة الالمانية .

وعنى المستشار الالمانى هلموت كول بالبرهنة على ان الوحدة الالمانية لا تمثل بالضرورة معرقلا لعملية الاندماج الاوروبى . وربما يفسر ذلك حجم الحماس الذى تعكسه الاراء الالمانية الداعية إلى ضرورة نقل المزيد من الصلاحيات إلى البرلمان الإوروبى والمفوضية الاوروبية . ويساند المانيا فى مجال تأييد النموذج الفيدرالى الاوروبى كل من بلجيكا وايطاليا واسبانيا وربما ايضا اليونان .

وعلى الجانب الاخر تمثل كل من فرنسا وبريطانيا اقوى الدول الاوروبية المعارضة لتطبيق فكرة الوحدة الفيدرالية على نحو كامل . وتكتسب الرؤية الفرنسية خصوصية من حيث أنها تدعو إلى تبنى نموذج فيدرالى منقوص أو تدريجى وهى فى هذا تتفق والاهداف الالمانية التى تم تحديدها . فى اطار البيان المشترك مع الرغبة فى الوقت نفسه على الابقاء على دور أكبر للدولة - القومية . وتقدم فرنسا مقترحات محددة فى هذا الصدد أهمها الاقتراح بالنهوض بدور ونفوذ المجلس الاوروبى بحيث يحقق مزيداً من الاستمرارية . فهناك اقتراح بان تتولى دولة أوروبية كبرى مهمة رئاسة السوق الاوروبية خلال عدة سنوات بحيث تحقق امكانية الاستمرارية والتركيز فى مجال صناعة السياسة الخارجية والامنية الاوروبية على نحو اكثر طموحا واستقرارا . وهناك اقتراح آخر تركز من خلاله فرنسا على أهمية الاولوية لدور البرلمانات الوطنية فى المجال التشريعى بهدف معالجة العجز الديمقراطى الذى تعانى منه الجماعة على مستوى الاداء السياسى . وتقترح فرنسا فى هذا الصدد اقامة هيكل جديد إلى جانب البرلمان الاوروبى يتألف اعضاؤه من اعضاء البرلمانات الوطنية الاوروبية .

وتسبب تلك الرؤية الفرنسية قلقا للمفوضية الاوروبية بالنظر لمعارضتها المستمرة لجدول الاعمال الفيدرالى الذى تتبناه المفوضية ، وجدير بالملاحظة ان تأثير الضغوط الداخلية على الحكومة الفرنسية الراهنة ينعكس مباشرة على رؤيتها الحالية لاوروبا . فهنالك ثلاثة تيارات داخلية مناهضة لآية خطوات فى اتجاه الوحدة مع اوروبا وعلى رأسها الجبهة الوطنية والحزب الشيوعى الفرنسى وبعض الديجوليين وبعض اعضاء الحزب الاشتراكى بقيادة جون بيير شوفينمان . وفى المقابل تحظى الحكومة الالمانية بتأييد كافة الجماعات السياسية الداخلية لفكرة اوروبا الفيدرالية .

(٢) المقترحات الايرلندية بشأن الاصلاح السياسى والمؤسسى للجماعة :

قدمت ايرلندا خلال النصف الأول من العام توصيات شاملة بشأن الاصلاح السياسى للجماعة بمناسبة توليها رئاسة

السوق خلال تلك الفترة . وتناولت ورقة العمل الداخلية التى تضمنت تلك التوصيات الاحتمالات المختلفة المؤدية إلى تنفيذ الوحدة السياسية وقام بمناقشتها سفراء الدول الاعضاء فى الجماعة فى بروكسل . وضمت هذه الخيارات تشكيل مجلس دائم للوزراء يتمتع بنظام تصويت فعال ورقابة اكبر للبرلمان الاوروبى فيما يتعلق بتشريعات الجماعة وتأكيد حق محكمة العدل الاوروبية فى فرض عقوبات على الدول الاعضاء . وقد جاءت صياغة تلك المقترحات فى اعقاب قرار مؤتمر المجلس الاوروبى دبلن الذى عقد فى يونيو بتكليف وزراء الخارجية بوضع دراسة تتعلق بسبل تنفيذ الوحدة السياسية .

(٣) اقتراح المفوضية الاوروبية :

فى اطار احتدام النقاش حول مسألة الوحدة السياسية تقدم رئيس المفوضية الاوروبية باقتراح جديد ضمن وثيقة عمل سرية لاقامة هياكل تنظيمية جديدة يمكن فى اطارها تقسيم الجماعة الاوروبية الى رابطة نقدية واجتماعية واخرى امنية وسياسية خارجية بهدف ازالة العقبات التى تحول دون تحقيق الوحدة السياسية الاوروبية الكاملة .

واستهدف رئيس المفوضية الذى وضع هذه الوثيقة ايجاد خيار امام مختلف الدول الاعضاء للانضمام الى واحدة من هاتين الرابطتين ضمن هيكل الجماعة الاوروبية . فايجاد رابطة اقتصادية ونقدية واجتماعية قد يتماشى مع الموقف البريطانى الرافض للتخلى عن السيادة الوطنية لصالح الوحدة الاوروبية الكاملة وتناسب ايضا الوضع الحيادى لأيرلندا والنمسا التى ترغب فى الانضمام الى السوق .

كذلك تضمنت الوثيقة اقتراحا من ديلور بأن تكون الرابطة الامنية والسياسية الخارجية ركيزه لحلف الاطلنطى ضمن اطار التعاون السياسى الخارجى الغربى . كما اقترح ديلور التنسيق بين الرابطة الامنية الاوروبية محل الاقتراح وبين وزراء الدفاع الغربيين الذين سيتعين عليهم الاجتماع لتنسيق المواقف قبيل انعقادى اى مؤتمر لحلف شمال الاطلنطى او لدول مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى .

وتوصى الوثيقة كذلك بضرورة وضع ضمانات لسيادة كل من الدول الاعضاء فى الرابطين المتكاملتين وتحديد المفهوم الحقيقى لصلاحيات السيادة لكل من هذه الدول . كما توصى بتوزيع الصلاحيات بين مؤسسات الرابطتين والحكومات الوطنية للدول الاعضاء . وفى النهاية تؤكد الوثيقة على اهمية تعزيز صلاحيات مؤسسات السوق وعلى الاخص المفوضية والبرلمان الاوروبى للقيام بدور السلطة التشريعية الحقيقية للوحدة الاوروبية .

(٤) المشروع الايطالى :

تقدمت ايطاليا التى تولت رئاسة السوق خلال النصف الثانى من العام بورقة عمل تضمنت مجموعة من التوصيات لها طابع فيدرالى قوى . على ان الورقة لم تحظ بموافقة من جميع الدول الاعضاء . فرحبت بها كل من اسبانيا واليونان وبلجيكا فى الوقت الذى ابدت فية بقية الدول تحفظها بشأن الخطة .

وبناء على تسوية من ممثلى وزراء خارجية الدول الاعضاء ادخلت ايطاليا تعديلات جديدة على الورقة بحيث انتهت الى طرح مجموعة من الخيارات والبدائل بدلا من تقديم حلول نهائية حاسمة .

ويمكن تحديد اهم نقاط الاتفاق التى توصلت اليها الدول الاعضاء بشأن جملة مشاريع التوحد السياسى خلال العام كما يلى :

١ ـ الاتفاق على اهمية ادارة الجماعة لسياساتها الخارجية على نحو اكثر دقة وتنظيما والمقصود تعزيز دور المجلس الاوروبى فى مجال صياغة وبلورة التوجيهات العريضة والخطوط الاساسية لسياسات الجماعة الخارجية . كذلك هناك اتفاق عام على ضرورة اسقاط المخاوف الخاصة بمناقشة السياسات الامنية للجماعة .

٢ ـ الاتفاق على ادخال تغيرات متواضعة على صلاحيات البرلمان الاوروبى . وعلى سبيل المثال سوف يكون من ابرز صلاحيات المجلس التصديق على رئيس المفوضية واعضائها . كما سوف يسمح للمجلس بادخال التعديلات على اية قوانين يتم اتخاذها بالاجماع خلال اجتماعات المجلس الاوروبى .

اما عن الاختلافات فهى تشمل المجالات التالية :

١ ـ الاختلاف حول المنهج الامثل لتطوير السياسات الامنية للجماعة . وفى هذا الصدد ترى ايطاليا اهمية تطوير السياسة الامنية والخارجية للجماعة على نحو شامل بحيث تتضمن الامور العسكرية . كما تقترح ايطاليا ان تلتزم الدول الاعضاء بحماية امنها بصورة متبادلة مع القيام بعمليات عسكرية مشتركة . كذلك تقترح الورقة الايطالية ادماج اوروبا الغربية ضمن هيكل الجماعة الاوروبية بحيث تصبح الاطار الرئيسى للتعاون العسكرى الاوروبى .

ويعارض تلك الاراء بقوة الدول المحايدة مثل ايرلندا

والدول الاخرى مثل بريطانيا التى تخشى الاثر السلبى لتلك الافكار فى مجال تقويض دعائم التحالف الاطلنطى .

٢ ـ الاختلاف حول سلطات مؤسسات الجماعة . وتقترح ايطاليا فى هذا المجال ابرام سلسلة من الاتفاقات الجديدة من شأنها اعطاء مزيد من الصلاحيات لمؤسسات الجماعة فى مجالات الصحة والطاقة وحرية الحركة للمواطنين والتعاون فى مجالات مكافحة الجرائم والمخدرات .

٢ ـ الجماعة الأوروبية والصراع العربى الاسرائيلى :

على غرار ما حدث فى أزمة الخليج ، نجحت الولايات المتحدة فى اجهاض محتوى الموقف السياسى والدبلوماسى المتقدم للمجموعة الأوروبية نحو الصراع العربى الاسرائيلى فى مقابل تقديم تنازلات محدودة وشكلية . ودلالة ذلك أن الولايات المتحدة قطعت الطريق على محاولة الجماعة الاحلال محل الولايات المتحدة باعتبارها القوة الدولية الأولى وذات النفوذ فى الوطن العربى . غير أن هذا الاستنتاج لايكتمل بدون الاعتراف بان الدول العربية ساهمت فى إفشال التصور المميز والمتقدم حول مشكلات المنطقة ، وشاركت (مع الولايات المتحدة) فى اعادة أوروبا وخاصة الجماعة الأوروبية إلى دور تابع للسياسة الامريكية فى العالم العربى . ومثل الغزو العراقى للكويت ضربة قاصمة لتقدم الجهود الأوروبية صوب حل مشاكل المنطقة من خلال مدخل سياسى متوازن .

فحتى الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس حقق الموقف الأوروبى تقدما ملموسا من الناحية النظرية نحو الصراع العربى ـ الاسرائيلى والحقوق السياسية للشعب الفلسطينى . فصدر عن الجماعة بيان عن قمتى دبلن فى ٢٠ فبراير و ٢٦ يونيو اشتملا على عدد من المواقف الحازمة الجديدة نحو القضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى ، يمكن ايجازها فيما يلى :

١ ـ الادانة الشديدة لسياسة الاستيطان الاسرائيلى فى الاراضى المحتلة والتأكيد على أن بناء مستوطنات اسرائيلية فى الأراضى المحتلة بما فيها القدس الشرقية يعتبر عملا غير مشروع وذلك انطلاقا من أن حق اليهود السوفيت فى الهجرة إلى اسرائيل لايجب أن يكون على حساب حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير .

٢ ـ مطالبة اسرائيل بالتقيد بمعاهدة جنيف الرابعة الخاصة بحقوق المدنيين تحت الاحتلال وخاصة فى ميادين الصحة والتعليم وأنهاء القمع الوحشى للشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة . وقدم بيان قمة دبلن فى يونيو خلال العام خطوة اضافية تقترب كثيرا من المطالبة بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطينى واضطلاع الامم المتحدة بدورها المأمول فى هذا المجال . وكانت منظمة التحرير وقيادة الانتفاضة قد ركزتا على هذا المطلب الاساسى طوال عام ١٩٩٠ كخطوة هامة نحو اقرار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير وبناء دولته المستقلة .

٣ ـ مطالبة الحكومة الاسرائيلية باجراء حوار سياسى مع الشعب الفلسطينى يمكن أن يفتح الباب لتسوية المشكلة الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى على اساس من قرارات مجلس الامن المعنية والشرعية الدولية . وامتد هذا الموقف إلى أهمية اجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى ، وذلك فى أشارة واضحة إلى امتعاض أو ربما عدم رضاء الجماعة الاوروبية عن تجميد الحوار الامريكى مع منظمة التحرير قبل صدور بيان دبلن مباشرة . وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت قد بلورت موقفها المطالب بعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تسهم فيه أوروبا جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والاطراف المباشرة للأزمة . وقدم بيان دبلن خطوة اضافية بتأكيده على ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى جهود التسوية السلمية أى فى المؤتمر الدولى الذى تطالب به أوروبا .

٤ ـ التأكيد الضمنى على جدارة الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة بالحصول على التمثيل الدولى . قامت الجماعة الأوروبية بعد بيان دبلن فى ٤ يونيو بتعيين ممثل للجماعة فى الاراضى المحتلة الأمر الذى يجعل للأراضى المحتلة والشعب الفلسطينى أهلية التمثيل الدبلوماسى الدولى دون أن يصل ذلك إلى اعتراف صريح بدولة فلسطين . وتعتبر هذه الخطوة ترجمة سياسية لنجاح الجماعة الأوروبية فى اجبار اسرائيل على تمكين المنتجات الفلسطينية من الدخول مباشرة لأسواق الجماعة الأوروبية دون المرور أو الحصول على تصديق السلطات الاسرائيلية وكذا الغاء الرسوم المفروضة على المعونات التى تقدمها الجماعة للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة .

٥ ـ قبيل انفجار أزمة الخليج مباشرة قامت الترويكا الأوروبية برئاسة وزير الخارجية الايطالى جيانى دى

ميكليس بزيارة ميدانية للشرق الأوسط وذلك في الفترة ٢٣ - ٢٧ يوليو . والتقى الوفد مع رئيس الوزراء الاسرائيلي ووزير خارجيته ديفيد ليفي في ٢٣ يوليو حيث اشار صراحة إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام واشراك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام . كما شجب الوفد انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان الفلسطيني . ورد وزير الخارجية الاسرائيلي على هذه التصريحات بعنف كما زارت الترويكا تونس حيث عقدت لقاء مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ومسئولين بالجامعة العربية . وأكد رئيس الترويكا دي ميكليس أن هدف الزيارة هو استطلاع رأى الاطراف المعنية في مبادرة جديدة تقوم الجماعة بأعدادها لدفع جهود السلام في المنطقة ، واقناع الولايات المتحدة بذلك ، وبتجديد الحوار مع المنظمة . والأرجح أن المبادرة التي كان وزير الخارجية الأيطالي ورئيس الترويكا الاوروبية خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠ قد أشار اليها ، تضمنت ضغوطا على الولايات المتحدة أكثر منها عملا اوروبيا مستقلا . ومع ذلك ، فإن الموقف العام للجماعة كان آخذا في التحسن ويزداد تصميما على تحريك عملية السلام عندما انفجرت أزمة الخليج . ومنذ البداية حمل تقييم الجماعة لانعكاسات أزمة الخليج على فرص تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي طابعا تشاؤميا . فقرر بيان الجماعة الأوروبية في السابع من اغسطس أن « العدوان العراقي » يؤخر البحث عن تسوية المشاكل الأخرى في المنطقة كالنزاع العربي - الاسرائيلي والقضية الفلسطينية ، وقضية لبنان . ومع ذلك ، فأن موقف الجماعة قد اشتمل على محاولة جادة لاقناع الولايات المتحدة بصعوبة ايجاد حل سلمي لازمة الخليج دون اعلان الالتزام بحل المشكلة الفلسطينية والنزاع العربي - الاسرائيلي من خلال مؤتمر دولي . وتظهر هذه المحاولة في مجموعة من الافكار والمبادرات التي طرحتها الجماعة أو عكستها المواقف العملية لها . ونستعرض بعض هذه الأفكار والمبادرات فيما يلي :

١ - مطالبة الجماعة الأوروبية بإصدار التزام دولي بالعمل على كافة مشاكل المنطقة وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي بالتوازي مع جهود التسوية السلمية لأزمة الخليج ، دون أن يكون هناك ارتباط مباشر أو تلقائي بين الأمرين . وقد ورد هذا الالتزام في عدة بيانات صدرت عن الجماعة الأوروبية خلال فترة الأزمة كما اشرنا سابقا . وكان هذا الموقف الأوروبي وراء اضطرار الولايات المتحدة للقبول بحل وسط تمثل في صدور بيان غير ملزم من مجلس الأمن في ٢٠ ديسمبر بخصوص التحرك لحل مشكلة الشرق الأوسط خلال مؤتمر دولي « يعقب » حل ازمة الخليج .

٢ - مساندة دول الجماعة الاوروبية الاعضاء في مجلس الأمن للقرار رقم ٦٧٢ ، بخصوص ادانة اسرائيل لارتكابها مذبحة القدس في ١٨ اكتوبر . وتضمن هذا القرار ارسال فريق للامم المتحدة لتقصى الحقائق الخاصة بالمذبحة وتقديم تقرير لمجلس الأمن حول سبل حماية المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي . ويمثل هذا القرار خطوة متقدمة على طريق ترتيب حماية دولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي ، وهو أمر طالبت به الجماعة الأوروبية في عدة بيانات رسمية من قبل وخاصة في بيان دبلن في يونيو .

٣ - طرح صيغة اولية وغير رسمية لانشاء « مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط » على غرار « مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي » . وطرحت اسبانيا هذه الفكرة وقام وزير الخارجية الايطالي باعطائها دفعة سياسية ومعنوية كبيرة عندما حركها على هامش مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا والمنعقد في جزيرة مايوركا باسبانيا ووفقا للمشروع الاسباني - الايطالي المتوسطي فإن على مؤتمر التعاون والأمن في الشرق الأوسط أن يعالج المشكلات الصعبة في منطقة الشرق الأوسط وخاصة النزاع العربي - الاسرائيلي ومشكلتي لبنان وقبرص . ويعتبر تقديم وزير الخارجية الايطالي لعدد من الاقتراحات غير الرسمية للجماعة الأوروبية ككل يقصد بها استطلاع رأى الاطراف الدولية المؤثرة قبل التصديق عليه رسميا من قبل مؤسسات الجماعة . ولم تخرج الفكرة إلى حيز الرأى الرسمي للجماعة بسبب معارضة الولايات المتحدة بالرغم من موافقة اطراف دولية اخرى منها الاتحاد السوفيتي على الفكرة .

والواقع أن هذه المواقف الأوروبية الايجابية من المشكلة الفلسطينية ساهمت في شرح المشكلة الفلسطينية وارتباطها الفعلي بعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط للرأى العام العالمي . أما من الناحية السياسية فإن اندلاع أزمة الخليج وانفجار الحرب بعد ذلك قد افضى إلى نكسة سياسية ودعائية للمسألة الفلسطينية وهي النتيجة التي كانت تخشى منها الجماعة في بياناتها الأولى عن أزمة الخليج .

ثانيا اليابان

١ - التطورات الداخلية :

مثل عام ١٩٩٠ اختبارا صعبا لقيادة رئيس الوزراء كايفو حول معالجة برامج الاصلاح الداخلية واستعادة ثقة المواطنين بالحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم والحكومة أيضا . فلقد حققت المعارضة اليابانية فى العام السابق انتصارا أجبر الحزب الحاكم فى بعض المناسبات على تقديم تنازلات فى أكثر من مجال ، ومع بداية العام ١٩٩٠ بدأ الحزب الحاكم في استعادة مافقده من ثقة واستطاع رئيس الوزراء اليابانى أن يحقق لحزبه انتصارا فى انتخابات ١٨ فبراير ١٩٩٠ كما استطاع من خلال اجراء تعديلين وزاريين خلال هذا العام تنظيف صورة الحزب والحكومة أمام الرأى العام والمعارضة أيضا .

وكانت الأحزاب المعارضة قد استغلت المناخ العام السائد فى اليابان من فضائح مالية وأخلاقية متعلقة بقيادات داخل الحزب الحاكم ، كما استغلت الشعور السائد لدى اليابانيين من معارضة لقانون الضرائب (الضريبة المفروضة على المبيعات بنسبة ٣ ٪) من أجل القيام بمعارضة حقيقية داخل البرلمان وعرقلة سياسة الحزب الحاكم . واستطاعت الأحزاب المعارضة تحقيق أغلبية داخل المجلس الأعلى (بمناسبة التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشيوخ فى يوليو ١٩٨٩) جعلت الحزب الحاكم غير قادر على تطبيق نظام الضرائب الجديد ، كما استطاعت الأحزاب المعارضة تعطيل الموافقة على موازنة الدفاع لعام ٨٩ / ١٩٩٠ وأيضا معارضة القانون الخاص برفع سن المعاش من ٦٠ إلى ٦٥ عاما . بل والأهم من ذلك أن الأحزاب المعارضة قامت بترشيح السيدة (تاكاكودوى) رئيسة الحزب الاشتراكى اليابانى كرئيسة للوزراء وذلك لأول مرة فى تاريخ اليابان منذ الحرب العالمية الثانية .

وقام الحزب الحاكم فى مناسبات عديدة بتقديم تنازلات للأحزاب المعارضة مثل إعلان عن التعديل الخاص بتخفيض ضريبة المبيعات إلى ١,٥ ٪ لكى تطبق على المنتجين وتجار الجملة مع الغائها نهائيا على تجار التجزئة (إعتبارا من اكتوبر ١٩٩٠) ، أيضا اتخذت حكومة الحزب الحاكم إجراءات أخرى من أجل تخفيف الأعباء عن المواطن اليابانى والخاصة برسوم المدارس والإيجار والمواليد ، بالإضافة إلى إجراءات أخرى . وذلك لتخفيف أعباء الضرائب عن ساكنى المدن خصوصا الضرائب على الأراضى المملوكة للأفراد . ومع نهاية الفصل التشريعى الأول لحكومة كايفو استطاع الحزب الحاكم تحرير أكثر من ٩٤ ٪ من مشروعات القوانين التى تقدمت بها الحكومة إلى البرلمان (شملت التشريعات التى تقدمت بها الحكومة إلى ٧٠ مشروعا تمت الموافقة على ٦٦ مشروعا بما فى ذلك الموافقة على مشروع الموازنة الخاصة بالضرائب) .

وعلق كايفو مستقبل حكومته والحزب على مسألة الاصلاح الضريبى وقضية الاصلاح السياسى والمتمثل فى طرح قانون جديد للانتخابات فى الداخل كما علق أهمية استمراره فى الحزب والحكومة على حل مشكلات الأمن والتجارة ونجاح الدبلوماسية اليابانية فى معالجة قضايا داخلية هامة مثل مسألة الأرز والمباحثات حول قضية العجز التجارى للولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت أكثر التوقعات تفاؤلا مع بداية عام ١٩٩٠ ان كايفو لن يستطيع أن يستمر فى رئاسته للحزب والحكومة لأكثر من دورة رئاسية واحدة مدتها عامان حيث أن الصورة العامة لكايفو داخل الحزب وخارجه أنه دمية يحركها رئيس الوزراء (نوبوروتاكيشتا).

وبدأت المناورات واضحة من جانب الحزب الحاكم ورئيس الوزراء ذاته من أجل تنظيف صورة الحزب والحكومة والبحث عن الاستقرار السياسى الذى ينشده الناخب اليابانى فى مواجهة الفساد السياسى والأدوات المرتبطة بفضيحة ريكردت السابقة والفضائح المالية والأخلاقية لعدد كبير من القيادات السياسية والحزبية . ويرى المراقبون أن حكومة رئيس الوزراء (كايفو) قد حاولت تجنب أى إثارة لموضوع فضيحة ريكردت أو مناقشة خطط الحزب بخصوص التعديل الضريبى وذلك حتى لاتثير حفيظة الأحزاب المعارضة ، بل والأهم من ذلك أنه وبناء

على نصيحة السيد « انشيروازاوا » السكرتير العام للحزب قام كايفو بإلغاء بيان عن زيادة قام بها فى مطلع هذا العام إلى خمس دول أوربية شملت بولنده – المجر – فرنسا – بريطانيا – المجموعة الأوربية وألمانيا الغربية ، وذلك حتى لايثير الانتقادات ضد سياسة حكومته .

ومع بداية الاستعداد للانتخابات البرلمانية (١٨ فبراير ١٩٩٠) ابدى قادة الأجنحة الرئيسية فى الحزب (تاكيشتا توبور رئيس الوزراء السابق وصاحب أكبر جناح حزبى داخل الحزب الليبرالى الديمقراطى ، وشن كاينهارد العقل المفكر لتاكيشتا ، وشنتاورابى وزير الخارجية الأسبق والشخصية المرشحة لقيادة الحزب بعد كايفو ، وتوشى أو كوموتو صاحب الجناح الرئيسى الذى يمثله كايفو) استعدادهم لمساعدة رئيس الوزراء فى الحصول على أغلبية بسيطة (٢٥٧ مقعدا) فى الانتخابات تمكنه من الاستمرار فى الحكم حتى نهاية فترة رئاسته للحزب (اكتوبر ١٩٩١) .

وكانت المشكلة الرئيسية فى انتخابات ١٨ فبراير ١٩٩٠ هى كيف يستطيع الحزب الحاكم الحصول على أغلبية تمكنه من الاستمرار فى الحكم مع الاحتفاظ بالشخصيات الرئيسية فيه والتى تعتبر نظرا لتورطها فى فضائح ريكردت المسئولة عن انتكاسة الحزب فى انتخابات مجلس الشيوخ فى يوليو ١٩٨٩ ، وخاضت معظم هذه القيادات معارك ساخنة من أجل الحفاظ على مقاعدها وتنظيف الصورة العامة للحزب ، فقد دخل (ياسوهيروناكسونى) رئيس الوزراء الأسبق وأحد القادة الرئيسيين فى الحزب فى صراع مرير مع (كن ابنشى شيراى شى) الذى تؤيده أحزاب المعارضة واتحادات النقابات العمالية (نبخو) .

وحصل الحزب الحاكم على ٢٧٥ مقعداً من إجمالى عدد المقاعد البالغة ٥١٢ كما انضم أحد عشر عضوا مستقلاً (من المحافظين) إلى الحزب الحاكم بعد الانتخابات ليصبح بذلك عدد المقاعد ٢٨٦ مقعداًوهو أقل فقط بتسع أعضاء عن مقاعد الحزب عند حل المجلس (٢٩٥ عضواً للحزب الحاكم) فى ٢٤ يناير ١٩٩٠ . وحقق الحزب الاشتراكى نجاحا نسبيا حيث زادت عدد مقاعده من ١٣٦ إلى ١٤٦ مقعداً وذلك بعد انضمام خمسة من الأعضاء المستقلين إلى الحزب بعد الانتخابات ، أما الأحزاب المعارضة الأخرى (الحزب الدينى « كوميتو » والحزب الشيوعى اليابانى والحزب الاشتراكى الديمقراطى فقد خسرت جميعا مقاعد تراوحت بين أحد عشر للحزب الاشتراكى الديموقراطى وثمانية مقاعد لحزب كوميتو) .

وحصلت الأجنحة الرئيسية داخل الحزب الحاكم (تاليشتا – ناكسونى – كوموتو – ميازاو – ابى) على معدلات متباينة للتأييد والأصوات ، واستطاع الجناح الذى يقوده تاكيشتا الحصول على أكبر نسبة للتأييد كما حصل جناح ناكسونى على أقل نسبة منها .

وجاء التشكيل الجديد لحكومة كايفو (٢٧ فبراير ١٩٩٠) ليعكس الأوزان النسبية لهذه المجموعات والشلل الحزبية حيث شمل التغيير جميع الوزراء السابقين (٢١ وزيرا) ماعدا منصبين للخارجية (السيد تارو ناكاياما) و (ريوتاروهاشيموتو) . وحصلت مجموعة تاكيشتا على إجمالى ٦ مقاعد فى الوزارة الجديدة (شن هاسيجاوا للعدل ، ديوتارو هاشيموتو للمالية ، كوسوكى هورى للتعليم ، تاميسوكى داتانوكى للتعمير وكيوا اوكودا للداخلية وموريوشى ساتو كوزير للدولة ووكالة الأراضى العامة) . وحصلت مجموعة أبى على خمس مقاعد فى الوزارة الجديدة شملت (تارونا كاياما للخارجية وياجى تسوشيما للصحة ، وتومى أويلماموتو للزراعة والغابات ، واكيرا اونو للمواصلات ، وشن بى إيه تسوكاهارا للعمل) ، أما المجموعات الأخرى (ميتشى دوداتانابى وميازاواو ، وواتانابى) فقد مثلت فى مقاعد متباينة داخل التشكيل الجديد لوزارة كايفو .

والملاحظ أن التشكيل الجديد للحكومة يمثل انتصارا لكايفو الذى استطاع فى ظل تحقيقه لنجاح كامل فى الانتخابات أن يقلل الضغوط من قبل رؤساء الشلل الحزبية لتعيين أعضاء فى الوزارة ، كما أن التشكيل الجديد لم يشمل مكانا للمرأة وذلك بعد وجود مكانين للمرأة فى الحكومة السابقة (مايومى مورى ياما) المتحدثة الرسمية باسم الحكومة ، وسوميكو تاكاهارا المدير العام لوكالة التخطيط الاقتصادى) .

ولقد استطاع كايفو بعد تحقيقه لنجاح معقول فى الانتخابات أن يستعيد بعض الثقة فى سياسات الحزب والحكومة جعلته قادرا على تطبيق عدد من برامج الاصلاح الداخلى والتى من شأنها أن تساعد على تأكيد سيطرة الحزب واستمرار حكومته . ويمكن القول أن حكومة رئيس الوزراء كايفو قد استطاعت من خلال النجاح الذى حققته فى الانتخابات والتشكيل الوزارى الذى استبعد جميع الشخصيات التى لها علاقة بفضيحة ريكردت أن يحقق انتصارا داخليا كان ضروريا لاستمرار الحزب الليبرالى الديموقراطى والحكومة معا .

وكان كايفو قد علق مستقبل حزبه واستمراره فى الحكم على قضية الاصلاح السياسى والتى تركزت فى العام الماضى على تنظيف الشخصيات الرئيسية داخل الحزب ولكن ظلت مشكلة تعديل النظام الانتخابى ومسألة الاصلاح الضريبى من المشكلات المعلقة ، وأعلن كايفو فى مؤتمر صحفى عقده فى ١٠ مايو ١٩٩٠ أن قضية إصلاح النظام الانتخابى هى

القضية الاساسية التى سيتبناها الحزب خلال المرحلة القادمة . وعلى الرغم مما جاءت بتوصيات اللجنة التابعة لمجلس رئيس الوزراء اليابانى فى ٢٦ ابريل ١٩٩٠ من ضرورة تخفيض عدد المقاعد الحالية فى مجلس النواب وتغيير نظام التمثيل النسبى الحالى الذى يعطى ميزة كبرى لصالح الأحزاب الكبيرة وفى مقدمتها الحزب الليبرالى الديمقراطى ، إلا أن القيام بأى اصلاحات داخل النظام الانتخابى تجد معارضة ليس فقط من جانب الأحزاب ولكن ايضا من بعض أعضاء الحزب الحاكم فى اليابان والجدير بالذكر أن الأحزاب المعارضة – وهى تسيطر حاليا على الأغلبية داخل مجلس الشيوخ – سوف تجعل من الصعب على حكومة رئيس الوزراء كايفو تمرير اى مشروع لقانون التعديل . ويجد كايفو معارضة من قبل زعماء الأجنحة الرئيسية فى حزبه خصوصا حول تخفيضه عدد المقاعد من ٥٢١ مقعدا موزعة على ١٣٠ دائرة (تمثل كل منها بـ ٣ – ٥ أعضاء) إلى ٥٠١ ، وتواجه الحزب الحاكم مشكلة أخرى متعلقة بتقنين العطاءات المالية للسياسيين حيث أن القانون الحالى يجيز تلقى العطاءات المالية – من قبل النقابات والشركات للحزب ، ويسعى التعديل الجديد لاعطاء هذه العطاءات مباشرة إلى السياسيين .

وكانت مشكلات قومية عديدة قد ألقت بظلالها على حكومة رئيس الوزراء كايفو منها مايتعلق بمسائل داخلية بحته مثل قضية الاصلاح السياسى ومنها مايتعلق بقضايا خارجية مثل مواجهة الضغوط الأمريكية من أجل فتح الأسواق الزراعية اليابانية (خصوصا الأرز) أمام المنتجين الأمريكيين ومسألة اعادة النظر فى الدستور اليابانى من أجل السماح للقيادة اليابانية بالمشاركة فى مجالات دفاعية وأمنية على المستوى الاقليمى والعالمى ، بالاضافة إلى بعض المشكلات المتعلقة بحالة الاستقرار الداخلى فى اليابان ومواجهة نشاطات الجماعات المتطرفة المناهضة للنظام الامبراطورى فيها .

وجاءت المسألة الأخيرة الخاصة بتحقيق الاستقرار الداخلى بمناسبة التنصيب الرسمى لامبراطور اليابان الذى اعتلى العرش بعد وفاة والده فى يناير ١٩٨٩ . ولقد نظمت الجماعات الراديكالية والجماعات الدينية المتطرفة وجماعات الطلاب عدداً من المظاهرات التى شملت معظم المقاطعات اليابانية (سايورو – ناجويا – اوساكا – هيروشيما) بمناسبة تنصيب الامبراطور فى ١٢ نوفمبر ١٩٩٠ . (شملت المظاهرات تجمعات بلغت ثلاثة آلاف فرد وجماعات متطرفة ، كما بلغ عدد الحوادث التى وقعت بهذه المناسبة أكثر من ٣٦ حادثا شملت السكك الحديدية وقوات الدفاع والمعابد والجامعات اليابانية) ، وكان الانتقاد العام الموجه من قبل هذه الجماعات ان الاحتفالات الدينية لتنصيب الامبراطور والمعروفة باسم (دايجو ساى) هى بمثابة مخالفة للدستور الذى يقوم على الفصل بين الدين والسياسة .

وجاءت مسألة الأرز ، على رأس قائمة اهتمامات حكومة كايفو التى اتخذت موقفا ثابتا من مقاطعة استيراد الأرز من الخارج والحفاظ على سياسة الاعتماد على الذات .

وظهرت البوادر الأولية لظهور انقسام فى الرأى حول ، مسألة الأرز ، ومقاومة الضغوط الأمريكية الخاصة بفتح الأسواق اليابانية عندما صرح توشى اوياما جوتشى أحد الأعضاء البارزين فى الحزب الحاكم والذى يعتبر مسئولا عن لجنة الشئون الخاصة بالأرز داخل اللجنة الاقتصادية بالحزب ، انه يؤيد بشكل علنى ضرورة التحرير الجزئى لأسواق الأرز اليابانية وذلك أمام تجمع من رجال الأعمال اليابانيين فى يوليو ١٩٩٠ . وكذلك أبدى بعض القادة من داخل الأحزاب المعارضة وجهات نظر مماثلة بخصوص سياسة الحزب الحاكم لابقاء على أسواق الأرز اليابانية مغلقة تماما على المنتجات الزراعية المحلية . وعلى الساحة الداخلية خارج قاعات البرلمان اليابانى (الدايت) ابدى عدد كبير من المسئولين عن الشئون الاقتصادية الخارجية وقيادات رجال الأعمال اتجاها عاما بعدم الرضى عن سياسة الحزب الحاكم بخصوص إحكام قبضته على أسواق الأرز اليابانية وجعلها مغلقة أمام المنافسات الخارجية . وثمة تحولات تأخذ مجراها بخصوص احداث المرونة المطلوبة من أجل مواكبة سياسات الحكومة لاجراء تسويات لمشكلات الزراعة التى تقع على قائمة جدول أعمال منظمة الجات والتى كان من المقرر لدورتها الحالية (اوروجواى) ان تنتهى هذا العام والحفاظ على حد أدنى من حماية مزارعى الأرز الذين يشكلون الشريحة الرئيسية المساندة للحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم .

وعلى الرغم من نجاح ادارة رئيس الوزراء كايفو فى تمرير أكثر من ٩٤ ٪ من مشروعات القوانين التى تقدمت بها إلى البرلمان اليابانى خلال دورته الأولى التى انتهت فى ٢٦ يونيه ١٩٩٠ بما فى ذلك الموازنة العامة للدولة والتى اشتملت على حصيلة الضريبة التى قامت بتطبيقها الحكومة اليابانية ، إلا أن مسألة إعادة النظر فى قانون الضرائب الجديد ظل من المشكلات التى تؤرق الحكومة اليابانية على مدار العام .

وطغت الأحداث الخارجية (خصوصا فى منطقة الخليج) على ماعداها من الأحداث الداخلية الأخرى حيث تحولت اليابان والبرلمان ايضا إلى بوتقة لمناقشة الاختيار الصعب بخصوص ارسال قوات الدفاع الذاتى اليابانية japanese self defence Forces للمشاركة فى جهود الأمم المتحدة بخصوص انهاء أزمة الخليج . وتجنب الحزب الليبرالى

الديمقراطى - تحت المعارضة الشديدة التى يجدها من قبل الرأى العام اليابانى والأحزاب المعارضة أيضا - التقدم بمشروع قرار اشتراك القوات اليابانية فى جهود الأمم المتحدة الخاصة بأزمة الخليج وذلك بالنظر إلى امتلاك الأحزاب المعارضة لأغلبية واضحة داخل المجلس الأعلى وان الموافقة على مثل هذا النوع من القوانين . فضلا عن انه يمثل مخالفة دستورية يتطلب الموافقة من قبل البرلمان اليابانى بمجلسيه (النواب والذى يمثل فيه الحزب الحاكم أغلبية واضحة والشيوخ حيث تسيطر الأحزاب المعارضة) .

وأعرب السكرتير العام لمكتب اللجنة التشريعية للحكومة ان اليابان تستطيع أن تشارك فى جهود الأمم المتحدة الخاصة بحفظ السلام أو الحفاظ على وقف اطلاق النار والاشراف على عمليات الانتخاب بما لايتعارض مع نصوص الدستور اليابانى والتى تستنكر الحرب كأداة من أدوات فض المنازعات الدولية .

٢ - اليابان والقوى العظمى :

شهد عام ١٩٩٠ تحولات هامة فى مدركات صانعى السياسة الخارجية اليابانية حول مجالات القوى والتنافس على المستويين الاقليمى والعالمى . فقد بدأ العام بتحولات هامة فى أنماط التحالف الدولى سواء على مستوى تطورات الأحداث فى أوربا شرقا وغربا أو على مستوى العلاقة بين العملاقين ، وأدركت القيادة اليابانية ان تحولات هامة من التحالف الاستراتيجى إلى مجالات التنافس والتعاون الاقتصادى سوف تصبح أكثر أهمية فى حقبة التسعينات وربما مع بداية القرن الحادى والعشرين .

وكانت المشكلة الرئيسية التى واجهت ادارة رئيس الوزراء « توشيكى كايفو » انه فى خضم الشعور المتنامى بالعداء من جانب الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحليف اليابانى فان الضغوط كانت تزداد من داخل اليابان حول ضرورة أن تأخذ الادارة اليابانية مواقف أكثر تشددا مع الصديق الأمريكى وذلك تمشيا مع زيادة قوتها الاقتصادية . ومع تزايد قوة المعارضة اليابانية داخل البرلمان (خصوصا داخل مجلس الشيوخ اليابانى) فان حكومة رئيس الوزراء اليابانى قد أصبحت غير حرة فى أن تقول « لا » للولايات المتحدة الأمريكية التى تزايدت ضغوطها على اليابان من أجل فتح أسواقها أمام السلع الزراعية الأمريكية ومشاركة الادارة الأمريكية فى تحمل أعباء المشكلات الاقتصادية وخاصة العجز الكبير فى ميزان التجارة الأمريكى .

وأبدت اليابان استعدادات أكثر مرونة للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فى المجالات الدولية والثنائية ، وذلك فى إطار التغيرات التى أصابت أوربا شرقا وغربا والاتحاد السوفيتى على حد سواء . وكانت وجهة النظر السائدة داخل الأوساط الحكومية اليابانية أن هذه التغيرات تعتبر فرصة سانحة للإسهام من خلال ثرواتها المالية والتكنولوجية لكى تقوم اليابان باعطاء انطباع عام لحلفائها ان مشاركتها فى مشكلات النظام الاقتصادى العالمى يمكن أن تكون ذات قيمة حقيقية وواقعية .

وأشارت المصادر القريبة من رئيس الوزراء اليابانى إلى أن حزمة المعونات التى قررتها الحكومة اليابانية إلى كل من بولنده والمجر والتى تصل إلى ٢ بليون دولار مع بداية هذا العام هى بمثابة « رسم الدخول » إلى مصاف الدول العظمى ويعتبر المراقبون اليابانيون أن تقرير هذا المبلغ الضخم دفعة واحدة نحو بلدين من بلدان أوربا الشرقية هو بمثابة عرض سياسى من اليابان تجاه القوى الكبرى المجاورة له (الاتحاد السوفيتى) لكى يبدى قدرا أكبر من المرونة حيال قضية الجزر الأربع الواقعة شمال اليابان والتى يحتلها الاتحاد السوفيتى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والمعروفة باسم جزر كوريل .

وشملت الزيارات الخارجية التى قام بها « كايفو » فى بداية هذا العام ثمانى دول أوربية هى ألمانيا الغربية - فرنسا - بريطانيا - إيطاليا - بلجيكا وبولنده والمجر وذلك فى الفترة من ٨ إلى ١٨ يناير ١٩٩٠ . وصرح رئيس الوزراء أثناء الزيارات التى قام بها لهذه الدول بأن اليابان تعلق آمالا كبيرة على الأفكار الجديدة للزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف « من أجل تدعيم منطقة آسيا والباسيفيك » . وعلق مصدر قريب من كايفو على مساندة اليابان للتحولات التى تحدث فى أوربا الشرقية « انه مع استمرار القوى الدافعة لتوحيد أوربا فان المساعدات اليابانية تهدف إلى توطيد علاقات اليابان بهذه الدول وسعى اكبر من جانب الحكومة اليابانية من أجل موازنة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وأضاف المسئول ان شعار الحكومة اليابانية المؤيد لظهور اوربا القوية لا يعنى أن اليابان لديها النية لاضعاف علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ولكنها تسعى من أجل اقامة علاقات أكثر توازنا من الناحية الدبلوماسية » .

وشهد العام ١٩٩٠ تقديم أكبر تنازلات من جانب الادارة اليابانية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بما يساعد على تخطى العقبات الاقتصادية والتجارية التى أصبحت تهدد العلاقات الأمريكية - اليابانية وتضع حدا لتطور مستقبلها . وعلقت ادارة رئيس الوزراء « توشيكى كايفو » نجاح الدبلوماسية اليابانية فى تخطى هذه العقبات على مدى النجاح فى المباحثات التجارية بين البلدين والمعروفة باسم مبادرة (SII) أى مشروع إزالة العوائق الأساسية والذى يعنى

اتخاذ الاجراءات الضرورية الرامية إلى تخفيض العجز التجارى بين البلدين والذى وصل إلى أكثر من ٥٠ بليون دولار لصالح ميزان المدفوعات اليابانى .

وشملت المباحثات التى عقدها الجانبان مع بداية هذا العام مناقشة عدد من التعديلات الخاصة بنظام التوزيع الداخلى اليابانى « المعقد » والممارسات الشاذة لرجال الأعمال اليابانية فى مجالات التجارة وأيضا معالجة انخفاض عنصر الادخار ومعدلات الاستثمار داخل الولايات المتحدة الأمريكية .

وأعلن مصدر مسئول بالحكومة اليابانية أن الصعوبات الخاصة بمشكلات التجارة بين البلدين تكمن فى المشكلات الادارية التى تعوق خلق الحد الأدنى من بناء الاتفاق بين الوزارات والهيئات اليابانية المسئولة عن القيام بمثل هذا الاصلاح الاقتصادى . وكان الشعور العدائى داخل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الممارسات اليابانية قد ازداد حدة خصوصا وان عددا كبيرا من رجال الادارة والكونجرس يعتقد أن العجز التجارى الأمريكى تعود إلى الممارسات غير العادلة لرجال التجارة والأعمال اليابانيين .

وأثناء المحادثات التى عقدت فى مارس بين الجانبين فى طوكيو طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بصفة محددة أن تقوم اليابان بفتح مجالات للاستثمار داخل الأسواق اليابانية وبصفة خاصة فى مجالات مشروعات البنية الأساسية والأعمال العامة وفتح الأسواق اليابانية أمام المستثمرين الأمريكيين . أيضا طالب الجانب الأمريكى بضرورة أن تقوم اليابان بانفاق نسبة ١٠ ٪ من الناتج القومى اليابانى على مشروعات الأعمال العامة وتحسين مستويات المعيشة داخل اليابان والتى لم تتعد نسبتها الحالية أكثر من ٥ ٪ .

وفى الفترة من ٢ إلى ٣ مارس قام توشيكى كايفو رئيس الوزراء اليابانى بزيارة قصيرة للولايات المتحدة الأمريكية تم خلالها التوصل إلى الاعلان عن مثلث التعاون الأمريكى – الأوربى – اليابانى . ولكن اعترف الزعيمان بالفشل فى تقريب وجهات النظر حول مسائل التجارة المتفاقمة بين البلدين والتى ولدت مشاعر مضادة تصل إلى حد تهديد العلاقات بين الدولتين . وأعلن « بوش » بعد لقائه مع « كايفو » ان المباحثات سوف تستمر بين وزيرى خارجية البلدين من أجل التوصل إلى إطار التفاهم ، كما أعلن « كايفو » أن العلاقات الأمريكية – اليابانية تتجاوز إطار المشكلات الثنائية الحالية بين البلدين وانها اصبحت تميز المشاركة بينهما على المستوى العالمى . وقال كايفو اننى أعتبر أن مشروع ازالة العوائق الأساسية (SII) هو من الأولويات الأساسية لحكومته التى تشكلت فى فبراير ١٩٩٠ وان الحكومة اليابانية سوف تضع نصب أعينها برنامج اصلاح الحياة اليابانية .

ولم تخف عبارات المجاملة الدبلوماسية المشكلات التجارية الحادة بين البلدين . وتواجه الادارة الأمريكية – خصوصا – ضغوطا حادة من قبل أعضاء الكونجرس الأمريكى الذين يعتبرون اليابانيين مسئولين عن نصف إجمالى العجز التجارى الأمريكى . ويرى المراقبون أن رئيس الوزراء « كايفو » – والذى لايملك من القوة داخل حزبه مايمكنه من حسم مشكلات التجارة بين البلدين – لم يستطع أن يخفف من شعور العداء المتزايد هذا بين الأمريكيين . ولقد أثار الكتاب الذى صدر فى اليابان مؤخرا بعنوان « اليابان التى تستطيع أن تقول لا » والذى ألفه « اكيوموريتا » رئيس شركة سونى و « شنتاروواشى هارا » والذى يعد من أبرز السياسيين داخل الحزب الحاكم ، حفيظة الجناح المتشدد داخل الولايات المتحدة والمتشددين داخل الكونجرس والذين يطالبون بضرورة اعادة التفكير فى مواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اليابان . ويرى هؤلاء ان العدو الأول للولايات المتحدة الأمريكية قد أصبح اليابان وليس الاتحاد السوفيتى كما هو الحال أثناء الحرب الباردة .

ويرى المراقبون أيضا ان مشروع التعاون الثلاثى المقترح بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا يعتبر مخرجا من الأزمات التى تعانى منها العلاقات الثنائية بين البلدين وخصوصا فى مواجهة مشكلات اقليمية وعالمية والتغيرات التى حدثت خلال هذا العام داخل الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية . وفى مواجهة الضغوط التى تعانى منها الادارة الأمريكية بخصوص تخفيض حجم الانفاق الحكومى طلبت ادارة الرئيس بوش من كايفو زيادة المساعدات التى تقدمها اليابان إلى كل من بنما ونيكاراجوا وذلك فى اطار التعاون بين البلدين داخل أمريكا الوسطى .

ووصف « كايفو » العلاقات الأمريكية – اليابانية بأنها حجر الزاوية فى تأسيس أى علاقات خارجية لليابان مع الدول الأخرى ، وأضاف أنه سوف يتوقف على النجاح فى مباحثات SII أى تحسن فى مستويات المعيشة والحياة داخل اليابان وأنه يجب تشجيع أسس التنافس داخل الولايات المتحدة الأمريكية وتقوية أسس التعاون بين البلدين . رغم ذلك فإن « كايفو » لم يجب على أسئلة جوهرية فى مسألة تخفيف القيود القانونية على التجارة والاستثمار داخل الأسواق اليابانية أو محاولة اصلاح القوانين التى تحد من اتساع نشاط تجار التجزئة على نطاق واسع داخل اليابان .

وكان الجانبان الأمريكى واليابانى قد توصلا إلى اتفاق فى مارس ١٩٩٠ ، يعطى للولايات المتحدة الأمريكية الحق فى الدخول إلى أسواق الكومبيوتر اليابانية ، كما تم التنازل من جانب اليابان عن خططها الأولية بخصوص انتاج وتطوير الأقمار الصناعية محليا . وأعلن مسئول يابانى فى واشنطن

فى ٢٣ مارس ١٩٩٠ ان حكومته قد اتخذت من التدابير المالية مايسمح بقيام الجامعات والهيئات الحكومية اليابانية بشراء أجهزة الكومبيوتر العملاقة من داخل الأسواق الأمريكية مع الغاء مايسمى بحقوق الخصم الأكاديمى للجامعات اليابانية . والجدير بالذكر أن الشركات اليابانية تقوم بتقديم خصومات تصل إلى ٨٠ ٪ للهيئات والجامعات اليابانية مما يجعل من الصعب على أى شركات منافسة أخرى التقدم بعطاءات لدى هذه الهيئات أو الجامعات .

وفى تطور مفاجىء أعلنت الحكومة الأمريكية حدا أقصى (١٣ يونيو) لكى تقوم اليابان بتقديم هذه التنازلات والا اضطرت الحكومة إلى تطبيق القانون رقم (٣٠١) والمعروف باسم قانون بنود التجارة الرئيسية Super Ominous Trade Act بخصوص فرض عقوبات على تجارة السلع الرئيسية اليابانية منذ عام ١٩٨٨ . والجدير بالذكر أن هذا القانون يشتمل على ثلاثة مجالات رئيسية هى مجالات الكمبيوتر العملاقة - منتجات الغابات والأقمار الصناعية .

ولقد أدى هذا التهديد من جانب الحكومة الأمريكية إلى إعلان حكومة طوكيو عن تخليها عن خطط وبرامج تصنيع الأقمار الصناعية والمعروفة باسم (CS4) محليا . ووفقا لهذا الاعلان فإن أعمال وكالة تطوير الفضاء اليابانية سوف تكون قاصرة على أعمال التطوير البحثى وأن منتجات هذه الوكالة يجب ألا تزيد مدة استخدامها عن ثلاث سنوات فقط . والجدير بالملاحظة هنا أن وكالة تطوير الفضاء اليابانية كانت قد أعلنت عن اعتزامها القيام بإنتاج عدد (٢) اقمار صناعية (CS4) وذلك وفقا لبرنامج زمنى يمتد حتى عام ٩٤ - ١٩٩٥ ، ولكن هذا القرار أوقف العمل بهذه الخطط والبرامج اليابانية .

أيضا فإن قرار الحكومة اليابانية والخاص بفتح الأسواق اليابانية أمام صناعة اللعب الأمريكية قد أصبح جزءا من هذه التنازلات المتتالية من قبل حكومة اليابان بغية تخفيف التوتر فى العلاقات التجارية بين البلدين . وتقوم وزارة الصناعة والتجارة الدولية بالاشتراك مع مؤسسات الصناعة والهيئات المحلية الأخرى باعداد مجمع للبيع بالتجزئة للسلع الأمريكية وذلك وفقا لبرنامج ينفذ على مدى عامين بدلا من عشرة أعوام .

وهكذا فإنه بينما تحاول ادارة كايفو الوصول إلى بر الأمان فى خضم الشعور المتزايد بالعداء تجاه الطرف اليابانى داخل الولايات المتحدة الأمريكية فإن ضغوطا أخرى داخل اليابان تزيد من تعقد المشكلات داخل الادارة اليابانية التى تواجه رأيا عاما يتجه إلى أن يكون أكثر تشددا مع الحليف الأمريكى وذلك مع ازدياد القوة الاقتصادية لليابان . ولقد خلقت التطورات المتعلقة بارتفاع الين اليابانى أمام الدولار عددا من المشكلات الحادة للمصدرين والمستوردين اليابانيين على حد سواء ، وعلى حين واصل الين اليابانى ارتفاعه المستمر (١٥٨ ين للدولار) كأعلى معدل له منذ ثلاث سنوات ، اتخذ البنك المركزى اليابانى سياسات أكثر تشددا ازاء الدولار مثل اغراق السوق اليابانية بالدولار ولكن المراقبين يتوقعون استمرار ارتفاع أسعار الدولار حيث أن ذلك جزءا من محاربة التضخم داخل الولايات المتحدة الأمريكية .

وكانت مشكلات أخرى عديدة تضاف إلى مشكلات التجارة بين البلدين ، فلقد أعلنت وكالة التجارة الدولية اليابانية أن تجارة المخدرات قد أخذت فى التزايد مؤخرا داخل اليابان . ولقد دخل إلى اليابان منذ أن اعلنت الولايات المتحدة الامريكية الحرب فى امريكا الوسطى على تجارة المخدرات ما يقارب ثلاثة بلايين دولار وذلك بالنظر إلى جاذبية الأسواق اليابانية حيث يقدر ثمن الكيلو جرام الواحد من الكوكايين بمبلغ خمسة وثمانين ألف دولار أى مايعادل أربعة أضعاف ثمنه داخل الأسواق الأمريكية .

وحظيت مشكلات الأمن والدفاع بالنصيب الأوفر من اهتمامات الدولتين منذ النصف الثانى من العام ١٩٩٠ . وميز العام الذكرى الثلاثين لاعادة تجديد معاهدة الأمن المتبادل بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وذلك فى الثانى والعشرين من يوليو . ووصف الزعيمان الأمريكى واليابانى ضرورة احتفاظهما بهذه المعاهدة ووصفاها بأنها « حجر الزاوية فى العلاقات المتبادلة بين الدولتين والرامية لتحقيق السلام » والجدير بالملاحظة هنا أن هذه المعاهدة تلقى معارضة شديدة من جانب الجماعات المتطرفة اليمينية داخل اليابان والتى ترى فى وجود القواعد الأمريكية خرقا للمبادىء الثلاثة المناهضة لانتاج أو امتلاك أو ادخال الأسلحة النووية إلى اليابان .

ودفعت اليابان إلى زيادة نفقات الدفاع السنوية اعتبارا من هذا العام بما يزيد عن المعدل السنوى للإنفاق والذى يتراوح بين ١٨ ، ١٩ تريليون ين يابانى ، وأشار التقرير الصادر عن مجلس الأمن القومى اليابانى كأعلى مؤسسة لصناعة القرارات الخاصة بالدفاع ، ان مشكلات عدة تهدد الاطار الدولى بعدم الاستقرار ، وذكر التقرير أن المشكلات الاقتصادية والعرقية داخل الاتحاد السوفيتى تهدد بانفجار الموقف داخل المناطق السوفيتية المجاورة لليابان ولاترى اليابان استقرارا عاما داخل البيئة الأسيوية وذلك بالنظر إلى التطورات فى شبه الجزيرة الكورية وكمبوديا . وأشارت الخطة المقترحة من جانب المجلس إلى أن برنامجا للدفاع اليابانى تتراوح مدته من ثلاث إلى خمس سنوات يهدف إلى دعم القدرات الدفاعية لليابان فى حالة تعرضها لهجوم قصير المدى .

وكانت وكالة الدفاع اليابانية قد طالبت بزيادة نفقات الدفاع في الموازنة التي يبدأ العمل بها في إبريل ١٩٩١ بنسبة ٥١٨٤ ٪ وخصصت الوكالة الجانب الأعظم من هذه الميزانية (١,٧ تريليون من اجمالي ٤,٤ تريليون ين) بنسبة تصل إلى ٣٨,١٨ ٪ للانفاق على شئون أفراد القوات المسلحة اليابانية ، وقالت الوكالة ان هناك حاجة ماسة لجذب أعداد وفيرة من الشباب الياباني الذي لايقبل على العمل في القوات المسلحة . ايضا في مجال الانفاق على الأسلحة والمعدات العسكرية خصصت الوكالة مبلغ ١٤٩,٦ بليون ين لبناء نظام دفاعي متقدم يشمل صواريخ ومعدات للدفاع الجوى المتقدم بما في ذلك شراء احدى عشرة طائرة اف ١٥ مقابل مبلغ ١٠٤,٥ بليون ين من الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من صواريخ باتريوت أرض - جو أمريكية تصل تكلفتها إلى حوالي ١١١ بليون ين ياباني .

وأبدت القيادة اليابانية مرونة أكبر من ذي قبل في التعامل مع القيادات السوفيتية فقامت الادارة اليابانية بعرض المساعدات المالية للاتحاد السوفيتي من أجل مواجهة المشكلات الاقتصادية الداخلية وذلك في اطار التمهيد لتطبيع العلاقات بين البلدين . وفي سعى من جانب الدبلوماسية اليابانية من أجل تحقيق هذا الغرض قام السيد « شنتارو ابى » السكرتير العام للحزب الحاكم بزيارة لموسكو في ١٥ يناير ١٩٩٠ . وفي خطاب له أمام الكرملين أشار « ابى » بطريقة غير مباشرة إلى مسألة الجزر التي منعت على حد تعبيره من التوصل إلى معاهدة سلام أو تطبيع للعلاقات الآخذة في التزايد بين البلدين . ورحب « جورباتشوف » بهذا العرض وأشار إلى المشكلة بأنها يمكن أن تحل في طور التغير الطبيعي الذي يحدث بين البلدين . وعرض « ابى » خلال الزيارة إلى مسألة المساعدات المالية في سياق مسائل هامة للاتحاد السوفيتي مثل مسألة الادارة الاقتصادية والتحكم في قوى الانتاج . ويشير المحللون إلى أن اليابان تريد مقايضة مسألة الجزر بالتأييد الياباني لاصلاحات جورباتشوف (البروسترويكا) . وعلق اليابانيون أهمية كبرى على زيارة يقوم بها الزعيم السوفيتي إلى اليابان ، ووعد جورباتشوف بالقيام بهذه الزيارة عندما تسنح الظروف بذلك خلال عام ١٩٩١ .

وفي أوائل مارس ١٩٩٠ تسلم رئيس الوزراء الياباني رسالة خطية من جورباتشوف أكد فيها زيارته لليابان عام ١٩٩١ ووعد فيها بأن موسكو سوف تتخذ كل التدابير من أجل انجاح هذه الزيارة وفي الثاني من مارس أكد « كايفو » في خطاب له أمام البرلمان الياباني « ان تطبيع العلاقات مع موسكو هي مسألة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى .. » وأضاف « ان ذلك لايعني ان اليابان قد تخلت عن محاولاتها السابقة بغرض استعادة الجزر اليابانية » .

وبالرغم من ذلك فقد تراجعت الدبلوماسية اليابانية عن الاستمرار في خطواتها الدافعة إلى تقوية العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي . وعلى حين واصلت معظم الدول الغربية الرئيسية جهودها الرامية إلى تأييد اصلاحات الرئيس السوفيتي والمعروفة باسم « البروسترويكا » اتخذت اليابان موقفا « أكثر حذرا » من تأييد هذه السياسات . ففي مقابلة مع التلفزيون الياباني أعلن « كايفو » ان اليابان مستعدة لتقديم هذه المساعدات ولكن في الوقت المناسب . وأرجع كايفو الأسباب التي تدعو إلى الاختلاف في الموقف الياباني عن الموقف الأمريكي تجاه مساعدة السياسات الاصلاحية داخل الاتحاد السوفيتي إلى أن هذا الأخير مازال يحتل اربعة جذر يابانية شمال الجزر اليابانية وأضاف أن اليابان لم تتوصل بعد إلى تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي كما انه قلق بخصوص سياسة الاصلاح الديمقراطي غير الواضحة داخل الاتحاد السوفيتي . وعبرت تصريحات المسئولين عن سياسة الدفاع اليابانية عن كثير من الشكوك بخصوص النوايا السوفيتية . وأعرب هؤلاء المسئولون عن أن القوات المسلحة السوفيتية مازالت تمثل حجر عثرة أمام الاستقرار وبناء الثقة داخل منطقة آسيا والباسيفيك ، كما أن هذه القوات تمثل تهديدا محتملا لليابان . وحثت وكالة الدفاع اليابانية في طلبها المقدم إلى مجلس الأمن القومي الياباني على ضرورة زيادة نفقات الدفاع اليابانية للوقاية من مثل هذه الأخطار . وأشارت المصادر العسكرية اليابانية إلى أنه على الرغم من التحسن النسبي الناتج عن التغيرات التي تأخذ مسارها داخل أوربا الشرقية والتحسن في العلاقة بين الدولتين العظميين بعد التوصل إلى اتفاق الحد من الأسلحة بينهما فإن المخاطر القائمة في آسيا في طبيعة العلاقات المعقدة التي تربط بلدان هذه المنطقة ، وهكذا فإن استمرار احتفاظ الاتحاد السوفيتي بأقوى سلاح برى وبحرى يمثل التهديد الأساسي لدول المنطقة . واتخذت وكالة الدفاع اليابانية موقفا يقوم على أساس أن الاتحاد السوفيتي يتوخى فقط التقليل من عدد الأسلحة التي أصبحت تقليدية وأن ما يريده الاتحاد السوفيتي هو احلال تلك الأسلحة التقليدية بنوعيات أفضل من الأسلحة الحديثة .

ووسط هذا الجو العام من الحذر والتفاؤل حول إقامة علاقات متوازنة مع الاتحاد السوفيتي أعلن رئيس الوزراء الياباني أمام أعضاء حزبه ان الزيارة المرتقبة لجورباتشوف قد أصبحت شبه مؤكدة من خلال خطاب خاص تلقاه من الزعيم السوفيتي ولكنه لم يشارك القيادة السوفيتية تفاؤلها حول مستقبل العلاقات بين البلدين .

وأشار كايفو إلى أن بلاده ترغب في أن تأخذ موقفا متفائلا من العلاقات الثنائية بين طوكيو وموسكو ولكنه أضاف أن ذلك يتوقف على مسألة تسوية قضية الجزر الشمالية .

وعلى الجانب الآخر ابدت القيادة السوفيتية استعدادا اكبر لمناقشة المسائل المعلقة بين البلدين . وصرح الرئيس السوفيتي ، ميخائيل جورباتشوف ، بمناسبة استلامه لأوراق السفير الياباني الجديد ، سومي ادامارو ، في يوليو ١٩٩٠ بقوله ، ان العلاقات اليابانية - السوفيتية يجب تدعيمها طالما ان الاتحاد السوفيتي يقوم بتطوير علاقاته مع تلك الدول التي لاتشملها علاقات دبلوماسية كما هو الحال بالنسبة لكوريا الجنوبية ،

وجاء في البيان الصادر عن زيارة وزير الخارجية السوفيتي لطوكيو في الفترة من ٤ إلى ٧ سبتمبر ١٩٩٠ ان الزيارة التي سيقوم بها الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف والتي تقرر لها منتصف ابريل ١٩٩١ سوف تمثل نقطة التحول في العلاقات بين البلدين وذلك باعتبارها أول زيارة لرئيس سوفيتي لليابان بعد الحرب العالمية الثانية . وعلى الرغم من أن مسألة الجزر لم تحظ بالاهتمام البالغ في مباحثات الوزير السوفيتي في طوكيو الا أن شيفر نادزه ابلغ نظيره الياباني ، تارونا كاياما ، ان أي حل للمشكلة يجب أن يلقى ، قبولا ، بين الطرفين . وأبدى المسئولون في وزارة الخارجية اليابانية ارتياحا عاما حول اقتراح وزير الخارجية السوفيتي بضرورة أن يشمل الاعلان الصادر عن لقاء زعيمي البلدين أن الدولتين لم تعودا تريان بعضهما على أنهما أعداء . رغم ذلك فإن الجانبين لم يوافقا على العديد من مسائل الأمن والدفاع مثل تلك المتعلقة بمستقبل التعاون داخل منطقة آسيا والباسيفيك أو ضرورة مايتضمنه لقاء الزعيمين من إشارة خاصة إلى مسألة الجزر اليابانية .

والجدير بالملاحظة هنا أن سياسة التهدئة من جانب اليابان تجاه حساسية مناقشة مسألة الجزر قد فرضت نفسها على التصريحات الخاصة بزيارة الرئيس السوفيتي المرتقبة أو حتى فيما يتعلق بطرح الموضوع من وجهة نظر الأمن القومي الياباني . ولأول مرة منذ عشر سنوات يظهر تقرير وكالة الدفاع اليابانية خاليا من الاشارة إلى التهديدات المحتملة من قبل الاتحاد السوفيتي . والأهم من ذلك أن هذا التقرير الصادر في ١٨ سبتمبر ١٩٩٠ قد أظهر الكثير من التفاصيل المتعلقة بتخفيض الأسلحة السوفيتية بأنواعها المختلفة مستخلصا ان كلا من الصعوبات الداخلية والبيئة الدولية الجديدة قد جعلت من قيام الاتحاد السوفيتي بالاعتداء على دولة أخرى أمرا غير محتمل . وأسست وكالة الدفاع اليابانية طلباتها الخاصة بزيادة الانفاق على أهمية ملء الفراغ الناتج عن سياسة التعاون الجديدة بين العملاقين .

والجدير بالملاحظة هنا أن التقرير قد رحب بالتغيرات التي حدثت في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي ووصفها بأنها تمثل نقطة تحول تاريخي تنقل المواجهة بين الشرق والغرب الى مرحلة من الوفاق والتعاون . ولكنه أضاف أن النتائج المتحققة من مباحثات خفض السلاح الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لم يقلل من سيطرة الدولتين على المسرح العسكري في العالم . وفي آسيا ، وصف التقرير الموقف العسكري السائد بأنه غير مستقر مشيرا إلى التهديدات المتوقعة من جراء تسوية مشكلات الجزر اليابانية وعدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية بالاضافة إلى الصراع في كمبوديا .

وتمثلت الخطوط العامة لمنظور الدفاع الياباني خلال هذا العام بما يلي :

١ - استبدل تقرير وكالة الدفاع اليابانية تعبير ، التهديد السوفيتي الكامن ،، بعبارة ،، الأوضاع العسكرية المتأزمة ، حول اليابان .

٢ - رحب التقرير بالتخفيضات الكمية المترتبة على مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية في الشرق الأقصى ولكنه حذر من التغير النوعي في الأسلحة السوفيتية والتي تمثل على حد عبارة التقرير ، تراكما ضخما من القوى التدميرية ، .

٣ - حذر التقرير من التفاؤل بمستقبل الأمن في أوربا ، كما أشار إلى خطر التهديدات بين دول العالم الثالث خصوصا مع تزايد خطر انتشار الأسلحة المتطورة .

٤ - أولى التقرير أهمية خاصة إلى تحسين أوضاع القوات المسلحة اليابانية واستكمال برامج التسليح وفقا للبرنامج الزمني الذي يبدأ من ابريل ١٩٩١ ولمدة ثلاثة - خمس أعوام .

٣ - اليابان والصين :

شهدت العلاقات اليابانية - الصينية تحسنا ملموسا خلال العام ١٩٩٠ وذلك بعد أن شهدت أوقاتا صعبة في العام السابق ١٩٨٩ ، وعلى الرغم من الأهمية الخاصة التي تعلقها الادارة اليابانية على التطورات في الصين خصوصا بالنسبة للاتجاه التقليدي للدبلوماسية اليابانية بالحفاظ على التوازن داخل منطقة آسيا والتحسن النسبي الذي شهدته العلاقات اليابانية - الصينية في الآونة الأخيرة ، فإن الحكومة اليابانية كانت قد علقت برنامج المعونات والذي يقدر بـ ٨١٠ بليون ين ياباني لمدة خمسة أعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٥ . ولقد جاء قرار المقاطعة اليابانية تعاطفا مع الدول الغربية التي رأت في الأحداث الدامية التي حدثت في بكين ٤ يونيو ١٩٨٩ دليلا على عدم رغبة الحكومة الصينية في تنفيذ برامج الاصلاح التي وعدت بها والتحول السريع نحو مزيد من الانفتاح الاقتصادي والديموقراطية .

ولقد تراجعت الحكومة اليابانية عن قرارها بمعاقبة الصين وذلك بالنظر إلى الأهمية الخاصة التى تعلقها الادارة اليابانية على العلاقات مع الصين . وفى مقابلة خاصة مع وزير الخارجية اليابانى صرح « اتشيرواوزاوا » السكرتير العام للحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم ان علاقات بلاده مع الصين تختلف مع نظيراتها فى الولايات المتحدة الأمريكية . وشجعت وزارة المالية اليابانية قرار الحكومة اليابانية بالتراجع عن مقاطعة الصين وعبرت عن أملها فى أن تقوم الحكومة اليابانية باستئناف برنامج المعونات المقررة للصين قبل اجتماع الدول الصناعية فى هيوستين .

ووجدت الحكومة اليابانية مخرجا مناسبا لانهاء مقاطعتها لمساعدة الحكومةالصينية وذلك من خلال الاستناد إلى ماقررته حكومة ألمانيا الغربية من مساعدات إلى الاتحاد السوفيتى وأشار رئيس الوزراء اليابانى فى لقاء له مع تجمع من رجال الأعمال اليابانيين إلى أن قرار الحكومة اليابانية قد استند إلى أن هناك اختلافا فى الرؤية بين ماتراه الدول الأوربية لسير عملية التحول إلى الديموقراطية فى الصين وبين ماتراه اليابان .

واضاف رئيس الوزراء أن الدول الأوربية مازالت ترى فى أحداث العنف التى حدثت فى ميدان « تيان ان مين » فى جمهورية الصين الشعبية فى عام ١٩٨٩ دليلا على روح عدم التسامح وعدم قدرة النظام الصينى على مراجعة المواقف التى يتخذها ، بينما ترى اليابان أن هناك علامات ايجابية من جانب الحكومة الصينية تتمثل فى الاقلاع عن الأحكام العرفية واطلاق سراح العديد من المسجونين .

وذكر « كايفو » ان موقف الحكومة اليابانية بشأن استئناف قروض اليابان إلى الحكومة الصينية يعود بالاضافة إلى ماسبق الى اعتبارين أساسيين هما : (١) ان الصين بلد مجاور لليابان . (٢) ان هذه القروض كانت قد تمت الموافقة عليها من قبل اثناء حكومة رئيس الوزراء نوبور تاكيشتا .

وأنكر « كايفو » فى مقابلة تليفزيونية مع شبكة التليفزيون القومية اليابانية (NHK) أن تكون دوافع استئناف هذه القروض لمصلحة رؤوس الأموال والاستثمارات اليابانية حيث قال ان هذه القروض غير مشروطة وانها بالدرجة الأولى لصالح الصين .

وكانت العلاقات اليابانية - الصينية قد شهدت تطورا آخر خلال هذا العام فى مجال العلاقات الدبلوماسية غير الرسمية . ولقد قام السيد كاينيمارو - نائب رئيس الوزراء الأسبق ، واقوى الشخصيات القيادية داخل الحزب الليبرالى الديموقراطى الحاكم بأول زيارة لمسئول يابانى خلال العام فى الفترة من ٢٩ اغسطس الى ٥ سبتمبر . وكان موضوع عودة تايوان إلى الصين على رأس الموضوعات التى بحثها « كاينمارو » مع زعيم الحزب الشيوعى الصينى ورئيس الوزراء الى ينج ووزير الخارجية « طوبان كوينتشن » وطلبت الصين من « كاينمارو » والمعروف بسياسته المؤيدة لتايوان بأن يقوم بدور الوساطة بين بكين وتايبى التى زارها فى مايو من نفس العام وأجرى مباحثات مع زعمائها الذين طالبوا « بدولة واحدة وحكومتين » فى حالة عودة تايوان إلى الصين .

وقد قبل « كاينيمارو » القيام بهذه الوساطة والتى تفتح مجالا أوسع للدبلوماسية اليابانية لمعالجة المسائل الاقليمية ذات الاهتمام الخاص بها .

وبدأت الحكومة اليابانية فى النصف الأول من نوفمبر الاستئناف الفعلى لتقديم العون الاقتصادى الى الصين حيث بلغت الدفعة الأولى من هذه المعونات ٣٦,٥ بليون ين وذلك لتمويل سبع مشروعات خلال العام المالى (ابريل ١٩٩٠ - ابريل ١٩٩١) . واشار بيان الحكومة اليابانية إلى أن هذه المساعدات الحكومية تستهدف المساهمة فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى الصين ومساندة التحديث الاقتصادى فيها . وأشار البيان ايضا إلى أن جمهورية الصين الشعبية تتخذ مواقف متعاونة بشكل متزايد مع الغرب فى العديد من القضايا الدولية مثل أزمة الخليج والموقف فى كمبوديا . وتبع قرار الحكومة اليابانية بالاستئناف الفعلى لضخ المعونات إلى الصين قرارات المجموعة الأوربية فى ٢٢ اكتوبر ١٩٩٠ وقرار البنك الدولى وكذا بنك آسيا للتنمية باستئناف برامج مساعداتها نحو الصين .

وتتوقع المصادر المطلعة داخل الحكومة اليابانية استمرار التدفقات الرأسمالية من اليابان إلى الصين وذلك تمشيا مع المواقف الدولية والاقليمية للحكومة الصينية .

٤ - اليابان ودول آسيا :

تحولت اليابان فى علم ١٩٩٠ الى مركز للمصالحات الاقليمية فى منطقة جنوب وجنوب شرقى آسيا . واستضافت طوكيو عددا من الزعماء الأسيويين لكل من كمبوديا وكوريا وغيرهما من دول الجوار الاقليمى . ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية تستضيف اليابان الزعيمين المتعارضين فى كمبوديا (الأمير سيهانوك زعيم تحالف المعارضة ورئيس الوزراء هون سن رئيس الحكومة المتحالفة) . ولقد أعلن وزير الخارجية اليابانى السيد / تارونا ناكياما ان هذا التوقيت (عام ١٩٩٠) قد أصبح مناسبا لحل مشكلة النزاع الكمبودى الذى دام لأكثر من احدى عشر عاما .

وكانت المباحثات بين « سيهانوك » و « سين » قد اقترحها رئيس وزراء تايلاند « تشاتى تشاى تشون هافان » أثناء زيارته لطوكيو مع بداية عام ١٩٩٠ . ولقد أسفرت

الجهود اليابانية بالفعل عن توقيع معاهدة لوقف اطلاق النار في طوكيو في الخامس من يونيو ١٩٩٠ وانهاء الحرب الأهلية بين الطرفين .

وأشار البيان الصادر عن الجانبين ان العمل بهذا الاتفاق مشروط بتشكيل مجلس أعلى يتولى الحكم في البلاد إلى أن تعقد انتخابات حرة يتم بمقتضاها تشكيل الحكومة الجديدة . وقال البيان ايضا انه سوف يتم تطبيق اجراءات بنود اتفاق الأمم المتحدة من أجل إيقاف النار وذلك تحت اشراف مؤتمر باريس الدولي للتصالح في كمبوديا .

وعلى الرغم من اعتراض عدد من الأطراف على التوقيع النهائي لهذا الاتفاق مثل ممثل الجبهة العسكرية للخمير الحمر بصفتها اقوى جناح لمعارضة حكم هون سن الا أن الاعلان عن التوصل الى اتفاق بخصوص وقف اطلاق النار بين الجبهات المتصارعة في كمبوديا يمثل انتصارا دبلوماسيا لطوكيو التي أخذت تضطلع بمهام سياسية فضلا عن المهام الاقتصادية التي تقوم بها في المنطقة .

وأعادت المشكلة الكورية طرح نفسها مرة أخرى على اهتمامات الدبلوماسية اليابانية خلال العام . وفي تغير مفاجيء للحزب الاشتراكي الياباني – الذي يتخذ دائما موقفا معاديا من كوريا الجنوبية أعلن أنه سوف يعترف بمعاهدة ١٩٦٥ والتي تنظم العلاقات بين دولة اليابان وكوريا الجنوبية ، كما أعلن « تاتسواوريداما جوتشي » السكرتير العام للحزب ان هذه المعاهدة قد دامت لأكثر من عشرين عاما ، وان حزبه في حالة فوزه في الانتخابات وتكوين حكومة متحالفة سوف يعمل على استمرار المعاهدة حفاظا على مبدأ الاستمرارية في السياسة الخارجية اليابانية الا أن « ياما جوتشي » قد أضاف أن اليابان سوف تحافظ على علاقة متوازنة مع شطري شبه الجزيرة الكورية . وكانت الأحزاب الاشتراكية قد طورت من سياستها تجاه كوريا الجنوبية ، فلقد قام « ياما جوتشي » كممثل لوفد برلماني لليابان بزيارة كوريا الجنوبية في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ ديسمبر عام ١٩٨٩ بناء على دعوة من حزب أعادة التوحيد الديموقراطي الكوري وذلك في أول زيارة من نوعها لممثل بارز للحزب الاشتراكي لدولة كوريا الجنوبية ، وعلى الرغم من اعتبار هذه الزيارة علامة بارزة على تطور العلاقة بين الحزب الاشتراكي الياباني – الذي يتخذ دائما موقف التأييد لكوريا الشمالية – ودولة كوريا الجنوبية ، الا أن « يانج اونج هوان » رئيس الوزراء الكوري ، « كيم سون » رئيس البرلمان قد اعتذرا عن مقابلة « ياما جوتشي » كممثل للحزب الاشتراكي الياباني .

وكانت مشكلة الاقلية الكورية داخل اليابان قد طرحت نفسها مرة أخرى خلال العام ١٩٩٠ . وإزاء الضغوط المتزايدة من قبل حكومة كوريا الجنوبية لضمان حقوق الأقلية الكورية في اليابان ، توصل الطرفان الى اتفاق في ٣٠ ابريل ١٩٩٠ في العاصمة الكورية سيول يتم بمقتضاه تأييد حقوق الأقلية الكورية (٦٨٠،٠٠٠) في الحصول على اقامة دائمة ووجوب معاملتهم معاملة المواطنين اليابانيين من أصل ياباني . وصرح وزير الخارجية الياباني « تاروناكاياما » عقب لقائه بنظيره الكوري « تشوان هو جوونج » ان هذا الاتفاق يميز علامة جديدة على طريق نسيان « خزي الماضي » وعلى الرغم من احتمالات بحث حقوق الأقلية الكورية في اليابان للمشاركة في الحكومات المحلية ومراكز الخدمة العامة داخل اليابان ، الا أن الحكومة اليابانية لم تستجب لجميع الطلبات الكورية مثل استثناء الأقلية الكورية من تسجيل الأجانب والتوقيع ببصمة الابهام التي اعترضت عليها هذه الأقلية .

ايضا طالبت الحكومة الكورية بتعويض الكوريين الموجودين في جزر سخالين (والتي يحتلها الاتحاد السوفيتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية) وعودتهم إلى الجزر اليابانية ، الا أن الحكومة اليابانية لم توافق على هذا الطلب وذلك على أساس أن معظم الحالات قد تمت تسويتها منذ توقيع اتفاقات ١٩٦٥ بين البلدين وان ماتقدمه اليابان من عون لهؤلاء الكوريين هو فقط من قبيل المعونات الانسانية .

ومن ناحية أخرى طالبت حكومة كوريا الجنوبية ضرورة تقديم الاعتذار عن « الماضي المؤلم » للاحتلال الياباني لشبه الجزيرة الكورية (١٩١٥ – ١٩٤٥) وذلك على أساس ان الاعتذارات التي قدمت من جانب الامبراطور السابق هوريهيتو ورئيس وزراء اليابان « نويور تاكيشتا » قد تجنبت الاشارة إلى مسئولية اليابان عن الأضرار التي لحقت بكوريا أثناء الحرب .

وبالفعل جاءت عبارات الاعتذار من جانب الامبراطور الياباني على نحو يشير إلى مسئولية اليابان عن المأساة التي تعرض لها الشعب الكوري أثناء الاحتلال الياباني وقال « لنني أفكر في المأساة التي تعرض لها شعبكم أثناء الفترة المشئومة من تاريخ اليابان والتي لايستطيع المرء أمامها الا أن يشعر بالأسف العميق » وفي حديثه أمام البرلمان الياباني عبر « روه » عن آلام الماضي ولكنه ذكر أن آفاق التعاون مفتوحة في المستقبل بين البلدين مما يدل على لغة الاعتذار السابقة .

وعلى الجانب الآخر شهدت العلاقات بين اليابان وكوريا الشمالية تطورا لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية حيث قامت حكومة كوريا الشمالية بدعوة مسئول ياباني على مستوى عال من الحزب الليبرالي الديموقراطي لزيارة كوريا في سبتمبر ١٩٩٠ . وحمل هذه الدعوة الوفد البرلماني المكون من أعضاء الحزب الاشتراكي الياباني والذي يقوم

بالدور الوسيط بين البلدين فى ظل غياب علاقات دبلوماسية . وكان رئيس الوزراء اليابانى « كايفو » قد ذكر أمام البرلمان اليابانى فى يونيو ١٩٩٠ ان حكومته سوف تكون مستعدة للاعتذار لحكومة كوريا الشمالية عن فترة احتلال اليابان لشبه الجزيرة الكورية فى الفترة من ١٩١٠ إلى ١٩٤٥ . وذكر كايفو أنه يريد أن يدخل فى مباحثات مع حكومة كوريا الشمالية من أجل استعادة العلاقات بين البلدين ولكن « بدون شروط مسبقة » والجدير بالملاحظة هنا أن حكومة كوريا الشمالية تصر على ضرورة تقديم الاعتذار من جانب اليابان عن الفترة الاستعمارية السابقةودفع التعويضات المناسبة لحكومة كوريا الشمالية . وحمل المسئولون فى كوريا الشمالية وفد الحزب الاشتراكى اليابانى رسالة من الرئيس « كيم ايل سونج » تعبر عن رغبته فى استعادة العلاقات الودية بين البلدين وذلك ليس فقط لمصلحة الشعبين ولكن أيضا لصالح السلام فى جميع مناطق شمال شرقى آسيا . ويشير القبول المبدئى من جانب رئيس الوزراء اليابانى لاستعادة العلاقات بين البلدين إلى اليابان ترغب فى فتح حوار مباشر مع كوريا الشمالية كما أن العلاقات بين كوريا الشمالية والجنوبية ومشكلات الأمن داخل شبه الجزيرة الكورية هى المشكلات الهامة للدبلوماسية اليابانية .

ونشطت العلاقات بين اليابان ودولة فيتنام وذلك بعد أن ذابت الثلوج فى العلاقات الأمريكية الفيتنامية ، وتعتبر أسواق فيتنام من وجهة نظر رجال الأعمال اليابانيين هى آخر أسواق جنوب شرق آسيا المفتوحة أمام التجارة اليابانية فى المستقبل وظهرت بوادر الاهتمام بين رجال الأعمال اليابانيين الذين نشطوا داخل فيتنام خلال عام ١٩٩٠ حيث ضاعفوا من حجم التبادلات التجارية فى الخمسة شهور الأولى لتصل إلى مبلغ ٤٣ بليون ين يابانى . وكانت الصادرات اليابانية إلى الأسواق الفيتنامية قد زادت فى الفترة من يناير إلى مايو ١٩٩٠ بنسبة ٨٥,٦ ٪ وبالمقارنة بالعام السابق ، كما تضاعفت الواردات اليابانية لتصل إلى ٢٩,٥ بليون ين خلال نفس الفترة ، وتشمل الصادرات اليابانية المنتجات الكهربائية وماكينات تصنيع الأرز ، كما احتل البترول حوالى نسبة ٦٠ ٪ من اجمالى الواردات اليابانية من فيتنام . وتقوم شركة تومين اليابانية مناصفة مع شركات الحكومة الفيتنامية بتنفيذ مشروع لانتاج الحديد الخام . وهناك عدد من المشاريع المشتركة الأخرى بين فيتنام والشركات اليابانية مثل شركة « دايمارو » و « نيش ايواى » وغيرها والتى تشجعت بفعل إعلان الحكومة الأمريكية بالتعامل المباشر مع هانوى فى أغسطس ١٩٩٠ من أجل تسوية المشكلة الكمبودية من زيادة استثماراتها داخل هانوى .

٥ – اليابان والمنطقة العربية :

جاءت أحداث عام ١٩٩٠ داخل المنطقة العربية على قائمة أولويات الحكومة اليابانية وذلك من ناحيتين : الأولى أنه كان من المخطط أن يقوم رئيس الوزراء اليابانى بزيارة إلى خمس دول عربية وشرق أوسطية وذلك فى إطار الاجراءات التى تسعى إليها الدبلوماسية اليابانية من أجل اعادة التكيف مع متغيرات البيئة الاقتصادية والسياسية العالمية وعلى رأسها التطورات التى حدثت فى أوربا الشرقية ، وبالتالى فإن منطقة الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية خصوصا قد أصبحت من المناطق الهامة استراتيجيا لمستقبل علاقات اليابان بدول أوربا ومن ناحية ثانية فإن تداعيات أزمة الخليج قد طرحت من جديد أهمية التعامل مع المنطقة العربية وذلك من وجهة نظر سياسية واستراتيجية .

ونشطت اليابان داخليا وخارجيا لمواجهة تداعيات الأزمة وذلك سواء من حيث مواجهة مشكلة الرهائن الذين احتجزتهم العراق داخل أراضيها والكويت المحتلة أو فيما يتعلق بجهود الدول المتحالفة من أجل مقاطعة العراق وإجباره على الانسحاب من الكويت . وفرضت هذه المشكلات نفسها على إطار التعامل اليابانى مع المنطقة العربية والبلدان الرئيسية فيها . وكانت المشكلة الفلسطينية هى المرشحة هذا العام للتعامل مع مشكلات المنطقة وخصوصا ان السيد ياسر عرفات قد زار اليابان فى العام قبل الماضى ووعدت اليابان بالمشاركة إيجابيا فى دعم الجهود الرامية إلى حل المشكلة الفلسطينية وتأييد لغة الحوار التى بدأت الأطراف الرئيسية للصراع العربى – الاسرائيلى تأمل فيها .

وحظيت مصر والأردن من بين الدول العربية الأخرى فى المنطقة باهتمام القيادات اليابانية . وعلى الرغم من التقهقر النسبى لموقف مصر كدولة متلقية للمعونات اليابانية الا أن مركزها لم يتغير كثيرا (احتلت مصر المركز العاشر والثانى عشر ، والعاشر والسادس عشر فى الأعوام الأربعة الأخيرة ٨٦ – ١٩٩٠) .

هذا وقد احتلت مصر مركز الأولوية فى إجمالى القروض اليابانية الى دول المنطقة وأصبحت اليابان هى الدولة الرابعة المانحة للقروض لمصر وذلك بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية وفرنسا على التوالى وذلك خلال العام المالى ١٩٨٩ – ١٩٩٠ . ونشطت حركة التجارة بين مصر واليابان حيث صدرت اليابان بضائع وسلعا بلغ اجماليها ٥٣٠ مليون دولاراً كما استوردت اليابان سلعا من مصر بمبلغ يعادل ٢٦٠ مليون دولار . وشملت الصادرات اليابانية إلى مصر المعدات والسلع الصناعية

والحديد ، كما شملت الواردات اليابانية البترول الخام والقطن والألومنيوم . ووصلت نسبة الاستثمارات اليابانية من بين الاستثمارات الأجنبية داخل مصر إلى ٥,٢ ٪ مع نهاية عام ١٩٨٨ وذلك في قطاعات التعدين وصناعة السيارات والصناعة الكيماوية . وجاء حجم الزيارات الرسمية وغير الرسمية المتبادلة بين الدولتين على درجة أكبر من الأهمية . فقد زار طوكيو السيد رئيس هيئة قناة السويس في فبراير كما زارها السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى في شهر يونيو . وحملت الزيارات التى قام بها الجانب اليابانى إلى مصر درجة عالية من الأهمية ، فقد زارها السيد « فيرونو » وزير الدولة وذلك في شهر يناير ، كما عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في القاهرة مؤتمره الرابع في شهر مارس ١٩٩٠ . وجاءت زيارة السيد ناكاياما وزير الخارجية اليابانى في شهر أغسطس تتويجا للجهود اليابانية لاعطاء أهمية كبرى لمصر بين دول المنطقة العربية .

ومع تصاعد أزمة الخليج والمترتبة على الغزو العراقى للكويت في الثانى من أغسطس ١٩٩٠ شهدت الدبلوماسية اليابانية تجاه المنطقة العربية تغيرا كميا وكيفيا ملحوظا . وتمشيا مع قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى اتخاذ اجراءات عقابية ومقاطعة اقتصادية تجاه العراق اتخذت اليابان عددا من الاجراءات التى ترمى ليس فقط إلى التمشى مع المقاطعة التجارية تجاه العراق ولكن ايضا جمدت اليابان جميع تعاملاتها مع كل من العراق والكويت ، كما ابدت اليابان استعدادا أكبر للمشاركة في جهود الدول المتحالفة والرامية إلى إجبار العراق على الانسحاب من الكويت . ففى ٢٩ أغسطس قررت اليابان ارسال الطائرات المدنية والسفن بغرض نقل بضائع ومعدات عسكرية ، كما ساهمت اليابان في عمليات الاغاثة من خلال ارسال فريق طبى وتقديم المساعدات الاقتصادية الى الدول المتضررة من جراء أزمة الخليج داخل المنطقة العربية مثل مصر والأردن . ووفقا لبرنامج مكون من ست نقاط أعلنت الحكومة اليابانية أنها سوف تقدم عشرة مليون دولار كمساعدات عاجلة للفارين من الكويت إلى الأردن ، بالاضافة إلى مبلغ ثمانية ملايين دولار كمساعدة لمكتب الأمم المتحدة ومليونى دولار للجنة الدولية للصليب الأحمر . وصرح رئيس الوزراء اليابانى أن حكومته لاتستطيع الاسهام بقوات عسكرية للمشاركة في قوات الأمم المتحدة للدفاع عن دول الخليج إلا أنه أضاف أن اليابان سوف تنظر في تعديل دستورها بما يسمح بمساهمة

إيجابية في جهود الامم المتحدة وأضاف أن اليابان التى تعتمد على أكثر من ٧٠ ٪ من امداداتها بالبترول من دول الخليج والمنطقة العربية سوف تسهم بشكل إيجابي في الجهود الرامية للدفاع عن المنطقة ، ومن ناحية أخرى أعلنت الحكومة اليابانية عن عزمها في تزويد الدول المتضررة من جراء العقوبات الاقتصادية على العراق بمبلغ ٤ مليارات دولار مساعدات ، وهذه الدول هى مصر - تركيا - الأردن

وكانت اليابان قد أعلنت عزمها على دفع ٤ مليار دولار أخرى لمساعدة القوات المتحالفة في الخليج . وصرح السيد ميسوجى ساكاموتو السكرتير العام للحكومة اليابانية ، بأن هذه المبالغ هى جزء من الجهود اليابانية الرامية إلى احلال السلام في منطقة الخليج . وأشار السيد وزير الخارجية اليابانى أن تقرير هذا المبلغ من جانب اليابان لايمثل استجابة لضغوط خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه تعبير عن المصالح القومية اليابانية . ولقد ادت هذه الاجراءات من جانب الحكومة اليابانية - خصوصا فيما يتعلق بارسال أفراد غير عسكريين من قوات الدفاع اليابانية - للمساعدة في أعمال القوات الدولية - الى ظهور التناقضات الحادة داخل اليابان حيث أن الحزب الاشتراكى والذى يقود المعارضة تجاه الحزب الحاكم قد حدد المشكلة بالنسبة لارسال هؤلاء الأفراد بأنها استجابة للضغوط الأمريكية أكثر منها استجابة لنداء الأمم المتحدة .

وفى ٢٢ اغسطس استقبل الرئيس حسنى مبارك وزير الخارجية اليابانى « تارونا كاياما » والذى كان في زيارة لمصر ضمن جولة في الشرق الاوسط شملت السعودية وعمان والاردن وتركيا . وابلغ وزير الخارجية الرئيس مبارك بموقف اليابان والجهود التى تبذلها من اجل استعادة السلام والاستقرار في المنطقة . وقال المتحدث الرسمى المرافق لوزير الخارجية أن اليابان وأن كانت لاتستطيع المساهمة لأسباب دستورية إلا انها تعمل على مواجهة الاثار السلبية اللازمة وبشكل خاص بالنسبة للدول المتضررة من اجراء هذه الازمة .

وفى مقابلة في طوكيو مع وزير الدولة لشئون الخارجية المصرى صرح وزير الخارجية اليابنى أن اليابان تتفهم الاثار السلبية لأزمة الخليج على مصر وانها تعزم على أن تستمر في تعاونها الاقتصادى على ضوء هذه الخسائر .

وجاءت الزيارة التى قام بها « كايفو » كاول رئيس للوزراء يقوم بزيارة لمصر في اكتوبر ١٩٩٠ تعبيرا عن درجة الاهتمام التى حظيت به مصر ودول المنطقة من اهتمام خاص في اطار الدبلوماسية اليابانية تجاه المنطقة . وصرح السيد كايفو عقب لقائه بالرئيس حسنى مبارك أن اليابان حريصة على مواجهة الاثار السلبية التى يمكن أن تترتب على أزمة الخليج خصوصا بالنسبة للاقتصاد المصرى .

ثالثا : جمهوريات الصين الشعبية

١ ـ تقديم ونظرة عامة

شهد عام ١٩٩٠ تحول الاهتمام الاعلامى الدولى عن جمهورية الصين الشعبية إلى الانهيار الكبير فى النظم الشيوعية الأخرى ، وتحديات البروسترويكا فى الاتحاد السوفيتى ، ثم أزمة الخليج فى الثلث الأخير من العام ملاحظة أن القيادة الصينية قد اتجهت للاكتفاء للداخل على ويمكن حساب الانفتاح على الخارج . وقد ظهر ذلك بوضوح فى ثلاث خطوط متوازية :

١ ـ ازالة اثار حركة النهوض الطلابية الديمقراطية التى وقعت فى إبريل / مايو ١٩٨٩ .

٢ ـ الحفاظ على التجربة الاشتراكية الصينية من السقوط فى غمار السقوط العظيم للشيوعية فى الشمال .

٣ ـ الاستجابة الاقتصادية لتطورات الاحداث وبالذات أزمة الخليج بما يرضى الدول الغربية من ناحية ويقلل من تدخلها ضد سياسات التطهير التى طبقتها القيادة الصينية دون كلل طوال العام ، اضافة شلى استمرار الخط الصينى المتشدد نحو تايوان ودوام قوة الدفع لاسترجاع هونج كونج .

ان النظر إلى أحداث ووقائع الصين لعام ١٩٩٠ يستلزم بادىء ذى بدء توسيع التحليل بالنظر إلى الصين الشعبية ككل والمحددات التى تلزم سياستها الداخلية والخارجية .

وقد قدمت التجربة الصينية نموذجا « فريدا » مستمدا من افتراضات عقائدية ماركسية تجسدت فى الايديولوجية الماوية التى ظهرت إلى العالم خلال عقدى الخمسينات والستينات . وتحاول الصين اليوم فى مرحلة ما بعد « ماو » الظهور بثوب جديد شكلا ومضمونا فى تجربتها وذلك بالتركيز على افكار « شوان لاى » كمنظر عقائدى مركزى محل « ماو » وباطروحات الزعيم « دنج هيسا وبنج » الداعية إلى مزج التحديث والانفتاح على الغرب بالتجربة الاشتراكية الصينية حفاظا على قوة الدفع الذاتى . ورغم ان الصين الشعبية كانت من اوائل الداعين بعد رحيل « ماو » إلى هذا الخط الجديد فى التحديد والانفتاح على العالم فإن صين اليوم تبدو أكثر محافظة وجمودا بالقياس إلى سرعة الاحداث فى الكتلة الشرقية ، ويعود ذلك إلى عديد من الاسباب :

والصين ـ كما أسلفنا ـ بلاد مترامية الاطراف متعددة القوميات والمشكلات ومن ثم فهى تحتاج إلى سلطة مركزية قوية كأى مجتمع نهرى يقوم على ضبط الثروة القومية والتحكم بشكل ما فى عدالة توزيعها .

كما تعانى الصين من الخوف من العودة إلى ايام ما قبل الاستقلال والثورة بما يعنيه ذلك من حالة عدم الاستقرار والحروب الأهلية الطويلة والتدخل الأجنبى .

ويعزز الاتجاه المحافظ لستمرار وجود « الحرس القديم » فى السلطة فى مرحلة ما بعد « ماو » وهو الجيل الذى صنع الثورة والدولة بالرغم من ظهور بشائر صراع الاجيال مع الجيل الذى ظهر بعد الثورة . وقد بدأ هذا الصراع على استحياء قبل ماو ثم صراع السلطة بعد وفاته . ثم انفجر الصراع على اشده فى صيف ١٩٨٩ .

والصين مجتمع محافظ بطبعه ثقافيا واجتماعيا وهى صفة لازمة لمجتمعات الزراعية ومن هنا كان لها نموذج فريد فى تطبيق الاشتراكية يطابق هذا المجتمع الفلاحى النهرى أشار هى الاشتراكية الماوية . لقد أشار كثير من المفكرين إلى أن الماوية نمط ماركسى غير قابل للتكرار لخصوصية المجتمع الصينى . فهو نمط صينى محتفظ بخواص استلزمتها ظروف الصين وتركيبتها السّكانية والاجتماعية والعرقية . ولهذا كله ظلت الصين « صين ما بعد ماو » ورغم دعاوى التحديث والانفتاح . راغبة فى التمسك بالخطوط العريضة والجوهرية للتجربة السابقة عليها دونما تحول تاريخى ملحوظ وذلك على نقيض الجاره الشمالية الكبرى أى الاتحاد السوفيتى وقد ظهر ذلك بوضوح فى قمع الانتفاضة الطلابية وتطهير الحزب من المتعاطفين معها واعلان الاحكام العرفية . وفى العاشر من يناير ١٩٩٠ اعلن رئيس الوزراء لى بنج الغاء الاحكام العرفية المطبقة

فى بكين منذ مايو ١٩٨٩ مؤكدا أن « الصين ستمضى فى طريق الاشتراكية مهما كانت التغييرات التى تقع فى العالم » .

٢ ـ سياسة الصين فى الداخل :

شهد العام ١٩٩٠ انكفاء صينيا ملحوظا للداخل استتبعه وقوع معظم انشطة القيادة الصينية فى مجال اعادة ترتيب البيت الصينى من الداخل . سلبيا بازالة اثار الانتفاضة الطلابية التى وقعت فى ابريل ـ يونيه ١٩٩٠ ، وايجابيا بدفع معدلات النمو قدما للامام لضمان الحفاظ على التجربة الاشتراكية الصينية « الفريدة » من الانهيار تحت وقع ضربات التغير التى اصابت دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى عموما .

أ ـ ازالة اثار الانتفاضة الطلابية :

ثمة خط ثابت وملحوظ طوال العام ١٩٩٠ فى سلوك القيادة الصينية وهو السعى بكل طرق للقضاء على هاجس الانتفاضة الطلابية التى وقعت فى ميدان « تيان أن مين » والتى اطلق عليها البعض « ربيع بكين » حيث وقعت المواجهة بين الدولة والجيل الجديد من عام ١٩٨٩ . وقد تركز الاهتمام الصينى خلال عام ١٩٩٠ بهذا الخصوص على محورين رئيسيين هما تطهير الدولة والحزب من اثار الانتفاضة ، واحكام قبضة الحزب الشيوعى على حركة الاحداث وقد استتبع ذلك وقوع عدد من الخطوات اهمها :

(١) منع احياء ذكرى الانتفاضة الطلابية فى موعدها والغاء كافة الاحتفالات :

فقد حاول العناصر الطلابية والمثقفة فى شهر ابريل ١٩٩٠ التجمع لاحياء ذكرى الانتفاضة دون جدوى ، إذ احاطت السلطات الصينية الميدان الرئيسى فى قلب العاصمة بحراسة مشددة لمنع هذه الاحتفالات ابتداء من اليوم الاول لشهر ابريل وذلك بحجة حماية احتفال آخر بذكرى شهداء الحرب الثورية الصينية . وحتى فى مقبرة بكين المركزية لم يسمح لغير اهالى الموتى بزيارة القبور حتى لاتتكرر الاحداث بطريقة أخرى بهدف ما اسمته القيادة الصينية « ايقاف الثورة المضادة وكل أشكال التحرر البورجاوازى » . وقد ادى ذلك إلى انتشار شرائح الطلاب حول مقبرة رافعة شعارات احياء الذكرى .

(٢) انهاء محاكمات المتمردين بسرعة :

فى غمرة اهتمام العالم بأزمة الخليج فى الثلث الاخير من العام ١٩٩٠ قامت السلطات الصينية باجراء محاكمات عاجلة لزعماء الطلبة المسئولين بالذات عن مواجهة يونيه ١٩٩٠ بتهمة « نشر الدعاية المضادة للثورة » و « التخريب » .

وقد بلغ عدد الذين جرت محاكمتهم حسب احصاء الصحافة الغربية من ١٠ الاف الى ٣٠ الفا ومن اشهر هولاء تشين زيمنج زعيم الطلاب الذى اختفى وزوجته عقب سحق الانتفاضة وتم القبض عليه وعلى زملائه وقد أرجعت وسائل الاعلام الغربية سرعة المحاكمات لأسباب منها رأب الصدع داخل القيادة الصينية لكى تتفرغ لمواجهة المشاكل الداخلية ، ومنع قيادات الانتفاضة من ترشيح نفسها فى الانتخابات البرلمانية التى كانت دائرة على قدم وساق ، وانشغال العالم باحداث ازمة الخليج ، وقد رد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية فى ١٠ ديسمبر على كل هذه الاسباب بدحضها قائلا انها « اشاعات ضد الصين لأغراض سيئة لاتخفى على احد » .

(٣) السكوت على هروب الشخصيات الهامة فى الانتفاضة خارج الصين :

استهدفت القيادة الصينية من هذه الخطوة عدم تركيز انتباه العالم على المحاكمات السريعة لزعماء الانتفاضة وذلك بتسهيل تهريب الشخصيات المشهورة والمعروفة التى شاركت فيها ومنهم « فانج ليز هاى » الاستاذ بجامعة بكين وزوجته والمغنى المشهور « هوديجيان » وغيرهما . فقد كان الاول قد لجا هو وزوجته إلى السفارة الأمريكية عقب سحق الانتفاضة مما أثار أزمة دبلوماسية أمريكية - صينية . وفى شهر يوليو الماضى وفى ظل سرية مطلقة وبمعرفة السلطات الصينية قامت طائرة امريكية بنقل فانج وزوجته إلى الولايات المتحدة وحفظا على ماء وجه الطرفين فقد اطلقت الولايات المتحدة انها نقلته إلى هناك لاسباب انسانية ووافقتها الحكومة الصينية عندما أعلنت أن نقله تم لأسباب انسانية تتعلق بعلاجه صحيا وهو ما انكره فانج اثر وصوله إلى لندن على الملأ . كذلك سهلت السلطات الصينية تهريب « هوديجيان » وهو فنان وكاتب معروف إلى تايوان مسقط رأسه .

(٤) طرد القيادات المتعاطفة مع الانتفاضة من الحزب والسلطة :

لم تبد القيادة الصينية أى نوع من التساهل مع تلك القيادات الرسمية التى اظهرت قدرا من التعاطف مع حركة النهوض الطلابية فى العام الماضى ابتداء من « زهاو زيانج » رئيس الحزب الشيوعى المطرود نتيجة تعاطفه مع مطالب الطلاب وانتهاء بضباط الجيش الشعبى الصينى الذين فشلوا فى قمع المظاهرات أو ابدوا تعاطفا تجاه الحركة . وفى ٢٧ مارس قام الحزب الشيوعى بطرد ٣٣ الفا من عضويته بدعوى

توريطهم في اساءة استخدام السلطة أو لعدم ايمانهم الكافي بمبادىء وتعاليم الحزب الذي ظهر جليا ابان حركة التمرد الطلابية . واكد لي بنج بهذا الخصوص أن الحزب الشيوعي لاينوي تخفيف قبضته على السلطة في الصين مؤكدا أن الصين لن تظل قوية ومتحدة إلا في ظل الاشتراكية والحكم الشيوعي . وعلى الفور بدأت جلسات التوعية الحزبية وممارسة النقد الذاتي لقادة الحزب على الطريقة « الماوية » السابقة . ثم زادت الرقابة على المطبوعات وتدفقت المطبوعات الماركسية على الجامعات ومراكز البحوث . واخضع الصحفيون الاجانب لرقابة صارمة .

اما بالنسبة لقادة المظاهرات والمشاركين فيها فقد اتخذت السلطات الصينية عدة اجراءات لمنع تأثيرهم على باقي المجتمع الصيني . فقد تم توزيع خريجي جامعة بكين وعددهم ٥٦٤ الف طالب على الريف والمدن الصغيرة للقضاء على أي اثر للتيارات الليبرالية أو المناهضة للحكومة . وتم عزل الطلاب الجدد بنفس الجامعة وعددهم ٥٩٨ الفا من بقية زملائهم القدامى بالجامعة . اما طلاب السنوات الأولى في العام الماضي فقد تم ترحيلهم إلى معسكرات العمل الجماعية للعمل اليدوي وجلسات التلقين العسكرية والايديولوجية لمحو اثار التمرد من اذهانهم .

(٥) محاولة ايقاف سيل التعاطف الغربي مع الحركة الطلابية :

كان للدور الصيني الخارجي في الأمم المتحدة ابان أزمة الخليج اثر واضح في ابتعاد الانظار الغربية عن حركة التطهير والازالة التي قامت بها القيادة الصينية لاثار الانتفاضة بشكل ملحوظ ، ولذر الرماد في العيون فقد قامت الصين في بداية عام ١٩٩٠ بايقاف العمل بقانون الطوارىء الذي كان مفروضا في بكين منذ الانتفاضة ، ووسط وقائع الخليج التي استحوزت على اهتمام العالم شرعت الصين في محاكمة زعماء الطلاب والمثقفين في محاكمات عاجلة في شهر ديسمبر ١٩٩٠ في انتهاك صريح لحقوق الانسان ولم يلق ذلك استنكارا غربيا كما هي العادة إلا من منظمة العفو الدولية ولجنة فرعية في الكونجرس للشئون الاسيوية . وقد واجهت السلطات الصينية ذلك بعنف وصرامة ، وعقب لقاء وزير خارجية الصين كيان كيشين مع نظيره الأمريكي بيكر في ٣٠ نوفمبر الماضي دعت الصين « ريتشارد شيفر » مراقب حقوق الانسان بالحكومة الامريكية لزيارة الصين للاطلاع على سجلات محاكمات المنشقين .

ب - السير ببرامج التنمية قدما :

رغم أن التركيز الصيني على ازالة الانتفاضة (رد الفعل السلبي) فان السير ببرامج التنمية خطوات متقدمة استحوذت على اذهان القادة الصينيين (كرد فعل ايجابي) للانتفاضة « البرجوازية المعادية للثورة » . كما وصفوها . كذلك فقد كان لهبات المسلمين وسكان التبت من انصار « الدالاي لاما » اثارها القوية للتسريع بالقفز خطوات اقتصادية واجتماعية قوية لانجاز برنامج التنمية وحل المشكلات الداخلية .

لقد اعترفت السلطات الصينية لأول مرة في ٨ أبريل الماضي (١٩٩٠) ، بوقوع تمرد مسلح في اقليم شينيانج باقصى غرب الصين بين السكان المسلمين والسلطات المحلية في مدينة « اكتو » وذلك بسبب الظروف المتدنية اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا في تلك المناطق والقيود المفروضة على ممارسة الشعائر الدينية للمسلمين . وفي نفس الوقت تقريبا في (٣٠ أبريل) كانت سلطات بكين تقوم برفع الاحكام العرفية عن « لهاسا » عاصمة التبت ، برغم استمرار السيطرة العسكرية الكاملة على مدينة السياحة الروحية ، وقد وصلت هذه السيطرة إلى حد ارسال نصف مليون جندي من جيش الشعب الصيني للتحكم في مداخل ومخارج المدينة الاستراتيجية .

وواضح مما سبق أن الهبات العفوية للطلاب وسكان التبت والمسلمين قد دفعت القيادة الصينية دفعا للتغيير والتركيز على الابعاد الداخلية لحل المشكلات الجديدة والقديمة في آن واحد ، وليس فقط التركيز على البعد الخارجي لتحسين صورة النظام أمام العالم الخارجي .

وقد انصب هذا التركيز على مجموعة من السياسات كالآتي :

(١) استمرار الانفتاح على الغرب لتحديث الاقتصاد الصيني ، فرغم المقاومة البوليسية والايديولوجية للحركة الطلابية الليبرالية فقد استمرت الصين على نهج « زهاو زيانج في المجال الاقتصادي » . ولكن من الواضح أن معدل النمو قد انخفض من ١٠٪ عام ١٩٨٩ إلى ٤٪ عام١٩٩٠ بعد طرده من القيادة الصينية كرئيس للحزب الشيوعي ، وقد ادى ذلك إلى عزوف شركات غربية كثيرة كانت تشارك في برنامج الصين الاقتصادي عن توسيع استثماراتها هناك .

وتؤكد الأرقام الصينية على أهمية الاستمرار برنامج التحديث والتحول في البنية الزراعية الاساسية في الاقتصاد الصيني ، فتحول قسم من الفلاحين إلى رجال أعمال يرتبطون بالصناعة الحديثة . وأخذت حكومة الصين تطبق مبدأ مفاده تشجيع الفلاحين على إقامة مؤسسات صغيرة الحجم بالاعتماد على انفسهم ، وبناء عليه فقد ظهر عدد من

رجال الأعمال ـ الفلاحين ، ومن عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٨٧ (حسب منشورات بكين عام ١٩٩٠) زاد عدد المؤسسات من ١,٥٢ مليون مؤسسة إلى ١٥,١٥ مليون مؤسسة ، كذلك زاد عدد العاملين من ٢٨,٢٦ مليون شخص إلى ٧٩,٢٧ مليونا ، وزاد مجمل الإنتاج من ٤٩,٣ مليار يوان إلى ٣٥٤ مليار يوان (العملة الصينية) وهو ما يوازى خمس مجمل الإنتاج الصناعى فى البلاد كلها ، وفى عام ١٩٨٧ أحتل مجمل قيمة إنتاج هذه المؤسسات ٥٢,٤٪ من القيمة الإجمالية لمجتمع ارياف الصين . وقد قدرت إحدى الهيئات المعنية بهذا الامر انه سينضم ٢٠٠٠ مليون فلاح تقريبا إلى هذه الصفوف قبل نهاية هذا القرن من إجمالى عدد الفلاحين الصينيين الذين يزيدون عن ٨٠٠ مليون نسمة ومن إجمالى عدد السكان البالغ بليونا و ٨٨ مليون نسمة عام ١٩٨٨ ووصل الآن إلى بليون و ٢٣٠ مليون نسمة . ووصل الناتج القومى الإجمالى فى الصين عام ١٩٨٧ (كآخر احصاء) إلى ٢٨٠ بليون دولار أى بمعدل ٢٨٠ دولار للفرد تقريباً . ومن الملاحظ أن اكثر من ٦١,١٪ من السكان يعملون بالزراعة والغابات و ٢٥,٢٪ يعملون فى الصناعة والتجارة .

(٢) دفع برامج تحديد النسل قدما للامام والوصول إلى انجازات حقيقية :

فبعد انتصار الثورة الشيوعية فى الصين مرت الزيادة السكانية بأربع مراحل :

ـ مرحلة الصعود الأولى من (٥٠ ـ ١٩٥٧) زاد فيها عدد السكان من ٥٤١ مليوناً إلى ٦٤٦ مليون ووصلت نسبة الزيادة السنوية إلى ٢,٢٪ .

ـ مرحلة الزيادة البطيئة من ٥٨ ـ ١٩٦١ وزاد فيها عدد السكان من ٦٤٦ مليونا إلى ٦٥٨ أى بنسبة ٥,٠٪ سنويا .

ـ مرحلة الصعود الثانية من ٦٢ ـ ١٩٧٣ وزاد خلالها السكان من ٦٥٨ مليون إلى ٨٩٢ مليون أى بنسبة ٢,٦٪ سنويا .

ـ مرحلة الهبوط من بداية ١٩٧٤ حتى الآن ، وزاد خلالها السكان من ٨٩٢ مليونا إلى ١,٣٢٠ بليون نسمة أى بمعدل ١,٥٪ سنويا .

وتتبع الحكومة الصينية خطة صارمة فى تحديد النسل تتدرج من الترغيب بالطاعة الاختيارية إلى الترهيب بالطاعة الالزامية . وكان من نتيجة ذلك حدوث هبوط شديد فى نسبة الانجاب والزيادة الطبيعية للسكان وتغير وجهة النظر الاجتماعيةنحو الانجاب .

٣ ـ سياسة الصين الخارجية :

عند النظر إلى سياسة الصين الشعبية الخارجية يمكن ملاحظة ثلاثة دوائر اساسية ظهرت خلال عام ١٩٩٠ وهى كالتالى :

الدائرة الأولى الارتباط الصينى بدول العالم الثالث ، فالصين وان كانت ثالثة القوى العظمى الدولية فانها تطرح نفسها كقوة عظمى من العالم الثالث ، ولا تزال السياسة الصينية تربط نفسها بعالم عدم الانحياز ، هذا النهج يعود فى الاساس إلى الفكر الماوى وفكر شواى لاى منذ عام ١٩٥٥ فى مؤتمر باندونج الذى ربط الصين بهذه الكتلة الثالثة فى العالم ، ومن الواضح انه مع انهيار العالم الثانى ككتلة فان الصين تحاول ان تميز نفسها عن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بارتباطاتها المختلفة ، الا ان ذلك يختلف شكلا ومضمونا مع نهاية الثمانينات عن سنوات الستينات والسبعينات ، فلم تعد الصين تتبنى الخط الثورى المتشدد والمواجهة مع الغرب بقدر ما تركز على خلق مكانة دولية للصين تجذب اليها المساعدات الدولية وتساعد سياسة الانفتاح الاشتراكية .

الدائرة الثانية عودة الصين إلى مسرح الاحداث الدولى اقتضى منها استخداما ذكيا للصوت الصينى فى الأمم المتحدة كدولة من الدول الخمس الاعضاء الدائمين فى مجلس الأمن الدولى ، وقد اظهرت الصين بوضوح . سواء باستخدام الصوت الصينى للتصويت بنعم أو بالامتناع عن التصويت . انها تستهدف ارضاء الغرب والسوفيت والظهور بمظهر الحريص على الشرعية الدولية ، رغم مكاسبها المعروفة من التجارة مع العراق .

ومن ناحية أخرى أبدت الصين اهتماماً شديداً بدورة الألعاب الأولمبية الآسيوسة الحادية عشرة والتى تمت فى العاصمة بكين عام ١٩٩٠ . وقد وصل هذا الأهتمام إلى حد دفع البعض إلى التأكيد على أن الصين قد تميزت مواقيت كبديل قيادات الحزب والدولة لما بعد إنتهاء الدورة ووصلت تكاليف الدورة إلى ٥٢٠ مليون دولار . ويعود هذا الاهتمام إلى اعتبار هذه الدورة ، ودبلوماسية الرياضة الدولية عموماً مدخلاً واسعاً للانفتاح على آسيا عموماً . وعلى دول الخليج العربى بصورة خاصة .

الدائرة الثالثة : الاستمرار فى الخط الصينى المتشدد فيما يتعلق بتايوان وهونج كونج وعودتهما إلى حظيرة الوطن الام بكل الطرق والوسائل . ففى الأولى التزمت بسياسة بكين

القديمة فى ان العالم به « صين واحدة » هى الصين الشعبية ، وفى الثانية نهجت الخط الايجابى بالتفاوض انتظارا لعودة هونج كونج إلى حضن الوطن الام .

وتلخص الادبيات الصينية السياسية أهداف الصين الخارجية فى عشر نقاط هى :

- ان المقاومة ضد الهيمنة وصيانة السلام الدولى وتطوير الصداقة وتعجيل الازدهار الاقتصادى .

- المساواة بين جميع الدول ومعارضة ظلم الدول الكبيرة للصغيرة واذلال الدول الغنية للفقيرة . ولا يجوز ان تقرر سياسة الدول قوة عظمى بمفردها أو قوتان .

- ان الصين تتمسك بالاستقلال فى كل وقت وكل ظروف حيث تقرر موقفها وسياستها ازاء كل قضية دولية على حدة .

- ان الصين لا تتبع اية قوة عظمى ولن تنحاز اليها أو تقيم تحالفات استراتيجية معها . ان ما تسعى اليه الصين هو ان تتطور العلاقات الصينية - الامريكية على أسس البيانات الصينية - الامريكية المتعاقبة . وان تتحسن العلاقات الصينية - السوفيتية بصورة فعالة فى مجرى ازالة العراقيل الثلاث بينهما عبر خطوات عملية ، وهى القوات على الحدود ، وافغانستان ، والانسحاب الفيتنامى من كمبوديا .

- تلتزم الصين بالمبادىء الخمسة المتمثلة فى الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الاراضى وعدم الاعتداء وعدم التدخل فى الشئون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمى وهى لا تجعل من اتفاقها أو اختلافها مع الدول الاخرى فى الانظمة الاجتماعية والايديولوجية اساسا لعلاقتها معها من ود وجفاء . وهى تقاوم الأعمال الارهابية بكل شدة انه لا يمكن تسوية هذه المسألة بصورة جذرية الا بازالة الأسس الاجتماعية والسياسية التى تتولد عنها هذه الأعمال .

- تنتمى الصين إلى دول العالم الثالث وتعتبر ان تقوية الوحدة والتعاون وتطويرهما مع بلدان العالم الثالث نقطة ارتكاز اساسية لأعمالها الخارجية وتؤيد جهود بلدان العالم الثالث فى تطوير الاقتصاد الوطنى وفى تحسين العلاقات بين الشمال والجنوب وتطوير تعاون الجنوب - الجنوب .

- تعارض الصين سباق التسلح وتوسيعه فى الفضاء الخارجى ، وقد طرحت الصين حين قامت بالتجربة النووية الأولى فكرة الحظر الشامل والتدمير التام للاسلحة النووية والكيماوية والاسلحة التقليدية .

- تنتهج الصين لأمد بعيد سياسة الانفتاح مع العالم الخارجى المتمثلة فى توسيع وتطوير قضية التبادل والتعاون فى المجالات الاقتصادية والتجارية والتنفيذ على أساس المنفعة المتبادلة .

- تنفيذ الصين باهداف وميثاق الامم المتحدة .

- الاهتمام بالاتصالات المتبادلة بين شعوب العالم فهى تشجع الهيئات الجماهيرية والمنظمات الشعبية ومختلف الاوساط بالتبادل والتعاون بغية تقوية الصداقة والتفاهم بين شعوب العالم .

ويمكننا أن نرصد تطبيق هذه السياسة على مستويات مختلفة ، كما يلى :

أ - الصين والعالم :

شهد عام ١٩٩٠ تطويرا لعلاقات الصين مع العالم الخارجي واستمرارأ لسياسات قديمة :

(١) **فى جانب العلاقات الامريكية - الصينية** : هناك تطور هام فى هذا الجانب اذ بعد ثمانية عشر شهرا من العلاقات غير الثابتة على شكل واحد بسبب الموقف الذى اتخذته واشنطن تجاه ميدان « تين ان مين » فى عام ١٩٨٩ ، عادت العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها وجاء ذلك بسبب أزمة الخليج ، والاستخدام الصينى الذكى لصوتها فى مجلس الأمن . وعلى الجانب الآخر اسهمت سياسة الرئيس بوش التى قامت منذ بداية حركة الطلاب على « عدم عزل الصين بالكامل وعلى استمرار العلاقات معها رغم كل شيء » فى عودة العلاقات لطبيعتها وجذب الصين لتأييد الشرعية الدولية التى توافقت مع الرغبة الغربية فى مواجهة غزو العراق للكويت . ورغم ان العراق تعد عميلا كبيرا للتجارة الصينية فان الصين صوتت ضده اما بالامتناع عن التصويت أو التصويت لصالح المقاطعة الاقتصادية وقد ضحت فى سبيل ذلك بعرض العراق لشراء السلاح بملايين الدولارات مقابل المكاسب طويلة الامد مع الغرب . ونتيجة لما سبق اوقفت السوق الاوروبية المشتركة عقوباتها المفروضة على الصين بسبب الاحداث الطلابية من ناحية وأمد البنك الدولى الصين بمبلغ ١٤٤ مليون دولارا كقرض طويل الأجل .

ان ذلك كان يعنى عودة الصين إلى مسرح الاحداث الدولية الذى دشنه لقاء بيكر - كيشين فى شهر نوفمبر ١٩٩٠ رغم المحاكمات التى كانت تقام للعناصر الطلابية والمثقفة التى شاركت فى النهوض الطلابى فى العام السابق .

(٢) ومنذ عام ١٩٤٩ تنتهج الصين سياسة ثابتة تجاه « جزيرة تايوان » فليس فى العالم الا صين واحدة ..

ومقاطعة تايوان جزء لا يتجزأ من اراضي الصين الشعبية . أن اي دولة ذات علاقة دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية عليها أن تعلن قطعها جميع العلاقات الدبلوماسية مع سلطات تايوان .. والحكومة الصينية لم تسمح لأى دولة باتباع سياسة تآمرية تتعامل مع (صينين اثنين) كما لن تسمح لاى دولة لها علاقات دبلوماسية رسمية مع الصين باقامة علاقات رسمية مع سلطات تايوان مهما كان شكلها ، وترتيباً على ما سبق فى ٨ أبريل عام ١٩٩٠ أعلنت الصين قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مملكة ليسوتو بسبب اقامة الأخيرة لعلاقات دبلوماسية مع تايوان .

اما بالنسبة لهونج كونج فقد حلت حلا مرضيا عبر المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والصينية مما دفع بقضية التوحيد السلمى للصين خطوة كبيرة للامام ، اذ اتفقت الدولتان بعد مفاوضات مضنية عام ١٩٨٤ على عودة هونج كونج للسيادة الصينية مع استقلال ذاتى به عام ١٩٩٧ ا وقد جرت محاولات مضنية خلال العام ١٩٩٠ وما سبقه من قبل المسئولين ورجال الأعمال فى هونج كونج للضغط على الحكومة البريطانية وبالذات ابان الانتفاضة الطلابية دون جدوى اذ تمسكت كلتا الدولتين باتفاق عام ١٩٨٤ .

(٣) العلاقات الصينية السوفيتية :

وفى الاعوام الأخيرة حددت السياسة الصينية نفسها فى ثلاث قضايا محورية تمثل عراقيل أمام تحسين العلاقات الصينية ـ السوفيتية وهى سحب القوات السوفيتية عن الحدود الصينية ، والانسحاب من افغانستان والانسحاب الفيتنامى من كمبوديا ، وقد تم ازالة العراقيل الثلاثة من مجرى العلاقات بين البلدين ، إلى ان جاء عام ١٩٨٩ واعتبر المنشقون فى ميدان السلام السماوى التجربة السوفيتية بديلا للتجربة الصينية واعتبروا « زهاو زيانج » جورباشوف الصين ، وكانوا ينتظرون من الاتحاد السوفيتى التعاطف مع قضيتهم ، ولكن الاتحاد السوفيتى لم يعرض علاقته مع المسئولين الصينيين التى رتب لها طويلا لهزة عارضة ، فرغم ان لقاء القمة الصينى ـ السوفيتى كان يتم ابان التظاهرات الطلابية فقد التزم السوفيت وجورباتشوف الحرص وعدم ابداء الرأى وكان الموقف السوفيتى محافظا تجاه الاحداث ، وباستثناء بيان البرلمان السوفيتى الذى وصف الاحداث بأنها « صفحة مأسوية فى تاريخ الصين » لم يصدر عن السوفيت الا كل مما يؤيد القيادة الصينية . وفى عام ١٩٩٠ زاد التقارب الصينى ـ السوفيتى بمراحل اذ بدأت عملية تنسيق المواقف المشتركة والابتعاد عن نقاط الخلاف . ففى اول سبتمبر ١٩٩٠ التقى كل من وزيرى خارجية البلدين كيشين وشيفرنادزة وفى البيان بينهما طالبا بضرورة استخدام الطرق والوسائل السلمية لانهاء أزمة الخليج وايجاد تسوية عربية للازمة . وفى يوم ٥ سبتمبر كرر وزير الخارجية الصينى نفس الموقف السوفيتى بأن بلاده لن ترسل قوات عسكرية إلى الخليج ولكنها مستعدة لمساعدة دول الخليج فى تعزيز قواتها الدفاعية . وقال كيشين فى حضور شيفرنادزة فى مدينة « هاربين » شمال شرق الصين ان الخلافات بين الدول الخمس الاعضاء فى مجلس الامن الدولى تتركز حول رغبة البعض فى استخدام القوة بصورة محددة ضد العراق وهو ما تعارضه الصين .

(٤) العلاقات الإسرائيلية ـ الصينية : رغم وجود تقارير أميركية وبريطانية تؤكد وجود تعاون عسكرى بين الصين وإسرائيل ورغم تراجع الموقف الصينى عن التحديد المبدئى لحل القضية الفلسطينية مما اعتبرته منظمة التحرير الفلسطينية فى حينه تراجعا صينيا واضحا ، فان الصين لا تزال على تأييدها للقضية الفلسطينية والتعامل مع الدولة الفلسطينية على مستوى السفارة .

وفى ١٣ يونيو ذكرت صحيفة « لوس انجلوس تايمز » ان اسرائيل اصبحت اكبر مورد للتكنولوجيا العسكرية المتقدمة للصين منذ ان حظرت الولايات المتحدة مبيعات الاسلحة لها فى منتصف العام الماضى .

وفى ١٥ يونيو ١٩٩٠ افتتح فى بكين مكتب الاتصال التابع للأكاديمية الاسرائيلية للعلوم وهو أول مكتب تمثيل رسمى لإسرائيل فى الصين الشعبية ..

(٥) العلاقات الصينية ـ اليابانية : من منظور تاريخى واستراتيجى تشكل اليابان للصين شبح المحارب الذى لا يهدأ . فاليابان وان لم تكن مسلحة عسكريا فهى الخصم والهاجس الدائم للصين فى اطار توازن القوى فى آسيا . ومع ذلك فإن الصين تسعى للتغلب على مخاوفها من اليابان ، بل وتسعى لاستثمار جرائم الحرب اليابانية ضد الصين لتوسيع قنوات الدعم الاقتصادى والتكنولوجى اليابانى لبرامج التحديث الصينية .

وخلال العام الماضى وقع حادثان هامان فى اطار العلاقات اليابانية ـ الصينية :

اولهما : موقف ايجابى للعلاقات شديدة الحساسية بين البلدين تمثل فى رفع العقوبات اليابانية على الصين بالمشاركة مع الغرب بسبب الاحداث التى وقعت عام ١٩٨٩ وتمثل ذلك فى بدء ضخ برنامج السنوات الخمس من

القروض اليابانية بعد السلوك الصيني الاستراتيجي في مجلس الأمن ابان أزمة الخليج . ويمثل حجم مساعدات اليابان للصين ما يعادل ٧٥٪ من إجمالي المساعدات الثنائية التي تحصل عليها الصين من العالم الخارجي .

ومن الملاحظ أنه ابتداء من عام ١٩٩٠ بادرت السياسة اليابانية بمحاولة تخفيف العزلة التي فرضها الغرب على الصين .

ثانيهما : وردا على احتمال ارسال قوات يابانية إلى الخليج ، استدعت وزارة الخارجية في الصين السفير الياباني يوم ٢٨ اكتوبر ١٩٩٠ وابلغته تحذيرا إلى حكومته من ارسال قوات يابانية إلى الخليج ومطالبة الصين لليابان بالتوقف عن أية أنشطة حول الجزر المتنازع عليها قبالة سواحل تايوان . وهو مااعتبره كثير من المراقبين موقفا سلبيا انعكس على مجمل العلاقات اليابانية – الصينية .

(٦) **الصين وأزمة الخليج :** ما أن بدأت بوادر الأزمة تلوح في الأفق حتى بادرت الصين الشعبية بإعلان بيع الأسلحة إلى العراق وقد استنكرت الصين هذا الغزو .

وحدد بيان نائب وزير الخارجية الصيني يوم ٦ / ٩ / ١٩٩٠ موقف الصين من الأزمة كما يلي :

- ان الحكومة الصينية تشعر بالأسف العميق ازاء الغزو العسكري العراقي للكويت .
- يجب احترام استقلال الكويت وسيادته ووحدة أراضيه .
- يجب تسوية الخلافات بين الدولتين الشقيقتين من خلال المفاوضات .
- تأمل الصين في أن يذعن العراق لوساطة الجامعة العربية ولنداءات الجماعة الدولية ويسحب قواته من الكويت في أقرب فرصة ممكنة .

وقد كرر وزير الخارجية الصيني في بيانه يوم ٧ / ٩ نفس المبادىء سالفة الذكر .

وجرت اتصالات عربية – صينية مكثفة منذ وقوع الأزمة سواء من الجانب المؤيد للعراق أو المناوىء لموقفه من خلال زيارة مسئولين صينيين للمنطقة العربية أو زيارة مسئولين عرب للعاصمة الصينية .

– ففي ٦ / ٩ / ١٩٩٠ قام طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي بزيارة الصين لطلب مساعدات « انسانية » للعراق . وقد حثه رئيس الوزراء الصيني « لي بنج » على ضرورة أن تقوم بلاده بسحب قواتها من الكويت كما حث العراق على الاستجابة لوساطة السكرتير العام للأمم المتحدة وألا تتخلى بغداد عن اقتناص أية فرصة للتسوية من خلال الحل العربي .

– وفي ٢١ / ٩ / ١٩٩٠ استقبل رئيس الوزراء الصيني ، ووزير الخارجية الصيني ، ووزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في بكين وبحثا معه الأوضاع في منطقة الخليج مؤكدين على تأييد بلادهما للخطوات التي اتخذتها السعودية للدفاع عن نفسها .

– في الفترة من ٦ / ١١ إلى ١٥ / ١١ قام وزير الخارجية الصيني كيان كيشين بجولة في دول المنطقة شملت مصر والسعودية والأردن والعراق وقد أكد الوزير الصيني عند زيارته لمصر على ضرورة بذل كل الجهود السلمية لحل الأزمة وضرورة التركيز على عدم استخدام القوة ومنع الحرب . وفي يوم ١٧ / ١١ قام الدكتور بطرس غالي وزير الدولة المصرية للشئون الخارجية بزيارة الصين .

– في ٨ / ١١ قام وزير الخارجية الصيني بزيارة السعودية حيث اجتمع مع سعود الفيصل مؤكدا على ضرورة التوصل إلى حل عادل لأزمة الخليج يرتكز على قرارات مجلس الأمن في الوقت الذي شجع فيه على المرونة اللازمة لإيجاد حل سلمي للأزمة .

– في ٩ / ١١ قام الوزير الصيني بزيارة الأردن حيث اجتمع مع الملك حسين ووزير خارجيته وأكد الوزير الصيني مجددا معارضة بلاده لاستخدام القوة في حل أزمة الخليج وأن وجهتي نظر الأردن والصين متطابقان في هذا الشأن .

– في ١٢ / ١١ قام الوزير الصيني بزيارة بغداد في أول زيارة يقوم بها وزير خارجية دولة من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي للعراق منذ اندلاع الأزمة وقد أعلن وزير خارجية الصين أن بلاده تعارض الاتجاه إلى القوة وتسعى إلى التسوية السلمية للأزمة .

وفي ١٤ / ١١ عقد الوزير الصيني اجتماعا مع الرئيس العراقي صدام حسين ابلغه خلاله أن بلاده لن تعارض التدخل العسكري تحت علم الأمم المتحدة وأنها لن تستخدم حق الفيتو لرفض قرار مجلس الأمن الذي يدعو لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق ومن جهة أخرى أعلن وزير الخارجية الصيني في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ختام زيارته لبغداد تأييد بلاده لاقتراح الملك الحسن الثاني عاهل المغرب بعقد قمة عربية استثنائية لتسوية أزمة الخليج في إطار عربي وأكد موقف بلاده الداعي إلى حل هذه الأزمة في إطار ماأسماه بالحل العربي .

– وفي ١٥ / ١١ اجتمع رئيس مجلس الشعب الصيني مع سفراء دول مجلس التعاون الخليجي وبحث الجانبان تطورات أزمة الخليج وأكد رئيس مجلس الشعب الصيني مجددا على مواقف بلاده من الأزمة .

– في ٢٨ / ١٢ أكد البيان الختامي الصادر عن زيارة أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح لدولة الصين رفضها مجددا للغزو العراقي للكويت وطالبت بانسحاب قوات الغزو

دون شروط من الأراضى الكويتية وضرورة احترام سيادة واستقلال الكويت وعودة حكومتها الشرعية .

ويرتبط بالموقف الصيني مجموعة من الاتصالات الدولية التى أجرتها الصين حول أزمة الخليج .

ب ـ الاتصالات الصينية بالقوتين الأعظم :

- ففى ١ / ٩ التقى وزيرا خارجية الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية فى مدينة هاربين فى شمال شرق الصين وكرر البلدين تجاه أزمة الخليج .

- فى ٦ / ١١ التقى وزير خارجية الصين مع وزير الخارجية الأمريكى بمطار القاهرة . وقد أكد وزير الخارجية الصينى خلال اللقاء على ضرورة استنفاذ كافة الوسائل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة فى الخليج فى الوقت الذى أكد فيه التزام بلاده بقرارات مجلس الأمن بفرض العقوبات الاقتصادية ضد العراق .

وكذا فأنه أبلغ بيكر بأن الصين لن تستخدم حق الفيتو .

- فى ٣٠ / ١١ قام وزير خارجية الصين كيان كيسين بزيارة رسمية لواشنطون التقى خلالها والرئيس الأمريكى بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر ، واستعرض الوزير الصينى خلال مباحثاته مع المسئولين الأمريكيين موقف الصين من أزمة الخليج خاصة مع محاولة الولايات المتحدة للحصول على تأييد الصين لواشنطن - كما اسلفنا - أول اتصال بين بكين وواشنطون منذ أحداث ميدان السلام السماوى . وقد وعد الرئيس الأمريكى خلال الزيارة التى قام بها وزير الخارجية الصينى لواشنطن برفع العقوبات الاقتصادية التى فرضتها أمريكا على الصين وصرح وزير خارجية الصين بأنه تم خلال الزيارة توقيع اتفاق تجارى بمبلغ ١٠ مليار دولار .

- فى ٢٩ / ١١ / ٩٠ امتنعت الصين عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الذى يقضى بالسماح باستخدام القوة العسكرية ضد العراق فى حالة عدم انسحابه من الكويت فى موعد أقصاه ١٥ / ١ / ١٩٩١ .

- فى ٢ / ١٢ / ٩٠ رحبت الصين بمبادرة الرئيس بوش بفتح الحوار مع العراق على مستوى عال من أجل إيجاد حل سلمى لأزمة الخليج . وصرح وزير الخارجية الصينى بأن بلاده تنظر بالتقدير إلى العرض الذى تقدم به الرئيس الأميركى بإرسال وزير خارجيته جيمس بيكر إلى بغداد لإجراء محادثات مع الرئيس العراقى صدام حسين . وقد ألمح الوزير الصينى أنه وجد من المسئولين العراقيين خلال زيارته السابقة لبغداد مؤشرات تدل على احتمال أن تكون بغداد على استعداد لتقديم تنازلات لانجاح فرص الحل السلمى للأزمة فى حالة حصول العراق على ضمانات إيجابية من جانب الولايات المتحدة .

- فى ٦ / ١٢ صرح الناطق بلسان وزارة الخارجية الصينية بأن الصين تعرب عن أملها فى أن تواصل الأسرة الدولية ضغوطها على العراق لتحقيق تسوية سلمية لأزمة الخليج وأضاف أن بلاده تؤيد مبادرة الولايات المتحدة ودول الجماعة الأوربية لاجراء مباشرة مع العراق .

جـ ـ الصين ومصر :

علق دكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية فى افتتاحية مجلة « السياسة الدولية » الصادرة بالقاهرة مع مطلع العام الجديد ١٩٩١ على العلاقات المصرية الصينية بقوله « ان الصين تحتفظ مع مصر بعلاقات وطيدة . فقد سجل العام المنصرم زيارة وزير الدفاع الصينى للقاهرة فى شهر يونيو تلتها زيارة وزير الخارجية الصين فى نوفمبر ١٩٩٠ حيث سلم رسالة من الرئيس الصينى يانج شنكون . كما أجرى وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية محادثات فى بكين خلال نفس الشهر مع الرئيس الصينى ومع وزير خارجيته وغيرهما من المسئولين الصينيين ».

- وفى ٦ / ١١ وفى أعقاب مباحثات الوزير الصينى مع وزير الخارجية المصرى دكتور عصمت عبد المجيد صرح « بأن الصين تأمل فى تشجيع الجهود السلمية إلا أنها لاتريد أن تشارك الدول الأخرى فى الجهود التى تبذلها لمواجهة الغزو العراقى للكويت إذا فشل الخيار السلمى فى ذلك » . وأضاف الوزير الصينى « ان التشاور هام جدا مع مصر للدور الهام والمتميز الذى تلعبه مصر على الصعيد العربى »

- فى ١٥ / ١١ قام الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة إلى بكين لمدة ٣ أيام تناول فيها مع المسئولين الصينيين أحداث الخليج وكيفية الوصول إلى تسوية سلمية .

- وفى يوم ١٦ / ١١ استقبل نائب رئيس الوزراء الصينى فى بكين د بطرس غالى وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية وقد تناول الحديث بينهماأزمة الخليج واتفقا على أن هذه الأزمة يجب أن تسوى وفقا لقرارات مجلس الأمن . ثم قام الدكتور بطرس غالى بتسليم الرئيس الصينى رسالة من الرئيس محمد حسنى مبارك .

- وفى ١٧ / ١١ أجرى الدكتور بطرس غالى محادثات مع وزير الخارجية الصينى ، حول تطورات الأوضاع فى منطقة الخليج وقد أكد الوزيران فى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى بكين فى ختام مباحثاتهما على أنه يجب السعى بكل الطرق والوسائل من أجل التسوية السلمية لأزمة الخليج وأن القاهرة وبكين تعتقدان أن استخدام القوة العسكرية ضد العراق لايمكن أن يتم إلا بقرار من مجلس الأمن الدولى .

القسم الثالث

التفاعلات العربية - الإقليمية

- ☐ الصراع العربى - الإسرائيلى .
- ☐ التفاعلات مع دول الجوار الجغرافى الإفريقية
- ☐ التفاعلات الإيرانية - العربية .
- ☐ التفاعلات التركية - العربية

اولاً : الصراع العربى - الإسرائيلى

١ - الصراع الحزبى - فى إسرائيل .

تمحورت التطورات الداخلية بشكل اساسى حول الموقف من التسوية السياسية وامكانيات الاتصال المباشر مع المنظمة كتمهيد للتفاوض وفق الافكار الامريكية التى حملها بيكر وزير الخارجية الامريكى (راجع تقرير عام ١٩٨٩) .

وقد تفجرت الخلافات بشكل عنيف داخل الحكومة الاسرائيلية ازاء مسارات التسوية السياسية فى الشرق الاوسط خلال العام ١٩٩٠ ، وأخذت شكلا تصاعديا ، ابتداء باثارة قضية اتصالات وايزمان مع المنظمة ، واقالته من مجلس الوزراء المصغر ، مرورا بالموقف اللاحاسم الذى اتخذه مركز تكتل الليكود ، وانتهاء بقرار اقالة بيريز من الحكومة ، وما اعقبه من سقوط الحكومة الاسرائيلية .

وكانت بداية الازمة السياسية والاعلان المفاجىء لرئيس الوزراء شامير ، اثناء الجلسة الاسبوعية لمجلس الوزراء الاسرائيلى ٣٠ ديسمبر ١٩٨٩ ، بإقالة وزير العلوم عيزرا وايزمان (عمل) من منصبه عملا بالصلاحية المخولة اليه وفقا للمادة (٢١ - أ) من قانون الائتلاف الحكومى ومبررا ذلك ان وايزمان أقام بصورة مباشرة وغير مباشرة وعلى فترات زمنية طويلة اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية مخالفا بذلك القانون الإسرائيلى والخطوط العريضة لحكومة الوحدة الوطنية ، وانتهت هذه الازمة بين العمل والليكود بشكل سريع ، بسحب قرار الاقالة والاكتفاء بإخراجه من مجلس الوزراء المصغر لمدة عام ونصف ، مع احتفاظه بمنصب وزير العلوم .

وقد اظهرت الازمة مدى التشدد فى مواقف تكتل الليكود ، ولا سيما زعيمه شامير والذى بدا رافضا لأية صيغة وسط لاشتراك منظمة التحرير فى عملية التسوية ، والاصرار على استبعادها تماما من العملية السياسية . اما فى اطار العلاقات بين الحزبين (الليكود والعمل) ، فان عدم خروج وايزمان من الحكومة كليا ، لا يقلل من نجاح شامير ، حيث حافظ على وحدة حكومتة من ناحية ، وابعد وايزمان من مجلس الوزراء المصغر (١٢ عضوا بالتساوى بين العمل والليكود) الذى يتخذ القرارات الاستراتيجية من ناحية ثانية .

وتمثل اشكالية تشكيل الوفد الفلسطينى المفاوض ، والضمانات التى طالب بها الليكود قبل بدء اللقاء الثلاثى والدخول فى حوار مع الفلسطينيين احد اهم النقاط الخلافية بين الليكود والعمل ، وبرز ذلك فى مطلع العام ، حيث أمر شامير على عدم قبول اشراك مبعدين فى الوفد الفلسطينى أو من لهم علاقة بالمنظمة ، وطالب شامير بما اسماه « ضمانات من الولايات المتحدة فى مقابل جلوسها إلى مائدة المفاوضات مع الفلسطينيين » . فى حين رأى العمل ان ضم عربى أو اثنين من المبعدين فى الوفد الفلسطينى يجب الا يكون سببا فى عدم الذهاب إلى التفاوض ، كذلك اعتبر بيريز ان مسألة الضمانات ليست مسألة محورية . وعكس هذا الخلاف نفسه على جمود ملحوظ فى عملية التسوية السياسية .

وخلال جلساته الاربع فى شهر يناير ، فشل مجلس الوزراء الإسرائيلى ، فى بلورة رد محدد على نقاط بيكر للانقسام الحاد بين العمل والليكود . ازاء ذلك شن بيريز ، هجوما عنيفا على تكتل الليكود ، واتهمه باضاعة الوقت ، وتواكبت تلك الاتهامات ، مع التحذيرات غير المباشرة التى وجهتها ادارة بوش إلى الليكود ، وحملته مسئولية الفشل فى عقد اللقاء الثلاثى .

وقد انعكس هذا الجمود فى جهود السلام ، على النقاش الحاد الذى دار داخل حزبى العمل والليكود . والداعى إلى الانسحاب من الحكومة حيث شهد حزب العمل نقاشات حادة بين تيارين ، يحاول الاول منع الحزب من الانسحاب من الحكومة ويتزعمه وزير الدفاع رابين ، فى حين كثف التيار الثانى بزعامة بيريز وشاحال من اتصالاته مع الاحزاب

اليسارية والدينية ، بهدف تشكيل حكومة ضيقة ، بزعامة العمل ، حال الانسحاب من الحكومة .

اما فى داخل الليكود وبينما بدأ شامير سلسلة من الاجتماعات مع اعضاء اللجنة المركزية ، لا قناعهم بتأييد مواقفه ، صعد الوزراء الثلاثة المعارضون ، اريئيل شارون ، وزير التجارة والصناعة ، وديفيد ليفى ، وزير الاسكان ، واسحاق موداعى ، وزير الاقتصاد من حملتهم المكثفة لاقناع اعضاء اللجنة المركزية ، لدعم مواقفهم بالقول بأن نهج شامير سيقود إلى مواقف حزب العمل والانحراف عن مبادىء الليكود ، وقد استغل شارون حادث الهجوم على الباص السياحى الاسرائيلى على طريق القاهرة - الاسماعيلية فى ٤ فبراير ، لتدعيم مواقفه داخل التكتل واقترح أمام الاجتماع الاستثنائى لمجلس الوزراء فى ٧ فبراير ، الطلب من الولايات المتحدة ومصر اغلاق مكاتب المنظمة فى مصر قبل اللقاء الثلاثى المرتقب وايضا نقل موقع المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين من القاهرة إلى مكان آخر ودعا إلى اخراج مصر من عملية السلام ، لانها تتخذ مواقف متماثلة مع مواقف منظمة التحرير ، ولهذا سعى شامير إلى تدعيم مواقفه المتشدده ، قبل اجتماع مركز الليكود بالعمل فى اتجاهين :

شمل الأول : الهجوم على حزب العمل ومواقفه ، التى يعتبرها شامير متساهلة ازاء السلام بينما تضمن الثانى ، تدعيم مواقفه المتشددة السابقة ، حيث أكد أمام اجتماع غير رسمى لعشرات من اعضاء اللجنة المركزية لتكتل الليكود أنه لن يكون هناك اى تنازلات فى شأن القدس الشرقية ، وكانت الجلسة العاصفة التى شهدها اجتماع مركز الليكود فى ١٢ فبراير ، مؤشرا على استمرار سياسة اللاحسم ، حيث لم يبرز اتجاه واضح ، لدعم اى من مواقف شامير ، ومعارضيه ، الا أن خروج شارون من الحكومة ، عقب تقديم استقالته المفاجئة أمام اعضاء مركز الليكود ، دعم موقف شامير ، ليس داخل الليكود ، ولكن أمام حزب العمل ، الذى تبلور لديه ادراك بأن هذه الاستقالة ونجاح شامير فى ضم ليفى إلى معسكره ، ستمهد السبيل أمامه لا تخاذ قرارات حاسمه ، اكثر اعتدالا . الا ان مسار الاحداث اثبت عدم صدق هذا الادراك . حيث اصر شامير على الحصول على الضمانات الستة التى طلبها من الادارة الامريكية ، خلال زيارته لواشنطن فى نوفمبر ١٩٨٩ (انظر تقرير عام ١٩٨٩) قبل الموافقة على بدء الحوار الفلسطينى - الاسرائيلى ، كما رفض شامير الاقتراح الذى كان قد بلورة موشيه ارينز مع جيمس بيكر ، خلال زيارته لواشنطن فى شهر فبراير ، حول تشكيل الوفد الفلسطينى . ويقتضى هذا الاقتراح ، بأن يتم تشكيل الوفد من أسماء شخصيات فلسطينية ، دون النظر إلى وضعهم (مبعدين أم لا) أو مكان اقامتهم (اصحاب العناوين المزدوجة) يعقبها قيام مصر بتسليم قائمة الاسماء إلى الولايات المتحدة والمنظمة على أن يكون لإسرائيل الحق فى الاعراب عن رأيها بالنسبة للمرشحين المقترحين فى القائمة .

وازاء هذه التطورات أعلن بيريز فى ٢٦ / ٢ مهلة العشرة أيام لتحقيق تقدم فى عملية التسوية ، والا ستكون هناك حاجة لتشكيل حكومة جديدة يشكل السلام لها اولوية قصوى . وفى الايام التالية حاول كل طرف بلورة موقف كلى من عملية السلام . وفى جلسة ٥ مارس اصدر وزراء الليكود بيانا تضمن شرطين وهما عدم اشراك فلسطينى القدس الشرقية فى الانتخابات المقترحة ، والانسحاب من محادثات القاهرة اذا وصف الوفد الفلسطينى نفسه بأنه يمثل المنظمة . وهو ما رفضه وزراء العمل بعد اجتماع لهم فى ٦ مارس .

وتضمن بيان وزراء الليكود ما يلى :

ان إسرائيل معنية بمواصلة مسيرة السلام ، وفقا لمبادرتها السلمية ، وعقد الاجتماع المقترح مع مجموعة فلسطينية ، من أجل التحضير لاجراء الانتخابات فى يهودا والسامره وقطاع غزة . ومن أجل انجاح هذا الاجتماع . على إسرائيل ، ان تظهر فيه بصوت واحد . ولذلك مطلوب اولا : الاتفاق بين الليكود والعمل على هذه المسائل الحيوية والاساسية :

١ - فرض سيادة إسرائيل على القدس الكاملة .

٢ - الحيلولة دون سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية على مسيرة السلام .

٣ - بالنسبة للقدس . لا توضع علامة استفهام على وحدة القدس كعاصمة سيادية وموحده لدولة إسرائيل ومن ثم لن يشترك عرب القدس فى المسيرة المتعلقة بمبادرة السلام ، عن طريق جعلهم ناخبين أو منتخبين . وأى اشراك كهذا إنما يعنى وبشكل حتمى تقسيم القدس .

٤ - بالنسبة لمنظمة التحرير ، ستؤدى محاولتها للاختراق والسيطرة على المسيرة - بأى شكل من الاشكال - إلى وقف الاجتماع ، وانسحاب الوفد الإسرائيلى . فدخول المنظمة إلى المسيرة والتسليم الإسرائيلى بذلك - سيكون من شأنهما إقامة دولة فلسطينية ، تعرض وجود إسرائيل للخطر ، وكذلك تقديم مطالب بشأن ما يسمى حق العودة .

٥ - ان موافقة حزب العمل على هذه المسائل ستتيح مواصلة مسيرة السلام ودفعها إلى الأمام .

اما بيان وزراء العمل فقد شمل :

١ - ان تواصل إسرائيل مسيرة السلام وفقا لمبادرتها ،

وبالشكل الذى اتخذته به فى قرار الحكومة الصادر يوم ١٤ مايو ١٩٨٩ .

٢ - ان وضع القدس كعاصمة سيادية وكاملة لدولة إسرائيل ، ليس محل نقاش أو تباحث .

٣ - وفقا للخطوط الاساسية للحكومة ، لن تجرى إسرائيل مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية .

٤ - يطالب وزراء العمل ، رئيس الحكومة بعقد جلسة لمجلس الوزراء المصغر ، لاجراء نقاش ، واتخاذ قرار بشأن اعطاء رد إيجابى على نقاط وزير الخارجية الامريكية . ولن يكون من الممكن دفع السلام إلى الأمام وفقا لمبادرة إسرائيل ، الا من خلال هذا السبيل .

٥ - يرفض وزراء العمل ، رفضا قاطعا ، اية محاولة من جانب وزراء الليكود لربط اتخاذ هذا القرار بمطالب تخرج تماما عن نص مبادرة الحكومة حسبما اتخذت فى مايو ١٩٨٩ .

الا ان التنازلات الواضحة التى حملها قرار وزراء العمل ، لم تقنع شامير ، بدفع جهود السلام إلى الأمام ، عن طريق الرد بالايجاب على نقاط بيكر . حيث رفض شامير طرح مقترحات بيكر للتصويت عليها فى مجلس الوزراء المصغر فى ١١ مارس ، كما رفض اقتراح رابين الداعى إلى تحويل اتخاذ القرار بشأن فلسطينى القدس الشرقية فى عملية الانتخابات إلى الكنيست .

ازاء هذا التباين الشديد ، اكتسبت آخر محاولة لمنع انهيار الائتلاف الحاكم أهميتها ، حيث طرح زبولون هامر ، وزير الاديان (المفدال) صيغة وسطاً لتضييق الهوة بين مواقف العمل والليكود ، تقوم على :

١ - اتخاذ مجلس الوزراء المصغر قرارا بأن القدس لن تكون موضوعا للبحث فى المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية . ولن تكون جزءاً من صيغة الحكم الذاتى .

٢ - يتفق الليكود والعمل ، على ان إسرائيل لن تتفاوض مع وفد فلسطينى يعلن تمثيله للمنظمة .

٣ - بالنسبة لمشاركة فلسطينى القدس الشرقية فى عملية الانتخابات يقترح ان يوافق مجلس الوزراء المصغر على عدم إعتبارهم جزءا من عملية الانتخابات ، الا ان فى وسع من يتنازل عن هويته ، ان يصوت فى مدينة أخرى ، ويقترح ان يبحث الكنيست فى هذا الموضوع - قبل بدء الحواربين الوفدين فى القاهرة .

لم يكتب لمثل هذه المحاولة النجاح وانهار فى النهاية الائتلاف الحاكم ، حينما أعلن شامير رسميا فى ١٣ مارس اقالة بيريز ، اعقبه تقديم جميع وزراء العمل فى الحكومة استقالتهم فى الجلسة التى عقدتها الحكومة فى نفس اليوم . وقد مهدت هذه التطورات لسقوط حكومة شامير فى ١٥ / ٣ حين طرحت الثقة على الحكومة فى الكنيست بمبادرة من العمل . وقد سقطت حكومة شامير بأغلبية ٦٠ صوتا ايدت حجب الثقة هى اصوات كتل العمل وشينوى ، أجودات إسرائيل مقابل ٥٥ صوتا ايدت بقاء الحكومة وهى تكتل الليكود والمفدال وديجل هتوراه . وقد لعب غياب الاعضاء الخمسة المنتمين لحركة شاس - بناء على تعليمات من زعيمها الروحى عوفاديا يوسف - دورا كبيرا فى الوصول إلى هذه النتيجة .

ومنذ سقوط حكومة الوحدة الوطنية اعتبرت حكومة شامير مجرد حكومة انتقالية لحين تشكيل حكومة جديده . وعقب اقالة بيريز واستقالة وزراء العمل قام شامير بتوزيع مناصبهم الوزارية على وزراء الليكود . حينما بدأ الرئيس حاييم هيرتسوج بأجراء اتصالاته مع الاحزاب بهدف تحديد الشخص الذى سيكلفه بتشكيل الحكومة ، ظهرت حالة تعادل صعب ، حيث أوصى ستون عضوا بتكليف بيريز مقابل ستين لشامير . بيد أن هيرتسوج ، ولاعتبارات موضوعية ، كلف بيريز بتشكيل الحكومة رسميا فى ٢٠ مارس مبررا ذلك « ان حكومة شامير سقطت فى اقتراع بحجب الثقة ، ان المنطق يتطلب اعطاء فرصة للفريق الأخر ، ومن ثم فان الحزب الذى قاد النضال من أجل اسقاط الحكومة له الحق فى ان يمنح فرصة لعرض نهجه على الكنيست طالبا الثقة » .

عبر مهلتين ، متتاليتين ، فشل زعيم حزب العمل بيريز ، بتشكيل حكومة تحظى بأغلبية فى الكنيست . وهنا نجد ان حركة شاس ، التى اسقطت حكومة شامير ، كانت هى العنصر الحاسم فى اسقاط فرص بيريز فى تشكيل حكومة جديدة . حيث شهدت الحركة تغييرات درامية ، عقب الازمة الداخلية التى مرت بها نتيجة استقالة الحاخام اسحاق بيرتس . وتدخل الحاخام مناحيم اليعيزر شاخ الزعيم الروحى لحركة ديجل هتوراه - الذى يمتد نفوذه إلى حركة شاس - فى اقناع زعماء الحركة ، بالاخص الحاخام عوفاديا يوسف بضرورة تأييد الليكود . وكان هذا التحول هو الذى احدث حالة التعادل السلبى فى الكنيست ٦٠ صوتا . حيث حاول بيريز جذب نواب معسكر شامير ليتمكن من تشكيل حكومته ، ولكنه فشل . فأوكل الرئيس هيرتسوج مهمة تشكيل الحكومة إلى شامير فى نهاية ابريل ، الذى نجح عبر مهلتين متتاليتين من ان يضم اليه احد نواب العمل ، ولخر من اجودات إسرائيل .

انتهت الازمة السياسية بعد ثلاثة شهور من الجدل والمفاوضات وعاد شامير رئيسا للحكومة منفردا المرة

الاولى منذ ست سنوات . حيث ضمت صيغة الائتلاف اليمينى الجديد تكتل الليكود (٤١ مقعدا بعد ضم افرايم اجور من حزب العمل) . وحركة شاس (٦ مقاعد) ، المفدال (٥ مقاعد) وحركة هاتحياه (٣ مقاعد) ، وحركة تسوميت (مقعدان) ، وديجل هتوراه (مقعدان) ، وحركة موليت (مقعدان) بالاضافة إلى عضو اجودات إسرائيل اليعيزر مرزاحى . وفى ١١ يونيو نالت حكومة شامير الثقة بأغلبية ٦٢ عضوا ، ومعارضة ٥٧ عضوا .

وتضمنت الخطوط العامة لبرنامج الحكومة الجديدة أربعة اهداف ، حددتها حكومة شامير كأهداف سياسية أساسية فى تعاملها مع المرحلة القادمة وهذه الاهداف هى :

ضمان استقلال وسيادة الدولة ، وتعزيز الأمن ، والحيلولة دون نشوب حرب ، وارساء سلام مع كل الجيران . وحددت الحكومة اسلوب عملها فى ٩ / ٦ على النحو التالى :

١ - الحرص على زيادة الجيش الإسرائيلى وقدرته على الردع والصمود فى مواجهة تهديدات من جانب دول فى المنطقة ، بما فى ذلك تهديدها بأسلحة صاروخية ، وغير تقليدية .

٢ - ستعمل الحكومة بحزم ضد الارهاب ، ايا كان مصدره ، وسيعمل الجيش وقوات الأمن الاخرى بنشاط ودأب لتأمين سلامة كل السكان ولاستئصال ظاهرة العنف والأخلال بالنظام ، وخلق هدوء فى شتى ارجاء البلاد .

٣ - ستعمل الحكومة على مواصلة مسيرة السلام ، وفقا لاطار السلام فى الشرق الاوسط ، الذى تم الاتفاق عليه فى كامب دافيد ومبادرتها للسلام الصادرة فى ١٤ مايو ١٩٨٩ .

٤ - ستقوم إسرائيل بتشجيع ممثلين عربا فى يهودا والسامرة وغزة على المشاركة فى مسيرة السلام .

٥ - ستعارض إسرائيل اقامة دولة فلسطينية اخرى فى قطاع غزة والمنطقة الواقعة بين إسرائيل ونهر الاردن .

٦ - لن تتفاوض إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية بشكل مباشر أو غير مباشر .

٧ - ستدعوا إسرائيل كل الاطراف العربية إلى بدء مفاوضات السلام .

٨ - ستعمل الحكومة على دفع وتوطيد العلاقات المتبادلة مع مصر ، وفقا لمعاهدة السلام بين الدولتين .

٩ - تعتبر الحكومة ان القدس عاصمة موحدة وابدية لدولة إسرائيل ، وهى مدينة واحدة تحت سيادة إسرائيل غير قابلة للتقسيم ، وسيتم دوما ضمان حرية العبادة والوصول إلى الاماكن المقدسة لكل ابناء الاديان ، ولن تدخل القدس ضمن اطار الحكم الذاتى ، الذى سيمنح للسكان العرب فى يهودا والسامرة وقطاع غزة ، ولن يشترك سكانها العرب فى انتخابات تأسيس هيئة تمثيل سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة لا كمنتخبين ، ولا كناخبين .

١٠ - ان الاستيطان فى شتى ارض إسرائيل هو حق للشعب اليهودى ، وجزء لا ينفصم عن الأمن القومى ، وستعمل الحكومة على تعزيز الاستيطان وتوسيعه وتطويره .

وفى سياق الحديث عن التوجه اليمينى المتطرف للحكومة الجديدة ، يمكن استخلاص حقيقتين من قراءة بيان شامير أمام الكنيست .

أولاهما : ان شامير الغى بشكل شبه تام خصوصية القضية الفلسطينية فى الصراع العربى - الإسرائيلى ، لصرف الانظار عن الجمود فى عملية التسوية السياسية . وحاول من ناحية اخرى التركيز على المواجهة المتفاقمة مع الدول العربية الأخرى وبالاخص مع العراق ، مصورا ان مشكلة إسرائيل ليست فى الصراع مع الفلسطينين وانما مع الدول العربية ذات السيادة .

ثانيتهما : ان بيان الحكومة لا يتضمن اى استراتيجية عملية واضحة لا ستئناف عملية التسوية السياسية ، حيث تم التأكيد على « لا » لاجتماع القاهرة و « لا » لأية خطوات عملية أخرى باستثناء الالتزام العام بمبادرة شامير بكل بنودها .

٢ - ازمة الخليج فى الصراع السياسى الداخلى

جاءت ازمة الخليج لتثير تداعيات شتى عربية ودولية وإسرائيلية . وفى اطار الصراع الداخلى فى إسرائيل استغلت ازمة الخليج من جانب تكتلى الليكود الحاكم والعمل المعارض لأثبات صحة مواقفهما ازاء التسوية السياسية ، فحكومة الليكود وجدت فى الازمة وما ترتب عليها من اتجاهات فلسطينية فى الداخل المحتل والخارج مؤيدة للموقف العراقى دليلا عل صحة موقفها الرافض للتفاوض مع اعضاء من المنظمة أو اشراكها فى عملية التسوية بأية صورة . وحاولت حكومة الليكود استغلال الازمة لتحييد البعد الفلسطينى فى الصراع العربى - الإسرائيلى ، والقضاء على كل المنجزات السياسية التى تحققت للمنظمة فى الاعوام

القليلة الماضية ، وكذلك في تدعيم مقولات اليمين الإسرائيلي عموما والخاصة بأن الصراع مع إسرائيل لا يشكل - كما تقول بذلك وجهة النظر العربية - أساس عدم الاستقرار في المنطقة ، بل ان عدم الاستقرار نابع من الصراعات العربية ومن استحكام العداء العربي لإسرائيل .

وقد اشار بيان رئاسة مجلس الوزراء ، عقب الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس إلى ان الاعتداء العراقي على الكويت يثبت انه اذا كان هناك خطر يتهدد المنطقة ، فانه ليس ناتجا عن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ، انما عن السياسة العراقية العدوانية ، ويتفق بيان الخارجية مع نفس التوجه حيث تضمن « ان الاعتداء العراقي يشكل دليلا آخر على ان الطابع الحقيقي العراقي ، هو طابع عدواني ، وان إسرائيل تعتقد ان السلام في الشرق الاوسط لن يتحقق الا عندما تتخلى الدول العربية عن فكرة حل النزاعات العربية أو العربية - الإسرائيلية بالحروب » .

واعتبرت حكومة الليكود في بيان لها في ١٣ / ٨ ان ازمة الخليج قد بدّلت من الاولويات في المنطقة وانها أدت إلى وضع القضية الفلسطينية « على الرف » وهو الامر الذى يدعوا إلى السرور . رافضة بذلك المقترحات العراقية الخاصة بالربط المباشر بين حل قضية الانسحاب من الكويت وتسوية القضية الفلسطينية وباقي القضايا الأخرى في المنطقة ، ووصفت الحكومة الاقتراح العراقي بأنه دعاية رخيصة مرفوضة ، وانه يهدف إلى الحصول على انسحاب قوة التدخل المتعددة الجنسية المرابطة في الخليج والتخلص من الحصار الذى فرض عليه .

وفي المقابل فان المعارضة عبرت عن تصور مختلف نسبيا ، إذ اعتبرت ان موقف فلسطينيي الاراضي المحتلة من الازمة يجب ان يشكل ضوءا احمرا آخر للحكومة الإسرائيلية ولخطها المتشدد ، لان الموقف الفلسطيني يعبر عن درجة من اليأس والاحباط لا مفر من آثاره السلبية على الصراع العربي - الإسرائيلي . وانه لو كان قد بدأ منذ اشهر سابقة حوار وتفاوض مع الفلسطينيين لكانت مواقفهم تبدلت تماما . واعتبر زعماء من حزب العمل انه من الخطأ الاعتقاد بأن تأجيل حل المشكلة الفلسطينية يساهم في المحافظة على المصالح الإسرائيلية . ومن ثم فان تضامن العرب الفلسطينيين في الارض المحتلة مع الرئيس العراقي هو بمثابة افلاس تام للسياسة الإسرائيلية الرافضة للتسوية السياسية . وقد تدعمت مواقف حزب العمل جزئيا عقب مذبحة المسجد الاقصى ٨ / ١٠ ، والتي رأى فيها الحزب دليلا على ان الانتفاضة لم تنطفيء وان الاعتقاد بأن ازمة الخليج ستضعف الحاح الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي هو وهم يؤمن به اصحاب استمرار الوضع القائم وفي مقدمتهم رئيس الحكومة شامير .

٣ - إسرائيل وجهود بيكر للتسوية السياسية .

تعد عملية التسوية وجهود وزير الخارجية الامريكي بيكر احدى نقاط التعارض الامريكي - الإسرائيلي في الفترة من مطلع العام وحتى اندلاع ازمة الخليج والتي احدثت بدورها تغييرا في الاولويات الامريكية في المنطقة . ولقد امتد الجدل بين إسرائيل والولايات المتحدة طوال النصف الأول من العام حول نقاط بيكر الخمسة والتي تدعو إلى بدء حوار فلسطيني إسرائيلي في القاهرة . وقد تمت الاشارة إلى الخلافات السياسية بين قطبي حكومة الائتلاف الوطني حول قبول أو عدم قبول نقاط بيكر ، الامر الذى انتهى بسقوط الحكومة في ١٥ / ٣ .

اما على صعيد الخلافات بين الحكومة الإسرائيلية بزعامة الليكود والادارة الامريكية حول نقاط بيكر فيمكن ان نشير اليها كما في الجدول رقم (١) :

ومع تشكيل حكومة يمينية خالصة بزعامة شامير استقرت تلك الخلافات ، ولم تظهر اية بادرة من جانب الحكومة الإسرائيلية بالتجاوب مع اطروحات بيكر ، بل انها سعت إلى الكونجرس بوصفة قوة سياسية ودستورية للتصدى لما اعتبرته تطورات سلبية تجاه إسرائيل تموج بها الادارة الامريكية ، حيث وافق مجلس النواب في ١٩ / ٦ على مشروع قرار يطالب الامم المتحدة بالغاء قرارها رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ والذى يساوى بين الصهيونية والعنصرية ، كما أقر مجلس الشيوخ في ٢٤ أكتوبر حظرا شاملا للاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، في اطار مشروع قانون المعونة الخارجية لعام ١٩٩١ . حيث يسعى هذا البند اذا قدر له ان يكون قانونا ، إلى نزع يد الرئيس الامريكي والحد من سلطاته الدستورية في مجال اجراء مفاوضات واتصالات خارجية بدون موافقة الكونجرس .

جدول رقم (١)

موقف كل من الحكومة الإسرائيلية والولايات المتحدة حول قضايا التسوية

الحكومة الإسرائيلية	الولايات المتحدة
١ – دور منظمة التحرير الفلسطينية	
١ – لا يوجد ، ولن يوجد دور لمنظمة التحرير في العملية السياسية ولن يكون للمنظمة دور مباشر في اختيار اعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض . - لا تحضر المنظمة اى بيان يتعلق بالمفاوضات مع إسرائيل . - يمتنع اعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض عن الاجتماع علنا بأعضاء قياديين في منظمة التحرير ، وفي الفترات التي تفصل بين جلسات مفاوضاتهم مع الوفد الإسرائيلي .	١ – تؤكد الولايات المتحدة ان الفلسطينيين لن يشتركوا في العملية السياسية من دون موافقة منظمة التحرير الفلسطينية . - الولايات المتحدة ليست على استعداد للتعهد بأنها لن تطلب إلى إسرائيل في المستقبل الجلوس مع منظمة التحرير ، كما ترى عدم وجوب طلب كهذا بالنسبة للمساعي الحالية من الحوار . - تقبل الولايات المتحدة ان تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل الوفد المفاوض شريطة الا تعلن المنظمة عن ذلك علانية .
٢ – على الولايات المتحدة ان توقف حوارها مع منظمة التحرير .	٢ – ترفض الولايات المتحدة هذا الطلب ، مؤكدة ان هذا الحوار حيوي لدفع مسيرة السلام إلى الأمام .
٢ – الوفد الفلسطيني المفاوض	
٣ – لن يشترك الفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية في تشكيل الوفد ، أو في عملية الانتخابات .	٣ – سيتم تمثيل الفلسطينيين من القدس الشرقية في الوفد كما سيشتركون في عملية الانتخابات ، وسيتم ارسال الدعوات إلى عناوينهم في المناطق المحتلة .
- تقدم الحكومة الامريكية تعهدا مكتوبا ببقاء المدينة تحت السيطرة الإسرائيلية .	- القدس الشرقية جزء من الاراضي المحتلة ، يجب ان يتقرر وضعها النهائي في مفاوضات وليس من جانب واحد .
٤ – لن يشترك في الوفد اى فلسطيني تم ابعاده خارج الاراضي المحتلة .	٤ – سيتم اشراك اثنين من المبعدين في الوفد .
٥ – تقوم إسرائيل والولايات المتحدة ومصر بتحرير اسماء الوفد الفلسطيني ، وليس للمنظمة أو القيادة الموحدة للانتفاضة اى دور في تسمية اعضاء الوفد .	٥ – لا مكان لإسرائيل في تشكيل الوفد مباشرة ولكن لإسرائيل الحق في عدم حضور اجتماع القاهرة ، اذا لم يحظ الوفد بقبولها . - سيتم تشكيل الوفد عن طريق منظمة التحرير التي ستنقل تشكيله إلى الولايات المتحدة عن طريق مصر . - لتجاوز عقبة المنظمة ، يمكن ان تتولى القيادة الموحدة للانتفاضة في الاراضي المحتلة تسمية اعضاء الوفد الفلسطيني .
٣ – الحوار الفلسطيني – الإسرائيلي	
٦ – لن يبدأ الحوار قبل القضاء على العنف والارهاب (الانتفاضة) .	٦ – ترفض الولايات المتحدة وضع شروط مسبقة للحوار ، من غير الممكن وقف العنف من دون احراز تقدم في العملية السياسية .
٧ يقتصر الحوار على عملية الاعداد للانتخابات في الاراضي المحتلة ، ويقتصر أيضا فترة القاء البيانين الافتتاحيين على قادة الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي في فترة زمنية لا تتجاوز عشر دقائق لكل منهما وألا يشمل البيان الفلسطيني أية اشارة لقضايا النزاع باستثناء قضية الانتخابات .	٧ – ستكون عملية الانتخابات موضوعا مركزيا في الحوار ولكن سيكون في استطاعة الاطراف طرح اى موضوع آخر وثيق الصلة بعملية الانتخابات

تابع جدول رقم (١)

موقف كل من الحكومة الإسرائيلية والولايات المتحدة حول قضايا التسوية

الحكومة الإسرائيلية	الولايات المتحدة
٨ - لن يجرى الحوار فى القاهرة .	٨ - تعقد الجلسة الافتتاحية فى القاهرة ثم يمكن للاطراف اختيار مكان آخر للحوار .
٩ - لن تذهب إسرائيل إلى الحوار طالما لم تحصل على الضمانات التى طلبتها من الادارة الامريكية .	٩ - عدم وجوب الربط بين الحصول على الضمانات والاشتراك فى الحوار . - ترفض الولايات المتحدة غالبية الضمانات التى طلبتها إسرائيل .
٤ - ماهية التسوية السياسية	
١٠ - لن يكون هناك سيادة اجنبية على اى جزء من « ارض اسرائيل » . ملاحظـة : يتفق حزب العمل مع مواقف الولايات المتحدة ، الا فيما يتعلق بنقطتين : ١ - بالرغم من اقرار حزب العمل بضرورة تمثيل فلسطينى القدس الشرقية فى الانتخابات واختيار الوفد ، فانه يتفق مع موقف الليكود الداعى إلى الاحتفاظ بالقدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل . ٢ - رفض الاشتراك المباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية فى العملية السياسية .	١٠ - تقوم المفاوضات والتسوية على مبدأ الارض مقابل السلام .

٤ - الهجرة السوفيتية اليهودية إلـى إسرائيل

أحتلت مسألة هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل موقعاً هاماً فى التفاعلات السوفيتية الإسرائيلية طـوال العام ١٩٩٠ ، والذى شهد تدفق موجات ضخمة من يهود الاتحاد السوفيتى إلى إسرائيل . وسجل ذلك العام معدلا قياسيا فى هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل حيث وصل على مدار العام أكثر من ١٨٠ الف مهاجر .

ويرجع هذا التدفق المكثف لليهود من الاتحاد السوفيتى بالاساس إلى اجواء التقارب الامريكى- السوفيتى التى اخذت طريقها منذ مجىء جورباتشوف إلى السلطة فى مارس ١٩٨٥ . ففى الوقت الذى سعى فيه جورباتشوف إلى التقارب مع الولايات المتحدة لتهيئة الاجواء أمام نجاح برنامجه للتغيير والاصلاح فى الداخل والخارج ، فان الولايات المتحدة اخذت على عاتقها حل مشكلة اليهود السوفييت وفتح الابواب أمام هجرتهم باتجاه إسرائيل . ومن هنا مارست الولايات المتحدة ضغوطها المادية والمعنوية على موسكو لاجبارها على فتح أبواب الهجرة أمام اليهود . واضطرت موسكو فى مطلع العام إلى اسقاط كافة الحواجز أمام الهجرة فظهرت موجات الهجرة التى تصاعدت على النحو الذى يظهره جدول رقم (٢)

جدول (٢)

موجات الهجرة اليهودية	إجمـالـى
العـام	عـدد المهاجرين
١٩٨٦	٩١٤,٠٠٠
١٩٨٧	٨,٠١١
١٩٨٨	١٨,٠٠٠
١٩٨٩	٧٠,٠٠٠
١٩٩٠	٢٠٠,٠٠٠

جدول رقم (٣)
الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل (١٩٩٠)

الشهـــر	عدد اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتي	عدد اليهود السوفييت المهاجرين إلى إسرائيل
ينـاير - اغسطس	٩٠,٧٧٨	٨١,٧٠٠
سبتمـبر	٢١,٨٨٥	١٩,٦٩٧
أكتـوبر	٢١,١٦٣	٢٠,٣٢٤
نوفمـبر	٢٦,٥٦٢	٢٥,١٨٦
ديسمـبر	٤٠,٠٠٠	٣٥٠٠٠
الاجمالي	٢٠٠,٣٨٨	١٨١,٩٠٧

وساهمت الولايات المتحدة في سد منافذ هروب السوفيت إلى بلدان أخرى غير إسرائيل الامر الذى ساهم في الحد من معدلات التساقط والتي كانت قد بلغت ٨٢٪ عام ١٩٨٩ حيث لم يذهب إلى إسرائيل في ذلك العام أكثر من ١٨٪ من إجمالي اليهود الذين غادروا الاتحاد السوفيتي في ذلك العام . اما عام ١٩٩٠ والذى شهد خروج نحو ٢٠٠ الف مهاجر يهودى من الاتحاد السوفيتي ، فقد شهد وصول نحو ١٨٠ الفا منهم إلى إسرائيل أو ما يوازى ٩٠٪ من إجمالي المهاجرين من الاتحاد السوفيتي .
انظر جدول رقم (٣) .

ويراهن قادة إسرائيل على وصول اعداد كبيرة من يهود الاتحاد السوفيتي ، من أجل احداث بعض التحولات في التركيب السكاني في إسرائيل والاراضي المحتلة في وقت تثير هذه القضية مخاوف قادة إسرائيل ومراكزها العلمية التي اعدت دراسات مستقبلية حول التركيب السكاني لإسرائيل والاراضي المحتلة حتى عام ٢٠١٥ ، وهي الدراسات التي اجمعت على ان استمرار معدلات الزيادة الطبيعية وغير الطبيعية للسكان العرب واليهود والتي كانت سائدة في الثمانينات سوف تقود في نهاية القرن إلى تحول اليهود تدريجيا ليصبحوا أقلية في الاراضي الفلسطينية .

هذا وتأمل إسرائيل من وراء استقدام اعداد كبيرة من يهود الاتحاد السوفيتي وتوطين بعضهم في الاراضي العربية المحتلة . لا سيما تلك المناطق التي تحظى باجماع عام لدى قادة إسرائيل على مختلف انتماءاتهم الحزبية بضرورة الاحتفاظ بها لاسباب استراتيجية - إلى ضمان الضم الواقعي لهذه الاراضي .

ومن خلال متابعة التوجهات السياسية لهؤلاء المهاجرين الجدد ، يلاحظ ان هؤلاء المهاجرين يحملون أفكار ومبادىء اليمين الإسرائيلي التي تدور حول أفكار « أرض إسرائيل الكبرى » وعدم التنازل عن « شبر واحد منها » وان السلام مع الدول العربية يكون مقابل السلام فقط دون اى تنازل اقليمي . ومن هنا تزداد المخاطر المترتبة على تدفق عشرات الآلاف من اليهود السوفييت وهو ما سوف تظهر نتائجه في انتخابات الكنيست الثالث عشر المزمع اجراؤها في نوفمبر ١٩٩٢ .

وعلى صعيد التفاعلات السياسية السوفيتية - الإسرائيلية حول مسألة الهجرة اليهودية ، فقد برزت بعض خلافات حول توطين هؤلاء المهاجرين في الارض المحتلة . ومسألة تسيير خط طيران مباشر بين تل أبيب وموسكو . وهو الامر الذى اعتبرته إسرائيل بمثابة تراجع سوفيتي وقيد فعلي يحد من تدفق المهاجرين اليها .

وفي مطلع العام اشار يورى فورنتسوف النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتي في ٢٩ يناير ان سياسة إسرائيل الداعية إلى توطين المهاجرين السوفييت في الاراضي المحتلة ، قد تنعكس على مغادرة اليهود من الاتحاد السوفيتي . وان موسكو تعارض بشدة السياسة القاضية بتعريض حياة المهاجرين السوفييت من خلال استعمالهم لطرد الفلسطينيين من اراضيهم .

وفي مناسبة أخرى - وتعليقا على تصريحات شامير حول إسرائيل الكبرى وحق المهاجرين في الاستيطان في الارض المحتلة - ربط شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتي السابق ، بعد مباحثات له مع نظيره الامريكي بيكر بواشنطن في ٧ / ٤ ، بين امكانية حل قضية الطيران المباشر وبين تقديم السلطات الإسرائيلية الضمانات الضرورية التي تكفل عدم توطين اليهود السوفييت في الاراضي العربية المحتلة ، واظهارها التزامها بالقرارات المتخذة في اطار المنظمات الدولية خاصة الامم المتحدة .

وقد كان اعلان الرئيس جورباتشوف فى ختام قمة موسكو مع نظيره الامريكى بوش فى ٣ / ٦ ، والقاضى باحتمال وقف الهجرة السوفيتية اذا لم تقدم إسرائيل ضمانات بعدم توطين هؤلاء المهاجرين فى الاراضى العربية المحتلة ، أقوى تصريح سوفيتى والذى يحمل تهديدا مباشرا باحتمالية وقف الهجرة ، ولكنه من الناحية العملية لم يتحقق قط . ومع اندلاع ازمة الخليج انزوت الاضواء عن قضية الهجرة اليهودية السوفيتية ، ولكن دون أن تتأثر سلبا بمناخ المواجهة السياسية والعسكرية فى المنطقة .

٥ ـ الصراع المسلح على الجبهات العربية الإسرائيلية

تأثر مسار الصراع العربى الاسرائيلى المسلح خلال العام ١٩٩٠ ، ومطلع العام ١٩٩١ بعدد من التطورات الأساسية التى أستجدت أو تبلورت خلال العام . وقد بدأ فى لحظات معينة أن المسار العام للصراع قد دخل مرحلة نوعية جديدة خاصة عندما أعلن العراق فى مطلع أبريل امتلاكه أسلحة كيميائية ، وأنه قادر على حرق نصف إسرائيل إذا ما أقدمت على الأعتداء عليه أو على أية دولة عربية . وبصفة إجمالية كانت التطورات الداخلية فى إسرائيل إحدى العوامل التى ألقت بظلالها على المسار العام للصراع العربى ـ الإسرائيلى ، وذلك إلى جانب عوامل أخرى مثل تشكيل حكومة يمينية متطرفة فى إسرائيل حتى ١٠ يونيه ، وجمود عملية التسوية السياسية ، وتدفق المهاجرين اليهود السوفييت إلى إسرائيل أما التطورات الخارجية فإن أبرزها حالة الغليان السياسى داخل الأردن والتى عدت السبب المباشر وراء كثرة عمليات التسلل للقيام بعمليات فدائية فى الأرض المحتلة ، وتأثير حالة ضبط الوضع الداخلى فى لبنان ، وأخيراً يأتى الغزو العراقى للكويت وما أفرزه من تداعيات سياسية وأستراتيجية .

وفيما يلى نلقى الضوء على تطور أشكال المواجهة المسلحة على الجبهات العربية الاسرائيلية ، ويعقبها تحليل للمسار العام للصراع المسلح بين العرب وإسرائيل مثلما أظهرته تطورات ١٩٩٠

أ ـ إسرائيل ـ الاردن :

(١) عمليات التسلل المسلحة عبر خط وقف اطلاق النار :

وقعت خلال العام (١١) عملية تسلل عبر الحدود الاردنية إلى الضفة الغربية مقابل (٨) حوادث تسلل خلال العام الماضى ، كانت اخطرها عملية التسلل التى وقعت يوم (٨ / ١١) ولقى خلالها ضابط إسرائيلى مصرعه مما أدى إلى تقديم الجنرال اسحاق مورد خاى القائد العسكرى للضفة استقالته ، ثم عدل عنها ، ثم تهديد القيادات العسكرية الاسرائيلية باتخاذ « اجراءات فعالة » ضد الاردن اذا لم يتم منع تلك التسللات ، وقيام القيادة الاسسرائيلية فى شهر نوفمبر بتنفيذ خطة اعادة نشر القوات على الحدود وتعزيز المواقع العسكرية ، ونقاط المراقبة ، وتحسين الاسوار ، واجهزة الرصد الالكترونية .

ولم يقتصر « التوتر الحدوى » على تلك التسللات التى قام بها جنود من الجيش الاردنى ، واعضاء فى منطقة الجهاد الاسلامى التى تمارس بعض خلاياها العمل السرى فى الاردن ، بل وصل إلى حد قيام تلك المنظمة باطلاق صاروخين من طراز كاتيوشا (١٠٧ مم) من الاراضى الاردنية باتجاه مستعمرة إسرائيلية فى الارض المحتلة فى يوم (٢٩) مارس فى بداية العام .

وقد بذلت الحكومة الاردنية جهودا مكثفة لمنع عمليات التسلل ، فقامت قيادات الجيش بابعاد الجنود المتدينين ، والاردنيين الذين يرتبطون بعلاقات القرابة مع الفلسطينيين من الخدمة فى الوحدات العاملة فى الحدود ، كما القت القبض على « عضوين » من منظمة الجهاد الاسلامى بعد عملية اطلاق صواريخ كاتيوشا ، واحبطت السلطات الاردنية أكثر من (١٠) عمليات تسلل أخرى كانت منظمة الجهاد الاسلامى تنوى القيام بها .

(٢) التحرشات العسكرية الإسرائيلية مع الاردن :

استمرت إسرائيل فى التحرش والاحتكاك المستمرين بالاردن وخلق أشكال استفزاز متعمدة معها لم تقتصر خلال العام على التهديد بضرب الاهداف العسكرية الاردنية ، أو بعمل عسكرى محدود ضد الاردن اذا لم تمنع تسللات الفلسطينيين أو الاردنيين عبر الحدود ، أو قيام مقاتلات إسرائيلية بانتهاك المجال الجوى الاردنى فى أعقاب الغزو العراقى للكويت (٩ / ٨) ، أو التهديد المستمر للاردن من مغبة التعاون العسكرى مع العراق ، والادعاء بأن طائرات عراقية قد قامت باستطلاع الحدود الاسرائيلية من الاراضى الاردنية ، أو تحذير وزير خارجية إسرائيل للاردن من خرق الحصار المفروض على العراق (١٣ / ٨) ، لكن وصلت تلك التحرشات خلال العام ، وحتى قبل غزو العرق للكويت ، إلى حد تهديد حياة الملك حسين ، عندما قام زورق إسرائيلى يوم (٤ / ٥) باطلاق النار على يخت الملك حسين اثناء ابحاره فى المياه الدولية بخليج العقبة بينما كان الملك متواجد على ظهره ثم تعهد القيادة العسكرية الإسرائيلية بعدم تكرار مثل هذه الحوادث ، كذلك اجراء مناورات عسكرية بالقرب من الحدود الاردنية فى النقب ،

وهو ما أثار مخاوف في الاردن من احتمالات حدوث عملية عسكرية محدودة ضد جنوب شرق الاردن .

(٣) التهديد الإسرائيلي باجتياح الاردن :

شهدت بداية العام مخاوف اردنية من قيام القوات الإسرائيلية بعملية عسكرية واسعة النطاق بعد بروز الاطروحات الخاصة « بالوطن البديل » والتصاعد السريع في اعداد المهاجرين السوفييت إلى إسرائيل ، ثم تشكيل حكومة اسحاق شامير ، وحذرت شخصيات اردنية رسمية في مناسبات مختلفة في النصف الأول من العام من احتمال قيام إسرائيل بشن هجمات تحت اية ذريعة . كما ذكر وزير الخارجية الاردني (٤ / ٤) ـ حتى لو كانت واقعة تسلل جندي اردني إلى إسرائيل ، وعلى الجانب الاخر ، كان التعاون العسكري العراقي الاردني يثير القلق في إسرائيل خاصة بعد ما تردد عن تشكيل سرب طائرات اردني عراقي موحداً يضم طائرات (ميراج ـ اف ـ ١) يتمركز في بغداد ، ويمارس تدريباته في الاجواء الاردنية ، وبعد اطلاق الرئيس العراقي تهديداته في أول أبريل ضد إسرائيل ، وقد وضعت إسرائيل قواتها البرية والجوية في حالة التأهب القصوى بشكل مفاجيء (٢٧ / ٥) وحشدتها على الحدود الاردنية مما جدد المخاوف الاردنية بشكل اوسع من ذي قبل خاصة بعد تصريح احد مساعدي شامير بأن وحدات عسكرية عراقية قد تحركت في اتجاه الحدود الاردنية .

وتصاعد الموقف بشكل خطير عقب الغزو العراقي للكويت ، فقد حذر وزير الدفاع الإسرائيلي (٦ / ٨) من أن إسرائيل سوف تقوم بعمل عسكري في حالة دخول القوات العراقية إلى الاراضي الاردنية وحذر متحدث رسمي باسم الملك حسين من ان إسرائيل قد تستغل ازمة الخليج في شن عدوان على الاردن ، ورغم التأكيدات الاردنية بان القوات العراقية لن تدخل إلى اراضيها ، ثم التراجع الإسرائيلي عن مسألة « الدخول الفوري » إلى الاردن اذا ما دخلتها القوات العراقية الا أن التصاعد المستمر للتهديدات بالقصف المتبادل بين إسرائيل والعراق جعل الاردن يبدأ في تكثيف استعداداته العسكرية ، وتسليح المدنيين (١٥ / ٨) ، وتقسيم العاصمة عمان إلى مناطق عسكرية .

وتطور الموقف بصورة أخطر في الايام الأخيرة من العام عندما هدد الرئيس العراقي بمهاجمة إسرائيل في حالة شن القوات متعددة الجنسيات في الخليج هجوما على قواته حتى وان لم تشترك إسرائيل في هذا الهجوم ، وهو ما ترتب عليه اعلان إسرائيل التعبئة العامة وحالة التأهب القصوى بين قواتها على الحدود الاردنية ، وتحذير القيادات العسكرية الإسرائيلية بصورة اعنف للاردن من السماح لطائرات العراق بالعمل داخل اجوائه ، مما ادى إلى اعلان الاردن حالة التأهب القصوى بين قواتها على الحدود مع إسرائيل ، وإعادة نشر تلك القوات وتعزيزها .

ب ـ إسرائيل ـ سوريا :

شهد الصراع السوري الإسرائيلي خلال العام السابق اتجاها مستمرا نحو التصاعد ، وثارت احتمالات نشوب عمليات عسكرية محدودة بينهما في فترات مختلفة ، وكانت الايام الأولى من العام ١٩٩٠ استمرارا لمناخ التوتر السابق اذ قامت الطائرات الإسرائيلية في (١٠ / ١) بقصف مواقع المدفعية السورية ، ومواقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة التي تساندها سوريا في وادي البقاع اللبناني ردا على عمليات تسلل تمت ضد إسرائيل من الاردن بالقرب من الحدود السورية الا ان الاتجاه العام للصراع اتجه نحو التهدئة بعد ذلك ، وطوال العام ، مع تركزه حول الدور السوري في لبنان في ظل حرص من الطرفين على عدم تصعيد التوتر بينهما على مختلف المستويات رغم تبادل التهديدات بين القيادات السورية والإسرائيلية من وقت لآخر .

ولقد كانت الجبهة السورية هي الجبهة العربية الإسرائيلية الوحيدة المحتمل نشوب عمليات عسكرية واسعة النطاق فيها خلال السنوات الماضية بفعل التعقيدات المحيطة بالجبهات الأخرى وقد تأثرت تلك الجبهة بعدة عوامل منعت نشوب الصراع المسلح بها رغم تصاعد احتمالاته من وقت لآخر أهمها :

١ ـ وجود اتفاقية فصل القوات بين سوريا وإسرائيل ، والتزام سوريا بها .

٢ ـ التفوق العسكري الاسرائيلي النسبي على سوريا .

٣ ـ تشابكات سوريا العربية مع العراق تحديدا ، وفي لبنان .

٤ ـ وجود اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ، واطمئنان إسرائيل إلى الجبهة الاردنية .

وقد شهد العام ١٩٩٠ تطورات جديدة ادت إلى تحول في السياسة العسكرية السورية تجاه إسرائيل من أن لآخر لأهداف سياسية ، وأهم هذه التطورات :

١ ـ عودة العلاقات المصرية السورية وهو ما جعل التوقعات المختلفة تتجه إلى امكانية قبول سوريا للتفاوض مع إسرائيل ، واستبعاد الخيار المسلح .

٢ ـ السياسة السوفيتية تجاه الشرق الاوسط ، والموقف السوفيتي نحو حل النزاعات الاقليمية بالطرق السلمية ، ودعوة الاتحاد السوفيتي لسوريا علنا إلى التخلي عن فكرة تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل والاكتفاء بسياسة دفاعية فعالة .

٣ - ازدياد عزلة سوريا فى العالم العربى وبقائها خارج التحالفات الاقليمية الثلاثة ، وتوطد العلاقة بين الاردن والعراق ، ولذلك بدأ الموقف السورى يتطور باتجاه التسوية السلمية للصراع .

واستمر هذا الاتجاه بعد ذلك مترافقا من وقت لآخر مع تهديدات عسكرية سورية تأتى فى اطار « ادارة العملية السياسية » أكثر مما تعنى توجها عسكريا محددا كدعوة الرئيس حافظ الاسد إلى « حرب مقدسة » ضد إسرائيل عقب ردود الفعل الاسرائيلية المحبطة لمبادرة سوريا التى أعلنها كارتر ، وتأكيد الرئيس السورى ايضا على قدرة « العرب » على مبادلة إسرائيل التدمير اذا فكرت فى الحرب (١٣ / ٦) خلال مرحلة التهديدات العراقية الإسرائيلية وتحذير العماد مصطفى طلاس وزير الدفاع (٢٦ / ٦) من ان القوات السورية ستتصدى بكل الوسائل المتاحة للعدوان الإسرائيلى اذا قامت إسرائيل بشن هجوم على الدول العربية عقب « دعوة استفزازية » وجهها شامير للرئيس السورى لزيارة إسرائيل ، ثم تحذير سوريا بعد الغزو العراق للكويت (٢٥ / ١٠) من مخطط امريكى إسرائيلى للسيطرة على المنطقة ودعوتها الدول العربية لأعادة تقييم مواقفها من الغزو بعد ان كانت سوريا قد ارسلت قواتها إلى السعودية لمواجهة العراق ، رغم عدم قيامها بحشد اية قوات على الحدود المشتركة مع العراق ، وذلك بفعل احساس سوريا بالخطر نتيجة لصفقات الاسلحة الامريكية الجديدة مع إسرائيل بعد الازمة ، وتجاهل الدول الغربية لها فى عمليات ترتيب الاوضاع مع دول الشرق الاوسط خلال الازمة .

وفى النصف الثانى من العام تركز الصراع بين إسرائيل وسوريا على الساحة اللبنانية ، وقد شهد منتصف أكتوبر قيام الطائرات السورية بالاغارة على معاقل الجنرال ميشيل عون فى بيروت ثم الاطاحة به فى ساعات قليلة ، وتراجع إسرائيل فيما يتعلق بكون هذه العمليات تجاوزا سوريا للخط الاحمر .

وقد اقتصرت تحذيرات القيادة العسكرية الإسرائيلية لسوريا بعد ذلك على أهمية عدم المساس بمصالح إسرائيل الأمنية فى لبنان مع التعبير عن القلق من تزايد النفوذ السورى فيها ، وتحديد خطوط حمراء جديدة تحكم العلاقة بين سوريا وإسرائيل فى لبنان تعتمد على عدم انتشار الجيش السورى (٤٠ الف جندى) « جنوب الأولى » وان منطقة « جزين » تعتبر جزءاً من « الحزام الأمنى » لن يتم السماح بانتشار الجيش اللبنانى الذى تدعمه سوريا فيها ، وانه لا تراجع عن « الحزام الأمنى » ولا تخلى عنه فهو جزء من السياسة الأمنية الإسرائيلية عن مستعمراتها فى الشمال .

جـ - إسرائيل - جنوب لبنان

(١) تصاعد عمليات المقاومة المسلحة التى اتخذت مسارا صاعدا هابطا . ففى شهرى يناير وفبراير تصاعدت حدة الاشتباكات المسلحة بين المجموعات اللبنانية والفلسطينية وبين القوات الإسرائيلية فى الشريط الحدودى المحتل الذى اقامتة إسرائيل بعرض (١٥) كلم فى جنوب لبنان قامت خلالها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بهجمات متعددة ، كما قامت مجموعة من قوات « فتح - المجلس الثورى » (أبو نضال) بعملية لقى خلالها ضابط إسرائيلى كبيرة مصرعه ، ثم هدأت حدة العمليات المسلحة خلال شهور مارس ، وابريل ، ومايو ، ويونيو نسبيا . وتخللت الشهرين الاخيرين اشتبكات مسلحة داخل الشريط الحدودى قامت بها المقاومة الوطنية اللبنانية ، ثم تصاعدت العمليات المسلحة فى يوليو واغسطس بشن المقاومة الوطنية اللبنانية هجمات متعددة ضد ميليشيا جيش لبنان الجنوبى بالاضافة إلى عمليات قامت بها الجبهة الدايمقراطية لتحرير فلسطين ، وجيش لبنان الشعبى الناصرى ، وقد كانت الاشتباكات العنيفة التى جرت بين حركة أمل ، وحزب الله فى اقليم التفاح السبب الرئيسى فى انخفاض مستوى العمليات ، بالاضافة إلى عنف العمليات الانتقامية الإسرائيلية التى تكبدت خلالها قواعد قوات المقاومة خسائر كبيرة وتكبدت المجموعات المهاجمة نفسها خسائر كبيرة خلال عمليات الهجوم ، وقد هدأت حدة العمليات المسلحة ايضا فى شهر سبتمبر فيما عدا عملية قامت بها المقاومة الوطنية اللبنانية .

وخلال الفترة من أواخر أكتوبر حتى نهاية العام شهد الجنوب اللبنانى اعنف عمليات المقاومة المسلحة ضد القوات الإسرائيلية ، وقوات جيش لبنان الجنوبى منذ إقامة إسرائيل للشريط الحدودى فى عام ١٩٨٥ شاركت فيها كافة فصائل المقاومة اللبنانية ، والمنظمات الفلسطينية ، وشهد شهر نوفمبر تحديدا سلسلة من الهجمات المسلحة داخل الحزام الأمنى اسفرت عن مقتل (٦) عسكريين إسرائيليين ، و (٣١) فلسطينى ولبنانى كانت ابرزها العملية الانتحارية التى قامت بها فتاة تابعة للحزب القومى السورى .

وقد إتخذت عمليات المقاومة المسلحة خلال العام اشكالا مختلفة ابرزها التسلل إلى منطقة الحزام الأمنى فى مجموعات متوسطة العدد تتراوح بين ٣ ، ٥ مقاتلين لشن هجمات بالاسلحة الخفيفة ، والقنابل اليدوية ، وقاذفات « آر . بى . جى » ضد المواقع الإسرائيلية ، أو مواقع الميليشيا الجنوبية ، أو المواقع المشتركة ، كما قامت الفصائل الفلسطينية باستخدام صواريخ « كاتيوشا » فى شن هجمات انطلاقا من مواقعها شمال الحزام الأمني باتجاه

الحزام الأمنى نفسه أو شمال إسرائيل ، وقد جرت أكثر من (٨) عمليات قصف بالصواريخ خلال العام ، كما قامت نفس الفصائل بعمليتين بحريتين للتسلل بالزوارق باتجاه شمال إسرائيل في يونيو ونوفمبر ، الا ان الدوريات الإسرائيلية البحرية تمكنت من احباطهما ، وقد اتخذت العمليات المسلحة احيانا شكل القصف المدفعى الكثيف لمواقع إسرائيل وجيش لبنان الجنوبى فى الشريط الحدودى المحتل .

(٢) تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية ضد الاراضى اللبنانية :

فقد اتبعت إسرائيل عدة تكتيكات عسكرية لمواجهة عمليات المقاومة المسلحة فى الجنوب أهمها :

(أ) شن غارات جوية مكثفة ضد قواعد انطلاق الهجمات المسلحة ، وهو تكتيك مستمر منذ الانسحاب الجزئى الإسرائيلى من لبنان ، فقد شنت الطائرات الإسرائيلية فى سماء لبنان المفتوحة الا من طلقات المدافع المضادة للطائرات ١٩ سلسلة من الغارات الجوية ضد المواقع الفلسطينية شرقى صيدا ، وضد مواقع أمل ، وحزب الله ، والحزب القومى السورى ، وشهدت فترة تصاعد العمليات المسلحة فى بداية العام ١٢ غارة جوية إسرائيلية حتى نهاية أبريل ، ولم تشهد الشهور الخمسة التالية سوى غارة جوية واحدة فى يوليو على مواقع الجبهة الشعبية - القيادة العامة ، ثم بدأت القوات الإسرائيلية فى تصعيد الغارات الجوية مع صعود هذه المقاومة فى أواخر العام بشن ٦ غارات جوية منها ٤ غارات شاملة على مواقع قوات المقاومة اللبنانية والفلسطينية فى نوفمبر وديسمبر .

(ب) الانطلاقات العسكرية البرية المحدودة باتجاه قواعد المقاومة خارج الحزام الأمنى ، وهى سياسة عسكرية إسرائيلية ثابتة تهدف لمنع استفحال اية قوة تراها خطرا على وجودها فى لبنان ، وفى نفس الوقت كرادع نفسى للتطلعات السياسية للقوى اللبنانية المختلفة ، أو لافشال المصالحات والمهادنات الحزبية ، أو التحركات الرامية إلى تحسين العلاقات بالقوى الخارجية ، وقد قامت قوات إسرائيل بهجمات برية محدودة خارج الحزام الأمنى ابرزها هجومان تم احدهما فى يناير ضد قواعد الحزب الشيوعى اللبنانى ، وفى اغسطس ضد مواقع حزب الله .

(جـ) تدعيم قوات جيش لبنان الجنوبى التى تبلغ اعدادها ٣٠٠ شخص بالضغط على السكان المحليين للتطوع فى صفوفه - بعد ان بدأ يعانى نقصا فى قوته البشرية بفعل عمليات المقاومة - وتحصين مواقعه ، وتحسين وسائل الاتصال بينها ، وقد رصد لتدعيم هذه الميليشيا خلال العام ١٥ مليون جنيه استرلينى .

واستمرت إسرائيل خلال العام فى سياسة استقطاع اجزاء من الاراضى اللبنانية ، وضمها اليها ، والاستيلاء على مصادر المياه ، والارض الخصبة فى الجنوب ، والتوسع المستمر للحزام الأمنى الذى اقيم اصلا بعرض يعادل مدى صواريخ كاتيوشا ، وذلك بالسيطرة على المواقع والتلال الاستراتيجية خارج الحزام ، وضم مناطق جديدة اليه أخرها منطقة « جزين » . كما ترددت خلال العام معلومات عن انشاء إسرائيل أول مستوطنة يهودية فى الجنوب اللبنانى فى بلدة كوكبه . ليقيم بها عدد من يهود « الفلاشا » الذين تصاعدت معدلات هجرتهم إلى إسرائيل هذا العام . واعلانها عدم التخلى عن الحزام الأمنى باعتباره جزءاً من السياسة الأمنية للدفاع عن شمال إسرائيل مع تعزيز قواتها فيه التى تبلغ اعدادها فى الاحوال العادية ١٠٠٠ جندى ينتشرون فى اكثر من ٢٠ موقعا عسكريا عدا تواجدها فى مواقع مشتركة مع ميليشيا جيش لبنان الجنوبى ، ورغم ذلك فقد عجزت إسرائيل بوضوح خلال الشهور الثلاثة الأخيرة عن التأثير فى مجريات الاحداث فى جنوب لبنان واضطرت للموافقة على انتشار الجيش اللبنانى فى الجنوب رغم منعها انتشاره فى منطقة جزين حتى الايام الأخيرة من العام .

د - مصر - إسرائيل :

رغم استقرار الاوضاع على الجبهة المصرية الإسرائيلية طوال العام كما كانت فى الاعوام السابقة الا من بعض الاحتكاكات العسكرية المحدودة التى يتم احتواؤها دون ان تتجاوز سقفا معينا ، فقد شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية توترا مستمرا بنفس المستوى الذى شهده العام السابق تقريبا فى ظل استمرار نمط علاقات اللاعداء ، واللاصداقة الذى تبلور خلال الثمانينات فى اطار التزام الطرفين بالملاحق العسكرية التى تنظم علاقات الدولتين فى معاهدة كامب ديفيد .

فقد ثارت ازمات متعددة بسبب تصريحات عدائية ادلت بها شخصيات رسمية كانت اخطرها الازمة التى ترتبت على تصريحات الجنرال « موشيه باركوخبا » مساعد رئيس الاركان الاسرائيلية فى ٥ يونيو ، والتى قرر فيها ان مصر قد تشترك فى اية حرب تنشب بين إسرائيل والعراق ضمن الدول العربية الأخرى ، وقال ان على إسرائيل ان تحشد قواتها على الحدود الجنوبية وتعود إلى احتلال سيناء مضيفا ان القوات الإسرائيلية لن تتوقف هذه المرة على ضفاف قناة السويس ، وقال ان إسرائيل قد تقوم بعمل عسكرى ضد دول عربية أخرى هى الاردن وسوريا ، وفى اعقاب تلك التصريحات ارسلت مصر مذكرة إلى الخارجية الإسرائيلية تطلب تفسيرا رسميا ، ولم ترد الخارجية الإسرائيلية لمدة عشرة أيام ، فأصدرت مصر بيانا رسميا شديد اللهجة وصف

بأنه اعنف البيانات في السنوات الأخيرة ، رفضت مصر فيه التهديدات الإسرائيلية وقررت ان تصريحات « باركوخبا » تكشف عن استراتيجية إسرائيلية مستترة تدور حول الاعداد للعدوان ، وأكدت أنها تأخذ تلك التهديدات مأخذ الجد ، وحملت إسرائيل مسئولية التوتر في المنطقة ، وقد نفى متحدث رسمي باسم الجيش الإسرائيلي ادلاء « باركوخبا » بمثل هذه التصريحات التي نسبت اليه ، وقال مستشار لرئيس الوزراء ان إسرائيل ليست لديها اية نوايا عدوانية اتجاه أية دولة عربية وبصفة خاصة مصر ، وتم احتواء الازمة .

وفي أول مارس نفى مصدر مسئول مانشر من تصريحات لمحافظ سيناء الشمالية في أحدى الصحف الكويتية والتي قال فيها ان خطر إسرائيل لا يزال ماثلا على حدود مصر الشرقية ، وان إسرائيل في ظل التوازنات الحالية يمكنها ضم أجزاء من سيناء اليها لتحمي حدودها في النقب ، وفي ٢٠ نوفمبر أكدت مصر في بيان رسمي رفضها لتصريحات شامير حول إسرائيل الكبرى « من البحر إلى النهر » واستدعت الخارجية المصرية سفير إسرائيل في القاهرة وطالبته بتقديم تفسير رسمي لتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي ، وفي الوقت ذاته لم يعلق أحد المسئولين في البلدين على قيام مواطن امريكي من اصل مصري باغتيال الحاخام مائير كاهانا في نيويورك اوائل نوفمبر .

ولم تشهد الحدود المشتركة احتكاكات عسكرية طوال العام سوى في يوم ١١ مارس عندما هرب خمسة فلسطينين من معتقل « كيعوت » الاسرائيلي في النقب ، واجتازوا الحدود المصرية ليسلموا انفسهم للسلطات المصرية ، وطالبت إسرائيل مصر بتسليمهم اليها بالاضافة إلى أربعة آخرين هربوا باتجاه الحدود ، وترددت أنباء في هذه الاثناء - نفتها مصر رسميا - عن وقوع اشتباكات بين دوريتين عسكريتين مصرية وإسرائيلية أثر محاولة الدورية الإسرائيلية اختراق الحدود المصرية للبحث عن الفلسطينيين ، وقد شددت مصر الحراسة على الحدود لمنع التسلل من اوالي الاراضي المصرية خاصة في منطقة رفح التي شهدت مواجهات عنيفة في اطار الانتفاضة .

وفي يوم ٢٥ نوفمبر اخترق جندي مصري تابع لقوات الأمن المركزي الحدود الإسرائيلية بالقرب من ايلات واطلق النار على ٤ مركبات إسرائيلية على طريق ايلات رفح مما ادى لمقتل ٤ إسرائيليين وإصابة ٢٤ آخرين ، وعاد إلى الاراضي المصرية ليتم القبض عليه ، ومحاكمته ، وهي أخطر حوادث الحدود المشتركة منذ عملية سليمان خاطر في ٥ أكتوبر ١٩٨٥ ، وقد عبرت مصر عن أسفها فور وقوع الحادث معربة عن أملها في الا يؤثر ذلك على علاقات البلدين ، الا أن وقوع الحادث ضمن سلسلة حوادث على الحدود الإسرائيلية في جنوب لبنان ، والاردن ، وداخل إسرائيل تكبدت خلالها ١٢ قتيلا في اسبوع واحد ادى إلى تعالي نبرة القلق داخل إسرائيل تجاه الحدود الجنوبية وتجاه ما سمي « بصعود الاصولية الاسلامية لدى الجيران العرب » ، والتي تؤدي إلى مثل هذه الحوادث ، وقال ديفيد ليفي ان على السلطات المصرية ان تتخذ اجراءات للحفاظ على الهدوء في منطقة الحدود ، بينما قال دان شمرون رئيس الاركان إن إسرائيل لا ترغب في اتخاذ اجراءات تعيد النظر في الوضع القائم عند الحدود منذ توقيع «معاهدة السلام واعرب شامير عن قلقه من تزايد « الدعاية » الموجهة ضد إسرائيل في مصر ، وتم أحتواء الازمة أيضا في ظل شكوى إسرائيلية من ان مصر لا تطلعها بصورة كافية على نتائج التحقيقات التي تجريها حول مثل هذه الحوادث .

وفيما عدا ذلك ، فقد أجرت القوات الإسرائيلية ، والمصرية مناوراتها الدورية العادية على جبهات القتال ، فاجرت إسرائيل مناورة في النقب ، واجرت مصر عدة مناورات على شاطيء قناة السويس ، وداخل سيناء .

وعلى مستوى آخر شهد العام تفاعلا آخر بين الدولتين عندما تعرض اتوبيس يحمل سائحين إسرائيليين في أول فبراير لأعتداء مسلح على طريق مصر الاسماعيلية الصحراوي ادى إلى مصرع ٨ إسرائيليين ، ولم تقم الحكومة الإسرائيلية بتصعيد الموقف واكتفت بالاعراب عن أملها في أن تتخذ مصر اجراءاتها لضبط الجناه ، وساعد الموقف المصري على عدم التصعيد بالاعراب على الادانة الشديدة للحادث . وبدء عمليات بحث موسعة عن الجناه ، وان كانت مشكلات محدودة قد ثارت فيما يتعلق برفض مصر لأشتراك إسرائيل في التحقيقات الجارية حول الحادث ، وحول مسألة التعويضات الخاصة بأسر ضحايا الحادث .

والمحصلة النهائية أن كلا من مصر وإسرائيل قد تمكنتا من أحتواء الازمات ذات الطابع العسكري بما حال دون تصعيدها بين الدولتين .

هـ - اسرائيل - العراق :

كانت التهديدات العسكرية المتبادلة بين اسرائيل والعراق على مدار العام اكثر اشكال الصراع العربي الاسرائيلي حدة ليس فقط خلال عام ١٩٩٠ لكن منذ الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ، فقد شكلت تلك التهديدات نمطا جديدا من انماط الصراع الذي انتقل الى مرحلة توازن الردع المستند على اسلحة الدمار الشامل منذ اعلان العراق عن امتلاكه

اسلحة كيماوية متطورة فى أول ابريل بالاضافة إلى ترسانة الصواريخ ارض ـ ارض التى استطاع امتلاكها وتطويرها خلال سنوات الحرب العراقية الايرانية .

ولقد اثارت القدرة العسكرية العراقية قلقا واسعا فى اسرائيل بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية خاصة مع استمرار العراق فى تطوير قدراته فى مجال الصواريخ ارض ـ ارض ، والاسلحة الكيماوية ، والقدرات النووية بما هدد من وجهة النظر الاسرائيلية بفقدانها التفوق النوعي على الدول العربية ، واحتمال إحياء الجبهة الشرقية ، وقد أثار اطلاق العراق لصاروخ متعدد المراحل (العابد) فى اواخر العام الماضى ردود افعال قلقه داخل اسرائيل صرح خلالها اسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى بأن على اسرائيل أن تتخذ « قرارا مناسبا » تجاه هذا التطور العراقى ، وهو ما اعتبره مقدمة لعملية عسكرية اسرائيلية يتم التخطيط للقيام بها ضد المنشآت الاستراتيجية العراقية على غرار الغارة الجوية التى تمت ضد المفاعل النووى العراقى عام ١٩٨١ .

وبدأت عملية واسعة من التهديدات العسكرية المتبادلة ابتداء من ٥ يناير وحتى نهاية العام ، فقد حذر الرئيس العراقى من أن العراق سيتصدى لأى هجوم اسرائيلى محتمل بكافة الوسائل المتاحة لديه ، وخلال الفترة التالية بدأت حملة دولية واسعة اشتركت فيها اسرائيل ، وبريطانيا ، والولايات المتحدة للكشف عن نشاطات العراق التسليحية وعلاقات العراق بشركات السلاح الدولية ، وهى الحملة التى اعتبرها العراق ذريعة لضربة عسكرية محتملة توجهها اسرائيل الى منشآته الاستراتيجية ، وقدراته العسكرية ، ووصل تصاعد الاحداث الى « مرحلة نوعية » جديدة فى أول ابريل عندما هدد الرئيس العراقى « بحرق نصف اسرائيل » بالاسلحة الكيماوية اذا تعرض العراق للهجوم ، واعلن امتلاكه ترسانة متطورة من الاسلحة الكيماوية كافية لردع الاسلحة النووية الاسرائيلية ، وفى نفس اليوم هدد وزير الدفاع الاسرائيلى برد عسكرى ساحق ضد العراق اذا نفذ تهديداته .

واستمرت التهديدات المتبادلة فى اطار « عملية الردع » فالعراق لم يهدد بالهجوم على اسرائيل الا اذا قامت بالهجوم على منشآته مؤكدا امتلاكه قدرات كافية لتوجيه ضربة مضادة مدمرة من صواريخ ارض ارض ذات مدى يصل الى الاراضى الاسرائيلية فى وقت لايتجاوز دقائق قليلة ، وقاذفات استراتيجية واسلحة كيماوية متطورة ، اما اسرائيل فقد هددت ايضا بتوجيه ضربة مضادة مدمرة كافية لردع العراق عن القيام بالضربة الاولى تعتمد على قدرات هجومية جوية وصاروخية متطورة ، واسلحة ردع استراتيجى ، وخطة دفاع مدنى يمكن الاعتماد عليها لاحتواء آثار الضربة العراقية .

وخلال الشهور الثلاثة التالية تطورت عمليات التهديد المتبادلة ، فقد هدد العراق بشن حرب طويلة ضد اسرائيل تشترك فيها الدول العربية المجاورة ، وهدد قائد سلاح الجو العراقى ٢٢ / ٤ بمهاجمة اسرائيل اذا هاجمت اية دولة عربية من موريتانيا الى سوريا ، وليس العراق فقط ، وقام العراق بتحريك صواريخه من طراز الحسين (مدى ٦٥٠ كلم) الى قاعدة (H2) على الحدود الايرانية ، بينما استمرت التهديدات الاسرائيلية بشن « الهجوم المضاد » وقامت اسرائيل باطلاق قمرها الصناعى « أوفيك ـ ٢ » فى اشارة واضحة الى امتلاكها تكنولوجيا الصواريخ المتطورة ، وحذرت الاردن من السماح للطيران العراقى بالعمل فى اجوائه ، وكشفت على لسان يوفال نئمان وزير العلوم ٢٨ / ٧ عن امتلاكها الاسلحة الكيماوية المتقدمة رسميا ، مهددة باستخدامها فى حالة الهجوم العراقى ، وفى نفس الوقت كانت الحملة الدولية ضد العراق تتصاعد حيث أعلن عما سمى بمحاولة تهريب « أجهزة تفجير » تستخدم فى صناعة الاسلحة النووية ومصادرتها فى لندن ، ومصادرة انابيب صلب ضخمة قيل أن العراق كان ينوى استخدامها فى صناعة « مدفع عملاق » بينما صعّد العراق الموقف مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، باعدام صحفى بريطانى من اصل ايرانى بتهمة التجسس ، ومطالبة الولايات المتحدة بسحب قواتها البحرية من الخليج .

وشهد شهر يوليو هدوءا نسبيا فى التوتر بين العراق واسرائيل اعلن خلاله الرئيس العراقى بانه لن يستخدم اسلحته الا للدفاع عن اراضيه ، كما تعهدت اسرائيل لمصر بعدم شن هجوم على اية دولة عربية فى اطار سعى مصر لتهدئة التوتر بين البلدين ، وفى منتصف يولية بدأ العراق تصعيداً فى اتجاه أخر وهو الخليج ، فقد اتهم الكويت ، والامارات بتجاوز حصصهما فى انتاج النفط واشتراكهما فى « مؤامرة امبريالية » لتدمير اقتصاده ، وتصاعدت الازمة ليقوم العراق فى ٢ أغسطس بغزو الكويت لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من التهديدات العراقية الاسرائيلية .

فقد اثار الغزو العراقى للكويت ، وبدء مواجهة عسكرية بين القوات الامريكية ، والقوات متعددة الجنسيات ضد القوات العراقية مخاوف واسعة داخل اسرائيل من احتمال هجوم عراقى ضد اراضيها ، ومع ذلك فقد التزمت القيادة الاسرائيلية الحذر فى الرد على التهديدات العراقية بفعل الضغوط الامريكية على اسرائيل باتجاه عدم التدخل فى الازمة ، ولم تعلن اسرائيل حالة التأهب بين قواتها ، لكن وزير الدفاع الاسرائيلى هدد بأنه اذا دخلت القوات العراقية الاراضى الاردنية فسوف تقوم اسرائيل بعمل عسكرى ، وظلت التصريحات الاسرائيلية تؤكد انها لن تتدخل فى الازمة الا اذا تعرض امنها للخطر ، وظلت اسرائيل ملتزمة

بسياسة « الردع » التى قررتها من قبل ، مع قيامها باحدى تجارب اطلاق صاروخ ، « آرو » الذى تقوم بتطويره كصاروخ مضاد للصواريخ ، وفى نفس الوقت ترددت معلومات حول وجود اتصالات غير مباشرة بين العراق واسرائيل منذ اكثر من عامين تعهدت العراق خلالها بعدم شن حرب ضد اسرائيل .

ودخلت المواجهة العراقية الاسرائيلية مرحلة جديدة فى اواخر اغسطس بمبادرة من العراق هدد خلالها قائد سلاح الطيران العراقى بأن بلاده سوف تقصف اسرائيل بالصواريخ والطائرات اذا شنت القوات المتعددة الجنسيات هجوما ضد العراق ، فوضعت اسرائيل قواتها الجوية فى حالة تأهب قصوى ، واستدعت احتياطى القوات الجوية (٥٥ الف جندى) لمواجهة اية هجمات عراقية .

وفى ظل تصاعد التهديدات العراقية تطور الموقف بين العراق واسرائيل من جانب اسرائيل باعلان دان شمرون فى شهر اكتوبر بأن اسرائيل سوف تتجاهل مطالب الولايات المتحدة لها بممارسة ضبط النفس تجاه ازمة الخليج اذا ما شعرت باقتراب التهديد العراقى وانها سوف ترد بما يتناسب مع مصالحها وظهرت دلائل على تخلى اسرائيل لأول مرة خلال العام عن سياسة الضربة المضادة ، وان لم يعلن ذلك رسميا ، فقد سعت اسرائيل للحصول على صور اقمار التجسس العسكرية الامريكية التى تحدد مواقع الصواريخ العراقية بدقة ، على أن يتم ذلك بصورة شبه فورية تمكنها من توجيه ضربة وقائية لتلك المواقع اذا ما ظهر أن العراق قد بدأ يعدها لشن هجوم على اسرائيل مع التأكيد على أن عملية توزيع الاقنعة على السكان ، والتى بدأت بعد تردد لاتعنى أن اسرائيل تعد لشن هجوم ضد العراق ، مع حث القيادة الامريكية على توجيه ضربة شاملة ضد القدرات العسكرية العراقية فى نفس الوقت الذى كانت القيادة الامريكية قد اعلنت أن توجيه العراق ضربة عسكرية ضد اسرائيل سوف يعتبر سببا كافيا لقيام قواتها بشن هجوم عسكرى ضد القوات العراقية فى الكويت .

وفى نهاية العام شهد الموقف بين اسرائيل والعراق تصعيدا جديدا عندما اعلن الرئيس العراقى فى اواخر ديسمبر بأن اسرائيل ستكون الهدف الاول للقوات العراقية فى حالة اندلاع نزاع مسلح فى الخليج بين القوات متعددة الجنسيات ، والقوات العراقية حتى وان لم تشارك اسرائيل فى الهجوم ضد العراق ، فى محاولة منه لتوريط اسرائيل فى الازمة بما يعقد عملية استخدام القوة العسكرية ضد قواته فى الخليج مع اقتراب المرحلة الممنوحة له من جانب مجلس الامن لكى يقوم خلالها بسحب قواته من الكويت من نهايتها ، وهو ما ادى إلى اعلان اسرائيل حالة التعبئة العامة ، ووضع القوات فى حالة التأهب القصوى ودفع وحدات جديدة الى حدودها مع الاردن مع تحذير الحكومة الاردنية من السماح للقوات العراقية بالعمل من اراضيها أو اجوائها .

ومع بدء العمليات العسكرية فى ١٧ / ١ ، والتى أخذت شكل قيام قوات التحالف الدولى بقصف مكثف جوى للقوات العراقية ، وفى اليوم التالى نفذ العراق تهديداته برشق اسرائيل بصواريخ « سكود » أرض أرض المطورة من طرازى الحسين والعباس حيث سقطت ثمانى صواريخ على تل ابيب وحيفا ورام الله ، الا أن الخسائر التى نجمت عن هذه الهجمات الصاروخية كانت محدوده للغاية ، نظرا لأن تطوير صواريخ « سكود » من حيث المدى جاء على حساب الرأس الحربية .

وقد أثار الهجوم العراقى تكهنات شتى حول موقف اسرائيل ، وماذا سيكون رد فعلها العسكرى ، وهل ستعمد إلى توجيه ضربة عسكرية للعراق ، أم ستشارك فى جهود قوات التحالف العسكرى التى كانت آنذاك فى القصف الجوى والصاروخى المكثف للأهداف العراقية ، فى حين بدت الضغوط الامريكية تأخذ شكلا مكثفا لاقناع الحكومة الاسرائيلية بممارسة سياسة ضبط النفس ، مقابل تأمين بعض المطالب الاسرائيلية عسكرياً واقتصادياً ، ولم تقتصر محاولات الترغيب لممارسة سياسة ضبط النفس على الولايات المتحدة ، بل شاركت فيها أوربا الغربية ، ولما كان هناك من الناحية الواقعية ـ تعذر شديد لقيام اسرائيل بعمل عسكرى منفرد دون ترتيب مسبق مع قوات التحالف ، وهو الأمر الذى لم يكن محبذاً من الناحية السياسية ، فقد التزمت اسرائيل بسياسة « عدم رد الفعل » ، وساعدها على ذلك قلة الخسائر التى تحدثها الصواريخ العراقية ، وفى نفس الوقت عملت إسرائيل إلى الاستفادة القصوى من هكذا سياسة ، حيث حصلت على وحدات صواريخ باتريوت الأمريكية والتى تعذر الحصول عليها من قبل ، وجاءت الوحدات من المانيا الغربية وهولندا ، وكذلك قدمت الولايات المتحدة لاسرائيل معونة عسكرية عاجلة قدرت بحوالى مليار دولار ، وقدمت أيضا المانيا الغربية معونة عسكرية أخرى قدرت بحوالى مليار مارك ألمانى ، شملت وحدات صواريخ باتريوت وعربات مدرعة لأغراض الحرب الكيماوية ومهمات وقائية ومعدات لتحسين نظام الاستطلاع الجوى ، وأعلنت الولايات المتحدة عن تحملها تكاليف برنامج تطوير الصاروخ « آرو » المضاد للصواريخ ، وعلى الصعيد الاقتصادى منحت الجماعة الأوربية اسرائيل ٢١٠ مليون دولار بغرض اصلاح ما أفسدته الصواريخ العراقية ، وقدمت المانيا الغربية ٣,٣ مليون دولار لنفس الغرض ، كما رفعت المجموعة الأوربية القيود المفروضة على النشاط العلمى مع اسرائيل تشجيعاً لها للاستمرار فى سياسة ضبط

النفس ، وهي السياسة التي فشلت استراتيجية العراق بتوريط اسرائيل مباشرة في العمليات العسكرية ضده .

ولقد وصل اجمالي صواريخ « سكود » العراقية التي أطلقت على اسرائيل إلى ٣٧ صاروخاً في الفترة ما بين ١٧ / ١ / ١٩٩١ وحتى ١٩ / ٢ / ١٩٩١ وهو اليوم الذى شهد إطلاق آخر صاروخ سكود عراقي على أهداف اسرائيلية وقد سقطت الصواريخ العراقية على مدن تل أبيب وحيفا ورام الله ومناطق لم تحددها السلطات الاسرائيلية في الضفة الغربية . وفي ١٧ فبراير ١٩٩١ أعلن العراق أنه وجه ثلاثة من صواريخه على المفاعل ديمونا النووى الاسرائيلي والموجود في صحراء النقب ، الا أن السلطات الاسرائيلية لم تشر إلى ذلك ، ويعد سقوط صواريخ عراقية بعيدة المدى على أهداف داخل فلسطين المحتلة هو الأول من نوعه منذ قيام اسرائيل في عام ١٩٤٨ ، حيث كانت كل المواجهات العربية ـ الاسرائيلية تحدث في الأراضي العربية ، الا أن تاثير ضغط الهجمات الصاروخية العراقية كان محدوداً نظرا لبدائية الصاروخ ذاته وضعف رأسه الحربية .

٦ ـ تحليل المسار العام للصراع المسلح بين العرب واسرائيل :

(أ) شهد مسار الصراع المسلح بين العرب واسرائيل تطورات نوعية أدت إلى انتقاله إلى مستويات حادة من التوتر خلال العام ليتجاوز حالة الجمود العسكرى التي كانت تعتبر السمة الاساسية له خلال السنوات السابقة .

(ب) ان الاوضاع العسكرية ظلت مستقرة دون توترات على الجبهتين السورية والمصرية بفعل التزام اسرائيل من جانب ، وكل من مصر وسوريا من جانب آخر بقرارات وقف اطلاق النار بين تلك الدول ، فقد توقفت كافة أشكال الصراع المسلح على الجبهة السورية ولم تسمح سوريا بتصاعد التوتر بينها وبين اسرائيل ، بل بدأت سياستها في التحول باتجاه التخلي عن الخيار المسلح وتحقيق التوازن الاستراتيجي كخيارات وحيدة لحل الصراع العربي الاسرائيلي ، واتجهت الى تبني أفكار التسوية السلمية ، كما استقر الشكل التقليدى للعلاقات المصرية الاسرائيلية في ظل « معاهدة السلام » المبرمة بينهما ، ولم تؤد احتكاكات الحدود المسلحة المحدودة التي جرت خلال العام بحكم عوامل خارجة عن ارادة الحكومتين ، أو سيطرتهما ، أو صدور تصريحات عدائية من آن لآخر إلى تصاعد التوتر بينهما بل حرصت الدولتان على احتواء تلك الازمات بشكل سريع عقب ظهورها .

لكن على الجبهات الاخرى لم يؤد التزام الاردن ، ولبنان بوقف اطلاق النار أو الهدنة إلى توقف أشكال الصراع المسلح على الجبهتين ، فقد تصاعدت أشكال الصراع المختلفة في جنوب لبنان بفعل ضعف السلطة المركزية في الدولة ، وانتشار الميليشيات المسلحة ، والفصائل الفلسطينية في الجنوب ، بل أدت محاولات تقوية السلطة المركزية بتنفيذ خطة بيروت الكبرى ونشر قوات الجيش في حيز جغرافي معين إلى تزايد عمليات المقاومة المسلحة ضد اسرائيل انطلاقاً من الجنوب ، كما أن عوامل خارج سيطرة الحكومة الاردنية أدت إلى تصاعد مخاطرة قيام اسرائيل بشن عملية عسكرية محدودة ، أو واسعة النطاق ضدها ، فقد أدت حالة الغليان السياسي الداخلية في الاردن عقب غزو العراق للكويت ، ومواقف الحكومة الاردنية تجاه العراق ، بالاضافة إلى تزايد عمليات القمع الاسرائيلي للانتفاضة ورد فعل الفلسطينيين في الاردن تجاه ذلك أدى إلى تزايد عمليات التسلل المسلحة عبر حدودها ورغم محاولة الحكومة الاردنية السيطرة عليها ، كما أدت التهديدات المتبادلة بين العراق واسرائيل ، ووقوع الاردن بينهما إلى تزايد مخاطر نشوب عمليات مسلحة على اراضيها أو في اجوائها اذا لم تقتصر تلك العمليات على القصف المتبادل بالصواريخ .

(ج) ان قدرة اسرائيل على خوض عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد الدول العربية المحيطة بها ظلت محدودة خلال العام ليس فقط بالنظر إلى أوضاع التوازن العسكرى بين اسرائيل والدول العربية المجاورة ، لكن بحكم الاوضاع الداخلية ، والخارجية المحيطة باسرائيل نفسها ، فها جسر اسرائيل الأساسي ، واولوياتها خلال العام هو استيعاب سيل الهجرة اليهودية المتدفقة اليها ، ومن شأن نشوب الحرب أن يعيق عمليات الاستيعاب ويحد من تدفق الهجرة أو يخلق ظروفا غير مناسبة لاستيعابها ، ومع ذلك فقد أدت « العوامل الطاردة » داخل الاتحاد السوفيتي إلى تزايد الهجرة اليهودية رغم تهديد العراق بقصف اسرائيل منذ ابريل في بداية العام ، كما أن تصاعد الانتفاضة داخل الاراضي المحتلة يحد من قدرة الجيش الاسرائيلي على خوض حرب ضد الدول المجاورة في ظل وجود تلك « الجبهة الداخلية » في حالة توتر وفي نفس الوقت فان ادارة بوش ليست مستعدة لدعم اسرائيل بصورة آلية اذا ما خاضت حربا ضد دولة مجاورة ، بل ان الادارة الامريكية ضغطت على اسرائيل باتجاه عدم التدخل في ازمة الخليج ، لهذا التزمت اسرائيل جانب الحذر في تصعيد الصراع المسلح مع الدول العربية ، واكدت على سياسة « الضربة المضادة » وليس « الضربة المسبقة » في تهديداتها المتبادلة مع العراق . وقد اضطرت إلى تصعيد التهديدات مع العراق بسبب محاولات العراق المستمرة لسحبها إلى ازمة الخليج لتعقيد عملية استخدام القوات متعددة الجنسيات التي تضم قوات عربية للقوة المسلحة ضد قواته .

وقد استمر « المأزق الاسرائيلى » منذ بداية العام ، وحتى قبل نشوب حرب الازمة فى الخليج ، فقد بدت اسرائيل عاجزة عن التأثير فى تطور الاوضاع السياسية فى لبنان ، أو عن مواجهة تنامى الدور السورى فيها ، ورغم تزايد عمليات المقاومة المسلحة ضدها ، الا انها لم تقم الا بتكثيف الغارات الجوية الانتقامية ، ولم تقم سوى باختراقات عسكرية برية محدودة (٣) مرات لم تبتعد قواتها خلالها عن الحزام الامنى سوى بحوالى (٣٠) كلم ، واضطرت إلى الموافقة على انتشار الجيش اللبنانى تبعا لخطة بيروت الكبرى فى مناطق الجنوب رغم معارضتها ذلك فى البداية ، ولم تكن تتدخل لدعم الجنرال ميشيل عون رغم انه قد طلب منها ذلك ، ورغم أن الاجواء اللبنانية مفتوحة امام اسرائيل .

ولم تقم إسرائيل أيضا بأية اعمال عسكرية مؤثرة على الجبهة الاردنية واقتصرت على القيام بتحرشات عسكرية بها ، رغم قلقها من تنامى التعاون العسكرى الاردنى العراقى ، وحتى التهديدات الإسرائيلية للعراق قبل غزوه للكويت لم تكن ذات مصداقية عالية ، وكان من شأنها تنفيذها أن يعرض إسرائيل لعدد من المجازفات غير المقبولة :

١ ـ قد تعرض معاهدة السلام مع مصر للخطر ، اذ أن مصر عضو فى مجلس تعاون واحد مع العراق ، وقد ابدت موافقه علنا فى قمة بغداد ، وإجتماع وزراء خارجية المجلس فى عمان .

٢ ـ قد تؤدى إلى مصالحة عراقية سورية تثير مسألة احياء الجبهة الشرقية .

٣ ـ قد تؤدى لاستخدام العراق الاسلحة الكيماوية ضد المراكز السكانية فى إسرائيل وهى مسألة يصعب المجازفة بتصعيد احتمالات حدوثها .

وفى اعقاب الغزو فان احتمالات تصعيد إسرائيل للتوتر مع العراق كانت تعرضها ايضا لمخاطر شديدة بصرف النظر عن الضغط الامريكى عليها لتجنب الخوض فى الازمة ، فقد استطاع العراق تحقيق « توازن استراتيجى » مع إسرائيل ووضع اسس سياسة ردع « علنية » نظرا لاستمرار التهديد الاسرائيلى لاراضيه ، وقدراته ، ولأنه لا يمكنه الاعتماد على دولة كبرى لمنع إسرائيل من الهجوم عليه ، وليس لديه الا قدراته الذاتية على الردع ، لذا كان من مصلحة إسرائيل أن تتجنب التدخل فى الازمة ، وأن تدفع فى نفس الوقت باتجاه قيام القوات متعددة الجنسيات بتحييد التهديد العراقى .

(د) ان أية دولة عربية أيضا ـ عدا العراق ـ لم تقم خلال العام بتصعيد الصراع المسلح ضد إسرائيل بفعل الاختلال النسبى فى الميزان العسكرى بين كل دولة عربية على حدة وبين إسرائيل ، وبصرف النظر عن شكل الميزان العسكرى فلم تكن اية دولة عربية راغبة ولا مستعدة فى تصعيد الصراع بسبب عوامل مختلفة تحكم العلاقات الثنائية بين كل دولة عربية وبين اسرائيل ، وبحكم ضعف مستوى التنسيق العسكرى بين الدول العربية بما يجعلها غير قادرة على خوض القتال فى شكل جبهة ضدها ، وأن كانت ملامح تلك الجبهة العربية قد بدت ارهاصاتها خلال مرحلة التهديدات العراقية الإسرائيلية قبل قيام القوات العراقية بغزو الكويت . حتى أن تصريحات رسمية صدرت من مصر المرتبطة بمعاهدات ثنائية مع إسرائيل تؤكد وقوف مصر إلى جانب العراق اذا ما هوجمت ، وكذلك سوريا التى يعد نزاعها مع العراق احد معالم العلاقات العربية فى الثمانينات ، الا أن غزو العراق للكويت ادى إلى اجهاض احتمالات قيام تلك الجبهة ، رغم أن تأكيدات رسمية اردنية تقرر أن القيادات السورية اكدت لرئيس الوزراء الاردنى خلال زيارته لدمشق فى نهاية العام وقوف سوريا إلى جانب الاردن فى حالة تعرضه للعدوان رغم الخلاف فى المواقف تجاه الغزو العراقى للكويت .

وعلى نفس المستوى فان « الانتفاضة » الفلسطينية ليست استثناء من قاعدة عدم القدرة أو الرغبة فى تجاوز حد معين فى تصعيد الصراع مع إسرائيل بحكم « التوازن العسكرى » الداخلى رغم اختلاف قدرات الطرفين بشكل لايتيح مقارنة عناصر التوازن ، الا انه رغم عمليات التصعيد النوعية لاعمال العنف المسلح فى أواخر العام لم يتجاوز التصعيد مستوى معينا من جانب فعاليات الانتفاضة نظرا لاحتمال قيام إسرائيل بعمليات عنف مضاد واسعة ، وعدم قدرة الانتفاضة فى المرحلة الحالية على بدء عمليات مسلحة مستمرة متتالية لفترة غير محددة ، كما أن العمليات المسلحة الفلسطينية عبر الحدود لم تتزايد بمستوى حاد رغم تصاعدها فى جنوب لبنان ، وعبر الاراضى الاردنية بفعل الظروف المحيطة بتلك الجبهات وصعوبة شن هجمات بحرية كما اثبتت خبرة العمليات البحرية المنطلقة من لبنان ، وخبرة عملية « جبهة التحرير الفلسطينية » التى قامت بها ضد الساحل الاسرائيلى خلال شهر مايو من العام ١٩٩٠ .

ثانيا : التفاعلات العربية مع دول الجوار الجغرافى الافريقية

تقديم :

جريا على قاعدة الاهتمام بخطوط التماس العربية الأفريقية تولى فى هذا الجزء اهتماما وتركيزا بالتفاعلات العربية مع دول الجوار الجغرافى الافريقية . والملاحظ أن مجرى هذه التفاعلات - كما سيظهر لاحقا - قد تأثر بعديد من العوامل ، وتعد التطورات الداخلية فى هذه البلدان الافريقية مدخلا هاما لفهم الكثير من مجريات الامور فى غضون العام ، والذى أكد الافتقار إلى رؤية عربية عامة تحدد اهداف العلاقات العربية والافريقية ، كذلك امكانيات القيام بدور عربى افريقى مشترك فى التفاعلات الدولية الجارية على قدم وساق بخصوص صياغة أسس النظام الدولى فى السنوات القادمة .

ان تفاعلات العالم العربى مع القضايا والمشكلات الافريقية لم تقتصر على دول الجوار الافريقى المباشرة ، بل إمتدت إلى مجالات أوسع ابرزت مدى الحاجة إلى أسس واضحة ومعبرة عن وحدة الاهداف والتنسيق بين المسئوليات المختلفة . ولقد كان مثيرا أن يتعرض ابناء الجالية اللبنانية فى شهرى ابريل ومايو فى ساحل العاج التى تعرضت لحالة من العنف المتصاعد بين الحكومة وجماعات المعارضة المطالبة بالتعددية السياسية ، وليبيريا التى شهدت حربا اهلية طاحنة ، مما اضطر العديد من ذوى الاصول اللبنانية إلى الخروج من هذه البلدان - بعد أن ضاعت عليهم حقوقهم وثرواتهم - بالرغم من السنين الطويلة التى عاشوها هناك والخدمات الجليلة التى قدموها إلى هذه الشعوب وحكوماتها المختلفة . وكان الدافع الرئيسى وراء ذلك الخروج هو الخوف من تكرار أحداث مماثلة لما تعرض له ذوو الاصول الموريتانية فى السينغال قبل عامين . ولقد اقتصر التحرك العربى على بعض نداءات من الحكومة اللبنانية إلى الحكومة الافريقية بالحفاظ على حقوق الجالية اللبنانية وتأمينها وكذلك فعلت الجامعة العربية . ولم يتحسن الوضع جزئيا - خاصة فى ساحل العاج - الا مع تدخلات فرنسية وغربية مكثفة من أجل الاخذ بالتعددية السياسية وانهاء التوترات الداخلية الامر الذى قاد إلى تخفيف الضغط الشعبى على ابناء الجالية اللبنانية .

وفى منتصف العام اثيرت قضية أخرى وهى قضية الطوارق فى شمال مالى وانتماؤهم الوطنى ، وقد عبرت كل من الجزائر وليبيا عن اهتمامها بهذا الامر حيث أن كلا البلدين يحتوى فى جزء منه على طوارق يعدون من ابنائها الاصليين . وقدمت ليبيا عرضا لكل الطوارق بالتوجه اليها والحصول على الجنسية الليبية فى محاولة لتخفيف التوتر الذى بدا بين الطوارق القاطنين فى اجزاء من شمال مالى وآخرين من اصول عرقية وقبلية مختلفة . الا أن هذا العرض لم يقدم حلا مرضيا .

ان التدخل بين القضايا العربية والافريقية بدا واضحاً فى الموقف الذى اتخذه العديد من الدول الافريقية ازاء رفض العدوان والاحتلال العراقى للكويت . وكذلك رفض منظمة الوحدة الافريقية لهذا العدوان والذى يعود فى شق أساسى منه إلى التمسك الشديد للدول الافريقية بموضوع ثبات الحدود وعدم قبول تغييرها بالقوة المسلحة لما فى هذا المبدأ من مخاطر جمة على الاستقرار والسلام . وقد كانت السنغال الدولة الافريقية الوحيدة التى اقدمت على ارسال قوات عسكرية إلى السعودية للمشاركة فى قوات التحالف الدولى المناهضة للغزو العراقى . كما وافقت الدول الافريقية الثلاث (اثيوبيا وزائير وكوت ديفوار) والتى كانت اعضاء فى مجلس الامن اثناء ازمة الغزو العراقى للكويت على كل القرارات الصادرة من مجلس الامن بحق العراق . وجاءت هذه الموافقة لتبرز تماثل الموقف الافريقى مع الموقف الدولى والعربى الرافض لاحتلال الكويت .

وسوف نتعرض فى الجزء التالى إلى تفصيلات التفاعلات العربية مع ثلاث من أهم نقاط التماس العربية الافريقية وهى اثيوبيا وتشاد والسينغال .

١ - أثيوبيـا :

أ - الأوضاع الداخلية فى اثيوبيا :

ظلت أهم المشكلات التى تؤثر سلبا على تطور اثيوبيا الاقتصادى والسياسى وعلى علاقات اثيوبيا الاقليمية ، هى المشكلات المتمثلة فى محاولات بعض الاقليات العرقية فى اثيوبيا لاقتطاع اجزاء من الدولة الاثيوبية الحالية وتحويلها إلى دول مستقلة مستقبلا ، وهذه الاقليات هى : الاريتريون والتيجراى وشعب الارومو .

وتفرض هذه المشكلات العرقية فى اثيوبيا ضغوطا على النظام السياسى هناك خاصة عند تحقيق هذه الاقليات لانتصار عسكرى مثلما حدث فى اواخر فبراير عندما سقط ميناء مصوع الاستراتيجى على البحر الاحمر فى ايدى . الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ، حيث زادت حركات التذمر فى صفوف القوات الحكومية وانخفضت الروح المعنوية بين الجنود . وزاد هذا التذمر فى شهر مايو عندما اصدر الرئيس الاثيوبى منجستو هيلا ماريام امرا باعدام اثنى عشر من كبار الضباط الذين اتهموا بالتآمر للقيام بانقلاب ضده فى العام الماضى . والمعروف أن محولة الانقلاب هدفت بالاساس إلى تغير نظام الحكم والتمهيد لايقاف الحرب الاهلية والتوصل إلى حل لها .

ويحاول النظام السياسى فى اثيوبيا اتخاذ خطوات للتكيف مع هذه الضغوط والتغلب عليها . فقد اعلن الرئيس الاثيوبى بعد اجتماع للمكتب السياسى لحزب العمال الاثيوبى . أن الحرب بصدد اجراء تغييرات واسعة فى سياسته تمشيا مع الظروف السائدة فى العالم كما تردد فيما بعد أن الحزب الحاكم سيعيد صياغة فلسفته فى اطار بحثه عن حل للحرب الاهلية والازمة الاقتصادية فى البلاد .

وفى محاولة القيادة الاثيوبية لاحتواء المشكلات العرقية اظهرت الميل للتفاوض مع الجبهات المعارضة وسعت لدى اطراف اقليمية ودولية عديدة للتوسط لانجاح المفاوضات كما سيأتى فيما بعد تفصيلا . فى الوقت نفسه حاولت كل من الحكومة الاثيوبية وجبهات المعارضة تحقيق انتصارات عسكرية لتحسين مواقفها على طاولة المفاوضات فى حالة بدئها . ويتضح ذلك من العرض التالى :

(١) مشكلة اريتريا :

بعد فشل محادثات اتلانتا (سبتمبر ١٩٨٩) ومحادثات نيروبى (نوفمبر ١٩٨٩) بين الحكومة الاثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ، وهى المباحثات التى تمت بوساطة شخصية من الرئيس الامريكى الاسبق كارتر . حاولت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا استغلال عنصر الوقت للضغط على الرئيس منجستو داخليا لتقديم تنازلات ولم تشمل الفصائل الارتيرية الاخرى . وبدا أن الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا رأت - مع انحسار الدعم الخارجى - أن طريقها للانتصار لن يتأتى الا بتغيير الامر الواقع على مستوى الأرض الأريترية على حد سواء واستقطاب الحركات الاخرى (التيجراى والارومو) لمحاصرة النظام الاثيوبى .

فى نفس الوقت حاول النظام الاثيوبى الالتفاف على الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا باجراء مفاوضات مع الجبهات الاريترية الاخرى بوساطة يمنية وهى : جبهة تحرير اريتريا - التنظيم الموحد ، برئاسة عمر البرج ، والمجلس الثورى بقيادة أحمد ناصر ، والمجلس الوطنى بقيادة عبد القادر جيلانى ، وقوات التحرير الشعبية . ولذلك سارت المشكلة الاريترية خلال العام فى اتجاهين :

الاتجاه الاول : التصعيد العسكرى بين الجبهة الشعبية والقوات الحكومية فقد شهد العام استيلاء قوات الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا على ميناء مصوع ومحاصرة القوات الحكومية فى مدينة اسمرة عاصمة اقليم اريتريا . وتبادل الجانبان الهجمات حيث شنت القوات الحكومية هجوما جويا على مدينة مصوع فى شهر ابريل ، وفى أول مايو اعلنت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا انها حققت انتصارات متلاحقة فى تقدمها نحو مدينة اسمرة ، ثم قامت فى الثانى من مايو هجوم بحرى على ميناء ثيو جنوب غرب ميناء مصوع وأدى الهجوم إلى اغراق أحدى السفن الاثيوبية . كما قصفت الجبهة عددا من المواقع على ساحل البحر الاحمر . وفى الرابع عشر من يونيو أعلنت الجبهة أنها دمرت برجا اداريا فى اسمرة ، كما أعلنت فى العاشر من يوليو أنها صدت هجوما قامت به القوات الحكومية فى جبهة عدى - رومو ، واستمر بمشاركة اربع فرق عسكرية وبلغت خسائر القوات الحكومية ٨٠٠ قتيلا و ١١٠٠ جريح ، بينما أعلنت المصادر الحكومية فى أثيوبيا أنها قتلت ١٦٠ من المتمردين . وفى سيتمبر أعلنت الجبهة الشعبية أنها نجحت فى تضييق الخناق على اسمرة فى المعارك التى جرت فى الاسبوع الأول من الشهر .

ووفقا لما أعلنه ممثل الجبهة فى نيويورك فى ٣ / ١٠ فان الجبهة تعمل على الاستيلاء على اسمرة قبل نهاية العام وحينئذ ستطلب الجبهة من الأمم المتحدة اجراء استفتاء لتقرير مصير الاقليم بين الحكم الذاتى لاريتريا أو الاستقلال التام . كما قامت القوات الحكومية الاثيوبية فى ١٤ / ١٠ - مستغلة فى ذلك حالة الحصار حول العراق وضعف المساعدات العسكرية للجبهة - بهجوم جوى برى على قوات الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ، والحقت - وفقا لما ذكرته

مصادر حكومية اثيوبية - خسائر جسيمة بها . كما قامت القوات الاثيوبية في ٢٦ / ١٠ بقصف ميناء مصوع الذى تسيطر عليه قوات الجبهة الشعبية في محاولة لفتح الميناء لارسال المؤن إلى شمال اثيوبيا لانقاذ ٤,٦ مليون شخص مهددين بالموت جوعا . حيث تصر اثيوبيا على مرافقة قوات بحرية اثيوبية لسفن الاغاثة الدولية في حين يرفض الاريتريون ذلك خوفا من توجيه ضربات لهم . وبذلك وصل الاتفاق بين الحكومة الاثيوبية والجبهة إلى طريق مسدود وهو الاتفاق الذى تم التوصل اليه في اجتماع في واشنطن في اوائل أكتوبر ١٩٩٠ بين علي سيد عبد الله عضو المكتب السياسي ومسئول العلاقات الخارجية للجبهة وتسفاى دفكا ورير خارجية اثيوبيا وهيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون أفريقيا وينص الاتفاق على عدم اعتراض السفن التابعة للمنظمات الدولية .

الا أن العمليات العسكرية الاثيوبية ، يبدو انها لم تحقق اغراضها ، ولذلك قام الرئيس الاثيوبي منجستو هيلا ماريام بعزل قائد الجيش الثاني الجنرال ويشت دس وعين مكانه الجنرال حسين أحمد بعد اشتداد الخناق الذى فرضته قوات الجبهة الشعبية على اسمرا عاصمة اقليم اريتريا وبعد أن أصبح القتال يدور على بعد ٢٥ كيلو مترا فقط من اسمرا . كما أكد المتحدث الرسمي باسم الجبهة في دمشق في ٢٢ / ١١ أن قوات الجبهة تمكنت من ضرب قوة بحرية اثيوبية واغراق سفينة حربية والحاق اضرارا كبيرة بسفينة حربية أخرى في عرض البحر الاحمر بالقرب من جزيرة دهلك . وبذلك وصل عدد السفن الاثيوبية التى دمرت منذ ابريل سبعة عشر سفينة حربية .

وفي مقابل التصعيد العسكري شهدت الجهود السلمية بين الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا والحكومة الاثيوبية انحسارا وهي الجهود التى يرعاها الرئيس الامريكي الاسبق جيمى كارتر ، فقد تغيب وفد الجبهة عن الجولة الثالثة من المفاوضات والتى كان من المقرر لها أن تبدأ في نيروبي في التاسع من شهر ابريل . واعلنت الجبهة انها ترفض الاشتراك في المفاوضات اذا لم تشترك الامم المتحدة بصفة مراقب ، ورغم أن الحكومة الاثيوبية وافقت في الرابع من يونيو على دعوة مراقب الامم المتحدة للاشتراك في محادثات السلام مع الجبهة الشعبية ، الا أن الجبهة اعلنت من جانبها في الرابع عشر من يونيو انها لاترغب في استئناف محادثات السلام . وانها ترغب في اجراء استفتاء تحت اشراف الامم المتحدة ، ومن جانبها أعلن كارتر أن الجبهة ابلغته برغبتها بعدم العودة للمفاوضات .

من ناحية أخرى عملت الحكومة الاثيوبية على استقطاب بعض سكان اقليم اريتريا ، فانشأت في ١٩ / ١٠ مجلسا للسلام في اقليم يضم (١٠٣) من الاعضاء الدينيين والنساء والشباب وذلك لاحتواء الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا تحت شعار معلن هو المحافظة على الوحدة الوطنية وتوعية المواطنين والتعاون في المحافظة على الامن .

الاتجاه الثاني : اجراء مفاوضات بين الحكومة الاثيوبية والفصائل الاريترية الاخرى وفقا لاعلان الفصائل الاريترية (ما عدا الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا) في ٣١ اغسطس ١٩٨٩ ، فقد تم تشكيل وفد اريترى يمثل الفصائل الاريترية الاربعة يتولى التفاوض مع الحكومة الاثيوبية على اساس تصور موحد بين هذه الفصائل الاريترية (جبهة تحرير اريتريا ، التنظيم الموحد ، المجلس الثورى ، المجلس الوطني ، قوات التحرير الشعبية) .

وقد جرت خلال العام جولة من المفاوضات بين وفد الفصائل الاريترية ووفد الحكومة الاثيوبية في العاصمة اليمنية صنعاء بوساطة يمنية في أول ابريل واستمرت حتى يوم الواحد والعشرين من نفس الشهر ، وقد استهدفت هذه الجولة بحث النقاط الاجرائية تمهيدا لتحديد موعد ومكان المفاوضات الرسمية . وقد اوضح البيان الختامي الذى صدر عن المفاوضات ما يلي :

- الموافقة على عقد الجولة القادمة في خلال مدة اقصاها خمسة اشهر على أن يقدم الجانبان اسماء المشاركين فيها ممن يملكون سلطة اتخاذ القرار .

- تقديم كل طرف لتصوراته حول جدول اعمال المفاوضات المقبلة وكيفية حل المشكلة إلى الحكومة اليمنية التى ستتولى رئاسة تلك المفاوضات .

- اكد الجانبان اهمية مشاركة اطراف المشكلة الاريترية في المفاوضات الموضوعية التى تستهدف انهاء الصراع سلميا .

وقد تأجل خلال هذه الجولة البت في الاتفاق على حضور المراقبين الدوليين وممثلي الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر الاسلامي والبرلمان الاوربي والامم المتحدة .

وقد استؤنفت المفاوضات مرة اخرى في صنعاء في الخامس عشر من يوليو واستمرت حتى اليوم الواحد والعشرين من نفس الشهر . وقد فشلت هذه الجولة في الوصول إلى اتفاق وذلك بسبب الخلاف حول دور الامم المتحدة .

(٢) مشكلة التيجراى :

استكمالا لجولتي المباحثات - اللتين عقدتا في روما في ١١ - ١٤ نوفمبر ١٩٨٩ ، ١٢ - ١٩ ديسمبر ١٩٨٩ - بين الحكومة الاثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيجراى ، بدأت

جولة ثالثة من المباحثات بين الطرفين فى ٢٠ مارس ١٩٩٠ ، وتركزت حول تشكيل وفد يهما فى مباحثات السلام المقبلة ، وقد حضر مسئولون ايطاليون كمراقبين ووجهت الدعوة لكل من نيجريا والسودان والسويد واوغندا للحضور كمراقبين ، وقد فشلت هذه الجولة فى التوصل إلى اتفاق حول جدول الاعمال حيث تطالب الجبهة بابعاد الرئيس الأثيوبى منجستو واقامة نظام ديمقراطى ، وطرد الخبراء الاسرائيليين والكوريين الشماليين من اثيوبيا .

وعلى اثر فشل هذه الجولة بدأت حركة التصعيد العسكرى فى القتال الدائر بين القوات الحكومية وقوات الجبهة الشعبية لتحرير التيجراى حيث أعلنت اثيوبيا فى ١٩ ابريل أن قواتها سحقت متمردى التيجراى فى هجوم شنته فى اقليم جوندار الشمالى . كما اعلنت الجبهة فى ٢٠ / ٤ أن افرادها قتلوا اكثر من ٨٠٠ من القوات الحكومية خلال معارك دارت فى مقاطعة شوا بوسط اثيوبيا .

وفى حين اعلنت المصادر الحكومية أن القوات الحكومية حققت انتصارات فى المعارك التى دارت حول مدينة « هايك » شمال منطقة « وولو » خلال شهر يونيو ، ذكرت مصادر الجبهة انها دحرت الهجوم الذى شنته القوات الحكومية على « هايك » وقتلت اكثر من خمسين جنديا وانها تسيطر على اقليم تيجراى بأكمله واجزاء من اقاليم وولو وجوندار وشوا إلى الجنوب كما اعلنت جبهة التيجراى فى ١٤ يونيو انها مستعدة للدخول فى مفاوضات اذا وافقت الحكومة الاثيوبية على تسليم السلطة لحكومة انتقالية .

(٣) مشكلة أرومو :

تعد جبهة تحرير ارومو إحدى حركات التمرد فى اثيوبيا التى تقاتل منذ عام ١٩٧٤ من اجل اقامة دولة مستقلة لشعب ارومو الذى يشكل مجموعة عرقية ويستوطن غرب وجنوب وشرق اثيوبيا فى منطقة على شكل حزام يحيط بالمرتفعات الوسطى .

وقد جددت جبهة تحرير ارومو مع بداية العام نشاطها الموقوف منذ عدة سنوات . واعلنت فى ١٢ يناير عن استيلائها على مدن اسوسا ومندى وبيجى وباميزى وهى مدن كبرى تقع على الحدود الاثيوبية السودانية منذ الثانى من يناير بعد الحاق الهزيمة بأربعة الوية واسر ١٨٠ من افراد الجيش الاثيوبى . وفى ٢٧ مارس اعلنت جبهة ارومو عن الاستيلاء على مدينة بروكا بشرق اثيوبيا وقتل ثمانية من القوات الحكومية واسر ثمانية آخرين ، الامر الذى اشار إلى استغلال هذه الجبهة لازدياد نشاط الجبهات المسلحة الأخرى لتحقيق انتصارات فى صالحها فى حين حاولت الحكومة الاثيوبية تجاهل هذا النشاط وعدم التعليق عليه .

ب ـ التفاعلات العربية الأثيوبية :

تشير التفاعلات العربية الاثيوبية خلال العام إلى تصاعد الخلافات بين اثيوبيا والدول العربية المجاورة لها وذلك بعد أن حاولت اثيوبيا خلال العام الماضى التقارب مع الدول العربية من خلال الجولة التى قام بها كاساكابيدا عضوا اللجنة المركزية لحزب العمل الاثيوبى فى اغسطس ١٩٨٩ فى كل من الامارات العربية والكويت والعراق ، أعقبها بجولة ثانية فى اليمن وسلطنة عمان ثم جاءت عودة العلاقات الاثيوبية الاسرائيلية لتلقى بظلالها على هذه العلاقات بالاضافة إلى المشاكل العرقية والقبلية المتداخلة بين اثيوبيا والدول المجاورة .

ويمكن القول أن عوامل الجذب والتنافر رغم ذلك قد استمرت فى علاقات اثيوبيا العربية . بعبارة أخرى أنه بقدر ما حملت العلاقات العربية الاثيوبية خلال العام من تناقضات تدفعها إلى التنافس والصراع بقدر ما وجدت عوامل تساعد على إمكانية التعاون وقد تمثلت عوامل التنافر والجذب فى :

(١) عوامل التنافر :

(أ) تطور العلاقات الاثيوبية الاسرائيلية : فمنذ عودة العلاقات الاسرائيلية فى العاشر من نوفمبر ١٩٨٩ تشهد العلاقات الاثيوبية الاسرائيلية تطورات هامة تمثلت فى :

١ ـ محاولات تهجير اليهود الفلاشا إلى إسرائيل التى بدأت عام ١٩٨٤ . وهذا ما اكده اسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل فى ١٦ / ١ بقوله أن عملية تهجير الفلاشا مستمرة بين إسرائيل واثيوبيا وأن ثمانية الاف منهم وصلوا إلى إسرائيل حتى عام ١٩٩٠ اجمالى (٢٩) الف ، وقبل نهاية العام اعلن رئيس ادارة الهجرة فى الوكالة اليهودية فى ٢٤ / ١١ بأنه من المتوقع أن يصل حوالى ١٠٠٠ يهودى اثيوبى إلى إسرائيل حتى نهاية عام ١٩٩٠ ليصل بذلك عدد الذين هاجروا خلال العام ٢٠٠٠ يهودى .

٢ ـ اقامة مشاريع مائية على النيل الازرق بمساعدة إسرائيلية : وهو الامر الذى يؤثر على موارد مصر والسودان من المياه . وقد فجرت هذا الامر صحيفة ألاند يندانتت البريطانية فى ٩ يناير ١٩٩٠ حيث اشارت إلى أن ٤٠٠ خبير إسرائيلى وصلوا من إسرائيل إلى اثيوبيا لمساعدتها على بناء ثلاثة سدود على النيل الازرق . وهو ما نفاه رئيس وزراء اسرائيل .

٣ ـ تطوير التعاون فى كافة المجالات : حيث منحت إسرائيل فى نوفمبر ١٩٨٩ معونة اقتصادية شملت تدريب مدربين زراعيين فى إسرائيل وتزويد اثيوبيا بخبرات فى مجالات زراعية ومساعدتها فى مكافحة الجراد وإقامة بعض

الصناعات . كما تردد في اغسطس ١٩٩٠ أن هناك صفقة اثيوبية اسرائيلية تسمح بوضع نقاط مراقبة إسرائيلية في جزر دهلك على مدخل البحر الاحمر في مقابل مساعدات عسكرية لاثيوبيا من بينها ١٥ طائرة من طراز « كفير » الإسرائيلية ومعدات أخرى لاستخدامها ضد حركات التمرد في اثيوبيا .

كما قامت جيئولا كوهين نائبة وزير التعليم الاسرائيلية بناء على طلب من اريل شارون وزير الاسكان الإسرائيلي بزيارة اثيوبيا في ٢٦ / ١٠ ولمدة عشرة ايام للاطلاع على اوضاع عشرين الف يهودى اثيوبي متجمعين في اديس ابابا في انتظار امكانية تهجيرهم إلى إسرائيل .

ورغم تباين دوافع كل طرف للتقارب الا أن هذا التقارب يحقق مصالح مشتركة للطرفين . فمن وجهة النظر الاسرائيلية تعتبر اثيوبيا الدولة الوحيدة غير العربية التى لها شواطىء على البحر الاحمر الذى يعتبر الوسيلة التى لاغنى عنها لإسرائيل للتغلغل في القارة الافريقية . من ناحية أخرى تضمن إسرائيل بتطوير علاقاتها مع اثيوبيا تهجير الفلاشا للقضاء على الهاجس الإسرائيلي بالتفوق الديمغرافي العربي في إسرائيل مستقبلا .

ومن وجهة النظر الاثيوبية تحقق العلاقات مع إسرائيل إمكانية قيام هذه الاخيرة بدور في تحسين علاقات اثيوبية بالولايات المتحدة ، والحصول على مساعدات عسكرية إسرائيلية تمكن النظام الحاكم من مواجهة حركات التمرد الداخلية .

(٢) عوامل الجذب :

اما عن عوامل الجذب في العلاقات العربية الاثيوبية فتتمثل في :

١ - استمرار الاوضاع غير المواتية داخل اثيوبيا وتفضيلها الحل السلمي بسبب استحالة هزيمة المعارضة المسلحة داخل اثيوبيا وارتباط هذه المشكلات بأدوار لبعض الدول العربية كالعراق والسودان وليبيا ، الأمر الذى يجعلها مقاما هاماً وهذا الحل السلمي .

٢ - استمرار النظام الدولي غير المواتي لاثيوبيا في ظل الوفاق الامريكى السوفيتى . واعلان السفير السوفيتى لدى السودان في ٢٣ / ٣ / ١٩٩٠ أن بلاده قامت بسحب جميع المستشارين العسكريين في الشهر الماضى من مناطق القتال في اثيوبيا (حوالي الف مستشار) وبقاء عدد محدود لمساعدة اثيوبيا في الدفاع عن نفسها ضد اعدائها الخارجيين . هذا في الوقت الذى تحاول فيه اثيوبيا تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية بشكل كامل مع وجود عقبات لهذا التطوير حيث تشترط الولايات المتحدة الالتزام بتهجير اليهود الفلاشا ووقف اثيوبيا قصف ميناء مصوع لنقل الامدادات الغذائية إلى المحاصرين في شمال أثيوبيا واريتريا ، والعمل على تحرير الاقتصاد الاثيوبي . وقد زار كاساكابيدا الولايات المتحدة في ١٨ / ٥ وزار وزير الخارجية الاثيوبي الولايات المتحدة في ٢٧ يوليو واجرى مباحثات مع لوارنس ايجلبرجر مساعد وزير الخارجية الامريكي في أول اتصال على مستوى عال منذ عشر سنوات ، الا أن اللقاءين لم يسفرا عن تطوير ملموس في علاقات البلدين . وظهرت ضرورة تطوير العلاقات العربية الأثيوبية كبديل مؤقت للدور الأمريكى في تحقيق تسوية سلمية للحرب الأهلية .

٣ - تغير التحالفات الاقليمية : حيث توترت علاقات الصومال بجيبوتي عقب اعلان وزير الدفاع الصومالي يوم ٨ / ٥ من توغل قوات جيبوتيه في اراضى الصومال لمسافة عشرة كيلو مترات وقتل ٢٦ مدنيا في الوقت الذى اشارت فيه الأنباء إلى مساعدة الصومال للجبهة الوطنية الجيبوتيه لاعادة الديمقراطية بعد فتح مكتب لها في الصومال في ٩ / ١ فضلا عن تزايد اعداد اللاجئين الصوماليين إلى جيبوتي مما هدد امنها . هذا في الوقت الذى تحسنت فيه علاقات اثيوبيا بجيبوتي وقيام الرئيس منجستو بزيارة لها في ٧ / ٦ .

من ناحية أخرى ففى الوقت الذى تحسنت فيه علاقات الصومال بليبيا وتجسد ذلك في زيارة الرئيس سياد برى لليبيا في الاسبوع الثاني من يونيو ، توترت العلاقات الليبية مع اثيوبيا وقامت اثيوبيا بطرد اثنين من الدبلوماسيين الليبين من اراضيها في ٣١ / ٣ / ١٩٩٠ كما شهدت العاصمة الاثيوبية مظاهرات عدائية ضد سفارتى ليبيا والسودان .

ومع وجود عوامل الجذب والتنافر تحاول اثيوبيا تجاوز عوامل التنافر لتحسين علاقاتها بالدول العربية من خلال :

١ - الاعلان عن أن العلاقات الاثيوبية مع اسرائيل لن تكون على حساب علاقات اثيوبيا بالدول العربية .

٢ - تأييد موقف الدول الخليجية ابان الغزو العراقي للكويت وادانة العراق ، واعلان الرئيس منجستو في ٦ / ٩ عن إمكانية تشكيل اقليمى من الدول المطلة على البحر الاحمر في مواجهة العراق . وقد جاء هذا الاعلان خلال لقاء منجستو مع مبعوثين للرئيس مبارك والعاهل السعودي . كما طالب منجستو في ٢٩ / ٨ خلال لقائه مع عبد المحسن الجمعان مبعوث الكويت بفرض عقوبات دولية اكثر صرامة ضد العراق بسبب غزوه للكويت الذى يهدد السلام والامن في منطقتى الخليج والبحر الاحمر ، كما زار نائب رئيس الوزراء الاثيوبي السعودية في ٢٧ / ١٠ في اطار التعبير عن مساندة اثيوبيا السياسية للمملكة في مواجهة العراق .

ونظرا لكون اثيوبيا عضوا في مجلس الامن في دورة شهر ديسمبر فقد صوتت إلى جانب قرار مجلس الامن . وبصفة عامة فقد اتاح غزو العراق للكويت وما تلاه من انقسام عربي ، فرصة كبرى امام اثيوبيا لاختراق حاجز الدعم المعنوى والمادى الذى كانت توفره دول الخليج العربية للقضية الاريترية ، وجاء موقفها المساند لدول الخليج ليفتح المجال لتعامل اثيوبى مباشر وعلى مستوى عال مع هذه الدول .

ونظرا لخصوصية العلاقات بين اثيوبيا وكل من مصر والسودان والصومال ، فسوف نتناولها بقدر من التفصيل .

جـ ـ العلاقات المصرية الاثيوبية :

تشير التفاعلات المصرية الاثيوبية خلال العام إلى استمرار نمط العلاقات التعاونية الذى بدأ منذ عدة سنوات رغم ما تردد عن عزم اثيوبيا بناء سدود على النيل الازرق . وعمل الطرفان على معالجة الامر بحيث لا يؤدى إلى توتر العلاقات . وجرت اتصالات للوقوف على حقيقة الامر حيث سلم السفير المصرى لدى اثيوبيا فى ١٩ / ١ رسالة إلى الرئيس الاثيوبى من الرئيس مبارك وسط تأكيدات مصرية على الاهمية الاستراتيجية لمياه النيل بالنسبة لمصر ، وضرورة التنسيق بين دول حوض النيل فيما يتعلق باستغلال مياه النيل كمصدر رئيسى للثروة المائية فى هذه الدول . وإلى ضرورة التنسيق فى هذه المشاريع اذا كانت تمس أو تؤثر على حصص الدول الأخرى والتى تنظمها الاتفاقيات الثنائية أو في اطار دول حوض النيل .

وقد قام وزير الخارجية الاثيوبى تسفاى دنكا بزيارة للقاهرة فى ٣١ / ١ سلم خلالها رسالة إلى الرئيس مبارك من الرئيس الاثيوبى منجستو هيلا ماريام ، كما أجرى الوزير الاثيوبى محادثات مع الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصرى الذى صرح بأن زيارة الوزير الاثيوبى لها دلالة ومغزى وتؤكد على حرص اثيوبيا على تدعيم علاقاتها بمصر وأن مصر تلقت تطمينات اثيوبية بالنسبة لمياه النيل فى حين نفى وزير الخارجية الاثيوبى انباء اقامة اثيوبيا لسدود على النيل . وصرح بأن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين اثيوبيا وإسرائيل لن تكون على حساب العلاقات الاثيوبية مع الدول العربية .

ومن الدلائل على استمرار علاقات التعاون بين مصر واثيوبيا وفق ما ذكرته مصادر مصرية فى اطار نفيها لوجود خلاف مصرى اثيوبى :

ـ الجهود التى استمرت مصر فى بذلها لتطبيع العلاقات الاثيوبية السودانية لتسوية مشكلة الجنوب ، كما بذلت مصر مساعيها الحميدة لانجاح المفاوضات الاثيوبية الاريترية وقامت بدور المراقب فى هذه المفاوضات ، واهتمت مصر ايضا بتصحيح العلاقات الاثيوبية الصومالية وتم ارسال مبعوث مصرى خاص لزيارة الصومال لتذليل المشاكل المتعلقة باللاجئين بين البلدين .

وجاءت زيارة الرئيس الاثيوبى منجستو هيلا ماريام إلى مصر فى يوم ٣٠ / ١٠ ولمدة يومين فى اطار التقارب الاثيوبى مع احد دول القلب العربى وطلبا لجهود مصر لانهاء التوتر بين دول منطقة القرن الافريقى .

وقد بحث الرئيس الاثيوبى مع الرئيس حسنى مبارك الاوضاع فى منطقة القرن الافريقى بالاضافة إلى أهمية تنفيذ القرارات التى اصدرها زعماء الدول الاعضاء فى الهيئة الحكومية للتنمية والتعاون ومكافحة الجفاف والتى تؤكد على تسوية النزاعات سلميا بين الدول وعدم التدخل فى الشئون الداخلية من قبل دولة أخرى . وضرورة الحفاظ على السلام والاستقرار فى دول حوض النيل وتدعيم التعاون الاقتصادى بين مصر واثيوبيا .

د ـ العلاقات الاثيوبية السودانية :

تشير التفاعلات الاثيوبية مع السودان في مجملها إلى توتر العلاقات بين الجانبين ويعود التوتر إلى عدد من الاسباب :

ـ تصاعد نشاط حركات التمرد فى كلا الدولتين مع ما هو معروف عن دور كل دولة تاريخيا فى مشاكل الدول الأخرى .

ـ تطور العلاقات الاثيوبية الاسرائيلية الامر الذى يثير قلق القيادة السودانية لأن هذا من شأنه التأثير على مصالح السودان فى مياه النيل فضلا عن إمكانية تصعيد مشكلة الجنوب لما يتردد عن علاقة اسرائيل بحركة جون جارانج .

ـ أنه فى الوقت الذى تشهد فيه العلاقات الاثيوبية الليبية توترا ، فان العلاقات السودانية الليبية استمرت نحو تدعيم الخطوات الوحدوية التى اعلن عنها بين الخرطوم وطرابلس . حيث اجاز مجلسا قيادة الثورة والوزراء فى السودان فى اجتماعهما يوم ١١ / ٤ برئاسة الفريق أول عمر البشير مشروع التكامل بين السودان وليبيا . كما اعلن العميد ابراهيم نايل ايدام عضو قيادة الثورة فى السودان يوم ١٢ / ٥ أنه تم انشاء امانات تجرى مشاورات متعددة لوضع الصيغة النهائية لمشروع الوحدة بين السودان وليبيا . كما اعلن السودان يوم ٩ / ٧ أن التكامل مع ليبيا سيدخل حيز التنفيذ اعتبارا من ١٢ يوليو .

وتعمل اثيوبيا من جانبها على تحييد دور السودان فى محاولة للتغلب على مشاكل الاقليات لديها وذلك من خلال الوساطة بين الخرطوم وجيش تحرير الشعب السودانى ضمن جهود دول افريقية أخرى (مصر واوغندا وزائير) . كما مارست اثيوبيا ضغوطا على حركة التمرد بالجنوب السودانى وتردد فى ٣ / ٦ أن حركة جارانج تجرى اتصالات مع احدى الدول المجاورة للسودان (كينيا) فى محاولة لنقل نشاطها من اثيوبيا على اثر تصاعد ضغط اديس ابابا على الحركة .

كما بعث الرئيس الاثيوبى منجستو برسالتين للفريق أول عمر البشير الأولى فى ٢٣ / ٥ والأخرى فى ٣ / ٦ تضمنت الدعوة إلى تحسين العلاقات بين البلدين . الا أن تطورات الاحداث العربية والاقليمية والتطورات الدرامية التى لحقت بالقضية الاريترية ، وما رافقها من دعم سياسى ومعنوى سودانى ، جعل من الصعوبة بمكان توفير اسباب موضوعية لاجراء تحسين حقيقى فى العلاقات السودانية الاثيوبية .

هـ ـ العلاقات الاثيوبية الصومالية :

رغم اتفاق السلام بين الدولتين الموقع فى ابريل ١٩٨٩ فان المشاكل الداخلية والتى قادت إلى حرب اهلية ومشكلة اللاجئين الصوماليين إلى اثيوبيا وتوازنات القوى الاقليمية فى منطقة القرن الافريقى لازالت تلقى بظلالها على العلاقات الاثيوبية الصومالية ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالى :

١ ـ لم تكف الصومال عن اتهام اثيوبيا بمساعدة من اسمتهم بالمتمردين الصوماليين ، وقد صرح بذلك الرئيس برى نفسه فى ١١ يونيو ١٩٩٠ فى حديث لصحيفة الشرق الاوسط ، رغم دعوة اثيوبيا المعارضة الصومالية بايقاف عملياتها . ولكن المعارضة الصومالية انقسمت ازاء الدعوة الاثيوبية بين القبول وانتظار المفاوضات والرفض تماما ، وترى اثيوبيا أنه ربما كان هناك تنسيق بين المعارضين فى كل من الصومال واثيوبيا .

٢ ـ توتر العلاقات الصومالية الكينية فى الوقت الذى تربط كينيا علاقات طيبة مع اثيوبيا جسدتها زيارة الرئيس الاثيوبى إلى نيروبى فى ١٠ / ٦ وقد تعهد الرئيس الكينى خلال الزيارة بالتزام بلاده باتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين البلدين منذ عام ١٩٦٣ والتى تجدد تلقائيا . فى حين يرى الصومال أن هذه المعاهدة موجهة ضده . فى الوقت نفسه تشهد العلاقات الصومالية الكينية توترا بسبب مطالب الصومال التاريخية فى منطقة شمال كينيا على أنها من ضمن اراضى الصومال الكبير . وقد زاد منذ سبتمبر ١٩٨٩ اثر عبور وحدة صغيرة من الجيش الصومالى للحدود الكينية بغرض مطاردة المتمردين الصوماليين الامر الذى سبب ازعاجا شديدا لكينيا ، وقدمت احتجاجا رسميا للصومال وحشدت قواتها على الحدود مع الصومال متهمة الصومال باشتراك قوات ليبية فى مطاردة المتمردين .

٣ ـ توتر علاقات الصومال التى تربطها علاقات حسنة مع اثيوبيا اذ اتهم جيبوتى الصومال بمساعدة الجبهة الوطنية الجيبوتية لاعادة الديمقراطية كما اعلن الصومال فى ٨ / ٥ / ١٩٩٠ من توغل قوات جيبوتية فى اراضى الصومال . هذا فى الوقت الذى قام فيه الرئيس الأثيوبى منجستو بزيارة لجيبوتى فى ٧ / ٦ وهى الزيارة التى ارتبطت بتحفظات اثيوبيا تجاه الصومال بسبب مشاكل الحدود التقليدية مع جيبوتى (الصومال الفرنسى) ومع اثيوبيا (الاوجادين) .

٤ ـ تطور العلاقات الاثيوبية باسرائيل التى ترى الصومال فيها تهديدا لأمن البحر الاحمر .

٥ ـ تحسن العلاقات الصومالية بليبيا التى تدهورت علاقاتها باثيوبيا .

ورغم ذلك فقد حرص الطرفان على عدم تصعيد الخلافات بينهما ، نظرا للصعوبات الداخلية الكبيرة التى يواجهانها كل على حدة فى مواجهة حركات المعارضة المسلحة والحركات الانفصالية .

وفى دعوة من الرئيس الاثيوبى ، كانت بمثابة محاولة لتصوير المشكلات الداخلية وكأنها نزاعات دولية ، طالب الرئيس منجستو فى ١١ / ٦ زعماء دول القرن الافريقى مساندة اقتراح بلاده بعقد مؤتمر دولى تحت اشراف الامم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات فى المنطقة . ولكنها لم تجد آذانا صاغية خاصة من السودان والصومال فى حينه .

الا أن التطور الاكثر ايجابية كان توقيع ست دول فى منطقة القرن الافريقى ٩ / ٧ اثناء اجتماعات القمة الافريقية السادسة والعشرين فى اديس ابابا ، اتفاقا للسلام ينص على انهاء النزاعات الاقليمية فى منطقة القرن الافريقى ، ويلزم كلا من جيبوتى واثيوبيا وكينيا والصومال واوغندا والسودان بالبحث عن وسائل سلمية لانهاء النزاعات الدموية الجارية فى اربع من هذه الدول (عدا كينيا وجيبوتى) . والمعروف أن الرئيس سياد برى لم يحضر هذه القمة نظرا لتوتر الوضع انذاك فى بلاده . وكان توقيع الصومال على هذا الاتفاق السداسى مؤشرا ايجابيا تجاه اثيوبيا .

وقد استمر العمل من خلال اللجنة الثلاثية بين الصومال واثيوبيا والمفوضية السامية لشئون اللاجئين لبحث مشاكل اعادة اللاجئين بين الدولتين ، الا أن هذه الجهود لم تثمر

خاصة مع ازدياد تدهور الوضع الداخلي في الصومال .

كما استؤنفت في اديس ابابا يوم ١٦ / ١٠ / ١٩٩٠ المحادثات الاثيوبية الصومالية الخاصة بتطبيق بنود اتفاقية السلام بين البلدين (ابريل ١٩٨٨) وخاصة البنود المتعلقة بوقف الحرب الدعائية بين البلدين وعدم دعم المتمردين المناهضين لحكومتي البلدين . هذا في الوقت الذي مازالت فيه مشكلة اللاجئين الاثيوبيين المقيمين في شمال الصومال قائمة وناشدت الصومال المجتمع الدولي في ١٤ / ١٠ ضرورة ارسال امدادات غذائية وطبيعية عاجلة لهؤلاء اللاجئين . وخاصة بعد أن اوقفت الامم المتحدة مساعداتها لهم في اغسطس ١٩٩٠ .

٢ ـ تشاد :

أ ـ الاوضاع الداخلية وانعكاساتها الاقليمية :

انعكست الظروف الداخلية في تشاد والظروف الاقليمية والدولية المحيطة بها على العلاقات بين تشاد وكل من ليبيا والسودان ، حيث ساد هذه العلاقات بعض التوتر .

ففي داخل تشاد تجددت في الخامس والعشرين من شهر مارس العمليات القتالية بين القوات الحكومية التشادية وعناصر المعارضة المتمثلة في قوات الفيلق الاسلامي الموجودة في اقليم دار فور غرب السودان ، ونجاح تلك العناصر في صد الهجوم الحكومي ومطاردة القوات التشادية واستيلائها على منطقتين داخل اراضي تشاد . ثم استعادة القوات الحكومية زمام الموقف العسكري مرة أخرى في ٣ / ٤ اثر هجوم على مواقع قوات المعارضة . وقد اتهم الرئيس التشادي حسين حبري يوم ٢٧ / ٣ كلا من ليبيا والسودان بدعم القوات المعارضة .

وعلى المستوى الاقليمي شهدت جهود حل النزاع بين ليبيا وتشاد بالوسائل السياسية جمودا ، اذ فشلت اجتماعات اللجنة الليبية التشادية خلال اجتماعاتها بالتناوب في كل من ليبيا وتشاد في التوصل إلى حل حتى أحيل النزاع إلى محكمة العدل الدولية في سبتمبر ١٩٩٠ ، هذا في الوقت الذي ادى انشغال السودان بمشكلاته الداخلية إلى عدم امكانية القيام بدور حاسم تجاه تواجد العناصر التشادية المعارضة بغرب السودان . وكان من نتيجة ذلك توتر علاقات تشاد بكل من ليبيا والسودان خاصة مع توقيع اتفاق التكامل الليبي السوداني . وسيادة قناعة تشادية بأن هذا التكامل ـ الذي يشمل اتفاقا أمنيا بين الدولتين ـ ربما يكون للضغط على تشاد .

وعلى المستوى الدولي وفي اطار التوجه الامريكي بمساعدة تشاد ضد ليبيا وهو التوجه الذي ظهر منذ عدة سنوات ، ظهرت امكانية المساعدة الامريكية لتشاد كما أن فرنسا أرسلت بعض القوات إلى تشاد في أواخر مارس ، واعلن مصدر حكومي فرنسي في ٣ / ٤ أن هدف ارسال هذه القوات هو حماية قواتها المتواجدة هناك من قبل وان كان المصدر قد نفى أن هذه القوات موجهة ضد ليبيا .

وبالرغم من محاولات الرئيس التشادي ـ السابق ـ حسين حبري السيطرة على الاوضاع الداخلية من خلال التعديلات الوزارية واستقطاب عناصر المعارضة إلى مواقع وزارية ، وتصوير ما يجري في تشاد باعتباره غزوا وتدخلا ليبيا مباشرا في الشئون الداخلية لبلاده ، الا أن هذه المحاولات باءت جميعها بالفشل ، خاصة مع حرص ليبيا على عدم التورط المباشر في الصراع الداخلي بين حسين حبري ومعارضيه الذين قرروا بقيادة ادريس ديبي استخدام القوة المسلحة لاسقاط حسين حبري .

تدهورت الاوضاع الداخلية في تشاد اثر احتدام المعارك بين قوات ادريس ديبي التي انطلقت من شرق البلاد والقوات الحكومية منذ الحادي عشر من شهر نوفمبر وقد نظمت السلطات التشادية اثر احتدام المعارك عددا من الاجتماعات الشعبية للتعبئة ضد هذا الهجوم ، كما نقلت فرنسا كتيبة فرنسية قوامها ١٥٠ رجلا متمركزين في العاصمة التشادية إلى منطقة ابيشي شرق تشاد ليصبح بذلك عدد القوات الفرنسية في ابيس ٥٠٠ رجل . ورغم ذلك استولت قوات ادريس ديبي على بلدتي التينة وجوز بيد على بعد سبعين كيلو مترا من الحدود التشادية السودانية يوم ٢١ نوفمبر ١٩٩٠ بعد استيلائهم على بلدتي اندريه وكولوبس التابعتين للرئاسة التشادية . ثم دخلت القوات المعارضة التشادية إلى البيشي أول ديسمبر وفر الرئيس التشادي حسين حبري إلى الكاميرون بعد اقتراب القوات المعارضة من العاصمة نجامينا . ثم دخلت القوات المعارضة إلى نجامينا يوم ٢ / ١٢ واستولى ادريس ديبي على السلطة وقرر يوم ٣ / ١٢ تعليق الدستور وحل الجمعية الوطنية التشادية وتشكيل حكومة مؤقتة واعلن أن هدف الحكومة هو اقامة نظام ديمقراطي متعدد الاحزاب . وشكل ديبي مجلس الدولة مكونا من ٢٧ شخصا برئاسته كحاكم للبلاد .

وقد اثار سقوط نظام حسين حبري تداعيات اقليمية ودولية . فعلى صعيد التنافس الامريكي ـ الفرنسي حول الهيمنة والنفوذ في وسط افريقيا اعتبرت هزيمة حبري بمثابة هزيمة غير مباشرة للمحاولات الامريكية لترسيخ اقدامها في تشاد ، وبالمقابل اعتبر انتصار ديبي تأكيداً على الدور الفرنسي الفاعل في هذه المنطقة ، خاصة وان ادريس ديبي

كانت له علاقات ممتدة مع المؤسسة العسكرية الفرنسية ، واشار فى اولى تصريحاته على حرص بلاده على تطوير العلاقات مع فرنسا فى كافة المجالات .

اما على الصعيد الاقليمى فقد اثار سقوط نظام حبرى ارتياحا ليبيا سودانيا ، كما نظر إلى انتصار دبيى باعتباره انتصاراً غير مباشر للسياسة الليبية ولأهدافها فى عزل الرئيس السابق حبرى افريقيا . وقد اشارت بعض المصادر إلى أن قوات دبيى كانت تحصل على اسلحة وذخائر من ليبيا ، وأن هذا هو احد الاسباب وراء تفوقها العسكرى السريع والحاسم على قوات الرئيس السابق حبرى .

ب ـ التفاعلات التشادية الليبية :

فى الوقت الذى تواصلت فيه الجهود الدبلوماسية الثنائية بين البلدين للتوصل إلى حل للمشاكل المعلقة بينهما وذلك تطبيقا لاتفاق الجزائر فى ٣١ / ٨ / ٨٩ ، ومساهمة بعض التحركات الاقليمية لنفس الهدف ، تسببت المشاكل الداخلية ـ كما سبق القول ـ فى تشاد فى توتير العلاقات بين تشاد وليبيا .

ففيما يتعلق بالجهود الثنائية لحل المشاكل بين ليبيا وتشاد ، فقد اجتمعت اللجنة الليبية التشادية المشتركة بالعاصمة التشادية فى الفترة من ١٧ ـ ١٩ مارس ، ثم اجتمعت فى ليبرفيل عاصمة الجابون فى الفترة من ٢٦ ـ ٢٩ مارس واسفر الاجتماع عن تشكيل لجنة فرعية تكلف بتخطيط الحدود فى قطاع اوزو . ثم اجتمعت اللجنة فى طرابلس بليبيا يوم ١٦ / ٥ ولم يسفر هذا الاجتماع عن نتيجة محددة نظرا لاتهام تشاد المسبق بأنها تذيع تقارير تتعلق بانتصار المعارضة التشادية ضد نظام حبرى ، ومطالبة ليبيا لتشاد فى نفس الوقت باطلاق سراح حوالى ٢٠٠٠ من الاسرى الليبيين . ثم اجتمعت اللجنة الليبية التشادية المشتركة فى العاصمة التشادية فى ١٥ / ٨ وصرح الشيخ بن عمر وزير خارجية تشاد عقب الاجتماع بأنه تم استنفاذ الوسائل الدبلوماسية لحل النزاع ولم يبق سوى النزاع إلى محكمة العدل الدولية .

ثم كان اجتماع القمة الليبية التشادية بالرباط فى ٢٤ / ٨ / ١٩٩٠ ورغم أن هذا الاجتماع لم يصدر عنه بيان مشترك مما عكس الخلاف بين الدولتين حول بعض النقاط وخاصة التحركات العسكرية فى اقليم دارفور ، الا أنه فيما يتعلق بقطاع اوزو المتنازع عليه بين الدولتين تم الاتفاق على احالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية واتخاذ اجراءات من شأنها تخفيف التوتر بين البلدين مثل وقف الحملات العدائية والاتجاه نحو حل موضوع الاسرى الليبيين لدى تشاد .

وفيما يتعلق بجهود الوساطة الاقليمية فقد سارت جنبا إلى جنب مع الاتصالات الثنائية ، فقد ارسلت مصر مبعوثا شخصيا من الرئيس حسنى مبارك بصفته رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية إلى تشاد فى ١٨ / ٢ لاحتواء تصاعد التوتر فى العلاقات بين ليبيا وتشاد ، كما اجتمع فى القاهرة سفير تشاد لدى مصر مع الرئيس السودانى فى ٢٠ / ٢ اثناء تواجده بالقاهرة للغرض نفسه .

وبالاضافة إلى جهود مصر جرت الوساطة من جانب الرئيس النيجيرى ابراهام بابا نجيدا الذى وافق فى ٩ / ٥ / ١٩٩٠ على القيام بوساطة بين ليبيا وتشاد بناء على طلب من الرئيس التشادى الذى كان يزور نيجيريا . كما جرت وساطة من جانب الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات الذى زار نجامينا فى ٢٢ / ٧ .

ومع تجدد الاشتباكات فى اقليم دارفور بين قوات المعارضة التشادية برئاسة ادريس دبيى والقوات الحكومية تكرر اتهام تشاد لليبيا بدعم قوات الفيلق الاسلامى المعارضة ، واعلنت الحكومة التشادية فى ١٣ / ٥ بأن ليبيا تستعد لشن هجوم على تشاد من السودان ، كما اعلنت ليبيا فى ١٠ / ٥ بأن قوات تشاد اعترضت عشر شاحنات مدنية ليبية على بعد ٤٠٠ كم من الحدود السودانية التشادية وذكرت وكالة الانباء الليبية يوم ١٣ / ٥ أن ليبيا بعثت بمذكرة عاجلة إلى كل من منظمة الوحدة الافريقية ومجلس الامن والامين العام للأمم المتحدة فى شأن حادث الشاحنات ، كما استدعت السلطات الليبية المختصة القائم بأعمال السفارة التشادية فى طرابلس يوم ٢٣ / ٦ ، لاخطاره بقلق ليبيا ازاء هذا الحادث وطالبت بإعادة الشاحنات فى اقرب وقت ممكن .

وقد نفى سفير تشاد فى باريس علامى أحمد يوم ١٢ / ٥ الاتهامات الليبية وقال أن الامر يتعلق بقافلة عسكرية ، وأن سائقى الشاحنات مخبرون سريون ليبيون والركاب عسكريون فى لباس مدنى ينقلون مؤنا ووقودا وذخيرة إلى العناصر المعارضة التى تتولى ليبيا دعمها . وقد قررت تشاد فيما بعد اعادة سائقى الشاحنات الليبية العشر إلى ليبيا ، فى محاولة لتهدئة الوضع نسبيا مع ليبيا ، خاصة وأن تلك الفترة سبقت بعض الوساطات الاقليمية والتى توجت بلقاء الرباط فى ٢٤ اغسطس بين الرئيسين الليبى والتشادى المشار اليه .

وفى خلال الدورة السابعة للجنة العليا المشتركة الليبية التشادية والتى عقدت فى شهر اكتوبر نوقش

موضوع الاسرى الليبيين لدى تشاد ، وتم التوصل إلى حل جزئى وهو اخلاء سبيل الأسرى المرضى وحسب ، وبحث موضوع اخلاء قطاع اوزو من قوات البلدين اثناء نظر محكمة العدل للقضية .

وبعد سقوط نظام الرئيس حبرى فى الثانى من ديسمبر بمثابة مرحلة جديدة فى علاقات ليبيا وتشاد فى ظل نظامها الجديد برئاسة ديبى ، الذى عبر فى تصريحاته الاولى عن رغبة بلاده فى تحسين وتطوير العلاقات مع جيرانه ولاسيما ليبيا . وبالرغم من قيام طائرات عسكرية امريكية بنقل بعض الاسرى الليبين الذين كانوا محتجزين فى تشاد إلى بلدان افريقية مجاورة - تحت دعاوى انسانية - الامر الذى اعترضت عليه ليبيا واعتبرته قرصنة امريكية ، الا أنها من جانب أخر تفهمت الظروف التى احاطت بهذه العملية ، وانها تمت فى وقت لم تكن فيه قوات ادريس ديبى قد احكمت سيطرتها بعد على كافة الاوضاع فى البلاد ، وبالتالى فقد اعفت النظام الجديد من المسئولية وقد تلى ذلك افراج النظام الجديد عما بقى من الاسرى الليبيين وتسليمهم إلى بلدهم ، فى نفس الوقت الذى عبرت فيه ليبيا عن رغبتها فى دعم ومساندة نظام ادريس ديبى سياسيا واقتصاديا ، وبصفة عامة ادى سقوط نظام حسين حبرى إلى حدوث انفراج ملموس فى العلاقات الليبية - التشادية .

جـ - التفاعلات التشادية - السودانية :

عادت العلاقات التشادية السودانية إلى التوتر بعد التحسن الذى طرأ على علاقات الدولتين اثر قيام الرئيس التشادى بزيارة السودان بعد تولى الفريق البشير السلطة العام الماضى وتأكيده على ضرورة الصداقة بين الطرفين وتجاوز الخلافات السابقة وبعد الصلح القبلى الذى تم ارساؤه فى منطقة دارفور فى يوليو ١٩٨٩ . وتحددت الاتهامات التشادية للسودان مع تجدد العمليات القتالية بين قوات الحكومة وقوات المعارضة التشادية فى مارس ، بعدم اتخاذ السودان موقفا حازما من المعارضة التشادية على اراضيها جعل التوتر يسود تفاعلات البلدين خلال العام .

فى هذا الاطار جاء اتهام تشاد للسودان بالتعاون مع ليبيا ضد حكومة الرئيس التشادى حسين حبرى ، واتهام وزير الزراعة التشادى فى ١٤ / ٤ للسودان بانها تشارك فى المعارك الدائرة غرب السودان . وقد نفت الخارجية السودانية ذلك واكدت حرص السودان على أمن واستقرار تشاد . ثم أصدرت الخارجية السودانية يوم ١٣ / ٥ بيانا ذكرت فيه أن رعايا سودانيين وليبيين خطفوا مؤخرا خلال هجوم شنته قوات الحكومة التشادية على الاراضى السودانية واباحت لنفسها كل أنواع النهب وطالبت الحكومة السودانية بالافراج عن الرعايا السودانيين والليبيين . الا أن الرئيس السودانى وفى محاولة لاحتواء هذا التوتر أعلن فى ١٥ / ٥ أن حكومته على استعداد لعقد اتفاق للتعاون وحسن الجوار مع تشاد على غرار الاتفاق الذى وقع بين السودان واوغندا فى ابريل ١٩٩٠ . وذكرت مصادر سودانية فى ١٦ / ٥ أن القوات التشادية التى تقدر بثلاثة آلاف مقاتل والتى عبرت الحدود فى اقليم دارفور واستولت على الشاحنات الليبية العشر قد أكملت انسحابها يوم ١٥ / ٥ .

على أثر التغيرات التى وقعت فى تشاد وسقوط نظام حسين حبرى حدث تقارب تشادى سودانى من المتوقع أن يزداد مستقبلا ذلك أن ادريس ديبى وحليفه حسن جاموس قد انسحبا إلى السودان فى ربيع عام ١٩٨٨ بعد فشل محاولة الانقلاب التى قادها ضد حسين حبرى ، وقد يعبر قرار حكومة تشاد الجديدة يوم ٦ / ١٢ باغلاق مكتب حركة التمرد فى الجنوب السودانى الموجود فى نجامينا عن هذا التقارب الجديد ، وعن نوع من رد الجميل للسودان الذى وفر الملجأ الآمن لقوات ادريس ديبى طوال اكثر من عام ونصف فى مواجهة القوات الحكومية لنظام حبرى .

٣ - النزاع السينغالى - الموريتانى :

شهد النزاع السينغالى - الموريتانى حالة من الجمود على الصعيد السياسى تمثلت فى فشل كافة محاولات الوساطة الافريقية أو العربية . اما على الصعيد العسكرى فقد استمرت حالة الاستنفار على الحدود ، كما حدثت بعض حوادث العنف بين الحين والآخر . ويتمثل الباعث الاساسى وراء هذه الحالة فى استمرار التباعد الكبير بين مواقف طرفى النزاع ، حيث تطالب السينغال باعادة تحديد ورسم الحدود مع موريتانيا دون الاكتفاء بتعديلها ، فى حين ترفض موريتانيا من الاصل اعادة فتح قضية الحدود على اعتبار أنها محددة بالفعل ، وتطالب فى المقابل باعادة كافة الممتلكات التى صودرت من حوالى مليون موريتانى عقب طردهم من السينغال ودفع التعويضات اللازمة لهم ، مع وقف اعمال العنف التى تقوم بها « العمليات السينغالية » فى منطقة الحدود بين البلدين ، وتحديد مصير ٢٥٠ الف من الموريتانيين الذين لايزالون يعيشون على تراب السينغال وتوفير السلامة والامن لهم .

وفى ظل هذا الوضع ، شهد عام ١٩٩٠ استمرار حالة من التوتر والاستنفار العسكرى فى منطقة الحدود بين الجانبين ، حيث حشدت موريتانيا حوالى ١٠ آلاف جندى من القوات المسلحة وقوات حرس الحدود يرابطون على طول نهر السينغال الذى يشكل حدودا طبيعية بين البلدين ، ويمثل هذا العدد من المعسكرين حوالى ثلثى عدد افراد

القوات المسلحة فى موريتانيا ، وهو يتولى الاشراف على اغلاق الحدود منذ اغسطس ١٩٨٩ ، كما اخضعت القرى الموريتانية المحاذية لنهر السينغال لنظام منع التجول ، واخضع السكان الموريتانيون السود فى تلك المناطق لسيطرة صارمة خوفا من تواطئهم مع السينغاليين الذين سبق طردهم من القرى الحدودية الموريتانية ، والذين ظلوا يقومون باعمال إنتقامية متواصلة ، وخوفا من تواطئهم مع « جبهة تحرير الافارقة السود فى موريتانيا » والتى تناهض نظام الحكم فى موريتانيا ، وتتخذ من السينغال مقرا لها . كما شهدت منطقة الحدود السينغالية اعمالا مماثلة . وبالتالى وقعت اشتباكات عديدة فى تلك المناطق ، كان اغلبها بين القوات الموريتانية والجماعات المعارضة ، فى حين كان اقلها بين القوات الموريتانية والقوات السينغالية على جانبى نهر السينغال . ووصل التدهور فى الاوضاع فى منطقة الحدود إلى درجة تردد انباء عن حدوث اعتقالات فى صفوف العسكريين الموريتانيين الزنوج ، الذين قيل أنهم يشكلون منطقة زنجية داخل الجيش الموريتانى كانت تخطط لاغتيال الضباط العرب فى الجنوب واعلانه منطقة محررة تنطلق منها الحرب ضد الشمال بالتعاون مع التنظيمات الموجودة فى السينغال . وعلى الرغم من أن هذه الانباء لم تؤكد بشكل قاطع ، الا أنها تعبر إلى حد كبير عن طبيعة المناخ الذى أصبح يسود العلاقات بين الجانبين الموريتانى والسينغالى .

على أن ثمة إمكانية لتسوية النزاع بدت مطروحة اوائل شهر فبراير ، وذلك مع اقالة وزير الداخلية الموريتانى العقيد جبريل ولد عبد الله فى تغيير وزارى محدود وكان قد تردد أنه عارض بشدة أى تقارب مع السينغال خلال فترة تولية منصبه ، وبالتالى برزت تكهنات مفادها أن هذا التصور يمكن أن يؤدى إلى تغيير موقف موريتانيا فى النزاع على الحدود مع السينغال وموريتانيا تحت رعاية اطراف عديدة مثل اثيوبيا ومصر وفرنسا والجزائر وغينيا وجامبيا ، الا أنها لم تسفر عن احراز تقدم ملموس فى طريق التسوية بفعل استمرار التباعد فى مواقف طرفى النزاع .

ومن ناحية أخرى ، ادى النزاع الموريتانى ـ السينغالى ، إلى وقوع حوادث عديدة فى منطقة الحدود بين موريتانيا ومالى من جراء نزوح السكان الموريتانيين السود فى اتجاه مالى ، وأدى ذلك إلى سقوط أعداد كبيرة من القتلى بفعل شيوع حالة من الفوضى وعمليات الانتقام وحرق الغابات ، على أن الواضح أن هذه الحوادث لم تشهد تصعيداً من جانب السلطات السياسية فى الدولتين ، وظل نطاقها محصورا فى مناطقة الحدود بين موريتانيا ومالى .

ثالثا : التفاعلات الايرانية ـ العربية

١ ـ التطور السياسى الداخلى :

أظهرت التطورات التى شهدتها ايران هذا العام عودة التحالف بين على خامينى مرشد الجمهورية الاسلامية وبين هاشمى رافسنجانى رئيس الجمهورية .. فى مواجهة التيار المتشدد الذى يعتبر على أكبر محتشمى وزير الداخلية السابق أبرز ممثليه .

وقد احتدم الصراع بين الجناحين فى انتخابات مجلس الشورى ، البرلمان ، التى جرت فى اكتوبر ١٩٩٠ ، فقد شهدت تلك الانتخابات وهى الثانية من نوعها خلال أحد عشر عاما من عمر الثورة الاسلامية صراعات مكشوفة بين المتشددين بزعامة محتشمى والواقعيين بزعامة الرئيس رافسنجانى ، . إذ أن مجلس الشورى الذى انتخب أعضاؤه منذ عامين كان يخضع لسيطرة المتشددين والعناصر الموالية لهم ، الامر الذى دفع الرئيس رافسنجانى إلى حل المجلس ، والدعوة إلى اجراء انتخابات نيابية مبكرة لدعم مركزه ومركز خليفة خامينى الذى سعى إلى استغلال منصبه الدينى فى الحيلولة دون وصول العناصر المتشددة إلى عضوية المجلس ، ففرض اختباراً فى الشريعة الاسلامية على جميع المرشحين ، . ونتيجة لهذا القيد رفضت هيئة ، الامناء ، المكلفة بمراقبة القوانين التى تصدر عن مجلس الشورى ، ومدى تطابقها مع أحكام الشريعة الاسلامية عددا من رجال الدين البارزين من المرشحين لعضوية المجلس مثل حجة الاسلام مهدى خروبى رئيس مجلس الشورى السابق ، وحجة الاسلام على أكبر محتشمى وزير الداخلية السابق وزعيم المتشددين فى المجلس السابق ، وحجة الاسلام صادق خلخالى وهو أيضا ينتمى إلى الجناح الموالى لـ محتشمى .. وكان من الملفت للنظر ان ترفض الهيئة آية الله موسى اردبيلى كبير القضاة السابق .

ورفض أعضاء الجناح المتشدد قرار خامينى الذى حظى بدعم كامل من الرئيس رافسنجانى وشككوا فى أهلية القيادة الدينية لخامينى .. كما انتقدوا مجلس الرقابة على الدستور واتهموه باستبعاد الثوريين الحقيقيين عن انتخابات تجديد مجلس ، الخبراء ، وهو المجلس المكلف بتعيين مرشد الجمهورية الاسلامية .

ورغم أن الجناح المتشدد قد خرج من مجلس الشورى ، وفقد أعضاؤه الكثير من المناصب القيادية التى كانوا يشغلونها الا انه يشكل جبهة قوية للضغط على صانع القرار فى ايران ، لا يمكن إغفالها عند اتخاذ أى قرار سياسى ...

وقد برزت قوة هذا التيار بشكل واضح فيما يتعلق بقضية تصدير الثورة الاسلامية اذ أن الرئيس رافسنجانى أبدى استعداده للتخلى عن الشعارات الثورية التى كان يرفعها نظام الخمينى بحجة اخراج ايران من عزلتها الدولية والاقليمية ، والحصول على المساعدات الاقتصادية والقروض الاجنبية التى هى بأمس الحاجة اليها لاعادة بناء الاقتصاد الايرانى .. ومما يذكر أن المؤسسات النقدية الدولية ترفض منح ايران أية قروض أو مساعدات بسبب الشعارات الثورية التى يرفعها النظام الايرانى .

ويرفض الجناح المتشدد هذا الاتجاه ، ويؤكد على ضرورة تصدير الثورة الاسلامية إلى الخارج .. وأمام ضغط المتشددين أعلن الرئيس رافسنجانى التزام ايران بمبدأ تصدير الثورة الى الخارج ، ولكنه على الصعيد العملى لم يلتزم به .

كما شكل الجناح المتشدد أداة ضغط قوية على موقف القيادة الايرانية من أزمة الخليج ، ومن مفاوضات السلام من العراق ..والافراج عن الرهائن الغربيين فى لبنان ، الا أن قيادة الرئيس رافسنجانى نجحت فى مواجهة هذه الضغوط وعدم الاذعان لها . وهو ما بدا واضحاً فى اتخاذ موقف حيادى مرن من تطورات أزمة الخليج بالرغم من كثافة الضغوط التى دعت إلى التعاون مع العراق لمواجهة القوات الأجنبية فى الخليج ونظم الحكم الفاسدة فى المنطقة ، كما نجح الرئيس رافسنجانى فى توظيف الضغوط الداخلية فى الحصول على بعض مكاسب سياسية وفى كسر طوق العزلة الدولية والاقليمية .

٢ ـ العلاقات الايرانية / العربية

أ ـ العلاقات الايرانية / العراقية :

اتسمت العلاقات الايرانية / العراقية عام ٩٠ بالتحول السريع من وضع اللا حرب واللاسلم إلى الانفراج فى العلاقات بين بغداد وطهران .. فبعد أن تجمدت مفاوضات السلام بين البلدين بسبب تباين وجهات نظر كل منهما حول تفسير بنود قرار مجلس الامن .. الخ . اتجهت العلاقات بينهما إلى الانفراج السريع بعد غزو العراق للكويت ، وتسليم العراق وبدون شروط بكل المطالب الايرانية . الا ان هذا الانفراج حمل بين جانبيه بذور الصراع بين بغداد وطهران بسبب تباين موقف كل منهما من الصراع فى الخليج ، ورؤيتهما المستقبلية للمنطقة .

لقد انتهى عام ١٩٨٩ دون اقرار تسوية شاملة للمشاكل القائمة بين العراق وايران بسبب الخلافات الكبيرة بين البلدين بشأن تفسير القرار ٥٩٨ الخاص بوقف اطلاق النار بينهما .

وفى مطلع عام ٩٠ تقدم الرئيس العراقى صدام حسين فى الذكرى الـ ٦٩ لتأسيس الجيش العراقى بمبادرة تهدف إلى التسوية الشاملة للقضايا محل النزاع بين بغداد وطهران ، وتضمنت المبادرة العراقية البنود التالية :

ـ عقد اجتماعات دورية بين قيادتى البلدين فى بغداد وطهران من أجل التوصل إلى فهم مشترك لقرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ .. والاتفاق على التوقيتات والاجراءات الخاصة بتنفيذه .

ـ فتح الحدود البرية والجوية بين البلدين .. والسماح بتبادل الزيارات الدينية المنظمة لشعبى البلدين .

ـ التبادل الفورى لكل المرضى والجرحى من الاسرى خاصة الذين أمضوا مدة طويلة فى الاسر .

ولم تقبل ايران مبادرة الرئيس العراقى ووصفتها بأنها مجرد خدعة ، ودعاية للرئيس صدام .. وبعد خمسة أيام من المبادرة العراقية أعلنت ايران أنها وافقت على الاقتراح الذى تقدم به الاتحاد السوفيتى فى يونيه ١٩٨٩ .

ويتضمن الاقتراح السوفيتى عقد اجتماع ثلاثى يضم وزراء خارجية العراق وايران والاتحاد السوفيتى . وكان العراق قد قبل الاقتراح فى حينه .

ويفسر القبول الايرانى للاقتراح السوفيتى برغبتها فى ابعاد الانظار عن المبادرة العراقية بعد أن حظيت بقبول بعض الدول العربية خاصة مصر والسعودية التى اعتبرتها دليلا على جدية العراق فى انهاء حالة اللاحرب واللاسلم القائمة بين البلدين منذ عام ١٩٨٨ .

وجاء الرد العراقى على التحول فى الموقف الايرانى فى تصريح لسفير العراق فى فينا أعلن فيه تحفظ العراق ازاء أية وساطة خارجية لانهاء النزاع بين طهران وبغداد سواء كانت خليجية أو سوفيتية ، وأشار الى أن العراق قبلت الاقتراح السوفيتى لا كوساطة سوفيتية ، ولكن كمجرد اقتراح لجمع البلدين للتشاور ، وأصر العراق على أن تكون مبادرة الرئيس صدام احد البنود الاساسية فى أى اجتماع بين البلدين .

ولم يتمكن البلدان من عقد الاجتماع الثلاثى بسبب تباعد مواقف كل منهما ، وانقاذاً للموقف تقدم الامين العام للامم المتحدة بتأييد من مجلس الامن بمبادرة من ثمانى نقاط اشتملت على ما يلى :

ـ انسحاب قوات البلدين الى الحدود الدولية المعترف بها .

ـ الافراج عن الاسرى واعادتهم الى وطنهم وفقا لاتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ .

ـ التعاون مع الامين العام لتحقيق تسوية شاملة ومقبولة وفقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة ، وتطهير ممر شط العرب .

ـ بحث امكانية تكليف الامين العام هيئة محايدة للتحقيق فى المسئولية عن الصراع .

ـ قيام الامين العام بالتشاور مع الطرفين والدول الاخرى فى المنطقة لدراسة اجراءات تعزيز الامن والاستقرار فى المنطقة .

ـ اتخاذ مزيد من الترتيبات المتعلقة بوقف اطلاق النار وحرية الملاحة فى أعالى البحر ومضيق هرمز .

ـ تقديم الطرفين لتأكيدات متبادلة فيما يتعلق بالطبيعة الواحدة المتكاملة للقرار ولاحلال السلام وعلاقات حسن الجوار .

وتتسم هذه المبادرة بتحقيق نوع من التوازن بين المطالب العراقية ، والمطالب الايرانية فهى من جانب تتضمن التوصل إلى تسوية شاملة تحت رعاية الامم المتحدة وهو ما يلبى المطالب العراقية ، ومن جانب آخر تتضمن الانسحاب إلى الحدود الدولية وتكليف هيئة دولية بالتحقيق فى المسئولية عن الصراع .. وهو ما يلبى المطالب الايرانية .

غير أن مبادرة الامين العام لم تسفر عن شيء ، وفى ضوء هذا الجمود بعث الرئيس صدام حسين برسالة شخصية إلى الرئيس هاشمى رافسنجانى(٥/٩) . تضمنت مقترحاته السابقة .

وقد أعلن الرئيس صدام عن رغبته فى لقاء الرئيس رافسنجانى فى مكة المكرمة ..

وأبدت ايران اهتماما غير عادى برسالة الرئيس صدام ووصفها الرئيس رافسنجانى (١٣ / ٥) بأنها « بادرة على حسن النية من جانب العراق » ..

وأبدت ايران استعدادها للدخول فى مفاوضات مباشرة مع العراق باشراف الامم المتحدة ، وفى اطار القرار ٥٩٨ بشرط ان يتم تحديد الموضوعات التى ستطرح فى المفاوضات ، وتنفيذ بنود اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ .

ويلاحظ ان الخطاب السياسى الايرانى تجاه العراق قد تغيرت مفرداته فى هذه الفترة .. فبعد ان كان يتسم بالتشدد وباستخدام عبارات مثل « معاقبة مجرمى الحرب فى بغداد » ، أو يزيد الكافر » ..الخ ، أصبح يستخدم عبارات أكثر ودية مثل الافكار البناءة للقيادة العراقية ، أو خطوة الرئيس العراقى الجديدة ورغم هذه المرونة الا أن الجانبين لم يتمكنا من وضع القرار ٥٩٨ موضع التنفيذ بسبب الشكوك الايرانية فى النوايا العراقية .

وقد تعززت هذه المرونه مع إنفجار أزمة الخليج إذ اتسم السلوك الايرانى فى أزمة الخليج بالتمييز بين قضايا أساسية : السلام مع العراق ، وادانة الاحتلال العراقى للكويت ، وبقاء القوات الاجنبية فى الخليج بعد انتهاء الازمة ، ودور ايران فى الترتيبات الامنية المستقبلية . وقد شكلت هذه القضايا محور التفاعلات الايرانية مع الاطراف المعنية بأزمة الخليج .

فانحصر أول رد فعل لايران على الغزو العراقى للكويت فى وضع بعض وحدتهاالبحرية فى الخليج فى حالة تأهب جزئى مع التاكد على أن ذلك ليس مؤشرا على استئناف العمليات العسكرية ضد العراق .. وحاولت وسائل الاعلام الايرانية التقليل من شأن التحرك العراقى ، وانتقدت الاسرة الحاكمة الكويتية ووصفتها بأنها فاسدة ومرتبطة بالدوائر الصهيونية والامبريالية .

ولم تأت الادانة الايرانية لغزو العراق للكويت الا بعد زيارة على اكبر ولايتى وزير خارجية ايران إلى سوريا ٦ /٨ وبعد مباحثات بين الجانبين أعلنت ايران رسميا فى بيان لها رفضها قرار ضم الكويت للعراق .. ووصف القرار العراقى باحتلال الكويت بانه خطر على الخليج والشرق الاوسط والعالم الاسلامى كله .. وأكد البيان على رفض ايران لاى تغيير فى جغرافية المنطقة .

وبعد صدور البيان الايرانى اجتمع المجلس الاعلى للامن القومى الايرانى ١٣ /٨ وحدد موقف ايران على النحو التالى :

ـ رفض الاحتلال العراقى للكويت

ـ الانسحاب الفورى غير المشروط للقوات العراقية من الكويت

ـ ان ايران مستعدة للدفاع عن مصالحها تحت أى ظروف ويهدف امتصاص هذا الموقف تقدم الرئيس صدام حسين فى ١٥ / ٨ بمبادرة لتسوية النزاع العراقى / الايرانى ، وحظيت مبادرة الرئيس صدام بقبول القيادة الإيرانية التى اعتبرتها انتصارا سياسيا لها ، لا سيما وأن المبادرة العراقية نصت على تسوية النزاع حول الحدود بين البلدين على اساس اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ، وانسحاب العراق من مساحة الفى كيلو متر مربع كانت تحتلها ، وتبادل الاسرى بين البلدين ، بعبارة أخرى قامت المبادرة العراقية على أساس التسليم بكافة المطالب الايرانية .

وقد سارعت بغداد بتنفيذ بنود المبادرة ، بل أن انسحاب القوات العراقية جرى فى بعض المناطق بدون اشراف المراقبين العسكريين التابعين للامم المتحدة والموجودين على طول الحدود بين البلدين .. كما أن تبادل الاسرى بين بغداد وطهران تم بشكل جماعى وسريع وصل إلى تبادل عشرة آلاف أسير حرب يوميا بين البلدين .. واستأنفت بغداد وطهران العلاقات الرسمية بينهما فى (١٥ / ١٠) .

وقد هدفت مبادرة الرئيس صدام حسين إلى الاهداف التالية :

ـ سحب القوات العراقية الموجودة على الحدود مع ايران وارسالها إلى منطقة الكويت والحدود الجنوبيه للعراق .

ـ تحييد ايران ودفعها إلى عدم التجاوب مع الجهود الامريكية الرامية إلى احكام الحظر الاقتصادى الدولى على العراق .

ـ توحيد جهود ايران والعراق فى مواجهة دول الخليج ، والقوات الاجنبية فى المنطقة .

والواقع أن ايران رغم ترحيبها بالتنازلات العراقية الا أنها أكدت أكثر من مرة على الفصل بين السلام مع العراق ، وبين العدوان العراقى على الكويت ، وبين التزام ايران بقرارات الامم المتحدة .فقد أعلن الرئيس رافسنجانى فى ٩/ ١١ ان السلام مع العراق قضية منفصلة تماما عن قضية العدوان العراقى على الكويت ، وأن ايران تشارك فى العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على العراق بسبب هذا العدوان .

ويبدو أن الحرص على هذه التفرقة جاء لاسترضاء سوريا ، والتأكيد على أن ايران لن تستغل العرض العراقى لقبول احتلال العراق للكويت . كما ان ايران بدت اكثر تفهما

للسلوك الكويتى فى الأزمة بعد زيارة وزير الخارجية الكويتى إلى طهران فى ٢٤ / ٨ ، وتقديمه لاعتذار كويتى عن الدعم السابق للعراق فى حربه ضد ايران . ومن ناحية أخرى فان ايران أدركت أن انتهاكها للحظر المفروض على العراق سيعنى امكانية أن يظل العراق فى الكويت ، وهذا أمر ليس فى صالح ايران .

وقد اكدت ايران فى ٣١ / ١٢ انها ستبقى على الحياد اذا ما اندلعت الحرب ولن تتدخل لمساندة أى من طرفى القتال .. ولن تسمح اذا ما اندلع القتال بين الطرفين باستخدام اراضيها أو مجالها الجوى .

ومع ذلك فقد وجد الخطاب السياسى العراقى المتسم بشعارات ورموز اسلامية قبولا لدى قطاعات دينية وسياسية فى ايران ، لا سيما وانه رفع شعارات خومينية أو قريبة منها مثل : المنازلة الكبرى ، الجهاد المقدس ، الدفاع عن المقدسات . وغيرها . وقد انعكس هذا القبول على موقف ايران من وجود القوات الاجنبية فى الخليج ، فبدأت أصوات دينية وسياسية تدعو إلى تأييد العراق والعمل معه على مواجهة التواجد الاجنبى فى الخليج ، ومن ابرز هؤلاء محمد صادق خلخالى ، ومحتشمى ، أحمد الخمينى ودعم من هذا الاتجاه دعوة على خامينى المرشد العام ١٢ / ٩ بالجهاد المقدس ضد الوجود الاجنبى فى الخليج ، واستند فى دعوته إلى عدة مبررات : ان الكفاح ضد سياسة الهيمنة الاجنبية أمر مقدس ، ورفض أى صيغ تسمح بتواجد امريكى فى المنطقة ، وقد هاجم خامينى بشدة ما قاله جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى من أن القوات الامريكية قد تبقى فى المنطقة بعد حل الازمة فى اطار ترتيبات امنية جديدة ، وتضمنت دعوة الدول الخليجية إلى التعاون مع ايران لما اسماه ، استعادة الامن وقطع أيدى من يعتدون على حقوق الآخرين ، .وبذلك يكون خامينى قد رفض تواجد القوات الاجنبية فى الخليج ، ورفض الاحتلال العراقى للكويت فى نفس الوقت .

أما الموقف الرسمى للحكومة الايرانية فقد أعلن عنه الرئيس رافسنجانى ٢٥ / ٨ ويتلخص فى أن ايران لاتمانع فى وجود قوات أجنبية لاخراج العراق من الكويت ما دامت سترحل بعد ذلك ، بعبارة أخرى فإن ايران قبلت الوجود الأجنبى بصورة محددة فى اطار انهاء الاحتلال العراقى للكويت وعلى أساس رحيلها بعد الانتهاء من هذه المهمه وكان هذا الاعلان أول اشارة واضحة على أن طهران ستبقى خارج أى حرب بين الولايات المتحدة والعراق بسبب احتلال العراق للكويت . بل أن الرئيس الايرانى دعا صراحة إلى مقاومة العدوان على الكويت باستخدام جميع الوسائل بما فيهاالقوة ، وأكد التزام ايران بكل قرارات مجلس الامن .

وهكذا عكس الموقف الايرانى الرسمى تخوف القيادة الايرانية من امكانيات انتصار العراق وخروجه من الازمة كقوة اقليمية كبرى فى المنطقة مما سيشكل تهديدا للمصالح القومية لايران فى الخليج .

ب ـ العلاقات الايرانية / الخليجية :

ورغم التحسن الذى طرأ على العلاقات بين ايران وبعض دول الخليج فى النصف الاول من عام ٩٠ ،الا ان العديد من القضايا ظلت محل خلاف لا سيما فيمايتعلق بالتزام ايران بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لدول الخليج ، ووقف الحملات الاعلامية بين ايران والسعودية ، ورفض ايران للعام الثالث على التوالى الاشتراك فى موسم الحج ، غير أن هذا الموقف سرعان ما تبدد بعد غزو العراق للكويت ، فأصبح الحديث عن اشتراك ايران فى الدفاع عن أمن الخليج ، واقامة علاقات على أسس متينة بين ايران وجيرانها مقبولا لدى الطرفين .

وقد شهد عام ٩٠ تبادلا مكثفا للزيارات والرسائل الرسمية بين ايران ودول الخليج بما فى ذلك الكويت التى استقبلت على أكبر ولاياتى وزير خارجية ايران فى أول زيارة رسمية لمسئول ايرانى منذ اندلاع حرب الخليج عام ١٩٨٠ ، واتفق البلدان على استئناف الرحلات الجوية بين طهران والكويت ، وتشغيل خط ملاحى بين ميناء بوشهر الايرانى وبين الكويت ، واقامة العلاقات بين الكويت وايران على أساس حسن الجوار والاحترام المتبادل للسيادة الاقليمية للبلدين . كما قام على محمد بشاراتى نائب وزير الخارجية الايرانى بزيارة رسمية لعمان ، وأبو ظبى ، والبحرين ، كما أرسل الرئيس رافسنجانى برسائل خطية إلى البحرين (١٢ / ٤) والامارات (١٤ / ٧)وعمان(١٢ / ٥) .

وتشير هذه الزيارات والرسائل إلى ما يلى :

ـ أن هناك تيارا قويا فى ايران يمثله الرئيس رافسنجانى يرفض ويعارض تصدير الثورة الايرانية إلى الدول الخليجية المجاورة عن طريق استخدام القوة أو التدخل فى شئونها الداخلية .

ـ ان هذا التيار يؤيد فكرة اتخاذ مبادرات عملية والقيام بسلسلة من الخطوات والاجراءات الدبلوماسية والسياسية والاعلامية . تساعد على فتح صفحة جديدة فى العلاقات بين ايران ، ودول مجلس التعاون الخليجى.

ـ يلاحظ ان مضمون الرسائل والزيارات قد انصب على قضايا اقتصادية وتجارية ، ولم يتطرق إلى مسائل ذات أمنى أو عسكرى .

وعلى الرغم من مناخ الوفاق الجديد بين ايران ودول الخليج ، الا أن العلاقات الايرانية / السعودية سارت فى اتجاه معاكس .

فقد ازدادت حدة الحملات الاعلامية بين طهران والرياض مع اقتراب موسم الحج ، وأدى الجدل القائم بين البلدين حول حصة الحجاج الايرانيين التى تحددت بـ ٤٥ الف حاج وفقا لقرار منظمة المؤتمر الاسلامى فى مارس ١٩٨٨ الذى رفضته ايران إلى تأجيج الحملات الاعلامية بينهما .

والمعروف أن نظام الحج الذى اعتمدته منظمة المؤتمر الاسلامى يسمح لكل دولة اسلامية ان ترسل سنويا الف حاج من كل مليون نسمة سكانها ، وأدى هذا القرار إلى انخفاض عدد الحجاج الايرانيين من ١٥٠ الف حاج فى العام إلى ٤٥ الف فقط .واعلنت ايران مقاطعتها للحج هذا العام للمرة الثالثة على التوالى فى الوقت الذى أصرت فيه على استخدام موسم الحج كمنبر اعلامى ودينى لطرح القضايا السياسية والدينية التى تهم العالم الاسلامى ، وهو ما رفضته السعودية بحجة أن هذه الحملات الاعلامية لا تتناسب مع قدسية الاماكن المقدسة ، وقد تؤدى إلى اثار النزعات الطائفية بين الملل والطوائف الدينية المختلفة . ومن ناحية أخرى أصر الوفد الايرانى على اعلان « البراءة من المشتركين » بحجة أن فريضة الحج لا تتم الا بهذا الاعلان ، ورفضت السعودية أيضا هذا الشرط استنادا إلى ان جمهور الفقهاء أجمع على أن البراءه التى ذكرها القرآن الكريم ، وأعلنهاالرسول صلى الله عليه وسلم بواسطة أبو بكر الصديق . قد حدثت بسبب وجود المشتركين الذين كانوا يسيطرون على مكة المكرمة والحرم المكى الشريف ، وكانوا يمنعون المسلمين من الصلاة وقراءة القرآن فى هذه الاماكن المقدسة .

أدى الغزو العراقى للكويت إلى انقلاب الخريطة السياسية فى المنطقة رأسا على عقب ويبدو ذلك واضحا فى بروز تحالفات اقليمية جديدة لم يكن يمكن تصورها على هذا النحو قبل ٢ أغسطس .

إذ أن الاحتلال العراقى للكويت أثبت عجز دول الخليج فى الدفاع عن نفسها رغم تكنولوجيا السلاح المتطورة التى تمتلكها ، وأثار الحديث عن دور ايرانى ما الدفاع عن منطقة الخليج وحفظ الأستقرار فيها .

وعبر عن هذا المعنى الشيخ ناصرالصباح وزير الخارجية الكويتى اثناء زيارته إلى طهران ٢٦ / ١٢ بقوله : « إنه بدون الوجود القوى والمؤثر لايران فى المنطقة فلا يمكن ان يكون هناك أمن لدول الخليج » .

ويلاحظ ان العلاقات الايرانية / الخليجية قد تحسنت بشكل متصاعد بعد ادانة الرئيس رافسنجانى للاحتلال العراقى للكويت ، ومطالبته بالانسحاب الفورى غير المشروط للقوات العراقية من الكويت بل ان الرئيس رافسنجانى اكد على أن أى تغيير فى جغرافية المنطقة ستعتبره طهران تهديدا مباشرا لامنها القومى ، وأشار بصفة خاصة إلى رفض ايران التنازل للعراق عن جزيرتى وربه وبوبيان مقابل الانسحاب من الكويت ، وألمح إلى امكانية احتلال ايران للجزيرتين اذا حدث ذلك ، ومن ناحية أخرى وافق رافسنجانى على وجود قوات أجنبية لاخراج العراق من الكويت لكنه رفض بقاءها بعد تحرير الكويت .

لقد أدى هذا الموقف الايرانى إلى مزيد من التقارب بين ايران ودول الخليج بما فى ذلك السعودية . حيث أعلنت ايران ازالة العراقيل التى تحول دون توجه الحجاج الايرانيين إلى مكة . وقام نائب وزير الخارجية السعودية بزيارة خاطفة إلى طهران مما أعطى مؤشرا بامكانية استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران .

وانعكس هذا التطور فى العلاقات بدوره على قمة دول مجلس التعاون الخليجى الحادية عشره التى عقدت بالدوحة فى ديسمبر ٩٠ ، والتى سبقتها زيارة وزير خارجية ايران على اكبر ولاياتى لعدد من دول الخليج ، وعرض ولاياتى خلالها أن تساهم ايران فى أمن امارات الخليج ، واحترام حدودها الاقليمية ، وتصفية الخلافات مع أى دول خليجية ، وجاء بيان قمة مجلس التعاون الخليجية متسقا مع هذه التطورات وتضمن ما يلى :

- الترحيب برغبة ايران الاسلامية فى تحسين وتطوير علاقاتها مع كل دول مجلس التعاون .

- العمل بجدية وواقعية على حل الخلافات المعلقة بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجى .

- اقامة علاقات متميزة مع ايران على اساس حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام السيادة والاستقلال والتعايش السلمى المستمد من روابط الدين والتراث التى تربط بين دول المنطقة .

وبذلك يأتى البيان كخطوة نحو تدعيم العلاقات بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجى ، خاصة السعودية بعد ان تعهدت ايران باحترام السيادة السعودية ، والقوانين السعودية ، وعدم التدخل فى قوانين الحج .

جـ - العلاقات الايرانية / السورية :

يعد التحالف السورى الايرانى من أبرز التحالفات الاقليمية وأكثرها استقراراً التى أسفرت عنها الحرب العراقية الايرانية . ولعب هذا التحالف دوراً مؤثرا فى عدد من القضايا الاقليمية وخلال عام ١٩٩٠ كان لهذا التحالف دور هام فى وقف القتال بين حركة أمل ، وحزب الله وفى الافراج عن بعض الرهائن الغربيين فى لبنان ، وأخيرا فى أزمة الخليج .

- أدى ظهور الشيعة كقوة مؤثرة فى لبنان بعد غزو اسرائيل للبنان ١٩٨٢ إلى تنافس سوريا وإيران فى السيطرة على الشيعة اللبنانيين ، وهو ما تحقق من خلال تقديم سوريا للدعم العسكرى والمساندة السياسية لحركة أمل الشيعية ، وتأسيس ايران لحزب الله الشيعى فى لبنان الذى يماثل فى تنظيمه الحرس الثورى الايرانى . وقد اصبح هذا الحزب قوة أساسية فى الصراع الدائر فى لبنان منذ عام ١٩٨٢ ، وارتبط اسمه بعملية احتجاز الرهائن الغربيين ، والقيام بعدد من العمليات الفدائية فى الجنوب اللبنانى ضد القوات الاسرائيلية غير أن الصراع بين أمل وحزب الله بدأ يتصاعد حول ما يملك حق التحدث باسم شيعة لبنان ، ورؤية الطرفين لعملية الاصلاح السياسى فى لبنان ككل .. فحركة أمل وان كانت تطالب بالغاء الطائفية فى لبنان الا أنها ذات طابع محلى لبنانى ، ولا تنطلق من منطلقات اسلامية عالمية بينما يتبنى حزب الله شعارات اسلامية ثورية ، وينادى بتطبيق الشرعية الاسلامية فى لبنان ، وعلى جانب آخر ترفض حركة أمل أعمال المقاومة فى الجنوب ضد القوات الاسرائيلية بحجة ان مواطن الجنوب لا يتحمل أعباء القتال مع اسرائيل نيابة عن ١٥٠ مليون عربى ، وملیار مسلم ، اما حزب الله فيرى أن محاربة اسرائيل داخل حدود ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ هى مسئولية جميع العرب والمسلمين ، غير ان هذا لا يسقط عن الحزب واجب الجهاد المقدس ضد اسرائيل اذا تقاعس عنه الآخرون . وأدى الصراع بين حركة أمل وحزب الله إلى اندلاع المعارك الشرسة بينهما فى جنوب لبنان خاصة بعد الخلاف بين سوريا وايران حول تنفيذ بنود اتفاقية الطائف ، وربط ايران بين خروج حزب الله من الجنوب اللبنانى بالمعنى العسكرى ، وانتشار الجيش اللبنانى فى منطقة الجنوب ككل ، اما سوريا فترى ان يبدأ الجيش اللبنانى انتشاره أولا فى اقليم التفاح .

وقد شهد عام ١٩٩٠ تنسيقا ايرانيا - سوريا لاحتواء الازمة بين حركة أمل الموالية لسوريا ، وحزب الله الموالى لايران ، واسفر عن صدور بيان مشترك قبله جميع الاطراف وينص على الالتزام بتنفيذ اتفاقية دمشق المبرمة عام ١٩٨٩ ، وأهم بنود البيان المشترك هو ما يلى :

- الالتزام بوقف اطلاق النار بين حركة أمل وحزب الله .
- تبادل جميع المعتقلين والاسرى لدى الجانبين .
- التزام أمل وحزب الله بتقديم كل التسهيلات الممكنة لانتشار الجيش اللبنانى فى الجنوب .

- تنفيذ اتفاق دمشق ١٩٨٩ بصورة كاملة .. وفى حالة الخلاف حول تفسير أحد بنود الاتفاق يلتزم الطرفين بالتقيد بالتفسير الذى يقترحه ممثلو سورياوايران .

- تشكل لجنة للاشراف على التنفيذ والمتابعة مكونة من العميد غازى كنعان قائد القوات السورية فى لبنان ، والسفير حسن اخترى سفير طهران فى دمشق .

- يبدأ سريان الاتفاق اعتبارا من ١٠ / ١١ / ١٩٩٠ .

والملاحظ أن البيان تضمن انتشار الجيش اللبنانى فى الجنوب ، والواقع أن ايران لعبت دورا توفيقيا بين حركة أمل وحزب الله بشأن تحديد رقعة انتشار الجيش فى الجنوب ، فقد توصل ولايانى وزير خارجية ايران مع سوريا إلى صيغة توفيقية تقوم على أن يترك لقيادة الجيش اللبنانى أمر تحديد رقعة الانتشار ، ويكلف قائد القوات السورية فى لبنان ، وسفير طهران فى دمشق بالتوفيق بين الاطراف المعنية فى حالة حدوث خلاف .

ويشير الدور الايرانى / السورى فى لبنان إلى رغبة البلدين فى اغلاق ملف النزاع الشيعى / الشيعى خاصة بعد تسليم جميع الاطراف للشرعية فى بيروت الكبرى ، اضافة إلى أن هذا الدور سيظهر ثقل ايران وسوريا كقوتين إقليميتين فى المنطقة .

منذ اندلاع الحرب الاهلية فى لبنان ١٩٧٥ وعمليات اختطاف الرعايا الاجانب فى تصاعد مستمر ، ومع تصاعد هذه العمليات كثرت التنظيمات التى تقوم بها فهناك أوبة خيبر - فرع لبنان ،، والفصائل الثورية المسلحة اللبنانية ومنظمة الجهاد الاسلامى وغيرها . ونظراً لوجود القوات السورية فى لبنان ووجود عدد من التنظيمات الموالية لايران ، فان دمشق وطهران هما الدولتان اللتان تمتلكان القدرة على التأثير فى عملية الافراج عن الرهائن الغربيين .

وتمكنت ايران وسوريا من الافراج عن الرهينتين الأمريكيتين روبرت بولهيل ، وفرانك ريد فى ابريل ٩٠ من قبل مختطفيهم الموالين لايران . وكان هذه الخطوة بادرة على انفراج العلاقات الامريكية الايرانية ، والامريكية - السورية فى نفس الوقت .

غير أن المساعى الايرانية التطوعية توقفت بسبب أن امريكا فشلت فى التجاوب مع « بوادر حسن النية » الصادرة

عن طهران . وتقصد بذلك أن الولايات المتحدة لم تمارس الضغط على اسرائيل لاطلاق سراح الرهائن اللبنانيين والفلسطينيين والإيرانيين لدى اسرائيل .

والواقع ان الولايات المتحدة أصرت على عدم تقديم أية تنازلات لسوريا أو إيران بخلاف الشكر .ويأتي ذلك اتساقا مع سياسة واشنطن في التعامل مع قضية الرهائن . والتي ترفض تقديم أية تنازلات أو الدخول في مفاوضات حولها .

ورغم أن ايران أعلنت أن مساعيها للافراج عن الرهائن تأتي لاسباب انسانية الا أنها كانت تهدف من وراء هذه الخطوة إلى الافراج عن الودائع الايرانية لدى واشنطن التي قدرت بـ ١٢ مليار دولار أو على الاقل التفاوض حولها ، وكانت حكومة الرئيس كارتر قد جمدت هذه الودائع في أعقاب احتجاز الدبلوماسيين الامريكيين في طهران عام ١٩٧٩ .

ومن ناحية أخرى هناك تيار في ايران يتزعمه على خامنئي المرشد العام يرفض الدخول في مفاوضات مع واشنطن تهدف إلى التقارب بينهما بحجة واشنطن لن ترضى باقل من ان تتخلى ايران عن الاسلام وسياستها المستقلة كثمن لاستئناف العلاقات بين طهران وواشنطن .

ولقد لعبت سوريا دورا مؤثرا في افساد مخطط الرئيس صدام الرامي إلى دفع ايران لمساندة بلادة سياسيا وعسكريا تحت دعوى مواجهة قوات التحالف الغربي . فبعد زيارة على أكبر ولاياتي إلى دمشق ٦ / ٨ ، قام الرئيس السوري حافظ الاسد بزيارة إلى طهرن ٣٠/ ٩ أسفرت عن بيان سوري - إيراني مشترك بشأن أزمة الخليج . ورفض البيان الغزو العراقي للكويت ، وأكد على ضرورة الانسحاب العراقي الغيرالمشروط ، ورفض أي تغيير في الحدود السياسية القائمة .

كما أكدت سوريا وايران على ضرورة خروج القوات الاجنبية من المنطقة بعد انتهاء الازمة . ورفض الرئيسان الاسد ورافسنجاني اقتراح جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي باقامة بنية شرق أوسطية ، جديدة في المنطقة تتيح تواجدا أجنبيا بصورة أو بأخرى ، وتبدو أهمية هذا الموقف السوري - الايراني المشترك أنه قطع الطرفين على المحاولات العراقية لاخراج ايران من موقفها الحيادي الرسمي .

ودفعها للوقوف مع العراق والقبول باحتلاله للكويت نظير مغريات سياسية وأستراتيجية . وقد أدى الموقف السوري إلى تثبيت الموقف الايراني الرافض لاحتلال الكويت . والتأكد من أن المصالحة العراقية الايرانية لن تكون على حساب العلاقات السورية الايرانية .

٣ - ايران وأزمة الخليج :

نظرت القيادة الايرانية إلى الغزو العراقي للكويت بوصفه ينطوى على اخلال صارخ بميزان القوى في الخليج لصالح العراق ، حيث ان حصول العراق على اراضى كويتية ينتج له امتلاك المزيد من مقومات القوى والمزايا الاستراتيجية بما قد يمكنه من ضرب الموانىء الايرانية على الخليج بشكل ايسر ، بل والتحكم في مدخل الخليج برمته . وعلى هذا الاساس ، رأت ايران ان العدوان العراقي سوف تكون له نتائج مباشرة وخطيرة على الامن القومي الايراني . ولذلك ، لم تعارض القيادة الايرانية الغزو العراقي للكويت فحسب ، ولكنها ظلت تدعو إلى ضرورة معاقبة المعتدى واجباره على الانسحاب الكامل ، بل وعارضت اية تسوية ، للنزاع من شأنها تمكين العراق من الاحتفاظ بجزيرتي بوبيان ووربة الكويتيتين . او الحصول على اية مكاسب اقليمية اخرى من شأنها تغير الوضع الجيوسياسي في منطقة الخليج . وذهبت في هذا الصدد إلى درجة التهديد بأنها سوف تقدم على احتلال اية اراضى يحصل عليها العراق كفدية للخروج من الكويت .

وفى المقابل ، فقد نشطت العديد من الاطراف الاقليمية والدولية الاعضاء في معسكر التحالف المناهض للعراق ، لخطب ود ايران ، ليس فقط لاحباط محاولات الاغراء العراقية . ولكن ايضا للاستفادة من الموقع الاستراتيجي لايران في ازمةالخليج وتشجيعها على الالتزام بالمقاطعة الاقتصادية التي قررها مجلس الامن .

وهكذا ، ادت هذه المتغيرات إلى جعل ازمة الخليج بمثابة فرصة ذهبية لايران للتخلص من مشكلاتها السياسية والاقتصادية ، الامر الذي كان يستحيل معه التجاوب مع محاولات القيادة العراقية توريط ايران في الحرب . ومن ناحية اخرى ، فقد تعزز الموقف الحيادى بالنظر إلى ان القيادة الايرانية كانت لديها في نفس الوقت تحفظات عديدة على موقف معسكر التحالف الدولي ، حيث رأت ان التواجد العسكري الامريكي المكثف يمكن اعتباره ايضا ضد ايران ذاتها لتحجيم دورها وفرض ظلال المهيمنة عليها بانطلاق من أنة بعد ان تتمكن الولايات المتحدة من تدمير القدرات العسكرية العراقية ، ربما يأتي الدور على ايران .

وفي نفس هذا الاطار ، ظلت القيادة الايرانية تدعو إلى حل الأزمة بالطرق السلمية ومحاولة انهائها دون اندلاع الحرب لأن ذلك يمكن أن يؤدى إلى اتاحة الفرصة امام القوى الاجنبية لفرض هيمنتها ، وحتى لا تؤدى الحرب إلى تفجير صراعات وتوترات اخرى في المنطقة . وفي ضوء علاقة

التفاعل بين هذه المتغيرات المتشابكة ، لم يكن متصورا ان تتدخل ايران إلى جانب هذا الطرف يا أو ذلك عند اندلاع العمليات العسكرية في الخليج .

اقتصر دور القوات المسلحة الايرانية في هذا الاطار على الاستعداد لاية احتمالات مفاجئة في المنطقة ، وكان النشاط الاساسي للقوات الايرانية في سياق هذه المهمة متمثلا في اجراء المناورات المشتركة بين كافة افرع هذه القوات ومن بينهما الحرس الثوري ، حيث اجريت عدة مناورات خلال الفترة ما بين اغسطس ١٩٩٠ ويناير ١٩٩١ . وكانت اكبر هذه المناورات تلك المناورة التي اطلق عليها(الانتصار واحد) ، وبدأت في ١٢ ديسمبر ١٩٩٠ ، واستمرت عشرة ايام ، وشاركت فيها القوات البحرية والجوية والحرس الثوري ، وغطت مساحة ٣٠ الف كيلو متر مربع في مياه الخليج وخليج عمان ، وتضمنت اجراء عمليات برمائية وهمية للانزال وانقاذ السفن المحتجزة ومكافحة رجال الضفادع . واستخدمت فيها طائرات الهليكوبتر والصواريخ من مختلف الانواع ، كما شاركت فيها حوالي ٥٠ سفينة حربية ومئات من الزوارق السريعة .

وامتدادا لهذا السلوك ، كان الجيش الايراني وقوات الحرس الثوري يعتزمان اجراء تدريبات مشتركة تبدأ مع منتصف شهر يناير ١٩٩١ اي مع توقيت انتهاء فترة المهلة التي حددها مجلس الامن للعراق للانسحاب من الكويت ، وكان مخططا ان تستمر هذة التدريبات شهرا على طول الحدود مع العراق وساحل الخليج ، وفي مساحة تقدر بحوالي ١٥ الف كيلو متر ، واطلق عليها اسم(فجر) .

وركزت المصادر العسكرية الرسمية في ايران على ان هذه المناورات ليست لها اى علاقة بالقضايا الايرانية - العراقيـة . ولكـن اعلنت القيـادة الايرانيـة في ١٦ يناير ١٩٩١ ارجاء المناورات العسكرية المزمعة إلى اجل غير مسمى ، وذلك في اشارة منها إلى الرغبة في الحيلولة دون تفاقم الموقف في حالة اندلاع العمليات . وقد جرى تقسيم الاراضي الايرانية إلى مناطق معينة تحت مسئولية وحدات القوات المسلحة الايرانية ، حيث اسندت مسئولية الدفاع عن مناطق غرب ايران المجاورة للعراق إلى قوات الجيش ، في حين اسندت مسئولية الدفاع عن المناطق الواقعة في الجنوب إلى قوات الحرس الثوري .

وفي أعقاب اندلاع اعمال القتال في ١٧ يناير ، أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الايرانية في بيانات صادرة عنها ، ان ايران ملتزمة بصورة صارمة بسياسة الحياد التي اعلنتها في وقت سابق . وحذرت كافة الاطراف المتحاربة من استخدام اراضيها ، وانها سوف ترد على ذلك بكل الوسائل ، كما اكدت على انها سوف ترعى من جانبها سيادة اراضي الدول الاخرى ، وقد هددت ايران بانها سوف تغير موقفها من الحرب في حالة قيام طائرات التحالف الدولي بمهاجمة « العتبات الشيعية المقدسة » في مدينتي النجف وكربلاء ، او في حالة دخول اسرائيل او تركيا الحرب ضد العراق .

ومن هذا المنطلق ، سعى العراق بكافة السبل إلى توريط ايران إلى جانبه في الحرب ، حيث زعم ان قوات التحالف الدولي هاجمت المناطق الشيعية المقدسة المشار اليها ، واشار ايضا في بعض بياناته إلى ان طائرات التحالف الدولي تقوم بانتهاك المجال الجوي الايراني في طريق مهاجمتها للاهداف الاستراتيجية العراقية ، كما يمكن النظر إلى محاولته توريط اسرائيل في الحرب عن طريق قصفها صاروخيا بأنه يندرج في نفس هذا الاتجاه . على ان اهم المحاولات التي قام بها العراق في اطار رغبته توريط ايران في الحرب تتمثل في قيامه بارسال اعداد كبيرة من طائراته المقاتلة وطائرات النقل العسكري العاملة لديةإلى ايران ، وذلك ابتداء من يوم ٢٦ يناير ووصل اجمالي هذه الطائرات إلى اكثر من ١٠٠ طائرة حسب تقدير مصادر التحالف الدولي ، وبالرغم من ان القيادة الايرانية سمحت لهذه الطائرات باستعمال مطاراتها ، الا انها بقيت مع ذلك على موقفها الحيادي ، وقدمت احتجاجا إلى العراق على اقدامه على ارسال طائراته على هذا النحو ، كما اعلنت انها سوف تحتجز جميع ما لديها من الطائرات العراقية حتى نهاية الحرب ، وقد ادت هذه الخطوة العراقية الى اثارة الشكوك لدى معسكر التحالف الدولي بان الطائرات العراقية لجأت إلى مطارات شمال ايران طبقا لاتفاق سري بين الجانبين ، بل والنظر إلى وجود هذه الطائرات في ايران بانه يقدم تفسيرا للغموض الذي واجهته قيادة القوات المتحالفة في الايام الاولى للحرب ، حينما اعتقدت بعد الضربة الجوية الأولى انها وجهت ضربة قاصمة لسلاح الجو العراقي ، ولكنها اكتشفت بعد ذلك ان عددا صغيراً فقط من الطائرات العراقية قد تم تدميره ، مع عدم امكان معرفة مكان اخفاء هذه الطائرات . ومن ثم جرى اعتبار هذا العمل بمثابة عمل متعمد من جانب السلطات الايرانية ، وانه يمثل انتهاكا للحياد الذي أعلنته ايران . وقد تزايدت هذه الشكوك في اعقاب ما تردد عن سماح السلطات الايرانية لاحدى طائرات النقل العراقية المحتجزة بالعودة إلى العراق ، وايضا في اعقاب اعلان ايران انها سوف ترسل بعض المواد الغذائية والمساعدات الانسانية إلى العراق ، الامر الذي اثار المخاوف من احتمال نشوء تعاون اوسع بين العراق وايران .

وفي مواجهة هذه الشكوك ، حرصت القيادة الايرانية على نفي وجود اتفاق مع العراق بشأن لجوء الطائرات

العراقية إلى مطارات شمال ايران ، كما اكدت على انها تتعامل مع الطيارين العراقيين باعتبارهم اسرى حرب ، انها سوف تحتجز هذه الطائرات حتى انتهاء الحرب ، وانها لم تسمح بعودة اى طائرة عراقية حتى ذلك الحين . وقد ابلغت القيادة الايرانية هذا الموقف إلى جميع الاطراف المعنية بما فيها العراق ، وذلك اثناء الزيارة التى قام بها سعدون حمادى نائب رئيس الوزراء العراقى إلى ايران فى اوائل شهر فبراير ، والتى تقدم خلالها بطلب الجانب الايرانى لاستعادة الطائرات العراقية ، وظلت ايران على نص هذا الموقف حتى انتهاء اعمال القتال بين الجانبين المتحاربين .

٤ ـ الموقف الايرانى من الترتيبات الامنية فى الخليج :

ومنذ بداية الازمة ، طرحت ايران نفسها باعتبارها ، القوة الوحيدة التى يستطيع العالم الاعتماد عليها للحفاظ على الامن والسلم فى الخليج ، وابقاء الطريق مفتوحا امام تدفق النفط ، . على انه مع تزيد الافكار المطروحة بصدد الترتيبات الامنية فى المنطقة ، تحولت ايران لتصبح محورا فى الافكار المعلنة من جانب الاطراف الاقليمية والدولية الاخرى ، وامتنعت من جانبها عن التعقيب على هذه الافكار او المشاركة فى بلورتها ، وساعدها على ذلك ان الاطراف المذكورة كانت تتسابق إلى اسناد دورما لايران فى ترتيبات الامن والسلم فى منطقة الخليج بعد انتهاء حرب تحرير الكويت ، وبدا ذلك واضحا بصفة خاصة فى البيان الختامى لمؤتمر قمة دول مجلس التعاون الخليجى الذى عقد فى الدوحة فى شهر ديسمبر ، الذى اشار إلى امكانية قيام التعاون وتنسيق بين دول المجلس وايران فى المجالات الامنية مستقبلا .

وبعد انتهاء الحرب ، انخفضت القيمة الممنوحة للدور الايرانى فى الترتيبات الامنية لا سيما بعد اتفاق دول مجلس التعاون الخليجى ومصر وسوريا على تنفيذ بروتوكول للتعاون الامنى والاقتصادى ، الامر الذى اضطر الرئيس الايرانى هاشمى رفسنجانى إلى الاعراب صراحة فى منتصف شهر مارس ١٩٩١ رغبة المشاركة فى الترتيبات الامنية فى منطقة الخليج بعد انتهاء الازمة تماما ، وشدد قلق بلاده ازاء تجاهلها فى ترتيبات الامن بعد التوقيع على اتفاق الطائف ، كما اشار إلى قناعته بأن هذا الاتفاق غير صالح للتطبيق بدون مشاركة ايران . وفى هذا الاطار اعلن الرئيس الايرانى ان وجهة نظر بلاده ازاء هذه الترتيبات الامنية تقوم على الركائز التالية :

١ ـ ان ترتيبات الامن الاقليمية فى منطقة الخليج ينبغى ان تستند على العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة .

٢ ـ رفض التدخل الاجنبى فى ترتيبات امن المنطقة تحت اى شكل من الاشكال .

٣ ـ ضرورة التعاون الشامل بين جميع دول المنطقة .

رابعاً :التفاعلات التركية - العربية

١ - التطور السياسي الداخلي

فرضت قضية تصاعد الاسلام السياسي نفسها على الحياة السياسية في تركيا خلال عام ١٩٩٠ ، وبرز ذلك في المظاهرات الطلابية في الجامعات التركية للمطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية ، والصراع العلني بين الاسلاميين الذين يرفعون شعارات دوله اسلامية وبين العلمانيين الذين ينادون بضرورة التمسك بمظهر الدولة العلماني .

كما شهد عام ١٩٩٠ عودة الاكراد لشن هجماتهم على القوات التركية في جنوب شرق تركيا سعياً نحو تحقيق انفصال الاقليم عن تركيا .

أدى التحول في سياسة الحكومة التركية من العداء لمظاهر الاسلام إلى الاتجاه نحو الدين الاسلامي إلى صعود التيار الاسلامي في تركيا ،البلد المسلم دينا والعلماني دستورا ، فقد أعيد تدريس اللغة العربية والدين الاسلامي إلى مدارس تركيا ، كما أن الحكومة التركية ، أصبحت تعطى اهتماما خاصا لبناء المساجد والمراكز الاسلامية الخاصة بتعليم القرآن الكريم ، الأمر الذي أدى إلى تنامي التيار الاسلامي خاصة بين الشباب التركي .

وقد كشف تقرير أعده تيومان كومان رئيس المخابرات التركية ان عناصر الحركات الاسلامية تسللت إلى كل دوائر الدولة وقوات الامن وأن الاصوليين قد تمكنوا من السيطرة على المراكز الهامة في الدولة .

وكانت أبرز الخطوات التي اتخذتها تركيا خلال عام ٩٠ والتي أبرزت مدى تأثير الحركة الاسلامية على السياسة التركية ما يلي :

- اصدار البرلمان التركي قانونا يسمح للطالبات في الجامعات بارتداء الحجاب الشرعي ، وكانت المحكمة الدستورية قد حكمت منذ عامين بان ارتداء الحجاب الشرعي يتعارض مع المبادىء العلمانية التي يقوم عليها الدستور التركي .

- أقرت لجنة الموازنة بالبرلمان التركي ضريبة جديدة تسمى « ضريبة المساجد » وتقضي بدفع البنوك وشركات التأمين ضريبة مقدارها٢٪ من أرباحها السنوية تخصص للانفاق على المساجد والاماكن الدينية الاخرى .

- مناقشة البرلمان لمشروع قانون يتضمن تدريس مادة الدين « التطبيقية » ويقصد بذلك اقتران تدريس مادة الدين بممارسة الطلاب للشعائر الدينية كالصلاة في المدارس .

ويلاحظ ان حزب الوطن الأم الحاكم بدعم من العناصر المحافظة داخل حزب الطريق القويم المعارض هو الذي يقود الحركة الاسلامية ويتبنى برامجها داخل البرلمان مما أدى إلى انقسام علني داخل حزب الوطن الام ازاء مسألة العلمانية والاصولية فعلى حين يرى الأصوليون وعلى رأسهم محمد كيتشيلار رئيس الوزراء أن العلمانية لا تعني وضع قيود على ممارسة الشعائر الدينية أو إغلاق الطريق أمام الافكار الاسلامية .. فان العلمانيين يرفضون اجراء أي تغير في النظام المتبع بفصل الدين عن الدولة .

وقد بلغ هذا الانقسام من حدته أن أثيرت شائعات حول استعداد الجيش للاستيلاء على السلطة لحسم الخلافات بين الاصوليين والليبراليين ، غير أن رئيس أركان الجيش التركي نفى ذلك نفياً قطعيا . ولم يغير ذلك الاعتقاد بأن القادة العسكريين في تركيا هم المدافعون عن سياسة أتاتورك العلمانية .

وتعاني تركيا مثل العديد من دول الشرق الاوسط من مشكلة الاقليات ، وأبرزها الاقلية الكردية التي تنتشر في المنطقة الجنوبية الشرقية لتركيا ، وتشير التقديرات لعدد الاكراد ما بين ٧ ، ١٢ مليون كردي في حين يبلغ اجمالي السكان حوالي ٥٥ مليون نسمة وترفض السلطات التركية منذ فترة طويلة الاعتراف بوجود اقلية كردية في تركيا وأسمتهم « اكراد الجبال » وأصدرت تركيا قانونا عام ١٩٨٣يقضي بالسجن لمدة خمس سنوات على كل شخص يعترف بوجود الاكراد في تركيا ، ويحظر القانون

استخدام اللغة الكردية أو التحدث بها حتى فى المناطق التى يتجمع فيها الاكراد .. ويعانى الاكراد منذ زمن بعيد من الاضطهاد السياسى ضدهم ، والافقار الاجتماعى للمناطق التى يعيشون فيها .

وقد تمكن الاكراد من تنظيم صفوفهم وتشكيل حزب العمال الكردى ، وهو حزب ماركسى - لينين - تمكن من تشكيل خلايا تنظيمية عسكرية فى المناطق الريفية فى جنوب شرق الاناضول .. وتمكن الحزب من فتح مكاتب تابعة له فى عدد من العواصم الاوربية والعربية .

وقد أدت أعمال العنف التى يمارسها الأكراد ضد القوات التركية فى جنوب شرق الاناضول إلى اعتراف حزب الوطن الام بوجود اقلية كردية ، وبدأت ، كردى ، تدخل قاموس الصحافة التركية بشكل علنى .

وتعتقد السلطات التركية أن حزب العمال الكردى يحصل على دعم قوى من الخارج خاصة من سوريا وفرنسا ولبنان .. حيث يوجد مقر الحزب الرئيسى فى سهل البقاع فى لبنان .

وقد صعد الحزب من أعماله العسكرية فى يوليو ١٩٩٠ حيث شن هجمات عسكرية على القوات التركية فى جنوب شرق الاناضول مما ادى إلى اشعال النار فى احدى قرى اقليم سيرت وقتل ما لا يقل عن ٥٠٠و٢كرديا ، وفرضت السلطات التركية تعتيما اعلاميا على أعمال التمرد التى يقوم بها الاكراد واتخذت فى هذا الصدد اجراءات صارمة حيث أعلنت السلطات انها ستصادر اية صحيفة تعلق على اعمال التمرد فى جنوب شرق البلاد وقد غيرت السلطات التركيةسياستها جزئيا تجاه الاكراد ، مع تفاعل أزمة الخليج إذا اعتبرت أن الاكراد أقلية ثقافية ورفعت الحظر المفروض عن المطبوعات الكردية سمحت باستخدامها وفق ضوابط معينة ، فيما أعتبر بمثابة انفراج فى أوضاع الاكراد .

٢ - العلاقات التركية - العربية :

تمثل المنطقة العربية اهمية خاصة لتركيا ، ليس فقط لاعتماد الاقتصاد التركى على النفط العربى ولكن أيضا لاعتبارات أمنية واستراتيجيةفقد نصت الاتفاقيات الدفاعية بين تركيا ودول حلف شمال الاطلنطى على امكانية استخدام القواعد العسكرية التركية للدفاع عن المصالح الغربية فى الشرق الاوسط بعد موافقة الحكومة التركية . وفى ضوء هذا الاطار يمكن ان نحدد ثلاثة عوامل أساسية تفسر اهمية المنطقة العربى ، خاصة منطقة الخليج العربى - لأمن تركيا :

- المصالح الاقتصادية لتركيا فى المنطقة حيث تحصل على ٦٠٪ من احتياجاتها النفطية من دول المنطقة ، فضلا عن ان الصادرات التركية إلى الدول العربية خاصة إلى سوريا والعراق والسعودية تساعدهاعلى تقليص العجز فى ميزانها التجارى مع الغرب .

- ان لتركيا مصلحة فى استمرار تدفق البترول العربى للغرب ، نظرا لارتباط أمنها ومصالحها بالمصالح والامن الغربى .

- عودة الاسلام كقوة مؤثرة فى الحياة السياسية التركية ادى إلى اهتمام تركيا بقضايا العالم الاسلامى والعربى .

وخلال عام ٩٠ سيطرت على التفاعلات العربية / التركية قضيتان اساسيتان هما : قضية المياه ، موقف تركيا من أزمة الخليج .

قضية المياه : تشترك سوريا والعراق مع تركيا فى الاستفادة من نهر دجلة والفرات اللذين ينبعان من جبال تركيا الشرقية ويصبان فى الخليج العربى .. وقد أدت المخططات التركية الرامية إلى بناء السدود على نهرى دجلة والفرات إلى توتر فى العلاقات بين تركيا وكل من سوريا والعراق ، لاسيما وان ٩٠٪ من مياه الفرات تنبع من الاراضى التركية ، وتساهم بنفس النسبة تقريبا فى نهر دجلة قبل التقائه بفرعه الشرقى الذى ينبع من جبال زاجروس فى ايران .

وقد انفجرت أزمة مياه الفرات فى ١٣ / ١ / ١٩٩٠ عندما اعلنت تركيا قطع مياه الفرات عن كل من سوريا والعراق لمدة شهر كامل وذلك لملء خزان سد أتاتورك وهو جزء من مشروع ضخم، مشروع الاناضول الكبير وتبلغ تكلفته ٢٥ بليون دولار ، ويشتمل على بناء ٢١ سدا على جانبى نهر دجلة والفرات الامر الذى سيؤثر بدون شك على منسوب المياه الذى سيصل إلى سوريا والعراق .

وتهدف تركيا من المشروع تحويل الاقاليم الجنوبية الشرقية القاحلة إلى سلة خبز لمنطقة الشرق الاوسط مما يدعم من موقف الاقتصاد التركى ، فضلاً عن رفع مستوى المعيشة للاكراد الذين يقطنون هذه المنطقة ، كما أن للمشروع بعد سياسى يتمثل فى امكانية استخدامه كأداة للضغط على سوريا والعراق لتغيير موقفهما من الاكراد ، وتخلى سوريا عن المطالبة بلواء الاسكندرونة .

وقد أدى قرار تركيا قطع المياه لمدة شهر إلى الحاق اضرار كبيرة بالمحاصيل الزراعية فى سوريا والعراق ، وانقطاع المياه والكهرباء عن بعض المدن السورية ، وأثار أزمة سياسية فى العلاقات العربية التركية فأدانت جامعة الدول العربية فى بيان رسمى بتاريخ ١٤ / ١ إقدام السلطات

التركية على قطع مياه الفرات ، واعتبرت ذلك سابقة خطيرة في العلاقات التركية ـ العربية .

وقد تضافر قرار تركيا قطع مياه الفرات لمدة شهر مع بدء المشاورات بين تركيا واسرائيل لرفع مستوى العلاقات الدبلوماسية إلى درجة سفارة وكانت العلاقات بين تركيا واسرائيل منذ عام ١٩٨٠ على مستوى المفوضية بعد ان سحبت تركيا سفيرها في تل ابيب احتجاجا على ضم اسرائيل للقدس الشرقية . وثمة اسباب دفعت انقره إلى النظر في رفع مستوى علاقتها الدبلوماسية مع اسرائيل منها ضعف المساندة العربية للأقلية التركية في قبرص وبلغاريا .. ومساندة بعض الدول العربية للحركة الانفصاليةالكردية في تركيا ، بالاضافة إلى ان الحصار الدبلوماسي العربي لاسرائيل قد ضعف بعد معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٨ .

وكانت أبرز الخطوات على صعيد تطبيع العلاقات بين اسرائيل وتركيا ما أعلن عنه السفير التركي في عمان ١٤ / ٥ من أن تركيا ستزود اسرائيل بالمياه ، ولكن ليس عن طريق اتفاق رسمي بين الحكومة التركية واسرائيل ، وانما من خلال اتفاق بين اسرائيل واحدى شركات القطاع الخاص التركية ، ويلاحظ ان تركيا نفت وجود اتفاق رسمي مع اسرائيل حول هذا الغرض على المشاعر العربية .

ومن المتوقع أن تعود مشكلة المياه للظهور مرة أخرى مع بداية تشغيل الوحدة الاولى لتوليد الكهرباء من سد أتاتورك ، اذا ان هذا يتطلب قطع المياه لمدة شهر لرفع منسوبها في بحيرة أتاتورك وستصبح المشكلة أكثر تعقيدا مع زيادة العجز المائي السوري الذي سيصل عام ٢٠٠٠ إلى بليون متر مكعب .

وعلى الرغم من الضغوط الاقتصادية التي ستشكلها المشروعات التركية على نهري دجلة والفرات على كل من سوريا والعراق الا انه من المستبعد ان يتحول الصراع على المياه إلى نشوب حرب في المنطقة نظرا للضعف العسكري لكل من العراق وسوريا مقارنة بتركيا فضلا عن انشغال العراق بترتيبات ما بعد حرب الخليج ، وانشغال سوريا بالتوتر على حدودها الجنوبيةالغربية ..

٣ ـ تركيا وأزمة الخليج

أدى الغزو العراقي للكويت إلى وضع القيادة التركية في موقف بالغ الحساسية اذ ان تركيا هي الدولة المسلمة الوحيدة العضو في حلف الاطلنطي ، وحصلت على هذه العضوية بسبب موقعها الاستراتيجي الذي يمكن الغرب من الدفاع عن مصالحه في المنطقة الجنوبية ، وبدون شك فان عضوية تركيا في حلف الأطلنطي يمثل ميزة أمنية لتركيا التي تسعى إلى الانضمام للسوق الاوروبية المشتركة والاستفادة من التسهلات الاقتصادية التي تقدمها السوق للدول الاعضاء ، وما زالت تركيا عضوا مراقبا في السوق بعد ان رفض طلبها الذي تقدمت به للانضمام للسوق عام ١٩٨٩ .

ومن ناحية أخرى فان العلاقات العربية / التركية تشهد استقرارا نسبيا خاصة في المجالات الاقتصادية ، فالعراق يعد الشريك التجاري الثالث لتركيا سواء في مجال التصدير أو الاستيراد ، فضلا عن وجود خطين لاتابيب البترول العراقية تمر بالاراضي التركية ، وتحصل تركيا على عوائد مرور تقدر بـ ٣٠٠ مليون دولار سنويا ، كما أنها تحصل على ٦٠٪ من احتياجاتها النفطية من العراق .

وقد وضعت هذه العوامل القيادة التركية في موقف بالغ الحساسية فإذا استجابت لقرارات الامم المتحدة واحكمت الحصار الاقتصادي على العراق فسوف تفقد امدادات النفط وعوائد مرور النفط العراقي .. مما سيكون له أثار سيئة على الاقتصاد التركي الذي انخفض معدل نموه من ١و٨ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ٢و٪ عام ٨٩ ٠٠ وإذا لم تؤيد تركيا موقف التحالف فسوف ينعكس ذلك سلبيا على علاقتها بالدول الغربية ، والعربية المعارضة للاحتلال العراقي للكويت .

ومن ثم حرص الرئيس أوزال على توظيف الازمة سياسيا واقتصاديا لمصلحة تركيا ، فرغم أنها بادرت بادانة الغزو العراقي للكويت الا انها لم تقدم على اتخاذ أية اجراءات ضد العراق الا بعد زيارة جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي إلى أنقره ٨ / ٨ وتم خلال الزيارة بحث التسهلات التي ستقدمها تركيا إلى واشنطن ، والتي ستقدمها واشنطن إلى أنقره فقد تعهدت الولايات المتحدة بتعويض تركيا عن جانب كبير من الخسائر الاقتصادية التي ستنتج عن مساندة تركيا للتحالف والتي قدرت بـ ٤ مليارات دولار .. كما رفعت الولايات المتحدة في ١٥/ ٨ الحظر عن القيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا منذ غزوها لجزيرة قبرص عام ١٩٧٤ .. ووافقت المانيا الغربية على تزويد تركيا بـ ١٢٠ دبابة من طراز« ليوبارد » .

وبعد ان حصلت تركيا على هذه المكاسب اتخذت المواقف التالية :

١ ـ اغلاق خط الانابيب العراقي في ٩ / ٨ الممتد بين كركوك والموصل ووقف جميع اعمال الاستيراد والتصدير مع العراق تمشيا من العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الامم المتحدة على العراق .

٢ ـ وافق البرلمان التركي في ١٤ / ٨ على منح الحكومة صلاحية اعلان حالة الحرب لمواجهة الاحداث في الخليج .

٣ ـ أعلن الرئيس اوزال في ٢٤ / ٨ عن استعداد تركيا لإرسال قوات تركية لاية دولة عربية تطلب ذلك لمواجهة التهديد العراقي .

٤ ـ وافقت تركيا على استخدام القوات الامريكية لقاعدة ـ انسرليك ـ الواقعة بالقرب من الحدود التركية السورية العراقية .

٥ ـ طالبت تركيا في ٢٠ / ١١ حلف الاطلنطي بارسال وحدات عسكرية تابعة للحلف لمواجهة حرب محتملة مع العراق .

ويلاحظ ان الموقف التركي اتسم بالسرعة والرغبة في الاشتراك الفعلي في التحالف الدولي ضد العراق . وقد تعرضت تركيا إلى ضغوط داخلية من جانب أحزاب المعارضة التي انتقدت غلق أنابيب النفط العراقي وطلب تركيا قوات أجنبية من حلف الاطلنطي ، فقد أعلن حزب الاتحاد الشيوعي ، والحزب الاجتماعي الديمقراطي وهما من احزاب المعارضة شكوكهما في ان تقدم العراق على مهاجمة تركيا ، وعارضا طلب أنقره وحدات عسكرية من حلف الاطلنطي للدفاع عن تركيا وموافقة الحكومة على استخدام القوات الامريكية لقاعدة انسرليك ،. غير أن الحكومة التركية مضت في طريق دعمها الكامل للتحالف المعارض للعراق .

ومن ناحية أخرى خلقت الازمة فرصة للدبلوماسية التركية كي تقيم حواراً مع بعض دول المنطقة فقام الرئيس أوزال بجولة في دول المنطقة في اكتوبر شملت سوريا وقطر والسعودية ومصر . وكانت قضية المياه والاكراد من ابرز القضايا التي ناقشها الرئيس اوزال ، خاصة وأن حزب العمال الكردي له مقر دائم ومعسكرات تدريب في المناطق التي تسيطر عليها القوات السورية في لبنان . وتأمل تركيا ان تغير سوريا من موقفها في قضية الاكراد بعد وان اعلنت أنها لن تستخدم قضية المياه وسيلة للضغط على سوريا .

وجدت القيادة التركية ان الغزو العراقي للكويت يعد سابقة خطيرة من نوعها في منطقة الشرق الاوسط ، بصورة يمكن ان تطرح احتمالات بالغة الخطورة لتعرض تركيا ذاتها لمشاكل وتهديدات مماثلة في المستقبل ، وقد عبرت القيادة التركية عن قناعتها بان استخدام السلاح من جانب جهة ما في المنطقة لفرض اتفاق او وضع معين بالقوة يعتبر مسألة لا يمكن قبولها من حيث المبدأ . وفي حالة تمرير مثل هذا السلوك فانه قد يتكرر ويدفع تركيا يوما إلى مشاكل غير مرغوب فيها . وفي نفس هذا الاطار ، رأت القيادة التركية ان السماح للعراق بالاستفادة من احتلاله للكويت سوف يؤدي إلى تعظيم مقومات القوة الشاملة لديه ، ويخلق مصدر تهديد متزايد لتركيا في منطقة الحدود الجنوبية ، بصورة يمكن ان تؤدي مستقبلا إلى تشجيع العراق على التوسع شمالا على حساب تركيا ، او على الاقل تمكين العراق من امتلاك قدرة اكبر على عزل تركيا عن دائرة التفاعلات السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج بالذات .

وفي نفس الوقت ، فان القيام بدور فاعل في مناهضة العراق كان ينطوي على تمكين تركيا من الحصول على مكاسب عديدة على المستويين الاستراتيجي والاقتصادي ، ذلك ان المكانة الجيوسياسية لتركيا المتمثلة في كونها القطر الوحيد في حلف شمال الاطلنطي الذي له حدودا مباشرة مع العراق ، وإمتلاكها قوة عسكرية هامة ، قد اديا معا إلى زيادة المكانة الاستراتيجية لتركيا لدى الغرب بحكم ما يترتب عليهما من امكانية قيام تركيا بدور رئيسي سواء في تطبيق الحصار الاقتصادي او تنفيذ اعمال قتالية ضد العراق . وتتزايد اهمية هذا المتغير بالنسبة إلى القيادة التركية بالنظر إلى أن تركيا كانت على وشك ان تفقد بالفعل مكانتها في التحالف الغربي مع انتهاء الحرب الباردة واحلال سياسة الوفاق ، وما ترتب على ذلك من تدني القيمة العسكرية للاحلاف ، بل وتراجع فاعلية الأداة العسكرية في العلاقات الدولية . وقد انعكس تأثير ازمة الخليج على المكانة الاستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة بصفة خاصة والغرب بصفة عامة ، في تقديم مساعدات اقتصادية كبيرة نسبيا إلى تركيا لتعويضها عن الخسائر التي لحقت بها بسبب المقاطعة الاقتصادية للعراق ، والتي قدرتها المصادر التركية بما يتروح بين ٥ و٣ ـ ٥ بليون دولار . وكذلك حصول تركيا على مساعدات عسكرية ضخمة من الولايات المتحدة الامريكية لتحديث بنية قواتها المسلحة وزيادة قدرتها العسكرية ، حيث حصلت تحديدا على ما يلي :

ـ اعتمادات مالية وصلت قيمتها إلى بليون دولار من بنك التصدير والاستيراد الحكومي الامريكي لتمويل انتاج مشترك لمائتي طائرة هيلكوبتر بالتعاون مع شركة(سيكوركي) .

ـ الحصول على ٨٠ طائرة قتالية من طراز(ف ـ ١٦ سي) ، اضافة إلى اتفاقية سابقة توصل لها الجانبان في مطلع عام ١٩٩٠ وتتضمن ١٦٠ طائرة من الطراز نفسه . وقد سعت تركيا إلى مضاعفة هذا العدد من الطائرات ليصبح مجموع ما تملكه من تلك الطائرات ٣٢٠ طائرة ، وهو اكبر عدد من هذا الطراز لدى دولة واحدة في العالم .

ـ الحصول على موافقة الولايات المتحدة بتمويل خطة كانت تركيا قد أعدتها قبل سنتين ، ورفضتها الادارة الامريكية في حينها ، لتحديث الجيش التركي وأسلحته

الحربية تصل تكلفتها الاجمالية إلى حوالى اربعة مليارات دولار .

- العمل على توسيع التعاون مع الصناعة الحربية الامريكية من خلال السماح لتركيا بتصنيع طائرات (ف - ١٦سي) المتقدمة فى تركيا ، والترخيص بتصدير الانتاج التركي للدول الحليفة للولايات المتحدة فى المنطقة لا سيما مصر وباكستان ، وكذلك السماح لتركيا بتصنيع الصواريخ MRLS وطائرات الهيليكوبتر القتالية .

وقد اتاحت ازمة الخليج لتركيا ايضا الحصول على جواز مرور بالغ الاهمية إلى السوق الاوربية المشتركة ، حيث تدخلت الولايات المتحدة لدى دول السوق لحثها على توسيع نطاق تعاملها مع تركيا ، بما فى ذلك اجراءات الارتباط الاقتصادى والعسكرى مع تركيا .

على ان المكسب الاكثر اهمية لتركيا من جراء ازمة الخليج تمثل بصفة اساسية فى اعطاء القيادة التركية فرصة مثالية للخروج عن دائرةالتقوقع حول المشكلات الوطنية والمحلية ، واتاحت الفرصة لها لزيادة دورها الاقليمى فى منطقة الشرق الاوسط ، ليس فقط لان تركيا اصبحت واحدة من المراكز الاقليمية الرئيسية فى الاعمال المناهضة للعراق سياسيا وعسكريا ، ولكن ايضا بالنظر إلى الادوار التى تردد ان تركيا سوف تقوم بها فى اطار الاستراتيجية الامريكية لإعادة ترتيب الاوضاع الامنية فى المنطقة بعد انتهاء الازمة ، والتى بدا من خلالها ان تركيا سوف تكون القاعدة الاساسية فى مثل هذه الترتيبات حال تنفيذها .

وهكذا ، فان ازمة الخليج قدمت العديد من المزايا والمكاسب الاستراتيجية لتركيا ، الا ان هذه المزايا والمكاسب لم تكن كافية فى حد ذاتها لدفع القيادة التركية نحو الانخراط الكامل فى الاعمال القتالية المضادة للعراق ، اى المشاركة الفعلية فى الحرب . ذلك ان البيئة السياسية الداخلية فى تركيا شهدت فى نفس الوقت العديد من القيود والمعوقات التى حالت دون ذلك . ويتمثل القيد الرئيسى فى ان مثل هذا السلوك كان سيمثل تناقضا صارخا مع توجهات السياسة الاقليمية لتركيا تجاه منطقة الشرق الاوسط ، والتى تتأسس منذ ايام الزعيم التركي مصطفى كمال اتاتورك على مبدأ الحياد الاقليمى فى نزاعات المنطقة ، وما زال هذا المبدأ يلقى قبولا وانتشارا واضحين فى الاوساط السياسية والعسكرية التركية . وبناء على هذا المبدأ ، نشطت المعارضة السياسية فى الدخل لمجرد تجاوب القيادة التركية مع المساعى الامريكية والدولية الرامية إلى الضغط على العراق عسكريا واقتصاديا ، كما تزايدت حدة هذه المعارضة حينما بدا فى بعض الفترات ان القيادة السياسية التركية كانت تتهيأ للتدخل العسكرى الفعلى فى الازمة ، وحينما بدا ايضا ان ثمة جهوداً تبذل لتحويل تركيا إلى قاعدة محتملة للهجوم على العراق .

٤ - ركائز السياسة العسكرية التركية تجاه أزمة الخليج .

أ - تعزيز اوضاع القوات المسلحة التركية :

اندلعت ازمة الخليج فى وقت كانت فيه وحدات من الجيش التركى فى منطقة الحدود مع العراق وسوريا ، تقوم بتنفيذ عمليات ضد المتمردين الاكراد فى تلك المناطق . وخلال الايام الاولى التى اعقبت الغزو لم تؤد التطورات فى الخليج إلى رفع درجة التأهب او اعادة توزيع القوات بصورة تتلائم مع المستجدات الطارئة ، وبعد مرور اسبوع على الغزو ، بدأت التحركات العسكرية التركية تأخذ وتيرة اكثر سرعة ،الا انها كانت تنطلق فى جوهرها من الرغبة فى الاحتراز من احتمالات اقدام العراق على اجراءما ، ثم بدأت تعزيز اوضاع القوات التركية فى التصاعدالتدريجى ، بحيث انها تشعبت إلى المجالات الرئيسية الثلاث التالية :

- تنفيذ عمليات فتح استراتيجى كبرى للقوات التركية على الحدود العراقية .
- تنفيذ المناورات العسكرية الرامية إلى اعداد القوات لظروف الصراع المسلح .
- طلب الدعم من قوات حلف شمال الاطلنطى .

وفيما يتعلق باعمال الفتح الاستراتيجى للقوات التركية على الحدود مع العراق ، نشطت القيادة التركية فى تنفيذ الفتح فى اعقاب الحصول على سلطات كاملة من البرلمان فى ١٣ اغسطس تحسبا لاحتمال أعلان حالة الحرب واستخدام القوات المسلحة التركية فى حالة حدوث تهديد خارجى . وفى فترة ما قبل الغزو ، كانت منطقة الحدود التركية الجنوبية تقع فى نطاق مسئولية الجيش الثانى المؤلف من فرقتين بما فيها قوات حرس الحدود . وقد استهدفت التعزيزات اللاحقة اعطاء قوات هذا الجيش عمقا دفاعيا اضافيا فى المناطق الشمالية الغربية ، تحسبا لأى هجوم عراقى محتمل ، أو لأى تصاعد محتمل فى هجمات الثوار الاكراد ، وذلك من خلال نقل عدة آلاف من الافراد والمعدات الملحقة بالجيش الثالث المواجه للاتحاد السوفيتى ، وجعلهم تحت قيادة الجيش الثانى ، والذى وصلت قواته بموجب ذلك إلى حوالى ٧٠ ألف رجل والواضح أن هذا الإجراء كان يستهدف الاحتياط لامكانية إقدام العراق على تنفيذ غارات انتقامية ضد شبكة مصادر المياه والسدود ومحطات توليد الكهرباء المقامة فى الاراضى التركية القريبة من الحدود ، كما استهدف فى نفس الوقت منع تسلل المتمردين الاكراد ووقف اعمال التهريب إلى داخل العراق .

ومع استمرار اعمال تصعيد الازمة من جانب العراق ، قامت تركيا فى اوائل شهر سبتمبر باضافة المزيد من التعزيزات الدفاعية إلى المنطقة الحدودية ، حيث نشرت فيها لواءين مدرعين اضافيين وفوجين من المظليين والقوات الخاصة ، علاوة على زيادة عناصر الدفاع الجوى ، الامر الذى رفع اجمالى القوات التركية إلى ٩٥ الفا ، فى حين كان العراق من جانبه يواصل اعمال نشر القوات على الحدود مع تركيا على نحو تم تقديره وقتذاك بحوالى ٥٥ ألف جندى عراقى ، منتظمين فى حوالى خمس فرق عسكرية ، ومنتشرين على مسافة تمتد حوالى ٢٤٠ كيلو مترا ، بل ان اعمال نشر القوات العراقية على الحدود مع تركيا فى تلك الفترة فاقت فى كثافتها الاعمال التركية المماثلة ، حيث قام العراق فى منتصف شهر سبتمبر بدفع ثلاث فرق إضافية يتألف كل منها من ١١ الف رجل ، الامر الذى رفع اجمالى القوات العراقية هناك إلى حوالى ١٠٠ الف رجل حسب تقدير المصادر الغربية فى تلك الفترة .

وقد جرى نشر القوات التركية على طول منطقة الحدود مع العراق بين منطقة ماردين الواقعة جنوب شرق الاناضول ومراكز الخابور الحدودى ، وشهدت هذه المنطقة حركة كثيفة للقوافل العسكرية التركية طيلة تلك الفترة ، وحتى نهاية شهر ديسمبر . حيث كانت القيادة التركية قد انتهت تقريبا من استكمال اعمال حشد ونشر القوات فى تلك المنطقة ، كما وضعت ايضا قواتها البحرية فى حالة تأهب قصوى ، الامر الذى دعاالرئيس تورجوت اوزال إلى التصريح وقتذاك بان القوات المسلحة التركية اصبحت مستعدة للقيام باية اعمال فى حالة نشوب الحرب من جراء ازمة الخليج . وقد ترافقت هذه الاجراءات مع اعمال اخرى لاجلاء المواطنين الاتراك من المنطقة إلى المناطق الغربية فى البلاد ، كما جرى اتخاذ الاستعدادات فى جميع ارجاء المنطقة الشرقية من البلاد واعتبرت بمثابة منطقة امنية .

وبصفة اجمالية ، لم يحل موعد انتهاء فترة الانذار الذى وجهه مجلس الامن إلى العراق فى ١٥ يناير ١٩٩١ ، الا وكانت القوات التركية البالغ عددها ٨٠٠ الف رجل قد وضعت فى حالة تأهب قصوى ، كما جرى اتخاذ الاجراءات فى جميع انحاء البلاد لكفالة التسهيلات الحيوية وامدادات المياه وحماية المنشآت والمرافق الصناعية ، كما بلغ اجمالى القوات التركية المنتشرة فى المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد حوالى ١٠٠ الف بمسكرى ، بالاضافة إلى اعداد اخرى من دبابات القتال الرئيسية وصواريخ الدفاع الجوى وقطع المدفعية الثقيلة والطائرات القتالية ، على ان القيادة التركية ظلت تؤكد مع ذلك على ان هذه الاجراءات تندرج فى اطار العمل على الدفاع عن البلاد ، دون وجود نية لفتح جبهة برية جديدة على الحدود التركية - العراقية عند اندلاع الحرب ما لم يحدث هجوم عراقى على تركيا .

وقد نادى الرئيس تورجوت اوزال مرات عديدة بزيادة الدور العسكرى التركى فى الخليج من خلال ارسال قوات برية إلى السعودية وقطع بحرية إلى الخليج معتبرا ان ذلك الاجراء قد يكون من مصلحة تركيا ، وعمل فى هذا الاطار على الحصول من البرلمان على صلاحيات مطلقة لارسال القوات التركية إلى الخارج والسماح بتمركز قوات اجنبية فى البلاد ، وهو ما حصل عليه بالفعل فى ٥ سبتمبر . وترددت فى اعقاب ذلك انباء مفادها ان تركيا فى سبيلها لارسال سفينتين حربيتين إلى الخليج للمساعدة فى فرض العقوبات الاقتصادية على العراق ، علاوة على اعتزامها ارسال قوة برية تضم ما يتراوح بين ٤٥٠٠ - ٥٠٠٠ جندى إلى المملكة العربية السعودية للاشتراك فى القوة المتعددة الجنسيات فى ردع اى هجوم عراقى محتمل . على ان ضغوطا شديدة من العسكريين الاتراك وقيادات المعارضة السياسية ، أدت فى نهاية المطاف إلى صدور قرار من القيادة التركية بعدم ارسال قوات مقاتلة إلى منطقة الخليج ، والاكتفاء بارسال وحدات لتقديم خدمات فى مجالات النقل والمواصلات والصحة فقط للقوات الدولية الموجودة فى المؤخرة دون الانخراط فى القتال بل والاعلان عن نية تركيا عدم المشاركة فى اى هجوم على الاراضى العراقية او المشاركة فى اى خطط لضرب العراق بصورة مباشرة .

ويرتبط بأعمال تعزيز القدرات التركية إقدام الحكومه على طلب الحصول على الدعم العسكرى من حلف شمال الاطلنطى . والمقصود هنا بطلب الحصول على الدعم العسكرى هو العمل على استقدام قوات فعلية من دول الحلف للمشاركة فى اعباء الدفاع عن تركيا . وكانت القيادة قد دعت الدول المشاركة فى مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ابداء قدر اكبر من روح التضامن مع تركيا من اجل الحفاظ على وحدة جبهة المجتمع الدولى امام العراق . وفى اواخر شهر ديسمبر ، طلبت تركيا بصورة اكثر تحديدا من دول الحلف ارسال طائرات كمساعدة عسكريا منها للموقف التركى فى ازمة الخليج وتنتمى الطائرات المطلوبة إلى قوة التدخل السريع الاطلسية ، وتضم مقاتلات قاذفة بلجيكية من طراز (ميراج ـــ ٥) ومقاتـــلات المانيـــة مـــن طراز (الفانتوم) وطائرات استطلاع ايطالية مـن طراز (ج - ٩١) . وقد قامت بلجيكا والمانيا بالفعل بارسال المقاتلات المطلوبة بعد دراسة وتقويم المخاطر التى تواجهها تركيا .

كما قررت كل من الولايات المتحدة وهولندا والمانيا

ارسال صواريخ ارض جو من طرازي(باتريوت)و(ورلاند) بعد ما وجه المسئولين الاتراك طلب مساعدة جديدا إلى الدول الاعضاء فى حلف شمال الاطلنطى قبل اندلاع الحرب مباشرة وذلك للدفاع عن المناطق الجنوبية الشرقية لتركيا ، ومن بينها سد اتاتورك على نهر الفرات .

ب ـ تقديم التسهيلات العسكرية وفتح جبهة جوية تكتيكية فى اتجاه شمال العراق :

ابدت القيادة التركية منذ بداية الازمة استجابة واضحة لمعظم المطالب التى تقدمت بها الادارة الامريكية ، والرامية إلى تكثيف الضغط الاقتصادى والعسكرى على العراق . وتمثل هذه الاستجابة على مايبدو منهجا راسخا فى السياسة التركية يهدف إلى استغلال الازمات فى تحقيق العديد من المكاسب . وفى المجال العسكرى قامت تركيا بتمديد مدة اتفاق التعاون العسكرى مع الولايات المتحدة سنة اخرى بدءا من شهر سبتمبر ١٩٩٠ ، وكان هذا الاتفاق قد وقع عام ١٩٨٠ ، وجرى تمديده خمس سنوات عام ١٩٨٥ . ويقضى بتوفير مرافق حربية إلى القوات الامريكية فى الاراضى التركية بما فى ذلك قاعدة (انسيرليك) الجوية التابعة لحلف شمال الاطلنطى فى جنوب البلاد ، والتى اعتبرت منذ بداية الازمة بمثابة نقطة انطلاق محتملة للعمليات العسكرية . وينص الاتفاق ايضا على حصول انقرة فى المقابل على مساعدات عسكرية امريكية تقارب ٥٠٠ مليون دولار سنوياً ، كما تنص على أن لكلا الطرفين الحق فى الدعوة إلى اجراء مفاوضات إذا رغب فى تعديل بنوده قبل ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مفعوله . وعلى الرغم من أن المسئولين فى وزارة الخارجية التركية كانوا يرغبون فى اجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة لتعديل الاتفاق ، إلا أن تركيا تخلت عن هذا الطلب ، وقامت بتمديد اجل الاتفاق حتى ١٨ ديسمبر ١٩٩١ فى انتظار ما سيتمخض عن ما اسمته المصادر التركية فى حينها بـ « فترة البلبلة فى الاوضاع السياسية فى الخارج » .

كما بدأت تركيا عقب اندلاع الازمة فى السماح للولايات المتحدة بنشر قاذفات مقاتلة ومقاتلات اضافية فى قاعدة (انسيرليك) ، واتخاذها نقطة انطلاق لشن الهجمات ضد الاهداف العراقية وقد بدء العمليات ، حتى وصل عدد طائرات القتال فيها قبل نشوب الحرب إلى ٩٦ طائرة قتال امريكية ، بالاضافة إلى حوالى ٣ طائرات ارسلتها كل من البرتغال والمانيا ، وبعض الطائرات والمعدات العسكرية من بلجيكا وهولندا ، إلى جانب طائرة واحدة من طراز (اواكس) خاصة باغراض الانذار المبكر . على انه بالرغم من هذا كله ، يبدو أن تركيا لم تصدق بصفة نهائية على السماح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة انسيرليك فى العمليات العسكرية سوى فى فترة مابعد بدء الحرب فى ١٧ يناير ١٩٩١ ، حيث بدأت القاذفات الامريكية فى الاقلاع من القاعدة لضرب شمال العراق يوم ١٩ يناير تقريبا ، كما جرت اقامة جسر جوى ممتد بين القاعدة والقاعدة الجوية الامريكية فى الظهران ، إلا أن الحكومة التركية لم تعلن رسميا عن بدء استخدام القاعدة سوى فى يوم ٢١ يناير لاسباب عسكرية ثم قامت تركيا بعد ذلك بالسماح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة جوية اخرى بمدينة(باتمان)الواقعة جنوب شرق تركيا ، ووضعتها اساسا تحت تصرف طائرات الهليكوبتر المخصصة للبحث والانقاذ .

وقد اعتبرت مشاركة هذه القواعد فى العمليات العسكرية بمثابة فتح جبهة جويةتكتيكية من ناحية تركيا ، واستهدف ذلك مواجهة محاولة القيادة العراقية نشر قواتها الجوية فى شمال العراق ، وتشتيت جهد القيادة العراقية بعيدا عن ساحة العمليات الاساسية ، وكذلك الانطلاق من هذه القواعد لضرب قواعد الصواريخ المتحركة الموجودة فى شمال العراق وتدميرها حتى لاتنتقل إلى جنوب البلاد وتصبح مصدرا لتهديد المملكة السعودية . كما جرى استخدام هذه القواعد كمحطة ترانزيت للقوات البرية والجوية الامريكية المتجهه إلى السعودية . ومن ناحية أخرى ، بدا فى بعض الفترات ان الحكومة التركية كانت على استعداد لدراسة خيار فتح جبهة استراتيجية كاملة تبعا لتطورات الموقف العسكرى . وقد ادى سماح الحكومة التركية للولايات المتحدة باستخدام هذه القواعد إلى اثارة احتجاجات قوية فى صفوف المعارضة وبعض قطاعات الرأى العام فى الداخل . كما ادى إلى اثارة ازمة بين الحكومة ورئاسة الاركان حول صلاحية تنظيم وتوجيه العمليات العسكرية المنطلقة من هذه القواعد . ولكن ذلك لم يؤثر على الموقف الرسمى التركى ، والذى ظل يزيد من التسهيلات الممنوحة للقوات الجوية الامريكية طبقا لتطور العمليات ، حيث جرى السماح ايضا بنشر القاذفات (ب ـ ٥٢) فى قاعدة (انسيرليك) لتعزيز طلعات الطائرات الامريكية ، كما قامت القيادة التركية فى منتصف شهر فبراير بإرسال خمسة ضباط ذوى رتب كبيرة إلى السعودية لمراقبة تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية ضد العراق ، بالرغم من أن هذه الخطوة ظلت تلقى معارضة شديدة فى الاوساط العسكرية التركية .

٥ - الموقف التركى من الترتيبات الامنية :

بحكم ما توصف به من كونها واحدة من الاعمدة الرئيسية الثلاثة في منطقة الشرق الاوسط ، كانت تركيا فى مقدمة الدول التى جرى الحديث عن امكانية قيامها بدور بارز في إنشاء بنية امنية فى الخليج العربى والشرق الاوسط فى اعقاب أزمة الخليج ، بل وذهبت بعض التقديرات الاولية إلى أن تركيا سوف تكون القاعدة الصلبة فى الترتيبات العسكرية والامنية بالمنطقة ، لاسيما بالنظر إلى الاهتمام غير المعلن من جانب الولايات المتحدة بتحويل تركيا إلى القوة الاقليمية الاولى فى المنطقة لمواجهة العراق وايران فى فترة ما بعد الازمة .

والواقع أن مثل هذا الدور كان واحدا من المكاسب التى أشار إليها الرئيس تورجوت أوزال بقوله : « إن ازمة الخليج يمكن أن تؤدى إلى مكاسب كبيرة لتركيا إذا استطاعت أن تلعب أوراقها ببراعة ودقة » . وارتكزت وجهة نظره ازاء هذه المسألة منذ أوائل شهر اكتوبر على أن تركيا يمكنها أن تلعب فى المستقبل دورا عسكريا متزايدا فى اطار حلف الاطلسى ، وفى اطار منطقة الشرق الاوسط ، من خلال اتفاقات ثنائية مع دول معينة فيها .

وبالنظر إلى التعقد والحساسية البالغة المحيطة بهذه القضية ، لم تعلن القيادة التركية تفصيلا عن تصورها للدور الذى يمكن أن تقوم به ، إلا أنها تباحثت فى هذا الشأن مع الزعماء العرب خلال الزيارات العديدة التى قام بها الرئيس التركى والمسئولون الاتراك إلى الدول العربية . وعلى هذا الاساس ، فقد أخذت الافكار التركية المعلنة إزاء الترتيبات الامنية صيغة عامة ترتكز على ما يلى :

اولا : إن أمن منطقة الخليج يخص الدول الواقعة فى تلك المنطقة وحدها ، ومن حقها اتخاذ التدابير والترتيبات التى تراها مناسبة لتحقيق الامن والاستقرار والسلام فى المنطقة .

ثانيا : إن أمن الشرق الاوسط ككل يستلزم من الدول المجاورة للعراق مثل تركيا وايران وسوريا ومصر أن تشارك فى ترتيبات الامن المستقبلية بهذه المنطقة .

ثالثا : إن تأمين منطقة الشرق الاوسط يعنى حل كافة المشاكل السياسية للمنطقة ، وعلى رأسها القضيةالفلسطينية ومشكلة لبنان والتفاهم حول نزع السلاح فى المنطقة .

رابعا : ان المدخل الرئيسى لترتيبات الامن يقتضى اولا توسيع نطاق التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة مثل اقامة المشروعات المشتركة والغاء القيود التجارية ، الامر الذى يمكن ان يدعم فرص التكامل الاقتصادى ويخلق مناخا من التفاهم المتبادل والاستقرار . اضف إلى ذلك ان ترتيبات الامن تحتاج إلى تنمية الديمقراطية فى المنطقة باعتبارها قضية ذات تأثير ايجابى على الدول المعنية ، وتساعد على ترسيخ اسس السلام والاستقرار والرخاء .

وبشكل عام ، ظلت القيادة التركية طيلة مراحل تطور الازمة وحتى نهايتها تتابع باهتمام الافكار المطروحة من جانب الاطراف المعنية لاتخاذ الترتيبات الامنية لفترة ما بعد الحرب لتفادى نشوب ازمة اخرى فى المنطقة ، وحاولت فى هذا الصدد اظهار العديد من علامات حسن النية مع الدول العربية فى المنطقة لضمان قبول هذه الدول لاى دور تركى محتمل ، وبصفة خاصة سعت إلى البحث عن حلول لمشكلاتها مع الدول العربية المجاورة ولاسيما سوريا ، وكذلك العمل على اقناع الدول العربية بان تركيا ليست لديها مطامع اقليمية فى اراضى العراق .

القسم الرابع :

الاقتصاد الدولى : تطورات وقضايا

- □ أداء الاقتصاد العالمى
- □ مؤسسات الاقتصاد العالمى
- □ الأبعاد الاقتصادية للتحولات السياسية فى أوروبا الشرقية

تمهـيد

يعالج القسم الاقتصادى من تقرير هذا العام أداء الاقتصاد العالمى ، وتطور السياسات الاقتصادية العالمية والتى تصدر أساساً عن المؤسسات الاقتصادية الدولية وعن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة فى منتدياتها الضيقة وخاصة الدول الصناعية السبع ومؤتمراتها السنوية . وفيما يتصل بهذا الجانب يقتطف التقرير بعض القضايا التى أثارت جدلاً ساخناً على المستوى الدولى ، وخاصة جولة أوروجواى للاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة ، المعروفة بإسم الجات . وأخيراً يلقى التقرير نظرة عن كثب للأبعاد الاقتصادية للتحول السياسى فى أوروبا الشرقية ، الذى تم على نحو يشبه الانقلاب خلال الربع الأخير من عام ١٩٨٩ ويركز خصيصاً على الأبعاد الأقتصادية لدمج ألمانيا الشرقية فى ألمانيا الغربية وتحقق الوحدة الألمانية بعد خمسة وأربعين عاماً من الأنفصال .

وإذا نظرنا إلى صورة التطورات الأقتصادية على صعيد أداء الأقتصاد الدولى والسياسات العامة التى تفرض على الأقتصاد العالمى بواسطة المنظمات الأقتصادية العملاقة التى تتمتع فيها الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة بسلطة حاسمة والأبعاد الأقتصادية للتحول السياسى فى أوروبا الشرقية ، بإعتبارها تطورات متفاعلة فسوف نجد تباشيراً لأوضاع وخريطة إقتصادية عالمية قلقة وحافلة بعوامل التوتر . فأداء الاقتصاد الدولى هذا العام يتسم أساساً بإستمرار وتعمق الموجه الإنكماشية التى يحتمل أن تكون قصيرة والتى بدأت فى عام ١٩٨٩ . ومع ذلك فإن أداء كل من اليابان والمانيا يتفوق على أداء كل من الولايات المتحدة وأوربا ، الأمر الذى يزيد من صعوبة التنسيق بين الدول الصناعية المتقدمة وتوافقها على سياسات اقتصادية كلية مؤثرة فى العلاقات فيما بينها . ويمكننا النظر الى فشل جولة أوروجواى لتحرير تجارة الخدمات كأحد أعراض ونتائج هذه الصعوبة . كما أن الأداء السيء لكل من أوربا والولايات المتحدة ، مقروناً بأزمة السيولة الدولية يفسر إلى حد ما موقفها المتشدد نحو الإستيعاب الاقتصادى لأوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى ويخلق هذا الموقف إضطرابات إقتصادية مضاعفة أمام النظم الجديدة فى أوربا الشرقية ، ربما بإستثناء ألمانيا الشرقية التى أصبحت جزءاً من النظام الإقتصادى والإجتماعى لألمانيا الغربية . وعلى حين أن هذا الاعتبار الأخير لا يقلل من شدة الصعاب التى تواجه الإندماج الاقتصادى للألمانيتين ، إلا أنه يؤدى فى النهاية الى تحويل ألمانيا الى العملاق الاقتصادى المهيمن والقابض للتوازن فى أوربا ككل . ويوفر دفعة قوية لرابطة اقتصادية خاصة بين المانيا الموحدة والاتحاد السوفييتى .

وفى هذا الإطار ، نجد أن هذا العام قد شهد إضطراباً واضحاً فى الأوضاع الإقتصادية لمجموع دول الشمال الصناعى بسبب تروى اداء الاقتصاد عموماً وعملية التكيف الصعبة مع التحولات السياسية فى شرق أوربا والأتحاد السوفييتى . وقد يستمر هذا الإضطراب لفترة أطول بكثير مما نستطيع أن نقرأه عبر المؤشرات الكمية للأداء الإقتصادى الكلى العالمى . وأهم نتائج هذا الإضطراب هو صرف الأنظار عن المشكلات الإقتصادية الأفدح فى دول العالم الثالث وخاصة أكثرها تخلفاً وضعفاً . وقد تحملت هذه الأخيرة أعباء إضطراب الشمال ، والإضطراب العالمى فى سوق النفط بسبب أزمة الخليج .

أولاً : أداء الاقتصاد العالمى

يسجل هذا الفصل تقديرات أداء الاقتصاد العالمى بعد أزمة الخليج فى ٢ أغسطس . وتكشف هذه التقديرات المتأخرة عن مراجعة هامة للتقديرات المتفائلة نسبياً فى الربع الأول من العام . ويرتبط بمؤشرات الأداء الكلى تمايزات هامة بين مجموعتى الدول المتقدمة والدول النامية ، وفيما بين المجموعات الفرعية للدول داخل كل مجموعة . وتكشف هذه التقديرات عن وجود عملية تمايز وتسارع أقوى للفوارق فى الأداء بين المجموعات الرئيسية والفرعية فى ظروف الإنكماش النسبى الذى يشهده الاقتصاد العالمى هذا العام . وتعتبر التجارة الدولية وحركة الإستثمار المباشر والتدفقات المالية والنقدية العالمية من أقوى آليات التمايز والتفريق الإقتصادى والإجتماعى فيما بين المجموعات الرئيسية والفرعية للدول ، وأكثرها كشفاً لتطورات الأداء الأقتصادى الكلى ، ولذلك فسوف نتعرض لها بالتفصيل .

ـ النمو الإقتصادى العالمى :

اعاد الاقتصاديون تقديراتهم لمعدلات النمو فى عام ١٩٩٠ على أساس قيود تتعلق بارتفاع اسعار البترول فى اعقاب اندلاع ازمة الخليج ، والآثار المباشرة وغير المباشرة لهذا الإرتفاع على النمو الاقتصادى العالمى . وقد أظهرت جميع التقديرات تراجع معدلات النمو الإقتصادى فى الدول الصناعية الكبرى وغيرها من المجموعات الإقتصادية الدولية . ونتحفظ هنا بأن تباطؤ النمو فى عام ١٩٩٠ والإتجاهات الركودية فى الاقتصاد العالمى مع مطلع التسعينات ، لا ترجع فقط الى اثر ارتفاع اسعار البترول ، وانما تعزى ايضاً الى المتغيرات الأخرى الكابحة للنمو الاقتصادى .

وقد افترض صندوق النقد الدولى ـ فى توقعاته فى خريف عام ١٩٩٠ المعدلة لتوقعاته فى ربيع ذات العام حول نمو واداء الاقتصاد العالمى ـ أن متوسط اسعار النفط يبلغ حوالى ٢٦ دولاراً للبرميل خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٠ . وعلى اساس هذا الافتراض ـ وعدد من الاقتراحات الأخرى ـ توقع الصندوق :

ـ انخفاض معدل النمو الاقتصادى العالمى الى ٢,٠٪ فى عام ١٩٩٠ مقارنة بنحو ٣,٢٥٪ فى عام ١٩٨٩ و ٤,١٪ فى عام ١٩٨٨ . أى أن معدل النمو فى عام ١٩٩٠ ينخفض الى ثلثى معدل النمو فى عام ١٩٨٩ ، والى نصف معدل النمو فى عام ١٩٨٨ .

ـ انخفاض معدل نمو الناتج القومى الاجمالى الحقيقى فى مجموعة الدول الصناعية الى ٢,٦٪ فى عام ١٩٩٠ ، مقارنة بنحو ٣,٤٪ فى عام ١٩٨٩ و ٤,٤٪ فى عام ١٩٨٨ . أى أنه رغم تباطؤ النمو فان معدلاته تبقى اعلى من المتوسط العالمى خلال عام ١٩٩٠ والعامين السابقين له .

ـ تراجع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى مجموعة الدول النامية الى ٢,٢٪ فى عام ١٩٩٠ ، مقابل نحو ٣,٠٪ فى عام ١٩٨٩ و ٣,٢٪ فى عام ١٩٨٨ . إلا أن هذه المتوسطات تخفى تباينات كبيرة بين المجموعات الفرعية للدول النامية كما سنوضح أدناه .

ـ تدهور معدل نمو الناتج المادى الاجمالى الصافى فى الاتحاد السوفييتى ودول شرق أوروبا (بلغاريا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا ورومانيا) وتدنى الى نحو ٢,٥٪ مقابل نمو سلبى محدود معدله ـ ٠,٢٪ فى عام ١٩٨٩ ، ونمو ايجابى معدله ١,٧٪ فى عام ١٩٨٨ . ويعزو الصندوق التدهور الى انهيار النظم القديمة ، وأثار قصيرة الأجل للاصلاح الاقتصادى ، فضلاً عن اعباء ارتفاع اسعار النفط .

أ ـ تفاوت النمو بين الدول الصناعية :

لقد أكد مدير صندوق النقد الدولي بحق مع نهاية ١٩٩٠ ، أنه من حسن الحظ أن عددا من الاقتصادات الصناعية الكبرى تنمو بمعدلات ، صحية ، وخاصة اليابان والمانيا ، وأن ما يقلل خطر الكساد العالمي هو أن يكون التدهور الراهن في النشاط الأقتصادي بالولايات المتحدة ، قصير الاجل وضحلا نسبيا . وبتأكد صدق هذا الإستنتاج باستعراض اهم مؤشرات النمو الاقتصادي في كبرى الدول الصناعيه خلال عام ١٩٩٠ .

(١) التفوق الياباني :

أن معدل النمو المتوقع للاقتصاد الياباني يقدر بنحو ٥,١٪ في عام ١٩٩٠ . وهذا المعّدل وأن كان اعلى من تقدير منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية ، فان كلا من التقديرين ، فضلا عن غيرهما من التقديرات ، يؤكد احتفاظ اليابان بأسبقية النمو الاقتصادي بين مجموعة الدول الصناعية . وهي أسبقية حققتها خلال معظم سنوات الثمانينات والسبعينات ، واحتفظ بها في عام ١٩٩٠ ، رغم انها الاكثر تضررا من الصدمات النفطية وارتفاع اسعار النفط .

ويعزى التفوق الياباني في عام ١٩٩٠ الى عوامل عديدة منها زيادة استثمارات نشاط الاعمال بنحو ١١,١٪ ، ونمو الاستثمار الثابت الاجمالي بنحو ٨,٥٪ ونمو الطلب المحلي الاجمالي الحقيقي بنحو ٥٪ ، ونمو الانتاجية ـ مقاسة بالناتج لكل ساعة عمل بنحو ٣,٣٪ . وهي معدلات وان تراجعت مقارنة بالمعدلات المقابلة في اليابان لعام ١٩٨٩ ، فانها تتفوق جميعا ، وبالذات معدلات الاستثمار مقارنة بالدول الصناعية الاخرى في عام ١٩٩٠ .

وقد انعكست اسبقية النمو الاقتصادي وتفوق عوامل هذا النمو في نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في اليابان بنحو ٤,٥٪ ، وهو اعلى معدل في الدول الصناعية في عام ١٩٩٠ . كما انعكس ما سبق في معدل البطالة لم يتعد ٢,١٪ مقابل معدل بلغ ٦,٢٪ في مجموعة الدول الصناعية ، ومثل ادنى معدل في هذه الدول في ذات العام . بل ونلاحظ تفوق نمو الدخل الفردي وانخفاض معدل البطالة في اليابان علم ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩ رغم آثار إرتفاع اسعار النفط .

(٢) التميز الألماني :

ان معدل النمو الاقتصادي المتوقع لألمانيا الغربية يقدر بنحو ٣,٩٪ في عام ١٩٩٠ ، وتشغل بذلك المرتبة الثانية بعد اليابان في مجموعة الدول الصناعية . وعلى حين ان دول الجماعة الأوروبية قد حققت مجتمعة معدل نمو اقتصادي متوسط اقل ، أو شهدت دولها نموأ سلبيا ملموسا (بريطانيا مثلا) ، فأن المانيا قد حافظت على نمو مستقر مقارنة بعام ١٩٨٩ .

ويعزى الاداء الاقتصادي الالماني المتميز إلى ارتفاع استثمارات نشاط الاعمال بنحو ١٠,٥٪ ، ونمو الاستثمار الثابت الإجمالي بنحو ٩,٢٪ مقابل معدل لم يتجاوز ٣,٣٪ في مجموعة الدول الصناعية و ٤,٩٪ في الجماعة الاوروبية ، ونمو الطلب المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو ٤,٧٪ مقابل ٢,٧٪ في عام ١٩٨٩ وهو ترتب اساسا على زيادة الطلب المرتبطة بعملية اعادة توحيد المانيا . وأخيرا فقد نمت إنتاجية العمل بنحو ٣,٥٪ وهو معدل تخطت به المانيا لاول مرة اليابان خلال السنوات الأخيره . وفي جميع هذه المعدلات تفوقت المانيا على المعدلات المتوسطة المقابلة سواء للجماعة الاوروبية أو للدول الصناعية ، مجتمعة ومنفردة ، بما في ذلك تفوقها على اليابان في مؤشري الإنتاجية والطلب .

وقد ترتب على هذا التميز الالماني في وتائر وعوامل النمو الاقتصادي ، نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بنحو ٣,٠٪ وهو معدل يزيد مقارنة بعام ١٩٨٩ ويضعها في المرتبة الثانية بين مجموعة الدول الصناعية وفي المرتبة الأولى بين دول الجماعة الاوروبية . الا ان معدل البطالة في المانيا ، وان تراجع مقارنة بعام ١٩٨٩ وجاء ادنى من معدل البطالة المتوسط لدول الجماعة الاوروبية ، فقد استمر مرتفعا وتساوى تقريبا مع معدل البطالة المتوسط لمجموعة الدول الصناعية .

(٣) الركود الامريكي :

ولقد توقع صندوق النقد الدولي استمرار تدهور معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى ١,٣٪ في عام ١٩٩٠ مقابل ٢,٥٪ في عام ١٩٨٩ و٤,٥٪ في عام ١٩٨٨ . وبذلك فان توقعات النمو الاقتصادي للولايات المتحدة هي الادنى بين مجموعة الدول الصناعية السبع الرئيسية ولا يتعدى نصف معدل النمو المتوسط لجميع الدول الصناعية . بل انه وفقا لتقديرات وزارة التجارة الامريكية فان الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة قد انخفض بنسبة ٢,١٪ في الربع الرابع لعام ١٩٩٠ مقارنة بالربع الثالث للعام ذاته ، وكان هذا المعدل قد هبط إلى ٠,٤٪ في الربع الثاني مقابل ١,٧٪ في الربع الأول من ذات العام .

وعلى أساس تعريف الركود الاقتصادى باعتباره تراجعا فى معدلات النمو خلال ربعين متتالين فى العام ، يؤكد بعض الاقتصاديين الامريكيين دخول الاقتصاد الامريكى مرحلة الركود .

وفى تفسير الاتجاهات الركودية فى الاقتصاد الامريكى مقارنة بتفوق وتميز اقتصادات اليابان والمانيا الغربية خلال عام ١٩٩٠ ، نلاحظ تدنى معدل نمو استثمار نشاط الأعمال إلى ١,٠٪ فقط ، ومعدل نمو الاستثمار الثابت الاجمالى إلى ٠,٢٪ مقابل ١,٦٪ فى عام ١٩٨٩ ، ومعدل نمو الطلب المحلى الإجمالى الحقيقى إلى ٠,٨٪ فى فى مقابل ٢,٩ ٪ فى عام ١٩٨٩ ، وهى معدلات يظهر بوضوح هزالها مقارنة بالمعدلات المقابلة لكل من اليابان والمانيا الغربية ، وحتى بالمقارنة مع المتوسطات المقابلة سواء لمجموعة الدول الصناعية ، أو للجماعة الاوروبية خلال عام ١٩٩٠ ، وحتى خلال عام ١٩٨٩ . ورغم تفوق معدل نمو إنتاجية العمل فى الولايات المتحدة مقارنة بالمجموعتين الأخيرتين فى عام ١٩٩٠ ، فقد كان أقل من معدل نمو الإنتاجية فى اليابان والمانيا الغربية خلال العامين المذكورين .

وترتب على تباطؤ معدلات النمو وضعف عوامله فى الولايات المتحدة ، انخفاض معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى الحقيقى سواء بالمقارنة مع متوسطات مجموعة الدول الصناعية ودول الجماعة الاوروبية ، أو بالمقارنة مع كل من اليابان والمانيا الغربية . أضف إلى هذا ارتفاع معدل البطالة المتوقع فى الولايات المتحده فى عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩ ، وبلوغ هذا المعدل أكثر من ضعف مستواه فى اليابان خلال هذين العامين . الا انه يلفت الانتباه ان معدل البطالة فى الولايات المتحدة استمر أقل من مستواه المتوسط للدول الصناعية والجماعة الاوروبية وأقل من مستوى البطالة فى المانيا الغربيه .

جدول رقم (١) بعض مؤشرات النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية

معدلات النمو السنوى /	اليابان		المانيا الغربية		الولايات المتحدة		الدول الصناعية		الجماعة الأوروبية *	
	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩
الناتج القومى الإجمالى الحقيقى	٥,١	٤,٩	٣,٩	٣,٩	١,٣	٢,٥	٢,٦	٣,٤	٣,٠	٣,٥
الاستثمار الثابت الإجمالى	٨,٥	١١,٠	٩,٢	٧,١	٠,٢	١,٦	٣,٣	٥,٥	٣,٣	٦,٥
الطلب المحلى الإجمالى الحقيقى	٥,٠	٥,٩	٤,٧	٢,٧	٠,٨	١,٩	.٠	٣,٤	٢,٤	٣,٤
الإنتاجية . الناتج / عمل ساعة	٣,٣	٥,٦	٣,٥	٣,٢	٢,٩	٢,٠	٢,٨	٣,٠	٢,٣	٢,٨
متوسط نصيب الفرد من الناتج	٤,٥	٤,٣	٣,٠	٢,٩	٠,٣	١,٥	١,٩	٢,٦	٢,٦	٣,٠
معدل البطالة	٢,١	٢,٣	٥,٤	٦,٨	٦,٢	٥,٣	٦,٢	٦,٤	٨,٩	٩,٣

Source : World Economic outlook, oct 1990 (wash.D.C .IMF,1990). PP-113-116-

* بين دول الجماعة الأوروبية تشير تقديرات مكتب الاحصاء المركزى الحكومى إلى تراجع معدلات نمو الناتج القومى الإجمالى الحقيقى فى المملكة المتحدة خلال عام ١٩٩٠ وهكذا فان معدل النمو قد انخفض بنسبة ٠,٩٪ فى الربع الرابع لعام ١٩٩٠ مقارنة بالربع الثالث من نفس العام ، وبنسبة ١,١٪ مقارنة بالربع الرابع من عام ١٩٨٩ . وكان هذا المعدل قد انخفض بنسبة ١,٣ فى الربع الثالث مقارنة بالربع الثانى من عام ١٩٩٠

ب ـ تمايز مجموعات الدول النامية :

ان تراجع معدل النمو الاقتصادى فى عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩ فى الدول النامية وانخفاض هذا المعدل مقارنة بالدول الصناعية خلال العامين المذكورين ، يكشف عن الاتجاه العام لتباطؤ وضعف النمو فى الدول النامية . الا ان هذا المعدل المتوسط يخفى تفاوتات هامة فى معدلات النمو للمجموعات المختلفه من الدول النامية . وبوجه خاص ، فقد تباينت معدلات النمو واسبابه ونتائجه بين الدول النامية حسب الاقاليم وبنية الصادرات واوضاع المديونية ومستويات التطور الصناعى . ونوجز هنا أهم هذه التمايزات :

(١) الدول الصناعية الجديدة والمصدرة للنفط :

تشير تقديرات الصندوق إلى تحقق الدول الآسيوية الصناعية الجديدة الاربع (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة) أعلى معدلات للنمو مقارنة بغيرها من الدول النامية . وقدر ان تحقق هذه البلدان معدل نمو اقتصادى يبلغ نحو ٦,٣٪ فى عام ١٩٩٠ مقابل معدل نمو قدره نحو ٥,٥٪ فى عام ١٩٨٩ . ويقدر معدل النمو الاقتصادى فى الدول الـ ١٢ المصدرة الرئيسية للنفط بنحو ٤٪ فى عام ١٩٩٠ مقابل ٣,٤٪ فى عام ١٩٨٩ . وبذلك يتجاوز معدل نمو هذه البلدان نظيره فى مجموعة الدول النامية خلال العامين . وكان نمو هاتين المجموعتين من البلدان أعلى من معدل النمو المتوسط للدول الصناعية الرئيسية بل ويتفوق على معدلات النمو فى اليابان والمانيا (الغربية) التى تتصدر الدول الأخيرة وفق هذا المؤشر . وإلى معدل النمو المرتفع فى الدول الصناعية الجديدة والمصدرة للنفط يرجع الارتفاع النسبى لمعدلات النمو التى تجاوزت معدل النمو المتوسط للدول النامية مثل الدول الدائنة والدول الآسيوية والدول المصدرة للنفط .

وبين أسباب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية الآسيوية الجديدة يبرز ارتفاع معدل التكوين الرأسمالى الذى يبلغ حوالى ٢٩,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى وهو أعلى معدل بين جميع مجموعات الدول النامية فى عام ١٩٩٠ . ورغم اعباء ارتفاع اسعار النفط عليها ، نلاحظ ارتفاعا ـ وان لم يكن طفيفا ـ فى هذا المعدل خلال عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩ . ويبدو الوضع مختلفا فى الدول المصدرة الرئيسية للنفط حيث يقل معدل التكوين الرأسمالى عن معدل المتوسط لمجموعة الدول النامية . وانما يرجع ارتفاع معدل النمو فى هذه الدول النفطية إلى ارتفاع اسعار النفط بالدرجة الأولى ، حيث لم يتعد معدل التكوين الرأسمالى بها نحو ١٩,٤٪ مقارنة بمعدل متوسط بلغ ٢٢,٩٪ للدول النامية ، خلال عام ١٩٩٠ . وقد ظهر أثر ارتفاع معدل التكوين الرأسمالى فى الدول الصناعية الآسيوية الجديدة على ارتفاع هذا المعدل فى الدول الآسيوية ، والدول المصنعة ، ويجدر ان نلاحظ هنا ان نمو الدخل لم يرتبط بارتفاع متناسب معه فى معدل التكوين الرأسمالى للدول المصدرة للنفط بما فيها الدول الرئيسية ومن ثم الدول الدائنة الصافية ودول الشرق الاوسط .

وقد نما الدخل الفردى فى الدول الآسيوية الصناعية الجديدة بنحو ٥,٣٪ فى عام ١٩٩٠ وهو أعلى معدلات لنمو الدخل الفردى خلال هذا العام سواء بالمقارنة مع مختلف مجموعات الدول النامية أو حتى بالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة شاملة الدول الصناعية السبع الرئيسية . كما يجدر ان نلاحظ ان كوريا الجنوبية وان بقيت ضمن مجموعة الدول النامية المدينة لدائنين تجاريين ، فقد خرجت من دائرة الدول النامية ثقيلة المديونية . واما تايوان فقد أصبحت مالكة لاكبر احتياطى نقدى فى العالم مع نهاية عام ١٩٩٠ .

(٢) الدول المدينة .. والمأزومة :

وقد ظهرت وطأة اعباء خدمة الدين الخارجى على النمو الاقتصادى بوضوح فى الدول النامية الـ ١٢ ثقيلة المديونية ، اذ كان سلبيا وقدر بنحو ـ ٠,٢٪ فى عام ١٩٩٠ . وزادت حدة تدهور النمو الاقتصادى فى الدول النامية التى تواجه مصاعب فى خدمة الدين ، حيث قدر معدل نموها السلبى بنحو ـ ٠,٧٪ فى ذات العام . واما فى دول امريكا اللاتينية ، التى ينتمى اليها أغلب الدول ثقيلة الديون وتعانى الكثير منها مصاعب فى سداد الديون ـ اقساطا وفوائد ـ فقدر معدل نموها الاقتصادى السلبى بنحو ـ ٠,٤٪ . وبطبيعة الحال ، فان المديونية الخارجية واعباءها لا تفسر وحدها النمو السلبى فى هذه المجموعات من الدول النامية . الا ان اقتصار النمو السلبى فى الدول النامية على هذه المجموعات يؤكد الاثر الحاسم لهذه الاعباء فى تراجع النمو .

وقدر معدل النمو فى دول أوروبا النامية خلال عام ١٩٩٠ بنحو ١,٣٪ فقط وهو ما يقل عن معدل النمو المتوسط للدول النامية . ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى الأزمة الاقتصادية فى دول شرق أوروبا التى تنتسب إلى هذه المجموعة وخاصة بولندا ويوغسلافيا ورومانيا . بيد انه يجدر بنا ان نوضح الاثر السلبى للاضطرابات والفوضى السياسية المصاحبة للانقلاب النظامى الشامل فى هذه الدول . والذى يفسر انخفاض معدل النمو الاقتصادى إلى ـ٣,٩٪ فى مجموعة أوروبا النامية خلال عام ١٩٨٩ . بيد انه إلى جانب هذا الاثر ، فان انخفاض معدل النمو فى عام ١٩٩٠ ، يرجع ايضا إلى أسباب يبرز بينها عبء المديونية الخارجية . ونلاحظ ان بولندا قد واجهت مصاعب هائلة فى خدمة الدين ، وان يوغسلافيا مصنفة ضمن الدول ثقيلة المديونية ، فضلا عن المديونية الخارجية الصافية واعبائها بالنسبة للدول الاخرى مثل رومانيا وتركيا وقبرص ومالطا .

وقد ارتبط ضعف النمو الاقتصادى فى الدول المدينة بانخفاض معدل التكوين الرأسمالى ، وهو ما يظهر بوضوح فى حالة الدول ثقيلة المديونية والدول التى تواجه مصاعب فى السداد والتى تغلب ديونها التجارية فى مديونيتها الخارجية و دول امريكا اللاتينية حيث قدر هذا المعدل بأقل من نظيره المتوسط للدول النامية . لكنه يجدر ان نلاحظ ان الدول المدينة التى لا تواجه مصاعب فى السداد قد حققت مع دول أوروبا النامية أعلى معدلات للتكوين الرأسمالى ، وهو ما يشير إلى توافر التمويل الخارجى لهذه الدول ، من جهة ، وإلى اعتمادها على هذا التمويل فى الاستثمار ، من جهة أخرى .

ولقد زاد متوسط دخل الفرد فى البلدان التى تواجه مصاعب فى خدمة الدين بنحو ٠,٨٪ فى عام ١٩٩٠ ـ و ـ ٢,٥٪ فى عام ١٩٨٩ ، مقابل ٣,٤٪ و ٣,٥٪ فى العامين على الترتيب فى الدول التى لا تواجه مصاعب فى خدمة الدين . وبينما زاد معدل الدخل الفردى بنحو ١,٨٪ و ـ ٠,٦٪ فى الدول المدينة بديون تجارية بالاساس ، و ٠,٩٪ و ـ ٢,٠٪ فى الدول المدينة بديون تجارية رسمية ، فان هذا المعدل كان ٢,٥٪ و ١,٨٪ فى الدول المدينة بديون رسمية بالاساس ، وذلك فى العامين المذكورين على الترتيب . كما يظهر أثر اعباء خدمة الدين على نمو الدخل الفردى فى الدول ثقيلة المديونية الذى لم يتعد معدله ١,٠٪ و ـ ١,٨٪ ، فى دول امريكا اللاتينية حيث لم يتجاوز المعدل ٠,٩٪ و ـ ٢,١٪ فى ذات العامين . كما تضافرت اوضاع الأزمة فى اعباء الديون بحيث لم يتعد معدل نمو الدخل الفردى ١,٣٪ و ـ ٣,٩٪ فى دول أوروبا النامية شاملة عددا من دول شرق أوروبا .

(٣) الدول شديدة الفقر .. وضعيفة التطور :

وعلى الرغم من تدنى مستوى التطور الاقتصادى فى دول أفريقيا جنوب الصحراء فان معدل النمو الاقتصادى المقدر يقل عن المعدل المتوسط لنمو الدول النامية خلال عامى ١٩٩٠ و ١٩٨٩ ، حيث لم يتعد ١,٧٪ و ٢,٣٪ على الترتيب . وقدر معدل للنمو الاقتصادى اشد انخفاضا فى البلدان النامية المصدرة للسلع الاولية الزراعية اذ لم يتعد ١,٢٪ و ٠,٩٪ ، واستمر انخفاض معدل النمو للدول المصدرة للسلع الاولية التعدينية رغم تحسنه نسبيا اذ قدر بنحو ١,٧٪ و ـ ٢,٣٪ فى عامى ١٩٩٠ و ١٩٨٩ على الترتيب . ويجدر ان نشير هنا إلى ارتباط هذا المعدل المنخفض لنمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بتدهور شروط التجارة الدولية وتعاظم اعباء المديونية الخارجية بالنسبة لهاتين المجموعتين من الدول النامية .

ويظهر أثر تباطؤ النمو الاقتصادى فى هذه الدول شديدة الفقر وضعيفة التطور بالنظر إلى تقديرات معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى . والامر ان هذا المعدل قد انخفض من ـ ٠,٦٪ إلى ـ ١,٢٪ بالنسبة لمجموعة بلدان افريقيا جنوب الصحراء ، وذلك بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . وبين ذات العامين ، هبط هذا المعدل بنحو ـ ١,٧٪ و ـ ٠,٨٪ للدول المصدرة للمواد الأولية ، وان كان قد تحسن نسبيا بدرجة أفضل للبلدان المصدرة للسلع الأولية التعدينية مقارنة بالبلدان المصدرة للسلع الأولية الزراعية . وقد قدر هذا المعدل للبلدان الأولى بنحو ـ ٤,٧٪ و ـ ٠,٧٪ ، وللبلدان الثانية بنحو ـ ١,١٪ و ـ ٠,٨٪ فى عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ على الترتيب . ويرجع هذا التفاوت بالاساس إلى تطور شروط التجارة الدولية للمواد الاولية ، التعدينية والزراعية .

وقد اتسم معدل التكوين الرأسمالى فى بلدان افريقيا جنوب الصحراء والبلدان المصدرة للمواد الاولية ، وخاصة الزراعية ، بالانخفاض الشديد بالمقارنة مع غيرها من البلدان النامية ، ويتزايد وضوح هزال هذا المعدل فى حالة المقارنة مع الدول الصناعية الآسيوية الجديدة ، حيث بلغ فى الأخيرة ١,٧ مرة مستواه فى افريقيا جنوب الصحراء ، و ٢,١ مرة مستواه فى الدول المصدرة للمواد الاولية الزراعية فى عام ١٩٩٠ . واذا أخذنا بعين الاعتبار ان هذا المعدل منسوب إلى الناتج المحلى الإجمالى ، والتفاوت الهائل لهذا الناتج لصالح الدول الصناعية الآسيوية الجديدة ، لادركنا مدى هزال الاستثمار ، ومن ثم توقعات النمو ، فى الدول الاشد فقرا وتخلفا موضع المقارنة .

جـ ـ أثر ارتفاع اسعار النفط :

وقد تأثر النمو الاقتصادى العالمى خلال عام ١٩٩٠ بارتفاع اسعار النفط . واما مستويات هذا التأثر فيظهرها سيناريو صندوق النقد الدولى فى Outlook World Ecomomic فى أكتوبر ١٩٩٠ ، حول أثر ارتفاع اسعار النفط على الاقتصاد العالمى . وقد استند هذا السيناريو إلى افتراض ـ قريب من التطور الفعلى ـ بارتفاع اسعار النفط بنحو ٤٠٪ بدءا من أغسطس ١٩٩٠ ، بحيث تزيد بنحو ٧ دولارات للبرميل وتبلغ نحو ٢٦ دولارا للبرميل خلال الربع الرابع من العام المذكور .

ففي الدول الصناعية يعزى الأثر السلبي لارتفاع اسعار النفط على النمو إلى ارتفاع الاسعار للمنتج والمستهلك ، وانخفاض الناتج والطلب المحلي ، وتدهور الميزان التجاري والجاري .. الخ . والواقع ، ان ارتفاع اسعار النفط في أعقاب غزو العراق للكويت كان أقل بالمقارنة مع القفزات التي شهدتها هذه الاسعار في اعوام ٧٣ / ١٩٧٤ و ٧٩ / ١٩٨٠ ، ومن ثم كانت الآثار السلبية للارتفاع الأخير في الاسعار على اقتصادات الدول الصناعية أقل حدة ، خاصة وان هذه البلدان صارت أقل انكشافا ازاء الاعتماد على واردات النفط .

واستمر تفاوت هذه الآثار بين الدول الصناعية حسب درجات أعتمادها على الواردات النفطية . ويتضح مدى الأثر السلبي على نمو الدخل القومي في الدول الصناعية الرئيسية نتيجة ارتفاع اسعار النفط من الجدول رقم (٢) :

أما في الدول النامية ، فإن الأثر السلبي المباشر لارتفاع اسعار النفط بالنسبة للدول المستوردة له ، يتضافر مع الأثر السلبي غير المباشر لارتفاع اسعار النفط بالنسبة لمجموعة الدول النامية نتيجة تباطؤ النمو والطلب في الدول الصناعية . ويرجع الأثر المباشر لارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع حصة الدول النامية في الاستهلاك العالمي للنفط إلى حوالي ٢٨٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي في مطلع التسعينات مقارنة بحصة لم تتجاوز ١٨٪ فقط في عام ١٩٧٣ . وأما الأثر الإجمالي لارتفاع أسعار النفط بأنه يمثل محصلة آثار السلبية على : شروط التجارة وأسعار الفائدة والمديونية الخارجية .. إلخ .

وطبقا لتقديرات الصندوق فان الدول النامية ستتضرر في مجموعها من ارتفاع أسعار النفط . وبين المقترضين من الصندوق ستستفيد ١١ دولة نامية فقط (بينها الجزائر) ، كما ستحقق ٤ دول أخرى عائدا أعلى من استثماراتها النفطية السابقة (بينها مصر واليمن) . وأما الآثار السلبية لارتفاع اسعار النفط على اقتصادات الدول النامية ، وفق تصنيفاتها المختلفة ، فانها تظهر بحدة اشد في البلدان الصغيرة منخفضة الدخل ، والبلدان المصدرة للمواد الأولية (عدا النفط) ، والبلدان المصدرة للسلع المصنعة . واما الأثر الصافي الايجابي المحدود لارتفاع اسعار النفط في البلدان النامية المدينة فانه يعزى إلى ان عددا منها مصدر صاف للنفط . واما حدة الأثر السلبي الإجمالي ، المباشر وغير المباشر ، لارتفاع اسعار النفط على مجموعة الدول النامية فيظهر من الفارق بين توقعات الصندوق للنمو في خريف ١٩٩٠ مقارنة بتوقعاته في ربيع ذات العام . إذ يتراجع توقع النمو في الدول النامية بنحو - ١,٠٪ ، بينما لا يتجاوز التراجع - ٠,٠١٪ في الدول الصناعية .

جدول رقم (٢) الأثر المباشر لارتفاع أسعار النفط على الدخل القومي للدول الصناعية السبع الكبرى ★

الدولة	١٩٧٤ - ٧٢	١٩٨١ - ٧٨	١٩٩٠ - ٨٩
الولايات المتحدة	١,٢ -	٢,٩ -	٠,٥ -
اليابان	٥,٤ -	٤,٤ -	٠,٦ -
ألمانيا الغربية	٤,١ -	٣,٧ -	٠,٦ -
فرنسا	٢,٦ -	٣,٧ -	٠,٦ -
المملكة المتحدة	٣,٧ -	١,٩ -	٠,١ +
إيطاليا	٤,٨ -	٤,٧ -	٠,٧ -
كندا	١,٢ +	٠,٨ -	٠,١ +
الإجمالي	٢,٢ -	٣,٤ -	٠,٥ -

★ حسبت معدلات التغير في الدخل القومي على أساس زيادة قيمة صافي الواردات في هذه السنوات إلى الناتج القومي الإجمالي ، وعلى أساس السعر المعلن للنفط في أغسطس ١٩٩٠ .

Source : World Economic : outlook, Oct.1990 (wash, D.C.,IMF,1990)

وأما تفاوت الأثر السلبى لارتفاع أسعار النفط بين الدول النامية حسب التركيب السلعى الغالب للصادرات ، ومستويات الدخل ، والاقاليم ، والمديونية الخارجية فيظهر الجدول رقم (٣) :

وقد انعكس ارتفاع أسعار النفط بشكل مباشر على معدلات التضخم ، وهكذا ، فقد زاد معدل التضخم فى الولايات المتحدة بنحو ٠,٨٪ فى شهر أغسطس فقط . وخلال الربع الثالث لعام ١٩٩٠ ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة ٥,٠٪ للدول الصناعية مقارنة بذات الفترة من عام ١٩٨٩ . وازاء تفاوت تأثير العوامل الأخرى ، فقد كان معدل التضخم فى ذات الفترة - أعلى فى الولايات المتحدة ، اذ زاد بنسبة ٥,٥٪ مقابل ٢,٨٪ فى اليابان و ٢,٧٪ فى المانيا الغربية . وكانت هذه المعدلات سواء للدول الصناعية مجتمعة ، أو للدول المذكورة منفردة ، أعلى بالمقارنة مع ارتفاع أسعار المستهلك بين الربع الثالث لعامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . وأخيرا ، نلاحظ ان معدل التضخم وفق ذات المؤشر قد بلغ ٦,٣٪ فى الولايات المتحدة فى شهر نوفمبر ١٩٩٠ ، وبلغ فى ذات الشهر ٤,٢٪ فى اليابان و ٣,٠٪ فى ألمانيا الغربية .

٢ - التجارة والتدفقات المالية والنقدية :

وقد ظهر خلال عام ١٩٩٠ الترابط الوثيق بين تفاوتات النمو والاداء فى الاقتصاد العالمى من جهة ، والتطورات فى التجارة والمدفوعات الدولية ، من جهة أخرى . وهكذا ، فى مجال التجارة تعلقت التطورات الأهم بأوضاع الموازين التجارية للدول الصناعية الرئيسية ، وتعاظم اسهام الدول الصناعية الجديدة فى التجارة الدولية ، وتزايد اندماج بلدان أوروبا الشرقية فى التجارة العالمية ، فضلا عن التطورات فى حجم وقيمة وشروط التجارة الدولية ، واما فى مجال المدفوعات ، فان أهم التطورات قد اتصلت بتطور توزيع القروض الدولية والاستثمار المباشر والاحتياطات الدولية . وفى ارتباط وثيق بكل ما سبق ، نرصد التطورات المالية والنقدية ذات التأثير العالمى ، المباشر وغير المباشر ، وبوجه خاص ، نقصد التطورات فى اسواق المال العالمية ، واسعار الفائدة ، واسعار العملات الرئيسية ، فضلا عن معدلات التضخم والاستقرار النقدى فى الدول الصناعية الرئيسية .

جدول رقم (٣) آثار ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٤٠٪ على اقتصادات الدول النامية فى عام ١٩٩٠

	الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى	قيمة الواردات	شروط التجارة	الميزان التجارى
المدينة	٠,٢	-٠,٩	٠,٤	٠,١
المصدرة للمواد الأولية	-٠,٤	-٢,١	-١,٧	-٠,٣
المصدرة للسلع المصنعة	-٠,٢	-١,٥	-١,٣	-٠,٢
الصغيرة منخفضة الدخل	-٠,٣	-٢,٤	-١,٩	-
الافريقية	٠,٥	١,٧	٣,٠	-
الآسيوية	٠,٢	-١,٠	-٠,٢	-٠,١
الامريكية	٠,١	-١,٤	١,٧	٠,٨
الأوروبية	-٠,٤	-٢,٣	-٢,٠	-٠,١
المصدرة للنفط	٢,٠	-٤,١	١١,٣	٢,٣
الدائنة ★	-	٠,٥	٨,٤	١٠,٨

★ تتألف أساسا من الدول النامية المصدرة للنفط .

Source : world Economic outlook, oct. 1990 (wash.D.C. : IMF, 1990), P.36.

(أ) تطور التجارة الدولية ★ :

لقد زاد العجز التجارى الإجمالى لمجموعة الدول الصناعية إلى ـ ١٣٣,٩ مليار دولار في عام ١٩٩٠ مقارنة بنحو ـ ١١٢,٦ مليار دولار فى عام ١٩٨٩ . وفى الدول الصناعية الرئيسية انخفض الفائض التجارى لكل من المانيا (الغربية) واليابان مقابل تراجع العجز التجارى للولايات المتحدة . الا انه رغم انخفاض الفائض التجارى الالمانى من ٧١,٥ مليار دولار إلى ٥٥,٨ دولار بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، فقد استمرت ألمانيا صاحبة أكبر فائض تجارى بين الدول الصناعية . وذات الامر يلاحظه بالنسبة لليابان التى انخفض فائضها التجارى من ٦٤,٢ مليار دولار إلى ٥٢,٢ مليار دولار ، وشغلت المرتبة الثانية للعام التالى على التوالى من حيث قيمة هذا الفائض مقارنة بالدول الصناعية الأخرى . ولكن من الهام ملاحظة ان اليابان قد تراجعت إلى المرتبة الثانية وفق هذا المؤشر ، بعد ان شغلت المكانة الأولى خلال السنوات الثلاث السابقة لعام ١٩٨٩ . وقد تراجع العجز التجارى للولايات المتحدة ، بدرجة طفيفة من ـ ١٢٩,١ مليار دولار فى عام ١٩٨٩ إلى ـ ١٢٢,٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ ، وبدرجة هامة مقارنة بالعجز التجارى الامريكى البالغ ١٧٠,٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٧ . الا ان هذا العجز قد مثل أكثر من ٩٠٪ من إجمالى العجز التجارى لمجموعة الدول الصناعية فى عام ١٩٩٠ .

وقد حلت المانيا (الغربية) محل الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مصدر فى العالم فى عام ١٩٩٠ ، حيث زادت صادراتها مقارنة بعام ١٩٨٩ بنحو ١٦,٨٪ وبلغت ٣٩٨,٤ مليار دولار . وتراجعت الولايات المتحدة إلى المرتبة الثانية بقيمة للصادرات بلغت ٣٩٣,٩ مليار دولار ، ثم اليابان التى استمرت تشغل المرتبة الثالثة بقيمة صادرات ٢٨٧,٦ مليار دولار . ويلاحظ ان الصادرات الامريكية قد زادت فى هذا العام بنحو ٨,٣٪ كما زادت الصادرات اليابانية بنحو ٥,٠٪ ، وهو ما يقل بدرجة هامة عن نمو الصادرات الالمانية (الغربية) .

وأما تطور الواردات فى عام ١٩٩٠ ، فيكشف أسباب الفائض أو العجز فى الموازين التجارية للدول الصناعية كما عرضنا له . فقد استمرت الولايات المتحدة أكبر مستورد فى العالم ، حيث بلغت قيمة وارداتها ٥١٦,٦ مليار دولار ، أو حوالى ٢٠,٠٪ من إجمالى واردات الدول الصناعية ، وجاءت المانيا الغربية فى المرتبة الثانية بواردات بلغت ٣٤٢,٦ مليار دولار وبنسبة أقل من الإجمالى اذ لم يتعد ١٣,٣٪ ثم اليابان فى المرتبة الثالثة بواردات لم تتعد ٢٣٥,٤ مليار دولار أو ٩,١٪ فقط من ذات الإجمالى . ونلاحظ ان الواردات الامريكية قد زادت بنحو ٤,٧٪ فقط بينما زادت واردات اليابان بنحو ١٢,٢٪ ، وحققت الواردات الالمانية أكبر نسبة للتميز بين الدول الصناعية اذ بلغت ٢٧٪ ، وذلك فى عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩ ، وأخيرا ، من الهام ان نوضح ان حجم التجارة الدولية للدول الصناعية قد زاد بنحو ٤,٧٪ بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ وهو ما يقل عن نمو هذا الحجم بين عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ حين بلغ ٧٪ . وارتبط انخفاض معدل نمو التجارة بتباطؤ النمو والاستثمار فى عام ١٩٩٠ ، كما انعكس فى انخفاض معدل نمو التجارة الدولية إلى نحو ٥,٥٪ فى العام الأخير مقارنة بمعدل بلغ ٧,٥٪ فى عام ١٩٨٩ و ٩,٠٪ فى عام ١٩٨٨ .

وتشير البيانات المتاحة عن النصف الأول لعام ١٩٩٠ إلى إرتفاع الفائض التجارى لمجموعة الدول النامية بدرجة طفيفة مقارنة بالنصف الأول لعام ١٩٨٩ ، حيث ارتفع الفائض إلى ٩ مليارات دولار مقابل ٨ مليارات دولار ، فقد زادت قيمة الصادرات بنسبة ٦٪ لتصل إلى ٣٩٠,٢ مليار دولار ، كما زادت قيمة الواردات بذات النسبة لتبلغ ٣٨١,٣ مليار دولار بين العامين المذكورين . وقد ساهم فى ارتفاع الفائض زيادة صادرات الدول النامية المصدرة للنفط ، فضلا عن صادرات الدول الآسيوية النامية .

وقد حققت الدول الآسيوية النامية أعلى معدل لنمو التجارة الدولية مقارنة بغيرها من الدول النامية حيث نمت صادراتها بنحو ٨,٩٪ ووارداتها بنحو ٧,٤٪ كما انخفض العجز فى موازينها التجارية من ١١,٢ مليار دولار إلى ٩,٣ مليار دولار فى ذات الفترة . وارتبطت التطورات الايجابية فى بلدان هذه المجموعة الفرعية من الدول النامية ، بارتقاء مكانة الدول الصناعية الآسيوية الجديدة فى الصادرات العالمية .

وفى المقابل ، يلاحظ تطورات سلبية فى مجال التجارة الدولية للدول النامية المأزومة والمدينة . وهكذا ، فان دول أوروبا النامية قد شهدت تزايدا فى قيمة العجز الإجمالى لموازينها التجارية من ٢,٦ مليار دولار إلى ٣,٦ مليارات دولار ، اذ ارتفعت قيمة صادراتها بنسبة ٥,٦٪ بينما زادت

★ قيمة الصادرات (فوب) وقيمة الواردات (سيف)

وارداتها بمعدل أكبر بلغ ٦,٤٪ . وارتبط هذا التطور السلبى باحتدام الأزمة الاقتصادية فى بلدان شرق أوروبا المصنعة ضمن هذه المجموعة من الدول النامية . واما دول امريكا اللاتينية فقد زادت صادراتها ووارداتها بنحو ٢٪ فقط ، وارتفع العجز الإجمالى لموازينها التجارية بدرجة طفيفة من ٩,٠ مليارات دولار إلى ٩,٢ مليارات دولار فى ذات الفترة . وكان انخفاض معدل الواردات وثيق الارتباط ببرامج التقشف والاصلاح الاقتصادى التى تطبق فى هذه الدول لمواجهة الاختلالات الخارجية ومشكلة المديونية الخارجية فى اطار برامج الاستقرار والتكيف .

وفى عام ١٩٩٠ هبطت اسعار السلع الأولية (عدا الوقود) إلى ادنى مستوى لها منذ عام ١٩٨٧ . وبلغت نسبة تدهور اسعار هذه السلع نحو ٨٪ فى المتوسط مقارنة بعام ١٩٨٩ . وبلغت نسب التدهور ٣١٪ للقمح و ٢٧٪ للسكر و ١٤٪ للارز و ٢٠٪ لزيت الذرة . كما هبط الرقم القياسى لصندوق النقد الدولى لمجموعة السلع الغذائية بنحو ١٢٪ وللمواد الخام الزراعية ٣,٥٪ وللمعادن والمواد الاستخراجية ٣٪ . وفى المقابل ارتفعت اسعار المشروبات والبن والكاكاو .

وكان التغير الأهم فى اسعار السلع الأولية خلال عام ١٩٩٠ هو ارتفاع اسعار النفط . فقد ارتفع متوسط اسعار نفط اوبك محسوبا على اساس الخام العربى المتوسط (خام دبى) إلى ١٨,٧ دولارا للبرميل فى الاسبوع الأول من يناير ١٩٩٠ ، اى إلى ما يزيد على السعر الرسمى المستهدف لنفط الاوبك منذ أول فبراير ١٩٨٧ . وقد تواصل هذا الارتفاع خلال الربع الأول من عام ١٩٩٠ . الا انه مع بداية الربع الثانى من العام اخذت الاسعار تنخفض بدرجة ملموسة حتى تدنت إلى أقل من ١٢ دولارا للبرميل من نفط دبى . ومع بداية الربع الثالث من العام وعقب اجتماع جدة الذى ضم الدول النفطية الخليجية العربية ، ثم الاجتماع الوزارى نصف السنوى للاوبك عاودت الاسعار ارتفاعها ، واتفق فى الاجتماع الأخير على رفع السعر المستهدف للاوبك إلى ٢١ دولارا بدلا من ١٨ دولارا . وواصلت اسعار النفط ارتفاعها فى الربع الأخير من العام بعد زيادته الكبيرة فى اعقاب الغزو العراقى للكويت فى بداية اغسطس ١٩٩٠ ، وبدلا من خضوع اسعار النفط خلال النصف الأول من العام لدرجات الالتزام أو التجاوز لحصص الإنتاج اضحت هذه الاسعار خلال النصف الثانى من العام خاضعة للتوقعات السياسية والعسكرية .

ورغم ارتفاع اسعار النفط ، الا ان الاتجاه العام لتطور شروط التجارة خلال عام ١٩٩٠ قد تمثل فى تدهور هذه الشروط فى غير صالح البلدان المصدرة للمواد الأولية ، الزراعية والاستخراجية ، من حيث الاساس . وكان الوجه الآخر هو استمرار تمتع البلدان الصناعية بشروط أفضل للتجارة ، نتيجة ارتفاع اسعار صادراتها من السلع المصنعة . وإلى جانب المؤشرات الموضحة عاليه ، نلاحظ هنا ان الرقم القياسى لوحدة اسعار الصادرات للدول الصناعية قد ارتفع من ١٠٠ عام ١٩٨٥ إلى ١٣٧,٨ عام ١٩٨٩ ثم إلى ١٥١,٤ عام ١٩٩٠ ليزيد بنحو ٩,٩٪ بين العامين الأخيرين .

وفى المقابل ، فان الرقم القياسى لوحدة الواردات للدول الصناعية قد زاد بدرجة أقل إلى ١٣٦ فى عام ١٩٩٠ مقارنة بـ ١٢٣,٤ فى عام ١٩٨٩ و ١٠٠ عام ١٩٨٥ . ورغم ارتفاعه بمعدل ١٠,٢٪ بين العامين الآخرين ، وهو ما يزيد بدرجة طفيفة عن ارتفاع الرقم القياسى للصادرات بين ذات العامين ، فقد استمر الأخير أعلى بدرجة هامة . ويتأكد هذا من الرقم القياسى لوحدة الواردات لالمانيا الغربية . اذ رغم بلوغه ١٥١,٨ عام ١٩٩٠ ، بقى أقل من الرقم القياسى لوحدة الصادرات الذى بلغ ١٧٨,٨ فى ذات العام .

ب ـ حركة رؤوس الاموال :

باستبعاد القروض والمنح الرسمية ، نلاحظ ان عام ١٩٩٠ قد شهد استمرار اتجاه تراجع القروض الدولية إلى الدول النامية ، وهو الاتجاه الذى برز مع تفاقم أزمة ديون العالم الثالث منذ بداية عقد الثمانينات . ووفق البيانات المتاحة ، ارتفع إجمالى قيمة القروض الدولية ، البنكية وغير البنكية ، من حوالى ٥٩١٣ مليار دولار إلى ٦٨٣٣ مليار دولار بين الربع الثالث لعام ١٩٨٩ والربع الثالث لعام ١٩٩٠ ، أو بنحو ١٥,٦٪ . وارتبطت هذه الزيادة بارتفاع الحصة النسبية للدول الصناعية من هذه القروض من ٦٩,٤٪ إلى ٧٠,٨٪ ، بينما هبطت الحصة النسبية للدول النامية عدا المراكز المالية لما وراء البحار (مراكز الاوفشور) من ١٠,٣٪ إلى ٨,٩٪ . وباضافة المراكز الأخيرة تكون حصة الدول النامية قد هبطت من ٢٦,٢٪ إلى ٢٤,٦٪ . وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٤) .

ونلاحظ هنا ان الدول المتقدمة اعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية قد استحوذت على ٩٤,٣٪ من إجمالى الاقتراض العالمى فى الربع الأول لعام ١٩٨٩ ،

مقابل ٧٠,٨٪ فى متوسط الفترة بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٤ ، ونالت الولايات المتحدة واليابان ٥٠٪ من الإجمالى . وقد ساهم فى القفزة التى شهدتها حصة الدول المتقدمة من القروض الدولية ، تمويل عمليات الشراء والاندماج بما فى ذلك للاصول فى البلدان النامية المدينة سدادا للديون ، كما ارتبط تراجع حصة البلدان النامية بتراجع القروض المصرفية المتاحة لها فى اسواق النقد العالمية مع تفاقم أزمة مديونيتها الخارجية النصف الأول للثمانينات . وهكذا ، مثلا فان القروض من مصادر خاصة إلى البلدان النامية قد هبطت من ٤١,١ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ إلى ١٤,٣ مليار فى عام ١٩٨٥ ثم إلى ٢,٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ .

وفى عام ١٩٩٠ تشير التقديرات إلى تراجع الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان النامية ، عكس الحال طوال النصف الثانى من الثمانينات ، وبالذات قفزة هذا الاستثمار خلال عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ . وقدر إجمالى الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول النامية بنحو ٢١,٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ مقابل ٢٢,٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٩ و ١٣,٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٧ قبل القفزة الهامة لهذا الاستثمار ، وتقدر حصة أمريكا اللاتينية من هذا الاستثمار بنحو ٩ مليارات دولار أو ٤١,٣٪ من الإجمالى ، ونالت الارجنتين والمكسيك والبرازيل حوالى ٨١٪ من حصة أمريكا اللاتينية . ونلاحظ هنا أن ارتفاع نصيب هذه البلدان يرجع إلى مقايضة مديونيتها الخارجية بالأصول الرأسمالية فى اطار عمليات التخصيصية . اذ على هذا الأساس زاد هذا الاستثمار فى امريكا اللاتينية بنحو ٣٦,٤٪ مقارنة بعام ١٩٨٩ حين قدر بنحو ٦,٦ مليار دولار . والواقع انه رغم حساب مقايضة الديون بالاصول فان القيمة الحقيقية لهذا الاستثمار قد تدهورت بنحو ٩٪ خلال السنوات السبع من ١٩٨٤ حتى ١٩٨٩ مقارنة بالسنوات السبع السابقة . وتبلغ نسبة التدهور ٤٣٪ فى حالة استبعاد تدفق الاستثمار الاجنبى لشراء الاصول الرأسمالية سدادا للمديونية الخارجية لهذه البلدان . وقد بلغت قيمة هذا التدفق ٤,٣ مليار دولار أو حوالى ٥٣,٠٪ من إجمالى الاستثمار الاجنبى المباشر إلى امريكا اللاتينية فى عام ١٩٨٨ . وقد ساهم تراجع وضعف الاستثمار الاجنبى المباشر فى البلدان النامية بما فى ذلك بلدان امريكا اللاتينية ، فى تفاقم مشكلات التمويل الخارجى ، وذلك بالتضافر مع ما عرضنا له من تراجع حصة هذه البلدان فى القروض الدولية ، وتفاقم الآثار السلبية لظاهرة هروب رؤوس الاموال من الجنوب إلى الشمال .

وقد استمر التدفق الرئيسى للاستثمار الاجنبى المباشر نحو الدول الصناعية ، وخاصة الولايات المتحدة ، كما استمرت هذه الدول أهم مصادر هذا الاستثمار ، وبالذات اليابان . وقد جنت الدول الصناعية أهم ثمار التحولات الليبرالية المالية العالمية وتعمق عملية تدويل اسواق رأس المال خلال الثمانينات ، وهو ما ارتبط بازالة القيود على

جدول رقم (٤) تطور توزيع القروض الدولية (بالمليار دولار)

القروض	جميع الدول		الصناعية		النامية عدا الأفشور		الدول النامية	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الربع الثالث ١٩٩٠								
بنكية	٥٢٤٥,٨	١٠٠	٣٩٥٣,٩	٧٥,٤	٢٩٥,٣	٥,٦	١٢٩١,٨	٢٤,٦
غير بنكية	١٥٨٧,٦	١٠٠	٨٨١,٦	٥٥,٥	٣١٥,٠	١٩,٨	٣٨٩,٤	٢٤,٥
إجمالى البنكية وغير البنكية	٦٨٣٣,٤	١٠٠	٤٨٣٥,٥	٧٠,٨	٦١٠,٣	٨,٩	١٦٨١,٢	٢٤,٦
الربع الثالث ١٩٨٩								
بنكية	٤٥٩١,٦	١٠٠	٣٤٢١,٩	٧٤,٥	٢٩٢,٣	٦,٤	١١٦٩,٨	٢٥,٥
غير بنكية	١٣٣١,٠	١٠٠	٦٨٤,٢	٥١,٨	٣١٤,٥	٢٣,٨	٣٧٦,٦	٢٨,٥
إجمالى البنكية وغير البنكية	٥٩١٢,٦	١٠٠	٤١٠٦,١	٦٩,٤	٦٠٦,٨	١٠,٣	١٥٤٦,٤	٢٦,٢
عام ١٩٨٤								
بنكية	١٩٦٩,٣	١٠٠	١٣٤٤,٢	٦٨,٣	٢٢٣,٦	١١,٤	٦٢٥,١	٣١,٧
غير بنكية	٧٥٤,٤	١٠٠	٢٩٦,٥	٣٩,٣	٣٠٨,٥	٤٠,٩	٣٤١,٣	٤٥,٢
إجمالى البنكية وغير بنكية	٢٧٢٣,٧	١٠٠	١٦٤٠,٧	٦٠,٢	٥٣٢,١	١٩,٥	٩٦٦,٤	٣٥,٥

حركة رأس المال ، والتطور في نظم الاتصالات الحديثة والكومبيوتر ، ومن ثم خفض تكلفة وزيادة عائد تصدير رأس المال . وقد زاد الاستثمار المباشر الياباني في الخارج من ٤,٦ مليار دولار إلى ٤٧,٠ مليار دولار بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٩ . وفي العام الأخير اتجه ٤٦,٢٪ من هذا الاستثمار الياباني إلى الولايات المتحدة . وتشير بعض التقديرات إلى ان الاستثمار الاجنبي المباشر في الولايات المتحدة قد بلغ حوالي ٤٠ مليار دولار خلال الاشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٠ مقابل ٣٦ مليار دولار في عام ١٩٨٩ . كما يقدر ان حجم هذا الاستثمار استمر ثابتا خلال العامين .

وتشير تقارير أخرى إلى غلبة الاستثمار في شراء شركات امريكية عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية الأمريكية مقارنة بنقل رأس المال من الخارج ، كما تشير إلى تراجعه بسبب التوجه إلى الجماعة الاوروبية مع اقتراب موعد ازالة الحواجز التجارية بين دولها ، ودخول الاقتصاد الامريكي فترة تباطؤ في النمو وانتهاء فترة الاستيلاء على الشركات ، وبدء تدني العجز التجاري الامريكي ، فضلا عن فتور حماس المستثمرين من اليابان وألمانيا للاستثمار في الخارج ، الا ان الاتجاه العام للاستثمار الاجنبي المباشر يظل بالأساس انتقالا لرؤوس الاموال من الشمال إلى الشمال . وهو ما رأيناه بالنسبة لحركة القروض الدولية التجارية ، فضلا عن الاستثمار المالي في الاوراق المالية ، وغير ذلك من أشكال حركة رأس المال للاستثمار .

وفي نهاية عام ١٩٩٠ ، شغلت اليابان المرتبة الأولى بين الدول الصناعية من حيث حيازة الاحتياطيات من النقد الاجنبي حيث بلغت حيازتها ٧٨,٥ مليار دولار ، رغم تراجع هذه الحيازة مقارنة بنهاية عام ١٩٨٩ . ورغم الارتفاع الملموس في قيمة الاحتياطيات الدولية للولايات المتحدة في ذات الفترة ، فقد استمرت تشغل المرتبة الثانية من حيث قوتها المالية وفقا لهذا المؤشر ، بحجم احتياطيات بلغ ٧٢,٣ مليار دولار ، وذلك في نهاية عام ١٩٩٠ . واستمرت ألمانيا (الغربية) في المرتبة الثالثة وان شهدت هذه الفترة زيادة هامة في قيمة الاحتياطيات الدولية الألمانية التي وصلت إلى ٦٧,٩ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٠ . ومن الهام ملاحظة ، أنه بإضافة الذهب إلى الاحتياطيات من النقد الاجنبي تصبح الولايات المتحدة في المرتبة الأولى باحتياطيات تبلغ ٨٥,٤ مليار وتتراجع اليابان إلى المرتبة الثانية حيث تزيد احتياطياتها الإجمالية بقدر ضئيل ولا تتجاوز ٧٩,٧ مليار دولار ، على حين تستمر ألمانيا (الغربية) في المرتبة الثالثة باحتياطيات قدرها ٧٢,٧ مليار دولار* .

جـ - التطورات المالية والنقدية :

لقد تأثرت سلبا وبشدة من جراء أزمة الخليج أسواق الاسهم الدولية الرئيسية ، وان تفاوتت هذه الآثار . فقد كانت سوق طوكيو للاسهم الأشد تضررا من الأزمة ، بينما كانت سوق لندن الأقل تضررا ، وهو ما يرجع إلى الاعتماد المطلق لليابان على استيراد النفط ، من جهة ، وإلى كون بريطانيا دولة مصدرة للنفط ، من جهة ثانية . كما تفادت تأثر الاوراق المالية للشركات حسب نشاطها الاقتصادي ، اذ ارتفعت قيمة أسهم الشركات العاملة في نشاط النفط خاصة والطاقة عامة ، فضلا صناعة مهمات الوقاية من الحرب الكيماوية . وقدرت الخسائر الاسمية في قيمة الاسهم بسوق نيويورك خلال شهر من بداية الأزمة حوالي ٥٠٠ مليار دولار ، أو إجمالي ١٧٪ من قيمتها يوم ١٧ يوليو ١٩٩٠ . وارتبطت هذه الخسائر بالمخاوف من ارتفاع التكاليف بسبب ارتفاع اسعار النفط ، وما يتصل بهذا من انخفاض الأرباح واحتمال الركود .

ويظهر أثر أزمة الخليج على الاسواق الماليه الدولية الرئيسية من مقارنه أعلى وادنى مستوى لمؤشرات الاسهم في عام ١٩٩٠ ، كما يظهر هذا الأثر بالذات في تطورها بعد ٢ أغسطس ١٩٩٠ . وهكذا ، فقد هبط مؤشر سوق طوكيو للاسهم (نيكاي) من ٣٨٩١٥,٨٧ إلى ٢٠٢٢١ أو بنسبة ٤٨,٠٪ ، وهبط مؤشر سوق فرانكفورت من ١٩٦٨,٣٣ إلى ١٢٧١,٧ أو بنسبة ٣٥٪ . وفي المقابل ، قد هبط مؤشر سوق لندن من ٢٤٦٣,٧ إلى ١٧٨٢,٨ أو بنسبة ٢٧,٦٪ ، وأخيرا ، فقد هبط مؤشر سوق نيويورك (داوجونز) من ٢٩٩٩,٧٥ إلى ٢٣٦٥,١ أو بنسبة ٢١,٢٪ ، وذلك بمقارنة أعلى وادنى مستوى لهذه المؤشرات خلال عام ١٩٩٠ .

الا ان الأثر المباشر لأزمة الخليج على اسواق الاسهم يظهر بوضوح أشد بمقارنة مستوى مؤشرات الاسهم في الاسواق المالية الدولية في أعقاب الغزو العراقي للكويت ، اي بعد ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، طالما ان التفاوت بين ادنى وأعلى مستوى للاسهم خلال العام كله ، يخضع لتأثير عوامل أخرى سابقة أو لاحقة لازمة الخليج . وهكذا ، فقد هبط

* على اساس سعر التحويل وحدة سحب خاصة = ١,٤٢٢٦٦ دولار في نهاية ديسمبر ١٩٩٠ .

مؤشر اسهم سوق طوكيو (نيكاى) بنسبة ١٧,٧٪ بين ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، بينما هبط مؤشر سوق فرانكفورت بنسبة ١٢,٥٪ ، ومؤشر سوق نيويورك بنسبة ٨,١٪ ، وأخيرا ، هبط مؤشر سوق لندن بنسبة ٧,٨٪ فى ذات الفترة . وبمقارنة مستوى المؤشرات فى نهاية ديسمبر بمستواها فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، نلاحظ تدهورا أشد فى مؤشر سوق فرانكفورت مقارنة بمؤشر سوق طوكيو ، وان استمر تدهور هذين المؤشرين اشد بدرجة عالية من تدهور مؤشر سوق نيويورك ، بينما يبقى مؤشر سوق لندن الأقل تدهورا فى هذه الفترة ايضا .

وقد تأثرت العملات الدولية الرئيسية بدورها بمجريات الاحداث فى منطقة الخليج ، وبوجه خاص فقد تذبذبت قيمة الدولار الامريكى بالمقارنة مع غيره من العملات ، حيث تدهورت قيمته مع تزايد احتمالات المجابهة العسكرية ومن ثم التوقعات بالخسائر الامريكية ، بينما ارتفعت قيمته مع احتمالات التسوية السلمية اذ يمثل عملة الصفقات الدولية للنفط . وفى المقابل ، تذبذبت قيمة الين اليابانى والمارك الالمانى فى اتجاه الهبوط بسبب اعتماد البلدين على استيراد النفط ، بينما ارتفعت قيمة الجنيه الاسترلينى لكون بريطانيا مصدرة للنفط ، وقيمة الفرنك السويسرى ازاء تعاظم هروب الاموال الخليجية وغيرها من الشرق الاوسط إلى بنوك سويسرا مع تزايد التوتر فى المنطقة .

وهكذا ، بين ٨ أغسطس و ٣١ أغسطس انخفضت قيمة الدولار الامريكى ازاء أهم العملات الدولية الرئيسية ، واستمر الاتجاه النزولى للدولار حتى نهاية عام ١٩٩٠ . وبلغت نسبة هبوط الدولار نحو ١٠,٥٪ ازاء الين اليابانى ، و ٥,١٪ ازاء المارك الالمانى و ٠,٩٪ ازاء الجنيه الاسترلينى و ٤,٠٪ ازاء الفرنك السويسرى بين ٨ أغسطس و ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ . وفى المتوسط فان قيمة الدولار مقابل الين والمارك قد تراجعت بنحو ١٥٪ خلال عام ١٩٩٠ . وعلى اساس سعر الصرف الفعال ، يقدر صندوق النقد الدولى انخفاض قيمة الدولار فى نهاية ديسمبر ١٩٩٠ مقارنة بقيمته فى نهاية ١٩٨٩ بنحو ٧,٨٢٪ ، بينما يقدر ارتفاع قيمة الين بنسبة ٠,٨٣٪ والمارك الالمانى بنسبة ٤,٠٥٪ . واذ حد ارتفاع سعر الين والمارك من مخاطر التضخم فى اليابان والمانيا ، وساهم فى خفض العجز فى الحساب الجارى الامريكى نتيجة تحسين الهامش التنافسى للسلع الامريكى ، فان الدول الصناعية الرئيسية لم تطالب بوقف تدهور قيمة الدولار . وهنا ، ينبغى ان نشير إلى ان التوجه نحو خفض عجز الموازنة الامريكية قد ساهم فى خفض قيمة الدولار الامريكى ، وان الارتفاع النسبى لقيمة الدولار فى شهرى نوفمبر وديسمبر لعام ١٩٩٠ لم يقيد الاتجاه العام لانخفاضه سواء فى الفترة التالية لازمة الخليج أو خلال العام كله . ويجدر ان نلاحظ أخيرا ، ان قيمة المارك الالمانى قد ارتفعت مقارنة بغيرها من عملات النظام الاوروبى خلال عام ١٩٩٠ .

وقد ادت المخاوف من الركود الاقتصادى ، وخاصة فى أعقاب اندلاع أزمة الخليج ، إلى خفض معدلات الفائدة فى سوق النقد الامريكى . وقرر بنك الاحتياط الفيدرالى الامريكى خفض هذه المعدلات ثلاث مرات بين يوليو وديسمبر ١٩٩٠ ، بحيث أضحت فوائد الأجال القصيرة ادنى مقارنة بمستواها فى اليابان والمانيا على الرغم من مستويات التضخم الأولى فى الولايات المتحدة . وهكذا ، فى اسواق النقد الدولية هبط سعر الفائدة بالولايات المتحدة من ٩,٢٢٪ فى عام ١٩٨٩ إلى ٨,١٠٪ فى عام ١٩٩٠ وتدنت إلى ٧,٣١٪ فى آخر ديسمبر ١٩٩٠ . وفى المقابل ارتفع سعر الفائدة فى اليابان من ٤,٨٧٪ فى عام ١٩٨٩ إلى ٧,٢٤٪ فى عام ١٩٩٠ ثم زاد إلى ٨,١٥٪ فى آخر ديسمبر ١٩٩٠ . وأما فى المانيا فقد تذبذب سعر الفائدة حيث زاد من ٦,٥٩٪ فى عام ١٩٨٩ إلى ٨,٠٣ فى سبتمبر ١٩٩٠ ثم هبط إلى ٦,٠٤٪ فى أكتوبر ١٩٩٠ . وقد ارتبط ارتفاع سعر الفائدة فى اليابان بقرار السلطات النقدية التى استهدفت تفادى حدوث تضخم فى الاقتصاد مع ارتفاع اسعار النفط وتكاليف الإنتاج ، لكن هذا الرفع ساهم فيما عرضنا له من خسائر فى بورصة طوكيو للاسهم نتيجة التحول عن حيازة الاسهم لصالح الايداع المصرفى .

وقد شهدت اسعار الفائدة على القروض المقدمة إلى القطاع الخاص فى عام ١٩٩٠ ذات التطورات ، حيث انخفضت - وان بدرجة طفيفة - فى الولايات المتحدة ، بينما ارتفعت فى كل من اليابان والمانيا الغربية ، والمملكة المتحدة ، وذلك بالمقارنة مع هذه الاسعار خلال عام ١٩٨٩ . الا انه من الهام ان نلاحظ هبوط اسعار الفائدة فى سوق النقد الاوروبى على أهم العملات الدولية الرئيسية - عدا المارك الالمانى - خلال الشهور اللاحقة للغزو العراقى للكويت وحتى نهاية ١٩٩٠ . كما نلاحظ ايضا ان الاتجاه نحو انخفاض أسعار الفائدة على سندات الخزانة الامريكية خلال شهر أغسطس ١٩٩٠ فى أعقاب اندلاع أزمة الخليج قد تحول إلى اتجاه صعودى خلال الشهور اللاحقة ، بينما شهد السندات اتجاهات معاكسة فى الفترتين .

ثانيا : مؤسسات الاقتصاد العالمى

واجهت مؤسسات الاقتصادى الدولى هذا العام قضاياً جديدة ، وقضايا قديمة . والواقع أن حركة هذه المؤسسات فى مجموعها يكشف عن أمرين . الأول هو التحول الجذرى فى قائمة اهتمامات النظام الاقتصادى الدولى بعيداً عن مشاكل العالم الثالث ، ونحو الاقتراب من المشاكل الجديدة ، وخاصة مشكلات استيعاب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى فى النظام الاقتصادى الدولى . أما الأمر الثانى فهو تأكد سطوه المنظمات الاقتصادية الدولية الضيقة التى تعتبر منتديات للأوليجاركية الصناعية والمالية الحاكمة للاقتصاد العالمى وتأكد بعض المنظمات الاقتصادية الدولية الواسعة لتلك الأول . كما شهد هذا العام تطوراً ثالثاً يتمثل فى تصفية منظمة الكوميكون وزوالها من خريطة المؤسسات الاقتصادية الدولية .

ويعرض التقرير للسياسات أو القرارات الكبرى الصادرة عن مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع ، وعن الاجتماع المشترك للمنظمات الاقتصادية الدولية ، والواضح أن القضايا القديمة وخاصة مشكلات الديون والمعونة للدول النامية قد عولجت فى الاطار العام لنفس السياسات القديمة . ويبرز التقرير فشل تلك النظرة القديمة للمشكلات القائمة على الصعيدين الدولى والتنموى من خلال إنهيار مفاوضات دولة أوروجواى لمنظمة الجات .

١ ـ قمة الدول الصناعية :

عقدت قمة عام ١٩٩٠ فى هيوستن بالولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة بين ٩ ـ ١٢ يوليو . وكانت هذه القمة ـ التى تضم زعماء كل من الولايات المتحدة وايطاليا واليابان والمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا وكندا ـ هى الأولى بعد الاعلان رسميا عن انهاء الحرب الباردة . وجسدت موضوعات وقرارات هذه القمة ترتيب الأولويات وتمايز الاستجابات تجاه القضايا المطروحة على جدول الأعمال ، وذلك وفق توازن القوى وتوازن المصالح بين الدول الصناعية الكبرى المؤتمرة وفى البيئة العالمية المتغيرة .

وتضمن جدول الأعمال ثلاث مجموعات من القضايا الرئيسية . **الأولى** ، تتصل بعلاقات الغرب والشرق وخاصة تقديم المساعدات الاقتصادية التى تحتاجها دول شرق أوروبا ، بعد انهيار النظام الاشتراكى القديم ، **والثانية** ، تتعلق بعلاقات الغرب والغرب وبالذات بمناقشة المنازعات الاقتصادية التى تشغل « الدول الصناعية الرئيسية » التى أنفردت بقيادة الاقتصاد العالمى . **والثالثة** ، ترتبط بعلاقات الغرب والجنوب وخصوصا بتخفيف المديونية الخارجية « لدول العالم الثالث » فى ظل تأكد مخاطر تهميشها فى النظام العالمى الجديد .

وقد ظهر منطق توازن المصالح بين الدول الصناعية الكبرى ، فى تأكيد القمة مبدأ الخيارات المتمايزة إزاء تقديم المساعدات الاقتصادية إلى الاتحاد السوفيتى وتطور العلاقات الاقتصادية مع الصين الشعبية . وتجسد واقع توازن القوى بين الدول الصناعية الرئيسية ، فى ترك الباب مفتوحا للمفاوضات بعد القمة من أجل تسوية خلافاتها حول قضايا تحرير التجارة العالمية فى إطار جولة أوراجواى . وإذا حقيقة أن موازين القوى تحدد درجة مراعاة المصالح ، فقد تجلت خلال القمة فى تراجع درجة اهتمام الدول الصناعية الرئيسية بأزمة الديون الخارجية للبلدان النامية .

وقبل تحليل مواقف المؤتمرين ، مجتمعين أو منفردين ، من القضايا التى تضمنها جدول أعمال القمة ، يجدر أن نؤكد هنا أن هذه المواقف تستند بالدرجة الأولى إلى القدرات الاقتصادية ، الجماعية والفردية ، للدول الصناعية الرئيسية ، كما تظهر من الجدول رقم (٥) . وبإيجاز ،

فإن هذه البلدان السبعة بالمقارنة مع جميع البلدان (باستثناء ٩ بلدان غير أعضاء بصندوق النقد الدولى) تسهم بنحو ٦٩,٤ ٪ من إجمالى الناتج المحلى ، و ٦٧,٦ ٪ من ناتج الصناعة التحويلية ، و ٥٤,٢ ٪ من قيمة الصادرات السلعية ، وتملك ٤١,٩ ٪ من الاحتياطات الدولية (عدا الذهب) . وبين جميع الدول الصناعية (أعضاء OECD) ساهمت ثلاث دول هى الولايات المتحدة (واليابان والمانيا) بـ ٦٥,٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، و ٦٧,١ ٪ من ناتج الصناعة التحويلية و ٤٦,٠ ٪ من قيمة الصادرات السلعية و ٣٧,١ ٪ من الاحتياطات الدولية (عدا الذهب) .

أ ـ علاقات الغرب والشرق :

لا شك أن قضايا إعادة بناء العلاقات بين الشرق والغرب كانت الموضوع الكبير الذى دارت حوله معظم مناقشات القمة . فقد كان كل من الاتحاد السوفيتى والصين وأوروبا الشرقية ، بندا مستقلا من بنود المناقشات التى دارت بين قادة الدول السبع الصناعية الكبرى .

وفى بداية أعمال القمة أعلن الرئيس جورج بوش أنه تلقى رسالة من الرئيس السوفيتى جورباتشوف تتضمن طلباً له بصفته رئيس المؤتمر وتناشد قادة الدول الصناعية السبع الكبرى أن يقدموا مساعدات فنية وقروضا أقتصادية للاتحاد السوفيتى لمساعدته على الاستمرار فى برامج الاصلاح الاقتصادى . وقد رد الرئيس الامريكى على هذه الرسالة بأن واشنطن غير مستعدة لتقديم مساعدات عاجلة فى الوقت الراهن لموسكو وأعرب عن استعداد بلاده لتقديم مساعدات للاتحاد السوفيتى فى المستقبل شريطة أن يقوم بتخفيض الانفاق العسكرى السوفيتى ويساهم فى تخفيف الصراعات الاقليمية ويوقف المساعدات السوفيتية للانظمة التى وصفها بأنها متطرفة . وهذا الموقف الامريكى يعد استمرارا لموقف واشنطن الرافض لتقديم مساعدات اقتصادية كبيرة للسوفييت وقد سبق وأعلن عنه الرئيس الامريكى لدى حضوره لقمة قادة دول حلف الأطلنطى قبل أيام من قمة الدول الصناعية السبع . ويرر ذلك بأن هذا ان يساعد على أصلاح النظام الاقتصادى السوفيتى . وأوضح مستشار الرئيس الامريكى لشئون الأمن القومى وقتها أن موسكو لا تزال تدفع بعشرة مليارات دولار لدول صديقة لها وليست صديقة للولايات المتحدة .

وفى المقابل حضرت المجموعة الأوروبية إلى قمة هيوستن حاملة معها خطة بتقديم مساعدات مالية إلى الاتحاد السوفيتى تقدر بنحو ١٥ بليون دولارا ـ ودافع جاك ديلور رئيس اللجنة التنفيذية للمجموعة الأوروبية ـ والذى شارك فى قمة هيوستن ـ بقوة عن تلك الخطة وعن ضرورة تقديم مساعدات مالية لضمان نجاح إصلاحات جورباتشوف السياسية والاقتصادية .

إلا أن رفض الولايات المتحدة للخطة ، بتأييد من اليابان وبريطانيا وكندا ، أدى فى نهاية الأمر إلى وضعها على الرف ، مع أحتفاظ الدول المتحمسة لتقديم مساعدات ـ خصوصا المانيا وفرنسا ـ بحقها فى اقراض الاتحاد السوفيتى . ولم يكن ذلك يعنى أن قمة هيوستن رفضت مساعدة موسكو ، لأن البيان الختامى للقمة أكد على استمرار الدول الصناعية فى تأييد إصلاحات جورباتشوف ، وتعهدها بمواصلة المساعدات الفنية والتكنولوجية إلى الاتحاد السوفيتى . كذلك تضمن البيان موافقة على أن يقوم صندوق النقد الدولى باعداد دراسة عن الاقتصاد السوفيتى وسبل اصلاحه وذلك كخطوة أولى لتقييم حجم الاحتياجات المالية للمساعدة . واتفق أن يتم الانتهاء من هذه الدراسة خلال ستة شهور .

وقد جاء البيان الختامى للقمة ليعكس موقفا وسيطا بين مؤيدى ومعارضى تقديم مساعدات فورية للسوفييت حيث ترك الباب مفتوحا أمام كل دولة لتقديم أو عدم تقديم تلك المساعدات فورا إلى أن تتم دراسة احتياجات الاقتصاد السوفيتى وإمكانية تقديم المساعدات إليه .

وفى هذا السياق ، والأهم فى اطار التوجه الاستراتيجى لقيادة جورباتشوف نحو التحول إلى اقتصاد السوق والاندماج فى الاقتصاد العالمى وفى ظل ضيق هامش المناورة والمساومة والتراجع فى أعقاب ثورة البيرويسترويكا وانهاء الحرب الباردة ، نفهم رد الفعل السوفيتى فور انتهاء القمة حيث اشاد المتحدث باسم الخارجية السوفيتية جينادى جيراسيموف بنتائجها ووصفها بانها تمثل اجماع من الدول الغربية السبع الكبرى على تأييد البريسترويكا وان الخلافات بين تلك الدول على مساعدة السوفيت هى اختلافات فى توقيت واسلوب تقديم تلك المساعدات.

وفور انتهاء اعمال القمة استغلت المانيا الحرية المتروكة لكل دولة فى هذه القضية وقامت بتقديم مساعدات اقتصادية لموسكو تم الاعلان عنها خلال زيارة المستشار الالمانى هيملوت كول للاتحاد السوفيتى فى اعقاب قمة الدول السبع الكبرى . وحصلت المانيا مقابل مساعداتها للسوفيت على تعهد سوفيتى بالانسحاب من المانيا الشرقية وبعدم معارضة الوحدة الالمانية وبعدم معارضة انضمام المانيا الموحدة لحلف الاطلنطى اذا اختارت ذلك .

وقد احتلت قضية المساعدات إلى دول أوروبا الشرقية والوسطى جانبا من مناقشات الدول الصناعية السبع فى هيوستون ، وإن كانت اهمية تلك القضية قد تراجعت وراء قضية تقديم مساعدات عاجلة مالية إلى الاتحاد السوفيتى . وحظيت جهود المجموعة الاوروبية بتأييد كل من الولايات المتحدة واليابان ، مع الدعوة إلى تعزيز استمرار المساعدات الفنية والتكنولوجية التى تضمن رفع درجة الكفاءة الانتاجية فى أوروبا الشرقية وتحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة . وفى هذا المجال اتفقت القوى الثلاث الرئيسية فى المؤتمر على ضرورة اضفاء المرونة التجارية على سياسات التصدير إلى دول أوروبا الشرقية والوسطى ، خصوصا فيما يتعلق بتصدير السلع المتقدمة مثل أجهزة الكمبيوتر المتطورة . وأشار البيان الختامى للقمة إلى أهمية تقديم الدعم المالى لها لمساندة التغييرات السياسية والاقتصادية الجارية فيها . ولكن يلفت الانتباه أن البيان السياسى للقمة ناشد رومانيا الاتجاه إلى الاتجاه الديمقراطى الذى يسود العالم حتى تتلقى مساعدات الغرب . والأمر أن هذا الموقف من رومانيا بعد أن أجرت انتخابات شهدها مراقبين دوليين وغربيين بالاساس وأكدوا نزاهتها وحريتها وديمقراطيتها ، يشكك فى مصداقية الخطاب السياسى الغربى حول حق تقرير المصير وحق الشعوب فى اختيار نظمها بحرية وهو الخطاب الذى استمر طوال عقود الوصاية السوفيتية على شرق أوروبا .

وكانت إحدى القضايا الخلافية التى سيطرت على جانب من أعمال قمة هوستن ، هى قضية استئناف المساعدات للصين . وكانت الصين قد تعرضت لفرض عقوبات اقتصادية ضدها بعد أحداث بكين فى يونيو ١٩٨٩ ، التى سحق فيها الجيش الصينى انتفاضة الطلاب المطالبين بالديمقراطية هناك . وبينما أصرت كل من الولايات المتحدة ودول المجموعة الاوربية على أن يترافق تخفيف العقوبات المفروضة على الصين ، بتغيرات فى السياسة الداخلية فى الصين نفسها تستهدف تعزيز الديمقراطية السياسية والاقتصادية ، فإن اليابان أتخذت موقفا مخالفا لذلك ، وأبدت رغبتها فى استئناف مساعداتها للصين التى كانت قد جمدت فى العام السابق .

وعرض توشيكى كايفو رئيس وزراء اليابان وجهة نظر بلاده مستندا إلى بعدين اقتصادى وسياسى . الأول هو أن الصين شريك تجارى كبير فى الحاضر والمستقبل لليابان ، لا يمكن التضحية به . والثانى هو أن اليابان لن تستطيع أن تلعب دورا سياسيا متحركا وحيويا فى منطقة شرق آسيا والعالم ، بدون استخدام طاقاتها الاقتصادية لبناء علاقات أقوى وأكثر تنوعا مع العالم ، وعلى وجه الخصوص الدول القريبة منها مثل كوريا والصين وكمبوديا وفيتنام .

وقد شهدت التجارة بين اليابان والصين الشعبية هبوطا كبيرا خلال العام ١٩٨٩ والربع الأول من العام ١٩٩٠ . وطبقا لإحصاءات وزارة التجارة اليابانية فإن صادارات اليابان إلى الصين فى العام ١٩٨٩ هبطت بنسبة ٢٥,٣ ٪ لتصل إلى ٧,٤٨ بليون دولار ، بينما استمرت وارداتها من الصين فى الارتفاع ، لتزيد بنسبة ٨,٧ ٪ إلى ١١,٧ بليون دولارا وخلال الشهور الثلاثة الأولى من العام ١٩٩٠ هبطت صادارات اليابان إلى الصين بنسبة ٤٩,٦ ٪ مقارنة بنفس الفترة من العام ١٩٨٩ . وتعتبر اليابان أولى الدول الدائنة للصين إذ يعود اليها وحدها حوالى نصف إجمالى الديون المستحقة على الصين والتى تبلغ ٤٠ بليون دولارا .

وقد ترك البيان الختامى للقمة الباب مفتوحا أمام الدول الرأسمالية الكبرى لالغاء أو ابقاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الصين . وقد استغلت اليابان هذه الحرية فى الموقف من الصين وأعلنت أنها ستلغى عقوباتها الاقتصادية التى سبق وفرضتها عليها الصين وأنها سترسل مسئولا كبيرا إلى بكين لأطلاع الزعماء الصينيين بشكل أكثر تفصيلا على الموقف اليابانى ، وأعلنت أنها ستفرج عن قروض يابانية للصين كانت مجمدة وقيمتها ٥,٤ مليار دولار .

وقد رحب رئيس وزراء الصين بموقف القمة من العقوبات المفروضة على الصين لكنه أعرب عن أسفه لأن الخطوات التى اتخذتها القمة غير كافية إذ كانت الصين ترغب فى موقف جماعى بالغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها .

ب ـ علاقات الغرب ـ الغرب :

مع أن تقديم مساعدات مالية إلى الاتحاد السوفيتى كانت أكثر القضايا ضجيجا ، فانها لم تكن أكثرها صعوبة . ففى المقابل احتلت قضية تحرير التجارة العالمية الحيز الاكبر من المناقشات ، وكانت القضية الأصعب والأشد حساسية .

وقد تعهد الرئيس الامريكى جورج بوش قبل عقد قمة هوستن أن تكون هذه القمة هى « قمة تحرير التجارة » ، وتعهد بانقاذ جولة أورجواى لتحرير التجارة .

وكان موضوع النزاع الرئيسى بشأن تحرير التجارة الدولية هو الدعم الذى تقدمه دول المجموعة الاوروبية لمزارعيها والذى يبلغ ٣٤ بليون دولار سنويا .

وقد رفعت الولايات المتحدة لواء هذه القضية أثناء القمة نظرا لأن مزارعيها هم أكثر المضارين من هذه العوائق الجمركية وغير الجمركية التى تفرضها اليابان وعدد آخر من الدول السبعة فى موجهة صادراتها الزراعية .

وتريد الولايات المتحدة الغاء كل أشكال الدعم الزراعى بحلول العام ٢٠٠٠ غير أن دول المجموعة الأوروبية ترى أن من الممكن فقط التدرج فى تخفيض هذا الدعم على مدار سنوات طويلة ، لكن بما لا يصل إلى الغائه تماما لاعتبارات تتعلق بمصالح المزارعين الذين يبلغ عددهم ١١ مليون مزارع .

واحتج جاك ديلور رئيس اللجنة التنفيذية للمجموعة الاوروبية بان الولايات المتحدة تقدم اعانات سنوية لمزارعيها الذين يبلغ عددهم ٢ مليون مزارع تصل قيمتها إلى ٨,٤ بليون دولار ، وهو ما يعنى تقارب مستوى الدعم الذى يحصل عليه المزارع الواحد فى كل من أوروبا والولايات المتحدة على الرغم من الفارق الكبير فى الرقم الإجمالى .

وبعد خلافات طويلة توصلت قمة هوستن إلى حل وسط يقوم على أساس مقترحات تقدم بها آرت دى زييو المفاوض الهولندى الذى يرأس مجموعة المفاوضات الزراعية فى إطار جولة أورجواى لتحرير التجارة . وتضمن الاتفاق تخفيض الدعم الداخلى الذى يحصل عليه المزارعون مع استثناء بعض المنتجات لاعتبارات تتعلق بـ « الأمن الغذائى » . ثم تحويل القيود والرسوم غير الجمركية على الصادرات الزراعية إلى رسوم جمركية فقط وأخيرا الاسراع بتخفيض اعانات الصادرات التى تبلغ ١٠ بلايين دولار فى المجموعة الأوروبية مقابل ٥٠٠ مليون دولار فقط فى الولايات المتحدة الامريكية .

ومع ذلك فإن الاتفاق الذى تضمنه بيان قمة هوستن لم يتضمن جدولا زمنيا لتنفيذ التخفيضات المقترحة ، مما ألقى شكوكا منذ البداية فى إمكان التوصل إلى حلول للمشاكل التى تعترض انجاح جولة أورجواى التجارية التى ينتهى أجلها فى ديسمبر ١٩٩٠ .

وبينما كانت قضية تحرير التجارة هى الاكثر الحاحا ، والمليئة بالعشرات من التفاصيل الصغيرة فى كل بند من بنودها ، فإن قضية علاج سخونة البيئة والتلوث والمحافظة على العالم من الدمار الذى يسببه تخريب الانسان للبيئة ، كانت القضية التى حظيت بالقسم الاعظم من البيان الختامى ، من غير يكون هناك برنامجا جديدا لعلاجها على نطاق واسع .

وكان أهم ما تم الاتفاق عليه بصدد قضايا البيئة بشكل عام هو :

- بدء مفاوضات لتوقيع معاهدة دولية للمحافظة على الغابات وخصوصا غابات الامازون الاستوائية ، وأن تكون هذه المعاهدة تحت مظلة الامم المتحدة ، على أن يتم التوصل إليها فى موعد لا يتجاوز العام ١٩٩٢ .

- إصدار توجيهات إلى كل من البنك الدولى وصندوق النقد ولجنة المجموعة الأوروبية بالتعاون مع البرازيل فى مجال اعداد خطة عاجلة لوقف عمليات التخريب التجارية التى تجرى على نطاق واسع فى غابات الامازون . على أن يتم الاتفاق على ذلك فى موعد لا يتجاوز العام المقبل .

والواقع أن القضية التى تم التركيز عليها هى حماية غابات الامازون من الهلاك . وهذه فى الواقع إحدى القضايا المتفرعة عن الفقر فى العالم الثالث . وبالقياس عليها هناك أيضا تدمير الغابات الافريقية الذى يؤدى إلى التصحر ، وتدمير الغابات فى جنوب آسيا الذى يؤدى إلى انجراف التربة والسيول والجفاف .

أما القضية الاكثر خطورة وهى حماية طبقة الاوزون بإجبار الشركات الصناعية على تعديل هياكل انتاجها والمواد التى تستخدمها فى الصناعة ، كانت موضع خلاف واتهامات متبادلة بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية على وجه الخصوص ، ومن ثم فانها وضعت جانبا حتى يتسنى للشركات الصناعية - طبقا لما تراه هى وما تقدر عليه - أن تعيد مواءمة نفسها للتكيف مع احتياجات حماية البيئة الطبيعية .

وحول قضية التأثير المدمر للغازات الصناعية ، طالبت المانيا باتخاذ إجراءات محددة لخفض انبعاث الغازات التى تسبب التلوث البيئى وعلى رأسها ثانى أكسيد الكربون ، لكن الولايات المتحدة رفضت ذلك لأنه سيترتب عليه الكثير من التكلفة التى ستتحملها صناعاتها لتخفيض الغازات والمواد المسببة للتلوث التى تتخلف عنها بما قد يقلل من قدرتها التنافسية المتدهورة أصلا فى السوق الدولية . وقد سبب عدم اتفاق القمة على إجراءات محددة لحماية البيئة فى خيبة أمل أنصار حماية البيئة وكل المهتمين بمستقبل الحياة على كوكب الأرض .

وشكلت قضية الاتجار غير المشروع فى المخدرات إحدى القضايا التى طرحت على قمة الدول الصناعية امتدادا

لطرحها في القمتين السابقتين بصفة خاصه ، وإن كانت قد شغلت حيزا محدودا من اهتمامات القمة هذا العام . وقد أكد البيان الختامي للقمة على ضرورة مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات في صيغة لا يتجاوز اعلان النوايا وتجدر الاشارة إلى أن الولايات المتحدة هي التي بادرت بطرح هذه القضية على القمة في العامين السابقين عندما تفاقمت الآثار الاقتصادية والصحية للاتجار في المخدرات على الامريكيين .

جـ ـ علاقات الغرب والجنوب :

إن قمة هوستن شهدت بوضوح تحول الاهتمام الدولي على ضرورة إيجاد السبل لتحقيق توازن في العلاقات بين الشمال والجنوب . وعلى العكس انصرف قادة الدول السبع الشمالية إلى وضع اسس وخطوط عريضة لإعادة بناء علاقات بين دول الشمال وبعضها البعض ، بعد انتهاء الحرب الباردة ، وسقوط النظام الاشتراكي كمناض للنظام الرأسمالي الليبرالي . وحتى فيما يتعلق بقضية تحرير التجارة العالمية ، التي تعكس جانبا من مظاهر الاختلال في العلاقات بين الشمال والجنوب ، فإن قمة هوستن عندما تناولتها اهتمت فقط بالعناصر التي تسهل حركة التبادل الحر بين دول الشمال ، خصوصا بين أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، وتخفيض هذه المنافسة بين متجهات هاتين القوتين في أسواق الدول النامية .

كذلك فان قمة هيوستن عندما تعرضت لقضايا البيئة ، فانها نظرت اليها كقضية من قضايا دول الشمال ، وليس كقضية من قضايا العالم ككل . وعندما أشارت إلى التخريب الذي تتعرض له البيئة تجاهلت عمليات التخريب واسعة النطاق التي تقوم بها الشركات الصناعية الغربية ، سواء في تصدير منتجات مدمرة للبيئة والإنسان إلى الدول النامية ، أو في استخدام أساليب تكنولوجية متخلفة في فروعها الانتاجية في دول العالم الثالث مثل الهند والفلبين والبرازيل .

وقد تراجعت قضية ديون العالم الثالث ـ التي كانت قبل خمس سنوات وحتى قمة العام ١٩٨٩ في باريس إحدى القضايا الرئيسية في اجتماعات قادة الدول السبع الصناعية الكبرى ـ إلى المرتبة الاخيرة من اهتمامات قمة هيوستن في العام ١٩٩٠ .

لكنه مع استمرار تفاقم أزمة ديون العالم الثالث التي بلغت نحو ١٣٢٠ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٩ تبلغ مدفوعات خدمتها نحو ١٧٠ مليار دولار حسب تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، بما لهذه الديون ومدفوعات خدمتها من اثار سلبية على المدينين كان لابد لقمة الدول الصناعية السبع ان تتعرض لها ،

وقد أشار الرئيس الامريكي في بداية أعمال القمة إلى أنه سيطرح مبادرة لتخفيف أعباء الديون على دول أمريكا اللاتينية في أطار صفقة شاملة تتناول الاصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة والاستثمارات . غير أن ما أستأثر باهتمام القمة في مجال الديون لم تكن أشارة الرئيس الامريكي بقدر ما كانت مبادرة الرئيس الفرنسي لمعالجة أزمة ديون العالم الثالث حيث جاءت تلك المبادرة شاملة لكل دول العالم الثالث الفقيرة والمتوسطة الدخل من أفريقيا إلى آسيا إلى أمريكا اللاتينية وغطت الديون الحكومية وديون البنوك . وقد أشتملت المبادرة الفرنسية على عناصر من المبادارت السابقة لحل أزمة الديون مثل اصرارها على دراسة حالة كل دولة مدينة على حدة في نادى باريس للدول الدائنة مبررة ذلك بتباعد ظروف كل دولة عن الاخرى وباختلاف الدائنين للدول المدينة المختلفة . ودعت المبادرة لخفض سعر الفائدة ، وإلى تقديم المساعدات المالية الجديدة لمساعدة الدول المدينة على تطبيق الاصلاحات الاقتصادية .

ومن الجدير بالذكر أن قمة الدول الصناعية السبع الكبرى عام ١٩٨٨ في تورنتو قد أتفقت على تخفيض الديون الرسمية المستحقة على الدول الاكثر فقرا في العالم . بينما أقرت في قمة باريس التي عقدت عام ١٩٨٩ خطة « برادى » التي طرحها وزير الخزانة الامريكي لتخفيض قيمة الديون المستحقة على الدول المدينة بديون كبيرة للبنوك التجارية مثل أمريكا اللاتينية .

وقد طرح الرئيس الفرنسي مبادرته الشاملة المُذكورة آنفا لأن بعض الدول لم تشملها أى من الخطتين اللتين تم الاتفاق عليهما في قمة الدول السبع الكبرى عام ١٩٨٨ وعام ١٩٨٩ . وقد أقترح الرئيس الفرنسي ميتران أن تختار الحكومات الدائنة واحدا من عدة خيارات هي خفض سعر الفائدة السنوى أو الحصول على قروض جديدة كبيرة أو أعادة جدولة الديون .

وفي البيان الختامي لاجتماعات القمة حث البيان نادى باريس على تمديد مهلة السداد للدول الاكثر فقرا والتي تطبق الاصلاحات الاقتصادية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي . كما حث « نادى باريس » أيضا على تخفيف أعباء الديون على الدول متوسطة الدخل التي يتراوح دخل الفرد فيها بين ٥٤٠ دولار ، ٦ الآف دولار ـ تقع مصر والمغرب وتونس والجزائر وسوريا والأردن والعراق في هذه

المجموعة ـ سواء بخفض أسعار الفائدة أو اعادة جدولة الديون ومد آجال السداد .

وهذا الموقف للقمة هو أيضا أقرب لاعلان النوايا حيث أن الاجراءات المحددة لمعالجة قضية الديون سيتم اتخاذها في نادى باريس الذى سيتولى التفاوض مع الدول المدينة كل على حدة وشجع البيان الختامى للقمة الجهود المبذولة من أجل تخفيض ديون دول العالم الثالث . وترك لوزراء المالية والخبراء تحديد السبل الكفيلة بانجاز ذلك الهدف . غير ان ما يلفت الانتباه فى البيان النهائى للقمة هو أن مبادرة برادى (وزير الخزانة الامريكي) التى انطلقت فى مارس ١٩٨٩ لم تحظ بعناية خاصة كأسلوب جديد من أساليب تخفيض أعباء ديون دول العالم الثالث . وعلى العكس من ذلك فإن قادة الدول السبع أعادوا التأكيد على الدور الذى يلعبه نادى باريس للحكومات الدائنة ، واصدروا نداء بتشجيع اللجوء إلى اعادة جدولة الديون ، ومد فترات السداد إلى آجال أطول . وهو ما يعنى أن القمة عادت إلى النهج التقليدى : تخفيف عبء « الديون الرسمية » فقط من خلال هيئة قائمة فعلا هى نادى باريس ، وبأسلوب متبع فعلا هو أسلوب « أعادة جدولة الديون » بدون تقديم أى جديد لمواجهة النتائج المحيطة على مدار أكثر من عام لمبادرة برادى على صعيد الديون التجارية ، وثبوت عقم أسلوب اعادة جدولة الديون من خلال نادى باريس على مدار السنوات الماضية ، منذ أنفجار مشكلة الديون فى اواسط الثمانينات .

جدول رقم (٥) الدول الصناعية السبع فى الاقتصاد العالمى

الدول والمجموعات الدولية	الناتج المحلى الإجمالى		ناتج الصناعة التحويلية		الصادرات*		الاحتياطيات عدا الذهب	
	مليار دولار	٪	مليار دولار	٪	مليار دولار	٪	مليار دولار	٪
الدول الصناعية السبع	١١٨٠٩,٤	٦٩,٤	٢٤٠١	٦٧,٦	١٥٧١,٤	٥٤,٢	٢٦٠,٠	٤١,٩
. الولايات المتحدة	٤٨٤٧,٣	٣٥,٦	٨٦٨,٢	٣٠,٤	٣٦٣,٨	١٧,١	٥٠,٥	١٢,٣
. اليابان	٢٨٤٣,٧	٢٠,٩	٦٨٩,٣	٢٤,١	٢٧٣,٩	١٢,٩	٥٤,٥	١٣,٣
. ألمانيا الغربية	١٢٠١,٨	٨,٨	٣٥٩,٨	١٢,٦	٣٤١,٢	١٦,٠	٤٧,٠	١١,٥
. فرنسا	٩٤٩,٤	٧,٠	١٩١,٧	٦,٧	١٧٩,٤	٨,٤	٢٥,٤	٦,٢
. بريطانيا	٧٠٢,٤	٥,٢	١١٦,٦	٤,١	١٥٢,٣	٧,٢	٢٥,١	٦,١
. إيطاليا	٨٢٨,٩	٦,١	١٧٥,٤	٦,١	١٤٠,٦	٦,٦	٤٥,١	١١,٠
. كندا	٤٣٥,٩	٣,٢	...	...	١٢٠,٢	٥,٦	١٢,٤	٣,٠
الدول الصناعية (أعضاء)	١٣٦٠٣,١	٧٩,٩	٢٨٥٥,٥	٨٠,٤	٢١٢٦,٣	٧٣,٤	٤٠٩,٤	٦٥,٩
الدول النامية	٣٤١٥,٣	٢٠,١	٦٩٥,٨	١٩,٦	٧٧٢,٦	٢٦,٦	٢١١,٧	٣٤,١
العالم**	١٧٠١٨,٤	١٠٠,٠	٣٥٥١,٣	١٠٠,٠	٢٨٩٨,٨	١٠٠,٠	٦٢١,١	١٠٠,٠

المصادر :

(١) تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٩٠ . البنك الدولى .

(٢) الإحصاءات المالية الدولية ، فبراير ١٩٩١ ، صندوق النقد الدولى .

أو ٧٥,٧ ٪ من إجمالى صادراتها إلى العالم .

كما لم تتعد صادراتها إلى الاتحاد السوفيتى (وغيره من الدول الاعضاء بصندوق النقد الدولى حتى ذلك التاريخ) حوالى ٣٨,٧ مليار دولار أو ١,٨ ٪ من الإجمالى المذكور ، وفى المقابل بلغت صادراتها إلى الدول النامية حوالى ٤٧٥,٥ مليار دولار أو ٢٢,٤ ٪ من ثلث الاجمالى .

وتهبط احتياطيات الدول النامية إلى ٩٢,١ مليار أو ١٤,٨ من الإجمالى العالمى فى حال استبعاد ست دول هى : تايوان (٥٣,٦ مليار دولار فى الربع الأول لعام ١٩٩٠) وسنغافورة (١٩,٥ مليار دولار فى أكتوبر ١٩٩٠) وكوريا الجنوبية (١١,٣ مليار دولار فى نوفمبر ١٩٩٠) وتايلاند(٩,٣ مليار دولار فى نوفمبر ١٩٩٠) والسعودية (٧,٣ مليار دولار فى نوفمبر ١٩٩٠) بإجمالى ١١٩,٦ مليار دولار أو ١٩,٣ ٪ من الإجمالى العالمى .

عن الكتاب الاحصائى السنوى لاتجاهات التجارة ، طبعة ١٩٩٠ .

** الإجمالى العالمى لا يشمل الدول غير الأعضاء بالصندوق (الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وألبانيا وكوريا الشمالية ومنغوليا وكوبا وناميبيا إلى جانب المانيا الشرقية)

... غير متاح .

٢ ـ المنظمات الاقتصادية الدولية :

أمام نادى الصحافة فى واشنطن أوجز مدير صندوق النقد الدولى ما رآه أهم التحديات الاقتصادية العالمية فى مطلع التسعينات . وإلى جانب عرض تقديرات واجراءات الصندوق فى معالجة المشكلات الاقتصادية الساخنة ، التى تعامل معها بحكم دوره فى ادارة الاقتصاد العالمى أو بتفويض من الدول الصناعية الرئيسية ، وذلك خلال عام ١٩٩٠ .

ووفق ترتيب الاولويات كما عرض مدير الصندوق فقد تمثلت هذه التحديات والمشكلات فى : الآثار الاقتصادية السلبية لأزمة الخليج ، والتحولات الليبرالية فى دول شرق أوروبا والاصلاح الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى ، ومديونية العالم الثالث والفقر فى الجنوب ، والركود فى الولايات المتحدة وبعض الدول الصناعية ومشكلات التجارة الدولية .

وفى الاجتماع السنوى المشترك ال ٤٥ لصندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، والذى عقد بواشنطن فى الفترة بين ٢٥ ـ ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠ ، طغت أزمة الخليج على غيرها من القضايا . وبوجه خاص ، فقد تركز البحث على كيفية توفير التمويل اللازم لتخفيف حدة الآثار السلبية المترتبة على الازمة وعلى قرارات الامم المتحدة بفرض الحصار الاقتصادى على العراق والكويت المحتلة .

وأما الظاهرة البارزة فى هذا الاجتماع فقد تمثلت فى أن قضية ديون العالم الثالث قد انزوت تقريبا ، تماما كما تراجعت فى جدول أعمال قمة الدول الصناعية السبع إلى الموقع الأخير من الاهتمام ، مقارنة بالعام السابق . ولوحظ انقسام الدول النامية أزاء تحديد اتجاه حركتها خلال هذا الاجتماع ، مما أثر سلبيا على كل المناقشات التى جرت والنتائج التى تمخضت عنها . بيد أن تراجع اهتمام الاجتماع بمواجهة مشكلات البلدان النامية كان نتاجا منطقيا لتحول الاهتمام إلى معالجة أزمة الخليج الطارئة ، والاهم هو تحول التركيز إلى دمج أوروبا الشرقية فى النظام الاقتصادى العالمى .

أ ـ الاجتماع المشترك .. وأزمة الخليج :

والواقع ـ كما أكد مدير الصندوق فى خطابه المشار اليه ـ ان الآثار الاقتصادية العالمية لأزمة الخليج لم تخرج عن السيطرة . الا أن الأزمة قد أثرت على اقتصادات عدد من بلدان المنطقة التى اضيرت بشدة وهى : تركيا ومصر والأردن . أضف إلى هذا ، أن اقتصادات أخرى قد تأثرت سواء لأعتمادها على استيراد النفط أو تحويـلات المهاجرين . وشدد مدير الصندوق على أن التعامل مع مثل هذه « الصدمات » غير المتوقعة يمثل أحد واجباته ، وخاصة بالتعامل مع الآثار المالية للازمة ، وتقديم العون المالى للبلدان التى أضيرت . وأكد أن الصندوق « قد تصرف بسرعة » .

وفى اجتماعهم السنوى المشار اليه ، اتفق المديرون الممثلون لـ ١٥٤ دولة أعضاء مؤسسات بريتون وودز على مجرد « الوعد » بمساعدة مجموعتين من الدول : **الأولى** ، دول خط المواجهة . **والثانية** ، الدول النامية التى تضررت اساسا من ارتفاع أسعار النفط ، وفقد تحويلات العمالة المهاجرة ، وتكاليف أستيعاب العمالة العائدة . وأعلن مدير صندوق النقد الدولى ، أنه لا حاجة إلى انشاء تسهيل نفطى جديد ، وأن كان ينبغى زيادة الموارد والمرونة والفاعلية . ووافق البنك الدولى على وضع برنامج طوارىء للمساعدة وتسريع تقديم القروض المتاحة ، مع زيادة الارصدة فى حال أستمرار الأزمة .

وقد أوضح مدير الصندوق أن « الوضع المعطى » لن يتدهور كثيرا ، وأنه سيبقى فى المقدور السيطرة على الاثر السلبى لأزمة الشرق الاوسط بالنسبة لكل الدول الصناعية وغالبية الدول النامية . لكنه أكد فى ذات الوقت أنه على حين لا ينبغى المبالغة فيما يتصل بالآثار السلبية للازمة ومن ثم الجهد اللازم للتصدى لها ، لابد من الاعتراف بأن عددا من البلدان قد تضرر من الأزمة إلى حد يستوجب اهتماما خاصا . وأشار فى هذا الصدد إلى بعض البلدان الاقل نموا ، والعديد من البلدان النامية المعتمدة بشدة على استيراد النفط ، بالاضافة إلى بلدان شرق أوروبا التى توجد فى مرحلة من « الانكشاف » بسبب ما تشهده من اصلاحات نظامية رئيسية وتحويلات نحو الاسعار العالمية للنفط (وغيره من سلع التجارة البينية) فى اطار الكوميكون ، وفقدان لأسواق التصدير التقليدية .

وكان من أبرز مظاهر الانقسام فيما بين الدول النامية فشل مجموعة الـ ٢٤ التى ترأستها ايران خلال الجمعية العمومية للبنك الدولى وصندوق النقد لعام ١٩٩٠ فى التوصل إلى اقرار صيغة موحدة للدعوة إلى أنشاء صندوق لتعويض الدول النامية عن ارتفاع أسعار النفط .

وتمكن الدول المنتجة للنفط من قتل الاقتراح الذى تقدمت به كل من الهند وباكستان من أجل أنشاء صندوق لهذا الغرض يتم تمويله بواسطة الدول المستفيدة من ارتفاع الاسعار ، على أن تستفيد منه الدول المتضررة من هذا الارتفاع .

وطبقا لتقديرات ميشيل كامديسو مدير عام صندوق النقد الدولى فإن الدول النامية تحتاج إلى ٥ بلايين وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة للصندوق - أى ما يعادل حوالى ٧ بلايين دولار - من كل من البنك الدولى وصندوق النقد من أجل مساعدة اقتصادياتها على تحمل تكاليف الحظر الاقتصادى الذى فرضته الامم المتحدة ضد العراق والكويت المحتلة .

وبعد أن فشلت الدول النامية فى الاتفاق على صيغة لانشاء صندوق للتعويض فإن الولايات المتحدة الأمريكية عرقلت أى اتجاه لإنشاء صندوق بمساهمة من مؤسسات التمويل الدولية . واقترح الرئيس الأمريكى بوش تشكيل « مجموعة للتنسيق المالى لمواجهة أزمة الخليج » ، من ممثلى عشرين دولة يمثلون الدول المستفيدة والمتضررة من الازمة على السواء ، على أن يكون هدف عمل هذه المجموعة هو توفير التمويل اللازم من المصادر المختلفة ، وتنسيق التوزيع على الجهات المختلفة أيضا ، وذلك تحت رئاسة وزير خزانة الولايات المتحدة الأمريكية .

وقدرت الولايات المتحدة وقدرت الولايات المتحدة أن الموارد المالية اللازمة لهذا الغرض تتراوح بين ١٣ بليون إلى ١٥ بليون دولار ، وأن أكثر الدول المتضررة التى يجب أن تحصل على القسم الاعظم من المساعدات هى مصر وتركيا والاردن ، التى هى أكثر الدول المتضررة من القاطعة الاقتصادية ضد العراق والكويت المحتلة .

غير أن مجموعة الدول الاوروبية اعترضت على الأرقام التى تقوم عليها التقديرات الامريكية ، وقالت أن هذه الاقام مرتفعة جدا ، واقترحت بدلا من ذلك تخصيص ٩ بلايين دولار لمساعدة الدول المتضررة ، على أن يأتى ثلثا هذا المبلغ من الدول النفطية الغنية فى الشرق الاوسط ، أما الثلث الآخر فيأتى عن طريق مساهمات من مختلف أنحاء العالم .

وقد عقدت مجموعة التنسيق المالى لأزمة الخليج اجتماعا على هامش المؤتمر السنوى لصندوق النقد والبنك الدولى ، ولكن هذا الاجتماع لم يسفر عن اتفاق على شىء سوى مواصلة الاجتماعات حتى يتم التوصل إلى صيغة متفق عليها لأرقام المساعدات ، وكيفية توفيرها وتوزيعها على الدول المتضررة .

وفى هذا الاجتماع السنوى المشترك انعكس تمايز البلدان النامية فى تباين مواقفها بل وانقسامها بوضوح حول ثلاث قضايا . **القضية الأولى** : « البترول » ، اذ انقسمت الدول النامية بين دول منتجة ودول مستهلكة تباينت مصالحها بوضوح خلال المؤتمر ، وداخل مناقشات مجموعة الـ ٢٤ التى تمثل الدول النامية داخل الجمعية العمومية للبنك والصندوق . **والقضية الثانية** : « الليبرالية الاقتصادية » ، حيث تمايزت الدول النامية بين مجموعة حصلت على . أو فى طريقها إلى الحصول . تذكرة عبور من رأسمالية الدولة إلى أقتصاد السوق وتسير فى ذلك الطريق بدعم من مؤسسات التمويل الدولية مثل الفلبين وفنزويلا والمكسيك ، ومجموعة أخرى ما تزال تدافع عن الدور الاقتصادى للدولة فى ظل النظم الاشتراكية متعددة الالوان وعلى رأس هذه الدول كوبا وليبيا . **والقضية الثالثة** : الديون ، حيث توزعت الدول النامية بين دول حصلت على بعض المزايا طبقا لخطة « برادى » ، ودول أخرى تعانى من تفاقم المشكلة ولا تستطيع تعبئة الآخرين معها فى أتجاه اجراء حوار جماعى مع الدول الدائنة .

وفى المقابل ، فإن تعاظم تعبير المنظمات الاقتصادية الدولية عن موازين القوى الاقتصادية الدولية ، شهد الاجتماع السنوى للبنك الدولى وصندوق النقد صعود اليابان إلى المركز الثانى بعد الولايات المتحدة وقبل المانيا تليها بريطانيا ثم فرنسا . وبذلك تكون اليابان قد نجحت فى مساعيها التى استمرت خلال السنوات الأخيرة من أجل زيادة قوتها التصويتية ودورها فى أتخاذ القرارات داخل مجلس أدارة صندوق النقد الدولى ، بإعتبارها قوة عظمى اقتصادية .

وكشف الاجتماع عن أهمية التنسيق الواسع بين الدول الصناعية من خلال الاطر التنظيمية المشتركة التى تجمعها مثل : قمة الدول الصناعية ، ولجنة المجموعة الأوروبية ، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . ولا ينتقص من هذه الأهمية ما ظهر فى الأجتماع من أختلافات فى وجهات النظر فيما يتصل بالقضايا المطروحة ، طالما أن التنسيق المسبق يسمح بأتخاذ قرارات على أساس توازن المصالح والفهم المتبادل ، والأهم أنه يسمح بأتخاذ قرارات فى قضايا الاتفاق ، وهو ما ظهر بالذات فيما يتصل بمواقف الدول الصناعية أزاء مشكلات العالم الثالث وتحولات شرق أوروبا .

وكانت قضايا حرية التجارة والتوازن المالى العالمى والديون ومواجهة الفقر والمحافظة على البيئة أهم القضايا الأخرى التى أحتلت الحيز المتبقى من مناقشات صندوق النقد والبنك الدولى بعد أزمة الخليج . وبوجه خاص ، فقد تبنى البنك مشروعا طموحا لزيادة الاقراض لأغراض المحافظة على البيئة وذكر التقرير السنوى أن البنك قدم خلال السنة المالية ١٩٨٩ / ١٩٩٠ عدد ١١ قرضا من القروض الجديدة التى تعهد بها (٢٢٢ قرضا) لتمويل مشروعات بيئية ، وذلك فى مقابل قرضين فقط فى السنة المالية السابقة . ومن المقرر أن يمول البنك ٤٥ مشروعا من مشاريع المحافظة على البيئة فى السنة المالية ١٩٩٠ / ١٩٩١ .

ب ـ صندوق النقد .. وإدارة العالم :

ولقد أمتد دور صندوق النقد الدولى ليشمل دعم التحول إلى أقتصاد السوق فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى ، من جهة ، وادارة برامج الاصلاح الاقتصادى فى البلدان النامية المدينة والفقيرة ، من جهة ثانية ، وتقديم النصائح إلى الدول الصناعية لتجاوز أوضاع الركود وتحرير التجارة الدولية . وفى هذا كله يتبوأ صندوق النقد الدولى مكانته البارزة فى بناء النظام الاقتصادى الدولى ، الجديد ، حيث جوهر الجدة هو أعادة الاعتبار لأقتصاد السوق وأعادة الاندماج فى السوق العالمى سواء بالنسبة للدول الاشتراكية الاوروبية التى فكت الارتباط مع هذا السوق العالمى أو بالنسبة للدول النامية التى حاولت فك الروابط معه ، فى ظل ، النظم الاشتراكية ، فى الحالة الأولى و ، التوجه الاشتراكى ، . فى الحالة الثانية وغنى عن القول أن الصندوق ، ينهض بهذا الدور ، فى الاتجاه الذى يعبر بالدرجة الأولى عن مصلحة وفلسفة الدول الصناعية الرأسمالية ذات القوة التصويتية الحاسمة فى أدارته .

وهكذا ، فيما يتعلق بتحول بلدان شرق أوروبا إلى أقتصاد السوق . وقد اكتمل انضمامها إلى الصندوق فى عام ١٩٩٠ فيما عدا البانيا التى بات انضمامها وشيكا . فإن مسئولية الصندوق قد تحددت . فى المحل الأول . بمساعدة هذه البلدان على الاندماج بدرجة أعمق فى النظم التجارية والمالية الدولية ، ومساعدتها فى مواجهة الصدمات التى تترتب على تحررها من نظمها ، البالية ، اتجـارة والمدفوعات . وفى البداية تقتصر المساعدة على ، المعونة الفنية ، فى وضع برامج التحولات الليبرالية ، وبقدر صرامة سياسات الاصلاح وتنفيذها بمثابرة وجدية ، ينهض الصندوق بدور هام فى حشد الدعم المالى اللازم لنجاح هذه التحولات ، التاريخية ، .

وفى عام ١٩٩٠ فإن برامج الاصلاح الاقتصادى فى بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا قد وضعت وطبقت بالاتفاق مع الصندوق وبدعمه ، فضلا عن التقدم فى أتجاه الاتفاق مع رومانيا وبلغاريا . وأما دعم التحولات الليبرالية فى شرق أوروبا ، فإنه يجرى فى أطار أوسع يشمل جميع هذه البلدان ، ويتم بواسطة الصندوق والبنك الدولى والجماعة الاوروبية ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ونادى باريس ، فضلا عن البنك الاوروبى للتعمير والتنمية فور بدء نشاطه . وفى هذا كله تبقى لصندوق النقد الدولى مهمته الرئيسية فى أدارة هذا التحول التاريخى ، وهى وضع برامج الاصلاح الشامل فى أتجاه ، رسملة ، أوروبا الشرقية ، ويأمل صندوق النقد الدولى . كما أعلن مديره . أن يتمكن من تجاوز الدعم المالى الذى طالب به بوش ، وهو خمسة مليارات دولار إلى شرق أوروبا فى عام ١٩٩١ .

وأستجابة لتوصية قمة هوستون للدول الصناعية دعا صندوق النقد الدولى ثلاث مؤسسات اقتصادية دولية أخرى . هى البنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والبنك الاوروبى للتعمير والتنمية . للاجتماع . وكان هدف الاجتماع وفق توصية قمة هوستون ، هو دراسة حول المشكلات الاقتصادية للاتحاد السوفيتى ، ووضع توصيات للاصلاح الاقتصادى ، وتحديد معيار لتقديم المساعدة المالية . وقد خلصت هذه الدراسة المشتركة إلى أن على الاتحاد السوفيتى أن يحرر الاسعار وأن يبدأ التخصيصية فورا ، إلى جانب وضع سياسات مالية متشددة ، اذا كان يرغب فى الانتقال إلى أقتصاد السوق وتحقيق معدلات أعلى للنمو . وأكدت الدراسة بوجه خاص على ضرورة شمول وسرعة الاصلاح . وحتى يمكن للاتحاد السوفيتى أن يتلقى ، النصيحة والمساعدة الفنية ، منذ البداية ، فإن الصندوق بدأ يفكر ، مليا ، فى منحة ، حالة رابطة خاصة ، نظرا لأنه ليس عضوا بعد .

وأما فيما يتصل بالبلدان الأشد فقرا ، فإن صندوق النقد الدولى . بكلمات مديره . ، ليس وكالة للاغاثة الانسانية ، ، ولا يقدم مساعدات للتنمية ، لكن له دورا يلعبه مع هذه الدول ، لأن الحل الأخير لها هو الادارة الاقتصادية الأفضل . وقد أبتدع الصندوق أدوات خاصة لمساعدة هذه البلدان سواء لأدارة أقتصاداتها بأساليب أكثر كفاءة أو لتحسين جدارتها الائتمانية . ورغم برامج التمويل متوسطة الأجل التى نفذها الصندوق مع البلدان الأشد فقرا ، فقد بقيت أوضاعها لا تحتمل ، وزادت أعباء مديونيتها الخارجية .

وتحت أشراف صندوق النقد الدولى طبقت العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا برامج قاسية للاصلاح الاقتصادى ، ولكن بقيت مشكلة المديونية الخارجية التى

تكابد أعباءها هذه البلدان .

وأخيرا ، فيما يتعلق باتجاهات الركود والنزاعات التجارية في الدول الصناعية ، فقد تلخصت نصائح الصندوق فى التأكيد على أن الاستراتيجية الصائبة للتغلب على الاتجاهات الركودية ما زالت : تقليص عجز الموازنة والسياسة النقدية الانكماشية ، وأن السياسات الاقتصادية في الدول الصناعية التى تعانى ركودا ، بما فى ذلك الولايات المتحدة ، ينبغى أن تسعى إلى خلق الظروف التى تسمح للتوسع اللاحق بأن يكون صحيا مع تقليل حظر التحول إلى ركود واسع النطاق ، وذلك بتجنب الاعتماد على الحوافز النقدية والمالية بأعتبارها الرافعة الرئيسية لدفع الاداء الاقتصادى ، طالما أن قوة الدفع هذه تحمل بذور نقائها .

ومن جهة ثانية فقد أكد الصندوق على أن تقدما هاما نحو خفض حواجز التجارة من شأنه أن يوفر دفعة قوية للنمو الاقتصادى ، وهو تقدم مشروط بقدرة الدول الصناعية الكبيرة على التوصل إلى حلول وسط تدفع إلى ختام ناجح وسريع لجولة أوراجواى .

٣ - الجات وجولة أوراجواى :

كان ديسمبر ١٩٩٠ أجل انتهاء مفاوضات جولة أوراجواى لتحرير التجارة العالمية فى أطار الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) . وقد انقضى هذا الأجل بدون التوصل إلى أتفاق حول حل الخلافات العميقة بين الدول الصناعية حول القضايا الرئيسية على جدول هذه الجولة . والواقع أن تعثر هذه الجولة الحاسمة لمفاوضات التجارة متعددة الاطراف فى اطار « الجات » يؤكد التواصل الطبيعى لتناقض وتعارض المصالح الاقتصادية على النطاق العالمى ، ويعكس التجدد المنطقى لهذا التناقض والتعارض مع التطورات فى بنية الاقتصاد العالمى ، وما يترتب على هذا كله من تعديلات لازمة للاطار المنظم للتجارة الدولية .

وقد بدأت هذه الجولة فى سبتمبر ١٩٨٦ فى أوراجواى تحت اشراف « لجنة مفاوضات التجارة » ضمن مجموعتين رئيسيتين للتفاوض : **الأولى** ، مجموعة المفاوضات حول السلع ، **والثانية** ، مجموعة المفاوضات حول الخدمات . وفى أطار ١٥ مجموعة فرعية ، احداها للخدمات والـ ١٤ الأخرى للسلع ، شملت المفاوضات ثلاث مجموعات من القضايا الرئيسية :

- زيادة حرية الوصول إلى الأسواق : حيث جرى التفاوض على خفض الرسوم الجمركية بنحو الثلث ، وتقليص هام للقيود غير التعريفية مثل الحصص الكمية وتراخيص الأستيراد والاحتكار الحكومى وتقييد التصدير وقوائم الحظر .. الخ . كما شملت المفاوضات خفض القيود على المنتجات من الموارد الطبيعية والاستوائية . أضف إلى هذا ، التفاوض من أجل زيادة حرية الوصول إلى أسواق غير تقليدية ، بأدخال المنسوجات والملابس فى أطار الجات ، وتحرير تجارة السلع الزراعية عبر تقليص هام للدعم والحماية .

تنظيم المناطق الجديدة للتجارة : وشمل التفاوض فى هذا المجال صياغة اطار شامل متعدد الاطراف لتجارة الخدمات ، وتنظيم الجوانب المتصلة بالتجارة في مجال حقوق الملكية الفكرية وفى مجال اجراءات ضبط الاستثمار الاجنبى . وهنا جرى التفاوض حول خفض القيود على التجارة الدولية وتعديل السياسات فى هذه المجالات فى أتجاه المزيد من التحرير .

تحسين القواعد الموجودة وزيادة فاعلية الجات ذاتها : وفى هذا الصدد تركزت المفاوضات حول تقوية وتطوير احكام تسوية المنازعات فى أطار « الجات » ، وأقامة نظام للتحكيم التجارى ومكافحة الاجراءات الحمائية وسياسات الاغراق ، إلى جانب تطوير نظام عمل « الجات » ، بما يضمن استمرارية وتطوير دورها المستقبلى ، وخاصة فيما يتصل بالاشراف الجماعى على السياسات التجارية القومية .

ولقد تعثرت المفاوضات التى جرت فى أطار الجات وتحت اشراف « لجنة مفاوضات التجارة » سواء على مستوى الوزراء وتحت رئاسة وزير خارجية أوراجواى ، أو على مستوى مسئولين من الدول الاعضاء تحت رئاسة مدير عام الجات . وهكذا ، فان اجتماع الوزراء فى ديسمبر ١٩٨٨ ، أى بعد نحو عامين من بدء جولة أوراجواى قد كشف عن تقدم ضئيل فى التوصل إلى تسويات مقبولة للخلافات . كما أخفق اجتماع المسئولين من الدول الأعضاء فى يوليو ١٩٩٠ فى التوصل إلى اتفاقات تسمح بتقديم اقتراحات نهائية للاجتماع الوزارى المقرر لأنهاء أعمال الدورة فى ديسمبر ١٩٩٠ . وتتعدد أسباب تعثر ونتائج أخفاق هذه الجولة الثامنة لمفاوضات التجارة متعددة الاطراف تحت مظلة الجات ، وهو ما نحاول القاء بعض الضوء عليه فى هذا التقرير .

أ - متغيرات جديدة .. وصعوبات جديدة :

تتميز جولة أوراجواى بالمقارنة مع الجولات السبع السابقة لها بخصائص جديدة يبرز صندوق النقد الدولى

أهمها ، وبينها نرصد بعض أسباب تعثر الجولة الأخيرة لمفاوضات التجارة متعددة الاطراف :

- ولوج مجالات شائكة لن تطرح من قبل على جدول أعمال مثل هذه المفاوضات وتشمل هذه المجالات ، على وجه الخصوص ، السلع الزراعية ، والمنسوجات والملابس . أضف إلى هذا ، مجالات جديدة كلية مثل تجارة الخدمات ، وأجراءات الاستثمار الأجنبى وحقوق الملكية الفكرية .. وتحديداً الاجراءات والحقوق التى تتصل بالتجارة .

- حدة الخلافات بين الدول الصناعية الرئيسية حول تحرير تجارة السلع الزراعية ، والملابس والمنسوجات . وهي خلافات تظهر أيضا فى مجالات التجارة الدولية للصلب والآلات والاليكترونيات والسيارات . وهى مجالات تأخذ فيها سياسات الحماية أشكالا لا تغطيها قواعد الجات مثل القيود الطوعية على الصادرات .

- مشاركة الدول النامية بفاعلية أكبر فى جولة أوراجواى بالمقارنة مع الجولات السابقة . اذ تعترف هذه الدول بصورة متزايدة بضرورة الاندماج فى نظام ليبرالى للتجارة متعددة الاطراف ازاء المكاسب التى تحققت فى ظل استراتيجيات التوجه التصديرى للتنمية والتصنيع .

- ويظهر أثر هذه الخصائص على صعوبة وتعقد جولة أوراجواى ، اذا أخذنا بعين الاعتبار أن النجاح فى المجالات الجديدة للتفاوض يستوجب ليس فقط تقليص القيود التجارية وأنما ايضا تعديل السياسات الاقتصادية والتجارية القومية . وأما الخضوع لضوابط التجارة متعددة الاطراف فى أتجاه تحرير التجارة فتتعارض مع مصالح المنتجين المحليين المتمتعين بالحماية وخاصة فى المجالات التى لا تشملها الجات . كما أن تعميق أندماج الدول النامية فى نظام التجارة متعددة الاطراف يطرح تساؤلات سياسية تتصل برؤاها لحاجاتها التنموية ومقتضيات سيادتها .

والواقع أن جولة أوراجواى تجرى فى بيئة تجارية دولية جديدة يعرض التقرير السنوى لمدير عام الجات فى مطلع عام ١٩٩٠ لأهم متغيراتها . وبينها يرصد التقرير خمس قوى مؤثرة تتصل بالسياسات التجارية بدورها تعقيدات مفاوضات هذه الحالة :

- الاختلال الخارجى الواسع للدول القائدة للتجارة ، وعلى الرغم من الاتفاق على أن فجوة ميزان المعاملات الجارية ترجع إلى الفجوة بين الانفاق القومى والناتج القومى أو الفجوة بين الاستثمار والادخار ، فإن السياسات التجارية أحد الاسباب الهامة وراء فجوة ميزان المعاملات الجارية ، أن لم تكن السبب الوحيد فى نظر البعض . ولذلك تتولد وتتعاظم الضغوط من أجل تغيير السياسات التجارية لبلدان العجز بغية تحقيق التوازن .

تعمق اندماج الاقتصادات القومية فى اقتصاد عالمى ، وقد ترتب على هذا تعاظم مصلحة الدول فى الاتجاه نحو سياسات تجارية مترابطة تشمل العديد من السياسات المحلية التى لم تكن موضوعا من قبل لمفاوضات التجارة متعددة الاطراف . إلا أن العديد من البلدان تواجه مشاكل فى أعادة صياغة أهداف السياسة الاقتصادية المحلية بما يتوافق مع هذا الاتجاه .

- تجدد الاهتمام بالتجارة الاقليمية ، والواقع أن الاهتمام المتزايد بالاسواق الاقليمية لا يعدو أحد جوانب الاهتمام بالاسواق الأجنبية مع تعاظم اندماج الاسواق القومية فى سوق عالمى . إلا أن خبرة الثمانينات تؤكد أن التجارة بين الاقاليم كانت ذات تأثير إيجابى سواء على التجارة الدولية أو على التجارة الاقليمية ذاتها ، كما أن الأسواق الاقليمية ليست كافية بذاتها لتحقيق الاثر الإيجابى للتجارة الخارجية على الانتاجية والتنمية .

- ظهور شركاء تجاريين جدد ، وهكذا ، فقد أستطاعت مجموعة من الدول النامية على أساس تنويع الانتاج ومواصلة التصنيع أن تكون ما سمى بالـ ١٢ ، تاجرا ديناميا ، للجات وتشغل مكانها فى حلقة القمة بين ، تجار العالم ، ، مع نمو الأهمية النسبية للسلع المصنعة فى حصة هذه الدول من التجارة السلعية . وقد تزايد ادراك الدول النامية للاثر الإيجابى لنمو الصادرات ، ومن ثم شاركت بنشاط فى جولة أوراجواى ، ودفع فى ذات الاتجاه أن سياسات التحرير بدت شرط التمتع بالمعاملات التفضيلية التى نالتها ، دون تنازلات مقابلة فى الجولات السابقة .

- ولوج دول أخرى طريق التحرير ، حيث قادت التحولات السياسية والاقتصادية الليبرالية فى شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى إلى أتجاهها نحو الاندماج المتزايد فى السوق العالمى على أساس تحرير التجارة وإزالة الحواجز . ويتوقف سعيها نحو أكتساب العضوية أو المشاركة الفعالة فى ، الجات ، على مدى تقدم سياسات التحرير الاقتصادى والتجارى التى تتبناها ، من جهة ، ومدى أستعداد الدول الصناعية أعطائها أمتيازات تفضيلية .

ويعتمد نجاح جولة أوراجواى بصورة أساسية على

تحرير تجارة السلع الزراعية التى تعتبر المفتاح إلى تسوية الخلافات حول القضايا الأخرى . وعلى الرغم من مصلحة الدول النامية فى تحرير تجارة السلع الزراعية فإن أطراف المواجهة الرئيسية فى هذه القضية هى الولايات المتحدة واليابان والمجموعة الاقتصادية الأوروبية .

وواجهت الولايات المتحدة معارضة حادة لمقترحاتها بالتخلص من الاعانات والدعم الزراعي بحلول بداية القرن المقبل من جانب كل من المجموعة الأوروبية واليابان .

وتبلغ قيمة الدعم الحكومى للسلع الزراعية فى اليابان حوالى ٣٠ بليون دولار ، فى حين يتحمل دافعو الضرائب فى دول المجموعة الأوروبية ما يصل تقديره إلى ١٠٠ بليون دولار سنويا فى صورة تكاليف الدعم الداخلى والخارجى للمزارعين .

وقد شهد العام ١٩٩٠ اتصالات ثنائية تجارية متعددة وعلى أعلى المستويات بين الولايات المتحدة وكل من اليابان والمجموعة الأوروبية من أجل تقريب وجهات النظر بشأن الالغاء التدريجى للدعم الزراعى . وقال المسئولون الامريكيون أن نظام الدعم يصيب التجارة العالمية بعدم الكفاءة ، كما يؤدى إلى أهدار الدخل العالمى .

وعلى سبيل المثال فإنه طبقا لحسابات وزارة الزراعة الامريكية يحصل المزارعون اليابانيون على ٧٢ ٪ من دخلهم النهائى فى صورة دعم من الحكومة ونسبة ٢٨ ٪ فقط من السوق . وتقترح الولايات المتحدة تحرير تجارة السلع الزراعية داخل السوق اليابانية ذاتها بدءاً من تحرير تجارة الأرز . ويقضى الاقتراح الامريكى بالغاء الحظر على أستيراد الارز المعمول به حاليا فى اليابان ، وأستبدال الحظر برسوم جمركية يتم التخلص منها تدريجيا على مدار عشر سنوات . وجدير بالذكر أنه نتيجة لسياسةالارز اليابانية التى تعكس مصالح المزارعين القوية داخل السوق المحلية يبلغ ٢٤٤٥ دولارا فى حين يبلغ سعر الطن فى تايلاند٣٢١ دولارا وفى الولايات المتحدة ٣٧٥ دولارا .

إلا أن الولايات المتحدة هى الاخرى تقدم دعما زراعيا كبيرا ، يسفر عن أسعار مصطنعة فى كل من السوقين المحلية والعالمية . وقد وصلت قيمة الدعم الزراعى فى الولايات المتحدة إلى رقم قياسى بلغ ٢٦ بليون دولار فى عام ١٩٨٦ ، لكنها أنخفضت منذ ذلك الوقت ، وتقدر حاليا بنحو ٨٦ بليون دولار على مدار السنوات من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٥ . ورغم هذا الانخفاض فإن الولايات المتحدة ستواصل تقديم الدعم الذى تدفعه لمزارعيها ، طالما أن المنافسين الرئيسيين يحصلون على دعم فى كل من المجموعة الأوروبية واليابان .

وبسبب الاخفاق فى تجاوز الخلافات حول تحرير تجارة السلع الزراعية وعدم التوصل إلى حل وسط مقبول لم يتم التوصل إلى أتفاقات حول الخلافات فى المجالات الأخرى التى لا تخضع لقواعد الجات ، وخاصة المنسوجات والملابس ، وتجارة الخدمات ، والاستثمار الأجنبى والملكية الفكرية .

وهكذا ، تواصل الخلافات حول تحرير السلع الزراعية بين مجموعتين من الدول ، **الأولى** ، تضم الولايات المتحدة والدول الـ ١٤ المصدرة للسلع الزراعية ، وتتطلع إلى الغاء الاستثناءات الزراعية من قواعد الجات والغاء كل اتفاقيات القيود الاختيارية على الصادرات فضلا عن ألغاء الدعم المحلى ودعم الصادرات للسلع الزراعية . **والثانية** ، وتضم الجماعة الأوروبية واليابان والدول الاسكندنافية وسويسرا ، التى تدافع عن أستمرار الحماية والدعم ، وبوجه خاص فقد أستمر الخلاف الامريكى الأوروبى حول معدل وأجل تقليص الدعم .

وأما فيما يتعلق بالقضايا الاخرى ، فنلاحظ أستمرار الخلاف حول وسائل وآجال تحرير تجارة المنسوجات والملابس التى لا تخضع لقواعد الجات وأنما يحكمها أتفاق الالياف المتعددة ، رغم الاجماع الظاهر على هذا التحرير . ورفضت الولايات المتحدة أدخال قطاعات النقل الجوى والبحرى والاتصالات السلكية واللاسلكية فى المفاوضات الجارية لتحرير تجارة الخدمات خشية تفوق المؤسسات اليابانية والاوروبية . وترفض البلدان النامية التوقيع على أتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية بأعتبارها تضع قيودا على نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب ، وهو ما تؤكده اجراءات الدول الصناعية لتشديد الرقابة على نقل التكنولوجيات ، الاستراتيجية » . وعلى حين أصبحت اليابان اكثر اهتماما بإجراءات تحرير الاستثمار الاجنبى وذلك مع تعاظم تصدير رأس المال اليابانى للاستثمار فى الأسواق الخارجية وخاصة فى السوق الأمريكى تزايدت الضغوط فى الكونجرس الامريكى لضبط هذا الاستثمار بعد أن تحولت الولايات المتحدة إلى مصدر صاف للاستثمار الأجنبى .

التكتلات التجارية . . ومصير الجات :

أن مخاطر الاخفاق فى تسوية الخلافات بين الدول الصناعية التى تقود التجارة العالمية تتضاعف مع تزايد

أتجاهها نحو بناء التكتلات التجارية والاقتصادية الاقليمية ، وتفضيلها الظاهر للترتيبات الثنائية على الترتيبات متعددة الاطراف . وهكذا فإن مصير الجات ذاته يصبح مهددا بقيام مجموعة من الكتل التجارية المغلقة نسبيا ، وبالتوسع في أستخدام القيود الحمائية ، فضلا عن تعاظم النزعات الانتقامية في التجارة الدولية .

وقد شهد عام ١٩٩٠ ، استمرار عملية بناء التكتلات التجارية الاقليمية المغلقة نسبيا ، مثل المجموعة الأوروبية التي سيتم توحيد أسواقها حتى نهاية العام ١٩٩٢ ، ومثل أتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا ، ومشروع أقامة منطقة حرة أخرى بين الولايات المتحدة والمكسيك ، مما سيسفر عن أقامة كتلة تجارية مغلقة في أمريكا الشمالية ، فضلا عن المفاوضات الجارية بين بلدان الباسفيك في ذات الاتجاه .

وقد طلب الرئيس الامريكي جورج بوش في شهر سبتمبر من الكونجرس الحصول على تفويض لمناقشة اتفاقية اقامة منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا ، ومع أن هذه المفاوضات لن تبدأ قبل تصريح الكونجرس ، فإن الاتصالات الرسمية بين الدولتين بشأن الموضوع تجرى منذ فراير ١٩٩٠ .

تسعى الولايات المتحدة بسرعة إلى تطوير علاقات تجارية ثنائية مع دول أمريكا اللاتينية مثل شيلي سعيا إلى بناء أطار للمعاملات التجارية يقلل حالات الاحتكاك والسياسات الحمائية مع هذه الدولة . وعلى الرغم من الفوائد التي قد تحصل عليها دول أمريكا اللاتينية من مثل هذه الترتيبات ، فإن العمل بها سيخلق في نهاية الأمر أسوارا تجارية عالية تجاه العالم الخارجي ، وذلك على عكس الاتفاقات التي تتم في أطار الجات والتي تعمم نتائجها على كل الدول الأعضاء الموقعة على هذه الاتفاقات . وفي ذات الوقت عرض الرئيس الامريكي على دول أمريكا اللاتينية أقامة ترتيبات تجارية جماعية مع الولايات المتحدة تحت شعار « التجارة بدلا من المساعدة » .

وأزاء هذه التطورات ، فقد قامت الجماعة الأوروبية بتقديم مقترحات رسمية إلى سكرتارية الجات بتحويل الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) إلى منظمة دائمة للتجارة الدولية متعددة الاطراف . وبذا تصبح هذه المنظمة الجديدة بمثابة ثالث المنظمات الاقتصادية الدولية إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير . وكانت هذه المقترحات الاوروبية تقضي بأن يتخذ المؤتمر الوزاري للجات في ديسمبر ١٩٩٠ قرار أنشاء المنظمة الجديدة مع أختتام مفاوضات جولة أوراجواي .

والأمر أن الجات على مدار السنوات الأربعين الماضية قد مارست دورها في تحرير التجارة الدولية كأطار غير دائم للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء ، وذلك بعد أن رفض الكونجرس الامريكي في عام ١٩٤٨ قانونا بالموافقة على أنشاء منظمة دائمة للتجارة الدولية تعمل بجانب كل من البنك الدولي وصندوق النقد . وانخرطت الجات منذ أنشائها في سبع جولات تجارية ناجحة ساهمت في تقليل القيود التجارية على المستوى العالمي .

وقد يكون تكوين مثل هذه المنظمة السبيل الدفاعي الوحيد للوقوف أمام الاتجاه إلى بناء تكتلات تجارية مغلقة تعتمد على عملات ونظم مصرفية تقارب من بعضها البعض تحت سيطرة ثلاثة عملات رئيسية هي الدولار الأمريكي والمارك الالماني والين الياباني . وقد حذرت الدول النامية الآسيوية بالفعل خلال مناقشات الجات التي جرت في صيف وخريف ١٩٩٠ من أن التطورات الراهنة في النظام التجاري العالمي تدفعها إلى الوقوع كفريسة في أطار كتلة تجارية تعتمد على الين . وفي المقابل أعترفت الدول الاوروبية خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي في واشنطن في العام نفسه بأن المارك يتحول تدريجيا إلى العملة المهيمنة داخل النظام التجاري الاوروبي . وفي مواجهة الين والمارك يقف الدولار متحصنا بمنطقة تجارية ضخمة أيضا في أمريكا الشمالية والجنوبية .

ومن الواضح من استعراض هذا التقسيم المحتمل للكتل النقدية والتجارية في العالم أن الدول العربية والافريقية تقع خارج نطاق أي منها ، وهو ما تمكن أن يجعل منها الضحية الرئيسية في حال فشل مفاوضات جولة أوراجواي .

والواقع أن الدول النامية قد تبنت الدعوة إلى أنشاء منظمة للتجارة الدولية في أطار الامم المتحدة . وعرض الاقتراح بأنشاء منظمة التجارة الدولية وزير خارجية فنزويلا رينالد وفيجيريدو نيابة عن ١٥ دولة نامية ، طالبا أن تتبنى الجمعية العامة للامم المتحدة خلال دورتها الحالية (أكتوبر ١٩٩٠) مناقشة الاقتراح . والدول الـ ١٥ النامية هي : الجزائر - الارجنتين - البرازيل - مصر - الهند - أندونيسيا - جامايكا - ماليزيا - المكسيك - نيجيريا - بيرو - فنزويلا - السنغال - يوغسلافيا - وزيمبابوي .

وقد حدد فيجيريدو كذلك الاهداف التي تسعى اليها الدول النامية في نهاية جولة أوراجواي على النحو التالي :

ـ أجراء تغيرات جوهرية لفتح الابواب أمام صادرات الدول النامية فى أسواق الدول الصناعية ، وخاصة بخفض تصاعد الرسوم الجمركية على صادرات الدول النامية مع تزايد درجة تصنيعها .

ـ اتفاق لضمان عدم تحول الاجراءات الحمائية التى تتبع فى أطار الجات لمواجهة طفرة مفاجئة فى الواردات إلى أساس لسياسات تجارية تمييزية ، مع أقرار قواعد للسياسات التجارية المضادة للاغراق ، حتى لا تتحول هى الاخرى إلى أضطهاد صادرات الدول النامية .

ـ اتفاقية عالمية لحقوق الملكية الصناعية تضمن سهولة انتقال التكنولوجيا إلى الدول النامية .

ـ تحرير تجارة السلع الزراعية على أسس تساعد على سهولة دخول صادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية ، وسهولة حصول الدول المستوردة للغذاء على حاجاتها .

ـ أدخال تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة فى أطار قواعد الجات العادية .

ـ اتفاقية لتحرير الاستثمار العالمى تضمن حقوق الدول النامية فى فرض قيود على الاستثمار الأجنبى ، بهدف تعزيز ودفع عملية التنمية .

ـ مرونة التعامل مع الدول النامية ذات الخلل فى الموازين التجارية .

ثالثا : الأبعاد الاقتصادية للتحولات السياسية فى أوروبا الشرقية

تثير التحولات السياسية التى اتخذت طابع الانقلاب فى أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩ إشكاليات إقتصادية عديدة . وعلى المدى الأبعد علينا أن نتناول الاشكالية الاقتصادية للنظام الاشتراكى بقدر أكبر من العمق . وتتجسد هذه الاشكالية فى الأساس الاقتصادى لإدارة الملكية العامة لوسائل الإنتاج بصورة تنموية . ونحن نكتفى هذا العام بالاشارة إلى حقيقة التدهور طويل المدى نسبياً للأداء الاقتصادى فى الدول الاشتراكية ، والذى يشكل المقدمة الحقيقية للانقلاب السياسى فى أوروبا الشرقية . وهناك اشكالية ثانية وهى إمكانية الانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية . وهى اشكالية معاكسة لما أثير فى الفكر الاشتراكى باسم الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية . وقد تناولنا الملامح العامة لهذه الاشكالية الأولى بإيجاز شديد . أما على المدى المباشر ، فإن عملية الانتقال هذه تأخذ طابعاً دولياً . ويظهر هذا الطابع فى قضية المساعدات الاقتصادية من الغرب للشرق : أو مسألة الاستيعاب الاقتصادى لشرق أوروبا والاتحاد السوفيتى فى النظام الرأسمالى العالمى . ونبادر هذا العام بتناول موجز للغاية لوجه خاص ومميز من عملية الاستيعاب هذه وهى حالة إستيعاب ألمانيا الشرقية فى النظام الاقتصادى والاجتماعى لألمانيا الغربية .

١- المقدمات الاقتصادية للانقلاب :

كان تداعى النظم الشمولية ، الاشتراكية ، واحدا تلو الاخر فى بلدان شرق أوروبا ، وتضعضع النظام الشمولى ، الاشتراكى ، فى الإتحاد السوفيتى ، بمثابة المقدمة السياسية المباشرة للتحولات الاقتصادية الليبراليه فى أوروبا ، الاشتراكية ، . وكان التحول من اقتصاد التخطيط المركزى اقتصاد السوق هو شعار تلك التحولات الليبراليه التى تسارعت وانتشرت على إمتداد أوروبا ، الاشتراكية ، خلال عام ١٩٩٠ . وايا كانت الخيارات المعلنة أو التغيرات المتوقعة . سواء إعادة بناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى أو إعادة بعث الرأسمالية فى غيره ، فان الانتقال إلى ، اقتصاد السوق ، بأعتباره الشعار المشترك ليس سوى اشهار بافلاس النظام الاقتصادى القديم .

ولعل أبرز النتائج المباشرة لهذا الانقلاب الشامل هو احتدام الازمة الاقتصادية وتدهور الاداء الاقتصادى ، وهو ما يظهر فى معدل النمو الاقتصادى السلبى وتدهور الإنتاج السلعى وانفلات معدلات التضخم وارتفاع مستويات البطالة .. الخ . وقد يترتب على القراءة السطحيةالمتعجلة للنتائج المباشرة للانقلاب ، حكم سلبى على الدوافع الاقتصادية للانقلاب خاصة بالمقارنة مع المؤشرات الافضل للأداء الاقتصادى فى ظل النظم القديمة . وقد يقود هذا الحكم إلى القبول بالدوافع السياسية وحدها باعتبارها تفسيرا منطقيا للاطاحة بالنظم الاقتصادية ، الاشتراكية ، ولا نجادل فى أهمية الدوافع الامنية السوفيتية وتغير مفهوم الأمن القومى السوفيتى ، من جهة ، والتطلعات إلى التحرر من وصاية موسكو وإعادة توحيد ألمانيا ، من جهة ثانية ، فضلا عن التطلعات الديمقراطية للاطاحة بالنظم الشمولية وغير ذلك .

بيد أن هذا كله لا ينتقص من أهمية الدوافع الاقتصادية للانقلاب فى أوروبا الاشتراكية ، وهى دوافع تؤكدها مؤشرات الاداء الاقتصادى ، وبالذات معدلات النمو ومستويات الإنتاجية قبل الانقلاب . اذ تكشف بوضوح عن أخفاق اقتصادات التخطيط المركزى فى مواصلة تحقيق معدلات النمو الاقتصادى العالية نسبيا حتى مطلع السبعينات . وبوجه خاص ، فان انخفاض إنتاجية العمل بالمقارنة مع المستويات الغربية الاعلى ، تلخص ابعاد الأزمة الشاملة للنظم الاقتصادية الاشتراكية ، وتوضح أخطار العجز عن اللحاق بالثورة الصناعية - التكنولوجية

الثالثة التى تسارعت منذ السبعينات فى الدول الصناعية الرأسمالية . وأما مشاكل الانتقال من التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق ، الاشتراكى أو الرأسمالى أو المختلط ، ومستقبل التطور الاقتصادى فى دول شرق أوروبا إلى جانب الاتحاد السوفيتى فانه يتوقف إلى حد بعيد على كم ونوع المساعدات التى ينتظر أن تقدمها الدول الصناعية لدعم ودفع هذه التحولات الليبرالية .

لقد كان التحديث الاقتصادى - التكنولوجى والأمن القومى - السوفيتى . أهم دوافع انقلاب القصر الذى دفع بجورباتشوف إلى قمة السلطة فى الكرملين . وقاد منطق الدعوة إلى التحديث التكنولوجى وتسريع التنمية إلى ضرورة إعادة البناء فى إطار تفكير جديد . وكانت العلانية والديمقراطية شرط لاضعاف القوى المضادة للثورة فى قلب جهاز الدولة المسيطر ، وتحويل الثورة من أعلى إلى ثورة من أسفل . ومن منظور المقدمات الاقتصادية للانقلاب فى الاتحاد السوفيتى والثورة فى شرق أوروبا تبرز ثلاث حقائق أساسية :

ان دول أوروبا ، الاشتراكية ، قد تأخرت عن اللحاق بالثورة الصناعية التكنولوجية الثالثة التى قادتها الدول *الصناعية الرأسمالية . وكانت هذه الحقيقة شهادة دامغة على* اخفاق الاقتصادات الاشتراكية فى ، المباراة الاقتصادية ، مع الاقتصادات الرأسمالية . واذا كانت ، انجازات ، الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا قد استندت إلى الاستفادة من ثمار الثورة الصناعية - التكنولوجية فى حلقتيها الأولى والثانية ، واستمر الرهان على مواصلة التقدم عبر استيراد منجزات الحلقة الثالثة لهذه الثورة من السوق الرأسمالى ، فان المبرر التاريخى والنظرى للاشتراكية يصاب فى مقتل . وعلى أساس المعيار المزدوج للتقدم باعتباره ، الرفع المتواصل لانتاجية العمل ، ، و ، الاشباع المتعاظم للحاجات الانسانية ، ، فقد بدت الرأسمالية المعاصرة أكثر تقدما بمقارنة مؤشرات الانتاجية والرفاهية فى اقتصادات التخطيط واقتصادات السوق .

وهكذا ، فقد تعاظم اختلال ، توازن القوى الاقتصادية ، بين الشرق والغرب أو بين الاشتراكية والرأسمالية مع تزايد فجوة التحديث والتقدم . وباستثناء الصناعات العسكرية والفضائية التى استأثرت بالاولوية فى تخصيص الموارد العلمية والتكنولوجية والمادية والمالية وغيرها فى الاتحاد السوفيتى . لكن هذه الصناعات استمرت جزيرة معزولة متقدمة وسط بيئة اقتصادية متأخرة مقابل انتشار واسع لثمار التقدم فى الولايات المتحدة التى قادت على الطرف الآخر سباق التسليح والفضاء . ورغم الانجازات التى لا تنكر فى تطوير الكثير من فروع الصناعة وبخاصة الثقيلة التى تنتسب إلى الحلقتين الأولى والثانية للثورة الصناعية التكنولوجية ، قطاعى التسليح والفضاء ، ورغم العديد من امتيازات الضمان الاجتماعى للسكان ، فان الصورة الكلية للاتحاد السوفيتى تبرر الدعاية الغربية بانه دولة متخلفة اقتصاديا وعظمى عسكريا .

أن الأمن القومى السوفيتى بدا معرضا مع اتساع فجوة التأخر عن اللحاق بالثورة الصناعية - التكنولوجية المتسارعة فى الدول الصناعية الرأسمالية ، ومع الضعف الاقتصادى والتكنولوجى ، فان الاتحاد السوفيتى صار مهددا بالتراجع عن مكانة الدولة العظمى ، مهما استمر قوة عظمى من حيث الامكانية ، بموارده الضخمة وعمقه الاستراتيجى وموارده الهائلة فضلا عن قدراته النووية . والأمر أن الأمن القومى لا تحميه فقط القوة العسكرية والقدرة الاحتمالية ، بل أمر هذه القوة والقدرة تتعرض للوهن فى ظل الضعف الاقتصادى والتكنولوجى ، والعجز عن مواصلة التحديث بالاعتماد على الذات ، وقد ظهر هذا الخطر جليا مع تشديد الحصار التكنولوجى الغربى الذى استهدف قطع الطريق على نقل التكنولوجيا بأساليب الهندسة العكسية وهى الأساليب التى أرادت بها إدارة بريجنيف تكرار خبرة التحديث الستالينى للاقتصاد السوفيتى .

ومع تصعيد ادارة ريجان لسباق التسلح عبر برنامج حرب الكواكب ، أو مبادرة الدفاع الاستراتيجى ، تعاظم حشد القدرة الشاملة العربية ، العلمية والتكنولوجية والمالية للولايات المتحدة وحلفائها من الدول الصناعية لتعويض التوازن العسكرى الاستراتيجى الذى أفلح الاتحاد السوفيتى فى تحقيقه ، وإن كان بتكلفة باهظة وعلى أساس هش . وعلى نقيض تصعيد إدارة اندروبوف للمواجهة على أساس المفهوم التقليدى للأمن القومى السوفيتى المرتكز على مبدأ توازن القوى العسكرية ، طرحت ادارة جورباتشوف مفهوما جديدا للأمن القومى السوفيتى يستند إلى مبدا وقف سباق التسلح . والأمر أن هذا السباق بدا ماراثون عدو حتى الموت بما يتطلبه من موارد لا قبل للاقتصاد السوفيتى بها ، أو بثمن باهظ على حساب التحديث والرفاهة . بيد أن وقف سباق التسلح قد اشترط ثمنا آخر بدا جورباتشوف مستعدا لدفعه ، هو تقديم التنازلات السياسية الخارجية ، وحتى الداخلية ، وأقدم على مخاطرة محسوبة قد تتحول إلى مغامرة خاسرة . لكن التنازل فى السياسة بدا شرط التقدم فى الاقتصاد ، وهو شرط يسر قبوله سقوط الايمان بالماركسية اللينينية والتخلى عن أوهام انتصار الشيوعية والاستيقاظ من حلم أنهيار الامبريالية !

وبوجه خاص ، فان مخاطرة جورباتشوف قد تضمنت رفع وصاية موسكو على بلدان شرق أوروبا ، وهى الوصاية التى مثلت شرط الحياة للنظم الشمولية الشيوعية التى فرضها ستالين بقوة الجيش الاحمر . اضف إلى هذا أن رفع هذه

الوصاية بدا سبيلا لمساعدات اقتصادية وتكنولوجية واسعة من الغرب ، وخاصة من ألمانيا الغربية التي قادت عملية إعادة توحيد ألمانيا على جثة النظام الشمولي في ألمانيا الشرقية . كما تحررت موسكو - فوق هذا - من الأعباء الاقتصادية وغير الاقتصادية لدعم النظم ، الحليفة ، في شرق أوروبا ، والنظم ، الثورية ، في العالم الثالث .

- إن اسقاط الشمولية في بلدان شرق أوروبا ، وبرامج الاصلاح الاقتصادي الليبرالي للنظم الجديدة ، وشروط المساعدات من الدول الصناعية الرأسمالية والمنظمات الاقتصادية ، وانهيار الكوميكون ، قد سرّعت عملية التحول إلى اقتصاد السوق خلال عام ١٩٩٠ ، وذلك بتعميق التحولات الاقتصادية الليبرالية الداخلية والخارجية . فقد جرى تقويض نظام التخطيط المركزي في ادارة الاقتصاد وتخصيص الموارد وتحديد الأسعار وتوزيع الناتج .. الخ ، وتسارع التحول إلى آليات السوق التي أنيط بها تحقيق هذه المهام وغيرها . وعلى أساس تبني برامج الاستقرار والتكييف التي توالى تنفيذها تحت اشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، تسارع هذا التحول نحو اقتصاد السوق .

وأما عن ضرورات ومبررات هذا التحول فيكفي أن نشير إلى أمرين :

- أن ضعف الأداء الاقتصادي في الثمانينات في بلدان شرق أوروبا كان نتاج عوامل متعددة يبرز صندوق النقد الدولي ثلاثة منها : **أولها** ، نمط التنمية الأفقية التي تعتمد على زيادة مدخلات عوامل الإنتاج ، أكثر مما تعتمد على رفع الإنتاجية ، لتحقيق النمو الاقتصادي . **وثانيها** ، تباطؤ نمو الصناعة نتيجة النقص في عنصر العمل إذ كادت تتوقف الهجرة القطاعية إلى الصناعة من الزراعة رغم استمرار حصة الأخيرة من العمالة ضعف إلى خمسة أمثال مقابلها في الدول الصناعية الرأسمالية . **وثالثها** ، تراجع الاستثمار في بعض البلدان نتيجة الضغوط الجماهيرية المحلية لتحسين مستويات المعيشة وزيادة الانفاق الإستهلاكي .

- أنه لا شك أن انجازات التصنيع تمثل أهم الانجازات الاقتصادية لبلدان شرق أوروبا . الا أنه رغم تطور الصناعة الثقيلة يلاحظ ضعف تحديث صناعة الآلات والمعدات . وبوجه خاص ، فإن المصنوعات الإستهلاكية منخفضة النوعية ومتخلفة التصميمات إلى حد بعيد . واستمرت تشكيلة السلع أقل تنوعا بالمقارنة مع الطلب المحلي والدولي . وتبدو العديد من المصنوعات أقل قدرة على المنافسة في السوق العالمي .

ورغم الاهتمام منذ منتصف السبعينات بالتحديث التكنولوجي ، وتحقيق نجاحات ملموسة في بعض مجالات التكنولوجية المتقدمة ، فقد استمر تأخر شرق أوروبا عن اللحاق بالثورة الصناعية - التكنولوجية الأحدث ، وهو ما يظهر في مجالات مثل : تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات والمعلومات والبيوتكنولوجي والمواد المستحدثة والاليكترونيات الإستهلاكية .. الخ . أضف إلى هذا ، أن ضعف انتاج النفط والاعتماد شبه الكامل على وارداته قد مثل أبرز مظاهر الضعف الاقتصادي لشرق أوروبا وخاصة نتيجة عدم المرونة في توفير الطاقة وتطوير بدائلها .

٢ - مشكلات الانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق :

تكشف مؤشرات الأداء الاقتصادي لبلدان شرق أوروبا في نهاية الثمانينات وتقديرات النمو الاقتصادي في بداية التسعينات ، عن تطورات سلبية في اقتصادات هذه البلدان . ونركز هنا بوجه خاص على تلك المشكلات الجديدة التي تولدت عن التحولات الاقتصادية الليبرالية ، الداخلية والخارجية ، وهي التحولات التي تسارعت مع سقوط النظم السياسية القديمة في شرق أوروبا . وفي هذا الشأن يمكن ملاحظة عدة أمور :

- أنه بعد ارتفاع متواضع لمعدل النمو الاقتصادي في عام ١٩٨٨ انخفض هذا المعدل في عام ١٩٨٩ نتيجة عوامل يبرز بينها الاختلالات الحادة للتوازنات الاقتصادية ، وتباطؤ الاستثمار ، والصعوبات في التجارة الخارجية . وفي عام ١٩٨٩ تراوح معدل نمو الإنتاج السلعي بين ١,٩٪ في ألمانيا الشرقية و ٢٪ في المجر . وبينما لوحظ ركود في النمو الاقتصادي لرومانيا وبولندا ، كان النمو سالبا (- ٠,٥٪) في بلغاريا . وعلى حين حققت تشيكوسلوفاكيا معدل النمو المستهدف فقد كان أقل بشكل ملحوظ مقارنة بالمحقق في عام ١٩٨٨ . أضف إلى هذا ما عرضنا له من نمو سلبي في عام ١٩٩٠ . ويؤكد تقرير للأونكتاد أن تدهور الأداء الاقتصادي في بلدان شرق أوروبا قد ارتبط بمصاعب الانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق . وأنه في العديد من الحالات فإن النظام الاداري القديم بدأ كافيا لضمان اداء اقتصادي سهل ، على حين أن حوافز السوق وأدوات التوجيه الاقتصادي لم تعمل كلية بعد .

- ان محاولات الاصلاح الاقتصادي في إطار النظم القديمة في بلدان شرق أوروبا قبل سلسلة الانقلابات الأخيرة ، قد أثمرت نتائج ايجابية . ويظهر هذا ، في نمو اجمالي الإنتاج الصناعي طبقا للمخطط في عام ١٩٨٧ ، وتحقيق انجازات أفضل من المتوقع في بعض القطاعات ذات الأهمية الحيوية مثل الوقود والطاقة في بولندا نتيجة الاستثمار السابق ، وتحقيق انجاز هام وزيادة للصادرات في قطاعات ذات تكنولوجيا متقدمة مثل منتجات الصناعات

الاليكترونية والهندسة الكهربائية فى معظم بلدان شرق أوروبا . كما حال دون تدهور الإنتاج الزراعى تضافر المزج بين الأساليب الادارية القديمة والأساليب الليبرالية الجديدة . وبلغ معدل الاستثمار ٦٪ فى ألمانيا الشرقية وهو أعلى المعدلات منذ منتصف السبعينات .

إلا أن مأزق التنمية الاقتصادية فى ظل قيود النظام القديم كان واضحا أيضا . وهكذا ، مثلا ، فإن الإنتاج الصناعى قد تأثر سلبا بسبب ضعف امدادات الطاقة وقصور البناء ، والتقدم البطيء نحو هدف ترشيد استخدام مدخلات الطاقة وغيرها من مدخلات الإنتاج . كما كان الاستثمار أقل من العام السابق ، ولا يتناسب مع هدف برنامج التحديث المكثف فى بلدان شرق أوروبا (باستثناء ألمانيا الشرقية) . بل وتفسر التحولات الليبرالية ارتفاع الاستثمار فى المجر إلى ٦٪ بدلا من ١٪ وفقا للمخطط ، نتيجة زيادة استثمارات المشروعات والمحليات .

والواقع أن عام ١٩٨٧ ، كما يشير تقرير للأمم المتحدة ، تميز بتعديل عميق للسياسات الاقتصادية وإطلاق لمبادرات الإصلاح الاقتصادى فى إتجاه تخفيف قبضة التخطيط المركزى وزيادة الحوافز واستقلالية المشروعات . لكن هذا لم يحل دون تدهور معدل نمو الإنتاج السلعى من ٤,٣٪ إلى ٢,٦ فى عام ١٩٨٧ مقارنة بعام ١٩٨٦ . وساهم فى تدهور الأداء ، الآثار السلبية على التجارة الخارجية والمديونية الخارجية لبلدان شرق أوروبا . وهى آثار تعزى إلى : ضعف الطلب على الصادرات الشرق أوروبية وتدهور شروط التجارة لشرق أوروبا ، وإعادة تقويم سعر الدولار .. الخ .

- إن الأداء السلبى لاقتصادات شرق أوروبا فى الأعوام الأخيرة لا يجسد فقط حصاد جمود النظام القديم ، بل ونتاج تقويض هذا النظام ذاته . كما نتوقع استمرار ضعف وربما تدهور هذا الأداء فى فترة الانتقال إلى النظام الجديد وبوجه خاص ، فإن ، الفوضى السياسية ، سوف تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادى . ونلاحظ ، الأثر السلبى لتشلل حكومة المجر نتيجة الخلاف حول برنامج الإصلاح ، ووصل معدل التضخم إلى ٢٧٪ سنويا ، بل ويقدر أن يصل إلى ٥٠٪ خلال الربع الأول من عام ١٩٩١ من جهة ثانية ، فإن جهود حكومة رومانيا لتوفير السلع الأساسية للسكان قد تبددت نتيجة تدهور الإنتاج الصناعى بنحو ٢٠,٦٪ خلال الشهور التسعة الأولى لعام ١٩٩٠ ، ويتوقع أن يصل الانخفاض إلى ٦٠٪ خلال العام كله . وأرتبط انخفاض الإنتاج واختفاء السلع بالفوضى السياسية وفوضى المضاربة .

وقد كانت لبلدان شرق أوروبا صلات ضعيفة بالنظام الرأسمالى العالمى حتى السبعينات ، إلا أن هذا الوضع قد تغير مع انضمامها إلى عضوية صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وتحرير تجارتها الخارجية وتزايد اللجوء للقروض الغربية الخاصة والعامة ، وفتح الأبواب أمام تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر فى المشروعات المشتركة .. الخ . وقد تعددت الآثار للارتباط بالسوق الرأسمالى بسبب عدم توافر أسباب الإعتماد المتبادل المتكافىء ، ومصاعب تحقيق الاستقرار والتكيف ، بالنسبة لبلدان شرق أوروبا .

وهكذا ، قبل تسارع كل هذا فى أعقاب الانقلابات الأخيرة فى هذه البلدان ، فإن ثلاثة بلدان شرق أوروبية كانت قد راكمت حتى بداية الثمانينات ديونا خارجية ثقيلة العبء ، هى المجر وبولندا ورومانيا . وبلغت حصة هذه البلدان الثلاثة . الاعضاء فى صندوق النقد الدولى قبل الاطاحة بنظمها القديمة . حوالى ٨٠٪ من إجمالى المديونية الخارجية لبلدان شرق أوروبا . وفى نهاية ١٩٨٧ ، طبقا للبيانات الرسمية لهذه البلدان ، فإن ديون المجر بالعملات الحرة بلغت ١٨ مليار دولار ، أو أربعة أمثال قيمة الصادرات السلعية إلى الدول غير الاشتراكية ، وبلغت ذات الديون لبولندا ٣٧ مليار دولار أو حوالى ستة أمثال ذات الصادرات ، وبلغت لرومانيا ٦ مليارات دولار أو ما يعادل ذات الصادرات . وفى نهاية ١٩٨٨ قدرت الديون الخارجية لبلدان شرق أوروبا بنحو ١٠٠ مليار دولار ، بلغت حصة بولندا ٤٠٪ منها والمجر ٢٠٪ منها ، وفى البلدين المذكورين كانت أعباء خدمة الدين مماثلة لتلك التى تتحملها البلدان ثقيلة المديونية ، وخاصة من زاوية الأثر السلبى على النمو الاقتصادى . وفى عام ١٩٨٩ ، شهدت التجارة الخارجية تطورات غير مرغوبة ، اذ هبطت كمية الصادرات بنحو ١,٣٪ وهبطت قيمتها بحوالى ٢,٨٪ ، وتحول الفائض التقليدى فى الميزان التجارى إلى عجز نتيجة النمو المحدود للواردات التى زادت بنحو ٢,٤٪ . كما لوحظ تراجع فى حصة التجارة الأقليمية المتبادلة بين بلدان أوروبا الاشتراكية للعام الثانى على التوالى نتيجة التحولات الاقتصادية الليبرالية فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية لشرق أوروبا .

وباختصار فإن التضخم وعجز الموازنات والمدفوعات والاختلالات البنيوية وغير ذلك من المشكلات والأزمات الاقتصادية التى تجد جذورها قبل انقلابات شرق أوروبا قد تفاقمت فى أعقاب هذه الانقلابات وان تباينت حدتها بين بلد وآخر .

٣ ـ مساعدات الغرب للشرق :

.. وقد كانت التحولات فى العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب خلال عام ١٩٩٠ هى أكثر الموضوعات

إثارة فى حقل العلاقات الاقتصادية الدولية . ونتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية الدرامية فى الإتحاد السوفيتى وشرق أوروبا فان علاقات تلك الدول مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان إتخذت مسارا جديدا يختلف عما كان عليه الحال قبل ذلك .

وتنظر الدول الصناعية المتقدمة إلى العلاقات مع دول أوروبا الشرقية خصوصا بولندا والمجر بصورة تختلف عن العلاقات مع الاتحاد السوفيتى . كذلك فان المساعدات التى تحصل عليها دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى تنقسم إلى مساعدات مالية ومساعدات تكنولوجية وفنية وتجارية ، وتتخذ الدول الصناعية الغربية موقفا بشأن المساعدات المالية ، يختلف عن موقفها بشأن المساعدات التكنولوجية والتجارية .

وتولى الدول الصناعية المتقدمة أهمية فائقة إلى تطوير قدرات القطاع الخاص فى دول شرق أوروبا ، وتعزيز الديمقراطية الاقتصادية فى هذه الدول عن طريق تقديم مساعدات لبيع مشاريع الدولة الاقتصادية . كذلك تهتم الدول الصناعية الغربية بتقديم المساعدات التى تؤدى إلى مزيد من الارتباط بين شبكات المرافق الأساسية فى شرق أوروبا وغربها . ويأتى فى المحل الأخير الاهتمام بتقديم المساعدات التى من شأنها زيادة الإنتاج مباشرة أو المساهمة فى تحسين مستويات المعيشة للمواطنين فى الاتحاد السوفيتى أو دول أوروبا الشرقية .

وتنظر الدول الصناعية الغربية إلى العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى بوصفها جزءا من عملية تكريس السلم الجديد واستبعاد احتمالات نشوب مواجهة عسكرية بين القوتين الاعظم عسكريا فى العالم . ولم تعد تلك العلاقات تقتصر فقط على صفقات القمح الأمريكية إلى الاتحاد السوفيتى ، أو شراء أوروبا الغربية للغاز الطبيعى المستخرج من سيبريا ، ولكنها تتجاوز ذلك إلى المساهمة فى تقديم مساعدات لاصلاح النظام النقدى ، وإعادة تنظيم البنك المركزى ، وتقديم المشورة الفنية لانشاء بورصة للأوراق المالية فى موسكو !

بسقوط سور برلين وانهيار حلف وارسو وتحلل الكوميكون لم تعد العلاقات بين الدول الصناعية الغربية المتقدمة والدول الصناعية فى شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى تجرى فى إطار ما كان يسمى تقليديا بـ « العلاقات بين الشرق والغرب » ولكنها أصبحت تجرى فى إطار جديد هو العلاقات العامة بين الدول الصناعية أو فى إطار ما يمكن تسميته - وفق حدود أوسع من كونها اقتصادية - علاقات التحالف بين دول الشمال . فالشمال يجد طريقه إلى الوحدة تدريجيا من خلال عمليات دمج وإعادة بناء فى وقت واحد للدول التى تقع خارج حدود المجموعة الأوروبية اقتصاديا وسياسيا وادخل القارة الأوروبية فى أطر مشتركة مثل مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى . وبوجه خاص يجرى إيجاد أسس لعلاقات اقتصادية جديدة بين هذه الدول التى تضم دول الكوميكون السابقة ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية فضلا عن الجماعة الأوروبية بما يضمن انسجام المصالح بين دول أكثر تقدما قطعت شوطا طويلا فى ميادين توحيد اقتصادياتها ، ودول أخرى أقل تقدما تحتاج إلى إعادة بناء أو توجيه اقتصادى ، وما تزال فى مرحلة مبكرة من مراحل الاندماج الاقتصادى مع الأولى .

وتلعب كل من اليابان وأمريكا الشمالية دورا حيويا فى عمليات وإعادة بناء القارة الأوروبية بهدف خلق أوروبا موحدة فيما بعد ، بعد أن استقرت أسس علاقات سلام وتعاون فيما بين دول غرب أوروبا ودول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى ويبرز دور الولايات المتحدة بشكل خاص فى ميدان إعادة توجيه التوازن الاستراتيجى داخل القارة الأوروبية ، والاحتفاظ بعلاقات قوية سياسيا مع الاتحاد السوفيتى ، كما يبرز دور اليابان بشكل خاص فى ميدان العلاقات الاقتصادية وتمويل إعادة بناء أوروبا الشرقية .

وعلى أساس هذا كله ، فان الخريطة الاقتصادية للشمال تشهد تبدلات جذرية يبدو أهم معالمها هو تسليم دول أوروبا ، الاشتراكية ، سابقا بحتمية الاندماج فى النظام الاقتصادى الدولى تحت قيادة الدول الصناعية الرئيسية . ومهما كانت الوان الصراع القائمة والمتوقعة بين الدول الصناعية فى الشمال ، غربا وشرقا ، فان هذه الخريطة تستقر فى نهاية المطاف على أساس توازن المصالح الذى يتحدد فى نهاية المطاف بتوازن القوى الاقتصادية وغير الاقتصادية .

وعلى الرغم من أن هناك قدرا من الحرية للمبادرات المستقلة من جانب الدول والشركات والمؤسسات تجاه تطوير علاقات دول الشمال الصناعية ، فإن الإطار الحقيقى لمثل هذه العلاقات ورسم الخريطة الجديدة يتم على أعلى مستوى من مستويات صنع القرار الجماعى بين الدول الصناعية المتقدمة والذى يتمثل فى القمة السنوية التى يعقدها زعماء الدول السبع (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا وكندا وإيطاليا) . وكان من الواضح فى قمة هيوستن - كما أوضحنا من قبل - أن هناك اتجاها قويا لدعم عمليات إعادة البناء فى أوروبا الشرقية ومساعدة الاتحاد السوفيتى . لكن الدول السبع أو على الادق القوى الثلاث الكبرى (أمريكا الشمالية - أوروبا - اليابان) اختلفت فيما بينها على صيغة الدعم المطلوبة .

وبينما أعطت أوروبا ثقلا ملموسا للتمويل وتوفير السيولة النقدية اللازمة لاعادة البناء فى شرق القارة ، فان الولايات المتحدة قللت من أهمية التمويل وطالبت باعطاء الأولوية

للمساعدات التقنية والاستشارات والتدريب . وكان موقف اليابان متحفظا تجاه تقديم مساعدات مالية إلى الاتحاد السوفيتي ، وذلك إلى حين تسوية الخلاف السياسي بين البلدين حول جزر كوريل .

ومن المفهوم أن اتجاه الولايات المتحدة إلى التقليل من أهمية التمويل يعكس في حقيقة الأمر الرغبة في عدم التعهد بتقديم مساعدات مالية إلى دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي في الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة تقليل عجزها المالي عن طريق تخفيض الانفاق . وينطبق نفس الأمر على بريطانيا ولكن لأسباب مختلفة اذ تقوم سياستها النقدية على أسس متشددة انكماشية لمكافحة التضخم . ورغم وجود بريطانيا داخل المجموعة الأوروبية فانها كانت . على عكس ألمانيا وفرنسا . تعارض تقديم مساعدات مالية إلى الاتحاد السوفيتي ووصف وزير خارجيتها دوجلاس هيرد تقديم مثل هذه المساعدات بحماقة من « يضع نقودا في جيب مثقوب » !

وقد أقرت الدول الصناعية السبع القائدة تقديم مساعدات سلعية وتكنولوجية وفنية إلى الاتحاد السوفيتي ، وترك أمر المساعدات المالية لما تقرره كل دولة ، ولكن بشرط أن يلبي الاتحاد السوفيتي [illegible] الأحوال عددا من الشروط هي :

ـ وقف المساعدات إلى كوبا أو تخفيضها إلى حد أدنى
ـ المرونة في حل الخلاف مع اليابان حول جزر كوريل
ـ التعجيل بعمليات التغيير السياسي والاقتصادي داخل الاتحاد السوفيتي نفسه .

كما أقرت الدول الصناعية السبع القائدة أيضا تقديم مساعدات سلعية وتكنولوجية وفنية ومالية إلى دول شرق أوروبا بهدف إعادة بناء اقتصادياتها ودمج هذه الاقتصادات بهياكل أوروبا الغربية وتعزيز دور القطاع الخاص ليصبح الوريث الطبيعي لمشاريع الدولة الاقتصادية في هذه البلدان .

ومن أجل وضع عمليات إعادة بناء أوروبا الشرقية في إطار منظم ماليا واداريا وفنيا تم انشاء مؤسسة جديدة للتمويل في بداية عام ١٩٩٠ أطلق عليها البنك الأوروبي للتعمير والتنمية .

وقد تم الاتفاق على تأسيس البنك في يناير ١٩٩٠ ، على أساس اقتراح فرنسي ، برأسمال يبلغ ١٠ بلايين وحدة نقدية أوروبية أي ما يعادل ١٣ بليون دولار . وتبلغ نسبة رأس المال المدفوع ٣٠٪ من رأس المال . ونص المشروع الفرنسي على أن تحتفظ المجموعة الأوروبية بنسبة ٥٣٪ من رأس المال ونسبة ١٥٪ لدول شرق أوروبا بما فيها الإتحاد السوفيتي و ٨,٥٪ لكل من الولايات المتحدة واليابان ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (سويسرا ـ النمسا ـ السويد ـ النرويج ـ فنلندا ـ ايسلندا) و ٦,٥٪ للدول المساهمة الأخرى ومن بينها استراليا وكندا ونيوزلندا وقبرص ومالطة ومصر وإسرائيل .

وبلغ عدد الدول والمؤسسات المشاركة في تأسيس البنك الأوروبي للتعمير والتنمية أربعين دولة ومؤسسة . ويتخذ البنك من لندن مقرا له ، ورئيسه فرنسي الجنسية بينما نائب الرئيس بريطاني .

ويهدف البنك الأوروبي للتعمير والتنمية إلى تعزيز التحول إلى القطاع الخاص في أوروبا الشرقية ، خصوصا من خلال عمليات بيع القطاع الاقتصادي المملوك لحكومات تلك الدول وتقديم المشورة بشأن تقنيات أساليب البيع اضافة إلى المساهمة في تقديم التمويل اللازم لتمكين القطاع الخاص من شراء الوحدات الاقتصادية المعروضة للبيع كذلك يهدف البنك إلى تقديم القروض المباشرة للحكومات والقطاع الخاص والمشاركة في مشاريع اقتصادية قائمة ، أو الدخول في استثمارات مشتركة جديدة مع اطراف أخرى إلى جانب تقديم ضمانات ائتمانية لتمويل تجارة التصدير والاستيراد .

ومن المقرر أن يبدأ البنك ممارسة نشاطه الفعلي في تمويل المشاريع والاقراض وتقديم التسهيلات الائتمانية في بداية عام ١٩٩١ بعد أن يكون قد تم الانتهاء من تشكيل كل أجهزته . وقد اتفقت الدول والمؤسسات المشاركة في البنك على السماح له بالاقتراض من السوق بحد أقصى يبلغ ١٢ بليون وحدة نقدية أوروبية ، واستخدام هذه القروض في تعزيز عملياته في دول أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي .

ويعتبر البنك الأوروبي للتعمير والتنمية ، خطوة مهمة ولكنها متواضعة على الطريق الصحيح لإعادة بناء أوروبا الشرقية ، حسب تعبير هنري كوفمان رئيس مؤسسة كوفمان الأمريكية للاستشارات المالية . ويرى كوفمان أن احتياجات تمويل إعادة بناء أوروبا الشرقية تتجاوز بكثير قدرات البنك ، ويقدر أن خطة مارشال لاعادة بناء غرب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية تكلفت ما يقرب من ١٢٥ بليون دولار (بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي) في حين تحتاج اقتصاديات أوروبا الشرقية في الوقت الحالي إلى ما يقرب من ٥٠ بليون دولار لتمويل عمليات الاصلاح وإعادة البناء والدمج الضرورية .

غير أن البنك الأوروبي للتعمير والتنمية ليس القناة الوحيدة لتمويل شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي ، فهناك القروض الرسمية الثنائية وهناك القروض الخاصة من البنوك التي تحصل عليها دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي مباشرة من السوق المصرفية سواء بضمان حكومات أو بدون هذه الضمانات .

وعلى سبيل المثال فان اليابان تعهدت في يناير ١٩٩٠ بتقديم مساعدات مالية في صورة قروض بأسعار فائدة

منخفضة إلى دول أوروبا الشرقية بقيمة بليون دولار على مدار فترة تتراوح بين ٣ إلى ٥ سنوات . وتتضمن هذه المساعدات ٥٠٠ مليون دولار سيتم تقديمها عن طريق بنك التصدير والاستيراد الياباني بشروط معينة إلى كل من بولندا والمجر ، اضافة إلى ضمان حكومي لتمويل الصادرات إلى كل من الدولتين بقيمة ٤٠٠ مليون دولار للمجر و ٣٥٠ مليون دولار إلى بولندا . وتحظى كل من بولندا والمجر باهمية خاصة داخل جهاز المساعدات الخارجية لليابان . وقد قررت وزارة المالية في عام ١٩٩٠ تخصيص ٨١٧,٥ بليون ين للمساعدات الخارجية في ذلك العام ، بزيادة ٨,٢٪ عن العام السابق ، وستذهب معظم الزيادة إلى دول أوروبا الشرقية وفي مقدمتها بولندا والمجر .

كذلك فان الحكومة الألمانية قدمت ضمانا إلى كونسيرتيوم مصرفي لتقديم قرض ضخم إلى الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٩٠ بقيمة ٢,٩٨ بليون دولار ، في الوقت الذي كانت فيه البنوك الألمانية تناقش تقديم قرض آخر إلى المجر تتراوح قيمته بين ٥٠٠ إلى ٨٠٠ مليون مارك .

ونتيجة لتوفر الضمانات الحكومية من ناحية ، وقدر ملائم من السيولة لدى المصارف الدولية من ناحية أخرى ـ ناجم جزئيا عن إحجام هذه المصارف عن تقديم قروض إلى الدول النامية ـ فان دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي حصلت على القسم الاعظم من الزيادة في الاقراض المصرفي خلال النصف الأول من علم ١٩٩٠ . وطبقا لاحصاءات بنك التسويات الدولية فان دول أوروبا الشرقية اقترضت من السوق المصرفية ٨٧,٥ بليون دولار بزيادة ٥,٤ بليون دولار عن الفترة المقابلة من عام ١٩٨٩ أى نسبة زيادة ٦,٦ ٪ . وحصل الاتحاد السوفيتي على قروض بلغت قيمتها خلال نفس الفترة ٣٩,٥ بليون دولار بزيادة ٥,٥ بليون دولار عن الفترة المقابلة من العام السابق أي بنسبة ١٦,١٪ . وفي الوقت نفسه فان قروض دول أمريكا اللاتينية والصين وأفريقيا انخفضت خلال الفترة موضع المقارنة .

ويمثل تمويل التجارة الغرض الأول بين أغراض الحصول على القروض من القروض المصرفية بواسطة دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي . غير أن الصعوبات التي تواجه دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي على وجه الخصوص في سداد أقساط الديون أصبحت عقبة تحول دون زيادة هذه القروض بدون ضمانات حكومية من الدول الصناعية الغربية المموِلة . وتبلغ متأخرات الديون المستحقة على الاتحاد السوفيتي فقط نحو ١٠ بلايين دولار أي ما يعادل ١٠٪ من اجمالي وارداته السنوية تقريبا . وقد أدت العقبات التي تواجه التمويل إلى تعثر التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي . وكان من بين مظاهر التعثر قرار ٤ شركات صلب يابانية في مايو ١٩٩٠ بوقف صادراتها إلى الاتحاد السوفيتي على الرغم من أن وزارة التجارة الدولية اليابانية سمحت بمضاعفة قيمة ضمان التسهيلات التجارية قصيرة الأجل إلى الاتحاد السوفيتي . وتبلغ متأخرات الديون المستحقة على الاتحاد السوفيتي لشركات الصلب وبعض البيوت التجارية اليابانية حوالى ٢٠٠ مليون دولار .

وفي أوائل عام ١٩٩٠ تعثرت أيضا صفقة ضخمة لتوريد أجهزة كمبيوتر للأغراض التعليمية من ألمانيا الغربية إلى الاتحاد السوفيتي . وأصرت شركة « سيمنس » الألمانية ـ المصدرة للكمبيوتر ـ على وقف الصفقة مالم يتم التوصل إلى ترتيبات ائتمانية جديدة تضمن حصولها على مستحقاتها . وأدى هذا الموقف إلى فتح ملفات متأخرات الديون التجارية لدى الاتحاد السوفيتي . وقدرت وزارة التجارة الألمانية أن المتأخرات المستحقة للمصدرين الألمان لدى الاتحاد السوفيتي تبلغ حوالى ٦٠٠ مليون دولار .

وبسبب مشاكل المديونية ومتأخرات سداد الفواتير التجارية ، فان الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية يتحولون تدريجيا إلى الاعتماد المتزايد على الاستثمارات المباشرة الأجنبية والحصول على تراخيص إنتاج تسمح بنقل التكنولوجيا المتطورة لتحديث جهاز الإنتاج القائم بدون القاء اعباء على موازين المدفوعات .

وفي هذا الاتجاه يتم في الوقت الحاضر تطوير كافة قوانين وانظمة الاستثمار الاجنبي ، بما يسمح اولا باقامة مشاريع استثمار اجنبي مملوكة لرأس المال الاجنبي بنسبة ١٠٠٪ وثانيا بتقديم حوافز للمستثمرين في مجالات الضريبة وتحويل الارباح وتسهيلات التصدير وغيرها . وتعتبر بولندا والمجر من أكثر دول أوروبا الشرقية تقدما على هذا الطريق ، في حين يحاول كل من الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا اللحاق بهما ، وتأتي رومانيا المنهكة سياسيا في ذيل القائمة ناهيك عن البانيا المتخلفة .

وعلى الرغم من ان الحوافز المتاحة حتى الآن لا تبدو كافية لجذب تدفقات ضخمة من رأس المال الاجنبي إلى دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، فان سجل مشاريع الاستثمار المشترك يضم قائمة ضخمة من الشركات في كافة مجالات النشاط الاقتصادي ابتداء من صنع محركات الطائرات ، وحتى خدمات الطباعة والنشر والبث

التليفزيوني بالاقمار الصناعية . ومجيء قطاعات إنتاج السيارات والآلات ومعدات الكهرباء (توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها) في مقدمة القطاعات التي جذبت مشاركة أجنبية في كل من الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية حتى الآن .

وقد شهد قطاع السيارات على وجه الخصوص طفرة هائلة في عام ١٩٩٠ حيث بادرت شركات السيارات الالمانية والايطالية واليابانية والامريكية والفرنسية إلى الدخول في مفاوضات مع شركات مقابلة لها مثل (زل) السوفيتية و (ايكاروس) المجرية و (زاستافا) اليوغوسلافية و (سكودا) التشيكية ، لاقامة مشاريع لتجميع السيارات أو إنتاج بعض اجزائها مثل مضخات ريت الوقود أو بادئات الاشعال الداخلي وصولا إلى إنتاج المحركات .

ويمثل الوصول إلى سوق الاستهلاك الواسعة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي هدفا طموحا لشركات السيارات في الدول الصناعية المتقدمة . ولا تريد هذه الشركات ان تتخلف حتى يتم اقرار تشريعات أكثر اغراء للاستثمار في تلك الدول ، وانما هي تتقدم بالفعل للحصول على مواطيء اقدام هنا وهناك حتى تضمن مكانة تنافسية أقوى في الوقت المناسب .

وتعتبر شركة (فيات) الايطالية من أكثر شركات السيارات في أوروبا الغربية طموحا إلى احتلال مكانة رئيسية في سوق السيارات الجديدة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي . وهي لا تعتمد فقط على مقدرتها التمويلية والتكنولوجية ، وانما تستند ايضا إلى اتصالات وخبرات سابقة في مجال التعامل مع الاسواق الجديدة من خلال تصاريح الإنتاج الخاصة وترتيبات نقل التكنولوجيا بينها وبين الشركات المنتجة في هذه الدول منذ سنوات الستينات على الاقل .

وقد بدأت (فيات) خطة طموحة تتكون من ثلاث مراحل بتكاليف استثمارية تصل إلى ٧ بلايين دولار بأسعار عام ١٩٩٠ لإنتاج ٩٠٠ الف سيارة سنويا في الاتحاد السوفيتي في مجمع (يلابوجا) الصناعي الذي يبعد حوالي الف كيلو متر إلى الشرق من موسكو . كذلك فان فيات ترتبط باتفاقات إنتاج مشترك مع شركتين من شركات إنتاج السيارات في بولندا ، اضافة إلى علاقة خاصة مع شركة زاستافا اليوغوسلافية لإنتاج السيارات حيث تتفاوض على شراء حصة من رأس مال الشركة تبلغ ١٨,٥٪ .

وتركز الشركات الأمريكية ، خصوصا (جنرال موتورز) على المشاركة في صناعة السيارات في كل من تشيكوسلوفاكيا . أكثر دول الكوميكون تقدما في الصناعات الهندسية . والمانيا الشرقية سابقا حيث اقامت في الاخيرة مصنعا لإنتاج ١٥٠ الف سيارة سنويا من طراز اوبل ، بدأت عمليات انشائه في مارس ١٩٩٠ . كذلك فان صناعة السيارات التشيكية مستهدفة من قبل كونسيرتيوم الماني . سويدي . فرنسي يضم شركات (فولكس واجن) و (فولفو) و (رينو) يسعى إلى شراء حصة كبيرة في رأسمال شركة (سكودا) أشهر شركات إنتاج السيارات في تشيكوسلوفاكيا .

وتقوم شركات يابانية إما مستقلة ، أو بالتعاون مع شركات أوروبية وأمريكية بالسعي للحصول على موطيء قدم في سوق صناعة السيارات في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي وهناك اتفاق ثلاثي بين (ميتسوبيشي) اليابانية و (مرسيدس . بنز) الألمانية وإحدى الشركات السوفيتية لاقامة مصنع مشترك لإنتاج الشاحنات في الاتحاد السوفيتي كذلك تقيم شركة (سوزوكي) اليابانية مصنعا لتجميع السيارات في المجر من المتوقع ان يبدأ إنتاجه في عام ١٩٩٢ بطاقة اولية تصل إلى ١٥ الف سيارة سنويا ترتفع تدريجيا إلى ٥٠ الف سيارة سنويا . وتقيم شركة (دايهاتسو) مصنعا آخر لتجميع السيارات في بولندا من المتوقع ان يبدأ إنتاجه في عام ١٩٩٠ بطاقة تتراوح بين ٥ إلى ٦ آلاف سيارة سنويا ترتفع إلى ١٠ آلاف سيارة في العام التالي ، ثم إلى طاقة إنتاجية قصوى تبلغ ١٢٠ الف سيارة سنويا .

وإلى جانب صناعة السيارات التي تحصل فيها ايطاليا على نصيب الأسد ، خصوصا في سوق صناعة السيارات في الاتحاد السوفيتي ، فان ايطاليا تلعب دورا مهما في تعزيز التجارة مع الاتحاد السوفيتي وتوفير الآلات والتكنولوجيا اللازمة لاعادة بناء الجهاز الإنتاجي . وتقوم المصارف الايطالية جنبا إلى جنب مع الشركات الصناعية الكبرى مثل مجموعة ، فيات ، ومجموعة ، ايني ، بتنسيق الجهود من أجل التغلب على العقبات التي تواجه تطوير التجارة المتبادلة بين الطرفين .

ولا يتوقف نشاط المشاركة الاستثمارية أو التجارة عند حدود القطاعات السلعية فقط ، بل انه يمتد إلى مجالات الخدمات الاستشارية والتسويق والترويج وغيرها . ومن أمثلة المشاريع المشتركة في قطاع الخدمات الاستشارية اقامة مكتب مشترك للاستشارات الادارية بين ، بين ،

الامريكية ومقرها بوسطن مع شركة، لينك ، السوفيتية ومقرها موسكو والتي اسمها أحد أعمدة الفكر الاقتصادي لسياسات البيروسترويكا وهو آبل أجانبجيان احد المستشارين الاقتصاديين للرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف . وأعلنت الشركة الامريكية قيام المشروع المشترك في شهر يوليو ١٩٩٠ في حين كان اجانبجيان قد أسس شركته الاستشارية في عام ١٩٨٩ .

وتشهد العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية الغربية المتقدمة ودول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي عمليات مراجعة دائمة على ضوء تطور عمليات التغيير السياسي والاقتصادي في الدول الاشتراكية سابقا . ومن بين الاطر المستهدفة للتغيير في الوقت الحاضر قواعد تنظيم الصادرات إلى الدول الاشتراكية سابقا .

ويستهدف التغيير الذي تطالب به دول أوروبية وشركات أمريكية ويابانية تعديل القيود المفروضة على صادرات التكنولوجيا المتطورة خصوصا في مجالات الكمبيوتر إلى الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية . ولم تعد معظم تلك القيود التي تحذر تصدير أية منتجات لها تطبيقات أو استخدامات عسكرية متطورة إلى الاتحاد السوفيتي أو أي من دول أوروبا الشرقية ملائمة للظروف الحالية التي اقترب فيها الشرق من الغرب في إطار تحالف الشمال .

ومن المتوقع أن تشهد التجارة بين الغرب والشرق نموا كبيرا في عام ١٩٩١ عندما يتوقف العمل بنظام اتفاقات الدفع الثنائية بين دول مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) - الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر ورومانيا وبلغاريا وفيتنام وكوبا ومنغوليا - والتحول إلى تسوية المبادلات بالعملات الحرة . وكان الاجتماع السنوي الخامس والاربعين لمجلس وزراء الكوميكون قد قرر في شهر يناير ١٩٩٠ إنهاء العمل بانظمة التبادل التجاري التي كان معمولا بها منذ انشا الكوميكون (مثل تجارة المقايضة وتسوية المدفوعات بالعملات الوطنية واحتساب الاسعار على أساس نظام محاسبة خاص وليس على أساس السوق) اعتبارا من بداية عام ١٩٩١ .

ونتيجة لتحول تجارة الاتحاد السوفيتي إلى الدول الصناعية المتقدمة ، وانسلاخ المانيا الشرقية نهائيا عن فلكها السابق ، فان التجارة البينية لدول الكوميكون ستتعرض ايضا لانخفاض حاد . فالدول الاشتراكية السابقة لن تستطيع توفير التمويل اللازم لصادراتها البينية من ناحية ، كما انها ستفضل التحول إلى اسواق الدول الصناعية المتقدمة للحصول على تكنولوجيا متطورة وسلع أفضل نوعية وسيعزز هذا التحول ان الدول الصناعية الغربية لديها القدرة على توفير التمويل اللازم للصادرات إلى الدول الاشتراكية سابقا في أوروبا الشرقية .

• • •

٤ - الوحدة الاقتصادية الألمانية :

● ● في الثالث من أكتوبر ١٩٩٠ أصبحت المانيا شرقا وغربا دولة واحدة . ولم تتم وحدة شطرى المانيا على أساس مقايضة تاريخية أو تسوية من خلال حلول وسط ، وانما على أساس قبول صريح لمواطني المانيا الشرقية بنظام الحكم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المانيا الغربية . بمعنى آخر كان توحيد المانيا انتصارا للنظام الغربي على النظام الشرقي .

وسبق توحيد المانيا موجة هجرة على نطاق واسع إلى الغرب ، كادت تؤدي إلى الاضرار باقتصاد البلدين . الاضرار باقتصاد المانيا الشرقية نتيجة الهجرة الغاضبة والواسعة لأعداد كبيرة من العمال والموظفين والفنيين والمتخصصين في المجالات المختلفة ، مما أدى إلى انخفاض حاد في الإنتاج وفوضى في تسيير المرافق والخدمات الحكومية . والاضرار باقتصاد المانيا الغربية نتيجة الفيض غير المتوقع من قوة العمل التي تحتاج إلى وقت من أجل استيعابها في الوقت الذي تؤدي فيه نفقات استهلاك هؤلاء واستيعابهم إلى زيادة حدة التضخم في المانيا .

وقد بلغ معدل الهجرة من شرق المانيا إلى غربها نحو الفي شخص في المتوسط يوميا في يناير ١٩٩٠ وذلك منذ فتح الحدود بين الدولتين في نوفمبر ١٩٨٩ . وكانت سلطات الهجرة في المانيا الغربية تتوقع هجرة نحو ٣٥٠ الف شخص خلال عام ١٩٩٠ . وقد استقبلت المانيا الغربية خلال عام ١٩٨٩ عدد ٧٢٠ ألف الماني شرقي ، وأوربيين شرقيين من أصل الماني .

● ● وبعد توحيد المانيا فانها أصبحت قلب أوروبا الغربية اقتصاديا ، اذ يبلغ حجمها الاقتصادي حاليا ما يقرب من ضعف حجم الاقتصاد الفرنسي . وكما اشرنا سابقا فان النمو الاقتصادي في المانيا الغربية قد حقق معدلات مرتفعة في عام ١٩٩٠ ، على الرغم من تحمل الاقتصاد الالماني الغربي تكاليف عالية للتوحيد .

وعلى أي الأحوال فان حكومة المانيا الغربية أكدت استعدادها المالى التام لتكاليف الوحدة وهو تأكيد لم يتضمن اى مبالغة لان الاقتصاد الالمانى الغربى كان يمر بازهى فتراته عشيه الوحدة . فقد نما الناتج القومى الالمانى الغربى بنسبة ٤,٤٪ فى العام الماضى وحقق فى الربع الاول من عام ١٩٩٠ معدل نمو مذهل بالحساب السنوى بلغ ١٤,١٪ متفوقا على كل معدلات النمو فى كل الدول الصناعية المتقدمة اما الفائض التجارى الالمانى الغربى فقد بلغ نحو ٧٥ مليار دولار فى العام من مايو ١٩٨٩ إلى مايو ١٩٩٠ متفوقا بنحو عشر مليارات من الدولارات على الفائض التجارى اليابانى فى نفس الفترة . اما الاحتياطات الالمانية الغربية من العملات الاجنبية فقد بلغت ٦٢,٦ مليار دولار فى شهر مايو ١٩٩٠ . اما بالنسبة للزيادة فى اسعار المستهلكين فى المانيا الغربية فلم تتجاوز ٢,٣٪ فى الفترة من يونيو ١٩٨٩ إلى يونيو ١٩٩٠ فى حين تزايدت الاجور فى نفس الفترة بنسبة ٥,٦ مما يشير إلى تحسن الاجور الحقيقية فى المانيا الغربية . وبصفة عامة فقد اكدت كل المؤشرات على ان الاقتصاد الالمانى الغربى قادر تماما على تحمل تكاليف « إدماج » اقتصاد شرق المانيا .

وفى اجتماع كول وجورباتشوف بموسكو فى ١٦ يوليو ١٩٩٠ تعهدت المانيا الغربية بتقديم ٥ مليار مارك المانى غربى - اى مايزيد قليلا على ٣ مليارات من الدولارات - إلى الاتحاد السوفيتى منها ١,٥ مليار مارك اى نحو ٩١٠ مليون دولار قدمت فور الاتفاق . كما تم الاتفاق على استمرار المانيا الغربية فى تمويل الوجود العسكرى السوفيتى فى المانيا مثلما كانت المانيا الشرقية تفعل . كما ستقوم المانيا الغربية بتمويل الانسحاب العسكرى السوفيتى من شرق المانيا . وسوف تدفع المانيا الغربية نحو ١,٢٥ مليار مارك تكاليف وجود الجيش السوفيتى فى شرق المانيا هذا العام ، وسوف تزيد المبالغ التى ستدفع للسوفيت فى العام القادم إلى ٢,٥ مليار مارك مع بدء الانسحاب السوفيتى . وكلما تقدمت عملية الانسحاب السوفيتى من شرق المانيا ستزيد المساعدات المخصصة لاعادة استيعاب وايواء الجيش السوفيتى المنسحب إلى الاراضى السوفيتية .

● ● وبالرغم من ان الاثر الاقتصادى العام للوحدة الاقتصادية الالمانية سوف يكون ايجابيا على المانيا الموحدة الا انه ستكون هناك آثار اقتصادية على شرق المانيا وذلك فى الاجل القصير وربما المتوسط .

ففى شرق المانيا من المتوقع ان يتعرض اقتصادها لهزات عنيفة قد يكون لها آثارها الاجتماعية والسياسية الكبيرة . فكل التوقعات تشير إلى ان البطالة فى شرق المانيا سترتفع بصورة هائلة وستتراوح بين مليون إلى ثلاثة ملايين عاطل عن العمل حسب اكثر التوقعات تفاؤلا وأكثرها تشاؤما . أى أن معدلات البطالة المتوقعة سوف تتراوح بين ١١,١٪ ، ٣٣,٣٪ من قوة العمل فى شرق المانيا ، وذلك فى دولة لم تعرف البطالة طوال السنوات الخمس والأربعين الماضية . اضف إلى هذا ، ما يترتب على التحول إلى اقتصاد السوق وتحرير الأسعار من تضخم هائل . ووفقا للبيانات التى توفرت حتى منتصف عام ١٩٩٠ ذكر رئيس وزراء شرق المانيا « دى ميزيير » فى خطاب له أمام برلمانها أن أسعار بعض المواد الغذائية ارتفعت بنسبة ١٠٠٪ وقد ذكرت وكالة انباء المانيا الشرقية ان الاسعار ارتفعت فى شمال وجنوب شرق البلاد بنسبة تتراوح بين ٤٠٠ و ٦٠٠٪ وان كان من الضرورى الاشارة إلى انه فور تحقق الوحدة الالمانية فى أكتوبر من العام ١٩٩٠ انخفضت معدلات الأسعار فى شرق المانيا .

ويذكر خبير اقتصادى المانى غربى (اريك ميتلر) ان الالمانى الشرقى بدخل شهرى يبلغ ١٠٠٠ مارك ستكون قدرته الشرائية لا تزيد عن ثلث القدرة الشرائية للمستهلك الالمانى الغربى .

● ● وعلى صعيد آخر سوف تخلق الوحدة الالمانية اقتصادا عملاقا متقدما وذو علاقات وثيقة مع شرق أوروبا بما قد يمكن المانيا من السيطرة على الجانب الاكبر من اسواق شرق أوروبا المنفتحة أمام الغرب فى الوقت الراهن . واذا كانت اليابان تركز على اسواق الصين وشرق آسيا بالاساس فان الولايات المتحدة وغرب أوروبا الذين سيساهمون فى تقديم القروض لشرق أوروبا بدءا يدخلون فى تنافس حاد مع الالمان على اسواق تلك البلدان ، وهو تنافس غير متكافىء لانه بافتراض تساوى القدرة التنافسية للسلع الالمانية والفرنسية والبريطانية والأمريكية واليابانية فان انخفاض تكاليف النقل والتأمين للصادرات الالمانية لشرق أوروبا - نتيجة الجوار الجغرافى - سيجعل لالمانيا ميزة نسبية بالمقارنة بالجميع وستكون الاكثر قدرة على الاستفادة من العلاقات مع اسواق أوروبا الشرقية المنفتحة أمام السلع ورأس المال الغربيين ومن خلال الصناعات المتركزة فى المقاطعات الالمانية فى القسم الشرقى ستكون الفرصة مهيأة للشركات الالمانية للدخول إلى اسواق دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى مستفيدة من العلاقات الصناعية والاقتصادية السابقة بين صناعات المانيا الشرقية (سابقا)

وصناعات تلك الدول خلال عقود مشاركة المانيا الشرقية داخل الكوميكون .

وإلى جانب « الثمن » الذى تلقاه الاتحاد السوفيتى من المانيا الغربية لقاء عدم معارضته للوحدة الالمانية أو لعلاقة المانيا الموحدة بحلف الاطلنطى ، فانه من المتوقع ان يتزايد التعاون الاقتصادى بين السوفيت والالمان فى الفترة القادمة فى مجالات التجارة والاستثمار المباشر والقروض حيث ان كلا من الطرفين يمكن ان يقدم للطرف الآخر الكثير . فالمانيا الغربية يمكنها ان تقدم الاستثمارات المباشرة والقروض والمعونات الفنية والتكنولوجية فى بعض المجالات وبالمقابل فان الاتحاد السوفيتى يملك قاعدة هائلة من المواد الخام ويمكنه ان يقدم الكثير من المواد الخام ومدخلات للصناعات الالمانية . ويملك السوفيت سوقا شاسعة متعطشة للاستهلاك يمكنها ان تساهم فى مساعدة الالمان الغربيين على زيادة صادراتهم كما ان العمالة السوفيتية الماهرة والخبراء والعلماء لدى الاتحاد السوفيتى يمكنهم ان يجعلوا من الاستثمارات الالمانية مصدر أرباح هائلة لالمانيا خاصة وان أجورهم أقل من الاجور فى المانيا والغرب عموما .

ويبدو أن الدول النامية - وفى المدى القصير - ستكون خاسرة من الوحدة الألمانية . والألمان الغربيين سوف تقل مساعداتهم الاقتصادية للدول النامية حيث سيقومون بتوجيه الجانب الأكبر منها أو حتى يوجهونها كلها لمساعدة شرق المانيا الشرقية وشرق أوروبا والاتحاد السوفيتى بما سيفقد الدول النامية مصدرا هاما للمعاونة . ويذكر ان المانيا العربية قدمت نحو ٤٧٠٠ مليون دولار كمساعدات (قروض ومنح) للدول النامية عام ١٩٨٨ .

وفضلا عن ذلك فان المعونات الفنية والتكنولوجية ومساعدات التنمية الاقتصادية التى كانت تقدمها المانيا الشرقية لدول العالم الثالث سوف تنخفض على الارجح أو تتوقف فى بعض الحالات . ذلك ، تلك المساعدات كانت تتم بالاساس فى اطار التقارب الايديولوجى بين المانيا الشرقية والدول النامية الراد يكالية وهو ما أصبح غير ممكن فى ظل فوز اليمين فى الانتخابات البرلمانية الالمانية الشرقية والوحدة الالمانية القادمة ، والاهم فى ظل التحول الرأسمالى لالمانيا الشرقية فى اطار المانيا الموحدة .

والواقع انه منذ تمت اجراءات الاتحاد النقدى بين شطرى المانيا فى الاول من يوليو ١٩٩٠ تسارعت اجراءات « تخصيص » ودمج ٨٠٠٠ شركة ومؤسسة المانية شرقية ، وذلك فى الوقت الذى تزايدت فيه المشاريع المشتركة داخل المانيا الشرقية (سابقا) بين شركات المانية غربية أو أوروبية أو امريكية مع شركات المانية شرقية . وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ بلغ عدد المشاريع المشتركة التى تمت الموافقة عليها فى المانيا الشرقية ٢٨٠٠ مشروع كانت نسبة ٩٥٪ منها مع شركات المانية غربية . وكان من أكبر الشركات المشاركة فى هذه المشاريع (ديملر بنز) للسيارات و (فولكس واجن) و (سيمنس) للاليكترونيات ومعدات الاتصال و (ستاندارد اليكتريك لورينز) و (نيسان) و (ام . اى . اى) و (لافارج كوبيه) و (بى . ام دبليو) و (لوفتهانزا) و (دويتش بانك) و (آى . سى . آى) و (بوش) وغيرها من الشركات الالمانية والاوروبية .

وقبل اتمام الوحدة وافقت حكومة المانيا الغربية على قيام شركات الكهرباء الالمانية الثلاث الكبرى بامتلاك ٦٠٪ من شبكة توزيع الكهرباء فى المانيا الشرقية ، على ان تقوم الشركات بانفاق ١,٢١ بليون دولار لتحديث شبكات توزيع الكهرباء فى شرق المانيا .

وفى المرحلة الثانية من إندماج قطاع الكهرباء فى المانيا تندمج الشركات الثلاث الكبرى مع أكبر شركتين لتوزيع الكهرباء فى المانيا الشرقية ، على أن تكون حصة الشركات الألمانية مجتمعة ٧٥٪ من رأس المال وتطرح نسبة الـ ٢٥٪ المتبقية للاكتتاب على شركات توزيع الكهرباء الاوروبية ، بحد أقصى ١٥٪ لأى شركة .

• • •

القسم الخامس :

الأمـــن العربى

- □ الميزان العسكرى العربى - الاسرائيلى .
- □ التطورات التسليحية لدول الجوار الجغرافى .

أولاً : الميزان العسكرى العربى - الاسرائيلى

١ - تداعيات الغزو العراقى للكويت على التوازن العربى - الاسرائيلى .

كان للتطورات التى شهدها عام ١٩٩٠ أثر كبير على التوازن العسكرى بين الدول العربية واسرائيل ويعتبر الغزو العراقى للكويت هو أهم التطورات العسكرية التى حدثت خلال العام وكانت تداعياته ذات أثر بالغ على النظرة المستقبلية للقوات المسلحة فى المنطقة ، وكذلك على النظام الأمنى والترتيبات الأمنية ونستطيع ان نجمل تداعيات الغزو العراقى للكويت على التوازن العربى الاسرائيلى كالآتى :

أ - تخلخل الجبهة الشرقية :

كان لقمة بغداد فى عام ١٩٩٠ ، واجتماع عمان لقادة مجلس التعاون الخليجى وكذلك اعلان سوريا وقوفها إلى جانب العراق ضد أى عدوان يتعرض له برغم خلافها السياسى معه ، أثر كبير فى احياء الأمل فى قيام الجبهة الشرقية خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ ووصل ذلك إلى ذروته باعلان العراق فى أبريل ١٩٩٠ ان « مظلة الردع » التى تملكها تستطيع ان تغطى الدول العربية من موريتانيا إلى سوريا .

ولكن جاء الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ لكى يقضى على آمال احياء الجبهة الشرقية ، ويقسم العالم العربى إلى قسمين .

ومع تطور الأمور إلى حد شن الحرب لإخراج القوات العراقية من الكويت وتعرض القوات المسلحة العراقية لهزيمة عسكرية قاسية وتعرض البلاد لحالة شديدة من الفوضى والاضطراب ، فإن العراق لم تعد عنصرا فاعلا فى ميزان القوة بين الدول العربية واسرائيل .

وبرغم ذلك فان هناك مؤشرات تدل على ان تلك الخلخلة قد لا تدوم لفترة طويلة خصوصا بعد ان انتهت أزمة الاحتلال العراقى للكويت .

ب - تزايد حجم صفقات السلاح فى المنطقة :

أدت أزمة الخليج إلى تزايد حجم صفقات السلاح فى المنطقة سواء تلك التى تعقدها الدول العربية أو هذه التى تحصل عليها اسرائيل على حد سواء . ومن مراجعة تلك الصفقات يتضح لنا ان الصفقات العربية كان دافعها الأساسى التحضير لإحتمالات الصدام العسكرى بين العراق والسعودية (ودول الخليج الأخرى) وليس تعديل ميزان القوة العسكرية العربية فى مواجهة اسرائيل ، بينما كانت الصفقات التى حصلت عليها هذه الأخيرة موجهة كلها لصالح ميزان القوة العسكرية بين اسرائيل والعرب وتحقيق التفوق الكمى والنوعى . وفى الوقت الذى نجحت فيه بعض الدول العربية فى إبرام صفقات سلاح متطورة . مثل تلك الصفقة التى أبرمتها المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة للحصول على ٣١٥ دبابة أمريكية طراز ام - ١ - أيه - ٢ بتكلفة إجمالية ٣ مليار دولار . مشروطة بشرطين :

١ - أن تستخدم السعودية هذه الدبابات فى الأغراض الدفاعية فقط .

٢ - تحتفظ الولايات المتحدة بحق سحب ٥٠٠ فنى يعملون فى مهام الصيانة لهذه الدبابات إذا ما أقدمت السعودية على انتهاك الشرط السابق .

ونجد أيضا ان الصفقات التى تحصل عليها اسرائيل - أحيانا بدون مقابل وغالبا كهبة أو فى شكل إعارة مؤقتة تنتهى بنقل ملكيتها نهائيا إلى اسرائيل - غير مشروطة بأى شروط ، كما نجد أن الصفقات التى تحصل عليها اسرائيل تعطيها ميزة واضحة على العرب فى مجال التفوق الكيفى بحيث يظل هذا التفوق قائما لعدة أجيال قادمة وأبسط مثال على ذلك حصول اسرائيل على الصواريخ المضادة للطائرات والصواريخ طراز باتريوت (ام - آى - ام - ١٠٤) كرد على استخدام العراق للصواريخ سكود ضد اسرائيل .

ورغم ان المحصلة العامة للتطورات فى مجال صفقات

الأسلحة وتحسين المستوى التسليحي لم تكن في صالح الدول العربية ، إلا أن القوة العسكرية العربية شهدت بعض التطورات الإيجابية مثل تطوير عناصر القوة البرية وميكنتها ، وإضافة بعض الأنظمة التسليحية الجديدة في القوات الجوية والقوات البحرية .

٢ . التوازن في مجال القوة التقليدية :

شهد عام ١٩٩٠ تطوراً بارزاً للتوازن العسكري بين الدول العربية واسرائيل في مجال القوة التقليدية خصوصا خلال النصف الثاني من العام إذ شهد إضافة جديدة على التفاعلات العربية الاسرائيلية المؤثرة على هذا التوازن تمثلت في التفاعلات العسكرية العربية العربية في منطقة الخليج . ويمكن ان نلحظ بعض الاعتبارات التي أثرت على هذا التوازن بشكل عام :

ـــ انخفاض حدة القيود التي كانت مفروضة على بيع صفقات السلاح لدول عربية معينة وخاصة الأردن والسعودية ومصر والعراق في المنطقة العربية ، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية .

ـــ تزايد الاحساس العربي بالتهديد الاسرائيلي وخصوصا من جانب دول عربية لم تكن تدخل في عداد الأطراف المباشرة في الصراع .

ـــ تزايد هجرة اليهود السوفيت إلى اسرائيل ومحاولة اسرائيل زيادة اعداد المهاجرين من دول أخرى (أثيوبيا ، بلغاريا) .

ـــ إنفراد الحكومة اليمينية المتطرفة برئاسة إسحاق شامير بالحكم مما ضاعف من حجم التهديد للدول العربية خصوصا بعد أن أعلن رئيس هذه الحكومة عن نواياه صراحة بمقولة « اسرائيل من البحر إلى النهر » ومقولة « الوطن البديل للفلسطينيين » .

ويمكن تناول تطورات ميزان القوة التقليدية بالتقسيم الآتي :

أ ـ القوات البرية :

شهدت القوات البرية العربية ادخال تعديلات على الهياكل التنظيمية للتشكيلات والوحدات المقاتلة ، وكذلك دعمها بأنظمة تسليحية متطورة في إطار السعي نحو تحقيق مبدأ الاستعاضة عن الكم بالكيف ، ومع ذلك فقد عاد الحديث خلال عام ١٩٩٠ عن أهمية الكم في القوات المسلحة لكي تصبح قادرة على أداء مهامها الدفاعية ومواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي ، سواء من جانب اسرائيل أو من جانب دول الجوار . وتتمثل أهم هذه التطورات في الآتي :

(١) جمهورية مصر العربية :

ـــ ظل حجم القوات البرية المصرية على ما كان عليه في العام الماضي (٣٢٠ ألف جندي من بين ٤٥٠ ألف جندي يؤلفون إجمالي القوات المسلحة المصرية) في الوقت الذي زاد فيه تعداد القوات الاحتياطية إلى ٥٠٠ ألف جندي في مقابل ٤٨١ ألف جندي في العام الماضي

ـــ جرى تحويل فرقتي مشاة محمل إلى مشاة ميكانيكي لزيادة خفة الحركة والقدرة على المناورة وبذلك تصبح جميع الفرق المشاة في الجيش المصري ميكانيكية مع احتمال استبدال دباباتها السوفيتية بدبابات طراز ام ـ ٦٠ ـ أيه ـ ١) . إضافة إلى جرى تحويل لواء مشاة مستقل إلى لواء مشاة ميكانيكي مستقل

ـــ زادت أعداد الدبابات في القوات المسلحة المصرية من ٢٤٢٥ دبابة إلى ٣١٩٠ في عام ١٩٩٠ بزيادة قدرها ٧٦٥ دبابة رئيسية ، وهذه الزيادة في اعداد الدبابات ترجع إلى تسلم مصر لعدد ٧٠٠ دبابة طراز (ام ـ ٦٠ ـ أيه ـ ١) من عتاد القوات الأمريكية التي تم خفضها بموجب معاهدة خفض القوات التقليدية في أوروبا (CFE) علاوة على ٦٥ دبابة من الطراز الأحدث (ام ـ ٦٠ ـ أيه ـ ٣) الأمر الذي جعل هذا النوع من الدبابات يشكل ٤٨ ٪ من قوة الدبابات في القوات البرية .

الجدول رقم (١) : موقف القوات البرية المصرية عام ١٩٩٠ :

فرق مدرعة	فرق مشاة ميكانيكي	لواء مدرع مستقل	لواء مشاة ميكانيكي مستقل	لواء مشاة مستقل	لواء حرس جمهوري	لواء مظلات	مجموعة صاعقة
٤	٨	١	٤	٣	٦	٢	٦

ـــ تتابع مصر تنفيذ برنامجها الخاص بتحديث ترسانة دبابات القتال الرئيسية والذى يشمل تطوير الدبابات طراز (ام - ٦٠ - أيه - ١) إلى الطراز الأحدث (أيه - ٣) وكذلك تحديث ٢٦٠ دبابة سوفيتية طراز تى ٥٤ / ٥٥ بإضافة برج المدفع (AL7) عيار ١٠٥ مم لإطالة فترة بقائها فى الخدمة عشر سنوات أخرى .

ـــ يسير العمل فى مصنع انتاج الدبابة ام - ١ - أيه - ١ (مصنع ٢٠٠) طبقا للمخطط . ومن المنتظر الإنتهاء من الإنشاءات الخاصة به فى شهر سبتمبر ١٩٩١ ، لكى يبدأ المصنع إنتاجه فى شهر يوليو ١٩٩٢ .

ـــ أنتجت الهيئة العربية للتصنيع (مصنع قادر) طرازاً جديدا من العربة المدرعة (فهد) تحت اسم (فهد - ٣٠) ، وهى تحمل المواصفات الأساسية للطراز الأصلى وتختلف عنه فى انها مزودة ببرج مدفع عيار ٣٠ مم .

ـــ فى محاولة لتحديث القاذف الصاروخى المضاد للدبابات الخفيف طراز (آر - بى - جى - ٧) ، قامت الهيئة العربية للتصنيع بتطوير نوعين جديدين من الذخيرة الأول مضاد للدبابات تحت اسم كوبرا ويستطيع اختراق الدرع المزدوج بسبب وجود انبوب صدم أمامى والثانى مضاد للدشم والأفراد (شديد الإنفجار) تحت اسم حارس .

ـــ من المعتقد أن نظام الحاسب الآلى لإدارة نيران المدفعية طراز (باسل) والذى عرض فى معرض القاهرة لمعدات الدفاع ١٩٨٩ قد دخل الخدمة بالعمل ، حيث أجرى بيان عملى لإدارة نيران وحدة مدفعية باستخدام هذا النظام .

ـــ هناك عدة مؤشرات تدل على أن الخطوات التنفيذية لإنتاج أول ناقلة أفراد مدرعة ذات جنزير كامل قد بدأت خلال عام ١٩٩٠ .

ـــ تسعى قيادة القوات المسلحة المصرية إلى زيادة قدرات التشكيلات والوحدات على العمل الليلى ، وخلال عام ١٩٩٠ وصلت نسبة المشاريع التدريبية الليلية إلى ٥٠ ٪ ومن المتوقع زيادة هذه النسبة إلى ٧٠ ٪ خلال العام القادم .

(٢) المملكة العربية السعودية :

ـــ قبل الغزو العراقى للكويت لم يطرأ على القوات البرية السعودية إلا تغيير طفيف حيث انضم إلى الخدمة (٢٠٠٠) جندى جديد . وفى أعقاب الغزو طبقت القيادة العامة للقوات المسلحة السعودية خطة طوارىء عاجلة شملت زيادة اعداد القوات وفتح باب التطوع وكذلك عقدت عددا من الصفقات التسليحية شملت :

ـــ تسلم القوات السعودية لعدد ١٥٠ دبابة طراز (ام - ٦٠ - أيه - ٣) جديدة وبذلك وصل إجمالى الدبابات السعودية إلى ٧٠٠ دبابة منها ٤٠٠ ام - ٦٠ - أيه - ٣ و ٣٠٠ دبابة أيه ام اكس - ٣٠ .

ـــ تعاقدت الحكومة السعودية على شراء ٣١٥ دبابة طراز (ام - أيه - ٢) من المنتظر تسلمها عام ١٩٩٣ .

ـــ وافقت الحكومة الأمريكية على صفقة أسلحة قيمتها ٧ بليون دولار (من أصل صفقة قيمتها ٢٢ بليون دولار كانت الحكومة السعودية قد طلبتها) وتشمل هذه الصفقة الأسلحة والمعدات الآتية :

ـــ ٢٠٠ مركبة قتال مدرعة طراز (ام - ٢) برادلى .

ـــ ٢٠٧ ناقلة جنود مدرعة ام - ١١٣ .

ـــ عشرة آلاف مركبة متنوعة (شاحنات ، جيب ، ... الخ) .

ـــ ٩ راجمات صواريخ متعددة الفوهات (ام . ال . آر . اس) عيار ٢٢٥ مم .

ـــ ١٥٠ قاذف صواريخ موجهة مضادة للدبابات طراز (Tow-2 Plus) بالإضافة إلى ١٧٥٠ صاروخ من نفس النوع .

وينتظر أن يخصص جزء كبير من هذه الصفقة لدعم القدرات القتالية لقوات الحرس الوطنى السعودى .

ـــ هناك مؤشرات حول احتمال عقد صفقة بين السعودية وفرنسا تحصل الأولى بمقتضاها على عدد آخر من ناقلات الأفراد المدرعة ذات الجنزير الكامل طراز (أيه - ام - اكس - ١٠) ، وكذلك بين السعودية وسويسرا لشراء ٣٠٠ ناقلة أفراد مدرعة طراز بانهارد .

ـــ أضيفت ست راجمات صواريخ متعددة الفوهات طراز أستروس (برازيلية الصنع) أخرى إلى ترسانة الأسلحة السعودية وبذلك يصبح إجمالى ما تملكه منها ١٤ قطعة .

(٣) سوريا :

ـــ ظلت القوات البرية السورية على حجمها الذى كانت عليه فى العام الماضى (٣٠٠ ألف جندى من ٤٠٤ ألف جندى هم إجمالى حجم القوات المسلحة السورية) . فى حين تم حل لواء مشاة ميكانيكى مستقل من أحد لواءين فى القوات السورية . كما أخرجت ٥٠ دبابة تى ٥٤ / ٥٥ من الخدمة ، و ٥٠ مركبة استطلاع ب ر د م - ٢ و ٥٠ ناقلة أفراد مدرعة وعدد آخر من قطع المدفعية ذاتية الحركة والمقطورة .

ـــ زادت اعداد مركبات القتال المدرعة فى القوات السورية بمقدار ٥٠ قطعة (يعتقد من طراز بى ام بى - ٢) . ويعزو البعض عدم وجود تغييرات أساسية فى تسليح القوات السورية إلى توقف أو تراجع صادرات الأسلحة السوفيتية إلى سوريا ، رغم نفى المسئولين السوريين ذلك ، وفى هذا المجال تعتبر محاولة سوريا الحصول على صواريخ

بالمتكية متطورة هو النشاط الرئيسي خلال عام ١٩٩٠ ، حيث سعت للحصول على هذه الصواريخ من الاتحاد السوفيتي نفسه أو من كوريا الشمالية التي تقوم بتصنيع نوع متطور من هذه الصواريخ أو من الصين الشعبية التي تطور سلسلة من الصواريخ سكود هي سلسلة الصواريخ (M) وتسعى سوريا للحصول على الصاروخ (M-9) .

(٤) العراق :

ـــ شهدت القوات البرية العراقية أكبر تطور بين القوات البرية في المنطقة حيث كان النصف الأول من العام ١٩٩٠ استمراراً لعملية استعادة القوات العراقية عموما لكفائتها واستعدادها القتالى بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ، واستيعاب صفقات الأسلحة التى كانت تفد إلى العراق بانتظام .

وعلى ضوء الغزو العراقي للكويت يمكن تقدير القوات البرية العراقية خلال عام ١٩٩٠ كالآتي :

ـــ وصل إجمالى حجم القوات البرية العراقية العاملة إلى ١,٢٥ مليون جندى بالإضافة إلى ٨٥٠ ألف جندى من القوات شبه العسكرية (الجيش الشعبى) وتشكلت هذه القوات فى ما بين ٤٠ و ٤٢ فرقة .

ـــ اتبعت القيادة العراقية سياسة التهدئة مع القيادة الإيرانية وتمكنت بذلك من سحب ٣٠٠ ألف جندى من الحدود العراقية الإيرانية ، الأمر الذى مكنها من تركيز معظم جهودها فى اتجاه مسرح عمليات الكويت(١) ، الذى وصل تعداد القوات العراقية فيه إلى ٥٤٠ ألف جندى .

ـــ شهدت العاصمة العراقية بغداد عرضا لعدد ٣٥ دبابة « أسد أبابيل » مطورة من النموذج السوفيتى تى ـ ٧٢ بالإمكانيات العراقية .

ـــ استولت القوات العراقية على ١٢٠ دبابة كويتية طراز تشفتين في أعقاب اجتياحها للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ .

ـــ تعاقدت العراق مع جنوب افريقيا (يحتمل خلال شهرى يناير وفبراير) ، على شراء عدد من الهاوتزر طراز (جى ـ ٥) فى مقابل تزويدها بالنفط ، وهذا الهاوتزر عيار ١٥٥ مم ويصل مداه إلى ٤٠ كم ويمكنه أن يطلق دخائر كيماوية .

ـــ أثارت محاولة العراق تهريب عدد من الأنابيب الفولاذية الضخمة من أحد موانى بريطانيا ضجة هائلة ، وأشيع أن العراق يسعى لاستخدام هذه الأنابيب فى صنع مدفع عملاق فى إطار مشروعه الذى يشرف عليه العالم الكندى د . بول . ولكن بعد إحباط هذه المحاولة ومصرع العالم المذكور انقطعت أخبار هذا المشروع .

الجدول رقم (٢) : اعداد الدبابات العاملة فى الجيش العراقى(٢) :

نوع الدبابة	العدد	نقص / زيادة
تى ـ ٧٢	١٠٠٠	٥٠٠ زيادة عن العام الماضى
تى ـ ٦٢	١٥٠٠	٥٠٠ زيادة عن العام الماضى
تى ـ ٥٩ / ٦٩	١٥٠٠	نفس عدد دبابات العام الماضى
تى ـ ٥٤ / ٥٥	١٥٠٠	١٠٠٠ دبابة نقص عن العام الماضى(*)

* خرج بعض من هذه الدبابات من الخدمة وتم إهداء بعضاً منها إلى الأردن .

(١) مسرح عمليات الكويت تعبير يقصد به الكويت وجنوب العراق والبصرة .

(٢) فقد العراق أكثر من ٢٥٠٠ دبابة أثناء حرب الخليج طبقا للبيانات الصادرة من قيادة قوات التحالف فى أعقاب وقف إطلاق النار (مجلة يواس نيوز آند وورلد ريبورت ١١ مارس ١٩٩١ ص ٤٧ .

الجدول رقم (٣) : اعداد المركبات العاملة فى الجيش العراقى[٣] قبل نشوب الحرب :

البيان / النوع	العدد الإجمالى	المشتملات	ملاحظات
الإستطلاع	٢٥٠٠	١٣٠٠ ب ر د م ـ ٢ ، ٣٠٠ أ . م . ل ٦٠ / ٩٠ ، ساجيا ، فوج رولاند ، ٦٠٠ كاسكا فال ـ ٣٠٠ جاركا ،	
مركبات قتال مدرعة	١٥٠٠	ب م ب ١ ـ ٢	زيادة ٥٠٠ مركبة عن العام الماضى
ناقلات أفراد مدرعة	٦٠٠٠	بى تى آر ـ ٥٠ ، ٦٠ ، ١٦٢ / اوتومهلارا ٦٢ / ٦٤ ، ١٥٠٠ ، ١٠٠٠ ام ـ ١١٣ أيه ١ ، أيه ٢ ، بانهارد ، اوروتو .	نقص ١١٠٠ عن العام الماضى .

(٥) اسرائيل :

ـــ ظل حجم القوات البرية الاسرائيلية كما هو بدون تغيير (١٠٤ ألف جندى من ١٤١ ألف جندى يشكلون القوات العاملة الاسرائيلية) . كما لم يحدث تغيير فى هيكل التشكيلات العسكرية بعد أن بدأت القوات الاسرائيلية تعتمد على الفرق والفيالق منذ عام ١٩٨٧ بدلا من اللواءات والمجموعات . ومن المحتمل أن تؤدى اعداد المهاجرين اليهود السوفيت إلى زيادة حجم القوات العاملة فى مجال الأفراد بنسبة ١٠ ٪ ، ويحتمل أن يزيد حجم قوات الاحتياط بنسبة مماثلة ، كما أن هناك اتجاها لزيادة نسبة الأفراد فى الوحدات والتشكيلات على حساب خفض نسبتهم فى القيادات والعناصر الإدارية .

ـــ زادت اعداد دبابات القتال الرئيسية فى القوات البرية الاسرائيلية من ٣٧٩٤ إلى ٤٢٨٨ دبابة بزيادة ٤٩٤ دبابة وهذه الزيادة مقسمة كالآتى :

ـــ ٢٥٠ دبابة شرقية طراز تى ٥٤ / ٥٥ معدلة (مدفع ١٠٥ مم ونظام ادارة نيران) .

ـــ ٥ دبابة تى ـ ٦٢

ـــ ١١ دبابة ام ـ ٤٨

ـــ ١٠٠ دبابة ام ـ ٦٠ أيه ٣

ـــ ٦٠ دبابة ميركافا ـ ٣ انتاج اسرائيلى .

ـــ يعتبر انتاج اسرائيل للدبابات ميركافا ـ ٣ بالإعتماد على الإمكانيات المحلية تماما عامل تفوق نوعى كبير لصالح اسرائيل وحتى الآن انتجت ثلاثة طرازات من هذه الدبابة .

ومن المنتظر ان تصبح الدبابة ميركافا بطرزها المختلفة دبابة القتال الرئيسية الأساسية فى الجيش الاسرائيلى فى غضون السنوات القادمة وان كانت العقبة التى تواجه التوسع فى انتاجها عدم توفر التمويل اللازم حيث لا ينتج مصنعها إلا ٦٠ دبابة سنويا فقط .

ـــ حصل سلاح المدفعية فى جيش الدفاع الاسرائيلى على مدفع ذاتى الحركة عيار ١٠٥ مم طراز (ام ـ ٧) . ومع انتهاء التجارب الميدانية على الطراز الأولى للهاوتزر ذاتى الحركة الذى يطلق عليه اسم (شوليف) بدأ الصراع بين عدة جهات حول التعاقد على شراء اعداد منه أو تفضيل مشروع تطوير الهاوتزر الأمريكى ام ـ ١٠٩ عيار ١٥٥ مم عليه بسبب قيود الميزانية . وكان التفكير فى انتاج الهاوتزر (شوليف) المحمل على شاسيه دبابة ميركافا قد بدأ عام ١٩٨٢ بتكلفة ٣٠ مليون دولار .

ـــ تركز التطوير فى سلاح المدفعية على تزويدها بأجهزة متطورة ونظم اتصال ومراقبة ومن ناحية أخرى ذكر راديو اسرائيل فى منتصف ابريل ان خبراء فى مركز الأبحاث النووى الاسرائيلى يعملون على تطوير مدفع يطلق قذائف ذات سرعة فائقة (velecity hyper-) فى إطار مشروع « حرب النجوم » الذى تشترك فيه اسرائيل مع الولايات المتحدة .

ـــ لم تطرأ زيادة على اعداد المركبات المدرعة سواء

---

(٣) فقد العراق حوالى ٣٥٠٠ مركبة مدرعة فى مختلف الأنواع أثناء الحرب (نفس المصدر السابق) .

جدول رقم (٤) : الإختلافات بين الطرازات الثلاثة للدبابة ميركافا :

البيان / النوع	سنة الإنتاج	الوزن (طن)	عيار المدفع الرئيسى (مم)	الأبعاد عرض × الإرتفاع (م)	عدد أفراد الطاقم	نوع الدرع
ميركافا - ١	١٩٧٩	٦٠	١٠٥	٣,٧ × ٢,٦٤	٤ + ٧	طبقات متتالية من الصلب .
ميركافا - ٢	١٩٨٣	٦٠	١٠٥	٣,٧ × ٢,٦٤	٤ + ٧	درع خاص ثم طبقات صلب .
ميركافا - ٣	١٩٨٨	٦١	١٢٠	٣,٧ × ٢,٧٦	٣ + ٧	درع خاص في التصميم الأساسى

للقوات البرية الاسرائيلية أو تلك الخاصة بالاستطلاع أو ناقلات الأفراد المدرعة (لا يستخدم الجيش الاسرائيلى مركبات القتال المدرعة مثل ب م ب أو برادلى أو غيرها حتى الآن) . كما لم يتسلم الجيش أى ناقلات مدرعة طراز (نجما شوت) وهو انتاج اسرائيلي جديد .

ــــ من المحتمل أن تتسلم وحدات المشاة نوعا جديدا من القوانف المضادة للدبابات صناعة اسرائيلية يصل مداها إلى ٤٠٠ متر وتستطيع اختراق درع سمكه ٤٠ سم وذلك بعد أن تسلمت بعض الوحدات بهذا القاذف خلال عام ١٩٩٠ ، ويضاف لذلك المشروع الاسرائيلى لإنتاج صاروخ موجه مضاد للدبابات (على غرار الصاروخ الأمريكى TOW تو) تحت اسم (مابانس) والذى تنتجه شركة مالتام ، وهو صاروخ ينتمى إلى صواريخ آخر الجيل الثانى ويوجه بأشعة الليزر ويصل مداه إلى ٥ كم ويتمتع بقدر عال من الدقة ويحتمل أن يكون صالحا للإستخدام من الهيلكوبتر .

ــــ أنتجت شركة (التا) الاسرائيلية رادارا أرضيا جديدا يتراوح مدى الكشف له بين ٢٠ كم للعربات المدرعة و ٣٠ كم للدبابات ، كما أنه يستطيع أن يكتشف تحركات الأفراد على مسافة ١٠ كم ، وأثبت هذا الرادار فعاليته في كشف أعمال التسلل على الحدود .

ــــ تسلم الجيش الاسرائيلى ١٤ مخزنا للطوارىء كانت تابعة للجيش الأمريكى في اسرائيل فى مقابل تسليم مصر ٧٠٠ دبابة (ام - ٦٠ - أيه - ١) .

(٦) ليبيا :

ــــ ازدادت اعداد الدبابات الليبية بمقدار ٢٠٠ دبابة وبذلك ازدادت قوة الدبابات الليبية من ١٨٠٠ إلى ٢٠٠٠ دبابة معظمها من الدبابة الحديثة (تى - ٧٢ وتى - ٦٢) .

ــــ ازدادت اعداد مركبات الاستطلاع المدرعة (ب . / . د . م - ٢) بمقدار ٣٠ قطعة .

ــــ ازدادت اعداد مركبات القتال المدرعة فى القوات البرية الليبية بمقدار ٤٦٥ قطعة طراز (بى ام بى - ١) كما زادت اعداد ناقلات الجنود المدرعة بمقدار ٢٦٠ ناقلة .

ــــ حصلت القوات البرية الليبية على ١١٠ راجمة صواريخ متعددة الفوهات .

(٧) تأثير الغزو العراقى على حركة القوات المسلحة فى الدول العربية :

ــــ شهدت السودان واليمن والأردن والجزائر زيادة كبيرة فى اعداد المتطوعين للخدمة فى التنظيمات العسكرية شبه المسلحة (دفاع مدنى ، الجيش الشعبى .. الخ) مع السماح للمرأة بالتطوع . على أن القيمة العسكرية الحقيقية لهذا محدودة جداً ، وعابرة .

ــــ شهدت دول الخليج حركة تطوع مماثلة ، تحسبا لتطورات الموقف . وفى لبنان بدأ الجيش اللبنانى يستعيد تماسكه خاصة بعد انتهاء تمرد العماد ميشيل عون والاستعداد لبدء خطة بيروت الكبرى (التوحيد بين أقسام العاصمة) وسعى الجيش نحو الإنتشار فى الجنوب بعد أن بدأت الحكومة فى تنفيذ خطة لإعادة تسليحه على الرغم من ضعف الإمكانيات المالية لديها .

وبالنسبة للكويت ، أدى الغزو العراقى للكويت إلى تدمير إمكانيات الجيش الكويتى تماما والقضاء على قدراته القتالية بعد أن استولت القوات العراقية الغازية على أسلحة ومعدات وذخائر الجيش الكويتى وشتتت قسما من أفراده وأسرت القسم الآخر ويقدر بحوالى ٥٠ ٪ من قوة هذا الجيش وسوف يكون أمام الجيش الكويتى وقت طويل لكى يتمكن من استعادة كفاءته القتالية .

(٨) ملاحظات عامة على ميزان القوة البرية بين العرب واسرائيل :

على الرغم من أن الجزء الأول من عام ١٩٩٠ شهد اتجاها متزايدا نحو تخفيض اعداد الأفراد في القوات المسلحة وترشيد الانفاق العسكري العربي ، إلا أن الغزو العراقي للكويت أوقف كل تلك المحاولات وأعاد حمى التسلح إلى جيوش الدول العربية في الوقت الذي استمرت فيه اسرائيل في رفع المستوى الكمي والكيفي لقواتها المسلحة . ويمكن أن نلاحظ الآتي على ميزان القوة البرية بين العرب واسرائيل خلال عام ١٩٩٠ :

أ . استمرار اهتمام الدول العربية بميكنة قوات المشاة المحملة .

ب .السعي نحو زيادة اعداد الدبابات الحديثة في كل من الجيوش العربية وجيش الدفاع الاسرائيلي .

(جـ) ارتفاع مستوى الصناعات الحربية الاسرائيلية وتمكنها من إضافة العديد من الأسلحة الحديثة المتطورة والمنتجة في اسرائيل إلى قواتها البرية (القواذف الفردية المضادة للدبابات ، والرادارات الأرضية ، المدفعية ١٥٥ مم ، الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات ، الدبابات ميركافا - ٣) .

(د) تزايد اعداد المهاجرين اليهود إلى اسرائيل (المهاجرون السوفيت ، الفلاشا ... الخ) .

(هـ) من المحتمل أن تظل القوات المصرية والقوات السورية في منطقة الخليج لفترة أخرى قادمة من الزمن ، على الأقل حتى يظهر شكل أكثر وضوحا وقوة للترتيبات الأمنية المقترحة في المنطقة

(و) أدت هزيمة الجيش العراقي في معركة تحرير الكويت إلى غموض موقف القوات المسلحة العراقية وسوف يظل هذا الغموض قائما لفترة طويلة قادمة ، ولهذا لن يمكن إضافة القوة العراقية المسلحة إلى الميزان العسكري بين الدول العربية واسرائيل .

(ح) لم يشهد التوازن بين العرب واسرائيل في مجال القدرات النيرانية للمدفعية تغيرا ملحوظا ، وان كان من المحتمل أن تشهد المدفعية تطورا ملحوظا سواء في المدفعية ذاتية الحركة أو المدفعية المتطورة خلال العام القادم .

(ط) سيكون من الصعب اعتبار ان الصفقات التسليحية التي عقدتها دول الخليج في أعقاب الغزو العراقي للكويت موجهة لصالح التوازن بين العرب واسرائيل ، إذ سيكون الهدف منها هو حفظ الأمن القومي الخاص بكل دولة على حدة في مواجهة التهديدات الاقليمية لدول الجوار الجغرافي خصوصا بعد التطورات التي لحقت بالتركيبة السياسية والاستراتيجية لدول المنطقة .

ويوضح الجدول الآتي ميزان القوات البرية وميزان التسلح البري بين الدول العربية واسرائيل :

جدول رقم (٥)
ميزان القوة البرية (أفراد وتشكيلات)

البيان	أفراد القوات المسلحة (ألف جندي)			تشكيلات القوات المسلحة							
الدولة	قوات عاملة	قوات احتياطية	إجمالي	فرقة مدرعة	لواء مدرع	فرقة مشاة ميكانيكي	لواء مشاة ميكانيكي	فرقة مشاة	لواء مشاة	كتيبة دبابات
مصر	٤٥٠	٦٢٣	١٠٧٣	٤	١	٨	٤	—	٣	—
ليبيا	٨٥	٤٠	١٢٥	١	—	٢	١٨	—	—	٣٨
الجزائر	١٢٥	١٥٠	٢٧٥		٣	—	٨	—	١٩	—
مجموع دول الجبهة الغربية	٦٦٠	٨١٣	١٤٧٣	٥	٤	١٠	٣٠	—	٢٢	٣٨
سوريا	٤٠٤	٤٠٠	٨٠٤	٥	—	٣	١	—	—	—
الأردن	٨٥	٣٥	١٢٠	٢	—	٢	—	—	—	—
العراق*	١٠٠٠	٨٥٠	١٨٥٠	٩		٧		١٠		
السعودية	٦٥		٦٨		٢		٤		١	
مجموع دول الجبهة الشرقية	١٥٥٣	١٢٨٥	٢٨٤٢	١٦	٢	١٢	٥	١٠	١	
اسرائيل	١٤١	٥٠٤	٦٤٥	٣		٥				

* القوة العراقية محسوبة قبل حرب الخليج - وبعد هزيمة العراق في حرب تحرير الكويت أصبحت القوة العسكرية العراقية خارج حسابات الميزان العسكري

جدول رقم (٦)
النسبة العددية (القوات العاملة فقط)

الدول		النسبة	
مصر	اسرائيل	١	٠.٣٠
سوريا	اسرائيل	١	٠.٣٤
مجموعة دول الجبهة الشرقية	اسرائيل	١	٠.٠٩
مجموعة دول الجبهة الشرقية بدون العراق	اسرائيل	١	٠.٢٥
مجموعة دول الجبهة الغربية	اسرائيل	١	٠.٢١
إجمالى دول الجبهتين*	اسرائيل	١	٠.١١

* بدون العراق

جدول رقم (٧)
الأسلحة الرئيسية للقوات البرية

البيان / الدولة	دبابات القتال الرئيسية ( )			المدفعية				المركبات المدرعة***
	إجمالى عدد الدبابات (دبابة)	الدبابات المتطورة**	النسبة المئوية للدبابات المتطورة	إجمالى المدفعية (قطعة)	مدفعية متطورة (قطعة)	مدفعية ذاتية الحركة (قطعة)	النسبة المئوية للمدفعية ذ ج	إجمالى
١ مصر	٣١٩٠	٨٥٠	٢٦.٦ ٪	١٢٦٠	١١٢٠	١٤٠	١١ ٪	٣٢١٥
٢ ليبيا	٢٠٠٠	٣٠٠	١٥ ٪	١٠٩٠	٧٢٠	٣٧٠	٣٤ ٪	١٨٣٥
٣ الجزائر	٩٠٠	١٠٠	١١ ٪	٥١٠	٣٩٠	١٢٠	٣٠ ٪	١٧٧٥
مجموع دول الجبهة الغربية	٦٠٩٠	١٢٥٠	٢٠.٥ ٪	٢٨٦٠	٢٢٣٠	٦٣٠	٢٨ ٪	٦٨٢٥
٤ سوريا	٤٠٠٠	٩٥٠	٢٣.٧ ٪	٢١٥٠	٢٠٠٠	١٥٠	٦.٩ ٪	٣٧٥٠
٥ الأردن	١١٣١	٣٦٠	٣١.٨ ٪	٢٧٠	٨٩	١٨١	٦٧ ٪	١١٨٥
٦ العراق*	٥٥٠٠	١٥٠٠	٢٧ ٪	٣٥٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠	١٤ ٪	٧٥٠٠
٧ السعودية	٥٥٠	٢٠٠	٣٦ ٪	٥٠٥	٢٣٠	٢٧٥	٥٤ ٪	١٩٨٠
مجموع دول الجبهة الشرقية	١١١٨١	٣٠١٠	١٧.٩ ٪	٦٤٢٥	٥٣١٩	١١٠٦	١٧ ٪	١٤١١٥
٨ اسرائيل	٤٢٨٨	١٤٦٠	٣٤ ٪	١٣٩٥	٥٧٩	٨١٦	٥٨ ٪	٥٩٠٠

* قبل الغزو العراقى للكويت

** الدبابات المتطورة تشمل الدبابات طراز تى - ٧٢ ، ام - ٦٠ أيه ٣ ، ميركافا - ٣

*** يشمل ذلك ناقلات الأفراد المدرعة ومركبات القتال المدرعة

جدول رقم (٨) : المقارنة العددية

بين أسلحة القوات البرية لدى الدول العربية واسرائيل

الدولــة		الدبابــات		المدفعيــة		المركبات المدرعة	
مصــر	اسرائيل	١	١,٣٤	١	١,١	١	١,٨٠
سوريا	اسرائيل	١	١,٠٧	١	٠,٦٤	١	١,٥٧
مجموع دول الجبهة الشرقية *	اسرائيل	١	٠,٧٥	١	٠,٤٧	١	٠,٩
مجموع دول الجبهة الغربية	اسرائيل	١	٠,٧٠	١	٠,٤٨	١	٠,٨٦
إجمالى الجبهتين *	اسرائيل	١	٠,٣٦	١	٠,٣٣	١	٠,٤٤

* بدون العراق

ب ـ القوات الجوية والدفاع الجوى :

ـــ حافظت القوات الجوية فى عام ١٩٩٠ على مكانتها على رأس قائمة الأولويات سواء بالنسبة للدول العربية أو بالنسبة لإسرائيل وحظيت ميزانيات تطويرها وبرامج تحديثها بالإهتمام الأكبر .

ـــ اتخذ الإهتمام بالطائرات الهيلكوبتر بعدا جديدا تمثل فى حرص بعض الدول العربية وكذلك اسرائيل على الحصول على الطائرة الهيلكوبتر الأمريكية طراز اباتشى ، وقد تسلمت دول عربية بالفعل اعداداً قليلة من هذه الطائرات (مصر ٢ طائرة من أصل ٢٤ طائرة ، السعودية ٢ طائرة من أصل ١٢ طائرة ، بينما حصلت اسرائيل على طائرتين من أصل صفقة تضم ١٨ طائرة ، يستكمل تسليمها لاحقا .

وفيما يلى إشارة تفصيلية لاتجاهات تطوير القوات الجوية فى عدد من البلاد العربية واسرائيل .

(١) مصـر :

• تستعد القوات الجوية المصرية لتسلم الدفعة الثالثة من الطائرات اف ـ ١٦ فالكون فى أوائل عام ١٩٩١ ، كما تعاقدت القوات الجوية المصرية مع الولايات المتحدة على شراء دفعة رابعة من الطائرات من نفس الطراز تشمل (٤٠) طائرة منها (٣٤) طائرة اف ـ ١٦ سى و ٦ طائرات من الطراز دى المفرود بمقعدين لأغراض التدريب مع احتفاظه بالخواص الأصلية للطائرة .

وعندما تتسلم مصر هذه الدفعة الجديدة فى منتصف التسعينات سوف يصبح إجمالى عدد الطائرات اف ١٦ فى القوات الجوية المصرية (١٦٠) طائرة وبذلك تصبح هذه الطائرة عماد تشكيل القوات الجوية المصرية خلال الحقبة القادمة .

• ارتفع رصيد مصر من الطائرات الفرنسية طراز ميراج ٢٠٠٠ إلى (٣٦) طائرة بعد أن أنيعت أنباء حول تسلم مصر ٢٠ طائرة من نفس النوع .

كما وافقت الإدارة الأمريكية على توريد صفقة جديدة للقوات الجوية المصرية تشمل (٢٤) طائرة هيلكوبتر هجومية طراز سى انش ـ ٦٤ ، (٤٩٢) صاروخ موجه مضاد للدبابات يطلق من الهيلكوبتر طراز (هيل فاير) ، وينتظر أن يبدأ تسليم هذه الصفقة مع منتصف عام ١٩٩٣ .

• حصلت مصر على طائرتى هيلكوبتر طراز بلاك هوك .

• استمرت قوات الدفاع الجوى المصرى فى تنفيذ خطة التطوير التى تمثلت فى الآتى :

ـــ الحصول على أجهزة الرادار الصينية جى ـ واى ـ ٩ الخاصة بقياس الإرتفاع .

ـــ تزويد النظام شابارال المضاد للطائرات بالرادار الأحدث طراز تراك ستار .

ـــ ربط أجهزة الرادار الفرنسية تايجر بعد تعديلها بنظام القيادة والسيطرة الآلى .

ـــ الربط بين قسمى كتيبة الهوك بعد إجراء التعديل اللازم لزيادة الكفاءة الفنية مع تزويد الكتيبة بكاميرات تليفزيونية لتوفير إمكانية العمل فى حالة إصابة هوائيات الرادارات .

(٢) السعودية :

• بسبب ظروف الغزو العراقى للكويت حصلت السعودية على (٢٤) طائرة مقاتلة من طراز اف ـ ١٥ (سى / دى) ، علاوة على عدد من الصواريخ جو / جو الأقدم طراز سبارو وسايد ويندر ، وبذلك أصبح عدد الطائرات التى تملكها القوات الجوية السعودية من نفس النوع (٧٨) طائرة .

• تعتزم السعودية المضى قدما فى شراء (٢٤) مقاتلة بريطانية طراز تورنادو ، بعد ان كانت هناك احتمالات فى التراجع عن شرائها .

• تعاقدت السعودية مع شركة بوينج لتعديل (٥) طائرات إنذار مبكر فى سلاح الجو السعودى طراز (E2-C) ، كما تعاقدت على شراء (٨) طائرات لإعادة الملء بالوقود جوا طراز (KG-135) حتى تتمكن من إطالة مدى مقاتلاتها .

• تعاقدت السعودية مع شركة ايروسبيسيال لشراء (٦) طائرات هيلكوبتر طراز سوبر بوما وهناك احتمال ان تتعاقد السعودية مع بريطانيا لشراء صفقة ضخمة من الطائرات الهيلكوبتر . وينتظر أن تتسلم السعودية (١٢) طائرة هيلكوبتر هجومية طراز (AH. 64) اباتشى و (٥٥٠) صاروخ موجه مضاد للدبابات طراز هيل فاير ، و (٧) طائرات نقل تكتيكى طراز سى ـ ١٣٠ .

• تعاقدت السعودية مع شركة طومسون الفرنسية للحصول على نظام الدفاع الجوى كروتال شاهين المضاد للطائرات ذاتى الحركة .

(٣) دولة الإمارات العربية المتحدة :

حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على (٣٦) مقاتلة فرنسية ميراج ٢٠٠٠ من بينها (٢٢) طائرة طراز (اى) المخصصة لأعمال الاعتراض ، وثمانى طائرات من طراز (دى) المخصص لأعمال الاستطلاع بالإضافة إلى ست طائرات مزدوجة المقاعد لأغراض التدريب علاوة على الواجب الأساسى . ومن المنتظر أن تتشكل هذه الطائرات الجديدة فى سربين .

(٤) البحرين :

حصلت البحرين على (٤) طائرات مقاتلة طراز اف ـ ١٦ أمريكية الصنع خلال عام ١٩٩٠ ، وهى أول دفعة من الصفقة التى سبق وان تعاقدت عليها البحرين فى عام ١٩٨٧ ، ويمثل حصول البحرين على هذه الطائرات تطورا نوعيا هاما فى قدرات القوات الجوية البحرينية .

(٥) عمان :

وقعت عمان عقدا مع بريطانيا لتزويدها بعدد (١٦) طائرة طراز هوك (١٠٠) وهوك (٢٠٠) المتعددة المهام .

ـــ أدى ضعف وسائل الدفاع الجوى فى دول الخليج إلى لجوء هذه الدول إلى إمكانيات الدفاع الجوى الأمريكية أو البريطانية ، وتعيد بعض من هذه الدول النظر فى أساليب الدفاع الجوى التى تتبعها تمهيدا لتطويرها .

(٦) اسرائيل :

ـــ من المتوقع أن تزيد اعداد الطائرات طراز اف ـ ١٦ التى تعمل فى القوات الجوية الاسرائيلية بعد أن تتسلم الدفعة الثالثة من هذه الطائرات فى مطلع عام ١٩٩١ لكى تصل اعداد هذه الطائرات إلى (٢١٥) طائرة ، فى الوقت الذى تحاول فيه اسرائيل إدخال بعض التعديلات على الطائرة لرفع كفائتها ، وقد حصلت اسرائيل على (١٥) مقاتلة إضافية من الطراز اف ـ ١٥ علاوة على أجهزة ومعدات إضافية لرفع كفاءة الطائرات من هذا النوع ، ويأتى ذلك فى إطار احداث التوازن فى مقابل الصفقات التى تحصل عليها السعودية بعد غزو العراق للكويت .

ـــ حصلت اسرائيل على أول طائرتين من طراز اباتشى (أى اتش ـ ٦٤) من أصل صفقة تضم ١٨ طائرة فى شهر سبتمبر عام ١٩٩٠ ، وتضم هذه الصفقة أيضا (٥٢٩) صاروخا موجها مضاداً للدبابات طراز هيل فاير ، ومن المنتظر أن تتسلم اسرائيل باقى الصفقة خلال عام ١٩٩١ قبل ان تتسلم أى دولة عربية كل ما طلبته من طائرات من هذا الطراز من الولايات المتحدة . ومن المتوقع أن يؤدى دخول هذه الطائرات الخدمة فى جيوش المنطقة إلى تطور العقائد القتالية فى معارك المدرعات .

ـــ شهدت مشروعات انتاج الطائرات الموجهة بدون طيار فى اسرائيل توسعا كبيرا ومن المنتظر زيادة اعداد هذه الطائرات من (٢٥٠) إلى (٥٠٠) طائرة خلال الأعوام القادمة . كما أعلن عن مشروع مشترك لإنتاج طائرة مروحية بدون طيار جديدة تحت أسم (هيل ستار) لكى تحل محل الهيلكوبتر الفرنسية المستخدمة حاليا فى رصد القطع البحرية . ومن المتوقع ان تستخدم الأنواع الجديدة من هذه الطائرات أنواعا حديثة من الأجهزة المساعدة لتطوير أعمال التقاط الصور الجوية .

ـــ تسعى اسرائيل لتطوير قدرات النقل العسكرى لديها إذ ابرم عقد مع الولايات المتحدة للحصول على طائرات نقل خفيفة طراز بونانزا (أيه ـ ٣٠) لكى تحل محل الطائرة سيسنا وذلك علاوة على شراء ١٠ طائرات نقل هيلكوبتر طراز سيكورسكى (سى اتش ـ ٥٣) .

ـــ أعلنت اسرائيل عن مشروع لإنتاج الطائرة المقاتلة طراز (تايجر) كبديل لمشروع الطائرة (لافي) الذي سبق وأعلن عن فشله ، وبرغم أن الطائرة الجديدة المزعومة تستخدم نفس الرادار الذي كان مقترحا للطائرة لافي إلا أن المشروع الجديد يبدو متعثرا هو الآخر .

ـــ تستمر اسرائيل في تحديث الطائرات المقاتلة القديمة مثل الطائرة الفانتوم اف ـ ٤ .

(٧) التحليل الكمي لميزان القوة الجوية :

من مراجعة التطور في صفقات الطائرات التي أبرمتها الدول العربية واسرائيل خلال عام ١٩٩٠ يمكن أن نلاحظ الآتي :

ـــ أصبحت الدول العربية تمتلك طائرات حديثة متقدمة (اف ـ ١٥ ، تورنادو ، ميج ـ ٢٩ ، سوخوي ٢٤ ، ميراج ٢٠٠٠ ، اف ـ ١٦) باعداد كبيرة الأمر الذي أزال التفوق الكمي الاسرائيلي على الدول العربية كل على حدة ، وان كان هذا التفوق طفيفا أصلا .

ـــ أصبح عدد من الدول العربية (السعودية ، مصر ، العراق) يمتلك إمكانيات العمل بأسلوب الإنذار المبكر اعتمادا على طائرات متطورة في هذا المضمار مثل الطائرة البوينج أواكس والطائرة عين الصقر إي ـ توسي ، وفي عام ١٩٩٠ أعلن العراق أنه طور الطائرة اليوشن ٦٧ لكي تستخدم كطائرة إنذار مبكر في طراز جديد هو عدنان ـ ٢ . ولكن هذه الطائرة لم يكن لها أي دور مؤثر أثناء حرب الخليج .

ـــ من المتوقع أن تحافظ الدول العربية على تفوقها الكمي على اسرائيل ، وان كانت الأخيرة تسعى للحفاظ على تفوقها النوعي عن طريق أعمال التطوير والتحديث لطائراتها وأنظمة الدفاع الجوي وأنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ والطائرات اعتمادا على عدم وجود تنسيق عربي يعطي التفوق العددي العربي ميزة العمل الجماعي المؤثر .

ـــ تناقصت اعداد بعض أنواع الطائرات القديمة في كل من الأردن (٧ طائرات اف ٥) مصر (٣٠ طائرة ميج ١٧[١]) في حين زادت اعداد الطائرات في كل من السعودية ١٥ طائرة اف ـ ١٥ ، وسوريا ٢٤ طائرة ميج ٢٩ وسوخوي ـ ٢٤ .

ـــ سيؤثر فقدان القوات العراقية لإمكانياتها القتالية على ميزان القوة الجوية الكمي لصالح اسرائيل في الوقت الذي تظل فيه اسرائيل متفوقة في المقارنة الثنائية بينها وبين الدول العربية كل على حدة .

جدول (٩) امكانيات الدول العربية الرئيسية وإسرائيل من المقاتلات والهليكوبتر والدفاع الجوي حتى أغسطس ١٩٩٠

التصنيف	الدولة / النوع	الأردن	السعودية	سوريا	العراق	ليبيا	مصر	الجزائر	إسرائيل
مقاتلات ومقاتلات قاذفة وقاذفات	اف - ٥	٧٢	—	—	—	—	—	—	—
	ميراج ٢٠٠٠	٣٢	—	—	—	—	١٩	—	—
	اف - ٥ أي	—	٥٣	—	—	—	—	—	—
	تورنادو	—	٤٤	—	—	—	—	—	—
	اف - ١٥ سي	—	٤٢	—	—	—	—	—	—
	ميج - ١٧	—	—	٣٨	—	—	—	٣٠	—
	ميج - ٢٣	—	—	١٤٠	٩٠	١٧١	—	١٧	—
	ميج - ٢١	—	—	١٧٢	١٥٠	٧٥	٩٧	١٨	—
	ميج - ٢٥	—	—	٣٦	٢٥	٥٨	—	١٨	—
	ميج - ٢٩	—	—	٣٠	٣٠	—	—	—	—
	سوخوي - ٢٤	—	—	٢٢	١٦	—	—	—	—
	سوخوي - ٢٠	—	—	٣٥	٧٠	٩٠	—	—	—
	اف - ٦	—	—	—	٣	—	٧٦	—	—
	ميراج - ٥	—	—	—	٦٤	٦٠	—	—	—
	سوخوي - ٧	—	—	—	٣٠	—	—	—	—

١ ـ يتم تخزين الطائرات التي تخرج من الخدمة عادة في ظروف جيدة في مخازن معدة لذلك تمهيدا لبيعها إلى دول أخرى بعد تحديثها .

جدول (٩) امكانيات الدول العربية الرئيسية وإسرائيل من المقاتلات والهليكوبتر والدفاع الجوى حتى أغسطس ١٩٩٠

التصنيف	الدولة / النوع	الأردن	السعودية	سوريا	العراق	ليبيا	مصر	الجزائر	إسرائيل
	ميراج اف - ١	—	—	—	٣٠	٢٤	—	—	—
	اف - ٧	—	—	—	٤٠	—	٥٢	—	—
	اف - ١٦	—	—	—	—	—	٦٧	—	١٣٩
	فانتوم	—	—	—	—	—	٣٣	—	١١٢
	الفاجيت	—	—	—	—	—	١٤	—	—
	اف - ١٥	—	—	—	—	—	—	—	٤٧
	كفير		—	—	—	—	—	—	٩٥
	سكاى هوك	—	—	—	—	—	—	—	١٢١
	ميراج - ٣	—	—	—	—	—	—	—	٤٠
هيلكوبتر مسلح	كوبرا	٢٤	—	—	—	—	—	—	٤٠
	س - ٢٥	—	—	٢٥	—	—	—	—	—
	جازيل	—	—	٢٥	٢٠	—	٧٤	—	—
	بى أو - ١٠٥	—	—	—	٥٦	—	—	—	—
	مى - ٢٤	—	—	—	٤٠	٣٥	—	٣٨	—
	الويت - ٣	—	—	—	٣٠	—	—	—	—
	سوبر فريلون	—	—	—	١٣	—	—	—	٩
	مى - ٣٥	—	—	—	—	١٠	—	—	—
	أباتشى	—	—	—	—	—	٢	—	٢
	هيوز - ٥٠٠	٨	—	—	—	—	—	—	٣٥
هيلكوبتر نقل وخدمة عمومية	سيكورسكى	١٠	—	—	—	—	—	—	٣٢
	ايروسبتيال	١٢	—	—	—	—	—	—	—
	بل - ٢٠٥	—	٨	—	—	—	—	—	١٢
	بل - ٢٠٦	—	١٣	—	—	—	—	—	٤٠
	بل - ٢١٢	—	٢٧	—	—	—	—	—	٥٥
	كاواساكى	—	٧	—	—	—	—	—	—
	مى - ٨	—	—	١٠٠	١٤٠	٧	٤٠	٣٨	—
	مى - ١٧	—	—	٤٥	—	—	—	—	—
	مى - ٢	—	—	١٠	—	١٠	—	—	—
	مى - ٦	—	—	—	١٥	—	—	٥	—
	بل ٢١٤	—	—	—	٤٠	—	—	—	—
	أنواع أخرى	—	—	—	١٤٠	—	٢١	—	
	شينوك	—	—	—	—	١٨	١٤	—	—
	مى - ٤	—	—	—	—	٥٠	١٢	٤٢	—
	الويت - ٣	—	—	—	—	٤	—	—	—
	كوماندو	—	—	—	—	—	٢٥	—	—
	بواتش - ١٢	—	—	—	—	—	١٧	—	—
دفاع جوى	هوك معدل	١٤	١٦	—	—	—	—	—	١٥
	شاهين	—	١٧	—	—	—	—	—	—
	سام (فرقة)	—	—	—	—	—	٥	—	—
	سام (لواء)	—		٢١	٣٥	١٥	—	٣	—
	سام (فوج)	—	—	٢	١٣	٦	—	٣	—

المصدر :

(1) The Military Balance 90-91
(2) Military Technology Almanac 90
(3) SIPRI.1990

جدول رقم (١٠) :

جدول المقارنة بين القدرات العربية واسرائيل فى مجال القوة الجوية

البيان / الدول	المقاتلات والمقاتلات القاذفة	المقارنة مع اسرائيل	الهليكوبتر المسلح	المقارنة مع اسرائيل
مصر	٤٣١	١,٢ : ١	٧٦	١ : ١ تقريبا
سوريا	٤٨٨	١,١ : ١	١٠٠	٠,٧٧ : ١
العراق *	٦٣٥	٠,٧ : ١	١٥٩	٠,٤٨ : ١
السعودية	١٣٩	٣,٩٨ : ١	—	—
الأردن	١٠٤	٤,٣ : ١	٢٤	٣,٢ : ١
الجزائر	١٩٣	٢,٣ : ١	٣٨	٢ : ١
ليبيا	٤٩٤	١,١ : ١	٤٥	١,٧ : ١
اسرائيل	٥٥٤	—	٧٧	

* قبل نشوب أزمة الخليج .

نلاحظ الآتى من هذا الجدول :

— معظم الطائرات الاسرائيلية طائرات حديثة وتتمتع بإمكانيات تكنولوجية متقدمة ، ومداها طويل ويمكن إعادة تزويدها بالوقود جوا (الطائرة اف ـ ١٥ ، واف ـ ١٦) .

— إدخال إمكانيات الدول العربية البعيدة جغرافيا عن اسرائيل ، يجعل المقارنة تميل دائما لصالح الدول العربية حسابيا ، الأمر الذى يعد مؤشرا خادعا ، ويفضل اعتبار الدول التى لها اتصال جغرافى مباشر مع اسرائيل هى مجموعة الدول المؤثرة فعليا على الصراع وبهذا يمكن اعتبار أن مصر وسوريا والأردن والقوات الفاعلة فى جنوب لبنان هى الأساس عند حساب المقارنة الكيفية والكمية مع اسرائيل فى مجال القوة الجوية .

جـ ـ القوات البحرية :

كانت التطورات التى طرأت على القوات البحرية فى كل من الدول العربية واسرائيل محدودة نسبيا خلال عام ١٩٩٠ وشملت هذه التطورات إدخال بعض الوحدات البحرية إلى الخدمة ، والاستغناء عن بعض القطع الأخرى التى انتهى عمرها الافتراضى ، ويعتبر إلغاء اسرائيل لصفقة الغواصات طراز (دولفين) مع الولايات المتحدة هو أهم التطورات على الجانب الاسرائيلى .

وفيما يلى عرض لاتجاهات تطوير القوات البحرية فى الدول العربية واسرائيل :

(١) مصر :

— وافقت الولايات المتحدة على تزويد مصر بعدد (٢٩) صاروخ سطح سطح مضاد للسفن طراز هاربون فى صفقة قيمتها (٦٩) مليون دولار .

— تطوير الغواصات الصينية طراز (روميو) .

— تطوير الفرقاطات ديسكوبرتا .

— تجهيز زوارق الصواريخ طراز رمضان وأكتوبر بأجهزة مسح ملاحى أمريكية الصنع .

(٢) السعودية :

— تعاقدت السعودية على شراء ٤ زوارق سريعة طراز (توريت) من ألمانيا الغربية قيمتها ١٥٠ مليون مارك ، وتبلغ سرعة هذا الزورق (٤٨) عقدة وهو مسلح بمدفعين عيار ٢٠ مم وسيعمل مع قوات خفر السواحل السعودية .

— لم تتأكد بعد المعلومات الخاصة بصفقة الغواصات طراز (دافينيه) التى كانت السعودية تنوى شراءها من فرنسا فى حين توصلت السعودية إلى اتفاق مع فرنسا فى شهر سبتمبر ١٩٩٠ تحصل السعودية بمقتضاه على (٢٠) فرقاطة سريعة من صنع شركة (سيونو مارين) وتصل قيمة هذا العقد (٢٠٠) مليون دولار .

ـــ وقعت البحرية السعودية عقدا ضخما مع فرنسا فى غضون شهر يوليه ١٩٩٠ عرف باسم (صوارى ـ ٢) تبلغ قيمته ١,٥ مليار دولار وفى مقابل ذلك تتسلم السعودية ٣ فرقاطة طراز لافاييت (يحتمل فى منتصف عام ١٩٩١) .

(٣) العراق :

ـــ تسبب الغزو العراقى للكويت فى تأجيل تسلم العراق لأحدى عشرة قطعة بحرية كانت العراق تعاقدت عليها مع ايطاليا عام ١٩٨٦ ولم تتسلم منها سوى قطعة واحدة . فى حين فقدت العراق حوالى ثلثى قواتها البحرية (٣٥ قطعة بحرية تقريبا) قبل مضى أسبوع واحد من بدء الحرب الجوية وقبل انتهاء الحرب الجوية كان العراق قد فقد جميع قطعه البحرية فى الخليج (٥٨ قطعة) وكذلك فقد القطع التى استولى عليها من الكويت .

(٤) اسرائيل :

ـــ يعتبر إلغاء عقد بناء غواصتين طراز دولفين من أهم التطورات السلبية بالنسبة للبحرية الاسرائيلية . وتبلغ قيمة هذا العقد ٦٠٠ مليون دولار تدفع إلى ألمانيا (التى تتولى تنفيذ العقد) من أموال المساعدات الأمريكية . وكانت هذه الغواصات ستضيف إمكانيات قتالية جديدة للقوات البحرية الاسرائيلية بسبب إمكانياتها خصوصا بعد التعديلات التى كانت اسرائيل طلبت إضافتها للتصميم الأصلى للغواصة .

ـــ شهد عام ١٩٩٠ استمرار العمل فى برنامج إنتاج (٤) زوارق صواريخ طراز (سعر ـ ٥) المزودة بصواريخ سطح / سطح طراز جابريل ـ ٣ (صناعة اسرائيلية) وصواريخ مضادة للطائرات اطلاق رأسى طراز (باراك) .

ـــ استمر العمل خلال عام ١٩٩٠ فى تطوير برنامج الصواريخ سطح / جو طراز باراك والتى يصل مداها إلى ٨ كم وتعمل من خلال نظام سيطرة آلية كاملة ، ويمكنه الاشتباك مع عدة أهداف فى وقت واحد (سواء طائرات أو مقذوفات موجهة سطح سطح) بالتعاون مع أنظمة المدفعية متعددة المواسير أمريكية الصنع (فولكان فالانكس) التى تشتبك آليا بالهدف .

ـــ نجحت الصناعات الاسرائيلية فى إنتاج طراز جديد من الصواريخ سطح سطح المضادة للسفن طراز جابريل ـ ٣ يصل مداه إلى ٦٠ كم .

ـــ على الرغم من نجاح الصناعات الاسرائيلية فى تطوير زورق جديد لحراسة السواحل تحت اسم (شلداج) يتمتع بسرعة عالية وتسليح جيد (مدفع فولكان وأجهزة رؤية ليلية) ويصل مداه إلى ٨٠٠ ميل بحرى ، إلا أن البحرية الاسرائيلية لم تتعاقد على شرائه بسبب قيود الميزانية .

(٥) التحليل الكمى لميزان القوة البحرية :

ـــ تتفوق الدول العربية على اسرائيل فى مجال الغواصات والقطع البحرية التقليدية (المدمرات والفرقاطات) وان كانت اسرائيل تتفوق على الدول العربية فى مجال زوارق الصواريخ التى تتمتع بمزايا كيفية فى مجال التسليح والتجهيز الفنى خصوصا بعد ان دخل الزوارق (سعر ـ ٥) الخدمة .

ـــ تعتبر ليبيا أكثر الدول العربية تفوقا فى المجال البحرى وهى الدولة العربية الوحيدة التى تتفوق على اسرائيل منفردة ويرجع ذلك إلى مضاعفة القوات البحرية الليبية لاهتمامها بالحصول على مزيد من القطع البحرية المتفوقة لحماية السواحل الليبية الممتدة .

جدول رقم (١١)

القوى البحرية للدول العربية واسرائيل

نوع القطع / الدولة البحرية	غواصات	مدمرات	فرقاطات	زوارق سريعة	زوارق صواريخ	زوارق طوربيد	زوارق دورية	هيلكوبتر بحرى	كاسحات ألغام	سفن بث ألغام	سفن انزال	زوارق انزال	إجمالى
مصر	١٠	١	٤	-	٢١		١٨	٥	٩	٣	٣	—	٧٤
ليبيا	٦	-	٣	٧	٢٤		٢٣	٣٧	٨	—	٥	١٦	١٢٩
الجزائر	٤		٣	٣	١١		١١	—	١	—	٣	—	٣٦
العراق *			٥	٦	٨	٦	٢٠		٨	—	٦	—	٥٨
سوريا	٣		٢		١٢		٨	١٧	٩	—	٣	—	٥٣
السعودية			٨		٩	٣	١٠	٢٤	٥	—	—	١٦	٧٥
إجمالى القطع العربية	٢٣	١	٢٥	١٦	٨٥	٩	٩٠	٨٣	٤٠	٣	٢٠	٣٢	٤٢٥
اسرائيل	٣		—		٢٦		٣٧	٢	-	—	—	٩	٧٧

* فقدت العراق معظم القطع البحرية أثناء حرب الخليج .

ومن هذا الجدول نلاحظ الآتى :

— تركز اسرائيل على زوارق الصواريخ صغيرة الحجم سريعة الحركة والتى تحمل عددا كبيرا من الصواريخ سطح سطح (٤ - ١٦ صاروخ) طراز جابرييل والذى يعطيها إمكانيات نيرانية كبيرة .

— تحقق اسرائيل النجاح فى معاركها البحرية بالتعاون بين القوات الجوية والقوات البحرية ، وذلك اعتمادا على التفوق الجوى الاسرائيلى ، وإمكان دفع طائرات الهيلكوبتر التى توفر الإنذار المبكر والمعاونة للزوارق البحرية التى تندفع مستغلة سرعتها وخفة حركتها لتحقيق اغراق قطع الخصم باستخدام الصواريخ .

— تعتمد الدول العربية على الغواصات والفرقاطات أساسا ثم زوارق الصواريخ ويرجع ذلك إلى امتداد سواحل الدول العربية وبعد المسافة بينها وبين اسرائيل ، والتى يصعب الوصول إلى مناطق العمل ضدها بزوارق الصواريخ محدودة المدى ومحدودة القدرة على البقاء فى أعالى البحار .

— من الملاحظ أن هناك زيادة كبيرة فى حجم الإمكانيات البحرية لليبيا وخصوصا فى أعداد الغواصات وزوارق الصواريخ والهيلكوبتر البحرى ، ويتبع ذلك من التوجيهات الليبية لزيادة القوة المسلحة ، ولكن ذلك ضعيف التأثير على التوازن البحرى بين العرب واسرائيل بسبب بعد المسافة وضعف الكفاءة النسبى لأطقم هذه القطع وانعدام الخبرة لديهم .

— تشير المقارنة الحسابية إلى التفوق الواضح للدول العربية على إسرائيل ، ولكن يدخل فى هذه المقارنة دول عربية لا تستطيع قطعها البحرية أن تصل إلى اسرائيل ، كما أن بعض هذه القطع كفاءتها القتالية محدودة نظرا لقدمها أو عدم تمتعها بأى إمكانيات تكنولوجية حديثة ، الأمر الذى يحتم وضع إمكانية العمل الفعلى فى الاعتبار ، وعدم الاعتماد كليا على المقارنة الحسابية .

٣ - التطورات النوعية فى ميزان القوة العسكرية بين العرب واسرائيل :

يعتبر عام ١٩٩٠ بمثابة نقطة تحول فى مجال التطورات النوعية بين العرب واسرائيل حيث تركزت هذه التطورات فى المجالات الآتية :

— اكتساب الصواريخ أرض أرض بعدا جديدا أكثر من أهميتها وخطورتها فى الصراعات العسكرية فى المنطقة .

— دخول الصواريخ الموجهة المضادة للصواريخ المنطقة واستخدمت لأول مرّة بنجاح فى تاريخ المعارك العسكرية .

— اطلاق اسرائيل قمرها الصناعى الثانى (أوفيك - ٢) .

— ازدياد التهديد باستخدام الأسلحة فوق التقليدية وأسلحة الدمار الشامل .

ـــ خروج العراق بعد هزيمته العسكرية من حسابات القوة العسكرية بين العرب واسرائيل .

ـــ بدء تحول اهتمام الدول العربية فى الخليج بأمور التسليح من تحقيق التوازن مع اسرائيل إلى التحضير لإحتمالات نشوب صراع مسلح عربى / عربى أو عربى اقليمى .

أ ـ الصواريخ أرض / أرض :

ـــ بدأت الصواريخ أرض أرض تفرض نفسها على تطورات المنطقة منذ أبريل ١٩٩٠ عندما أعلن الرئيس العراقى صدام حسين إمكانية بلاده بإحراق نصف اسرائيل ، وكان ذلك إشارة واضحة إلى احتمال استخدام العراق الصواريخ أرض أرض المزودة بروؤس كيماوية مستفيدا من الخبرة العراقية فى هذا المجال ومن أعمال التطوير بالجهود الذاتية العراقية .

ـــ استخدام العراق صواريخ أرض أرض طراز سكود بى وسكود بى المعدل المزود بروؤس تقليدية فى رشق أهداف مدنية فى المملكة العربية السعودية واسرائيل .

ـــ استخدمت القوات المتحالفة ضد العراق صواريخ جوالة طراز كروز توما هوك ضد الاهداف العراقية لاول مرّة سواء فى تاريخ الشرق الأوسط أو تاريخ المعارك الحربية .

ـــ أدى استخدام الصواريخ أرض أرض إلى استحداث عوامل جديدة فى حسابات عناصر القوة بين العرب واسرائيل يمكن إجمالها كالآتى :

* اعداد منصات اطلاق الصواريخ أرض أرض خاصة المنصات المتحركة .
* اعداد الصواريخ المتوفرة وأنواعها وخواصها التكتيكية .
* أنواع الروؤس الحربية التى يمكن أن تتزود بها هذه الصواريخ .
* التوجيه ودقة الإصابة .
* محاولات التطوير والقدرة على الإنتاج بالإمكانيات الذاتية .

ويوضح الجدول رقم ١٢ إمكانيات أهم الدول العربية وكذلك اسرائيل فى هذا المجال .

جدول رقم (١٢)

إمكانيات بعض الدول العربية واسرائيل فى مجال الصواريخ أرض أرض .

البيان / نوع الصاروخ	دولة المصدر	المدى (كم)	وزن الرأس الحربية (كم)	التوجيه	عدد الصواريخ / عدد منصات الاطلاق المتحركة فى الدول المستخدمة					
					العراق	سوريا	ليبيا	مصر	السعودية	اسرائيل
اس اس ١ سكود بى	الاتحاد السوفيتى	٣٠٠	١٠٠٠	قصور ذاتى	٢٠٠/٤٠	١٠٠/١٨	غ . م	١٠٠/٩	—	—
اس اس ٢١ سكاراب	الاتحاد السوفيتى	١٨٠	٧٥٠	غ . م	—	٥٠/١٨	—	—	—	—
سى . اس . اس ـ ٢ رياح الشرق	الصين	٣٦٠٠	٢٠٠٠	قصور ذاتى	—	—	—	—	٣٠/١٢	—
الحسين (سكود مطور)	العراق	٦٥٠	٥٠٠	غ . م	٢٠٠/٢٠	—	—	—	—	—
العباس (سكود مطور)	العراق	٨٥٠	١٠٠٠	غ . م	٣٠٠/٢٠	—	—	—	—	—
العابد (تموز)	العراق	١٨٥٠	١٠٠٠	غ . م	—	—	—	—	—	—
اريحا ـ (جوكر)	اسرائيل	٦٥٠	٥٠٠	غ . م	—	—	—	—	—	٦٠/٨٠
اريحا ـ ٢	اسرائيل	١٤٥٠	١٠٠٠	قصور ذاتى	—	—	—	—	—	٤٠/٢٠
اريحا ـ ٢ بى	باسرائيل	٢٥٠٠	غ . م	غ . م	غ . م	—	—	—	—	غ . م

ومن ناحية أخرى شهد عام ١٩٩٠ أنشطة مكثفة من عدة دول عربية واسرائيل لتطوير قدرات الصواريخ أرض أرض لديهم وتتلخص هذه الأنشطة فى الآتى :

ـــ استمرار سعى سوريا فى الحصول على صواريخ أرض أرض أكثر تقدما مثل الصاروخ السوفيتى اس . اس ٢٣ سبايدر ، والصاروخ الصينى ام ـ ٩ ، والصاروخ اس . اس . ١ سكود سى الذى تطوره كوريا الشمالية ويعتبر أكثر دقة من الطرازات السابقة ، ولكن لم ترد معلومات مؤكدة حول حصول سوريا على أى من هذه الصواريخ .

ـــ من المحتمل أن تكون اسرائيل قد طورت طرازا جديدا من الصواريخ أرض أرض تحت اسم اريحا ـ ٣ الذى يصل مداه إلى ٦ آلاف كم ، وترى بعض المصادر أن الصاروخ الذى طورته اسرائيل هو الصاروخ اريحا ـ ٢ بى .

ـــ لم يستخدم العراق الصواريخ طراز اس ـ اس ١٢ سكالبورد الذى يصل مداه إلى ٩٠٠ كم ويتمتع بدرجة عالية والذى ترددت بعض الأنباء بحصوله عليه من الاتحاد السوفيتى فى وقت سابق ، وقد نفى الاتحاد السوفيتى انه زود العراق بهذه الصواريخ حيث أن إنتاجها متوقف بالفعل .

وعموما تعتبر معظم الصواريخ التى تمتلكها الدول العربية غير دقيقة عدا تلك التى تمتلكها السعودية ، فى حين ان الصواريخ الاسرائيلية ذات درجة دقة عالية وبرغم ذلك أثبت استخدام العراق للصواريخ أرض أرض ضد أهداف اسرائيلية إمكانية الوصول إلى صيغة ردع متبادل ، ويمكن لهذه الصيغة أن تتزايد أهميتها مع تزايد دقة الصواريخ ، ونظرا لتعرض الإمكانيات العراقية من الصواريخ أرض أرض للتدمير إلى حد كبير فإن التوازن فى هذا المجال بين الدول العربية واسرائيل سيتعرض لخلل جزئى ، ولربما كانت الحملة المتصاعدة ضد محاولات سوريا تمثل الحلقة التالية فى المخطط الاسرائيلى للقضاء على الإمكانيات العربية فى هذا المجال .

ب ـ الصواريخ المضادة للصواريخ :

فى عام ١٩٨٧ وقع إسحاق رابين الذى كان يشغل منصب وزير الدفاع الاسرائيلى آنذاك اتفاقا مع وزير الدفاع الأمريكى كاسبار واينبرجر يقضى بتطوير نظام صاروخى مضاد للصواريخ سطح سطح تحت اسم جيتس أو أرو كجزء من مبادرة الدفاع الاستراتيجى وكان المنتظر طبقا لهذا الإتفاق ان يدخل هذا الصاروخ الخدمة الفعلية بحلول منتصف عام ١٩٩٥ ، وتتحمل الولايات المتحدة ٨٠ ٪ من تكاليفه المادية .

ولكن جاء استخدام العراق للصواريخ أرض أرض ضد السعودية واسرائيل لكى يعجل باستخدام الصواريخ المضادة للصواريخ فى منطقة الشرق الأوسط حيث تم نشر عدة بطاريات من الصواريخ طراز باتريوت (ام . آى . ام ـ ١٠٤) فى كل من المملكة العربية السعودية والبحرين وكذلك اسرائيل ، ونلاحظ هنا أن نشر هذه الصواريخ فى السعودية والبحرين جاء مصاحبا لتواجد القوات المتحالفة ولن يستمر وجودها ، كما لم يسمح لأى من المهندسين أو الفنيين العرب بالعمل على هذه الصواريخ أو استخدامها فى حين أن حصول اسرائيل على عدد يتراوح بين ٤ ـ ٦ بطاريات منها إنما جاء على سبيل التأجير أو الإعارة ، وينتظر أن تحصل اسرائيل عليها بشكل نهائى خصوصا بعد أن فشلت المحاولات الأولى لاطلاق الصاروخ أرو .

وعندما كشفت العراق عن النظام الصاروخى المضاد للصواريخ تحت اسم الفاو فى عام ١٩٨٩ كان ذلك هو المشروع الوحيد لدى الدول العربية فى هذا المجال ، ونظرا لما تعرض له العراق من دمار فان المؤكد ان مشروع هذا الصاروخ سيتعرض لنكسة خطيرة يحتمل أن توقف مسيرته تماما ، فى الوقت الذى تطور فيه اسرائيل عدة برامج إيجابية للعمل ضد أنظمة الصواريخ العربية سطح سطح سواء تلك الموجودة أو المتوقعة فى المستقبل القريب ويشمل ذلك نشر شبكة من المناطيد على ارتفاعات عالية وتطوير نظام صاروخى لدعم النظام جيتس تحت اسم (أبوا) لاعتراض الصواريخ على ارتفاعات منخفضة وارتفاعات متوسطة ، وصحيح أن هناك بعض العقبات المادية التى تعترض سبيل هذه البرامج ، ولكن الخطر الذى مثلته الصواريخ العراقية جعل هذه المشاريع تحظى بأولوية كبيرة فى عقل المخطط الاسرائيلى .

جـ ـ اطلاق اسرائيل القمر الصناعى الثانى أوفيك ـ ٢ :

فى الثالث من أبريل ١٩٩٠ أطلقت اسرائيل قمرها الصناعى رقم (٢) بعد مضى ١٩ شهرا تقريبا من اطلاق القمر الأول (أوفيك ـ ١) . وبعد (٩٧) يوما قضاها القمر الثانى فى مداره حول الأرض احترق فى ٩ يوليو من نفس العام . وفى ذلك أعلن مصدر عسكرى اسرائيلى أن الاستعدادات ستبدأ من منتصف مايو ١٩٩٠ ، بين معهد وايزمان للعلوم فى رحبوت ومعهد الهندسة التطبيقية فى حيفا لإنتاج وتطوير القمر الصناعى الاسرائيلى الثالث أوفيك ـ ٣ الذى سيخصص للأغراض العسكرية . بعكس القمرين السابقين اللذين كانا قمرين تجريبيين ـ وأن الولايات المتحدة وجنوب افريقيا ستشاركان فى تمويل إنتاجه .

ويمثل عدم وجود أي نشاط للدول العربية في مجال الفضاء عموما والأقمار الصناعية على وجه الخصوص خللا خطيرا في التوازن العسكري بينها وبين اسرائيل ، برغم أن الدول العربية تملك الإمكانيات المادية والقاعدة الفنية التي يمكنها أن تفرز الكوادر اللازمة للبدء في اقتحام هذا المجال . ولا يمكن لنا أن نعتبر ما أعلن عنه العراق في وقت سابق على غزوه للكويت على أنه محاولة جادة حيث لا توجد أي مؤشرات تدل على ذلك .

د . ازدياد التهديد باستخدام الأسلحة فوق التقليدية وأسلحة الدمار الشامل :

في خلال العام ١٩٨٩ تركزت الأضواء على العراق كقوة اقليمية تمتلك إمكانيات تتنامى مع مرور الأيام في مجال الحرب الكيماوية وتحدثت المصادر الغربية عن معامل تطوير الغازات الحربية ووحدات انتاجها في العراق ، وأكدت بعض هذه المصادر أن العراق برغم تدمير مفاعله النووي فأنه يسعى لإنتاج سلاح نووي كما أنه يسعى للحصول على عناصر الحرب البيولوجية بالتعاون مع أطراف أخرى . وفي خلال عام ١٩٩٠ أعلنت العراق على لسان رئيسها أن العراق يمتلك الأسلحة الكيماوية ، وانه سوف يستخدمها ضد اسرائيل إذا قامت الأخيرة بأي عدوان على العراق ، ولما كانت اسرائيل اعتدت من قبل على العراق ودمرت له مفاعله النووي التحريبي اوزيراك في عام ١٩٨١ ، ولما كان العراق قد استخدم الغازات الحربية من قبل بالفعل ضد إحدى قرى الأكراد في عام ١٩٨٨ وكذلك ضد القوات الإيرانية أثناء الحرب ، فإن التهديد العراقي أحدث دويا شديدا في العالم ، وفي الواقع فأننا نعتبره الدافع الرئيسي وراء كل التطورات التي تداعت بعد ذلك .

وفي الوقت الذي اعتمدت فيه العراق على إمكانياتها الذاتية لإنتاج أنواع محدودة من الغازات الحربية ، اعتمدت اسرائيل على اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة لكي تحصل على معلومات غاية في الأهمية ، كما اعتمدت أيضا على التعاون المشترك لاختبار تأثيرات الغازات الحربية مختلفة الأنواع .

وقبل نشوب حرب الخليج واثناءها انكشفت أسرار كثيرة حول إمكانيات أطراف مختلفة في منطقة الخليج للأسلحة فوق التقليدية وأسلحة التدمير الشامل ويمكن بيان ذلك كالآتي :

ـــ أعلن الرئيس العراقي عن امتلاك العراق للغازات ثنائية التركيب (Binary System) وهي عبارة عن مادتين كيماويتين لاخطر من أي مادة فيهما منفصلة موضوعين في وعائين منفصلين داخل نفس القنبلة أو الرأس الحربي ، ولا يتم اختلاطهما لتوليد غاز الأعصاب القاتل إلا في منطقة الهدف .

ـــ أعلنت اسرائيل على لسان وزير العلوم الاسرائيلي يوفال نئمان في شهر أبريل لأول مرّة رسميا عن امتلاك اسرائيل لترسانة من الأسلحة الكيماوية ردا على تهديدات الرئيس العراقي واعتزام اسرائيل استخدامها إذا ما استخدم العراق أسلحته .

ـــ أشارت مصادر غربية لامتلاك العراق لعدد من مصانع انتاج الغازات العربية مختلفة الأنواع تبلغ طاقتها ١٣ ألف طن سنويا بالإضافة إلى امتلاكه لوسائل اطلاقها .

ـــ أثيرت مسألة امتلاك بعض الدول الأطراف في الصراع العربي الاسرائيلي العناصر البيولوجية ولا سيما العراق واسرائيل لأول مرّة منذ نشأة الصراع . وأثيرت كذلك مسألة امتلاك العراق واسرائيل لأسلحة التفجير الحجمي (Volume Detonating Weapon) في عدة أشكال ، وتعتمد العراق في إنتاج هذا السلاح على الأبحاث التي تجريها بالتعاون مع تشيلي ، بينما تحصل اسرائيل على هذه القنابل من ترسانة الولايات المتحدة في شكل القنابل المعروفة باسم سحابة الغاز المتفجرة (Fuel Air Explosives) .

ـــ تعمدت اسرائيل على هامش حرب الخليج أن تعمق من الإحساس العربي بامتلاكها للأسلحة النووية في خطاب صادر من مكتب رئيس اسرائيل حاييم هرتزوج يوم ١٣ نوفمبر ١٩٩٠ إلى عضو البرلمان البريطاني ديفيد شيسل . وتبقى صيغة هذا الخطاب البارعة على الباب مفتوحا أمام اسرائيل لكي تتنصل من امتلاكها للسلاح النووي بعد انتهاء الأزمة ، في الوقت الذي أكدت فيه جميع المصادر استمرار اسرائيل في أعمال التعاون مع تايوان وجنوب افريقيا لتطوير القنابل النووية التكتيكية .

ـــ على الرغم من اختلاف وتباين التقديرات حول إمكانية العراق النووية ، فإن أعمال القذف الجوي على العراق استمرت حوالي خمسة أسابيع قد أضعفت . ان لم تكن أزالت تماما . إمكانيات العراق لإنتاج سلاح نووي في المستقبل القريب ، كما أن نتائج الحرب ستخضع العراق لعملية تفتيش ومراقبة تمنع أي محاولات عراقية للسير في هذا السبيل مرة أخرى .

وعموما فان حرب الخليج قد أسفرت عن النتائج الآتية في مجال الأسلحة فوق التقليدية :

ـــ لم يستخدم العراق أي أسلحة كيماوية ضد القوات المتحالفة أو اسرائيل مما القى كثيرا من الشكوك حول ضخامة الإتهامات التي كانت موجهة ضده قبل الحرب .

ـــ أوضح استخدام العراق للصواريخ أرض أرض طراز

سكود ـ بي والأنواع الأخرى التي طورها بإمكانياته عدم دقة هذه الصواريخ وعدم قدرة العراق على تطوير أجهزة توجيه دقيقة لهذه الصواريخ ، الأمر الذي يؤكد لجوء العراق إلى أساليب دعائية في توجيه تهديداته لا يستند إلى أية إمكانيات حقيقية .

ـــ لم يستخدم العراق أسلحة التفجير الحجمي أو الأسلحة التي تنفجر بملامسة الهواء ، في حين استخدمتها الولايات المتحدة ، بينما كان العراق في أمسّ الحاجة لاستخدامها ولكنه لم يمتلك الوسائل لذلك . ولا يمكن اعتبار ذلك دليلا على عدم امتلاكه لها ولكن يمكن اعتبار ان الأنواع التي يمتلكها منها بدائية وغير متطورة .

ـــ في الوقت الذي احتفظت فيه اسرائيل بكافة إمكانياتها في مجال أسلحة التدمير الشامل والأسلحة فوق التقليدية ، فقد العراق معظم ـ ان لم يكن كل ـ إمكانياته في ذلك المجال ، كما فقد احتمالات عودته كقوة عربية أساسية في الصراع العربي الاسرائيلي ، ويوضح الجدول الآتي الإمكانيات العراقية قبل الحرب وإمكانياته العسكرية بعدها :

جدول رقم (١٣) :

القوة العسكرية العراقية قبل نشوب الحرب*

النوع / البيان	إجمالي القوة العراقية	القوة العراقية في مسرح عمليات الكويت[1]	القوات العراقية جنوب العراق	القوات العراقية في الكويت
الإجمالي	حوالي مليون جندي (منهم ١٥٠ ألف حرس جمهوري)	٥٤٠ ألف جندي ، منهم ٨٠ ألف من الحرس الجمهوري	٣٤٠ ألف جندي منهم ٨٠ ألف من الحرس الجمهوري	٢٠٠ ألف جندي جميعهم من الجيش .
التشكيلات	٥٠ فرقة من الجيش ١٠ فرق من الحرس الجمهوري .	٣٧ فرقة من الجيش ٦ فرق من الحرس الجمهوري	٢٠ فرقة من الجيش ٦ فرق من الحرس	١٦ فرقة كلها من الجيش
الدبابات	٦٣٠٠ من بينها ١٣٠٠ مع الحرس الجمهوري	٤٢٨٠ من بينها ٦٠٠ مع الحرس الجمهوري	٢٤٨٠	١٨٠٠
العربات المدرعة	١١ ألف عربة من بينها ١٥٠٠ مع الحرس الجمهوري	٢٨٧٠ من بينها ٦٠٠ مع الحرس الجمهوري	١٦٧٠	١٢٠٠
قطع مدفعية وراجمات صواريخ متعددة الفوهات	٥ آلاف قطعة	٣١١٠	١٦١٠	١٥٠٠
منصات صواريخ أرض أرض	٤٠٠ تقريبا من بينها ٢٠٠ منصة صواريخ متوسط المدى	١٠٠ من بينها ٥٠ متوسطة المدى	٧٠ تقريبا من بينها ٥٠ متوسطة المدى	٣٠ كلها قصيرة المدى
قواعد صواريخ دفاع جوي	ما يزيد على ١٠٠٠	٤٠٠ تقريبا	٣٠٠	١٠٠
الطائرات القتالية	٨٠٩			
الهليكوبتر الهجومي	٣٠٠			
الهليكوبتر نقل وخدمة عمومية	٢٥٠			

* البيانات العراقية قبل نشوب الحرب وبعد الغزو .

(١) القوات العراقية في مسرح عمليات الكويت تشمل القوات في الكويت ، وجنوب العراق .

جدول رقم (١٤)

القوة العراقية بعد الحرب*

القوة العسكرية عند توقف الحرب	خسائر القوات العراقية فى الكويت وجنوب العراق	خسائر سلاح الجو العراقى	أنواع الطائرات العراقية التى فقدت
٤٠٠ ألف جندى من بينهم ٨٠ ألف جندى حرس جمهورى ١٨ فرقة من الجيش ٤ فرق حرس جمهورى ١٦٠٠ دبابة مع الجيش ٨٠٠ دبابة مع الحرس الجمهورى ٧٠٠٠ عربة مدرعة مع الجيش ١٠٠٠ عربة مدرعة مع الحرس الجمهورى ٢٠٠٠ قطعة مدفعية وراجمة صواريخ ٢٠٠ منصة اطلاق صواريخ أرض أرض من بينها ١٠٠ متوسطة المدى ١٠٠ منصة اطلاق صواريخ أرض جو ٥٨٠ طائرة قتالية (بالإضافة إلى حوالى ١٢٠ طائرة فى ايران) ٢٥٠ طائرة هيلكوبتر هجومية ٢٠٠ طائرة هيلكوبتر نقل وخدمة عمومية	١٢٠ ألف قتيل ومفقود ٦٠ ألف أسير مسجل رسميا ٤٠ فرقة ٣٧٠٠ دبابة ٢٤٠٠ عربة مدرعة ٢٦٠٠ قطعة مدفعية وراجمة صواريخ ٥٠ منصة اطلاق صواريخ أرض أرض ٣٠٠ منصة اطلاق صواريخ أرض جو .	فى اشتباكات جوية : ٣٦ طائرة قتالية * طائرة نقل واحدة ٥ طائرة هيلكوبتر * على الأرض : ٥٦ طائرة قتالية ٤ طائرة نقل ٥ طائرة هيلكوبتر فى ايران : ١٢٠ طائرة قتالية ٢٤ طائرة نقل وتموين جوى بالوقود اثنين طائرة إنذار مبكر (عدنان - ٢) - اسقطت مقاتلتان بعد توقف الحرب .	٩ مقاتلة ميراج اف ١ ٨ مقاتلة ميج ٢٩ ٢ مقاتلة ميج ٢٥ ٩ مقاتلة ميج ٢٣ ٢ مقاتلتان ميج ٢١ ٢ مقاتلتان سوخوى ١٧ / ٢٢ ٢ مقاتلتان سوخوى ميج ٢٥ واحد طائرة نقل اليوشن - ٧٦ واحد طائرة هيل مى ٨ واحد طائرة هيل بو - ١٠٥ ٤ طائرة هيلكوبتر غير محددة ٢ مقاتلتان سوخوى ١٧ / ٢٢ اسقطتا بعد توقف اطلاق النار

★ تجميع بيانات التحالف والقوات العراقية أثناء الحرب وبعدها .

ثانيا: التطورات التسليحية لدول الجوار الجغرافى

١ - اتجاهات عامة :

تنطوى التطورات التسليحية الحادثة فى الأبنية العسكرية لدول الجوار الجغرافى فى حد ذاتها على دلالات بالغة الأهمية لاحتمالات التطور فى الصراعات الفعلية او المحتملة بينها وبين الدول العربية ، ذلك ان تحليل الاستخدام العملياتى المحتمل للاسلحة والمعدات المتعاقد عليها وتأثيراتها المتوقعة على موازين القوى بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافى ، وتطورات المواقف الصراعية التى جرت خلالها عمليات التعاقد ، يمكن ان تنبىء الى حد كبير بمسارات التصعيد او التهدئة المحتملة للصراعات القائمة .

وفى هذا الاطار ، تباينت التطورات التسليحية التى حدثت فى القوات المسلحة لدى دول الجوار الجغرافى مابين دولة وأخرى بصورة واضحة حيث وصلت هذه التطورات الى أعلى معدلاتها لدى تركيا ثم تليها بعد ذلك ايران وتعقبها اثيوبيا ، ثم تأتى بعد ذلك تطورات تسليحية لاتكاد تذكر لدى دول الجوار الجغرافى الأخرى والواقع ان هذا التباين يعد بمثابة نتيجة منطقية لاختلاف أنماط ومستويات الصراع التى تتورط فيها كل دولة من هذه الدول ، وكذلك لاختلاف طبيعة التهديدات الفعلية أو المحتملة التى تجابهها ، وأيضا لاختلاف الأهداف التى تسعى الى تحقيقها من خلال الاستخدام الفعلى او المحتمل للقوة المسلحة ايا كان شكل هذا الاستخدام اضف الى ذلك ان تباين التطورات التسليحية فيها يرجع فى نفس الوقت الى اختلاف قدراتها على توفير المخصصات التمويلية اللازمة لاستيراد الأسلحة والمعدات من الخارج ، او اللازمة لتنشيط ودفع برامج التصنيع الحربى المحلى . وأخيرا فإن هذا التباين يعود الى اختلاف درجات تجاوب الدول الكبرى الموردة للسلاح مع المطالب التسليحية لدول الجوار الجغرافى سواء فيما يتعلق بنوعيات الأسلحة والمعدات المتضمنة فى هذه المطالب او فيما يتعلق بالشروط الخاصة بتمويل المشتريات التسليحية .

٢ - تركيا

فيما يتعلق بتركيا ، جاءت مشتريات الأسلحة والمعدات خلال عام ١٩٩٠ بمثابة امتداد للسياسة التسليحية التركية المعمول بها منذ فترة ليست بالقصيرة ، والقائمة على الاهتمام الشديد بتحديث القوات الجوية . وفى هذا الاطار ، جرى التركيز على طائرات الهليوكبتر المقاتلة وطائرات التدريب وطائرات النقل علاوة على الاهتمام بتحديث الأجهزة الاليكترونية للمقاتلات العاملة فى السلاح الجوى التركى وكذلك الاهتمام بتحديث مستوى التسليح بها . كما يبرز فى نفس الوقت من تحليل صفقات السلاح التركية لعام ١٩٩٠ ، ان هناك اهتماما واضحا بتطوير سلاح البحرية التركية من خلال ادخال فرقاطتين متطورتين من طراز (ميكو - ٢٠٠٠) عن طريق الانتاج المشترك بالتعاون مع المانيا الغربية والولايات المتحدة الى جانب الاهتمام بادخال صواريخ بحرية متطورة من طراز هاربون لتحديث مستوى تسليح قطع السطح التركية وفى نفس الوقت اهتمت القوات المسلحة التركية بالحصول على المزيد من دبابات القتال الرئيسية وقاذفات الصواريخ متعددة الفوهات وأجهزة الرادار المتطورة . وهكذا ، فقد امتدت التطورات التسليحية الحادثة فى صفوف القوات المسلحة التركية لتشمل جميع الأفرع الرئيسية لهذه القوات مع اعطاء أسبقية واضحة لبرامج تحديث السلاح الجوى كما تزامنت هذه التطورات مع استمرار قوة الدفع فى أعمال التصنيع الوطنى التركى للأسلحة والمعدات سعيا الى تلبية الحد الأدنى على الأقل من الاحتياجات التسليحية عن طريق الاعتماد على الذات . وعلى وجه العموم لم يكن باديا على هذه التطورات التسليحية انها تستهدف بصفة خاصة الاستعداد لاحتمالات نشوب صراع مسلح مع اى من الأطراف العربية المجاورة لتركيا ، وانما كانت تندرج فى اطار برامج التحديث الموضوعة للأفرع الرئيسية للقوات الاسلحة التركية وذلك لمجابهة التهديدات الداخلية والخارجية ولتلبية متطلبات الأمن القومى التركى على اختلافها والتى قد يكون من بينها الاستعداد لاحتمالات زيادة سخونة الأوضاع مع الدول المجاورة وفى هذا الاطار ، عمدت القيادة التركية الى الافادة من ظروف ازمة الخليج فى الحصول على العديد من المكاسب الهادفة الى زيادة قدراتها العسكرية وتحديث بنية قواتها المسلحة ، وانعكس ذلك بصفة خاصة فى صورة الحصول على العديد من الأسلحة والمعدات المتطورة من الولايات المتحدة ، وهو ماسوف يتم التعرض له تفصيلا فى موضع لاحق .

٣ - ايران

اما ايران ، فقد استمرت خلال عام ١٩٩٠ فى مواصلة تنفيذ برنامج اعادة بناء قواتها المسلحة ، الذى كانت قد وضعته عقب وقف اطلاق النار مع العراق فى عام ١٩٨٨ ، والذى كان قد تردد عام ١٩٨٩ انها قد خصصت له حوالى ٢٠ بليون دولار على مدى خمس سنوات ، بمعدل ٤ بلايين دولار سنويا تشمل شراء أسلحة ومعدات جديدة وفى اطار هذا البرنامج ، اتسع الاهتمام التسليحى الايرانى ليشمل كافة افرع القوات المسلحة الجوية والبرية والبحرية الا أن جهود تحديث السلاح الجوى الايرانى استقطبت التركيز الأساسى فى ميدان اعادة البناء العسكرى ، وذلك بهدف اعادة بناء ذلك السلاح بصورة كاملة تقريبا مع الاهتمام بصفة خاصة بتوفير عناصر المساندة التكتيكية وقد انعكس هذا الاهتمام من الناحية العملية فى صورة اتجاه القيادة الايرانية نحو التعاقد مع الصين على تزويد ايران بحوالى ١٠٠ طائرة مقاتلة من طراز (ف - ٧) ، والتى تعتبر فى الأصل بمثابة نسخة صينية من المقاتلة السوفيتية (ميج - ٢١) ، كذلك فقد تردد ان ايران والصين بحثا قيام الصين بتزويد ايران ١٠٠ مقاتلة من طراز (أ - ٥) ، التى اشتق تصميمها اصلا من المقاتلة السوفيتية (ميج - ١٩) والخاصة بأداء مهام الاسناد الجوى القريب والهجوم الأرضى والقصف التكتيكى . وفى هذا الاطار ايضا أعلنت ايران فى عام ١٩٨٩ انها سوف تشترى مقاتلات قاذفة حديثة لدعم سلاحها الجوى من دولة غير القوتين العظميين ، الأمر الذى دفع بعض المصادر الى التكهن بأن المقاتلات المقصودة هى من طراز (اوراو) التى تشترك رومانيا ويوغسلافيا فى بنائها كمقاتلة تكتيكية خفيفة خاصة بأغراض المساندة الميدانية . اما التسليح البرى فقد اشتمل على الاهتمام بالحصول على العديد من أنواع الأسلحة والمعدات الرئيسية مثل المدرعات والمدفعية والهاونات والصواريخ المضادة للدبابات والمضادة للطائرات ، وذلك من مصادر متعددة تنتمى فى أغلبها الى أوربا الشرقية .

وأخيرا اقتصرت جهود تطوير السلاح البحرى الايرانى على ادخال أعداد من صواريخ (سيلك وورم) ، الصينية التى تطلق من القطع الحربية ، إلى الخدمة البحرية الايرانية ، فضلا عن الاهتمام بادخال بعض القطع البحرية الأخرى ذات الأغراض الثانوية . ومن ناحية أخرى ، عملت القيادة الايرانية على تطوير وتوسيع قاعدة الصناعة الحربية الوطنية وزيادة قدراتها كمصدر من مصادر انتاج وتصنيع الأسلحة والمعدات الحديثة . وقد استطاعت ايران أن تنتج عددا من أسلحة ومعدات القتال الرئيسية مثل العربات المدرعة والصواريخ المضادة للدبابات والمضادة للطائرات وطائرات الهليو كبتر ، علاوة على النجاح فى تصنيع صاروخ ارض ارض اطلق عليه اسم (شاهين) ، وايضا اتخاذ خطوات واسعة فى ميدان الانتاج المحلى للأسلحة الكيماوية والبيولوجية ووسائل الوقاية منها .

وقد بدا واضحا على السياسة التسليحية الايرانية عام ١٩٩٠ ، استمرار الاعتماد على المصادر الشرقية فى الحصول على احتياجاتها التسليحية ، كما بدا واضحا ايضا استمرار القيادة الايرانية فى اعطاء الأولوية لبرنامج تحديث السلاح الجوى واعادة بنائه اضف الى ذلك أن مشتريات ايران من الأسلحة والمعدات اشتملت على عدد ضئيل نسبيا من دبابات القتال الرئيسية ، وعلى عدد غير معروف من غواصات الديزل الهجومية . وعلى هذا الأساس فإن هذه التطورات التسليحية تندرج فى اطار نفس الخطوط العريضة للسياسة التسليحية الايرانية التى سبقت الاشارة إليها . وقد جاء أغلب التقارير الخاصة بهذه التطورات التسليحية قبل اعلان العراق قبوله الشروط الايرانية لتسوية النزاع فى ١٥ أغسطس ١٩٩٠ ، فى حين كان القليل منها قد ورد فى أعقاب الاعلان العراقى المذكور . وعلى المدى القصير يبدو على التطورات التسليحية المذكورة فى صفوف القوات الايرانية انها تستهدف دعم المكانة الاقليمية لايران فى منطقة الخليج ، ومحاولة انتزاع دور ما لايران فى صياغة وترتيب اوضاع الأمن فى المنطقة وفى المقابل فان احتمالات الاستخدام الفعلى للقوة المسلحة من جانب ايران تبدو مستبعدة لأن أعمال بناء هذه القوة لم تقطع بعد شوطا بعيدا حتى نهاية عام ١٩٩٠ ، لأن هذا الاستخدام ذاته يبدو غير مقبولا فى وقت وقف فيه المجتمع الدولى بكامله تقريبا ضد أطراف اقليمية أخرى (العراق) عندما استخدمت القوة المسلحة لتحقيق أطماعها التوسعية فى المنطقة ، وأيضا فى وقت يستمر فيه الاهتمام الدولى باعادة ترتيب أوضاع الأمن والسلم فى المنطقة بما يضمن تفادى اندلاع أزمات مماثلة فى المستقبل .

٤ - اثيوبيا

جاءت التطورات التسليحية التى شهدتها القوات المسلحة الأثيوبية خلال عام ١٩٩٠ متوافقة الى حد كبير مع طبيعة الصراعات الداخلية بها وكذا مع ما تتسم به من تواضع القدرة على تمويل مشترياتها من الأسلحة والمعدات .

فمن ناحية تتمثل معضلة الأمن الأثيوبية فى الوقت الراهن فى الحفاظ على التكامل القومى لأراضى الدولة الأثيوبية والقضاء على التهديدات الداخلية الناتجة عن تصاعد النزعات القومية والعرقية لاسيما فى اقليم اريتريا وتيجراى . ومن ناحية أخرى ، فإن تردى الأوضاع الاقتصادية قد أدى إلى عجز القوات المسلحة الأثيوبية عن تمويل مشترياتها من الأسلحة والمعدات ، والاضطرار

بالتالى الى الاعتماد على المساعدات والمعونات التسليحية من الخارج ، ولهذين السببين ، جاءت أغلب الواردات التسليحية الأثيوبية من اسرائيل فى اطار صفقة قيل انها اشتملت على قيام اثيوبيا بترحيل يهود الفلاشا الى اسرائيل واعطائها تسهيلات عسكرية فى أراضيها فى مقابل الحصول على الدعم العسكرى والتسليحى من اسرائيل ، وقد ذكر العديد من التقارير خلال عام ١٩٩٠ ، ان اثيوبيا حصلت من اسرائيل على كميات غير معروفة من القنابل العنقودية ودبابات القتال الرئيسية من طراز (ت – ٥٥) التى كانت اسرائيل قد استولت عليها من الدول العربية خلال جولات الصراع معها . كما حصلت اثيوبيا على أعداد غير محددة من البنادق الآلية عيار ٧,٦٢ من الهند . وتستهدف هذه الأسلحة والمعدات على مايبدو زيادة قدرات القوات الأثيوبية على مواجهة حركات التمرد والمعارضة فى اريتريا وتيجراى – وغيرها من الأقاليم وذلك من خلال صيغة تحقق التوفيق الى أقصى درجة ممكنة بين المتطلبات التسليحية الأثيوبية وبين عجز قدراتها التمويلية على توفير هذه المتطلبات .

ويوضح الجدول رقم ١٥ أهم الصفقات التى عقدتها دول الجوار الجغرافى خلال عام ١٩٩٠ .

جدول رقم (١٥) : صفقات السلاح

التى أبرمتها دول الجوار الجغرافى خلال عام ١٩٩٠

الدولة المستوردة	نوع السلاح	الطراز	الدولة المصدرة	العدد	التكلفة	ملاحظـات
تركيا	اليكترونيات	أنظمة حرب اليكترونية لتجهيز المقاتلات ف - ١٦	الولايات المتحدة	غ . م	٣٠٠ مليون دولار	تم التعاقد فى أكتوبر ١٩٨٩
	اليكترونيات	أجهزة تزود بالوقود خاصة بالفرقاطات (ميكو)	الولايات المتحدة	٢	٩١ مليون دولار	تمت الموافقة فى نوفمبر ١٩٨٩
	اليكترونيات	أجهزة رادار ثلاثية الأبعاد	فرنسا	٢	١٥٠ مليون دولار	تمت الموافقة فى يناير ١٩٩٠
	اليكترونيات	أجهزة إرسال ذات تردد عال جدا	بريطانيا	٣٠٠٠	١٥٧ مليون دولار	تم التعاقد فى يناير ١٩٩٠
	طائرات	طائرات نقل خفيف من طراز (كاسا)	أسبانيا	٥٢	٥٠٠ مليون	تم التعاقد فى يناير ١٩٩٠
	هليكوبتر	طائرات هليكوبتر هجومية من طراز بل - كوبرا	الولايات المتحدة	٢	غ . م	تمت الموافقة فى يناير ١٩٩٠
	فرقاطات	فرقاطات من طراز ميكو ٢٠٠٠	ألمانيا الاتحادية	٢	غ . م	تمت الموافقة فى يناير ١٩٩٠
	صواريخ	صواريخ جو - جو من طراز (سايدويندر)	الولايات المتحدة	٣١٠	٣٠ مليون دولار	تمت الموافقة فى يناير ١٩٩٠
	الكترونيات	أنظمة LANTIRN خاصة بالمقاتلات ف - ١٦	الولايات المتحدة	٦٠	٢٠٥ ملايين دولار	تم عرضه أمام الكونجرس الأمريكى فى فبراير ١٩٩٠
	طائرات	طائرات تدريب من طراز ت - ٣٥ بيلان	تشيلى	٤٠	٤٠ مليون دولار	تمت الموافقة فى فبراير ١٩٩٠

تابع جدول رقم (١٥)

الدولة المستوردة	نوع السلاح	الطراز	الدولة المصدرة	العدد	التكلفة	ملاحظات
	طائرات	طائرات تدريب	ايطاليا	٤٠	١٧ مليون دولار	تم التعاقد فى أبريل ١٩٩٠
	صواريخ	قاذفات صواريخ متعددة الفوهات	الولايات المتحدة	١٥٠	غ . م	تمت الموافقة فى مارس ١٩٩٠
	مدرعات	دبابات من طراز ليوبارد ـ ١	ألمانيا الاتحادية	١٥٠	٣٤٣ مليون دولار	بدء التسليم فى يونيه ١٩٩٠
	هليكوبتر	هليكوبتر طراز سوبر كوبرا	الولايات المتحدة	٥	غ . م	بدء التسليم فى يونيه ١٩٩٠
	اليكترونيات	رادارات متحركة	فرنسا	١٤	غ . م	تم التعاقد فى أغسطس ١٩٩٠
	طائرات	هليكوبتر من طراز بلاك هوك	الولايات المتحدة	٦	غ . م	تم التعاقد فى أكتوبر ١٩٩٠
	صواريخ	صواريخ من طراز هاربون	الولايات المتحدة	٤٠	٦٢ مليون دولار	تقارير فى نوفمبر ١٩٩٠
إيران	طائرات	طائرات من طراز جى ـ ٦	الصين	غ . م	غ . م	تقارير عن الاستلام فى ١٩٨٩
	طائرات	مقاتلات ميج ـ ٢٩	ألمانيا الشرقية	٢٤	غ . م	تقارير عن الاستلام فى ١٩٨٩
	مدرعات	دبابات قتال رئيسية	ألمانيا الشرقية	٥٠	غ . م	تقارير عن الاستلام فى ١٩٨٩
	غواصات	غواصات ديزل هجومية	غ . م	غ . م	غ . م	تقارير فى يونيه ١٩٨٩
	طائرات	مقاتلات ميج ـ ٢٩	الاتحاد السوفيتى	١٤	غ . م	تقارير فى أكتوبر ١٩٩٠
أثيوبيا	ذخائر	قنابل عنقودية	اسرائيل	غ . م	غ . م	تقارير فى ديسمبر ١٩٨٩
	أسلحة خفيفة	بنادق عيار ٧,٦٢ مم	الهند	غ . م	غ . م	طلب تعاقد فى يناير ١٩٩٠
	دبابات	دبابات من طراز ت ـ ٥٥	اسرائيل	غ . م	غ . م	تقارير فى أغسطس ١٩٩٠
	ذخائر	قنابل عنقودية	اسرائيل	غ . م	غ . م	تقارير فى أغسطس ١٩٩٠
تشاد	طائرات	طائرات نقل من طراز سى ـ ١٣٠ هيركيوليز	الولايات المتحدة	١	غ . م	تقارير فى ديسمبر ١٩٨٩

★ غ . م - غير معروف

★ المصدر : Defense and Foreign Affairs Weekly, Successive Issues, 1990

ثالثا : الجوانب العسكرية لحرب الخليج

كان اندلاع القتال المسلح فى منطقة الخليج فجر يوم ١٧ يناير ١٩٩١ ، بمثابة نتيجة منطقية لوصول جهود الحل السلمى الى طريق مسدود ، وذلك بفعل عجز الأطراف الأساسية في الأزمة على مدى ما يزيد عن شهرين كاملين عن الوصول إلى الإتفاق على صيغة مناسبة من التنازلات المتبادلة بصورة تصلح أساسا لتفاوض جاد فيما بينهم . وتدلل هذه التطورات على ان الصراع في الخليج كان قد تحول بعد فترة قصيرة من الغزو العراقي للكويت ، بحيث لم يعد مجرد صراع على تحرير أراضى دولة الكويت ، ولكنه أصبح صراعا على الإرادة السياسية للدول الأطراف في الأزمة . وفى إطار هذا الصراع ، حرصت الأطراف الأساسية فى الأزمة بدرجات متفاوتة على تغيير أو تطويع الإرادة السياسية للطرف الآخر بما يتفق مع إرادتها . ومن ثم كان نشوب الحرب بمثابة دلالة على فشل الأدوات السياسية ، بل وكافة أشكال الاستخدام السلبى للقوة العسكرية ، فى تحقيق هذا الهدف .

والواقع ان دراسة حرب الخليج لابد أن تركز فى الأساس على جانبين رئيسيين ، أولهما يتعلق بالغايات الإستراتيجية التى استخدمت من أجلها القوة العسكرية من جانب طرفى الصراع ، وثانيهما يختص بأشكال التوظيف والاستخدام الفعلى للقوة العسكرية خلال الحرب . ومن هذا المنظور ، فإن دراسة حرب الخليج سوف تنقسم إلى أربعة أجزاء رئيسية : الأول عن الفكر العسكرى العراقى خلال حرب الخليج ، والثانى عن الإستراتيجية العامة لقوات التحالف الدولى خلال الحرب ، والثالث عن الحرب الجوية ، والرابع عن الحرب البرية ونتائج حرب الخليج والدروس المستفادة منها .

١ ـ الفكر العسكرى العراقى فى العمليات العسكرية فى الكويت

يمثل الغزو العراقى للكويت وما تلاه من تداعيات نموذجا لسعى القيادة العراقية الى تعظيم المكانة الإقليمية والعالمية للعراق ، وتصحيح التفاوت الذى كانت تشعر به بين محدودية النفوذ والتأثير السياسى العراقى من جهة ، وبين تعاظم مقومات القوة العسكرية لديها من جهة أخرى . وقد تمثلت المحاولة العراقية لتصحيح هذا التفاوت فى العمل على توسيع دائرة التأثير السياسى والمجال الجغرافى وذلك من خلال التوسع فى اتجاه أقرب نقطة جوار يمكن العمل عسكريا فى اتجاهها (الكويت) ، مع الاستعداد للتوسع فى اتجاه محيطات أوسع بدرجات متفاوتة متى كان ذلك ممكنا فى فترات لاحقة .

وقد استهدف الفكر العسكرى العراقى خلال العمليات العسكرية فى الكويت البحث عن أفضل صيغة ممكنة لتحقيق الهدف المذكور ، بحيث تأخذ هذه الصيغة فى اعتبارها جملة القيود الهائلة التى تجابه جهود تنفيذ مثل هذا الهدف ، كما تأخذ فى اعتبارها الكفاءة القتالية المحدودة نسبيا للقوة العسكرية العراقية حال المقارنة مع عناصر الحشد العسكرى الدولى المواجه لها . وسوف تركز دراسة الفكر العسكرى العراقى فى العمليات العسكرية فى الكويت على النقاط الرئيسية الأربع التالية : الإستراتيجية العسكرية العراقية فى حرب الخليج ، التكتيكات العراقية خلال العمليات العسكرية فى الخليج ، التطبيقات العسكرية العراقية فى حرب الخليج ، العوامل الكامنة وراء اخفاق الفكر العسكرى العراقى فى تحقيق أهدافه .

أ ـ الإستراتيجية العسكرية العراقية فى حرب الخليج

تتطلب محاولة التعرف على الإستراتيجية العسكرية العراقية فى حرب الخليج ، الوقوف أولا على الغرض السياسى - العسكرى للقيادة العراقية فى الحرب . ذلك أنه من غير الجائز من الناحية النظرية النظر إلى فكرة إستراتيجية ما ، دون اعتبار للغرض السياسى الكامن وراءها ، فالفكرة الإستراتيجية عبارة عن وسيلة لا غاية ، وهى وليدة الغرض السياسى ، وسبيله إلى التحقيق ، كما أنها

تتغير فى أشكالها تبعا للظروف ومقتضيات الوضع القائم سعيا إلى صياغة شكل الإستراتيجية الأنسب ، والذى يجب اتباعه فى تصميم خطط العمليات ، وفى تنفيذها .

على هذا الأساس ، يمكن القول إن القيادة العراقية كانت تسعى إلى مواصلة الاحتفاظ بالكويت تحت السيطرة العراقية باعتبارها جزءا من العراق . وعملت فى هذا الإطار على تحقيق هدفين متعاقبين في مواجهة قوات التحالف الدولى فى الخليج ، يتمثل أولهما فى ردع تلك القوات عن مهاجمة القوات العراقية فى الكويت من خلال تكثيف أعمال الحشد العسكرى العراقى فيها ، ثانيهما الاعداد للدفاع عن الأراضى التى تم احتلالها فى حالة فشل الردع . وقد انبنى الفكر السياسى والعسكرى العراقى على ان هناك إمكانية كبيرة لتحقيق هذا الهدف بناء على افتراضين رئيسيين :

أولهما : أنه مهما كانت حدة وضراوة ردود الفعل الدولية ازاء الغزو العراقى للكويت ، الا أن معسكر التحالف الدولى لا يمكن أن يغامر فى النهاية بشن الحرب ضد القوات العراقية فى الكويت ، وذلك انطلاقا من اعتقاد لدى القيادة العراقية مفاده أن مثل هذه الحرب سوف تؤدى إلى اندلاع حريق هائل فى المنطقة يمكن أن تترتب عليه عواقب بالغة التعقيد للسياسات وللاقتصادات الغربية ولتدفق النفط ، وأيضا لاستقرار النظم السياسية الموالية للغرب فى المنطقة . كما راهنت القيادة العراقية على اعتقاد مفاده ان الغرب أصبح أضعف من الناحية العملية مما كان عليه فى الخمسينات ، الأمر الذى يمكن أن يحول دون إقدامه على استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، لا سيما وأن مثل هذا الاستخدام يمكن أن يترتب عليه مواجهة طويلة الأمد تحدث انشقاقا وخلافا داخل نظام دولى فى طور التشكيل ، وداخل البنية السياسية فى المنطقة .

ثانيهما : أن الرأى العام فى الدول الغربية بصفة عامة ، وفى الولايات المتحدة بصفة خاصة ، يمكن أن يلعب دورا ضاغطا فى اتجاه الحيلولة دون إقدام معسكر التحالف الدولى على شن الحرب ضد العراق ، وذلك بالنظر إلى الخشية من التعرض لخسائر جسيمة من الناحيتين البشرية والاقتصادية . فمن حيث الخسائر البشرية ، أولت القيادة العراقية اهتماما بالغا لحساسية الرأى العام الغربى للخسائر فى الأفراد ، وهى الحساسية الناتجة عن الخبرات الدامية المكتسبة من المشاركة فى حروب سابقة ، وأيضا الناتجة عن ارتفاع قيمة الفرد فى الغرب . أما فيما يتعلق بالخسائر الاقتصادية ، فقد اعتقدت القيادة العراقية أن اندلاع الحرب سوف يؤدى إلى حدوث ارتفاع قياسى فى أسعار النفط ، الأمر الذى يمكن أن يؤدى بالتالى إلى حدوث ركود اقتصادى عالمى جديد يقضى تماما على كافة الطموحات الغربية بقرب حدوث انتعاش اقتصادى .

ومن هذا المنطلق ، اعتقدت القيادة العراقية أن هذين العاملين سوف يؤديان معا إلى منع نشوب الحرب ، وعملت على تعزيز هذه الحالة عن طريق تنفيذ أعمال الفتح الإستراتيجى واسعة النطاق للقوات العراقية فى اتجاه مسرح العمليات الكويتى وجنوب العراق ، بقصد ردع قوات معسكر التحالف الدولى عن مهاجمة القوات العراقية فى الكويت . على أنه مع مواصلة قوات معسكر التحالف الدولى لأعمال الحشد العسكرى من ناحيتها ، عمدت القيادة العراقية إلى الإعداد للدفاع عن الأراضى التى كانت قد احتلتها فى الكويت .

وقد اضطرت القيادة العراقية فى هذا السياق إلى القبول باتخاذ موقف الدفاع باعتباره الركيزة الأساسية فى الإستراتيجية العسكرية العراقية ، حيث وجدت أن الإستراتيجية الدفاعية تمثل الإستراتيجية العسكرية المناسبة فى ظل الطبيعة غير المسبوقة للأزمة والأوضاع العسكرية لطرفى الصراع وموازين القوى العسكرية بينهما . وقد ارتكزت هذه الإستراتيجية على الالتزام بالواجب الدفاعى على مختلف المستويات الإستراتيجية والتعبوية والتكتيكية ، مع الأخذ فى الاعتبار امكان التحول إلى الهجوم المضاد العام عقب احتواء الهجوم المعادى . ومن الناحية المبدئية ، فإن الفكر العسكرى العراقى يحدد أساليب وسبل تنفيذ هذا الواجب الدفاعى فى إعداد وتنظيم الاستعدادات الدفاعية فى جبهة متصلة ، تتكون من عدة مواقع ونطاقات دفاعية توازى خط الجبهة ، مع تركيز القوات المدافعة فى حدود المنطقة التكتيكية ، وعلى الاتجاهات الرئيسية ، بقصد تكوين كثافات عالية من القوات والمدفعية والأسلحة المضادة للدبابات ، وكذا الموانع المضادة للأفراد وللدبابات ، مع الاعتماد على الخنادق وخنادق المواصلات كأساس للتجهيز الهندسى للمواقع وللنطاقات الدفاعية . كما يرتكز الدفاع فى الفكر العسكرى العراقى على عدد من المبادىء تقوم على ضرورة الحفاظ على القوة البشرية ومعدات القتال ، والثبات ضد الهجمات الجوية والمدرعة المعادية ، وتأمين نجاح إدارة العملية الدفاعية بالأعمال الحاسمة لإحباط الهجمات المعادية ، أو على الأقل إضعافها من خلال الضربات المضادة وانزال الخسائر بالقوات المهاجمة .

وهكذا ، فإن الإستراتيجية الدفاعية المتبناة من جانب القيادة العراقية كانت تستهدف الحيلولة دون تمكين قوات معسكر التحالف الدولى من شن حرب خاطفة ضد الجانب العراقى ، تقوم فيها بانزال ضربات قاصمة بالقوات العراقية وتدمير القدرات العسكرية لها خلال فترة وجيزة من الزمن والوصول إلى الحسم السريع والكامل . كما كانت هذه الإستراتيجية الدفاعية تستهدف استنزاف قوات معسكر التحالف الدولى عن طريق إنزال خسائر بشرية ومادية

بها بشكل مستمر ومطرد على امتداد زمني طويل بهدف خلق أثر تراكمي لديها مما ينهكها ماديا وبشريا ويقوض معنوياتها لا سيما من خلال الحرب البرية ، والتي كان الجانب العراقي يعتقد أنها سوف تكون المناسبة الرئيسية لاستنزاف قوات معسكر التحالف الدولي . ومن ثم ، وعلى الرغم من أن هذه الإستراتيجية الدفاعية لم يكن ينتظر لها على الإطلاق أن تتيح للجانب العراقي تحقيق الحسم العسكري لصالحه ، الا أن الفكر العسكري العراقي كان يرمي إلى توظيفها لزيادة التكلفة البشرية والمادية لقوات معسكر التحالف واستنزافها ، بحيث يؤدي ذلك إلى إحداث تحولات في الموقف السياسي والعسكري لمعسكر التحالف ، بالإضافة طبعا إلى المراهنة على حدوث تحولات في مواقف الدول العربية بمجرد الحرب لصالح العراق تحت ضغط الرأي العام العربي ، الأمر الذي يمكن أن يضاعف الضغوط الواقعة على دول التحالف ، ويدفعها إلى البحث عن أية صيغة للخروج من الأزمة دون تنفيذ أهدافها المعلنة ، ودون النجاح في طرد القوات العراقية في الكويت . ومن ناحية أخرى احتفظت القيادة العراقية بإمكانيات الصواريخ أرض - أرض وإمكانيات الحرب الكيماوية تهدد بها بين الحين والآخر لزيادة الأثر النفسي على قوات التحالف .

ب ـ التكتيكات العراقية خلال العمليات العسكرية في الكويت

يهدف هذا الجزء إلى الوقوف على جملة المبادىء والإجراءات التي اتبعتها القيادة العراقية في استخدامها للقوات المقاتلة في مسرح عمليات الكويت وجنوب العراق لتحقيق الهدف الإستراتيجي العراقي . وبالتالي فإن هذا الجزء يتبنى تعريفا موسعا لمفهوم التكتيك بحيث يشمل كافة مجالات وجوانب الأعمال العسكرية العراقية الرامية إلى استخدام القوات في مسرح العمليات بطريقة تتيح لها ممارسة أكبر قدر ممكن من التأثير والفاعلية القتالية وقت نشوب العمليات ، وذلك في إطار الإستراتيجية العسكرية العراقية المتبناة . وسوف يرتكز هذا التناول على محاولة استنتاج المبادىء العسكرية التي اعتمدت عليها القيادة العراقية في ادارتها للصراع المسلح ، وذلك من خلال رصد ومتابعة التحركات العسكرية منذ بداية الأزمة في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، مع التركيز بصفة خاصة على فترة ما بعد اندلاع أعمال القتال في السابع عشر من يناير ١٩٩١ . وبدون مثل هذا التناول تصبح متابعة الإجراءات العسكرية العراقية عبارة عن سرد مبسط للأحداث لا يسعفنا في إدراك مغزاها ، ولا الصورة العامة التي تتدرج في إطارها .

والواقع أن الإستراتيجية الدفاعية التي تبنتها القيادة العراقية قد فرضت منطقيا تركيزا واضحا على مبادىء معينة في السلوك العسكري العراقي ، حيث بدا واضحا في التطبيق العملي إعطاء أسبقية ملحوظة على مبادىء الحشد والاقتصاد في القوى والحفاظ على الهدف ومركزية القيادة . وقد جاء هذا التركيز متسقا مع التزام القيادة العراقية بحصر أعمال قواتها في نطاق الواجب الدفاعي على مختلف المستويات الإستراتيجية والتعبوية والتكتيكية ، مع إمكان التحول إلى الهجوم المضاد العام في حالة النجاح في احتواء الهجوم المعادي . على أن هذه المتغيرات ذاتها كانت دافعا لإعطاء درجات أقل بكثير من التركيز على مبادىء أخرى للحرب مثل مبادىء العمل الهجومي والأمن والمبادأة والحسم في الصراع المسلح ، فقد كانت مثل هذه المبادىء مناسبة للاستخدام من جانب الطرف الذي يتبنى إستراتيجية هجومية ، ويمتلك تفوقا جويا وبحريا ساحقا ، أي معسكر التحالف الدولي .

وفي ضوء ما سبق ، يمكن القول إن مبدأ **الدفاع** كان المبدأ المسيطر على الفكر العسكري العراقي . وقد اتجهت القيادة العراقية منذ فترة ما قبل اندلاع الحرب نحو التحضير والإعداد لعمليات دفاعية واسعة النطاق على الاتجاهات الإستراتيجية المختلفة بغرض الإعداد لإحباط أية هجمات معادية تتعرض لها ، ثم التزمت القوات العراقية بعد اندلاع الحرب بحصر أعمالها في نطاق الدفاع ، فحتى أعمال الهجوم المحدودة التي قامت بها هذه القوات لم تكن تشير إلى نوايا هجومية ، ولم تكن أيضا في إطار الاستعداد لعمل هجومي أوسع نطاقا . وقد اعتمدت القيادة العراقية عند التطبيق على ثلاثة أشكال دفاعية رئيسية :

- أولها : الخطوط الدفاعية الثابتة التي تشتمل على إقامة خط دفاعي متماسك كثيف ، يعتمد على التجهيزات الهندسية وموانع الألغام والأسلاك الشائكة والخنادق المضادة للدبابات .
- ثانيها : الدفاع العميق عن طريق سلسلة من المواقع الدفاعية المتتالية الموزعة جيدا في العمق لصد أي اختراق تتعرض له الخطوط الأمامية الثابتة .
- ثالثها : الاحتياطيات التي تمثل قوة ضاربة متأهبة خلف الخطوط الدفاعية يمكن نقلها إلى أي منطقة بسرعة .

وقد حاولت القيادة العراقية أن توفر لقواتها أقصى درجة ممكنة من الفاعلية من خلال هذه المكونات الدفاعية الثلاثة ، وذلك عن طريق جعل الموانع الكثيفة المكونة من الألغام والأسلاك الشائكة والكتل الخرسانية وسدادات الطرق والخنادق المضادة للدبابات بمثابة أدوات للتعطيل ، بينما تكون النقاط والمواقع الدفاعية المحصنة والمتعاونة مع بعضها البعض بمثابة أدوات لوقف الهجوم من خلال منع

محاولات الاختراق ، اما الاحتياطيات المؤلفة من القوة الضاربة المتأهبة خلف الخطوط الدفاعية فكان المخطط لها أن تقوم بطرد المهاجم نهائيا عن طريق شن الهجمات المضادة عليه فور نجاح الأعمال الدفاعية .

وللتغلب على احتمالات تعرض النقاط القوية للحصار ، كانت هناك قناعة أن القيادة العراقية تعمل على تكديس الاحتياجات والمؤن فيها بما يكفي القوات للقتال مدة تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر ، ولكن التطورات أثبتت أن هذه القوات افتقدت الدعم الإدارى اللازم ، كما حسبت الفواصل بين هذه النقاط بحيث لا تسمح للوحدات المهاجمة بالفتح في تشكيل المعركة وإجبارها على البقاء منضمة معا ، الأمر الذى يمكن أن يمنعها من استخدام أسلحتها ويسهل إصابتها . كذلك فقد خصصت القيادة العراقية وحدات من المدفعية للعمل مع عدد معين من النقاط لتوفير المعاونة النيرانية لها ، بحيث لا تصبح هناك حاجة لطلب نيران من المستوى الأعلى أو من الوحدات المجاورة .

وفي نفس هذا الإطار ، نظمت القيادة العراقية قواتها البرية في الكويت وجنوب العراق في ثلاثة اتجاهات عمل رئيسية ، على النحو التالي :

أولها : الاتجاه الساحلي ، وقد احتلته ما بين ٤ - ٥ فرق مشاة ومشاة ميكانيكية هدفها منع أي أعمال إبرار بحرى من هذا الاتجاه وتتراوح تعداد هذه الفرق ما بين ٥٠ - ٦٠ ألف جندى ، ومعهم ما بين ٣٥٠ - ٤٠٠ دبابة من طرازى (ت - ٥٥) و (ت - ٥٩) .

ثانيها : اتجاه الحد الأمامي ، وكان يمتد بطول الحدود الكويتية - السعودية ، وتمركزت فيه ما بين ٦ - ٧ فرق مشاة ومشاة ميكانيكية ، وتتراوح تعدادها بين ٧٠ - ٨٠ ألف جندى ، ولديهم ما بين ١٢٠٠ - ١٥٠٠ دبابة .

ثالثها : إتجاه وسط وجنوب العراق والبصرة (عمق الدفاعات) ، وكانت توجد به ما بين ١٠ - ١٢ فرقة مدرعة ومشاة ميكانيكية تشمل حوالى ١٢ - ١٥ ألف جندى ، وعدد دباباتها ما بين ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ دبابة ، وكانت قوات الحرس الجمهورى تمثل عماد هذه القوات ، والتي يقال عنها إنها تتمتع بتدريب رفيع المستوى وروح قتالية عالية ومعدات حديثة .

وهكذا ، فإن هذه الاستعدادات كانت تؤكد على إدراك القيادة العراقية لأهمية مبدأ الدفاع ، والحرص في التطبيق العملي له على تضمينه إمكانية التحول إلى الهجوم ، سواء الهجوم المضاد أو الهجمات المضادة التكتيكية ، بصورة يمكن أن تنهي الحرب لمصلحة الجانب العراقي . ومن الواضح أن القيادة العراقية كانت قد اقتبست هذه النماذج الدفاعية التطبيقية من معارك الحربين العالميتين الأولى والثانية واللتين تحققت فيهما بعض أكبر الانتصارات بعد معركة دفاعية ناجحة أعقبها التحول إلى الهجوم المضاد العام . ومع ذلك ، فقد كان واضحا أن مجرد إلحاق خسائر فادحة في الأرواح لدى القوات المتحالفة في الحرب كان يعتبر كافيا من وجهة نظر القيادة العراقية حتى دون أن يتاح لها إمكان التحول إلى الهجوم ، حيث كانت تفترض أن الخسائر الفادحة يمكن أن تؤدى إلى إحداث تحول في اتجاهات الرأى العام في أوروبا والولايات المتحدة بصورة يحتمل أن تضغط في اتجاه وقف إطلاق النار وقبول أى تسوية سياسية لهذا الصراع من جانب معسكر التحالف الدولي .

وقد انبثقت مبادىء الحرب الاخرى التى طبقتها القيادة العراقية ، من التزامها الصارم بمبدأ الدفاع ، لا سيما مبادىء الحفاظ على الهدف والحشد والاقتصاد في القوى والمفاجأة . ويعني ذلك ان هذه المبادىء استهدفت عند التطبيق زيادة فاعلية الدفاع وإنجاحه . وفيما يتعلق بمبدأ الحفاظ على الهدف ، فقد سبقت الإشارة إلى أن الهدف السياسي - العسكرى للقيادة العراقية كان يتمثل في الإبقاء على السيطرة على أراضي دولة الكويت . وقد نبع من هذا الهدف أهداف عسكرية أخرى تتمثل في إلحاق الهزيمة بالقوات المهاجمة ومواصلة الاحتفاظ بالمواقع التى تتمركز بها القوات العراقية ، مع الإستعداد لتطوير أعمال القتال في اتجاه الهجوم على قواعد انطلاق الهجمات المعادية إذا سمحت تطورات الصراع المسلح بذلك . وقد اعتقدت القيادة العراقية أن مجرد التزام قواتها بالواجب الدفاعي في موقع تمركزها سوف يعطيها قدرة أكبر على الاستمرار في الحرب ، ومنعها من تنفيذ أية أعمال هجومية ، ليس فقط لأن موازين القوى العسكرية لم تكن تسمح بذلك ولكن أيضا لأن ذلك كان يعني دفع القوات العراقية نحو تنفيذ أعمال قتال لم تعد لها جيدا من قبل ، فيما يمكن أن يطرح أمامها مستوى عاليا من المخاطر .

كذلك فإن مبدأ الحشد استهدف عند التطبيق من جانب القيادة العراقية ، خدمة الأغراض الدفاعية بالدرجة الأولى ، واشتمل على توفير أكبر قدر ممكن من القوات في مسرح العمليات في الكويت وجنوب العراق لتحقيق التفوق على الخصم ، حتى يمكن القضاء عليه في المعركة . ومن الممكن التكهن بأن أعمال الحشد العسكرى واسعة النطاق التى أجرتها القيادة العراقية خلال فترة ما قبل اندلاع القتال ، استهدفت في الوقت نفسه خدمة أغراض سياسية - عسكرية تتمثل في ردع أى محاولة للتفكير في استرداد الكويت عسكريا من القوات العراقية . كما عكست أعمال الحشد العسكرى خلال تلك الفترة تصور القيادة العراقية لكيفية سير العمليات حال بدئها فعلا ، حيث يبدو أنها كانت تتوقع منذ

البداية أن تعمد قوات التحالف إلى قطع خطوط مواصلات القوات العراقية فى الكويت من خلال الضربات الجوية بقصد عزلها وتقليص إمكانات المناورة الإستراتيجية أمامها ، تمهيدا لمحاصرتها والقضاء عليها . ولذلك قامت القيادة العراقية بحشد قوات ضخمة فى الكويت وما حولها كما سبقت الإشارة ، حيث بلغت حوالى ٥٣٠ ألف جندى ، و ٤٠٠٠ دبابة ، و ٣٠٠٠ قطعة مدفعية ، و ٢٠٠ منصة لإطلاق الصواريخ المضادة للطائرات ، و ٣٦ منصة إطلاق صواريخ أرض – أرض حسب تقديرات مصادر قوات التحالف الدولى (وتوضح الجداول الآتية تفصيل القوات المتحالفة) .

جدول (١) القوات المتحالفة

م	الدولة	الأفراد (ألف جندى)	الدبابات	الطائرات	القطع البحرية	ملاحظات
	الدول العربية والإسلامية :					
١	مصر	٣٥	٤٨٠	—	—	
٢	السعودية	٥٥	٢٠٠	٣٠٠	—	
٣	سوريا	٢٠	٢٧٠	—	—	
٤	الكويت	٠٧	—	٣٤	—	
٥	باكستان	٠٥	١٠٠		—	
٦	بنجالاديش	٠٦	—	—		
٧	المغرب	٠٢	—		—	
٨	نيجيريا	٠,٥	—	—	—	
٩	السنغال	٠,٥	—		—	
١٠	دول مجلس التعاون الخليجى	٠٣		٧٤		
	الدول الغربية ودول أخرى					
١	الولايات المتحدة	٤٣٠	٢٢٠٠	٢٠٨٠	١٠٠	يشمل ذلك ٦ حاملة طائرات و ٢ بارجة
٢	بريطانيا	٢٥	١٧٠	٦٤	١٥	
٣	فرنسا	٢٠	٤٠	٣٨	١٤	
٤	ايطاليا	—	—	١٠	٨	
٥	بلجيكا	—	—		٦	
٦	أسبانيا	—	—	—	٤	
٧	الاتحاد السوفيتى	—		—	٤	
٨	النمسا	—	—	—	٣	
٩	كندا	١,٧	—	—	٣	
١٠	هولندا		—	—	٣	
١١	الأرجنتين	—	—	—	٢	
١٢	تركيا	—	—	—	٢	
١٣	تشيكوسلوفاكيا	٠,٥	—	—	—	
١٤	هوندوراس	٠,١٥	—	—	—	
١٥	اليونان	—		—		قطعة بحرية واحدة لكل منها
	النرويج					
	البرتغال					
	الإجمالى	٦٠١,٣٥	٣٣٦٠	٢٦٠٠	١٦٧	

ومن ناحية أخرى ، راعت القيادة العراقية مبدأ الاقتصاد في القوى عند تنفيذ أعمال الحشد ، حيث عملت على توزيع القوات توزيعا جيدا طوليا وعرضيا ، أى على امتداد الخط الدفاعي المقام على الحدود الكويتية – السعودية ، وكذلك في الأعماق المتتالية للقوات العراقية داخل الكويت وجنوب العراق ، وذلك لنشر القوات اللازمة لصد الأعمال الهجومية المعادية المتوقعة ، في الوقت الذى تضمن فيه امتلاكها احتياطيات كافية يمكن دفعها إلى ساحة العمليات في التوقيتات الحرجة ، أو في التوقيتات المناسبة للتحول إلى الهجوم . ويتضح من ذلك أن القيادة العراقية استطاعت خلال المراحل الأولى للحرب أن تراعي بنجاح الطبيعة التكاملية بين مبدأ الحشد ومبدأ الاقتصاد في القوى ، حيث يشترك جزء من القوات المحتشدة في العمليات الفعلية ، في حين يظل الباقي في الاحتياط للتدخل عندما يتضح الموقف العملياتي بدرجة أكبر ، وقد حرصت القيادة العراقية في ظل هذا الوضع على تفادى التركيز غير الفعال لأغلب القوات على خط مكثف . على انه من غير المستبعد مع ذلك أن تكون القيادة العراقية قد قامت بتحديد الحجم الإجمالي للقوات العراقية في الكويت وجنوب العراق في ظروف عدم التيقن من حجم القوة العسكرية التي يمكن للتحالف الدولى أن يحشدها في المملكة العربية السعودية . ويعنى ما سبق ان من الممكن ان يكون التفوق في حجم القوات البرية العراقية وخطوط انتشارها قد نبع في الأساس نتيجة لمبالغة في التقدير من جانب القيادة العراقية .

وعلى الرغم من التزام القيادة العراقية بإستراتيجية دفاعية صارمة ، الا أنها عبرت في أكثر من حالة عن إدراكها الواضح لأهمية تحقيق مبدأ المفاجأة خلال العمليات العسكرية ، ليس فقط لأنه يعوض عن الكثير من نقاط الضعف التي تعانيها في موازين القوى الجوية والبحرية مع معسكر التحالف الدلي ، ولكن لأنه يمكن أن يضعف توازن الطرف الآخر وتماسكه ويجعل الاضطراب يدب في صفوفه . وقد برز التطبيق العراقي لهذا المبدأ في حالتين رئيسيتين هما : تنفيذ أعمال القصف بالصواريخ الباليستيكية

جدول (٢) القوات العراقية

البيان / المكان	أفراد (ألف جندى)	دبابات	طائرات	قطع بحرية
الكويت وجنوب العراق	٥٤٥	٤٢٨٠	٥٥٠	٦٠ * BU2-
العمق العراقى	٥٤٠ تقريبا	٢٠٠٠		

* لا يشمل ذلك ٢٨ قطعة بحرية استولت عليها العراق بعد غزو الكويت .

جدول (٣) الطائرات العراقية المقاتلة(١)

النـــوع	العدد	النـــوع	العدد
تى – يو ٢٢ (قاذفة متوسطة)	٥	سوخوى ٢٤	٢٤
تى – يو ١٦ (قاذفة متوسطة)	٨	هنتر	٣٠
ميراج اف – ١	١١٢	سوخوى ٧ ، سوخوى ٢٠	٣٠
ميج ٢٩	٤٨	ميج ١٧	٣٠
ميج ٢٥	١٨	ميج ٢١	٧٥
ميج ٢٣	٦٠	اف – ٦	٤٠
ميج ٢٧	١٠	اف – ٨	٨٠

ملاحظات :

ـــ فرت ١٤٧ طائرة عراقية إلى إيران أثناء الحرب الجوية .

(١) المصدر : مجلة يوإس نيوز آند ورلد ريبورت ١٢ فبراير ١٩٩١ .

أرض – أرض القصيرة والمتوسطة المدى ضد كل من المملكة العربية السعودية وإسرائيل ، والقيام بعملية هجومية تكتيكية ضد مدينة الخافجي الحدودية السعودية . وفي الحالة الأولى ، اعتمد تحقيق مبدأ المفاجأة من جانب القيادة العراقية على التوظيف الجيد للمزايا العملياتية للصواريخ أرض – أرض ، والمتمثلة أساسا في قدرتها على الوصول إلى عمق الخصوم وازدياد قدرتها على المفاجأة ، لا سيما بالمقارنة مع غيرها من أسلحة ومعدات القتال الرئيسية الأخرى . وبالرغم من أن استخدام هذه الصواريخ حقق نجاحا محدودا ضد إسرائيل في المراحل الأولى من الحرب ، إلا أنه لم ينجح في تحقيق أدنى درجة من النجاح ضد المملكة العربية السعودية ، بفعل الاعتراض الناجح لأغلب الصواريخ العراقية التي أطلقت عليها ، وبالتالي منعها من تحقيق أهدافها ، بل أن نشر بطاريات الصواريخ (باتريوت) في إسرائيل عقب تعرضها للإغارات الصاروخية العراقية الأولى قد أدى تدريجيا إلى تقليص فاعلية الإغارات اللاحقة ضدها . أما في حالة الهجوم على مدينة الخافجي ، فقد كان التطبيق العراقي لمبدأ المفاجأة ناجحا إلى حد كبير في بادىء الأمر ، حيث ارتكز على الإخفاء شبه الكامل لاتجاه الهجوم ، واستغلال الثغرات القائمة في الخطوط الدفاعية لمعسكر التحالف الدولي في الأراضي السعودية . ولذلك ، فقد تمكنت القوات العراقية في بادىء الأمر من تحقيق أهدافها ، على أنها سرعان ما اضطرت إلى الإنسحاب على أثر الهجمات المضادة للقوات السعودية والقطرية ، ويرجع ذلك إلى أن القيادة العراقية أهملت الى حد كبير الركائز الأساسية الواجب تطبيقها لنجاح مبدأ المفاجأة ، علاوة على قصور تصورها لكيفية تطور العملية الهجومية الاستنزافية ، التي تصنف في إطارها عملية الخافجي ، وسوف نتناول هذه النقطة تفصيلا في موضع لاحق .

وأخيرا ، اتسمت الإدارة العراقية للصراع المسلح في الخليج بالتطبيق الصارم لمبدأ مركزية القيادة ، حيث بدا واضحا وجود حالة من السيطرة الشديدة من جانب القيادة العراقية على القوات الميدانية . وذلك على الرغم من أن خطوط الاتصال العراقية ظلت تتعرض لضربات جوية متواصلة من جانب قوات التحالف الدولي ، وبالرغم مما تردد أيضا عن قيام القيادة العراقية بإعطاء زمام المبادأة إلى القيادات الميدانية في ظروف العمليات . وخلال مرحلة ما قبل نشوب القتال البري ، ساعد هذا المبدأ على ضمان استمرار سيطرة القيادة العامة العراقية على كافة المستويات ، وبالتالي تحقيق درجة كبيرة من الانضباط في صفوف تلك القوات .

وبناء على ما سبق ، فقد عملت القيادة العراقية على تحقيق هدفها الإستراتيجي في حرب الخليج من خلال الالتزام بالموقف العسكري الدفاعي . كما عملت في نفس هذا الإطار على الإيهام بأنها تحتفظ بالأسلحة الكيماوية كورقة أخيرة في يدها لاستخدامها ضد الأنساق التالية والاحتياطيات الحليفة حال نشوب العمليات البرية ، وذلك لضمان عدم حدوث انهيار سريع في النظام الدفاعي العراقي ، مع التأثير على الروح المعنوية للقوات المتحالفة ، كذلك فقد هددت في نفس الوقت بتدمير آبار البترول في الكويت لردع أية محاولة للتفكير في استرداد الكويت من أيدي القوات العراقية . على أن ظروف القتال الفعلي في حرب الخليج ، لا سيما في المراحل الأخيرة من الحرب ، أثبتت إلى حد كبير قصور التخطيط العسكري العراقي ، كما أكدت على عجز القوات العراقية عن إبداء أدنى قدر من المقاومة في مواجهة القوات البرية المتحالفة .

جـ - التطبيقات العسكرية العراقية في حرب الخليج

اتسمت المبادرات العسكرية العراقية في حرب الخليج بالمحدودية الشديدة وبالعجز التام عن إحداث أي تأثيرات رئيسية على مسار الصراع المسلح . ومن ثم فقد كان الهدف الأساسي لأغلب هذه المبادرات متمثلا في زيادة التكلفة السياسية والعسكرية والاقتصادية للحرب بالنسبة لمعسكر التحالف الدولي ، أو محاولة تعطيل وإرباك خطط عمليات قوات التحالف من خلال استدراجها نحو أشكال جديدة من الصراع ، أو هذين الهدفين معا . ويمكن التمييز بين خمسة أعمال رئيسية اشتملت عليها الإدارة العراقية لحرب الخليج ، وتتمثل في : القصف الصاروخي العراقي ضد الأراضي السعودية والإسرائيلية ، والعملية التكتيكية الهجومية ضد مدينة الخافجي الحدودية السعودية ، وتهريب الطائرات العراقية إلى إيران ، وضخ البترول في مياه الخليج ، وإشعال النار في آبار البترول في الكويت . أما فيما يتعلق بالأداء العسكري العراقي في المعركة البرية ، فسوف تتم الإشارة إليه تحديدا في الجزء الخاص بالحرب البرية .

(١) القصف الصاروخي ضد الأراضي السعودية والإسرائيلية :

تعتبر أعمال القصف الصاروخي العراقي ضد الأراضي السعودية والإسرائيلية بمثابة الأعمال العسكرية الأكثر كثافة وتركيزا في الإدارة العراقية لحرب الخليج . وقد بدأت هذه الأعمال منذ اليوم الرابع لاندلاع القتال (٢٠ يناير) ، ويبلغ إجمالي عدد الصواريخ التي أطلقها العراق ضد السعودية وإسرائيل منذ ذلك التاريخ وحتى توقف أعمال القصف الصاروخي العراقي في ٢١ فبراير حوالي ٧٢ صاروخا ، أطلق ٣٥ منها على الأراضي السعودية ، في حين أطلق ٣٧ صاروخا آخر على إسرائيل .

ومن الممكن تصور أن الأهداف التى سعى العراق إلى تحقيقها من وراء تنفيذ هذه الأعمال قد اختلفت فى حالة السعودية عنها فى حالة إسرائيل . ففى حالة المملكة السعودية ، استهدف القصف الصاروخى العراقى زيادة تكلفة الحرب وبث الرعب والخوف لدى كل من المسئولين الرسميين وأفراد الشعب على حد سواء ، علاوة على ما قد يؤدى إليه ذلك من حدوث بعض الاضطرابات الداخلية فى البلاد ، أى أن الهدف هنا كان سياسيا بالدرجة الأولى ، ولم يكن من الممكن استخدامها على نطاق واسع ضد الأهداف العسكرية الإستراتيجية لقوات التحالف فى السعودية لارتفاع دائرة الخطأ المحتمل لها إلى حد كبير ، فضلا عن افتقار القوات العراقية لقدرات استطلاع ملائمة يمكن من خلالها توجيه أعمال القصف الصاروخى . أما فى حالة إسرائيل ، فقد استهدفت أعمال القصف الصاروخى العراقى جر إسرائيل إلى دائرة الحرب وتوريطها فيها ، الأمر الذى كان يمكن أن يترتب عليه - حسب التصور العراقى - حدوث ردود فعل شعبية واسعة النطاق لمصلحة العراق فى العالم العربى ، إضافة إلى أن مجرد إقدام العراق على قصف إسرائيل بالصواريخ كان يفترض أن يؤدى إلى زيادة التعاطف والتأييد الشعبى فى العالم العربى للعراق حسب تصور القيادة العراقية أيضا .

وعلى هذا الأساس ، أولت القيادة العراقية اهتماما واضحا بتوجيه ضربات صاروخية ضد الدولتين مهما كلفها ذلك فى المقابل . وتنتمى الصواريخ العراقية التى أطلقت خلال الحرب إلى فئة (سكود - ب) أو طرازها المعدل (الحسين) ، و (العباس) ، وكانت التقديرات المتاحة قبيل اندلاع أعمال القتال تشير إلى أن العراق يمتلك حوالى ٤٠٠ منصة لإطلاق الصواريخ أرض - أرض مع حوالى ألف صاروخ ذات مدى متباين . وقد اعتمدت أعمال استخدام وإطلاق الصواريخ أرض - أرض العراقية على الإستراتيجيتين التاليتين :

الأولى : إستراتيجية الإغراق الصاروخى : وتعتمد عند التطبيق على إطلاق عدد كبير نسبيا من الصواريخ فى وقت واحد ومن اتجاهات متعددة ضد أكثر من هدف فى أراضى الدولة المستهدفة ، بحيث يصعب التصدى لها جميعا . وبمقتضى هذه الإستراتيجية ، حرص العراق فى بداية الحرب على إطلاق الصواريخ بكثافة عالية ، لا سيما ضد إسرائيل ، الا أن كثافة أعمال القذف الجوى لقوات التحالف الدولى ضد منصات إطلاق الصواريخ العراقية ومستودعات تخزينها قد أدت تدريجا إلى الإقلال من قدرة العراق على تنفيذ هذه الإستراتيجية .

الثانية : إستراتيجية التمويه والخداع : وقد انطوت هذه الإستراتيجية على قيام القيادة العراقية بمجموعة من الإجراءات الهادفة إلى اقناع قوات التحالف بمعلومات غير صحيحة ومضللة فيما يتعلق بأماكن انتشار منصات إطلاق الصواريخ أو القدرات المتبقية لدى العراق منها فى ظل القذف الجوى المتواصل ضدها من جانب طائرات التحالف . فمن ناحية ، قامت القوات العراقية باستخدام المواقع الهيكلية على نطاق واسع بالنسبة لمواقع الصواريخ أرض - أرض ، والتى كانت مصنوعة من الألياف الزجاجية والألمنيوم والخشب المضغوط ، فى حين كانت أغلب منصات الصواريخ الحقيقية منصوبة فى مخابىء للقذائف ، الأمر الذى أدى بالفعل إلى اجتذاب العديد من الهجمات الجوية لقوات التحالف ضد هذه المواقع الهيكلية فى بادىء الأمر . ومن ناحية أخرى ، عملت القيادة العراقية على تطبيق إستراتيجية الخداع عند الاستخدام العملياتى الفعلى للصواريخ أرض - أرض ، حيث كانت تقوم فى بعض الفترات بتخفيض كثافة أعمال القصف الصاروخى للإيهام بأن هجمات طائرات التحالف نجحت فى القضاء على فاعلية الصواريخ العراقية ، ثم تقوم فجأة بمعاودة الهجمات الصاروخية بما يضمن لها درجة أكبر من الفاعلية والتأثير النفسى الناجم عن هذه الهجمات .

وقد اتسمت أعمال القصف الصاروخى العراقى بصفة إجمالية بنقص الفاعلية منذ الأيام الأولى للحرب ، ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين :

أولهما : الكثافة الشديدة فى أعمال القذف الجوى لطائرات التحالف ضد منصات إطلاق الصواريخ العراقية ، حيث استقطبت هذه المنصات حيزا رئيسيا من المجهود الجوى لقوات التحالف ، مع الاهتمام المتزايد من جانبها بزيادة فاعلية هجماتها ضد المواقع الحقيقية وتفادى التركيز على المواقع الهيكلية . كما جرى منذ الأسبوع الثانى لأعمال القتال توجيه جزء من مجهود طيران التحالف للقيام باتخاذ أوضاع الاستعداد الجوى بتوجيه من طائرات الإنذار المبكر (أواكس) للتحرك فورا لمهاجمة منصات إطلاق الصواريخ العراقية المتحركة بمجرد اكتشاف الإطلاق ، الأمر الذى مكن قوات التحالف من تدمير العديد من هذه المنصات .

ثانيهما : نجاح الصواريخ المضادة للصواريخ (باتريوت) فى اعتراض أغلب الصواريخ التى أطلقها العراق ، وكانت هذه الصواريخ منصوبة فى الأراضى السعودية منذ فترة ما قبل اندلاع أعمال القتال ، كما سارعت الولايات المتحدة بنشر بطاريات من هذه الصواريخ بكامل أطقمها فى الأراضى الإسرائيلية بمجرد تعرضها للقصف الصاروخى العراقى . والواقع أن هذا النجاح كان مرتبطا إلى حد كبير بتدنى المستوى التكنولوجى للصواريخ العراقية ، سواء من حيث انخفاض مستوى دقة نظام التوجيه فيها ، أو من حيث ارتباط نظام تشغيل مجموعة الدفع مع

الرأس الحربي للصاروخ ، وقد أدى ذلك إلى تيسير اعتراض أغلب صواريخ (سكود) العراقية .

(٢) العملية الهجومية التكتيكية ضد مدينة الخافجي السعودية :

تعتبر هذه العملية واحدة من أكثر أعمال القتال التي احتدم الجدل والخلاف في تحليلها في إطار حرب الخليج ، حيث امتنعت القيادة العراقية عن تقديم تحليل معقول للأسباب الكامنة وراء إقدامها على تنفيذ هذه العملية ، في حين تباينت التحليلات المطروحة بشأنها ، على أننا نحصر الافتراضات البارزة وراء هذه العملية فيما يلي :

أولا : إن هذه العلمية كانت عبارة عن عمل من أعمال الاستطلاع بالقوة التي قامت بها القوات العراقية للوقوف على أوضاع قوات التحالف الدولي ومناطق انتشاها ... وغير ذلك من المعلومات التي كانت القيادة العراقية تفتقر إليها .

ثانيا : إن هذه العملية كانت بمثابة محاولة من القيادة العراقية لدفع قوات التحالف نحو التعجيل ببدء المعركة البرية قبل استكمال تحقيق أهداف خطة العمليات الجوية ، الأمر الذي يمكن أن يضعف موقفها أمام الخطوط الدفاعية العراقية .

ثالثا : إن هذه العملية كانت نتيجة لتبني القيادة العراقية لإستراتيجية استنزافية تستهدف إنزال خسائر متتالية بقوات التحالف عبر سلسلة من الضربات ، وبشكل مستمر وتصاعدي على امتداد زمني طويل نسبيا لإجهاد قوات التحالف واستنزافها .

وقد بدأت هذه العملية في مساء يوم ٢٩ يناير ، وحاولت القوات العراقية خلالها الاستفادة من تخلخل الأوضاع الدفاعية لقوات التحالف في الأراضي السعودية والناتج عن انهماكها في استكمال عمليات التجميع والانتشار في المواقع المتقدمة ، وعدم تخصيصها بالتالي قوات كافية للدفاع عن الحد الأمامي لها . وجرى التنفيذ الفعلي للهجوم بتوجيه ضربة ذات أربعة محاور ، كان المحور الرئيسي منها في اتجاه مدينة الخافجي ، أما المحاور الثلاثة الأخرى فكانت ثانوية وفي اتجاهات أخرى . وبدأ الهجوم باجتياز دفعة من الدبابات ت - ٥٥ العراقية للحدود الكويتية - السعودية في اتجاه موضع لمشاة البحرية الأمريكية يبعد حوالي ٥٠ ميلا عن مدينة الخافجي ، وقد تقدمت هذه الدبابات ومدافعها إلى الخلف علامة على الاستسلام بغية تحقيق المفاجأة ، وبمجرد اقترابها من الموقع سارعت إلى تعديل أوضاعها وفتحت النيران على القوات الموجودة فيه . والواضح أن هذا الهجوم كان يستهدف التغطية على الضربة الرئيسية للقوات العراقية في اتجاه مدينة الخافجي ، والذي بدأ في أعقاب الهجوم المذكور مباشرة ، حيث وصلت كتيبة عراقية مدرعة إلى المدينة وهاجمت القوات المتحالفة الموجودة بها ، واضطرتها للانسحاب ، إلا أن القوات الأمريكية التي كانت ترابط في مواقع خلفية جنوب المدينة بدأت في قصف القوات العراقية قصفا متواصلا طوال ليلة يوم ٢٩ يناير ، كما شاركت في القصف مقاتلات الهجوم الأرضي (هاريير) وطائرات الهليكوبتر (كوبرا) .

وقد حاولت القوات العراقية في أعقاب ذلك الاستفادة من النجاح الجزئي الذي حققته بالهجوم على الخافجي ، من خلال توجيه ضربتين ثانويتين جديدتين صباح يوم ٣٠ يناير ، واستهدفت هاتان الضربتان زيادة الضغط على القوات السعودية والمتحالفة المرابطة في تلك المواقع الحدودية ، ومنعها من معاونة القوات التي تقاتل جنوب الخافجي . وقد اشتملت الضربة العراقية الأولى على تقدم الدبابات والمشاة العراقيين نحو مواقع للحرس الوطني السعودي تبعد حوالي ميلين عن مدينة الخافجي ، إلا أن هذه الضربة فشلت فشلا ذريعا سواء في الاستيلاء على المواقع ، أو في إلحاق خسائر كبيرة بالقوات المرابطة به . أما الضربة العراقية الثانية فقد جاءت في أعقاب إخفاق الضربة الأولى مباشرة ، واشتملت على قيام ٤٠ دبابة عراقية باجتياز الحدود السعودية - الكويتية في اتجاه مواقع لعناصر مشاة البحرية الأمريكية تبعد حوالي ٦٠ ميلا عن مدينة الخافجي ، ولاقى هذا الهجوم نفس مصير سابقه ، وأسفر عن تدمير ١٠ دبابات عراقية ، وأسر ٩ عسكريين عراقيين .

ومع الفشل المتوالي لهذه الهجمات ، اكتفت القوات العراقية بالعمل على تعزيز مواقعها في مدينة الخافجي . ومن الواضح أن القيادة العراقية كانت تعتزم دفع المزيد من القوات إلى المواقع التي استولت عليها إذا أتيح لها الوقت اللازم لذلك ، وقامت في هذا الإطار بحشد ما يقدر بأربعة لواءات ميكانيكية داخل الكويت شمال مدينة الخافجي بـ ١٠ كيلومترات ، ربما تمهيدا لدفعها إلى المدينة ، أو لاستخدامها في القيام بالمزيد من الهجمات على الأراضي السعودية . كما تزامن هذا الإجراء أيضا مع قيام العراق بحشد ما يتراوح بين ٥٠ - ٦٠ ألف جندي ، ومئات الدبابات والعربات المدرعة في أنحاء أخرى داخل النطاق الدفاعي العراقي في الكويت لنفس الغرض تقريبا .

وفي أعقاب توقف الهجمات العراقية ، بدأت القوات السعودية والقطرية في الهجوم على مدينة الخافجي فجر يوم ٣١ يناير ، وذلك بعد التمهيد الجوي والمدفعي الكثيف لمدة ٣٠ دقيقة متواصلة . ومن الواضح أن عملية استرجاع المدينة قد تمت على مرحلتين ، حيث اقتحمت القوات

المذكورة المدينة فى الفجر ، ونجحت بالفعل فى الوصول إلى وسط المدينة ، إلا أنها اضطرت إلى التراجع بفعل كثافة المقاومة العراقية . وبعد أن أعادت القوات المتحالفة تنظيم صفوفها ، قامت بشن هجوم ثان تمكنت خلاله من استعادة المدينة ، وإيقاع القوات العراقية فى الأسر أو دفعها إلى التراجع داخل الكويت . وقد أشارت تقديرات قوات التحالف إلى أن العملية أسفرت عن وقوع حوالى ٤٠٠ جندى عراقى فى الأسر ، ومقتل ٣٠ آخرين ، وتدمير ما بين ٣٠ – ٤٠ دبابة عراقية ، فى حين قتل للقوات المتحالفة حوالى ٢٧ جنديا ، منهم ١٥ جنديا سعوديا ، ١٢ جنديا أمريكيا من مشاة البحرية .

وأيا كان الهدف العراقى الكامن وراء هذه العملية ، فإن الهجوم العراقى كان فاشلا بأى معيار من المعايير . فقد كان هذا الهجوم استنزافا للقوات العراقية أكثر مما كان استنزافا لقوات التحالف الدولى ، كما فشل الهجوم أيضا فى دفع قوات التحالف إلى التعجيل ببدء المعركة البرية ، وإنما دفعها فقط إلى تكثيف العمليات الجوية الرامية إلى عزل مسرح العمليات الكويتى ، مع التركيز بصفة خاصة على ضرب القوات العراقية المرابطة داخل الخطوط الدفاعية المقامة على الحدود الكويتية – السعودية ، وأخيرا ، يصعب تصور أن تكون هذه العملية قد زودت القيادة العراقية بأية معلومات استطلاعية ذات قيمة ، إذ أنها لم تؤد إلى الحصول على أسرى من قوات التحالف ، كما أن المعلومات والخبرة المكتسبة لدى القوات العراقية من هذه العملية لم تكن ذات قيمة كبيرة فى العمليات اللاحقة ، ذلك أن الكثافة الشديدة فى أعمال القذف الجوى لطائرات التحالف ضد القوات العراقية فى أعقاب هذه العملية قد تسببت فى الحيلولة دون تمكين هذه القوات من تكرار مثل هذه النوعية من العمليات أصلا .

(٣) تهريب الطائرات العرقية إلى إيران :

بدأت هذه الخطوة العراقية فى يوم ٢٦ يناير مع هبوط سبع مقاتلات عراقية فى شمال إيران ، ثم توالت بعد ذلك عمليات هروب الطائرات العراقية حتى وصل إجمالى عددها إلى ما يزيد عن ١٥٠ طائرة حسب تقديرات مصادر قوات التحالف الدولى ، واشتملت على قاذفات وقاذفات مقاتلة وطائرات استطلاع وطائرات نقل عسكرية وطائرات مدنية .

والمعتقد بصفة أساسية أن القيادة العراقية أقدمت على هذه الخطوة تحت تأثير فاعلية الهجمات الجوية لطائرات التحالف ضد القواعد الجوية ودشم الطائرات العراقية ، إلى الدرجة التى تمكنت معها القذائف الجوية لطائرات التحالف من إلحاق إصابات مباشرة بالدشم العراقية المحصنة . وقد عملت القيادة العراقية على استغلال هذه الخطوة فى توريط إيران معها فى حرب الخليج ، وذلك عن طريق الإيحاء بأن لجوء الطائرات العراقية إلى إيران كان تطبيقا لاتفاق مسبق بين الدولتين ، كما حاولت أيضا استعادة بعض هذه الطائرات من إيران قبل إنتهاء الحرب ، الأمر الذى كان سيصبح – حال حدوثه – دليلا قاطعا على وجود اتفاق مسبق ، إلا أن القيادة الإيرانية ظلت على موقفها الرافض لإعادة أى من هذه الطائرات إلى العراق قبل توقف القتال تماما فى الخليج .

وتذهب بعض التحليلات إلى أن لجوء الطائرات العراقية إلى إيران كان فى الواقع فى مصلحة جميع أطراف الصراع المسلح فى حرب الخليج (العراق / قوات التحالف الدولى) ، وكذلك فى مصلحة إيران . فمن ناحية ، كانت هذه الخطوة فى مصلحة العراق من حيث أنها ساعدتها على إنقاذ طائراتها من الدمار سواء داخل الدشم الخرسانية أو فى المعارك الجوية مع طائرات التحالف . ومن ناحية أخرى ، كانت هذه الخطوة أيضا فى مصلحة قوات التحالف الدولى من حيث أنها مكنتها من العمل بحرية أكبر فى غياب الطيران العراقى ، مع تحقيق التفوق الجوى العام فى وقت أقصر مما كان مخططا له ، علاوة على التمكن من تخصيص مجهود أكبر للطلعات الهجومية بعد أن كانت قد استنفذت قدرا كبيرا من الجهد فى طلعات الإسناد والحماية . وأخيرا ، كانت هذه الخطوة فى مصلحة إيران نفسها من حيث إنها ساعدتها على الظهور أمام الدول الإسلامية وأمام قطاعات الرأى العام الإيرانى المؤيدة نسبيا للعراق فى صورة الدولة المتعاطفة مع الموقف العراقى ، فضلا عن قيامها باحتجاز هذه الطائرات كجزء من التعويضات الاقتصادية التى تطالب العراق بها فى مقابل خسائر الحرب بينهما .

(٤) ضخ البترول فى مياه الخليج :

تشير البيانات المتاحة إلى أن كميات النفط بدأت تتسرب إلى مياه الخليج منذ يوم ٢٦ يناير . وقد تبادلت الولايات المتحدة الأمريكية والعراق الاتهامات بشأن المتسبب فى هذا التسرب ، حيث ادعى العراق أن الولايات المتحدة كانت السبب وراء ذلك حينما أغرقت عددا من ناقلات النفط فى الخليج ، فى حين ذهبت الولايات المتحدة إلى أن العراق هو الذى تسبب فى تسرب النفط حينما قام بفتح أنابيب مصب النفط الرئيسى فى الأحمدى على مياه الخليج .

والحقيقة أن الواضح كما أثبتت تطورات الأحداث لاحقا أن العراق كان قد تعمد إحداث هذا التسرب ، وأن اتهاماته للولايات المتحدة كانت ضعيفة لا سيما وأن حجم التسرب كان أكبر بكثير مما يمكن أن تسببه ناقلات النفط التى تحدث عنها العراق ، ومن الممكن افتراض أن العراق كان يستهدف من وراء هذه الخطوة تحقيق هدفين أساسيين هما :

الأول : تكوين بقعة عملاقة من النفط في مياه الخليج يمكن أن تعوق أعمال الإبرار البحرى ، التي كان يفترض ان قوات التحالف سوف تقوم بها جنبا إلى جنب مع أعمال القتال البرى في المراحل اللاحقة من حرب الخليج .

والثاني : تلويث مصادر ومحطات تحلية المياه وغيرها من المنشآت البحرية ، بما يضر بمنشآت البنية الأساسية في دول الخليج الأخرى ، ويرفع التكلفة الاقتصادية للصراع المسلح بالنسبة لها .

وقد قدرت كميات النفط التي تسربت في مياه الخليج بملايين الأطنان ، ووصلت مساحتها إلى ما لا يقل عن ٧٠٠ كيلو متر مربع ، وظل حجمها يتضاعف بصورة مطردة ، إلى أن قامت طائرتان مقاتلتان أمريكيتان من طراز (ف - ١١١) ، بإطلاق قنبلتين من طراز (جي بي يو - ١٥) زنة كل منهما ١١١١ رطلا على نظم صمامات تسريب النفط ، ونجحت في إيقاف تغذية بقعة النفط في الخليج . على أنه بالرغم من توقف تدفق النفط إلى مياه الخليج ، فإن بقعة النفط العملاقة ظلت تمثل بعد ذلك مشكلة بيئية خطيرة ، واستلزمت جهودا دولية مكثفة لمعالجتها والحيلولة دون اتساع نطاق المشكلات البيئية الناتجة عنها .

(٥) إشعال النار في آبار البترول في الكويت :

ظلت القيادة العراقية تهدد منذ الفترات الأولى لاندلاع الأزمة بأنها سوف تقوم بتدمير آبار النفط في الكويت . وعلى الرغم من أن هذا التهديد كان يستهدف أساسا ردع قوات التحالف الدولي عن مهاجمة القوات العراقية في الكويت ، الا أن الوثائق العراقية التي وقعت في أيدي قوات التحالف بعد انتهاء حرب تحرير الكويت أكدت على أن القوات العراقية كانت قد قامت بالإعداد والتخطيط مبكرا لتدمير آبار النفط الكويتية تحت اسم « خطة التخريب المؤجل للآبار المهيأة للتخريب » .

وقد بدأت القوات العراقية منذ الأسبوع الرابع لأعمال القتال بإشعال النار في حوالي خمسين بئرا نفطيا كويتيا موزعة على جميع حقول النفط بالكويت . والواضح ان هذه الخطوة استهدفت بدورها تحقيق هدفين رئيسيين :

أولهما عسكرى : ويستهدف استخدام الدخان الناتج عن هذه الحرائق في أغراض ستر مواقع القوات العراقية في دولة الكويت ، وإعاقة أعمال قتال قوات التحالف الدولى ، سواء العمليات الجوية أو أعمال القتال البرى .

ثانيهما اقتصادى : ويمثل امتدادا لسياسة عراقية تقوم على التدمير الشامل والمنظم لجميع المقومات الاقتصادية في دولة الكويت قبل الاضطرار إلى الانسحاب منها .

ومع استمرار تطور أعمال القتال ، وسعت القوات العراقية نطاق أعمال إشعال الحرائق في آبار النفط في الكويت ، ولم تنسحب هذه القوات من الأراضى الكويتية إلا وكانت قد أشعلت النار في غالبية آبار النفط فيها .

وتعتبر هذه التطبيقات الخمسة السابقة بمثابة المجهود العسكرى الرئيسي للقوات العراقية في حرب الخليج ، واتسمت في معظمها بالمحدودية الشديدة وبالعجز عن إحداث تغييرات جوهرية في مسار الصراع المسلح . وقد تميزت أغلب هذه التطبيقات بالقصور الواضح في الأهداف الكامنة وراءها منذ التخطيط والإعداد ، علاوة على أنها شهدت أخطاء فادحة عند التطبيق . على أن هذا التحليل لا يكفي بحد ذاته للوقوف على جملة العوامل الكامنة وراء إخفاق الفكر العسكرى العراقي في تحقيق أهدافه الإستراتيجية ، وسوف نحاول فيما يلي التعرف تفصيلا على هذه العوامل .

د - العوامل الكامنة وراء إخفاق الفكر العسكرى العراقي في تحقيق أهدافه

ترجع الهزيمة العسكرية السريعة التي تعرضت لها القوات العراقية بمجرد بدء المعركة البرية ، إلى تضافر مجموعة متنوعة من العوامل والاعتبارات ، يرجع بعضها إلى قصور التخطيط الإستراتيجي العراقي ذاته ، في حين يرجع البعض الثاني منها إلى اختلال موازين القوى العسكرية في حرب الخليج لغير صالح العراق ، أما البعض الثالث منها فيعود إلى المساوىء العديدة التي صاحبت التطبيق العسكرى العراقي لمبادىء الحرب . وأخيرا ، فعلى الرغم من أن هذه العوامل الثلاثة كانت ذات آثار سلبية فادحة على القوات العراقية ، إلا أن الحرب في النهاية عبارة عن ظاهرة ذات شقين ، وصراع بين جانبين ، ومن ثم فإن الضعف العراقي سواء في القوة والأداء العسكرى لابد أن يكون قد تكامل مع إعداد وتنفيذ جيدين من جانب قوات التحالف الدولي ، بحيث أدى هذان الجانبان معا إلى تمكين القوات المتحالفة من تحقيق انتصارات عسكرية غير عادية ، وبشكل كامل بمجرد بدء المعركة البرية ، مع ندرة الخسائر العسكرية في صفوف قوات التحالف ، وسوف نتناول فيما يلي هذه العوامل والاعتبارات تفصيلا .

(١) قصور الأساس النظرى للإستراتيجية العسكرية العراقية :

إرتكزت الإستراتيجية العسكرية العراقية كما سبقت الإشارة على مبدأ الدفاع ، سواء كإطار عام للعمل العسكرى الإستراتيجي للقوات العراقية ، أو كمبدأ رئيسي من مبادىء إدارة الصراع المسلح من جانب القيادة العراقية . والواقع ان

المذاهب العسكرية المعاصرة على إختلافها ترفض الإعتراف بالدفاع على المستوى الإستراتيجي أو بالحرب الدفاعية ككل ، بإستثناء تلك الحالة التي يكون الغرض الجوهري للدفاع الإستراتيجي فيها هو إكتساب الوقت وإختلاف شروط وظروف قابلة لأن تحدث تغيرا في موازين القوى لصالح الطرف الذي يتبنى الإستراتيجية الدفاعية ، بحيث يصير في إمكانه بعد ذلك التحول من حالة الدفاع الى حالة الهجوم ، وبالتالي انتزاع زمام المبادأة الإستراتيجية من أيدي الخصم.

وبخلاف مثل هذه الحالة ، فإن الإستراتيجية الدفاعية السلبية تعتبر خطأ قاتلا للجانب الذي يتبناها . وعلى الرغم من أن القيادة العراقية ظلت تصدر عددا من الإشارات التي توحي أن الإستراتيجية الدفاعية التي تتبناها تتضمن داخلها أعمال الدفاع الإيجابي ، إلا أنها حرمت قواتها من إمتلاك القدرة التي تتيح التحول إلى الهجوم المضاد سواء من حيث طبيعة أعمال إنتشار القوات ، أو من حيث موازين القوى البرية ، والتي تقترب من درجة التعادل بين طرفي الصراع في الحرب . وبالتالي ، فإن الإستراتيجية العسكرية التي كانت تتبناها اندرجت في الوقائع في إطار إستراتيجيات الدفاع السلبي . وتعتبر نقطة الضعف الرئيسية في مثل هذه الإستراتيجية في انها تحصر المجهود العسكري للطرف المدافع في نطاق رد الفعل ، وتجعله دائما عرضة لمبادرات الطرف المهاجم . ومن ثم ، فإنه مهما كانت فاعلية الأعمال الدفاعية ودرجة نجاحها في رد الخصم المهاجم ، الا ان اكتفاءها برد هجوم الخصم إنما يجعل الطرف المدافع معرض دائما لهجمات متتالية من جانب العدو . أضف إلى ذلك أن الإكتفاء بالعمل الدفاعي السلبي يحرم الطرف المدافع من التوظيف الجيد لقدراته القتالية أيا كان مستواها .

وقد أدى التزام القيادة العراقية بهذه الاستراتيجية الدفاعية إلى إفقاد قواتها القدرة على إمتلاك خفة الحركة والقدرة على المناورة ، وقامت بنشر هذه القوات داخل تحصينات وتشم في باطن الأرض لوقايتها من الغارات الجوية ، الأمر الذي أدى إلى تعريضها لجميع أنواع نيران القوات المشتركة ، دون أن تمتلك القدرة على الرد بشكل يمثل ردعا ولو نسبيا لقوات التحالف ، ودون أن يتوافر لها أدنى قدرة من الحماية الجوية .

وحتى عندما قررت القيادة العراقية تطوير موقفها العسكري ، والتحول نحو تنفيذ الهجمات التكتيكية المحدودة والتي بدأت بالهجوم على مدينة الخافجي الحدودية السعودية ، بغرض الضغط على قوات التحالف الدولي ، فإن هذا التنفيذ قد اتسم بقصور تصور الجانب العراقي لكيفية تطوير مثل هذه النوعية من العمليات الهجومية ، إذ على الرغم من أن القوات العراقية نجحت في بادىء الأمر في إنجاز مهمتها ، إلا انها حاولت الإحتفاظ بمدينة الخافجي الحدودية السعودية ، بينما كان يفترض أصلا لنجاح هذه العملية أن تقوم القوات العراقية بإنزال ضربة مباغتة بالخصم ، ثم الإرتداد السريع بالقوات لعدم إفساح المجال أمام الخصم لإستغلال مختلف قدراته العسكرية ضد القوة العراقية المهاجمة . وبالتالي فقد أدى ذلك إلى اضطرار القوات العراقية إلى الإنسحاب من المدينة المذكورة ، بل أدت العملية إلى إندلاع ردود فعل حادة ضد القوات العراقية من جانب القوات المتحالفة ، وقد ساعد على ازدياد حدة هذه الردود أن القيادة العراقية لم تحتط بدرجة كافية لاحتمالات عمل قوات معسكر التحالف الدولي .

(٢) اختلال موازين القوى العسكرية في غير صالح العراق :

اتسمت ديناميكية الصراع المسلح في الخليج بوجود حالة من الإختلال الساحق لموازين القوى في غير صالح الجانب العراقي . فالعراق وضع نفسه في مواجهة مع المجتمع الدولي بأسره ، وأصبح في مواجهة مع قوات تتفوق عليه كميا ونوعيا في أغلب نوعيات أسلحة ومعدات القتال الرئيسية ، إلى جانب أنه يفتقر إلى مصادر الدعم والإمداد الخارجية ، مع التناقص المستمر في الموارد العسكرية والاقتصادية المتاحة لديه . وقد حاول العراق في ظل هذا الوضع إطالة زمن الحرب إلى أقصى فترة ممكنة والاقتصاد في استخدام الموارد والطاقات المتاحة لديه وتوسيع نطاق الحرب ، مع الإعداد لخوض حرب برية ضارية تتكبد خلالها القوات المتحالفة خسائر جسيمة في الأفراد والمعدات . وعلى الرغم من أن هذه الإستراتيجية قد أدت إلى تأخير الهجوم البري للقوات المتحالفة ، الا أنها لم تحول في النهاية دون الحاق الهزيمة العسكرية بالقوات العراقية .

فقد ترتب على الإختلال المذكور وجود تفاوت حاد في الأعداد المملوكة للطرفين من نوعيات معينة من الأسلحة والمعدات في غير صالح العراق كميا ونوعيا ، لا سيما في ميزان القوى الجوية سواء في الطائرات القتالية أو الهليكوبتر القتالية أو الهليكوبتر المساندة ، حيث كان إجمالي ما تمتلكه القوات المتحالفة من طائرات القتال قبيل إندلاع الحرب يصل إلى حوالي ١٧٢٠ طائرة قتال من مختلف الأنواع في مقابل ٨٠٠ طائرة للعراق ، كما كانت القوات المتحالفة تمتلك ٤٠٠ طائرة هليكوبتر قتالية في مقابل ٣٠٠ طائرة للعراق ، في حين كان ما لدى القوات المتحالفة من طائرات الهليكوبتر المساندة يصل إلى حوالي ٨٠٠ طائرة في مقابل ٢٥٠ للعراق . وقد أدى المسار الفعلي للحرب إلى زيادة الفجوة كثيرا ، بدرجة كان من شأنها إخراج القوات الجوية العراقية بصورة شبه كاملة من ساحة

القتال في الخليج ، وتمكين قوات التحالف الدولي من تحقيق السيادة الجوية فوق مسرح العمليات . أما فيما يتعلق بميزان القوى البحرية ، فقد تمتعت القوات المتحالفة بتفوق مطلق على العراق ، حيث كانت تمتلك قبيل بدء العمليات حوالي ١٦٠ قطعة بحرية ما بين سفن السطح القتالية الرئيسية وكاسحات الألغام وسفن الدعم والاسناد والغواصات الهجومية ، في حين لم يكن العراق يمتلك قدرات بحرية ذات قيمة . وبالنسبة لميزان القوى البرية ، فإن الصورة كانت مختلفة قبيل بدء العمليات ، حيث كان العراق يحقق تفوقا ضئيلا في أعداد دبابات القتال الرئيسية والعربات المدرعة وراجمات الصواريخ ، على أن اضطرار القيادة العراقية إلى تفتيت قواتها مابين مسرح العمليات الكويتي ، والمنطقة الجنوبية الممتدة ما بين بغداد والبصرة ، ومناطق الحدود التركية والسورية ، وحول العاصمة بغداد ، والمنطقة الشرقية ، إنما أدى في نهاية المطاف إلى منع العراق من تحقيق تفوق في ساحة العمليات . أما فيما يتعلق بما يمتلكه العراق من أسلحة التدمير الشامل ، فقد كانت القيمة الأساسية لها تتركز حول إمكانية أن تؤدي الخشية من استخدامها لدى معسكر التحالف الدولي ، إلى منع نشوب الحرب أصلا والقبول بتسوية سياسية وفقا للشروط العراقية . وبعد نشوب العمليات العسكرية ، لم تقدم القيادة العراقية قط على استخدام هذه الأسلحة ، ربما لأن أعمال القصف الجوي لقوات التحالف الدولي قد نجحت في تدمير مستودعات تخزين هذه الأسلحة ، أو لأن القيادة العراقية خشيت أن يؤدي مثل هذا الاستخدام إلى التعرض لردود فعل إنتقامية من جانب القوات المتحالفة .

ويرتبط بما سبق ، أن الاختلال في موازين القوى بين الجانبين ، كان يمتد كذلك إلى ميزان القوى الاقتصادية الداعمة للمجهود الحربي في غير صالح الجانب العراقي ، الأمر الذي كان يمثل قيدا جوهريا على الإدارة العراقية للصراع المسلح ، حيث تتضاءل القدرات الاقتصادية العراقية بصورة مطردة في الوقت الذي يمتلك معسكر التحالف الدولي موارد اقتصادية هائلة ومتجددة . وقد ترك هذا الإختلال الاقتصادي تأثيراته الفعلية على القوات المسلحة العراقية ، على نحو كان من شأنه نقص الإمداد والمواد التموينية ليس فقط في الجبهة الداخلية للعراق . ولكن أيضا بين صفوف القوات العراقية سواء في مسرح العمليات الكويتي أو في جنوب العراق . وقد ترددت في هذا الإطار روايات كثيرة أكدت في جملتها على تدني مستوى القدرات اللوجستية العراقية من ناحية ، وعلى تضاؤل قدرات العراق على خوض قتال طويل الأمد من ناحية أخرى .

(٣) التطبيقات العراقية الفاشلة لمبادىء الحرب :

أدى تركيز القيادة العراقية على المبادىء القتالية المشار إليها سابقا ، والمتمثلة في مبادىء الدفاع والحشد والاقتصاد في القوى والحفاظ على الهدف ومركزية القيادة ، إلى الوقوع في اهمال قاتل لمبادىء أخرى بالغة الأهمية في إدارة الصراع المسلح ، مثل مبادىء العمل الهجومي والأمن والمبادأة والحسم في القتال ، بل ان التطبيق الفعلي للمبادىء موضع التركيز قد اشتمل بدوره على أخطاء جسيمة .

فقد إفتقرت الإدارة العراقية للصراع المسلح إلى الكثير من المبادىء الحيوية لتسيير أعمال القتال مثل المبادأة والحركة والأمن ، وقد ظلت هذه الخاصية تطبع العمل العسكري العراقي منذ إندلاع أعمال القتال في ١٧ يناير ١٩٩١ ، وبصفة خاصة بعد نشوب القتال البري . فقد كان الإفتقار إلى المبادأة بمثابة نتيجة منطقية لإلتزام القوات العراقية بالموقف الدفاعي السلبي وعجزها عن التحرك في مسرح العمليات من جراء الافتقار إلى أدنى درجة من الحماية الجوية . والمقصود بالإفتقار إلى المبادأة هو عجز القوات العراقية عن إحباط مخططات قوات التحالف وإربالكها ، وقد تجسدت هذه الخاصية في تعرض القوات العراقية للضربات الجوية المكثفة من جانب قوات التحالف الدولي ، ثم تزايد عجز القوات العراقية في مواجهة القوات المتحالفة في أعقاب اندلاع أعمال القتال البري ، لا سيما في ظل افتقارها الكامل لأية إمكانات إستطلاع . ومن ناحية أخرى ، افتقرت الإدارة العراقية للصراع المسلح إلى أدنى تطبيق لمبدأ الحركة ، حيث كان الافتقار إلى الحركة بمثابة الوجه الآخر للإفتقار إلى المبادأة ، ويعني الإفتقار إلى الحركة ان هناك عجزا عن العمل أسرع مما يعمل الخصم بصورة شاملة ، أي على مستويات الحركة التعبوية والتكتيكية .

والجانب الأكثر بروزا الذي ظهرت فيه هذه الخاصية لدى القوات العراقية هو في جانب العجز عن إيصال التعزيزات والدعم اللوجستيكي الدائم ، وذلك بفعل ضرب خطوط المواصلات العراقية كافة ، وبالتالي عجز تلك القوات عن تأمين خطوط مواصلاتها الداخلية في القتال وخطوط تحرك مناوراتها ..

ومن ناحية أخرى ، فإن التطبيق القتالي الفعلي للمبادىء المتبناه من جانب القيادة العراقية قد اشتمل على أخطاء قاتلة ، لا سيما في أعقاب نشوب القتال البري . وينطبق ذلك على مبادىء الدفاع والحشد والاقتصاد في القوى ، والتي شابتها درجة واضحة من الأخطاء والمساوىء الجسيمة عند التطبيق . فقد أدى اندلاع القتال البري إلى إظهار عدم فاعلية

الخطوط الدفاعية العراقية ، لا سيما في مواجهة الأعمال الهجومية المتحالفة عن طريق الالتفاف على أجنحة القوات العراقية ، دون اللجوء للقيام بهجوم اختراقي للخطوط الدفاعية العراقية . وقد ساعد على نجاح هذا التكتيك ، أن القيادة العراقية أهملت تمام جناحها الغربي ، وتركت حدودها هي مع السعودية مفتوحة لا يوجد بها أي قوات أو مواقع دفاعية ، وذلك من جراء الاعتقاد بأن هجوم القوات المتحالفة لن يتم من هذا الإتجاه ، نظرا لصعوبة الأرض وإنتشار الكثبان الرملية بها وامتدادها الشاسع ، ولذلك لم تمتد الدفاعات العراقية إلا لمسافة ٥٠ - ٦٠ كم فقط غرب وادى الباطن . الأمر الذى سهل الالتفاف على هذا الجانب باستخدام القوات المدرعة ، واعتمد هجوم قوات التحالف بشكل رئيسي على هذا الإتجاه . أما فيما يتعلق بمبدأ الحشد ، فعلى الرغم من أن القيادة العراقية كانت قد تمكنت من تطبيق أعمال الحشد العسكرى بنجاح في مسرح عمليات الكويت وجنوب العراق ، إلا أنها فشلت في تطبيق الجانب الآخر من مبدأ الحشد بعد نشوب القتال البرى ، والذى يتمثل فى تنفيذ أعمال المناورة بالقوات في ظروف العمليات بقصد تأمين التركيز لجعل القوات العراقية متفوقة في مواجهة جزء معين من قوات الخصم ، وفي منطقة معينة من المسرح ، ودون أن يؤدى ذلك إلى أضعاف موقف القوات في نقاط أخرى من ساحة العمليات . وبدلا من ذلك ، ظلت القوات العراقية ثابتة في مواقعها دون امتلاك القدرة على تنفيذ أعمال المناورة ، إلى أن تمكنت قوات التحالف الدولى من تطويقها والقضاء عليها . وتنطبق نفس هذه الحقيقة على مبدأ الاقتصاد في القوى ، حيث أظهرت القيادة العراقية عجزا واضحا عن الاستخدام الفعال للقوات الإحتياطية السارية في ظروف القتال البرى ، وبدا ذلك بصفة خاصة في العجز عن تحريك القوات الإحتياطية إلى النقاط المعرضة للخطر ، أو النقاط التى كان يتوجب العمل في إتجاهها .

(٤) الأداء العسكرى لقوات التحالف الدولى :

تمثلت الأهداف الأساسية لدول التحالف في حرب الخليج في العمل على إخراج القوات العراقية من الكويت ، وتدمير القدرة العسكرية العراقية التى كانت مخصصة لمسرح العمليات الكويتى ، وانتزاع القدرة من العراق على استخدام أو إنتاج أو تطوير أسلحة الدمار الشامل ، وتنفيذ هذه الأهداف بأدنى قدر ممكن من الخسائر البشرية والمادية في صفوف القوات المتحالفة وفي الأهداف الحيوية في الدول المجاورة . وقد تطورت أساليب عمل القوات المتحالفة جوا وبحرا وبرا لتعكس بوضوح هذه الأهداف التى حددتها قيادة التحالف ، وبالتالي تدرجت الأولويات العسكرية للتحالف خلال الحرب كالآتى :

- تدمير نظام القيادة والسيطرة والإتصالات العراقية ، وتعطيله عن العمل إلى الدرجة التى تحول دون تمكين القيادة العراقية من توجيه عمليات قواتها وتخطيطها في صورة منسقة ، وبالتالى اشاعة الفوضى وانعدام التنظيم في صفوف تلك القوات .

- تعطيل نظام الدفاع الجوى العراقى لإتاحة الفرصة أمام طائرات التحالف لتنفيذ عملياتها الهجومية دون الخشية من التعرض لخسائر كبيرة .

- تحييد القوات الجوية العراقية ، ومنعها من العمل هجوميا ودفاعيا . وبالتالى إنتزاع التفوق الجوى ، ومن ثم السيطرة المطلقة على مسارح العمليات .

- منع العراق من شن هجمات مضادة ذات أهمية إستراتيجية سواء بالقوات الجوية أو الصاروخية على الأهداف العسكرية والمدنية الحيوية للتحالف .

- تدمير القدرات العراقية في مجال أسلحة التدمير الشامل .

- مهاجمة وتدمير القاعدة الصناعية والإنتاجية العراقية بغرض شل قدرة العراق على متابعة خوض الحرب .

- عزل القوات العراقية في مسرح العمليات الكويتى .

وقد استغرقت أعمال تنفيذ هذه الأهداف المرحلة الأولى بالكامل من مراحل القذف الجوى ضد الأهداف الإستراتيجية العراقية ، وبعد الإنتهاء من تنفيذها تحولت قوات التحالف نحو ضرب قوات الإحتياط الإستراتيجية العراقية والتمهيد المباشر للهجوم البرى . ومن خلال هذا التتابع والتدرج الدقيق في تنفيذ العمليات العسكرية ، تمكنت قوات التحالف الدولى من إجهاض وإحباط الإستراتيجية الدفاعية العراقية بالكامل ومنع القوات العراقية من الصمود في الحرب البرية ، أو الحاق خسائر جسيمة في أفراد ومعدات القوات المتحالفة ، بل إن القوات العراقية عجزت في الحرب البرية عن إبداء أدنى قدر من المقاومة ، وطردت بالكامل من الكويت خلال أربعة أيام فقط من الهجوم البرى .

٢ - الإستراتيجية العامة لقوات التحالف الدولى قبل نشوب الحرب الجوية

إنتهجت قيادة التحالف الدولى في الخليج إستراتيجية مختلفة إختلافا تاما عن تلك التى إنتهجتها القيادة العراقية ، فقد حرصت قيادة التحالف على إستغلال كل دقيقة للقيام

بأعمال الحشد والإعداد للحرب بشكل جدى ، مع وضع العامل الزمنى فى الإعتبار بالنظر إلى الظروف المناخية السائدة فى المنطقة .

وفى نفس الوقت سارت الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمى للأزمة جنبا إلى جنب مع جهود استكمال الحشد العسكرى لقوات التحالف . وفى البداية اعتمد العمل الأمريكى على التهديد بالحرب إعلاميا ، ثم تحول الموقف تدريجيا إلى اقتناع كامل من قيادة التحالف بأن حل الأزمة لن يكون إلا بالحرب الفعلية ، وواجهت قوات التحالف المشكلات التالية أثناء أعمال الحشد :

ـ الاختلاف فى جنسيات القوات المشتركة وما يتبع ذلك من اختلاف فى اللغة والدين والعقائد القتالية وكذلك فى المعدات والأسلحة والذخائر المستخدمة ، الأمر الذى كان يحتاج إلى قدر كبير من التنسيق والجهد الإدارى .

ـ إفتقار معظم القوات القادمة للإشتراك فى القتال إلى خبرات العمل فى الصحراء وإحتياجها للتدريب المشترك واحتياج معداتها لتجهيزات معينة حتى يمكنها العمل فى مسرح العمليات الصحراوى .

ـ كانت مشكلة المناخ والطقس أكبر مشكلة واجهت قوات التحالف الدولى حيث كانت درجة الحرارة فى منطقة الحشد فى البداية مرتفعة للغاية (أكثر من ٤٥° مئوية) ، وكانت نسبة الرطوبة تصل إلى ١٠٠ فى المائة فى معظم الأحيان ، كما كانت العواصف الرملية تمثل عاملا إضافيا يزيد من وطأة قسوة المناخ .

افتقدت القوات المشتركة التجهيزات الميدانية الضرورية لإقامة القوات وكان يلزمها البدء فى إنشاء هذه التجهيزات من الصفر ، بالإضافة إلى تجهيز مسرح العمليات بكل ما يلزمه من طرق ومواقع وموانع ومراكز قيادة ومخازن ومستودعات إدارية وجميع هذه المستلزمات لم تكن موجودة من قبل على الإطلاق .

ـ كانت قوات التحالف تتصارع مع عامل الوقت بشكل مثير حيث كان يلزم التوصل إلى حل للأزمة – على أى نحو – قبل أن ينتهى شهر ابريل ويعود فصل الصيف مرة أخرى لكى لاتعانى القوات من جديد ، ولذلك كانت الجهود كلها مركزة على إنهاء أعمال الحشد والإستعدادات قبل منتصف شهر يناير ١٩٩١ .

وفى هذا السياق تعتبر عملية الحشد العسكرى التى قامت بها قوات التحالف واحدة من أضخم العمليات التى تمت فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، اذ كانت الطائرات الأمريكية طراز سى ١٤١ ، وسى – ٥ ، وسى – ١٣٠ ، تقوم برحلات جوية على مدار الساعة لنقل القوات ، فى حين كانت السفن الحربية وسفن النقل المدنية تقوم بنقل الأسلحة والمعدات إلى منطقة العمليات طبقا لخطة محكمة . واعتمدت القيادة الأمريكية فى البداية على فرق الإقتحام الجوى وفرق الإبرار (فرقة ٨٢ ابرار جوى ، فرقة ١٠١ اقتحام جوى) ثم أخذ الاعتماد يتزايد على فرق الفرسان وفرق المشاة الميكانيكية (الفرقة ٢٤) ثم عندما بدأت القيادة الأمريكية عملية نقل معدات الفرق المدرعة من أوروبا إلى السعودية تكامل البناء العسكرى لقوات التحالف مع وصول القوات من مصر وبريطانيا وفرنسا وقبل حلول منتصف يناير استكملت قيادة القوات المتحالفة حشد قواتها وأصبحت مستعدة لبدء العمليات .

وفى غضون عملية الحشد كانت عملية التدريب مستمرة حيث شاركت وحدات أمريكية فى أعمال التدريب على عمليات الابرار البحرى بالتعاون مع القوات الجوية ، واستمرت عمليات إكتساب خبرات القتال فى الصحراء عن طريق برنامج تدريبى مكثف لجميع العناصر . وأمكن فى غضون ذلك التغلب على مشكلة كانت تهدد إستمرار القوات المتحالفة وتهدد أداءها وهى مشكلة القيادة ، حيث أنشأت قيادة القوات المتحالفة وعلى رأسها القائد العام للقوات المسلحة السعودية (الفريق سلطان بن عبد العزيز) والجنرال شوارتسكوف القائد الأمريكى واستطاعت هذه القيادة أن تتم أعمال التنسيق بين الوحدات المشتركة ووضع الخطط العملياتية لتنفيذ المهام المكلفة بها القوات .

ومن ناحية أخرى كانت قيادة القوات المتحالفة تعتمد على أن أعمال الحظر الاقتصادى الذى فرضته قرارات الأمم المتحدة على العراق بحرا وبرا وجوا قد يؤتى ثماره فى اقناع العراق بعدم جدوى الإستيلاء على أراضى الدول المجاورة بالقوة تحت دعاوى الحق التاريخى ، كما اعتمد على أن أعمال الحظر هذه سوف تؤدى إلى التأثير على الإمكانيات القتالية على المدى البعيد .

ومع هذا فإن الإدارة الأمريكية لم تكن على استعداد للإنتظار لمدة عام أو ١٨ شهر أخرى لمعرفة ما إذا كانت العقوبات الدولية المفروضة على العراق ستؤدى مفعولها أم لا ، ولكنها كانت تريد إنهاء الأزمة قبل حلول فصل الصيف فى المنطقة على أى الأحوال ، وفى غضون شهر ديسمبر ١٩٩٠ بدأت الأمور تتصاعد بشكل درامى حيث سعت القوات البحرية للتحالف نحو احكام الحصار البحرى على العراق كما تزايدت أعمال الحشد العسكرى للقوات . ووصلت حاملات الطائرات فى الخليج إلى ست حاملات طائرات وحاملة واحدة فى البحر المتوسط لحماية إسرائيل . فى الوقت الذى كان فيه العراق يرفض الإنسحاب من الكويت تحت أى ظروف .

واتبعت الإدارة الأمريكية أسلوبا يعتمد على المراحل الزمنية لمعاملة القيادة العراقية إعتمادا على قرارات مجلس الأمن باستخدام القوة لتحرير الكويت ، وكانت تعلن عن الفرصة تلو الفرصة للتوصل إلى حل للأزمة بالطرق السلمية ووصلت تلك المحاولات ذروتها باقتراح عقد لقاء بين وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر ووزير الخارجية العراقي طارق عزيز قبل وقت مناسب من إنتهاء المهلة التي حددها مجلس الأمن لانسحاب القوات العراقية من الكويت ، ولم يسفر الاجتماع الذى عقد يوم ٨ يناير ١٩٩١ بين الوزير رالأمريكي والعراقى عن أى نتائج الا عن رفض وزير خارجية العراق (طارق عزيز) إستلام رسالة من الرئيس بوش إلى الرئيس صدام حسين قدمها جيمس بيكر بدعوى أن أسلوبها (غير مهذب) .

وبينما لم يعد أمام الأمم المتحدة من فرصة للتوصل إلى حل سلمى للأزمة إلا قيام السكرتير العام للأمم المتحدة بزيارة العراق ، حيث وصل إلى بغداد فيما وصف ، بمهمة الفرصة الأخير ، للتوصل إلى حل وكان يمكن للعراق أن يقبل هذه المحاولة على أساس أنها صادرة من أكبر مؤسسة عالمية وليس من دولة ، وكان يستطيع الرئيس العراقى أن يستغل الاجتماع المشترك لحزب البعث العراقى ومجلس الشعب العراقى لكى يعلن عن قبول قرارات مجلس الأمن والإنسحاب من الكويت نزولا على إرادة الشعب العراقى ، وفى وجود السكرتير العام للأمم المتحدة ، ولكن العراق لم يعل وفشلت بذلك مهمة بيريز ديكويلار والمهلة المحدد على وشك الإنتهاء .

ومع إصرار القيادة العراقية على خوض القتال دفاعا عن قرارها باحتلال الكويت تكونت قناعة شبه كاملة لدى قطاعات معينة في بعض الدول العربية (اليمن ، الأردن ، الجزائر ، السودان ، موريتانيا) ان العراق سينتصر على القوات المتحالفة لو اندلع القتال . كما أن الرئيس العراقى عندما سئل عن توقعاته أن ينهزم فى القتال المحتمل النشوب ، ورد قائلا « ولا واحد فى المليون » . ومن المحتمل أن يكون الرئيس العراقى قد بنى موقفه ذلك على الاعتبارات الآتية :

- التأثير النفسى السيء للدعاية العراقية على جنود التحالف .

- المماطلة وتضييع الوقت ومنع نشوب الحرب فى الأساس .

- استغلال الرأى العام الداخلى فى أمريكا ودول أوروبا والذى يعتبر ذا تأثير قوى على حكومات هذه الدول .

- النظام الدفاعى القوى المدعم بموانع متعددة بالغت الدعاية العراقية فى وصفها (حقول الألغام ، موانع الأسلاك الشائكة ، الخنادق العميقة المضادة للدبابات المزودة بأنابيب نفط يمكن إشعاله عن بعد ... الخ) .

- خوف التحالف من ارتفاع نسبة الخسائر ، والإعتقاد بأن وقوع ١٠٠٠٠ قتيل أمريكي أو أكثر سيؤدى إلى أن يتراجع الرئيس الأمريكي بوش عن الإستمرار فى القتال خصوصا بعد أن بالغت جهات أمريكية مسئولة فى أحجام الخسائر المتوقعة فى الحرب القادمة .

وبعد انتهاء المهلة المحددة من مجلس الأمن فى ١٥ يناير ١٩٩١ ، كانت إستعدادات قوات التحالف قد تمت بالفعل سواء فى الخليج أو فى تركيا التى رفعت حالة الإستعدادات فى قواعد حلف الأطلنطى على أراضيها وكذلك بين صفوف القوات المشتركة عموما والقوات الجوية على وجه الخصوص وبدأ العد التنازلى للحرب بالفعل .

٣ - العمليات الجوية الإستراتيجية لقوات التحالف الدولى فى حرب الخليج

تعد العمليات الجوية الإستراتيجية التى نفذتها قوات التحالف الدولى فى حرب الخليج واحدة من أضخم العمليات الجوية فى التاريخ العسكرى ، سواء من حيث نوعية وعدد الطائرات المشتركة فيها ، أو من حيث حجم الأهداف الإستراتيجية التى تم التعامل معها .

وعلى الرغم من أن حرب الخليج أكدت فى نتائجها ودروسها على أنه لا يمكن الإعتماد على العمليات الجوية وحدها لحسم الحرب ، الا انه ليس هناك من شك فى أن العمليات الجوية لقوات التحالف كانت واحدة من المفاتيح الأساسية فى تحقيق الإنتصار العسكرى على القوات العراقية ، لا سيما من خلال ما قامت به من تهيئة مسرح العمليات وتقليل الخسائر إلى حد كبير ، علاوة على الدعم والإسناد المباشر للقوات البرية .

وقد تحملت القوات الجوية المتحالفة العبء الرئيسى فى عملية عاصفة الصحراء ، وتمثلت الفكرة الأساسية لدور هذه القوات الجوية فى العمل على تنفيذ ثلاث مراحل أساسية من العمليات تمهيدا للهجوم البرى ، حيث تستهدف المرحلة الأولى فرض السيطرة الجوية لطيران التحالف فوق مسرح العمليات ، أما المرحلة الثانية فتستهدف مهاجمة الإحتياطيات الإستراتيجية العراقية المتمركزة جنوب العراق وشمال الكويت ، وأخيراً تستهدف المرحلة الثالثة الهجوم على القوات العراقية الأمامية والتمهيد المباشر للهجوم البرى . وفى جميع هذه المراحل ، لم يجر تحديد عدد الأيام التى تستغرقها كل مرحلة بشكل قاطع ، وإنما ترك ذلك لظروف المواقف التكتيكية خلال القتال الفعلى .

وقد اعتمد عمل القوات الجوية لقوات التحالف على استخدام أساليب جديدة فى العمل الجوى وأنظمة متقدمة للحرب الألكترونية للتشويش على الأنظمة المضادة التى يملكها الخصم لتحييدها علاوة على صواريخ وقنابل ذات درجة دقة عالية ، وأساليب توجيه متطورة وذلك كله بالتعاون مع نظام قيادة وسيطرة وإنذار وجمع معلومات آلى تمام سواء على الأرض أو فى الجو .

أ ـ المنظور الإستراتيجى للحرب الجوية فى الخليج : الأبعاد والأهداف

كانت الحرب الجوية فى الخليج عبارة عن تطبيق بارع من جانب قوات التحالف الدولى لنظرية المعركة البر - جوية ، فيما جاء بمثابة أول تطبيق عملى لهذه النظرية فى ظروف القتال المسلح الفعلى . وينبنى الهيكل النظرى الرئيسى لفكرة المعركة البر - جوية على التنفيذ الواسع النطاق لأعمال القذف الجوى ضد الأعماق المعادية ، وذلك من خلال الإستفادة القصوى من التفوق النوعى والكمى شبه المطلق لقوات التحالف الدولى ، لا سيما من خلال الاستعانة بالتطورات التكنولوجية المتحققة فى مجال التسليح الجوى لتأمين وامتلاك زمام المبادأة فى أعمال القتال ، ثم إستغلال هذه المبادأة فى تنفيذ الهجمات المكثفة ضد الأهداف الإستراتيجية العراقية بكافة أنواعها داخل أعماق العراق ، بقصد الإخلال بالتوازن الإستراتيجى والتكتيكى للقوات العراقية وتوجيه ضربات عنيفة وقوية ورئيسية اليها من اتجاهات متعدد ، وبصورة متوالية وسريعة لمنعها من امتلاك القدرة على الوقوف على قدميها ، بما يمهد السبيل للبدء فى أعمال الهجوم البرى .

وقد اعتمد التطبيق العملى لنظرية الحرب البر - جوية ، على ممارسة إستراتيجية « تراكم الأضرار » . وتقوم هذه الإستراتيجية بدورها على فكرة أن ما يحدث فى الجو سوف يكون له بالتأكيد تأثير على القوات فى البر والبحر ، وكل منهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه . وبالتالى ، فإن القذف الجوى المستمر سوف يشل إرادة القيادة العراقية ، ويقودها إلى إتخاذ القرار غير المناسب فى الوقت غير المناسب . ومن ناحية أخرى ، فإن الإعتماد على القوة الجوية فى تحقيق المهام الأساسية لعملية عاصفة الصحراء خلال المرحلة الأولى ، كان يستند إلى ثلاثة إعتبارات رئيسية تتمثل فى :

١ - إن القوة الجوية تمثل القوة المناسبة لتحقيق المهام السياسية - العسكرية لمعسكر التحالف الدولى بأدنى قدر ممكن من الخسائر المادية والبشرية فى صفوف قوات التحالف ، وفى الأهداف الحيوية فى الدول المجاورة .

٢ - إن قوات التحالف الدولى كانت تمتلك تفوقا شبه مطلق كميا وكيفيا على مايملكه العراق ، فقد كانت تمتلك ما يزيد على ٣٠٠٠ طائرة قتال من مختلف الأنواع[١] ، وتعتبر جميعها من أحدث ما وصل إليه التطور التكنولوجى المعاصر سواء ما هو فى جسم الطائرة أو ما يتصل بالاستخدام الفنى والتكتيكى ، وكذلك فى مجال الكشف والتنشين والإطلاق ، وحتى التأثير الهائل للذخائر التى تحملها ، كما كانت تتمتع بتوافر جهاز متطور للغاية للتخطيط والقيادة والسيطرة .

٣ - إن عملية الحشد العسكر البرى للقوات المتحالفة لم تكن قد اكتملت حينما انتهت المهلة الدولية التى حددها قرار مجلس الأمن ، حيث لم تكن القوات البرية مستعدة لخوض المعركة البرية ، لا سيما بالنسبة للقوات البرية الأمريكية ، والتى كانت قد وصلت إلى ٣٧٠ الف جندى فقط ، بينما كان مخططا أن تصل إلى ٤٣٠ ألفا . ولذلك اتخذ قرار الدخول فى العمليات على أساس البدء بالإعتماد على القوات الجوية لحين الإنتهاء من الحشد البرى الكامل .

وعلى هذا الأساس ، جرى تخطيط العمليات الجوية خلال الخمسة أسابيع الأولى من حرب تحرير الكويت لتحقيق مهام إستراتيجية محددة ، تتغير تبعا لمراحل الخطة والظروف الجوية والتكتيكية والإستراتيجية لمسرح العمليات بهدف توفير الموقف المناسب لنجاح الهجوم البرى الشامل لتحرير الكويت . ومن ثم ، فقد تدرجت أهداف العلميات الجوية خلال الأسابيع الأولى من الحرب بحيث اشتملت كما سبقت الإشارة على ما يلى :

١- تدمير نظام القيادة والتحكم والإتصال وتعطيله عن العمل إلى الحد الذى يحول دون تمكن القيادة العراقية من توجيه عمليات قواتها وتخطيطها بصورة منسقة ، وبالتالى إشاعة حالة من الفوضى وإنعدام التنسيق فى صفوف القوات المرابطة على الخطوط الأمامية نتيجة عدم تمكنها من تلقى الأوامر من قيادتها المركزية .

٢ - تعطيل نظام الدفاع الجوى العراقى بصورة تتيح لطائرات التحالف تنفيذ عملياتها الهجومية دون الخشية من تعرضها لخسائر كبيرة ، سواء كان ذلك فوق مسرح العمليات الكويتى أو داخل العمق العراقى .

٣ - تحييد السلاح الجوى العراقى ومنعه من العمل هجوميا ودفاعيا ، وبالتالى التفوق الجوى ، ومن ثم السيطرة الجوية المطلقة على مسارح العمليات .

---

(١) يشمل ذلك الطائرات المقاتلة والقاذفة والهيلكوبتر الهجومى والهيلكوبتر المساند .

٤ - منع العراق من شن هجمات ذات أهمية إستراتيجية سواء بواسطة طائراته القتالية أو بواسطة قدراته الصاروخية الهجومية أرض - أرض على الأهداف العسكرية والمدنية الحيوية للتحالف .

٥ - تدمير القدرة العراقية في مجال أسلحة الدمار الشامل ، خصوصا الذخائر الكيماوية والبيولوجية التي كان يمكن أن تلجأ بغداد إلى إستخدامها بواسطة وسائل إيصال عديدة كانت متوافرة لديها مثل الطائرات والصواريخ أرض - أرض والقاذفات الصاروخية والمدفعية الميدانية .

٦ - شل قدرة العراق على متابعة خوض الحرب عن طريق مهاجمة وتعطيل القاعدة الصناعية والإنتاجية التي كان يمكن لبغداد الإستفادة منها لإدامة قواتها في الميدان .

٧ - عزل القوات الميدانية في مسرح العمليات الكويتي عن سائر الأراضي العراقية ومنعها من تلقي أي تعزيزات أو إمدادات عن طريق تدمير الجسور وطرق المواصلات الحيوية التي كانت تربط هذا المسرح بالمناطق العراقية الوسطى والشمالية .

وبعد التحقق من قرب إستكمال معظم هذه الأهداف ، بدأت العمليات الهجومية الجوية لقوات التحالف في التحول تدريجيا نحو تنفيذ الأهداف ذات العلاقة المباشرة بمسرح العمليات الكويتي ، وذلك في إطار التمهيد الفعلي للهجوم البري الشامل . وفي هذا الإطار ، ركزت العمليات الجوية لقوات التحالف على ضرب قوات الإحتياط الإستراتيجي العراقية التي كانت مكلفة بدعم القوات الأمامية في الكويت ومواجهة أي محاولة للإلتفاف حولها ، كما ركزت أيضا على التمهيد المباشر للهجوم البري عن طريق تركيز عمليات القذف الجوي على الأهداف التكتيكية والميدانية العراقية في الكويت نفسها .

ب - المرحلة التمهيدية خلال فترة ما قبل بدء العمليات الجوية الإستراتيجية

اشتملت المرحلة التمهيدية السابقة على بدء طائرات التحالف لعملياتها الجوية ، على قيام التحالف بإستكمال عناصر الحشد الجوي ، كما اشتملت بصفة خاصة على توفير عناصر الإستطلاع والحرب الاليكترونية اللازمة لدعم أعمال قتال الطائرات القتالية المتحالفة .

وقد وصل إجمالي الطائرات القتالية إلى ٢٩٢٠ طائرة قبيل نشوب العمليات الجوية ، منها ١٧٢٠ طائرة قتالية ، و ٤٠٠ طائرة هليكوبتر قتالية ، و ٨٠٠ طائرة هليكوبتر مساندة . وقد وصل عدد أفراد السلاح الجوي الأمريكي في الخليج إلى حوالي ٥٠ ألف ضابط وجندي ، ويشمل هذا العدد الطيارين والمهندسين وأطقم الصيانة والتشغيل الذين يعملون في حوالي ٢٥ سربا قتاليا رئيسيا تضم حوالي ٥٠٠ طائرة مقاتلة وقاذفة ، إلى جانب أسراب أخرى من طائرات الهليكوبتر وطائرات النقل والتموين بالوقود وطائرات الرصد والإستطلاع والعمليات الاليكترونية . أما القوات الجوية البريطانية ، فقد وصلت قبيل اندلاع عمليات القتال إلى حوالي ٤٠٠٠ فرد ، يعملون على تشغيل ٦ أسراب من الطائرات القتالية الرئيسية ، إلى جانب أسراب عدة أخرى من طائرات النقل والمساندة والدعم اللوجستيكي والإستطلاع البحري وطائرات الهليكوبتر المتنوعة . وأخيرا ، كانت القوات الجوية الفرنسية في الخليج قد وصلت بدورها إلى حوالي ٢٠٠٠ فرد يعملون على تشغيل الأسراب الجوية التي أرسلتها فرنسا إلى الخليج ، والتي كانت تضم ثلاثة أسراب وتشكيلات من الطائرات القتالية وفوجا جويا من طائرات الهليكوبتر المساندة إلى جانب تشكيلات من طائرات النقل والتموين الجوي بالوقود . كما كانت هناك قوات من دول مجلس التعاون الخليجي في إطار قوات « درع الجزيرة » تدعمهم القوات المسلحة السعودية .

ومن ناحية أخرى ، نشطت القوات المتحالفة منذ بدء الأزمة بصفة عامة ، ومع قرب انتهاء موعد المهلة الدولية للعراق بصفة خاصة ، في إطلاق أقمار الإستطلاع والتجسس فوق منطقة الأزمة ، الأمر الذي وفر لهذه القوات إستطلاعا جيدا كان له دور كبير في نجاح الضربة الجوية الأولى من عاصفة الصحراء ، حيث كانت قيادة الفضاء في القوات الجوية الأمريكية قد خصصت عددا من الأقمار الصناعية من طراز (بلوك - ٥ ٤ د - ٢) التابعة لبرنامج الأرصاد الفضائي الدفاعي لجمع المعلومات العسكرية عن العراق . وكان كل قمر من هذه الأقمار المذكورة يحلق مرتين يوميا فوق منطقة الخليج ، وينقل خلال تحليقه لقطات تغطي إمتدادا مسافته ١٨٦٠ ميلا من القاهرة وتل أبيب غربا ، إلى خليج عمان شرقا ، كما كانت أجهزة الإستشعار التصويري الموجودة على متن هذه الأقمار الصناعية تنقل لقطات تفصيلية للسحب ، والتي تعتبر ضرورية للغاية في العمل الجوي العسكري الميداني ، كما كان هناك إهتمام بقياس درجات الحرارة والرطوبة في الجو والتربة ، وقياس كثافة الأجواء . وقد قامت القوات الأمريكية قبل بدء اليوم الأول للقتال بإطلاق قمر صناعي إضافي طراز (لاكروس) لتكثيف عمليات الإستطلاع وجمع المعلومات ، لا سيما مناطق إنتشار وتمركز الصواريخ أرض - أرض الهجومية العراقية .

ومنذ مساء يوم ١٦ / ١ / ١٩٩١ نشطت أجهزة التشويش والإعاقة المتطورة التابعة لقوات التحالف الدولي في العمل ضد جميع الوسائل الإشارية ونظم القيادة

والسيطرة والإتصالات العراقية على مختلف المستويات ، وكذلك ضد أنظمة الكشف الرادارى وإدارة النيران . وكانت عملية التمهيد الاليكترونى بمثابة الحلقة الأخيرة فى جهود الإعداد لتنفيذ الضربة الجوية الأولى من جانب الطائرات القتالية المتحالفة ، واعتمد تنفيذ التمهيد الاليكترونى على قيام مجموعات من الطائرات المتحالفة المجهزة بمستودعات الإعاقة الاليكترونية ومعدات البحث الرادارى بالبدء فى أعمال التشويش على أجهزة الرادار والإتصالات العراقية ، وذلك عن طريق إحداث حالة من التشبع فى الغلاف الجوى لمنع إنتشار أى من أنواع الموجات الكهرومغناطيسية والموجات الرادارية التى تستخدمها القوات العراقية المتخصصة فى عملها . وقد جرى تنفيذ عملية التشويش بشكل تدريجى لإحداث حالة التشبع ، ووصلت هذه العملية إلى ذروتها قبيل شن الضربة الجوية بفترة قصيرة جدا ، الأمر الذى أدى إلى افتقاد القيادة العراقية السيطرة على قواتها ، وأصبحت جميع وحدات القوات العراقية فى حالة جهل تام بما يدور حولها ، وعجزت عن إبداء أدنى قدر من الفاعلية فى مواجهة الضربة الجوية لقوات التحالف .

جـ ـ مراحل تطور العمليات الجوية الإستراتيجية لقوات التحالف الدولى .

ارتكزت إستراتيجية استخدام القوات الجوية المتحالفة فى حرب الخليج على نظرية « تراكب المراحل » ، أى أنها اشتملت على مجموعة من المراحل غير المنفصلة عن بعضها البعض ، بحيث تبدأ المرحلة التالية قبل انتهاء المرحلة السابقة . على الرغم من أن كل مرحلة من مراحل تطور العملية الجوية الإستراتيجية لقوات التحالف كانت تختص بتنفيذ مهمة معينة ومحددة ذات أسبقية أولى ، إلا أن ذلك لم يؤد إلى اغفال باقى المهام ، ذلك أن المهمة الرئيسية ذات الأسبقية الأولى المطلوب تحقيقها كانت تستحوذ على ثلاثة أرباع المجهود الجوى الممكن تنفيذه لقوات التحالف ، فى حين يجرى توزيع باقى المجهود على باقى المهام الفرعية ذات الأسبقية الثانية . وقد مرت مراحل تطور العملية الجوية الإستراتيجية لقوات التحالف الدولى فى حرب الخليج بالمراحل الأربع التالية :

المرحلة الأولى : مرحلة فرض التفوق الجوى العام :

وقد استهدفت هذه المرحلة تحقيق السيطرة الإستراتيجية على أجواء مسرح العمليات الكويتى ، مع إجهاض قدرة العراق على القيام برد فعل جوى واسع النطاق قد يؤدى إلى إرباك تنفيذ الخطط السابقة التجهيز بقوات التحالف ، واستغرقت هذه المرحلة حوالى الثمانية أيام الأولى من حرب الخليج (الحرب الجوية) .

وبدأت هذه المرحلة مع بداية الحرب الفعلية فى الساعات الأولى من صباح يوم ١٧ يناير ١٩٩١ ، حينما بدأت الطائرات المتحالفة فى توجيه الضربة الجوية الأولى ، والتى شارك فيها حوالى ٢٥٠٠ طائرة أسقطت ما يزيد على ١٨ ألف طن من المتفجرات ضد القواعد الجوية وقواعد إطلاق الصواريخ أرض - أرض وقواعد إطلاق صواريخ الدفاع الجوى ومراكز القيادة والسيطرة والمفاعلات النووية وأماكن تصنيع وتخزين الأسلحة الكيماوية داخل كل من العراق والكويت ، وشاركت فيها الطائرات الأمريكية والبريطانية والفرنسية والسعودية والكويتية . وقد نجحت قوات التحالف الدولى خلال هذا الهجوم فى تحقيق المفاجأة التكتيكية ، وذلك عن طريق إختيار توقيت الهجوم فى ليلة حالكة الظلام ، بدلا من بدئه فى ضوء القمر ، وقد عوض نجاح المفاجأة التكتيكية جزئيا عن فقدان المفاجأة الإستراتيجية ، والتى كانت صعبة المنال بالنظر إلى أن سيناريوهات الأحداث كانت متوقعة بالفعل قبل إندلاعها .

وخلال هذه المرحلة جرى تنفيذ حوالى ١٥ الف طلعة عمليات جوية ، كان منها ٨ آلاف طلعة هجومية ، فى حين كان الباقى منها لأغراض التأمين والمساندة . ومن بين الطلعات الهجومية ، جرى تخصيص حوالى ٦٠٠٠ طلعة لقذف أكثر من ٦٠ قاعدة جوية ومهبطا ومطارا ، وكذلك لقذف شبكات الدفاع الجوى العراقية ومراكز قيادتها ، وقد تكررت الضربات ضد بعض هذه الأهداف أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة المذكورة ، فى حين تم تخصيص باقى الطلعات (٢٠٠٠) طلعة لقذف أهداف إستراتيجية داخل العراق تتمثل فى القدرات الصناعية والتخزينية المتعلقة بالإنتاج النووى والكيماوى والبيولوجى ، علاوة على مهاجمة البنية الأساسية العراقية .

وقد حاولت طائرات القتال الحليفة قدر المستطاع تجنيب إيقاع خسائر بين المدنيين بسبب استخدامهم للذخائر الموجهة بالليزر ، وبدا واضحا خلال هذه المرحلة أن كسب الحرب سوف يستغرق مزيدا من الوقت . وقد استخدمت قوات التحالف أيضا إستراتيجية « الضرب والتوقف » ، وارتكزت على التوقف لفترة معينة عن أعمال القذف الجوى لتحقيق هدفين : أولهما تقويم نتائج الضربة الجوية ومعرفة مدى التدمير المتحقق لوضع خطة القذف اللاحق بناء على النتائج المستخلصة ، وثانيهما : إعطاء فسحة من الوقت للرئيس صدام حسين للشعور بفداحة الخسائر التى لحقت - أو التى سوف تلحق - بقواته لدفعه إلى قبول قرارات مجلس الأمن . ومن خلال أعمال التقويم المذكورة ، وجدت القيادة الأمريكية أن القذف الجوى المكثف من جانب قوات التحالف

لم يزل بعيدا عن إحداث التأثيرات المطلوبة خلال الأسبوع الأول ، ومن ثم جرى تغيير إستراتيجية القذف الجوى بحيث يتم تكثيف أعمال ضرب القوات البرية العراقية ، جنباً إلى جنب مع مواصلة أعمال القذف ضد الأهداف الإستراتيجية العراقية .

المرحلة الثانية : مرحلة عزل مسرح العمليات :

وبدأت هذه المرحلة اعتبارا من اليوم التاسع للعمليات ، واستمرت حتى اليوم السابع والعشرين للعمليات ، أى أنها استغرقت حوالى ١٩ يوما ، واستهدفت عزل القوات العراقية فى الكويت وجنوب العراق عن قيادتها فى العراق . واشتملت على تركيز أعمال القذف الجوى للطائرات المتحالفة ضد قوات الإحتياط الإستراتيجى العراقية المتمركزة فى جنوب العراق ، إلى جانب التركيز على ضرب خطوط الإمداد العراقية وسط الكويت بهدف فصل القوات العراقية المحتشدة داخل النطاقات الدفاعية المقامة على الحدود مع السعودية عن احتياطيها الإستراتيجى .

وقد استفادت قوات التحالف الدولى فى هذه المرحلة من ظروف التحسن النسبى فى الأحوال الجوية ، كما شاركت القوات البحرية المتحالفة فى تنفيذ المهام المذكورة عن طريق إطلاق الصواريخ (توما هوك) من القطع البحرية فى الخليج والبحر الأحمر ضد الإحتياطيات الإستراتيجية العراقية مع استمرار التركيز خلال هذه المرحلة أيضا على مهاجمة مراكز القيادة والسيطرة والإتصالات ، ونظم الدفاع الجوى ، ومراكز البحوث والمفاعلات النووية ، ومصانع إنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، ومنشآت البنية الأساسية . كما جرى خلال هذه المرحلة تخصيص جزء من مجهود طيران التحالف لاتخاذ أوضاع الإستعداد الجوى تحت قيادة وسيطرة طائرات الإنذار المبكر (أواكس) لتوجيهها نحو ضرب ومهاجمة منصات إطلاق الصواريخ أرض - أرض العراقية من طراز (سكود) فور اكتشاف الإطلاق ، ونجحت هذه الطائرات فى تدمير العديد من منصات الصواريخ العراقية بهذا الأسلوب على الرغم من سوء الأحوال الجوية خلال بعض الفترات .

وبفعل تزايد فاعلية أعمال القذف الجوى ضد دشم الطائرات المحصنة العراقية ، بدأ العديد من الطائرات العراقية فى التوجه إلى إيران والهبوط فى مطاراتها باستغلال القطاع الشمالى للعراق البعيد عن مناطق عمل طائرات الدول المتحالفة ، ووصل عدد هذه الطائرات خلال الأسبوع الثانى للعمليات إلى ما يقارب ١١٠ طائرات .

وخلال هذه المرحلة ، نجحت طائرات القتال المتحالفة فى احراز « السيادة الجوية المطلقة » فوق مسرح العمليات فى الكويت والعراق ، حيث أحجمت المقاتلات العراقية عن التصدى للطائرات المتحالفة المهاجمة . وقد بلغ إجمالى الطلعات الجوية خلال هذه المرحلة حوالى ٣٩ ألف طلعة لطائرات التحالف الدولى ، وأسفرت العمليات الجوية خلال هذه المرحلة عن تدمير نسبة كبيرة من الأهداف المحددة لها ، حيث بلغ إجمالى الخسائر العراقية مع نهاية الأسبوع الثالث للعمليات حوالى ١٢٧ طائرة قتال منها ٢٨ طائرة فى معارك جوية، و ٣١ طائرة على الأرض و ٦٨ طائرة داخل الدشم ، فى حين وصلت خسائر الحلفاء فى نفس المرحلة إلى حوالى ٢٤ طائرة قتال .

المرحلة الثالثة : مرحلة الهجوم على النطاقات الدفاعية العراقية :

وقد استهدفت هذه المرحلة مهاجمة وتدمير القدرات النيرانية للقوات العراقية المحصنة داخل النطاقات الدفاعية فى الكويت ، خاصة الدبابات والمركبات المدرعة والمدفعية ، مع العمل على تفجير العدد الهائل من الألغام التى زرعتها القوات العراقية ، وذلك كخطوة أولى قبل بدء الهجوم البرى ، علاوة على الاستمرار فى تنفيذ أعمال استكمال عزل منطقة العمليات . وقد بدأت هذه المرحلة فى الأسبوع الرابع للعمليات ، واستمرت حتى قبيل بدء الهجوم البرى لقوات التحالف فى ٢٤ فبراير ، أى إنها استغرقت حوالى أسبوعين . ونفذت الطائرات المتحالفة لتحقيق أهداف هذه المرحلة حوالى ٣١ ألف طلعة ، كان عدد الطلعات الهجومية منها حوالى ٢٠ ألف طلعة ، جرى توجيه ١٥ ألف طلعة منها ضد القوات البرية العراقية فى الكويت ، فى حين وجهت الـ ٥ آلاف طلعة المتبقية ضد أهداف العمق العراقى .

ولتنفيذ أهداف هذه المرحلة ، تزايدت نسبة مشاركة القاذفات الأمريكية بعيدة المدى من طراز (ب - ٥٢) والتى كانت تنطلق من مناطق تمركزها الأصلية فى جزيرة ديجو جارسيا فى المحيط الهندى ، بالإضافة إلى طائرات أخرى من نفس الطراز جرى نشرها فى إنجلترا وأسبانيا خصيصا . كما بدأت طائرات التحالف خلال هذه المرحلة فى تطوير تكتيكات الهجوم التى تستخدمها ، حيث بدأت فى تطبيق أسلوب يطلق عليه « أسلوب صيد السنارة » يعتمد على قيام الطائرات (ايه - ٦ آى) ليلا بالبحث عن الأهداف العراقية المتحركة فى الظلام باستخدام الأشعة فوق الحمراء ، وتدميرها باستخدام القنابل العنقودية . كما بدأت طائرات القتال الأمريكية فى إلقاء قنابل وقود ضخمة من طراز (ديزى كتر) و (بيج بلو) لتفجير حقول الألغام العراقية فى الكويت ، وكانت زنة الواحدة منها تبلغ ٦,٨ طنا ، ويتم تفجيرها فوق حقول الألغام . وفى نفس الوقت ، كثفت الطائرات العمودية الأمريكية من طراز (آباتشى) هجماتها ضد مواقع المدرعات العراقية . وقد أدت أعمال

القذف الجوى المكثفة من جانب قوات التحالف إلى اضطرار القوات العراقية إلى الانسحاب من بعض مواقعها المتقدمة فى الخطوط الأمامية ، واتخاذ مواقع دفاعية أخرى داخل العمق العراقى .

وبصفة عامة ، أدت أعمال القذف الجوى لقوات التحالف منذ بدء العمليات وحتى قبيل بدء الهجوم البرى ، إلى تدمير ١٦٨٥ دبابة عراقية ، و ٩٢٥ ناقلة جنود مدرعة عراقية ، و ١٤٨٥ مدفعا عراقيا حسب تقدير المصادر المتحالفة ، كما أدت فى نفس الوقت إلى إلحاق دمار هائل بالأهداف الإستراتيجية العراقية الأخرى على اختلاف أنواعها .

المرحلة الرابعة : مرحلة دعم الهجوم البرى :

وتبدأ هذه المرحلة مع اندلاع أعمال الهجوم البرى فجر يوم ٢٤ فبراير ، ولا تعتبر هذه المرحلة مستقلة بذاتها من الناحية العملياتية ، ولكنها كانت عبارة عن الخطوة الثانية من المرحلة الثالثة . وقد استمرت القوات الجوية المتحالفة خلال هذه المرحلة فى دعم العمليات البرية بالرغم من رداءة الأحوال الجوية ، حيث قامت هذه القوات بطلعات جوية خلال أيام القتال البرى بمتوسط حوالى ٣٠٠٠ طلعة يوميا ، وكانت نسبة عدد الطلعات الهجومية منها إلى إجمالى العمليات الطلعات يتراوح بين ٤٥ - ٥٥ فى المائة ، فى حين كانت النسبة المتبقية مخصصة للإسناد الإدارى وإخلاء الخسائر والاشتراك فى إخلاء الأسرى العراقيين . كما مثلت طلعات الإسناد الجوى القريب للقوات البرية أكثر من ٥٠ فى المائة من إجمالى عدد الطلعات الهجومية المذكورة .

وقد اشتملت هذه المرحلة على تطبيقات أوسع نطاقا لنظرية القتال البر - جوية من جانب قوات التحالف الدولى ، حيث استخدمت فى توجيه أعمال الهجوم على القوات العراقية من خلال تزامن محكم بين الجهود البرية والجوية لقوات التحالف ، واستهدف هذا التطبيق تسهيل أعمال تقدم القوات البرية المتحالفة ، وتيسير أعمال دخول طلائع مشاة البحرية الأمريكية والمظليين والقوات المحمولة جوا إلى ساحة المعركة . وقد بدا تطبيق هذه النظرية واضحا بصفة خاصة فى قيام القوات الجوية المتحالفة بتنفيذ مهام المساندة النارية الميدانية للقوات البرية ، وكذلك فى التنفيذ الواسع النطاق لأعمال الهجوم من كافة الجهات ، لا سيما تلك الأعمال الجوية التى استهدفت مواصلة عزل القوات العراقية فى مسرح العمليات الكويتى وتقييد دخول القوات العراقية الاحتياطية إلى ميدان القتال والتعامل مع النطاقات الدفاعية للقوات العراقية فى الكويت .

د - النتائج الرئيسية للعمليات الجوية لقوات التحالف الدولى .

أدت الهجمات الجوية المتوالية لطائرات التحالف إلى إلحاق أضرار فادحة بالقوة العسكرية العراقية ، وكذلك بالبنية الأساسية للعراق لمنع القيادة العراقية من الاستفادة منها فى دعم مجهودها الحربى فى مسرح العمليات . ويهدف هذا الجزء إلى تقديم تقويم شامل لنتائج العمليات الجوية لقوات التحالف ، ويعتمد هذا التقويم بالدرجة الأولى على تقديرات مصادر التحالف الدولى ، على النحو التالى :

□ القوات الجوية العراقية :

أدت العمليات الجوية لقوات التحالف إلى منع أى نشاط جوى عراقى فوق مسرح العمليات ، وذلك بعد ما يزيد على خمسة أسابيع من أعمال القذف الجوى ، حيث أدت إلى خروج واستبعاد حوالى ٣١٨ طائرة عراقية على الأقل من إجمالى ٥٥٠ طائرة كان السلاح الجوى العراقى يمتلكها ، أى أن الحملة الجوية لقوات التحالف أدت إلى احداث تدمير فيما يصل إلى ٧٠ فى المائة من قدرات السلاح الجوى العراقى ، فقد تم تدمير ٥٠ طائرة عراقية فى الجو ، وتدمير ١٤٠ طائرة أخرى فى حظائرها على الأرض ، بالإضافة إلى هرب حوالى ١٤٧ طائرة عراقية إلى إيران من بينها ١٢١ طائرة مقاتلة . وقد ضاعف من حجم هذه الخسائر أن القذف الجوى لقوات التحالف دمر أيضا جميع محطات الرادار ومراكز القيادة والسيطرة والاتصالات والقواعد الجوية .

□ القوات البرية العراقية :

استطاعت طائرات التحالف الدولى تدمير ما مجموعه حوالى ٦ لواءات مدرعة عراقية ، علاوة على تدمير ما يزيد عن عشر بطاريات مدفعية ميدانية عراقية فى النطاق الدفاعى الأول ، حيث تم تدمير ١٨٦٥ دبابة قتال رئيسية عراقية و ١٤٠٠ قطعة مدفعية خلال الغارات الجوية . بالإضافة إلى تدمير معظم مخازن ذخيرة القوات البرية العراقية المتواجدة فى العمق وسائر أهداف البنية الأساسية للقوات العراقية من مخازن قطع الغيار وورش الإصلاح والمصانع الحربية وكتائب النقل .

□ القوات البحرية العراقية :

تم تدمير جميع عناصر القوة البحرية الهجومية العراقية ، والتى تتمثل فى السفن المسلحة بالصواريخ من القراويط ولنشات الصواريخ ، كما تم تدمير جميع زوارق الدورية السريعة العراقية ، علاوة على ٦ كاسحات ألغام . يضاف

إلى ذلك ، تدمير جميع القواعد البحرية العراقية فى أم القصر والفاو والكويت ، وتدمير معظم الألغام البحرية التى زرعها العراق فى مياه الخليج . ويعنى ذلك . أن أكثر من ٩٠ فى المائة من القوة البحرية العراقية قد دمرت وفقدت فاعليتها بشكل نهائى عن طريق الغارات الجوية لقوات التحالف .

□ قوات الدفاع الجوى العراقية :

أدت الغارات الجوية إلى تدمير جميع أسلحة ومعدات وعناصر الدفاع الجوى العراقية ، باستثناء المدفعية الأرضية المضادة للطائرات ذات المواسير من الأعيرة المختلفة ، حيث تسببت فى تدمير بطاريات صواريخ الدفاع الجوى من طراز (سام) وكذلك راداراتها سواء رادارات الإنذار الجوى أو رادارات إدارة النيران .

□ أسلحة الدمار الشامل العراقية :

تمكنت الغارات الجوية لقوات التحالف الدولى من تدمير البنية الأساسية لأسلحة الدمار الشامل العراقية ، والمتمثلة فى المفاعلات النووية والمصانع والمعامل والمستودعات ومراكز الأبحاث ، سواء العاملة فى المجالات النووية أو الكيمائية أو البيولوجية أو الصاروخية . كما تم تدمير معظم وسائل إيصال هذه الأسلحة إلى أهدافها (القاذفات المقاتلة / الصواريخ أرض - أرض) .

□ منشآت البنية الأساسية الاقتصادية العراقية :

أدت الغارات الجوية إلى إلحاق دمار شامل بحوالى ٤٢ جسرا فى العراق ، كما تم تدمير ٥٠ فى المائة من قدرة العراق على تكرير البترول ، وحوالى ٥٠ فى المائة من محطات توليد الكهرباء ووسائل الاتصال .

وعلى هذا الأساس . أدت العمليات الجوية لقوات التحالف الدولى خلال الفترة من ١٧ يناير حتى أواخر فبراير إلى تدمير معظم الأهداف الموضوعة فى خطة العمليات الجوية ، ولم يحن يوم ٢٤ فبراير ، إلا وكانت نتائج العمليات الجوية لقوات التحالف قد وصلت إلى مرحلة التشبع ، بحيث لم تعد هناك أهداف مؤكدة أخرى يمكن مهاجمتها جوا ، خاصة بالنسبة للأهداف الإستراتيجية العراقية ذات الصبغة العسكرية أو التى تخدم مباشرة المجهود الحربى العراقى ، ولم يبق هناك إلا تلك الأهداف التى تتمتع بدرجة وقاية عالية جدا ، أو الاهداف الهامة التى تم إخفاؤها جيدا ، بما يعنى أن القوات الجوية المتحالفة استكملت أعمال التمهيد المباشر وغير المباشر لمسرح العمليات ، وأصبح الطريق مفتوحا بعد ذلك أمام بدء الهجوم البرى .

٤ ـ الحرب البرية ونتائج حرب الخليج

تعتبر مرحلة الحرب البرية هى المرحلة الأخيرة من مراحل العمل ضد القوات العراقية المحتلة للكويت وشهدت تنفيذ الهدف الأساسى وراء أعمال الحشد الكبيرة التى دامت منذ ٧ أغسطس ١٩٩٠ حتى يناير ١٩٩١ ، وأعمال القذف الجوى الكثيف والذى استمر منذ ما بعد منتصف ليلة ١٧ يناير ١٩٩١ حتى ما قبل شن الحرب البرية بأيام قليلة وهذا الهدف هو تحرير الكويت .

ودارت الحرب البرية - التى لم تستغرق سوى أربعة أيام - وفقا لخطة موضوعة تعتمد على تثبيت الجيش العراقى فى مواقعه الدفاعية عن طريق شن عدة هجمات خداعية وإعطاء إيحاء قوى بشن عملية إنزال برمائى ضخمة على السواحل الكويتية وذلك من خلال هجوم شامل بالمواجهة على الحد الأمامى للدفاعات العراقية الممتدة بمحاذاة حدود الكويت الجنوبية مع السعودية ، ويتزامن مع ذلك القيام بعملية تطويق إستراتيجية واسعة إعتمادا على القوات المدرعة والميكانيكية يدعمها أعمال الاقتحام الجوى بقوات الإبرار الجوى فى العمق التعبوى والعمق الإستراتيجى لضرب قوات الحرس الجمهورى العراقى من ناحية ، ومن ناحية أخرى قطع طرق الانسحاب وعزل ميدان المعركة فى مسرح عمليات الكويت .

ومع حلول صباح يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ كانت القوات المتحالفة قد اتخذت أوضاعها النهائية لشن الهجوم فى الوقت الذى كانت فيه القوات العراقية فى غاية الإنهاك البدنى والإرهاق النفسى بعد أن تعرضت لعمليات قذف جوى مركز لمدة امتدت إلى أكثر من خمسة أسابيع ، وتقطعت خطوط إمدادها الممتدة إلى داخل العراق بعد أن دمرت الجسور المقامة على نهر الفرات ، ولم يعد هناك من سبيل أمام هذه القوات للقيام بعملية انسحاب منظمة ، فى الوقت الذى كانت فيه القوات الخاصة الأمريكية تعمل فى المناطق الواقعة خلف خطوط القوات العراقية وتسيطر على العمق الإستراتيجى لمسرح العمليات الكويتى .

وفى تمام الساعة الرابعة صباحا يوم ٢٤ / ٢ / ١٩٩١ (بتوقيت الخليج) بدأت البوارج والسفن الحربية التابعة للقوات المتحالفة فى إطلاق نيران مدافعها بكثافة عالية على مواقع القوات العراقية المقامة على الساحل الكويتى على الخليج لإعطاء إيحاء قوى بقرب عملية إنزال بحرى ضخمة ، وذلك للفت أنظار القيادة العراقية إلى هذا الإتجاه ، فى الوقت الذى بدأت فيه أعمال الهجوم البرى على إمتداد المواجهة حيث إندفعت شمالا القوات الميكانيكية والمدرعة المتحالفة فى عدة قطاعات واخترقت القوات السعودية

والأمريكية فى إتجاه الأحمدى ، بينما كانت هناك فرقة سورية مدرعة ، وفرقتان مصريتان واحدة ميكانيكية والأخرى مدرعة تعاونهما فرقتان من مشاة الأسطول الأمريكي مدعومتان بعناصر مدرعة ومعهم عناصر ووحدات من الدول المتحالفة الأخرى مثل قطر والبحرين وعمان تتحرك جميعها شمالا وتخترق المواقع العراقية الحصينة وحقول الألغام والخنادق المضادة للدبابات .

وأحرزت هذه القوات جميعها نجاحا كبيرا منذ اللحظات الأولى للهجوم حيث إستطاعت أن تأسر أعدادا كبيرة من الجنود العراقيين وتستولى على معداتهم وأسلحتهم ، وعملت الفرقة الأولى والفرقة الثانية مشاة اسطول ، المدعمة بلواء دبابات (لواء النمور) كنسق ثانى للقوات المهاجمة بالمواجهة فى القطاع الشرقى من الجبهة ، وفى حين نجحت القوات السعودية فى تخطى خطوط الموانع العراقية ، كانت القوات المصرية تنجح فى إختراق المواقع العراقية فى منطقة الشقايا الواقعة إلى أقصى الغرب من خط الدفاعات العراقية بالتعاون مع القوات السورية واخترقت الخنادق المضادة للدبابات المزودة بنظام لإشعال النفط .

وبينما كان ذلك يجرى على المواجهة كانت القوات الأمريكية والقوات الفرنسية فى أقصى الغرب تتوغل فى عمق الأراضى العراقية لكى تستطيع أن تصل إلى مناطق يمكن عند إحتلالها تغطية الهجوم المدرع الرئيسى الذى كان مقررا شنه فى اليوم التالى ٢٥ / ٢ / ١٩٩١ عبر محور يقع إلى الغرب من النقطة التى شنت منها القوات المصرية هجومها ، بالإضافة إلى احتلال قاعدة السلمان الجوية العراقية التى تقع على عمق مائة كيلو متر داخل الأراضى العراقية .

وفى تمام الساعة الثامنة من صباح يوم ٢٤ / ٢ / ١٩٩١ (بتوقيت الخليج) قامت ثلاثمائة هليكوبتر تقريبا بنقل لواء مدعم من الفرقة ١٠١ المنقولة جوا بهدف القيام بهجوم خاطف لتأمين المنطقة الواقعة بين مكان إنتشار القوات الفرنسية والكويت ثم إقامة قاعدة للإمداد اللوجستيكى تمهيدا للهجوم المتوقع صباح اليوم التالى (٢٥ / ٢) ثم الاندفاع لاحتلال مواقع دفاعية تقع بالقرب من بلدة الناصرية فى عمق الأراضى العراقية .

وبينما كانت القوات المتحالفة القائمة بالهجوم بالمواجهة تحقق أهدافها بسرعة على مختلف المحاور وتأسر أعدادا كبيرة من الجنود العراقيين وتستولى على مواقعهم وتحقق تقدما سريعا فى إتجاه مدينة الكويت ، كانت الفرقة السابعة الأمريكية المدعومة بلوائين مدرعين بريطانيين تخترق الحدود العراقية الكويتية من إتجاه الغرب متقدمة فى عمق الأراضى الكويتية فى إتجاه الشرق لضرب مؤخرة القوات العراقية المحتلة وتطويقها ومساعدة القوات القائمة بالهجوم من الأمام ، وفى تلك الأثناء تمكنت الفرقة الثامنة الميكانيكية الأمريكية من إحداث ثغرة فى الدفاعات العراقية الواقعة على الحدود السعودية العراقية ، ومن خلال تلك الثغرة تدفقت الأرتال المدرعة للفرقة البريطانية الأولى المدرعة ، وإلى الغرب من هذا المحور تقدمت الفرقتان الأمريكيتان المدرعتان الأولى والثالثة دون أن تلقى أى مقاومة فى عمق الأراضى العراقية ، تحت ستر الفرقة الثانية المدرعة والفرقة ٢٤ الميكانيكية الأمريكيتين من إتجاه الغرب .

وبعد أن أتمت هذه القوات مهمتها فى إخراج القوات العراقية من المعركة وأفقدتها القدرة على عرقلة الهجوم تحولت إلى إتجاه الشرق تحت ستر القاذفات وأعمال الطائرات الهليكوبتر الهجومية لكى تواجه قوات الحرس الجمهورى العراقية ، وتقطع خطوط وطرق الإنسحاب أمام القوات العراقية الأخرى ، ونجحت هذه القوات فى مهمتها نجاحا كاملا ، وفى غضون ثلاثة أيام فقط (٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ / ٢) كانت القوات المتحالفة قد سيطرت على ميدان المعركة سيطرة كاملة وأتمت تحرير مدينة الكويت ، وباقى الأرض الكويتية تماما من القوات العراقية التى فقدت ما يزيد على مائة ألف قتيل واستسلم منها ما يزيد على مائة وخمسين ألف جندى ، وفقدت حوالى ٣٧٠٠ دبابة وضعفى ذلك من ناقلات الأفراد المدرعة ومركبات القتال المدرعة .

ومع حلول صباح يوم ٢٨ / ٢ / ١٩٩١ علقت القيادة المشتركة للقوات المتحالفة العمليات العسكرية ضد القوات العراقية وتم وقف إطلاق النار فى الساعة ٠٨٠٠ من ذلك اليوم (بتوقيت الخليج) .

ويمكن إرجاع أسباب الإنهيار السريع للقوات العراقية فى مسرح عمليات الكويت إلى الأسباب الآتية :

- إنهيار الروح المعنوية للقوات العراقية بعد قذف جوى مكثف دام ما يزيد على خمسة أسابيع .

- غموض الهدف من وراء الإحتلال العراقى للكويت وعدم قدرة القيادة العراقية فى إقناع القوات العراقية بمشروعية الاحتلال .

- فقدان القيادة العراقية للمبادأة وعدم قدرتها على متابعة أعمال القتال الإيجابية ضد القوات المتحالفة بسبب كثافة أعمال القذف الجوى .

- تفريط القيادة العراقية فى امن قواتها وسريه المعلومات عنها على حساب الدعاية الإعلامية لمحاولة التأثير النفسى على جنود قوات التحالف بكثرة الحديث عن إمكانيات الدفاعات والموانع العراقية والحديث عن الأسلحة التى تمتلكها القيادة العراقية (مثل الأسلحة الكيماوية والصواريخ أرض أرض) .

ـ أفقدت القيادة العراقية قواتها المدرعة فى العمق ميزاتها التى تتمتع بها (خفة الحركة والقدرة على المناورة) وأصرت على الاحتفاظ بها فى مواقع حصينة لوقايتها من القذف الجوى الكثيف ، فلم تستطع أداء مهامها الأساسية.

ـ ظلت القوات العراقية بدون غطاء جوى وبدون قوات جوية طوال مدة الحرب الجوية والحرب البرية فصعب ذلك من قدرة هذه القوات على الحصول على معلومات عما يدور فى معسكر الجانب الآخر ودخلت هذه القوات المعركة وهى عمياء لم تر شيئا وبذلك سهل العمل ضدها بحرية .

ـ تركت القيادة العراقية جناحها الأيمن (الغربى) معرضا دون تغطية كافية فسهل إختراقه وسرعة التوغل داخل الأراضى الكويتية التى تحتلها العراق ، وسرعة التوغل داخل الأراضى العراقية نفسها .

ـ إنقطاع الإتصال بين القيادة العراقية وقواتها فى مسرح عمليات الكويت ، وتوقف أعمال الإمداد الضرورية لهذه القوات بعد أن تدمرت الكبار وانقطعت سبل الإمداد .

ـ لم تتمكن القيادة العراقية من اكتشاف تفاصيل خطة الخداع وخطة الهجوم للقوات المتحالفة ولم تستطيع التدخل ضد أعمال التحضير للهجوم وتنفيذه ، بسبب انعدام قدرة الحصول على المعلومات فى الوقت المناسب .

ـ إعتماد القيادة العراقية على إستراتيجية خاطئة تقوم على فكرة أن أكبر القوى المكونة للتحالف (الولايات المتحدة الأمريكية) لن تكون قادرة على تنفيذ مبدأ الردع بالأسلحة التقليدية كما لن يمكنها استخدام الأسلحة فوق التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل ضد العراق خوفا من الرأى العام العالمى ، واستطاعة العراق الصمود لفترة طويلة إلى حد ما يمكن خلالها أحداث تحول فى الموقف الدولى لصالح العراق .

ـ الاختلاف الواضح فى ولاء الوحدات والتشكيلات العراقية للقيادة العراقية واستناد القيادة العراقية على الوحدات الأكثر ولاء (وحدات الحرس الجمهورى)لضمان بقاء الأقل ولاء فى ميدان المعركة تحت تهديد الخوف من العقاب .

ـ فقدان القوات العراقية لمصادر النيران الأساسية (المدفعية) نتيجة أعمال القذف الجوى الكثيف وعدم تمكن هذه المصادر من معاونة القوات المدافعة .

ـ إنعدام تأثير الموانع التى اقامتها القوات العراقية بعد أن لم تعد هذه الموانع مغطاة جيدا بالنيران فى أعقاب الاضطراب الذى ساد النظام الدفاعى العراقى وأصبح من السهل التغلب على هذه الموانع .

ـ فقد العراق قواته البحرية فى وقت مبكر من العمليات وأصبح جانبه الأيسر (الجناح الشرقى) معرضا لنيران مدفعية الأسطول ، واحتمالات الابرار البحرى ، ومع فقدان القوات البحرية لم يعد ممكنا الحصول على أى معلومات عن هذا الإتجاه أيضا ، الأمر الذى زاد من صعوبة العمل أمام القيادة العراقية .

ومن ناحية أخرى كان لهذه الحرب أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة التى كانت تعانى من عقدة هزيمتها العسكرية فى فيتنام والتى خسرت فيها أكثر من ٥٨ ألف قتيل (فى مقابل ٢ - ٣ مليون قتيل فيتنامى) وأنفقت ما يزيد على ١٥٠ بليون دولار أمريكى عبر سنى الحرب ، فضلا عن عدة مئات من آلاف الجرحى ومصابى الحرب ، ولذلك كان هناك خوف شديد لدى المجتمع الأمريكى من التورط فى حرب أخرى فى إحدى مناطق العالم الثالث تكون نتائجها مشابهة لنتائج حرب فيتنام ، ولكن ساعدت ظروف عديدة على أن تتمكن الولايات المتحدة من إحراز نصر عسكرى كبير بمشاركتها فى التحالف اعتبره الأمريكيون أنفسهم عصر جديد للعسكرية الأمريكية على إمتداد تاريخها القصير ، ويمكن إيجاز هذه الأسباب فى الآتى :

ـ إختلاف التركيبة الدولية التى كانت سائدة إبان حرب فيتنام وخروج الاتحاد السوفيتى من ساحة المنافسة مع الولايات المتحدة بعد إنتهاء مرحلة الحرب الباردة بين القوتين الأعظم .

ـ تطبيق الولايات المتحدة لنظرية قتالية جديدة وضعت أسسها فى عام ١٩٨٢ وعرفت باسم المعركة الجو - برية (Airland Battle) أو المعركة العميقة (Deep Battle) وهى تعتمد على استخدام القوات المدرعة والميكانيكية والقوات المنقولة جوا وقوات الإبرار الجوى لمهاجمة إنساق الخصم على امتداد عمقه الدفاعى فى توقيت متزامن والاستغناء عن أسلوب المراحل (Phases) الذى كان يستخدم من قبل ، حيث يتم تنفيذ المرحلة الأولى (Phase.1) ومن بعدها المرحلة الثانية (Phase 2) وهكذا . وصحيح أن ذلك كان يتم بالتعاون مع القوات الجوية وأحيانا قوات الابرار الجوى أيضا ، ولكن ذلك فى أضيق نطاق وحين الضرورة فقط .

ـ استخدام الولايات المتحدة وقوات التحالف لأنظمة أسلحة حديثة ومتقدمة للغاية يمكن إطلاقها عن بعد وتستطيع إصابة أهدافها بدقة بالغة ، وطائرات لا تكتشفها الرادارات ، وصواريخ موجهة تستطيع قراءة الخريطة والسير إلى هدفها بدقة بالغة ، مع أساليب قيادة وسيطرة آلية ونقل معلومات متطورة الأمر الذى ضاعف من آثار القذف الجوى وسهل من أعمال السيطرة وجمع ونقل المعلومات .

ـ أعدت الولايات المتحدة المجتمع الدولى جيدا لتقبل

أعمال ضرب العراق سواء أثناء الحرب الجوية أو الحرب البرية ، وذلك عن طريق بذل جهود ومساع سياسية ودبلوماسية ، كما حشدت الولايات المتحدة الجهود الدولية ممثلة في الأمم المتحدة وراء نشاطها العسكري في الخليج ضد العراق ، الأمر الذي أعطاه قدرا كبيرا من المصداقية .

وبقدر ما كانت حرب الخليج فرصة لإظهار كفاءة الأسلحة التي تنتجها الولايات المتحدة والدول الغربية عموما فإنها كانت دليلا آخر على ضعف كفاءة الأسلحة السوفيتية التي كانت تمثل أساس القوة العسكرية العراقية ، وهذه المقولة في واقع الأمر يمكن مناقشتها في ظل عدة أمور :

ـ أن الطائرات السوفيتية في الترسانة العراقية (مثل الطائرة القاذفة سوخوى ٢٥ والطائرة المقاتلة ميج - ٢٩ وغيرها) لم تتح لها فرصة الإشتراك في القتال الفعلي أما بسبب عدم قدرتها على الإقلاع وإخفاء القيادة العراقية جيدا لها أو أنها نزحت إلى إيران .

ـ أن الصاروخ سكود قد أصبح في حالة مشوشة بسبب التعديلات التي أدخلها عليه الخبراء العراقيين أو الألمان رغبة في تطويره وزيادة مداه كما أن هذا الصاروخ يعتبر قديما جدا ولا يمكن مقارنته بالصواريخ السوفيتية الحديثة ، ومصمم لحمل رؤوس نووية وليس لحمل رؤوس شديدة الانفجار .

ـ إن الدبابات السوفيتية الحديثة طراز تي - ٧٢ لم يكن أفراد أطقمها في حالة تسمح لهم بالعمل بكفاءة ضد القوات الأمريكية بسبب أعمال القذف الجوى المستمر وانهيار الروح المعنوية .

ولكن الأمر المثير للشك يكمن في حقيقة التأخر التكنولوجي السوفيتي في مجالات فنية جديدة مثل الحرب الألكترونية واستخدام الليزر في التطبيقات العملية مثل القنبلة سمارت (SMART) والصواريخ كروز ، والقنبلة التليفزيونية ، وعندما استطاع طيار ألماني شاب (ماتياس رست) أن يهبط بطائرته المروحية في الميدان الأحمر في موسكو مخترقا كل وسائل الدفاع الجوى السوفيتية ووسائل الإنذار تصور البعض أن ما حدث كان مصادفة لا يمكن أن تتكرر ، ولكن بعد أن لم تتمكن أنظمة الدفاع الجوى السوفيتية الصنع التي كانت تتسلح بها القوات العراقية من العمل بكفاءة ضد الهجمات الجوية لقوات التحالف بات من الواضح أن هناك فجوة في التقدم التكنولوجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خصوصا بعد حرب فيتنام .

وإذا قارنا عدد الطائرات التي تمكنت وسائل الدفاع الجوى الفيتنامية (الروسية الصنع أصلا) لوجدنا أن نسبة نجاحها في إسقاط الطائرات الأمريكية المغيرة تصل إلى خمسة أضعاف نسبة نجاح وسائل الدفاع الجوى العراقية مع وضع الفترة الزمنية وأعداد الطائرات في الاعتبار .

وعندما لاحظ المراقبون السوفيت أن تنفيذ عملية درع الصحراء ومن بعدها عاصفة الصحراء ، قد تم على أيدى وحدات عسكرية عمادها من المتطوعين ، قوى ذلك دعوة الضباط السوفيت الشبان الذين يطالبون بإلغاء نظام التجنيد الإجباري في الاتحاد السوفيتي (عامين) وأن يحل محل ذلك نظام آخر يكون التطوع على أساس تعاقدى هو محوره للحفاظ على الخبرة المكتسبة وتطوير الوحدات السوفيتية .

وفضلا عن ذلك فإن السوفيت في حاجة لوسائل نقل حديثة حتى يتمكنوا من تحريك ونشر قوات عسكرية - مثل تلك التي جرى نقلها خلال مراحل الحشد الأولى في أعقاب الغزو العراقي للكويت إلى منطقة الخليج - عبر مسافات طويلة بسرعة ، وتتضح أهمية ذلك إذا لاحظنا أن اعتماد السوفيت على عمليات النقل البحرى سيكون محفوفا بالمخاطر ، وان النقل البرى سيحتاج إلى وقت طويل جدا .

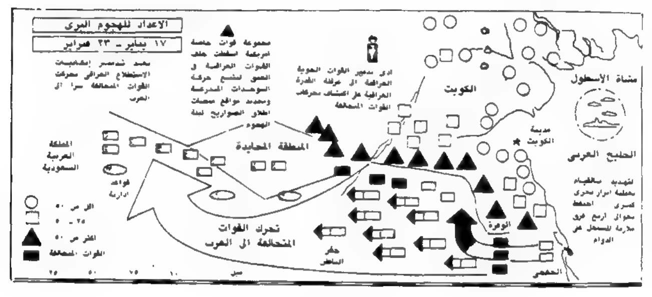
وعموما فإن نتائج هذه الحرب كثيرة ومتنوعة ولم يزل الوقت مبكرا لاستخلاص جميع دروسها ونتائجها ، ولكن الخسائر المادية التي خسرها العرق من جرائها والتي بلغت ٤٣٨ بليون دولار سوف تحتاج إلى جهود ضخمة على مدى عدة أجيال لتعويضها . وكانت أكبر الخسائر من نصيب الكويت التي بلغت خسارتها ٢٤٠ بليون دولار ، وذلك بسبب احتراق آبار البترول الكويتية ، ثم يليها العراق التي خسرت ١٢٠ مليار دولار منها ٥٠ مليارا خلال الأسابيع الستة التي استغرقتها الحرب (١٧ يناير - ٢٨ فبراير ١٩٩١) عندما تم تدمير المطارات والموانئ ومعظم مكونات البنية الأساسية من طرق وجسور ومرافق مختلفة ، أما قيمة السلاح العراقي الذي دمر نتيجة للحرب فإنه يقدر بحوالي ٤٠ بليون دولار وجاءت السعودية لكي تحل المرتبة الثالثة بين الأطراف الخاسرة حيث تكلفت ٦٤ بليون دولار ويليها دولة الإمارات ٤,٥ بليون دولار ، ثم مصر ٣,٥ بليون دولار ومن بعدها الأردن ٣ بليون دولار واليمن ١,٥ بليون دولار والمغرب بليون دولار ، وباقي الدول العربية الأخرى ٢ بليون دولار .

وإذا علمنا أن هذه الخسائر كان يمكنها أن تسدد نحوا من ثلث ديون الدول العربية جميعها لأدركنا فداحة الخسارة التي تعرضنا لها جميعا من جراء الغزو العراقي للكويت .

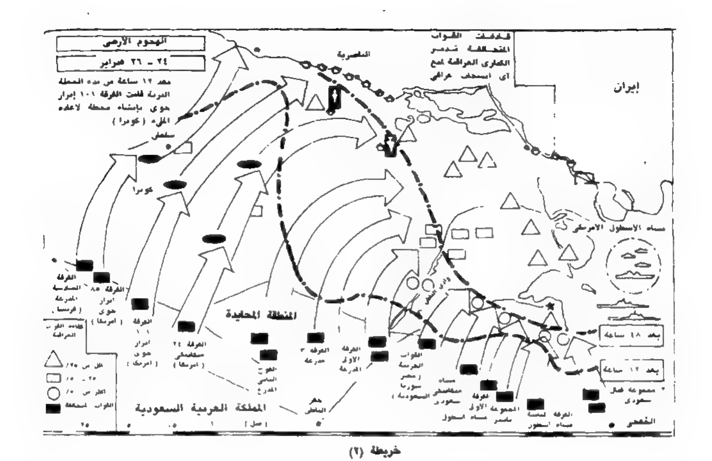
ومن النواحي الأخرى فإن أخطر نتائج حرب الخليج تتمثل في فكرة اكتمال البناء الجديد لأدوات الردع التقليدى لدى القوى العظمى الأمر الذي يمكنها من تحقيق الحسم المطلوب دون اللجوء إلى الردع النووى ومشاكله ، ودون أن يعرضها لفقد مكانتها الدولية ويؤثر على موقفها الداخلي .

وأدى ذلك إلى نتيجة فرعية أخرى تتلخص فى أن محاولة صمود الدول الصغرى إعتمادا على الكثرة العددية والاستنزاف بإطالة زمن المعركة أمام القوى الكبرى لم يعد أمراً قابلا للتنفيذ بنفس درجة النجاح التى شهدناها فى حروب سابقة مثل حرب فيتنام ، ولكن من الضرورى أن نذكر هنا أن موقف القوات السوفيتية فى افغانستان والتى لم تستطع أن تحقق نفس النتائج ، ويرجع ذلك إلى عدم إمتلاك القوات السوفيتية لأنواع من الأسلحة ذات قدرات جديدة فى الرؤية والدقة والمدى والسرعة ، فلم تستطع أن تستكمل بالتالى بناء منظومة الردع التقليدى لديها .

وعلى هذا فإن حرب الخليج تعتبر هى التجربة العملية الأولى التى شهدت ولادة هذه الفكرة ، كما أن ذلك سيجعل أعمال التطوير والبحث فى مجال الأسلحة التقليدية لا تهدأ ، إذ سيسعى كل من الطرفين إلى أن يسعى سعيا مضادا للآخر ، القوى العظمى تريد أن تحتفظ بامكانيات منظومة الردع التقليدية لديها قادرة وفاعلة ، والدول الصغرى تريد أن تمتلك الوسائل المضادة لمواجهة تلك المنظومة ، وسوف تكتسب تكنولوجيا صناعة الأسلحة الحديثة أهمية بالغة وسوف تسعى الدول المالكة لها إلى منع أعمال تصديرها إلى دول العالم الثالث .



خريطة (١)



خريطة (٢)

اليوم الأخير

٢٧ فبراير

العراق

إيران

البصرة

الانسحاب العراقي

رحف الفيلق ١٨ بقيادة الفرقة ٢٤ ميكانيكي عبر الصحراء العراقية وأصبح على بعد ٢٨٠ كم من بغداد في غضون ٢٤ من بدء الحملة البرية ثم غير اتجاه هجومه إلى الشرق إلى وادي نهر الفرات قاصدا البصرة واشتبك مع وحدات الحرس الجمهوري ودمر ما يزيد على ٣٠٠ دبابة في أكبر معارك الدبابات بعد الحرب العالمية الثانية وإندفع الفيلق السابع إلى الشرق مباشرة إلى مدينة الكويت وتحاور مع القوة العربية لتحرير المدينة

الفيلق ١٨ إبرار جوي

الفيلق ١٨ يستولي على قاعدتين جويتين عراقيتين ودمر عدة فرق حرس جمهوري عراقية قبل وقف إطلاق النار مباشرة

أكثر من ١٠٠٠ دبابة إم ١ وعدة آلاف من المركبات المدرعة شقت طريقها خلال عدة فرق عراقية ودفعت وحدات الحرس الجمهوري إلى الهروب لتدخل في منطقة عمل الفيلق ١٨

الفيلق السابع

١٠٠ ساعة

مشاة الأسطول الأمريكي

الكويت

مدينة الكويت

٨٠ ساعة

وادي الباطن

القوات الفرنسية أقامت خط دفاع غربي

المنطقة المحايدة

كفاءة القوات العراقية

أقل من ٢٥٪

أكثر من

القوات المتحالفة

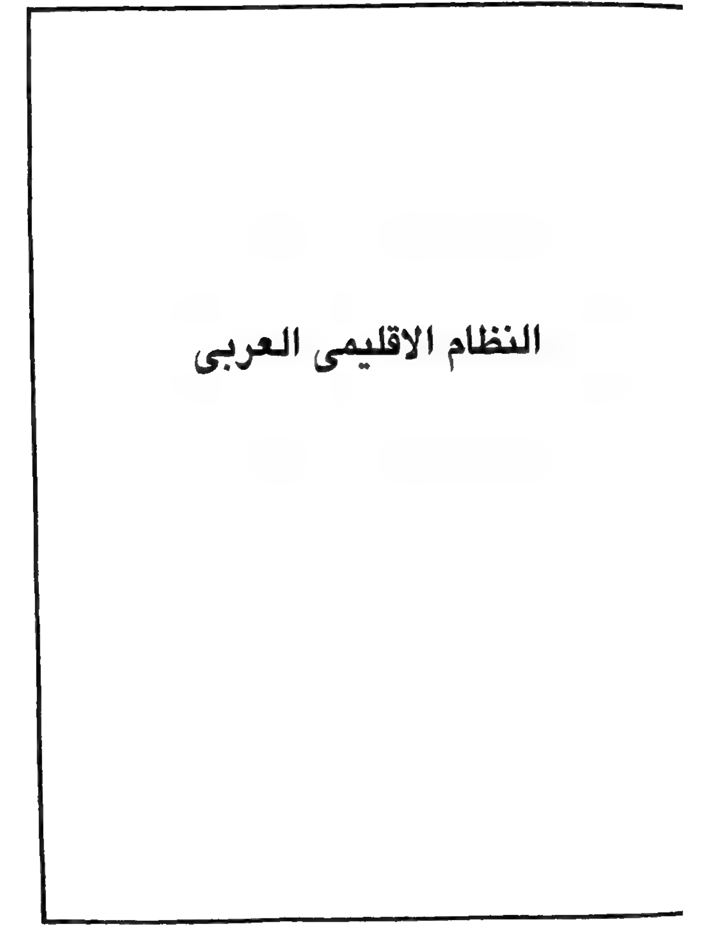
المملكة العربية السعودية

حفر الباطن

القوات العربية تشق طريقها إلى قلب مدينة الكويت

الخليج العربي

خريطة (٣)



النظام الاقليمى العربى

القسم الأول

النظام العربى وأزمة الخليج

- ☐ مؤسسات النظام العربى وأزمة الخليج
- ☐ الحركات غير الرسمية فى النظام العربى وأزمة الخليج ـ حالة الحركة العالمية للأخوان المسلمين .
- ☐ أزمة الخليج ومستقبل النظام العربى .

أولاً : مؤسسات النظام العربى وأزمة الخليج

فجر الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس زلزالا رهيبا فى النظام العربى ، أعطبه وشرخه وأوقفه عن العمل والتأثير طوال مرحلة الأزمة وبصورة تهدد باستمرار تهميش هذا النظام سواء فى مجال السياسات العربية أو مجال السياسات الدولية ، ربما لسنوات طويلة مقبلة .

وسوف نتناول فى هذا الفصل من التقرير أسباب ودواعى هذا الزلزال والادارة العربية للأزمة والنتائج والعواقب المباشرة وطويلة المدى له ، خاصة على صعيد السياسات العربية .

١ - أسباب ودواعى انفجار زلزال الخليج :

بالرغم من التداعى المفاجىء والسريع للأزمة منذ أن ظهرت على السطح حتى قيام القوات العراقية باجتياح الكويت ، فانها لم تكن بدون دوافع وأسباب عميقة ومتجذرة .. وقد أبرزت المناقشات والمناظرات الممتدة على الساحة العربية بعض أسباب هذه الأزمة ودواعيها . والمثير هو أن هذه المناظرات قد اهتمت بالأسباب البنائية - أى الكامنة فى صلب العلاقات الرئيسة داخل النظام العربى ، وفيما بينه وبين النظام العالمى ، أكثر ما اهتمت بالأسباب الظاهرة ، وارتبطت معظم هذه الأسباب بإدراك عميق لعجز النظام العربى . بل ربما تكون أبرز الظواهر التى كشفت عنها الأزمة هو تراكم الازدراء الشعبى للنظام العربى . بل ومثل رد الفعل الشعبى فى عدد من الأقطار العربية نوعا من التصويت بعدم الثقة فى النظام العربى وتحميله مسئولية النمط الظالم والمختل للعلاقات العربية مع النظام الدولى ، والقوى الرئيسية فى هذا الأخير . بل وكشفت الأزمة أيضا عن عدم وجود رصيد لا بأس به لمشروعات تغيير النظام العربى ولو بالقوة ، الأمر الذى يحمل بحد ذاته دلالات عميقة عن أسباب ودواعى الأزمة وكمونها فى عجز وأزمة النظام العربى ، وفى نمط علاقته بالنظام العالمى . وفى الوقت نفسه ، فإن جانبا من الرأى العام العربى قد ألقى بعض الضوء على تناقضات النظام العراقى التى دفعته إلى محاولة العصف بالنظام العربى بالقوة المسلحة عبر اجتياح الكويت . ويمكننا من هذا المنظور أن نتناول دوافع وأسباب الأزمة فى ثلاث مجموعات أو سلاسل من التناقضات وهى تناقضات العلاقة بين النظامين العربى والدولى ، وتناقضات النظام العربى ذاته وبصفة خاصة فى قطاعه المشرقى ، وتناقضات المشروع العراقى الصدامى ذاته .

أ - تناقضات العلاقة بين النظامين العربى والدولى :

إن مجرد التناول المنهجى لمسئولية النظام الدولى عن توليد الأزمة يكشف عن المفارقة بين الوعى العربى والوعى الدولى بأبعاد أزمة الخليج الثانية . ففى حاين ركز المراقبون الغربيون على مسئولية العرب أنفسهم عن هذه الأزمة بناء على السبب الواضح فى أن أطرافها المباشرة هى دول عربية ، فإن المراقبين العرب ، بل والرأى العام العربى قد انتبه إلى مسئولية النظام الدولى ، وخاصة فى مرحلته الانتقالية الراهنة ، عن توليدها ، وتكييفها على نحو معين وبالتالى وضعها على سلم تصعيد يتفق مع بديل معين دون البدائل الأخرى لإدارتها .

بل إن مسئولية النظام الدولى فى توليد الأزمة هى بطبيعتها متعددة الأبعاد والمستويات . حتى لو تجاهلنا تماما النظريات التآمرية التى تجعل هذه المسئولية مباشرة ، فإن المسئولية غير المباشرة قد لاتكون أقل ثقلا . فلولا أنتج النظام الدولى مجموعة من الضغوط والتهديدات موجهة

للأمن والقيم الجوهرية للشعوب العربية ، تسارعت وتعمقت بشدة فى المرحلة الانتقالية الحالية تحت تأثير شبه الاحتكار الأمريكى للنفوذ والقوة فى النظام الدولى ، وثانيا ، فإن النظام الدولى عبر مراحله المتتالية من الحرب الباردة إلى الوفاق إلى الحرب الباردة الجديدة ثم الوفاق وانزلاقه المتزايد إلى ما يبدو أنه نظام سلام أمريكى عالمى قد فشل فى موازنة الظلم القومى الواقع على العرب عموما وعلى الشعب الفلسطينى على وجه الخصوص عن طريق أعمال أو إنشاء آلية فعالة لكل المشكلات التى ترزح المنطقة تحت أعبائها . وقد وفر هذا الجانب من المسئولية الدولية بنية نفسية عربية ناجحة نحو كراهية الغرب وراغبة فى التعامل معه بتشدد مناظر لتشدده وتطرفه فى التعامل مع القضايا والحقوق العربية . وثالثا ، فإن النظام الدولى ، وخاصة فى مرحلته الانتقالية قد ظهر وكأنه يتعمد إضعاف النظام الرسمى العربى وإظهاره بمظهر العاجز بأكثر مما هو عليه بالفعل ، وقد أفرز ذلك نزعة عربية - شعبية ورسمية نحو تحقير النظام العربى الراهن ، ونحو تثويره . وقد أدى ذلك أيضا إلى تعميق عجز هذا النظام عن التعامل بكفاءة مع أزمة الخليج فى النطاق العربى وبالتالى عدم قدرته على منع تصعيدها .

والواقع أن انهيار نظام القطبية الثنائية قد أدى إلى تدهور واسع النطاق للمناعة الخارجية للنظام العربى . وتعاملت الولايات المتحدة مع قضايا جوهرية للشعوب العربية بقدر هائل ومتزايد من العدوانية . بل وشارك الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا أيضا فى تعميق التهديدات الموجهة نحو العالم العربى وخاصة فى ميدان الصراع العربى / الإسرائيلى . فبعد مقاومة واهنة طوال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٨ ، أقدم الاتحاد السوفيتى على فتح باب الهجرة اليهودية منه إلى إسرائيل بدون قيود ، بل وبتوجه قصدى نحو دفع تلك الهجرة إلى اسرائيل تحديدا . وكانت أرقام الهجرة فى الشهور السبعة الاولى فقط من عام ١٩٩٠ أى حتى قبيل الاجتياح العراقى للكويت قد فاقت رقم ١٥٠ ألفا .

وقد استنتج المراقبون العرب من ذلك ثلاث نتائج رئيسية وهى أن الاتحاد السوفيتى فى سبيله إلى إحداث ما يشبه الانقلاب الفعلى فى موقفه من القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى من مناصرة العرب إلى دعم إسرائيل ، وأن ذلك الانقلاب يتم تحت تأثير ضغط مكثف من جانب الولايات المتحدة بهدف تمكين إسرائيل من وضع أسس مرحلة توسع وهيمنة جديدة فى المنطقة العربية ، وأنه إذا كان رالنظام العربى قد فشل فى التعامل الفعال مع آثار ونتائج موجة التوسع الإسرائيلية التى بدأت فى عام ١٩٦٧ فى ظل توازن نسبى بين العملاقين ، فإنه ليس من الممكن توقع أن يتعامل مع موجة توسع إسرائيلية تالية فى مرحلة شبه انفراد الولايات المتحدة بالنفوذ والقوة فى النظام الدولى .

وبالتوافق مع هذه الاستنتاجات نشأت حالة من الإحباط وانحطاط المعنويات العربية مثلت وسطا نفسيا طبيعيا لازدهار المشاعر المعادية للولايات المتحدة خصوصا والغرب عموما . وأدى هذا الوسط النفسى بدوره إلى توليد ضغوط لابأس بها على الحكومات العربية اضطرها للاستجابة الجزئية ، بإحياء مقولة التضامن العربى والالتزام القومى على المستوى الخطابى الدعائى . وقد مثل ذلك بدوره نوعا من التحدى أمام الولايات المتحدة ، ربما يكون قد قادها إلى الاستجابة العكسية .. وربما تكون الولايات المتحدة قد استنتجت وجود حاجة لإعادة هيكلة السياسة العربية بصورة تجهض ما ظهرت به النفسية العربية من زخم معاد للغلاب ولها .. وقد تجسدت هذه الاستجابة فى موجة عدوانية أمريكية جديدة تبلورت على نحو واضح خلال عام ١٩٩٠ وقد كانت المسألة الفلسطينية هى الساحة الرئيسية التى ظهرت فيها موجة العدوانيةالأمريكية الجديدة ضد العالم العربى . وقد بدأت هذه الموجة بإلحاح أمريكى على مطلب وقف الانتفاضة فى الحوار الرسمى وغير الرسمى مع منظمة التحرير ومع أطراف عربية أخرى . ثم تطور هذا الإلحاح فيما يبدو إلى أجراءات عملية يقصد بها دفع الشعب الفلسطينى إلى اليأس التام من استمرار الانتفاضة وذلك بحرمانه من مجرد الاعتقاد فى إمكانية حصوله من خلالها على مكاسب سياسية أو إعلامية دولية . ومن هذا المنطلق أستخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد مشروع قرار فى مجلس الأمن بإرسال لجنة دولية إلى الأراضى المحتلة لتقصى الحقائق حول الممارسات القمعية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى فى نهاية شهر مايو ، كما أعلنت تجميد الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية فى أعقاب رفض المنظمة إدانة محاولة الهجوم العدائى على شاطىء تل أبيب فى العشرين من يونيو . واستمرت الولايات المتحدة فى رفض قيام مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط وهو الصيغة التى تضمن اضطلاع الأمم المتحدة بمسئولياتها فى تعزيز السلم من خلال الإشراف على تفاوض جاد بين إسرائيل والعرب وتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه فى تقرير المصير ، بل إن الولايات المتحدة كانت تستنكر

حملة العرب الهادفة إلى وقف الموجة العاتية للهجرة اليهودية السوفيتية ، وهو الأمر الذى قرىء على الساحة العربية باعتباره موقفا أمريكيا يغطى محاولة إسرائيل لاستيعاب الأراضى العربية المحتلة فى يونيو ١٩٦٧ . وقد تأكدت هذه القراءة بسبب إصدار مجلسى الكونجرس الأمريكى فى شهرى مارس وابريل لقرارين يدعوان إلى اعتبار القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل .. وترافق مع ذلك مبادرات أمريكية محمومة من جانب كل من الكونجرس والإدارة للقيام بحملة دولية لإلغاء قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ العام ١٩٧٥ بمساواة العنصرية والصهيونية بل وأظهر الاتحاد السوفيتى وعدد من الدول منها أوروبا الشرقية استعدادا للتعاطف مع فكرة هذا الإلغاء .

وفى سياق هذه السلسلة من التداعيات والأفعال وردود الأفعال بين العرب والولايات المتحدة ظهر العراق خلال عام ١٩٩٠ باعتباره هدفا محددا لحملة شديدة من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل . وقد ركزت هذه الحملة الإعلامية والسياسية على برامج التسليح العراقية وخاصة امتلاك العراق للصواريخ من طراز سكود المعدل القادرة على ضرب إسرائيل وعلى امتلاكه لأسلحة كيماوية وبيولوجية وعلى مشروع بناء المدفع العملاق الذى يصل مداه إلى ألف كيلو متر ، وكذا ظهرت مجددا اتهامات للعراق بالسعى لتصنيع قنابل ذرية .. كما راحت أخبار متفرقة عن مشروعات لفرض حظر دولى على صادرات السلاح إلى العراق ، وعن تخطيط إسرائيلى للقيام بضربة جوية ضد العراق وإرسال إسرائيل لإشارات قوية تحمل معنى التنشيط العسكرى ، ومنها إطلاق القمر الصناعى من طراز أوفق ـ ٢ OFek-2 إضافة إلى تصريحات مسئولين كبار تهدد بتوجيه مثل هذه الضربة إلى العراق .

وترتيبا على هذه الحملة المكثفة على المستويات السياسية (والعسكرية) والدعائية ظهر أن العراق هو حجر الزاوية فى تصور شبه متكامل للولايات المتحدة عن إعادة هيكلة النظام العربى بصورة تجهض الجيشان العاطفى والسياسى فى العالم العربى . كما أن هذه الحملة تمثل الحجة الرئيسية لعدد من النظريات ، التآمرية ، لتفسير قيام العراق باجتياح الكويت وإثارة الأزمة العربية والدولية الشديدة التى اعقبت هذا الاجتياح .

والواقع أن أحد ملامح الإعلام العربى والدولى حول الأزمة يتمثل فى الانتشار الهائل للنظريات التآمرية . ويكشف ذلك بحد ذاته عن أمرين ـ أولا ، أن العلاقات بين العرب وأمريكا قد وصلت إلى درجة من التوتر تنذر بالانفجار فى أى وقت من الأوقات ، وثانيا ، أن مركز هذا الانفجار سيكون هو العراق ، الأمر الذى يحتاج إلى تدابير قصدية وسرية بطبيعتها بسبب الصعوبة السياسية واللوجستيكية الكامنة فى إجهاض القدرة العسكرية العراقية .. ويمكننا من هذه الزاوية أن نرصد نوعين من النظريات التآمرية ، الأولى ، أطلقها المتعاطفون مع النظام العراقى ، والثانية ، أطلقها المناهضون لاحتلاله للكويت .

وأهم النظريات التامرية من جانب المتعاطفين مع العراق هو أن غزو الكويت كان نوعا من أعمال الهجوم العسكرى الوقائى والذى يقصد به قطع الطريق على هجوم عسكرى إسرائيلى محتم ضد العراق ، وهو عمل يمكن العراق من الدفاع الأفضل عن نفسه ضد هذا الهجوم الأمريكى والإسرائيلى المحتوم . ويؤكد البعض أن الرئيس العراقى قد استنتج أن الكويت هى أفضل المداخل لهذا العمل الهجومى لأسباب عديدة لأنه يجعل الهجوم الأمريكى والإسرائيلى ضد الكويت « مستحيلا » بسبب الخشية من انقطاع وتدمير إمدادات واحتياطيات النفط الكويتية . وجاء إعلان العراق عن وثيقة سرية يزعم أنه قد استولى عليها من ملفات الإدارة العامة لأمن الدولة فى الكويت بعد الغزو كدليل على هذه النظرية .. وفحوى هذه الوثيقة يتمثل فى توقيع اتفاق بين الإدارة الأمريكية والحكومة الكويتية فى الفترة ١٢ ـ ١٨ نوفمبر عام ١٩٨٩ حول « أهمية الاستفادة من الوضع الاقتصادى المتدهور فى العراق للضغط على حكومته للعمل على ترسيم الحدود معها » ، وأنه على حد تعبير إدارة الأمن الكويتية « فقد زودتنا وكالة المخابرات المركزية بتصورها حول طرق الضغط المناسبة بحيث يبدأ التعاون الواسع بيننا وبينهم على شرط أن يكون تنسيق هذه الفعاليات على مستوى عال » . وقد أنكرت الكويت هذه الوثيقة رسميا ، على أن الأهم هو أن مصداقية هذه النظرية عموما تبدو محدودة لأسباب عديدة . ذلك أن طرق الضغط المشار إليها فى تلك الوثيقة لايتصور أن تشمل عملا عسكريا ضد العراق . والواقع أن قيام الولايات المتحدة بشن هجوم عسكرى كبير على العراق قد احتاج لحشد أكثر من نصف مليون جندى وتكاليف مالية مذهلة بكل المقاييس ، وهو الأمر الذى لا يتصور إمكانية قبول دول الخليج به لولا قيام العراق باحتلال الكويت . والخطاب العراقى الرسمى وغير الرسمى لم يطرح قبل الأزمة على أى صعيد احتمال قيام هجوم عسكرى واسع النطاق ضد العراق بحيث يكون احتلال الكويت نوعا من قطع الطريق على هذا الهجوم . وأقصى ما يمكن تصوره وما أشارت إليه العراق هو قيام إسرائيل بضربة جوية محدودة ضد العراق ربما بتعاون نشط من

جانب الولايات المتحدة ، وهو وضع لايحتاج لقيام العراق باحتلال الكويت من أجل ردعه أو قطع الطريق عليه أو هزيمته إذا وقع والرد عليه .. والعكس هو الصحيح أى أن احتلال الكويت كان يمثل دعوة مفتوحة لهذا الهجوم .

بل إن من الواضح أن القيادات العراقية قد تعمدت الدفع نحو توسيع وتكثيف الحملالة الدعائية والسياسية الأمريكية والبريطانية والغربية عموما ضد برامج التسليح العراقية وضد العراق عموما ، وذلك بهدف تركيز التعاطف الشعبى والرسمى العربى مع العراق ، الأمر الذى يظهره بمظهر القيادة الطبيعية للنظام العربى . وكان تصريح الرئيس العراقى فى بداية أبريل والذى هدد فيه « بحرق نصف إسرائيل بأسلحة كيماوية ثنائية إذا هى هاجمت العراق » يفتقر إلى وظيفة الردع لأنه لا يذيع سرا غير معروف ، وإنما كان هدفه الفعلى هو إمداد الولايات المتحدة بمادة إعلامية للهجوم عليه . وكان إعدام الصحفى البريطانى (من أصل إيرانى) فرزاد بازوفت الذى أعلن العراق أنه يقوم بأعمال تجسسية يستهدف نفس الغرض . والواقع أن دور العراق فى تغذية الحملة الإعلامية الأمريكية والغربية ضده يشمل طائفة واسعة من التصريحات والمواقف الصدامية التى كان من المحتم أن تستنفر رد فعل سياسى وإعلامى غربى شديد . وأجازت تلك الحملة التى شارك العراق فى تغذيتها تفسيرا مؤداه أن عدونا عسكريا غربيا - من المرجح أن يأتى عن طريق إسرائيل - هو أمر قريب الحدوث .

وعلى ضوء التهافت الشديد لتلك النظرية التآمرية ، تطورت نظرية بديلة انتشرت بين المراقبين العرب المناهضين للغزو العراقى للكويت وهى « نظرية الاستدراج » الأمريكى للرئيس العراقى إلى فخ الكويت . وتقوم هذه النظرية على نفس الاعتقاد الذى تنهض عليه النظرية الأولى وهو حتمية تسديد ضربة عسكرية شديدة للعراق . غير أن هذه النظرية تختلف عن الأولى فى تشخيص الهجوم العراقى على الكويت باعتباره عملا من أعمال العدوان دفع إليه الرئيس العراقى ، وليس مبادرة من هذا الرئيس للهجوم بقصد الدفاع ، ذلك أن العقبة الرئيسية فى وجه هجوم عسكرى أمريكى مكثف وواسع النطاق على العراق هو ضعف المبرر له وعدم إمكانية إضافة مشروعية دولية له . وترتيبا على ذلك فقد سعت الولايات المتحدة لترتيب هذا التبرير والتجهيز لشرعية العدوان العسكرى على العراق باستدراج الرئيس العراقى للاعتقاد بأن غزو الكويت يمكن أن يمر بدون عقاب أمريكى رادع . وتشير هذه النظرية إلى عدة أدلة منها العناد الكويتى الشديد فى وجه المطالب الاقتصادية للعراق . وقد قام العراق بنشر محضر لاجتماع عقد بين الرئيس العراقى والسفيرة الأمريكية فى بغداد أعطت خلاله هذه السفيرة (أبريل جلاسبى) انطباعا قويا للرئيس العراقى بأن الولايات المتحدة لن تتدخل فى النزاع الدائر بين العراق والكويت ، الامر الذى يفسر بأن الولايات المتحدة لن تقاوم عسكريا إقدام العراق على غزو الكويت . وربما يكون القرب الزمنى بين هذه المقابلة فى ٢٦ يوليو والغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس دليلا كافيا على مصداقية هذه النظرية . وعلى الرغم من الإنكار التام للسفيرة لهذا التفسير إلا أن شهادتها أمام الكونجرس فى ٢١ مارس عام ١٩٩١ لاتنفى إمكانيته . ومع ذلك ، فإنه بالرغم من اختلاط الإشارات فإن الولايات المتحدة قد أرسلت للعراق معنى قويا بنيتها فى « مواصلة حماية مصالحها الحيوية فى الخليج ودعم سيادة دول الخليج وسلامة أراضيها » ، والأهم من ذلك أنه لم يكن يوجد أى شىء فى السياق المتوتر للغاية بين العراق والولايات المتحدة ما يبرر للرئيس العراقى مثل هذا الاستنتاج . وليس من المنطق إطلاقا أن يفترض الرئيس العراقى مصداقية إشارات مزعومة بعدم قيام الولايات المتحدة بتدخل عسكرى إذا قام بغزو الكويت بعد سلسلة من الحملات المضادة التى حفلت بإشارات التهديد المتبادل ، وبعد إقدام الرئيس العراقى على استفزاز الولايات المتحدة بشتى الطرق . كما أنه ليس من المنطقى افتراض أن دول الخليج قد شاركت فى سيناريو الاستدراج المزعوم . بل إنه ليس من المنطقى أن تقبل دول الخليج باستدراج العراق لتهديد أمنها واحتلال الكويت عسكريا .

والحقيقة أن النظريات التآمرية التى جعلت الحرب حتمية لاتتفق مع الواقع ، غير أنها تلقى ضوءا كثيفا على واقع أن الكليات الكبرى لأزمة على ساحة الخليج كانت تتطور بسرعة بحكم السياق العام الحاكم للعلاقات العربية - الأمريكية خاصة ولعلاقة العرب المتوترة بالنظام الدولى عموما . ويمكننا أن نلمس بعض هذه الكليات ، فيما يلى :

(١) أنه بعد أن نجحت الولايات المتحدة فى وضع اللمسات شبه النهائية على عملية إعادة هيكلة النظام الأوروبى ، ونجاحها بصورة خاصة فى ضم أوروبا الشرقية إلى مجال النفوذ الأمريكى والغربى عموما ، أصبحت مستعدة لصرف جزء من اهتمامها لإعادة هيكلة النظام العربى . وقد تمثل المحور الرئيسى فى عملية إعادة الهيكلة

هذه في إضعاف القوى العربية التي شهدت بعثا راديكاليا لأسباب مختلفة وهي تحديدا منظمة التحرير الفلسطينية والعراق . وقد كان من السهل نسبيا تسديد ضربة قوية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمجرد تجميد الحوار الأمريكي - الفلسطيني ، أما العراق فقد مثل عقدة رئيسية بسبب أن الضغط السياسي والاقتصادي قد لايجلب نتائج فورية ، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لتكثيف الضغط الإعلامي والسياسي والاقتصادي عليه .

(٢) إن الاتجاه الرئيسي لإضعاف القوى العربية التي شهدت بعثا راديكاليا كان قد تحدد في المجالات السياسية والإعلامية والاقتصادية ، ولكنه لم يستبعد مستويات مختلفة من الضغوط العسكرية . والواقع أن عملية إعادة هيكلة النظام العربي كان لابد وأن تشتمل على مستوى معين من العنف الخارجي بسبب أن مرحلالة العدوانية الأمريكية ضد القضايا العربية قد أدت في نفس الوقت إلى بعث راديكالي خاصة لدى عدد من الأطراف العربية المرشحة لاستبداد اليأس بها بسبب انسداد الطريق أمامها لحل إشكالياتها السياسية والاقتصادية . ومن المثير في هذا الصدد أن نقارن بين التوجه الأمريكي نحو إعادة هيكلة نظام أوروبا الشرقية والتوجه الأمريكي نحو إعادة هيكلة النظام العربي . فالمحور الرئيسي في العملية الاولى قد تجسد في دفع التحويل الليبرالي في أوروبا الشرقية . وعلى حين أن الولايات المتحدة قد أثارت مسألة الديمقراطية في النظام العربي على نحو متفرق ، فإنها لم تكن على استعداد لجعل هذه المسألة محورا رئيسيا لضغوط من أجل إعادة هيكلة هذا النظام بسبب النتائج المعاكسة المرجحة للتحويل الديمقراطي للنظم العربية . وبالتالي كان تركيز الولايات المتحدة على الضغوط الخارجية الإعلامية والسياسية والاقتصادية على عدد من الحكومات العربية هو المحور المرشح لإتمام عملية إعادة الهيكلة هذه .

(٣) إنه إلى جانب إضعاف النظام العربي ككل وإظهاره بمظهر العاجز عن توفير الحد الأدنى من ضمانات الأمن والمناعة بصدد تهديدات للقيم الجوهرية لهذاالنظام ، فإن منطقة الخليج قد مثلت للولايات المتحدة الأولوية الأولى لإعادة الهيكلة لأسباب يتعلق بعضها بوضعها العالمي وبعضها الآخر بخصوصية هذه المنطقة .

(٤) إن احتمالات الصدام مع العراق بالتحديد كانت بالتالي مرجحة للغاية . ولكن الصدام العسكري واسع النطاق لم يكن بالضرورة هو المدخل الوحيد . والواقع أنه كانت هناك احتمالات لسلاسل مختلفة من الأحداث ، وأن قدرا معينا من التداعيات المحتملة لأية سلسلة من أحداث الصدام كان ينطوي بالضرورة على العشوائية والتلقائية . وليس من المرجح أن أحدا بما في ذلك الولايات المتحدة كان يخطط أو حتى يتصور المجرى الخاص للأحداث بالشكل الذي وقعت به وانتهت إلى حرب شاملة تم فيها تدمير العراق مجتمعا وقوة عسكرية وحضارية بل إنه لولا اختيار القيادة العراقية لغزو الكويت لما كان من الممكن أن تتطور الأحداث إلى حرب شاملة . ومع ذلك ، فإن من الضروري أن ندرك أن مستوى معينا من الضغوط على العراق ، في الظروف التي كان يمر بها ، كان كافيا لإنتاج ، عقدة حصار ، لدى القيادة العراقية ، وأنه في ظل نفسية المحاصر يمكننا أن نفهم حتمية إقدام القيادة العراقية بتكوينها المميز على مبادرات قد تمثل مقدمات كافية لتصعيد حلزوني ومتدرج لأزمة تنتج دوائر عنف متعاظم الشدة والأثر . وكان إقدام العراق على غزو الكويت هو أسوء المبادرات الممكنة من حيث حتمية أن يتخذ الصدام الطابع العسكري واسع النطاق الذي اتخذه بالفعل .

(٥) إن الإضعاف المنهجي لفترة طويلة من الزمن للنظام العربي قد أسفر عن تعجيزه عن تطويق الأزمة ، ناهيك عن حلها في النطاق العربي وبدون الحاجة إلى عنف شديد . وتعود مسئولية هذا الإضعاف للولايات المتحدة خاصة ، وللنظام الدولي عامة . ويمكننا أن نحصر هذه المسئولية في عدد من الجوانب الرئيسية :

(أ) كان حجب الشرعية الدولية عن التطبيق على حالة الصراع العربي - الإسرائيلي مقدمة طبيعية لتهافت شرعية النظام العربي ذاته لافي عين الشعوب والرأى العام العربي فحسب ، بل في عين بعض الحكومات والأطراف الرسمية والاطراف العربية أيضا . بل إن حجب هذه الشرعية عن التطبيق بسبب الحماية الأمريكية الدبلوماسية والسياسية لأي مستوى من العنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني والعرب عموما كان مقدمة طبيعية لخلق تأييد واسع النطاق لأي مشروع لتحطيم النظام العربي .

(ب) كان التصعيد المستمر لسباق التسلح بسبب الضمان الأمريكي للتفوق العسكري الدائم لإسرائيل مقدمة طبيعية لانهيار نظام الأمن العربي ، بل ولانهيار أي نظام أمني في أي منطقة أخرى من العالم . فالتصعيد المستمر لسباق التسلح قد شكل ضغطا لايطاق على عدد من الأقطار العربية المحيطة بإسرائيل والمعرضة لعدوانها . فإغراق إسرائيل بانظمة التسليح الأكثر حداثة في ترسانة السلاح الأمريكية جعل الموازين الاستراتيجية في المنطقة مرهونة

بالحصول على مدخل منتظم لأكثر أنظمة السلاح حداثة من الناحية التكنولوجية وهي في نفس الوقت الأكثر تكلفة من الناحية المالية . وأصبح على عدد من الدول العربية ذات القاعدة الاقتصادية الهشة والمتخلفة أن تحمل على أكتافها هياكل عسكرية وتسليحية تنوء بحملها دول متقدمة من الناحية الاقتصادية والصناعية . وقد أدى هذا التناقض المتفاقم بين الهياكل الاقتصادية الهشة والرخوة من ناحية والهياكل العسكرية فائقة الحداثة وثقيلة التكاليف من ناحية أخرى إلى تمزقات شديدة عند عدد من الأقطار العربية . ولم يكن من السهل أن تختار الدول العربية القبول بالاختلال الكامل للموازين الاستراتيجية مع إسرائيل لصالح دعم هياكلها الاقتصادية بسبب التعرض الشديد لأمنها للخطر والتهديد من جانب إسرائيل . ومع ذلك ، فقد كان هناك سقف لايمكن تخطيه في محاولة الدول العربية الحصول على توازن استراتيجي مع إسرائيل . ولايقتصر الأمر هنا على التكاليف المالية والاقتصادية والفنية الباهظة لسباق تسلح لايمكن كسبه مع إسرائيل ، وإنما يمتد أيضا ليشمل التكاليف السياسية والتي تمثلت في المخاطرة بوجود الدولة ذاتها أمام التهديد الإسرائيلي المستمر والمضمون الحماية الدبلوماسية والسياسية من جانب الولايات المتحدة . وفي ظل هذه الضغوط والتمزقات لم يكن من الممكن أن تلتزم دول عربية رئيسية بنظام الأمن العربي . وكان السقوط المدوى لهذا النظام قد حدث بالفعل أمام الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ ولم يكن من الممكن بالتالي أن يؤكد النظام العربي على فعالية نظام الأمن في مواجهة عدوان دولة عربية على دولة عربية أخرى في الوقت الذي لم يؤكد فيه على هذا النظام في مواجهة عدوان إسرائيلي على دولة عربية مثل لبنان عام ١٩٨٢ أو حتى العراق ذاته عام ١٩٨١ . ومن ثم فإن نظام الأمن العربي الرخو لم يكن من المنتظر أن يكون له وظيفة رادعة في مواجهة قيام العراق باحتلال الكويت . وحيث إن النظام العربي لم تكن له القدرة على الردع أو مواجهة العدوان العراقي فقد كان من المحتم أن تسلب منه صلاحية إدارة الازمة .

ب ــ تناقضات النظام العربي والسياسة المشرقية :

على الرغم من أن النظام العربي قد أخذ يفيق من أزمته الهائلة الممتدة طوال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٧ ، فإن التحويل الجذرى لهيكل السياسة الدولية قد أظهر وعمق من تهافته وهشاشته الداخلية والخارجية . وسريعا ما وصلت صحوة النظام العربي والتي بدأت مع مؤتمر عمان في نوفمبر ١٩٨٧ إلى ما يشبه الطريق المسدود بسبب استنفاذ فرص وإمكانيات الصيغة السياسية التي نهضت عليها هذه الصحوة ، وهي صيغة « تنقية الأجواء العربية » . ولم يحدث ذلك بسبب الصعوبات الشديدة التي أوقفت استكمال تنقية الأجواء العربية أمام صخرة التنافس السوري ـ العراقي فحسب . بل أصبحت القضية الرئيسية هي نمط الاستجابة للتغيرات العالمية والتي جلبت تحديات عاصفة للأمن العربي الفردى والجماعي وهزت بعنف مكانة العرب الدولية . لقد كان النظام العربي في حاجة إلى فلسفة سياسية جديدة قادرة على الانتقال من الميراث السياسي لفترة الأزمة الطاحنة والتي أعقبت توقيع اتفاقية كامب دافيد عام ١٩٧٨ وانفجار الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٠ إلى استراتيجية موحدة لدفع التهديدات والتحديات الداهمة التي اسفرت عنها التحولات في السياسة العالمية في مقتبل التسعينات . كما أن النظام العربي كان في حاجة إلى فلسفة سياسية جديدة قادرة على صياغة برامج محددة لضمان اطراد تقدم الصحوة القومية ووضع أسس انطلاق حقيقية في أداء الوظائف الرئيسية لهذا النظام . والواقع أن المسألة لم تثر على هذا النحو . وانطوت فلسفة « تنقية الأجواء العربية » على الاعتقاد بكفاية العودة إلى نمط العلاقات العربية السابقة على الأزمة ، وكان من الطبيعي أن يؤدى الاستنفاذ السريع لإمكانيات فلسفة « التنقية » إلى وقف عملية الصحوة في نهايةالمطاف . وظهر ذلك واضحا عندما قرر مؤتمر القمة في الدار البيضاء عام ١٩٨٩ تكليف لجنة الخبراء بإعادة النظر في مشروع الميثاق الجديد للجامعة . وانتهى الأمر إلى الاقتصار على مجرد تعديل الميثاق بالإضافة ، إلى تغيير فلسفته وقواعد العمل المتضمنة فيه . ذلك أن الموقف من الميثاق كان دالا على الموقف من كليات النظام العربي .

ان الموقف العملي للصحوة التي شهدها النظام العربي في فترة تفاقمت فيها بحدة وسرعة شديدين التحديات والتهديدات الموجهة إلى العالم العربي ككل قد اظهر الافتقار إلى صيغة تضمن الرضا والتوافق بين الاقطار العربية الرئيسية . وكذلك ، فإن الادراكات المتباينة جذريا ـ فيما بين هذه الدول ـ لمستويات الانكشاف وعدم المناعة أمام التهديدات الناشئة من النظام الدولي قد أفضى إلى وقوع النظام العربي من جديد أسيرا للخلافات التقليدية بين القائلين بالحد الادنى والقائلين بالحد الاقصى . والواقع أنه كان من الصعب للغاية تجسير الفجوة بين الموقفين من مستقبل النظام العربي وعلاقته بالنظام العالمي ، بالرغم من وضوح فشل كل منهما عند التطبيق . ففكر الاعتدال أو القول بالحد الادنى

لم يسفر عن نتائج عملية لصالح العرب أو النظام العربي . فلو أخذنا مسائل الأمن القومي والصراع العربي الاسرائيلي كنوذج حي لهذه المسائل ، فإنه قد بدا جليا أن الخط التنازلي لدبلوماسية التسوية العربية التي نشطت على نحو متفرق قد ترافق مع الخط التصاعدي لدبلوماسية الصراع الاسرائيلية . أما فكر التشدد أو القول بالحد الاقصى فإنه كان يفتقر للمقومات الاساسية لنجاحه في بيئة عربية تتسم برخاوة بالغة ، ولم يكن من الواضح أن اغلبية الاقطار العربية على استعداد لتحمل التكاليف الباهظة لوضع هذا الاختيار موضع التطبيق . كما أننا لو أخذنا مسألة المدخل إلى تطوير العمل العربي المشترك عموما لوجدنا أن المدخل الوظيفي الذي ساد طوال الفترة من مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٠ حتى مؤتمر عمان عام ١٩٨٧ قد فشل بالقدر نفسه الذي فيه المدخل الشمولي القائم على أولوية الأمن القومي والتنسيق أو الوحدة السياسية في المرحلة السابقة . بل أن انصراف انصار المدخل الوظيفي عنه في نطاق الجامعة وتحولهم لتطبيقه في نطاق اقليمي فرعي (أي التجمعات الاقليمية) قد ترك الجامعة بدون أية فلسفة على الاطلاق . ومع نهاية عام ١٩٨٩ بدا أن نمطا غريبا من تقسيم العمل سوف يتطور بين التجمعات الاقليمية من ناحية والجامعة العربية من ناحية أخرى حيث يترك للجامعة دور التعبير الرمزي عن فكرة العروبة ، اضافة إلى المسائل السياسية الكلية التي غالبا ما تكون موضوعا للاجماع الدعائي في الوقت الذي يحبس عنها التوافق الاجرائي والالتزام الدقيق بالتعهدات . أي أن الجامعة قد تركت في فراغ سياسي وبدون وظيفة فعلية أو على الأقل بدون مدخل جاد للتعامل الفعال مع وظائفها النظرية .

ولقد ساهم احياء المناظرة التقليدية بين فكر التشدد وفكر الاعتدال ، أو بين اختيار الحد الاقصى واختيار الحد الادنى في سلب النظام العربي من فرصة التركيز على مجال وسيط وواسع للعمل المشترك القابل للترجمة البرنامجية . كما افضى ايضا إلى عودة نمط عقيم من الخطاب السياسي العربي يقوم على المجاملة الدبلوماسية والتحلل الفعلي من الالتزامات والتهرب من البرامج المحددة للعمل الجماعي وتفضيل المساومات الثنائية ذات الطابع السري .

ومن ناحية أخرى ، فإن فشل العقل الرسمي السياسي في ابراز أو تطوير فلسفة جديدة وجادة للنهوض بالنظام العربي كرس مناخ عدم الثقة المتبادلة بين الاقطار العربية الرئيسية بل وفيما بين الكتل والمجموعات الرئيسية في النظام العربي ، وفيما بين الدول داخل كل كتلة . وقد كرس ذلك المناخ بدوره شعورا عاما بعقم النظام العربي . وفي هذا السياق تحول النظام العربي إلى ميدان للمناورات السياسية وأداة للابتزاز الخطابي والسياسي الذي يرمي إلى تعبئة التأييد العربي العام وراء سياسات ومصالح خاصة ببعض الدول العربية . واصبح النظام العربي اسيرا لتناقضات السياسة المشرقية وتقلباتها المستمرة ، وللتنافس السوري ـ العراقي على وجه الخصوص .

لقد سمحت نهاية الحرب العراقية ـ الايرانية للعراق بصرف جزء من أهتماماته لمحاولة عقاب سوريا على موقفها من تلك الحرب ونصرتها لايران اثناءها . وركز العراق في البداية على الساحة اللبنانية حيث تعاني سوريا من أنكشاف خطير . على أن الحرب الخفية والمعلنة التي شنها العراق على سوريا في الساحة اللبنانية لم تفض إلى مكاسب عراقية ملموسة على الساحة السياسية العربية ، وذلك لأن العراق قد اختار أن يتحالف مع خصوم سوريا الذين هم في نفس الوقت حلفاء اسرائيل وأعداء الفكرة القومية العربية والمصالح العربية عموما . ولم يكن من الممكن لمثل هذا الموقف السياسي أن يمنح العراق أي رصيد ايجابي لدى الرأى العام العربي . وعلى صعيد الساحة الرسمية العربية سريعا ما وصلت هذه المناورة العراقية المعادية لسوريا إلى طريق مسدود عندما فشلت محاولة العراق إدانة وعزل السياسة السورية نحو لبنان في مؤتمر القمة العربي الطارىء في الدار البيضاء . وعلى النقيض فإن نتيجة تلك المعركة الدبلوماسية كانت أقرب كثيرا لصالح سوريا منها لصالح العراق . وكان موقف دول الخليج وخاصة السعودية في هذا المؤتمر حاسما في دفع المؤتمر إلى الاقتراب من الموقف السوري مما أظهر العراق معزولا حول هذه القضية . وأستكملت الهزيمة الدبلوماسية العربية عندما تم توقيع أتفاق الطائف ، الذي اضحى تعبيرا عن المشروعية العربية ، وبإتضاح صعوبة عزل سوريا بإستغلال انكشافها في لبنان ، سعت القيادة العراقية لاستغلال انكشاف آخر لسوريا ولدول الخليج معا ، ويتعلق بالموقف من القوى الغربية الكبيرة الحليفة لاسرائيل وتحديدا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، وذلك بوراثة دور التشديد السوري في النظام العربي . لم تكن سوريا في الواقع قد خففت كثيرا من تشددها في مواجهة اسرائيل ، بل وكانت لازالت خاضعة للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الجماعة الأوروبية بسبب صدامها مع بريطانيا . ومع ذلك ، فإن انشغال سوريا في لبنان وحرصها على تسكين الوضع العسكري مع اسرائيل كان قد اظهر عقم السياسة السورية عموما بسبب وقوعها في مصيدة اللاسلم واللاحرب وأدت التحولات الكبيرة في الموقف السوفيتي من اسرائيل والصراع العربي الاسرائيلي إلى موقف أكثر حرجا بالنسبة لسوريا . فقد أصبحت أكثر عجزا عن تحقيق شعار التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل وبالتالي فإنها قد أصبحت أكثر حرصا على تجنب اشعال الموقف العسكري وخاصة في

لبنان ولكنها لم تستطع فى نفس الوقت تحريك آلية ما للتسوية السلمية مع اسرائيل . وقد ظهرت سوريا كفريسة لهذا التناقض ، الامر الذى سلب بريق موقفها المتشدد والراديكالى بالنسبة للرأى العام العربى وللنظام العربى ككل . وعلى النقيض ، فن الصدام السورى المتكرر وشديد العنف مع القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقواتها العسكرية فى لبنان قد سبب انفجاراً متكررا للغضب الشعبى والرسمى العربى ضد سوريا . وخسرت سوريا معركتها الدعائية فى النظام العربى ، وفاقم من هذه الخسارة موقف سوريا المناصر لايران فى الحرب ضد العراق ، وتحطم جبهة الصمود والتصدى وتدهور علاقات سوريا مع كل من الجزائر وليبيا . بل إن تداعيات المواقف السورية قد أفضت إلى نزعة سورية واضحة لا تكشف عن حماس ملموس نحو أحياء النظام العربى ككل . إذا أكتفت سوريا بعلاقاتها المتميزة مع السعودية . وقد حاولت العراق مرارا أن تحطم تلك العلاقة دون جدوى وإن ظلت قاعدة الدبلوماسية العربية لسوريا فى حالة تآكل مستمر . وكان من الايسر نسبيا وراثة منزلة سوريا فى النظام العربى باعتبارها الدولة الأكثر تشددا فى الموقف من اسرائيل والولايات المتحدة والغرب عموما . وقد ساعدت ظروف النظام العربى خلال عام ١٩٩٠ على نجاح العراق فى تحقيق أنتقال هادىء من الخطاب المعتدل والتوفيقى الذى ساد منذ أنفجار الحرب العراقية - الايرانية إلى الخطاب المتشدد والراديكالى . فقد دفعت المواقف العدائية للولايات المتحدة بكل من منظمة التحرير والاردن إلى حالة اليأس من الدبلوماسية الامريكية للتسوية السلمية مع اسرائيل ، بل ومن امكانية هذه التسوية إيضا . وقادتها تلك الحالة إلى استقبال حار للخطاب المتشدد من جانب العراق . وبسبب هذه المواقف ذاتها كان الرأى العام العربى يغلى بالحاجة إلى خطاب متشدد من جانب أية دولة عربية كبرى . وبدا من الايسر نسبيا وضع كل من سوريا ودول الخليج فى موقف الدفاع باستثمار الامكانيات المعنوية والعاطفية الهائلة فى الخطاب الراديكالى المتشدد . وواكب هذه الظروف تزايد اسباب الاحباط العراقى من دول الخليج عموما . فإلى جانب فشل العراق فى الحصول منها على مطالبه المالية ، فانه فشل إيضا فى كسر الرابطة السورية مع السعودية ، بل ان السعودية كانت قد عمدت إلى تمتين روابطها مع سوريا تحديدا بسبب حاجتها لموازنة العراق بعد خروجه فى صورة الانتصار العسكرى من حرب الخليج . وبدا من الممكن للعراق أن ينجح فى تطويق السعودية ودول مجلس التعاون الخليجى بتشكيل تحالف يشمل الاردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية على أساس من خطاب راديكالى قومى عربى متشدد وباستثمار الاسباب الخاصة للاحباط من جانب كل من هذه الأطراف على حدة من المواقف الخليجية . فالاختناق المالى كان يمسك بعنق كل من الاردن ومنظمة التحرير دون أن تبادر دول الخليج بالمساعدة . بل أن كلا منها كان قد أستنتج أن لدول الخليج عموما سياسة عمدية تستهدف تجفيف مواردها المالية وحصارهما ماليا وبالتالى سياسيا . أما اليمن فقد كانت قد اهينت بشدة بتوقيع اتفاق ترسيم الحدود بين السعودية وعُمان فى مارس والذى اعتبرت أنه قد جار على حقوقها الاقليمية فى الربع الخالى لصالح السعودية .

وإضافة إلى تكوين هذا التحالف المشرقى ، فقد كان العراق على ثقة بأن المناخ الحاكم لعلاقات العرب مع الغرب خلال عام ١٩٩٠ يضعف المركز المعنوى للخليج وللمعتدلين العرب عموما ، ويضمن له مركزا ممتازا ، إن لم يكن قياديا فى الرأى العام العربى عموما ، وفى المغرب العربى خصوصا . ومثل التوجه الراديكالى والانتقال عبره من الدفاع إلى الهجوم افضل الفرص أمامه فى تعديل موازين القوى السياسية لصالحه فى المشرق وفى النظام العربى ككل . ويمكننا القول بكل اطمئنان أن العراق قد غزى عمدا الحرب الدعائية بينه وبين الغرب وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بحيث يؤكد صورته الجديدة باعتباره القيادة المعنوية والسياسية غير المنازعة للرأى العام العربى وللأمة العربية . وإلى جانب المزايا الاخرى لمكانة كهذه ، فإنها تخدم مصالحه المباشرة طالما أنها تمكنه من الضغط على دول الخليج ، وعزل سوريا .

وقد كان مؤتمر القمة العربى المنعقد فى بغداد بين يومى ٢٨ و ٣٠ مايو فرصة فريدة لكى تضع القيادة العراقية موضع التطبيق تكتيك الهجوم السياسى الذى يدعم مركزها المأمول كقيادة جديدة للتشدد القومى العربى .

وكانت فكرة عقد مؤتمر قمة طارىء قد ترددت عدة مرات منذ بداية العام بقصد الاتفاق على طرق إنقاذ اتفاقية الطائف بعد وقوعها أسيرة الجمود بسبب تمرد العماد ميشيل عون وصعوبة اقتحام سوريا لشرق لبنان فى وجه معارضة قوية من جانب الدول الغربية الكبرى . على أن الاتصالات التى قام بها الامين العام للجامعة حول عقد هذا المؤتمر فشلت ولم تنته إلى شىء ، بسبب معارضة العراق ومنظمة التحرير وأطراف أخرى . ولم تلبث منظمة التحرير أن طلبت عقد مؤتمر للقمة لبحث مسألة هجرة اليهود السوفييت ومخاطرها فى وقت كانت الحملة الإعلامية المتبادلة بين العراق من جانب وكل من اسرائيل والولايات المتحدة والمملكة المتحدة تتصاعد بسرعة ، الأمر الذى هدد بتفجر أعمال حربية ، خاصة بين اسرائيل والعراق . وفى يوم ٢١ أبريل طلبت المنظمة رسميا عقد قمة طارئة لبحث الانتفاضة والحملة الغربية ضد العراق ومسألة الهجرة اليهودية ،

وحددت بغداد بالاسم كمكان لعقد هذا المؤتمر . ومن الواضح أن هذا الطلب كان بتنسيق مسبق مع العراق فالمشكلة التى كانت تواجه عقد هذا المؤتمر تمثلت فى أصرار سوريا على رفضها لحضور مثل هذه القمة فى بغداد ، وخشيت عدة أطراف عربية أن يكون أحد اهداف المؤتمر هو عزل سوريا وتمكين العراق من الانفراد بالخطاب المتشدد ضد الغرب واسرائيل فى هذا المؤتمر ، الامر الذى يضر بالمكانة المعنوية لسوريا ويزيد من صعوبة موازنة الثقل العراقى . ولم يكن من السهل تأجيل عقد المؤتمر بسبب التوتر الشديد الذى سببته الخطوات الامريكية المتلاحقة ضد الشعب الفلسطينى والعراق والمصالح العربية عموما . وحظت دعوة المنظمة بقبول من جانب كبير من الدول العربية ، مما شكل ضغطا معنويا دفع بالسعودية إلى قبولها لعقد المؤتمر .

ومع ذلك ، فقد جرت جهود مستميتة لاقناع سوريا بحضور المؤتمر من جانب مصر ، حيث قام الرئيس مبارك بزيارة لدمشق فى بداية مايو ، ومن السعودية حيث قام ولى العهد بزيارات لبغداد ودمشق والقاهرة فى الفترة ٥ ـ ٩ مايو . ولم تعلن السعودية موافقتها رسميا على حضور المؤتمر إلا بعد أن فشلت جهودها المكثفة لاثناء الرئيس الأسد عن عزمه على عدم حضوره . وقد بدا أن رفض سوريا حضور هذا المؤتمر يمثل نوعا من العزل السياسى لها فى الساحة العربية لصالح العراق . إلا أن كلا من السعودية ومصر كانتا قد عقدتا العزم على تخفيف هذا الانطباع بمناقشة القضية اللبنانية فقط فى الحدود التى تبدو ايجابية بالنسبة لسوريا . وارسال اكثر من اشارة تكريم لسوريا من بينها الزيارة التى قام بها الرئيس مبارك لدمشق مباشرة بعد نهاية اعمال هذه القمة ، وما أن بدأ المؤتمر جلساته حتى بات من الواضح أن العراق تنوى تحويله إلى منصة لطرح خط هجومى شديد التشدد ، لافقط فى مواجهة الغرب وأنما أيضا فى مواجهة دول الخليج .

وكانت التطورات المتلاحقة على ساحة العلاقات العربية ـ الامريكية تضع الاطراف العربية « المعتدلة » فى مواقع دفاعية صعبة للغاية . فلم تكتف الولايات المتحدة بقراراتها المعادية للمصالح العربية وعزوفها عن الضغط على اسرائيل واغلاق الطريق أمام دبلوماسية تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، وانما قامت ايضا بتوجيه خطاب للقمة اعتبر مهينا من جانب اغلبية الزعماء العرب ، إذ أشارت هذه الرسالة إلى ميل الخطاب العربى إلى المبالغات اللفظية وضرورة تحاشى الحماسة اللفظية المفرطة .

وفى نفس الوقت تضمنت هذه الرسالة هجوما مستترا على الموقف العربى من الهجرة اليهودية السوفيتية وطالبت بالتمييز بين الهجرة والاستيطان فى الارض المحتلة . كما طالبت بعدم التشدد على فكرة المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الاوسط ، وبعدم ضرورة الربط الوثيق بين نزع السلاح النووى لاسرائيل والاتفاق على النزع الشامل للاسلحة الكيماوية من كل دول الشرق الأوسط . أى أن هذه الرسالة قد بدت معادية للعرب لافقط من حيث الشكل وإنما إيضا من حيث المضمون . وفى نفس الوقت كان حادث استشهاد سبعة فلسطينيين عزل من السلاح وجرح عشرات آخرين على يد جنود اسرائيليون فى القدس قد أمد الانتفاضة الفلسطينية بطاقة جديدة وذلك قبل اسبوع واحد من عقد المؤتمر الطارىء . وكان الشعور العام فى الارض المحتلة يتقدم فى اتجاه أن تلك المذبحة ربما كانت أشارة البدء لموجة جديدة من التنكيل بالشعب الفلسطينى تطبيقا لخطة معينة لترحيله خارج الوطن الفلسطينى . وتلقى المؤتمر رسالة من مفتى القدس الشيخ سعد الدين العلمى يستغيث فيها بالقادة العرب ويطلب انقاذ الشعب الفلسطينى من المذابح الاسرائيلية ، ويعطى فيها صورة عن هذه المذابح . وأدت هذه التطورات كلها إلى أضعاف موقف القائلين بالاعتدال وتعزيز موقف العراق والحلف السياسى المتشدد الجديد الذى تكون حوله ، وخاصة منظمة التحرير واليمن والاردن ، إلى جانب دول المغرب العربى وعلى رأسهم ليبيا .

والواقع أن القائلين بموقف الاعتدال لم يجدوا أنفسهم فى موقف صعب أثناء القمة فقط ، بل وقبلها بوقت غير قصير . فقد كان الرأى العام العربى فى الغالبية الكاسحة من الاقطار العربية ، بما فيها اقطار الخليج ومصر وسوريا يغلى برد فعل نفسى عنيف ضد الغرب واسرائيل . وقد نجح العراق فى حشد جانب من هذا الرأى العام فى « المؤتمر الشعبى العربى » الذى نظم فى بغداد يوم ٧ مايو باسم دعم العراق فى مواجهة الحملة الاعلامية الغربية والتهديدات الاسرائيلية بضرب المنشآت العراقية . وفى نفس الوقت كانت الصحافة العربية ، وخاصة صحافة المهجر تنضح بالاحباط والحماسة معا ، وتطور بكثافة وسرعة هجومها على الاعتدال العربى .

وفى هذا السياق حفلت قرارات مؤتمر القمة العربى الطارىء فى بغداد والبيان الختامى الذى صدر عنه بالمواقف المتشددة من الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا .. بل ان صياغة البيان الختامى قد نقلت فى أجزاء كبيرة منها من الخطاب الافتتاحى للرئيس صدام حسين أمام المؤتمر .

فحمل البيان الختامى على سياسة الولايات المتحدة واعتبرها المسئول الرئيسى عن « التصاعد المتوتر الذى ينذر بالانفجار فى المنطقة » مشيرا إلى « مواقف الانحياز والحماية السياسية والدعم الكبير لاسرائيل عسكريا واقتصاديا التى تطبع مواقف وقرارات الكونجرس الأمريكى » . وأدان البيان أيضا التهديدات الأمريكية باستعمال القوة ضد الجماهيرية الليبية .. واستنكر تمديد الادارة الأمريكية للحصار الاقتصادى ضدها وطالب برفعه .. ووضع المؤتمر قاعدة جديدة مفادها أن « الدول العربية ستتخذ اجراءات سياسية واقتصادية ضد أى دولة تعتبر القدس عاصمة لاسرائيل » ، وهو ما يتضمن اشارة مستترة لطائفة كبيرة من الاجراءات من بينها قطع امدادات النفط وقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية .. وأكد « حق الدفاع الشرعى للعراق والدول العربية كافة فى الرد على العدوان بالوسائل التى تراها مناسبة لضمان امنها وسيادتها » .. و « حق العراق فى امتلاك وسائل العلم والتكنولوجيا المتطورة وتوظيفها فى الاغراض المشروعة دوليا » .. وهو ما ينطوى على اضفاء مشروعية عربية على تهديد العراق باستخدام الاسلحة الكيماوية للرد على أى تهديد عسكرى مهما كانت وسيلته . كما أكد البيان الختامى أن للعراق « حقه التاريخى فى السيادة على شط العرب » .

على أنه بالرغم من الانتصار الدبلوماسى الذى حققه العراق فى مؤتمر قمة بغداد ، فان المحصلة النهائية لادائه فى المؤتمر كانت أقرب إلى جانب الخسارة . ويمكننا الاستدلال على ذلك من حقيقة أن الدول القائلة بالاعتدال قد قبلت قرارات المؤتمر وصياغة البيانات الختامى التى كانت عارضتها أثناء المداولات وهذا الأمر الذى يعنى أنها قد وافقت عليها من منطلق المجاملةالدبلوماسية . فكانت أولى وأهم المناظرات العلنية بين المتشددين والمعتدلين تتعلق بالموقف من الولايات المتحدة ومن مذكرتها المرسلة إلى مؤتمر القمة . وأدت الخلافات بين الطرفين حول هذا الموقف إلى فشل مؤتمر وزراء الخارجية الذى عقد للتمهيد لمؤتمر القمة فى الوصول إلى توصية أو صيغة لقرار يصدر عن القمة . فقد شن ممثلو العراق وفلسطين حملة شديدة على الولايات المتحدة وطالبوا بتوجيه رد يحمل نقدا عنيفا ومباشرا ، على حين عارضت مصر والسعودية هذا الرد . بل ان القضية التى كانت موضع التركيز الشكلى فى المذكرة الأمريكية وهى طبيعة الخطاب العربى قد صارت هى بؤرة المناظرة ، فعلى حين طالبت العراق وفلسطين بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على واشنطن أصر الرئيس مبارك - مؤيدا من الملك فهد - على الدعوة إلى « خطاب أنسانى عقلانى متفق مع قيم العصر ومفاهيمه ومنزه عن التهويل والتهوين والمبالغة .. ولاتكون غايته التعبير عن الهواجس والمشاعر بل الدفاع عن المصالح وحماية الحقوق والتأثير على المواقف » . ويبدوا أن التفسير الوحيد لتسليم الدولة العربية القائلة بالاعتدال والحاجة إلى خطاب عربى عقلانى (أو برجماتى) جديد بالصياغات والقرارات التى اصر عليها العراق ومجموعة الدول العربية القائلة بالتشدد هو أن المجموعة الأولى من الدول قد فضلت القيام بمجاملة دبلوماسية للعراق دون النية فى الالتزام الفعلى بالقرارات بأكثر مما يتفق مع سياساتها الاصلية . واضافة لذلك ، فأن مجموعة الدول القائلة بالاعتدال قد نجحت فى مقاومة الانسياق وراء تلك الشعارات والافكار والمطالب المتشددة التى تحمل مضمونا اجرائيا أو تؤدى إلى زيادة مستوى التوتر الحقيقى فى علاقات العرب الدولية . فلم يستنكف الرئيس العراقى مثلا عن ترديد تصريحه الذى اطلقه فى بداية أبريل والذى يهدد بأنه « اذا ما اعتدت اسرائيل وضربت فسنضرب بقوة . وأذا استخدمت اسلحة دمار شامل ضد امتنا العربية سنستخدم ضدها ما نملك من اسلحة دمار شامل » . كما أكد أنه « لاتنازل عن تحرير فلسطين .. » . لكن دول الاعتدال منعت استخدام لغة مشابهة ووافقت على صياغة تتفق شكلا مع الخطاب القانونى الدولى . ورفضت هذه الدول كذلك الانسياق وراء فكرة فرض العقوبات على الولايات المتحدة إلا فى حدود الاستجابة لأى اعتراف من جانب اية دولة بالقدس كعاصمة موحدة لاسرائيل . كما رفضت دول الاعتدال مجموعة من الاقتراحات العراقية التى أنصبت على التحضير العسكرى لمواجهة مقبلة مع اسرائيل .

والواقع أنه اذا تجاهلنا الطابع الفضفاض والمرن للصياغة ، فان الأكثرية من قرارات مؤتمر القمة العربى الطارىء فى بغداد تبدو معقولة وضرورية بحد ذاتها . بل وكان يمكن أن تصير بداية لمنعطف هام فى علاقات العرب الدولية وخاصة فيما يتعلق بضمانات الأمن القومى العربى . على أن ما يدعونا إلى التعامل مع هذه القرارات بحذر هو اكتفاؤها بالشعارات ، وصعوبة تصديق أن دول الاعتدال قد انتوت الالتزام بها نصا وروحا . بل أن العكس هو الاقرب إلى التصديق وذلك لسبب رئيسى وهو أن هذه الطائفة من الدول كانت قد استشعرت تهديدا وخطرا داهما فى الدور الذى حاول العراق أن يقوم به كوريث لقيادة التشدد العربى ومن المرجح أن خشية وعدم ثقة هذه الدول بالقيادة العراقية قد تعاظمت بسبب ما تضمنته اطروحات الرئيس العراقى فى المؤتمر من هجوم مستتر وصريح على الدول والقيادات العربية القائلة بالاعتدال . ولم يكن من الممكن أن تخفى دلالة الدعوة المتضمنة فى هذه الفقرة من خطاب الرئيس العراقى والتى يحث فيها على أن يكون العرب « صفا واحدا تجاه من يجانب مفاهيم الأمن القومى بين صفوفنا .. بالحد من نزواته

وسياساته » . وكان الرئيس العراقى قد ترجم بوضوح ما تضمنته هذه الاشارة المستترة فى المحاكمة التى عقدها اثناء الجلسة السرية للمؤتمر لمجموعة دول الخليج بخصوص سياساتها النفطية .. حيث اتهم دول الخليج وخاصة الكويت والامارات بشن حرب اقتصادية ضد العراق ، وقام بتهديدها صراحة إن لم ترضخ لمطالبه المالية وتلك الخاصة بالسياسات النفطية » (١) . وعلى ضوء هذه التهديدات المستترة والصريحة نستطيع أن نفهم رضوخ القيادات العربية القائلة بالاعتدال للروح المتشددة التى صدرت بها قرارات المؤتمر وبيانه الختامى . وتسليمهم بضرورة احياء الالتزام بالدعم المالى لمنظمة التحرير والاردن والعراق .. على أن نفس هذا العامل يفسر ايضا التصاعد الخطير لشكوك هؤلاء القادة فى العراق بدوره الجديد بعد نهاية هذا المؤتمر . ويمكننا كذلك أن نرجح أن هؤلاء القادة قد عزموا على تطويق الدور الجديد للعراق بغض النظر عن التشدد الظاهر فى القرارات والبيان الختامى لمؤتمر القمة . وأن جزءا من هذا التوجه كان من المحتم أن ينصرف إلى عدم الالتزام الفعلى بما تعهدوا به نظريا اثناء المؤتمر من دعم مالى كبير للعراق والاردن ومنظمة التحرير . وبأختصار فأنه يبدو أن مؤتمر القمة العربى الطارىء فى بغداد قد جمع بطريقة غريبة بين منح العراق انتصارا دعائيا ودبلوماسيا وتعيين بداية التوجيهات نحو عزله سياسيا واخلاء ادعاءاته بقيادة النظام العربى من المضمون السياسى والاجرائى . وفوق ذلك ، فإنه يبدو أن مؤتمر القمة العربى الطارىء فى بغداد قد مثل مسرحا لتجريب نفس المواجهة التى انفجرت بعد ذلك اثناء أزمة وحرب الخليج بين تحالفين جديدين على النظام العربى - الأول قام بين العراق والاردن ومنظمة التحرير واليمن ، والثانى بين مصر ودول الخليج ، وقيام دول المغرب العربى بالانحياز الانتقائى لموقف هذا أو ذاك ، حسب القضية المطروحة مع ميل عام للاقتراب من التحالف الأول ، ولم يكن مؤتمر القمة العربى الطارىء فى بغداد هو التجربة (البروفة) الوحيدة للمواجهة بين التحالف المتمركز حول العراق ، وتحالف الدول « القائلة بالاعتدال » . فقد شهدت الشهور التالية بحقيقة أن مؤتمر القمة المشار إليه لم يكن مناسبة لتحصيل الاجماع العربى حول قضايا الأمن القومى بقدر ما كان بداية لشرخ كبير فى هذا الاجماع . وقد ظلت السياسة المشرقية المعقدة والمتقلبة محورا رئيسيا للنزاعات والمنافسات فى النظام العربى . فحتى قبل أن ينفض مؤتمر القمة كانت تصريحات المسؤلين العراقيين تحمل شحنات هائلة من الاستفزاز لسوريا . فقد فسر العراق قرارات مؤتمر بغداد على أنه احياء للجبهة الشرقية ضد اسرائيل .. ولكن بدون سوريا ، وفى وجه ما يثيره هذا التفسير من تناقض ، صرح وزير الخارجية العراقى بأن العراق ليس « بحاجة إلى سوريا » واتهم سوريا صراحة بأنها تعيش فترة غزل مع امريكا ، وانها خرجت عن الاجماع العربى وعن الجبهة الشرقية ». والواقع أنه منذ أن انتهى مؤتمر قمة - بغداد وحتى انفجار الأزمة بغزو الكويت لجرت عمليتان متوازيتان - الأولى تقوية التحالف البازغ بين العراق ومنظمة التحرير والاردن واليمن ، والثانية هى المتابعة النشطة hot Pursuit من جانب العراق للضغوط على دول الخليج لتحقيق المصالح العراقية ومصالح بقية أطراف التحالف المتمركز حوله ، وخاصة المصالح المالية . وبسبب هذه الضغوط العراقية المكثفة قامت دول الخليج بدفع اقساط أولى من تعهدات الدعم المالى التى التزمت بها طبقا لقرارات قمة بغداد وخاصة للاردن والتى اتفق على أن تبلغ ٥٧٠ مليون دولار لعام ١٩٩٠ . كما اظهرت دول الخليج قدرا من المرونة للاستجابة الجزئية للمطالب العراقية فيما يتصل بالسياسات النفطية . ومع ذلك فإن التنازلات الكويتية بالذات لم تكن كافية لارضاء العراق فى هذا المجال . وحافظت العراق طوال شهرى يونيو ويوليو على المستوى المرتفع لضغوطها على دول الخليج ، وخاصة الكويت ونشطت زيارات المسئولين العراقيين إلى العواصم الخليجية والعربية عموما لضمان الحصول على كامل مطالبها . على أن الكويت ظلت تقاوم هذه المطالب فى مجالى السياسات النفطية والدعم المالى للعراق . وفى سياق التوتر الشديد الناشىء عن هذا الصراع بدا أن العراق مستعد لتوسيع مجال ضغوطه لتشمل دولا عربية أخرى بما فيها مصر . وقد عكس أجتماع مجلس الجامعة الطارىء والذى دعت اليه منظمة التحرير الفلسطينية لبحث الرد العربى الجماعى على تجميد الحوار الأمريكى الفلسطينى فى ١٦ يوليو مناخ التوتر وبداية القطيعة بين التحالف المتمركز حول العراق من ناحية والتحالف « المعتدل » الذى برز فى سياق مؤتمر بغداد . فلم يستجب سوى وزراء خارجية خمس دول لدعوة منظمة التحرير ، اضافة إلى وزراء آخرين من ثلاث دول عربية أخرى . وقد نظرت منظمة التحرير والعراق إلى ذلك كأنه مقاطعة دبلوماسية أو رسالة تحمل معنى الجفاء من جانب ثلاث عشرة دولة عربية . وردا على هذه الرسالة شن وزير الخارجية العراقى حملة انتقادات علنية وعنيفة على كل من الامارات والكويت . كما تناول بالنقض مواقف مصر ، بالتضامن مع الرئيس ياسر عرفات الذى لم يخف تبرمه من السياسات المصرية نحو تسوية الصراع العربى الاسرائيلى . وتكتسب عملية توسيع العراق لمجال النقد والتحريض ليشمل مصر دلالة بالغة . اذ لم يكن تناول مصر

---

(١) انظر بيتر سالينجر وايريك لوران : الملف السرى لحرب الخليج ترجمة محمد مستجير مكتبة مدبولى . القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٥٤ - ٥٨ .

بالنقد فى مجلس الجامعة المنعقد فى يوليو سوى خطوة اضافية لتصعيد التوتر بين مصر والعراق . فقد كانت العلاقات المصرية - العراقية قد تعرضت لأزمة ممتدة طوال الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٩ والنصف الأول من عام ١٩٩٠ بسبب ما أعتبرته مصر من اجراءات للتنكيل بالعمالة المصرية فى العراق . كما أن موقف العراق من قضية عودة الأمانة العامة للجامعة إلى القاهرة والذى نوقش فى مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية فى دورته فى مارس ، وفى اللجنة الخماسية التى كلفها المجلس بوضع ترتيبات هذه العودة فى شهر يونيو قد أعتبر سلبيا من جانب مصر ، ومثل اجتماع المجلس فى شهر يوليو فى هذا السياق مشهدا تحضريا للأنشقاق بين التحالفين الكبيرين على الصعيد العربى والذى أعقب الغزو العراقى للكويت .

جـ - تناقضات المشروع السياسى للنخبة الصدامية فى العراق :

ومن الواضح أن المشهد التحضيرى الذى شهده اجتماع مجلس الجامعة السابق مباشرة للغزو العراقى للكويت ، اضافة إلى العلاقات الأولى التى برزت فى مؤتمر القمة الطارىء فى بغداد ، فضلا عن التوترات التى شهدتها قمة مجلس التعاون العربى المنعقدة فى عمان فى شهر فبراير وخاصة بين العراق ومصر وقد وضع الخريطة شبه النهائية لمواقف الدول العربية فى قرار الغزو الذى ربما يكون قد اتخذ بالفعل لشهور قبل انعقاد مؤتمر القمة المذكور . ومن الارجح أن القيادة العراقية كانت تتابع باهتمام شديد تنفيذ تصور سياسى طويل المدى نسبيا للغزو . وتضمن هذا التصور جهدا مستميتا لتحييد عدة اطراف عربية فاعلة توقع القادة العراقيون أن يكون لمواقفها ابلغ الاثر فى تحديد مصير الغزو المزمع للكويت ، وعلى رأسها مصر والسعودية . وكان توقيع اتفاقية عدم الاعتداء بين العراق والسعودية محاولة واضحة من جانب العراق لتحييد الموقف السعودى تمت بافتراض امكانية تهدئة المخاوف السعودية من امتداد الغزو إلى اراضيها . كما استهدفت هذه المحاولة القيام بمناورة سياسية تستهدف تصوير السعودية - فى الساحة العربية - وكأنها تقف موقف المعتدى اذا اعلنت تضامنها مع الكويت - بعد أن قدم لها العراق ضمانات قانونية كافية !

أما مصر ، فقد افترض النظام العراقى امكانية تحييد مواقفها من الغزو المزمع من خلال صيغة مجلس التعاون العربى الذى أنشىء علم ١٩٨٩ وسار العمل فى ترتيباته بسرعة شديدة . ولم تكن مصر غير واعية باحتمالات تطور موقف عدوانى عراقى يصعب التحكم فيه على الساحتين العربية والدولية بعد توقف الحرب العراقية - الايرانية . وكان قبولها للانضمام إلى المجلس محاولة من جانبها لاستئناس النزعة العراقية البازغة نحو التشدد فى المجالين العربى والدولى . غير أن موازين الاعتدال والتشدد تحركت فى صالح الاخير بسبب الظروف الموضوعية وخاصة المواقف الغربية ضد العرب خلال عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ .

ومن زاوية معينة كان التشدد العراقى فى الساحة العربية ، الذى أثمر فى النهاية قرار احتلال الكويت . مفاجئا ، ويعتبر من هذه الزاوية أحد النواتج الهامة لتوقف الحرب العراقية - الايرانية . ذلك أن العراق كان أحد الدعاة الكبار لسيادة علاقات السلام ورفض استخدام القوة فى السياسات العربية . ولايقتصر الدليل على ذلك فى الميثاق القومى الذى طرحته القيادة العراقية عام ١٩٨٠ ، كما هو شائع . فقد كان العراق إحدى الدول العربية الاساسية التى دفعت فى البداية نحو صياغة بروتوكول لضوابط العمل العربى المشترك ، وهو البروتوكول الذى قامت الامانة العامة بصياغته بالتوازى مع مشروع تعديل ميثاق الجامعة .

ومن زاوية أعم ، فأن التشدد وسياسة العنف فى الساحة العربية كان تطورا ، طبيعيا ، من جانب دولة تسلطية شديدة العنف والقسوة فى التعامل مع المجتمع المدنى الذى تحكمه ، وهى دولة أنشئت واحكمت هياكلها على اساس من ايديولوجية تمجد القوة والعنف على نحو شامل . ويمكننا التأكيد على أن الغزو العراقى للكويت كان أحد التعبيرات عن سلسلة من التناقضات الكامنة فى ذات ايديولوجية نخبة السلطة الحاكمة فى العراق ، وعلى رأسها الرئيس صدام حسين .

ولا يمكننا أن نعزو مركزية عبادة القوة والعنف إلى الايديولوجية البعثية فى ذاتها . صحيح أن هذه الايديولوجية لم تحفل ابدا بقضية الديمقراطية وأن صلب منطقها انصب على فكرة الدولة التوحيدية الواحدية (أى التى تستبعد التعددية السياسية والثقافية) . غير أن الجيل الأول من البعثيين والقوميين الذين أسسوا الحزب كانوا متأثرين إلى حد ما بخبرة التعددية الفعلية فى كل من سوريا والعراق ولبنان - فى عقد الاربعينات والخمسينات - كما كانوا على ادراك واضح بأهمية الاساليب السياسية واهمية القناعات الايديولوجية والمشايعة الفكرية والثقافية . وقد كان حزب البعث الذى تأسس فى عام ١٩٤٣ وعقد أول مؤتمر له فى أبريل عام ١٩٤٧ قد انخرط فى موجات من العنف المتبادل مع غيره من التيارات السياسية والفكرية السائدة فى المشرق طوال الخمسينات والنصف الأول من الستينات . غير أن العنف وتمجيد القوة قد أصبح صلب التكوين الايديولوجى مع تولى الجيل الثانى للسيطرة داخل الحزب ، وخاصة فى العراق بعد فشل وسقوط الحكومة البعثية الأولى

(فبراير - نوفمبر ١٩٦٣) ، والانشقاق بين القيادة القطرية (فى سوريا) والقيادة القومية (فى العراق) فى نفس العام .

وقد دفع إلى هذا التطور طبيعة التكوين السرى للحزب ، وهيكله التدرجى ، وشيوع فكرة الانقلاب والتصفية الدموية والسياسية للخصوم كطريقة للاستيلاء على وتأمين السلطة فى العراق . ولقد كانت هذه الطريقة أكثر أغراء للبعث . فلم يكن لهذا الحزب أى دور حقيقى أو ايجابى فى الحياة السياسية للعراق قبل بداية الستينات . كما أن نمط التجنيد القائم على العلاقات العائلية والعصبية وعلاقات الزمالة قد أدى إلى تمركز عضويته فى بعض اقاليم وسط العراق المعروفة بالميل العسكرى وخاصة تكريت وسماره والحديثة . وتركزت جهود الحزب على الاغتيال السياسى حتى أمكن الاطاحة بنظام قاسم على يد ضباط بعثيين عام ١٩٦٣ . على أن العنف الشديد الذى اظهرته حكومة الحزب الأولى والتصفيات الدموية التى قامت بها ضد انصار قاسم والشيوعيين أدت فى النهاية إلى سقوطها . وعاد الحزب للعمل السرى عام ١٩٦٤ حيث تمكن الجيل الثانى فى إزاحة الجانب الأكبر من الجيل المؤسس للحزب . وعندما نجح اخيرا انقلاب ١٧ تموز / يوليو ١٩٦٨ قام هذا الجيل بتأسيس دولة تسلطية عملت على تصفية كل الاحزاب والتيارات السياسية الاخرى فى البلاد بمزيج من الاساليب السياسية والدموية . وشهدت الفترة ٧٧ - ١٩٧٩ مستوى هائلا من العنف الموجه لاقسام كبيرة من المجتمع (الجنوب عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، والشمال الكردى عام ١٩٧٩ وما ابعده حتى عام ١٩٨٨) والتيارات والاحزاب السياسية الاخرى (وخاصة عامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ضد الشيوعيين) . ومع عام ١٩٧٩ واصلت القيادة العليا للحزب تصفية الجانب الأكبر من كوادره المفكرة والسياسية بعدما أجهزت التطهيرات السياسية والدموية فى عام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٦ على العناصر الأكثر استنارة فيه ، وأصبح الحزب مندمجا بصورة شبه تامة بمؤسسات الأمن . وأخذت سيادة اجهزة الأمن المتعددة والمعقدة فى تحقيق سيادتها الكاملة على أجهزة الدولة الأخرى بما فيها الجيش والبيروقراطية . ومنذ ذلك الوقت لم يعد هناك ما يكبح جماح سياسة امنية تتسم بقوة فريدة وعنف مطلق ضد المجتمع المدنى وكافة تياراته الفكرية والسياسية بما فيها عناصر حزب البعث ذاته وتعمقت الميول نحو عبادة العنف مع دخول العراق الحرب مع ايران عام ١٩٨٠ وبصورة أشد مع بداية الهجوم الايرانى المضاد منذ عام ١٩٨٢ . وكانت الحرب ذاتها تعبيرا متطرفا عن نزعة عبادة القوة والعنف المتأصلة فى القيادة العليا للدولة والحزب وهى النزعة التى أصبحت قاعدة مؤسسيه فى اداء الدولة ذاتها . وقد أدت هذه النزعة - فيما أدت - إلى هدم جزء كبير من المجتمع المدنى العراقى ، بين التصفية الجسدية لكوادره المهنية والثقافية والسياسية الأرقى وتهجير ما يقل تقديره عن ١,٥ مليونا من هذه الكوادر ، اضافة إلى اجزاء كبيرة من الفئات الاجتماعية الوسيطة واعداد غفيرة من الاكراد والاقليات القومية والطائفية الاخرى . وعندما انتهت الحرب مع ايران عام ١٩٨٨ كان المجتمع العراقى بكل فئاته وجماعاته وطوائفه قد اصيب بإجهاد عميق ، كما أصبح من الصعب على نحو متزايد السيطرة عليه بأساليب العنف المطلق . كما أن اليأس من الاصلاح السياسى والاجتماعى بسبب تصلب الدولة التسلطية القاسية وتصفية امكانيات التثقيف السياسى والاخلاقى قد دفع اقساما هامة من المجتمع نحو روح القوة والعسكرة والجريمة واتخذ التفكك السياسى والثقافى للمجتمع المدنى طابعا عصبويا ، وعنيفا .

وهكذا أدى العنف المطلق للدولة التسلطية إلى انتاج نقيضه - أى التحلل العنيف للمجتمع المدنى . وبات من غير الممكن مواصلة استخدام العنف الموجه كوسيلة وحيدة لحل المشاكل الداخلية الكبرى وفرض التجانس الأجبارى وتبعية المجتمع الكاملة للدولة . وكان التحول من العنف الداخلى إلى العنف الخارجى هو الاستجابة التى صاغتها الدولة التسلطية القاسية لهذه المشكلات .

إن أكثر المشكلات الداخلية التى واجهتها الدولة السلطوية بعد نهاية الحرب مع ايران وحدة هذه المشكلات الاقتصادية . فقد اسفرت حرب الثمانى سنوات عن استنزاف مروع للموارد المالية للدولة ، بالرغم من تمويل جزء كبير من العمليات العسكرية عن طريق الاقتراض من الدول الخليجية والاقتراض الخارجى عموما ، وخاصة من جانب الموردين الكبار للاسلحة فى أوروبا ومن جانب البنوك التجارية الأوروبية العملاقة . والحقت الحرب دمارا واسع النطاق بالجنوب العراقى ، وعطلت أجزاء هامة من الدولاب الانتاجى والبنية الاساسية التى أهملت صيانتها وحاجاتها المالية والاستيرادية لصالح البرامج العسكرية . والواقع أن معظم الهيئات الاقتصادية العامة وشركات الأعمال المملوكة للقطاع العام كانت تحقق خسائر مالية هائلة بسبب رسوخ تقاليد الإدارة التسلطية والسياسية للاقتصاد العراقى عموما ، وللهيئات الاقتصادية على وجه الخصوص . وقد أفضى ذلك إلى اعباء هائلة على الموازنة العامة للدولة ، التى مولت تمويلا تضخميا خلال النصف الثانى من الثمانينات . ولم يؤد وقف الحرب مع ايران إلى تخفيض ملموس للانفاق العسكرى . فلم يكن تسريح جزء من الجيش الشعبى والقوات المسلحة تخفيفا كبيرا للاعباء المالية للانفاق العسكرى ، لأن الجزء الأكبر من هذا الانفاق قد توجه إلى بناء هيكل معقد من المرافق العسكرية وواردات السلاح الضخمة وبرامج

التصنيع العسكرى مرتفعة التكاليف ، أضافة إلى مستلزمات صيانة دولاب عسكرى هائل الحجم بمقاييس حتى أكثر الدول تقدما وثراء[٧]. واصبح التناقض بين التكلفة المذهلة للمحافظة على هذا الدولاب العسكرى من ناحية والهشاشة المالية والاقتصادية للاقتصاد العراقى عموما هو أكثر التناقضات استفحالا من الناحية الموضوعية . وكان أمام العراق اختياران لااختيار واحد . فاما أن تخفض حجم واعباء هذا الجهاز العسكرى والأمنى العملاق بما يتلاءم مع الامكانيات الاقتصادية الحقيقية للعراق ، في اطار سياسة جديدة وتوجه جديد كليا ، وإما أن تجعل هذا الجهاز العسكرى والأمنى مصدر للكسب المالى والاقتصادى ، والسياسى .

والحقيقة هى أن اختيار تفكيك جزء من الدولاب العسكرى والأمنى العملاق لم يكن مجرد اختيار اقتصادى أو مالى جزئى . ذلك أن المغزى والعائد الحقيقى لهذا الاختيار لم يكن ليتحقق إلا بأعادة هيكلة شاملة لاتقط للاقتصاد وإنما للدولة ذاتها أيضا ، أى أن هذا الاختيار كان يقضى حتما بالتحول إلى دولة مدنية ذات أفق ديمقراطى يترجم فى سياسات محددة ولو على نحو تدرجى . فالمشكلات الاعمق للاقتصاد العراقى قد نبعت من نمط للإدارة الاقتصادية يقوم على اسبقية الأهداف السياسية والدعائية للنظام الحاكم على الأهداف الاقتصادية ومعايير الاداء والجدوى الاقتصادية . كما أن الاقتصاد العراقى قد حرم من أهم موارده اطلاقا وهى تلك الفئة العريضة الضرورية للإدارة الكفوء للاقتصاد من المهارات التنظيمية والمهنية والفنية وكوادر مجال الاعمال ، إذ أدى القمع السياسى المتواصل والتعسفى إلى تهجير الجزء الأكبر من هذه الفئات أو تصفيتها دمويا عبر عقد الثمانينات وما قبله . وكان من الممكن لفترة اخفاء انعدام كفائة الادارة الاقتصادية للاقتصاد العراقى بسبب الازدهار المالى الذى تحقق عبر الزيادة السريعة فى الدخل النفطى ، خاصة فى النصف الثانى من الثمانينات . على أن انحسار هذا الازدهار بسبب اضطربات الانتاج والتصدير المرتبط بالحرب مع ايران ، وتدهور الاسعار منذ منتصف الثمانينات بسبب الفائض العالمى فى الانتاج وانكسار شوكة الاوبك والمنافسات بين اعضائها قد كشف الغطاء عن التدهور الهيكلى الذريع للاقتصاد العراقى . وباتت الدولة محرومة من الوسائل المالية التى استخدمتها فى حل مشكلاتها السياسية الداخلية ، وغير قادرة على تنمية ورفع كفاءة الاقتصاد غير النفطى بسبب طبيعتها التسلطية والعنيفة .

وجربت الدولة التسلطية مداخل متعددة لحل مشكلات الاقتصاد العراقى بما يحافظ على طبيعتها العنيفة ، مثل برامج بيع القطاع العام التى وضعت وطبقت على عجل خلال عام ١٩٨٩ ، واستخدام الوسائل الادارية القسرية لضبط اداء المديرين الحكوميين للهيئات الاقتصادية .. الخ . ولم تفد هذه الوسائل كثيرا فى تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية الجامحة .

وفى نفس الوقت ، فإنه لم يكن من السهل احداث تخفيض جذرى فى الاعباء المالية والاقتصادية للدولاب العسكرى والامنى العملاق الذى تضخم بصورة مذهلة منذ انفجار الحرب مع ايران . فقد توسعت الدولة فى برامج التحديث والتصنيع العسكرى التى تسوقت مكوناتها من الاسواق العالمية السرية المكلفة للغاية . ووراء هذا التوسع كان يكمن عقل الدولة العنيفة الباحث عن نظم اسلحة « نهائية » أى تستطيع أن تحسم نزاعاتها مع الجيران . بل أن المشكلة الكامنة فى التكاليف الهائلة لهذا الدولاب العسكرى والأمنى العملاق كانت تتجاوز بكثير مجرد برامج التحديث والتصنيع إلى جانب صيانة هذا الدولاب بحد ذاته . ذلك أن الدولة والمجتمع نفسه كانا قد اكتسبا طبيعة عسكرية هيكلية : أى أن النشاط المجتمعى والسياسى كان قد بدأ يتمركز حول الطابع العسكرى والعنيف للدولة . وعكس تخصيص الموارد المالية والبشرية (التنظيمية والفنية والمهنية .. الخ) هذا التمركز ، لغير صالح الكفاءة الاقتصادية فى إدارة الاقتصاد .

وفى هذا السياق ، كان قادة الدولة والنظام « يحلمون » بحل خارج المعضلة الحقيقية التى كانت تواجههم . وكان الأمل فى حدوث ارتفاع كبير لاسعار النفط وتحقيق زيادة ملموسة فى حصة العراق فى عرض نفط الأوبك أحد المداخل لهذا الحل الخارجى ، إلا أن ذلك بحد ذاته لم يكن يكفى لانتشال الاقتصاد العراقى ووقف التحلل العنيف للمجتمع . وبالتالى ، فقد اتجهت القيادة العراقية من جديد إلى « ارغام » الدول الخليجية الغنية على ضخ مساعدات مالية كبيرة ، إلى جانب الغاء مستحقات الدين الخليجى على العراق . وقد وضعت هذه المطالب العراق من ناحية ودول الخليج من ناحية أخرى فى علاقة تناقض وتوتر شديدين .

والواقع أن المطالب العراقية من دول الخليج كانت تبدو نوعا من الحد الأدنى للطموحات العراقية . ذلك أن استخدام الدولاب العسكرى والأمنى للعراق لتحقيق مكاسب اقتصادية ومالية (إلى جانب حل المشكلات الجيواستراتيجية للعراق) ينطوى على تداعيات لايمكن التحكم فيها تماما . إذ قد تبدأ من مجرد الابتزاز والتخويف ولكنها يمكن أن تقود إلى عمليات احتلال فعلى . كما أن العمليات العسكرية التى قد ينطوى عليها احتلال ما (مثل احتلال الكويت) قد تقضى ـ بحكم التداعيات الكامنة فى ذات هذه العمليات ـ الى احتلالات اخرى متتالية .

ومن المستبعد أن تكون القيادة العراقية قد تجاهلت أو

اسقطت من حساباتها الخاصة بغزو الكويت مجموع التداعيات السياسية والعسكرية لهذا الغزو ، ومن بينها احتمالات وقوع صدام عسكرى اوسع نطاقا بكثير ويشمل الجانب الأكبر من منطقة الجزيرة العربية وخاصة مناطق الاحتياطى النفطى والمناطق الحدودية الاستراتيجية الواقعة على المحيط الجغرافى لشبه الجزيرة ، حتى لو لم يحدث تدخل اجنبى .

والواقع أن هذا الصدام كان شبه حتمى بالنظر إلى محتوى الايديولوجية التى طورتها القيادة العراقية استنادا إلى الحقل الايديولوجى البعثى عموما . فالمسألة المركزية فى هذا الحقل هى الوحدة العرابية . ولم يمانع مؤسسو هذه الايديولوجية فى استخدام القوة العسكرية لتحقيق الوحدة العربية . بل ان الادبيات الكبرى التى وضعت وصانت هذه الايديولوجية ودافعت عنها ضد الايديولوجيات والممارسة الواقعية فى الساحة العربية قد احتفلت كثيرا بالتوحيد العسكرى قياسا على عمليات التوحيد القومى الأوروبى (وخاصة الايطالية والالمانية) فى القرن التاسع عشر . ومثلت فكرة التوحيد بالقوة اغراء شديداً لدى البعث العراقى على وجه الخصوص . فالبعثيون العراقيون كانوا على وعى شديد بالوضع الجيواستراتيجى والمكانى الحرج للغاية بالنسبة للعراق ، والذى يمكن تصحيحه موضوعيا فقط من خلال ادماج العمق والامتداد العربيين ، وخاصة فى منطقة الجزيرة والهلال الخصيب .

وكان يغلب على فكر الجيل الأول من المؤسسين للايديولوجية والحزب نظرة متوازنة إلى قضية الوحدة ، رفضت الاعتراف بمكانة متميزة لأية دولة فى حسابات منافع التوحيد القومى - خارج مقولة الدولة القائدة . أما الجيل الثانى فقد كان أكثر اهتماما بالقضايا والاوضاع الخاصة بالعراق كقطر اعطيت له مكانة سامية . ومزج هذا الجيل - وخاصة الرئيس صدام حسين والطاقم المحيط به مباشرة - مزجا فريدا بين تقديس التاريخ العراقى القديم والوسيط (الاسلامى) من ناحية والمقولات التقليدية للايديولوجية القومية العربية من ناحية أخرى . وأبرز هذا المزج نوعا من الاسطورة السياسية قوامها قدر العراق ومسئوليته التاريخية عن الوحدة . إن الحاح هذا المخرج الايديولوجى المعقد قد استدعى بالضرورة تقديس العنف والقوة الكامن فى خصوصية فكر الجيل الثانى من البعثيين عموما والرئيس صدام حسين على وجه الخصوص . بل من الواضح أن الرئيس العراقى قد جسد فى شخصه مجموعة الاساطير الكامنة فى الحقل الايديولوجى الذى تطور فى ممارساته السياسية . ومن المحتمل أن تكون التجربة ، الناجحة ، لهذا الرئيس ، سواء فى صداماته الداخلية العنيفة أو فى حربه مع ايران قد كرست هذه الاساطير بما يتجاوز بمسافة بعيدة ما تفرضه الحسابات الواقعية والعقلية من اعتبارات .

أن تحقيق هدف الوحدة كان يواجه بصعوبتين واضحتين : الأولى تكمن فى المواقف المعادية لهذا الهدف فى جانب النظام الدولى عموما ، والغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة بصفة خاصة . أما الثانية فتتجسد فى مواقف الدول العربية المؤثرة من المشروع العراقى للادماج القسرى للخليج والمشرق العربى . وحتى لو افترضنا غياب معارضة عسكرية أو عنيفة من جانب الغرب ، فقد كان من المحتم أن تبرز مقاومة شديدة لهذا المشروع من جانب دول عربية عديدة وخاصة سوريا والسعودية ومصر . ولم تكن موازين القوى تسمح بتمرير هذا المشروع العراقى بدون حروب أهلية عربية كبيرة وممتدة . ومثلت هاتان الصعوبتان العقدة الرئيسية فى سلسلة من التناقضات الكامنة فى المشروع الايديولوجى والسياسى العراقى . وسعت القيادة العراقية لحل هذه السلسلة من التناقضات من خلال تطوير استراتيجية تدرجية لتحقيق الاهداف الخاصة بالتوحيد القسرى للخليج والمشرق ، واضفاء مشروعية عربية عامة على هذه الأهداف بربطها بالقضية الفلسطينية وابرازها كدفاع شرعى عن النفس .

٢ - الإدارة العربية لأزمة الخليج :

فوجىء النظام العربى بانفجار أزمة الخليج وهو يمر بمرحلة سيولة وهشاشة واضحة . كانت قد ظهرت علامات هامة لرغبة شبه جماعية فى نهوض النظام العربى ، على أن - النظام فشل فى تأسيس إطار سياسى أو فلسفة مقبولة لنهوضه بعد مرحلة التشتت الطويلة منذ بداية الثمانينات . وكان يلملم قواه بالكاد فى محاولة يائسة لملاحقة التطورات الدولية الهائلة والتى حملت اليه تهديدات كبرى . على أن بروز الصراع بين خط التشدد وخط الاعتدال من جديد فى الساحة العربية ، إلى جانب الاتجاه الهجومى والعدوانى الذى ظهر من السياسة العراقية نحو الخليج منذ مؤتمر قمة بغداد قد بعث مشكلة الاطار السياسى الجامع . ولم يكن هذا الصراع قد أسفر عن تلاقى الافكار وامتزاجها عبر حوارات عقلانية ومفاوضات جادة وصريحة ، عندما انفجرت أزمة الخليج

وفى غضون أيام قليلة ، كان النظام الدولى قد أخذ فى يدية ادارة أزمة الخليج برمتها . وكان من الضرورى أن يبرز النظام العربى موقفه من هذه الأزمة . وطرحت منذ البداية مسألة مركزية على العقل العربى وهو من يملك أهلية

وصلاحية إدارة الأزمة - النظام الدولي أم النظام العربي - لم يكن حتى أكثر العرب اعتدالا ينظرون إلى النظام الدولي كنظام عادل . فهو يدخل في دائرة إدارة أزمة عربية وهو مفتقد إلى الإنسجام الاخلاقي والقانوني بسبب صمته الطويل عن التواتر المذهل للانتهاكات الاسرائيلية للقانون والشرعية الدوليين في المنطقة بسبب الحماية الأمريكية لاسرائيل . على إن المشكلة هي أن النظام العربي لم يكن يتمتع بجدارة سياسية حقيقية في إدارة الأزمة ، على الأقل من وجهة نظر دول الخليج التي هزها العدوان العراقي على الكويت هزة عنيفة للغاية .

ومنذ البداية ، واجه النظام العربي مجموعة من المعضلات المبدئية والاجرائية الكبرى التي حرمته من تكوين موقف جماعي من الأزمة . وسريعا ما تعمق الانشقاق بين مجموعتين من الدول العربية حول هذا الموقف أو مجموعة الاشكاليات المتضمنة فيه . ومع ذلك ، فقد استمر وجود فرصة ما لتكوين موقف جماعي عبر حوارات ومفاوضات حقيقية ، غير أن جمود الدول العربية الكبرى عند مواقفها الأولية ، وافتقار العديد منها إلى الكفاءة الدبلوماسية وإلى حرية الحركة الكافية ، قد أدى إلى اهدار هذه الفرصة .

وأفضت هذه العوامل إلى فشل ذريع وسريع لفكرة الحل العربي لأزمة الخليج . بل أن اشتعال حرب أهلية اعلامية بين الدول العربية قد أدى إلى تدهور متواصل لفرصة النظام العربي في القيام بدور مميز في إطار الإدارة الدولية للأزمة . وارتبط ذلك بعملية توسع مطرد للفجوات بين المواقف التي اتخذتها الدول العربية الكبيرة من الأزمة .

ويمكننا أن نتتبع جذور هذا الفشل بدراسة المواقف العربية المختلفة من المعضلات المبدئية والاجرائية التي طرحتها أزمة الخليج على العقل الرسمي العربي ، وعملية توسع الفجوات بين المواقف المتضاربة منها في سياق تفاعلات الإدارة العربية للأزمة .

أ - معضلات الإدارة العربية لأزمة الخليج :

واجهت الإدارة العربية لأزمة الخليج طائفة من الاشكاليات التي فشل النظام العربي في الاستجابة لها بصورة موحدة . والواقع أن الأزمة قد شرخت النفس العربية على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية . وأخذت الاستجابة لهذه الاشكاليات هيئة البحث عن الروح والهوية . وبعض هذه الاشكاليات اتسم بالطابع المبدئي ، أي أنها تعلقت بماهية المبادىء التي تنطلق منها المواقف والسياسات ، وبعضها الآخر اتسم بطابع اجرائي ، أي تعلق بالاشكال والترتيبات والعمليات التي تحقق مبادىء معينة ، من وجهة نظر الاطراف العربية المؤثرة في الأزمة .

وعلى المستوى المبدئي ، اثيرت ثلاث قضايا رئيسية ، وهي الموقف من الشرعية الدولية ، والموقف من الوجود العسكري الأجنبي على الأرض العربية كتمهيد لحرب محتملة ضد طرف عربي ، وأخيرا قضية الربط بين حل أزمة الخليج وحل الأزمات والصراعات الأخرى في المنطقة ، وعلى رأسها الاحتلال الاسرائيلي للارض العربية . وعلى المستوى الاجرائي ، أثيرت أربع قضايا رئيسية ، وهي المدى الممكن للحل العربي ومقوماته أو ضماناته ، والعلاقة بين نزع فتيل الحرب وضمان تحرير الكويت والموقف من المشاركة الاسرائيلية المحتملة في الحرب المتوقعة ، وأخيرا الموقف من ترتيبات أمن الخليج التي اقترحت من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في سياق الأزمة .

وسوف نتناول كل من هذه القضايا ، بعرض الحجج المختلفة على جانبي المناظرات العربية التي اثيرت على المستويين الرسمي والشعبي ، وجوانب قوتها وضعفها .

(١) المعضلات المبدئية :

سببت الهزة العميقة التي مثلتها أزمة الخليج طرحا عنيفا لبعض الأسئلة الكبرى المتعلقة بذات ما هية وطبيعة النظام العربي ، وهي الاسئلة التي عزفت الأطراف الرئيسية في النظام عن الاجابة عليها بوضوح خاصة بعد الصحوة الجزئية التي بدأت مع مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٧ . وربما كان المحور الرئيسي الذي دارت حوله هذه الاسئلة هي طبيعة العلاقة بين النظام العربي والنظام الدولي - والقوى الحاكمة لهذا الأخير ، وبالتالي طبيعة النظام العربي ذاته - أي نوع الروابط التي يجب على هذا النظام أن يقوم عليها . فقد انشغل النظام العربي خلال السنوات ١٩٨٧ - ١٩٩٠ بتحقيق المصالحات بين الاطراف المتخاصمة في الساحة العربية ، وهو ما سمي في الدبلوماسية العربية بـ « تنقية الأجواء العربية » . وفي أغلب الحالات ، تمت هذه المصالحات بدون توضيح الأسس المبدئية التي تقوم عليها . وعندما وقف النظام أمام قضية المبادىء الكبرى الحاكمة له ، وهي المبادىء التي تطرح مشروع تعديل الميثاق ومسودة بروتوكول ضوابط العمل العربي المشترك تصورا محددا لها ، لم يملك سوى أن يؤجل حسمها أو يضعها على الرف وينحيها كلية . وجاءت أزمة الخليج في وقت اتسم بوجود هذا الفراغ المبدئي ، بل والدستوري . حيث أصبح الميثاق قديما ومهجورا بعد كل ما حدث من تطورات على الساحة العربية التي تجاوزته جذريا . وكان من الطبيعي

لذلك أن تأتى الأستجابات المختلفة لهذه الأزمة ، وللاشكاليات التى طرحتها محملة بتضمينات مبدئية مختلفة ، بل ومتناقضة إلى حد كبير . وفيما يلى نعرض لبعض هذه الاشكاليات .

(أ) الموقف من الشرعية الدولية :

تعين على النظام العربى أن يتخذ موقفا حول كيفية ادارة أزمة الخليج وحلها فى ظرف متفرد ، وشديد الخصوصية . ذلك أن النظام الدولى ، ممثلا فى مؤسسة الأمم المتحدة كان قد سبق باتخاذ موقف حاسم وواضح ولالبس فيه ولا تأويل من الغزو العراقى المفاجىء للكويت ، فى ذات اليوم الذى جرى فيه هذا الغزو . فأكد قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ على إدانة الغزو العراقى للكويت ، وطالب بأن يسحب العراق فورا وبلا شروط جميع قواته إلى المواقع التى كانت فيها فى أول أغسطس عام ١٩٩٠ . وكان من الواضح ، حتى منذ اليوم الأول للغزو أن مجلس الأمن سوف يتخذ مواقف متشددة للغاية ولها طابع تنفيذى من الغزو العراقى للكويت ، على نحو لم يحدث فى تاريخ هذا المجلس .

وقد وضع هذا الظرف النظام العربى فى مأزق . فكان عليه أن يتماشى مع قرارات مجلس الأمن باعتبارها تعبيرا عن الشرعية الدولية ، أو أن ينشأ موقف متميز - مقاربا أو معارضا - لهذه الشرعية . وقد حاولت مجموعة من الدول العربية أن تلتف على قرارات مجلس الأمن - أو الشرعية الدولية - بصورة تمكن النظام العربى من ايجاد مدخل خاص به لادارة أو حل الأزمة ، دون اصطدام واضح بهذه الشرعية . على أن الموقف العراقى لم يسعف هذه المجموعة - إذ طرح النظام العراقى اختيارا استقطابيا بين رفض المشروعية الدولية ، والاقتراب بدرجة أو أخرى من الموقف العراقى ، أو التبنى الكامل لهذه المشروعية ، ومع تطور الأزمة ، بدأ موقف مجموعة أصغر من الدول العربية ينزلق إلى الحديث عن « شرعية عربية » بديلة للشرعية الدولية ، أو معارضة لها . والامر الاكثر أهمية أن هذا الموقف الرسمى لعدد من الدول العربية ، وعلى رأسها منظمة التحرير واليمن والاردن وليبيا ، قد أصبح نواة تجمع حولها طائفة من المواقف اللارسمية لأعداد كبيرة من المثقفين والتيارات السياسية القومية والراديكالية والاسلامية طورت معارضة جذرية للشرعية الدولية . على الأقل فيما يتعلق بأزمة الخليج بمفهومها الخاص عن « الشرعية العربية » . وأصبحت مقولة الحل العربى خلال اسابيع قليلة من بدء الأزمة تقوم على تلك المعارضة الشاملة والجذرية « للشرعية الدولية » « بالشرعية العربية » .

ونهضت المعارضة الجذرية للشرعية الدولية - كما تنعكس فى قرارات الأمم المتحدة التى توالت بتواتر سريع مع تطور الأزمة - على حجتين رئيسيتين :

الحجة الأولى تؤكد على ازدواجية الشرعية الدولية - وكيلها بمكيالين - فيما يتعلق على الأقل بقضايا الشرق الأوسط - إذ رتبت الشرعية الدولية موقفا متشددا وفوريا من الاحتلال العراقى للكويت ، على حين فشلت فى ترتيب نفس هذا الموقف من الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية وخاصة الضفة الغربية وقطاع غزة ، الذى استمر لأكثر من ثلاثة وعشرين عاما دون معارضة من جانب النظام الدولى . ونفس الأمر ينطبق على موقف النظام الدولى أو الشرعية الدولية من ملكية العراق للاسلحة الكيماوية والبيولوجية ، مع السكوت الكامل ، أو حتى التواطوء مع حيازة اسرائيل للاسلحة الذرية ، وهى أشد فتكا ودمارا من الأولى .

وحيث أن الشرعية الدولية تتسم بالازدواجية : أى ترتب معاملة مختلفة جذريا لنفس المسألة القانونية تبعا للامة أو المجتمع الذى يتخذ بحقه الموقف ، فأنها تفتقد العدالة والحياد والتجديد الذى يجب أن يميز أى قاعدة قانونية شرعية ، وهى بهذه الصفة لا تستحق أى أحترام أو طاعة من جانب العرب .

أما الحجة الثانية فتؤكد أن الشرعية الدولية الممثلة فى قرارات مجلس الأمن المتصلة بأزمة الخليج هى شرعية الأقوياء ، بل إنها شرعية مفروضة من جانب قوة واحدة فى العالم وهى الولايات المتحدة ، وهى نفس القوة التى تحمى إسرائيل وتؤمن أستمرار أحتلالها غير المشروع للاراضى العربية وسياساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطينى والشعوب العربية . وهى من حيث المضمون شرعية تستهدف سلب الوطن العربى كل عوامل القوة ومنح إسرائيل كل عوامل التفوق والهيمنة .

وقد وجدت هاتان الحجتان قبولا واسعاً بين المثقفين ، بل وبين الشعوب العربية عموماً . ولم ينازعهما من منطلق علمى أو مبدئى سوى أقلية صغيرة من المثقفين العرب المناهضين للغزو العراقى للكويت لم يكونوا على استعداد لمنازعة مقولة أزدواجية الشرعية الدولية . غير انهم اسسوا مواقفهم على احدى حجتين . الاولى هى القول بأن اهدار الشرعية الدولية نحو قضية ما ليست رخصة لاهدارها فى قضية أخرى ، وإلا كان البديل هو سيادة الفوضى وشريعة الغاب . والثانية هى أن العرب حتى لو اجتمعوا على كلمة واحدة لا يمكنهم سوى الأذعان للشرعية الدولية . على أن الحجتين اللتين ابرزتهما المعارضة للشرعية الدولية فى الساحة العربية لم تقوما على وقائع حقيقية وكاملة ،

ولا يمكن قبولها بحد ذاتها على ما بهما من علل ونواقص . فمن ناحية لا يمكن القول بأن الشرعية الدولية فيما يتصل بالصراع العربي الإسرائيلي والموقف من استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة هي معاكسة من حيث المبدأ والاتجاه للشرعية الدولية فيما يتصل بأزمة الخليج . فأسس ومبادىء الشرعية الدولية في الحالتين واحدة ، وهي عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة ، والإقرار بحق تقرير المصير للشعوب .

ويمكننا أن نصور الفجوة بين موقفي الشرعية الدولية في الحالتين في درجة الوضوح والانسجام والشدة بين المواقف الاجرائية عند تطبيق نفس القاعدة القانونية من ناحية وفي غياب الاداء التنفيذية عند تطبيق هذه القاعدة في حالة الصراع العربي الإسرائيلي ، وحضورها في حالة أزمة الخليج ، وكذلك ، فإنه لا يمكننا الموافقة - من منظور علمي - على ان الشرعية الدولية هي شرعية الاقوياء ، فقط . ذلك ان القانون الدولي قد اصبح يتطور بسرعة بسبب دخول العالم الثالث كشريك ومصدر رئيسي في صنع القواعد الدولية الجديدة . وان الشرعية الدولية - معبرا عنها في الكثير من المعاهدات والاتفاقيات والقرارات الدولية ، ومنها قرارات الامم المتحدة : قد اصبحت تعكس وجهة نظر أغلبية دول العالم وهي دول العالم الثالث . واذا جاز لنا ان نقبل القول بأن قرارات مجلس الأمن هي في الجوهر قرارات امريكية الصنع ، فكيف لنا ان نشخص قرار وزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي في الرابع من اغسطس وفي أكتوبر (الصادر في نيويورك) ، وقرارات العديد من المنظمات الدولية الأخرى ، بما فيها الجمعية العامة للامم المتحدة التي طالما اتخذت مواقف مخالفة أو مناهضة لمواقف امريكية* .

واضافة لذلك ، فانه لا يمكن معارضة الشرعية العربية بتلك الدولية . فأسس ومرتكزات الشرعية العربية الواجبة التطبيق في اللحظة التي كان يتعين على المؤسسات العربية اتخاذ موقف حيال الازمة فيها وهي المجسدة في ميثاق جامعة الدول العربية واضحة وقاطعة ، وخاصة فيما يتعلق بعدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة ، وعدم جواز استخدام القوة في تسوية المنازعات بين الدول العربية . وبالتالي ، فان المعارضين للشرعية الدولية فيما يتصل بالموقف من أزمة الخليج كانوا في الواقع يتحدثون لا عن الشرعية العربية القائمة بل عن شرعية جديدة .. شرعية ثورية .

وفي سياق معارضة الشرعية الدولية فيما يتصل بأزمة الخليج . ابرز القائلون بالشرعية العربية (الثورية) قضيتين اضافيتين ، تمثلان مرتكزات بديلة لنظام عربي جديد كلياً : وهما اعادة توزيع الثروة « العربية » وجواز استخدام القوة لتحقيق الوحدة العربية والاهداف السامية الاخرى للحركة القومية العربية .

وقد أخذت الدعوة لاعادة توزيع الثروة العربية تعبيرات متعددة قام على صياغتها التيار الديني والتيار القومي العروبي . وتراوحت الصياغة الإسلامية بدورها بين القول بأن الثورة هي لكل المسلمين وانها واجبة الإنفاق والاستثمار في المصارف الشرعية بما يحمل تحريما لاحتكارها من قبل الدول التي تقع فيها هذه الثروة ، وبين القول بوجوب زكاة الركاز ، وأن عدم الوفاء بهذه الزكاه يحل الثروة لكل المسلمين ولمن استطاع منهم فرض القاعدة الشرعية القائلة بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقوة .. إذا لزم الأمر . اما التيار القومي العروبي (الراديكالي) فقد صاغ نفس هذه الحجج بتعبيرات علمانية وعلى اساس من نزع الشرعية « الثورية - القومية » عن الدول القطرية .

وقد وجدت الدعوة لجواز تحقيق الوحدة القومية العربية بالقوة رواجاً في اوساط اضيق كثيراً من الدعوة الأولى ، حيث تركزت هذه الدعوة في بعض الاقطار العربية الاصغر مثل الأردن وموريتانيا ، وبين قطاعات المثقفين والتيارات السياسية القومية العربية وخاصة في الأقطار المغاربية . ومن الزاوية ، وجد الغزو العراقي للكويت مباركة حقيقية لم يجدها في المواقف الرسمية حتى لأكثر الدول العربية راديكالية مثل ليبيا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بالرغم من استعداد هؤلاء للتسليم بجواز أو حتى ضرورة انهاء النظام الاميري « الشرعي » وإحلاله بنظام جديد يرضى العراق من ناحية ويتفق مع قاعدة « حق تقرير المصير » من ناحية أخرى .

والواقع أن تلك الشرعية الثورية العربية الجديدة كانت وراء الحماس والتأييد الشعبي للعراق في العديد من الاقطار العربية ، بما فيها كل اقطار المغرب العربي (شاملة المغرب التي كانت مواقفها الرسمية متباينة مع بقية دول المغرب العربي) والاردن واليمن والأراضي العربية المحتلة ، بل واجزاء من الرأى العام السوري والمصري . وقد وجدت هذه الشرعية الثورية العربية المقترحة اصداء في المواقف الرسمية لعدد من الدول العربية ومنها ليبيا

* ادانت الجمعية العامة العراق بأغلبية ١٤٨ صوتا ضد صوت واحد في ٢٨ نوفمبر ، بسبب العنف ضد البعثات الدبلوماسية والقنصلية مؤكدة على قرارات مجلس الأمن أرقام ٦٦٤ ، ٦٦٧ ، ٦٧٤ . وادانت العراق بأغلبية ١٤٤ صوتا ضد صوت واحد لانتهاكه حقوق الانسان في الكويت المحتلة وذلك في ١٨ ديسمبر .

ومنظمة التحرير واليمن والجزائر . ولكنها لم تجد تعبيراً رسمياً صريحاً ، إلا على نحو استثنائي لأى دولة أو طرف عربي . فعلى مستوى النظام الرسمي العربي تركزت اشكالية المعارضة بين الشرعية العربية والشرعية الدولية في مسألة محددة وهي ضرورة الجمع في وقت واحد بين حماية العراق من الدمار الاقتصادى والعسكرى الذى مهدت له قرارات مجلس الأمن على ضوء المواقف العربية للشرعية الدولية ، وامكانية تحرير الكويت .

والواقع أن تلك الاشكالية كانت جسيمة وحقيقية . فحتى لو اتفقنا على أن الشرعية الدولية كما تجسدت في قرارات الامم المتحدة تستحق كل الاحترام ، فأنه تظل مسألة أن الولايات المتحدة كانت تقود عملية تطوير تلك الشرعية الى موقف متكامل يتيح استخدام القوة بهدف تدمير القدرات العسكرية والاقتصادية للعراق ، وأن ذلك الموقف كان ينطوى عمليا على احتمالات كبيرة لتدمير الكويت ايضاً . وهنا كان يمكن من الناحية النظرية تطوير مرتكزات اشمل للشرعية العربية تتيح التوافق مع قرارات الامم المتحدة أو الشرعية الدولية ، وانقاذ الكويت والعراق في نفس الوقت . وعلى حين تقع المسئولية الاساسية لفشل النظام العربي في تطوير موقف شامل من هذا النوع على التعنت العراقي واصرار القادة العراقيين على صيغة الاستقطاب الكامل والنهائي بين تحرير الكويت أو القبول بتدمير العراق ، فأنه لا يمكن إعفاء النظام العربي بما اظهره من جمود وانقسام تجاه تلك الأزمة من جانب من هذه المسئولية .

(ب) مسألة الوجود العسكرى الاجنبي في الخليج :

في الوقت الذى نوقشت فيه مسألة الشرعية الدولية على نحو نظرى ، ومن جانب القوى غير الرسمية في النظام العربي ، فان المسألة الملحة والأساسية التي طرحت على النظام العربي ـ الرسمي وسببت ـ شكلا على الأقل ـ انقسامه الشديد حول أزمة الخليج ، هي الوجود العسكرى الأجنبي في الخليج ، وخاصة في المملكة السعودية . فبقدر ما مثل الغزو العراقي للكويت صدمة للنظام العربي الرسمي ولقطاع من الرأى العام العربي ، وخاصة في الخليج ومصر ، فإن الموافقة السعودية والخليجية على نشر قوات أمريكية وأجنبية في أراضيها قد سبب صدمة للرأى العام العربي ولعدد لا بأس به من الحكومات العربية ، وسواء أكان ذلك عن حسن نية أو عن تدبير ، فإن الحكومات العربية المعارضة كليا أو جزئيا لقرارات مؤتمر القمة العربي الطارىء في القاهرة يوم ١٠ أغسطس قد أسست موقفها على رفض التواجد العسكرى الأجنبي في دول الخليج . وظل هذا التواجد هو محور المعارضة من جانب هذا العدد من الحكومات العربية والقطاع الأكبر من الرأى العام العربي . فعلى المستوى الرمزى والعاطفي أنعش الوجود العسكرى الأجنبي في السعودية والخليج الذاكرة الجماعية العربية الحافلة بالمرارات لوضع الاستعمار والحماية الأجنبية الذى فرض على الأكثرية الساحقة من الأقطار العربية . كما هدد هذا التواجد باحياء النظام الأستعمارى عبر إقامة قواعد عسكرية أجنبية على الأرض العربية .

ومن الناحية السياسية ، فإن هذا التواجد العسكرى الأمريكي والأجنبي كان يحمل في طياته احتمالات كبيرة للغاية بشن حرب أمريكية وأجنبية على العراق بقصد تدميره ، واصطدم بالتالي بالهدف الأسمى للرأى العام العربي بإنقاذ الكويت والعراق معا من المأزق التاريخي الذى نشأ بسبب الغزو العراقي للكويت ، وهو الهدف الذى تبلور في شعار النضال العربي من أجل منع الحرب . والحقيقة هي أن الاستعانة بقوات أجنبية وأمريكية على وجه الخصوص . في سياق المواقف العداونية والعدائية الأمريكية ضد المصالح التحررية العربية ، قد زلزل الضمير القومي والاسلامي معا . وقد وجدت السعودية صعوبة بالغة في تعبئة تأييد الفقهاء السعوديين والخليجيين وراء القول بشرعية الاستعانة بهذه القوات ، حتى لو كان بغرض مقاومة عدوان دولة عربية . وأجمع الفقهاء المسلمون في الدول العربية خارج الخليج ومصر على تحريم هذا الاختيار .

وواجهت السعودية ودول الخليج الأخرى معضلة حقيقية بين الخطاب الديني الذى نظر للقوات غير الاسلامية باعتبارها « كافرة » من ناحية ، والخطاب الذى يعبر عن « عقل الدولة » اقليمية الحديثة ، وخاصة ما يرتبط بضرورات أمنها وسلامتها الاقليمية . فلم تكن السعودية ودول الخليج في ظروف تسمح لها بالدفاع عن نفسها ضد عدوان عراقي محتمل . وكذا فإنها لم تكن تستطيع الاعتماد على وعود الرئيس والزعماء العراقيين بعدم العدوان بعد أن أتموا لتوهم اجتياح الكويت عسكريا . وقد اشترك قادة دول الخليج في اعتقاد موحد بأن نية العراق تتجه لابتلاع الخليج كله ، وعبروا عن هذا الاعتقاد صراحة . وفوق ذلك ، فحتى لو لم تكن شكوكهم في عدوان عراقي وشيك على بقية دول الخليج صحيحة ، فإن أمن دول الخليج هو بحكم الاعتبارات الجغرافية والسياسية والاستراتيجية كل مترابط . فاذا مر غزو الكويت دون مقاومة جادة لم يكن من الممكن منع سقوط الإمارات وأجزاء من السعودية وقطر ، وربما عمان في قبضة العسكرية العراقية . والبديل الأول الذى كان من الممكن نظريا أن يحمي دول الخليج من الاجتياح العسكرى العراقي هو إذعانهم الفردى والجماعي بوضع التوابع للقوة العراقية الصاعدة . أما البديل الآخر ، فهو شكل أو آخر من أشكال التدخل العسكرى الأجنبي . لضمان أمن دول الخليج الأخرى . وتشكيل ضغط عسكرى فعال بما فيه الكفاية

لاقناع العراق بالانسحاب من الكويت . وزاد من قناعة السعودية بضرورة الاسراع بطلب التدخل العسكرى الخارجي وصول القوات العراقية إلى حدود المملكة وإقدامها على القيام بثلاثة اختراقات للأراضي السعودية ، ربما بقصد جس النبض ، كما ذكرت بعض المصادر السعودية والأمريكية .

ومن الناحية النظرية ، مثل البديل العربي الاختيار الأكثر أمانا من الناحية الدعائية والعاطفية . غير أن القادة السعوديين ، والخليجيين عموما ، لم ينظروا إليه باعتباره بديلا كافيا ، أو حتى أساسيا . فمن الناحية العسكرية ، لم تكن الدول العربية مجتمعة تستطيع أن توفر قوات عسكرية كافية ، لا من حيث العدد والتجهيز ولا من حيث الفعالية العسكرية والتكنولوجية ، لردع هجوم عراقي محتمل ، ناهيك عن تحرير الكويت ، إذا فشلت الوسائل الدبلوماسية . ومن الناحية السياسية لم يكن قادة الخليج يرغبون في تمكين أي من الدول العربية من السيطرة على ساحة الصراع السياسي والاستراتيجي مع العراق ، الأمر الذي ينطوي على احتمالات كبيرة لتخفيض الوزن الخليجي في تحديد المحصلة النهائية للصراع ، بما قد يجعل الخليج في النهاية رهنا بالتوازنات السياسية العربية . وفوق ذلك فإن شكوكا تاريخية بين النخبة السعودية من ناحية وعدد من الدول العربية المحيطة من ناحية أخرى قد جعلت من المستبعد اللجوء للبديل العربي وحده ، أو حتى بشكل رئيسي . وأمام هذه الاعتبارات ظهرت ثلاثة مواقف عربية ، لا اثنين كما هو شائع .

الموقف الأول إدانة الاستعانة بالقوات الأمريكية ومتعددة الجنسية مع التأكيد على الحل العربي والبديل العربي بصورة نظرية وعامة . وقد اتخذت فلسطين وليبيا والسودان واليمن والأردن وموريتانيا وتونس هذا الموقف أثناء مؤتمر القمة الطارىء في القاهرة ، واستمر بعض هذه الأطراف في اتخاذه طوال الأزمة . ويقوم هذا الموقف على الحجج التالية :

- إن تمكين القوات الأمريكية من الانتشار في الأراضي السعودية والخليجية يدفع في إتجاه الحل العسكرى للازمة ، ومساعدة الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها في تدمير القوة العسكرية العراقية لصالح إسرائيل .

- ان الاستعانة بالقوات الاجنبية والامريكية خاصة يقطع الطريق على الحل العربي وعلى الدبلوماسية العربية الهادئة دون اعطائها فرصة كافية أو فسحة من الوقت للتفاهم مع القيادة العراقية بما يحقق هدف انقاذ الكويت والعراق معا ، وينتج اثرا عكسيا حيث يزيد من عناد القيادة العراقية التى لا ترغب في الظهور كأنها تنازلت أمام استعراض امريكا للقوة . على ان هذا الموقف كان يواجه بحجج مناقضة ، وهي بايجاز كما يلي :

- ان مفهوم الحل العربي - من منظور الدول المسماه - يفتقر إلى محتوى عملي محدد . فالدبلوماسية ركن هام من اركان ادارة الازمة ، غير ان القدرات العسكرية هي الركن المقابل واللازم لتحقيق الردع والتوازن ، وهو الركن الاهم عندما تفشل الدبلوماسية في الزام العراق بالامتثال للشرعية الدولية والعربية . ولم يكن باستطاعة العالم العربي بأسره أن يقدم حزمه القوة العسكرية الضرورية حتى لمجرد ردع المعتدى عن مواصلة العدوان ومده إلى دول الخليج الاخرى .

- في ظل غياب بديل عسكرى عربي ، لا يكون أمام دول الخليج - عند فشل الدبلوماسية - سوى الاعتماد على القوة الوحيدة الراغبة في الالتزام بالدفاع عن دول الخليج والقادرة عليه ، وهي الولايات المتحدة الامريكية ، ويأتي بعد ذلك دور الدول العربية والاسلامية كعامل عسكرى مكمل .

- أن القوات الامريكية قد نشرت في اراضى السعودية ودول الخليج بناء على طلبها للدفاع عن النفس ، ويمكن أن ترحل اذا زال التهديد العراقي . وبالتالي فان مقياس فعالية الحل العربي واضح ، وهو اقناع العراق بالانسحاب من الكويت وتقديم ضمانات بعدم الاعتداء على دول الخليج الاخرى عموما . أى لابد من الاتفاق على اسبقية مواجهة السبب - أى العدوان العراقي - على النتيجة - وهي التواجد العسكرى الاجنبي والامريكي خصوصا .

اما الموقف الثاني فهو القبول بالتواجد العسكرى الامريكي ومتعدد الجنسية باعتباره امرا لا غنى عنه من الناحية العملية لوقف العدوان العراقي والزام العراق بالاذعان للشرعية العربية والدولية . مع اعطاء الاولوية إلى أقصى مدى ممكن للحل الدبلوماسي والسياسي للازمة . على ان هذا الموقف لم يجد صياغة موحدة أو متجانسة لا فيما بين الدول العربية القائلة به ، ولا من حيث الانسجام مع المنطق الأصلي له مع الزمن . ففي البداية قبلت مصر وسوريا بهذا الموقف باعتباره امرا واقعا ومؤقتا . فقد كانت القيادة المصرية والسورية على وعى كامل بأن الموقف السعودى - وهو الموقف الحاكم لهذه القضية - كان نهائيا وليس من الممكن تغييره . وأنه لو بذل ضغط عربي كامل ضد التواجد العسكرى الامريكي - فان الاحتمال المرجح هو أن تقطع السعودية ودول الخليج الاخرى - كل صلة بالنظام العربي . وفوق ذلك ، فقد كان لدى كل من سوريا ومصر أسبابهما الخاصة للقبول المشروط بهذا التواجد ، واسبابهما لتفهم ضرورته من وجهة نظر السعودية ودول الخليج على ضوء عدم كفاية البديل العسكرى العربي . وبناء على هذه الاعتبارات توصلت الدولتان إلى الاستنتاجات التالية :

- ان أفضل السبل للمحافظة على الحد الادنى من الروابط العربية هو تقديم أقصى دعم عسكرى وسياسى ممكن للسعودية ودول الخليج ، حتى يمكن تقديم مبررات كافية لاقناع دول الخليج بالاستمرار فى النظام العربى . ولم يكن الدفع بقوات عسكرية مصرية وسورية لهذا السبب وحده ، ولكنه كان فى الحقيقة احد الاسباب الجوهرية وراء هذا القرار .

ان الحل العربى يعنى مضمونا متجددا فى كل لحظة بعينها . ففى بداية الازمة كان ، الحل العربى ، معلقا من الناحية العملية باقناع العراق بالانسحاب الفورى من الكويت والكف عن تغيير نظام الحكم فيه بالقوة . وعندما بات من الواضح ان العراق لن يعمل ذلك ، اصبح المضمون العملى للحل العربى هو مشاركة العرب فى الصيغة السياسية والعسكرية الدولية بهدف جعل التواجد العسكرى الامريكى والاجنبى مؤقتا ومرتبطا بهدف استعادة الشرعية الدولية والاقليمية . ولم تقبل مصر أو سوريا بصيغة تواجد عسكرى اجنبى دائم ، وقاومتا اعلان بيكر بالنية فى انشاء ، بنية أمنية شرق أوسطية ، وكان أحد أهداف زيارة الرئيس مبارك للسعودية والامارات وعمان فى شهر أكتوبر هو التوصل إلى فهم مشترك حول هذه المسألة وضرورة الامتناع عن التعهد أمام الامريكيين بأية صيغة لوجود عسكرى أجنبى ثابت بعد حل أزمة الخليج . والواضح أن الرئيس مبارك كان قد حصل على هذا الالتزام . وكانت تصريحات وزير الخارجية السعودى ومسئولين آخرين تؤكد على نفس هذا المعنى . وحرصت سوريا على الدفع فى نفس هذا الاتجاه .

وفى هذا الاطار كان التواجد العسكرى المصرى والسورى هو الضمان الرئيسى للتأكيد على أولوية الحل السياسى للازمة . ومع ذلك فقد اخذ هذا الموقف فى التغير ، منذ نحو منتصف شهر أكتوبر . وربما تكون القيادات العربية التى اتخذت هذا الموقف قد صارت فى ذلك الوقت على يقين بأن الحل العسكرى للازمة حتمى .

أما الصياغة الخليجية لنفس هذا الموقف ، فقد اتسمت منذ البداية بعدم الثقة فى تواجد عسكرى عربى كبير ، وحرصت القيادة السعودية على ، تحجيم هذا التواجد ، . ولا شك ان ذلك الموقف لا يعود فقط إلى شكوك تاريخية ، وانما ايضا إلى الرغبة فى ، تحجيم ، الدور السياسى العربى فى ترتيبات ما بعد نهاية الازمة .

وإلى جانب ذلك ، اتسم تقدير القيادة السعودية بالحرص على اظهار أهداف التواجد العسكرى فى الإطار الدفاعى البحت لفترة طويلة من الزمن . والارجح هو ان القيادة السعودية والخليجية كانت تتوقع ان يسفر التواجد العسكرى الامريكى ومتعدد الجنسية عن افراز ضغوط كافية لاقناع العراق بالانسحاب من الكويت . ولم تتضح فى اذهان هذه القيادة قيام هذه القوات بمهام هجومية الا مع الوقت ، ربما فى نحو منتصف أكتوبر ايضا . والواقع ان القيادة السعودية كانت مترددة حقا فى القبول باهداف هجومية للقوات الاجنبية بسبب التوقعات الكبيرة لحجم الدمار المحتمل فى حرب هجومية ، وهو ماظهر من الاستعداد السعودى للقبول باعطاء تنازلات إقليمية وخاصة فيما يتصل باعطاءه منفذاً بحرياً مباشراً على الخليج مع ابراز الاستعداد للتعاون فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى وتبلور ذلك فيما أعلنه وزير الدفاع سلطان بن عبد العزيز فى هذا الصدد ، إلا أن هذه البادرة لم تأخذ الفرصة الكافية للتفاعل نتيجة للتراجع السعودى السريع عنها ، عقب ما يمكن القول أنه ضغوط أمريكية فى هذا الشأن ، وهكذا أصبح من الواضح أن السعودية قد فضلت فى النهاية . نتيجة للعديد من العوامل المتداخلة حسم ترددها بقبول حرب هجومية بالمقارنة بالتسليم بتنازلات كبيرة للعراق لانهاء الازمة ، الامر الذى كان يجبرها على التسليم بضرورة رحيل القوات الاجنبية أو الجانب الاكبر منها مع استمرار التهديد العراقى فى نفس الوقت .

واخيرا تبلور موقف ثالث فى قضية التواجد العسكرى الاجنبى فى الخليج قوامه هو الرفض المبدئى لهذا التواجد ، مع اظهار التفهم لاضطرار القيادات الخليجية . والسعودية خاصة . لاستدعائه . وبالتالى ركز هذا الموقف على ايجاد مجموعة من الافكار التى تضمن رحيل القوات الاجنبية وتأمين دول الخليج وخاصة السعودية من امتداد العدوان العراقى اليها فى نفس الوقت . وكان هذا الموقف هو اساس اغلبية المبادرات السياسية الفردية ومتعددة الاطراف العربية. على ان هذا الموقف قد قام على الفصل بين قضية احتلال الكويت وقضية تأمين دول الخليج وخاصة السعودية من امتداد العدوان العراقى اليها . ففى الوقت الذى اجتهدت فيه الدول العربية التى تبنت هذا الموقف فى ابتكار الافكار التى تستهدف تأكيد ضمانات أمن السعودية ، فانها قد أظهرت رغبة أو استعداداً حقيقيا لحل وسط بالنسبة لمسألة الكويت . وتراوحت المبادرات العربية من حيث مدى التنازلات للعراق على حساب الكويت بهدف اقناع العراق بالانسحاب ، أو مجرد الالتزام بالانسحاب من الكويت فى النهاية .

وقد تمتع هذا الموقف بميزة واضحة وهو أنه قام على دبلوماسية ديناميكية نسبيا تستهدف تجنيب العراق الدمار المتوقع من حرب ضروس يشنها الامريكيون ، مع ضمان بعض الحقوق للكويت ، وخاصة اعتبارها وحدة سياسية مستقلة عن العراق . ومع ذلك فانه كان يتسم بعيوب واضحة ، يمكن ايجازها فيما يلى :

ـ ركز هذا الموقف على منح ضمانات أمن للسعودية بما يقبل التفسير بأنه ينطوى فى النهاية على التضحية بالكويت . وحرصت كافة المبادرات الفردية ومتعددة الاطراف العربية على اجراء حوار مباشر بين العراق والسعودية ، على اساس افتراض قوامه أنه لو أمكن تهدئة المخاوف الأمنية السعودية فانه يمكن اقناعها باجلاء القوات الاجنبية وبالتالى ضمان تجنب الحرب وبحيث تحسم مسألة الكويت فى مفاوضات مباشرة تكون السعودية والعراق هما طرفاها الرئيسيان .

ـ ارتطم هذا الموقف باصرار القيادة العراقية على عدم الالتزام بمبدأ الانسحاب من الكويت ، وعلى أن مسألة الكويت منتهية . ومثل الانفتاح العراقى على فكرة الحوار مع السعودية وقبول منحها ما تطلبه من الضمانات بعدم العدوان مفتاح المبادرات العربية الفردية ومتعددة الاطراف ، الامر الذى فهم باعتباره محاولة لترضية السعودية من أجل السكوت عن مسألة الكويت أو قبول حل وسط حولها يرضى العراق .

ـ ان هذا الموقف لم يتمتع عموما بالمصداقية ـ لدى دول الخليج ـ لأن القائلين به قد بدوا متحيزين للعراق . بل أن السعودية ودول الخليج قد أعتبرت منظمة التحرير واليمن والاردن بصفة خاصة ضالعين مع العراق . كما أنها قد اهتزت بعنف لمواقف دول المغرب العربى ، وان بدرجة أقل مما شعرت به حيال المنظمة واليمن والاردن .

(جـ) معضلة الربط بين الكويت وفلسطين :

من بين كل المبادرات العراقية ، لم تحظ فكرة بمدى الشعبية التى تمتعت بها فكرة الربط بين حل أزمة الكويت وحل القضية الفلسطينية . وعلى حين تضمنت المبادرة العراقية يوم ١٢ أغسطس ربطا بين كل ، الاحتلالات ، فى المنطقة ، فان احدا فى الساحة العربية لم يبد ادنى اكتراث سوى بالربط بين الكويت وفلسطين . بل أن هذا الشعار وحده يفسر الجانب الاعظم من تعاطف الرأى العام العربى مع العراق ، والجانب الاعظم من ، الحرج ، الذى استشعره النظام الرسمى العربى . فقد إتكأ النظام العراقى على موطن الألم الرئيسى فى الوطن العربى . وبدا أمام الرأى العام أن هناك حلا جذريا وثوريا معاجلا للمسألة الفلسطينية يتمثل فى الضغط على المصالح الامريكية والغربية فى الكويت والخليج . ونظر إلى هذا الشعار باعتباره استمرارا لخط المتشددين من الراديكاليين العرب فى الدعوة لتصفية المصالح الغربية والامريكية خاصة فى الوطن العربى ردا على الدعم الامريكى الكامل لإسرائيل والإزلال المتواصل للكرامة العربية .

واستند القائلون بالربط على عدد من الحجج ، أهمها ما يلى :

ـ مع الاعتراف بمعاناة الشعب الكويتى ، فان غزو الكويت يمثل فرصة نادرة للتعامل مع الغرب والولايات المتحدة خاصة من موقع القوة ، فيما يتصل بالقضية الفلسطينية ، حيث ان العرب لم يعودوا يملكون الكثير من عناصر الضغط على الموقف الامريكى حيال هذه القضية .

أنه لو اجتمع العرب على فكرة الربط ، فان من الممكن خلق تيار عالمى يؤيد هذه الفكرة بحيث يصير من غير الممكن تجنبها . وكانت هذه الفكرة قد حظيت فعلا ببعض القبول لدى اطراف دولية هامة فى إدارة الأزمة ، وخاصة فرنسا التى أعلن رئيسها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى بداية أكتوبر مبادرة تأخذ مسألة الربط فى الاعتبار . ومن المعقول أن تدفع بعض القوى الغربية لتنفيذ فكرة الربط ، فى الوقت الذى يرفضها فيه بعض العرب .

ـ انه لو تواصل الضغط العربى والدولى لتطبيق فكرة الربط باعتبارها قلب أية تسوية يصبح من الصعب على الولايات المتحدة أن تستمر فى رفضها للفكرة ، حيث أنها لن تستطيع الدفاع عن موقفها الذى يكافىء المعتدى الإسرائيلى ويعاقب ، المعتدى ، العراقى . وأنه لو أمكن تحقيق تسوية من خلال الربط فيكون العرب قد كسبوا كل ما يطمحون فيه من تحرير فلسطين وتحرير الكويت وانقاذ العراق فى نفس الوقت .

ولم يتح لمؤتمر القمة العربى المنعقد فى القاهرة مناقشة هذه الفكرة التى طرحت فى ، مبادرة ، عراقية بعد القمة بيومين ، وبقصد واضح هو الطعن فى الشرعية ، القومية ، لهذا المؤتمر وقراراته . ومع ذلك ، فقد كان من الواضح أن أغلبية الدول العربية ترفض مقولة الربط رفضا تاما ، على الاقل فى مواقفها المعلنة . وقد استند هذا الرفض إلى مجموعة من المبررات والحجج ، منها ما يلى :

من الناحية الاخلاقية بدت فكرة الربط منحرفة إلى حد بعيد ، حيث لا يمكن النظر إلى الكويت باعتبارها رهينة عربية يمكن مقايضتها بالارض المحتلة فى ٥ يونيو ١٩٦٧ . ولا تغير حتى أحسن النوايا عن تفسير فكرة الربط اخلاقيا من حقيقة العدوان العراقى كعدوان على دولة عربية وشعب عربى .

ـ ومن الناحية السياسية ، كانت أقرب إلى الدعاية التى تستهدف تعبئة الرأى العام العربى والاسلامى وراء غزو الكويت أكثر منها تفاوضا جاداً حول مستقبل الشعب الفلسطينى والمؤكد أنه لو كانت الولايات المتحدة قد قبلت بضم العراق للكويت ما كانت العراق لتطرح صداماً سياسيا وعسكريا معها حول .حقوق الفلسطينيين . ففى سياق المداولات التى تمت بين الرئيس العراقى والسفيرة

الامريكية - ثم القائم بالاعمال الامريكي - في العراق ، صرح الرئيس العراقي بوضوح بنيته في احترام وصيانة المصالح الامريكية في المنطقة العربية .

- ومن الناحية الدبلوماسية لم يكن من الممكن قبول رهن مصير الكويت والذي يقع في يد دولة عربية قامت بغزوه بمصير الارض العربية المحتلة التي تقبض عليها إسرائيل . ولم يكن من المتصور أن تقبل إسرائيل ، حتى لو ضغطت عليها الإدارة الامريكية بأقصى ما لديها من قوة ، بالانسحاب من الاراضي المحتلة لمجرد ضمان تحرير الكويت .

- ومن الناحية العملية ، فان القائلين بمقولة الربط قد وقعوا في تناقض بين اعتبار العراق في مركز قوة باحتلاله الكويت والخشية عليه من عدوان امريكي وشيك . كما أنهم قد وقعوا في تناقض بين رفع شعار منع الحرب الامريكية ضد العراق ، واعتبار العراق - والعرب عموما - في موقع قوة يتيح لهم التفاوض حول الارض المحتلة .

والواقع أن شعار الربط قد صادف استحسانا لدى اقلية من الدول العربية لفترة قصيرة بعد اعلان المبادرة العراقية . فوافقت اليمن رسميا على مبادرة الرئيس صدام حسين بعد اعلانها . كما تضمنت مبادرتها في أول سبتمبر هذه الفكرة . غير أنها سريعا ما أسقطت هذه الفكرة من مبادرتها المعلنة في ١٩ أكتوبر ، وفي مشروع القرار المقدم منها - مع عدد من دول عدم الانحياز - لمجلس الأمن في ٧ أكتوبر ، وهو المشروع الذي رفض المجلس تمريره . كما أتخذت المبادرات الاردنية نفس المسار .

وفي الوقت نفسه ، فانه في الوقت الذي رفضت فيه دول الخليج ومصر وسوريا رسميا مقولة الربط ، فانها في مفاوضاتها مع الجانب الامريكي ، وبعض الاطراف الاوروبية قد حثت على اعلان التزام ما من جانب الولايات المتحدة أو مجموعة من الدول الغربية أو مجلس الأمن بتحريك القضية الفلسطينية ، وتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي بعد إنهاء أزمة الخليج ، واعلان هذا الالتزام في وقت مبكر . وكانت مجموعة دول المغرب العربي ، وخاصة الجزائر تدفع في نفس الاتجاه وان كانت قد طلبت التزاما تعهديا أقوى من جانب الولايات المتحدة ومجلس الأمن ، وبحيث يبدو هذا الالتزام كتنازل لصالح العراق وهو الامر الذي رفضته الولايات المتحدة بصورة تامة . ومع ذلك فقد كانت ضغوط الدول العربية ، وخاصة مصر ، وراء صدور بيان غير ملزم من مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ ديسمبر بالتوصية بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (دون تحديد شكل معين أو تاريخ محدد لهذا المؤتمر) . ولم يكن هذا الحل الوسط مقبولا من جانب دول المغرب العربي ، أو العراق بالطبع ، وبالتالي فقد استمرت في مساعيها لاصدار التزام أقوى . وقادت فرنسا الاتجاه لاصدار هذا الالتزام في سياق حل دبلوماسي لأزمة الخليج . وتبلور هذا الموقف الفرنسي في المبادرة بتوزيع اقتراح بين اعضاء مجلس الأمن في ١٤ يناير - أي قبل إنتهاء مهلة الأمم المتحدة بيوم واحد - يتضمن التزام المجلس « لمساهمة نشطة في حل المشكلات الاخرى بالشرق الاوسط ، في وقت ملائم ، بعد التوصل إلى اتفاق حول جدول زمني لانسحاب القوات العراقية من الكويت .

والواقع أنه كانت هناك فرصة كبيرة من الناحية النظرية لحدوث توافق عربي بشأن العلاقة بين حل أزمة الخليج وحل المشكلة الفلسطينية لا يتضمن ربطا ميكانيكيا ومباشرا ، ولكنه يؤكد في نفس الوقت على ضرورة معاملة القضية الفلسطينية معاملة مماثلة من حيث المبدأ القانوني والدبلوماسي في الحد الادنى للقضية الكويتية . وبسبب الحرب الاهلية الاعلامية - التي استخدمت فيها حجج متعارضة حول مقولة الربط - بين قضايا أخرى - ضاعت هذه الفرصة .

(٢) المعضلات الإجرائية :

إلى جانب المعضلات المبدئية ، واجه العالم العربي مجموعة من الاشكاليات الاجرائية التي اوضحت بجلاء حدود فكرة النظام العربي ، في المرحلة التاريخية الراهنة التي ثارت فيها أزمة الخليج . وقد تعينت هذه الحدود فور انفجار الأزمة مباشرة في السؤال التالي : ماذا يستطيع النظام العربي أن يفعل إذا قرر أحد اطرافه ذو القوة العسكرية الكبيرة والتصميم غير المحدود على تحدي قواعده ؟ والوجه المقابل لهذا السؤال هو ماذا يستطيع النظام العربي أن يفعل اذا قرر النظام الدولي - باجماع القوى العظمى فيه - أن يأخذ المبادرة بإدارة أزمة تقع في صميم نسيج العلاقات العربية - العربية ؟ وفيما بين هذين السؤالين المتقابلين تحددت جدارة النظام العربي بإدارة الأزمة بالمقارنة مع جدارة النظام الدولي . ونعني بالجدارة هنا كفاية القواعد المقننة القابلة للتطبيق على الأزمة ، ووضوحها وانسجامها - من ناحيتي الشكل والمضمون - وكفاية القوة اللازمة لفرض الاذعان لهذه القواعد قبل اطراف النظام ذاتهم . وليست الجدارة بهذا المعنى ضمانا لنجاح إدارة الأزمة أو كفاءة إدارتها ، اذ يتعلق نجاح إدارة أية أزمة بمدى الرضا الكلي الذي يتحقق عن الحصيلة النهائية لهذه الإدارة بين اطراف النظام القائم على هذه الإدارة .

وقد اكتشف الاطراف الرئيسيون في النظام العربي عدم كفاية وتناقض واضطراب القواعد الواجبة التطبيق على حالة الغزو العراقي للكويت . فقد كانت هذه الاطراف قد نحت جانبا مشروع تعديل الميثاق وبروتوكول ضوابط العمل

العربى المشترك ولم تصدق عليهما . ولم يكن هناك غير نص المادتين ٦ و ٧ من ميثاق جامعة الدول العربية الذى وضع فى عام ١٩٤٤ ، ونص المادة ٢ من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية والموافق عليها فى عام ١٩٥٠ . ويلزم نص المادة ٦ مجلس الجامعة باتخاذ القرارات الخاصة بالتدابير اللازمة لرد الاعتداء الواقع على إحدى دول الجامعة بالاجماع (مع استثناء رأى الدولة المعتدية) . أما نص المادة ٧ وهى التى تضع القاعدة العامة للتصويت فى قطاع الجامعة فيعين أن ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة فى الجامعة ، وما يقرره المجلس بالاكثرية يكون ملزما لمن يقبله . ولم يكن هناك نصوص مشابهة لضبط نظام التصويت فى مؤتمر القمة العربى ، الذى تطور كأهم مؤسسة فى النظام العربى فى الممارسة ، دون تطور قانونى مناظر . اما نص المادة الثانية من اتفاقية الدفاع المشترك فتلزم الدول الموقعة بالمبادرة إلى معونة الدولة المعتدى عليها ، حتى لو كانت هذه المبادرة منفردة ، ولا تشترط احماعا للوفاء بهذا الالتزام . وقد أثارت هذه التناقضات اضطرابا ومعارضة عند التصويت على مشروع قرار مؤتمر القمة العربى الطارىء فى القاهرة وبعد صدور قراره فى العاشر من أغسطس . والأهم من ذلك هو عدم وضوح التدابير التى يفترض أن يتخذها مجلس الجامعة أو مؤتمر القمة عند عدوان من دولة عربية على دولة عربية أخرى . فالتدابير التى تشمل استخدام القوة المسلحة فى نص المادة ٢ من معاهدة الدفاع مقصودة بوضوح لرد اعتداء دولة أجنبية على دولة عربية . وفوق ذلك كله ، فان النظام العربى لم يكن يملك قاعدة واحدة صالحة للتطبيق عندما يكون الهدف من إدارة أزمة نشأت عن عدوان دولة عربية على دولة عربية أخرى هو انقاذ الدولتين معا من مخاطر داهمة بسبب العدوان الأصلى وما قد يتلوه من أعمال عدوان خارجى ضد الدولة العربية المعتدية .

ويرتبط بعدم كفاية القواعد الواجبة التطبيق واضطرابها افتقار النظام العربى لوسائل القوة والإلزام الضرورية لوضع قراراته أو قواعده موضع التطبيق ، وخاصة اذا قررت دولة ما انتهاك هذه القواعد وتحديها أو الهجوم على النظام كله وقواعده الجُوهرية ، ومن بينها قاعدة حل المنازعات بالطرق السلمية .

وقد شهد النظام العربى نزاعات عسكرية كثيرة ، وان لم يصل أى منها أبدا إلى حد غزو دولة عربية لكل أقليم دولة عربية أخرى بالقوة العسكرية الغاشمة . ولم يتمكن النظام فى أى منها من التدخل المقنن أو تطوير قواعد كافية للمشروعية فى رد العدوان أو الدفاع عن المصالح العربية الجماعية . وفوق ذلك ، فانه بالرغم من تكرار المنازعات العسكرية بين الدول العربية فإنّ النظام العربى لم يكن مصمما من حيث قواعده القانونية والعملية كنظام يقوم على توازن القوى بالمعنى الاستراتيجى العسكرى لهذا المصطلح . وعلى النقيض ، فانه كان مصمما وظل يعمل منذ بدايته كنظام تفاهم أو تراضى . ويترتب على ذلك أن هذا النظام كان دائما معرضا للتفكك - المؤقت غالبا - عندما تعمد إحدى الدول العربية القوية عسكريا إلى التحدى الصريح لقواعده ومحاولة احلالها بقواعد شرعية ثورية . واتسم هذا النظام أيضا بميل متجذر للتأقلم والتسليم أمام حالات فرض دولة لوضع ما بالقوة فى محيطها الاقليمى ، بل واحيانا تقنين هذا الفرض مثلما حدث فى حالة التدخل العسكرى السورى فى لبنان عام ١٩٧٦ .

وقد فاقم من عجز النظام العربى عن فرض قواعد الأمن المعمول بها ، أن توزيع موارد القوة ، وخاصة القوة العسكرية ، قد أصبح أكثر انتشارا مع الوقت ، ولم يعد من الممكن أن تقوم دولة أو دولتان بدور شرطى النظام . وأصبح العمل العسكرى الجماعى لحراسة قواعد النظام وتأمينه مرهونا بالتوافق بين عدد كبير نسبيا من الدول العربية ، وهو أمر يصعب تحقيقه وخاصة مع تصاعد وتعمق الاختلافات الكبيرة فى التوجهات السياسية والاستراتيجية فيما بينها . وحتى لو افترضنا امكانية التوافق بين هذا العدد الكبير من الدول العربية فانها قد لا تستطيع توفير ونشر حجم كاف من القوات العسكرية لفرض قرار جماعى على دولة واحدة قوية عسكريا مثل العراق .

وقد اتسم الموقف السياسى المصاحب للغزو العراقى للكويت بكل هذه العوامل مجتمعة . وكان من اليسير اكتشاف أن النظام العربى لا يستطيع أن يقوم بدور كبير طالما أن دولة قوية عسكريا مثل العراق قد قررت تحدى قواعده الجوهرية ، وصممت على الذهاب بذلك إلى أبعد مدى ممكن بالاطاحة بقواعد التفاهم ذات الطبيعة العرفية للنظام ، وأن جدارته فى إدارة أزمة من هذا النوع محدودة للغاية . اذ لم يبق غير اتخاذ موقف دعائى جماعى ، وهو الامر الذى لم يحدث بسبب الاختلافات الكبيرة فى التوجهات فيما بين الدول العربية ، والتى اسهم التدخل العسكرى الاجنبى فى مفاقمتها .

أما الوجه المقابل لعدم الجدارة الداخلية للنظام العربى فى إدارة أزمة بجسامة الغزو العراقى للكويت فيتصل بسلب جدارته الخارجية . وقد أثار هذا الجانب مناظرات حادة بين المثقفين والخبراء العرب . ففى أعقاب الغزو مباشرة ، قام مجلس الأمن باصدار قراره رقم ٦٦٠ والذى وضع أسس الشرعية الدولية فيما يتصل بالازمة ، وقبل أن يتخذ النظام العربى موقفا محددا منها . وبالتالى بات أمام هذا النظام اختيار صعب بين انشاء قواعد مناقضة أو متوافقة مع هذه

الشرعية . وخلال أيام قليلة كانت الولايات المتحدة قد بدأت ترسل قواتها العسكرية إلى منطقة الخليج بموافقة السعودية ودول الخليج الأخرى ، مستندة إلى قواعد السيادة وحق الدفاع الشرعي عن النفس . وأخذت قرارات مجلس الأمن تتدفق بصورة قننت شرعية التواجد العسكري الامريكي ، ثم متعدد الجنسيات وضغوطه الاقتصادية واجراءاته العقابية ضد العراق . فاذا أخذنا مجموع تلك المبادرات الثنائية والجماعية لوجدنا أنها تستند إلى قواعد قانونية شرعية وثنائية وفردية ، وأنها أنشأت آليات لوضع تلك القواعد موضع التطبيق . وإلى جانب ذلك كله ، نهضت تلك الآليات على مخاوف أمنية مشروعة لدول الخليج ازاء دولة أقوى عسكريا وقادرة على تجديد ومد عدوانها إلى كل منطقة الخليج .

ومن الناحية السياسية ، كان من الواضح أن القواعد القانونية والآليات العملية (العسكرية والاقتصادية وغيرها) الدولية والثنائية قد تحركت بسبب ضغوط متواصلة من جانب الولايات المتحدة التي لا ينكر أحد انها قد استهدفت تدمير القدرات العسكرية والقدرات الاقتصادية المساندة للعراق . وبالتالي كان هناك تعارضا واضحا بين المضمون السياسي العملي لهذه القواعد والآليات الدولية من ناحية ، والاماني العربية التي تركزت على منع انفجار حرب دولية ضد العراق مع تحرير الكويت في ذات الوقت . وهنا يثور الخلاف بين المثقفين والخبراء العرب .

اذ يعتقد تيار واسع من هؤلاء المثقفين والخبراء أنه كان من الممكن أن يثبت النظام العربي جدارته الخارجية من خلال صيغة للحل العربي تقوم على ما يلي :

- إعمال قواعد التفاهم العرفية مع القيادة العراقية لحثها على الانسحاب من الكويت وقبول حل وسط ، اما من خلال وساطة جماعية أو من خلال تفاوض وحوار مباشر بين العراق والسعودية :

- تقديم مجموعة من الافكار لا تتعارض كليا مع الشرعية الدولية ، ولكنها لا تأخذ بها كلها ، وخاصة مقولة الانسحاب غير المشروط والفوري للقوات العراقية .

- نزع فتيل الحرب من خلال فكرة الانسحابات المتبادلة : اما على نحو متزامن ، أو متتالي : بحيث تنسحب القوات العراقية اولا ، ثم القوات الامريكية ومتعددة الجنسية بعد ذلك ، أو العكس .

- البحث في ضمانات متبادلة للأمن بين الدول العربية المعنية تكون صالحة على المدى الطويل وتعيد بناء الثقة بين هذه الدول ، وتكون مضمونة جماعيا من جانب النظام العربي .

ويعتقد هذا التيار أنه كان من الممكن أصلا منع تدفق القوات الامريكية والاجنبية إلى الاراضي السعودية والخليجية وبالتالي قطع الطريق على سيناريو الحرب الدولية ضد العراق .

والواقع أن هذا التيار قد استند على العاطفة والوجدان القومي العربي ، ولكنه كان يفتقر إلى ضمانات حقيقية فيما يتصل بالجوانب التي اقترحها على نحو متفرق ، ولذلك ، فانه قد أخذ ينزلق عمليا من استهداف الجمع بين حماية العراق وتحرير الكويت إلى تفضيل حماية العراق حتى لو كان على حساب التضحية بالكويت ، على أساس من قاعدة أقل الاضرار .

وعلى الجانب المقابل ، نهض تيار قوي بين المثقفين والخبراء العرب يرى أن اعمال قواعد التفاهم العرفية قد فشل مع القيادة العراقية . ولم يكن من الممكن تصديق أن تدفع العراق بالقوات الهائلة التي غزت الكويت لكي تنسحب في أيام قليلة بما يساعد على تهدئة المخاوف الأمنية لدول الخليج الأخرى وخاصة السعودية . ولم يكن من الممكن - من باب أولى - أن تستقبل السعودية القوات الامريكية ، ثم متعددة الجنسية لحمايتها من احتمالات عدوان عراقي لكي تطلب سحبها مع استمرار الاختلال العسكري فيما بين الطرفين ، وفي ظروف تتميز بانهيار الثقة بينهما بعد غزو الكويت . وكانت الفرصة الوحيدة للسيطرة على المخاوف الكبيرة التي اثارها الغزو العراقي للكويت لدى دول الخليج تتمثل في موقف عربي جماعي وقوي للغاية يتخذ شكل إمدادات عسكرية عربية سريعة للسعودية ودول الخليج الأخرى ، بما يسمح بتقليص الحاجة للقوات الاجنبية وسحبها بالتدريج وبالارتباط مع قدرة النظام العربي على اعادة التوازن العسكري بين الخليج والعراق . وكان من الواضح لدول الخليج ان النظام العربي لن يستطيع التقاط هذه الفرصة بسبب الانشقاق الايديولوجي والسياسي حول الموقف من التواجد العسكري الاجنبي ، ومن ذات عملية الغزو العراقي للكويت ، فضلا عن الرغبة الخليجية في تحجيم الدور السياسي العربي في ترتيبات ما بعد الأزمة .

فطالما أن النظام العربي لم يكن يستطيع ضمان الأسس الأولية للتوازن العسكري بين العراق والخليج وتشكيل قوة ردع عسكري حقيقية في مواجهة العدوان العراقي ، لم يكن ممكنا طرح شعارات أو خطوات إجرائية ذات مصداقية لمنع الحرب . ففي غياب القدرة العربية العامة على ضمان ردع امتداد العدوان العراقي بعد الأزمة مباشرة ، وعلى المدى الأبعد ، كان المحتم أن تبحث السعودية ودول الخليج عن ضمانات أمن دولية مادية . وقد ادركت مصر وسوريا هذه الضرورات المادية والإجرائية ، في الوقت الذي اصر فيه التحالف العربي المقابل على إدارة أزمة تحدي ثوري

عسكرى للنظام العربي ولأمن دول الخليج على وجه الخصوص بأساليب لا تتفق مع طبيعة هذا التحدى غير المسبوق : أى باساليب التفاهم العرفي . وطالما أن دول الخليج كانت ستطالب بالضرورة ضمانات أمن دولية تمكنها من تحقيق الردع فى الحد الادنى ، فإن شعارات مثل الانسحاب المتبادل للقوات العراقية والاجنبية ، أو الانسحابات المتوالية لم تكن عملية ، قبل أن تتحقق ضمانات الردع والتوازن العسكرى . فحتى اذا كانت العراق قد قبلت فكرة الانسحابات المتبادلة : سواء على نحو متزامن أو متتال ، وهو ما لم يحدث ، لم يكن من المتوقع أن تقبلها دول الخليج . فالانسحاب المتبادل وحده كان يعنى سحب القوات العراقية عدة كيلو مترات ، وانسحاب القوات الاجنبية عدة آلاف من الكيلو مترات ، تاركة اختلالا هائلا فى موازين القوى ينطوى بالضرورة على احتمالات كبيرة لتجدد العدوان .

ان بنية النظام العربى ذاته لم تكن صالحة لاثبات الجدارة المبدئية والإجرائية فى إدارة أزمة الخليج ، باعتبارها أزمة تحد ثورى وعنيف لأسس هذا النظام . على انه اذا كان النظام العربى قد فشل فى إدارة الأزمة ككل ، فقد ظل من الممكن نظريا أن يقوم بدور متميز فى الإدارة العالمية للازمة ، عبر تقديم مجموعة حزمه متكاملة من الافكار التى تتوافق مع الشرعية الدولية وتضمن تحرير الكويت وانقاذ العراق . على أن ذلك كان مرهونا بتفاعلات مرنة وصحية بين الدول العربية الرئيسية . وباستعراض نمط هذه التفاعلات يتضح أن النظام العربى واطرافه الرئيسية قد أهدر هذه الفرصة ، وأنه يتحمل جزءاً من المسئولية عن هذا الاهدار .

ب ـ تفاعلات الإدارة العربية للأزمة :

تطورت الإدارة العربية للأزمة عبر أربع مراحل متصلة . ففى البداية وعندما ظهرت بوادر الأزمة سعت اطراف عربية قيادية لمحاولة تجنب انفجارها . وعندما وقع هذا الانفجار شغل النظام العربى لفترة قصيرة بمحاولة إيجاد حل جماعى أو موقف جماعى منها . وفشل هذا المدخل بسبب وقوع انشقاق كبير حول الموقف الواجب اتخاذه . وفى المرحلة الثالثة انطلقت مجموعة من المبادرات القطرية أو الجهود الدبلوماسية متعددة الاطراف لاقناع الاطراف المعنية مباشرة بالنزاع بحلول وسط مختلفة . وربما يكون السبب الرئيسى لفشل هذه المبادرات هو تصميم العراق على مواصلة الصراع وعدم قبول المبدأ الاساسىّ والشروط الدنيا للحل المقبول وهو الانسحاب من الكويت . على ان أحد أهم الاسباب يتمثل كذلك فى الجمود الواضح للتحالفين العربيين الرئيسيين والافتقار إلى المرونة الدبلوماسية والعجز عن تجسير الفجوة بين هذين التحالفين . وأخيرا انتقلت الأزمة إلى مرحلة التحضير للحرب ، واتخذت الاطراف العربية مواقف متعارضة منها مع قاسم مشترك يتمثل فى التسليم بالامر الواقع وادراك عجز العرب عموما عن التأثير على مجرى الأزمة والحرب . وعبر هذه المراحل الأربع ، برزت اتجاهات أساسية فى التفاعلات العربية المتصلة بالأزمة، وهى .

ـ توسع مطرد للفجوة بين المواقف الرئيسية فى النظام العربى من الأزمة ، واشتداد الاستقطاب بين الموقفين الرئيسيين .

ـ الجمود الواضح للتحالفين الرئيسيين من حيث موقفهما المتبادل والعجز عن تجسير الفجوة بينهما من خلال مبادرات دبلوماسية قوية .

ـ تجميد النظام العربى عموما ، ليس فقط فيما يتعلق بنشاطات اطرافه حيال الأزمة ، وانما بصدد كل نشاطاته الأخرى كذلك .

المرحلة الأولى : محاولة تجنب الانفجار :

ظهرت البوادر المباشرة للازمة عندما تقدم وزير الخارجية العراقى بمذكرة فى ١٦ يوليو إلى الأمين العام للجامعة تشتمل على طائفة من الاتهامات الموجهة للكويت والامارات العربية منها استغلال الكويت لانشغال العراق بالحرب مع ايران فى تصعيد وتيرة الزحف التدريجى والمبرمج فى اتجاه أرض العراق ، وقيام الكويت والامارات باغراق السوق العالمية للنفط خارج حصتهما المقررة فى الاوبك بما أدى إلى خسائر مالية كبيرة قدرتها المذكرة بنحو ٢٥ بليون دولار للعرب ككل خلال الفترة ٨٧ ـ ١٩٩٠ . وكذا اتهمت المذكرة حكومة الكويت بنصب منشأة نفطية على الجزء الجنوبى من حقل الرميلة العراقى وسحب النفط منه بما قيمته ٢,٤ بليون دولار . وقدمت المذكرة المطالب التالية : إقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية على غرار ما أتفق عليه فى قمة عمان عام ١٩٨٠ برأسمالى ٥ بليون دولار ويخصص للدول العربية الفقيرة ويمول بدولار واحد عن كل برميل من النفط يصدر بسعر أعلى من ١٥ دولارا للبرميل ، واسقاط الديون المسجلة على العراق (وهى ديون نسبت إلى استيلاء دول الخليج على جزء من حصة العراق من صادرات النفط خلال الحرب مع ايران) وتنظيم مشروع مارشال عربى لتعويض العراق عن خسائره اثناء الحرب مع ايران ، وهى حرب ترى المذكرة انها كانت دفاعا عن سيادة دول الخليج وعن الوطن العربى عموما .

وبعد يومين قام الرئيس العراقى بالقاء خطاب فى عيد « ثورة ١٧ يوليو » حذر فيه دول الخليج من الاستمرار فى

إنتاج النفط بما يزيد عن الحصص المقررة لها في الاوبك بما يؤدى إلى الاضرار الاقتصادى بالعراق . وأكد الرئيس العراقى بانه في حالة عدم الاستجابة لهذا التحذير فان العراق « سيقوم بعمل فعال لإعادة الحقوق المغتصبة إلى أهلها » مشيرا إلى انه يعتبر سياسات بعض دول الخليج تطبيقا لأهداف أمريكية في زعزعة أمن العراق والاضرار بالمصالح العربية عموما . وكذا طالب البرلمان العراقى بتدخل الدول العربية « للقضاء على مواطن الضعف لبعض حكام الخليج الذين دخلوا لعبة الاضرار بالمصالح العربية » . وسريعا ماتصاعدت الحشود العسكرية العراقية على الحدود مع الكويت منذرة بعمل عسكرى ضد الكويت .

وحفزت هذه التهديدات دولاً عربية عديدة على التحرك لمحاولة احتواء الأزمة وتجنب انفجارها بطرق مختلفة . فعلى حين طالبت ليبيا بموقف عربى جماعى من خلال تشكيل لجنة من الجامعة العربية لمعالجة النزاع العراقى - الكويتى ، فقد آثرت أطراف عربية أخرى بذل جهود مكثفة للوساطة أو استخدام نفوذها لدى الطرفين للامتناع عن تصعيد الأزمة ومعالجتها بصورة هادئة . وقامت مصر والسعودية بجهود خاصة لاحتواء الأزمة . ولم يقم الرئيس حسنى مبارك بالوساطة بين الطرفين بالمعنى المعهود للكلمة ولكنه كان يهتم بوضع حدود قوية على المدى الذى قد يذهب اليه الطرفان وخاصة العراق في تصعيد الخلاف وتشجيعهما وخاصة الكويت على ابداء مرونة كافية بما يضمن احتواء الأزمة وحل المشكلات بينهما من خلال مفاوضات ثنائية . وفي لقاء مع الرئيس العراقى صباح يوم ٢٤ يوليو انتهت المفاوضات بنتائج أثارت لبسا كبيرا بعد ذلك اذ يؤكد الرئيس مبارك انه حصل على وعد قاطع من الرئيس العراقى بعدم الاقدام على عمل عسكرى ضد الكويت . على حين نفى العراقيون انهم قطعوا مثل هذا الالتزام الا في حدود « استنفاذ وسائل المفاوضات » . وما حدث بالفعل من مفاوضات بين الكويت والعراق في مؤتمر جدة يؤكد ان مسألة المفاوضات لم تكن غائبة ، وأن الرئيس مبارك هو الذى دفع اليها . كما ان الرئيس مبارك قد حث الكويتيين بقوة على التصرف في المفاوضات بأقصى قدر ممكن من المرونة ، حول جميع المطالب العراقية . وبالتالى يكون منشأ اللبس الحقيقى هو ان العراق لم يكن يهتم بالمفاوضات وانما بالقبول الكامل من جانب الكويت للمطالب العراقية ، فيما لا يعد مفاوضات حقيقية. وانما اتخاذا مقصودا لهيئة المفاوضة بقصد توجيه انذار بالاستسلام غير المشروط من جانب الكويت لهذه المطالب . ومن المؤكد ان هذه لم تكن هيئة المفاوضات التى تصورها الرئيس مبارك ، كما لم تكن مشروطية الوعد العراقى واضحة لا بهذه العجلة من حيث الوقت ولا بهذه الحدة من حيث الصياغة .

اما السعودية فقد كانت مرتبطة بالخلاف العراقى - الكويتى ارتباطا مباشرا . وكانت تدرك كذلك أن جانبا هاما من الاتهامات والتهديدات العراقية موجهة لها في الحقيقة أكثر مما هى موجهة للكويت وبصورة خاصة ما يتصل بسياسات الإنتاج والتصدير للنفط ، وما دعته العراق بالحرب الاقتصادية التى يقصد بها تركيع العراق . ولذلك فقد فضلت أن تأتى مساعيها الحميدة على هيئة وساطة وبخاصة في اللقاء العراقى - الكويتى في العاصمة السعودية . وقد روى الطرفان حكايات متناقضة بشأن هذا « اللقاء » . غير أن الأمر المرجح هو أن الوفد العراقى قد تحدث بلغة الانذار وطلب الموافقة الكاملة على مطالبه في مجالى السياسات النفطية والدعم المالى . على حين أن الوفد الكويتى كان يرغب في ربط الدعم المالى بالتفاوض حول ترسيم الحدود . كما كانت هناك خلافات حول « مقدار » الدعم المالى . وأنه في الوقت الذى كان الوفد العراقى يطلب موافقة كويتية على مطالبه كاملة ، فان الوفد الكويتى لم يكن لديه تصور متكامل حول كيفية ومدى الاستجابة لهذه المطالب . وانتهت المناقشات بما أعلن عن انهيار « المفاوضات » بالرغم من الوساطة السعودية . وكان فشل لقاء « جدة » تمهيدا مقصودا من جانب العراق للغزو الذى تم في اليوم بعد التالى لبدايته .

والواقع أن لقاء جدة قد فشل لا بسبب جمود الموقفين العراقى والكويتى فحسب ، بل وبسبب عدم كفاية الإدارة العربية للازمة في هذه المرحلة . ويمكننا أن ننسب فشل الإدارة العربية لبوادر الأزمة إلى مجموعتين من الاسباب ، أولاهما تتعلق بواقع السياسات العربية عموما فيما بين مؤتمر قمة بغداد وبروز البوادر المباشرة للازمة . وثانيهما تتعلق بنمط إدارة الازمة في هذه المرحلة . وفيما يتصل بالمجموعة الأولى أشرنا من قبل إلى أن مؤتمر قمة بغداد قد أسفر عن بداية انشقاق بين تحالفين من الدول العربية ، وعن انتقال بغداد إلى خط هجومى في مجال السياسة العربية بالارتباط مع خطها الهجومى في مجال السياسة الدولية . وقد عمق هذا الخط من مخاوف الدول العربية الاخرى التى كانت قد بدأت تتشكل في تحالف مستتر « معتدل » الطابع ، وقادها إلى نزعة قوية لمقاومة المطالب العرقية عموما واغراقها في بيروقراطية السياسة العربية . وقد اتسمت استجابة النظام العربى لبوادر الازمة بقوة هذه النزعة . ومن ناحية ثانية ، فان السياسات العربية عموما كانت قد فقدت التركيز والقدرة على العمل السريع بسبب كثرة القضايا والموضوعات العاجلة والهامة في « أجندة النظام العربى » ، وبسبب استمرار التشتت الفكرى والسياسى عموما . أما بالنسبة للمجموعة الثانية من الاسباب ، فانه يمكن إجمالها فيما يلى :

ـ فشل النظام العربى فى إدراك كنه وطبيعة « المشروع السياسي العراقي الجديد » ومدى الحاح العراق على تطبيقه . فكان الأنطباع الغالب بأن الراديكالية المفاجئة للنظام العراقى لا تزيد كثيرا عن وسيلة لأبتزاز دول الخليج والدول العربية « المعتدلة » الاخرى ، وبالتالى كان الأستنتاج الرئيسى الذى يرجح أنه قد حكم رد فعل هذه الدول هو امكانية التعامل مع هذا المشروع بالمداخل التقليدية للنظام العربى مثل اغراق المطالب العراقية فـى دولاب البيروقراطية العربية ، وإجبار العراق على تخفيض مطالبه فى سياق مفاوضات طويلة ومعقدة .

ـ فشل النظام العربى فى التنبؤ بالمدى الذى قد تذهب اليه القيادة العراقية فى الضغط على الكويت ودول الخليج الاخرى . والمؤكد أن الكويتيين انفسهم وغالبية القادة العرب معهم لم يذهب بهم التصور إلى حد التنبؤ بامكانية غزو كل الاراضى الكويتية . وظن القادة العرب أو بعضهم على الأقل أن الضغط العراقى لن يزيد عن عمل عسكرى على الحدود قياسا على ما حدث فى عام ١٩٦٦ وعام ١٩٧٣ .

ـ فشل النظام العربى فى توجيه رسالة قوية للعراق بالامتناع عن القيام بعدوان عسكرى ضد الكويت ، والا واجه موقفا عربيا شديداً . وعلى النقيض ، فان العراق كان قد حقق تقدما على طريق بناء تحالف عربى واسع نسبيا . وربما تكون قد وصلته رسالة من جانب بعض العرب مفادها تضامن مستتر مع موقفه المعادى لدول الخليج عموما ، وللكويت بصفة خاصة .

والواقع أن بعض مطالب العراق قد صادفت قبولا من جانب كثرة من الدول العربية . فسياسات الاغراق النفطية كانت تضر ايضا بعدد من الدول العربية غير الخليجية المصدرة للنفط . وكذا كانت الكويت تتخلى فى ذلك الوقت عن عدد من المنظمات العربية وعلى رأسها مجلس الوحدة الاقتصادية بناء على سياسة معلنة بأنها لن تسدد نصيبها فى موازنات هذه المنظمات الا اذا سددت الدول العربية الاخرى انصبتها . ولم يكن ذلك النصيب كبيرا حقا بالمقارنة بالامكانيات المالية الكويتية . كما كانت الكويت قد قطعت أو خفضت بشدة معونات الدعم والتسهيلات المالية لعدد كبير من الدول العربية بما فيها تلك المواجهة لإسرائيل ، الامر الذى خلق استفزازا عاما بين الدول العربية من السلوك الكويتى . كما أن الجمود الفكرى والدبلوماسى للقيادة الكويتية كان ايضا ملحوظا ومثيرا لمشاعر سلبية لدى عدد من الدول العربية . وفى المقابل ، لم يكن التحالف الذى بزغ بعد انفجار الازمة فى مواجهة العراق قد تبلور بعد بما هو أكثر من التوافق على سياسات الاعتدال نحو النظام الدولى والغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص . ولم يكن هذا التحالف المستتر قادرا على توجيه رسالة « انذار » للعراق والمخاطرة باستفزازه بتوجيه انذار كهذا .

المرحلة الثانية : البحث عن حل جماعى للأزمة :

شغلت هذه المرحلة فترة قصيرة جدا من عمر الازمة وهى من بداية الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس حتى نهاية أعمال مؤتمر القمة العربى الطارىء بالقاهرة يوم العاشر من أغسطس . وخلال هذه الفترة القصيرة عقد الاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية فى اليوم التالى للغزو إلى جانب مؤتمر القمة المشار اليه . واجهض سريعا مشروع لعقد مؤتمر قمة مصغر فى الرياض فى الرابع من أغسطس . كما عقد إلى جانب ذلك اجتماع لمجلس وزراء خارجية التعاون الخليجى فى الثالث من أغسطس . وفيما بعد عقدت عدة اجتماعات عربية ثنائية ومتعددة الاطراف للبحث عن حل مقبول للازمة فى النطاق العربى بدون طائل .

ويمكن القول بأن دبلوماسية الحل العربى للازمة قد حصرت فى أو ارتكزت على الموقف المصرى الصريح والمستتر . وقد عين هذا الموقف النطاق المقبول للحل العربى الممكن عمليا فى أمرين . اولا الضرورة المطلقة وغير القابلة للمناقشة لألتزام العراق الصريح والمؤكد بالانسحاب من الكويت (دون تعيين لحدود الانسحاب) والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فيها بالقوة . وثانيا التزام البلدين باسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية . وقد تضمن هذا الامر الأخير موقفا مستترا يوحى بامكانية الزام الكويت بالموافقة على مطالب عراقية جوهرية منها تعويض العراق عن نفط مسلوب من حقل الرميلة ، واسقاط الديون العراقية ومنح العراق تنازلات هامة فى مجال ترسيم الحدود وربما حق استخدام جزيرتى وربة وبوبيان . على أن الموقف المصرى لم يبد أى استعداد لمجرد التشكيك فى أولوية الالتزام العراقى بالانسحاب من الكويت . على حين أن الموقف العراقى يعتبر علنيا على الاقل أن مسألة الكويت منتهية بما يشير إلى استحالة قبوله لفكرة الانسحاب كمبدأ . وربما يكون الموقف الحقيقى للعراق يقبل بشكل ما من أشكال الانسحاب العسكرى فى سياق حزمه كاملة من معطيات الحل عن طريق التفاوض مع اطراف عربية رئيسية منها مصر والسعودية . وحيث أن مصر قد شعرت بعدم الثقة فى وعود الرئيس صدام حسين ، فانها قد اعتبرت الملك حسين المسئول الرئيسى عن التفاوض مع العراق ، طوال اليومين الحاسمين ٢ و ٣أغسطس . وقد اهتمت الأدبيات الصحفية العربية والدولية بتفسير فشل فكرة عقد مؤتمر قمة مصغراً كان الملك الاردنى يتفاوض حوله مع الرئيس العراقى خلال هذين اليومين واختلفت الروايات بين ما يؤكده الملك حسين

من أن الرئيس العراقى قد وافق فى المباحثات معه على التعهد بالانسحاب بعد التوصل إلى حل يحقق مصالحه ومطالبه فى مؤتمر القمة المصغر ، وما يؤكده الرئيس حسنى مبارك من أن الملك قد أبلغه أنه لم يبحث أمر الالتزام بالانسحاب مع الرئيس العراقى الذى لم يقطع هذا التعهد على نفسه . والارجح أن الملك الاردنى كان يجاهد لتلخيص موقف عراقى معقد وحافل بالصياغات المراوغة التى قد يرد فيها تعبيرها ما يعنى الانسحاب ولكن مشروطا بامور كثيرة ومطالب مطولة وأمد زمنى طويل وبدون حلول . وفى الوقت نفسه فان الرئيس مبارك كان يبحث . بدون طائل . عن موافقة صريحة وواضحة بأولوية الالتزام بالانسحاب من الكويت وبصورة قطعية ودقيقة ، وهو ما لم يكن من الممكن للملك حسين أن يزعم حصوله عليه من الرئيس العراقى . ويوضح خطاب الرئيس مبارك فى الثامن من أغسطس والذى دعا فيه لعقد مؤتمر قمة عربى طارىء فى القاهرة على وجه السرعة استمرار استعداده الواضح للتعاطف مع الكثير من المطالب العراقية على أساس أولوية التعهد العراقى القاطع بالانسحاب . ويتضح الأمر نفسه من تحليل احاديث وتصريحات الرئيس مبارك حتى نهاية شهر أكتوبر عندما أكد أنه يعرف أن ، العراق فى موقف صعب ولكن نحن مستعدون لمساعدته بعد أن يقبل الانسحاب وعودة الشرعية ، .

وتعمدت أدبيات صحفية وتصريحات سياسية عربية عديدة تصوير أسباب فشل الحل العربى الجماعى وكأنها كامنه فى اقدام مجلس الجامعة المنعقد فى القاهرة فى الثالث من أغسطس على ادانة العراق ومطالبته بالانسحاب غير المشروط لقواته من الكويت ، وحدوث نفس الامر فى مؤتمر القمة العربى الطارىء فى القاهرة فى العاشر من أغسطس . والواقع أن هذا التفسير يخلو من المصداقية العلمية . فلا يعقل أن العراق قد غير فجأة من موقفه الاستراتيجى بإبداء الرفض الكامل للالتزام بالانسحاب لمجرد أن مجلس الجامعة قد ادانه . بل لم يكن من اليسير تصور أن يقبل العراق بالانسحاب أو الالتزام به بصورة قطعية بعد أن قام لتوه بالغزو العسكرى بالمدى والحجم الهائلين اللذين تم بهما . ولا شك أن إحجام العراق عن الالتزام القطعى بمبدأ الانسحاب . فى مقابل الالتزام المصرى المدعم عربيا بارضاء الكثير من مطالبه من الكويت كان هو العامل الحاسم وراء فشل صيغة الحل العربى للازمة . فلم يتم اتخاذ قرارات مجلس الجامعة الا بعد عقد ثلاثة اجتماعات للمجلس بدون قرارات انتظارا لاعلان عراقى بالالتزام بالانسحاب . ولم يصدر عن الوفد العراقى فى اجتماع مجلس الجامعة أدنى أشارة لامكانية البحث عن حل وسط على الاطلاق . ولم يكن من الممكن تجاهل المغزى السياسى للتشدد المتطرف لهذا الوفد . وحتى لو قبلنا تفسير الملك حسين للموقف العراقى بالموافقة على عقد مؤتمر القمة المصغر المقترح فى الرياض على أنه استعداد لبحث مسألة الانسحاب ، فانه لا يمكن استبعاد تفسير مكمل أو مقابل لهذا الموقف ينطوى على مناورة عراقية تستهدف مواجهة الشرعية الدولية ، ممثلة فى قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ بشرعية عربية بديلة ومؤسسة على منطق مختلف ، مع استمرار غياب التزام قطعى من جانب العراق بالانسحاب من الكويت . وبالرغم من فشل فكرة عقد مؤتمر مصغر ، فان مصر وسوريا والسعودية ودول الخليج كانت لا تزال راغبة فى تأكيد أولوية الحل العربى حتى عقد مؤتمر القمة الطارىء فى القاهرة . بل أن الرئيس مبارك قد وعد فى خطابه الافتتاحى للمؤتمر ، أن هذا لم يقصد به ولن يكون ساحة لاحراج العراق وتوجيه الاتهامات له .. أو النيل من دوره .. وأنه لا انحياز لطرف على حساب الآخر .. ، .

وفى نفس الوقت ، فان الموقف العراقى قد اتسم بنفس الدرجة من المراوغة ، اذ جمع بين الانفتاح على فكرة التفاوض مع تجاهل الالتزام القطعى بالانسحاب . ويقبل هذا الموقف تفسيرا قوامه ما يلى : أن الدبلوماسية العربية قد شهدت صراعا مستترا وشديدا حول طبيعة المفاوضات المقترحة بين العراق واطراف رئيسية فى النظام العربى من بينها مصر والسعودية . فقد رغبت العراق . وايدتها فى ذلك ضمنا منظمة التحرير والاردن وليبيا واليمن .. وهى الاطراف التى بذلت جهودا دبلوماسية ذات قيمة خلال الفترة منذ بداية الغزو حتى العاشر من أغسطس . فى أن تكون المفاوضات نوعا من التسليم العربى بمطالب عراقية مغالى فيها . يمكن أن تفتح الطريق أمام تعهد عراقى بالانسحاب من الكويت ، وهو الامر الذى يعنى من الناحية الرمزية تنصيب العراق قيادة غير منازعة للعالم العربى وقبول دول الخليج بوضع تابع للعراق . وفى المقابل . فان مصر وسوريا ودول الخليج وعلى رأسها السعودية قد رغبت فى أن تكون المفاوضات المقترحة ، أداة تنفيذية لضمان الانسحاب العراقى من الكويت على أساس من حل وسط يقبل بعض المطالب العراقية ويعيد العراق إلى صيغة تعددية وتوازنية للتفاعلات الرسمية العربية يزعن وفقا لها للشرعية العربية والدولية فى وقت واحد . وسريعا ما اكتشف الطرفان المباشران أن التعارض بين التوجيهات الاستراتيجية والاكثر عمقا لا يمكن حله . ووضح ذلك على نحو قاطع اثناء عقد مؤتمر قمة القاهرة . بل واتضح كذلك أن الموقف العراقى أو التوجه الاستراتيجى العراقى يلقى دعما قويا من عدد كبير من الاطراف العربية . ومع ذلك فان الفشل النهائى لصيغة الحل العربى قد اتضح فقط عبر جلسات مؤتمر القمة ذاته . وهو ما يفسر أن قرارات هذا

المؤتمر قد جاءت على عكس الروح التي بدأ بها . ويمكننا أن نعزى هذه المفارقة إلى الاعتبارات التالية :

- تصعيد العراق لتكتيك الهجوم السياسى على دول الخليج والدول « المعتدلة » فى المنطقة العربية . اذ لم يكتف النظام العراقى بظهور وفده بدرجة عالية من الجمود والعدوانية ورفض فتح مسألة الانسحاب للمناقشة . فكان خطاب الرئيس العراقى بعد نصف ساعة من عقد الجلسة الختامية قد بدأ الحرب الاهلية الاعلامية الموسعة اذ هاجم دول الخليج جميعها مع التركيز على السعودية بسبب استدعائها لقوات اجنبية ودعا إلى حماية الاماكن المقدسة بمكة والمدينة من دنس الاجانبٌ بما يعنى دعوة لقلب نظام الحكم فى السعودية . وجاء ذلك مكملا لموقف الوفد العراقى بانكار مشروعية تمثيل الكويت بحكومتها كدولة مستقلة وقصر عروضه للتفاوض على تقديم ضمانات « قانونية » بعدم الهجوم العسكرى على المملكة السعودية مقابل أولوية الانسحاب الفورى للقوات الامريكية والاجنبية من دول الخليج . وأكد ذلك كله استنتاج الرئيس مبارك فى لقاء مع الوفد العراقى اليوم السابق على عقد الجلسات الرسمية للمؤتمر بان العراق ماض فى احتلاله وضمه للكويت ، وعازم على مواصلة الصراع حتى نهايته المنطقية .

- شدة الاستقطاب الحاصل فى المؤتمر حيث ركز كل جانب على أولوياته الخاصة مع تجاهل واضح لمطالب الجانب المقابل . فعلى حين ركزت السعودية ودول الخليج مع مصر وسوريا على أولوية الانسحاب العراقى ، وهو الامر الذى بدا منطقيا تماما بعد صدور قرارات مجلس الأمن ، فان العراق مدعوما بشدة من السودان ومنظمة التحرير وليبيا والاردن قد ركز على السحب الفورى للقوات الاجنبية وادانة دول الخليج على استدعائها لهذه القوات . وقد أكد هذا الاستقطاب فى المؤتمر انطباع مصر وسوريا ودول الخليج بأن بعض الدول العربية الاخرى متواطئة مع العراق فى اجهاض موقف عربى قوى يتفق مع الشرعية الدولية وبالتالى تصوير المؤتمر وكأنه قد أتى بشرعية بديلة لتلك الدولية . وهذا الانطباع كان قد تكون بالفعل عبر المشاورات الاولية التي دارت منذ اليوم الاول للغزو على قدم وساق وشملت منظمة التحرير والاردن واليمن وليبيا مع مصر ودول الخليج وسوريا ، وهو الامر الذى يفسر الصياغة الحاسمة للقرارات التى صدرت عن المؤتمر .

- التآكل السريع للثقة بين اطراف التحالفين الواسعين اللذين ظهرا فى المؤتمر . فقد انعقد المؤتمر فى ظل انطباع نافذ بقرب حدوث مواجهة عسكرية بين العراق والولايات المتحدة بعد قيام القوات العراقية بتطوير الهجوم والوصول إلى الحدود السعودية فى ناحية المنطقة المحايدة مع الكويت والاعلان عن نشر القوات الامريكية فى الاراضى السعودية يوم ٦ أغسطس ، وهو الامر الذى ساهم فى تفاقم حدة الاستقطاب . اذ خشى التحالف المناصر للموقف العراقى من أن يدار المؤتمر بما يوفر غطاء عربيا لحرب أمريكية مقبلة ضد العراق ، على حين خشى التحالف المناهض للغزو العراقى للكويت من التفاف عراقى يظهر المؤتمر وكأنه قد انتصر - ولو ضمنيا - للمعارضة العربية / العراقية للشرعية الدولية . وعلى حين اعتبر التحالف المناصر للعراق أن وجود صيغة مقترحة لمشروع قرارات المؤتمر مقدم من دول الخليج علامة على سوء النية ، فان مصر والسعودية قد نظرت لاقتراح الجانب الآخر بتشكيل وفد للتفاوض مع الرئيس العراقى فى بغداد - دون ضمانات مسبقة - على أنه نوع من الفخ المنصوب لهم ، بما يهدر فرصة ابراز موقف يعبر عن الشرعية العربية ، ويدفعهم للتسليم بالمطالب العراقية المغالى فيها .

وهكذا شهد مؤتمر القمة العربى الطارىء فى القاهرة ٩ - ١٠ أغسطس تقنينا للانشقاق فى النظام العربى ، وهو الانشقاق الذى برز فى اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب فى ٣ أغسطس . ومع ذلك ، فقد كانت هناك فوارق هامة بين الاجتماعين . فقد صوتت ١٤ دولة عربية ايجابيا على قرارات مجلس الجامعة فى ٣ أغسطس ، على حين صوتت ١٢ منها فقط ايجابيا على قرارات مؤتمر القمة . ويعود ذلك إلى تغيب تونس عن المؤتمر واعلانها بعد ذلك معارضتها لقراراته ، وانتقال الجزائر من التصويت الايجابى على قرارات المجلس إلى الامتناع عن التصويت على قرارات القمة . وعلى حين تغيبت ليبيا عن اجتماع المجلس فانها قد عارضت قرارات المؤتمر . وبذلك يكون موقف المعارضة والامتناع والتحفظ قد تضخم فيما بين اجتماعى المجلس والمؤتمر من سبع دول (منها العراق) إلى تسع دول (بحساب العراق) . وبذلك لا يعد مؤتمر القمة قد انهى المحاولة الضعيفة من جانب النظام العربى لايجاد حل عربى فحسب ، بل أنه قد عمق وفاقم من الاستقطاب داخل النظام العربى ، فيما يتصل بأزمة الخليج .

المرحلة الثالثة : المبادرات والجهود الدبلوماسية العربية الفردية والثنائية ومتعددة الاطراف :

لم يؤد فشل « الحل العربى » الجماعى إلى القضاء فورا على فكرة الحل العربى أو نهاية الدور العربى فى إدارة أزمة الخليج . اذ استمرت الجهود الدبلوماسية العربية لوضع الأزمة على طريق الحل السياسى . غير أن هذه الجهود قد اتخذت صورة المبادرات أو النشاطات الدبلوماسية الفردية والثنائية ومتعددة الاطراف غير أن المدهش حقا أن هذه المبادرات والنشاطات الدبلوماسية العربية جاءت أقل عددا وأقل جدارة بكثير من تلك التى قامت بها اطراف اجنبية . ولم يكن من الغريب أنها قد فشلت جميعا فى التحريك

السياسي لدبلوماسية فعالة لتسوية الازمة سواء على صعيد عربي أو دولي . ويعود هذا الفشل إلي أسباب متعددة ، نتناول أهمها فيما يلي :

ربما يكون أول وأهم الاسباب المباشرة لفشل المبادرات العربية هو أن أغلبها قد جاء من العراق نفسه أو اطراف عربية متعاطفة مع الموقف العراقي ، وانها في هذا السياق لم تقدم اساسا كافيا لحل مشكلة الكويت . وقد افتقرت أغلب هذه المبادرات بالتالي للوزن السياسي الضروري للفت الانظار اليها وجعلها مرتكزا لتحريك التسوية السياسية للازمة . فالاثر النفسي والسياسي لفشل الحل الجماعي العربي قد افقد هذه المبادرات البيئة السياسية المناسبة وافرغها من قوتها الدبلوماسية . وكان من الصعب تجريد هذه المبادرات وتحريرها من السياق السياسي والاعلامي ، ففي أعقاب فشل مؤتمر القمة الطارىء في القاهرة يوم ١٠ أغسطس انخرط التحالفان الكبيران في الادانة المتبادلة ، واقتصرت المشورات الدبلوماسية إلي حد بعيد على اطراف من نفس التحالف . وفي الوقت الذي لم تكن فيه المبادرات المقدمة من اطراف أو دول عربية مرتبطة بالنظام العراقي مقبولة أو ذات مصداقية من جانب دول الخليج وعلى رأسها السعودية ، فانها لم تلق دعما حقيقيا من جانب العراق . كما أن بعض هذه المبادرات لم يظهر حرصا كافيا على التوافق مع الشرعية الدولية . وربما كانت أهم المبادرات الفردية هي ما اطلقه العراق نفسه بتاريخ ١٢ / ٨ وتضمنت اعداد ترتيبات لانسحاب متزامن لكل الدول التي تقوم بعملية احتلال في المنطقة وهي إسرائيل وسوريا على أن تكون البداية لما هو أسبق في الاحتلال ، ووضع ترتيبات خاصة لحالة الكويت مع الاخذ في الاعتبار حقوق العراق التاريخية وترك الموضوع للعرب لمعالجته ، وانسحاب القوات الاجنبية والدولية من منطقة الخليج وخاصة السعودية وبحيث تحل محلها قوات عربية لا تضم قوات مصرية وتكون تحت رعاية مجلس الأمن ، والتجميد الفوري لكل قرارات المقاطعة والحصار التي اصدرها مجلس الأمن ، و بدء مفاوضات وحوار لمعالجة مشكلات المنطقة بما فيها الكويت في اطار مؤتمر دولي . وكانت هذه المبادرة هي بداية ما سمي في الدبلوماسية الدولية بربط الانسحاب العراقي من الكويت بالانسحاب الإسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة في يونيو ١٩٦٧ . ومع الرفض الدولي والعربي لهذه المبادرة ، قدم العراق مبادرة جزئية لا تتعلق بالكويت وانما بالسعودية ، وذلك في ١٩ / ٨ وتضمنت تعهد مجلس الأمن بموافقة الولايات المتحدة على سحب قواتها من المنطقة وفق جدول زمني لا يزيد عن فترة مجيء هذه القوات إلى المنطقة ، ويتعهد مجلس الأمن في المقابل بالوقوف عسكريا ضد العراق بصورة جماعية في حالة اعتداء العراق عليها . ويتعهد العراق للسعودية والعكس بعدم الاعتداء أو الاضرار بمصالح الطرف الاخر . وترك موضوع لمعالجتها كشأن عربي ، والافراج عن الرعايا الاجانب المحتجزين في العراق . وقدم العراق كذلك مبادرة في ٣ / ١٠ لاطلاق سراح جميع الرهائن الاجانب اذا اشتركت الدول الخمس دائمة العضوية في اعلان موقف واضح ضد الحرب والخيار العسكري والتهديد به . كما ابدى العراق استعداده لفتح الحوار مع فرنسا على أساس المبادرة التي أعلنها الرئيس ميتران في خطابه أمام الجمعية العامة للامم المتحدة في بداية أكتوبر ، وهو ما يعني موافقة ضمنية من جانب العراق على المبادرة الفرنسية . وكررت القيادة العراقية الافكار الرئيسية الواردة في هذه « المبادرات » عدة مرات في مناسبات مختلفة بعد ذلك .

وقد توجهت كافة « المبادرات » العراقية إلى النظام الدولي . وفعلت كذلك بعض الأطراف العربية وثيقة الصلة بالعراق اثناء الأزمة ، وخاصة الأردن . ولم يتقدم الأردن بمبادرات رسمية متكاملة ، بقدر ما طرح « أفكارا » بقصد التحريك الدبلوماسي للأزمة بعيدا عن منطقة التهديد بالحرب وضمان عدم انفجارها ، ومن المرجح أن يكون الملك حسين قد ناقش اثناء زيارته للولايات المتحدة افكارا مثل مفاوضات ثنائية عراقية / أمريكية بعد تحرير الرهائن الأجانب وذلك لمناقشة الانسحاب العراقي خلال فترة تحدد في المفاوضات وبحيث يسمح للعراق بالاحتفاظ ببعض الأراضي الكويتية وخاصة جزيرة بوبيان وحقل نفط الرميلة . كما صرح الملك حسين قبيل زيارته الملغاة للاتحاد السوفيتي بأنه سيعرض حلا وسطا يقوم على الانسحاب العراقي من الكويت مقابل متعهد أمريكي بعدم شن الحرب أو توجيه ضربة للاهداف العسكرية والاقتصادية للعراق ، وإطلاق سراح الأجانب الرهائن في العراق ، مع بدء قيام الولايات المتحدة بتخفيض قواتها العسكرية في الخليج وقيام مجلس الأمن بتخفيض المقاطعة الاقتصادية للعراق واحلال قوات تابعة للأمم المتحدة محل القوات متعددة الجنسية في السعودية . كما طرحت الأردن في ٢١ / ٩ أفكار للتحريك الدبلوماسي للازمة تشمل قيام حوار مباشر بين العراق والكويت حول مشكلات الحدود وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل بكل انواعها في الشرق الأوسط ، واعطاء تأكيدات لحل المشكلة الفلسطينية . ومن أن بعض الأفكار الأردنية كانت إيجابية ، الا انها ضاعت في سياق الحماس الهائل للرأى العام الأردني تأييدا للعراق وهو الحماس الذي اضطر الملك للاستجابة له مما اظهره في موقف الحليف للعراق . وعمق من هذا الانطباع التواتر المرتفع للزيارات المتبادلة بين المسئولين الكبار في الدولتين ، بما في ذلك زيارات الملك شخصيا للعراق . وظهرت الأردن بذلك باعتبارها المتحدث باسم

العراق فى المحافل الدولية والعربية . ولا شك أن هذا المظهر قد جعلها على قائمة الدول العربية المعادية للخليج ، وخاصة ان الأردن قد صارت مركز نشاط الحركات والمنظمات الأسلامية المعادى للتدخل العسكرى الأجنبى ، والمتعاطف والمناهض لدول الخليج .

وقامت اليمن من جانبها بتقديم مجموعات مختلفة من الأفكار لخدمة دبلوماسية الحل السياسى للأزمة . ومن أهم هذه المبادرات التى أوضحت تعاطف اليمن مع الموقف العراقى ما طرحته القيادة اليمنية فى بداية سبتمبر وتتضمن انسحابات شاملة ومتزامنة لكل الاحتلالات غير الشرعية فى المنطقة ، وارسال قوات تحت علم الأمم المتحدة للفصل بين القوات العراقية ومتعددة الجنسية وانسحاب هذه الأخيرة مع بدء مفاوضات فى اطار الجامعة العربية لابرام اتفاقيات بشأن الحدود وصياغة سياسة نفطية مشتركة . وطرحت اليمن مبادرة ثانية أقل طموحا بكثير فى ١٩ أكتوبر تتضمن انسحاب القوات الأجنبية من منطقة الخليج . على أن أهم « المبادرات » اليمنية طرحت فى سياق مشروع قرار لمجلس الأمن برعاية مجموعة من دول عدم الانحياز تشمل كولومبيا وماليزيا وكوبا يدعو العراق للانسحاب من الكويت واطلاق سراح الرهائن الأجانب وعودة الحكومة الشرعية الكويتية ، على أن يتلو ذلك مباشرة تشكيل قوة عسكرية من مجلس الأمن للمحافظة على الأمن والأستقرار فى الكويت بعد الانسحاب العراقى ، مع رفع كل صور العقوبات الأقتصادية التى فرضها المجلس على العراق ، والدعوة لحل كل المشكلات بين العراق والكويت من خلال المفاوضات . وتعكس هذه المبادرة الذى تحقق على نحو مبهم نسبيا بين اليمن وممثلى دول عدم الانحياز فى مجلس الأمن . وبالرغم من « توازن » هذا المشروع إلا أنه لم يطرح على المجلس بسبب عدم موافقة الدول دائمة العضوية .

والواقع أن النشاط الدبلوماسى لليمن فى الساحة العربية لم يكن يتفق مع أهميتها السياسية الكبيرة بحكم كونها الدولة العربية الوحيدة العضو فى مجلس الأمن أثناء الأزمة . فبعد نشاط دبلوماسى وافر فى الساحة العربية ، تجسد فى الجولة المكوكية التى بها الرئيس على صالح بدءا من يوم ٤ أغسطس لكل من بغداد وجدة والأسكندرية ومباحثاته مع رؤساء الدول الثلاث ، انكمش النشاط الدبلوماسى اليمنى فى الساحة العربية بدرجة كبيرة ، واقتصر على محادثات تليفونية متفرقة مع عدد من الرؤساء العرب . وتوجهت مبادرات اليمن اساسا إلى النظام الدولى ولم يحمل أى منها وزنا سياسيا باستثناء مشروع القرار المشار اليه لمجلس الأمن ، وصنفت اليمن فى الساحة العربية كحليف للعراق الأمر الذى أدى إلى معاناتها بسبب الإجراءات الانتقامية السعودية ضدها ، والتى كان أهمها الغاء السعودية لامتيازات اليمنيين فى اراضيها فى ٢٣ سبتمبر وترحيل اعداد كبيرة منهم إلى اليمن .

وقامت ليبيا - بدورها - بعدة مبادرات تميزت بالطابع الفريد للدبلوماسية الليبية . وقد بدأت هذه المبادرات مبكرا حيث سعت ليبيا المساهمة فى تجنب انفجار الأزمة من خلال اتصالات مكثفة مع السعودية ومصر والعراق قبل وبعد المذكرة العراقية . وما أن انفجرت الازمة بالفعل حتى تقدمت ليبيا بمبادرة مشتركة مع منظمة التحرير أعلنتها فى الخامس من أغسطس ، وزعمت أنها دخلت مرحلة التطبيق منذ يوم ٤ أغسطس . وتشمل هذه المبادرة إعلان الكويت قبولها لمبدأ دفع تعويضات ، وتوافق على تأجير جزيرتى وربة وبوبيان ، على حين يوافق العراق على ترسيم الحدود المشتركة وعلى استئجار الجزيرتين ويعلن الجانبان قبولهما لقوات ليبية - فلسطينية مشتركة تحل محل القوات العراقية ، ويعملان على التفاوض فيما بينهما لتوقيع اتفاق نهائى . وواصلت ليبيا جهودها لتحريك الازمة سلميا بعقد لقاءات مباشرة مع الجانب العراقى وعدة أطراف عربية أخرى . وتوصلت إلى مبادرة أخرى أعلنتها فى أول سبتمبر شملت انسحاب العراق من الكويت ، وبحث شرعية أسرة الصباح فى الحكم ، فى مقابل تمكين العراق من جزيرتى وربة وبوبيان وانسحاب القوات الأجنبية من السعودية . وفشلت هذه المبادرة بدورها . مما حدا بالقيادة الليبية إلى محاولة عقد لقاء وتفاوض مباشر بين العراق والسعودية . وقد وافق الرئيس العراقى على هذا الأقتراح ولكن السعودية رفضته ، وكان فى نية العقيد القذافى أن يعلن نجاحه فى ترتيب عقد مفاوضات مباشرة بين الرئيس العراقى والملك فهد يوم ٢٨ نوفمبر . غير أنه أعلن فى ذات المؤتمر الصحفى الذى رتبه لهذا الغرض انهيار المبادرة بسبب نكوص السعودية عن وعدها فى هذا الصدد ، الأمر الذى نفته السعودية .

وتحركت منظمة التحرير فى نفس الاتجاه تقريبا بدون نجاح كبير . فبعد فشل المبادرة المشتركة مع ليبيا ركزت المنظمة جهودها على فكرة عقد لقاء مباشر بين الرئيس العراقى والملك السعودى . وانتهت تلك المحاولات بقطيعة بين الرئيس الفلسطينى والسعودية أثر زيارته لها فى ١٣ أغسطس . وقرب نهاية نفس الشهر أعلن مبادرة جديدة تشمل فكرة نشر قوات عربية فى الكويت محل القوات العراقية بحيث يتم خلال ستة اشهر القيام بانسحابات متبادلة اشمل بين القوات العراقية والقوات الأجنبية فى السعودية والخليج . وخلال الشهور الثلاثة التالية قام الرئيس الفلسطينى بعدد هائل من الزيارات للعواصم العربية ، دون طائل . حيث تركزت هذه الزيارات فى الدول العربية المتعاطفة مع الموقف العراقى وخاصة العراق ذاتها وصنعاء والأردن والجزائر وليبيا . وكان من الواضح أن الرئيس

ياسر عرفات قد فقد مصداقيته كوسيط واصبح المنفذ الرئيسي - جنبا إلى جنب مع الملك حسين - إلى الموقف العراقي بالنسبة للعالم الخارجي .

وضاعت مبادرات كل من الأردن وليبيا واليمن ومنظمة التحرير في سياق الاستقطاب الحاد الذى تطور في النظام العربي ، حيث اعتبرت هذه الأطراف الأربعة انصارا للعراق ، وأقرب كثيرا إلى موقفه من الأزمة ، وشاركت في الحرب الاعلامية والسياسية الأهلية العربية على الجانب المواجه لدول الخليج .

وقد بدا لفترة من الوقت بعد فشل مؤتمر القمة الطارىء في القاهرة أن المغرب العربي الكبير سوف يصير مركز المبادرات السياسية العربية لحل الأزمة ، بسبب ما يتمتع به من احترام أكبر في النظام العربي . فعلى حين تورطت دول الخليج بسرعة في تفاعلات عدائية مع الأردن واليمن ومنظمة التحرير فانها قد حافظت على علاقاتها مع المغرب العربي ، بل وحاولت أن تستميله إلى موقفها من الأزمة . ومع ذلك ، فقد جاءت مبادرات الدول المغاربية أقل عددا وأقل قيمة مما هو متوقع بكثير . فإلى جانب المبادرات الليبية ، قامت تونس بمبادرة واحدة في ٦ سبتمبر تشتمل على الدعوة للانسحاب العراقي من الكويت واحترام سيادتها مع قيام « حكومة كويتية حرة » في مقابل التزام القوات الأجنبية بعدم مهاجمة العراق ، واستبدالها بقوة عربية ، وفك الحصار الأقتصادى عن العراق ، واعطاء « الحرية لحكومة الكويت بشأن قيام وحدة محتملة مع العراق » . وكان من الصعب للغاية فهم المقولة الأخيرة ، ومن المحتمل أنها تشير إلى معنى مشابه لما يتفق عليه الرئيس الفلسطيني والملك الدرتي مع منح سلطة حكم ذاتي في اطار « الأندماج مع العراق » . والأرجح أن تونس قد سعت لإعطاء الانطباع بأقصى درجة ممكنة من التوازن والحياد نحو الأزمة بالرغم من إدانتها لقرارات مؤتمر قمة القاهرة وهجومها الحاد على التدخل العسكرى الأمريكي في الخليج . فحافظت تونس على مستوى معتدل من الاتصالات بالأطراف المباشرة للأزمة . كما أن تونس قد عملت على فتح اتصالات مباشرة بين العراق وفرنسا وخاصة من خلال رعاية اللقاء بين وزير الخارجية الفرنسي ومبعوث الرئيس العراقي طه ياسين رمضان في تونس يوم ٢٠ أكتوبر .

اما الجزائر ، فلم تطرح مبادرة مستقلة لحل أزمة الخليج سياسيا . ولكنها نشطت دبلوماسيا لحث الأطراف المباشرة للنزاع على الاعتدال بما يفتح الباب أمام حل سياسي للأزمة . والأرجح هو أن الرئيس الجزائرى كان على قناعة شخصية بضرورة التأكيد على الأنسحاب العراقي بمبادرة من طرف واحد ، من أجل الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة . غير أنه قد وجد صعوبة بالغة في موازنة الرأى العام الجزائرى والمواقف المتشددة المعادية للخليج داخل الجبهة الحاكمة والحكومة . وظهرت السياسة الجزائرية بدرجة واضحة من تذبذب المواقف ، مع اقتراب متزايد - مع الوقت - من التعاطف مع الموقف العراقي بسبب السياق العام للمواقف المغاربية ، وخاصة على جانب الرأى العام والمؤسسات الكبرى الحاكمة للسياسات المغاربية .

وكان أثر* الرأى العام المغربي عاملا هاما في تكييف المواقف الرسمية للمغرب . فقد كانت المغرب هي الدولة المغاربية الوحيدة التي وافقت على قرارات مجلس الجامعة في ٣ أغسطس ومؤتمر قمة القاهرة في ١٠ أغسطس . وكان من الواضح أن الملك والحكومة يميلان لموقف قوى مساند لدول الخليج . ويبدو أنهما قد فوجئا بشدة موقف الرأى العام المغربي المتعاطف مع العراق ، الأمر الذى حدا بالسياسة الرسمية المغربية إلى تخفيف واضح للموقف المساند للخليج . ومع ذلك ، فقد صدر عن المغرب أهم المبادرات المغاربية والمتمثلة في الدعوة لعقد ما أسماه الملك حسين « قمة الفرصة الأخيرة » التي أعلنت في ١١ نوفمبر .

والواقع أن المغرب العربي الكبير قد عجز عن استثمار مكانته الدبلوماسية المتميزة في النظام العربي من أجل الدفع لحل سياسي لأزمة الخليج . ويعود أهم أسباب هذا العجز إلى الخلافات داخل منظومة المغرب الكبير حول الموقف من الأزمة ، بل وحول مستقبل مشروع « اتحاد المغرب العربي » ذاته ، والذى سار التطور فيه على نحو مضطرب كثيرا . فيلاحظ أولا أن المبادرات الليبية قد انطلقت منعزلة عن التنسيق القوى مع دول المغرب العربي الأخرى . ويلفت النظر ان ليبيا لم تدع لحضور « القمة المصغرة » التي شملت المغرب والجزائر والأردن في ١٩ سبتمبر . ويلاحظ من ناحية ثانية أنه لم تصدر قرارات تستحق وصف الموقف الجماعي ، ناهيك عن المبادرة من اجتماعين طارئين لوزراء خارجية دول المغرب العربي في بداية سبتمبر و ٢٠ أكتوبر . فالسخط الجماعي بين كافة دول المغرب العربي الأخرى على التدخل الأجنبي في السعودية لم يقنع المغرب بسحب قواتها (الرمزية) المشاركة في القوات متعددة الجنسية هناك . وعلى حين كانت ليبيا وتونس مستعدتين لحل وسط بشأن « الاستقلال الحقيقي للكويت » وعودة الحكومة الشرعية فان المغرب والجزائر كانتا على اقتناع بصعوبة تمرير هذه المسألة في النظامين العربي والدولي كأحد شروط انسحاب العراق من الكويت . اما موريتانيا فكانت تقف قلبا وقالبا مع العراق فيما يتصل بقضيتي الانسحاب وعودة الحكومة الشرعية إلى الكويت .

وساهم في فشل المغرب العربي الكبير في التقدم بمبادرة ذات مصداقية على المستويين الفردى والجماعي إن دولة قد

تورطت في مساندة تونس في نزاعها مع مصر حول مسألة نقل المقر الدائم للجامعة العربية إلى القاهرة . ولا شك ان المغرب الكبير كله قد شعر بالإهانة لإصدار مجلس الجامعة في ١٠ سبتمبر لقراره الخاص بإعادة الأمانة العامة بكل إداراتها وأجهزتها للقاهرة في موعد غايته ٣١ أكتوبر (مع استثناء بعض الإدارات حتى ٣١ ديسمبر) . وقد صدر القرار عن اجتماع استثنائي بموافقة ١٢ دولة عربية فقط ، الأمر الذي شكل تجاهلا تاما لرغبة المغرب كله . ووجدت بقية دول المغرب العربي صعوبة في القبول بمخاطرة لإساءة البالغة لعلاقاتها مع مصر بسبب رفض تونس لقرارات المجلس واعتبارها غير شرعية . وكان الحل يكمن في « مناشدة » مصر القبول بتأجيل تنفيذ قرارات عملية النقل وهو الامر الذى مثل محور الاجتماع الطارىء لوزراء خارجية دول المغرب العربي يوم ٢٠ أكتوبر ، باعتباره حلا وسطا بين ضغوط متعارضة . وقد سبب رفض مصر لهذه المناشدة احراجا لدول المغرب العربي وخاصة الجزائر ، الامر الذى قاد بدوره إلى مضاعفة حساسية منظومة الدول المغاربية تجاه التحالف المناهض للعراق في أزمة الخليج ، وبالتالي إلى مزيد من صعوبات التقدم بمبادرة ذات مصداقية وثقل كافيين للتحريك الدبلوماسي للازمة .

ومع ذلك ، فقد اظهرت منظومة دول المغرب العربي الكبير قدرا معقولا من ضبط النفس ، اذا أخذنا المعطيات المفروضة على المواقف الرسمية لهذه الدول ككل . ويظهر ذلك جليا من توافقها شبه الجماعي على تمييز موقفها من الأزمة عن المجموعة الأقرب إلى الموقف العراقي وخاصة الاردن واليمن ومنظمة التحرير ، وقد لعبت القواسم المشتركة فيما بين هذه الدول دورا هاما في تلطيف الميول نحو التطرف عند بعض الدول المغاربية وخاصة موريتانيا .

ومثلما كان الانشقاق الذى شهده النظام العربي بين « تحالفين » عريضين كان هو السبب المباشر في انهيار الحل العربي الجماعي ، فقد كان وراء فشل المبادرات الفردية والثنائية ومتعددة الاطراف العربية . فقد شهدت الفترة منذ نهاية مؤتمر القمة العربي حتى صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الذى فوض الدول الاعضاء بالأمم المتحدة في استخدام « كل الوسائل الضرورية » لتنفيذ قراراته فيما يتعلق بأزمة الخليج ، تعميقا لهذا الانشقاق . وجاءت أغلبية المبادرات أو الجهود الدبلوماسية متعددة الاطراف العربية لتعكس هذا الانشقاق . والواقع ان ، التحالف المتعاطف مع العراق ، كان انشط دبلوماسيا ، فسعى بعض اطرافه منذ البداية لصياغته شكل في « تكتل سياسي ودبلوماسي » عربي ، فيما يتعلق بالموقف من أزمة الخليج ، في الحد الادنى . فصرحت الاردن عن رغبتها في الدعوة لعقد مؤتمر قمة بين الدول العربية الثماني التي عارضت أو تحفظت أو امتنعت عن التصويت على قرارات مؤتمر القمة الطارىء في القاهرة بغرض توجيه نداء مشترك بحل أزمة الخليج سلميا . وجاء هذا التصريح في أعقاب اجتماع ضم الملك حسين مع الرئيس عرفات والرئيس السوداني البشير في ٢٥ أغسطس . وفي اليوم التالي تم اجتماع في بغداد ضم الرئيس العراقي مع الرئيس السوداني والعقيد الخروبي كممثل الرئيس الليبي ، وهو الاجتماع الذى شجع ليبيا على اعلان مبادرة جديدة . وعاد بعدها الخروبي إلى بغداد حيث اجتمع مع الرئيس العراقي والملك الاردني في ٧ ـ ٨ سبتمبر . والواقع ان فكرة عقد اجتماع للدول الثماني المعارضة لقرارات قمة القاهرة لم تصادف نجاحا . غير ان الاجتماعات تواترت بين اعداد متباينة أصغر من هذه الدول . وتركزت أغلب المشورات الدبلوماسية في دائرة هذه الدول الثماني اضافة إلى العراق التي شاركت فيها جميعا تقريبا على نحو مباشر أو غير مباشر . وقد عزز هذا التركيز للنشاط الدبلوماسي العربي الانطباع بأن هذه المجموعة من الدول تتصرف ككتلة ، وخاصة بعد ما أطلقت منظمة التحرير الفلسطينية شعار « إنشاء جامعة عربية بديلة » في تونس في ٤ سبتمبر . على أن هذا الانطباع سريعا ما تبدد . فمن ناحية سعت دول المغرب العربي لتمييز نفسها عن بقية الدول العربية المتعاطفة مع الموقف العراقي . ومن ناحية ثانية زاد تركز المشاورات الدبلوماسية والسياسية في اطار مجموعة أصغر من هذه الدول وهي فلسطين والاردن واليمن والسودان ، إلى جانب العراق ذاته .

وعلى الجانب الآخر ، تعمقت العلاقات بين مجموعة الدول العربية المناهضة للغزو العراقي للكويت ، وبصفة خاصة مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الست . ويمكن القول بأن الدول الثماني قد تصرفت في النظام العربي ككتلة على نحو لم يتيسر لمجموعة الدول المعارضة (والمتحفظة) على قرارات قمة القاهرة . وكانت العلاقات بين مصر وسوريا قد توثقت بسرعة ، وخاصة بعد زيارة الرئيس السوري لمصر في ١٤ يوليو واتفاقه مع الرئيس مبارك على عقد لقاءات سياسية منتظمة . وتواترت اللقاءات بين مصر وسوريا على أعلى المستويات السياسية بعد الازمة . فبعد ان شارك الرئيس الاسد في مؤتمر قمة القاهرة في ١٠ أغسطس عاد لزيارتها في ٢٨ من نفس الشهر . وشهد شهر مارس مولد التجمع الثلاثي الذى يضم السعودية إلى جانب مصر وسوريا ، بعد لقاء في دمشق بين وزراء خارجية الدول الثلاث . واستجاب هذا التجمع للتوجهات السائدة داخل النخبة الاستراتيجية في مصر التي اعتبرت سوريا في المقام الاول من الاهمية الاستراتيجية والسعودية في المقام الاول من الاهمية الاقتصادية بالنسبة لمصر .

كما ان سوريا قد شعرت بثقة أكبر بعد نجاحها فى اقناع مصر بالتنسيق السياسى والاستراتيجى عند ظهور مواقف دولية تحتاج لذلك وبعد التزام الرئيس مبارك بالفعل بوجهة النظر السورية فى رفض مشروع وزير الخارجية الامريكى بيكر بإنشاء « بنية شرق أمنية اوسطية جديدة » . وكان هذا التنسيق اساسا أوليا كافيا لاقناع السعودية بعدم الموافقة على المشروع ، اثناء زيارة الرئيس مبارك للسعودية فى ٢٢ أكتوبر . ومن الواضح ان هذا التجمع الثلاثى قد تطور إلى حد التوافق الاستراتيجى على قيام اطرافه بدور ملموس فى العمليات العسكرية لتحرير الكويت بعد ان كان دور القوات المصرية والسورية قد حدد على نحو دفاعى بحت . والارجح ان هذا التوافق قد تم ابتداء من زيارة الرئيس مبارك للسعودية حتى زيارته لسوريا فى ١٤ نوفمبر . ومثل هذا التوافق توطئه هامة لصدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ فى ٢٩ نوفمبر .

ولا شك ان نجاح « التكتل الثلاثى » الذى جمع بين مصر وسوريا والسعودية فى التصرف كتكتل سياسى / استراتيجى فى الساحة العربية والدولية منذ فشل مؤتمر القمة الطارىء فى القاهرة يعد من الامور المثيرة . فعلى الرغم من وجود مقدمات طويلة نسبيا ، وخاصة فى النصف الأول من عام ١٩٩٠ ، إلا أن العلاقات بين الدول الثلاث كانت مشوبة بميزات أكثر من عشر سنوات من الخصومة والشكوك المتبادلة . ومن هذا المنظور يعد نشوء هذا « التكتل الثلاثى » مفاجئا ، إلى حد ما . ومن الامور الملفتة للنظر كذلك ان هذا التكتل السياسى الاستراتيجى قد أظهر صلابة مدهشة فى الساحة العربية ، وخاصة ازاء أزمة الخليج . ولم يصدر عن هذا التكتل أى مبادرة سياسية مكتملة تختلف بأى قدر ملموس عما ورد فى قرارات مؤتمر القمة العربى الطارىء فى القاهرة يوم ١٠ أغسطس . واقتصر دوره فى الجهود الدبلوماسية العربية لتحريك الأزمة سلميا على ما يمكن تسميته « دبلوماسية المناشدات والرسائل المكتوبة » . حيث وجه الرئيسان مبارك والاسد مجتمعين أكثر من ثلاثين مناشدة مذاعة للرئيس العراقى للانسحاب من الكويت امتثالا للشرعية الدولية والعربية . ولم يكن من المتوقع أن تسفر هذه المناشدات عن شىء . وسريعا ما أمكن للدول الثلاث ان تحقق التوافق فيما بينها لا على مساندة الدفاعات السعودية ضد هجوم عراقى محتمل فحسب ، بل وعلى المساهمة فى العمليات الهجومية لتحرير الكويت ، ايضا .

وهكذا ، اظهر التحالف المناهض للعراق أثناء أزمة الخليج تجانسا واستمرارية واضحين لموقفه من الأزمة منذ بدايتها حتى نهاية الحرب ضد العراق وتحرير الكويت فى ٢٨ فبراير عام ١٩٩١. وعلى النقيض ، أظهر أداء الدول الثمانى التى عارضت أو تحفظت او امتنعت عن الموافقة على قرارات قمة القاهرة اختلافات وتذبذبات فى المواقف يجعل من الصعب الحديث عنها « كتحالف سياسى / استراتيجى » .

وفوق ذلك ، فانه بالرغم من الجمود النسبى فى الاداء السياسى « للتحالفين » خلال فترة الأزمة ، فقد اظهرت مبادرات وجهود دبلوماسية عربية سعت لتجاوز الانشقاق فى النظام العربى . وانفردت عمان بهذه المحاولة ، على جانب « معسكر الأغلبية » ، على حين قامت اطراف مختلفة ، وخاصة الاردن وليبيا والجزائر ، بالمحاولة على جانب « معسكر الاقلية » العربية . فمن الواضح ان عمان كان لديها نزعة للقيام بمبادرة سلمية باسم دول مجلس التعاون الخليجى ككل . ولهذا الغرض التقى السلطان قابوس بالملك حسين فى نهاية أكتوبر . كما التقى بطارق عزيز وزير الخارجية العراقى مرتين خلال شهر نوفمبر . ووسع السلطان قابوس اتصالاته لتشمل إلى جانب الملك فهد عددا آخر من الرؤساء العرب . والارجح انه كان يرغب فى الاستعانة بنفوذ مصر خاصة فى اقناع بقية دول مجلس التعاون الخليجى بأهمية القيام بمبادرة دبلوماسية لحل الأزمة سلميا . غير ان العراق لم يلتزم أمام السلطان بما يكفى من التعهدات لإقناع بقية دول مجلس التعاون الخليجى بقيمة حوار مباشر مع العراق حول الحل السلمى للأزمة .

وعلى الجانب الاخر ، قامت ليبيا والجزائر بجهود كثيرة لفتح قنوات ملائمة للحوار المباشر أو صياغة حلول وسط يمكن احداث التوافق بشأنها بين العراق وخصومه العرب وخاصة السعودية . غير أن هذه المحاولات لم تفلح بدورها . وتعتبر القمة المصغرة المنعقدة فى المغرب بين الملك حسين والرئيس الشاذلى بن جديد والملك الحسن أهم محاولة جمعت بين اطراف مختلفة عبر التحالفين الكبيرين فى الساحة العربية لتحريك الأزمة بالطرق الدبلوماسية وحلها سلميا .

واضافة لذلك ، كان يمكن لاجتماعات مجلس الجامعة أن تشكل منبرا للتفاوض بين الدول العربية حول ايجاد مخرج سياسى لازمة الخليج . غير أن إحتدام الصراع السياسى والاعلامى بين « التحالفين » الكبيرين فى الساحة العربية قد اهدر هذه الفرصة . فبعد فشل مؤتمر القمة الطارىء فى القاهرة ، عقد مجلس الجامعة أربع دورات رسمية ، إلى جانب اجتماع غير رسمى على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك .

ففى ٣١ أغسطس انعقدت دورة طارئة للمجلس بناء على دعوة مصر ، وقاطعت الدول الثمانى التى رفضت أو تحفظت أو امتنعت عن التصويت على قرارات قمة القاهرة هذه الدورة . وادعى الأمين العام السابق للجامعة

السيد الشاذلي القليبي انه لم يتمكن من الاتصال بوزراء خارجية هذه الدول ، وهو ماانتهى إلى استقالته بعد توجيه دول الخليج النقد لهذا « الفشل المقصود » في الاتصال . وخرجت هذه الدورة بقرارات تشمل تجديدا لإدانة العدوان العراقي على الكويت ومطالبة العراق بالإذعان لقرارات الامم المتحدة والافراج عن الرعايا الاجانب والحفاظ على السفارات والتمثيل الدبلوماسي في الكويت . وبادر مجلس الجامعة في هذه الدورة باقرار فكرة تعويض الكويت ، عما اصابها من خسائر بسبب العدوان . وفي ١٠ سبتمبر عقد مجلس الجامعة دورة طارئة أخرى بناء على طلب مصر أيضا لمناقشة عودة الأمانة العامة للجامعة إلى مقرها الدائم في القاهرة . وقاطعت الدول الثماني ايضا هذه الدورة . وتتسم أعمال هذه الدورة الطارئة باهمية خاصة لأنها حسمت - في غياب ثماني دول ، خلافا طويلا ومريرا بين مصر وتونس حول قضية نقل الأمانة العامة إلى المقر الدائم بالقاهرة .

فكان مجلس الجامعة في دورته العادية الثالثة والتسعين قد ناقش موضوع عودة الجامعة إلى مقرها بالقاهرة . واتخذ بتاريخ ١١ مارس عام ١٩٩٠ قرارا ينص على ما يلي :

- الاعلان عن عودة مقر جامعة الدول العربية إلى القاهرة في دورة سبتمبر ايلول ١٩٩٠ .
- انشاء مركز آخر لجامعة الدول العربية بتونس .
- اعتبار تونس مقرا دائما لكل من : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مجلس وزراء الداخلية العرب ، واتحاد الإذاعات العربية .
- استكمال بناء المركز الآخر لجامعة الدول العربية بتونس طبقا لقرارات قمتي فاس ١٩٨٢ وعمان ١٩٨٧ .
- تسوية اوضاع الموظفين والعاملين الذين لا يمكنهم الانتقال إلى القاهرة تسوية مجزية .
- تسوية اوضاع الموظفين والعاملين في المقر الدائم لجامعة الدول العربية في القاهرة في حالة فقدانهم لوظائفهم عند الجامعة إلى القاهرة تسوية مجزية .
- تكليف لجنة برئاسة السيد / طارق عزيز .. وعضوية وزراء خارجية مصر وتونس والمغرب وسلطنة عمان والأمين العام لدراسة التدابير الكفيلة بتنفيذ بنود هذا القرار ورفع تقريرها في هذا الشأن إلى مجلس الجامعة في دورة انعقاده في سبتمبر / أيلول ١٩٩٠ بتونس .

وتنفيذا لهذا القرار باشرت اللجنة الوزارية الخماسية أعمالها بأن اتفق وزراء الخارجية على تكليف لجنة خبراء من الدول اعضاء اللجنة على تنفيذ المهمة . وعقدت هذه اللجنة اجتماعين في بغداد في ١٣ - ١٤ يونيو و ٢٨ يوليو . واعدت تقريرها الذي تضمن الجدول الزمني والاجراءات والترتيبات اللازمة لعودة الجامعة واجهزتها إلى المقر الدائم . ولكن اللجنة فشلت في الاتفاق حول المقصود بمفهوم « المركز الآخر » الوارد في قرار مجلس الجامعة .

وتلخصت وجهة النظر المصرية في الآتي : أنه لا يمكن اعتبار مفهوم « مركز آخر » نوعا من المقر ، ولا حتى مقرا فرعيا للجامعة . ذلك ان قرار مجلس الجامعة لا يعدل الميثاق الذي لا يشير الا إلى مقر واحد دائم للجامعة القاهرة . وعلى ذلك فما يمكن انشاؤه بقرار من المجلس هو كل ما دون ذلك المقر . ومن الناحية السياسية ، فانه لما كانت الصيغة السياسية للقرارا المعنى لمجلس الجامعة تقوم على تحقيق التضامن العربي بعودة الأمور إلى نصابها ، فإن مصر تؤمن بأن أى تفسيرات يشتم منها استهداف تفتيت الأمانة العامة لم تكن واردة في ذهن المجلس . ويقوم تصور مصر عن « المركز الآخر » على نوع من مكاتب العلاقات العامة وحلقة وصل بين الأمانة العامة في القاهرة والمنظمات المتخصصة الثلاث التي نص عليها القرار .

اما وجهة نظر تونس فتتلخص فيما يلي : أن قرار مجلس الجامعة حين نص على انشاء مركز آخر للجامعة قد أخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد الذي طرأ على العالم العربي ، حتى يستوفي العمل العربي المشترك كل أبعاده بما فيها البعد المغاربي . وحيث أن العمل العربي المشترك يتوزع على المجالين السياسي والتنموي فان المقترح هو أن يعود المحور السياسي - وهو الاصل - بكامله إلى المقر الدائم ، ويسند إلى المركز الآخر في تونس كل ما يتعلق بالوظيفة التنموية للجامعة . وبالتالي يكون المركز الآخر فرعا للأمانة العامة يشمل إدارات عامة ومجالس متخصصة ومحكمة الاستثمار العربية . وتشمل الادارات العامة كلا من الادارة الاقتصادية والادارة الاجتماعية اضافة إلى إدارة عامة لتسيير المركز ماليا وإداريا . وترى تونس ان يضم المركز الآخر المجلس الاقتصادي والاجتماعي اضافة إلى كافة المجالس العربية المتخصصة في الشئون الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب المنظمات الثلاث المسماه في قرار مجلس الجامعة .

وقد فصل قرار المجلس في دورته الطارئة في ١٠ سبتمبر في هذا الخلاف ، فصدر قرار نقل مقر الجامعة باجماع الدول الحاضرة الاثنتي عشرة وهي مصر ، وسوريا ، ولبنان والصومال وجيبوتي والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي الست . وذلك على أساس ان يضم « المركز الآخر » للجامعة في تونس المجالس والمنظمات التي تقرر البقاء في تونس اضافة إلى مكتب للعلاقات العامة والمراسم ويكون حلقة وصل بين الامانة العامة في القاهرة وهذه المنظمات . وبذلك يكون المجلس قد انحاز تماما

لتفسير مصر للقرار الاصلي رقم ٤٩٨٣ لمجلس الجامعة في مارس ١٩٩٠ .

ويمكن اعتبار القرار الأخير للمجلس في دورة سبتمبر الطارئة إحدى ثمرات أزمة الخليج . صحيح ان مصر قد دافعت عن وجهة نظرها ذاتها قبل انفجار الازمة وبعدها ، إلا أن التوافقات العربية كانت من الأرجح ان تؤدى إلى تفسير وسط بين وجهتي النظر المصرية والتونسية ان لم تقسم ازمة الخليج الدول العربية وتضمن لمصر أغلبية تلقائية حول هذا الخلاف .

وقد ترك هذا الانشقاق أثره الكبير على أداء مؤسسات الجامعة . فقد عقدت الدورة العادية لمجلس الجامعة في ٢٥ سبتمبر على مستوى المندوبين الدائمين ، وحضرها جميع الدول العربية . غير انه قد تقرر ، تعليقها ، على أساس الحجة القائلة بانشغال الدول العربية باعمال الجمعية العامة للامم المتحدة .

اما الدورة الطارئة الاخيرة للمجلس فقد عقدت في ١٨ أكتوبر في أعقاب مذبحة القدس ، ولمناقشة عدوان إسرائيل على المسجد الاقصى . وثار خلاف عنيف حول البيان الختامي بسبب اصرار منظمة التحرير واليمن والاردن والعراق على ادانة الولايات المتحدة لدورها غير المباشر في المذبحة ، ورفض دول الخليج لاقتراح الادانة . والامر المثير واللافت للنظر في أعمال هذه الدورة الطارئة هو ان دول المغرب العربي لم تنسحب ، مثلما فعلت وفود الاردن واليمن والمنظمة والسودان والعراق . وأمكن الوصول إلى حل وسط حول القرارات والبيان الختامي بتوسط دول المغرب العربي ، وبعد ان كاد الاجتماع ينهار المواجهات العنيفة بين الوفود ، وخاصة وفدى اليمن والسعودية ، ووفدى المنظمة وسوريا .

اما الاجتماع غير الرسمي لوزراء الخارجية العرب في نيويورك يوم ٣ أكتوبر فقد شهد بدوره عددا من المواجهات العنيفة . غير ان الحضور كان اجماعيا باستثناء العراق التي انسحب وفدها بسبب رئاسة الكويت للاجتماع . غير انه لم يخرج بنتائج هامة على صعيد المبادرات الخاصة بالتسوية السلمية لازمة الخليج . وضاعت بذلك فرصة ثمينة لحدوث توافق عربي حول هذه التسوية أو حتى دور عربي محدد ومميز في الادارة الدولية للازمة .

واذا أخذنا مجموع المبادرات والجهود الدبلوماسية الفردية والثنائية ومتعددة الاطراف العربية ، لوجدنا ان الافكار الرئيسية التي تضمنتها كانت كما يلي :

ـ التركيز على أولوية تحاشى الانفجار العسكرى للازمة من خلال اجراءات تمهيدية وعملية تقوم في النهاية على سحب القوات الامريكية ، والاجنبية عموما واستبدالها إما بقوات عربية أو قوات تابعة للأمم المتحدة في منطقة الخليج ، وخاصة السعودية .

ـ الفصل بين المسألة الانسحاب العراقي من الكويت ومسألة ضمانات أمن دول الخليج الأخرى . فركزت معظم المبادرات على إمكانية تقديم ضمانات أمن للسعودية ، ربما بقصد إقناعها بالتخلى عن الحل العسكرى للأزمة وجعل مسألة الجلاء العراقي عن الكويت مسألة تفاوضية .

ـ وفيما يتصل بمسألة الكويت ، سعت أكثرية المبادرات العربية للتمييز بين جلاء القوات العراقية من ناحية ، وطبيعة الحكم في دولة من ناحية ثانية ، ومدى أو درجة استقلال الكويت عن العراق من ناحية ثالثة . ونصت أغلبية المبادرات صراحة أو ضمنا على الانسحاب العراقي ، غير انها اختلفت في تعيين طبيعة الحكم . فقفز أغلبها على عودة الحكومة الشرعية ، وتبنت في المقابل صياغات مختلفة لحكم بديل عن أسرة الصباح . كما ان اكثرية المبادرات العربية افترضت صراحة أو ضمنا ان تكون للعراق في الكويت حقوق مميزة ذات طبيعة سيادية أو اقليمية . وكان ارضاء مطالب العراق الاقليمية في جزيرتي وربة وبوبيان ، ومطالبها المالية والنفطية قاسما مشتركا بين هذه المبادرات .

والواقع ان هذا التمييز ، والاصرار على حقوق تاريخية أو اقليمية للعراق في الكويت كان وراء فشل معظم المبادرات العربية حتى في مجرد لفت نظر الاطراف الدولية المؤثرة وفي اقناع السعودية التي اصرت على عودة الحكم الشرعي للكويت .

ـ واشتملت بعض المبادرات العربية على نوع أو آخر من أنواع الربط بين الانسحاب العراقي من الكويت ، وتحريك القضية الفلسطينية على طريق التسوية السلمية .

المرحلة الرابعة : انهيار دبلوماسية الدور العربي :

جدد الملك المغربي دعوته لعقد قمة عربية مصغرة بين الاطراف المباشرين والقريبين من الأزمة ، تتلوها قمة عربية عامة لوضع اتفاقية سلام يوم ٢٠ نوفمبر . على انه مع صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ بتاريخ ٢٩ نوفمبر كانت كل الاطراف العربية المؤثرة قد أعلنت عن يأسها بصورة أو أخرى من الحل السلمي . وانحسرت المبادرات العربية للتسوية السياسية والدبلوماسية لازمة الخليج . ولم تؤد دعوة الرئيس الامريكي بوش لوزير الخارجية العراقي للالتقاء به في واشنطن واستعداده لإيفاد وزير خارجيته للالتقاء بالرئيس العراقي لاجراء حوار حول أزمة الخليج سوى لتحريك بسيط لروح المبادرة لدى الاطراف العربية المؤثرة . والواقع أن أكثرية الدول العربية قد رحبت بهذه

المبادرة الأمريكية بعد إعلانها مباشرة في ٣٠ نوفمبر ، الا ان اكثرها لم يتوقع ان تسفر مبادرة الحوار هذه عن مخرج دبلوماسي للأزمة . وعلى حين قرأها المناصرون للعراق باعتبارها اعترافا من الولايات المتحدة بأفضلية الخيار السياسي وكعلامة للضعف ، فان المناهضين للعراق حاولوا اخفاء احباطهم بسبب عدم مشورة الرئيس الامريكي لهم قبل اعلان هذه المبادرة . ويمكن القول بأن التحرك العربي الوحيد والأخير (قبل انفجار الحرب) لتحريك الازمة سلميا هو جولة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في الفترة ١٢ ـ ١٧ ديسمبر التي شملت سبع عواصم عربية اضافة لطهران . واعقبها الرئيس بن جديد بجولة أوروبية في الفترة ٢٢ ـ ٢٣ ديسمبر شملت ايطاليا وفرنسا واسبانيا والمغرب وموريتانيا . وواجهت جهود الرئيس الجزائري حائطا من اليأس . واحبطت آماله في استكشاف قواسم مشتركة والمساعدة على التوافق حول ضرورة اجراء حوار عربي ـ عربي لإنهاء الأزمة واضطر للاعتراف في البيانين الرسميين اللذين صدرا عن زيارته لكل من دمشق والقاهرة بأنه « لا يوجد حل عربي منفصل عن الحل الدولي للازمة » . وكان هذا الاعتراف مقدمة واضحة لقمة مصراته الرباعية بين رؤساء مصر وليبيا وسوريا والسودان في ٣ يناير ١٩٩١ . وبالتالي ، فانها لم تتناول الازمة بقصد ايجاد مبادرة عربية ولم تسفر عن توافق حول الموقف العربي من الازمة ، أو الادارة الدولية لها وكان هذا الاعتراف نفسه وراء اقدام الملك حسين في بداية يناير ١٩٩١ على القيام بجولة أوروبية شملت المملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا والمانيا ولوكسمبرج لاقناع القادة الاوروبيين بامكانية نزع فتيل الحرب الوصول إلى حل وسط للازمة ، وهو ما فشل فيه . وكذلك فشلت مجموعة من المحاولات المتفرقة ـ الاقل أهمية ـ من جانب عدة دول عربية أخرى لتحريك الأزمة سلميا ، سواء من خلال مشاورات عربية أو مفاوضات مع أطراف أوروبية .

والواقع ان الفترة الفاصلة بين قرار مجلس الأمن المذكور وانفجار حرب الخليج قد شهدت تصلبا في المواقف على جانبي المواجهة العربية ـ العربية ، ربما بدرجة اشد من تصلب مواقف أطراف دولية عديدة . ففي اجتماع وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي يوم ٥ ديسمبر تم الإعلان عن الاتفاق على استراتيجية عسكرية لمواجهة العدوان العراقي على الكويت ، وتعهدت دول المجلس بتحرير الكويت مهما كانت التضحيات . وفي قمة المجلس في ٢٢ ـ ٢٥ ديسمبر في الدوحة أضافت الدول الست إلى ضرورة الانسحاب الفوري من جميع الاراضي الكويتية دون قيد أو شرط وعودة السلطة الشرعية قبل نفاذ فترة السماح التي حددها مجلس الأمن في ١٥ يناير ، ضرورة التزام العراق بدفع تعويضات عن أضرار الغزو . وفي رابع اجتماع لتنسيق المواقف بين وزراء خارجية مصر وسوريا والسعودية في ٥ ـ ٦ يناير ، حملت الدول الثلاث كامل مسئولية الموقف المتأزم للعراق .

وأعلن في القاهرة ودمشق أن القوات المصرية والسورية ستشارك في العمليات العسكرية لتحرير الكويت إذا أصبح من الضروري شن الحرب لهذا الغرض . ومثل ذلك تحولا هاما عن المواقف السابقة للدولتين التي حددت مهمة قواتهما في السعودية بالواجب الدفاعي . وعلى الجانب الآخر ، استمرت في الإصرار على أن مسألة الكويت منتهية وغير قابلة للتفاوض . ففي خطابه في ٦ يناير أعلن الرئيس العراقي « ان ضم الكويت للعراق نهائي وأن الكويت هي المحافظة التاسعة عشرة للعراق حاضرا ومستقبلا » وكان العراق قد هدد في نوفمبر بأنه سيهاجم كل الدول العربية التي تشارك في القوات متعددة الجنسيات الموجودة في الخليج وأن « الضربة العراقية ضد مصر والسعودية بالتحديد ستكون مدمرة » . وكذا ، ابدت عدة أطراف عربية استعدادها لخوض غمار الحرب إلى جانب العراق . فأعلنت منظمة التحرير في ٢٤ ديسمبر ان « المنظمة ستقاتل مع العراق إذا اندلعت الحرب في الخليج » . وأعلنت اللجنة الوطنية الجزائرية لمساندة الشعب العراقي في ٢٥ ديسمبر أن « ٤٠٠ ألف متطوع جزائري مستعدون للتوجه للعراق » . وصدر عن موريتانيا إعلان مشابه إلى جانب موقف رسمي مفاده التأييد الكامل للعراق في موقفه من الأزمة وأضاف حماس الحركات الشعبية والمنظمات الحزبية والتشكيلات الاسلامية السياسية في الدول العربية الثماني المعارضة لقرارات قمة القاهرة ، تأييدا للعراق مزيدا من التصلب على المواقف العربية . ووصلت الخصومة بين « التحالفين الكبيرين » في الساحة العربية حدا اهتز معه ما كان يعتقد انه من الثوابت التاريخية ـ العاطفية والسياسية ـ للعرب . اذ اتسم الموقف الثابت لمصر منذ أزمة الخليج بمعارضة تدخل إسرائيل في الأزمة معارضة تامة ، حتى ولو على سبيل الرد على هجمات عسكرية عراقية . وكان أقوى تعبير عن هذا الموقف تصريح الرئيس مبارك في ٨ يناير بان مصر لا توافق على تدخل إسرائيل في حالة نشوب حرب في المنطقة ، وان إسرائيل اذا تدخلت ستأخذ مصر موقفا مخالفا . وعندما اقترب الموقف من الانفجار أعلن الرئيس مبارك في ١٣ يناير انه « يحق لإسرائيل الرد اذا هاجمها العراق » . واتخذ الموقف السوري مسارا مشابها . فكانت سوريا قد حذرت إسرائيل في ١٣ يناير من التدخل في أزمة الخليج حتى لو نفذت العراق تهديداتها وهاجمت إسرائيل ، ولم يمض اسبوع واحد على هذا التصريح عندما أعلنت سوريا في ٢١ يناير ان « الرئيس العراقي صدام حسين بشنه هجمات صاروخية على إسرائيل

لن يجر دمشق إلى حرب ضد إسرائيل ، وهو ما يمثل اشارة واضحة إلى قبول سورى لقيام إسرائيل بالرد على هجوم العراق الصاروخى عليها .

والحقيقة ان انهيار دبلوماسية ، الدور العربى ، بعد انهيار دبلوماسية ، الحل العربى ، قد أفضى إلى واقع سياسى ونفسى مذهل يتسم بتسليم كامل أمام انفجار حرب الخليج . لقد أصدرت عواصم عربية عديدة بيانات رسمية بإدانة الحرب . وعبرت تصريحات ومظاهرات رسمية وحزبية فى طرابلس وتونس والجزائر وعمان وصنعاء عن الغضب الشديد لمشاركة اطراف عربية فى الحرب ، الامريكية ، ضد العراق . على ان تلك المواقف المناهضة للحرب - على المستويين الرسمى والشعبى - لم تحمل ثقلا سياسيا كبيرا . بل انها وقد استشعرت الحرج من تصلب الموقف العراقى ازاء مسألة الانسحاب من الكويت - قد جاءت أقل كثيرا مما كان متوقعا . وظهر العالم العربى بأسره وكأنه عاجز عجزا تاما عن التأثير على مجرى الاحداث - بمنع الحرب أو وقفها أو مجرد رسم خطوط حمراء وفرض ضوابط لا ينبغى تخطيها عندما تشن فعلا ، وربما كان الاستثناء الوحيد لذلك العجز الشامل عن موقف الحرب بعدما تفجرت فى السابع عشر من يناير هو قيام دول المغرب العربى بتقديم طلب رسمى لمجلس الأمن بوقف الحرب مؤقتا لاتاحة الفرصة للحلول السياسية ، وهو ما رفضه المجلس بسبب معارضة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى ٢٥ يناير ١٩٩١ ، وبعدما رفض الرئيس العراقى مبادرة الرئيس السوفيتى جورباتشوف فى ٢١ يناير عام ١٩٩١ .

ووصلت العلاقات بين أطراف التحالفين الكبيرين فى الساحة العربية إلى ادنى مستوى فى تاريخها . ولم تعد فجوة المواقف مقصورة على تعارض الاجتهادات حول سبل حل الأزمة . بل توسعت لتصير مشاركة فعلية أو رمزية فى حرب اهلية اعلامية وسياسية عربية . ان دولة عربية واحدة باستثناء منظمة التحرير الفلسطينية لم تنضم رسميا أو ماديا للجهد العسكرى العراقى . غير أن الدول العربية الثمانى التى تحفظت أو امتنعت أو عارضت قرارات قمة القاهرة قد مارست نوعا من أعمال الحرب الرمزية والمعنوية ضد الدول العربية التى شاركت ماديا فى الحرب ، متعددة الجنسية ، ضد العراق وبهدف تحرير الكويت ، أى مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى . ان ضراوة المعارك العسكرية ، متعددة الجنسية ، لم تكد تخفى ان العرب قد اشتبكوا فى حرب اهلية عسكرية وسياسية وإعلامية ، كأن النظام العربى قد انفجر بالفعل .

ثانيا : الحركات غير الرسمية فى النظام العربى وأزمة الخليج :

حالة الحركة العالمية للإخوان المسلمون :

١ ـ مقدمـــة :

يستهدف هذا الفصل من التقرير رصد اتجاهات التطور المقبل لنمط السياسة العربية من خلال متابعة الصيرورة التاريخية لبعض المعطيات السياسية والاجتماعية الكبرى فى الساحة العربية . ويمكننا تقسيم هذه المعطيات الى ثلاث فئات .

الفئة الاولى تشمل المؤسسات الرسمية للنظام العربى وامتداداتها الوظيفية ، بما فى ذلك الاعراف والادوار غير الرسمية التى يتعلق جوهر وجودها بالارادة الرسمية للحكومات العربية وهذه الفئة تدخل فى متابعتنا السنوية للتطورات والتفاعلات الرسمية للنظام العربى .

والفئة الثانية هى على طرف نقيض وتشمل مجالا واسعا - اكثر كثيرا مما يتصور علماء السياسة العرب والاجانب ـ من المنظمات والقوى والفاعليات التى تنشأ داخل المجتمعات العربية ولا تعد فرعا أو جزءا من أجهزة الدولة العربية أو المنظمات الحكومية العربية سواء كانت قطرية صرفه أو عربية عامة طالما أنها ليست تعبيرا عن ارادة رسمية . وبعض هذه المنظمات أو القوى تعد افرازات غير مباشرة للنظام العربى ، وتعيش على هامشه . وبعضها الآخر يعمل أو يستكشف آفاق العمل كبديل للنظام العربى القائم حاليا .

اما الفئة الثالثة فتشمل طائفة وسيطة من المؤسسات والقوى والادوار التى لاتعد جزءا من البناء الرسمى للنظام العربى ولكنها ليست فى نفس الوقت خارجة عن معطياته ، كما أنها لاتتضمن بالضرورة معطيات ايديولوجية أو تنظيمية أو حركية بديلة لهذا النظام .

والفئتان الثانية والثالثة هما موضوع تركيز هذا الفصل من التقرير . نتناول بعضها بقدر ما تسمح المساحة أو تبرز ملامح جديدة قد تغيير من النمط الأساسى للنظام العربى ، كما شرحناه عبر الاعداد الماضية من « التقرير الاستراتيجى العربى » .

وما نود أن نؤكد عليه هنا هو قضية منهجية . فغالبية الدراسات والتقارير العربية والاجنبية تنظر إلى النظام العربى نظرة جامدة ولا ترقب بعناية كافية عوامل التغيير فيه أو عوامل تغييره . وقد صارت هذه النظرة غير ملائمة اطلاقا لحالة الزخم والحركة التى تعيشها المجتمعات العربية ، حتى لو بدت تلك الحركة محجوزة باعتبارات كثيرة وعنيفة . وعلى وجه التحديد ، فإنه ينبغى أن نتيقظ لحقيقة أن هناك قوى وحركات فورية تعمل فى الساحة العربية بهدف تجاوز النمط الرئيسى الحالى للسياسات العربية ، وهى تلك التى تقوم فى نهاية المطاف على « القطرية » وأهم من ذلك أن هناك اعتبارات موضوعية وفكرية تنشىء نزعة قوية نحو « توتير » النمط الاساسى للسياسة العربية بما يفضى فى النهاية إلى نزع شرعية النظام العربى الراهن . غير أن هذه الاعتبارات تعمل على نحو متقطع ومتناقض وأحيانا مشوه ونكوصى ، بما يفضى إلى تغيرات بطيئة أو سريعة فى طبيعة الحركات السياسية والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية . ويلزمنا ذلك التغيير بدراسة الساحة السياسية العربية من خلال نظرة ديناميكية تركز على صيرورة هذه الحركات والمنظمات أكثر مما تركز على توصيفها فى لحظة بعينها من الزمن . فقد تنتكس الآفاق فوق القطرية لحركات معينة . وقد تجد حركات قطرية صرفة ضرورة حاسمة للتحول إلى العمل فوق القطرى . كما أن منظمات رسمية أو شبه رسمية من حيث الادوار التى تلعبها فى الساحة العربية قد تجد ذاتها فجأة ملزمة بالقيام بدور المعارضة ، والعكس أيضا صحيح .

وعملية التغيير الدائم ـ أو حالة الصيرورة ـ السياسية فى الساحة العربية لاتستجيب لمخطط مسبق أو تصورات

وبرامج موضوعة من قبل المؤسسات والمنظمات والحركات السياسية سواء كانت رسمية أو غير رسمية ، قطرية أو فوق قطرية ، بقدر ما تستجيب لتطورات معينة فى الساحة العربية تعرض عليها اختيارات محددة وصعبة . وهذه الاختيارات بدورها تغير من طبيعة هذه المنظمات أو المؤسسات . ويتم هذا التغيير فى الطبيعة تبعا للمعطيات العامة والكلية للساحة السياسية العربية والهوامش القائمة والمحتملة للمناورة والاختيار . وهذه العملية الدائمة قد تنتهى إلى تغييرات طفيفة فى المحصلة النهائية . ولكنها قد تفضى ايضا إلى تغيير جذرى للنمط الاساسى للسياسة العربية سواء فى قطر معين أو مجموعة من الأقطار ، أو حتى على امتداد الوطن العربى كله . ولاشك أن الازمات الكبرى التى تعرض لها الوطن العربى تمثل أهم التطورات التى تطرح تحدى الاختيار وتعرض تغييرا فى طبيعة الحركات السياسية والامزجة الثقافية والايديولوجية العربية . وقد ظهر ذلك كله واضحا فى أزمة الخليج . فقد زلزلت أزمة الخليج الذات الثقافية والمجتمع السياسى العربى بكل قياداته وقواه وحركاته على نحو لم يحدث من قبل . والامر المؤكد أن هذه الأزمة قد أفرزت ميولا انقسامية لدى كافة التيارات الفكرية والسياسية الكبرى فى الساحة العربية ، ومن بينها التيار السياسى ذو الاسناد الاسلامى . على أن الأزمة كانت تضغط ايضا فى اتجاه مناقض وهو التنسيق الحركى والتكاملى أو التصالح الايديولوجى بين اقسام من تيارات سياسية عديدة ، وكان من المحتمل . على ضوء مسار مختلف لادارة الأزمة وتسويتها . أن تفضى هذه الأزمة إلى ترتيبات سياسية جديدة كليا على الساحة العربية . ومثل التيار الإسلامى . بالمعنى الواسع للكلمة . بؤرة الاستقطاب الانقسامية والتكاملية التى أفرزتها الأزمة .

وقد تفاعلت الحركات والمنظمات السياسية ذات الاسناد الإسلامى مع أزمة الخليج بقوة وبأشكال جديدة . كما أنها تعد أكثر الحركات التى تأثرت بالأزمة معنويا وسياسيا وتنظيميا . وربما يمتد هذا التأثير إلى النواحى الفكرية والايديولوجية فى فترة قادمة . ومن المهم أن نتعرف على طبيعة التفاعلات التى دخلت الحركات والمنظمات الاسلامية طرفا فيها ، وأن نرصد الآثار الكاملة التى أنتجتها أزمة الخليج على تلك الحركات والمنظمات ، وسوف نأخذ أهم هذه الحركات على الاطلاق كحالة دراسية وهو التنظيم العالمى للاخوان المسلمين .

٢ ـ الإخوان المسلمون وأزمة الخليج :

فرضت أزمة الخليج تحديا هائلا على الإخوان المسلمين . فقد تعين عليهم اتخاذ موقف من الأزمة باعتبارهم اكبر التشكيلات السياسية العربية فى موقع المعارضة . وتمثل هذا التحدى فى الصعوبة البالغة فى توحيد الموقف من الأزمة بالرغم من الخلافات والتعددية الواضحة فى المواقف عبر الامتدادات الهائلة لحركتهم فى الأقطار العربية والاسلامية وفى العالم ككل . وتثير هذه الاستجابة اهتمام الدارسين من ثلاث زوايا على الاقل .

الزاوية الأولى تتعلق بالانقسام الكبير حول التشخيص العام للأزمة ، وقد شارك الإخوان المسلمون كافة التيارات الاسلامية العربية من حيث التناقض بين نظرتين عامتين للأزمة . فقد نظر قسم من الإخوان ومن التيارات الاسلامية عموما للأزمة باعتبارها فرصة ثمينة للتحول الثورى للنظام العربى أو على الاقل تعديله جوهريا بما يتفق مع أهداف عامة معينة مثل العدالة التوزيعية أو التحضير للنضال ضد الغرب وإسرائيل . وعلى الجانب المقابل ، كان هناك قسم آخر ينظر للأزمة باعتبارها احدى المحن الكبرى للعرب والمسلمين بما تؤدى اليه من تصدع الأمة وتمكين خصومها من ضربها فى مقتل . وهذا التشخيص المتناقض كان يدفع نحو انقسام هائل ليس فقط من الناحية الفكرية والاجتهادية والسياسية بل ومن حيث طبيعة التحالفات السياسية للإخوان المسلمين بما يفضى إلى التهديد بانقسام الحركة رأسيا وافقيا ، وربما إلى تغيير جوهرى فى طبيعة الحركة أو جسمها الرئيسى . ذلك أن اعتبار الأزمة فرصة للتحول الثورى للنظام العربى كان مؤسسا على صيرورة التحالف مع النظام البعثى فى العراق وتمازج العقل القومى الراديكالى الذى يعبر عنه هذا النظام مع العقل الدينى الاصولى الذى يعبر عنه الإخوان المسلمون . وينهض هذا الاعتبار فى تناقض صارخ مع التقاليد السياسية المتجذرة للحركة والتى اعتبرت النظام البعثى والايديولوجى القومية العلمانية عموما احد أسوأ خصوم الاسلام السياسى .

والزاوية الثانية تتعلق بجانب مميز من الانقسام داخل حركة الإخوان المسلمين عموما بين القطاع الخليجى من ناحية والقطاع الاكثر راديكالية . داخل الحركة فى بعض الاقطار العربية الأخرى ، وخاصة السودان وتونس والجزائر وسوريا ، والواقع أن هذا الانقسام كان يعكس تناقضات متأصلة فى التقاليد السياسية لحركة الإخوان المسلمين . فقد فرضت الأزمة اتخاذ موقف من فتنة مدمرة لابين نظم سياسية فحسب بل بين شعوب عربية ايضا . كما

أن هذه الأزمة قد أثارت التعارض الكامل بل الكراهية المتأصلة لما نظرت اليها الحركة باعتبارها ، القوى الصليبية الغربية ، من ناحية والاعتمادية العالية للحركة على دول الخليج من ناحية أخرى ، وهي الدول التي شكلت ، الحاضنة التاريخية ، لحركة الإخوان المسلمين ، وخاصة في العقود الثلاثة المنصرمة ، وهي ذاتها الدول التي استعانت بالقوات الأمريكية لدفع اعتداء قائم واعتداء محتمل . ويرتبط بذلك شبه التعاون بين الاصول الاخلاقية والدينية التي تشكل جوهر الدعوة السياسية والايديولوجية للإخوان المسلمين من ناحية ، ومنطق الضرورات السياسية العملية من ناحية أخرى . ولقد فرض تحدى الضرورات السياسية نفسه تكرارا على حركة الإخوان المسلمين عبر تاريخ طويل من المحن . على أن هذه الحركة ذات التقاليد السنية العريقة لم تنزلق إلى اسدال حجاب حاجز بين القاعدة الاخلاقية والدينية من ناحية والضروريات السياسية من ناحية أخرى مماثل لمبدأ التقية في التقاليد الشرعية . ولم تتمكن الحركة من انكار حل حقيقي لهذا التعارض . لقد قضت الضرورات السياسية ، البساطة الفكرية ، للاختيارات السياسية لهذه الحركة . ولكنها لم تدفعها إلى الاعتراف باستقلالية السياسة عن الدين ، إلا على نحو استثنائي . وتعددت انماط الاستجابة لهذه الضرورات دون أن تستقر على نمط واحد . على أن ازمة الخليج حملت التحدى الماثل في شبهة التعارض بين الاصول والضروريات حادا للغاية .

اما الزاوية الثالثة ، والتي تهمنا هنا على نحو خاص فتتمثل في التحدي السياسي ـ التنظيمي الذي طرحته ازمة الخليج على حركة تطرح لنفسها افقا عالميا أو فوق قطرى ، في ظروف انقسام هائل وفريد على كافة المحاور والأصعدة . فالتعددية القطرية كانت ايضا واضحة في انماط الاستجابة التي قامت بها ، الجماعات القطرية ، للحركة . وبات من الصعب الاحتفاظ بمركزية الحركة وقاعدتها التنظيمية ـ السياسية المتمثلة في مبدأ الطاعة . ويتصل بهذه المسألة امكانية النظر إلى حركة الإخوان المسلمين كنظام عربي في الظل . أو نظام عربي بديل . وبالتالي ، فإنه إذا لم تتمكن الحركة من فرض الوحدة بالرغم من التنوع والتعارض في مواقف الجماعات القطرية ، فإن من الطبيعي أن يثور الشك فيما إذا كانت الحركة تقدم بديلا يختلف جذريا عن النظام العربي القائم وفي أن ضرورات السياسة قد تكون ـ حتى بالنسبة لجماعة سياسية تقوم على مبدأ توحيدي شمولي ـ اعظم قوة من اصوليات الايمان الديني ، فيما يتعلق بامور الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات عموما بما فيها المجتمعات العربية . ويمكن للمراقب السياسي أنْ يطرح على الرأي العام المختص مسألة ما إذا كان الإخوان المسلمون قد نجحوا بالفعل في تكوين جماعة سياسية عابرة للقطرية حقا ؟ . ومع ذلك ، فإن أزمة الخليج وحدها قد لاتكون الحكم النهائي في الاجابة عن هذا التساؤل . ويمكننا أن ننظر اليها فقط باعتبارها أهم محكات الاختبار لافتراض امكانية تكوين جماعة سياسية – أو مجتمع سياسي في المستقبل ـ عابر للولاءات القطرية والوطنية والقومية في الساحة العربية .

ويضاعف من تعقيد هذه المسائل أن الحركة العالمية للإخوان المسلمين لم تطرح على نفسها مجرد اتخاذ موقف دعائي ، وانما تجاوزت ذلك إلى البحث عن تكوين موقف مشارك أو فعال .

وفي بحثنا عن تكييف وتقديم استجابة حركة الإخوان المسلمين للتحديات التي طرحتها أزمة الخليج نجد من المناسب أن تبدأ بالقاء الضوء على الدوافع والمنطلقات التي ساهمت في تعيين هذه الاستجابة ، ثم نعرض لهذه الاستجابة ، مع التركيز على دبلوماسية الوساطة ، الاسلامية ، في الأزمة ، وما تفرع عنها من قضايا مرتبطة ببحثنا . وننتهي بتقديم هذه الاستجابة على ضوء مسارات تصورية بديلة للأزمة وتسويتها ، بما يساعد على استخلاص استنتاجات أو افتراضات مفيدة لمزيد من البحث العلمي لهذه القضية .

أ ـ منظمات الاستجابة لأزمة الخليج :

انطلقت استجابة الإخوان المسلمين للأزمة من مرتكزات متعددة . فقد حملت الأزمة ابعادا جديدة وغير اعتيادية من الناحية الفكرية ، الامر الذي فرض اجتهادات شتى في تكييف الاستجابة لها . وفي نفس الوقت ، كانت القضية التنظيمية منطلقا هاما للاستجابة ، حيث مثلت الأزمة اختبارا للنزعة القوية للتوحيد لاعلى مستوى المقولات فحسب ، وانما على مستوى التنظيمي ايضا . وفي نفس الوقت . فقد مثلت الممارسة ذاتها ، وبيئة العمل السياسي والدبلوماسي ارضا خصبة للتجريب على ضوء معطيات سياسية ودبلوماسية متميزة . وسوف نعرض في البداية باهتمام خاص للمنظمات التنظيمية ، ثم نعالج بسرعة وبقدر ما يتوفر من معلومات المنطلقات الاجتهادية والفكرية ، ثم السياسية والدبلوماسية .

(١) المنطلقات التنظيمية : عملية بناء التنظيم العالمي للإخوان المسلمين :

مثلت فكرة ، العالمية الاسلامية ، احد المنطلقات الكبرى لفكر الإخوان المسلمين منذ البداية . على أن هذه الفكرة لم تتجاوز التآخي الديني أو العامل الجامع والاساسي الفلسفي ، للطريق الاسلامي للتطور ، لفترة طويلة من الوقت . ولم

تصبح اساسا لنظم سياسى عالمى مقترح . بل أن العالم بالمعنى الاساسى لم يكن مجالا للدعوة إلا على نحو هامشى للغاية لردح طويل من الزمن . ومع ذلك ، لم يتخل الإخوان عن الطموح للعمل فى المجال العالمى ، وفوق القومى وفوق القطرى استنادا إلى مرجعية مقولة « العالمية الاسلامية » كما طورها الإمام حسن البنا مؤسس الجماعة . ومرت فكرة أنشاء تنظيم عالمى بثلاث مراحل رئيسية . ويمكن القول بأن المرحلة العملية الاولى قد بدأت عام ١٩٣٧ عندما بدأ انشاء أولى الحلقات الفرعية لجماعة الإخوان المسلمين خارج مصر ، وخاصة سوريا ولبنان . وفى هذه المرحلة تولى التنظيم الأم « فتح » عدد من الفروع فى الدول الاسلامية والعربية ترتبط مباشرة بالمركز الرئيسى فى مصر ويتولى امورها ستة اتحادات اقليمية لشمال افريقيا ، والهلال الخصيب (سوريا ، فلسطين ، لبنان ، الاردن ، العراق) ، وشرق وغرب افريقيا (اثيوبيا ، الصومال ، نيجيريا ، والسنغال) ، وشبه الجزيرة العربية والخليج العربى ، وتركيا وايران وباكستان وافغانستان ، واخيرا الشرق الاقصى (الهند وسيلان ، اندونيسيا وماليزيا ، والفلبين والصين) . هذا إلى جانب اتحاد للاقليات الاسلامية فى اروبا وامريكا . ولم يكن التكوين التنظيمى والمهارات المتاحة كافيين فى هذه المرحلة لخلق تنظيم عالمى حقا ، أو حتى مجرد امتدادات كبيرة للحركة فى الخارج ، إلا فى حدود معينة ، اتاحتها البعثات الطلابية العربية والاسلامية فى مصر والصلات التجارية والعلمية المحدودة مع الاقطار العربية والاسلامية . وكذا ، فإن الانشغال بالصراع السياسى فى مصر لم يتح سوى فرصة ضئيلة للتوسع فى الخارج . اما المرحلة الثانية فتبلورت فى الستينات فيما عرف باسم تجربة « المكتب التنفيذى » للإخوان المسلمين فى البلاد العربية . ويفترض أن هذا المكتب قد قام بمهمة التشاور والتنسيق بين التنظيمات القطرية للإخوان المسلمين ، والتى كان بعضها قد اكتسب استقلاله الذاتى عن التنظيم الأم فى مصر ، بل أن هذا المكتب قد جسد الفكرة القومية بأعلى صورها حيث رأسه السيد عصام العطار المراقب العام للإخوان المسلمين فى سوريا آنذاك ، وضم ممثلين عن فلسطين والسودان ولبنان والكويت والسعودية والعراق وتنظيم المصريين فى الخارج . ويلاحظ أن هذه التجربة كانت عربية النطاق بالرغم من استمرار الاعتقاد فى مبدأ العالمية الاسلامية ، كما انها قد ارتكزت على الاقطار العربية فى المشرق بصفة خاصة . ومن الناحية التنظيمية قامت العلاقات بين منظمات الإخوان المسلمين على اساس التنسيق والتعاون الطوعى ، وإن لم يتوقف النداء لجعل قرارات المكتب التنفيذى ملزمة لمختلف تنظيمات الإخوان المنضوية تحت لواء . كما تواجد إلى جوار المكتب هيئة اسميت « مؤتمر قادة الإخوان فى البلاد العربية » . ويبدو انه كان هيئة تنسيقية الامر الذى يؤكد أن طبيعة العمل فى الاطار العام لحركة الإخوان المسلمين يتسم بتعدد الجنسية (أو القطرية) اكثر مما كان عابرا للقومية والقطرية بالمعنى الدقيق للكلمة .

والارجح أن تجربة المكتب التنفيذى للإخوان فى البلاد العربية والتى قادها السيد عصام العطار من بيروت كانت إلى تكتيك الانسحاب إلى الخطوط الخلفية بعد الضربات العنيفة التى تلقاها الإخوان المسلمون فى مصر وسوريا اكثر منها تطورا تنظيميا طبيعيا . فبالرغم من قيام المكتب التنفيذى بنشاطات ملموسة ، إلا أن المحنة الممتدة التى حاقت بالجماعة فى مصر اثرت تأثيرا سلبيا عميقا على مجمل النشاطات السياسية والفكرية للجماعة على امتداد الوطن العربى ، وانتهى الامر بانهيار تجربة المكتب التنفيذى عام ١٩٦٩ ، كما يذكر الدكتور عبد الله أبو عزه فى كتابه « مع الحركة الاسلامية فى الدول العربية » .

وأدى انهيار تجربة المكتب التنفيذى إلى انحسار مؤقت لفكرة التنظيم متعدد الجنسية (أو القطرية) غير انه لم يفض إلى انقطاع الحوار بين قيادات الفكر « الإخوانى » فى البلاد العربية . وأدى انفراج العلاقة بين التيار الاسلامى والسلطة الساداتيه الجديدة فى مصر ، واطلاق سراح الإخوان المسلمين مع السجون المصرية تباعا إلى تجدد هذا الحوار . والارجح أن الرأى العام بين قادة الفكر الاخوانى خارج مصر كان قد استقر على صيغة وسط بين التنظيم فوق القطرى الموحد والقائم على المركزية والطاعة وبين مجرد التنازل الطوعى بين تنظيمات اخوانية مستقلة . على أن احياء تنظيم الإخوانى فى مصر فى منتصف السبعينات وتعيين المرحوم السيد عمر التلمسانى مرشدا عاما جديدا عام ١٩٧٦ قد بعث النشاط الخارجى للإخوان لمحاولة انشاء تنظيم مركزى ، وهو الامر الذى تم بنجاح نسبى وخاصة مع الجماعات الإخوانية فى الخليج . وتم تكريس الاساس الجديد لتنظيم الإخوان بشكله « العالمى » أو فوق القطرى بصدور اللائحة المؤقته من المرشد العام للجماعة فى شهر مايو عام ١٩٧٨ . وتم على اساس هذه اللائحة تكوين « مجلس الشورى العام » والذى اقر بدوره « النظام العام للإخوان المسلمين » فى شهر يوليو عام ١٩٨٢ . ويعكس النظام العام التوجه والتوحيد وللإخوان فى مصر . فنصت الديباجة على أن « الإخوان المسلمين فى كل مكان جماعة واحدة تؤلف بينها الدعوة ويجمعها النظام الاساسى » وتضمنت نصوصا عديدة تترجم التدرج فى الطاعة واقتراح السياسات . فنصت

على أن من اهدافها « تحرير الوطن الاسلامي بكل اجزائه من كل سلطان غير اسلامي » (٢ - هـ) . و « قيام الدولة الاسلامية .. » (٢ - و) بدون تعريف محدد للوطن الاسلامي أو حدود الدولة الاسلامية . كما جاءت شروط العضوية (المادة ٤) عامة ومفتقدة للحلقة الوسيطة بين التنظيم الأم والتنظيمات القطرية . وهي الناحية التنظيمية فصل « النظام الاساسي » في بيان الهيئات الادارية للإخوان على ثلاث مستويات : المرشد العام ثم مكتب الارشاد العام ، ومجلس الشورى العام . ومن الملاحظ أن السلطة العامة والتنفيذية تكاد تكون مركزة بيد المرشد العام الذى اعطاه « النظام » صلاحيات واسعة بالتعاون مع مكتب الارشاد العام . فالمرشد العام يشرف على كل ادارات الجماعة ومراقبة القائمين على التنفيذ ومحاسبتهم وتمثيل الجماعة في كل الشئون والتحدث باسمها ودعوة المراقبين العامين الممثلين للاقطار للاجتماعات عند الحاجة . وتمتد ولاية المرشد العام بدون امد زمني محدد طالما انه لم يعفى من ذلك بقرار يصدر بأكثرية ثلثي مجلس الشورى أو تقدم استقالته . ويقوم مكتب الارشاد العام بتحديد مواقف الجماعة الفكرية والسياسية من كافة الاحداث والاشراف على سير الدعوة وتوجيه سياستها ورسم الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الشورى العام وكافة الامور التنظيمية . اما مجلس الشورى العام فتنحصر مهماته في « اقرار » الاهداف والسياسة العامة والخطة العامة ومناقشة التقرير السنوى العام وانتخاب المرشد العام واعضاء المحكمة العليا وتعديل اللائحة بموافقة الاغلبية المطلقة .

وقد فصل « النظام العام » في طبيعة العلاقة بين القيادة العامة للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين وقيادات الاقطار بصورة تشهد بالمركزية المفرطة للتنظيم . وتقوم هذه العلاقة على التمييز بين ثلاثة مستويات أو دوائر . الدائرة الاولى تقوم على علاقة الطاعة والالتزام بقرارات القيادة العامة (متمثلة في المرشد العام ومكتب الارشاد ومجلس الشورى العام) . وتشمل طائفة واسعة من الالتزامات بالمبادىء اللائحية . وبفهم الجماعة للاسلام وسياساتها تجاه القضايا العامة . واهم هذه الالتزامات قاطبة هو « الالتزام بالحصول على موافقة مكتب الارشاد العام قبل الاقدام على اتخاذ أي قرار سياسي هام » (٤٣ - أ - ٤) . فقيادات الاقطار تبعا لذلك لايستطيعون اتخاذ أي قرار سياسي بدون الرجوع إلى مكتب الارشاد والحصول على موافقته الصريحة . اما الدائرة الثانية فهي مستوى وسطاً تلتزم فيها قيادات الاقطار بالتشاور والاتفاق مع المرشد العام أو مكتب الإرشاد العام وتشمل جميع المسائل المحلية (الخاصة بكل قطر على حدة أو التي قد تؤثر على الجماعة في قطر آخر . وليس من الواضح ما إذا كانت المشورة ملزمة من حيث المضمون ايضا أم من حيث الاجراء فقط . اما الدائرة الثالثة فتتصرف فيها قيادات الاقطار بمبادأة منها وتبعا لحريتها وترفع بذلك تقريرا سنويا لمكتب الارشاد أو تبلغه بهذه القرارات في أول فرصة ممكنة ويمتد مجال المبادأة الحرة للقيادات القطرية إلى المسائل المحلية الصرفة .

ومثلما هو الحال في مثل هذه التنظيمات المركزية ، فإن الشكوى كثيرًا ما ترتفع بأن الممارسة العملية تعتبر اقل ديموقراطية واكثر مركزية من النظام العام حيث تقود الاعتبارات العملية والاجرائية كثيراً من صلاحيات المستويات الادنى ، وخاصة عندما يمتد التنظيم إلى عدد كبير من الاقطار ، وعندما تصاغ اللائحة باسلوب ابهامي وغير تفصيلي ، حيث تميل المستويات الاعلى إلى التفسير المركزي لمناطق الغموض وتميل للتكتل والتجانس فيما بينها على حساب المستويات القاعدية القطرية . وقد حفلت ورقة الدكتور عبد الله النفيس في كتاب « الحركة الاسلامية : رؤية مستقبلية ، اوراق في النقد الذاتي » بنقد هذه المركزية الجديدة ، سواء على الصعيد اللائحي أو على صعيد الممارسة العملية . ومع ذلك ، فربما يكون بهذه الشكوى قدر من التزايد . فإذا اقمنا حكمنا على المؤشرات الخارجية وحدها ، لوجدنا أن السياسات العامة للتنظيم ذات طبيعة فضفاضة ، وأن هناك اكثر من تفسير لهذه السياسات وتفاوتات واسعة في الاجتهادات والمواقف بين شخصيات معروفة بانتمائها للجماعة أو قربها من القيادة العليا ، حتى في مصر وحدها . وأن التنظيم عموما لايتسم بالانضباط الحديدى الذى عرفه في الاربعينات .

ولاشك أن احد المعايير الهامة للحكم على مدى نجاح الجماعة في بناء تنظيم عالمي حقا هو مدى تنوع الاصول القطرية للقيادات العليا . ويلاحظ النفيسي وآخرون أن التنظيم يستند على ثقل غير عادى للإخوان المسلمين المصريين . فالمرشد العام الحالي الاستاذ حامد أبو النصر هو مصرى الجنسية . ويتكون مكتب الارشاد العام من ثمانية من المصريين عدا المرشد العام . وتنص اضافة إلى ممثل واحد لكل من سوريا والاردن ولبنان والجزائر والكويت . والملفت للنظر هنا هو حرص واضعى النظام العام على ضمان أن تكون اغلبية مكتب الارشاد من المصريين حسب نص المادة ١٩ التى اعلنت انتخاب ثمانية من اعضاء مكتب الارشاد الثلاثة عشر من الاقليم الذى يقيم فيه المرشد العام . وضمن هذه الاغلبية قانونية لاجتماعات المكتب في غياب كل الاعضاء غير المصريين حيث نصت المادة ٢٥ على أن اجتماعات المكتب قانونية إذا حضرها الاغلبية المطلقة وتكون قراراته صحيحة إذا صدرت عن الاغلبية المطلقة للحاضرين . كما تنص المادة ٢٣ على انه ليس لعضو مكتب الارشاد حق نقد القرارات أو الاعتراض عليها متى صدرت

بصورة قانونية . وهذا الثقل القطرى لمصر واضح ايضا في تكوين مجلس الشورى العام الذى يمثل السلطة التشريعية داخل التنظيم . إذ يتكون هذا المجلس من ثلاثين عضوا على الأقل يمثلون التنظيمات الإخوانية المعتمدة في مختلف الاقطار ويتم اختيارهم من قبل مجالس الشورى في الاقطار . ويحدد عدد ممثلي كل قطر بقرار من مجلس الشورى العام . ويرشح مكتب الارشاد ثلاثة اعضاء من ذوى الخبرة والاختصاص للانضمام إلى المجلس بصفتهم الشخصية . وتتوزع عضوية مجلس الشورى كما يلي : ١٣ عضوا هم اعضاء مكتب الارشاد العام + المرشد العام + ثلاثة اعضاء يعينهم المرشد العام بصفتهم الشخصية + ٣ اعضاء عن سوريا ، ٢ عن الأردن ، ٢ عن الكويت ، ٢ عن السعودية ، ٢ عن اليمن ، وعضو واحد لكل من البحرين وقطر والامارات والعراق ولبنان والصومال وتونس والجزائر واوروبا والقارة الأمريكية . وفي عام ١٩٨٩ كان مجلس الشورى العام يضم ٣٨ عضوا من بينهم ١٢ مصريا (ثمانية من اعضاء مكتب الارشاد ، والمرشد العام وممثلو اوروبا وامريكا وعضو بالتعيين) . كما مثلت منطقة الخليج بتسعة اعضاء (من بينهم عضو بالتعيين) . ويؤيد هذا التكوين الافتراض القائل بأن التنظيم العالمي للإخوان المسلمين يكاد يكون تحالفا بين اخوان مصر واخوان الخليج . فعلى حين كان لكل اقطار الوطن العربي الأخرى ١٣ عضوا فقط في مجلس الشورى العام . ضمن اخوان مصر والخليج معا اغلبية تلقائية من ٢١ عضوا (من اجمالي ٣٨) تكفي لاصدار أى قرار حتى لو عارضه بقية اعضاء المجلس . وفوق ذلك . فإنه على حين كان لمصر الثقل العددى والنوعي الاكبر في مجمل هيكل التنظيم العالمي ، فإن اخوان الخليج قد مثلوا المصدر الاعظم لتمويل نشاطات التنظيم .

وعلى الرغم من المركزية الشديدة للتنظيم العالمي والثقل الكبير لجماعات الإخوان المصريين والخليجيين فيه ، وربما بسبب هذه الاعتبارات على وجه التحديد ، يواجه التنظيم تحديات هائلة تتصل بوحدته الداخلية . ويمكننا أن نميز ثلاثة تحديات كبرى لوحدة التنظيم العالمي ومكانته وسط الرأى العام الاسلامي في الاقطار العربية ، وهي :

(أ) **تحدى التمزقات الداخلية** بسبب التناقضات القائمة والمحتملة بين مواقف المستوى القيادى المركزى من ناحية ومواقف القيادات القطرية من ناحية أخرى ، وخاصة فيما يتعلق بالسياسات الكبرى والقرارات الجوهرية الخاصة بتطور جماعات الإخوان وموقفها من النظام الحاكم في اقطارها . وقد مر التنظيم العالمي بتجربة مريرة من هذا النوع في حالة سوريا . وتقدم الحالة السورية نموذجا لكيفية اداء التنظيم العالمي للإخوان المسلمين وعلاقة مستوياته القيادية المركزية والقطرية ، والتوترات والانسلاخات التي قد يتعرض لها التنظيم . فتنص اللائحة الداخلية لتنظيم الإخوان السورى على انه جزء من التنظيم العالمي ، ويقضي بأن يعطي المراقب العام البيعه للمرشد العام . ومع ذلك فقد مر التاريخ السياسي لتنظيم الإخوان المسلمين السورى في طريق مختلف ومتميز عن نظرائه في الاقطار العربية الاخرى . وتميز هذا التاريخ باحتدام الخلافات حول مسائل اجتهادية وسياسية عديدة من بينها الموقف من النظام الحاكم في سوريا واستراتيجية التعامل معه . وانعكست هذه الخلافات في صعوبة التوافق حول مراقب عام واحد للتنظيم في عموم سوريا . وانقسم التنظيم إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي مجموعة حلب بقيادة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، ومجموعة دمشق ويتزعمها عصام العطار ومجموعة ثالثة تضم مراكز حماة وأدلب ودير الزور . واخيرا امر التنظيم العام للأخوان باجراء انتخابات في قواعد الاخوان في سوريا باشراف لجنة مؤلفة من ممثلين لعدة اقطار وتمخضت هذه الانتخابات عن فوز عدنان سعد الدين بمنصب المراقب العام للجماعة في سوريا عام ١٩٧٥ . على أن التنظيم تصدع من جديد في اعقاب احداث الصدام الدامي بين الأخوان والنظام الحاكم في سوريا في فبراير ١٩٨١ . واصبح المحور الرئيسي للخلافات هو الموقف من استمرار النضال المسلح لاسقاط النظام . فظهر تكتل داخل التنظيم ينادى بالكف عن النضال المسلح والعودة إلى استراتيجية الدعوة السلمية وازاء احتدام الخلاف والخوف من انهيار وحدة الجماعة قامت القيادة العامة للتنظيم العالمي بالدعوة في اوائل ١٩٨٥ لعقد مؤتمر موسع من اهل الحل والعقد للبت في الأمور الخلافية واعادة انتخاب مجلس الشورى للتنظيم السورى . وضم مؤتمر اهل الحل والعقد كل من شغل منصب المراقب العام أو نائبه واعضاء المحاكم العليا ورؤساء الادارات والمراكز . ويبلغ عددهم ٧٥ شخصا . وتم هذا المؤتمر بحضور مندوبين عن خمسة عشر قطرا عربيا واسلاميا . وانتهى التصويت لصالح الكفاح المسلح بأغلبية ٣٤ صوتا في مقابل ٣١ صوتا مع اسقاط النظام دون تحديد الوسيلة (وهو ما يعني نوعا من التحبيذ للعودة إلى الدعوة) من اجمالي ٦٦ شخصا حضروا هذا المؤتمر . طبقا لرواية السيد عدنان سعد الدين . وبعد ستة اشهر - في يونيو ١٩٨٥ - تم انتخاب مجلس شورى جديد . على أن الانتخابات لمنصب المراقب العام لم تحسم الامر بسبب عدم حصول أى من المرشحين لهذا المنصب وهما السيد محمد ديب الجاجه ، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة على الأغلبية المطلوبة . فأصدر التنظيم العالمي قرارا بتعيين شخص ثالث هو السيد منير الغضبان . وتم ايضا تجميد مجلس الشورى ومنحت صلاحياته للمراقب العام المعين .. ثم عدل التنظيم عن قراره ومنح صلاحيات

مجلس الشورى فى التنظيم العالمى . واتهم جناح السيد عدنان سعد الدين تلك الاجراءات بعدم الدستورية ، وبتحيز التنظيم العالمى سياسيا لصالح الموقف القائل بالعودة إلى الدعوة فى سوريا والتخلى عن استراتيجية النضال المسلح ، وهو الأمر الذى رفضه جناح السيد عدنان سعد الدين . وبالتالى لم تفض قرارات التنظيم العالمى إلى تسوية الأمور فى التنظيم السورى . وبعد فشل عدة اجراءات لحل الامر حلا وسطا امر التنظيم العالمى باجراء الانتخابات من جديد لمنصب المراقب العام للتنظيم السورى على اساس الفوز بالاغلبية البسيطة للاصوات . وتمت الانتخابات فى مارس ١٩٨٦ بين السيدين عبد الفتاح أبو غده وعدنان سعد الدين . واعلن التنظيم العالمى فوز السيد أبو غده بـ ٥١ ٪ من الاصوات والسيد سعد الدين ب ٤٦ ٪ . إلا أن جناح السيد / سعد الدين رفض الاعتراف بهذه النتيجة واتهم القيادة المركزية بالعديد من المخالفات الاجرائية . وبعد تبادل المذكرات اعلن التنظيم العالمى فى ابريل ١٩٨٦ تثبيت النتيجة وهو الامر الذى رفضه جناح سعد الدين وانتهى الامر بانسلاخه واستقلاله بتشكيل منفصل للإخوان التابعين له .

وجاءت أزمة الخليج بانشقاق اضافى إذ تحالف سعد الدين وجناحه مع النظام العراقى على حين انتهى احتجاج جناح المراقب العام الجديد عبد الفتاح أبو غده على الموقف الرئيسى للتنظيم العالمى من الأزمة وما اعتبره انحيازا للعراق باستقالة المراقب العام للتنظيم السورى ومعه العديد من مؤيديه .

وبناء على تجربة التنظيم العالمى فى سوريا ، يمكننا ملاحظة أن هذا التنظيم لايملك استراتيجية محددة لمنع التصدعات والانسلاخات الناشئة عن تناقضات المواقف . ومع ذلك ، فإن التنظيم العالمى فى مرحلة تطوره الراهنة يملك سمتين رئيسيتين تساعدان على امتصاص العوامل الدافعة للتصدع الداخلى والانسلاخ القطرى عن القيادة المركزية .

السمة الأولى تتمثل فى الثقل السياسى والمعنوى الهائل الذى يتمتع به التنظيم العالمى ، وتجعل هذه السمة قرار الانسلاخ عن هذا التنظيم الأم الكبير صعبا للغاية لما يترتب عليه من عزله المنشقين المحتملين وحرمانهم من الدعم المعنوى والمالى والسياسى الهائل لحركة عالمية ضخمة مثل التنظيم العالمى . وتؤثر هذه السمة بقوة على التنظيمات القطرية الأصغر وخاصة فى اعقاب مصادمات كبرى ودامية مع النظام الحاكم بما تفرضه من تضحيات وخسائر وشعور نافذ بالمحنة السياسية والانسانية .

اما السمة الثانية فتتمثل فى المرونة الواضحة والتى تصل إلى حد التذبذب والمراوحة بين المواقف المتناقضة فى التعامل مع التنظيمات القطرية أو الجماعات ذات الميل الانشقاقى بسبب خلافاتها فى الأمور الاستراتيجية الجوهرية مع قيادة التنظيم العالمى . فيذكر د . عبد الله النفيسى أن التنظيم العالمى قد تورط فى التحريض على المواجهة العسكرية مع الحكومة السورية قبيل احداث حماة بناء على تقارير وردت اليه من سوريا حول الوضع السياسى والعسكرى هناك . كما نشرت مجلة الدعوة فى سبتمبر عام ١٩٨٠ بيانا اعلن فيه أن الإخوان المسلمين فى كل مكان لن يقفوا مكتوفى الأيدى امام أى اعتداء على أحد منهم ، فى اشارة واضحة لقبول تحدى النظام السورى الذى أعلن حكم الاعدام على كل من ينتمى لجماعة الإخوان . ومع ذلك ، فإن التنظيم العالمى قد راجع هذا الموقف واتخذ موقفا جديدا مساندا لجماعة عبد الفتاح أبو غده المعارضة للاستمرار فى الكفاح المسلح ضد النظام السورى . وهو ما يتفق مع الاستراتيجية العامة التى يتبناها الإخوان المسلمون فى مصر .

وفى الوقت الذى تقلل فيه هذه المراوحه بين المواقف من جانب القيادة المركزية للتنظيم العالمى من الفعالية التنظيمية والمصداقية السياسية امام جمهرة الإخوان فى الاقطار . فإنها تقلل كثيرا من الوازع نحو الانشقاق ، حيث انها تبقى الامل فى مراجعة القيادة لمواقفها . ويفسر ذلك مثلا بقاء جماعة عدنان سعد الدين تحت مظلة التنظيم العالمى ، على الاقل من حيث اعلان الولاء . وهنا يؤكد السيد / سعد الدين أن « اختلافنا مع قيادة التنظيم العالمى ليس رفضا للقرارات ، بل اختلاف على التفسير . اننا لانشك فى نياتهم .. ولكننا نتذمر من القصور فى الرؤية التى تؤدى إلى مثل هذه الاختلافات .ولاشك أن المرونة النسبية التى اظهرتها القيادة المركزية تجاه جماعات منشقة مثل جماعة سعد الدين هى أسلوب فعال لاعادتها أو مثيلاتها إلى التوحد معها . وفى الوقت الذى تنطوى فيه هذه المرونة على قبول فعلى بالتعددية داخل التنظيم العالمى ، فإن قيادة هذا التنظيم لاتتردد احيانا فى فرض عقوبات صارمة ضد الانشقاقات العدائية أو المخالفة لمبدأ التوحيد التنظيمى .

(ب) تحدى تدهور المكانة لصالح تيارات اسلامية بديلة

كان لتنظيم الإخوان المسلمين فى مصر فضل اعطاء المثل على الامكانيات الكبيرة لتعبئة وتنظيم القوى التى نظرت للاسلام على أنه طريق الخلاص السياسى إلى جانب كونه الهاما دينيا فى بقية الاقطار العربية والاسلامية . ولا يمكن اختزال هذا الدور فى مجرد الأسبقية إلى التنظيم . وانما يمتد ايضا إلى العمل المباشر فى بقية الاقطار العربية والهام وتنظيم الجماعات التأسيسية فى هذه الاقطار . على أن اشعال شرارة العمل السياسى للجماعات الإخوانية والهامها

بالاسس الفكرية الاولية لهذا العمل لم يكن كافيا بحد ذاته لتمكين جماعة الإخوان المسلمين في مصر من الاستيعاب المنهجي للممارسة السياسية للإخوان المسلمين في الاقطار العربية الاخرى عبر مراحل تطورها اللاحق . فقد كان من المحتم أن تتأثر تلك الاخيرة بالظروف الخاصة والمميزة لكل قطر عربي على حدة ، وأن تتفاعل مع الاتجاهات الأوسع للتطور السياسي في كل من هذه الاقطار . ودفع هذا التطور إلى تعارض صعب ، وإن لم يكن من المستحيل حله ، بين مبدأ التوحيد السياسي والتنظيمي من ناحية والتنوع الهائل في الظروف السياسية والتفاوت في المؤثرات الثقافية والاجتماعية والاختلاف في مواريث العلاقات الدولية والنظرات الكلية إلى العالم بين مختلف الاقطار العربية ، من ناحية أخري . وحتى في مصر ، فإن التاريخ الطويل والحافل بالآلام والمحن لحركة الإخوان المسلمين قد بعث تباينات كبيرة في الاستعدادات للاستجابة لتحديات النظام السياسي والمجتمع المتحول بين مرحلة واخرى من مراحل تطور التجربة القومية . ومن اليسير أن نلحظ أن التنشيط الهائل للحركة خلال السبعينات قد ارتبطت بانشقاق جذري بين تيارين عريضين لحركة قوى الاسلام السياسي . لقد اقترب الجسم الاساسي لحركة الإخوان المسلمين على نحو ملحوظ من الأصول الكبرى للثقافة الوطنية المصرية بما فيها من نزعات عميقة للسلام ونبذ العنف وكراهية التنظيمات السرية وعزوف عن الانضباط الصارم لأى نمط من انماط التنظيم السياسي ، وميل التوافقات العرفية . ومن ناحية أخرى ، احدث التيار الرئيسي لحركة الإخوان في السبعينات انقلابا جذريا في الفكر السياسي الموروث عاد بهذه الحركة إلى استراتيجيتها التأسيسية الأولى في الثلاثينات وهي تتركز على الدعوة السلمية وبناء وتوسيع شبكات من الروابط الشاملة القائمة على الجاذبية المعنوية الهائلة للشحن الديني . وفي المقابل ، فإن ميراث العنف الذي تطور خلال الاربعينات واصبح مبلورا فكريا على يد اقطاب كبار للحركة خلال فترة المحنة الكبرى في الستينات قد اصبح مرتكزا لتيار آخر يمكن تسميته التيار الجهادى . وعمد هذا التيار إلى ابراز نفسه كبديل مستقل لحركة الإخوان المسلمين . بل وبدا احيانا باعتباره التيار الاكثر فعالية والأعلى صوتا والأشد جاذبية بالنسبة للشباب المتحمس دينيا وسياسيا . ومهما كانت هذه الحقيقة شكلية ، فإنها قد سببت تآكلا في مكانة حركة الإخوان المسلمين وتحديا متعاظما لاعتقادها بواحدية تمثيل الاسلام السياسي ، ناهيك عن واحدية التنظيم .

لقد اطلقت حركة الإخوان المسلمين في مصر قوى هائلة في مصر وفي المجتمعات العربية ، ولكنها اثبتت في نفس الوقت صعوبة استمرار استيعابها لهذه القوى سواء داخل مصر أو على الصعيدين العربي والعالمي . فتعلق التيار الرئيسي لحركة الإخوان المسلمين بالاصول الكبرى للثقافة المصرية . اصطدم بالتأثر الشديد لحركات الإخوان في بقية الاقطار العربية بالتقاليد السياسية والثقافية لمجتمعاتها الأم ، الامر الذى أدى إلى تنوع ، بل وتباعد واضح بين التقاليد السياسية في داخل نفس الحركة برغم طموحاتها فوق القطرية والعالمية . وكذا ، فإن الانغلاق التنظيمي والاكتفاء الذاتي الفكرى ، والركود العام في المجال الايديولوجي والذى ساهم فيه الانقطاع الطويل للحركة بسبب حبس وتعذيب اقطابها وكوادرها الوسيطة في السجون المصرية ، قد اصطدم مع المساعي النشطة للتنظيمات الاسلامية السياسية في الاقطار العربية الأخرى ، وخاصة في المغرب العربي ، والسودان للبحث عن مرتكزات فكرية كافية للاجتهاد حول الطرق الخاصة لتطور الحركة في هذه الاقطار . كما أن البيئة السياسية الاكثر ديناميكية وتنوعا في عدد من الاقطار العربية ، وخاصة اقطار المغرب العربي قد افرز ميلا شديدا للتناقض السياسي مع بقية التيارات السياسية والثقافية الحية هناك . وأدى ذلك بدوره إلى ميل متعاظم للنمو المستقل للتيارات الدينية في العديد من الاقطار العربية عن التيار الأم في مصر والممثل في حركة الإخوان المسلمين ، وافضى ذلك بدوره إلى تحد متعاظم لمكانة الإخوان المسلمين وتنظيمهم العالمي المتأثر بتقاليد الإخوان المصريين .

إن النضوج الهائل في الخبرة السياسية لاخوان مصر ، والذى اختلط جزئيا مع ميلهم العميق للمحافظة وللتطور السلمي ، قد اصطدم مع حداثة الخبرة السياسية للتيارات الاسلامية الكبرى في الاقطار العربية الأخرى ، وهي الحداثة التي كانت سببا لميل واضح للمغامرة واستعدادا شبه متبلور للتفسير العنيف لمبدأ الجهاد وكمبرر للاصطدام العسكرى بسلطات الحكم . وتوقد واضح للاجتهاد السياسي والديني في نفس الوقت . وقد أدت تلك الفجوة المتعاظمة إلى نمو مستقل بصورة شبه تامة للتيارات الكبرى للاسلام السياسي في عدد من اقطار الوطن العربي وخاصة في المغرب العربي والسودان ، عن الإخوان المصريين وتنظيمهم العالمي .

وهنا ايضا لانلحظ أن التنظيم العالمي قد طور استراتيجية محددة للاستجابة إلى تحدى تدهور مكانته النسبية لصالح تيارات اسلامية « بديلة » في العديد من اقطار الوطن العربي . فهناك من العلاقات والادلة ما يؤكد أن التنظيم العالمي قد قبل بكل بساطة بالتعايش والتعددية مع التيارات الاجتهادية الاستقلالية في بعض الاقطار العربية وخاصة في المغرب . وهناك كذلك من العلاقات والادلة ما يؤكد أن التنظيم العالمي قد حاول وقف الميل الاستقلالي للتيارات

الاسلامية « الأخرى » أو « البديلة » في بعض الاقطار العربية وانخرط في منافسة عنيفة معها بقصد استعادة كوادرها وجمهورها أو اجبارها ككل على الاذعان للمبدأ التوحيدي في مجال التنظيم .

ويمكننا أن نأخذ تجربة السودان كنوذج لهذه الاستجابة الاخيرة . فمنذ قيام تجربة المكتب التنفيذي للبلاد العربية والذي اشترك فيه السودانيون ، كان الخط السوداني قائما على أن العلاقة بين الاقطار يجب أن تكون تنسيقاً وتعاوناً وليس الزاما ، مع اخذ الظروف المحلية لكل قطر في الاعتبار . وتأسيس هذا الرأى على أن هناك نوعا من التباين الواسع المدى بين التجارب القطرية في المقولات النظرية والاشكال التنظيمية والحركية ، ومع تكثيف الجهود في السبعينات لانشاء التنظيم العالمي رفض السودانيون مسألة البيعة والاندراج التنظيمي الكامل ، ويرى الدكتور الترابي أن الايمان الفاعل - وهو الهدف - مقدم على الوحدة التامة وهي وسيلة موقوفة عليه ، وأن الالتزام المركزي الشامل في ذلك الوقت هو اعتساف للمراحل وجنوح بالتوازن بين الوحدة والفاعلية إلى ما يوقع الخلل ويحدث الضرر بالتدين المحلي ، وقد تصاحب مع ذلك مناقشات واسعة لمبدأ البيعة نفسه الذي تأخذ به التنظيمات الإخوانية والمنصوص عليه في النظام العام ، حيث يرى البعض أن لاسند شرعيا لها وأن وضعها في مثل هذا السياق التنظيمي يلقى عليها ظلالا من المعاني التقليدية التي ارتبطت بها ، وانها انما تكون « للامام ، المتمكن السلطان ، وقد رأى الإخوان السودانيون أن المشروع الذي اعتمد لتأطير العلاقة بين الاقطار لايتفق مع نظرتهم لهذه المسألة ولا يفي بمتطلبات التمكن للحركات المحلية . ويبدو أن ذلك قد تأثر ايضا بوضعية السودان الخاصة من حيث بعده عن مركز التفاعلات العربية والاسلامية ونزعته الاستقلالية تجاه المركزية المصرية واحساسها بالريادة ، مما ادى في النهاية إلى افتراق الحركة السودانية عن التنظيم العالمي والقيادة المصرية ، وتطور عن ذلك قطيعة كاملة بين الطرفين عبر ممارسات اقامت نوعا من التنافسة المشوب بسمات صراعية ، فعمد التنظيم العالمي إلى مساندة إنشقاق محدود في الحركة السودانية في نهاية السبعينات قاده الاستاذ الصادق عبد الله عبد الماجد فضمهم التنظيم العالمي إليه كما دعمهم مالياً في الانتخابات البرلمانية التي أجريت سنة ١٩٨٦ مما أدى إلى تفتت الأصوات المساندة للاسلاميين في بعض الدوائر التي كان يوجد بها مرشحون للطرفين ، كما شن التنظيم العالمي حملة واسعة ضد حسن الترابي في افكاره وشخصه وفصلوا كل التنظيمات السودانية المشايعة له في أوروبا وأمريكا في محاولة لعزلها عن المؤسسات والمراكز الاسلامية هناك ، في الوقت الذي طورت فيه الحركة السودانية علاقات ثنائية قوية كثيفة مع الحركات الاسلامية الأخرى في البلاد العربية والاسيوية والأفريقية والأوروبية سواء المنضوية تحت لواء الإخوان المسلمين أو غيرهم ، وبقيت قضية البيعة هي النقطة الجوهرية للخلاف بين الطرفين رغم المحاولات التي بذلت للاصلاح . اذ يصر السودانيون على العدول عنها إلى التنسيق ، وقدموا في المقابل بالدعوة إلى صيغة مرنة لاقامة مؤتمر عالمي دائم للحركة الاسلامية يضم الحركات العامة والتنظيمات الوظيفية المتخصصة والشخصيات الاسلامية من مختلف الأقاليم بمختلف اللغات العالمية حتى لو تعدد المشاركون في البلد الواحد ، على أن يعتمد هذا المؤتمر مفهوم التنسيق ويكون غير الزامي ولا يؤسس على علاقة رئاسية إلى ما يتمخض عنه التشاور من إجماع والتزام وترى الحركة السودانية أن هذه الصيغة تمثل نوعاً من التوفيق بين مختلفة الاعتبارات ، اذ تراعي تعدد الانماط التنظيمية واجتهادات الرأى بسبب اختلاف الرؤى أو تباين واقع البلاد . وتتيح في نفس الوقت محورا للتعارف والتعاون والتفاعل في شتى المجالات بما يقرب بين الاقاليم والتنظيمات ويمهد لعلاقة توحيدية في المستقبل .

والواقع أن الهدف الحقيقي من هذه الاطروحات هو رغبة اقطاب الجبهة الاسلامية في السودان ، وعلى رأسهم الدكتور الترابي في عدم الزام انفسهم سلفا بسياسات الإخوان المسلمين في مصر . وامتلاك الحرية الكاملة في اتباع ما يشاؤونه من تكتيكات انقلابية في السودان . ولم يكن من المرجح مثلا أن ينصح التنظيم العالمي بالانقلاب العسكري الذي قادته عناصر الجبهة الاسلامية في السودان عام ١٩٨٩ . وبالرغم من دفاع رجالات التنظيم العالمي عما يسمى بالحكم الاسلامي في السودان ، فإن المراقب يلحظ نوعا من عدم الراحة تجاه مواقف واجراءات الحكم المشترك للعسكريين والجبهة الاسلامية ، والتي يمكن أن تؤدي إلى كارثة هناك إذا ما قام رد فعل ثوري / جماهيري أو انقلابي عسكري مضاد ، ضد مقولة الحكم الاسلامي ، وعلى الارجح فإن العلاقات الراهنة بين التنظيم العالمي للإخوان المسلمين والجبهة الاسلامية في السودان تتسم بتضامن شكلي مع احتفاظ التنظيم العالمي بمسافة فاصلة مع نظام حكم الجبهة العسكري ومع الجبهة ذاتها . ويعني ذلك أن التنظيم العالمي قد يكون على استعداد للدفاع عن الجبهة ونظام حكمها « الاسلامي » والمشاركة مع رجالاتها في منتديات اوسع أو مبادرات دبلوماسية تجمع التيارات الاسلامية المختلفة ، ولكنه ليس مستعدا لتحمل مسئولية سياسات الجبهة ومواقفها أو اعتبار الجبهة جزءا من فكر وممارسة التنظيم العالمي ، بعيدا عن المجال الدعائي المحض .

(ج) تحدى الانشقاق الرأسى وتضعضع عروبية وعالمية التنظيم :

فعلى الرغم من ضخامة التنظيم الدولى ، والثقل الهائل لجماعة الإخوان المسلمين المصرية التى تشكل قلبه المحرك ، والرابطة العاطفية والسياسية المتأججة التى تجمعها معا ، فإنه - التنظيم الدولى - ليس منيعا على التعددية الفكرية والخلافات الجسيمة بين تياراته الداخلية . وتعكس هذه التعددية الداخلية التنوع الملموس فى المواقف على مستوى التيار الاسلامى ككل . فهناك صراع فكرى بين التحديثيين والتقليديين ، وصراع سياسى بين المعتدلين والمتشددين ، وكذلك صراع بين الاجيال المختلفة . ويمكن لهذه الخلافات والصراعات أن تؤدى إلى شرخ رأسى فى التنظيم العالمى والجماعة المصرية إذا ما واجهت ازمات سياسية كبرى . على أن اهم التحديات التى تواجه التنظيم العالمى يمكن أن تؤدى إلى شرخ رأسى فى البناء التنظيمى والفكرى الهائل للإخوان المسلمين يتمثل فى امكانية انكسار التحالف بين جماعة الإخوان المصرية وجماعات الإخوان الخليجية .

وقد جسدت أزمة الخليج هذا التهديد بكل ابعاده واشكالياته . فقد وجد التنظيم العالمى نفسه امام استقطاب حاد بين مجموعاته المختلفة . ومن الواضح أن أغلبية مجموعة الخليج قد وقفت فى جانب ، على حين وقفت غالبية المجموعات القطرية الأخرى فى الجانب المقابل من الأزمة ، كما وجد التنظيم العالمى نفسه ايضا امام استقطاب حاد داخل الرأى العام الاسلامى السياسى ، والرأى العام العربى عموما . ويمكننا القول بكل اطمئنان أن الغالبية الكبرى من الرأى العام الاسلامى السياسى فى الوطن العربى وفى اوروبا وامريكا قد اتخذت موقفا اقرب كثيرا للعراق منه لدول الخليج وهو الامر الذى اغضب الرأى العام الاسلامى فى الخليج اضافة إلى حكومات ونظم الخليج ذاتها ، وصنع تناقضا جوهريا لأول مرة بين منظومة دول الخليج وخاصة الكويت والسعودية - بحكوماتها والتيارات الرئيسية فى حركة الإخوان بها - من ناحية ، وتيارات الاسلام السياسى بما فيها التيار الاخوانى خارج الخليج ، من ناحية ثانية . وكان هذا التناقض ينذر بتفجير انشقاق رأسى ، يكون تفكك التحالف المصرى - الخليجى محركه الرئيسى . كما أن هذا التناقض قد هدد بخسارة الدعم المادى والمعنوى الهائل الذى تقدمه دول الخليج ، وخاصة السعودية باعتبارها الدول الحاضنة للمشروع الاسلامى العالمى لتنظيم الاخوان المسلمين .

ولكى نتصور حرج الموقف الاستقطابى الذى وجد الإخوان المسلمون ذاتهم فى بؤرته ، يتعين مراجعة ثلاثة بدائل متصورة لموقفهم من الازمة :

- البديل الأول ينطوى على قبول التنظيم الدولى للصيغة المستترة والصريحة التى اقترحها النظام العراقى للتحالف بين التيار القومى الذى يمثله هذا النظام والتيار الاسلامى . بكافة اجنحته - بحيث تكون مهمة هذا التحالف هى تفجير موقف ثورى فى المجتمعات العربية ضد القوى الغربية « الصليبية » والنظم الصديقة لهذه القوى بصورة تؤدى فى النهاية إلى انشاء نظم اسلامية أو ذات وجه اسلامى فى هذه المجتمعات . وكانت هناك تنظيمات اخوانية قوية تدفع فى هذا الاتجاه ، وخاصة التنظيم الاردنى . كما أن عدة تنظيمات قطرية وفى دول اوروبا والولايات المتحدة كانت اميل إلى هذا البديل ، دون حسم ، اضافة إلى أن عددا من التنظيمات الحليفة كانت تدفع فى نفس الاتجاه ، وعلى رأسها الجبهة الاسلامية فى السودان وحزب العمل فى مصر . ويلتقى هذا البديل مع تقاليد متجذرة فى حركة الإخوان المسلمين ، وخاصة كراهة المغرب « الصليبى » كما أن هذا البديل كان يحظى بقبول حماسى من جانب قواعد التنظيمات الاسلامية فى المغرب العربى ، وهو الحماس الذى رضخ له زعماء حركة النهضة الاسلامية فى تونس إلى حد كبير ، وفشل زعماء جبهة الانقاذ الاسلامى فى الجزائر فى موازنته واستئناسه . بل أن هذا البديل كان موضع تعاطف مع جانب كبير من قواعد الإخوان فى فلسطين وسوريا ومصر ذاتها . وفى المقابل ، كان هذا البديل ينطوى على انشقاق حتمى من جانب اخوان الخليج ، وخسارة مؤكدة للدعم المادى والمعنوى من جانب النظم الحاكمة فى السعودية ودول الخليج الأخرى . وفى نفس الوقت ، تعارض هذا البديل مع تقاليد متجذرة فى مركز الإخوان المسلمين وخاصة كراهتها للانظمة القمعية « الفاجرة » والتى لوثت ايديها بدماء الاسلاميين وعلى رأسها النظام العراقى . وكان هذا الاعتبار يحمل وزنا كبيرا لدى « شيوخ » الحركة الاسلامية عموما ، وحركة الإخوان على وجه خاص .

- والبديل الثانى ينطوى على قبول التنظيم الدولى للصيغة الصريحة التى اقترحتها انظمة دول الخليج وعلى رأسها السعودية . وهى صيغة تنطوى لا فقط على ادانة العراق للسعودية ، وانما ايضا على قبول كافة تدابير هذه الانشطة لإجبار النظام العراقى على الانسحاب من الكويت ودرء توسيع هجومه على دول الخليج الأخرى ، وبصفة خاصة الاستعانة بالقوات الاجنبية « الصليبية » لتحقيق هذه الاهداف . وكان من شأن اتخاذ هذا البديل ارضاء اخوان ودول الخليج معا . على أن تكلفة هذا البديل كانت ايضا هائلة - لا فقط بالحسابات المبدئية - وانما بالحسابات التنظيمية والسياسية ايضا . فكان من المحتم أن تخسر قيادة

التنظيم الدولى ولاء وبيعة الإخوان فى عدة اقطار عربية من بينها الاردن وفلسطين ، وأن تخسر مكانتها وسط قواعد التيار الاسلامى فى الدول العربية وفى اوروبا والولايات المتحدة ، وأن تضاعف الفواصل بينها وبين تنظيمات اسلامية حليفة مثل الجبهة الاسلامية فى السودان وحزب العمل فى مصر . وبداهة ، فإن هذا الاختيار يتعارض تعارضا تاما مع اعمق التقاليد السياسية والدينية التى شكلت حجر الزاوية فى حركة الإخوان عبر تاريخها الطويل .

ـ اما الاختيار الثالث فقد بدا – شكليا على الاقل – اكثر الاختيارات مبدئية واقلها تكلفة . ويرفض هذا الموقف فكرة التحالف مع العراق ، ولكنه يرفض ايضا الموافقة على استدعاء القوات الاجنبية ، الصليبية ، فى جانب السعودية ودول الخليج . وهو ينكر شرعية الغزو العراقى للكويت ويطالب بانسحاب القوات العراقية منها ولكنه يطالب ايضا بالانسحاب الفورى للقوات الاجنبية فى السعودية ودول الخليج ، ويطلب احلال قوات عربية محلها لضمان نجاح ، الحل العربى ، للأزمة ، ويتميز هذا الموقف بأنه ينسجم مبدئيا مع فكر الإخوان المسلمين وخاصة الشيوخ والمعتدلين منهم . كما أن هذا الموقف قد لا يرضى تماما كل الفرقاء داخل التنظيم العالمى وفيما بين التيارات الاسلامية فى الوطن العربى والعالم العربى والعالم ولكنه يعطى لكل منهم شيئا من مطالبه ، وبالتالى يصمن إلى اقصى حد ممكن ـ مبدئيا وعمليا ـ تقليل مخاطر التمزق والانسلاخ والانشقاقات الرأسية .

ومع ذلك ، فإن موقف ، التوسط ، الايجابى ، والذى انفرد به التنظيم العالمى للإخوان المسلمين ، بين تيارات الاسلام السياسى عموما لم يكن بالضرورة حيادا متوازنا . ذلك أن نقطة التوازن يمكن أن تتحرك بين لحظة وأخرى . فعلى حين كان هذا الموقف يميل كثيرا لصالح المطلب الخليجى بالانسحاب الفورى للقوات العراقية من الكويت ، فى الايام الأولى التى اعقبت الغزو مباشرة ، فإنه اصبح يميل لصالح المطلب المقابل بالانسحاب الفورى للقوات الاجنبية من السعودية ودول الخليج الأخرى . والواقع أن الجدل حول القوات الاجنبية ، الصليبية ، قد أثار اهتماما كبيرا بعد اسبوع واحد من الغزو العراقى للكويت ، إلى الدرجة التى غطت معها مطالب انسحاب القوات الاجنبية على مطالب انسحاب القوات العراقية من الكويت . وبالتالى بدا الموقف الإخوانى من الأزمة وكأنه يميل ـ اكثر كثيرا من حقيقة الامر ـ لصالح حلفاء العراق ، واستمر هذا الموقف بالتالى فى اغضاب اخوان الخليج وخاصة الكويتيين . وبالرغم من أن الموقف العام والمتكامل للتنظيم الدولى من الأزمة كان يلقى تأييد بعض الإخوان والشخصيات الاسلامية المرموقة فى الخليج ، فإنه قد سبب غربه وانفصاما مع القطاع الغالب منهم ، ومع الدول الخليجية فى نفس الوقت . وقد ظهر موقف الحكومات واضحا بعد فشل وفد ، الوساطة الاسلامية ، الذى شكله الإخوان المسلمون فى سبتمبر ونقد هذه الحكومات له من حيث أنه يفتقر إلى ، الحياد ، .

ومع ذلك ، فإن هذا الموقف ، التوسطى ، قد مثل افضل اختيار لممكن امام التنظيم العالمى . فمن ناحية بدا التنظيم وكأنه قد اخلص لدعوته مهما كانت التضحيات ومقدار المخاطرة بالمصالح المادية والسياسية . ومن ناحية أخرى ، فإنه ربما يكون قد اغضب غالبية اخوان الخليج . ولكنه لم يدفعهم للانشقاق الكامل (*). والارجح أن العلاقة بين غالبية اخوان الخليج والتنظيم الدولى قد اصبحت ، فضفاضة ، ولكنها ليست خروجا أو انشقاقا عن التنظيم الأم . وربما تتيح التطورات اللاحقة بعد الأزمة فرصة لقيادة التنظيم الدولى لعلاج الجروح مع اخوان الخليج . دون أن يضطر التنظيم الدولى للمخاطرة بمكانته ومبدئيته وصورته عن نفسه وصورته فى الحركة الاسلامية ككل ، باعتباره الجماعة الاكثر اخلاصا للمبادىء الاسلامية فى مجموعتها .

(*) ورد فى مقال د. اسماعيل الشطر المنشور فى صوت الكويت (٢ / ٧ / ١٩٩١) ردا على تصريحاته للمرشد العام للإخوان المسلمين أدلى بها لجريدة (المسلمون) (٢١ / ٦ / ١٩٩١) أن الإخوان الكويتيين قد جمدوا عضويتهم فى التنظيم الدولى للإخوان المسلمين للأسباب التالية :

١ ـ مساندة الباغى : حيث استنكر الكويتيون فكر الوساطة واعتبروا أن ما قام به العراق تعدى مرحلة الاقتتال بين طائفتين من المؤمنين وأن ما حدث هو بغى على الكويتيين يجب محاربته .

٢ ـ ضعف التنظيم الدولى : وعدم قدرته على إلزام التنظيمات القطرية بالموقف الذى اعلنه .

٣ ـ اسقاط الإخوان الكويتيين من حسابات التنظيم العالمى وعدم مساعدتهم رغم أن الخليج كان السند المالى الرئيسى للتنظيم العالمى ، فضلا عن أهل الكويتيين فى الاجتماعات التى عقدتها الحركات الاسلامية فى الباكستان وغيرها .

(٢) المنطلقات الفكرية والاجتهادية :

تمثل أزمة الخليج احدى الحالات النادرة التى ادرك فيها الإخوان المسلمون الالتباس والتعقيد الكامن فى الواقع السياسى للعالم الاسلامى والعربى . ويكاد تيار الإخوان أن ينفرد بين تيارات الاسلامية جميعا بعزوفه عن اتخاذ موقف بسيط وجانح تماما لاحد اطراف المعادلة الصعبة الكامنة فى الأزمة . ومع ذلك ، فإنه يصعب القول بأن الالتباس الذى

ادركه الإخوان بوضوح قد دفعهم إلى اجتهاد يرفع هذا الالتباس فكريا وسياسيا ، ويمكن التأكيد على أن الموقف الإخوانى من الأزمة كان فى الجوهر رد قطريا ينطلق من مجموع التقاليد الفكرية والسياسية التاريخية للإخوان . وبالتالى ظل فكر الإخوان أسيرا لميراث التقاليد الفكرية المعقد والناقص على نحو ملحوظ فيما يتعلق بالامور الاشكالية الكبرى فى الحياة السياسية المعاصرة . ويمكننا أن نعين المنطلقات الفكرية التى كانت وراء موقف الإخوان من الأزمة أولا بعرض بعض المبادىء الفكرية والسياسية الحاكمة لموقف غالبية التيارات الاسلامية ذات الثقل السياسى فى الساحة العربية . ثم ثانيا بعرض المنطلقات الفكرية للإخوان بالمقارنة مع الخطوط العريضة للموقفين المتحزبين لبعض التيارات الاسلامية من الأزمة على جانبى الصراع .

والواقع أن التيارات الاسلامية ذات الثقل السياسى قد انطلقت فكريا من خطاب ايديولوجى على درجة عالية من التشابه ، قامت فيه مجموعة من المبادىء الحاكمة بدور مباشر فى بلورة الموقف السياسى ، وهذه المبادىء الحاكمة هى كالتالى :

(أ) مبدأ العالمية الاسلامية : وقد شكل هذا المبدأ الوازع الرئيسى لما يمكن تسميته بالتضامن الميكانيكى ازاء الأغيار عندما ينشأ موقف صدام قائم أو محتمل بين شعوب مسلمة وقوى أو دول أو شعوب غير اسلامية ، على امتداد الساحة الاسلامية فى العالم كله . ويستند مبدأ العالمية الاسلامية إلى الطبيعة العالمية للرسالة الاسلامية . وتعتبر فقهيا من الاصول الثابتة والقطعية للدعوة ، غير أن المضمون الفعلى لهذا المبدأ قد تحدد فى السياق السياسى الذى حكم العلاقة الاضطهادية بين الاستعمار الغربى والشعوب المغلوبة على امرها ، وخاصة الشعوب الاسلامية ، غير أن هذا المبدأ بهذا المضمون قد تجاوز السياق الاستعمارى بعد نزع الاستعمار والتحرر السياسى لكى يمتلىء بمضمون ثابت قوامة الجدارة الطبيعية للمسلمين بالنصر ، أى أن المسلمين دائما على حق فى أى تفاعلات وخاصة التفاعلات الصراعية مع غير المسلمين . ولا يحتاج هذا المبدأ عند التطبيق إلى تأمل الحقيقة الواقعية المحددة لهذه التفاعلات فى السياقات التاريخية والجغرافية التى تتم فيها لكى يبذل المسلمون عونهم ومساعدتهم لأشقائهم فى الاسلام فى أى صدام مع غير المسلمين فى أى مكان فى العالم .

(ب) التناقض المطلق بين الاسلام وغير الاسلام : وهو تناقض نشط فى التكوين المعتقدى للتيارات الاسلامية المعاصرة ذات الثقل السياسى بصورة تبعث وتؤيد مقولة دار الحرب ودار السلام . ويثور هذا التناقض بين المسلمين وكافة الجماعات غير المسلمة . وحيث أن جانبا كبيرا من العلاقات الدولية للمسلمين تتم مع دول تسكنها غالبية مسيحية ، فإن ترجمة هذا المبدأ تميل بقوة فى الخطاب الاسلامى لوصف تلك الدول بالصليبية أو الشرك . وفى سياق المناظرة حول شرعية الاستعانة بقوات اجنبية للدفاع عن مجتمع مسلم ضد عدوان مجتمع أو دولة مسلمة ، استخدم اطراف المناظرة جميعهم مسطلحات القوى الصليبية والقوى الكافرة والقوى المشركة .. الخ . واختلفوا فقط حول جواز الاستعانة بهذه القوى - بوصفها هذا - فى ظروف معينة . ويمتد هذا التناقض إلى جميع الدول والمجتمعات والمذاهب السياسية والفكرية غير الاسلامية . بل ويستند التحليل الفكرى والسياسى إلى افتراض وجود تحالف بين كل المذاهب والاديان والتيارات الفكرية والسياسية لهدم الاسلام . فالتيارات الاسلامية تتوقع شرا مستطيرا من كل هذه المذاهب والديانات والتيارات ، ولكنها تخص بالذكر تحالفات بين الشيوعية والصليبية والصهيونية ضد الاسلام .

وقد منع البروز غير العادى لهذا المبدأ من تطوير الفكر المميز للتيارات الاسلامية ذات الثقل السياسى لمبدأ انسانية عالمية .

بالرغم من شيوع استخدام تعبير « الانسان » المجرد فى النصوص القرآنية . وغالبا ما يصبح تعبير « الانسان » فى الخطاب السياسى الشائع لدى هذه التيارات مقصورا على « للانسان المسلم » لا الانسان فى عمومه وتجريده وعالميته . كما منع هذا المبدأ التيارات الاسلامية من امكانية قبول الشرعية الدولية .

(ج) مبدأ الجهاد : وهو يترتب على التناقض المطلق المتأصل بين الاسلام والقوى الاجنبية التى توصف بالصليبية والشرك أو الكفر . ومع ذلك ، تظهر تباينات واضحة فى تفسير المعنى المحدد لمبدأ الجهاد . فهناك تيارات تصدع بالمعنى الصدامى الحربى لتعبير الجهاد ، وتنادى بدعوة الجهاد ضد « التدخل الاجنبى » والقوى الصليبية . وعلى الجانب المقابل ، هناك تيارات تدرك الجهاد باعتباره مجموعة من العمليات والتدابير المتدرجة التى تبدأ بمغالبة النفس والامر بالمعروف والنهى عن المنكر وتمر مرحلة انشاء دولة اسلامية . وتنتنهى بالصراع العسكرى ضد الكفر والشرك والصليبية وغيرها عندما يمتلك المسلمون مقومات النصر فى هذا الصراع . وبذلك تتحرص هذه التيارات فى الدعوة إلى الجهاد وتنطلق شعارات أخرى بديلة ، مثل الانسحاب الفورى للقوات الاجنبية من الخليج .

(د) مبدأ دفع الفتنة بين المؤمنين : ولم يكن من الممكن لكافة التيارات الاسلامية أن تتجاهل حقيقة أن الصراع الاولى فى الخليج قد نشب بين « طائفتين من المؤمنين » .

غير ان تصوير هذا الصراع الذى افضى إلى احتلال العراق للكويت وضمها كان متباينا بشدة بين هذه التيارات . وعمدت اقلية من التيارات الاسلامية إلى استخدام تعبيرات تضفى شرعية مستترة على هذا الاحتلال والضم مثل « دخول القوات العراقية » . ولن لم يجرؤ أى منها على اضفاء شرعية دينية باستخدام التعبير الأمثل لهذا الغرض ، وهو « الفتح » ، وافرطت ادبيات هذه الاقلية استخدام حجج مستترة للدفاع عن غزو الكويت وضمها بتجريم واظهار الممارسات السياسية لدولة الكويت على انها منكر يستوجب اعمال المبدأ الاسلامى « الامر بالمعروف والنهى عن المنكر » . على أن اغلبية التيارات الاسلامية قد نظرت إلى الغزو العراقى للكويت وانفجار الخصومة بين الخليج ومعه مصر وسوريا من ناحية والعراق ومعه عدد من الدول العربية من ناحية أخرى على انه فتنة . على أن الخلافات فى تصوير طبيعة هذه الفتنة قد اختلفت بين تيار وآخر ، وخاصة فيما يتصل باجلاء المسئولية عنها . كما اشتد الخلاف حول الموقف الواجب اتخاذه من هذه الفتنة . وكانت القضية الجوهرية هنا ايضا هى جواز دفع الفتنة بالاستعانة بالقوات الاجنبية « الكافرة » ، « المشركة » ، « الصليبية » .. الخ » .

والواقع أن مجموع هذه المبادىء الاربعة الحاكمة للموقف من الازمة قد ابرز هيكلا ذهنيا وايديولوجيا يجعل نقطة التركيز هى العداء للتدخل الاجنبى وتحريمه شرعا بالمقارنة بنظرة الشك التقليدية حيال نظام حكم قومى علمانى لم يكف عن التنكيل بتيارات الاسلام السياسى فى بلاده . أى أن « هيكلية » الذهنية المميزة للتيار الرئيسى من حركة الاسلام السياسى كانت تقود تلقائيا إلى الميل للاقتراب من الموقف العراقى على حساب الموقف الكويتى والسعودى والخليجى عموما .

وقد اضطر الفكر الاسلامى الذى تبنى السياسة الكويتية والسعودية من الأزمة الاجتهاد لابراز « شرعية » الاستعانة بالقوات الاجنبية . غير انه كان قد سلم منذ البداية بوصف هذه القوات بأنها « مشركة » ، « كافرة » ، « صليبية » ، وبالتالى جاءت اجتهاداته متناقضة إلى حد بعيد وهشة اجمالا من الناحية المنطقية ، إلى الدرجة التى لم تتمكن معها محاجاته من اقناع قطاع كبير من الفكر الدينى فى الخليج نفسه ، وخاصة فى السعودية .

وقد ارتكز اجتهاد الهيئات والشخصيات الدينية والتيار الغالب للاسلام السياسى فى الخليج فى تأكيد شرعية الاستعانة بالقوات الاجنبية إلى فكرة الضرورة ومبدأ المصالح المرسلة بالنسبة لما هو فى الاصل محظور : أى الاستعانة « بالمشركين » واصدرت هيئة كبار العلماء فى السعودية بيانا فى ١٣ اغسطس لبيان حكم الشرع فى هذا الامر . ويؤكد هذا البيان على فتوى مجلس كبار العلماء بتأييد ما اتخذه ولى الامر من استقدام قوات مؤهلة بأجهزة قادرة على اخافة وارهاب من اراد العدوان على هذه البلاد .. وهو أمر واجب تمليه الضرورة فى الظروف الحاضرة ويحتمه الواقع المؤلم وقواعد الشريعة وأدلتها توجب على ولى امر المسلمين أن يستعين بمن تتوفر فيه القدرة وحصول المقصود . واعلن الشيخ عبد العزيز بن باز الرئيس العام لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد فى السعودية أن « استعانة السعودية بالجيوش المتعددة الجنسيات لصد العدوان والدفاع عن البلاد هو امر جائز تحكمه الضرورة » . وهذه الفتوى اجملت الضرورة والمصالح المرسلة ولم تفصح عن حجيتها تفصيلا ، ومراتبها وانطباقها العملى فى حالة غزو العراق للكويت وتهديد امن السعودية . كما تظهر - امام هذه الفتوى - مشكلة ما إذا كانت السعودية قد سعت لدفع المحظور بالبدائل التى تتفق مع القواعد الاصلية فى العدة الفقهية الاساسية للفكر الاسلامى الذى تبناه . وقد فصل المفكر الاسلامى الكويتى البارز وصاحب مجلة المجتمع الناطقة باسم الإخوان الكويتين الدكتور اسماعيل الشطى فى مبدأ الضرورة والمصلحة ، ففى حالة اتخاذ موقف سياسى فلابد أن يحقق مصالح مادية ومعنوية وإلا يفوت مصالح اهم أو مساوية للمصالح التى تنتج عنه ، ويتم ذلك بعرض القضايا السياسية على ميزان تفاوت المصالح فى الاهمية ، كما يجب بحث مقدار شمولية المصلحة التى يحققها الموقف السياسى ، بمعنى شمولها للناس ومدى انتشار ثمراتها بينهم فتقدم المصلحة الأعم والاكثر شمولا على الأضيق والأخص . ويتم اتخاذ الموقف السياسى من أى أمر وفق درجة التأكد من الاضرار أو المصالح التى تنتج عن الامر . فالفعل انما يتصف بكونه مصلحة أو مفسده حسب ما يؤدى اليه . غير أن المشكلة هى امكانية تطبيق نفس هذه القواعد التفصيلية فى بيان تراتب المصالح وشموليتها لكى يخرج المرء بموقف يختلف ويتعارض جذريا مع موقف الإخوان الكويتين من الأزمة . فيتقوم الموقف الكويتى - كما يشرح الدكتور الشطى - فى ضرورة أن تحتل قضية صيانة حرمات الشعب الكويتى المسلم موضع الصدارة فى الموقف الاسلامى لانها مقطوعة الحدوث ، وأن جرائم النظام العراقى تمس المعلوم من الدين بالضرورة ويتوجب ادانتها وأن انسحاب العراق من الكويت يلغى مبرر تواجد القوات الاجنبية . وأن الحل السلمى هو الخيار الاساسى لدفع المظلمة فإذا عاند وكابر الرئيس صدام حسين فلابد من الحل العسكرى على أنه إذا طبقنا نفس المعايير . من الممكن أن نخرج بنتائج مختلفة إذ أن « الحل العسكرى » الذى يتولاه جيش « مشرك وكافر » .. الخ « يعنى دفع فتنة بفتنة أكبر ، ودفع ضرر بايقاع ضرر أكبر . وفى وجه محاجاة فى هذا النوع يعود الإخوان الكويتيون إلى

ميدان الاجتهادات السياسية والفقهية الصرفة . فيؤكد د . الشطى أن « القوى الصليبية خصم تاريخى للاسلام وقد حذرنا الله منها ، ولكن النظام العراقى أشد خصومة للاسلام وأكثر حربا على أهله » . وهذا اجتهاد سياسى مشكوك فيه . كما يؤكد د . الشطى وآخرون أن المشكلة الرئيسية فى اتخاذ الموقف الاسلامى الصحيح هو احكام الموازين الحقيقية : أى التوازن بين الالتزامات الشرعية التى تشكل عقدا ايمانيا بين المسلم وربه . وأن بعض التيارات الاسلامية قد اخلت بالتوازن بين البراء والولاء . ففى سعيها لاعلان براءتها من « التدخل الاجنبى » اعلنت ولاءها لنظام حكم الكافر صدام حسين . وهذا بدوره مشكوك فيه من الناحية الواقعية . غير أنه لا ينفى اهمية الاجتهاد بحد ذاته . وبالتالى تظهر المشكلة الحقيقية فى أن الاجتهاد الذى اتى به الإخوان الكويتيون وإلى حد أقل السعوديون قد جاء من خارج نسيج الفكر الفقهى والسياسى الذى طالما دافعوا عنه . فيلاحظ أحد المفكرين الاسلاميين السعوديين أن المأزق الذى وقع فيه فكر الإخوان الكويتيين وغيرهم من الخليجيين الذين التفوا حول مجلة « المجتمع » قد صنعه هؤلاء بانفسهم . ففيما يتصل بقضية التدخل الاجنبى كان هذا الفكر « يصور الامر على انه معركة بين الاسلام واللا اسلام بهذه الحدية الواضحة ، مما كان له أثره السلبى فى رفع معدلات التطرف السياسى لدى متلقيها » مما حرم القارىء المسلم من رؤية متوازنة ومعقولة للعالم من حوله بصفة عامة . (جريدة المسلمون فى ١٤ ديسمبر ١٩٩٠ و ٣٠ نوفمبر وأول فبراير ١٩٩١) .

ومن ناحية أخرى ، فإن هيكلية الحجج الفقهيـة والاجتهادات السياسية والدينية لانصار الموقف الرسمى الخليجى من قضايا الأزمة قد اتسمت عموما بالتركيز على دفع الفتنة بالمقارنة بمسألة التدخل الاجنبى . وفيما يتصل بتوصيف ودفع الفتنة شخص موقف حكام العراق وما فعلوه بالكويت بأنه يعتبر بغيا . وهو الأمر الذى يوجب منطقيا قتالهم حسبما حددت الآيتان الكريمتان (٩ ، ١٠) من سورة الحجرات « وأن طائفتان من المؤمنين اقتتلو فأصلحوا بينهما ، فإن بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى امر الله » .. إلى آخر ما جاء فى الآية . وقد شاركت تيارات اسلامية أخرى الاخوان الكويتيين هذا التوصيف للفتنة دون أن يمتد موقفها إلى إضفاء الشرعية الدينية على الاستعانة « بالقوات المشركة أو الصليبية » ، مثل جبهة الانقاذ الاسلامية فى الجزائر .

وفى المقابل ، اتخذت تيارات اسلامية أخرى موقفا مناقضا إلى حد كبير لموقف التيار الرئيسى للاسلام السياسى فى الخليج ، وجاء هذا الموقف قريبا إلى حد بعيد من الموقف العراقى . ويمكن بيان المنطلقات الفكرية لهذه التيارات فيما يلى :

• أن « دخول » القوات العراقية الكويت هو حدث داخلى فى دار الاسلام ، كما يرى بيان المجلس الاسلامى فى لندن فى ٩ اكتوبر . وهو « حدث » يجب أن يعالج اسلاميا حيث لاشأن بدار الشرك وانظمة الكفر به كما يرى الشيخ راشد الغنوشى زعيم حزب النهضة الاسلامى فى تونس . وإزاء هذا التشخيص العام يتفرع موقفان . الأول يرى وجوب تطبيق الحكم الشرعى الوارد فى الآيتين الكريمتين من سورة الحجرات اللتين تفرضان التدرج من محاولة الصلح ثم التحكيم واخيرا ردع الباغى ، إلى حد قتاله حتى يفىء إلى امر الله . وهذا التدرج يستلزم بداية تقصى الحقائق وبحث مدى انطباق حكم « البغى » على « الدخول » العراقى للكويت ، اما الموقف الثانى فيحكم بداية بأن « الدخول » العراقى للكويت ليس أمرا مجرما ، بل هو نوع من الانتصار للاسلام الذى يفرض الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بالقوة إذا لزم الامر . وذلك لأن أمراء النفط يعيثون فى الارض فسادا ويمكنوا انظمة الكفر من دار الاسلام ، ولم يقوموا بأداء التزاماتهم الشرعية بدءا من زكاة الركاز حتى النهوض باقتصاد اسلامى متكامل على ارض الاسلام ، وذلك كما يصرح أو يلمّح المتحدثون باسم الجبهة القومية « الاسلامية » فى السودان وحزب العمل فى مصر والمتحدثون باسم التيارات الجهادية فى عدة اقطار عربية .

• ان الاسلام لايبيح بل يحظر شرعا بأدلة قطعية الثبوت الاستعانة بالمشركين لقتال المسلمين . فيغى المسلم لايبطل اسلامه ، ولا يعطى رخصة للاستعانة بالقوات الكافرة من جانب فريق من المسلمين على فريق آخر ، وكذا فإن القوات الأمريكية ومتعددة الجنسية لم تأت إلى أرض الاسلام لنصرة المسلمين أو حتى للدفاع عن نظم حكم الامراء ، وانما لضرب الاسلام فى القلب لصالح الصهيونية ودولة « اليهود » ولمصلحة الصليبيين انفسهم . ويضاعف من حرمة استدعاء القوات الصليبية انها تحتل الاراضى المقدسة . ذلك أن الموقف الاسلامى لايفرق بين كون هذه القوات قد جاءت بمحض ارادتها أم بطلب من الدول المعنية ، لأن الله قد منع أن يجتمع فى الاراضى المقدسة دينان ولأن هذه القوات لن تكون تحت أمرة النظم الحاكمة فى الخليج ، ولانها جاءت لتبقى بعد تدمير القوة العسكرية والاقتصادية للمسلمين .

• أن استدعاء القوات الأجنبيةإلى الاراضى المقدسة وتمكينها من تدمير القوة العسكرية للمسلمين هى جريمة لايغفرها الاسلام ، وهى تبرر « ضرورة قيام الشعوب الاسلامية على نظمها التى تورطت فيها آلت اليه الأمة » طبقا للتعبير الذى استخدمه بيان رابطة الدعوة الاسلامية فى الجزائر ، أو اعلان الجهاد حسبما دعت حركة الجهاد الاسلامى فى فلسطين وبيان حزب التحرير الاسلامى الصادر فى لندن وجميع هذه البيانات صدرت فى اغسطس

١٩٩٠ . وفى اطار هذا التحليل جاءت معظم المبادرات لتدافع عن العراق ضد التدخل العسكرى والحصار الاقتصادى الذى فرضته الولايات المتحدة من خلال تلاعبها بالامم المتحدة التى انكرت صراحة أو ضمنا شرعيتها المستقلة . ودعت إلى انسحاب القوات « الصليبية » ورفع الحصار الاقتصادى عن العراق ، ومنح العراق تنازلات معينة وخاصة تمكينة من ايجاد منفذ بحرى إلى الخليج وحصوله على حقل الرميلة فى مقابل الانسحاب من الكويت ، كما أن بعض المواقف قد تميزت بادانة شديدة لموقف النظام العراقى باعتباره ايضا سببا فى البلاء الذى تتعرض له الأمة ، وبرز هنا موقف جبهة الانقاذ الاسلامى فى الجزائر .

* وقد قبلت طائفة واسعة للغاية من الاحزاب والروابط والحركات الاسلامية الراديكالية دعوة النظام العراقى لاعادة توزيع الثروة بين الشعوب العربية والاسلامية . واعتبر بعضها أن الثروة النفطية ملك لكل المسلمين ، الأمر الذى يحتم توظيفها لصالح كل المسلمين بحيث لايجوز التصرف فيها لعائلات مالكة مترفة ولا لحكام مستبدين . وقد اثارت هذه المسالة الاخيرة مناظرات ساخنة بين مفكرى وتلاميذ الفقه الاسلامى من حيث مدى توافقه مع الشرع والفقه الاسلامى ، اما على مستوى القواعد . فقد حظى الحكم بجعل الثروة النفطية مالا عاما للمسلمين بحماس هائل ، بغض النظر عن حجيته الفقهية ، والمثير فى هذه الحقيقة ، أن قواعد الحركات الاسلامية ، بما فيها تلك الاكثر اعتدالا ومحافظة قد أبدت استعدادا وافرا لنزع شرعية نظم الحكم فى الخليج ، لابسبب تمكينها للقوى الصليبية من « تدنيس » الاراضى المقدسة فحسب ، بل وبسبب « ضرورة » بسط سيطرة كل المسلمين على الثروة النفطية ايضا ، وذلك بالرغم من أن هذه النظم قد أسندت شرعيتها تقليديا على مفهوم « الدولة الاسلامية » . لقد مثل ذلك اعترافا فريدا بأن « الدولة الاسلامية » لاتتصرف بالضرورة بما يتفق مع الاسلام أو مصلحة المسلمين ، من وجهة نظر حركات وقوى ومنظمات « اسلامية » اعتمد عدد كبير منها فى البداية ـ على الاقل ـ على دعم وتأييد الدول الخليجية ، والسعودية بوجه خاص .

وفى اطار هذه الخريطة جاء موقف الإخوان المسلمين وسيطا بين الموقفين « المتحزبين » للتيارات الاسلامية ، فأوضح البيان الاول فى ٢ اغسطس أن الاخوان المسلمين « لا يقرون استخدام القوة فى العلاقات بين الدول العربية ومعارضة كل تدخل عسكرى من دولة عربية أو مسلمة ضد دولة اخرى » . وفى البيان الثانى الصادر فى ١٤ اغسطس أكد الإخوان المسلمون على نفس المعنى وطالبوا بتسوية العلاقات بين الدول العربية والاسلامية بالوسائل السلمية وطبقا لأحكام الشريعة الاسلامية وميثاق جامعة الدول العربية والقانون الدولى وغير ذلك من المواثيق والقوانين التى تنظم العلاقات بين الدول فى الكيان الدولى . وهذه الجملة الاخيرة تشير بوضوح إلى قبول الإخوان المسلمين للشرعية الدولية طالما انها لا تتعارض مع الشريعة الاسلامية . وفى البيان الثالث الصادر فى ٢٥ اغسطس استخدم الإخوان المسلمون تعبير الادانة للاحتلال والضم العراقى للكويت . وحمل هذا البيان اقوى موقف للتنظيم العالمى فى نصرة الكويت . غير أن الإخوان المسلمين قد أكدوا فى نفس الوقت ، فى البيانين الثانى والثالث على استنكار ومعارضة التدخل الامريكى العسكرى فى أزمة الخليج ونشر القوات الأمريكية فى منطقة النزاع والمطالبة بانسحابها الفورى . واكد البيان الثانى للتنظيم العالمى على اولوية الحل العربى من خلال تشكيل قوة عسكرية عربية واسلامية حاجزه لمنع امتداد الغزو العراقى إلى السعودية . غير انه مع نشر القوات الاجنبية ، اكد البيان على رفض ارسال قوات مصرية وعربية إلى الخليج « لانها ستكون فى وضع التابع للقوات الأمريكية وحليفاتها الاجنبية » التى سيكون لها حق التصرف واتخاذ المبادرة دون أى اعتبار للقوات العربية عامة والمصرية خاصة . وكذلك تنبأ البيان بصورة واضحة أن وجود القوات الأمريكية وحليفاتها يدفع حتما فى اتجاه الحل العسكرى للأزمة ، ذلك أن هذه القوات « لن تستمر فى موقع الدفاع بل هى تعد العدة لغزو العراق والهجوم عليه وتوجيه الضربات القاصمة إلى المؤسسات العسكرية والاقتصادية والحضارية » . وهو ما رفضه البيان ، ورفض كذلك « اشتراك القوات العربية فى تحطيم العراق وجيشه » . واكدت المواقف العامة للإخوان المسلمين بعد ذلك هذا التحليل مرارا وتكرارا ، بوضوح فريد فى الرؤية ونفاذ للبصيرة ونضج للتحليل والخبرة السياسية فى نفس الوقت .

واضافة إلى هذا الموقف المبدئى ، فإن المراقب لجملة ادبيات وتحركات الإخوان المسلمين فى مصر وتصريحات الشخصيات والرموز المرتبطة تاريخيا بحركة الإخوان يلحظ ثلاث ظواهر اضافية مكملة لهذا الموقف . وهى :

ـ أن الموقف المتكامل للقيادة العامة للإخوان المسلمين قد اتسم بتوازن متحرك ، وتوسط فضفاض . فتوازنية الموقف المتكامل للإخوان لم يمنع تركيز التصريحات والتحركات على احد جانبى الأزمة . ففى بداية الأزمة كان موقف القيادة العامة قويا لصالح الكويت وضد الغزو العراقى . وبعد أن بدأ التدخل العسكرى الاجنبى فى التبلور ، اخذ الموقف يتحرك لصالح التشديد على ادانة ومعارضة هذا التدخل والمطالبة بانسحاب القوات الأمريكية والحليفة من الخليج . وعكس البيان الثانى للإخوان المسلمين فى ١٤ اغسطس هذا

التشديد على رفض التدخل الاجنبى والحل العسكرى للأزمة ، بما فى ذلك ارسال قوات مصرية وعربية فى اطار القوات متعددة الجنسية . وعندما استقر الوجود العسكرى الاجنبى ، وبات من الواضح انه لن يكون من السهل إنسحابه عاد الإخوان المسلمون للتأكيد على ضرورة سحب القوات العراقية من الكويت . واخيرا تحرك البندول لصالح ادانة التدخل الاجنبى عندما اقتربت الأزمة من نقطة التفجر ، وفى نفس الوقت ، فقد كان الموقف القيادى فضفاضا من الناحية التنظيمية ، بمعنى أن القيادة قد سمحت بتعبيرات مختلفة عن هذا الموقف العام من جانب الشخصيات الهامة فى التنظيم أو القريبة منه ، ومن جانب التنظيمات القطرية المختلفة ، بحيث تراوحت هذه المواقف من حيث درجة التركيز الأحادى على جانب من جانبى هذا الموقف العام . فهناك شخصيات هامة خاصة فى التنظيم المصرى كانت اقرب كثيرا إلى مناصرة الكويت وتفهم الموقف السعودى من مسألة الاستعانة بالقوات الاجنبية ، وهناك تنظيمات وتيارات تجاهلت بصورة شبه تامة مسألة الكويت لصالح التركيز الكامل على قضية التدخل الاجنبى مما جعلها موضوعيا حليفة للعراق ، وخاصة التنظيم الاردنى وتنظيم حماس الفلسطينى .

ـ أن الموقف العام المتكامل للتنظيم العالمى من أزمة الخليج قد تمت صياغته اسلوبيا بأقصى قدر ممكن من الاعتدال الذى لا يخل بالوضوح . فلم يستخدم الإخوان فى صياغة بياناتهم وتصريحاتهم لغة تحريضية أو تعبيرات متطرفة أو تهييجية ، سواء ضد العراق أو فى مواجهة استعانة السعودية ودول الخليج بالقوات الاجنبية . وهذا الاعتدال الاسلوبى كان يعكس اعتدالا مضمونيا ، حرصت فيه القيادة المركزية للإخوان المسلمين على تقديم موقفهم بأقصى درجة ممكنه من الموضوعية والمبدئية والعزوف عن الانحراف إلى الحرب الأهلية الاعلامية والدعائية العربية . وقد ساعد ذلك كثيرا على اظهار موقف الإخوان المسلمين بقدر كبير من الرصانة والثبات ، على عكس ما ظهرت عليه مواقف تيارات اسلامية اخرى مثل جبهة الانقاذ الاسلامية فى الجزائر التى قفزت بين الموقف ونقيضه بصياغات متشددة وعنيفة للغاية فى الحالين .

ـ أن الموقف العام للإخوان المسلمين لم يكن مبدئيا ومتضمنا فى التصريحات والبيانات فقط ، بل حرص التنظيم العالمى على أن يقرن الموقف المبدئى بالحركة العملية . على أن الظاهرة الرئيسية فى الحركة العملية التى وجهتها القيادة المركزية هى تفضيل الوسائل الدبلوماسية بالمقارنة بالوسائل الاحتجاجية ولقد تحركت مظاهرات سياسية فى عدة اقطار اوروبية وعربية شارك فيها اخوان مسلمون جنبا إلى جنب مع تيارات سياسية عربية أخرى احتجاجا على الحرب أو تنديداً بالتدخل العسكرى الاجنبى ودفع الولايات المتحدة إلى الحل العسكرى . غير أن القيادة العامة تبدو وكأنها قد تسامحت مع هذه الوسائل فى التعبير اكثر مما قد قامت بتوجيهها . وحرصت القيادة المركزية على تمييز ذاتها بقدر من الوضوح عن المظاهر الاحتجاجية المتطرفة التى شارك فيها اخوان مسلمون فى عدة اقطار عربية وأوروبية وخاصة تلك المظاهر التى انطوت على ادانة شديدة للسعودية ودول الخليج .

ومع ذلك كله ، فإن الموقف العام والمتكامل للتنظيم العالمى لم يكن مرضيا للدول الخليجية وخاصة السعودية . ولم يكن مرضيا للتيار الرئيسى للإخوان المسلمين فى الكويت خاصة وفى دول الخليج عامة . وقد انخرط الإخوان الكويتيون ،.خاصة ، فى مناظرات ساخنة ضد التعاطف الواضح للإخوان والتيارات الاسلامية مع نكبة الجيش العراقى اثناء الحرب الأمريكية ضده ، وفى الفترة يناير / مارس ١٩٩١ .

ادت الانقسامات العنيفة داخل التيارات الاسلامية حول الموقف من أزمة الخليج إلى اتهام بعضها لبعض بالتبعية للانظمة الحاكمة فى بلادها . والواقع أن هذا الاتهام لايبدو مدققا ، ولا يتفق مع الواقع . فباستثناءات قليلة ، يمكن أن نرصد صورة مغايرة تماما ، حيث كان موقف التيارات الاسلامية ـ فى الاطار العريض ـ لمواقف الرأى العام فى الاقطار العربية المختلفة قد مثل ضغطا على مختلف الحكومات ، وأدى إلى تكييف أو تعديل مواقف بعضها بدرجات مختلفة من القوة . ولا يعنى ذلك أن التيارات الاسلامية قد اتخذت مواقف موضوعية أو مبدئية صرفة . فقد كانت هناك منطلقات سياسية هامة وراء المواقف المتنوعة والمتعارضة للتيارات الدينية . ويمكننا تصنيف هذه المنطلقات إلى فئات أربع ، وهى : طبيعة الظروف السياسية السائدة فى كل قطر عربى ، وتكثيفها للمصالح القطرية فى علاقاتها بالأزمة واطرافها ، القراءة الخاصة للإخوان المسلمين فى مختلف الاقطار للأزمة وهى القراءة التى تأثرت إلى حد بعيد بالبيئة الثقافية والسياسية السائدة فى كل قطر ، موقع القطر من شبكة العلاقات العربية ومبادلات المصالح فيها ، والمصالح السياسية الخاصة بالتيارات الدينية فى كل قطر ، بما فى ذلك علاقة هذه التيارات بالنظم الحاكمة فى بلادها وفى الاقطار المنخرطة مباشرة فى النزاع . وترتبت هذه المنطلقات بصورة مختلفة بالنسبة للتيارات الاسلامية فى كل قطر عربى ، مما أدى إلى تفاوت واضح فى تشخيص الأزمة ، وتحديد الموقف « الاسلامى » منها .

فقد كان من الطبيعى أن يتخذ الإخوان المسلمون ، مع غالبية التيارات الاسلامية الأخرى فى الخليج موقفا متحزبا من الغزو العراقى للكويت وما تضمنه من تهديد للدول

الخليجية الاخرى . فالرأى العام فى هذه البلاد كان ملتهبا بالغضب ولم يكن من الممكن لإخوان الخليج والتيارات الاسلامية الأخرى هناك سوى التماشى مع الرأى العام هناك ، وقد دفعهم ذلك للاجتهاد واعادة تفسير التقاليد الفكرية الكبرى للحركة الاسلامية عموما ، فيما يتصل بقضية التدخل العسكرى الاجنبى .

وعلى الجانب المقابل . انتصرت التيارات الاسلامية المؤثرة فى الأردن والسودان واليمن وموريتانيا للجانب العراقى بسبب الظروف السياسية السائدة فى كل من هذه الاقطار ، فالاردن هو اقرب البلاد العربية للارض المحتلة ويتعرض لخطر داهم من جانب العسكرية الاسرائيلية وكان من المنطقى أن يتخذ فيه الإخوان موقفاً متشددا من التدخل الاجنبى . وفى نفس الوقت ، فقد تأثر الإخوان الاردنيون بالبيئة السياسية والثقافية التى شهدت صعودا كبير للفكر القومى العربى خلال السنوات العشر الماضية ، وهو الفكر الذى تبنى الدعاية العراقية بكاملها تقريبا ، وفى نفس الوقت ، فإن المصالح القطرية الاردنية قد ارتبطت على نحو عميق بالعراق فى الوقت الذى كانت فيه الكويت توقف معونات الدعم المقررة له فى مؤتمر قمة بغداد عام ١٩٧٩ ، وتقلل فيه الدول الخليجية ـ باستثناء السعودية ـ معوناتها بدءا من عام ١٩٨٧ ، وهو نفس العام الذى شهد بداية التدهور الاقتصادى الشديد فى الاردن .

اما السودان ، فقد تأثرت بشدة بموقف الدول الخليجية السلبى من نظام الحكم الانقلابى الذى بدأ عام ١٩٨٩ بالرغم من كونه تحت سيطرة « الجبهة الاسلامية » وفى المقابل ، فإن العراق كانت هى المصدر الاساسى للدعم العسكرى الخارجى فى وجه ثورة الجنوب . كما أن الجبهة الاسلامية فى السودان كانت احد التيارات الاسلامية « الاكثر اجتهادية » فيما يتعلق بقضايا توزيع الثروة سواء فى الداخل أو على المستوى العربى ، وبالتالى كانت اقل التيارات الاسلامية العربية الكبرى ولاء للسعودية ودول الخليج . ومثل الدعم العسكرى العراقى لموريتانيا ايضا العامل المحرك الرئيسى لموقف الرأى العام فيها عموما بما فيه الرأى العام الاسلامى لصالح العراق . اما اليمن فقد تأثر موقف التيارات الدينية وخاصة التيار الإخوانى بالبيئة الثقافية العامة ذات النزعة القومية الراديكالية وبالشكوك القوية لدى قسم هام من الرأى العام ، وخاصة فى الجنوب تجاه السعودية فيما يتصل بقضايا ترسيم الحدود وغيرها من القضايا السياسية .

وفى هذا السياق يأتى موقف التنظيم الدولى للإخوان المسلمين باعتباره اكثر المواقف الاسلامية تجردا ونزاهة وانسجاما مع تقاليده التاريخية الكبرى ، وذلك بغض النظر عن سلامة هذا الموقف بحد ذاته ، فالمصالح السياسية والمادية المباشرة للتنظيم الدولى كان من الممكن أن تميل بهذا الموقف لصالح السياسة السعودية والخليجية عموما . وفى نفس الوقت ، كانت غالبية الرأى العام المصرى تميل بقوة لتأييد السياسة الرسمية للدولة . المناهض للعراق والقابلة للتدخل الاجنبى فى الخليج . وجاء الموقف الرسمى للإخوان المسلمين ـ على المستوى القطرى المصرى وعلى المستوى العالمى ـ متوازنا ، واقرب فى اغلب الفترات للعراق منه إلى دول الخليج ، وهو ما جاء مناقضاً للسياسة الرسمية للدولة .

ويمكننا من هذا المنظور أن نؤكد بكل اطمئنان أن الإخوان المسلمين قد خاطروا بمصالحهم المادية والسياسية المباشرة لصالح التوافق مع تقاليدهم الفكرية والسياسية ، وقراءتهم الخاصة للأزمة ، وتشخيص ابعادها . ويظهر فى هذه القراءة بوضوح مركزية مسألة فلسطين فى الدفع نحو الموقف الذى اتخذه التنظيم العالمى للإخوان المسلمين من الأزمة . فعلى نقيض بعض التيارات الاسلامية الأخرى استنتج التنظيم العالمى أن الصدام المسلح بين القوات الأمريكية والحليفة والعراق هو امر حتمى ، وانه سينتهى بتدمير القوة العسكرية والاقتصادية والحضارية للعراق ، وأن ذلك سيكون لصالح اسرائيل وضد مصالح الشعب الفلسطينى . وقد شكلت هذه القراءة الدافع الرئيسى وراء الموقف الإخوانى الرافض للتدخل العسكرى الاجنبى فى الأزمة ونشر القوات الأمريكية فى السعودية ودول الخليج الأخرى وارسال القوات المصرية والعربية عموما إلى الخليج فى اطار الجهود الأمريكية لبناء تحالف عالمى مناهض للعراق . ويظهر هذا الدافع بجلاء فى النداء الذى وجهه الإخوان إلى الرئيس مبارك و « جميع المسئولين فى مصر والدول الشقيقة » فى ٢٦ نوفمبر عام ١٩٩٠ وفى اعقاب زيارة الرئيس الأمريكى بوش لمصر فى ٢٤ نوفمبر واعلان الرئيس مبارك دعوته لتأجيل استعمال القوة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الخليج . ودعا الإخوان الرئيس مبارك للوقوف بحسم لتذكير المجتمع الدولى والقوى الكبرى بالشرعية الدولية فى مواجهة التصعيد الخطير للعدوان الاسرائيلى على الشعب الفلسطينى ، وإلى الدعوة العاجلة لمؤتمر دولى للدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة لوضع خطة تمكن الأمم المتحدة عن حماية المدنيين الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة وفقا لهذه الاتفاقية ، ودعوة الولايات المتحدة والمجتمع الدولى لوقف حملات الاضطهاد الاسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى وتمكين هذا الشعب من اقامة مؤسساته الوطنية تحت حماية الأمم المتحدة واشرافها . ويعكس هذا البيان ذكاء سياسيا وواقعية ملحوظة . فعوضا عن تكرار التأكيد بازدواجية الموقف الأمريكى والغربى من مسألة فرض الشرعية فى الكويت بالمقارنة بفلسطين ، فإن دعوة الإخوان قد توجهت للقياس

الايجابى على الحجة القائلة بفرض الشرعية فى الكويت لفرض الشرعية الدولية فى الحالة الفلسطينية ايضا . وفى نفس الوقت ، فقد اختارت قيادة الإخوان شكلا واقعيا يقوم على مؤتمر للدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة والخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وطلب فرض الحماية الدولية للشعب الفلسطينى بدلا من الخوض فى جدل عقيم حول ضرورة اتخاذ مجلس الأمن لقرار فورى بفرض الشرعية الدولية بالقوة وهو الامر الذى ادركت هذه القيادة عدم واقعيته ، وعدم واقعية القول بالربط بين مسألة الكويت والمسألة الفلسطينية . أى أن الإخوان المسلمين فى فضلوا محكا لاختبار ارادة الزعماء العرب والمجتمع الدولى يتسم بالواقعية وقوة المنطق فى نفس الوقت .

ب - الإخوان ودبلوماسية الوساطة الاسلامية :

وعلى الرغم من معارضة الإخوان المسلمين وادانتهم للتواجد العسكرى الاجنبى فى الخليج وخاصة الاراضى المقدسة ، إلا أن القيادة المركزية للتنظيم العالمى قد استنكفت عن تحمل مسئولية مباشرة فى تحريك الرأى العام الاسلامى للاحتجاج بوسائل عنيفة على هذا التواجد . وفضلت فى المقابل استخدام الوسائل الدبلوماسية الهادئة لايجاد حل سلمى للأزمة ، وظهرت فكرة « الوساطة الاسلامية » باعتبارها تعبيرا نموذجيا عن الموقف المضمونى للإخـوان والاعتبارات العملية والاجرائية التى كيفت هذا الموقف فى نفس الوقت . وفى البداية قام الشيخان عباس مدنى وعلى بلحاج زعيما جبهة الانقاذ الاسلامية بأول مبادرة للوساطة بين العراق والسعودية حول الأزمة . واستمدت جبهة الانقاذ لدور الوساطة باحداث تغيير جوهرى فى موقفها ، إذا اعلنت قبيل بدء هذه الوساطة أن العدوان العراقى على الكويت يعتبر « بغيا » بالمفهوم الوارد فى آيتى سورة الحجرات الكريمتين حول الاقتتال بين طائفتين من المسلمين ، وتوازن هذا الاعتراف مع الموقف الأولى للجبهة قبيل وفى اعقاب فشل مؤتمر القمة الطارىء فى القاهرة والذى اتسم بالتركيز شبه الأحادى على الاحتجاج على التدخل الاجنبى فى الخليج . كما اتصلت جبهة الانقاذ بالحركات الاسلامية الآخرى فى العالم العربى وعلى رأسها التنظيم العالمى للإخوان المسلمين وقيادته المركزية فى القاهرة ، وحركة النهضة الاسلامية فى تونس . واستغرقت وساطة الشيخين الجزائرين طوال الفترة من ١٨ اغسطس حتى ٩ سبتمبر . وتضمنت دبلوماسية مكوكية انتقلا خلالها من بغداد إلى جدة عدة مرات . وفى النهاية لم تسفر تلك الوساطة عن شىء . وانتقلت المبادرة إلى الإخوان المسلمين الذين دعوا إلى تشكيل وفد من الحركات والقوى الاسلامية . والأرجح أن الفكرة الأصلية كانت تقوم على وفد من المنظمات القطرية المرتبطة بالتنظيم العالمى للإخوان المسلمين وبعض الجمعيات والشخصيات المألوفة لدى هذا التنظيم فى عدد من البلدان الاسلامية الآسيوسة . غير أن منع السلطات المصرية السيد حامد أبو النصر المرشد العام من السفر إلى عمان قد جعله يفوض السيد محمد عبد الرحمن خليفة المرشد العام للإخوان فى الاردن لرئاسة الوفد المقرر تشكيله وأن الاخير قد قام بمبادرة منه بتوجيه الدعوة إلى د. حسن الترابى زعيم الجبهة القومية الاسلامية فى السودان والسيد راشد الغنوشى زعيم حركة النهضة الاسلامية فى تونس وشخصيات أخرى ، الامر الذى جعل عدد اعضاء الوفد يتضخم إلى ثلاث عشرة شخصية من حركات واحزاب وجمعيات « اسلامية » من الاردن وتونس واليمن وسوريا وفلسطين ومصر والسودان والجزائر وفلسطين اضافة إلى الباكستان وماليزيا وتركيا . وانعقدت اجتماعات الوفد لمدة اربعة ايام فى العاصمة الاردنية عمان فى محاولة للتوصل إلى اطار مقبول من جميع هذه الاطراف للتحرك المشترك فى الفترة من ١٢ حتى ١٥ سبتمبر . وقام هذا الوفد بزيارة السعودية والعراق وايران ، اضافة إلى الاردن ذاتها . ومن الواضح أن هذه الزيارات لم تشهد عملا من اعمال الوساطة الدبلوماسية الحقه ، بقدر ما كانت نوعا من تبادل الآراء بين الوفد الفلسطينى فى الاقطار الثلاثة . وبعد ثلاثة اسابيع من بدء هذه الزيارات أصدر الوفد بيانا بلور فيه رؤيته لما يمكن أن يكون عليه الحل العربى - الاسلامى للأزمة . ويتضمن هذا الحل وفقا للبيان المذكور خروج القوات الاجنبية وانسحاب العراق ومراعاة مطالبه « المشروعة » وتحقيق « تطلعات » شعب الكويت المشروعة فى وطنه . على أن يرتبط هذا الحل - على الصعيد الدولى - بالقضية الفلسطينية والتسوية الشاملة للمنازعات القائمة فى المنطقة . وجاءت صياغة البيان فى مجمله ، وصيغة الحل الذى دافع عنه شديدة الاقتراب من وجهة النظر العراقية من الأزمة ، وتحيزا إلى حد كبير ضد دول الخليج بما فيها السعودية والكويت ذاتها . وقد اعترف نائب المرشد العالم للتنظيم الدولى للأخوان المسلمين بهذا التحيز وعبر عن عدم رضاه عنه وعدم توافقه مع الموقف الرسمى للإخوان المسلمين . والامر الواضح فى المبادرة التى قام بها التنظيم الدولى هو انها قد أفلتت من يديه وقام تحالف من الإخوان الاردنيين والجبهة القومية الاسلامية فى السودان وحزب النهضة فى تونس وحزب العمل فى مصر بالسيطرة عليه وضمان تأييد اغلبية اعضائه بالتشكيل الذى تم به بمبادرة المراقب العام لإخوان الاردن . أدى البيان الختامى والمواقف العامة التى عبر عنها الوفد « الاسلامى » فى السعودية والعراق والاردن ذاتها إلى غضب شديد لدى اخوان الخليج وغالبية التيارات الاسلامية الخليجية اضافة إلى الحكومة السعودية وحكومات

دول الخليج الآخرى ، كما أدى هذا البيان ومواقف التحالف المحرك لمبادرة الوساطة الاسلامية إلى مزيد من الانقسام داخل وخارج التنظيم العالمي للإخوان المسلمين . وافضت عملية الاستقطاب الحادة التى سببها بيان هذا الوفد إلى اعتبار دول الخليج لموقف الإخوان المسلمين متحيزاً ، الامر الذى قطع الطريق على مبادرة تالية لتحريك جهود « الوساطة الاسلامية » من جديد فى نوفمبر .

جـ - الاخوان والأزمة بين القطرية وعبور القطرية :

بدأنا هذا الجزء من التقرير بافتراض مفاده ان النظام العربى يمكن ان يتغير جذريا فى اتجاه روابط اقوى بين الاقطار والمجتمعات العربية ، قد تصل يوما إلى الوحدة ، اذا انتشرت وتدعمت المنظمات والمؤسسات والحركات والقوى السياسية والحزبية فوق القطرية على حساب تلك ذات الافق القطرى البحت . وتشكيل الحركات فوق القطرية يأتى فى البداية من خلال ايديولوجيات فوق قطرية أو عابرة للانقسام الجغرافى - السياسى بين العرب ، وتحديد ادوار ووظائف فوق قطرية بطبيعتها . على ان أهم شروط العمل فوق القطرى يتمثل فى الممارسة العملية القادرة على ابتكار وارساء صياغات مقننة أو عرفية لدمج وتبادل المصالح وحل التناقضات بين الجماعات القطرية المنخرطة فيه على نحو منهجى ، مما يفضى فى النهاية إلى انقسام الناس أو تجمعهم على أسس غير قطرية : فكرية أو سياسية أو مصلحية .

ويمثل التنظيم العالمى للاخوان المسلمين احدى تلك القوى الكُبرى والمؤثرة فى الساحة العربية والتى تملك وازعا ايديولوجيا للعمل فوق القطرى . فهو يعتبر الساحة العربية كلها مجالا أوليا لحركته ، قد ينطلق منه إلى تحقيق فكرته المميزة عن العالمية الاسلامية الأعلى من « الفكرة القومية العروبية » . وقد رأينا ان هذا التنظيم قد نجح بالفعل فى ضم وضمان ولاء جماعات الاخوان فى اكثرية الدول العربية المؤثرة . وبعض هذه الجماعات تشكل صلب التيار الاسلامى السياسى فى اقطارها مثل حالة الاردن وسوريا وفلسطين . وبعضها الآخر صغير ولكنه مؤثر جنبا إلى جنب مع تيارات ، اسلامية ، اخرى رسمية وغير رسمية مثل حالة دول الخليج ، وبعضها الثالث هامشى بالمقارنة بالتيار الرئيسى للاسلام السياسى مثل حالة الجزائر وتونس والعراق .

ومع ذلك ، فان هيكلية التنظيم الدولى وممارساته لازالت تبرر الشكوك فى نجاحه فى تجاوز القطرية فعلا . اذ يبدو التنظيم العالمى اقرب إلى كونه امتدادا عربيا لحركة الاخوان المسلمين المصرية منه إلى تنظيم فوق قطرى حقا . واذا شئنا الدقة ، فان التنظيم العالمى يبدو - بالرغم من قيامه على فلسفة مركزية توحيدية - اقرب إلى تجمع معتقدى متعدد الجنسية العربية تبرز فيه الجماعة المصرية كحجر الزاوية فى بناء .

ومع ذلك ، فان هذا التشخيص ليس حكما نهائيا ولا يجب ان يكون . ذلك ان التحول إلى تنظيم فوق قطرى عربى ، أو عالمى حقا ، هو أمر يتعلق بالممارسة العملية ، وبحالة الصيرورة المستمرة للتشكيلات السياسية العربية برمتها . فمن خلال الممارسة الفعلية ، يمكن ان تظهر ضرورة الاجتهاد السياسى والفقهى والتنظيمى ، كما يمكن فقط من خلال الممارسة العملية الاستجابة للحاجة الفعلية إلى آليات ومؤسسات لحل المشكلات المتعلقة بالمنازعات الداخلية على محور القطرية بصورة منهجية وبحيث تبهت مع الزمن محورية القطرية فى التعبئة السياسية والتنظيمية الداخلية والخارجية . وتشكل التجربة الوطنية والقومية المحرك الاكبر لعمليات الاجتهاد والتأقلم هذه . كما تمثل الأزمات والخبرات القومية والتنظيمية التى تتراكم معها ، أقوى الاعتبارات التى قد تؤدى الى اجتهادات وأنماط تأقلم ايجابية ، أو على النقيض الى اجتهادات وانماط تأقلم سلبية . ومن هذا المنظور يمكننا القول بأن أزمة الخليج قد سببت نكسة حقيقية ، يصعب كثيراً - على المراقب من الخارج - أن يقدر مداها - لفكرة ، عالمية ، التنظيم العالمى للاخوان المسلمين والطبيعة فوق القطرية ، فالموقف المبدئى للتنظيم - على الرغم من توسيطيته واسلوبيته الناضجة والمنضبطة - لم يكن مرضيا لاخوان الخليج الذين لعبوا دورا جوهريا فى التطور الدولى والعربى للتنظيم . والموقف العملى - على الرغم من ايجابيته - قد تُرك نهبا لتحالف متشدد للغاية ومتحيز إلى حد كبير بين اخوان الاردن وفلسطين وتنظيمات ، اسلامية ، اخرى فى السودان وتونس ومصر . ولم تستطع القيادة المركزية فرض الانضباط المبدئى والسياسى على التنظيمات القطرية التابعة لها على جانبى الازمة . أى ان التنظيم الدولى قد اصبح هو ذاته فريسة لاستقطاب حاد على محور قطرى ، ومحور ايديولوجى متوافق مع التوزيع القطرى لجماعاته .

ومن المؤكد ان عوامل كثيرة قد تداخلت فى صنع هذه النتيجة . فيما يتصل بالبناء السياسى والتنظيمى والفكرى ، من الواضح ان التنظيم الدولى لم يطور اجتهاداته وأدبياته بما يؤهله للتعامل مع أزمة طاحنة وفريدة من حيث درجة التباسها مثل أزمة الخليج . كما أن الافتراضات التوحيدية والمركزية الكامنة فى صيغة التنظيم العالمى لا تكاد تخفى رخاوة الانضباط التنظيمى الذى وصل إلى قمته مع أزمة الخليج لا فقط على المحور القطرى وانما فيما يتصل بانسجام مواقف شخصيات القيادة المركزية ذاتها . وعلى حين ساعد

الموقف « التوسطى » على تخفيض المخاطرة بالانقسام الداخلى والصراعات الخارجية المكلفة ، وخاصة مع دول الخليج ، فانه قد ادى إلى هامشية دور التنظيم العالمى فى أزمة عربية مصيرية كأزمة الخليج .

على ان هذه العوامل كلها لا تفسر ما أدت اليه أزمة الخليج من شروخ فى الوحدة الداخلية وأزمة فى العالمية أو العروبية الفعلية للتنظيم العالمى للاخوان المسلمين . فكل هذه العوامل السلبية لا تطغى على حقيقة ان القيادة المركزية قد تصرفت ازاء الازمة بقدر نادر من الاخلاص للمبادىء الكبرى لحركة الاخوان وتجرد حقيقى عن المصالح المادية والسياسية « الضيقة » وبمستوى من النضج السياسى لا تكاد تملكه أية حركة اسلامية اخرى فى الساحة العربية . وربما يكمن التفسير الحقيقى وراء الانتكاسة التى أدت اليها أزمة الخليج للتنظيم العالمى فى ان هذه الازمة ـ كما انطبعت على التشكيلة السياسية العربية برمتها ـ كانت اقوى بكثير من قدرات التنظيم على التعامل معها . فقد تضمنت الازمة صراعا بين مصالح عملاقة وتحركت عبرها جيوش وامكانيات عالمية واقليمية قلما تجمعت لإدارة أى أزمة مشابهة منذ الحرب العالمية الثانية . وأهم من ذلك ان الازمة قد سببت مستوى من الاستقطاب الصراعى لم تشهده الساحة العربية ابدا من قبل لأنها قد مثلت صراعا حول الوجود والكينونة لا على مصالح طارئة أو هامشية يمكن التفاوض حولها . ووراء هذه الطبيعة الاستقطابية الحادة التى اتسمت بها الأزمة كانت حقيقة النمو غير المتوازنة للخبرات الوطنية القطرية والتباين الكبير فى التشكيلات السياسية والثقافات السياسية الفرعية للمجتمعات العربية ـ الاخوان المسلمين جزء منها ـ تسطع بوضوح .

ثالثاً : أزمة الخليج ومستقبل النظام العربى :

انتهت الحرب التى دفعت إليها وأدارتها الولايات المتحدة بقدر هائل من اللامعقولية بهزيمة مروعة للعراق وقبوله غير المشروط لجميع قرارات مجلس الأمن المتصلة بالأزمة . غير أن الحرب قد خلفت ركاما هائلا من المشكلات فى العراق ، والكويت ومنطقة الخليج ، وفى الوطن العربى ككل . وسريعا ما ستثبت نتائج الحرب المادية والسياسية أنها ليست ولن يكون وسيلة لحل المشكلات والأزمات إلا لتكون خلقت مشكلات اكثر استفحالا .

ومن الصعب بمكان التنبؤ بمسار ومستقبل النظام العربى قبل أن تتضح النتائج الكاملة للحرب وتداعياتها . غير أن من الممكن أن نقرأ بعض مؤشرات هذا المسار من خلال رصد احتمالات تطور العلاقة بين التحالفين الواسعين اللذين ظهرا مع الأزمة .

(أ) الاحتمال الاول يتمثل فى تحلل التحالف العربى المناصر للعراق بسبب هزيمته السياسية والعسكرية ، مع بقاء التحالف المناهض للغزو العراقى للكويت وقيامه بقيادة النظام العربى . والواقع أن ابرز مظاهر الأزمة على الصعيد العربى هو ما كشفت عنه من استنفار عربى حاد ضد تكتل دول الخليج . وفى سياق هذا الاستنفار تم قبول شعارات هامة طرحها العراق لكسب ود بقية الدول والشعوب العربية وخاصة شعار إعادة توزيع الثروة العربية وتوظيفها لصالح القضايا العربية الكبرى وخاصة القضية الفلسطينية وانشاء نظام اقتصادى قادر على انتشال الوطن العربى من التخلف . ومع ذلك ، فإن العراق لم يستطع انشاء تحالف متماسك حوله أو حول هذه الشعارات . ويعود ذلك جزئيا إلى صعوبة قبول احتلال الكويت كوسيلة لتفجير التناقضات العربية ، وصعوبة قبول الحرب الاهلية العربية كوسيلة لحل هذه التناقضات . على أن صعوبة تبلور مثل هذا التحالف تتمثل ايضا فى التناقضات الكامنة فيما بين الدول العربية التى شاركت فيه على نحو أو آخر ، وتفاوت سياساتها العربية والدولية واختلاف نظم الحكم فيها ومستويات تطورها وتباين قيمتها فى الساحة السياسية العربية وتعارض الايديولوجيات الحاكمة فيها ، وبروز محاور الصراعات فيما بين الكتل السياسية التى ساندت هذا التحالف وخاصة فيما بين القوى الاسلامية ، والقوى القومية والقوى الوطنية القطرية . ومن هنا فإن من المرجح أن يتفكك هذا التحالف بسرعة بعد نهاية الأزمة والحرب .

ومن الممكن تصور أن يقوم التحالف المصرى - السورى - السعودى بقيادة النظام العربى على نحو إيجابى إذا اتجه هذا التحالف بصورة قصدية إلى علاج الجروح من خلال مصالحة عربية ايجابية قائمة على برنامج محدد للإصلاح والإنقاذ القومى . وينبغى فى هذه الحالة أن يتوجه هذا التحالف لبذل جهود كبيرة لإعادة مصالحة المغرب العربى مع النظام العربى ، والسماح للعراق بالدخول إلى ساحة العمل العربى المشترك من جديد ومعه صيغة وضمانات واضحة بعدم تكرار العدوان . ولكن حجز الزاوية فى الامر كله هو قدرة هذا التحالف الثلاثى على طرح برنامج للنهضة يمكنه أن يلهم الشعوب العربية من جديد وأن ينتشلها من الانحطاط المعنوى الذى اصابها بعد أزمة الخليج والحرب وأن يستدعى مشاركتها الجماعية فى إعادة بناء واصلاح النظام العربى . ولا شك أن سلامة أفكار الإصلاح وعمليتها ومصداقيتها الواقعية تمثل شروطا جوهرية لتحقيق ذلك كله . فمن المستحيل تحقيق مصالحة عربية حقيقية بدون التأكيد على التلاقى فى منتصف الطريق على الاقل فيما يتصل بقضايا أصبحت جوهرية فى الوجدان العربى العام مثل اعادة توزيع الثروة بمعنى توظيف القدرات العربية فى إنشاء نظام اقتصادى عربى تنموى وفعال وله وجه توزيعى عادل .

ومع ذلك ، فأن الصعوبة الكامنة فى تصور قيام التحالف الثلاثى بهذه الوظائف الجوهرية لقيادة النظام العربى هى قدرة هذا التحالف ورغبته فى الوقوف بصلابة أمام تعنت وجمود النظام الدولى والولايات المتحدة على وجه خاص فيما يتصل بالقضية المحورية للنظام العربى وهى القضية الفلسطينية ، وما يتصل بها من الأمن العربى العام . ولا يبدو من المرجح أن هذا التحالف يملك مقومات التماسك والثقة المتبادلة والوعى الكافى بما يمكنه من الوفاء بهذا الشرط . بل إن الأمر الأرجح هو أن يتعرض هذا التحالف لهزات قوية قد تؤدى به إلى الانهيار بدوره ، وهو

ما يطرح الاحتمال الثاني لتطور النظام العربي .

(ب)الاحتمال الثاني يتمثل في تحلل التحالفين العربيين المتواجهين في الساحة العربية منذ تفجر أزمة الخليج مع عدم نهوض تحالف بديل قادر على قيادة النظام العربي . ويزيل هذا المسار جمود النظام ويفتح الباب أمام تعدد مراكز التأثير السياسي والثقافي في النظام العربي ، وحدوث انفراج نسبي في العلاقات بين مصر وسوريا من ناحية وبعض الدول العربية التي ناصرت العراق ضمنا أو بصورة صريحة . غير أن هذا الاحتمال ينطوي على مستوى منخفض للغاية للالتزامات المتبادلة بين الدول العربية ، ويحيله إلى مجرد إطار للعلاقات الثقافية فيما بين هذه الدول . وقد يكون مثل هذا المسار مناسبا لعلاقات حسن الجوار على المستوى السياسي ، غير أن من المرجح أن يساعد أيضا على انفلات المناقضات والصراعات الثنائية حتى يظهر توزيع جديد لموارد النظام العربي . ومن الممكن أيضا أن ينتهي هذا المسار على المدى الطويل بإضمحلال النظام العربي عموما واهتمام اعضائه بالروابط الاوثق على مستوى المناطق الفرعية أو باستيعابهم في انظمة اقليمية بديلة ، مثل نظام غرب آسيا ، وغرب افريقيا .

(جـ) والاحتمال الثالث يتمثل في تحلل التحالفين العربيين المتواجهين في الساحة العربية منذ تفجر أزمة الخليج ، مع ظهور تحالف جديد يستطيع قيادة النظام العربي ، فهناك أفكار في المغرب العربي تدور حول قدرة شعوب هذه المنطقة على قيادة الوطن العربي ، وبعث الحيوية من جديد في المشرق العربي ، والمؤكد أن الظروف الحالية : الداخلية والاقليمية للمغرب العربي لا تمكنه من القيام بوظائف قيادة النظام العربي ، غير أن حدوث تحول سياسي جذري في الجزائر من خلال تمكن جبهة الانقاذ الاسلامية من السيطرة بوسائل ديمقراطية أو ثورية سوف يفضي إلى محاولة إشعال شرارة ثورات اسلامية في عدد آخر من اقطار الوطن العربي . ومن المرجح للغاية أن يؤدي مثل هذا الاحتمال في الجزائر إلى امتداد التحول الإسلامي إلى تونس وقيام تحالف يجمع دول المغرب العربي الثلاث : الجزائر وتونس والمغرب في ظل ايديولوجية إسلامية . ويتوفر لمثل هذا التحالف قوة دفع هائلة لنقل فكرة الدولة الإسلامية ذات الرسالة التوحيدية إلى اقطار المشرق . غير أن المرجح أن تنشأ عن وضع كهذا أوضاع شديدة التعقيد والتوتر ، تفضي حتما إلى انفجار النظام العربي الراهن دون أن تضمن تحويله أو إصلاحه .

وفي الجانب المقابل قد تجد دول مجلس التعاون الخليجي بعد فترة من التردد أن هناك ضرورة لإحياء النظام العربي بشرط قيادتها المنفردة له ككتلة . والارجح في هذه الحالة أن تجد قيادة كتلة الخليج مقاومة شديدة في المغرب العربي ، وخاصة أن هذه القيادة ستكون مرتبطة على نحو وثيق مع الاختراق الامريكي الكثيف للنظام العربي . ويبدو هذا الاحتمال مستبعدا إلى حد كبير في المستقبل المنظور حيث تعيش دول مجلس التعاون الخليجي مرحلة رد فعل عنيفا للغاية ضد العالم العربي بأسره بسبب قراءتها لموقفه من أزمة الخليج . ويرتبط رد الفعل هذا بنية واضحة لتقليص الارتباط بالعالم العربي عموما إلى المستوى الرمزي البحت أي مجرد المشاركة في مؤسسات النظام العربي بالحد الادنى من الالتزام والاهتمام .

وهناك عدة احتمالات اخرى ، غير أن اكثرها أهمية ودلالة يرتبط بامكانية حدوث تغيير سياسي جذري في العراق يدعوه إلى التركيز على إعادة بناء اواصر سياسية قوية مع العالم العربي وخاصة مصر وسوريا والمغرب العربي . عندئذ قد يبرز تحالف ثلاثي أو رباعي يشمل العراق وسوريا ومصر إلى جانب الجزائر . ومن المؤكد أن هذه الدول تستطيع تخليق تكتل عربي فعال من حيث قدرته على انتشال النظام العربي من أزمته الراهنة . اذ يبرهن تاريخ النظام العربي على أن التحالف بين مصر وسوريا والعراق كان كافيا لضمان توافق دول الخليج مع الاطروحات السياسية والبرنامجية لهذا التحالف .

والواقع أن الاحتمالات الفعلية للتحول في النظام العربي ترتبط في المرحلة الراهنة بامكانية حدوث تحولات سياسية وفكرية كبرى في احد الاطراف القيادية في هذا النظام تدفعه لانهاض النظام العربي كأحد المحاور الجوهرية في مشروعه السياسي الداخلي والخارجي .

وفي ضوء هذا كله ، يبدو الاحتمال الثاني هو الاكثر ترجيحا ، الا اذا حدث انقطاع مفاجيء بسبب تحولات سياسية جوهرية في احد الاقطار العربية الكبرى . ومن المؤكد سواء استمر الاحتمال الثاني هو المسار الفعلي للنظام العربي أو نقطع بتحولات سياسية في احد الاقطار الرئيسية أن نهوض النظام العربي يتوقف على عمل برنامجي طويل المدى نسبيا ويتم تنفيذه بهدوء وبكفاءة استثنائية وخاصة فيما يتصل بادارة علاقات العرب مع النظام الدولي وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة التي ستظل متربصة بأية ارهاصات حقيقية للنهوض بهذا الوطن .

القسم الثانى

الشعب والنضال الفلسطينى

- □ حالة القضية الفلسطينية عشية أزمة الخليج
- □ القضية الفلسطينية فى ظل أزمة الخليج
- □ أزمة الخليج واحتمالات تسوية القضية الفلسطينية

أولا : حالة القضية الفلسطينية عشية أزمة الخليج

عندما تفجرت أزمة الخليج الجديدة باجتياح القوات العراقية للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، كان الوضع العام للقضية الفلسطينية قد دخل مرحلة جذر على مختلف المستويات ظهرت بوادرها فى العالم السابق[1] . فقد وصل تراجع الانتفاضة فى الأراضى المحتلة ، والذى كان قد بدأ خلال ١٩٨٩ ، إلى مستوى ينذر بالخطر على مستقبلها ، فى الوقت الذى تصاعدت موجة هجرة اليهود السوفيت لتنعش الآمال الإسرائيلية فى مستقبل تصنعه القوة التى تضيفها هذه الهجرة . كما بلغت مبادرة السلام التى أعلنتها منظمة التحرير الفلسطينية فى نوفمبر ١٩٨٨ نهاية الطريق المسدود عبر قيام الولايات المتحدة بتعليق الحوار معها .

١ - الإنتفاضة فى الأراضى المحتلة .. مزيد من التراجع :

مع بداية عام ١٩٩٠ ، كان القلق الذى انتاب أنصار النضال الفلسطينى إزاء مستقبل الانتفاضة منذ العام السابق قد وصل إلى مداه . فقد توفرت مؤشرات إضافية على أن هذه الانتفاضة تواجه مأزقا خطرا يثير التساؤل من إمكانية استمرارها وليس فقط عن فرص انتصارها ، بعد أن باتت فى حالة انكماش غير مسبوق .

وأصبح واضحا أن الصعوبات المتزايدة التى تحول دون أحداث نقلة كيفية فى اتجاه العصيان للمدنى تؤدى إلى تراكم الإحباط لدى الكثيرين من أبناء الأراضى المحتلة بعد التضحيات الهائلة التى قدموها على مدى عامين ، بما يعنيه ذلك من تراجع مستوى المشاركة الشعبية فى عمليات المواجهة ضد سلطة الاحتلال ، وإن استمرت الجهود المبذولة من أجل تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادى فى إطار النمط الجديد للحياة الذى أفرزته الانتفاضة كأهم إنجاز لها . ويحسن القاء نظرة سريعة على أبرز التطورات التى طرأت على آليات المواجهة المباشرة وعمليات بناء الاستقلال الاقتصادى .

أ - آليات المواجهة :

استمر التحرك الذى شهده العام السابق فى هذا المجال من نمط المواجهات الجماهيرية الواسعة إلى نمط المواجهات المحدودة التى تقوم بها مجموعات صغيرة من الشباب الملثمين المنتمين إلى الفرق الضاربة . وأخذ هذا التحول يتكرس خلال الأشهر السبعة الأولى من العام قبل تفجر أزمة الخليج ، حيث انتقلت مظاهر الانتفاضة من الشارع بمعناه الواسع إلى الكوادر المدربة والمرتبطة غالبا بالتنظيمات فى الداخل .

وأصبح النمط السائد للمواجهات المحدودة يعتمد على قيام مجموعات الفرق الضاربة بهجمات مفاجئة باستخدام الحجارة والزجاجات الفارغة فى الغالب ، والزجاجات الحارقة (المولوتوف) أحيانا ، بالإضافة إلى إشعال النيران فى بعض السيارات الإسرائيلية . وتمثلت الأهداف الرئيسية والمتكررة لهذه الهجمات فى نقاط المراقبة العسكرية الإسرائيلية ، والدوريات التى تقوم بها قوات الاحتلال ، وسيارات المستوطنين ، ومواسير المياه المؤدية إلى بعض المعسكرات الإسرائيلية . كما تمكنت هذه المجموعات مرات قليلة من مهاجمة مقر الحاكم العسكرى ومراكز الشرطة فى بعض المدن .

---

(١) راجع التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٩

وإلى جانب هذا النمط السائد ، يمكن رصد عدة عمليات طعن بالآلات الحادة تعرض لها بعض الجنود والمستوطنين اليهود فى الأراضى المحتلة .

أما المواجهات الجماعية فقد ظلت محدودة للغاية ، وكان معظمها بمبادرة من قوات الاحتلال كرد على الهجمات التى تقوم بها الفرق الضاربة ، أو بمبادرة من المستوطنين وجماعاتهم المسلحة . ولذلك أخذ هذا النوع من المواجهات فى الغالب صورة قيام قوات الاحتلال أو جماعات المستوطنين بمهاجمة أحياء أو مخيمات أو قرى ردا على هجمات للفرق الضاربة وقعت بها ، مما يؤدى إلى مواجهات جماعية يتباين مستوى المشاركة الجماهيرية بها من حالة لأخرى . وفى بعض الأحيان كانت مبادرة قوات الاحتلال بالمواجهة غير مقترنة بالرد على هجمات للفرق الضاربة . فقد شهد عام ١٩٩٠ وضعا جديدا انتقلت فيه هذه القوات من حالة الدفاع إلى الهجوم ، وأصبحت لها حرية المبادرة إلى حد كبير . وأبرز مثال لذلك ما حدث بمخيم جباليا فى قطاع غزة ، الذى فجر شرارة الانتفاضة فى ٩ ديسمبر ١٩٨٧ ، عندما خرجت جماهير المصلين فى أول أيام عيد الفطر من مسجد العودة فى مسيرة باتجاه المقابر لزيارة شهداء الانتفاضة . فقد بدأت المواجهة فى تلك الحالة بمبادرة ليس لها ما يبررها من قوات الاحتلال التى اعترضت المسيرة متذرعة بقيام بعض الشباب بأشعال الإطارات ، مما أدى إلى اندلاع مواجهة واسعة بالغة العنف . وهذا ما أكدته مصادر إسرائيلية موثوقة ، مثل زئيف شيف فى « هآرتس » وعوديد ليبنسى فى « عل همشمار » وغيرها من رفضوا الرواية الإسرائيلية الرسمية التى ذهب إلى أن الأهالى تعرضوا لتحريض أثناء الصلاة ، فخرجوا عازمين على استفزاز الجنود بإلقاء الحجارة والإطارات المشتعلة عليهم .

وفى أحيان أخرى كانت استفزازات حرس الحدود ، الذى يخدم فيه الجنود الدروز بالأساس ، للأهالى سببا فى اندلاع مواجهات واسعة . وقد تكررت هذه الاستفزازات إلى حد قيام بعض الشخصيات الوطنية بالأراضى المحتلة بتوجيه رسالة إلى كبار الطائفة الدرزية فى إسرائيل للاحتجاج على سلوك الجنود الدروز . وقد وعدت لجنة المبادرة الدرزية بالفعل فى يونيو ١٩٩٠ بالبحث فى هذا الأمر .

وتبقى بعد ذلك نسبة محدودة من المواجهات الجماعية تميزت بأنها اندلعت بمبادرة من الأهالى فى ذكرى مناسبات وطنية كبرى أو عند تشييع جثمان أحد الشهداء . وهذا هو النوع الوحيد من المواجهات الذى يعد استدادا لما شهده العام الأول للانتفاضة على نطاق واسع . فهو يأخذ غالبا صورة تنظيم مسيرة أو مظاهرة تتصدى لها قوات الاحتلال . وكان القليل منها رد فعل لممارسات إسرائيلية ، كما حدث فى المواجهة التى اندلعت ردا على مجزرة « ريشون لتسيون » بتل أبيب فى مايو ١٩٩٠ ، والتى راح ضحيتها ثمانية عمال فلسطينيين معظمهم من أبناء قطاع غزة العاملين بإسرائيل عندما فتح النار عليهم شاب إسرائيلى ادعت السلطات أنه مصاب بخلل عقلى . وكانت هذه أوسع وأعنف مواجهة ، حيث امتدت إلى العديد من مناطق الأراضى المحتلة وخاصة فى القطاع موطن غالبية ضحايا الاعتداء . فقد أخذت صورة مظاهرات صاخبة استمرت رغم فرض حظر التجول الشامل ، وانطوت على صدمات عنيفة مع قوات الاحتلال أدت إلى استشهاد ما بين ٧ و ١٢ شخصا . وكانت هذه أول مرة فى عام ١٩٩٠ تطلب فيها قوات الاحتلال تعزيزات عسكرية من إسرائيل .

وتجدر ملاحظة أن وضع المواجهة المباشرة مع قوات الاحتلال كان أفضل حالا فى قطاع غزة منه فى الضفة الغربية ، وخاصة على صعيد المواجهات الجماعية . وترتب على ذلك أن بقى القطاع مصدرا لقلق أكبر لدى سلطة الاحتلال . كما ظل مصدر تهديد جدى للإسرائيليين المدنيين ، الذى ما برحوا خلال ١٩٩٠ يخشون المرور فى شوارعه بسياراتهم ، ويعتبرون ذلك من المغامرات غير مأمونة العواقب . ورصد المراقبون ندره مرور سيارات تحمل أرقاما إسرائيلية بشوارعه ، على أساس أن فرصة مرورها ضعيفة . أما فى مخيماته ، وخاصة مخيم جباليا ، فلم يحدث أن دخلها إسرائيلى خارج إطار الدوريات العسكرية . ولعل هذا ما يفسر قيام رئيس الأركان دان شومرون بزيارة القطاع مرتين فى النصف الأول من ١٩٩٠ لعقد اجتماعات ميدانية مع قواته ، فيما لم يزر أى مسئول عسكرى كبير الضفة فى نفس الفترة .

ب ـ عمليات بناء الاستقلال الاقتصادى :

لم يقترن التراجع الملموس فى عمليات المواجهة المباشرة لقوات الاحتلال بتراجع مماثل أو بالقدر نفسه فى الجهود التى تستهدف الحد من الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلى والسعى إلى بناء نوع من الاستقلال . حقا يصعب تصور استمرار الحماس الذى تميزت به هذه الجهود فى العامين السابقين ، وخاصة خلال العام الأول للانتفاضة . ولكن يبدو أن بعض الاجراءات التى لجأت إليها سلطة الاحتلال فى مجال قمع الانتفاضة ساهمت بشكل أو بآخر فى الحد من فرص العودة إلى الوضع الذى كان قائما قبل الانتفاضة . فعلى سبيل المثال أدت إجراءات حظر التجول والاغلاق العسكرى للعديد من المناطق إلى عدم وصول المنتجات الإسرائيلية إلى أسواق رئيسية لها فى الأراضى المحتلة . ويظهر ذلك على صعيد مقاطعة السلع ومقاطعة العمل .

فبخصوص مقاطعة السلع والمنتجات الإسرائيلية ، تدل البيانات المتوفرة عن النصف الأول من عام ١٩٩٠ على أن تراجع الصادرات الإسرائيلية ظل على المستوى الذى كان عليه فى العام السابق ، وهو حوالى ٤٠ ٪ ، وفقا للأرقام التى اعتمدتها اللجنة الاقتصادية للكنيست . فقد بلغت قيمة هذه الصادرات خلال عام ١٩٨٩ حوالى ٥٥٠ مليون دولارا ، مقابل حوالى ٩٠٠ مليون فى عام ١٩٨٧ . وحتى منتصف عام ١٩٩٠ ، بلغت هذه الصادرات حوالى ٣٠٠ مليون دولار ، أى ظلت المقاطعة عند معدل ٤٠ ٪ أو أقل قليلا . وقد ظل لنشاط الفرق الضاربة دورا أساسيا فى السعى للحد من تراجع مقاطعة السلع الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة . فقامت بشكل متكرر بمصادرة هذه السلع من المحلات التجارية وإتلافها ، أو توزيعها بالمجان أحيانا على الفقراء والمحتاجين . واستمرت نداءات القيادة الوطنية الموحدة للإنتفاضة فى تحذير التجار من التعامل فى هذه السلع التى توجد بدائل وطنية لها ، مع استخدام لغة حادة فى التهديد مثل : (سوف تقوم القوى الضاربة بالضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه التحايل على هذه التعليمات أو التمييع في ممارستها) . وكانت معركة مقاطعة السلع الإسرائيلية إحدى مجالات المواجهة بين القوى الضاربة ، والعملاء الذين حاولوا فى بعض المواقع التصدى لعمليات مصادرة هذه السلع ، وقام بعضهم بفتح النار على الملثمين كما حدث فى « دورا » فى شهر أبريل .

والملاحظ أن الوضع الراهن للسلع الفلسطينية البديلة أصبح أفضل حالا مما كان عليه من قبل . فالدفعة القوية التى حصلت عليها الصناعة الوطنية فى الضفة خلال العامين السابقين أثمرت نتائج مهمة . فعلى سبيل المثال حلت « أر . سى . كولا » محل المشروبات الغازية الإسرائيلية . وحلت منتجات شركات جنيد وزجمان وسنقراط للمواد الغذائية محل منتجات شركات عيليت ونوفيه . كما تطورت صناعات الأدوات المنزلية والأحذية الرياضية والأدوية والسجائر والدهانات . وحدث ترتيب جديد لاولويات الانتاج الصناعى فى ظل الانتفاضة لصالح المنتجات التى تزداد الحاجة إليها ، فى الوقت الذى تقلص إنتاج صناعات أخرى قلت الحاجة إلى منتجاتها مثل الأخشاب والأثاث ومواد البناء . والمؤكد أن استمرار هذا الانتاج أثار قلقا إسرائيليا بالغا انعكس فى اتخاذ إجراءات جديدة خلال ١٩٩٠ لمواجهة هذه النزعة الأستقلالية ، ومن أهمها إجراءات « المقاطعة الزراعية » التى اتخذها وزير الزراعة المتطرف رفائيل إيتان زعيم حركة تسومت . وهى تشمل التوقف عن بيع الأسمدة والكيماويات والبذور وأشكال المزروعات الإسرائيلية لأهالى الأراضى المحتلة وقد برر إيتان هذا الإجراء بتسرب المنتجات الزراعية للأراضى المحتلة إلى الأسواق الإسرائيلية رغم الحظر المفروض على ذلك منذ بدء الانتفاضة . وثبت أن بعض التجار الإسرائيليين ينتهكون هذا الحظر للحصول على منتجات زراعية من الأراضى المحتلة بأسعار متدنية ، ومن ثم تحقيق أرباح طائلة من تسويقها فى إسرائيل .

وإذا أمكن تنفيذ إجراءات المقاطعة الزراعية هذه ، فالأرجح إنها يمكن أن تؤثر على الجهود المبذولة لتطوير الانتاج الزراعى فى الأراضى المحتلة . فقد ظلت إسرائيل تحتكر بيع المواد الزراعية التى شملتها المقاطعة ، وترفض السماح لوكلاء فلسطينيين بشرائها من الأسواق الخارجية . ولجأ الفلسطينيون ، أثر ذلك ، إلى السوق الأوروبية لمناشدتها مساعدتهم فى الحصول على احتياجاتهم من هذه المواد

وعلى هذا النحو تتواصل المعركة الأقتصادية بين الأراضى المحتلة وإسرائيل لتصبح أهم مظاهر الانتفاضة التى كرست نمطا جديدا للحياة يقوم على التقشف والتكيف مع أنخفاض مستويات المعيشة ، وإن كان هناك ما يدل على أن استمرار الفوارق الأجتماعية الكبيرة بدأ يثير نوعا من الاستياء لدى بعض الفئات الدنيا . فقد نقل بعض المراسلين عن سكان فى مخيم جباليا الشديد الفقر غضبهم على أغنياء القطاع الذين وصفوا « بأنهم منفصلون عما يحدث ، ويعيشون حياة مترفة ، ويتهربون من المساعدة » .

ومن ناحية أخرى ، لم تزل المشكلات الهيكلية التى تواجهها الصناعة الوطنية فى الأراضى المحتلة بلا حل ، وأهمها مشكلة توفير رأس المال اللازم لتطوير الصناعات القائمة وبناء صناعات جديدة ، ومشكلة التسويق خارج الأراضى المحتلة أى الوصول للأسواق الخارجية . كما يظل من الصعب الوصول إلى صناعة وطنية بالكامل بسبب الحاجة إلى مواد خام وسلع وسيطة إسرائيلية أو مستوردة بواسطة إسرائيل . وتعتبر هذه مشكلة مزدوجة فى الواقع . فهى من جانب تنطوى عليه ضرورة استمرار الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلى . لكن المؤكد أن الأعتماد على مواد خام وسلع وسيطة إسرائيلية أفضل من توقف الصناعات التى تعتمد عليها ، وبالتالى الاعتماد على الصناعة الإسرائيلية . وهى من جانب آخر تؤدى إلى الخضوع لشروط تعاقدية صعبة ، حيث تصر الشركات الإسرائيلية على سداد ثمن المواد الخام والسلع الوسيطة مباشرة دون أية مهلة . ولذلك يضطر الصناعيون إلى السداد من رأسمال المصنع مما يحول دون القدرة على التعامل مع المستهلك الفلسطينى بالأجل .

أما بخصوص مقاطعة العمل فى إسرائيل ، فثمة ما يدل على أنها فى تزايد رغم عدم إمكان الحصول على أرقام دقيقة تتيح تحديد نسبة المقاطعة . لكن تجدر ملاحظة أن التزايد

الملحوظ فى إعداد الفلسطينيين الذين تخلوا عن أعمالهم فى إسرائيل لا يعكس تقدما فى قدرة الانتفاضة على تحقيق المقاطعة بما تتطلبه من توفير فرص عمل بديلة فى الأراضى المحتلة ، وإنما يعود بالأساس إلى الإجراءات الإسرائيلية التى ترتب عليها حرمان أعداد غير قليلة من الاستمرار فى الأعمال التى كانوا يقومون بها فى إسرائيل .

ويمكن الإشارة إلى ثلاثة تطورات مهمة فى هذا المجال :

أولهما : التوسع فى استخدام ما يسمى البطاقات الخضراء التى تفرض سلطة الاحتلال على بعض الأهالى حملها ، لتمييزهم من غيرهم باعتبارهم نشطين فى مواجهة الاحتلال أو « مشاغبين » بالتعبير الإسرائيلى . وهذه البطاقات تمنع حاملها من دخول إسرائيل والقدس العربية ، وبالتالى تحول دون استمراره بعمله إذا كان من العاملين فى إسرائيل . ورغم أنها بطاقات هوية مؤقتة تسرى لمدة ستة أشهر ، إلا أنها يتم تجديدها غالبا بشكل آلى . وقد تم التوسع فى استخدامها بشكل ملحوظ خلال ١٩٩٠ ، بحيث لم تعد قاصرة على الخارجين من المعتقلات .

وثانيها : التصاعد الهائل فى إعداد المهاجرين السوفيت الذين وصلوا إلى إسرائيل منذ نهاية ١٩٨٩ ، مما أدى إلى إعادة صياغة أوضاع سوق العمل الإسرائيلى على حساب الفلسطينيين . وقد تم ذلك بصورتين : الأولى إحلال بعض المهاجرين السوفيت فى أعمال كان يقوم بها يهود شرقيون ، مما يدفع هؤلاء الآخرين إلى منافسة العاملين الفلسطينيين فى أعمالهم . والثانية إحلال بعض هؤلاء المهاجرين محل العاملين الفلسطينيين بشكل مباشر . والنتيجة فى الحالتين هى فقد أن إعداد متزايدة من العرب وظائفهم فى سوق العمل الإسرائيلى .

وثالثها : اتجاه بعض أصحاب العمل الإسرائيليين إلى فصل العاملين العرب الذين يتكرر غيابهم عن أعمالهم . وواضح أن هذا التطور الأخير مرتبط بالتطورين السابقين ، أكثر مما هو متعلق بأنغماس العاملين العرب فى أنشطة الإنتفاضة ، وخاصة وأن الإضرابات العامة التى كانت أهم عوامل التغيب تقلصت وبشكل ملحوظ خلال ١٩٩٠ .

وعلى هذا النحو ، ولأن تزايد أعمال العاملين العرب الذين يفقدون أعمالهم فى إسرائيل ارتبط بمتغيرات فى سوق العمل الإسرائيلى نفسه وليس بتطور فى قدرات الإنتفاضة ، فقد أدى إلى مزيد من المشكلات الاقتصادية فى الأراضى المحتلة وبتفاقم التدهور فى مستوى المعيشة . فلم يزل من الصعب توفير فرص عمل لهؤلاء ، وإذا أمكن توفير بعضها فهى لا تدر عائدا مماثلا أو قريبا لما كانوا يحصلون عليه من أعمالهم فى إسرائيل . فعلى سبيل المثال يحصل عمال قطاع غزة ، الذين فقدوا أعمالهم فى إسرائيل ، على أجر يتراوح بين ١٠ و ١٢ شيكل فى اليوم من العمل فى بساتين القطاع أو أعمال البناء ، بينما كانوا يحصلون على ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ شيكل فى إسرائيل ومع ذلك فالأرجح أن إغلاق سوق العمل الإسرائيلى أمام أعداد متزايدة من العاملين العرب ذا تأثير إيجابى على عمليات بناء الاستقلال الاقتصادى من منظور استراتيجى .

لكن إذا كان الوضع على صعيد مقاطعة السلع والعمل يبدو ايجابيا خلال ١٩٩٠ ، فهو ليس كذلك على مستوى الامتناع عن دفع الضرائب ومواجهة إجراءات الجباية الإسرائيلية . فلم تتكرر المواجهات البطولية فى هذا المجال التى شهدها العام السابق من نوع معركة « بيت ساحور » ، والتى مثلت تحديا جديا لقدرة سلطة الاحتلال على السيطرة على الأراضى المحتلة . ولم تكن هناك سوى احتجاجات قليلة أخذ بعضها شكلا جماعيا لكن على زيادة الضرائب وأساليب جبايتها وليس على حق سلطة الاحتلال فى الحصول عليها وهى التى لا تقدم أى خدمات فى مقابلها ، باستثناء شق الطرق الذى يتم لاغراض عسكرية واستراتيجية إسرائيلية وليس لخدمة الأهالى . وأقتصرت الاحتجاجات الجماعية على تنظيم عدة إضرابات تجارية فى بعض المدن . وبالمقابل قامت سلطة الاحتلال بفرض مزيد من الضرائب وابتكار قوانين تلزم من خلالها الناس بالدفع بالمخالفة للقانون الدولى الذى يجيز لأية سلطة محتلة فرض ضرائب لم تكن قائمة قبل الاحتلال . فقد تم رفع ضريبة القيمة الإضافية إلى ١٥ ٪ ، وكذلك ضريبة الأنتاج والدمغة والسيارات . واستهدفت سلطة الاحتلال بذلك تعويض جزء من نفقات مواجهة الانتفاضة . وقد ساهمت إستقالة كثير من الموظفين العرب الذين كانوا يعملون فى جهاز الضرائب بالأراضى المحتلة فى إتاحة حرية أكبر لسلطة الاحتلال (فرض تقديرات ضريبية عالية على أصحاب المهن الحرة والتجار والمقاولين ، بعد أن تم إحلال موظفين اسرائيليين محلهم لا يرجعون إلى الدفاتر الحسابية وأحيانا لا يعترفون بها .

والمؤكد أن عملية النهب التى تمارسها سلطة الاحتلال على هذا النحو تؤثر سلبيا على المعركة الاقتصادية التى تخوضها الأراضى المحتلة كأهم مظهر للانتفاضة الآن ، فى الوقت الذى تراجعت آليات المواجهة المباشرة كما سبقت الإشارة ويتيح هذا التراجع للسلطة المحتلة حرية حركة أوسع فى إدارة المعركة الاقتصادية والعمل على إحباط ما تستهدفه من تحقيق قدر من الاستقلال عن الاقتصاد الإسرائيلى فالأعباء التى كانت ملقاة على كاهل هذه السلطة فى مجال المجابهات الواسعة خفت كثيرا ، وأصبح بالإمكان إعطاء اهتمام أكبر لمواجهة المعركة الأقتصادية ، الأمر الذى يدفع إلى التخوف على مستقبل هذه المعركة أيضا ،

وخاصة في ظل وجود مؤشرات على تزايد هجرة الفلسطينيين من الأراضي المحتلة خلال ١٩٩٠ . وقد اهتم مركز اللقاء للدراسات المدنية والتراثية بالقدس بهذه الظاهرة ، وقام بتنظيم مؤتمر بشأنها في يوليو ١٩٩٠ . وأوضحت مناقشات هذا المؤتمر أن هناك عدة عوامل لتزايد هذه الهجرة أهمها تردى الأوضاع الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة ، وإغلاق الجامعات ، والنزاعات الداخلية بين القوى السياسية الفلسطينية . كما أظهرت أن هناك نسبة عالية من المسيحيين بين المهاجرين ، وخاصة من الذين يوجد أقارب لهم في دول غربية ويتقنون لغات أجنبية . وفي الوقت نفسه أكدت بيانات دائرة المتابعة والتفتيش في وزارة الداخلية الأردنية تزايد أعداد أبناء الأراضي المحتلة الذين يستقرون في الأردن ويفقدون حق العودة إلى الضفة لعدم تجديد تصاريحهم في مواعيدها .

لكن كيف تعاملت القيادة الموحدة للانتفاضة مع التطورات التي شهدتها الأراضي المحتلة ؟ الواضح من نداءاتها خلال الأشهر السبعة الأولى من العام أن ثمة إدراكا لما تتعرض له الانتفاضة من تراجع وإقرار به وعدم مداراته . فنجد إشارات متكررة إلى انه بعد اكثر من عامين ، يصبح من البديهي أن يكون العدو قد بدأ في التقاط أنفاسه والسعي لاطفاء نار الانتفاضة . وفي مواجهة ذلك دعت إلى ما أسمته : (إعادة تركيز المجهودات النضالية على الجوانب الحيوية والإبداعية وإدخال التغييرات التكتيكية الملائمة من أجل انتزاع المبادرة مرة ثانية وإحداث الإرباك في صفوف العدو) .

وأعطت نداءات القيادة الموحدة إهتماما خاصا لعمليات بناء الاستقلال الاقتصادي ، وحافظت فيما تطرحه من مهمات على الأدوات الرئيسية التي تم تطويرها في مجرى هذه العملية وبصفة خاصة أدوات المقاطعة ، مع التأكيد على ضرورة تطوير وتنظيم السلطة الوطنية الفلسطينية ، وإيضاح أن العصيان المدني والبناء الاقتصادي مرتبطان ، حيث لايمكن التوصل إلى العصيان الشامل بدون المضي في هذا البناء والعمل على تطوير السلطة البديلة .

وعلى صعيد عمليات المواجهة المباشرة ، أعادت نداءات القيادة الموحدة ترتيب أهمية وسائلها ، حيث نقلت الإضراب العام إلى مرتبة متأخرة وضربت ذلك بالحرص على (ألا يصبح وسيلة يرتاح لها العدو وينتظم في مواجهتها بسبب رتابتها ، وحتى لا يصبح وسيلة للاختناق النفسي الذاتي) ، مع الدعوة إلى عدم ضرورة الالتزام بالبيوت في أوقات الإضرابات وإنما القيام بفعاليات مختلفة مثل تنظيم المسيرات الاحتجاجية والمواجهات مع سلطة الاحتلال وتعميق مفهوم وممارسة الاستقلال الفلسطيني بإشراف لجان الاحياء والقوى الضاربة . وقد حظى بناء اللجان الشعبية بأهمية خاصة في المهام التي الحت عليها هذه النداءات ، حيث دعت بشكل متكرر (للعمل الدؤوب من أجل تشكيلها في كل حي وشارع وناحية لتكون الأداة النضالية للمشاركة الجماهيرية في جوانب الانتفاضة الحياتية والنواة الصلبة للجان النوعية الأمنية والتعليمية والأرشادية والزراعية وغيرها) . كما اهتمت بالتأكيد على أهمية التنسيق بين اللجان الشعبية والقوى الضاربة بهدف توفير الأمن والحماية للمواطنين وطالبت عناصر الفرق الضاربة بالامتناع عن استعمال التلثيم في التعامل مع الجماهير إلا في حالة الضرورة وقصره على المواجهات مع سلطة العدو ، وبذل أقصى الجهود للحفاظ على الوحدة الوطنية وتجنب كل ما يسيء إليها . والواضح من هذه النداءات أن قضية الوحدة الوطنية شغلت القيادة الموحده بشكل ملحوظ في أوائل العام ، حيث تعرضت هذه الوحدة لخطر جديد هدد وحدة هذه القيادة نفسها عندما لوحظ أن عناصر الجبهة الشعبية تعمل في إستقلالية لأول مرة منذ تشكيل القيادة الموحدة ، فضلا عن جناح من الجبهة الديمقراطية . فقد أخذت عناصر الجبهة الشعبية في تمييز مواقفها عن مواقف القيادة الموحدة . وخاصة فيما يتعلق بموضوع الحوار الفلسطيني الإسرائيلي الذى كان موضع اتصالات مكثفة في بداية العام . فصدرت بيانات مستقلة بتوقيع الجبهة الشعبية تنطوى على انتقادات محددة لخط منظمة التحرير تتجاوز التحسينات المحدودة التي تحاول نداءات القيادة الموحدة ادخالها على هذا الخط ، فضلا عن تقديم تصورات بديلة للتحرك السياسي وأسلوب تصرف عناصر « فتح » بالداخل في أموال الدعم التي تحصل عليها لصالح الانتفاضة ولم يقتصر الأمر على ذلك ، وإنما حدثت اشتباكات بين عناصر « فتح » و « الشعبية » في بعض قرى الضفة .

لكن أمكن تطويق هذا الخلاف بسرعة ، حيث صدر بيان مشترك عن الطرفين يؤكد تنحية الخلافات والتعهد بتصعيد الانتفاضة ، ويشير إلى أن الجبهة الشعبية كانت ولم تزل شريكا رئيسيا في القيادة الموحدة وأن البيانات المرقمة التي إصدرتها (ماهي إلا بيانات سياسية عادية في واحة من الديمقراطية الفلسطينية) .

ومع ذلك لم يمكن تطويق الخلاف مع جناح نايف حواتمة في الجبهة الديمقراطية ، بعد أن وصل الانقسام في هذه الجبهة إلى مستوى يصعب احتوائه . وكانت مقدمات هذا الانقسام قد ظهرت عقب إعلان الأردن فك الارتباط مع الضفة الغربية وبدء الجدل الفلسطيني حول خيارات المستقبل ، حيث عارض حواتمة وعدد من قيادات الجبهة القبول بالقرار ٢٤٢ وطالبوا بالاكتفاء بقبول القرار ١٨١ ، بينما تطابق ياسر عبد ربه ومجموعة أخرى من قيادات الجبهة مع موقف قيادة « فتح » ومنظمة التحرير . وقد

استمر الخلاف ، رغم أن اللجنة المركزية للجبهة صوتت بالأغلبية لصالح قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني التي عرفت بمبادرة السلام الفلسطينية . وجرت محاولات عديدة للحد من تصاعد هذا الخلاف . وأدى إخفاقها إلى إنفجار الخلاف بشكل علني لأول مرة في صيف ١٩٩٠ ، حيث أتهم عبد ربه جناح حواتمة بالقيام بأعمال انقسامية واحتلال معسكر وبعض مكاتب الجبهة في دمشق ، والسعي لتكريس الانقسام داخل منظمات الجبهة بالأراضي المحتلة . أما الطرف الرابع في القيادة الموحدة ، وهو الحزب الشيوعي الفلسطيني ، فقد شهد عام ١٩٩٠ استجابة أغلبية قيادته « للبيرسترويكا » وقيامها بإجراء مراجعة جوهرية لمواقف الحزب السياسية والفكرية والتنظيمية تضمنتها وثيقتا البرنامج السياسي والنظام الداخلي ، اللتان طرحتا للنقاش العلني منذ بداية العام . وقد جعل هذا التطور الحزب الشيوعي أكثر اقترابا من « فتح » فيما يتعلق بالتحالفات الوطنية والعربية فالبرنامج الجديد يستبعد الأسس الطبقية للتحالفات في الساحة الفلسطينية ، ويفتح الباب للتعاون مع كل القوى المؤيدة لأهداف التحرر والاستقلال الوطني دون تحفظات . وعلى الصعيد العربي ، يؤكد البرنامج ضرورة حشد جميع الطاقات العربية وتحقيق أوسع تضامن بين مختلف الدول العربية بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاجتماعية . وقد دعم هذا التطور ارتباط الحزب الشيوعي بالقيادة الموحدة في الأراضي المحتلة .

وفي هذا الإطار ظلت تلك القيادة قادرة على الحفاظ على وحدتها بشكل عام ، رغم المشكلة المترتبة على انقسام الجبهة الديمقراطية . لكن بقيت المشكلة الرئيسية للوحدة الوطنية في الأراضي المحتلة تكمن في علاقة هذه القيادة بالتيار الإسلامي ، وخاصة حركة « حماس » . فقد شهد العام استمرار الخلافات بين الطرفين ، حيث وصل إلى ذروته في بعض الأوقات عبر الاقتتال بين أنصارها ، وتقلص في فترات أخرى عبر محاولات مكثفة للحد من تأثير على الانتفاضة . وتميز هذا العام بأول محاولة لادخال « حماس » إلى المجلس الوطني بشكل رسمي ، حيث قامت أمانته باتصالات معها لاقناعها بالمشاركة في اجتماعات لجنة تحضيرية لإعادة تشكيله . لكن « حماس » وضعت شروطا يصعب قبولها ، وأهمها :

- إعادة النظر في القرارات الصادرة عن الدورة التاسعة عشرة .

- إعادة النظر في الميثاق الوطني الفلسطيني لالغاء العلمانية بحيث يتوافق مع الشريعة الإسلامية .

- إعطاء « حماس » مالا يقل عن ٤٠ ٪ من مقاعد المجلس (بما يتوافق مع حجمها الحقيقي على الساحة الفلسطينية) .

ورغم التوصل إلى اتفاق بين « فتح » و « حماس » في أغسطس ١٩٩٠ لتحييد الخلافات والتركيز على العمل المشترك في مواجهة الاحتلال ، فقد ظلت تلك الخلافات حائلا دون هذا العمل ودافعا لاحتكاكات متفرقة بين أنصار كل من الطرفين . ومع ذلك لا يمكن القول بأن التنسيق الميداني بينهما تراجع عما كان عليه في العام السابق .

كما شهد العام نشوء حركة إسلامية جديدة مؤيدة لمنظمة التحرير ، التي لا يستبعد أن يكون لها دور في انشاء هذه الحركة . ولم يظهر بعد حجمها الحقيقي . وقد وصفت « الحركة الإسلامية لتحرير فلسطين » هذه نفسها بأنها تنظيم لكل من يؤمن بتحرير كامل للتراب الفلسطيني وأن باب عضويتها مفتوح لكل مجاهد يؤمن بأهدافها وطريقها الجهادي الذي يقوم على أن فلسطين وحدة واحدة بحدودها الجغرافية الكاملة ، وهي جزء من الوطن العربي والأمة الإسلامية ، ورفض الحلول السلمية كافة . ومع ذلك فهي تعتبر منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ونواة الدولة الفلسطينية المستقلة التي لا ينبغي أن تقوم على حساب شبر واحد من أرض فلسطين الكاملة . والواضح أن لمنظمة التحرير مصلحة في قيام هذه الحركة الإسلامية لإثبات عدم وجود تعارض بين ما يسعى إليه الإسلاميون من كامل فلسطين وبين العمل المرحلي ، وهو التعارض الذي تستمد « حماس » منه جزءا رئيسيا من شرعيتها .

أما الجانب الآخر من قضية الوحدة الوطنية ، والتي برزت خطورته في العام السابق وهو مواجهة العملاء في الأراضي المحتلة ، فقد ظل مصدرا للمشكلات التي تهدد هذه الوحدة نتيجة استمرار التجاوزات التي سبقت الإشارة إليها في التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٩ . وهناك مؤشرات على أن عملية تصفية العملاء اقترنت خلال ١٩٩٠ بالحزازات الشخصية والعائلية والعشائرية ، بل وبالنزاعات السياسية ، وهو ما حذر منه التقرير الاستراتيجي العام الماضي . وقد سعت القيادة الموحدة إلى وضع ضوابط لعملية تصفية العملاء أبرزها ما ورد في ندائها رقم ٥٥ الصادر في ٢٠ أبريل : (إن تنفيذ أحكام الاعدام بالعملاء لم يحل حتى الآن ظاهرة وجود العملاء وأفعالهم المشينة ، وعليه فإن القيادة الوطنية الموحدة تؤكد أن أحكام الإعدام لا تنفذ إلا في حالة إصدار الأمر لذلك من الجهات العليا . وتستمر القوى الضاربة برصد تحركات هؤلاء العملاء وملاحقتهم وتنظيم المقاطعة الاجتماعية إزاءهم وتحديد العقوبات التي تتلاءم ودرجة انحرافهم ، وبشرط أن تتمكن الجماهير وعناصر القوى الضاربة من اللجوء لقتل المعتدين في حالات الدفاع عن النفس الاضطرارية) . ونرى أن الضوابط على هذا النحو لم تزل غير كافية للحد

من خطورة تأثير عملية مواجهة العملاء على الوحدة الوطنية .

٢ ـ مبادرة السلام الفلسطينية .. الطريق المسدود :

مع نهاية عام ١٩٨٩ كانت منظمة التحرير قد اضطرت ، نتيجة ظروف موضوعية وذاتية إلى الدخول فى متاهة التفاصيل الدقيقة والجزئيات الصغيرة للعملية الإجرائية التى تستهدف ترتيب حوار فلسطينى إسرائيلى فى إطار خطة بيكر .

وفى بداية ١٩٩٠ تكاثفت الجهود الأمريكية من جانب والمصرية من جانب آخر سعيا إلى حل وسط للخلافات القائمة بين الموقفين الإسرائيلى والفلسطينى تجاه التفاصيل الإجرائية التى تحول دون بدء ذلك الحوار ، فى الوقت الذى غاب الدور الأردنى عن هذه العملية فقد اتجه الأردن منذ فك ارتباطه بالضفة الغربية فى صيف ١٩٨٨ إلى تجنب المشاركة المباشرة فى جهود التسوية . وتزايد هذا الاتجاه مع انشغاله باعادة ترتيب أوضاعه الداخلية عقب اضطرابات ابريل ١٩٨٩ التى فتحت الباب لتغيير واسع فى أسلوب تعامل النظام مع القوى السياسية . وأدى ذلك إلى مزيد من تفضيل منظمة التحرير للمدخل المصرى إلى عملية التسوية ، والذى يرتبط ارتباطا وثيقا بالدور الأمريكى . وفى هذا الإطار قامت القاهرة وواشنطن بالدور الرئيسى فى الجهود التى بذلت لترتيب حوار فلسطينى إسرائيلى من خلال السعي إلى حل الخلافات بين طرفيه ، مع ملاحظة أن الجهود الأمريكية سعت إلى حل اقرب للموقف الإسرائيلى ، بينما سعت الجهود المصرية للدفع فى اتجاه حل مقبول من منظمة التحرير . وكانت هناك أربعة خلافات تحظى بأهمية خاصة فى هذه الجهود ، وهى :

أ ـ الخلاف حول دور منظمة التحرير فى الحوار . فقد حاولت إسرائيل استبعاد هذا الدور كلية استمرارا للموقف التقليدى الذى تتفق عليه غالبية قواها السياسية والوارد فى صلب الخطوط الأساسية لمختلف الائتلافات الحاكمة منذ عام ١٩٧٧ . وبالمقابل أصرت قيادة منظمة التحرير على حقها فى القيام بدور رئيسى فى الحوار ، باعتبار المنظمة الممثل الشرعى الذى ارتضاه الشعب الفلسطينى بارادته الحرة ، وأخذت بذلك معظم دول العالم .

ب ـ الخلاف حول أسلوب تشكيل الوفد الفلسطينى للحوار مع إسرائيل وهو فى جانب مهم منه إمتداد للخلاف السابق حول دور منظمة التحرير . فقد سعت إسرائيل إلى جعل تشكيل هذا الوفد بعيدا عن المنظمة وفى إطار تشاورها مع مصر والولايات المتحدة ، بحيث يتاح لها الاعتراض على أى شخص مرشح للمشاركة بالوفد الفلسطينى وفقا للمعايير أهمها سجله الشخصى وموقعه من « العمليات الإرهابية » . أما منظمة التحرير فقد أكدت على دورها الرئيسى فى اختيار أعضاء الوفد الفلسطينى وعدم أحقية إسرائيل فى التدخل بهذا الأختيار ، طالما أن المنظمة لا تتدخل فى اختيار أعضاء الوفد الإسرائيلى .

وفى إطار هذا الخلاف أيضا ، أصرت إسرائيل على أن يكون جميع أعضاء الوفد الفلسطينى من أبناء الأراضى المحتلة والا يشمل أعضاءاً من خارج هذه الأراضى . بينما رفضت منظمة التحرير هذا التصنيف على أساس أن الشعب الفلسطينى يمثل كيانا واحدا لا يمكن التفرقة بين عناصره ، وأن الإقرار بوحدة هذا الشعب شرط ضرورى للتقدم نحو السلام الحقيقى . كما أكدت المنظمة أن وجود كوادر لها فى الحوار مع إسرائيل أمر محتم ، لان نجاح هذا الحوار يتوقف على دورها بقدر ما يعتمد على الموقف الفلسطينى .

جـ ـ الخلاف حول تمثيل سكان القدس الشرقية العرب فى الوفد الفلسطينى ومشاركتهم فى انتخابات الأراضى المحتلة التى سيبحث الحوار فى سبل إجرائها . فرغم أن خطة ١٤ مايو ١٩٨٩ السلمية الإسرائيلية سكتت عن هذا الموضوع ولم تشر إليه ، إلا أن موقف تكتل ليكود بالذات تطور فى اتجاه رفض اشتراك ممثلين للقدس الشرقية فى الحوار ومعارضة مشاركة سكانها العرب فى الانتخابات انطلاقا من أنهم أصبحوا مواطنين إسرائيليين منذ توحيد القدس . أما منظمة التحرير فقد أصرت بالطبع على أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضى المحتلة عام ١٩٨٧ ، فضلا عن كونها عاصمة الدولة الفلسطينية التى تم إعلانها فى الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطنى فى نوفمبر ١٩٨٨ .

د ـ الخلاف حول جدول أعمال الحوار ، حيث أصرت إسرائيل على أن يقتصر على فكرة الانتخابات فى الأراضى المحتلة ، بينما طالبت منظمة التحرير بأن يكون مفتوحا وغير مشروط . وركزت وجهة النظر الإسرائيلية على ضرورة تجنب أن يتشعب الحوار من أجل ضمان نجاحه ، بحيث يتم تأجيل بحث أى قضايا أخرى تثير خلافات واسعة إلى مرحلة تالية . أما منظمة التحرير فقد جادلت بأن الحوار يقدم فرصة للتعرف على الأفكار الإسرائيلية الخاصة بمجمل تطورات عملية السلام .

وكانت هذه الخلافات الأربعة موضع اتصالات مكثفة فى بداية العام غلب عليها الطابع الثنائى المصرى ـ الفلسطينى ، والإسرائيلى ـ الأمريكى ، والمصرى ـ الأمريكى ، كما شملت هذه الاتصالات تبادل المذكرات بين منظمة التحرير

والادارة الأمريكية عن طريق مصر ، بدءا باستفسارات فلسطينية عن بعض جوانب خطة بيكر ورد أمريكي على هذه الاستفسارات ، ثم رد فلسطيني على الرد الأمريكي .

وظهر خلال هذه الاتصالات مدى المرونة التي أبدتها منظمة التحرير رغم ما قدمته من تحفظات أهمها :

أ ـ أنها تقبل بفكرة الحوار الثنائي المباشر نزولا على الرغبة الدولية التي أبدتها ، رغم تفضيلها لان تكون الخطوة الأولى في عملية السلام هي عقد المؤتمر الدولي الذي يطرح حلولا كاملة تتيح إنهاء الصراع إلى الأبد .

ب ـ انها تأخذ على الادارة الأمريكية إختيارها الطريق الصعب لتنفيذ خطة بيكر ، وهو إبقاء سياستها محكومة بالمصالح الاسرائيلية . وعلى الجانب الآخر ـ الإسرائيلي ـ أثارت هذه الجهود خلافات بين الطرفين الرئيسيين في الائتلاف الحاكم حينئذ ، وهما تكتل ليكود وحزب العمل . فكان حزب العمل أقل تشددا وأكثر حرصا على اتاحة الفرصة للتوصل إلى حلول وسط للخلافات الأربعة السابقة . واتجه بالفعل إلى تأييد معظم الصيغ الوسيطة التي طرحت خلال الاتصالات ، والتي يمكن الاشارة إلى أهمها على النحو التالي .

١ ـ بشأن الخلاف حول دور منظمة التحرير في الحوار ، طرحت صيغة مفادها أن تقوم المنظمة بدور فيه لكن بطريق غير مباشر أو من الباب الخلفي ، على أساس أن المشاركة الكاملة للمنظمة تثير مشكلات كبيرة في بداية العملية ، لكنها يمكن أن تتحقق بشكل تدريجي .

٢ ـ بشأن الخلاف حول أسلوب تشكيل الوفد الفلسطيني ، طرحت صيغة عرض الأسماء التي يتم التوافق عليها بين مصر والولايات المتحدة على منظمة التحرير من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى ، وأن يتكون من أعضاء مقيمين بالداخل أساسا إضافة إلى عضو أو اثنين من المبعدين إلى الخارج . وبخصوص طريقة الاعلان عن هذا الوفد ، طرحت صيغتان إحداهما أن تتولى مصر هذه المهمة ، والأخرى أن يعهد بها إلى جهة في الأراضي المحتلة وبرزت القيادة الوطنية الموحدة كمرشح محتمل للاعلان عن تشكيل الوفد في أحد النداءات التي تصدرها .

٣ ـ بشأن الخلاف حول سكان القدس الشرقية ، طرحت صيغة بالنسبة للوفد تتمثل في أن يضم عضوين منهم يتميزان بازدواجية العنوان . وبالنسبة للمشاركة في الانتخابات ، طرحت صيغة أن يقوموا بالتصويت خارج القدس ، أي في مدينة قريبة منها مثل بيت لحم أو رام الله .

٤ ـ بشأن الخلاف حول جدول أعمال الحوار ، طرحت صيغة مؤداها أن يقتصر على مسألة الانتخابات في الأراضي المحتلة ، بحيث يكون من حق الوفد الفلسطيني أن يطرح في الخطاب الافتتاحي فقط قضايا أخرى من التي تضمنتها النقاط العشر التي سبق أن طرحتها مصر في العام السابق كتطوير لخطة السلام الإسرائيلية .

وقد أبدى حزب العمل تفهما لمعظم هذه الصيغ الوسيطة . كما ساهمت بعض قياداته في البحث عنها زيارة رابين للقاهرة في سبتمبر ١٩٨٩ ، الأمر الذي أثار قدرا من التفاؤل في بداية ١٩٩٠ بإمكان تحقيق تقدم في اتجاه بدء الحوار . ووصل هذا التفاؤل إلى ذروته في النصف الثاني من شهر يناير عندما توقع السفير الفلسطيني بالقاهرة أن ينعقد الاجتماع الثلاثي المصري الأمريكي الإسرائيلي في أوائل فبراير ، وهو الاجتماع الذي كان مقررا أن يضع اللمسات النهائية للحوار . كما أكدت الصحف القومية المصرية الصادرة في ٢٠ يناير أن الإعلان عن عقد هذا الاجتماع الثلاثي قبل نهاية يناير . لكن تبين أن هذه التوقعات مبالغ فيها . فقد حالت الخلافات داخل الائتلاف الإسرائيلي الحاكم دون إقرار الصيغ الوسيطة التي سبقت الإشارة إليها . وأخذ الأتفاق الذي كان تم التوصل إليه بين ليكود والعمل في مجال الرد على خطة بيكر يتداعى . وكان ذلك الأتفاق يقوم على الموافقة المبدئية على الخطة ، مع طرح ما أطلق عليه إفتراضات ينبغي تأكيدها قبل إتخاذ أية خطوة إجرائية . وكان واضحا إنها تنطلق من شروط ليكود الخاصة بإجراء الحوار الإسرائيلي الفلسطيني ، والتي تحفظ حزب العمل عليها لكنه قبل بها لهدف تكتيكي هو تدعيم التناقض داخل ليكود وبين جناحي شارون وشامير حول أسلوب التعامل مع قضايا الخلاف بشأن الإعداد للحوار الفلسطيني الإسرائيلي . وتمثل ذلك التناقض في رفض شارون إعطاء شامير ما أراده من حرية حركة تتيح له المناورة حول هذه القضايا . ولم يكن رهان حزب العمل هذا بلا أساس يستند إليه . فقد تصاعد ذلك التناقض بالفعل ، ووصل إلى حد الصدام في إجتماع لجنة ليكود المركزية في ١٢ فبراير ١٩٩٠ . لكن انتصار شامير النسبي في ذلك الاجتماع لم يتح له قدرة على المناورة خشية أنقسام التكتل ، وخاصة بعد استقالة شارون من منصبه الوزاري وإعلانه التفرغ للعمل الحزبي لتحدي شامير .

وفي هذا الإطار تصاعد الخلاف داخل الائتلاف الحكومي بين ليكود والعمل . وأخفقت كل المحاولات التي جرت للتوصل إلى حل له ، الأمر الذي قاد إلى سقوط هذا الائتلاف في منتصف مارس ١٩٩٠ عند الاقتراع بالثقة عليه ، ليصبح أول ائتلاف يسقط بهذه الطريقة منذ قيام إسرائيل .

وكان سقوطه إنتصارا لحزب العمل الذي قام بالدور الرئيسي في هذه العملية ، وتمكن من حشد ٦٠ صوتا في الكنيست لتأييد حجب الثقة عنه إلى جانب إقناع حركة « شاس » الدينية بالأمتناع عن التصويت وإلتزام خمسة من

نوابها الستة بذلك ، ليحصل الائتلاف على ٥٥ صوتا فقط .

وأدى ذلك التطور إلى عودة التفاؤل بإمكان تحريك عملية التسوية إذا نجح حزب العمل في تشكيل ائتلاف جديد بقيادته لا يشارك فيه ليكود ، خاصة وأن بيريز حصل على الفرصة الأولى فى محاولات تشكيل الائتلاف الجديد . ومعروف أن الدبلوماسية العربية المعنية بعملية التسوية تراهن منذ منتصف الثمانينات على هذا الحزب .

ولذلك بدأ مستقبل التحرك السياسى الفلسطينى فى بداية المربع الثانى من العام متوقفا على المفاوضات الائتلافية الصعبة التى قام بها بيريز خلال مهلتين متتالتين حصل عليها . وكاد أن يصل إلى غايته فى تشكيل ائتلاف عمالى - يسارى - دينى قرب نهاية المهلة الثانية .

لكنه أخفق فى اللحظة الأخيرة ، بعد أن تحدد موعد تقديم الائتلاف الذى شكله الكنيست ، عندما فوجىء بالنائبين ابراهام فردبجر (من أجودات) وابراهام شارير (المنشقة على ليكود) اللذين وعداه بتأييده يغيران موقفها . وبذلك انهار آخر أمل فلسطينى فى استئناف جهود الإعداد للحوار مع إسرائيل ، حيث تصدى شامير لمهمة تشكيل الائتلاف الجديد ونجح فيها رغم كل الصعوبات التى واجهته وأظهر إزاءها براعة تفاوضيه اتاحت له أن يضم للائتلاف ثلاثة أحزاب دينية غير متجانسة (شاس ومفدال وديجل هاتوراه) وحزبين متطرفين (هاتحيا وتسومت) بالاضافة إلى حصوله على تأييد أكثر حركات اليمين العلمانى تطرفا (موليدت) كما تمكن من إعادة الوحدة إلى تكتل ليكود بتجاوز الخلاف مع جناح شارون وبإعادة دمج كتلة الليبراليين التى كانت قد هددت الانشقاق .

وبذلك أمكن لشامير أن يشكل ائتلافاً يمينياً خالصاً لأول مرة أتفق معظم المراقبين على اعتباره أكثر الائتلافات تطرفا فى تاريخ إسرائيل . وأكدت وثيقة الخطوط الأساسية لهذا الائتلاف صعوبة استئناف الجهود السلمية ، حيث تجاهلت خطة بيكر تماما وكذلك فكرة الحوار الفلسطينى الإسرائيلى وكل ما يتعلق بها ، وتضمنت بالمقابل نصا صريحا على منع سكان القدس الشرقية من ترشيح أنفسهم والتصويت فى أى انتخابات تجرى بالأرض المحتلة . واتسم تناولها لقضية التسوية بالابهام عبر حديث عام عن الاستعداد للتوصل إلى حل سلمى وفق اتفاق كامب ديفيد ومبادرة ١٤ مايو ١٩٨٩ . لكنها فى الوقت نفسه أكدت الحق الأبدى للشعب اليهودى فى أرض إسرائيل ، باعتباره غير قابل للمناقشة أو التفاوض ، والحرص على تعزيز قوات جيش الدفاع الإسرائيلى وزيادة قدراته ، إلى جانب معارضته إنشاء دولة فلسطينية فى أى جزء من المنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن وقطاع غزة ، وعدم التفاوض مع منظمة التحرير . ووضعت قضية الهجرة اليهودية لإسرائيل فى مقدمة أولويات الحكومة . واعتبرت القدس كاملة عاصمة إسرائيل الأبدية غير القابلة للتقسيم .

ورغم أن تشكيل الائتلاف اليمينى الإسرائيلى وضع نهاية فعلية للتحرك السياسى الفلسطينى بعد حوالى عام ونصف على بدايته ، إلا أن لم يترتب عليه إعادة النظر فى الأسس التى يقوم عليها هذا التحرك . فقد أصرت قيادة منظمة التحرير على استمراره لعاملين :

أولهما : إن ردود الفعل الدولية التى اتسمت بالقلق من تشكيل هذا الائتلاف ، بما فى ذلك رد الفعل الأمريكى بدرجة أو بأخرى ، كانت تتيح توقع احتمال تعرضه لمزيد من الضغوط يمكن أن تؤدى إلى محاصرة موقفه المتشدد تدريجيا . وكانت أول بادرة تعطى الانطباع بذلك قيام الرئيس الأمريكى بتوجيه رساله إلى شامير تتضمن أسئلة حول موقف حكومته الجديدة من عملية السلام وما إذا كانت على استعداد لاتخاذ القرارات السياسية اللازمة لاجراء حوار مع الفلسطينيين . كما تعرض الائتلاف اليمينى الإسرائيلى وشامير شخصيا لانتقادات إعلامية غربية واسعة من أمثلته البارزة تعليق غير مسبوق فى حديث نشرته « تايم » الأمريكية فى ٢٤ يونيو يوصى الادارة باستخدام « العصا » فى التعامل مع إسرائيل .

وثانيهما : الرهان على عدم قدرة الائتلاف اليمينى على الاستمرار استنادا إلى اعتماده على أغلبية هشة (٦٢ مقعدا بالكنيست) وعلى أحزاب تفصل بين مواقفها تجاه العديد من القضايا مساحات غير محدودة . وأدى ذلك إلى بروز تصور فلسطينى يرى أنه ائتلاف قلق ومعرض للسقوط فى أية لحظة . لكن ثبت أن ذلك الرهان لايقوم على أساس قوى ، وخاصة بسبب تصاعد الانقسام فى حزب العمل وإنفجار الخلاف علنيا بين بيريز ورابين ، وما أدى إليه ذلك من تدهور أوضاع الحزب واضعاف قدرته على تحدى الائتلاف اليمينى والقيام بدور معارضة قوية فعالة قادرة على إرباكه بالاستخدام الكفء للأدوات البرلمانية والسعى لاستغلال أية ثغرة لاسقاطه . وتبدد ذلك الرهان نهائيا عندما تمكن شامير بعد ذلك من ضم حزب اجودات « الدينى إلى الائتلاف لتزيد أغلبيته إلى ٦٦ عضوا بالكنيست ، الأمر الذى جعله أكثر استقرارا وأقل تعرضا للسقوط .

أما الأمل فى تعرض الائتلاف اليمينى لضغوط دولية متصاعدة فقد أصبح موضع شك بسرعة مع قيام الأدارة الأمريكية بتعليق الحوار مع منظمة التحرير فى ٢٠ يونيو كرد على العملية الفدائية الفاشلة على سواحل تل أبيب فى ٣٠ مايو التى تأكدت مسئولية جبهة التحرير الفلسطينية عنها ، وهى إحدى الفصائل المشاركة فى منظمة التحرير ،

ويتولى زعيمها أبو العباس ، عضوية لجنتها التنفيذية فعلى مدى ٢٠ يوما تواصلت الضغوط الأمريكية الهادفة إلى دفع قيادة المنظمة لاعلان إدانة واضحة وحاسمة لتلك العملية ومعاقبته الجبهة المسئولة عنها . لكن قيادة المنظمة التى كانت تعانى إحباطاً من النتائج السلبية التى أسفر عنها تحركها السياسى ومن طبيعة الائتلاف الإسرائيلى الجديد حينئذ ، لم تستطع الاستجابة لهذه الضغوط خاصة وأنه لم يتوفر لها دليل جدى على أن تلك العملية أستهدفت أهدافا مدنية . ولذلك عهدت إلى المجلس الوطنى بالتحقيق فى إبعاد هذه العملية لكشف أهدافها وملابساتها . كما أغضبها إصرار السياسة الأمريكية على منطقها المزدوج ، حيث تحجم عن إدانة الإجراءات القمعية والمذابح الإسرائيلية المتكررة ضد الشعب الفلسطينى ، بينما تصر على إدانة عملية ليس ثمة ما يؤكد أنها موجهة ضد أهداف مدنية . وكانت الأيام السابقة لهذه العملية قد شهدت أكثر من مذبحة إسرائيلية أبرزها ما حدث فى « ريشون ليتسيون » وسبقت الإشارة إليه ، مما أدى إلى طرح قضية الحماية الدولية الفلسطينية فى مجلس الأمن الدولى . وأصرت الولايات المتحدة على رفض أية صيغة جدية للحماية ، ولم تقبل بأكثر من ايفاد مبعوث للسكرتير العام للأمم المتحدة لإعداد تقرير عن الأوضاع فى الأراضى المحتلة .

وهكذا ففى مثل هذه الظروف ، لم تكن قيادة منظمة التحرير على استعداد للمخاطر بتبنى موقف إدانة رسمية صريحة لعملية جبهة التحرير الفلسطينية فى إتجاه معاكس للمشاعر السائدة على الساحة الفلسطينية . ومع ذلك أصدرت بيانا أدانت فيه الارهاب بجميع أشكاله ، وأكدت أن المنظمة ستفتح تحقيقا خاصا فى هذه العملية وتتخذ الإجراءات اللازمة على ضوئه .

وازاء ذلك فقد رأت الادارة الأمريكية فى تلك العملية انتهاكا لنبذ الارهاب الذى كان قبول منظمة التحرير به أحد الشروط الأمريكية الرئيسية لبدء الحوار معها فى ديسمبر ١٩٨٨ . ومنذ ذلك الوقت ، ظلت الادارة الأمريكية تقاوم محاولات إسرائيلية متكررة لاقناعها بأن منظمة التحرير لم تزل تمارس الارهاب . لكن الأمر بات مختلفا بعد عملية ٣٠ مايو التى قادت إلى اتخاذ قرار امريكى بتعليق الحوار مع منظمة التحرير بعد ضغوط مكثفة تعرضت لها الادارة من أنصار إسرائيل فى الكونجرس ، مع ابقاء الباب مفتوحا لاستئناف هذا الحوار حيث تضمن البيان الأمريكى أن الادارة ستكون مستعدة لذلك عندما تجد منظمة التحرير أنها فى وضع يسمح لها باتخاذ الإجراءات المطلوبة ، وهى الادانة الحاسمة للعملية ومعاقبة الجهة المسئولة عنها . وليس من الصعب أن نستنتج من الخطاب السياسى الأمريكى المصاحب لذلك القرار ما انطوى عليه من ادراك أنه لن يكون فى صالح عملية السلام . لكن بوش لم يكن فى وضع يسمح له بتأجيل القرار فى الوقت الذى نامت التحركات المناصرة لاسرائيل فى الولايات المتحدة لتطرح على الرأى العام قضية الموقف الأمريكى من الارهاب قبل سته أشهر فقط من انتخابات الكونجرس النصفية .

ورغم أن الحوار الأمريكى الفلسطينى لم يحقق تقدما منذ بدئه فقد كان تعليقه انتكاسة أخرى لجهود السلام التى قامت بها منظمة التحرير .

ولذلك يمكن القول بأن ذلك التطور أكد وصول التحرك السياسى للمنظمة إلى نهايته . وقد حاول وزير الدفاع الإسرائيلى ارينز إستغلال ذلك فى محاولة لاجراء اتصالات مع شخصيات من الأراضى المحتلة بمعزل عن منظمة التحرير التى تصدت لتلك المحاولة عبر انصارها بالداخل الذين تمكنوا من إفشالها . وواكب ذلك تجدد الجدل فى إسرائيل حول ما إذا كان من الممكن تجنب التفاوض مع منظمة التحرير .

واعترف الرئيس الإسرائيلى هير تزوج فى ذلك الوقت بأن هذا الجدل يتزايد ، وإن نصيبا من الشعب اليهودى أصبح على استعداد للبحث عن ضرورة التفاوض مع منظمة التحرير وإعطائها الفرصة للبرهنة على مصداقية التغير فى توجهاتها . لكن ظل واضحا أن القسم الأكبر من الإسرائيليين يرفض التفاوض مع منظمة التحرير ، وأنه لم يزل هناك حاجز نفسى وعاطفى عميق لدى هذا القسم . ومعروف أن قوى السلام الإسرائيلية تحاول منذ سنوات فتح قنوات للحوار مع المنظمة ، لكنها لم تحرز تقدما يعتمد به فى جهودها لتغيير صورة هذه المنظمة من شيطان إلى خصم بشرى يجب التعامل معه . ومع ذلك أكتسبت هذه القوى خبرات متزايدة ، وطورت تصورات بشأن مختلف جوانب الموضوع الفلسطينى بدءا من الأمن والاقتصاد وحتى التراث والأيديولوجيا . لكن سطوة اليمين الإسرائيلى بقيت قوية وقادرة . وقد رأينا فى بداية العام كيف نجح شامير فى تحويل عيزرا وايزمان إلى ضحية سياسية لمنهج الحوار مع المنظمة لردع كل أنصار هذا المنهج .

ولذا شهدت الأسابيع الخمسة فيما بين تعليق الحوار الأمريكى مع منظمة التحرير وبدء الغزو العراقى للكويت جموداً للعملية الدبلوماسية ، رغم تأكيدات الادارة الأمريكية على ضرورة مواصلتها . وظهر أن واشنطن غير متعجلة للبدء فى تحرك جديد وإنها تعمل على مهل لاستكشاف آفاق موقف الائتلاف اليمينى الإسرائيلى ، والتعرف على وزير خارجيته الذى يتولى هذا المنصب لأول مرة ديفيد ليفى ، قبل أن تقرر إمكان بدء تحرك جديد عقب انتهاء موسم الأجازات الصيفية .

وخلال فترة الركود هذه ، استمرت اتصالات الكواليس بأشكال مختلفة تزايد خلالها القلق الأمريكي من تشدد الموقف الإسرائيلي ، الأمر الذى دفع بيكر إلى توجيه إنتقاد علني لحكومة شامير وتحميلها مسئولية تعثر جهود السلام وإعطاء رئيسها رقم تليفون البيت الأبيض للاتصال به عندما يكون على استعداد للبحث الجدى في تحريك عملية التسوية . ورغم الانطباع الذى خلق سلوك بيكر هذا بأن الولايات المتحدة تتجه لنفض يديها مؤقتا على الأقل من هذه العملية ، فقد سعت للحفاظ على شكل التحرك عبر الاعداد لمطالبة إسرائيل من جديد بإيضاحات حول خطتها السلمية المعلنة في مايو ١٩٨٩ والمتضمنة إجراء انتخابات بالأراضى المحتلة ، وبشأن موقفها النهائي من مشروع الحوار مع الفلسطينيين ، على أساس أن رد شامير على رسالة بوش إليه عقب تشكيل حكومته الجديدة لم يكن كافيا .

وكان مقررا أن يقوم ليفى بأول زيارة له للولايات المتحدة في ٩ أغسطس لكن الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس ، أدى إلى تأجيلها ، مع إرجاء التحرك الهادف لتحريك عملية التسوية الفلسطينية برمته ، بسبب الأولوية التى حظيت بها الأزمة الجديدة في الخليج على جدول الأعمال العالمى ، والعربى أيضا .

٣ ـ العلاقات الفلسطينية العربية :

ظلت هذه العلاقات في النصف الأول من العام تدور في اطار النمط التقليدى الذى اتسمت به لفترة طويلة ، والمرتبط بحرص منظمة التحرير على الاحتفاظ بروابط قوية مع عدد من الدول الرئيسية لموازنة غياب مثلها مع دول أخرى ، والمناورة على التناقضات العربية حفاظا على حد أدنى من إستقلالية التحرك الفلسطيني . لكن في الوقت نفسه كانت علاقات المنظمة مع العراق تتنامى بشكل ملحوظ منذ العام السابق لتصل خلال ١٩٩٠ إلى مستوى غير مسبوق في تاريخ علاقاتها مع أية دولة عربية ، في إطار السياسة العراقية الساعية إلى جمع الأوراق عقب توقف حرب الخليج . وكانت من نتيجة ذلك أن فقدت المنظمة قدرتها السابقة على التلاعب بالتناقضات العربية ، وتراجعت إمكانات المناورة التى كانت متاحة لها من قبل ، الأمر الذى برزت آثاره بوضوح في موقفها من الغزو العراقي للكويت بعد ذلك وإذا حاولنا رسم صورة عامة للعلاقات الفلسطينية العربية في بداية العام ، نلاحظ أن الدور الرئيسى الذى قامت به الدبلوماسية المصرية في الجهود الهادفة لترتيب حوار فلسطيني ـ إسرائيلي منذ العام السابق فرض تكثيف الاتصالات بين مصر ومنظمة التحرير خلال الربع الأول من ١٩٩٠ ، حتى وصلت تلك الجهود إلى طريق مسدود كما سبق إيضاحه .

وكانت المصالحة العربية التى تحققت في العامين السابقين ، ومن أهمها المصالحة المصرية ـ العربية التى تم استكمالها في نهاية ١٩٨٩ بعودة علاقات القاهرة ـ دمشق قد أتاحت قبولا عربيا واسعا بالدور المصرى في السعى إلى تسوية للقضية الفلسطينية مدخلها حوار ثنائي بالقاهرة ، أو على الأقل إلتزام الدول المتحفظة على هذا المدخل وخاصة سوريا عدم إقامة عوائق امامه . كما قبل الأردن بالدور المصرى في هذا المجال ، في إطار رغبته بتجنب القيام بدور مباشر في عملية التسوية خلال هذه المرحلة منذ اتجاهه إلى فك الارتباط مع الضفة الغربية في صيف ١٩٨٨ . لكن ظل الأردن حريصا على الا يبقى بعيدا عما يجرى ، ومن ثم على تطوير العلاقات مع منظمة التحرير أكثر من أى وقت مضى . وفي الوقت نفسه أهتمت قيادة المنظمة بمتابعة تطور الأوضاع الداخلية في الأردن ، وخاصة في ظل قلقها من نتائج الانتخابات النيابية التى جرت في نوفمبر ١٩٨٩وأظهرت تصاعد نفوذا التيار الإسلامي ذى الصلات الوثيقة بنظيره الأراضى المحتلة ، وحصوله على دعم قوى من فلسطينيى الأردن وبالذات أبناء المخيمات ، في الوقت الذى فشلت رموز سياسية أردنية معروفة بتعاطفها مع منظمة التحرير في هذه الانتخابات .

ومن ناحية أخرى أتاحت عودة العلاقات المصرية السورية وتناميها السريع إزالة أحد القيود التى كانت تعترض تحسين العلاقات بين منظمة التحرير ودمشق . وبذلك اتيحت فرصة أفضل من ذى قبل للمحاولات الهادفة إلى الحد من الخلافات بينها . وشهدت بداية ١٩٩٠ . بالفعل قدرا من التقدم المحدود في هذا المجال ، كان أبرز مظاهره إجراء اتصالات مباشرة أهمها لقاء عرفات مع وزير الخارجية السورى فاروق الشرع بتونس ، والذى أسفر عن اتفاق على متابعة الاتصالات . وجاء ذلك اللقاء عقب اجتماع القيادة الفلسطينية عبرت خلاله عن « تقديرها للدول الشقيقة والصديقة على الجهود التى بذلتها من أجل تطبيع العلاقات الفلسطينية السورية » . وتميز الخطاب السياسى للمنظمة في ذلك الوقت باتجاه واضح إلى تأكيد أهمية تدعيم العلاقات مع سوريا إزاء التطورات التى تشهدها المنطقة ، وخاصة تزايد معدلات هجرة اليهود السوفيت . وتحدث عرفات أكثر من مرة عما أسماه « تحسنا ملموسا » في العلاقات مع سوريا . لكن هذا الخطاب الذى اتسم بالعمومية وتجنب الخوض في أى تفاصيل لم يتضمن أية إشارات محددة إلى كيفية التعامل مع القضايا الخلافية في العلاقات السورية الفلسطينية والتى

سبق تحليلها فى التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٨ .

وكان مقررا أن يقوم رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بزيارة لدمشق ، لكنها لم تتم . والمرجح أن الاتصالات بين الطرفين خلال تلك الفترة لم تنفذ إلى عمق المشكلات والقضايا الخلافية ، وإن حصيلتها بالتالى لم تتجاوز تجميد هذه الخلافات على الأكثر .

ويبدو أن العلاقة الخاصة التى كانت قد تنامت ووصلت إلى ذروتها فى ذلك الوقت بين قيادة منظمة التحرير والعراق أضافت مشكلة جديدة أكثر عمقا أمام إمكانية تحسين العلاقات الفلسطينية السورية . فكان من الطبيعى أن تشعر دمشق بالقلق إزاء هذه العلاقات التى تمكن العراق من استخدامها لمصلحته . وكان أبرز مثال لذلك اضطلاع منظمة التحرير بالدور الرئيسى فى الدعوة إلى عقد قمة عربية طارئة فى بغداد بالذات فى مايو ١٩٩٠ أثر التهديدات المتبادلة بين العراق وإسرائيل وبعض الدولة الغربية ، وهى القمة التى تحفظت سوريا على أسلوب الدعوة إليها وتحديد مكانها ، وأصرت على عدم المشاركة بها .

وقد ارتبط تنامى هذه العلاقة العراقية الفلسطينية بتزايد اعتماد منظمة التحرير على العراق كمركز رئيسى لقواتها المقاتلة التى كان من الصعب أن تقبل بها دولة أخرى . حيث جرى نقل أعداد كبيرة من هذه القوات من الدول التى تمركزت بها عقب خروجها من لبنان . كما أصبحت بغداد أيضا أهم مركز لمكاتب وأجهزة منظمة التحرير ، إلى جانب تونس . وقد عمد العراق إلى تقديم كل التسهيلات اللازمة لمنظمة التحرير على مختلف المستويات لدعم ارتباطها به .

ولذلك بدأ فى هذا العام أن الرحيل السياسى لمنظمة التحرير توقف عند محطة بغداد . وحتى إذا لم يكن هذا التوقف قسريا بالمعنى المباشر ، فقد يجوز اعتباره كذلك من زاوية أن بغداد هى التى أظهرت حماسا لامثيل له فى أية عاصمة عربية أخرى لاحتضان المنظمة . ورغم أن تونس بقيت محطة مهمة أيضا إلا أن قيادتها فرضت قيودا على الوجود العسكرى الفلسطينى . وفضلاً عن ذلك فقد سعى العراق فى ذلك الوقت بعد توقف حربه مع إيران ، لأن يكون قوة إقليمية كبرى . وربما تصورت قيادة المنظمة ان بإمكانها استثمار ثقله السياسى . والأرجح ان اتجاه العراق فى هذا الاطار إلى تصعيد خطابه العدائى تجاه إسرائيل ، والذى وصل إلى ذروته عبر التهديد بتدمير نصف إسرائيل بالأسلحة الكيماوية ، كان دافعاً لتزايد الرهان الفلسطينى عليه من أجل أحداث تغيير فى توازن القوى بالمنطقة يفرض على اليمين الإسرائيلى مراجعة مواقفه المتشددة تجاه عملية التسوية .

والملاحظ أن العلاقات المتميزة للعراق فى ذلك الوقت مع مصر والأردن ، وهما الدولتان التى كانت منظمة التحرير أكثر حرصا عليهما ، كانت من العوامل المساعدة على دعم الروابط العراقية ـ الفلسطينية المتنامية . فلم تكن المنظمة تجد فى هذه الروابط ما يعكر علاقتها مع القاهرة وعمان ، بينما لم يكن تطوير علاقاتها مع دمشق يمثل أولوية قصوى لها . ويبدو أنها وضعت القضية كما لو كانت اختيارا بين ثمرة اعتقدت أنها بين يديها والمتمثلة فى علاقاتها مع بغداد ، وأخرى لم تزل فوق الشجرة وليس مضمونا أن تقطفها وهى علاقاتها مع دمشق .

وعلى هذا الأساس ، بدأ فى أوائل العام أن العلاقات العربية لمنظمة التحرير لاتواجه مشكلات أساسية . وبالمقارنة مع المرحلة السابقة ، ربما كان الوضع أفضل حالا ، وخاصة فى ظل معاناة المنظمة من مشكلات ملموسة بشأن وجودها فى لبنان . فلم تثر أى مشكلات فى هذا المجال ، ولم يتعرض ذلك الوجود للتهديد ، وإنما على العكس استثمرت القوى الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير فى لبنان المعارك بين حركة أمل وحزب الله فى اقليم التفاح بالجنوب خلال شهر يونيو ويوليو أساسا لتوسيع انتشارها الميدانى تحت شعار « منع امتداد المعارك » أو الفصل بين قوات الطرفين المتحاربين « أو السعى لانهاء القتال الذى يخدم إسرائيل ومخططاتها »[٢] .

كما أن علاقات المنظمة مع دول مجلس التعاون الخليجى ظلت إيجابية عند معدلاتها العامة التى تتسم بشد وجذب حول قضية تمويل المنظمة بجوانبها المختلفة ، وهى قضية مثارة دائما مع بعض هذه الدول وخاصة الكويت التى كانت سياستها مع هذا المجال موضع عدم ارتياح مستمر من قيادة المنظمة على عكس سياسات الدول الخليجية الأخرى وخاصة السعودية والامارات . وكانت الكويت هى الدولة الخليجية الوحيدة التى يوجد بها أعداد كبيرة من الفلسطينيين ، والتى لم توافق على تحويل ٥ ٪ من رواتب العاملين الفلسطينيين إلى منظمة التحرير . كما لايمكن استبعاد أن يكون تنامى علاقات المنظمة مع بغداد قد أثار قدرا من القلق لدى الدول الخليجية العربية ، لكن لم يتم التعبير عنه بأية صورة .

---

(٢) ظل الوجود الفلسطينى فى لبنان غير معرض للتهديد حتى نهاية العام . لكن تزايد النفوذ السورى عقب تفجر أزمة الخليج أثار مخاوف لدى منظمة التحرير من انعكاسه على هذا الوجود ، وخاصة فى ظل التقدم الذى حدث فى عملية بسط السلطة الشرعية بدءا بمشروع « بيروت الكبرى » وقد وافقت المنظمة فورا على سحب قواتها من اقليم التفاح عندما تقرر انتشار الجيش الوطنى به لكنها عبرت عن قلقها من اثارة قضية الوجود العسكرى الفلسطينى فى الجنوب عموما رغم أنها لم تطرح بأشكال رسمية ومباشرة حتى إعداد التقرير للنشر .

لكن بشكل عام يمكن القول بأن العلاقات الفلسطينية العربية اتسمت بحالة من الاستقرار العام خلال النصف الأول من ١٩٩٠ . وكان الانتظام النسبي لأعمال اللجنة العربية لدعم الانتفاضة مؤشرا آخر على ذلك . ومع ذلك فقد ظهرت عدة مشكلات متفرقة في علاقات المنظمة مع بعض الدول العربية وخاصة مصر ، في إطار سلسلة الأزمات الدورية المحدودة التي تمر بها العلاقات المصرية الفلسطينية منذ ١٩٨٩ . لكنها لم تكن مؤثرة جوهريا على المسار العام لهذه العلاقات . ويمكن الاشارة هنا إلى التوتر المحدود الذي حدث أثر عملية الهجوم على أتوبيس السياح الإسرائيليين في طريق القاهرة الإسماعيلية في فبراير . وقد أدى عدم تأييد قيادة منظمة التحرير لهذا الهجوم ووجود دلائل قوية على عدم مسئوليتها عنه إلى سرعة احتواء تأثيره ، بحيث اقتصرت تداعياته على الساحة الاعلامية . فقد وجه الاعلام المصري انتقادات متباينة إلى منظمة التحرير ، وتركز بعضها على قيادات فلسطينية محددة . ورد اتحاد العمال الفلسطيني واتحاد الكتاب الفلسطينيين ببيانين عنيفين حويا هجوما حادا على بعض القيادات الصحفية المصرية ودعوة نقابة الصحفيين في مصر إلى تعليق عضويتهم بها . كما تصدت بعض المطبوعات الفلسطينية للرد على الانتقادات التي وردت في الاعلام المصري .

لكن المشكلة الأهم التي أحدثت تأثيرا سياسيا سلبيا على العلاقات المصرية الفلسطينية اقترنت بما أبدته منظمة التحرير من تحفظ على عودة جامعة الدول العربية إلى مقرها الدائم بالقاهرة قبيل الاجتماع الدوري لمجلس الجامعة بتونس في مارس . ولم يكن هذا الموقف الفلسطيني متوقعا في القاهرة التي لم تجد مبرراً له ، خاصة وأن منظمة التحرير سبق أن قامت بدور مهم في تدعيم المصالحة المصرية - العربية وعودة مصر إلى الجامعة . لأن مصر أعطت اهتماما كبيرا لقضية عودة الجامعة ، فقد كان من الطبيعي أن ينعكس الموقف الفلسطيني من هذه القضية على العلاقات بين الطرفين .

والملاحظ عموما أن الأخفاق الذي منيت به جهود تحريك عملية التسوية بإجراء حوار فلسطيني إسرائيلي بالقاهرة ، أدى إلى قدر من التراجع في ارتباط منظمة التحرير بمصر في ذلك الوقت ، خاصة وأن الفترة التي أعقبت انهيار الائتلاف الإسرائيلي السابق في منتصف مارس شهدت جهودا فعلياً لجهود التسوية رغم استمرار مصر في تأكيد ضرورة استمرار هذه الجهود . وفي هذا المناخ كان من الضروري أن تظهر خلافات مصرية فلسطينية لم تكن ظاهرة من قبل حول أساليب التعامل مع إسرائيل والولايات المتحدة . كما أن تعثر الترتيب للحوار الثنائي أدى إلى اضعاف مركز رئيس منظمة التحرير تجاه القيادات المتحفظة على منهجه في التحرك السياسي .

وفي هذا السياق أيضا ، جاءت العملية البحرية الفاشلة التي قامت بها جبهة التحرير الفلسطينية في ٣٠ مايو ، وما أدت إليه من توتر بين المنظمة والولايات المتحدة ، لتضيف قضية خلافية جديدة في العلاقات بين مصر والمنظمة مؤداها كيفية التعامل مع الشروط التي وضعتها واشنطن لاستمرار الحوار الأمريكي الفلسطيني . ومع ذلك فقد بذلت مصر جهودا مكثفة لاقناع واشنطن بعدم إنهاء هذا الحوار . كما استمرت هذه الجهود عقب صدور القرار الأمريكي بتعليق الحوار . وبصفة عامة كان واضحا أن مصر والمنظمة حريصتان على الحفاظ على قدر من التنسيق ، في ظل موقف عربي عام يتسم بالانزعاج تجاه القرار الأمريكي برز خلاله دعم سعودي قوي للمنظمة عبر البيان الرسمي الذي أكد على القلق والأسف للقرار الأمريكي ، وأشار إلى أن منظمة التحرير لم تترك فرصة لحسن النوايا إلا وقامت بها ، والذي واكب قيام الملك فهد بن عبد العزيز بتقديم تبرع شخصي قدره ٢٠ مليون ريال سعودي لدعم الانتفاضة .

ومع ذلك ظل الموقف العربي العام تجاه القرار الأمريكي بشأن تعليق الحوار مع منظمة التحرير عند مستوى أقل مما تطمح إليه قيادة هذه المنظمة من اتخاذ إجراءات محددة ضد الولايات المتحدة ، والتي وصفها بيان لجنتها التنفيذية الصادرة في ٢٢ يونيو بأن تكون بحجم التحدي الصهيوني الأمريكي .

وعلى هذا النحو يمكن القول بأنه رغم الاستقرار العام للعلاقات العربية الفلسطينية خلال النصف الأول من العام فقد كانت هناك أزمات محدودة في بعض الحلقات الرئيسية لهذه العلاقات ، وخاصة الحلقة المصرية . لكن الأهم من هذه الأزمات نفسها ، كان مناخ الفتور النسبي الذي اكتنف العلاقات المصرية الفلسطينية منذ وصول محاولات الترتيب لحوار القاهرة إلى طريق مسدود . وانعكس ذلك في تناقص الاتصالات المباشرة وخاصة على مستوى القمة . ويبدو أن هذا التراجع أتاح الفرصة لتنامي نوع من سوء الفهم المتبادل وصل إلى ذروته في التوتر الذي ترتب على خطاب عرفات أمام اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي انعقد بتونس في ١٨ يوليو بدعوة من منظمة التحرير . فقد تضمن ذلك الخطاب إشارات مباشرة إلى إعتماد مصر على المساعدات الأمريكية ، وإلى عدم اتخاذها موقفا حازما ازاء تهديد أثيوبيا للأمن العربي ولمياه النيل ، وأخرى غير مباشرة إلى ترك منظمة التحرير وحدها بعد إقناعها بتقديم التعهدات التي طلبتها الولايات المتحدة لبدء الحوار الإسرائيلي الفلسطيني . وأثار ذلك الخطاب ، الذي أيده وزير الخارجية العراقي خلال الاجتماع رد فعل مصر غاضب . وكان هذا أول

مؤشر تجريبي على تطور نوع من التعارض بين ارتباط منظمة التحرير المتزايد بالعراق وبين علاقاتها مع مصر في حالة تعثر جهود التسوية ، وما يعنيه ذلك من اضعاف لمعسكر « الاعتدال » العربي وتزايد الاحباط في الأوساط الفلسطينية ، في الوقت الذي كان العراق قد انتقل إلى تبني موقف دعائي راديكالي حاد تجاه إسرائيل منذ ربيع هذا العام . ورغم أن الاتصالات التي أعقبت اجتماع وزراء الخارجية أسهمت في الحد من هذا التوتر وخاصة بعد أن أعاد عرفات وطارق عزيز تفسير ما ورد في خطابيهما على نحو يخلو من الأساءة إلى الموقف المصري ، فقد أدى الموقف العدائي الذي اتخذته القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في الأراضي المحتلة تجاه مصر في ذلك الوقت إلى استمرار ذلك التوتر قبيل الغزو العراقي للكويت مباشرة .

وبدأ في ذلك الوقت أن العلاقات الفلسطينية العربية على أعتاب مرحلة جديدة يمثل ارتباط منظمة التحرير بالعراق وفتور علاقاتها مع مصر أهم محدداتها .

ثانيا : القضية الفلسطينية فى ظل أزمة الخليج

إذا كانت الأزمة التى ترتبت على الغزو العراقى للكويت قد أدخلت المنطقة بأسرها فى مرحلة جديدة من تطورها ، يصبح من الضرورى التعرف على موقع القضية الفلسطينية فى هذه المرحلة . ويقتضى ذلك القاء نظرة على الموقف الفلسطينى من الأزمة بجميع جوانبه ، وتحليل تأثيراتها على هذه القضية وخاصة طرفيها الرئيسيين الممثلين باسرائيل ومنظمة التحرير .

١ - الموقف الفلسطينى من أزمة الخليج

رغم صعوبة الحديث عن موقف موحد لمختلف القوى الفلسطينية سواء خارج أو داخل الأراضى المحتلة تجاه أزمة الخليج ، يمكن ملاحظة وجود خط رئيسى متعاطف مع السياسة العراقية أو على الأقل متفهم لها . وقد عبرت عن هذا الخط قيادة المنظمة التحرير والفصائل فى إطارها . ويدخل فى إطاره مع مزيد من الجنوح نحو تأييد الموقف العراقى الاتجاه الذى تبنته القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وحركة الجهاد الإسلامى فى الأراضى المحتلة . أما حركة « حماس » التى كانت قريبة من هذا الخط خلال الأيام الأولى للأزمة ، فقد أخذت فى الابتعاد عنه بعد ذلك صوب موقف أكثر توازناً مع ميل للانحياز ضد السياسة العراقية .

ومعنى ذلك أنه يمكن التميز بين ثلاثة اتجاهات فى إطار الموقف الفلسطينى من أزمة الخليج .

الاتجاه الأول : الذى عبرت عنه قيادة منظمة التحرير والفصائل الرئيسية العاملة فى إطارها . وقد اتسم بالتزام موقف معارض لادانة العراق ، متفقة فى ذلك مع مجموعة الدول العربية التى تحفظت على القرار الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة بادانة الغزو العراقى للكويت فى اليوم الثانى للأزمة . وقد تبنت قيادة منظمة التحرير المبرر الذى قدمته هذه الدول فى سعيها للحيلولة دون اتخاذ موقف عربى حاسم تجاه الغزو ، وهو أن خطوة كهذه تضر بالاتصالات الجارية من أجل إحتواء الأزمة . ورغم وضوح التصلب العراقى خلال الاتصالات الأول ، تمسكت منظمة التحرير بهذا الموقف على أساس أنها تفضل القيام بدور الوسيط فى الاطار العربى .

وقد حاولت قيادتها ، بالفعل إيجاد حل للأزمة بالتعاون مع دول عربية وخاصة بعض دول المغرب العربى واليمن والأردن . لكن موقفها الذى بدأ منحازا للعراق خلال القمة الطارئة بالقاهرة فى ١٠ أغسطس أفقدها المصداقية لدى المعسكر العربى الرافض بحسم للغزو . ولذلك لم تتكرر زيارات عرفات لمصر والسعودية ، والتى تمت خلال الأسبوع الأول للأزمة . ففى تلك القمة بذل عرفات أقصى جهد لمنع اصدار قرار بادانة العراق وتأييد استعانة السعودية بقوات أجنبية وعربية . واتخذت المنظمة موقف الرفض لمشروع القرار الذى صدر بأغلبية ١٢ دولة ، لكنها عادت بعد أيام لتعدل موقفها رسميا من الرفض إلى التحفظ .

والملاحظ أنه على عكس الدول العربية التى لم تؤيد ذلك القرار ، لم يتضمن الخطاب الرسمى للمنظمة بشكل واضح الدعوة لانسحاب العراق وعودة الشرعية الكويتية .

كما كانت الطرف العربى الوحيد الذى أيد رسمياً المبادرة العراقية فى ١٢ أغسطس التى ربطت حل الأزمة بالقضايا الأخرى فى المنطقة .

وفى هذا الاطار ركز الخطاب الرسمى الفلسطينى على الخطوط العامة التالية :

• أن الحل العربى لازمة الخليج هو السبيل الوحيد للحفاظ على المصالح العربية العليا والمصالح الدولية بالمنطقة فى آن واحد .

• ان هذا الحل لابد أن يضمن حقوق العراق والكويت والسعودية دون انحياز لطرف على حساب آخر .

• أن القوات العربية يجب أن تقوم بالدور المطلوب لحماية حقوق جميع الأطراف كبديل للوجود الأجنبى الذى ينبغى وضعه تحت علم الأمم المتحدة إذا كان ضروريا .

• مناشدة الدول الأوربية السعى للحيلولة دون اندلاع حرب .

ولم تخرج المواقف التى اتخذتها معظم الفصائل العاملة فى إطار منظمة التحرير عن هذا التوجه العام . لكن كان من الطبيعى أن تتخذ جبهة التحرير العربية التابعة للعراق موقفا متطابقا مع سياسته ، وأن تسعى لتجنيد متطوعين للقتال إلى جانبه .

كما أن جبهة التحرير الفلسطينية تطرفت أيضا فى دفاعها عن الموقف العراقى إلى حد التهديد بمهاجمة المصالح الأمريكية . أما الجبهة الشعبية ، التى طالما تحفظت على السياسة العراقية ، فقد أصبح أكثر اقتراباً من بغداد ، وركز خطابها على ما أسمته مواجهة العدوان الأمريكى على العراق والكويت . وقام زعيمها جورج حبش بأول زيارة لبغداد منذ منتصف السبعينيات وبالنسبة للجبهة الديمقراطية ، فقد أدت الأزمة إلى تكريس الانقسام فى صفوفها ، حيث أنضوت مجموعة ياسر عبد ربه فى إطار الخط الرئيسى لمنظمة التحرير ، بينما تميزت مجموعة حواتمه بانتقادها للغزو العراقى لكن مع اعطائها الأولوية لمواجهة الوجود العسكرى الأجنبى بالخليج . كما تبنى الحزب الشيوعى الفلسطينى موقفا منسجما مع القيادة منظمة التحرير ، الأمر الذى أخرجه عن المجرى العام لمواقف معظم الأحزاب الشيوعية العربية التى أدانت الغزو العراقى بقدر أدانتها للتدخل الأمريكى .

والواضح أن قيادة المنظمة لم تلجأ إلى أسلوبها التقليدى فى المناورة ، الذى طالما استخدمته للحفاظ على نوع من التوازن فى علاقاتها العربية . وكان تزايد اعتمادها على العراق ، كما سبقت الإشارة ، عاملا رئيسيا يفسر ذلك . ويضاف إليه تأثير الاحباط الفلسطينى من تعثر عملية التسوية . ففى الوقت الذى تفجرت الأزمة ، كان هذا الاحباط قد بلغ الذروة مع موقف الجهود التى كانت مبذولة لترتيب حوار فلسطينى - إسرائيلى ، فضلاً عما واكب ذلك من تزايد هجرة اليهود السوفيت وقد أدى هذا الاحباط إلى تأثير مباشر على موقف قيادة المنظمة ، التى بدت فى الأيام السابقة للأزمة فى حالة تراجع نسبى عن الخط المعتدل الذى تبنته قبل ذلك .

والاتجاه الثانى : الذى عبرت عنه القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وحركة الجهاد الإسلامى أتسم بالانحياز الأكثر وضوحا للعراق . فقد تبنت هذه القيادة وجهة النظر العراقية التى تبرر إجتياح الكويت فى بيان خاص أصدرته فى ١٢ أغسطس بعنوان بيان مجابهة الغزو الامبريالى فقد ركز ذلك البيان على التركة الاستعمارية وتقسيم الوطن العربى وإصرار الدول الامبريالية على مصادرة الثروات العربية من خلال وضعها تحت سلطة مجموعة من الحكام الموالين لها أودعوا مئات المليارات فى بنوك الامبريالية . وهم الذين يطعنون مصالح أمتهم من الخلف ، وأغرقوا أسواق النفط حتى هبط أسعاره وخسروا عشرات المليارات من الدولارات فى انهيار البورصة فى حين تتضور الشعوب العربية جوعا .

كما أعطت القيادة الموحدة للانتفاضة كل الأهتمام لقضية الوجود العسكرى الأجنبى فى الخليج واعتبرت أن المعركة الأساسية هى التصدى لهذا الوجود . وشنت هجوما حادا على السعودية ومصر ، مع الاحجام فى البداية عن مهاجمة سوريا والاتجاه إلى مناشدتها .. اتخاذ موقف دائم للعراق فى وجه العدوان الأمريكى بغض النظر عن الخلافات بين الجانبين لكنها لم تلبث أن هاجمت سوريا بعد ذلك عندما أرسلت قوات إلى السعودية .

لكن الملاحظ أن الشخصيات الوطنية البارزة بالأراضى المحتلة اتخذت موقفا أقل انحيازا للعراق ، حيث وقع عدد كبير منهم على بيان تمايز عن بيان القيادة الموحدة فى عدة نقاط أبرزها[٣] :

- الرفض الواضح للغزو العراقى الذى أطلق عليه دخول العراق للكويت لكنه مع وضعه فى أطار أشمل وفقا لمبدأ عدم شرعية للاستيلاء على الأراضى بالقوة وعدم جواز اللجوء إلى الخيار العسكرى فى حل النزاعات بين الدول مع التأكيد على عدم جواز تجزئه الشرعية الدولية ورفض الازدواجية فى المقاييس خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع قرارات الأمم المتحدة .

- عدم أتخاذ موقف مساند للعراق ، وغياب شعارات التعبئة إلى جانبه التى رفضتها القيادة الموحدة مثل شعار مساندة الشعب العراقى البطل فى تصديه وبشجاعة أمام القوة

(٣) أبرز الموقعين عليه فيصل الحسينى ، ود . سرى نسيبه ، ورضوان أبو عياش ، ود . صائب عريقات ، وغسان الخطيب ، ورياض المالكى ، وزهيرة كمال

الغاشمة فقد اكتفت الشخصيات الوطنية فى مخاطبتها للجماهير العربية على الدعوة إلى تحمل مسئولياتها المصيرية فى التصدى لهذه الهجمة الاستعمارية الخطيرة . وبدلا من مهاجمة الدول العربية ، التى تصدت بقوة للغزو العراقى ، عمدت تلك الشخصيات إلى تحية دول المعسكر الآخر التى أطلقت عليها أسم الدول العربية التى اتخذت مواقف مشرفة .

- الاهتمام بمخاطبة الأمم المتحدة ، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولى لحل كافة نزاعات المنطقة وخاصة إنهاء الأحتلال الاسرائيلى وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى .

وعلى هذا النحو ، يجوز استنتاج أن الشخصيات الوطنية فى الأراضى المحتلة حرصت على اتخاذ موقف أكثر توازنا ، أو أقل فى عدم توازنه ، من الموقف الذى تبنته القيادة الوطنية للانتفاضة . ويمكن تفسير ذلك تباين مواقع وظروف كل من الفريقين. فقيادة الانتفاضة هى بالأساس قيادة ميدانية تنتمى إلى التنظيمات الداخلية المرتبطة بكل من حركة فتح ، والجبهتين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعى . وهى قيادة سرية وغير معروفة مما يتيح لها فرصة للتعبير عن المواقف الحادة المؤيدة للعراق التى أعربت عنها الجماهير فى الأراضى المحتلة ، على عكس الشخصيات الوطنية التى تعتبر شخصيات عامة معروفة ولها اتصالاتها الدولية وتلتقى بالقناصل والصحفيين فى القدس ، ومن ثم تحرص على استخدام لغة أقل حدة .

والملاحظ أن حركة الجهاد الإسلامى اتخذت موقفاً يتفق فى أسسه مع موقف القيادة الموحدة للانتفاضة ، لكن مع صياغة دعمها للسياسة العراقية فى اطار جهادى من زاوية أن بغداد أصبحت فى موقع يتيح لها قيادة الجهاد ضد الاستعمار الغربى الذى يقف وراء الاحتلال الصهيونى لفلسطين . وفى هذا الاطار دعت أبناء الشعب الفلسطينى وأبناء العروبة والاسلام لأن يأخذوا دورهم الطليعى فى الجهاد كما تميز موقف هذه الحركة بالتوجه إلى إيران ، ودعوتها إلى اعلان الحرب على الولايات المتحدة ومساندة العراق ووضع إمكاناتها تحت تصرف الشعب العراقى المسلم .

أما الاتجاه الثالث : الذى عبرت عنه حركة « حماس » فقد تميز باجتيازه مرحلتين يمكن ملاحظتها أيضا فى تطور مواقف تنظيمات الأخوان المسلمين فى بعض البلاد العربية : مرحلة تغليب الموقف ضد التدخل العسكرى الأجنبى ، ثم مرحلة التوازن بالنظر إلى الغزو العراقى للكويت بدرجة لاتقل أهمية عن هذا التدخل . فقد أصدرت « حماس » فى البداية بيانا يغلب عليه موقف أقرب إلى العراق يسوده عداء حاد للغرب على أساس أن الحشود الغربية الهائلة فى الخليج ليست لتركيع العراق وحده وإنما لتركيع الأمة جمعاء وإبقائها فى حالة من الذل والهوان تجعلها لاتملك حتى مافى أيديها ودعت إلى الوقوف صفا واحدا فى وجه الغزو الأمريكى الجديد ، وإلى تسوية الأزمة فى الاطار العربى الإسلامى وبما يقتضيه الحق والعدل .

لكن حركة « حماس » لم تلبث أن عادت بعد أيام لتعيد النظر فى موقفها ، وتصدر بيانا آخر أتسم بالتوازن الذى أفتقده البيان الأول ، حيث دعا إلى انسحاب القوات العراقية من الكويت مقابل انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة وإحلال قوات عربية أو إسلامية فى المناطق الحدودية الساخنة . كما أكد ضرورة أن يكون لشعب الكويت حقه فى اختيار مستقبل بلده ، وأن يتم حل الخلافات فى إطار عربى إسلامى يتيح دراسة مطالب العراق . وتميز ذلك البيان أيضا بتعاطفه مع محنة الكويتيين ، فقال : « إننا هنا فى فلسطين ندرك أكثر من غيرنا مرارة فقدان الوطن وآلام التشرد والشتات .

والملاحظ أن تقديرات إسرائيلية متعددة أشارات إلى أن هذا التغير فى موقف « حماس » أدى إلى قدر من التراجع فى نفوذها داخل الأراضى المحتلة ، حيث مالت الشاعر الشعبية وخاصة فى الأشهر الثلاثة الأولى للأزمة نحو العراق . وكانت المظاهرات المؤيدة لصدام والتى ترفع صوره مع العلم العراقى دليلاً واضحا على ذلك ، إلى جانب ما أكده مراسلون صحفيون من تأييد واسع للعراق من أبناء الضفة والقطاع . كما أظهرت استطلاعات الرأى العام هذا الميل الشعبى الواضح للعراق .

ويحتاج تفسير هذا الموقف إلى البحث فى عاملين أسهما فى تشكيله :

أولهما : الاحباط الشديد فى أوساط سكان الأراضى المحتلة ليس فقط من أمريكا التى أصرت على الانحياز لاسرائيل فى كل الظروف ، ولكن أيضا وربما أهم الاحباط من النظام العربى الذى باتوا ينظرون إليه على أنه لايقدم الحد الأدنى من المساندة لهم ، بل ويحملونه المسئولية عن استمرار الاحتلال الإسرائيلى بسبب ما أظهره من عجز عن مواجهته ويبدو أن قسطا كبيرا من غضبهم على النظام العربى راجع إلى ما يتسم من ركود ، وبالتالى فان أى تحريك لهذا الركود يقابل بترحيب تلقائى أيا كان المحرك وبغض النظر عن الوجهة التى يحدث فيها هذا التحويل .

وثانيهما : ان هذا الغضب على النظام العربى يولد مشاعر مأساوية مؤداها الرغبة فى ان تتدهور الأوضاع بالمنطقة إلى الذروة التى قد تفتح الباب أمام احتمال تغيير الأمر الواقع ، وفى ظل سيادة هذا المناخ من المشاعر ، يصبح من الممكن

النظر إلى شخص مثل صدام حسين على أنه المخلص ، ومن ثم تتعلق الأحلام به وتجرى ترجمتها فى شعارات لايتيح تدفق الأحداث اليومية فرصة للتوقف والتفكير فى مصداقيتها إلا بعد فترة من الوقت . وفى هذا الاطار ساد اعتقاد فى الأراضى المحتلة بأن أزمة الخليج ستنتهى أهمية إسرائيل كحليف إستراتيجى للولايات المتحدة ، مما يتيح الفرصة لحشود توازن جديد فى المنطقة إذا تمكن العراق من الصمود . وبالتالى رؤى إنه حتى إذا تأثرت القضية الفلسطينية سلبيا بالأزمة سيكون هذا أمرا مؤقتا لان أمريكا ستضطر بفعل التوازن الجديد للضغط على إسرائيل للتخلى عن الأراضى المحتلة .

وبسبب هذا الموقف الشعبى فى الأراضى المحتلة ، بدأ خلال الأشهر الثلاثة الأولى للأزمة أن القيادة الموحدة للانتفاضة وحركة الجهاد الإسلامى ، اللذين تزايدت أواصر الارتباط بينهما ، استحوذتا على مساحات من الشارع الإسلامى المؤيد لحركة « حماس » لكن الملاحظ فى هذا الاطار أن القيادة الموحدة تبنت شعارات حركة الجهاد بشكل غير مسبوق ، وخاصة عقب أحداث الحرم القدسى فى ٨ أكتوبر التى راح ضحيتها نحو ٣٠ فلسطينيا . فقد رفعت هذه القيادة شعارات الجهاد ، وطغى على بيانها الصادر عقب تلك الأحداث الخطاب الجهادى عبر دعوتها للقضاء على الجنود المستوطنين اليهود والتضحية بالنفس . كما ورد تعبير « فلسطين » بدلا من تعبير « الدولة الفلسطينية » الأثير لدى القيادة الموحدة .

ولذلك زاد ذلك البيان من استياء قوى السلام الإسرائيلية التى ظلت القيادة الموحدة حريصة منذ تأسيسها على فتح خطوط للحوار معها عن طريق الشخصيات الوطنية بالأراضى المحتلة . ومرة أخرى نلاحظ هنا التباين بين بيان القيادة الموحدة وبيان هذه الشخصيات حول أحداث القدس ، حيث خلا البيان الأخير من الخطاب الجهادى الذى طغى على البيان الأول ، واهتم بالمقابل بالتركيز على أسس السلام الضرورية لتجنب مثل هذه الأحداث .

ويبدوا أن الضعف النسبى الذى استشعرته قيادة « حماس » بسبب ميل قطاعات من جماهيرها إلى موقف القيادة الموحدة والجهاد ، دفعها إلى قبول التوصل إلى اتفاق مع حركة « فتح » فى آخر سبتمبر ينص على إنهاء الخلاف القائم بينهما وتشكيل لجنة التنسيق بين أنشطتها . وجاء ذلك الاتفاق محصلة لجهود توفيقية قام بها فيصل الحسينى وبعض شيوخ « حماس » فى نابلس وطولكرم ، عقب اشتباكات عنيفة بالحجارة والعصى بين كوادر الحركتين ببعض المخيمات فى منتصف سبتمبر .

ومع ذلك يمكن القول بأن أزمة الخليج أضافت بنداً جديداً إلى قضايا الخلاف بين القيادة الموحدة و « حماس » . ولكن هذا الخلاف الجديد أخذ فى التراجع نسبياً نتيجة التغير الذى حدث فى موقف القيادة الموحدة تجاه الأزمة فى اتجاه الحد من الخطاب الذى ظهر متطابقاً مع الخطاب العراقى فى البداية . فبعد حوالى شهرين على بدء الأزمة اتجه موقف القيادة الموحدة للتمايز نسبيا عن الموقف العراقى ، وأخذ يميل إلى إدانة كل الاحتلالات فى المنطقة مهما كانت المبررات وفقاً لما جاء فى ندائها رقم ٦٢ الصادر فى آخر سبتمبر . وتواكب ذلك مع تغير تدريجى فى الاتجاهات الشعبية بالأراضى المحتلة التى غدت أقل حماساً للعراق بعد أن هدأت المشاعر وعادت أعداد كبيرة من الفلسطينيين العاملين بالكويت ليرووا قصصاً واقعية عن الممارسات العراقية خلال الغزو والتى طال بعضها الفلسطينيين بالكويت .

وفى هذا الاطار قرب نهاية العام إن ثمة تطورا فى اتجاه اقتراب القيادة الموحدة و « حماس » من نقطة تماس ، وأن ظلت الأولى أقرب إلى التعاطف مع العراق وبقيت الثانية أقرب إلى التوازن النسبى مع ميل بعض قياداتها إلى التعاطف مع الموقف المناوىء للعراق .

٢ ـ تأثير الأزمة على طرفى القضية الفلسطينية :

أ ـ تأثير الأزمة على إسرائيل :

تفجرت أزمة الخليج فى لحظة أتسمت بانعدام اليقين فى إسرائيل بشأن مستقبل دورهما فى الإستراتيجية الغربية ، بعد انتهاء عصر الحرب الباردة الذى اتيح لها خلاله التمتع بمكانة هامة فى هذه الاستراتيجية . وبسبب طبيعة هذه الأزمة ، وما ترتب عليها من انقسام عربى حاد امتد إلى المستوى الشعبى ، فضلت الولايات المتحدة أن تتمتع إسرائيل عن الظهور أكثر من اللازم ، وأن تلتزم الهدوء فى التعامل معها ، وتبقى بعيدة عن التحالف السياسى الذى تبلور فى مواجهة العراق وعن الحشد العسكرى الذى جرى بناءه فى منطقة الخليج . وكان من الضرورى أن يؤدى ذلك لإثارة تساؤلات جديدة عن حقيقة تراجع أهمية إسرائيل الاستراتيجية ، بل وعما إذا كانت قد أصبحت عبئاً على الإستراتيجية الأمريكية عندما يتعلق الأمر بصراعات عربية وعربية .

وحظى هذا الموضوع باهتمام كبير فى الدوائر السياسية والأكاديمية الإسرائيلية ظهر فى ثنايا قلق واضح إزاء حالة

عدم الفعل التى فرضت على إسرائيل فى أزمة الخليج . وحتى عندما قورنت هذه الحالة بأخرى مماثلة ابان الأزمة الأردنية والفلسطينية عام ١٩٧٠ ، كانت الاستنتاجات تدعم ذلك القلق أكثر مما تحد منه . ففى أزمة ١٩٧٠ ، كان هناك تعاون كامل إسرائيلى أمريكى فى مجال متابعتها والاستعداد لما يمكن أن تسفر عنه ، وخاصة بسبب القرب الجغرافى لإسرائيل من ساحة أحداث تلك الأزمة وما كان ينطوى عليه من تهديد مباشر لأمنها ، فى حالة سيطرة المقاومة الفلسطينية على الأردن . وهذا وضع غير قائم فى حالة أزمة الخليج . فرغم التحذيرات الإسرائيلية المتكررة من إدخال قوات عراقية إلى الأردن ، لم يستطع مسئول إسرائيلى تأكيد إن الغزو العراقى للكويت يهدد أمنها أو ينشىء وضعا إستراتيجيا جديدا فى المنطقة على حسابها . وفضلاً عن ذلك ، ما كانت الولايات المتحدة لترفض عام ١٩٧٠ تدخلا إسرائيليا مباشرا فى حالة عدم تمكن الملك حسين من السيطرة على الأمور . أما فى أزمة ١٩٩٠ ، فثمة رفض أمريكى حاسم لأى تدخل إسرائيلى مهما كانت تداعياتها . ولذا أثير تساؤل مهم فى أكثر من ندوة إسرائيلية متخصصة عن قيمة الحلف الإستراتيجى إذا لم يتمكن الحليف من مساندة حليفه وقت الأزمة ، بل وإذا أصبح أحد الحليفين ينظر إلى مساعدة الآخر له كعبء يحرص على تجنبه . وارتبط بذلك التساؤل عما إذا كانت أزمة الخليج قد برهنت للأمريكيين على محدودية « الخيار الإسرائيلى » فى المنطقة .

وقد حاولت الحكومة الإسرائيلية إزاء هذا الواقع أن توجد لها دوراً غير مباشر بطرح نفسها لدى الولايات المتحدة كمصدر معلومات دقيقة على العراق ، إنطلاقا من أن المعلومات المخابراتية المتوفرة عنه لدى الدول الغربية مشوبة بعدم الدقة وسوء التقدير . ولذلك وجدت فى هذا الجانب فرصة لتعويض عدم مشاركتها الفعلية بالأزمة ، حيث طرحت لنفسها دور الخبير بالشئون العراقية على أمل أن يتيح لها ذلك التأثير على مجرى الأحداث عن بعد . وثمة ما يدل على حدوث تعاون أمريكى إسرائيلى بالفعل فى هذا المجال مثل تبادل المعلومات عن تحركات القوى العراقية وانتشارها ، والمساعدة الإسرائيلية فى فك رموز الصور الجوية التى تلتقطها الأقمار الأمريكية .

ومع ذلك فقد أنطوت بعض تداعيات الأزمة على تطورات فى العلاقات الأمريكية العربية مقلقة لصانع القرار الإسرائيلى ، وأهمها :

- القرار الأمريكى باعفاء مصر من ديون العسكرية دون معاملة إسرائيل بالمثل ومعروف أن ثمة ديونا عسكرية مستحقة على إسرائيل للولايات المتحدة قيمتها حوالى عشرة مليار دولار ، تم تحويل ٥,٥ ملياراً منها إلى دين خاص بأسعار فائدة أقل فى فترة سابقة ، وبذلك بقى مبلغ ٤,٥ مليار لإسرائيل مصلحة أكيدة فى التخفف من عبئه .

- موافقة الإدارة الأمريكية على بيع صفقة سلاح كبيرة للسعودية تباينت المصادر فى تحديد قيمتها ، الأمر الذى دفع مسئولين إسرائيليين إلى آثارة قضية مستقبل التفوق النوعى الإسرائيلى على الدول العربية ، والمطالبة بمزيد من المساعدات الأمريكية للحفاظ على هذا التفوق .

- التحسن الذى طرأ على العلاقات الأمريكية السورية ، الأمر الذى أثار قلقاً إسرائيليا من إمكانية أن يؤدى هذا التطور إلى اتجاه الولايات المتحدة لاعطاء اهتمام أكبر لقضية تسوية النزاع العربى الإسرائيلى وفقاً لاسس لا تتفق مع ما تسعى اليه إسرائيل .

وقد دفعت هذه التطورات بعض المعلقين الإسرائيليين للحديث عن إمكان حصول حلفاء أمريكا العرب على « فيتو » فى المستقبل بشأن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية والملاحظ أن بعضهم تعد المبالغة فى التعبير عن هذا القلق ، رغم الموقف الإسرائيلى الرسمى المؤيد للسياسة الأمريكية تجاه أزمة الخليج ، وذلك فى إطار خطاب سياسى موجه من أجل مساومة الادارة الأمريكية للحصول على مقابل لتنامى علاقتها العربية . ويمكن القول بأن الرسالة التى سعت إسرائيل لابلاغها إلى واشنطن فى هذا المجال هى أنها لا تعترض على تنامى التعاون الأمريكى العربى ، شرط الا يكون ذلك على حسابها أو بالخصم من العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، خاصة وأنها التزمت بالمطلب الأمريكى المتعلق بعدم التدخل فى أزمة الخليج وحرصت على تجنب أى سلوك يمكن أن يؤدى لاحراج واشنطن فى ادارتها لهذه الأزمة . وهذا ما حاوله بالفعل ثلاثة وزراء اسرائيليين زاروا واشنطن بالتتابع خلال شهر سبتمبر ١٩٩٠ ، وقبل زيارة شامير لها فى ديسمبر ، هم وزراء الخارجية والدفاع والمالية . وقد حمل ثلاثتهم قائمة مطالب تتعلق بتزويد اسرائيل بمساعدات اقتصادية وعسكرية اضافية أهمها :

- رصد مبالغ اضافية لبرنامج المساعدات العسكرية السنوى لإسرائيل لتمكينها من مواجهة الأعباء الدفاعية الجديدة التى ترتبت على أزمة الخليج .

- زيادة مستوى المشاركة الأمريكية المالية والفنية فى برنامج التطوير والإنتاج العسكرى الإسرائيلى ، وخاص برنامج الصاروخ الجديد المضاد للصواريخ الباليستية .

- تزويد اسرائيل بأسلحة ومعدات عسكرية جديدة على أساس الاعانة والتأجير .

ورغم امتناع المصادر الرسمية الأمريكية عن الاشارة إلى نتائج المحادثات التى جرت حول هذه المطالب ، فقد

تباينت المصادر الإسرائيلية تقييمها لهذه النتائج ما بين القول بالموافقة على كل المطالب أو على بعضها .

وأيا كان الأمر فثمة ما يدل على أن اسرائيل حققت مكاسبا لا بأس بها من صعود التسلح فيتجه لأزمة الخليج التى أتاحت لها أيضا إمكانية تصعيد أعمال القمع فى الأراضى المحتلة فى ظل الانشغال العربى والدولى بهذه الأزمة ، فضلاً عن توطين اعداد اضافية من المهاجرين السوفيت الذين وصل عددهم خلال العام إلى حوالى ٢٠٠ ألف .

لكن هذا لم يكن كافيا للحد من قلق الدوائر. الإسرائيلية مما تستشعره من تراجع دورها الاستراتيجى ، فى الوقت التى تزايدت أهمية دول أخرى بالمنطقة وخاصة مصر وتركيا . وظل الاصرار الأمريكى على عدم قيام اسرائيل بدور مباشر فى الأزمة مصدراً مستمرا لهذا القلق ، الذى غذاه أيضا ادراك ما يعنيه الاهتمام الأمريكى بالحفاظ على الاجماع الدولى فى مواجهة العراق من إمكان تزايد الخلاف بين الطرفين بشأن القضية الفلسطينية .

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن ، أزمة الخليج أثارت قلقاً فى اسرائيل من تراجع أهميتها فى الاستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء عصر الحرب الباردة ، بما يعنيه ذلك من أضعاف أحد أهم مصادر قوتها التى طالما اتاحت لها تعطيل وإفشال الكثير من جهود التسوية السلمية للقضية الفلسطينية .

ويثير ذلك تساؤلا مهما عن حسابات المكسب والخسارة بالنسبة لإسرائيل فى مجرى أزمة الخليج . ولعل أهم ما يطوى عليه هذا التساؤل هو ما اذا كانت هزيمة العراق الذى كان قوته العسكرية قد أصبحت مصدر تهديد لها ، كافية لتعويض تراجع دورها الاستراتيجى خلال الأزمة ، وقد أثير هذا التساؤل بالفعل ، وبأشكال مختلفة ، فى ندوات وحوارات أسرائيلية متعددة ظهر خلالها تباين وجهات النظر فى الاجابة عليه . ومع ذلك يمكن استخلاص أن ثمة تيار قوى فى الفكر والسياسة الإسرائيلية تبنى موقفاً يؤكد أن تراجع دور اسرائيل الاستراتيجى لا يمكن تعويضه بأى مكسب آخر لو كان تحطيم القوة العسكرية العراقية ، وخاصة اذا جرى ذلك فى حرب لا تشارك بها اسرائيل .

ب - تأثير الأزمة على منظمة التحرير الفلسطينية :

ادى الموقف الذى اتخذته منظمة التحرير تجاه أزمة الخليج الى الإضرار بصورتها العامة على الصعيد الدولى . والملاحظ ان قيادة المنظمة لم تكن غير مدركة لهذا الضرر . فقد أقر بذلك مسئولون كبار بها مثل بسام ابو شريف مستشار رئيسها ، عندما برر موقفها بالرغبة فى القيام بدور دبلوماسى هادىء ، عارفين ان الفلسطينيين سيخسرون مؤقتا لدى الرأى العام ، لكننا سنكون المنتصرين فى النهاية من جهة منع متفجر حرب فى المنطقة ، . كما حاول بعض ممثلى منظمة التحرير فى الدول الغربية الحد من هذا الضرر عبر التركيز على أن موقف المنظمة من الأزمة أسيء فهمه عمدا ، رغم أن لم يتعد دور الوساطة الى الانحياز لأى طرف .

لكن الصورة التى شاعت لموقف المنظمة أنها قبلت استيلاء دولة على أرض دولة أخرى بالقوة ، ووجدت أعذارا لهذا الاحتلال ، وسقطت فى اختبار عملى لمصداقية سياستها المعتدلة ، وأصبحت أسيرة التطرف العراقى الجديد ، بما يعنيه ذلك من تعقيد عملية السلام فى المنطقة .

وازاء ذلك قامت منظمة التحرير بتحرك سياسى منظم شمل عدة محاور أهمها :

- اجراء اتصالات مباشرة مع عدة دول اوربية ، وخاصة فرنسا وايطاليا وبريطانيا ، ومع الاتحاد السوفيتى والصين فضلا عن فتح قناة اتصال مع الولايات المتحدة عن طريق فرنسا .

- محاولة استثمار مشكلة المواطنين الغربيين المحتجزين فى العراق سواء قبل الاعلان الرسمى عن احتجازهم أو بعده . وقد حظى هذا التحرك باهتمام بعض الدول الأوربية بالفعل ، وبأن لديها قدرة للتأثير على موقف العراق بشأنها ، مع التركيز بأنها قامت بدور فعال من قبل لتأمين سلامة الأجانب خلال الأزمة اللبنانية وتسلمت رسائل ثناء على هذا الدور من جهات عديدة .

- محاولة اقناع المجتمع الدولى بأهمية دور الوساطة الذى تقوم به فى أزمة الخليج من أجل التوصل الى حل سلمى ، مع التذكير بقيامها بمثل هذا الدور فى بعض الأزمات منذ سنوات .

- السعى لاستثمار مجزرة القدس فى ٨ اكتوبر لاستعادة الاهتمام الدولى بالقضية الفلسطينية ، من خلال العودة الى طرح قضية الحماية الدولية للشعب الفلسطينى وادارة معركة دبلوماسية مع الولايات المتحدة مستغلة حاجتها الى الحفاظ على الاجماع الدولى فى مواجهة العراق . لكن نجاح واشنطن فى التخلص من هذا المأزق وتمكنها من التوصل الى صيغة وسطية صدر بمقتضاها قرار مجلس الأمن ٦٧٢ ، احبط جزئيا هذا المسعى مما أدى الى اثارة غضب قيادة المنظمة على مندوبها بالأمم المتحدة واسلوبه فى ادارة المعركة ومن ثم تعيين نائبه محله . لكن منظمة التحرير لم تحقق نجاحا ملموسا مع ذلك فى استثمار رفض اسرائيل لذلك القرار .

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن الوضع الدولى لمنظمة

التحرير تدهور بشكل عام فى ظل أزمة الخليج رغم قدرتها على استثمار بعض تداعيات الأزمة للحد من هذا التدهور .

ولم يكن الوضع العربى للمنظمة أفضل حالا فى ظل الأزمة ، ان لم يكن أسوأ فقد أدى الموقف الذى تبنته حيالها الى تدهور علاقاتها مع دول الخليج العربية بدرجات متفاوتة والى مزيد من الفتور فى علاقاتها مع مصر . حقا لم يصل الأمر الى حد القطيعة الكاملة . فقد ظلت هناك خطوط اتصال مفتوحة وخاصة مع السعودية التى أسهم موقف الجالية الفلسطينية بها من البداية فى الحد نسبيا من غضبها على اختيارات منظمة التحرير . فقد أعلن ممثلو هذه الجالية ادانتهم الواضحة للعدوان العراقى وتأييدهم للاجراءات السعودية الهادفة الى حماية أمنها ، وابدوا استعدادهم للمشاركة فى الدفاع عنها . كما ساعدت أيضا فى هذا المجال الاتصالات التى قامت بها بعض القيادات الفلسطينية ذات العلاقة الوثيقة مع القيادة السعودية فقد تبنت هذه القيادات خطابا مختلفا بوضوح عما هو سائد فى الساحة الفلسطينية . فعلى سبيل المثال عندما أعلن ناطق رسمى سعودى فى اول سبتمبر استمرار مساندة بلاده للشعب الفلسطينى وقضيته ، وجه هانى الحسن المستشار السياسى لرئيس المنظمة تحية إلى الملك فهد تضمنت اعلان التضامن مع السعودية ملكا وحكومة وشعبا خاصة فى هذه الأيام والظروف العصيبة والاشارة الى أن تراب الأرض المقدسة غالى علينا وعزيز تماما كأرض القدس الشريف ، وبالتالى فإن أمن السعودية وسيادتها على أراضيها أمر يهم الشعب الفلسطينى وقيادته ...

ومع ذلك كان من الطبيعى أن تنظر حكومة الكويت بكثير من الغضب الى الموقف الفلسطينى من الأزمة ، الذى وصفته بأنه مؤسف ويتعارض مع المصالح العربية ، والفلسطينية بالذات .

ورغم المحاولات التى بذلتها منظمة التحرير لتجنب أن يؤثر الانقسام فى العالم العربى تجاه أزمة الخليج على موقفه الموحد من القضية الفلسطينية ، ظهر أن من الصعب ضمان ذلك رغم أن بعض التطورات فى الأراضى المحتلة فرضت توحد الموقف العربى تجاهها . وبدأ ذلك مثلا خلال اجتماع لجنة القدس بالرباط فى منتصف اكتوبر ، حيث صدرت قراراتها بالاجماع مؤكدة على ادانة السياسات الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة ، والمطالبة بفرض عقوبات على اسرائيل بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وتأمين حماية دولية للأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية فى فلسطين . وكانت هذه أول مرة تتخذ فيها السعودية والعراق موقفا مشتركا منذ تفجر أزمة الخليج .

لكن لم يكن من الممكن ضمان استمرار مثل هذا الموقف الموحد . فعندما اجتمع مجلس الجامعة العربية بتونس فى ١٨ - ١٩ اكتوبر ، كان من الصعب تجنب الانقسام حول ماطالبت به منظمة التحرير من ادانة حاسمة للدعم الأمريكى لاسرائيل ، حيث طالبت بعض دول المعسكر المناوىء للعراق تبنى صياغة مخففة لهذا الموقف مما أدى إلى انسحاب ممثلى المنظمة وبعض دول المعسكر الآخر ، قبل أن تتمكن دول المغرب العربى من ايجاد حل وسط لانقاذ الموقف . والملاحظ أنه رغم محاولات قيادة منظمة التحرير الابقاء على خطوط اتصال مع مصر ودول الخليج العربية وخاصة السعودية ، فقد فرض عليها الخيار الذى تبنته ازاء الأزمة أن تتركز اتصالاتها الأساسية مع دول المعسكر الآخر فباستثناء الاسبوع الأول للأزمة ، الذى زار خلاله عرفات كلا من القاهرة والرياض ، كانت تحركاته بعد ذلك بين عواصم دول المعسكر الآخر وخاصة صنعاء وعمان والجزائر والخرطوم وطرابلس ، اضافة الى بغداد التى حظيت بأكبر قدر من زياراته .

وهكذا وصلت العلاقات العربية لمنظمة التحرير الى أسوأ حالاتها . فإذا كان صحيحا ان الانقسام العربى إزاء أزمة الخليج هو الأكبر والأخطر منذ أن وجد النظام الاقليمى العربى ، فقد اصبحت منظمة التحرير طرفا أساسيا فى هذا الانقسام مهما سعى خطابها السياسى الى اعطاء الانطباع برغبتها فى تجنب ذلك . فلم يحدث من قبل ان تدهورت علاقاتها مع نصف الدول العربية فى وقت واحد ، ومن بينها ثلاث دول رئيسية هى مصر والسعودية وسوريا .

ومن شأن وضع كهذا ان يضعفا المنظمة بشكل غير مسبوق ، وخاصة عندما نأخذ فى الاعتبار تأثيراته الاقتصادية عليها وعلى سكان الأراضى المحتلة . فالمعروف ان دول الخليج العربية كانت أهم مركز للعمالة الفلسطينية عموما بما فى ذلك ابناء الأراضى المحتلة ، فضلا عن أنها من أهم مصادر تمويل منظمة التحرير بأشكال مختلفة .

فعلى صعيد العمالة الفلسطينية فى هذه الدول ، فقد اتسع نطاقها بشكل متزايد منذ السبعينات حين أخذت أعدادا كبيرة من ابناء الضفة والقطاع فى التعاقد على وظائف بها ، وطلب بعض من عائلاتهم الانضمام اليهم . وبذلك تزايدت اعداد الفلسطينيين العاملين فى دول الخليج ، رغم الصعوبات التى ظلت تكتنف تحديد هذه الأعداد بدقة لافتقاد الأساس البيانى . ولذا كانت كل المحاولات التى جرت فى هذا المجال تخلص إلى نتائج تقريبية . وتساعد مقارنة عدة تقديرات لتعداد الفلسطينيين العاملين بهذه الدول فى منتصف الثمانينات أعلى استخلاص المتوسطات التالية : ٢٧٠ ألفا فى الكويت ، ١٨٠ ألفا فى السعودية ، و ٧٠ ألفا فى الدول الأخرى نصفهم تقريبا فى الامارات .

والمفترض ان تكون هذه الأعداد قد زادت بشكل محدود

نتيجة الزيادة الطبيعية أساسا ، حيث انخفض الطلب على العمالة الأجنبية عموماً فى هذه الدول بعد ذلك

كما يفترض حدوث تغيير فى توزيع العمالة الفلسطينية فيما بينها نتيجة انتقال أعداد منها من الكويت الى السعودية أساسا وربما دول أخرى بسبب تشبع سوق العمل الكويتية ، مما افرز ظاهرة هجرة من الكويت الى الدول الخليجية الأخرى لم تتوفر بيانات دقيقة بشأنها .

وقد أدى موقف منظمة التحرير من أزمة الخليج الى اثارة مشكلات الفلسطينيين العاملين فى بعض هذه الدول وخاصة قطر خلال الأيام الأولى للأزمة ، حيث خشيت حكومتها من أن يؤدى وجود بعضهم فى مواقع حيوية الى نوع من التهديد الأمنى .

ومع ذلك تدل البيانات المتوفرة عن اعداد الفلسطينيين الذين تم ترحيلهم من قطر على محدودية هذه الظاهرة . فتتراوح التقديرات بين ٤٢ شخصا وفقا لمنظمة العفو الدولية ، و٩٠ عائلة وفقا لأقصى تقدير فلسطينى . لكن مشكلة الفلسطينيين فى قطر حظيت باهتمام تجاوز حجمها فيما يبدو بسبب شمول الترحيل لشخصيات مهمة ابرزها الوزير المفوض فى سفارة فلسطين عبد الشافى صيام وأربعة من اعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى المقيمين هناك أحدهم وهو صالح اجرنوتى نائب لرئيس الصندوق الوطنى لمنظمة التحرير . كما كانت قطر الدولة الخليجية الوحيدة التى أعلنت صراحة حقها فى اتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بحفظ السلام والاستقرار على أراضيها ، فى سياق بيان عن أوضاع الفلسطينيين المقيمين .

وبالنسبة لدولة الامارات نلاحظ تباين تقديرات بعض المصادر الفلسطينية لأوضاع الفلسطينيين بها . فبينما اشارت بعضها الى ترحيل خمسمائة منهم فى منتصف ١٠ أغسطس ، نجد مصادر أخرى أحدهما منسوب الى الدائرة السياسية لمنظمة التحرير نفسها تؤكد أن الفلسطينيين فى السعودية والامارات لم يتعرضوا لاجراءات طرد .

وهذا ماأكده أيضا جويد الفصين عضو اللجنة التنفيذية المقيم فى ابو ظبى عندما أشار الى عدم حدوث اى تغيير حيال الفلسطينيين المقيمين فى دولة الامارات . والثابت باجماع المصادر ان السعودية لم تتخذ اجراءات غير عادية تجاه الفلسطينيين العاملين بها رغم ضخامة عددهم ليس فقط على صعيد الترحيل ولكن أيضا على مستوى التعامل اليومى معهم الذى خلا من المضايقات التى تعرضت لها فئات اخرى من العمالة العربية وخاصة اليمنية والأردنية .

ورغم ان القرار الخاص بالغاء الامتيازات التى كانت تتمتع بها بعض هذه الفئات يشمل الفلسطينيين أيضا ، الا ان تأثيرها عليهم لم يكن ظاهرا وتتمثل أهم الامتيازات التى ألغيت فى الاعفاء من وجود كفيل للعامل الأجنبى أو شريك سعودى للأجنبى الذى يعمل فى مجال المهن الحرة . فكان من السهل على الفلسطينيين الذين حرموا من هذين الامتيازين ان يلجأوا الى اقرانهم الحاصلين على الجنسية السعودية لتقطيتهم .

وعلى هذا النحو بدأ أن تأثير أزمة الخليج على العمالة الفلسطينية فى دول هذه المنطقة ظل محددا حتى اعداد التقرير للنشر باستثناء الكويت ومع ذلك لايمكن القول بأن الأمر قد انتهى عند هذا الحد . فالأرجح ان العصر الذهبى للعمالة الفلسطينية فى دول الخليج قد غرب . والمتوقع ان تشهد الفترة المقبلة تناقصا تدريجيا ببطء لاعداد العاملين الفلسطينيين بهذه الدول ، من خلال عدم تجديد عقود العمل التى تنتهى مدتها .

اما بالنسبة للعمالة الفلسطينية فى الكويت ، والتى تقدر بحوالى نصف اجمالى هذه العمالة فى دول الخليج ، فقد تعرضت لكارثة نتيجة ضياع مدخراتها الكبيرة من ناحية ، وفقدان مصادر رزقها ، وسينعكس ذلك بالضرورة على اقتصاد الأراضى المحتلة ، حيث أن نحو ٥٠ ألفا على الأقل[4] من العاملين الفلسطينيين بالكويت هم من ابناء الضفة والقطاع . وكانت تحويلاتهم السنوية للأفراد والمؤسسات تقدر بحوالى ١٢٠ مليون دولار ، اى نحو ٨ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى بالأراضى المحتلة . كما ان عودة اعداد كبيرة من هؤلاء الى الأراضى المحتلة تؤدى الى ارتفاع نسبة البطالة بها ، خاصة وانها تزامنت مع فقدان نحو ٣٠ الفا من ابناء الضفة والقطاع لأعمالهم فى اسرائيل نتيجة احلال المهاجرين السوفيت محلهم وبسبب نظام البطاقات الخضراء الذى يحظر على حامليها من نشطاء الانتفاضة دخول اسرائيل ، فضلا عما تضمنته الخطة المالية للحكومة الاسرائيلية الحالية من وضع عقبات جديدة أمام الذين يحصلون على بدلات بطالة ، مما يفرض عليهم العمل فى بعض الوظائف المدنية التى يعمل بها عرب الأراضى المحتلة .

ولذلك يبدو ان ابناء الأراضى المحتلة هم أكثر من سيتأثرون بانعكاسات أزمة الخليج على الاقتصاد الفلسطينى ، حيث تشمل معاناتهم أيضا نتائج انقطاع الدعم الكويتى ، والخليجى عموما لبعض المؤسسات الخدمية التى كانت تعتمد على هذا الدعم . وهى تشمل مؤسسات صحية وتعليمية متعددة .

---

(٤) يصعب تقدير الرقم بدقة فالادارة المدنية فى الضفة تقدرهم بحوالى ٤٠ ألفا من الذين يحملون بطاقات هوية تتيح لهم الاقامة فى الضفة والقطاع . لكن مصادر فلسطينية تقول ان الرقم اكبر من ذلك .

وفضلا عن ذلك ينعكس تدهور الاقتصاد الأردنى بسبب أزمة الخليج على اقتصاد الأراضى المحتلة ، وخاصة من زاوية تداول الدينار الأردنى كوحدة نقد وعملة ادخار رئيسية فى الضفة والقطاع ، فضلا عن اعتماد المنتجين بالأراضى المحتلة على الأردن فى تصدير نسبة من انتاجهم الزراعى بالذات .

ومع ذلك فإن كانت الصورة تبدو قائمة على هذا النحو بشأن الأثر المباشر للأزمة على اقتصاد الأراضى المحتلة ، فربما تنطوى على جانب آخر اقل قتامة على مدى أبعد اذا جاءت الاستجابة لهذا التحدى الجديد فى اتجاه محاولة التعامل معه بشكل ايجابى . فهناك على سبيل المثال امكانية استغلال خبرات العائدين من الكويت لتوسيع قاعدة الاقتصاد المحلى وتدعيم ثقافة الاعتماد على الذات التى ابرزتها الانتفاضة بدل الاعتماد على الخارج . وربما تتيح الأزمة لبعض العاملين الفلسطينيين فى دول خليجية أخرى امكانية التفكير فى العودة لاستثمار مدخراتهم فى الاقتصاد المحلى للأراضى المحتلة ، اذا وصلت اليهم رسالة انتهاء الخليج كحلم فلسطينى التى اكدتها الأزمة .

كما ان عودة الفلسطينيين من الكويت الى الأراضى المحتلة قد تحد بدرجة ما من الخلل المترتب على موجة الهجرة اليهودية الواسعة من الاتحاد السوفيتى .

لكن هذا يتوقف على مدى امكانية تطوير الاقتصاد المحلى لتوفير فرص عمل والحد من تزايد البطالة . فبدون ذلك لايمكن توقع عدم تزايد الهجرات المعاكسة من الأراضى المحتلة الى الخارج . لكن يظل الأثر المباشر لأزمة الخليج على اقتصاد الأراضى المحتلة سلبيا ، وان لم يشعر الفلسطينيون فى الضفة والقطاع به على الفور ، لأنه نتائج نضوب المصادر المالية لاتظهر كلها دفعة واحدة والمؤكد ان هذا الأثر السلبى للأزمة على اقتصاد الأراضى المحتلة يفرض على منظمة التحرير اعباءا جديدة ، على الأقل فيما يتعلق بتعويض القوى والمؤسسات التابعة لها فى الداخل عن قدر من الخسائر التى تتعرض لها . هذا بخلاف الخسائر المباشرة المتمثلة فى تراجع المساعدات التى كانت المنظمة تحصل عليها من دول الخليج العربية وأهمها برنامج دعم الانتفاضة الذى قررته قمة الجزائر عام ١٩٨٨ . فكانت هذه الدول تقدم اكثر من نصف اجمالى هذا الدعم الذى يبلغ ٤٣ مليون دولارا شهريا .

وقد ظهرت أول مؤشرات الأزمة المالية التى واجهتها المنظمة فيما اتخذته قيادتها من اجراءات لخفض النفقات العامة بنسبة ٣٠ ٪ والتى شملت خفض رواتب موظفيها بنسبة تتراوح بين ٩ ، ١٢ ٪ للمدنيين و٧ ٪ للعسكريين ، مع الاستغناء عن عدد كبير من موظفيها غير الفلسطينيين ، اضافة الى الحد من مظاهر الترف التى كانت تميز انشطة المنظمة مثل سفر موظفيها بالدرجة الأولى فى الطائرات واقامتهم فى الفنادق الضخمة وما الى ذلك .

وعلى هذا النحو تكون أزمة الخليج قد أضعفت مركز المنظمة السياسى على الصعيدين العربى والدولى ، وسببت لها خسائر مالية فى آن واحد .

ج - أداء الانتفاضة فى ظل الخليج :

عندما تفجرت أزمة الخليج ، كانت الانتفاضة بالأراضى المحتلة تعانى من حالة تراجع نسبى على النحو الذى سبق ايضاحه . وعلى عكس ماتوقعه بعض المراقبين من أن تؤدى الأزمة الجديدة - التى دفعت القضية الفلسطينية لركن قصى فى الاهتمام العربى والعالمى - لتكريس هذا التراجع ، شهدت الأراضى المحتلة حالة نهوض محدود ومؤقت بالمقارنة بما كان عليه الحال فى الفترة السابقة على الأزمة ومنذ العام الماضى .

ويمكن القول بأن الانتفاضة مرت بعدة مراحل متتالية بسرعة منذ تفجر الأزمة فى نهاية ١٩٩٠ .

منذ اتسمت **المرحلة الأولى** : بموجة تأييد شعبى للعراق على النحو الذى سبق ايضاحه عند الحديث عن الموقف الفلسطينى من الأزمة بتأثير الاحباط الشديد من النظام العربى ومن الانحياز الأمريكى المستمر لاسرائيل .

وادى ذلك الى امداد الانتفاضة بزخم جديد بدأ فى البداية بعيدا عن قضيتها الأساسية حيث كانت معظم فعاليتها موجهة الى مساندة العراق ، سواء فى المظاهرات التى تهتف تأييدا له وترفع صور رئيسه مع العلم العراقى الى جانب العلم الفلسطينى أو فى الاضرابات التى نظمت للاحتجاج على حشد قوات اجنبية فى منطقة الخليج والملاحظ ان تلك المظاهرات شملت مناطق فى الضفة الغربية لم تشهد تحركات شعبية على هذا المستوى منذ بداية العام ، كمنطقة رام الله على سبيل المثال وادت المبادرة العراقية المعلنة فى ١٢ اغسطس ، التى ربطت حل ازمة الخليج بتسوية الأرض المحتلة ، الى مزيد من التصعيد لفعاليات الانتفاضة فى كثير من انحاء الضفة والقطاع .

وخلال هذه المرحلة بدأت مقدمات استعادة الانتفاضة لنمط المواجهات الجماعية الذى كان قد تراجع منذ العام السابق . ولا يمكن استبعاد تأثير التداعيات الاقتصادية لازمة الخليج على هذا التطور . فقد أصبح التوجس من مزيد من تدهور مستوى المعيشة هاجساً لاعداد متزايدة من السكان ، رغم أن التأثير السلبى الفعلى للأزمة فى هذا المجال لم يكن قد ظهر بشكل ملموس . لكن يبدو وأن هذا الهاجس دفع اعدادا متزايدة إلى العودة للمشاركة المنتظمة فى الانتفاضة ، والتى كانت قد تراجعت فى الفترة السابقة . كما أدى فقدان اعداد كبيرة لاعمالهم فى اسرائيل خلال تلك الفترة إلى تدعيم

هذا النوع من المخاوف ، فضلا عما ترتب عليه من تفريغ هؤلاء للعمل فى صفوف الانتفاضة بعد أن كانت مشاركتهم تقتصر على الالتزام بعدم التوجه إلى أعمالهم فى إسرائيل خلال أيام الاضراب العام وأصبح بمقدور التنظيمات المتابعة لفصائل منظمة التحرير وحركة حماس تجنيد شبان جدد لا توجد عليهم قيود أمنية .

لكن هذه المرحلة التى ارتبط تصاعد الانتفاضة خلالها بالتأييد الشعبى للعراق لم تلبث أن قادت إلى مرحلة ثانية - تميزت بعودة فعاليات الانتفاضة إلى مسارها الطبيعى المتعلق بالقضية الفلسطينية . وقد أقترن التطور باتجاه هذه المرحلة بتراجع سلطة الاحتلال عن النهج الذى لجأت اليه قبل تفجر أزمة الخليج ، ومنهج قام على تخفيف أعمال القمع وتحاشى المواجهات المباشرة العنيفة مع الفلسطينيين ضمن خطة كانت تستهدف إعطاء الانطباع للمجتمع الدولى بأن الاوضاع فى الأراضى المحتلة آخذة فى الاستقرار . وكان حادث مقتل جندى إسرائيلى حرقا فى مخيم البريج بالقطاع يوم ٢٠ سبتمبر نقطة التحول التى أدت إلى الغاء ذلك المنهج والعودة إلى سياسة القبضة الحديدية بتصعيد القمع واللجوء للعقوبات الجماعية مثل هدم وإغلاق عشرات المنازل والمتاجر والاعتقالات الواسعة . وأدى ذلك إلى تأجيج الاحتجاجات الشعبية فى القطاع وامتدادها إلى الضفة ، بعد أن تحولت شوارع مخيم البريج إلى ساحات من الرمل بعد أوسع عملية هدم اتسمت بالقسوة والوحشية .

ويدل مسار الأحداث فى تلك الفترة على أن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة خططت للتصعيد ، خشية أن تؤدى أزمة الخليج إلى نسيان العالم للقضية الفلسطينية . ولا توجد ما يؤكد إمكان ربط هذا التصعيد بما اعتبرته مصادر إسرائيلية محاولة من قيادة الانتفاضة بتوجيه من منظمة التحرير لفتح جبهة تخفيف الضغط على العراق فى أزمة الخليج . فالملاحظ أن هذا التصعيد المنظم جاء فى الوقت الذى بدأت ملامح تغير فى الموقف الفلسطينى بالأراضى المحتلة من أزمة الخليج ، وهو تغير من أبرز مظاهرة تراجع واضح فى الفعاليات المؤيدة للعراق وبدء القيادة الوطنية الموحدة فى الحديث عن ادانة كل الاحتلالات فى المنطقة أيا كانت مبرراتها (النداء رقم ٦٢ الصادر فى آخر أيام شهر سبتمبر) .

وفى اطار هذا التوجه للتصعيد ظل الحرص الفلسطينى على العودة لنمط المواجهات الجماعية على نحو اكثر تنظيما . ولذلك اعادت القيادة الموحدة الاعتبار لاسلوب الاضراب العام الذى سبق ان قللت من أهميته ورأت عدم التوسع به فى وقت سابق من العام فشهد سبتمبر تنفيذ ستة اضرابات عامة زادت الى ثمانية فى اكتوبر ومثلها فى نوفمبر وتسعة فى ديسمبر ، وان كان بعضها قد تم بمبادرة من حركة حماس ما عادت المظاهرات بكثافة غير مسبوقة منذ أواخر ١٩٨٩ ، بما يترتب عليها من مواجهات عنيفة مع قوات الاحتلال . وفى هذا السياق وصف بعض المراقبين الوضع فى الأراضى المحتلة فى اول اكتوبر بأنه مماثل لما كان عليه عشية اندلاع الانتفاضة فى ديسمبر ١٩٨٧ ، من حيث التوتر الشديد الذى يسود الكثير من مناطقها . واقام بعضهم تشبيها بين خيبة أمل سكان هذه الأراضى من قمة هلسنكى الامريكية السوفيتية التى ركزت على أزمة الخليج بالاحباط الذى أشاعته قمة عمان العربية الطارئة فى نوفمبر ١٩٨٧ التى ركزت على الحرب العراقية الايرانية . واتخذ تصاعد الانتفاضة منحى اكثر جذرية بوقوع مذبحة الحرم القدسى فى ٨ اكتوبر التى قتل فيها ٢١ فلسطينيا خلال مواجهة بدأت بهجوم الفلسطينيين بالحجارة لمنع اعضاء فى جماعة امناء جبل الهيكل ، المتطرفة من وضع حجر الأساس لهيكل سليمان خلال الاحتفال بعيد المظلة ، اليهودى ورغم ان هناك تباينا شديدا بين الروايتين الفلسطينية والاسرائيلية للأحداث التى قادت الى هذه المذبحة ، يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات أهمها :

– ان هناك نوعا من التخطيط الفلسطينى لهذه الأحداث تنفية الرواية الفلسطينية وتبالغ به الرواية الاسرائيلية فمن الطبيعى ان تتحرك جماعات من الشباب لمواجهة مخطط المتطرفين اليهود لوضع حجر الأساس لهيكل سليمان ولذلك فالقول فى الرواية الاسرائيلية بأن هذه المشكلة تحدث سنويا فى هذه المناسبة ولم تؤد الى مثل هذهالنتائج لولا التخطيط الفلسطينى لاستغلالها يتجاهل ان هناك جديدا يتمثل فى تصعيد جماعة أمناء جبل الهيكل تحركها لاعادة بناء هيكل سليمان كما ان ثمة مبالغة اسرائيلية فى الحديث عن قيام الفلسطينيين بتجهيز كميات هائلة من الحجارة لأنها كانت متوفرة ، بكثرة نتيجة أعمال البناء القائمة بالقرب من الحرم . ومن الصعب كذلك التأكد مما أعلنته مصادر أمنية اسرائيلية من ان كثيرين من الفلسطينيين الذين القى القبض عليهم فى مكان الحادث أتوا من مناطق فى الضفة بعيدة عن القدس . لكن هذا لايعنى غياب قدر من التخطيط الفلسطينى لمواجهة تحرك امناء الهيكل ضمن اطار هدف اكبر للقيادة الموحدة هو خلق مواجهة عنيفة تسهم فى تصعيد الانتفاضة من ناحية واثارة مشاعر العالم الاسلامى المنشغل بأزمة الخليج من ناحية اخرى . وعلى ذلك الأرجح ان التحرك الفلسطينى الفعلى جاء أوسع نطاقا مما تم التخطيط له بفعل التعبئة المعنوية التى ترتبت على دعوة عدد من خطباء المساجد بما فيها المسجد الأقصى فى يوم الجمعة السابق على الأحداث لمنع اليهود المتطرفين من الدخول الى الحرم الشريف لوضع اساس بناء هيكلهم ، ونتيجة الاستفزاز الذى ترتب على اعلان شامير قبل أيام من الأحداث عن بناء حى يهودى فى القدس الشرقية بين جبلى الزيتون وسكورس

ودلالة ذلك ان التوتر الذى احاط بالوضع فى منطقة الحرم يشبه احداث ٨ اكتوبر كان حريا بأن يفضى الى مواجهة عنيفة حتى لو لم يكن هناك تخطيط قصدى من القيادة الموحدة ، وان هذا التخطيط لعب دورا فى تنظيم المواجهة الفلسطينية للمتطرفين وليس فى انشائها من الأصل .

– ان احداث ٨ اكتوبر اكدت تغير نمط الانتفاضة فى القدس من العمل الدبلوماسى بالأساس الى العنف المدنى . فقد ظلت القدس منذ بدء الانتفاضة مركزا للنشاط الدبلوماسى الفلسطينى ، بسبب حرص القيادة الموحدة على بقائها كحلقة اتصال مع العالم الخارجى ومع حركات السلام الاسرائيلية . ولذلك لم تمتد أعمال العنف المدنى اليها الا فى نطاق محدود لايؤثر على الطابع الدبلوماسى السائد للعمل الفلسطينى فى القدس . لكن يبدو ان تهميش القضية الفلسطينية على الصعيد الدولى بعد أزمة الخليج ادى الى تضاؤل اهمية القدس كمركز اتصال دبلوماسى . كما ان التوتر الذى حدث بين قيادة الانتفاضة وقوى السلام الاسرائيلية بسبب تناقض مواقف الطرفين من ازمة الخليج قاد الى تراجع اهمية الاتصال بينهما فى ذلك الوقت . ولعل هذين العاملين هما مادفعا القيادة الموحدة الى تغيير دور القدس ومد اعمال العنف المدنى اليها لكى تعيد القضية الفلسطينية الى مهاجمة الاهتمام وخاصة بعد ان اصبح لهذه القيادة نفوذا اكبر بالقدس ليس فقط نتيجة التراجع النسبى فى نفوذ التيار الاسلامى الفلسطينى بعد ازمة الخليج ، ولكن ايضا لتصاعد دور عناصر منظمة التحرير فى المجلس الاسلامى خلال الفترة السابقة على الأزمة كما يظهر تعيين فيصل الحسينى نائبا لرئيس الوقف الاسلامى فى منتصف العام .

وفى هذا الاطار يمكن القول بأن احداث الحرم القدسى فى ٨ اكتوبر جاءت تتوجاً لمسار بدأ قبيله بأيام يتسم بارتفاع اعمال العنف المدنى فى القدس ، حيث بلغ معدلها ٤٠ حادثا فى اليوم خلال شهر سبتمبر وخاصة فى نصفه الثانى وفقا للتقديرات الاسرائيلية . وتتضمن هذه الأعمال احراق سيارات والقاء زجاجات حارقة وحجارة فضلا عن مظاهرات تضم المئات وأحيانا الآلاف وليس العشرات كما كان يحدث من قبل . والمؤكد ان هذا تطور سلبى من المنظور الاسرائيلى الذى سعى دائما لتأكيد الفارق بين القدس حيث السيادة للدولة وبقية الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ حيث السيادة للجيش .

– ان هذه الأحداث اكدت تزايد أهمية العنصر الدينى فى الصراع الاسرائيلى – الفلسطينى حيث ارتبطت مذبحة ٨ اكتوبر أساسا للصراع على ٥ رموز دينية وهذا ماحاولت اسرائيل تجنبه منذ بدء الاحتلال عندما أمر موشى ديان بانزال العلم الاسرائيلى الذى تم رفعه على المسجد الأقصى عند احتلال القدس الشرقية ، وجعل السيطرة على المسجد للموقف الاسلامى . وتدل الروايات المتباينة عن الأحداث على أن تاجج المشاعر الدينية لدى الفلسطينيين واليهود المتطرفين جعل المواجهة اكثر عنفا ووصف بعض المراقبين الفلسطينيين خلال الحادث بأنهم هاجموا كالانتحاريين الشيعة ولم يعبأوا بالطلقات المطاطية والقنابل المسيلة للدموع قبل أن يبدأ اطلاق الرصاص الحى .

كما ادت المذبحة الى ردود فعل فى الأراضى المحتلة اتسمت بأردية دينية بدءا من اعتبار ضحاياها شهداء للاسلام والأقصى وفى غلبة الشعارات الدينية فى المظاهرات التى اعقبتها .

ووفقا لما تقدم يمكن القول بأن احداث ٨ اكتوبر كانت نقطة تحول مهمة فى هذه المرحلة من تطور الانتفاضة بعد أزمة الخليج ، حيث تحولت الأراضى المحتلة على اثره الى ساحة مواجهة واسعة فالمظاهرات الكبيرة منتشرة ومتتالية ، والشوارع الرئيسية فى الضفة والقطاع مغلقة بالمتاريس ، والوجود العسكرى الاسرائيلى كثيف ، وسحب الدخان تتصاعد من الاطارات المشتعلة ، والزجاجات الفارغة والحارقة تتطاير فى اتجاه الدوريات العسكرية رغم اجراءات حظر التجول واغلاق الكثير من المناطق .

والمرجح ان الاهتمام الدولى بأحداث الحرم القدسى ، وطرحها على مجلس الأمن الذى أصدر القرارين ٦٧٢ ، ٦٧٣ ادى الى تأجيج حماسة الفلسطينيين لابقاء قضيتهم على قائمة الأعمال العالمية ، وخاصة مع رفض اسرائيل للقرار ٦٧٢ وامتناعها عن استقبال بعثة التحقيق التى نص على ايفادها للقدس واصرارها على تبرئة الشرطة والمتطرفين اليهود من مسئولية الأحداث والقاء تبعاتها كاملة على الفلسطينيين .

كما ساهم اعتقال سلطة الاحتلال لعدد من الشخصيات الوطنية فى القدس ، والذين كان بعضهم من المرشحين لعضوية الوفد الفلسطينى للحوار مع اسرائيل ، الى مزيد من الاستفزاز الشعبى والى اعطاء انطباع قوى بأن الحكومة الاسرائيلية قررت اغلاق جميع الطرق امام التسوية السلمية بتوجيه ضرباتها الى شخصيات معروفة باعتدالها ، فضلا عن تزايد نفوذ الوزراء المتطرفين (شارون – نئمان – ايتان) مما أثار مزيدا من القلق فى الأوساط الشعبية الفلسطينية .

لكن السؤال المهم الذى يطرحه التطور فى اداء الانتفاضة فى ظل أزمة الخليج هو ما اذا كانت هذه الروح التى عادت اليها كافية لتبديد مخاوف انصارها المثارة منذ العام الماضى بشأن تراجعها أو على الأقل ركودها ومعاناتها من مخاطر الرقابة والاجهاد ، ومن ثم العجز عن الارتقاء الى مستوى اكثر تطورا من النضال المدنى . ويبدو أن هذه المخاوف

ظل قائمة لأن العبرة ليست باستعادة الوهج لأحداث نقله كيفية فى مسارها تستهدف الوصول الى حالة من العصيان المدنى ، ولاتكمن المشكلة هنا فى صعوبة الظرف الموضوعى فحسب ، وانما ترتبط كذلك بعدم توفير العامل الذاتى المتمثل فى ايمان القيادة بضرورة هذه النقلة وامتلاكها للوعى والمعرفة بطبيعتها ومن ثم بالأساليب والآليات اللازمة لها ، وهو مايتضح من متابعة الخطاب السياسى لمختلف القوى السياسية فى الأراضى المحتلة . ولذلك فدون حرث الأرض بوعى وجرأة لهذه النقلة ، فالأرجح ان يظل احتمال عودة الانتفاضة للركود قائما ، وهو مابدا واضحا فى الأيام الأخيرة من ١٩٩٠ فى اطار نمط يتسم بالمراوحة بين الصعود والهبوط وفقا لتطورات الواقع الموضوعى الذى ينتظر ان يفرز صعوبات جديدة مع ظهور تأثير التداعيات الاقتصادية لأزمة الخليج على الأراضى المحتلة ، سواء على مستوى معيشة اعداد كبيرة من سكانها أو على صعيد الخدمات الوثيقة الصلة بالكفاح الوطنى وخاصة الخدمات الصحية حيث من المتوقع ان تعانى المؤسسات العلاجية التى تقدم العلاج المجانى لجرحى الانتفاضة نتيجة تراجع التمويل الخليجى لها .

ومع ذلك تظل ثمة فرصة محدودة لتوسيع قاعدة الاقتصاد المحلى نتيجة عودة اعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين كانوا يعملون بالكويت ، وخاصة اذا كان لدى بعضهم مدخرات واذا كانوا على استعداد لاستثمارها فى مشاريع انتاجية بالأراضى المحتلة ، وتحمل مخاطر ذلك . فالتداعيات المترتبة على أزمة الخليج من ناحية وعلى فصل اعداد متزايدة من العاملين باسرائيل يمكن ان تقود الى تعميق مفهوم الاعتماد على الذات بما يمكن ان يؤدى إليه من تدعيم النزعة الاستقلالية ، خاصة وان مطلب مقاطعة العمل فى اسرائيل الذى طرحته الانتفاضة فى بدايتها قبل ان تدرك مصاعبه يتحقق بمعدلات مرتفعة لكن بمبادرة اسرائيلية نتيجة تزايد حالات احلال المهاجرين السوفييت محل العاملين الفلسطينيين .

واذا امكن تحقيق ذلك والتغلب على مختلف المصاعب التى تواجه تدعيم النزعة الاستقلالية بهذا المعنى ، فربما يمكن خلق مناخ علم موات للتقدم صوب وضع بعض الأسس اللازمة للعصيان المدنى فى فترة مقبلة ، خاصة وان اهم انجاز للانتفاضة حتى الآن هو خلق ارهاصات السلطة الوطنية الموازية للسلطة المحتلة ويواكب تزايد مستمر فى حالة الكراهية والعداء بين الفلسطينيين والاسرائيليين ، مما يفرض انفصالا واقعيا للأراضى المحتلة عن اسرائيل يظهر فى ندرة توجه الاسرائيليين الى هذه الأراضى من ناحية والتناقص المستمر فى اعداد العرب الذين يتوجهون لاسرائيل لمختلف الأغراض وأهمها العمل من ناحية اخرى .

ثالثا : أزمة الخليج .. واحتمالات تسوية القضية الفلسطينية

يثير الحديث عن احتمالات تسوية القضية الفلسطينية بعد أزمة الخليج قضيتين تتعلق احداهما بأولويات التعامل الدولى مع مشكلات المنطقة ، بينما ترتبط الأخرى بمدى توافر الشروط الموضوعية للتسوية وما اذا كانت ازمة الخليج تسهم فى ذلك من خلال تأثيرها على الأحداث الرئيسية الفلسطينية .

١ - اولويات التعامل الدولى مع مشكلات المنطقة فى ظل ازمة الخليج :

ظهر واضحا منذ اليوم الأول لأزمة الخليج انها استحوذت على القسط الأكبر من الاهتمام الدولى . فاعتبارها أول أزمة ساخنة تتفجر اثر انتهاء عصر الحرب الباردة ، وفى ظل عملية اعادة بناء النظام العالمى على أسس جديدة ، فقد توارت الى جانبها مختلف القضايا الأخرى ، بما فيها القضية الفلسطينية التى كانت مطروحة على قائمة الأعمال العالمية عشية تفجر أزمة الخليج رغم تعثر الجهود التى استهدفت تحركها عبر حوار فلسطينى اسرائيلى مباشر .

وازاء القلق الذى استولى على منظمة التحرير والعديد من القوى العربية لهذا التطور ، حاول الرئيس العراقى استثمار هذا الوضع بطرح مبادرة فى ١٢ اغسطس تربط ازمة الخليج ببقية مشكلات المنطقة ، وتطالب بوضع ترتيبات لانسحابات من مختلف المناطق المحتلة فيها طبقا لمبدأ واحد ، بحيث يشمل ذلك الانسحاب الاسرائيلى من فلسطين ولبنان وسوريا والانسحاب السورى من لبنان ، وانسحاب بين العراق وايران - وايجاد ترتيبات للحالة العراقية الكويتية .

وكشفت ردود الفعل التى سادها رفض هذه المبادرة الأولوية التى تحظى بها أزمة الخليج على الصعيدين العربى والدولى . ومع ذلك فقد أثارت المبادرة جدلا مستمرا حول ماأصبح يعرف بقضية الربط التى دخلت القاموس السياسى ، وأصبح محورها الربط بين القضيتين الخليجية والفلسطينية ، وبرزت مناهج متباينة فيما يتعلق بهذا الربط .

المنهج الأول : الذى تبنته منظمة التحرير وبعض الدول والقوى السياسية العربية وهو مايمكن تسميته (الربط المتزامن) أو (المتوازى) بين المشكلات ، بمعنى ضرورة حلها فى وقت واحد . ويختلف هذا النهج عن المبادرة العراقية فى عدم تبنيه لفكرة الجدول الزمنى المرتبط بترتيب وقوع الاحتلالات . فرغم ان منظمة التحرير ايدت تلك المبادرة حين اعلانها ، واعتبرتها مدخلا لحل كل مشكلات المنطقة ، الا ان مجمل خطابها السياسى يصب فى مجرى نهج الربط المتزامن .

لكن النقد الأساسى الذى تعرض له هذا النهج هو تجاهله للاختلاف بين مشكلات المنطقة . فعلى سبيل المثال تتميز حالة الكويت بأن دولتها قائمة قبل الاحتلال العراقى ، بعكس حالة الأراضى المحتلة التى لم تقم دولة مستقلة فيهابعد . كما ان احتلال الاراضى الفلسطينية عام ١٩٦٧ تم فى اطار اوسع شمل احتلال اراض مصرية وسورية ايضا ضمن اطار اكثر اتساعا لمشكلة معقدة ممتدة تعود اصولها الى ماقبل ذلك الاحتلال بعشرين عاما على اقل تقدير . وفضلا عن ذلك فقد اكتسبت أزمة الخليج منذ اللحظة الأولى لاحتلال الكويت طابع الالحاح نتيجة الاصرار الدولى على حل شامل وفورى لها لايحتمل التجزئة او الخطوات الصغيرة ، وذلك على عكس القضية الفلسطينية التى اكتسبت تاريخيا طابعا مختلفا يستبعد امكانية الحل الشامل دفعة واحدة ويفرض

اللجوء للحلول الجزئية والخطوات الصغيرة وهو ماأقرت به جميع اطرافها بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . ولذلك فبينما كان هناك اتفاق دولى كامل على حل شامل وفورى لأزمة الخليج ، لم يمكن توفير هذا الاتفاق على خطوة صغيرة بشأن القضية الفلسطينية مثل الحماية الدولية فى الأراضى المحتلة .

المنهج الثانى : الذى تشبثت به اسرائيل ودعمته الولايات المتحدة برفض أى نوع من الربط مع ملاحظة ان الموقف الأمريكى على عكس الاسرائيلى ظل حريصا على تأكيد ضرورة تسوية جميع مشكلات المنطقة لكن دون التزام بالربط بينها . وقد لفت الانتباه فى كلمة الرئيس الأمريكى امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩٠ ماأشار إليه من أن الانسحاب العراقى الكامل من الكويت سيوفر الامكانية للتقدم نحو حل النزاع العربى الاسرائيلى . كما لايخفى ان واشنطن رغم سعيها الى تجنب الربط اعطت الضوء الأخضر للتعجل بالقضاء على تمرد العماد المعزول فى لبنان ميشال عون كخطوة تمهد لحل الأزمة اللبنانية .

اما **المنهج الثالث :** فقد عبر عن توافق اوروبى سوفيتى على مايمكن وصفه بالربط المتعاقب بين المشكلات بمعنى تركيز الاهتمام على حل ازمة الخليج أولا ولكن مع تهيئة الأجواء لحل المشكلات الأخرى ، من خلال البدء فى بحث المبادىء والأسس التى يستند اليها حلها . وقدم البيان الأوروبى السوفيتى المشترك الصادر فى ٢٦ سبتمبر صياغة واضحة تعبر عن هذا النهج ، حيث أكد أولوية تحقيق الانسحاب من الكويت مع العزم على مضاعفة الجهود الرامية الى حل المشكلات الأخرى فى المنطقة وخاصة فلسطين ولبنان فى اطار الالتزام بالعمل على تحقيق سلام عادل وشامل وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذه المشكلات . وكانت هناك تمايزات خفيفة فى اطار هذا النهج حيث فضل الاتحاد السوفيتى وفرنسا عقد مؤتمر سلام دولى عقب انتهاء أزمة الخليج . وظهر هذا واضحا فى مبادرة الرئيس الفرنسى امام الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث تضمنت حل مشكلات الشرق الأوسط بعد الانسحاب العراقى من الكويت فى اطار مؤتمر دولى . كما طرحت دول اوربية اخرى ، وخاصة ايطاليا واسبانيا ، فكرة عقد مؤتمر امن وتعاون لدول البحر المتوسط على غرار مؤتمر هلسنكى . والملاحظ ان موقف بريطانيا لم يخرج عن اطار هذا النهج ، وزغم انه كان محتفظا بدرجة أو بأخرى على أى تحرك بشأن القضية الفلسطينية قبل انتهاء أزمة الخليج .

ومع ذلك فقد دعا وزير خارجية اسرائيل للاستعداد للتفاوض من أجل تسوية سلمية عقب انسحاب العراق ، لأن الموقف العربى المعتدل ستكون له الغلبة مما يتيح افضل فرصة لضمان أمن اسرائيل فى اطار هذه التسوية .

وقد بدأ الموقف الأمريكى فى كثير من الأحيان قريبا من نهج الربط المتعاقب خاصة وأن أحد الأهداف المعلنة للسياسة الأمريكية تجاه هذه المنطقة هو قيادة العالم نحو تسوية فيها تزيل تهديدها للسلام العالمى . وكلمة بوش أمام الجمعية العامة لم تكن بعيدة عن منطق هذا النهج . كما نجد اتجاها قويا فى الخطاب الرسمى الأمريكى يؤكد ان انتهاء ازمة الخليج يزيد فرص تحقيق السلام فى المنطقة بأكملها وقد قبلت واشنطن خلال المفاوضات التى قادت الى قرار مجلس الأمن رقم (٦٨) بشأن القضية الفلسطينية بفكرة عقد مؤتمر دولى للسلام فى الوقت المناسب ، وان رفضت تضمينها فى القرار نفسه اكتفاء بورودها فى بيان رئاسى من المجلس .

لكن ما ميز الموقف الأمريكى هو رفضه لأى نوع من الاعداد لحل القضية الفلسطينية قبل الانتهاء من ازمة الخليج . وهذا الفارق تظهره المقارنة بين كلمة المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة امام مجلس الأمن عقب صدور القرار ٦٧٢ وكلمات مندوبى الدول الدائمة الأخرى . ففى حين اعتبر الأخيرون ان القرار خطوة اولى نحو معالجة النزاع / الاسرائيلى ، اكد المندوب الأمريكى ان ماقام به المجلس لايعطيه صلاحية معالجة اى موضوع يخرج من المسائل المباشرة التى تضمنها القرار الذى لايتطرق الى وضع عملية السلام فى الشرق الأوسط ولا يغير دور الأمم المتحدة فى هذا المجال .

وقد ادى تصاعد الانتفاضة فى الأراضى المحتلة ، ودخول هذه الأراضى مرحلة جديدة من التوتر الحاد عقب مذبحة الحرم القدسى فى ٨ اكتوبر الى تدعيم قضية الربط بين المشكلتين الخليجية والفلسطينية . فقد اعطى ذلك التطور مزيدا من الدلائل على انتهاء أزمة الخليج لايتيح تحقيق الاستقرار فى المنطقة مالم يمكن التوصل الى حل للقضية الفلسطينية ، الأمر الذى فرض عودة الاهتمام العالمى بهذه القضية التى وجدت لها مكانا فى جدول اعمال مجلس الأمن الذى اقتصر تقريبا على أزمة الخليج خلال شهريها الأولين .

وفى ظل هذا التطور تبدلت طبيعة التساؤلات التى كانت مطروحة حول العلاقة بين مشكلات المنطقة ، بحيث لم تعد القضية المطروحة منذ اكتوبر ١٩٩٠ هى الربط او عدم الربط بينهما ، وانما غدت متعلقة بالأسلوب المناسب للتعبير عن هذا الربط القائم بالفعل .

ونتيجة لذلك ظهرت اجتهادات مهمة فى اطار منهج الربط المتعاقب ورغم ان بعضها اهتم بالبدء مبكرا فى وضع أسس لحل كل القضايا الأخرى فى الوقت الذى تتركز الجهود على انهاء ازمة الخليج ، فقد تقيدت هذه الاجتهادات بحرص الولايات المتحدة على تجنب اى تحرك يمكن ان يؤدى الى خلط الأوراق واعطاء الانطباع بامكان حصول

العراق على جائزة من اى نوع نتيجة لغزوه الكويت . لكن لم يصدر عن واشنطن مايشير الى اى تحفظ على بدء تحرك لحل القضية الفلسطينية عقب انتهاء ازمة الخليج ، وانما على العكس صدرت اشارات متعددة تفيد بضرورة ذلك .

ولذا فالمتوقع أنه عقب انتهاء أزمة الخليج ، سيكون هناك مناخ دولى موات لطرح هذه القضية على أساس المعايير التى تأكدت عبر التعامل مع الغزو العراقى للكويت ، وفى مقدمتها عدم جواز احتلال الأراضى بالقوة . وبالتالى ربما يصبح الأمر متوقفا على مدى استعداد الطرفين الرئيسيين للقضية الفلسطينية الآن ، وهما اسرائيل ومنظمة التحرير للتعامل مع هذا المناخ .

٢ - المواقف الاسرائيلية والفلسطينية المحتلة من التسوية :

سبقت الاشارة الى ماأدت اليه ازمة الخليج من اضعاف موقف اسرائيل ومنظمة التحرير على السواء . فقد اضعفت اسرائيل نسبيا بما كشفت عنه من حدود التعاون الاستراتيجى مع امريكا بعد ان كان انتهاء عصر الحرب الباردة قد أثار شكوكا بشأن استمرارية اهمية دور اسرائيل فى الاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة . كما ادى الموقف الذى تبنته منظمة التحرير تجاه هذه الأزمة الى اضعاف موقفها نتيجة تدهور العلاقات مع دول الخليج العربية ومصر من ناحية وتراجع صورة الاعتدال التى اكتسبتها على الصعيد الدولى قبل الأزمة من ناحية اخرى .

لكن الأزمة مع ذلك كانت تواجهها لتحريك عملية التسوية ، ولتأكيد دعوى ان المشكلة الفلسطينية ليست جوهر الصراع القائم فى هذه المنطقة الحافلة بالاضطرابات .

وهكذا ففى الوقت الذى شعرت الحكومة الاسرائيلية بأن ازمة الخليج رفعت عن كاهلها اعباء سلام يفرض عليها تقديم تنازلات للفلسطينيين ، عاد خطابها السياسى للتركيز على ان حل النزاع العربى الاسرائيلى ينبغى ان يتحقق عبر اتفاقات مع الدول العربية كل على حدة بما يعنيه ذلك من وضع نهاية لخطة السلام الاسرائيلية نفسها التى تم اقرارها فى ١٤ مايو ١٩٨٩ وقد انتقد شامير الولايات المتحدة لكونها لاتبذل جهدا كافيا للوساطة من اجل سلام بين اسرائيل والدول العربية مؤكدا ان انهاء حالة الحرب بين اسرائيل وجيرانها يكتسب اولوية على التوصل لاتفاق مع الفلسطينيين ودلل على ذلك بأن للولايات المتحدة نفوذا لدى الدول العربية لكبر مما لها تجاه مااسماه (جماعات الارهاب) واعتبر ان فرص التوصل الى اتفاق مع سوريا زادت بتعاونها العسكرى مع الولايات المتحدة فى ازمة الخليج (جيروزاليم بوست ٢٠ سبتمبر) . وقد عارض حزب العمل هذا التوجه على أساس ان ادخال اية دولة عربية فى عملية التسوية قبل التوصل الى اتفاق مبدئى مع ممثلى الفلسطينيين سيزيد الأمر تعقيدا ، وانه من الصعب تصور التزام دولة عربية باجراء محادثات سلام مع اسرائيل دون ادراج مصير الضفة والقطاع ضمن ان لم تكن على رأس جدول الأعمال والمثير للانتباه انه واكب هذا التوجه الاسرائيلى - الخروج من معادلة الحل الثنائى مع الفلسطينيين الى الحلول الثلاثية مع الدول العربية المعنية توجها موازيا تبنته منظمة التحرير الفلسطينية والافادة من المتغيرات الدولية التى اقترنت بأزمة الخليج والتركيز بالتالى على ضرورة تنفيذ القرارات الدولية والمتعلقة بهذه القضية . وفى هذا الاطار دعت الى تدعيم دور الأمم المتحدة ومعاملة القضية الفلسطينية بنفس المعايير الدولية التى تعامل بها ازمة الخليج . ويبدو أن وراء هذا التطور فى موقف منظمة التحرير رؤية تنطلق من اية تحولات عميقة ستترتب على أزمة الخليج ، وبالتالى ضرورة الدخول على خط الترتيبات الاقليمية الجديدة لايجاد مكان للقضية الفلسطينية ضمنها من موقع المشاركة فيها . ولعل محاولات المنظمة للتوسط سعيا إلى أى حل سلمى لأزمة الخليج تندرج فى هذا الاطار .

وهكذا حدث تطور متزامن تقريبا فى موقفى اسرائيل ومنظمة التحرير يتلخص فى تجاوز الاطار الثنائى (الاسرائيلى - الفلسطينى) الذى كان معتمدا كأساس للتسوية خلال النصف الثانى من ٨٩ والأول من ١٩٩٠ . لكن فى الوقت نفسه كانت حكومة شامير تعمل على فرض للأمر الواقع فى الأضى المحتلة بما فى ذلك توسيع بعض المستوطنات القائمة لاستيعاب قسم من المهاجرين السوفيت . وتمتع الوزراء الأكثر تطرفا داخلها بقدر كبير من حرية التصرف فى هذا المجال ،-وعلى رأسهم وزير الاسكان شارون ووزير الزراعة ايتان . فقام الأول بتزويد عدة مستوطنات فى الضفة ببعض الأبنية الجاهزة التى قام باستيرادها . كما أن الثانى قدم مشروعا يشتمل على خطط بعيدة المدى تضمن استمرار سيطرة اسرائيل على مصادر المياه فى الضفة ، على أساس أنه لا بديل لذلك مع توقع انضمام أكثر من مليون يهودى إلى سكان اسرائيل خلال خمس سنوات .

ومع ذلك فالملاحظ أن بروز قضية الربط بين القضيتين الخليجية والفلسطينية أثار قلقا فى الدوائر الرسمية الاسرائيلية ، وخاصة مع اتساع نطاق التأييد الدولى لنهج الربط المتعاقب الذى يدعو إلى حل القضية الفلسطينية فور انتهاء أزمة الخليج . وأخذ هذا التخوف من الربط يتزايد توجسا مما يمكن أن يترتب على انتصار أمريكا وحلفائها العرب من ضغوط على اسرائيل لتقديم تنازلات تتيح

الوصول إلى هذا الحل . كما برز تخوف من ان تنعكس خبرة تدويل أزمة الخليج والدور المهم للأمم المتحدة فيها وتزايد فعالية مجلس الأمن من خلالها على القضية الفلسطينية بحيث تفقد الولايات المتحدة انفرادها السابق برعاية الحل الاسرائيلى لهذه القضية . وسيكون من نتائج ذلك أن تصبح اسرائيل الهدف التالي للاجماع بعد العراق ، مع تصاعد الدورين السوفيتي والأوربي في عملية البحث عن تسوية للقضية الفلسطينية .

وهذا مايفسر المسعى الذى قامت به اسرائيل لدى الولايات المتحدة لتجنب اى حل لأزمة الخليج على حساب اسرائيل .

وحظى هذا الموضوع باهتمام بالغ من شامير اثناء زيارته واشنطن فى ديسمبر ١٩٩٠ . كما سعت الولايات المتحدة من جانبها الى تجنب مايمكن ان يؤدى الى تحول اسرائيل كهدف للاجماع الدولي بعد ازمة الخليج وكان إصرارها على عدم ايراد أية إشارة إلى المؤتمر الدولى فى عقب قرار مجلس الأمن ٦٨١ مؤشرا واضحا لذلك .

ودلالة ذلك ان الفرصة التى اتاحتها ازمة الخليج لاسرائيل لتجنب ضغوط التسوية قد لاتكون اكثر من ارجاء للالحاح الذى فرضته الانتفاضة الفلسطينية من اجل هذه التسوية الى مابعد انتهاء تلك الأزمة ، بحيث تستأنف الضغوط الدولية بعدها مختلفة نتيجة خبرة ازمة الخليج واسلوب التعامل الدولى معها .

ولما كان الموقف الاسرائيلى المتشدد هو الذى تسبب فى افشال محاولات التسوية السابقة ، فيبدو ان الجهود المتوقع بذلها عقب ازمة الخليج ستكون افضل حظا من سابقاتها ، بشرط ألا تؤدى تداعيات الأزمة الى انغماس اسرائيل فيها وقيامها بدور وخلصة فى حالة نشوب حرب .

ومع ذلك لاينبغى تصور ان الأمر سيكون يسيرا فيما يتعلق بالتعامل الدولى مع الحكومة الاسرائيلية الحالية . فلابد من تذكر انها اكثر الحكومات تشددا فى تاريخ اسرائيل . فهي حكومة ارض اسرائيل بكل ماتنطوى عليه هذه العبارة من معنى . وهذا مايجب اخذه في الاعتبار عند التفكير فى افاق تسوية القضية الفلسطينية بعد ازمة الخليج .

وعلى الجانب الآخر نزعم ان ماأدت اليه الأزمة من اضعاف مركز منظمة التحرير يجعلها اكثر قابلية للتعرض لضغوط لتقديم مزيد من التنازلات ، فالارجح ان يؤدى نفور اطراف اخرى فى عملية التسوية من التعامل معها الى اعادة طرح قضية التمثيل الفلسطيني على نحو اكثر حدة نتيجة صعوبة ايجاد بديل فعال لهذه المنظمة . وستكون هذه عقبة اضافية تواجه الجهود المتوقعة لتحريك التسوية عقب انتهاء ازمة الخليج كما ان التعارض الجوهرى بين مواقف عدد من الدول العربية الرئيسية والموقف بين صراع عربى أسرائيلى وصراع فلسطينى اسرائيلى الأمر الذى قد يطرح مناهج جديدة لعملية التسوية تأخذ هذا التطور فى الاعتبار .

القسم الثالث :

الاقتصادات العربية

- أزمة الخليج والاقتصادات العربية .
- الوحدة اليمنية بين التفاهم السياسى والصعوبات الاقتصادية
- أعادة بناء الاقتصاد اللبنانى .

كان جوهر الخطة الأصلية الموضوعة لهذا القسم من تقرير عام ١٩٩٠ هو التركيز على بحث تطورات وإشكاليات العمل الاقتصادى العربى المشترك فى ظل معطى تعدد التجمعات الاقليمية العربية ومأزق الهياكل القومية للنظام العربى . كما تضمن التخطيط الأصلى أيضا تحليل قضايا بناء ودمج الاقتصاد اليمنى بعد الوحدة السياسية ، وبحث مشاكل إعادة بناء الاقتصاد اللبنانى بعد نهاية الحرب الأهلية .

وبعد زلزال الخليج كان منطقيا أن يعدل التخطيط الأصلى ، وأن يصبح تحليل الأبعاد الاقتصادية لأزمة الغزو العراقى للكويت وتداعياتها العربية هو محور التركيز فى هذا القسم من التقرير . إلا أنه صعب علينا أن نتجاهل قضيتى الوحدة اليمنية وإعمار لبنان ، طالما أنه رغم الانشقاق والتصدع فى النظام العربى بعد أزمة الخليج ، لا يزال ممكنا وضروريا أن يوفر لهما قدراً من قوة الدفع .

وفى تحليل الأبعاد الاقتصادية لأزمة الخليج فإننا نهدف إلى المساهمة فى كشف علاقات السبب والنتيجة بين المقدمات والتداعيات الاقتصادية للأزمة ، مع قراءة أولية لحسابات التكاليف والخسائر المترتبة على الأزمة . وإذا قضايا هذا التحليل ، فإنها قد تحددت ، من جهة ، بما تضمن الخطاب الدعائى العراقى الذى برر لغزو الكويت ، وما أثاره من ذرائع اقتصادية لقيت استجابة رسمية وشعبية على امتداد الوطن العربى . ومن ذلك خاصة ما يتصل بقضايا : السياسة النفطية وتفاوت الثروة والعدالة الاجتماعية . ومن جهة ثانية ، فإن نطاق التحليل يمتد ليشمل القضايا التى أثارتها القراءة الخاطئة للأزمة والتى أبرزت أخطار التعلم السلبى من منظور عدم تجاوز الأوضاع الاقتصادية التى تهدد الأمن القومى العربى وخاصة الخليجى . ومن ذلك بالذات ما يتعلق بقضايا : الانكشاف الاقتصادى والعون الخليجى والتكامل العربى .

أولا : أزمة الخليج والاقتصادات العربية

لعل المطامع فى الاستحواذ على ثروة الكويت النفطية والمالية ، والمطامع فى بناء العراق كقوة اقليمية مهيمنة ، كانت أهم الدوافع الاقتصادية والاستراتيجية وراء قرار النظام العراقى بغزو الكويت . ولم تكن عواقب هذا القرار سوى تبديد لا حدود له للثروة العراقية والكويتية والخليجية بوجه خاص ، فضلا عن تدمير غير مسبوق للقوة العراقية بل والعربية بوجه عام . وفى محاولة إضفاء المشروعية على قرار غزو الكويت تعددت الاتهامات والتبريرات والغايات التى أعلنها النظام العراقى أسبابا لهذا القرار .

وكانت أهم الاتهامات تلك التى احتوتها المذكرة التى قدمها العراق إلى الأمانة العامة للجامعة العربية قبل الغزو بأسبوعين . وسوف نتناول الحجج التى تضمنتها هذه المذكرة ، وما أثارته من مناظرات عربية حول حماية ومضاعفة واستخدام الثروة النفطية العربية لصالح الوطن العربى ، فى قراءة أولية للاقتصاد السياسى لأزمة الخليج . وفى هذه القراءة يتركز التحليل على بحث دوافع وعواقب قرار الغزو ، وبالذات من زاوية العراق .

وفى مقدمة التبريرات التى حاولت اضفاء شرعية عربية - بل وإسلامية - على قرار الغزو ، كانت الدعوة إلى « إعادة توزيع الثروة » بين الأغنياء والفقراء فى العالم العربى . وإذ افتقرت المناظرات العربية إلى المناقشة الموضوعية الرصينة فى حالات عديدة لقضية العون الانمائى الخليجى ، فقد رأينا أن نوفر معلومات موثقة حول هذا العون . ولا نقتصر هنا على نقد المغالطة فى الخطاب الدعائى المبرر للغزو ، وإنما نوضح أيضا أخطار القراءة الخاطئة التى أعقبته وخاصة من قبل الكويت .

ولعل أبرز الغايات التى أعلنت للدفاع عن قرار الغزو ، هى منع الكويت من مواصلة سياسة إغراق السوق النفطية التى تضر بالمصالح النفطية والاقتصادية للعراق وغيره من الدول العربية المصدرة للنفط . وإزاء تشوش المناظرات العربية ، فإننا نركز هنا على بيان أسباب فشل نظام حصص الانتاج فى الأوبك وحقائق انتشار هذه الممارسة . كما نوضح أن محاولة العراق السيطرة على إمدادات النفط العربية كانت أول دوافع المبادرة الامريكية لقيادة التحالف الدولى ضد العراق وأهم أسباب اضعاف السيطرة العربية على صادرات وعائدات النفط العربى .

١ - الاقتصاد السياسى لقرار الغـزو العراقى :

أ - لقد اتهم العراق الكويت : بالاستيلاء على نفط عراقى من حقل الرميلة على حدود البلدين ، ورفض السماح للعراق بمنفذ بحرى ضرورى له لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية - على الخليج ، وذلك بعدم قبول تأجير أو بيع جزيرتى وربه وبوبيان للعراق ، فضلا عن المطالبة بديون الكويت على العراق ، وهى الديون التى تتمثل فى قروض بدون فوائد قدمت أبان الحرب العراقية - الايرانية .

وبداية ، نؤكد أن غزو الكويت لا تبرره هذه الاتهامات والمطالب العراقية ، الحدودية أو الأمنية أو المالية ، التى تضمنها الخطاب العراقى قبل الغزو . إذ بافتراض « مصداقية » تلك الاتهامات ، و « مشروعية » « هذه المطالب » ، فقد كان يمكن التوصل بشأنها إلى تسوية سياسية « مرضية » للعراق الذى يملك أدوات للضغط وقدرات تفاوضية تفوق بلا جدال ما لدى الكويت منها . وبدون خوض فى « دفاع » الكويت ضد هذه الاتهامات ، وما تضمنه هذا الدفاع السابق للغزو من تشكيك فى مصداقية ومشروعية دعاوى ومطالب العراق فإننا نؤكد أن الشرعية الدولية والعربية كانت الاطار الواجب القبول به لابرام معاهدة لترسيم الحدود النهائية بين البلدين ، ولتنظيم استغلال الحقول النفطية على الحدود المشتركة .

وقد تداعت « أسانيد » المطالبة العراقية بإسقاط ديون الكويت وغيرها من الديون العربية على الاطلاق ، وذلك بعد غزو الكويت . إذ أن هذا الغزو وما ترتب عليه من خسائر اقتصادية جسيمة للكويت وغيره من البلدان العربية الخليجية وغير الخليجية يفرض على العراق أن يسدد فاتورة هذه الخسائر بما قد يضاعف ما عليه من ديون . بل أن مقايضة الدعم الاقتصادى بالدعم الأمنى « على أساس تبادل المصالح » تصبح منطقية بين دول الخليج العربية المعرضة أمنيا ، والدول العربية المعرضة اقتصاديا التى تحالفت معا ضد العدوان العراقى . وفى حساب الخسائر العراقية ، قد نضيف هنا خسارة الرهان على تحالف إيرانى مقابل تسليم الأخير بكل المطالب الايرانية . وعلى أية حال فإننا نسلم بأن اعتبارات الأمن القومى العربى تتوافق مع التوجه الضرورى الى ادارة علاقات سلام وتعاون مع إيران وغيرها من دول الجوار الاقليمى للوطن العربى . وفى حال بلوغ هذا الهدف ، تسقط مبررات العراق بالمطالبة بالمزيد من الدعم الاقتصادى الخليجى العربى ، إذ لم يتجاهل فقط أولويات الأمن القومى العربى ، وإنما أهدر هذا الأمن بغزو الكويت وتهديد الخليج .

والواقع أن المطالب « الحدودية » للعراق تتجاوز نطاق حقل الرميلة وتتعدى المنفذ إلى الخليج ، كما أن المطالب « المالية » للعراق تتخطى مجرد إسقاط الديون . وإذا أعدنا قراءة قائمة الاتهامات العراقية لنحدد الغايات العراقية وراء غزو الكويت ، فإننا نرصد هدفين أساسيين :

الأول : هو محاولة ضم الكويت ، كهدف تاريخى للعراق ، زاد إلحاحا مع اكتشاف وتصدير النفط .

والثانى : هو محاولة الخروج من المأزق الاقتصادى الصعب الذى واجه العراق وخاصة بسبب أعباء الحرب مع إيران .

ويكشف الخطاب العراقى بعد الغزو عن أن إلحاق الكويت لا يعدو خطوة على طريق تحقيق طموحات النظام العراقى فى الهيمنة الاقليمية بدءا من « اخضاع الحلقات الضعيفة فى المجال الحيوى للعراق » .

وفى حال العجز عن التوسع ، فإن العدوان قد يكون سبيلا لانتزاع الاتاوات المالية من الكويت والسعودية وغيرها لصالح « القوة الباطشة العراقية » . وإذا كان العراق قد نال عشرات المليارات من الدولارات من الكويت وغيرها درءاً لتهديد غير مباشر لأمن الدول الخليجية العربية إبان الحرب العراقية الايرانية ، فإن تهديدا مباشرا بواسطة العراق لهذا الأمن ، لا يقتصر على مجرد تهديد نظمها وإنما كيانها ذاته ، قد يجبرها على أن تدفع أكثر ، بحثا عن السلامة .

وقبل الغزو ، اتهم العراق الكويت .. بأنها تجاوزت حصص انتاج النفط التى تقررت لها فى منظمة الأوبك ، وأنها اتبعت سياسة إغراق السوق النفطية أدت إلى تدهور أسعار النفط ، وتسببت فى خسائر مالية جسيمة للعراق ، وغيره من الدول العربية المصدرة للنفط ، وذلك بمشاركة الامارات و « بالتآمر مع الامبريالية » .

ومن أجل فهم أعمق لحقيقة التطورات فى سوق النفط ، قبل غزو الكويت نلاحظ :

أولا : أن أسعار النفط قد شهدت قفزة هائلة فى السبعينات ، بدت إيذانا بانتهاء عصر الطاقة الرخيصة على حساب الثروة العربية . وكانت هذه القفزات تعبيرا عن رفع القيود على تحقيق قانون العرض والطلب فى سوق النفط ، ونتاجا لانتزاع حقوق السيادة العربية فى مجال استغلال الثروة العربية ، فضلا عن واقع « احتكار القلة » فى سوق النفط العالمى .

ومن الهام أن نؤكد هنا على حقيقة تضيع فى ضجيج الحديث حول حماية ومضاعفة الثروة النفطية العربية ، وهى مصلحة الدول النفطية العربية قبل غيرها ، ومساهمة هذه الدول الأهم من غيرها ، فى تحقيق هذا الهدف إذ تبدو

واضحة مكاسبها الاقتصادية من تحقيق أسعار عادلة للنفط ، ويبدو ظاهرا أيضا دورها الحاسم فى تحقيق هذه الأسعار . ويتأكد هذا كله من مجرد قراءة حصص هذه البلدان فى عوائد واحتياطى وإنتاج وتصدير النفط .

وثانيا : ان أسعار النفط قد شهدت تدهورا حادا فى الثمانينات . وهو بدا انذارا بعود على بدء إلى عصر الطاقة الرخيصة على حساب الثروة العربية . لكن هذا التدهور كان محصلة تفاعل عوامل مركبة قادت فى نهاية المطاف إلى تحويل النفط العربى من عامل للقوة إلى عنصر للضعف فى إدارة صراع الارادات الدولية . حول السيطرة على النفط العربى .

والأمر ـ . كما أكد التقرير الاستراتيجى العربى فى عدد سابق . أن الدول الصناعية الرأسمالية ، بجهود جماعية وفردية قد تمكنت من تصحيح مابدا استثناءً تاريخيا ، أى عدم التطابق فى السوق العالمى بين حيازة القدرة المالية وافتقاد القدرة الصناعية ، فى البلدان العربية المصدرة للنفط . واستطاعت الدول الصناعية بالاستناد إلى عوامل القوة الشاملة التى بحوزتها ، وخاصة القوة الصناعية التكنولوجية ، أن تحول سوق النفط إلى مجال تميل فيه قوة المساومة لصالح المستهلكين والمستوردين على حساب المنتجين والمصدرين ويصبح فيه سوقا للمشترين وليس للبائعين ، وخاصة بتدوير عوائد النفط لصالح الغرب .

والأهم هنا ، هو أنه بدلا من العمل على أساس توازن المصالح العربية ، وتضافر عوامل القوة العربية ، وتصحيح الاختلال فى توازن القوى الاقتصادية بين الوطن العربى والدول الصناعية ، واستكمال التصنيع العربى فى إطار التكامل لبناء أسس الاعتماد المتبادل المتكافىء بين الاقتصادات العربية والاقتصادات الصناعية ، بدلا من هذا وغيره من شروط تصحيح أسعار النفط وحماية الثروة العربية ، إذا بالعدوان العراقى يهدد بتدمير آبار النفط وما تم بناؤه من صناعات ، ويقود إلى تقويض مرتكزات تبادل المصالح والروابط القومية بين الأقطار العربية .

وثالثا : أن الكويت ـ كما سنفصل لاحقا ـ قد قبلت بخفض إنتاجها من النفط فى إجتماع جدة فى ١٠ يوليو ١٩٩٠ الذى ضم الدول الخليجية العربية المصدرة للنفط . وقد أقر الاجتماع حصة للكويت وحصة للامارات ، هى ١,٥ مليون برميل يوميا لكل من البلدين . وفى اجتماع منظمة الأوبك فى ٢٦ يوليو ١٩٩٠ أعلنت الكويت والامارات التزامهما بالحصص المذكورة ، التى أقرت لهما فى الاتفاق الجديد لحصص إنتاج أعضاء الأوبك .

والواقع أنه قبل هذه الاجتماعات والقرارات ، كان إنتاج الكويت يتجاوز حصتها المقررة بحوالى ٥٠٠ ألف برميل يوميا ، وكان انتاج الامارات يزيد بنحو ٩٠٠ ألف برميل يوميا عن حصتها الرسمية . وبذلك ساهمت الكويت والامارات بالنصيب الاكبر فى تجاوز سقف انتاج الأوبك . لكنه لابد من توضيح أن تجاوز حصص الانتاج كان ممارسة شائعة وعرفا مستقرا بين كل أعضاء الأوبك . كما تبدلت مواقف الأعضاء تجاه سياسة الأسعار بين التشدد والاعتدال . وقد تجاوز العراق ذاته حصته المقررة فى الأوبك طوال عامين أو أكثر حتى قبلت الأوبك مطالبه المتكررة حول المساواة بين هذه الحصة وحصة ايران المقررة . كما تخلى العراق عن موقف متشدد يطالب بأسعار مرتفعة لنفط الأوبك ، وتبنى موقفا معتدلاً يقبل بأسعار منخفضة لهذا النفط إبان سنوات الحرب العراقية ـ الايرانية .

ولاشك أن الاتهام ، بالتآمر ، يتجاهل الدوافع والمصالح الاقتصادية التى تفسر عدم الالتزام بحصص الانتاج وأن على حساب خفض الأسعار . وهكذا ، تبرز مثلا مبررات موضوعية مثل رغبة الدول المصدرة التى تواجه مصاعب اقتصادية فى ضمان الحصول على مستوى محدد من عوائد التصدير عند انخفاض أسعار النفط فى الأسواق العالمية . وقد يكون الأهم هو مصلحة الدول المصدرة ذات الاحتياطى الهائل فى خفض الأسعار لإزاحة المنافسين الجدد فى سوق انتاج النفط ، أو لإعاقة تطوير مصادر الطاقة البديلة فى الدول الصناعية التى تمثل المستهلك والمستورد الرئيسى للنفط . وقد تُقبل هذه المبررات أو تساق مبررات مضادة ، إلا أنه لابد من التسليم بحقيقة تعارض مصالح الدول المصدرة للنفط ، وهو تعارض لا يمكن التغلب عليه إلا على أساس الحوار داخل « الأوبك » و « الأوابك » ، أى الاطارات التى ارتضتها هذه الدول لبناء توازن المصالح الضرورى بين بعضها البعض ، وبينها مجتمعة وبين الدول المُستوردة والمستهلكة للنفط .

ولعل الأهم هنا هو ، أنه إذا غضضنا الطرف عن أن الكويت قد بدأت فعليها خفض انتاجها وصادراتها من النفط ، فإن الأيام الفاصلة بين إعلان التزامها بحصتها المقررة والغزو العراقى لها ، ليست كافية بالقطع لاثبات اخلالها بهذا الالتزام ، ومن ثم الاضرار بالعراق أو غيره . وإذا قيل أن هذا الالتزام مرجعه تصعيد التهديدات العراقية ، فإن هذا القول حجة ضد الغزو وليس تبريرا مقبولا له ، إذ يثبت قدرة العراق على تحقيق هذا الهدف دون إقدام على الغزو . بل أن الغزو قدم مبررات قوية للكويت قد تدفعها إلى تجاوز حصتها الرسمية لتعويض الخسائر الجسيمة التى سببها عدوان العراق ، فضلا عن دور الغزو فى بناء تحالف

أمريكي - خليجي يستند إلى مقايضة النفط بالأمن .

.. ونضيف هنا أن أحد أخطر الأخطاء الاستراتيجية للغزو هو تصور قبول الابتزاز بقطع امدادات النفط واللعب بأسعار النفط ، من قبل الدول الصناعية ، التي تمثل أهم مستهلك للنفط العالمي وأهم مستورد للنفط العربي . وتكمن حطيئة الغزو في قطعه الطريق على التقدم صوب استكمال السيطرة العربية على الثروة العربية النفطية : نقصد تصحيح أسعار النفط وتزايد عوائد تصديره ، ومقايضة النفط بمواد ومعارف التكنولوجيا والتصنيع والأمن والتقدم ، على أساس المساومة .

لكن المساومة المشروعة والممكنة بالنفط العربي أمر لا يجمعه جامع بمحاولة النظام العراقي استخدام سلاح النفط بالأسلوب الذي عفى عليه الزمان ، أي بتجاهل قواعد توازن وتبادل المصالح . وكان يجدر بالمؤيدين لاستخدام هذا السلاح بروح المسئولية القومية ألا يستخفوا برد فعل الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة ، وألا يباركوا ، ارهابا يائسا ، لا يثمر إلا أضعاف القدرة العربية التي تمثل شرط مراعاة المصلحة العربية .

والأمر ، أن سياسة انتاج وأسعار النفط العربي لابد وأن تراعي مصالح الدول المستوردة والمستهلكة للنفط ، وخاصة الدول الصناعية . ونقصد بذلك ضرورة مراعاة عدم تهديد تدفق النفط ، ومراعاة الاستقرار الضروري لأسعار النفط . وفي المقابل ، فإن الدول العربية المصدرة للنفط عليها أن تساوم من أجل مقايضة النفط بالمواد والمعارف التي تمكنها من إنجاز أهداف التصنيع والأمن والتكافؤ كما أشرنا . ونكتفي هنا بإبراز ثلاث حقائق . تدعمها الأرقام . تؤكد خطورة الابتزاز بالنفط العربي :

الحقيقة الأولى . أن النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ، وسوف يبقى كذلك خلال عقود طويلة قادمة . وقد انخفضت حصة النفط في استهلاك الطاقة في العالم من حوالي ٤٤٪ في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٣٩٪ في عام ١٩٨٩ ، وهبطت هذه الحصة بالنسبة للدول الصناعية من حوالي ٤٩٪ في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٤٤٪ في عام ١٩٨٦ ، ثم استقرت عند هذه النسبة الأخيرة حتى عام ١٩٨٩ . والواقع أن هبوط حصة النفط في إجمالي استهلاك الطاقة في العالم والدول الصناعية خلال النصف الأول من الثمانينات يرجع إلى إجراءات توفير استهلاك الطاقة والنفط والاعتماد على المصادر غير النفطية للطاقة في الدول الصناعية التي تمثل أهم مستهلك للطاقة والنفط في العالم . وأما استقرار حصة النفط في استهلاك النفط ، على النطاق العالمي وفي الدول الصناعية ، خلال النصف الثاني من الثمانينات ، فإنه قد يرجع إلى تدهور أسعار النفط وتذبذبها عند مستوى منخفض في هذه الفترة . وهو ماقد يقوى حجج المدافعين عن سياسة أسعار رخيصة للنفط ، لإعاقة تطوير المصادر البديلة له في الدول الصناعية .

لكن مصاعب تطوير المصادر البديلة للطاقة بسبب التكلفة المرتفعة لها ، أو من زاوية أخطار التلوث كماهو حال الطاقة النووية ، فضلا عن تنامي استهلاك النفط في الدول الاشتراكية والنامية إزاء مصاعب التكيف مع حوافز توفير هذا الاستهلاك ، وغير ذلك من العوامل ، تعزز التوقع باستمرار النفط مصدرا رئيسيا للطاقة ، وتشير التوقعات إلى أن النفط سيبقى المصدر الأساسي للطاقة خلال النصف الأول من القرن القادم ، وسيوفر حوالي ٣٢٪ من الطاقة في العالم في عام ٢٠٢٠ ، أو بانخفاض لا يتجاوز ٧٪ بالمقارنة مع النسبة المماثلة في نهاية الثمانينات من هذا القرن . وللمقارنة' نذكر بأن الهبوط بلغ حوالي ٦٪ خلال عقد الثمانينات وحده .

والحقيقة الثانية . أن النفط العربي هو أهم مكونات الاحتياطي والانتاج والتصدير في العالم ، وسيبقى كذلك لعقود طويلة قادمة . وقد مثل النفط العربي ، الذي تملكه البلدان العربية أعضاء الأوابك بالاضافة إلى عمان حوالي ٦٠٪ من الاحتياطي المؤكد في العالم . وكانت حصة الدول الخليجية العربية أعضاء مجلس التعاون الخليجي بالاضافة إلى العراق حوالي ٥٧٪ من الاحتياطي المؤكد في العالم . وترتفع النسبة الأخيرة بإضافة إيران ، بحيث تصبح دول الخليج النفطية مالكة لحوالي ٦٦٪ من الاحتياطي المذكور ، وذلك في نهاية عام ١٩٨٩ . وعلى الرغم من أن حصة الدول العربية النفطية من الانتاج العالمي للنفط لم تزد عن حوالي ٢٥٪ في نهاية الثمانينات ، فإن التوقعات تشير إلى ارتفاع هذه النسبة إلى ٥٠٪ في عام ٢٠٠٠ . وحتى النسبة الراهنة فإنها تفوق انتاج أول وثاني البلدان المنتجة للنفط في العالم ، وهما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة . وكما هو الأمر بالنسبة للاحتياطي فإن الدول الخليجية وإيران تمثل وستبقى الأهم عالميا .

أضف إلى هذا حقيقة أن الدول العربية وإيران أهم مصدري النفط في العالم وقد ساهمت بنحو ٤٢٪ من صادراته العالمية في عام ١٩٨٩ . وتشير توقعات الانتاج والاستهلاك في العالم إلى استمرار هذا الوضع لعقود طويلة قادمة . وهكذا ، مثلا ، فإن التوقعات تشير إلى استمرار انخفاض الانتاج السوفيتي من النفط بنسب تصل إلى ٢٤٪ في بعض التقديرات السوفيتية المتشائمة لعام ٢٠٠٠ . وأما بالنسبة للولايات المتحدة فتشير التوقعات إلى ارتفاع نسبة

وارداتها من ٣٨٪ إلى ٦٠٪ من استهلاكها من النفط فى عامى ١٩٨٨ وعام ٢٠٠٠ على الترتيب .

والحقيقة الثالثة . ان الدول الصناعية ، المستهلك والمستورد الرئيسى للنفط فى السوق العالمية تعتمد بالأساس على واردات النفط من الدول العربية وخاصة الخليجية ، ويتجه هذا الاعتماد إلى التعاظم . وهكذا ، فإن الجماعة الأوروبية تستورد ٤٢٪ من احتياجاتها من النفط الخام من الوطن العربى . وغطت مجموعة الدول العربية أعضاء الأوبك حوالى ١١٪ من واردات النفط للولايات المتحدة فى عام ١٩٨٨ ، ويتوقع أن تقفز مساهمة الدول الخليجية ، وخاصة السعودية ، إلى ٢٨٪ من واردات النفط الأمريكية فى عام ١٩٩٥ . ويظهر أيضا اعتماد الدول الصناعية على النفط العربى ، واعتماد الدول العربية على أسواق الدول الصناعية فى تصدير هذا النفط ، من حقيقة أن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان قد استوردت حوالى ٦٦٪ من صادرات الشرق الأوسط النفطية فى عام ١٩٨٩ .

.. وباختصار ، فإننا إزاء واقع اعتماد متبادل بين الوطن العربى ، من جهة ، والعالم بأسره وخاصة الدول الصناعية ، من جهة أخرى ، فى سوق النفط العالمى تصديرا واستيرادا . وينبغى للدول العربية المصدرة للنفط أن تعمل على بناء أسس الاعتماد المتبادل المتكافىء ، شأنها فى هذا شأن جميع الدول العربية والنامية التى تسعى إلى ذات الهدف . إلا أن كل ما عرضنا له من حقائق يؤكد أن سبيل تحقيق هذا هو مضاعفة الثروة وليس إهدارها ، وهو المقايضة بالنفط وليس إحراقه وإحراق الوطن معه ، وهو السعى إلى إقرار مبدأ توازن المصالح وليس الابتزاز اليائس .

ب - وأثار العراق فى تبريره لغزو الكويت وتهديده لغيرها من الدول الخليجية العربية ، العديد من الدعاوى التى تتمحور حول أن هدف العراق هو إعادة توزيع الثروة العربية على أساس عادل يقضى على تفاوت توزيع هذه الثروة . وقد ترددت هذه الدعاوى على ألسنة الكثيرين من الذين استنكروا غزو الكويت ، ولقيت الكثير من الاستجابة الجماهيرية . ونؤكد بداية على أمرين :

الأول : أن ثروة النفط التى تملكها الدول الخليجية العربية ليست موضوعا للتوزيع بين الدول العربية . إذ على امتداد الزمان والمكان لم يحدث أن تقاسمت البلدان والشعوب ثرواتها ، وإنما جرى تبادل الخبرات أو جرى اغتصاب الثروات . والدول المعاصرة لا توزع ما تملكه من ثروة بالمجان ، وإنما تقدم العون ، أو تستثمر المال أو تتبادل السلع على أساس تبادل المنافع والمزايا . وقد تطالب الدول الخليجية العربية أن تكون ثروة النفط التى تملكها مشاعا للاقتسام إذا قبلت غيرها من الدول أن تكون الثروات الصناعية والزراعية والمائية وغيرها مشاعا للاقتسام والتملك . أضف إلى هذا ، أن النظم الاقتصادية منذ اضمحلال المشاعة البدائية لم تقم على أساس مشاعية تملك الثروات . ولا تعرف الرأسمالية أو الاشتراكية إعادة توزيع الثروة ، وإنما تقوم على حقوق الملكية ، الخاصة أو الجماعية ، وإن عرفت آليات مختلفة لاعادة توزيع الدخل المتولد عن استغلال الثروات الطبيعية واستخدام الأصول الانتاجية .

والثانى : ان تاريخ العالم لم يعرف « اعادة توزيع الدخل » أو « تقاسم غنائم السطو » على أساس العدل بواسطة قوة غازية . وعبر الحدود ، فإن حصة الأسد تكون من نصيب قائد الغزو ، وأما الفتات فإنه نصيب الواهمين والمحرومين والطامعين فى اقتسام الغنائم . وعلى المدى البعيد ، بعد أن تتراجع حاجة الطاغية إلى الخداع بالشعارات ، فإن الخسارة تصبح نصيب من لهثوا وراء سراب عدل وتصوروا إمكان إقامته بواسطة « المستبد العادل » . بل قد يغتصب المستعمر والطاغية ما قدمه قبلا من فتات من كل من تسول له نفسه أن يتطلع إلى العدل حقا .
وإذا كان العدل راية تعلو نظام القيم الانسانية فى النظم الاقتصادية المعاصرة وكان أساسا للرأسمالية التى أعيد بناؤها وما زال غاية الاشتراكية التى يعاد بناؤها ، فإن تحقيق العدل شكلا ومضمونا ، أمر يخص كل بلد وكل شعب .

لكن تعمق مقولة توزيع الثروة والدخل فى الوطن العربى يظهر أن حقبة النفط شهدت تعاظم فجوة الدخل بين أقطار الوطن العربية ، النفطية وغير النفطية . وهكذا ، كما أبرز التقرير الاستراتيجى العربى فى عدد سابق . فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى دولة الامارات ، بلغ حوالى ٤٣ مثل نظيره فى السودان فى نهاية الثمانينات . وأن الانفاق على الخدمات الاجتماعية فى السعودية بلغ حوالى ٢,٣ نظيره فى إحدى عشرة دولة عربية فى بداية الثمانينات . وهى فجوة لا شك هائلة بين الثراء والفقر . ونلاحظ هنا أن « عدم عدالة » توزيع الدخل تظهر أيضا بمقارنة مستويات الدخل بين البلدان النفطية « التقدمية » ، والبلدان غير النفطية « الفقيرة » . وهكذا ، مثلا ، فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى العراق بلغ حوالى ١٦ مرة مثل نظيره فى الصومال . وبلغ ذات النصيب فى ليبيا حوالى ١٢ مثل نظيره فى اليمن الجنوبى ، وذلك فى نهاية الثمانينات . وتتسع الفجوة فى الحالتين ، إذا أخذنا بمؤشرات أعوام الازدهار النفطى فى بداية الثمانينات .

وفى تقديرنا ، كما سنفصل لاحقا ، أن التعلم الايجابى من

درس الأزمة يوجب إدراك أن التفاوت الحاد فى توزيع الثروة والدخل لا يهدد فقط السلام القطرى والعالمى ، وإنما يهدد هذا التفاوت أيضا السلام القومى والاقليمى سواء بتهديد الاستقرار الداخلى فى البلدان التى ينلط بها أن تكون ركيزة للاستقرار الاقليمى والقومى ، أو بتهديد استقرار العلاقات بين دول النظام الاقليمى العربى .

والواقع أن العون الانمائى الرسمى العربى ، الذى قدمت أغلبه الدول الخليجية العربية وبالذات السعودية والكويت ، كان قناة هامة غير مسبوقة لإعادة توزيع الدخل بين الدول العربية الغنية والفقيرة وإن لم تكن القناة الوحيدة فى هذا المجال .

ونلاحظ أولا : أن الدول العربية الخليجية النفطية ، قدمت عونا انمائيا ، لم يكن ثمة بديل أو مثيل له بين معونات التنمية الرسمية . وكان هذا العون أهم تطور فى مجال التعاون ليس فقط بين الدول العربية بعضها البعض وإنما أيضا بين مجموعة الدول النامية عربية وغير عربية وكان هذا العون أداة هامة للتخفيف من وطأة مشاكل المدفوعات الخارجية وتمويل التنمية ، وللحد من تعاظم الاعتماد غير المتكافىء للبلدان النامية على القروض والمعونات من البلدان الصناعية .

أضف الى هذا ، أن العون الانمائى الرسمى ، من الدول العربية الخليجية ، كان من حيث الشروط والحجم مصدرا من أهم مصادر التمويل الميسر المتاح للبلدان العربية وغير العربية الفقيرة المتلقية لمعونات التنمية الرسمية . وتظهر أفضلية هذا العون ، سواء بالمقارنة مع التمويل الميسر الذى تقدمه الدول الصناعية الرأسمالية أو الذى قدمته آنذاك الدول الاشتراكية .

وثانيا : إن مؤسسات تقديم العون الانمائى الخليجى قد تنوعت لتغطى كافة أشكال المساعدات الانمائية والاقتصادية ، ومختلف مجموعات الدول المتلقية للمساعدات . فقد ساهمت الأقطار العربية الخليجية النفطية بالجهد الأعظم فى تأسيس صناديق وبنوك ومؤسسات : تمويل الاستثمار وتوفير الائتمان وتوازن المدفوعات . وهكذا ، فإن مؤسسات التمويل والتنمية العربية ، التى كانت هذه الأقطار رائدة فى إقامتها وفى نشاطها ، قد تنوعت لتقدم العون على نطاق عالمى (بنك التنمية الاسلامى) أو قارى (بنك التنمية الأفريقى) أو اقليمى (الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى) أو قطرى (هيئة الخليج للتنمية فى مصر) ... الخ . وقامت هذه الصناديق على أساس قطرى (الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية والصندوق السعودى للتنمية وغيرها من الصناديق القطرية) . أو قارى (المصرف العربى الافريقى) أو اقليمى (الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى) أو عالمى (صندوق الاوبك) . أضف إلى هذا ، مساهمة الأقطار العربية الخليجية فى إقامة مؤسسات تمويل الاستثمار (الشركة العربية للاستثمارات البترولية) وصناديق دعم المدفوعات (صندوق النقد العربى) ، ومؤسسات الضمان والائتمان (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار) . وتضيف أيضا مساهمات هذه الأقطار فى هيئات التمويل والعون العالمية ، مثل وكالات الأمم المتحدة (البرنامج الانمائى ، برنامج الغذاء ، المعونة الفنية ... الخ) ، وصندوق النقد الدولى (برنامج التسهيل التعويضى مثلا) ، ومجموعة البنك الدولى ... الخ .

وثالثا : ان حجم العون الانمائى الخليجى ، اتسم بأهمية بالغة من حيث القيمة المطلقة ، والنسبة للناتج المحلى الاجمالى للأقطار العربية الخليجية ، والوزن النسبى فى إجمالى العون الانمائى العالمى . وهكذا ، مثلا ، فإن إجمالى العون الانمائى الرسمى من هذه الأقطار بلغ نحو ٧٣,٢ مليار دولار بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٤ . ومثل أكثر من ١٣٪ من إجمالى العون الانمائى العالمى فى هذه الفترة . وبلغ أربعة أمثال معونات التنمية الرسمية من مجموعة الدول الاشتراكية . وشغلت السعودية المرتبة الثانية بين مقدمى العون الانمائى العالمى بعد الولايات المتحدة . وفى عام ١٩٨٠ ، بلغت القيمة المطلقة لهذا العون أقصاه حيث وصل إلى ٩,٤ مليارات دولار ، ومثل ٤,٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى للأقطار العربية الخليجية (أعضاء مجلس التعاون الخليجى) . وفى عام ١٩٧٥ مثل العون الانمائى العربى ، المقدم أساسا من الدول المذكورة ٤,٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية المقدمة للعون ، و ٩,٥٪ من عوائدها النفطية . ورغم التراجع الحاد لأسعار وعوائد النفط فى عام ١٩٨٦ ، فإنه مثل ٩,٢٪ من العوائد النفطية لهذه الأقطار ، ومثل ٣,٦٪ من ناتجها المحلى الاجمالى .

ورابعا : أن السعودية والكويت والامارات قدمت القسم الاعظم من العون الانمائى العربى ، إلى الدول النامية عربية وغير عربية ، وهكذا ، بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٨ قدمت الدول العربية الثلاث المذكورة عونا انمائيا بلغ حوالى ٧٨ مليار دولار ، ومثل هذا العون ٩٠٪ من إجمالى العون الانمائى العربى . ومن هذا الاجمالى قدمت السعودية ٥٥,٦ مليارات دولار أو ٦٤,٣٪ من الاجمالى ، وقدمت الكويت ١٣,٥ مليارات دولار أو ١٥,٦٪ من الاجمالى . وفى عام ١٩٨٦ ، حين تدنت أسعار وعوائد النفط إلى أقل مستوى لها بلغت قيمة العون الانمائى السعودى ٥,٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى للسعودية ، وبلغت ذات النسبة ٣٪ للكويت . وبين عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٨ ، كانت نسبة العون الانمائى الكويتى أكثر من ٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى للكويت فى السنوات الثلاث الأولى ، ولم تنخفض إلى أقل من النسبة الدولية

المنشودة أي ٠,٧ ٪ من هذا الناتج إلا في عام ١٩٨٨ ، طوال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٨ . وفي ذات الفترة الأخيرة ، فإن العراق لم يساهم إلا بنحو ٣,٥٪ من اجمالي العون الانمائي العربي ، وخلال النصف الأول من الثمانينات انخفضت نسبة العون العراقي إلى أقل من ٠,٧ ٪ لتتقهقر إلى ٠,١ ٪ في عام ١٩٨٤ ، ثم أضحت النسبة سلبية ، أي تحول العراق إلى بلد متلقي للعون الانمائي .

وخامسا : ان السعودية والكويت قدمتا النسبة الأكبر من مساهمات الدول العربية المانحة للمساعدات إلى مؤسسات العون متعددة الأطراف العربية والدولية . وهكذا ، بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨ ، أي في سنوات الكساد النفطي ، قدم البلدان حوالي ٩٠٪ من المساهمات العربية المذكورة . إذ قدمت السعودية ١٧٧٣ مليون دولار ، والكويت نحو ٦٤٩ مليون دولار ، بنسبة ٦٥,٥٪ و ٢٣,٨٪ على الترتيب . وقد نالت المؤسسات العربية متعددة الأطراف ١٥١٨ مليون دولار من المساهمات العربية المذكورة ، أو حوالي ٥٦٪ من اجمالي ما تلقته جميع المؤسسات الدولية والعربية متعددة الأطراف . وفي المقابل لم تتعد قيمة المساهمة العراقية أقل من ٧ ملايين دولار أو ٣٪ من إجمالي المساهمات .

وسادسا : أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية كان أول صناديق المعونة العربية التي تأسست ، وقدم وحده اجمالي العون الانمائي العربي حتى عام ١٩٧٣ . وقد بدأ تأسيس ونشاط بقية الصناديق العربية بعد قفزة أسعار النفط منذ عام ١٩٧٤ . وحتى نهاية ١٩٨٩ ، قدم الصندوق الكويتي للتنمية حوالي ٥٩٥٤ ملايين دولار عونا انمائيا ، مثل حوالي ٢٠,٥٪ من اجمالي العمليات التمويلية لجميع مؤسسات التنمية العربية ، القطرية ومتعددة الأطراف . وشغل الصندوق السعودي المرتبة الثانية ، إذ قدم حتى ذات التاريخ ١٩,٨٪ من الاجمالي المذكور أو حوالي ٥٧٤١ مليون دولار .

ونلاحظ هنا ، أن الأردن وتونس والسودان والمغرب وموريتانيا واليمن الشمالي واليمن الجنوبي قد نالت مجتمعة حوالي ٢١٤٣ مليون دولار معونات الصندوق الكويتي للتنمية أو نحو ٧٢٪ من اجمالي قروضه .

جـ - كما دعا الخطاب العراقي بعد غزو الكويت إلى توظيف عوائد النفط العربي وفق متطلبات التقدم والأمن والتكامل في الوطن العربي . لكن واقع الحال يكشف عن تبديد عوائد نفط العراق ذاته وتوظيف هذه العوائد في اتجاهات تثمر عكس الغايات المعلنة . لقد تبددت هذه العوائد في حرب كان ينبغي تجنبها مع ايران ، أو كان يمكن الحد من خسائرها إذا قبل النظام العراقي مبكرا شروط السلام الايراني التي قبلها متأخرا . إلا أن هذا لم يتم في سياق تعمير وتعويض ما دمرته الحرب ، أو لتمويل الاستثمار الهائل المطلوب لمواجهة تحديات التنمية وتهديدات الأمن ومقتضيات التكامل أمام العراق . وإنما جرى بعد شق قناة جديدة لاهدار أوسع لعوائد النفط العراقي ، ولتدمير أبشع لقدرات الاقتصاد العراقي ، وذلك بالاقدام على غزو الكويت .

ولا شك أن غزو الكويت وتهديد غيره من الأقطار الخليجية العربية ، كان جريمة تتسم باللا مسئولية القطرية والقومية لما يترتب عليه من تبديد عوائد النفط ، وتهديد ثروة النفط ، وإضعاف القدرة الاقتصادية للعراق قبل غيره . ويكفي أن نشير إلى الخسائر الاقتصادية الجسيمة التي ترتبت على الحصار الدولي المفروض على العراق ، فضلا عن الكارثة الاقتصادية التي تترتب على تعريض قدراته الاقتصادية وغير الاقتصادية لأخطار الحرب الشاملة .

وفي تحديد آثار الحصار الاقتصادي للعراق قبل نشوب حرب الخليج نلقي ضوءا على ثلاث مجموعات من المؤشرات . **الأولى** : مؤشرات إهدار عوائدالنفط العربي لصالح التقدم والأمن والتكامل في الوطن العربي . **والثانية** : مؤشرات اسهام العراق في تكريس واقع التخلف الاقتصادي والانكشاف الأمني وغياب التكامل في الوطن العربي ، وذلك لكشف فداحة التوغل في سبيل تكريس هذا كله عبر غزو الكويت . **والثالثة** : مؤشرات الخسائر العراقية الفعلية والمحتملة ، بآثارها الوخيمة على اضعاف القدرة الاقتصادية وتفاقم الانكشاف الأمني وتعاظم عوائق التكامل في الوطن العربي .

ونلاحظ ، **أولا** : تبديد القسم الأعظم من موارد العراق ، النفطية وغير النفطية ، في تغطية التكاليف الهائلة التي تحملها الاقتصاد العراقي إبان الحرب العراقية الايرانية . وإذا كانت غالبية الأقطار العربية خليجية وغير خليجية ، قد دعمت العراق إبان هذه الحرب دفاعا عن الأمن القومي العربي ، فإن هذا لا يعفي النظام العراقي من مسئولية عدم تجنب حرب لا معنى لها . من جهة ، لأن العلاقات مع دول الجوار الاقليمي العربي لابد وأن تدار على أساس التعاون والسلام وتوازن المصالح ، كما هو حال العلاقات المصرية الاثيوبية مثلا ، سواء في عهد عبد الناصر « الثوري » وهيلاسيلاسي « الرجعي » ، أو في عهد السادات « الغربي التوجه » ومانجستو هيلاماريام « الماركسي الهوية » . ومن جهة ثانية ، لأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تستجيب لتطلعات الشعوب في كل قطر عربي هي وحدها الحاجز المنيع ضد محاولات « تصدير الثورة » من الخارج . ولعل هذا هو أهم الدروس التي ينبغي تعلمها من الدول الصناعية الرأسمالية التي تمكنت عبر التقدم

الاقتصادى المتواصل والعملية المتزايدة لحقوق الانسان ، من بناء أسباب الاستقرار .

وتتعدد مؤشرات تبديد عوائد نفط العراق نتيجة الحرب مع إيران . وهكذا ، مثلا ، وفقا لتقديرات العراق ، فإن قيمة التجهيزات العسكرية التى اشتراها بالعملة الصعبة واستخدمت فى الحرب بلغت ١٠٢ مليار دولار . وقدرت خسائر العراق من جراء توقف وانخفاض صادراته النفطية بسبب ظروف الحرب بنحو ١٠٦ مليارات دولار . كما قدرت تكاليف التعمير لإعادة بناء وتشغيل المنشآت والمشروعات التى أصيبت بسبب الحرب بنحو ٦٣ مليار دولار . أضف إلى هذا ، الخسائر البشرية التى لا تعوض ولا تقدر بمال ، فضلا عن خسائر تباطؤ النمو وأعباء الديون وغيرها .

وثالثها : استمرار تخلف وانكشاف وتبعية الاقتصاد العراقى فى حقبة النفط ، وضعف إسهام عوائد نفط العراق فى تحقيق غايات التقدم والأمن والتكامل فى الوطن العربى . ولا شك أن القدرات الاقتصادية للعراق قد شهدت تطورا هاما فى حقبة النفط ، وحتى فى سنى الحرب مع ايران . إلا أن تكريس تخلف الاقتصاد العراقى يظهر فى أن مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى للعراق لم تتعد نحو ١١,٦٪ فى عام ١٩٨٨ ، وذلك مقابل ٧,٨٪ فى عام ١٩٧٨ ، آخذين بعين الاعتبار تساوى عوائد النفط فى العامين . ورغم النمو النسبى للصناعة التحويلية العراقية فى حقبة النفط ، فإن تحليلا أكثر عمقا يدعونا إلى عدم المبالغة فى شأن إنجازات التصنيع بالعراق . حيث حققت السعودية ، مثلا ، تقدما أهم وفق هذا المؤشر ، إذ تضاعفت حصة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى للسعودية من ٤,٥٪ إلى ٩,٠٪ فى ذات العامين . وكان يمكن تحقيق نمو أعلى للصناعة التحويلية العراقية ، حال دونه انخفاض نسبة الاستثمار القطرى الاجمالى من ٢٢,٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى للعراق فى عام ١٩٨٠ إلى ١٥,٩٪ من ذات الناتج فى عام ١٩٨٨ . وفى المقابل نلاحظ أن حصة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى لكوريا الجنوبية ، بين البلدان الصناعية الجديدة ، بلغت ٣٢,٠٪ ، وفى اليابان ٢٩,٠٪ بين البلدان الصناعية المتقدمة . وفى منتصف الثمانينات ، فإن حجم انتاج العراق من الحديد والصلب لم يتعد ١٣,٦٪ من الاستهلاك . ولم تتعد نسبة الانتاج إلى الاستهلاك للسلع الرأسمالية الصناعية ٢٢,٠٪ . ومثلت الواردات من السلع المصنعة إلى إجمالى الواردات أكثر من ٨١٪ ، نصفها تقريبا من الآلات والمعدات ، على حين بلغت حصة النفط ٩٩,٣٪ من صادرات العراق . أضف إلى هذا ، أن نسبة العلماء لكل مليون نسمة فى العراق تعادل نصف النسبة المقابلة فى مصر . واستمر العراق على البحث العلمى أقل من مقابله فى اسرائيل رغم الفجوة الهائلة فى هذا المجال لصالح إسرائيل .

وبإيجاز ، فإن الاقتصاد العراقى استمر متخلفا ، ولم تسهم عوائد نفط العراق فى دفعه - وربما قيادة الوطن العربى - على طريق اللحاق بالثورة الصناعية - العلمية ، وذلك بالنظر إلى القدرات النفطية وغير النفطية للعراق .

إن انكشاف الاقتصاد العراقى يظهر بوضوح فى الاعتماد غير المتكافىء صناعيا وتكنولوجيا للعراق على الخارج ، فى ضوء ما أوضحناه من استمرار الاعتماد شبه الكامل على التدفق فى اتجاه واحد - فى اتجاه العراق ، للمواد والمعارف التكنولوجية ولمستلزمات التوسع الصناعى ، فضلا عن مستلزمات استمرار الانتاج الجارى ذاته . ونضيف هنا ، أن انكشاف الاقتصاد العراقى تجاريا يظهر أيضا فى الدرجة العالية للتركز الجغرافى لتجارته الخارجية ، حيث استورد ٦٣,٥٪ من اجمالى وارداته من الدول الصناعية المتقدمة ، واعتمد بنسبة ٥١,٥٪ على هذه الدول فى تصريف صادراته النفطية أساسا ، وذلك فى عام ١٩٨٦ حين وصلت تجارته الخارجية إلى أقل مستوى لها خلال الثمانينات بسبب استمرار ارتباطها ومجمل النشاط الاقتصادى للتقلبات فى أسعار وعوائد النفط . وماليا ، فإن الديون الخارجية للعراق التى قدرت بنحو ٨٠ مليار دولار فى نهاية الثمانينات تجعله الدولة الأكثر مديونية فى الوطن العربى إذ تبلغ هذه الديون حوالى ٥٨,٧٪ من ديون بقية الدول العربية فى عام ١٩٨٩ . وغذائيا ، فإن الواردات العراقية من الحبوب قد تضاعفت أكثر من ٥ مرات بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٨ ، وزادت الواردات الزراعية للعراق بنحو ٣٧٪ بين عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ مقابل زيادة لم تتجاوز ٠,٥٪ للسعودية فى ذات الفترة ، وذلك رغم أن مساحة الأراضى المزروعة فى العراق تبلغ عدة أضعاف المساحة المقابلة فى السعودية . واعتمد العراق على واردات الحبوب فى تغطية ٦٣٪ من الاستهلاك فى عام ١٩٨٧ .

وقد كان إسهام العراق محدودا فى تطوير العلاقات الاقتصادية العربية - العربية ، وفى بناء أسس التكامل الاقتصادى العربى . وهكذا ، فإن العون المالى العراقى للدول العربية كان محدودا وقصير العمر ، كما تبين من نشاط الصندوق العراقى بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٣ . ولم يكن لهيكل اقتصاد وتجارة العراق أن يوفر أساسا للتطور المنشود فى التجارة العراقية - العربية . وهكذا ، مثلا ، فإن قروض الصندوق العراقى للدول العربية لم تتعد ٦,٠٪ من إجمالى قروض الصناديق العربية إلى الدول العربية ، حتى عام ١٩٨٩ . وأما التجارة العراقية مع الأقطار العربية الأخرى فقد كانت ضئيلة بدورها ولم تتجاوز ٦,٣٪ من الصادرات و ٦,٥٪ من الواردات فى عام ١٩٨٦ . أضف

إلى هذا ، أن الاعتداء على العمالة المصرية المهاجرة إلى العراق فور انتهاء الحرب مع إيران ، وتقييد تحويلات المهاجرين المصريين إلى عائلاتهم ، قوض مصداقية المزاعم العراقية حول جدية وجدوى فتح أبواب العراق لهجرة العمالة المصرية .

وجاء غزو الكويت وتهديد الدول الخليجية العربية ضربة غير مسبوقة لمرتكزات التكامل الاقتصادى العربى اقليميا وقوميا ، وأضعف أساسات الوحدة العربية تحت شعار شعارات قومية عربية متطرفة .

وثالث : أن العراق قد تحمل خسائر اقتصادية فادحة فور غزو الكويت نتيجة الحصار الاقتصادى الدولى ، وبدا مهددا بكارثة اقتصادية هائلة فى حال نشوب الحرب الشاملة . وفى هذا كله ، فإن الاقدام على مغامرة غزو الكويت ، وارهاب يائس بالدفع نحو الحرب الشاملة ، لم يكن سوى وأد للقدرة الاقتصادية وغير الاقتصادية للعراق ، وضربة قاصمة لغايات التقدم والأمن والتكامل فى الوطن العربى . ويكفى أن نشير إلى آثار تعرض الصناعة التحويلية العراقية للدمار ، وهى صناعة رغم محدودية تقدمها ، قدمت نحو ١٥,٦٪ من ناتج الصناعة التحويلية العربية فى عام ١٩٨٨ . أضف إلى هذا عواقب تدمير القدرة العسكرية العراقية التى ضمنت فى نهاية الثمانينات بالمقارنة مع اسرائيل ١,٤ مرة فى عدد الدبابات ، ٥,٢ مرة فى عدد المدافع ، ونحو ٨٥٪ فى عدد طائرات القتال والهجوم والاعتراض و ٧٦٪ فى عدد القطع البحرية . وأضف أيضا أن البنية العراقية للصناعة العسكرية لانتاج ونقل أسلحة الدمار الشامل ، بدلا من توظيفها للضغط على اسرائيل من أجل استرداد حقوق الشعب الفلسطينى إذا بها تستخدم أداة لاقتتال العرب وانتحار العراق .

وحتى فى حال تجنب نشوب الحرب ، فإن العراق - وفقا لقرارات مجلس الأمن - كان عليه أن يعوض الكويت وغيرها من الدول التى تضررت مباشرة من الغزو العراقى ، وهى التزامات تقدر بعشرات المليارات من الدولارات . وكان العراق ملزما بسداد ديونه للدولة العربية ، وتقدر بحوالى ٤٠ مليار دولار ، إذ سقط أى سند قومى أو أخلاقى لمطالبته بذلك بعد اقدامه ليس فقط على تهديد الامن القومى العربى ، بل ومحاولته تصفية الكيان الكويتى ذاته . ولم يجن العراق ، شرو تقير من نفط الكويت الذى سيطر عليه ، بل ولم يجن ثمار ضغوطه من أجل رفع أسعار النفط . وتقدر خسائره من منع صادراته النفطية حتى نهاية عام ١٩٩٠ وبأسعار ما قبل الغزو بأكثر من ٨ مليارات دولار . وقد نضيف قيمة خسائره من المعدات العسكرية والمنشآت الصناعية والقدرات الاقتصادية فى حال الحرب وقد تتجاوز مئات المليارات من الدولارات .

وبإيجاز ، فإن العراق جنى من غزو الكويت خسائر اقتصادية تفوق ما كان يحلم به من مكاسب . وفى حال الحرب بدلا من كونه أحد مراكز القوة الاقليمية أضحى العراق معرضا لتحجيم وتدمير هائل لقدراته كما حدث لألمانيا النازية دون أن تكون له القدرة الالمانية على إعادة البناء الاقتصادى . وتصبح عائدات نفطه مرهونة لسداد الديون وتغطية تكاليف الاعمار ، طوال عشرات السنين .

٢ - السياسة النفطية وحتمية تـوازن المصالح :

ربما تعد هذه هى المرة الأولى التى يصل فيها الخلاف حول السياسة النفطية بين بلدان الأوبك إلى حد التهديد بالحرب ثم شنها فعلا بغزو العراق للكويت . إذ أن خرق نظام حصص الانتاج من قبل أية دولة من الدول الثلاث عشرة أعضاء الأوبك كان يعد سياسة تقليدية ويكاد يكون مقبولا ضمنا منذ تم العمل بهذا النظام فى مارس ١٩٨٣ . ويبدو أن عمق المشكلات والأزمات الاقتصادية لا سيما فى مجال ندرة النقد الأجنبى الناتج عن انخفاض أسعار النفط ، هو السبب فى حدة هذه الأزمة وتميزها عن غيرها من الأزمات التى كثيرا ما نشبت بين دول الأوبك .

أ - نظام الحصص الحالى ومناهجه :

مع بداية عام ١٩٨٩ شهدت سوق النفط انتعاشا ملحوظا عن عام ١٩٨٨ ، حيث ارتفع سعر برميل النفط إلى ١٧ دولارا بعد أن بلغ مستوى منخفضا مقداره ١٣,٥ دولار فى المتوسط خلال عام ١٩٨٨ ومقارنة بمستوى ١٨ دولار للبرميل لسعر القياس لنفوط الاشارة الذى قررته الأوبك . ومع هذا التحسن الملحوظ فى الأوضاع رأت منظمة الأوبك مع نهاية عام ١٩٨٩ أن الفرصة مواتية لرفع سقف انتاج المنظمة عن المستوى السابق الذى يبلغ ٢٠,٥ مليون برميل يوميا ، خاصة وأن الامارات والكويت قد أعلنتا مرارا عدم قبولهما بالحصة المحددة لهما ضمن السقف السابق . ومع اجتماع المنظمة العادى بجنيف فى نوفمبر ١٩٨٩ قدمت عدة مقترحات منها الاقتراح الايرانى الذى يوصى بزيادة سقف الانتاج إلى ٢٣ مليون برميل خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ مع إعطاء حصة نسبية أكبر لكل من الكويت والامارات وخفض الحصة النسبية للسعودية . وقد رفض هذا الاقتراح نتيجة لموقف السعودية الرافض لأى تخفيض فى حصته النسبية (تبلغ ٢٤,٣٪ من جملة سقف إنتاج أوبك) ولو حتى بمقدار برميل واحد . الاقتراح الثانى قدمته المملكة السعودية ودعا إلى تحديد سقف لنتاج جديد يبلغ ٢٢,٥ مليون برميل يوميا مع اعطاء حصة لكل من الامارات والكويت تبلغ ١,٥ مليون برميل يوميا وقد رفض هذا

الاقتراح أيضا لسببين الأول هو رفض الامارات للحصة المحددة لها وصعوبة الحصول على التنازل من أى من البلدان الأعضاء الأخرى عن انتاجها النسبي ضمن سقف انتاج أوبك . وكان الاقتراح الذى لاقى القبول أخيرا هو ذلك الذى قدمته العراق والذى حدد سقف إنتاج للمنظمة ٢٢ مليون برميل يوميا وإعادة دمج الكويت فى نظام الحصص بإعطائها حصة ١,٥ مليون برميل وإبقاء الامارات خارج هذا الاتفاق مع تجميد حصتها الرسمية عند ١,٠٩٥ مليون برميل وعدم مطالبة أى دولة عضو أخرى بخفض حصتها النسبية إلا على أساس اختيارى وهو ما كان متوقعا فى حالة اندونيسيا لعدم قدرة طاقتها الانتاجية على تغطية الحصة الجديدة المحددة لها ، وكان التوقع السائد أن إيران لن تستطيع إنتاج كامل حصتها البالغة ٣,١٤ مليون برميل يوميا .

وجاء الاتفاق قاصرا ومتناقضا ، فالامارات كان من المعروف أنها تنتج فعليا ما يتراوح بين ٢,٣ ـ ٢,٤ مليون برميل يوميا . ويعنى بقاؤها خارج الاتفاق أن سقف انتاج أوبك الفعلى سيبلغ على أقل تقدير نحو ٢٣,٢ مليون برميل يوميا وليس ٢٢ مليون برميل يوميا كما هو محدد . ومع شرط هام هو التزام بقية الدول الأعضاء بحصصها المحددة . وما فاقم من الوضع أن وزير بترول الامارات صرح فى أعقاب الاجتماع مباشرة ليعلن أنه تم الاتفاق شفويا على أن تنتج الامارات فى حدود ٢ مليون برميل يوميا وإن كان هذا التصريح قد تم نفيه على لسان عدد من وزراء أوبك الآخرين ، لكنه لم يجد أدنى صدى فى مواجهته بصورة رسمية حتى يتم قطع الطريق على تأثير مثل هذه التصريحات على مستوى الأسعار الذى يحدد فى أسواق النفط الفورية والآجلة ، والتى تتأثر كثيرا بمثل هذه التصريحات لغلبة عوامل المضاربة داخلها . وظل وزير بترول الامارات يكرر تصريحه هذا لعدة أشهر بعد ذلك دون أن تصدر دوائر أوبك المسؤولة ما ينفيه .

والواقع أن بعض الدوائر النفطية ومنها الأوبك توقعت أن يبلغ الطلب على نفط أوبك نحو ٢١,٧ ـ ٢١,٣ مليون برميل يوميا خلال كل من الربع الأول والثانى من عام ١٩٩٠ ، بينما قدرتها المصادر الكويتية بنحو ٢٠,٧ ـ ٢٠,٦٧ خلال نفس الفترتين على التوالى . ولذا فإنه طبقا لتقديرات الحد الأدنى للانتاج كان مؤكدا أن انخفاض السعر هو أمر حتمى خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩ .

وقد تدهورت الأوضاع بصورة أشد مع تقدير بعض المصادر بأن منظمة أوبك انتجت منذ نهاية فبراير ١٩٩٠ حوالى ٢٤ مليون برميل ، بل وزاد عن ذلك خلال شهر مارس ١٩٩٠ ويعد هذا المستوى هو أعلى انتاج للمنظمة منذ عام ١٩٨١ ، وكان من الطبيعى فى ظل هذه الأوضاع أن ينخفض سعر برميل النفط إلى ما يتراوح بين ١٣ ـ ١٣,٥ دولار للبرميل وهو ما يقل بنحو ٢٥ ـ ٣٠٪ عن مستوى سعر القياس الذى حددته الأوبك أى ١٨ دولارا للبرميل .

وقد ذكر عدد من المراقبين فى أسواق النفط أن هناك عدة دول تجاوزت حصصها بشكل منتظم وهى الامارات التى انتجت فى حدود ٢ مليون برميل يوميا (انخفض انتاجها بدءا من أول يناير بنحو ٣٥٠ ألف برميل يوميا ، ولكنه يزيد بنحو ٩٠٠ ألف برميل يوميا عن حصتها الرسمية) والكويت التى أنتجت بالمثل حوالى ٢ مليون برميل (نحو نصف مليون برميل يوميا أعلى من حصتها) والسعودية التى بلغ انتاجها حوالى ٥,٧ مليون برميل (أى بمقدار يزيد عن حصتها بنحو ٣٢٠ ألف برميل يوميا) وإيران التى فاجأت أسواق النفط بقدرتها على انتاج ما يزيد عن حصتها . إضافة لذلك فقد حدثت زيادة فى إنتاج الدول غير الأعضاء فى أوبك فى مارس ١٩٩٠ بنحو ٣٠٠ ألف برميل يوميا ليصل إلى ٢٨,٦ مليون برميل يوميا ، وقد تركزت الزيادة فى انتاج بحر الشمال الذى ارتفع انتاجه بنحو ٢٠٠ ألف برميل يوميا . وزيادة صافى صادرات الكتلة الشرقية بنحو ١٠٠ ألف برميل يوميا . وإزاء هذه التطورات تمت اتصالات واسعة بين أعضاء أوبك وقام بجزء من هذه الاتصالات رئيس الأوبك لهذه الدورة صادق بوسنة وزير نفط الجزائر . كما لوحظ استمرار الاتصالات والتنسيق بين دول الخليج الثلاث السعودية والكويت والامارات ، إذ أصدر وزراء نفط الدول الثلاث بيانا عقب اجتماعهم بجدة فى ١٩٩٠/٤/١٧ أعلن ، أن انخفاض أسعار النفط الحالى ما هو إلا نتيجة للزيادة فى الانتاج سواء من الدول الأعضاء فى أوبك أو خارجها » .

وأكدوا على أنهم لا يميلون كذلك إلى عقد مؤتمر طارىء للأوبك مفضلين حضور الاجتماع الرسمى الذى كان مقررا له الخامس والعشرون من شهر مايو ، وكانت الدعوة إلى هذا المؤتمر قد ترددت على لسان وزيرى نفط الجزائر وليبيا . وإزاء استمرار تدهور الأسعار تمت الموافقة على عقد اجتماع للجنة المراقبة الوزارية التى تضم ثمانية بلدان على أن يتسع الاجتماع ليشمل من يحضر من الأعضاء الباقين أى الدعوة إلى عقد مؤتمر طارىء وإن لم يأخذ هذا الاسم وكان من النتائج الأساسية للمؤتمر دعوة السعودية لخفض الانتاج بنحو نصف مليون برميل ، الأمر الذى لم يقبله العراق حيث طالب بتخفيض أكبر . واتفق فى النهاية على خفض الانتاج بنسبة ٦٪ من الانتاج الفعلى السائد أى حوالى ١,٥ مليون برميل يوميا ، حيث تعهدت السعودية بخفض ٤٣٠ ألف برميل يوميا والكويت نحو ٤٠٠ ألف برميل يوميا . وفى هذا الاجتماع أعرب العراق عن غضبه الشديد من تجاوز الحصص وأعلن وزير نفط الكويت أن بلاده يهمها استقرار الأسعار ليس فقط للدفاع عن مصالحها

وإنما أيضا تقديرا لأوضاع دول أخرى وهو ما يعتبر إشارة مباشرة لتهدئة توتر الأوضاع مع العراق . بينما خرج وزير نفط الامارات من الاجتماع ليعلن مرة أخرى أن بلاده كانت قد أعطيت حصة غير رسمية بموافقة جميع الدول الأعضاء تبلغ ٢ مليون برميل ، أما الحصة التى اتفق عليها فى الاجتماع الأخير فهى ١,٩ مليون برميل يوميا ، ولم تنف أيضا مصادر المنظمة هذا التصريح من قبل الامارات . وقد استمرت الأسعار على تدهورها ، ورغم خفض السعودية لانتاجها بنحو ٤٥٠ ألف برميل يوميا والكويت بنحو ٥٠ ألف برميل يوميا فى شهر مايو ، نتيجة لرفع العراق وإيران انتاجهما . حيث أن السوق لم يكن بوسعها سوى استيعاب ٢١,٥ مليون برميل يوميا من نفط أوبك (سقف الانتاج الرسمى) بينما كان الانتاج الفعلى يبلغ نحو ٢٣,٥ مليون برميل يوميا كما يوضح الجدول رقم ١ :

	الربع الأول لعام ١٩٩٠	الربع الثانى لعام ١٩٩٠
الطلب على نفط أوبك والمخزون المعروض من أوبك	٢٣,٢١ ٢٣,٤٦	٢١,٣٦ ٢٣,٤٨

ب - أزمة الأوبك والموقف العراقى :

تعود فى الواقع أزمة الأوبك إلى فترة طويلة مضت وربما منذ اللحظة التى تم فيها الأخذ بنظام حصص الانتاج ، أى منذ عام ١٩٨٣ ، حيث كان من الواضح فى ذلك الوقت أن مكانة المنظمة فى السوق فى تراجع مستمر لعدد من الأسباب من أهمها ظهور منتجين آخرين خارج أوبك ، وسياسة الدول المستهلكة الرئيسية للنفط المكونة لوكالة الطاقة الدولية IEA ، وخاصة سياسة المخزون التى تساعد على إضعاف هيكل أسعار أوبك . يضاف إلى ذلك عدم الالتزام بالحصص كنهج ثابت فى سياسة أعضاء أوبك الثلاثة عشر ، وهو ما كان يعود فى أغلبه إلى أسباب موضوعية من أهمها أنه كلما كانت الأسعار تزداد انخفاضا فإن العديد من الدول كانت تتجه نحو زيادة انتاجها للحفاظ على دخولها النفطى عند مستوى مقبول حيث يعد النفط بالنسبة لكثير من الأعضاء مصدر الصادرات الوحيد . أضف إلى هذا ، ذلك التناقض بين دول الأوبك الناجم عن اختلاف مستويات الاحتياطى ؛ إذ من مصلحة الدول ذات الاحتياطى الكبير استمرار انخفاض الأسعار وذلك لعدم تشجيع دخول منتجين آخرين وكذلك لعدم الحث على تطوير بدائل للنفط من مصادر أخرى للطاقة . وفى المقابل فإن الدول ذات الاحتياطى المنخفض التى يتنظر أن ينفذ احتياطيها بسرعة مهتمة بالحصول على أعلى عائد ممكن من صادراتها قبل تمام نفاذ ما تمتلكه من الثروة النفطية .

وقد انعكست كل هذه العوامل إلى جانب تفجر الحرب العراقية - الايرانية على هيكل التحالفات داخل منظمة أوبك .. فتقليديا كان هناك جناحان : الجناح الراديكالى ويضم العراق والجزائر وليبيا والذى طالب دائما بأسعار مرتفعة ، والجناح الاخر المعتدل بقيادة السعودية وإيران (قبل الثورة الاسلامية فى ١٩٧٩) ويضم بقية بلدان الخليج المطالب بما أسماه أسعارا معتدلة .. وبعد الثورة الايرانية ثم نشوب الحرب العراقية - الايرانية تبدلت المواقف حيث انضمت ايران للجناح الراديكالى ، وتحول موقف العراق لصالح الجناح المعتدل وذلك لعدة أسباب من أبرزها .. عدم قدرة العراق على تصدير كامل حصته النفطية ، ولذا احتاج إلى تصدير حصة لصالحه من نفط كل من السعودية والكويت ، ومد خط أنابيب نفط من حقول الرميلة بالعراق إلى ميناء ينبع السعودى حيث كانت تلك هى الوسيلة الأساسية لنقل معظم النفط العراقى ، ثم عبر أنابيب العراق - تركيا ، وذلك بسبب عدم القدرة على التصدير من خلال الخليج وإغلاق الخط العراقى - السورى .

ومن الجدير بالاشارة هنا أن العراق قد أصر لمدة عامين على عدم الالتزام بأى حصة ضمن سقف انتاج أوبك إذا لم يتم مساواته بحصة ايران . وفى هذه الآونة فإن كل الاتفاقات الخاصة بسقف الانتاج والحصص كانت تستثنى العراق منها بما يعنى السماح له بتصدير كل ما يمكنه تصديره من نفطه (وهى فى الواقع حالة مماثلة لحالة الامارات ضمن الاتفاق الأخير) . وقد عاد العراق للانضمام مؤخرا لسقف انتاج الأوبك بعد موافقة إيران على مساواة حصتها بحصة العراق وكان ذلك بداية لبعض التغير فى الموقف الايرانى تجاه الاقتراب من الجناح المعتدل داخل الأوبك ، الأمر الذى تأكد من موافقة ايران على زيادة حصة الامارات والكويت بأكبر من حصص الدول الأخرى وهو ما كانت ترفضه ليبيا لإصرارها على مساواة حصتها بحصة الكويت . ومن هنا فإن تعارض الموقف الايرانى مع موقف ليبيا ثم الجزائر حيث كانت الدولتان الأخيرتان ترفضان زيادة سقف الانتاج أكد بدء علاقة طيبة على جبهة النفط بين ايران وكل من الكويت والامارات . ورغم تشابه الأزمة الحالية فى الجوهر مع غيرها من أزمات منظمة أوبك ، إلا أنه كان من الواضح أن الأزمة هذه المرة قد تميزت من عدة نواح ، أهمها كثافة الاتصالات التى واكبت الأزمة ، ووجود درجة عالية من السلوك العنيف فى ممارسات بعض البلدان بدءا من تجاوز الحصص عمدا والاعلان عن ذلك دون مواربة ومرورا بتكذيب الوزراء علنا لبعضهم البعض ثم مؤخرا الوصول إلى

العدوان العسكري .

وقد حاولت السعودية احتواء الخلاف بين كل من العراق من جانب والكويت والامارات من جانب آخر ، فدعت المملكة إلى اجتماع لوزراء النفط ضم كلا من السعودية والكويت وقطر والامارات والعراق ، وتم الاتفاق بجدة في العاشر من يوليو على أن تنتج كل من الكويت والامارات في حدود ١,٥ مليون برميل يوميا ، ورغض المطلب العراقي الداعي إلى رفع أسعار برميل النفط إلى ٢٥ دولار للبرميل ، بينما قبل بقية الوزراء الأربعة الآخرين بسعر ٢٠ دولاراً الذي كانت قد دعت إليه ايران .

وعادت الأوضاع التفجر العنيف مع تهديد العراق العسكري للكويت في المذكرة التي أرسلها وزير الخارجية العراقي للأمين العام للجامعة العربية في ١٥ يوليو وقبل اجتماع الأوبك نصف السنوي العادي المقرر انعقاده في ٢٦ يوليو وهو ما يبرهن على أن موقف العراق يتجاوز في الجوهر مجرد السياسة البترولية لكل من الكويت والامارات . إنه يبرهن على أن العراق يوجه رسالة أكبر خاصة بطبيعة موقفه الاقليمي في منطقة الخليج وكذلك رغبته في إلغاء مديونيته لهذه البلدان وفي دعمها لإعسار العراق جنبا إلى جنب مع إعلان تحوله إلى جبهة متشددي الأوبك مرة أخرى بمطالبته بأسعار أعلى للنفط .

وجاء اجتماع أوبك في ٢٦ يوليو ليكون اجتماعا قصيرا للغاية حيث سهل الاتفاق بين وزراء نفط أوبك على سقف جديد للانتاج يبلغ ٢٢,٥ مليون برميل يوميا مع إعطاء حصة محددة للامارات قدرها ١,٥ مليون برميل يوميا والموافقة على سعر جديد لبرميل النفط قدره ٢١ دولار للبرميل ، ويبدا هذا الاتفاق كحل وسط مرض لجميع الأطراف . وفي الواقع فإن ما سهل سرعة الاتفاق هو أن اجتماع جدة كان قد وضع الخطوط العريضة للاتفاق ، كما أن التهديد العراقي للكويت والامارات كان ولاشك وراء موافقة كل من الكويت والامارات على إعلان التزامهما بحصة محددة ضمن سقف جديد لانتاج المنظمة . ويوضح الجدول رقم (٢) اتفاقات حصص الانتاج السابقة مباشرة لأزمة الخليج .

ومن منظور التعلم الايجابي من الأزمة نخلص إلى استنتاجات ثلاثة :

الأول : أن السياسة النفطية ستبقى مصدرا لتهديد الأمن في منطقة الخليج إذا غابت حقيقتان عن صانع القرار العربي - الخليجي في هذا المجال :

الأولى : أن النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة (٤٤٪ من استهلاك الطاقة في الدول الصناعية في عام ١٩٨٩) وسوف يبقى كذلك لعقود طويلة قادمة (يتوقع أن نسبة النفط

جدول رقم (٢) اتفاقات حصص الانتاج لدول الأوبك ١٩٩٠/٨٩

	اتفاق مايو ١٩٨٩		اتفاق نوفمبر ١٩٨٩		اتفاق يوليو ١٩٩٠	
	الحصة	٪	الحصة	٪	الحصة	٪
الجزائر	.٧٧٠	٣,٧٦	.٨٢٧	٣,٧٦	.٨٢٧	٣,٦٨
اكوادور	.٢٥٤	١,٢٤	.٢٧٣	١,٢٤	.٢٧٣	١,٢١
الجابون	.١٨٤	.٩٠	.١٩٧	.٩٠	.١٩٧	٩,١١
اندونيسيا	١,٣٧٤	٦,٧٠	١,٣٧٤	٦,٢٤	١,٣٧٤	٦,١١
ايران	٢,٩٢٦	١٤,٢٧	٣,١٤٠	١٤,٢٧	٣,١٤٠	١٣,٩٦
العراق	٢,٩٢٦	١٤,٢٧	٣,١٤٠	١٤,٢٧	٣,١٤٠	١٣,٩٦
الكويت	١,١٤٩	٥,٦١	١,٥٠٠	٦,٨٢	١,٥٠٠	٦,٦٧
ليبيا	١,١٤٩	٥,٦١	١,٢٣٣	٥,٦٠	١,٢٣٣	٥,٤٨
نيجيريا	١,٥٠١	٧,٣٢	١,٦١١	٧,٣٢	١,٦١١	٧,١٦
قطر	.٣٤٦	١,٦٩	.٣٧١	١,٦٩	.٣٧١	١,٦٥
السعودية	٥,٠١٤	٢٤,٤٥	٥,٣٨٠	٢٤,٤٥	٥,٣٨٠	٢٣,٩٢
الامارات	١,٠٩٥	٥,٣٤	١,٠٩٥	٤,٩٨	١,٥٠٠	٦,٦٧
فنزويلا	١,٨١٢	٨,٨٤	١,٩٤٥	٨,٨٤	١,٩٤٥	٨,٦٥
الاجمالي	٢٠,٥	١٠٠	* ٢٢,٠٨٦	* ١٠٠,٣٨	٢٢,٤٩١	١٠٠

* السقف الرسمي ٢٢ مليون برميل ولكن مجموع حصص الأعضاء يساوي ٢٢,٠٨٦

** الحصص النسبية محسوبة على أساس أن السقف الرسمي ٢٢ مليون برميل ولذلك فمجموع الحصص النسبية يزيد عن ١٠٠٪

Source: For official ceiling may 1989, Nov.1989 So: MEES, No 9 4 Dec.1989.

والسقف الرسمي لاتفاق يوليو ١٩٩٠ نقلا عن جريدة السياسة ١٩٩٠/٧/٢٩

في استهلاك العالم للطاقة من ٣٩٪ إلى ٣٢٪ بين عامي ١٩٨٩ و ٢٠٢٠) .

والثانية : أن النفط هو المصدر الرئيسي لتوليد الدخل القومي في جميع الدول الخليجية (٢٦,٤٪ للسعودية ، ٢١,٨٪ للعراق في عام ١٩٨٩) . وسوف تبقى هذه الأهمية الحيوية للنفط رغم جهود تنويع مصادر الدخل في هذه الدول بسبب احتياطياته الهائلة وضرورات تصديره .

والثاني : أن السياسة النفطية مثلت مصدرا لتهديد الأمن بالفعل في منطقة الخليج . إذ يفسر تجاهل الحقيقة الأولى ضراوة الحشد العسكري لتحرير الكويت ، ومهد اهمال الحقيقة الثانية لتفجر أزمة غزو الكويت . وهكذا ، فإن إقدام النظام العراقي على غزو الكويت ومن ثم سيطرته على ٢٠٪ من الاحتياطي النفطي العالمي وتهديده المحتمل بالسيطرة على احتياطي أو سياسة النفط بمنطقة الخليج فضلا عن رفعه شعارات قومية متطرفة ، يفسر المبادرة الأمريكية بقيادة التحالف الدولي لتحرير الكويت ونصعية التهديد العراقي . وأما تجاوز الكويت لحصة الانتاج المقررة لها في منظمة الأوبك ، وإن كان لا يعدو سلوكا شائعا في المنظمة ومهما كانت المبررات الاقتصادية ، فقد وفر ذريعة لتصعيد العراق الأزمة التي بلغت ذروة تفاقمها بغزو الكويت .

والثالث : أن السياسة النفطية التي تستجيب لمقتضيات الأمن في منطقة الخليج ، تتوقف على : المزج الصائب بين اتجاهين مترابطين :

الأول : ينطلق من واقع الاعتماد المتبادل بين الدول المصدرة والدول المستوردة للنفط لبناء علاقات تستند إلى تبادل وتوازن المصالح بدءا من مجال تصدير وتسعير النفط وحتى كل مجالات العلاقات المتبادلة في اتجاه بناء أسباب التكامل والعدالة .

والثاني : ينطلق من حقيقة التعارض والتوافق في آن واحد بين المصالح النفطية للدول المصدرة للنفط من أجل صياغة سياسة حصص وأسعار تكفل تدعيم وتوازن هذه المصالح ، وذلك عبر دعم دور الأوبك .

٣ ـ تفاوت الثروة وضرورة العون الخليجي :

في أعقاب الغزو العراقي للكويت ، أعلنت مصادر النظام العراقي أنها قامت بهذا الغزو بهدف تحقيق عدالة توزيع الثروة العربية ، وانطلاقا من هذه المقولة حاولت العراق إضفاء المشروعية على غزوها لأراضي الكويت . وفي الوقت ذاته حاولت الحصول على تأييد الدول العربية الفقيرة ، والجماهير الفقيرة في كل مكان على أرض الوطن العربي . وتجنبا للمشكلات الخاصة بالتحيزات الأيديولوجية والتي تقوم على معايير ذاتية وأحكام قيمية نركز بداية على تحليل العمليات التمويلية لصناديق التنمية العربية في الوطن العربي وذلك من أجل التقييم الأولي لحركة هذه المساعدات من حيث القيمة والجهات المانحة والمتلقية ، والمجالات التي تم انفاق هذه المساعدات فيها .

لقد كانت الكويت هي الدولة الرائدة في هذا المجال ، حيث أنشيء « صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية » وصدر ميثاقه في عام ١٩٦١ وبدأ عملياته التمويلية بداية من عام ١٩٦٢ . وتبع ذلك صندوق أبو ظبي في عام ١٩٧٤ ، فالصندوق السعودي في عام ١٩٧٥ ، ثم الصندوق العراقي في عام ١٩٧٦ . وقد اقتصر عمل الصندوق الكويتي على الدول العربية منذ بداية نشاطه وحتى عام ١٩٧٣ ، ولكن مع زيادة العائدات النفطية حصل الصندوق عام ١٩٧٤ على تصديق بتوسيع نطاق عمله ليشمل كل الدول النامية . وفي المقابل توزعت عمليات الصناديق العربية القطرية الأخرى على كافة الدول النامية منذ نشأتها .

أ ـ حجم عمليات الصناديق العربية القطرية حسب الجهة المانحة :

تكشف الجداول المرفقة عن إجمالي المعونة الانمائية من الصناديق القطرية الأربعة بلغ منذ بداية نشاطها وحتى نهاية عام ١٩٨٩ نحو ٧,٤ مليارات دولار ، ومع حذف قيمة المعونات التي قدمها الصندوق الكويتي منذ عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٧٣ والبالغة ٣٤٣ مليون دولار ، فإن إجمالي العون منذ عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٨٩ بلغ ٧ مليار دولار تقريبا . ولكن الأكثر أهمية في هذا الصدد هو توزيع هذه المعونة بالنسبة لكل صندوق من الصناديق الأربعة المانحة ، وكنسبة من اجمالي الناتج القومي لهذه الدول ويكشف الجدول (٣) في هذا الصدد عن التالي :

أولا : أن الصندوق الكويتي كان أكبر الصناديق المانحة خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٩ حيث بلغ اجمالي عملياته التمويلية نحو ٢٤٤٤,٣٤ مليون دولار بنسبة ٣٧,٦٪ من اجمالي ما منحته الصناديق الأربعة ، ثم تلاه الصندوق السعودي الذي بلغت مساهمته ٢٣٦١,٥ مليون دولار بنسبة ٣٣,٥٪ من الاجمالي ، فالصندوق العراقي الذي بلغت مساهمته ١٠٩٨,٩٩ مليون دولار بنسبة ١٥,٦٪ من اجمالي عمليات الصناديق الأربعة ، فأخيرا صندوق أبو ظبي وبلغت مساهمته ٩٣٥,٣٢ مليون دولار ، بنسبة ١٣,٣٪ من الاجمالي .

ثانيا : يكشف الجدول عن توقف عمليات الصندوق العراقي منذ عام ١٩٨٣ في الدول العربية ، كما تكشف متابعة العمليات الاجمالية للصندوق عن توقف كافة عملياته منذ هذا التاريخ ، وربما يكون ذلك تحت ضغط الحرب العراقية ـ الايرانية ،

إلا أن ما نود الاشارة إليه هو أن الصندوق العراقى كان أقصر الصناديق الانمائية القطرية عمرا حيث بدأ نشاطه عام ١٩٧٦ وانتهى عمليا منذ عام ١٩٨٣ .

ثالثا : تكشف منح الصندوق الكويتى كنسبة من الناتج القومى الاجمالى عن أن الكويت كانت هى أكبر المساهمين كذلك فى هذه الزاوية وخاصة فى الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٢ باستثناء عام ١٩٨٠ حيث كان حجم عمليات الصندوق العراقى كنسبة من الناتج القومى الاجمالى العراقى هى الأكبر فى هذه السنة ، وباستثناء عام ١٩٧٨ أيضا حيث احتل صندوق أبو ظبى المكانة الأولى فى هذه السنة ، وباستثناء هاتين السنتين يبدو واضحا أن حجم عمليات الصندوق الكويتى كنسبة من الناتج القومى الاجمالى الكويتى هى أكبر بشكل واضح من بقية الصناديق القطرية الثلاثة الأخرى .

ب - توزيع عمليات الصناديق القطرية حسب الجهة المتلقية :

ربما يكون الأكثر دلالة على عمليات الصناديق القطرية الانمائية العربية هو متابعة توزيع هذه العمليات حسب البلدان العربية المتلقية ويكشف جدول (٤) عن عدد من الحقائق البارزة فى هذا الصدد :

أولا : ان أكثر البلدان العربية المستفيدة من اجمالى عمليات الصناديق الأربعة هى الأردن ، تليها فى ذلك تونس ، ثم المغرب ، فاليمن الشمالى ، ثم مصر ، فالسودان (لاحظ أن عمليات هذه الصناديق فى مصر قد توقفت منذ عام ١٩٧٨ حتى استؤنفت فى عام ١٩٨٩) . ويلاحظ أنه من بين البلدان العربية الأكثر فقرا (السودان والصومال وجيبوتى وموريتانيا واليمنان) لم يأت فى ترتيب متقدم فى إجمالى عمليات الصناديق الأربعة سوى اليمن الشمالى والسودان وموريتانيا ، بينما كان حجم ماتلقته دول أخرى كاليمن الجنوبى والصومال وجيبوتى كنسبة من اجمالى حجم العمليات منخفضا للغاية .

ثانيا : يلاحظ أن بعض البلدان الغنية نسبيا قد حصلت على بعض المساعدات الانمائية لهذه الصناديق ومن بين هذه البلدان عمان (٦,٢٪ من اجمالى العمليات) ، والجزائر (٢,٦٪) ، والبحرين (٢,٨٪) ، بل والعراق (٠,٨٪) وربما يكون هذا النقل راجعا إلى تلقى هذه البلدان لقروض من الصندوق الكويتى قبل عام ١٩٧٤ ، لكن من الواضح أن عمان والبحرين والجزائر والعراق قد تلقت قروضا من الصندوق السعودى أو صندوق أبو ظبى وهى صناديق بدأت عملها فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، بل وقد تلقت الامارات بعضا من عمليات صندوق أبو ظبى ذاته وإن كان بنسبة محدودة .

ثالثا : تفيد المتابعة التفصيلية لعمليات كل صندوق من الصناديق الأربعة أن الصندوق الكويتى ربما يكون أكثر الصناديق العربية توازنا من حيث عدد الدول العربية التى تلقت معوناته . حيث كان أكبر المستفيدين هم بالترتيب الأردن ، فتونس ، فالسودان ، فمصر ، فالمغرب ، فاليمن الشمالى ثم عمان فموريتانيا . هذا بينما تكشف متابعة عمليات الصندوق العراقى عن أنه كان أكثر الصناديق العربية الأربعة تحيزا من حيث توزيع اجمالى عملياته ، فالصندوق العراقى لم يقم بعمليات سوى فى ثمانية بلدان عربية فقط ، ولم يقم بأى عملية فى مصر أو السودان !! أو لبنان . والأكثر دلالة أن معظم عمليات الصندوق كانت من نصيب دولتين فقط هما اليمن الشمالى والأردن حيث حصلتا على ٦١,٧٪ من اجمالى قيمة عمليات الصندوق ، ولذا ليس غريبا أن تكون الدولتان هما أكثر بلدين عربيين مؤازرة للعراق إذ يبدو أن خطوات العراق لتمتين التحالف مع البلدين تعود إلى وقت طويل مضى ، وهنا ينبغى أن يلاحظ أن الوضع ليس مرتبطا على نحو دقيق بحرب العراق وايران ، حيث توقفت عمليات الصندوق العراقى كما سبق الذكر منذ عام ١٩٨٣ . وينبغى أن نضيف أن بعضا من أفقر البلدان العربية لم يتلق سوى نسبة ضئيلة جدا من حجم عمليات الصندوق العراقى وذلك مثل اليمن الجنوبى (١,٤٪) ، وإذا ما أضفنا المغرب وموريتانيا إلى كل من اليمن الشمالى والأردن نجد أن البلدان الأربعة قد تلقت ما يزيد عن ٩٠٪ من حجم عمليات الصندوق العراقى ، هذا بينما كانت عمليات الصندوق السعودى متوازنة نسبيا حيث كان فى مقدمة المتلقين لمنح الصندوق حسب الترتيب تونس والسودان فالأردن فالمغرب فمصر ثم موريتانيا فاليمن الشمالى ، وأما صندوق أبو ظبى فنجد الوزن الهائل لدول واحدة فى اجمالى عمليات الصندوق هى عمان حيث حصلت على ٢٤,٨٪ من اجمالى عملياته ثم تونس ١٦,٥٪ ، ثم مصر ١٥,٢٪ ثم وزعت بعد ذلك عمليات الصندوق بشكل متقارب بين المغرب واليمن الجنوبى والبحرين واليمن الشمالى وموريتانيا والسودان .

وتكشف الملاحظة السابقة من ثم عن أن الصندوق العراقى كان هو أكثر الصناديق العربية تحيزا من حيث الجهات العربية التى كانت محلا لعملياته وفى عدد البلدان التى تمت فيها هذه العمليات التمويلية ، تلاه فى ذلك صندوق أبو ظبى ثم الصندوقان السعودى والكويتى بتوزيع أكثر توازنا سواء من حيث عدد البلدان أو نسبة ماتلقته كل بلد من أجمالى ما قام به الصندوقان من عمليات تمويلية .

جدول رقم (٤)

اجمالي عمليات صناديق التنمية القطرية حسب الجهات المانحة والمستفيدة

(مليون دولار)

	الصندوق السعودي		صندوق أبو ظبي		الصندوق الكويتي		الصندوق العراقي		الاجمـــــالي	
	قيمة العمليات	٪ من الاجمالي	قيمة العمليات	٪ من الاجمالي	قيمة العمليات	٪ من الاجمالي	قيمة العمليات	٪ من الاجمالي	قيمة العمليات	٪ من الاجمالي
الأردن	٢٩٣,٧٧	٪١١,٧	٣٧,٤٣	٪٤	٤٣٨,٠٨	٪١٤,٦	٣٢٥,٩	٪٢٩,٦	١٠٩٤٪٨٣	٪١٤,٤
الامارات	—	—	٨,١٦	٪٠,٩	—	—	—	—	٨,١٦	٪٠,١
البحرين	٤٢,٥٥	٪١,٨	٥٥,٧	٪٦	١٠٥,٣٩	٪٣,٥	—	—	٢٠٣,٦١	٪٢,٨
تونس	٣٥٣,٣١	٪١٥	١٥٤,٣٦	٪١٦,٥	٤٣٦,٧٩	٪١٤,٦	٢٥	٪٢,٣	٩٦٩,٤٦	٪١٣,١
الجزائر	١٣٤,٧٨	٪٥,٧	—	—	٥٨,٠٦	٪١,٩	—	—	١٩٢,٨٤	٪٢,٦
جيبوتي	٤١,٢٣	٪١,٧	٥,٠٣	٪٠,٥	٥٣,١٩	٪١,٨	٢٦,٥	٪٢,٤	١٢٥,٩٤	٪١,٧
السودان	٢٤٨,٩٤	٪١٠,٥	٣٥,٦٨	٪٣,٨	٣٣٢,٠٦	٪١١,١	—	—	٦١٦,٦٨	٪٨,٣
سوريا	٢٢٣,٦٥	٪٩,٥	٢٧,٣٥	٪٢,٩	١٦٢,٧٤	٪٥,٤	—	—	٤١٣,٤٧	٪٥,٦
الصومال	١٠٠,٦٧	٪٤,٣	—	—	١٠٧,٣٢	٪٣,٦	٣٤,٣٣	٪٣,١	٢٤٢,٣٢	٪٣,٣
العراق	٤٠,٠٥	٪١,٧	—	—	١٧,٩	٪٠,٦	—	—	٥٧,٩٥	٪٠,٨
عمان	٦٣,٩٢	٪٢,٧	٢٣١,٦٦	٪٢٤,٨	١٦٥,١٩	٥,٥	—	—	٤٦٠,٧٧	٪٦,٢
فلسطين	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
لبنان	—	—	١٧,٣٧	٪١,٩	٣٥,٩٨	٪١,٢	—	—	٥٣,٣٥	٪٠,٧
ليبيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مصـــر	٢١٢,٢٩	٪٩	١٤٢,٤٨	٪١٥,٢	٣٠٨,٩٩	٪١٠,٣	—	—	٦٦٣,٧٣	٪٩
المغرب	٢١٧,٦٨	٪٩,٢	٦٥,٣١	٪٧	٢٩١,٥٦	٪٩,٧	١٩٠,٧	٪١٧,٣	٧٦٥,٢٥	٪١٠,٤
موريتانيا	١٨٣,٢٩	٪٧,٨	٤٢,٠٢	٪٤,٥	١٦٣,٠١	٪٥,٤	١٢٩,٢	٪١١,٨	٥١٧,٥٣	٪٧
اليمن الشمالي	١٧٢,٣٤	٪٧,٣	٤٧,١٢	٪٥	١٧٣,٢٦	٪٥,٨	٣٥٢,٦٦	٪٣٢,١	٧٤٤,٣٨	٪١٠,١
اليمن الجنوبي	٦٣,٦٣	٪٢,٧	٦٥,٦٥	٪٧	١٤٦,٩٦	٪٤,٩	١٥	٪١,٤	٢٩١,٢٤	٪٣,٩
	٢٣٦١,٠٥	٪١٠٠	٩٣٥,٣٢	٪١٠٠	٢٩٩٤,٩٥	٪١٠٠	١٠٩٨,٩٩	٪١٠٠	٧٣٩١,٤٥	٪١٠٠

معونات صناديق التنمية القطرية العربية كنسبة من الناتج القومى الاجمالى

جدول رقم (٢)

	السعودية			الامارات			الكويت			العراق		
	معونات الصندوق السعودى	الناتج القومى الاجمالى	المعونات ٪ من الناتج	المعونات التنموية لصندوق أبو ظبى	الناتج القومى الاجمالى	٪ ٢,١	الصندوق الكويتى	الناتج القومى الاجمالى	٪ ٢,١	الصندوق العراقى	الناتج القومى الاجمالى	٪ ٢,١
١٩٧٤				١٤,٢٩			١٢٨,٨٦					
١٩٧٥	١٧٦,٦٩	٢٥٥٦٥٠,٧	٪٠,٥	٤٤,١٨	٩٢٩٥,١	٪٠,٤٨	٢٠٦,٢٤	١٢٧٨٨,٤	٪١,٦			
١٩٧٦	١٤٤,١١	٤٦٧٥٦,١	٪,٣١	١١٧,٩٤	١١٨٩١,٥	٪,٩٩	١٥٤,٩٢	١٤٦٣٠,٣	٪١,٠٦	١٥	١٧٧٦٤	٪,٨
١٩٧٧	٢٤٨,٨١	٦٣٩٩٩	٪,٣٩	١٠٤,٢٣	١٤٩٤٨,٢	٪,٧	٢٠٢,٦٦	١٥٩٠٥,١	٪١,٣	٢٥	٢٠٥٠٠,١	٪,١٢
١٩٧٨	٣٦١,٨٧	٦٦٩٤٩,٦	٪,٥٤	١٨٢,٨٨	١٤٨٠٦,٣	٪١,٢٤	٩١,٤٥	١٨١١٣	٪,٥	٩٠	٢٤٥٩٧,٤	٪,٣٧
١٩٧٩	١٨٦,٧٣	٩٤٢١١,٥	٪٠,٢	١٢٨,٨٥	٢٠٠٨٥,٦	٪,٦٩	٢٤٨,٧	٢٧٩٢٣	٪,٨٩	٢٢٨,٢	٣٩٥٣٧,٢	٪,٨٣
١٩٨٠	٥٥,٤١	١٤٢٣٨٤,٤	٪,٠٤	٦٨,٢٤	٢٧٥٤٥,٣	٪,٢٥	٩٨,٩٩	٣٢٤٨٢,٧	٪٠,٣	٣٢٦,٠٣	٥٥١٩٦,٧	٪,٥٩
١٩٨١	٧٣,٣٦	١٩١١٠١,٣	٪,٠٥	١٠,٢٢	٣١٢٧١,٥	٪,٠٣	٢٤٦,٠٧	٣٢٣٧٢	٪,٧٦	٢٧٧	٣٧٢٩٠,٩	٪,٧٤
١٩٨٢	١٩٣,٩٤	١٢٥٨٧٥,٥	٪,١٤	٢٧	٢٩٢١٠,٣	٪,٠٩	٢٧٥,٢٩	٢٧٥١٦,٢	٪١	٣٧,٦٦	٣٩٨٥٧,٣	٪,٠٩
١٩٨٣	١٧٥,١٤	١١٦٤٠٨,٦	٪١٧	٢٥,٧٦	٢٦٩٧٠,١	٪,١	١٢٢,٢٧	٢٦٠٥٨,٤	٪,٤٧	صفر	٤٠٢٣٣,٢	صفر
١٩٨٤	٧٨,١٤	١٠٥٠٥١,٦	٪,٠٧	٣٢,٦١	٢٦٦٢٥,٢	٪,١٢	٧٧,٤٣	٢٦٥٢٣,٩	٪,٢٩	صفر	٤٦٠٦٩,٥	صفر
١٩٨٥	١٦٣,٨٨	٨٥٩٢٢	٪١٩	١٠,١	٢٥٩٦٤,١	٪,٠٤	٦٩,٥٧	٢٤٠٠٩,١	٪,٣	صفر	٤٧١٥١,٧	صفر
١٩٨٦	غ٠م	٧٦٠٩٩,٥		غ٠م	٢٦٨٠٩,٥		غ٠م	٢٢٩٧٥,٥		صفر	٤٥٧١٤,٧	صفر
١٩٨٧	غ٠م	٧٥٤١١,٥		غ٠م	١٩١٦٧,٧		غ٠م	٢٤٩١٣,٦		صفر	٤٩٢٤٠,١	صفر
١٩٨٨	٤٩,٩	٨٠٤٩٤	٪,٠٦	١٨,١٢	٢٣٧٤٩	٪,٠٨	١٢١,٧	٢٧١١٧	٪,٤٥	صفر	.٥٦٦٧٩	صفر
١٩٨٩	١٢٦,٠٧	٨٤١١٤	٪,١٥	٨٥,٨٨	٢٧٣٣٠	٪,٣١	٢٠٧,٧١	٣١١٦٩	٪,٦٧	صفر	٥٦٩٤١	صفر
اجمالى	٢٣٦١,٠٥			٩٢٥٪٢٣			٢٦٥٤,٩٥			١٠٩٨,٩٩		

جـ - على أن الدراسة المتعمقة لهيكل العلاقات الاقتصادية بين الدول الفقيرة والغنية فى الوطن العربى تؤكد على عدد من الاستنتاجات نجمل بعضها فيمايلى :

أولاً : أن تقليص الفجوة بين الثراء والفقر شرط لا غنى عنه للأمن والاستقرار فى المنطقة العربية بعد تحرير الكويت . ويوجب التعلم الايجابى من درس الأزمة ادراك ضرورة تقليص التفاوت الحاد فى مستويات الدخل بين الأقطار العربية الغنية والفقيرة . ذلك أن هذا التفاوت يهدد استقرار العلاقات بين هذه الأقطار ، كما يهدد الاستقرار السياسى فى البلدان الفقيرة ، وبوجه خاص ، لابد من العمل على تصفية الأزمات الاقتصادية والفقر الجماهيرى فى مصر باعتبارها الدولة العربية التى يناط بها والقادرة على النهوض بدور ركيزة الاستقرار والأمن فى منطقة الخليج ، والوطن العربى ، والشرق الأوسط . ذلك أن الاقتصاد المأزوم من شأنه أن يفجر الأزمات الاجتماعية ويعصف بالاستقرار السياسى ويودى بالدور الأمنى المنشود .

ونلاحظ هنا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى دولة الامارات بلغ حوالى ٤٣ مثل نظيره فى السودان فى نهاية الثمانينات . وبلغ الانفاق على الخدمات الاجتماعية فى السعودية ٢,٣ مثل نظيره فى إحدى عشرة دولة عربية فى بداية الثمانينات . إلا أننا نلاحظ أيضا ، أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى العراق بلغ حوالى ١٦ مثل نظيره فى الصومال ، وبلغ ذات المتوسط فى ليبيا حوالى ١٢ مثل نظيره فى اليمن الجنوبى ، وذلك فى نهاية الثمانينات . وهى فجوات تتسع فى الحالتين الأخيرتين إذا أخذنا بمؤشرات أعوام الازدهار النفطى فى بداية الثمانينات .

ان تقليص الفجوة بين الثراء والفقر فى المنطقة العربية ، لا يعنى القبول بمزاعم العراق فى تبرير غزو الكويت ، والتسليم بأن هدف ضم الكويت هو إعادة توزيع الثروة النفطية والمالية العربية المملوكة للدول الخليجية ، النفطية الغنية . ولا نعنى أيضا الرضوخ لما يمكن أن نسميه ، وعى العوام ، الذى يفسر الاستجابة الجماهيرية الواسعة للشعوب فى البلدان العربية الفقيرة ، والذى ترتب على اختلاط الحق بالباطل فى دعاوى تقسيم الثروة .

ولا شك أننا نسلم بأن الثروة النفطية والمالية التى تملكها الدول الخليجية العربية ، ليست موضوعا للتوزيع والتقسيم بين الدول العربية . إذ على امتداد الزمان والمكان ، وفى ظل الرأسمالية والاشتراكية ، لم يحدث أن تقاسمت البلدان والشعوب ثرواتها العينية والنقدية ، إلا على أساس القرصنة والاغتصاب .

إلا أننا ندرك أنه لابد من تطوير آليات اعادة توزيع الدخل على أساس تبادل المصالح والمنافع والمزايا ، عبر تقديم العون أو تصدير رأس المال أو انتقال العمالة أو التبادل السلعى وغير ذلك من آليات التعاون والتكامل الطوعى .

ثانيا : لا شك أنه يصعب القول بضعف اسهام العون الانمائى الخليجى فى إعادة توزيع الدخل بين الأقطار العربية الخليجية الغنية والأقطار العربية الفقيرة . إلا أنه يمكن القول بأن هذا العون لم يرتبط عمليا بتصور متكامل لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان المتلقية للعون ، كما لم يستند هذا العون إلى مصالح واضحة مستقرة للبلدان المانحة ، من منظور اقتصادى وغير اقتصادى . والأهم أن هذا العون لم يتضافر مع الآليات الأخرى لتطوير العلاقات الاقتصادية العربية - العربية باعتبارها دافعة أساسية للتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية واللحاق بالثورة الصناعية والتكنولوجية فى المنطقة العربية ككل .

ونلاحظ هنا أن الدول الخليجية العربية قدمت عونا انمائيا إلى الأقطار العربية التى تتلقى العون الانمائى ، لم يكن ثمة بديل أو مثيل له بين معونات التنمية الرسمية المقدمة من الدول الصناعية الرأسمالية أو التى قدمت من الدول الاشتراكية ، فى السبعينات والثمانينات ، وإلى جانب أفضلية شروط العون الانمائى الخليجى ، فقد غطى كافة أشكال المساعدات الانمائية والاقتصادية ، ونالته مختلف مجموعات الدول النامية - عربية وغير عربية ، وتوزع على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف .

ولا جدال فى ضرورة استمرار وتطوير هذا العون ، مع الأخذ بعين الاعتبار النقد الموضوعى الذى يواجه العون الانمائى الرسمى - العربى وغير العربى . وننطلق فى هذا من التسليم بالدور الهام الذى ينهض به هذا العون ، ليس فقط كآلية لتقليص فجوة الدخل بين الأقطار العربية ، وإنما أيضا باعتباره أداة هامة للتخفيف من وطأة مشاكل العجز فى موازين المدفوعات وفى الموازنات الحكومية ، ومصدرا هاما لمواجهة قصور موارد تمويل الاستثمار ، ووسيلة للحد من اللجوء للاقتراض من المصادر التجارية ذات الأعباء الثقيلة ومن ثم لتخفيف وطأة المديونية الخارجية .

وقد نضيف هنا ضرورة زيادة عنصر المنحة فى العون الانمائى الخليجى ، وأهمية التوظيف فى مشروعات انتاجية لضمان سداد القروض المقدمة على أسس اقتصادية ، وربما يمكن توجيه جانب من هذا العون باعتباره مشاركة فى رؤوس أموال المشروعات التى تقام على أسس تجارية مربحة ، وهو ما يخلق مصلحة للمقترضين فى مواجهة اختناقات التنمية وفى زيادة الكفاءة فى الاقتصادات الفقيرة .

إلا أن هذا لا يعنى أن تتراجع الدول الصناعية الغنية عن مواصلة تقديم العون الانمائى ، والمساهمة فى تخفيف أعباء المديونية ، والمشاركة فى دفع عملية التنمية فى الأقطار

العربية الفقيرة . وتتأكد أهمية هذا إذا لاحظنا استمرار الحاجة إلى هذا كله ، رغم أهمية ما قدمه أعضاء مجلس التعاون الخليجي من عون . وهكذا ، مثلا ، فقد بلغ هذا العون ٩,٢٪ من العوائد النفطية في عام ١٩٨٦ ، ومثل ٤,٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ . وبين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٨ قدمت السعودية والكويت والامارات عونا انمائيا بلغ ٧٨ مليار دولار ، مثل ٩٠٪ من اجمالي العون الانمائي الرسمي العربي ، وساهمت السعودية وحدها بنسبة ٦٤,٣٪ من هذا الاجمالي .

ثالثا : ان أزمة غزو الكويت ، والاستقطاب الذي أدت إليه الأزمة ، وتعمقه مع حرب تحرير الكويت قد أظهرت مفارقة صارخة . وجوهر المفارقة أن الدول الخليجية العربية بدت معرضة أمنيا رغم قوتها المالية . وأن مصر ، رغم ضعفها المالي ، مثلت أهم مصادر حماية الأمن للدول الخليجية العربية . وقد أكدت هذه المفارقة ، من جهة ، توزع عناصر القوة والضعف بين البلدان العربية ، الأمر الذي يجعلها جميعا معرضة من زاوية احتياجات الأمن والاستقرار . ومن جهة ثانية ، فقد أظهرت الأزمة ، الأساس الجديد لاعادة بناء العلاقات العربية ـ العربية على أساس تبادل المصالح ، الأمر الذي يأخذ هنا صورة مقايضة الدعم الدفاعي المصري بالدعم الاقتصادي الخليجي .

وتتأكد الأهمية المستقبلية لهذا التبادل الاقتصادي ـ الدفاعي للمصالح المصرية والخليجية إذا تعلمنا من درس الأزمة ، الأخطار التي تهدد الاعتماد على ، دور الأجنبي ، في حماية الأمن والاستقرار في هذه المنطقة ، إلا باعتباره عاملا مساعدا ومؤقتا ، وليس عاملا رئيسيا ودائما ، حتى يتم بناء المرتكزات العربية ـ الاقليمية للأمن والاستقرار كما يتأكد هذا إذا لاحظنا أن ، رفض وجود الأجنبي ، لا يقتصر على هذا النظام أو ذاك من النظم السياسية العربية ، وإنما هو رفض يتغلغل في الوجدان الشعبي العربي ، وخاصة في ظروف المد الاسلامي ـ الشعبي .

أضف إلى هذا ، أن خبرة الأمن والتعاون الأوروبي تقدم دليلا اضافيا على ضرورة خلق الأسباب الداخلية للأمن الاقليمي . وهكذا ، فإن الوجود السوفيتي في شرق أوروبا ، والوجود الأمريكي في غرب أوروبا ، قد وفر أمنا أقل ، من ذلك الأمن الذي تبنى أسسه في إطار وحدة أوروبا الغربية ، بل والبيت الأوروبي المشترك .

ونلاحظ أن الأزمة ذاتها قد بينت ، وهو ما تدل قرارات اسقاط الديون المصرية عليه ، (العربية ـ الخليجية ، والامريكية ـ العسكرية ، وربما ضم من الديون الرسمية الغربية الأخرى) ان دعم القدرة الاقتصادية المصرية هو شرط الاستقرار في مصر ، ومن ثم شرط دورها في زيادة المناعة الأمنية العربية . وإذا كان لمصر أن تواصل القيام بدور قيادي مستقبلي في هذا المجال ، فإن دعم جهود التنمية والتصنيع ، بعون خليجي وغربي ، وفي مصر يبدو شرطا لزيادة قدرتها الدفاعية واستقرارها السياسي .

ورابعا : لابد من ادراك أن العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية قد مثلت رافعة هامة للتسريع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة للتعجيل بالثورة الصناعية ـ التكنولوجية . وفي المقابل فإن ضعف العلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية ، وافتقاد أهم ألوان هذه العلاقات ، أي العون الانمائي وانتقال العمالة ، لتصور انائي عربي ، قطري أو قومي ، يفسر إلى حد بعيد استمرار التخلف وتعمق الأزمة في الاقتصادات العربية .

وهكذا ، مثلا ، فإن نسبة الصادرات البينية العربية لم تتعد حوالي ٦,٥٪ من اجمالي الصادرات العربية (٥,٣٪ مليار دورلا من ٨٠,٥ مليار دولار) . ولم تتجاوز الواردات العربية البينية ٦,٤٪ من اجمالي الواردات العربية (٦,٠ مليارات دولار من ٩٣,٤ مليار دولار) . وفي عام ١٩٨٩ لم تتجاوز الاستثمارات العربية الخاصة الاجمالية ، التي تمثل حركة رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار المباشر بين الدول العربية ، حوالي ٢٥٨ مليون دولار . وتظهر ضآلة هذه الاستثمارات إذا قدرنا أن حوالي نصف الاستثمارات العربية في الخارج ، المقدرة بنحو ٦٧٠ مليار دولار في ذات العام ، هي استثمارات خاصة . وهكذا ، فإن الاستثمار الخاص العربي في الأسواق العربية ، كان أقل من ٠,١٪ من الاستثمار الخاص العربي في الأسواق الدولية في نهاية الثمانينات .

ونلاحظ هنا ، أن التجمعات الاقليمية العربية التي قامت قبل غزو الكويت ، أي مجلس التعاون العربي إلى جانب مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي الكبير ، لم تغير كثيرا واقع تدني تبادل السلع وتدفق الاستثمار في الوطن العربي ، كما لم تعدل الأطر التي احتوت تقديم العون وانتقال العمالة . وكانت البنى الاقتصادية المتماثلة ، وعوائق التكامل البنيوية ، أساس ضعف العمل التكاملي الاقليمي بدوره . ولا شك في أنه يصعب الحديث عن تسريع التنمية العربية بغير تطوير للتكامل الاقتصادي العربي ، وأساس هذا التكامل الراسخ هو إعادة استثمار الفوائض البترولية العربية في الأسواق العربية .

٤ ـ التنمية العربية وأعباء أزمة الخليج :

لقد أكد التقرير الاستراتيجي العربي ، في أعداده السابقة ، أن ارتهان الحياة الاقتصادية العربية النفطي ، جعل ازدهار أو كساد الاقتصادات العربية رهنا بمتغير أساسي هو أسعار النفط . التي تخضع للمتغيرات في سوق النفط

والاقتصاد العالمى ، وتخضع الاداء الاقتصادى العربى لتقلبات ذات آثار سلبية ظاهرة . ولاحظ التقرير ، من جهة ، ضعف التصنيع العربى ، وهو ما يظهر مثلا فى هبوط مساهمة الصناعة التحويلية العربية فى الناتج المحلى الاجمالى العربى من ٩,٩٪ إلى ٨,٥٪ بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٥ . وتدهور مساهمة الزراعة العربية فى ذات الناتج من ١٥٪ إلى ٨,٨٪ بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٥ . ولم يتعد نصيب الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى للسعودية ٨٪ فى منتصف الثمانينات حين قدمت الحصة الأكبر فى الناتج العربى لهذا النشاط (مقابل ٢٨٪ لكوريا الجنوبية) . رغم الموارد الزراعية الهائلة فى السودان ، أدى قصور الاستثمار الزراعى ، وخاصة فى تطوير البنية الأساسية ، إلى نمو سلبى للانتاج الزراعى ، وإلى تعرض نصف سكانه لأخطار الجفاف والمجاعة .

ولم تتعد نسبة الاكتفاء الذاتى ١٠٪ من الحاجات العربية للسلع الرأسمالية فى عام ٨١ / ١٩٨٢ ، وأكثر البلدان العربية انتاجا وتصديرا للحديد ، أى موريتانيا ، لم تشهد تصنيع هذا الخام ، ومن جهة ثانية لاحظ التقرير ، أن النفط الخام استمر يمثل أكثر من ٩٠٪ من الصادرات العربية ، وهو ما يعكس إلى حد بعيد قصور محاولات تنويع مصادر الدخل وغياب تصور للتنمية العربية فى اطار التكامل نتيجة أسباب عديدة ليس أقلها شأنا نزعات الاكتفاء الاقليمى ، والعزلة القطرية ، والخلافات العربية - العربية . وأما السلع المصنعة فإن نصيبها من الصادرات (بما فى ذلك المنتجات الكيماوية للصناعات البتروكيماوية الجديدة) لم يتعد ٣,٥٪ . وفى المقابل مثلت السلع المصنعة ، شاملة الآلات والمعدات ، حوالى ٧٢٪ من اجمالى الواردات العربية . وفى أكثر البلدان العربية اسهاما فى الناتج الزراعى العربى ، أى مصر ، هبطت نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب من ٧٠٪ إلى ٤٠٪ بين عامى ١٩٧٥ و ٨٢ / ١٩٨٥ .

وعلى أساس هذه المعطيات والمؤشرات ، أكد التقرير الحاجة إلى توظيف الفوائض البترودولارية العربية فى المنطقة العربية ، وأوضح ضرورة استقرار أسعار عادلة للنفط العربى ، وشدد على الحاجة تقليص الآثار السلبية للآليات الغربية لتدوير عوائد النفط لصالح الاقتصادات الصناعية المتقدمة وعلى حساب الاقتصادات العربية المتخلفة .

وفى هذا السياق أبرز التقرير أن اجمالى العجز التجارى العربى قد بلغ حوالى ١٩,٣ مليار دولار أو ٥٦,٤٪ من اجمالى هذا العجز لمجموعة الدول النامية (باستبعاد الدول المصدرة للنفط) فى عام ١٩٨٥ . وفى ذات العام بلغ عجز الميزان الجارى العربى حوالى ١٨,٤ مليار دولار أو نحو ٢١ مثل نظريه فى عام ١٩٧٠ . وزادت ديون ١٣ دولة عربية مدينة بنحو ١٥ مرة بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٥ مقابل زيادة أقل (١٢,٧ مرة) للدول النامية مجتمعة . وبلغت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلى الاجمالى أكثر من ٢٠٠٪ فى موريتانيا ، وأكثر من ١٠٠٪ للمغرب واليمن الجنوبى ، وأعلى من المتوسط المقابل للدول النامية فى ١١ دولة عربية ، وذلك فى عام ١٩٨٥ . وبينما لم تتعد مدفوعات خدمة الدين حوالى ٤,٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى للدول النامية ، وحوالى ١٩,٧٪ من الصادرات السلعية لهذه الدول فى منتصف الثمانينات ، فقد بلغت النسبة الأولى ٣٦,٨٪ فى مصر و ٥٥,٨٪ لليمن الشمالى ، ولا جدال أنه يصعب الحديث عن استقرار عربى فى هذه الأوضاع .

والواقع أنه رغم العون الانمائى الرسمى الواسع الذى قدمته البلدان الخليجية العربية إلى الأقطار العربية المتلقية للمساعدات الانمائية ، فإن مؤشرات الأوضاع الأقتصادية العربية ، تؤكد استمرار التأخر عن اللحاق بالثورة الصناعية التكنولوجية ، بل وتكريس التخلف الاقتصادى رغم مؤشرات الرفاهة الاقتصادية للدول النفطية الغنية ، فضلا عن تفاقم الأزمات الاقتصادية والاختلالات التنمية فى جميع الاقتصادات العربية ، وخاصة فى سنوات الكساد النفطى .

لكنه من المؤكد أنه رغم كل ما يمكن أن يقال عن مسيرة الاقتصاد العربى طوال الحقبة النفطية ١٩٧٤ - ١٩٨٥ من اهدار لفرص تنمية العمل العربى المشترك وهو صحيح فى جوهره . الا أن الآثار على جملة الاقتصاد العربى وعلى مسيرة العمل المشترك الناجمة عن أزمة الخليج تعد اهدارا أكبر من منظور التنمية القطرية أو القومية على حد سواء ونحاول هنا أن نقدم تقويما أوليا للآثار على الاقتصادات العربية .

أ - الآثار على دول مجلس التعاون الخليجى :

تعد أكثر الأقطار المتأثرة بالأزمة هى تلك الأقطار الخليجية المعنية مباشرة بها بسبب موقعها الجغرافى وموقفها من الغزو العراقى عامة وقد كانت أسرع الآثار هى تلك الناجمة عن المخاوف النفسية فى الأيام الأولى من الغزو العراقى للكويت .

فقد ساد اضطراب كبير فى سوق الصرف فى كافة الدول الخليجية حيث دفع الخوف بطوابير المدخرين نحو المصارف ومكاتب الصرافة سعيا لاستبدال مدخراتهم المحلية بالعملات الصعبة لا سيما بعد قرار عدد من البنوك الأجنبية بوقف التعامل بعملة الكويت وعملات خليجية أخرى . ونتيجة لهذا التهافت على الدولارات نقدا ارتفع سعر الدولار أمام الدرهم الاماراتى من ٣,٦٨ درهما قبل الغزو

إلى ٣,٩٥ في أعقاب الغزو بأسبوعين . وقد انطبق نفس الأمر على عدد من العملات الخليجية الأخرى كالريال السعودى والدينار البحرينى وريال عمان . وقد أثرت هذه التحويلات على أداء البنوك المحلية كذلك حيث بلغ الانخفاض في ودائع البنوك العاملة في الامارات خلال الاسبوعين الأولين للأزمة حوالى ١١٪ وذلك من مدخرات القطاع الخاص وهو نفس الأمر الذى تكرر في عدد من الدول الخليجية الأخرى . وعامة فإن الأمر وصل إلى حد عدم قبول العملات الخليجية بين المصارف العاملة في بلدان الخليج . ويقدر أن ما يزيد على ٨ بلايين دولار قد تم تحويلها من المنطقة في الاسبوعين الأولين للغزو ، وقد توجهت أغلب هذه الودائع للبنوك السويسرية تليها البنوك البريطانية . وعامة نعتقد أن النتيجة الأساسية في هذا المجال هي احتفاظ المواطنين بجزء كبير من مدخراتهم في الخارج بالعملات الصعبة توقيا لأية أزمات مقبلة يمكن أن تشهدها المنطقة .

وقد أعقب سحب المدخرات التوجه لسوق الأسهم بعد ذلك . فقد شهدت سوق الامارات للأسهم حالة ركود لم تشهدها منذ قيامها في عام ١٩٨١ ، حيث توقفت طلبات الشراء تماما ، مما أدى إلى انخفاض أسعار العرض بنسب متفاوتة لكل شركة . وذلك على الرغم من أن هذا الانخفاض ليس له أدنى علاقة بالأوضاع القائمة أو أداء البنوك والشركات المساهمة حيث أن معظم الشركات لاتزال تمارس أعمالها ، ويتوقع أن تحقق أرباحا مشابهة لنتائج عام ١٩٨٩ بل وربما تحقق بعضها أرباحا أفضل . ويعود السبب الرئيسى من ثم للمخاوف النفسية والطلب الزائد على السيولة ، حيث أن مستثمرين كثيرين وضعوا جميع امكاناتهم المالية في استثمارات الأسهم والعقارات التي شهدت رواجا كبيرا خلال العامين الماضيين ، ومع سعى هؤلاء إلى طلب السيولة المالية لتحويل مدخراتهم الخارج ، فقد تم ذلك بالتخلص من الأسهم . وقد شهدت كل من البحرين والسعودية نفس الظاهرة أيضا ، حيث بلغ تراجع أسعار الأسهم في البحرين نحو ٢٢٪ في المتوسط ، بينما سجلت السوق المالية في السعودية انخفاضا في سعر الأسهم المتداولة تراوح بين ١٥ و ٢٠٪ . وكانت أكثر المؤسسات تأثرا بهذه الانخفاضات هي البنوك حيث كان للعملية الواسعة في سحب المدخرات وتوقف النشاط الاقراضى للبنوك تقريبا أثرها على معدل الأرباح التى تحققها البنوك العاملة في المنطقة هذا العام . والنتيجة الرئيسية للانخفاض في أسعار الأسهم ، وهو ما يمكن أن يستمر في المدى الطويل ، هو العزوف عن القيام باستثمارات جديدة بسبب المخاطر السياسية والأضرار بالمشروعات القائمة . أضف إلى هذا السياسات التي كانت تعتزم القيام بها بلدان الخليج كتنمية وتطوير الأسواق المالية من أجل القيام بعملية تخصيص المشروعات التى تمتلكها الدولة ، وهو ما كان معتمدا باعتباره لب السياسة الاستثمارية خلال العامين الماضيين . وأخيرا ، برز كثير من الشك حول امكانيات دول المنطقة في المضى قدما في سياسة تنويع هيكل الانتاج المحلى بحيث لا يبقى مستندا إلى النفط وحده .

ولم يتم التحسن في أوضاع العملات الخليجية وعودة الهدوء للسوق ، الا بعد أن قام عدد كبير من المواطنين بتحويل مدخراتهم ، وبعد التدخل الحكومى القوى في بعض البلدان . فقد ارتفعت الودائع الحكومية مثلا في بنوك الامارات بنسبة ٥٠٪ من ٦,٤ مليار درهم وهو ما عمل على تقليص حجم الانخفاض الاجمالى في الودائع إلى نحو ٣,٥ مليار درهم فقط . الأمر الذى انعكس في شكل تحسن في أسعار العملات المحلية وان ظلت أقل من متوسط أسعارها السائدة قبل الغزو . وفى الآثار المنتظرة الطويلة الأجل أو المتوسطة ، فإنه لن تتأثر حركة الاستثمار داخل هذه البلدان من قبل المواطنين فقط ، بل أن دولة كعمان كانت تأمل في جذب استثمارات من بقية بلدان الخليج الأخرى ربما تتعرض جهودها في هذا الصدد لانتكاسة واضحة . وقد كانت الأوضاع فيما يخص التعاون الاقتصادى بين بلدان مجلس التعاون الخليجى غير مرضية من وجهة النظر العمانية ، إذ حتى قبل نشوء الأزمة كان المسئولون العمانيون (وبلدهم هو الأقل تطورا بين بلدان المجلس) يشكون من ازدواجية المشاريع الصناعية والمنافسة غير العادلة بينها بالاضافة إلى التفاوت الواضح في الحوافز المقدمة للصناعة والاختلاف فيما بين القوانين والرسوم الجمركية .

وربما يكون التحرك الايجابى الوحيد في دوائر المجلس هو ذلك الذى تم في مجال اصدار اجراءات موحدة لصرف الدينار الكويتى مقابل العملات الخليجية لمساعدة آلاف الكويتيين المقيمين في دول المجلس على تسيير شؤونهم ، وبحث التنسيق بين السلطات النقدية في دول المجلس حتى يتم قبول عملات المجلس بين بعضها البعض . أما الأثر الملحوظ الآخر فهو ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وذلك مع الاقبال الشديد من المواطنين على هذه السلع لتخزينها .

ومع ذلك فإن هناك بعض الآثار الايجابية التى ستشهدها بعض دول المنطقة . فقد بدا واضحا مثلا أن عمان يمكن أن تنشط كمركز لاعادة التصدير لمنطقة الخليج وذلك بسبب وجود موانيها خارج الخليج وبعدها النسبى عن موقع الأزمة . يضاف إلى ذلك أن نزوح العديد من المواطنين الكويتيين بعد الأزمة أدى إلى ارتفاع الطلب وزيادة الاستهلاك وتسريع الدورة الاقتصادية . كما أن الامارات قد أفادت بعض الشىء من هذا الأمر حيث أنه كان يتم اعادة

تصدير ٦٠٪ من وارداتها قبل الأزمة . ولكن بقى العائق الأكبر أمام لعب دور أكبر في مجال اعادة التصدير هو زيادة رسوم الشحن والتأمين للمنطقة بسبب تصنيفها ، كمنطقة حرب ، وهو ما رفع أسعار السلع الواردة للامارات .

أما الأثر الايجابي الأكثر وضوحا فهو ذلك المتعلق بزيادة أسعار وإنتاج وعوائد النفط كما يوضح الجدول رقم (٥) . ووفقا لقرار الأوبك في أواخر أغسطس فإن كلاً من السعودية والامارات قد زادتا من انتاجهما النفطي بمقدار كبير . وبينما توقعت مصادر اقتصادية في دولة الامارات أن تبلغ عائدات صادرات النفط خلال العام الحالي بأكمله نحو ١٣ مليار دولار مقابل ١٠ مليار دولار في العام الماضي ، فإنه طبقا لأشد الحسابات محافظة بعد التطورات في أسعار النفط التي شهدتها الأسواق وبعد زيادة كمية الانتاج ، فإن اجمالي العائدات في الشهور الخمسة الأخيرة من السنة ستدور حول ٨,٨ مليار دولار وستبلغ الزيادة في العائدات في هذه الشهور الخمسة فقط مقارنة بما كان متوقعا نحو ٤,٩ مليار دولار . وتتوقع الامارات أن يبلغ فائض ميزانها التجاري هذا العام نحو ٦,٨ مليار دولار وفائض ميزان الحساب الجاري نحو ٣,٢ مليار دولار ومن المنتظر أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نحو ١١٪ بالنظر إلى نمو القطاع النفطي بنسبة ٢٣٪ هذا العام . ونميل إلى ترجيح أن كلا من الفوائض في ميزان التجارة والحساب الجاري ، ومعدل النمو الاقتصادي ستبلغ فيما ومعدلات أكبر من تلك التي ذكرتها هذه المصادر الرسمية قياسا إلى ارتفاع عائدات النفط بنسبة أكبر مما قدرته هذه المصادر وهذا يعود إلى أن هذه التوقعات قد بنيت على أساس سعر ٢٥ دولار للبرميل بينما كان متوسط الأسعار خلال شهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر أكثر من ذلك بكثير .

أما بالنسبة للسعودية فإنه يتوقع أن يبلغ اجمالي العائدات النفطية منذ اندلاع الأزمة وحتى نهاية هذا العام نحو ٣١ مليار دولار وتبلغ الزيادة في العائدات عن المتوقع (فيما لو كانت السعودية قد استمرت في الانتاج طبقا لحصتها المحدودة من الأوبك وعن مستوى الأسعار الذى كان سائدا قبل الأزمة وهو ١٧ دولار للبرميل) نحو ١٧ مليار دولار .

أما في قطر فإن الزيادة في العائدات النفطية خلال الشهور الخمسة الأخيرة من السنة ستبلغ نحو ٧٠٠ مليون دولارا . ومع هذا فإنه من غير المنتظر أن تكون هناك مكاسب صافية لا سيما بالنسبة للامارات والسعودية ، نظرا للتكلفة الاضافية الناجمة عن تعقيد الوضع وتواجد قوات عسكرية لدول كثيرة على أراضي الدولتين . فقد أكد تقرير لأحد المسؤولين في وزارة الاقتصاد والمالية السعودية ، أن أزمة الخليج ستكلف السعودية نحو ٢١ مليار دولار حتى نهاية عام ١٩٩٠ ، سينفق معظمها في مجال تدعيم القوات الدولية ومنح معونات اقتصادية للاجئين من الكويت ، وقال نفس التقرير أن السعودية قد أنفقت نحو ٤,٧ مليار دولار منذ بداية الأزمة وحتى أكتوبر . علاوة على صفقات السلاح الضخمة التي تعد السعودية للحصول عليها من الخارج وقد أعلن في هذا الصدد أن هناك صفقة سلاح أمريكي للسعودية يبلغ مقدارها نحو ١٠ مليار دولار .

لذا فإنه من غير المتوقع أن تحقق أي من دول المنطقة مكاسب صافية كبيرة سوى عمان ، بينما على الأرجح ، فإن دولة ليست مصدرة كبيرة للنفط كالبحرين ستنالها خسائر كبيرة نتيجة لفقدان الثقة في نظامها المصرفي ، لا سيما في بنوك الأوفشور العاملة بها .

ب ـ الآثار المباشرة على بقية المشرق العربي :

ربما كانت مصر أكثر البلدان العربية تضررا من الآثار المباشرة للأزمة ، وهو ما سنعرض له في القسم عن الاقتصاد المصري ، بيد أن بلدانا عربية أخرى قد لحقت بها أضرار اقتصادية هامة كالأردن ولبنان واليمن والسودان فضلا عن فلسطين .

لقد كان لموقف الأردن من الأزمة أثر واضح على الأوضاع الاقتصادية فيه ، اضافة إلى التداعيات الأخرى للأزمة . فبعد أن كان ينتظر تحقق انتعاش اقتصادي هذا العام تغيرت الأمور للعكس ، بحيث قيل أن الأردن لم يعد لديه من العملات الصعبة الا ما يغطي وارداته من الغذاء والسلع الحيوية الأخرى سوى لمدة تقل عن الشهرين . وبينما أكدت مصادر مستقلة عديدة أن الأردن لم يلتزم بتطبيق العقوبات الاقتصادية ضد العراق ، فإن الأمير حسن ولي العهد أعلن أن بلاده قد طبقت العقوبات كلها فيما عدا تلك المتعلقة بوارداتها النفطية من العراق التي تحصل عليها الأردن في مقابل ديون تجارية عراقية . وكان الأردن يستورد حوالي ٨٠٪ من حاجته من البترول من العراق ، كما أن العراق كان يشكل أكبر سوق للصناعات الأردنية الخفيفة والمنتجات الزراعية . حيث كان نحو ٤٠٪ على الأقل من السلع الأردنية المصدرة يتجه للعراق . كما أن قطاع الشحن الأردني قد تضرر بشدة من جراء الحظر المفروض على العراق ، حيث كان هذا القطاع يقدم نحو ٢٥٠ مليون دولار سنويا . ويعود ذلك إلى انخفاض النشاط بشدة في ميناء العقبة ليس لمجرد أن الميناء لم يعد يتعامل مع السلع المتجهة إلى العراق والتي كانت تمثل ٧٥٪ من العمل به ، ولكن بسبب ارتفاع رسوم التأمين ضد أخطار الحرب التي ارتفعت ما بين ٢٠ ـ ٣٠٪ على السفن الداخلة لميناء العقبة . أما الضرر الآخر فهو يعود لتوقف تحويلات الأردنيين العاملين في الكويت (نحو ٣٠ ألف عامل) ،

ووجود احتمالات بعودة بقية العمالة العاملة في منطقة الخليج تبعا لموقف الأردن من الأزمة وتدهور العلاقات بينها وبين بقية بلدان الخليج . ويقدر عدد العاملين الأردنيين في منطقة الخليج بنحو ٣٠٠ ألف عامل تبلغ جملة تحويلاتهم السنوية حوالى ٨٠٠ مليون ـ ١,١ مليار دولار وهو ثاني أكبر مصدر للعملات الصعبة بعد الصادرات . اضافة لذلك فإن الحكومة الأردنية كانت تحصل على معونات سنوية هائلة من البلدان الخليجية . فالكويت كانت تقدم سنويا نحو ١٣٥ مليون دولار والسعودية نحو ٥٠٠ مليون دولار ، اضافة إلى ٥٠ مليون دولار من العراق لتخفيف عجز ميزان المدفوعات ودعم الموازنة الأردنية ضعيفة الهيكلة حيث تعاني هذه الموازنة من عجز مزمن يبلغ نحو ما يزيد عن ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي . وكانت الأردن قد حصلت حتى حدوث الغزو على نحو ٢٦٠ مليون دولار معظمها من السعودية والكويت والامارات . هذا ناهيك عن التأثيرات الأخرى للأزمة مثل انخفاض حركة السياحة وزيادة معدل البطالة نتيجة لعودة العمالة حيث يقدران معدل البطالة سيصل إلى نحو ٢٠٪ من اجمالي القوة العاملة .

والواقع أن دوائر صندوق النقد الدولي كانت تقدر العجز في الحساب الجاري هذا العام بنحو ٧٧ مليون دولار بعد التحسن الكبير في الميزان التجاري خلال النصف الأول من السنة . وبسبب آثار الأزمة فإن فجوة الحساب الجاري ستتسع وقد يصل العجز إلى ١,٢ بليون دولار خلال العام الحالي ونحو ١,٨٥ بليون دولار في العام القادم بعد أن كان الصندوق يتوقع الا يزيد العجز في العام القادم عن ١٦٤ مليون دولار وفق الحساب الأولي للخسائر . وزاد الأمر سوءا أنه بعد أن كانت المملكة السعودية في اطار جهودها الرامية إلى احداث تغيير في الموقف الأردني ولا سيما بالانصياع إلى تطبيق قرارات الحظر الاقتصادى التي أقرها مجلس الأمن الدولي ، قد وعدت الأردن بتزويدها بنحو ٣٢ ألف برميل من النفط يوميا ، فإنه مع عدم تغير الموقف الأردني من الغزو العراقي أوقفت المملكة شحن النفط للأردن وبررت هذا بأن الأردن لم يسدد قيمة واردات سابقة من النفط السعودي . وبدوره فإن الأردن قد صعد من الأزمة حيث أصدر قرارا بمنع الشاحنات من المرور عبر أراضيه بعد أن منعت السعودية مرور الشاحنات الأردنية إلى السعودية . وقد سبب هذا الاجراء ضررا بالأسواق الخليجية ارتفعت أسعار السلع والخضروات بما يقدر بنحو ٣٠٠٪ ، حيث أن الأردن كان المصدر الأساسي لهذه الموارد علاوة على أن القرار قد منع الشاحنات السورية والتركية أيضا من المرور عبر الأردن إلى السعودية ومنها إلى دول الخليج . وقد ترتبت آثار سلبية لهذا القرار على الاقتصاد الأردني أيضا لكون الأسواق الخليجية كانت هي المستورد الأول للمنتجات الزراعية الأردنية وهي منتجات معرضة للتلف السريع . ولم يعد هناك أمام الأردن سوى تصدير هذه السلع للعراق بما يجعلها تخرق الحظر بشكل واضح وهو ما يمكن يعرضها للعقوبات الدولية أو على أقل تقدير سيوقف من المعونات التي توجه للدول المتضررة من الحظر الاقتصادى على العراق . اضافة لذلك فإن المعونات الخليجية للأردن قد أوقفت منذ الغزو وينتظر أن يتم الاستغناء عن عدد كبير من العاملين الأردنيين في بلدان الخليج وهو ما يمكن أن يلقي بأعباء ثقيلة على الاقتصاد الأردني .

وفي مواجهة الأزمة فإن السياسة الاقتصادية الأردنية قد سارت في اتجاه تنفيذ اجرائين جديدين ، الأول ، هو تطبيق وزارة التموين لنظام ترشيد الاستهلاك وتقنين عمليات شراء المواد الغذائية المدعومة من قبل الحكومة وهو اجراء تم لأول مرة في تاريخ الأردن الحديث ، حيث حصل المواطنون على بطاقات تموينية وكوبونات تخول لهم شراء السكر والأرز والحليب الجاف وهو ما بدأ في أوائل شهر سبتمبر . أما الاجراء الثاني فهو التزام الحكومة طرح عملة أردنية جديدة ، وذلك بعد أن قام العديد من المواطنين بسحب مدخراتهم من البنوك خوفا من اندلاع العمليات العسكرية ، ويقوم هذا الاجراء على أساس محاولة اعادة الثقة في العملة الأردنية بعد اعادة تقويمها . فمن الملاحظ أنه رغم الوقع الهائل للأزمة على الاقتصاد الأردني فإن قيمة الدينار الأردني صامدة في مواجهة الدولار وغيره من العملات الصعبة الأخرى وهو ما لا يتوقع أن يستمر طويلا وخاصة في ضوء حجم المديونية الأردنية وتناقص الاحتياطي من العملات الصعبة .

وقد شهد الاقتصاد اللبناني بدورة تدهورا خطيرا أثر غزو العراق الكويت . خاصة بسبب الاعتماد اللبناني الكبير على الواردات النفطية ونتيجة ارتفاع سعر الدولار بالنسبة لليرة اللبنانية فتضاعفت أسعار السلع والمواد الغذائية . حيث ارتفع سعر الدولار بين أول أغسطس و ٢١ من نفس الشهر بنسبة ٣١,٣٪ من ٦٧٠ ليرة إلى ٨٨٠ ليرة . في نهاية الشهر ذاته انخفض مرة أخرى ليصل إلى نحو ١١٠٠ ليرة . وقد ساعد على تسارع الأزمة بهذا الشكل أن النظام المالي اللبناني حر وغير خاضع لرقابة التحويل ، فخرجت كميات كبيرة من الدولارات من أسواق بيروت إلى أسواق الدول الخليجية لتلبية طلب المقيمين في هذه البلدان على الدولار وذلك في أعقاب توقف البنوك العالمية عن امداد المصارف الخليجية بحاجتها من الدولارات ولذا نقص المعروض بشدة في السوق اللبناني . أما السبب الثاني وراء هذه الأزمة فهو أن العاملين اللبنانيين في بلدان الخليج ولا سيما في الكويت والعراق (نحو ٧٩٪ من جملة العاملين في الخليج) تقدر تحويلاتهم بما يتراوح بين ١٠٠ ـ ١٥٠ مليون دولار

شهريا . حيث يبلغ عدد اللبنانيين في الكويت نحو ٤٠ ألف شخص ، وهم يحولون حوالى ٢٠٠ ألف شخص بما يحولونه من هناك حيث تقدر هذه التحويلات بنحو ١٠٠ مليون دولار سنويا . أضف إلى هذا ، التراجع في حجم الصادرات اللبنانية التى استقرت هذا العام عند ٢٠ ـ ٢٥ مليون دولار شهريا ، وانخفاض حجم الاحتياطى في المصرف المركزى من العملات الأجنبية حيث قدرت بما لا يتجاوز ٥٠٠ مليون دولار وهى لا تكفى كلها لدفع الواردات النفطية وحدها . وينطوى الوضع اللبنانى على مأساة كبرى ، فبينما كانت تعد العدة لانشاء ما سمى بصندوق أعمار لبنان بمبلغ ١,٥ مليار دولار ، فإذا بالوضع ينقلب إلى خسائر ربما لم يشهدها الاقتصاد منذ تفجر الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ . فهناك عدد كبير من مشروعات الملابس والمنسوجات خاصة كانت توجه معظم انتاجها لأسواق الكويت وهى معرضة للافلاس والاغلاق . كما أن عددا كبيرا من اللبنانيين الذين يعملون في الكويت لم يكونوا مجرد عمال بل كانوا في الواقع أصحاب أعمال بالشركات التى يمتلكها لبنانيون في الكويت وهى مهددة من ثم بخسارة مليارات الدولارات .

ومع الموقف المعارض للغزو العراقى للكويت أقدمت دول الخليج على دعم الاقتصاد اللبنانى ولا سيما في المرحلة الأولى لدعم العملة اللبنانية ؛ فقد قدمت السعودية مساعدة قيمتها ١٠٠ مليون دولار إلى المصرف المركزى اللبنانى وهو ما ساعد على تحسن سعر صرف الليرة اللبنانية فبلغ سعرها أمام الدولار في ٢١ / ٩ / ١٩٩٠ نحو ٨٨٠ ـ ٩٠٠ ليرة مقابل ما يزيد عن الألف ليرة في السابق . كما أعلن عن معونة أخرى قدرها ١٥٠ مليون دولار تقدم الحكومة الكويتية الشرعية نحو ١٠٠ مليون دولار والامارات الخمسين مليونا الأخرى . ومع ذلك فإن بعض الاقتصاديين اللبنانيين يرون أن الدعم السعودى لن يسهم سوى في صمود الليرة اللبنانية لأسابيع محدودة والمطلوب هو اعادة احياء مشروع أعمار لبنان وترافقه مع اقرار الوفاق الوطنى حتى يمكن للبنان أن يخرج من الأزمة الاقتصادية الخانقة التى ألمت به بعد الغزو العراقى للكويت .

ومن المرجح أن تكون أكثر الأقطار العربية على الاطلاق تعرضا للآثار السلبية للأزمة هى اليمن . فقد تراجعت بصورة واضحة معدلات التحويلات اليمنية التى كانت تتم عبر الأقنية الرسمية . وضاعف من الأزمة قرار السعودية بإلغاء التسهيلات التى كان يتمتع بها العاملون اليمنيون دون بقية العاملين ونمت مساواتهم ببقية العاملين من حيث طرق المعاملة . وكان عدد اليمنيين العاملين في السعودية يبلغ نحو المليون عامل يشكلون نحو ٧٠٪ من سكان اليمن وكانت تحويلاتهم السنوية تبلغ نحو ٢ بليون دولار سنويا . وقد أعلن أن نحو ٤٠٠ ألف يمنى قد غادروا السعودية بالفعل في أعقاب هذه الاجراءات ، وذلك علاوة على نحو ١٥٠ ألف يمنى كانوا يعملون في الكويت وعادوا إلى وطنهم . اضافة إلى ذلك فإن هناك خسائر نتيجة لتأثر مصفاة عدن التى كانت تعتمد على تكرير نفط خام من الكويت والعراق والاتحاد السوفيتى . وكانت تمتلك النصف الثانى من هذا العام المصفاة تبلغ ٥ ملايين طن معظمها كانت مبرمة مع الكويت والعراق . وهذا اضافة إلى توقف الصادرات اليمنية من المنتجات الزراعية إلى العراق . وكانت الأزمة قد حرمت اليمن من الاستفادة الكاملة من تصدير نفطها الخام حيث وجهت نسبة أكبر لمصفاة عدن لتوفير المتطلبات المحلية من الوقود . وتقدر المصادر اليمنية خسائرها المباشرة بنحو ١,٧ مليار دولار سنويا نتيجة لتوقف الصادرات للعراق وانخفاض تحويلات العاملين .

ومن المنتظر أن تزيد في السودان تكلفة استيراد المواد النفطية مليون ٣٠٠ دولار إلى نحو ٥٢٠ مليون دولار . وفى اطار الظروف التى يمر بها الاقتصاد السودانى فإن هذه الزيادة تعد كارثة بكافة المقاييس . فالسودان قد أبلغت من صندوق النقد أنه يمكن أن يعلق عضويته نظرا لعدم سداد القروض السابقة من الصندوق . وهو ما يعنى عمليا استمرار تصنيف السودان كبلد معدوم الجدارة الائتمانية بما يجعل حصوله على قروض جديدة أمرا مستحيلا . وفى اطار النقص البالغ الحدة في العملات الصعبة ونتيجة لعدم انتظار حصول السودان على أى معونات من البلدان الخليجية نتيجة لموقفه من الأزمة الخليجية ، فالأوضاع مرشحة لأن تزداد سوءا .

ولا يكاد يوجد أقليم في الوطن العربى شهد تفاوتا كبيرا ما بين المكاسب والخسائر كأقاليم المغرب العربى . وقدر وزير الاقتصاد التونسى أن تبلغ الخسائر المباشرة لبلاده نحو ١٢٥ مليون دولار في العام الحالى ، و ١٨٠ مليون دولار في العام القادم وهو ما يبلغ تقريبا نصف الاحتياطى التونسى من العملات الصعبة ونحو اجمالى العجز القائم في الموازنة . فقد كان يتوقع أن يصل التبادل التجارى بين العراق وتونس نحو ١٢٠ مليون دولار منها ٩٠ مليون واردات من العراق من النفط والكبريت والمواد البتروكيماوية (وقد بلغت قيمتها في العام الماضى ٦٣ مليون دولار) فيما تقوم تونس بتصدير منتجات كالأسمدة والأجهزة الميكانيكية والمنسوجات وقطع الغيار وكان يتوقع أن تبلغ قيمتها في العام الحالى ٣٦ مليون دولار . وإذا كان التبادل التجارى بين تونس والكويت محدودا حيث لم يتجاوز ١٨ مليون دولار سنويا للصادرات والواردات بين البلدين ، فإن الكويت تلعب دورا هاما في تمويل الاستثمارات في تونس . فهناك عدد من المشاريع كان قد تم انجازها بالاتفاق مع الصندوق الكويتى للتنمية تقدر بنحو ٣٥٥ مليون دولار

موزعة على ٢٦ مشروعا ، تم انجاز ١٨ منها ولا تزال ٨ مشروعات أخرى لم تستكمل وقد توقف العمل فيها الان . ويقدر حجم الاستثمارات الكويتية فى المشروعات التى تم انجازها بنحو ١٣٠ مليون دولار ، هذا علاوة على وجود نحو ١٦٠٠٠ عامل تونسى فى الكويت عاد معظمهم وتوقفت تحويلاتهم كما كان هناك نحو ٢٠٠٠ عامل تونسى فى العراق كانت تبلغ تحويلاتهم نحو مليون دولار سنويا .

وأما رجال الأعمال التونسيين فيدرون حجم الخسائر الحقيقية بأكثر من تلك الرسمية حيث لم يتم حساب الخسائر التى تكبدتها نحو ٢٠٠ شركة تونسية تشارك فى عقود مع العراق خاصة فى مجال الأشغال العامة . وعلى أية حال ، فإنه مع الوضع فى الاعتبار أن تونس تعد مصدرا صافيا للنفط فإنه من المؤكد أن ارتفاع أسعار النفط فى الأسواق الدولية قد ساهمت إلى حد ما فى تغطية الخسائر التونسية خاصة وأن الحسابات السابقة تصنع فى حسابها الخسارة حتى نهاية هذا العام .

وربما تكون المغرب هى الدولة الأكثر خسارة من بين بلدان المغرب العربى ، فتقدر المصادر الرسمية حجم الخسارة ما بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ مليون دولار ، اضافة إلى خسارة تحويلات نحو ٣٦ ألف عامل مغربى فى العراق والكويت . وتقدر مصادر مستقلة أن حجم الخسائر المباشرة وغير المباشرة ربما يتجاوز ٥٠٠ مليون دولار ، ويعد هذا الرقم كبيرا بالقياس إلى العجز المسجل فى الميزان التجارى الذى يبلغ ٢,٣ بليون دولار . وتعود هذه الأزمة إلى أن العراق كان يقدم للمغرب ما يزيد عن نصف احتياجاتها من النفط ، وتتوقع التقديرات أنه لو بقيت الأسعار أعلى من ٢٤ دولار للبرميل ، فإن قيمة الواردات النفطية حتى نهاية هذا العام ستزيد على الأقل بنحو ٢٠٠ مليون دولار . وكانت صادرات المغرب للعراق عام ١٩٨٩ قد بلغت نحو ٤٢ مليون دولار . وربما الأكثر أهمية هو أنه ستزداد المصاعب الاقتصادية المغربية نتيجة لضعف الموقف التفاوضى للمغرب أمام صندوق النقد الدولى خلال المفاوضات التى ستتم فى الأشهر القادمة . فقد كانت المغرب تهدف إلى التوصل لاتفاق جديد مع الصندوق لتطبيق خطة برادى لتسوية وضع المديونية المغربية الأجنبية من مصادر خاصة والتى تدين بها لحوالى ٢٥٠ بنكا تجاريا وتبلغ قيمتها ٣,٥ بليون دولار ؛ وعودة عجز الميزان التجارى ربما لا يساعد المغرب على تطبيق اتفاق باريس الذى وقع فى ابريل الماضى . واضافة إلى ذلك ، فإنه من المنتظر أن يكون لارتفاع أسعار النفط أثره فى عودة التضخم إلى الاقتصاد المغربى مما سيؤثر سلبيا فى مجالات الاستثمار وتكلفة الانتاج وبالتالى ارتفاع أسعار الفائدة . ناهيك عن تأثر الدخل السياحى بأثر تقلص السياحة العربية للمغرب والتى تقدم نحو ٢٥٪ من ايرادات السياحة التى تمثل بدورها نحو ربع الدخل من العملات الصعبة .

وقد حاولت الحكومة المغربية اتخاذ تدابير عاجلة للحد من هذه الانعكاسات السلبية على الاقتصاد ، خاصة تلك المترتبة على الواردات النفطية . وقد تركز الجهد أولا على البحث عن مصادر جديدة للامداد وعقد المغرب بالفعل مع السعودية اتفاقا لشراء ١,٥ مليون طن من النفط لتعويض كميات النفط التى كانت تستورد من العراق والكويت ، وكان المغرب قد استورد فى الاطار ذاته فى أواخر أغسطس ٢٣٠ ألف طن من النفط من الامارات . وبكل تأكيد فإن المغرب قد لقيت بعض التعويض وان كان فى صورة شحنات نفطية نتيجة لموقفها المساند للسعودية فى هذه الأزمة وارسالها لقوات عسكرية للدفاع عن المملكة السعودية . كما أن مصادر المفوضية الأوروبية أعلنت أن المجموعة الأوروبية تعتزم تقديم مساعدات للمغرب تقدر بنحو ١٠٠ مليون دولار . وأقدم البنك الدولى على انهاء اتفاقه مع المغرب فى منتصف سبتمبر وأمده بقرض قيمته ٤٨٢ مليون لتمويل خمسة مشاريع تنموية فى مجالات الزراعة والصحة والتنمية القروية والاسكان . وتمت الموافقة فى منتصف سبتمبر تقريبا على جدولة ديون رسمية مغربية فى اطار نادى باريس يبلغ مجموعها ١١ بليون دولار على مدى ٢٠ سنة . وبالتالى فإن الخسائر المغربية وان كانت هى أكبر خسائر ضمن بلدان الخليج ، الا أن موقفها من الغزو العراقى واقدامها على ارسال قوات عسكرية للسعودية ربما يكون قد خفف إلى حد ما من وقع هذه الخسائر التى زادت من أعباء الأزمة الاقتصادية التى كانت تمر بها المغرب .

أما ليبيا والجزائر فربما يكونان البلدان العربيين الوحيدين اللذين حققا ربحا صافيا بأثر الغزو . فليبيا زادت انتاجها النفطى بنحو ١٦٧ ألف برميل يوميا فأصبحت تنتج نحو ١,٤ مليون برميل من النفط يوميا ، بدلا من حصتها المقررة فى الأوبك البالغة ١,٢٣٣ ألف برميل . وإذا ما حسب الدخل النفطى بعد الزيادة فى الانتاج والاسعار (على أساس سعر متوسط قدرة ٣٠ دولارا للبرميل) فإن الدخل اليومى يصبح ٤٢ مليون دولار وهو ما يعنى تحقيق دخل نهاية العام يبلغ ٦٣٠٠ مليون دولار وزيادة فى الدخل النفطى حتى نهاية العام تبلغ ما يزيد عن ثلاثة مليارات إذا ما حسبت الزيادة على أساس الزيادة فى الانتاج والأسعار من ١٧ دولارا للبرميل إلى ٣٠ دولار .

وترجع مصادر مطلعة فى سوق النفط أن تبلغ الموارد الاضافية الجزائرية حتى نهاية هذا العام ما يزيد على ٤ بليون دولار نتيجة الزيادة فى أسعار النفط والغاز . حيث ستبلغ الايرادات الجزائرية من النفط والغاز حوالى ١٤ بليون دولار بينما كانت الجزائر لا تتوقع سوى عشرة بلايين دولار . ونتيجة لأنه ليس للجزائر أى عمالة فى الكويت أو العراق ، كما أن التبادل التجارى معهما شبه معدوم فإنه ليس هناك خسائر تذكر ناجمة عن أزمة الخليج . وقد أتت الزيادة فى العائدات كانقاذ مفاجىء للاقتصاد الجزائرى المدين حيث من المنتظر أن تبلغ مدفوعات خدمة الدين هذا العام نحو ٦,٢ بليون دولار . وستكون هناك فرصة كافية لزيادة الواردات من المواد الخام والوسيطة لتشغيل المصانع الجزائر ومحاولة تخفيف معدل البطالة حيث كانت معظم المصانع تعمل بأقل من طاقتها بكثير نتيجة لنقص الواردات لندرة العملات الصعبة . كما أنه ستتاح الفرصة للحصول على قروض جديدة لشروط أفضل تبعا لتحسن الجدرة الائتمانية للجزائر ، فينتظر فى هذا الاطار أن توافق خمسة بنوك فرنسية على اقراض الجزائر نحو ٢ بليون فرنك وهو ما كانت قد طلبته الجزائر منذ فترة من الوقت .

وبما يكون العبء الجديد على الاقتصاد الجزائرى وهو محدود على أية حال هو ذلك الناجم عن ارتفاع أسعار الفائدة فى الأسواق العالمية وتأثيرها على مدفوعات فائدة الدين الجزائرى المعقود بأسعار معومة .

جدول رقم (٥) انتاج وعوائد النفط العربى أغسطس - ديسمبر ١٩٩٠

	الحصة المقررة فى الأوبك فى يوليو ١٩٩٠	أغسطس		سبتمبر		أكتوبر		نوفمبر		ديسمبر*		اجمالى العائدات أغسطس - ديسمبر	العائدات عند مستوى انتاج وأسعار ما قبل الأزمة	الزيادة فى العام عن المتوقع
		الانتاج	العائدات	الانتاج	العائدات	الانتاج	العائدات	الانتاج	العائدات	الانتاج	العائدات			
السعودية	٥,٣٨	٥,٥	٤,٠٧	٧,٤	٦,٤٨	٧,٨	٧,٥٢	٨	٦,٧	٨,٥	٦,٣	٣١,٠٧	١٤	١٧,٠٧
الامارات	١,٥	١,٦	١,١٩	٢,١	١,٨٤	٢,٣	٢,٢٢	٢,٣	١,٩٣	٢,٣	١,٧	٨,٨٦	٣,٩	٤,٩٩
قطر	,٣٧١	,٤	,٣	,٤	,٣٥	,٤	,٣٩	,٤	,٣٣	,٤	,٣	١,٦٧	,٩٩	,٧١
ليبيا	١,٢٣٣	١,٣	١,٠٥	١,٤	١,٣٧	١,٦	١,٧٥	١,٦	١,٥٤	١,٦	١,٣٨	٧,٠٩	٣,٥٨	٣,٥١
الجزائر	,٨٢٧	,٨	,٦٥	,٨	,٧٨	,٨٣	,٩١	,٨٣	,٨٠	,٨٣	,٧٢	٣,٨٦	٢,٤	١,٤٦
الكويت	١,٥	,٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣,٩	
العراق	٣,١٤			,٤	—	,٤	—	,٤	—	,٤	—	—	٨,١٧	
عمان	—	,٦٨٣	,٥٥٣	,٦٨٣	,٦٤٧	,٦٨٣	,٦٩٦	,٦٨٣	,٦	,٦٨٣	,٥١١	٣	١,٦	١,٤

بالنسبة للسعودية والامارات وقطر فقد اتخذت أسعار خام دبى كسعر قياسى حيث كان متوسط هذه الأسعار فى أغسطس ٢٣,٩ وسبتمبر ٢٩,٢ ونوفمبر ٢٧,٩ وحسبت لديسمبر ٢٣,٩ دولار بينما أسعار قبل الأزمة ١٧ دولار للبرميل .

بالنسبة للجزائر وليبيا فقد اتخذت أسعار رخام برنت كسعر قياسى ومتوسط هذا السعر أغسطس ٢٦,١ دولار ، وأكتوبر ٣٥,٢ ونوفمبر ٣٢ وأسعار قبل الأزمة ١٩ دولار للبرميل .

* حسب متوسط أسعار شهر ديسمبر على أساس متوسط الأسعار السائد فى النصف الأول من الشهر .

* تقديرات من إعداد الباحث .

ثانيا : الوحدة اليمنية بين التفاهم السياسى والصعوبات الاقتصادية

أعلنت دولة اليمن الموحدة فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ ، لتستعيد بذلك الوحدة لشعب وأراضى الدولة اليمنية التى تشطيرها . واكتسبت هذه الوحدة لدفع شعبى وعاطفى هائل ، وهو ما ترجم فى الخطوات السريعة التى تمت بها الوحدة والنجاح فى تشكيل جهاز رئاسى وحكومى موحد بدون صعوبات ملموسة . ورغم ذلك فإن البون يبقى شاسعا بين وحدة حقيقية تستجيب لآمال وتطلعات الشعب اليمنى وبين الوضع الحالى ، وخاصة على الصعيد الاقتصادى . وربما تجد الوحدة مصاعبها الرئيسية فى المجال الاقتصادى ، ليس فقط لتصور المواطنين لضرورة انعكاس الوحدة فى صورة تحسن مستويات معيشتهم ، ولكن أيضا لعمق التحديات التى يواجهها اليمن فى هذا الصدد . فأداء الاقتصاد اليمنى لا سيما خلال الثمانينات لم يكن جيدا على الاطلاق سواءا فى الشطر الشمالى (هذا إذا استثنينا اكتشاف وبدأ تصدير النفط فى أواخر الثمانينات) أو فى الشطر الجنوبى حيث يسود اختلال هيكلى شديد فى الاقتصاد ، بسبب ضعف وتدهور قطاعات الانتاج السلعى ، علاوة على محدودية الناتج فى كل من الشطرين .

فالناتج المحلى الاجمالى لدولة اليمن الموحدة يقدر بنحو ٧٠٠٠ مليون دولار (فى عام ١٩٨٨) ، ويصل متوسط نصيب الفرد من الناتج القوى الاجمالى إلى حوالى ٥٥٠ دولار للفرد ، وهو ما يجعل اليمن واحدا من أفقر بلدان العالم تبعا لتصنيفات البنك الدولى . مع الأخذ فى الاعتبار أن عددا من المراقبين يلاحظون أن مثل هذه الاحصاءات ليست دقيقة ، أولا تعكس الواقع بصورة كاملة ، حيث أن هناك عددا كبيرا من الصفقات والأعمال تتم فى السوق الموازية (الاقتصاد الأسود) والذى لا تظهر أرقامه بالطبع فى الاحصائات الرسمية . ونشير هنا على سبيل المثال إلى تجارة التهريب الواسعة الانتشار على الحدود المشتركة بين السعودية واليمن . الا أن الحقيقة الواضحة تبقى رغم ذلك أن اليمن هو واحد من أفقر بلدان العالم .

وباعلان دولة الوحدة يصبح هناك دولة يقدر عدد سكانها بنحو ١٢ مليون نسمة وقوى عاملة لا تقل عن ٣ مليون عامل ، ومساحة اجمالية تزيد عن نصف مليون كم² وتقدر الأراضى الصالحة للزراعة بحوالى ١٧ مليون هكتار عوضا عن توفر موارد معدنية وطبيعة مبشرة .

١ ـ القطاع الزراعى : الوحدة تفجير للمتناقضات :

وفقا لبعض الدراسات حول مكانة وتطور القطاع الزراعى فى الاقتصاد اليمنى (د . محمد أبو مندور : دراسات يمنية ، العدد ٤٠ ، ابريل ـ يونيو ١٩٩٠) يمكن استخلاص الحقائق التالية :

(أ) أن مكانة القطاع الزراعى فى الشطرين تبدو أساسية ـ حتى الآن ـ من منظور توفير فرص العمل ، فهى فى الشطر الشمالى تبدو كبيرة حيث تصل نسبة المشتغلين بالقطاع الزراعى والسمكى نحو ٥٨,١٪ من جملة المشتغلين وفقا لأرقام عام ١٩٨٦ ، وتقترب النسبة من ذلك فى الشطر الجنوبى حيث قدرت بنحو ٥١,٦٪ فى عام ١٩٨٧ .

(ب) أن المكانة النسبية للقطاع فى الشطرين من اجمالى الناتج قد تناقصت بصورة واضحة طوال عقدى السبعينات والثمانينات . فقد انخفضت المكانة النسبية للزراعة والغابات والصيد فى الناتج المحلى الاجمالى للشطر الشمالى من نحو ٥٣٪ فى عام ١٩٧٠/٦٩ إلى حوالى ٢٥,١٪ فى عام الشطر الجنوبى فقد انخفضت نسبة مساهمة الزراعة والأسماك من نحو ٣١,٢٪ فى عام ١٩٧٣ إلى نحو ٢٠,٨٪ فى عام ١٩٨٧ .

(جـ) على الرغم من المكانة النسبية الهامة لدور القطاع الزراعى فى الشطرين وخاصة من منظور نسبة المشتغلين الا أن نصيب القطاع من الاستثمارات فى الخطط الأخيرة لا يتناسب وتلك الأهمية . فخلال الخطة الخمسية الثانية ٨٢ ـ ١٩٨٦ بلغ نصيب القطاع الزراعى من الاستثمارات الفعلية نحو ١٠,٤٪ فى الشطر الشمالى كما يقدر النصيب المخطط للقطاع فى الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٧ ـ ١٩٩١) بنحو ٧,٤٪ فقط . أما فى الشطر الجنوبى فإن النصيب النسبى للقطاع الزراعى كان نحو ١٢,٤٪ من جملة الاستثمارات خلال الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) ولم يتجاوز نصيبه فى العام الأول والثانى من

الخطة الثالثة (٨٦ - ١٩٩٠) نحو ١٢٪ .

(د) يلاحظ من واقع البيانات المتاحة أن أداء القطاع الزراعي والسمكي خلال الخطة الثانية بالشطر الشمالي كان محدودا في معدل النمو حيث لم يتجاوز ٢,٤٪ سنويا على حين كان المخطط له ٤,٢٪ ويرجع كتاب الخطة هذا القصور أساسا إلى الظروف المناخية غير المواتية ، والتى أثرت على المحاصيل المعتمدة على الأمطار (أكثر من ٨٥٪ من اجمالى المساحة المنزرعة زراعة مطرية) . أما فى الشطر الجنوبى فيلاحظ أنه لم تتجاوز نسبة الانتاج الكلى فى عام ١٩٨٧ نحو ٨٢,٢٪ مما كانت عليه فى عام ١٩٦٧ . وسجلت معظم المحاصيل خلال هذه الفترة هبوطا واضحا فى الانتاج وخاصة الحبوب والخضر والفاكهة والبقوليات والمحاصيل الصناعية . وهناك أسباب أخرى يمكن أن تضاف لتفسير هذا التردى فى أداء القطاع الزراعى فى كلا من الشطرين منها انخفاض حجم التمويل العربى بسبب الحرب العراقية - الايرانية ، والركود العالمى الذى أثر على المصادر الخارجية للتمويل ، كما يضاف إلى ذلك ما خلفه الزلزال الذى حدث فى عام ١٩٨٢ من دمار وتكلفة عالية لاعادة الأعمار . يضاف إلى ذلك ارتفاع تكلفة الأيدى العاملة الزراعية بسبب الهجرة اليمنية الواسعة النطاق إلى خارج البلاد (خاصة السعودية) الأمر الذى انعكس خاصة فى الشطر الشمالى فى شكل تغير كل من التركيب المحصولى ونمو الانتاج الزراعى ذاته ، فقد زاد عدد الآلات الزراعية المستخدمة حيث أصبح أكثر من ٦٠٪ من المزارعين يستخدمون الجرارات لزراعة الأرض ، وانتشرت كذلك على نطاق واسع مضخات المياه . أما فى مجال التركيب المحصولى فإن اجمالى الانتاج من الحبوب بلغ نحو ٣٧ ألف طن فى عام ١٩٨٦ (منها ١٠٪ فقط من القمح) مقارنة بانتاج قدره ٧٧٥ ألف طن فى عام ١٩٧٩ . ويرجع النقص فى انتاج الحبوب إلى زيادة مساحة الأرض المزروعة بالخضروات والفواكه والقات ، نظرا لارتفاع هوامش الربح فى هذه المحاصيل التى أصبحت تشكل نحو ٤٠٪ من جملة الانتاج المحصولى .

(هـ) تتفاوت أشكال الملكية (حيازة الأرض وادارتها) فى الشطرين ، فبينما تسود الملكية الفردية فى الشطر الشمالى ، يلاحظ فى الشطر الجنوبى الوزن النسبى الواضح لمزارع الدولة والتعاونيات (والأكثر أهمية أن نسبة الأراضى المروية من هذه المزارع تبلغ نحو ٧١,٣) . وبرغم الاصلاحات التى نفذت فى القطاع الزراعى بالشطر الجنوبى ، فإن الوزن النسبى لهيمنة الدولة على حيازة الأرض هى سمة مميزة لوضع الحيازة . وتثور هنا مشكلات كبرى مطالبات بالأراضى التى سبق مصادرتها سواء من داخل اليمن الجنوبى ذاته أو من يمنيين يقطنون الشطر الشمالى .

(و) أن هناك تدهورا واضحا فى العجز فى الميزان التجارى الزراعى نتيجة للأداء السيء ، حيث زاد هذا العجز فى الشطر الشمالى خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٦ بمقدار ٣٠٧٪ ، وفى الشطر الجنوبى زادت الواردات الغذائية خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٥ بنحو ٢٦٢,٧٪ .

٢ - الصناعة التحويلية : مكانة محدودة ومشاكل مزمنة :

يعد تخلف الاقتصاد اليمنى أكثر ظهورا مع التعرض لقطاع الصناعة التحويلية . فالصناعة التحويلية محدودة جدا فى كل من شطرى اليمن ، ففى عام ١٩٨٩ ساهمت الصناعة التحويلية بنحو ١٢,٥٪ فقط من الناتج المحلى الاجمالى فى اليمن الشمالى (نحو ٩٪ فى اليمن الجنوبى) واستخدمت نحو ٣٪ من جملة القوة العاملة فى عام ١٩٨٦ (٤٪ فى اليمن الجنوبى فى عام ١٩٨٨) وتتركز الصناعة التحويلية فى قطاع تصنيع المنتجات الغذائية التى تشكل نحو ٤٥٪ من النشاط الصناعى فى اليمن الشمالى ، بينما مصفاة تكرير بترول عدن تعد القطاع المهيمن على النشاط الصناعى فى اليمن الجنوبى .

وقد تعرضت الصناعة لأزمة شديدة لا سيما فى اليمن الشمالى خلال النصف الثانى من الثمانينات ، فنظرا لاعتماد الصناعة إلى حد بعيد جدا على المواد الخام المستوردة والسلع الوسيطة والرأسمالية ، فإن سياسة التقشف وتقييد الواردات التى اتبعتها الحكومة لتخفيض العجز الكبير فى الميزان التجارى قد أثرت على الصناعة التى كان عليها أن تحصل على تراخيص قبل أية عملية استيرادية ، وفى ظل ندرة النقد الأجنبى اضطر العديد من الصناعات التى خفض انتاجها بنسبة كبيرة جدا أو حتى اغلاق مصانع بالكامل لفترات طويلة من الوقت .

يضاف إلى ذلك بالطبع اختلاف الاستراتيجيات والسياسات الصناعية فى كل من الشطرين . فبينما ركزت اليمن الجنوبى على الصناعة التحويلية مهملة إلى حد بعيد بقية الأنشطة الاقتصادية لاعتبارات أيديولوجية ، فإن اليمن الشمالى قد مضى أيضا فى طريق التصنيع دون اعداد كاف للبيئة الصناعية من حيث المدخلات المادية والبشرية الأمر الذى يتضح فى عدم جدوى كثير من المشاريع الصناعية . هذا ناهيك عن تحكم الدولة فى الشطر الجنوبى فى عملية تخطيط وملكية وادارة المشروعات الصناعية .

٣ - الوحدة اقتصاديا : وهم لم يتحقق :

لا ينبغي لذلك الشعور الفياض المرحب بالوحدة أن يخفي أهمية رسوخ وتجذر هذه الوحدة على المستوى المادي بما

يجعلها أمرا قابلا للاستمرار والتطوير تبعا للمتغيرات والتحديات التي تواجهها في مسيرتها . ويبدو أن العمل في هذا الاتجاه لم يجد أي تحضير مسبق قبل اعلان دولة الوحدة (قارن ذلك بالوحدة السريعة أيضا ولكن التي سبقها اعداد ولو سريع وتضحيات كبيرة بين شطري الدولة الألمانية) .

فبينما تم التباحث حول الوحدة النقدية ، فإنها لم تتم وأجلت لفترة لاحقة . وأصبحنا في الواقع أمام مفارقة كبرى تكمن في وجود دولة موحدة بأجهزة سيادية واحدة مع عملتين مختلفتين وسيادة نقدية موزعة وربما يعود ذلك إلى وجود اختلافات كبيرة في السياسات الاقتصادية بين شطري اليمن واختلاف ادارة الاقتصاد الكلي في كل منهما ، فمعدل التضخم في اليمن الشمالي قد تضاعف في السنوات الأخيرة بحيث وصل إلى ما يزيد عن ١٢٪ سنويا ، بينما لم يتجاوز هذا المعدل نحو ٣٪ في اليمن الجنوبي ، أضف إلى ذلك أنه رغم وجود أزمة ضخمة في موازين مدفوعات كل من الشطرين قبل الوحدة ، فإن الوضع في اليمن الجنوبي هو أكثر تميزا عنه في اليمن الشمالي من زاوية حجم هذا العجز والدول التي تقوم بتغطيته .

ومازالت آليات تحديد الأسعار مختلفة إلى حد بعيد في كل من البلدين فبينما تحرك اليمن الجنوبي بالفعل تجاه اقرار نوع ما من آليات السوق ، الا أنه مازال بعيدا عن نظام الأسعار الحرة في اليمن الشمالي حيث مازالت الأسعار محدودة اداريا إلى حد بعيد ، كما أن طرق تمويل بعض المصادر الأساسية لعجز الموازنة مختلفة في كل من البلدين . فبينما يقول المسؤولون السابقون في اليمن الجنوبي أن العجز ليس ملموسا إلى حد كبير كما أن بعض بنود الموازنة تمول ذاتيا مثل دعم المواد الغذائية ، حيث يتم الدعم للسلع الغذائية الأساسية من حصيلة فروق الأسعار في بعض السلع الأخرى لا سيما الكمالية منها ، بينما في اليمن الشمالي فإن تغطية العجز تتم إلى حد بعيد بالاصدار النقدي الجديد وهو ما يجعل معدل التضخم مختلفا بشدة بين شطري اليمن السابقين . وفي الواقع فإننا ازاء مفارقة بالغة الغرابة ، إذ كيف يمكن أن يكون هناك بلد واحد بقيادة سياسية موحدة وجيش واحد ومع ذلك تكون هناك سوق واحدة بعملتين ؟ ، ومن المنتظر إذا أن يؤدي التعامل بالعملتين إلى تهريب للسلع عبر شطري البلد الواحد . أضف إلى ذلك صعوبة التعامل الخارجي حيث أن عملة كل من البلدين ذات سعر صرف مختلفا ، فبينما تم تخفيض قيمة الريال اليمني الشمالي ليصبح خلال عام ١٩٨٧ نحو ٩,٨ ريال يمني للدولار الواحد بدلا من ٣,٢ ريال للدينار خلال الفترة ١٩٨٠ و ١٩٨٤ ، فإن سعر صرف الدينار اليمني الجنوبي يبلغ ٢,٢ دينارا للدولار الواحد ، لذا فإن التعامل الخارجي لدولة اليمن الموحدة سيظل وكأن مازال هناك شطران . وبالتالي سياستان تجاريتان . ويصبح الأمر رهنا بالمستقبل القريب ، فتبعا لرئيس مجلس النواب اليمني فإن هناك عدة مشروعات بقوانين سيناقشها المجلس في الفترة القادمة منها قوانين الجمارك والضرائب والتجارة ، ولا يعرف بعد كيف سيتم صياغة هذه القوانين الموحدة دون أن يسبقها توحيد فعلي للعملة اليمنية .

٤ - وحدة الديون :

ويعد الدين الخارجي لدولة الوحدة دينا ثقيلا ، فجداول المديونية العالمية التي يصدرها البنك الدولي ، تبين أن دين اليمن الجنوبي قد بلغ ٢,١ بليون دولار في عام ١٩٨٧ ، كما أن نسبة الدين / الناتج القومي الاجمالي تضع البلد في المرتبة الثانية بعد السودان في العالم العربي . هذا بينما يبلغ الدين اليمني للشمالي نحو ٣ بلايين دولار في نفس العام . أي أن نسبة الدين إلى الناتج القومي الاجمالي تصل إلى أكثر من ٨٠٪ . وتبعا لمصادر يمنية فإن الدين الاجمالي لدولة الوحدة وصل إلى ٧٢٥٦ مليون دولار في نهاية عام ١٩٨٩ أي ما يقرب من ١٠٠٪ من الناتج القومي الاجمالي .

٥ - النفط مبرر الوحدة الأصيل :

ويكاد يجمع المراقبون على أن السبب الأصيل للحتمية الاقتصادية للوحدة يعود إلى ضرورة تنمية القطاع الذي يقدر أن منطقة الحدود المشتركة غنية به ، ولذا تشكل كونسرتيوم دولي من خمس شركات (سوفيتية ، كويتية ، أمريكية ، فرنسية ، كندية) هبطت إلى أربع بعد انسحاب السوفييت من هذا الكونسرتيوم . وحلت شركة أوكسيد نتال الأمريكية محل السوفييت في مناطق امتيازهم السابقة ، وميزان مدفوعات دولة اليمن الموحدة يعد في أزمة شديدة . ومن المنتظر أن تخف هذه الأزمة مع زيادة كمية صادرات النفط ، فالانتاج الآن يقدر بنحو ٢٠٠ ألف برميل يوميا وهو أعلى بحوالي ٢٠ ألف برميل عن أواخر عام ١٩٨٩ ، وتقدر الدوائر الحكومية ارتفاع كمية الانتاج بنحو ٢٥ ألف برميل أخرى مع بدء الانتاج من حقل أسد الكامل في منطقة مأرب / الجوف كما تقدر زيادة الانتاج بنحو ٢٠ ألف برميل أخرى في عام ١٩٩١ . وهو ما يمكن أن يضيف نحو ٢٠٠ مليون دولار إلى عائدات الصادرات اليمنية ، هذا إذا بقيت الأسعار مستقرة عند ١٦ دولارا للبرميل (لا تأخذ هذه التقديرات في الاعتبار الارتفاع الشديد في أسعار النفط بعد غزو العراق للكويت) وقد كانت عائدات الصادرات نحو ٥٤٠ مليون دولار في عام ١٩٨٩ بينما كان المقدر أن تصل إلى ٧٠٠ مليون دولار .

ويمكن لميزان المدفوعات اليمنى أن يحقق فائضا إذا ما ارتفع الانتاج إلى ٤٠٠ ألف برميل فى اليوم ، وهو الأمر الذى تعلق عليه اليمن أمالا كبيرة فى حال وجود اكتشافات كبيرة وبدء الانتاج من منطقة الحدود المشتركة السابقة . ومن المتوقع أن تزيد العائدات كذلك عندما يتم اكتمال الخط الثانى للأنابيب البالغ طوله ١٩٠ كم والذى يمتد من حوض شبوا إلى ميناء بئر على فى اليمن الجنوبى ، فتأخر بناء هذا الخط كان السبب وراء بقاء صادرات اليمن الجنوبى من النفط منخفضة (نحو ١٤ ألف برميل يوميا فقط) بينما طاقة خط الأنابيب القصوى مع اكتمال بنائه ستبلغ ١٢٠ ألف برميل فى اليوم .

وتتركز الآمال على الاحتياطات الملموسة فى منطقة الحدود التى تمتد بين حوض مأرب / الجوف فى الشمال وشبوا فى الجنوب ، والتقديرات الحالية للاحتياطيات للدولة الموحدة تبلغ ٨ آلاف مليون برميل - ١٠ آلاف مليون برميل .

وتخطط الحكومة حاليا لتحديث مصفاة بترول عدن بتكلفة ٢٠٠ مليون دولار وهى تعمل الآن بحوالى ٣٠٪ من طاقتها البالغة ١٦٠ ألف برميل يوميا وينتظر أن تتم تغطية الاستهلاك المحلى بالكامل من المصفاة (يقدر الاستهلاك فى اليمن الجنوبى بنحو ١٥ ألف برميل يوميا و ٤٥ ألف برميل فى اليمن الشمالى) وتركز الخطط الأخرى فى قطاع النفط على الغاز حيث تخطط اليمن لبناء شبكة واسعة لاستخدام الغاز فى الصناعة والاستخدام المنزلى نظرا للاحتياطيات المؤكدة الهائلة حيث يصل الاحتياطى فى منطقة مأرب / الجوف وحدها إلى ٧ تريليون قدم مكعب وتقدر الاحتياطيات الاجمالية بنحو ٢٠ تريليون قدم مكعب .

٦ - الوحدة : معضلات ضاعفتها أزمة الخليج :

وفى الواقع فإن أكثر المعضلات أمام القيادة السياسية بعد اتمام الوحدة ، هو حجم التطلعات لدى جماهير اليمن وخاصة بعد أن أصبحت بلادهم مصدرة صافية للنفط (بعد أن كانت مستوردة) وينتظرها مستقبل كبير فى هذا المجال . والواقع أن هذه الطموحات والآمال تصبح مكمن خطورة كبيرة ، خاصة إذا ما كان الاطار المرجعى المعروف والذى خبرته الجماهير اليمنية بنفسها هو حالة بلدان الخليج النفطية الغنية . ومن هنا سارع الرئيس اليمنى إلى عدة اجراءات منها اعلان أن اليمن لديه احتياطى مؤكد من النفط قدره نحو مليار برميل فقط وهو ما ينفذ فى نحو ست سنوات تبعا للانتاج الحالى ، اضافة إلى مطالبته جماهير بلاده بالصبر ، ويؤكد هذا الاجراء على تخوف القيادة من احباط هذه الآمال والطموحات وتأثيرها على الاستقرار الداخلى ، وكذلك الخوف من وقف تدفق المعونات الأجنبية التى مازالت تشكل النسبة الكبرى من مصادر النقد الأجنبى اليمنى .. ورغم هذا فإن اليمن الشمالى لم يستطع الاستمرار فى برنامجه للتقشف وضغط الواردات . لذا فقد زاد العجز فى الميزان الجارى إلى أكثر من ٧٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٨ . هذا على الرغم من أن عام ١٩٨٨ هو العام الذى بدأ فيه فعليا تصدير النفط ، ورغم المزايا الهائلة التى ينطوى عليها مشروع الوحدة إلا أن الشعب اليمنى وهو من أفقر شعوب العالم العربى ينظر بأمل كبير إلى انجازات الوحدة على المستوى الاقتصادى وانعكاس ذلك على مستوى معيشة المواطنين . وقد أتت أزمة الغزو العراقى للكويت لتضاعف من مشكلات دولة الوحدة اليمنية الوليدة ، فنحو ٢٠٪ من عائدات النقد الأجنبى التى تأتى من تحويلات العمالة التى يوجد معظمها فى السعودية (عاد الآن من السعودية ما يقدر بنحو ٧٠٠ ألف عامل من جملة تقدر بنحو مليون عامل) قد تمت خسارتها نتيجة للاجراءات السعودية التى حرمت المواطنين اليمنيين العاملين بها من بعض المزايا التى كانوا يحصلون عليها مقارنة بالجنسيات الأخرى العاملة فى المملكة ، هذا اضافة إلى خسارة تحويلات العاملين اليمنيين فى كل من الكويت والعراق ، أما مجال الخسارة الأخرى ، فهو ينشأ عن توقف امدادات النفط من كل من الكويت والعراق الأمر الذى أجبر اليمن على تحويل نفطها من التصدير إلى مصفاة عدن للاستهلاك المحلى ، وقد تم تصدير نحو ٤٠ ألف برميل يوميا فقط من النفط فى الربع الرابع من السنة مقابل ٨٥ ألف برميل يوميا فى الربع الثالث . ولذا فإن الارتفاع الصافى بمقدار ٥٠٪ فى أسعار النفط منذ اندلاع الأزمة ليس كافيا لتعويض هذه الخسارة ولا سيما فى اقتصاد مصدر حديث للنفط ويعتمد على تلك الصادرات فى توليد ما يزيد عن ٤٠٪ من المتحصلات بالنقد الأجنبى . أضف لذلك خسارة المعونات من بلدان الخليج لليمنيين . وقد طالبت اليمن بنحو ١٧٠٠ مليون دولار كتعويض لخسائرها من أزمة الخليج خلال العام ١٩٩٠ / ١٩٩١ .

وقد زادت هذه التطورات من وطأة الأزمة على المواطنين اليمنيين وهو ما أدى إلى وقوع اضطرابات فى مقاطعة أبيان الجنوبية فى منتصف نوفمبر ١٩٩٠ بسبب النقص الحاد فى الدقيقة وامدادات القمح . وتحاول القيادة اليمنية أن تدعم علاقاتها بايران لتستعيض بالنفط الايرانى لتكريره فى مصفاة عدن بدلا من النفط الكويتى والعراقى وذلك حتى يمكنها تصدير كمية أكبر من نفطها للخارج .

ورغم تلك المشكلات فإن العديد من المسئولين يرون أن دولة الوحدة كانت خطوة موفقة ، إذ أنه كان من المشكوك فيه أن يستطيع كل من شطرى اليمن أن يستوعب حجم هذه الصدمة الاقتصادية الطارئة فى حالة بقائهما منفصلين .

ثالثا : اعادة بناء الاقتصاد اللبنانى

شهد عام ١٩٩٠ تطورات بالغة الأهمية على الساحة اللبنانية ، إذ تم استسلام العماد مشيل عون وانهاء تمرده ، وانسحاب المليشيات من بيروت ، وبسط السلطة الشرعية اللبنانية على كامل بيروت الكبرى ، والبدء فى ترسيخ سلطة الدولة وتوحيد البلاد والمؤسسات وفقا لوثيقة الوفاق الوطنى المتفق عليها بالطائف عام ١٩٨٩ ، الأمر الذى يتطلب من الحكومة اللبنانية أن تبدأ فى التصدى لمشكلات التدهور الاقتصادي والاجتماعي واعداد العدة للبدء فى عملية اعادة البناء والأعمار .

ويهتم هذا الجزء من التقرير بمهام اعادة بناء الاقتصاد اللبنانى بدءا بتحديد الملامح الرئيسية للاقتصاد اللبنانى قبل الحرب ، ثم أثر الحرب ومشاكلها والتغيرات الأساسية التى أحلتها على الاقتصاد اللبنانى ، وصولا إلى استشراق مستقبل الاقتصاد اللبنانى .

١ - الملامح الأساسية للاقتصاد اللبنانى قبل الحرب :

شهد الاقتصاد اللبنانى خلال العقد السابق لبدء الحرب الأهلية (١٩٦٥ - ١٩٧٤) نموا وازدهارا اقتصاديا كبيرا يرجع لتعدد أنشطة الاقتصاد اللبنانى ، وتطور لبنان كمركز لتجارة الترانزيت ، وعدم تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى . فجميع المؤشرات التى تستخدم لمعرفة مدى تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى تشير إلى أن الاقتصاد اللبنانى أقل خضوعا لتدخل الحكومة بين سائر الاقتصادات العربية ، وهو ما يتفق مع تركيبة الاقتصاد اللبنانى الخاصة ، من حيث أنه اقتصاد خدمات بالدرجة الأولى ، ومن حيث اعتماده الكبير على القطاع الخارجى . ومن جهة أخرى نجد أن مرونة الاقتصاد اللبنانى قد ساهمت بشكل أو بآخر فى النمو والازدهار الاقتصادى فى فترة ما قبل الحرب ، فحين شهد سوق الخدمات تشبعا نسبيا فى أواسط الستينات ، اتجه الاقتصاد اللبنانى إلى تطوير بعض الصناعات الخفيفة والاستهلاكية ذات الطابع التصديرى لتلبية حاجات السوق العربية بالحجم الذى يعوض انخفاض الطلب على قطاع الخدمات اللبنانى ، وقد بدا ذلك واضحا من ارتفاع قيمة الاستثمارات خلال النصف الأول من السبعينات . إذ بلغ المتوسط السنوى للاستثمارات خلال تلك الفترة ٢١٪ مقابل ٧٪ خلال سنوات النصف الأخيرة من الستينات . الأمر الذى أدى إلى زيادة معدل نمو الانتاج الصناعى عن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ، وزيادة نصيبه إلى حوالى ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، وانعكس ذلك على ارتفاع نصيبه من اجمالى القوى العاملة اللبنانية إلى نحو ٢٥٪ .

وعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية الأساسية خلال العقد السابق للحرب الأهلية نجد أن متوسط معدل النمو السنوى حوالى ٥,٨٪ ، وشهد ميزان المدفوعات اللبنانى خلال تلك الفترة فائضا مطردا نتيجة للارتفاع فى قيمة التحويلات والعائدات الناتجة عن تصدير الخدمات ، وزيادة قيمة الصادرات التى بلغ معدل نموها السنوى نحو ٣١٪ ، وهو ما يساوى ضعف معدل نمو الواردات السنوى والذى يقدر بحوالى ١٥٪ ، الأمر الذى أدى إلى زيادة احتياطيات البنك المركزى اللبنانى من العملات الأجنبية بمتوسط زيادة سنوى قدره ٣٢,٦٪ ، وانعكس ذلك بطبيعة الحال على سعر صرف الليرة اللبنانية . إذ ارتفع سعر الصرف من ٣,٢٧ ليرة لبنانية للدولار عام ١٩٧٠ إلى حوالى ٢,٣ ليرة لبنانية للدولار عام ١٩٧٥ .

٢ - الاقتصاد اللبنانى خلال الحرب الأهلية :

منذ اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ والاقتصاد اللبنانى يعانى من التدهور الشديد على كافة المستويات ، ويبدو هذا بوضوح فى الانخفاض الحاد فى معدلات النمو الاقتصادى . وعلى الرغم من أهمية معدل النمو الاقتصادى كمؤشر الا أنه ليس كافيا لبيان ما طرأ من تغيرات عميقة فى التركيبة الاقتصادية اللبنانية . إذ أن تلك التغيرات كانت شاملة وعميقة وشديدة التداخل . والجدير بالذكر هنا أن الاجتياح الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ كان بمثابة نقطة تحول فى مسار الاقتصاد اللبنانى . فقبل الغزو الاسرائيلى ، وبالرغم من سنوات الحرب السبع (٧٥ - ١٩٨٢) حافظ الاقتصاد اللبنانى على العديد من عناصر قوته ، فعلى الرغم من

انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بسبب انخفاض الاستثمارات ، والتدمير الذى أصاب البنية الأساسية اللبنانية ، وهجرة الكفاءات والأيدى العاملة اللبنانية ، الا أن الدين العام الخارجي لم يشهد ارتفاعا شديدا ، وظل سعر صرف الليرة اللبنانية مرتفعا في مقابل العملات الأجنبية ، وسجل ميزان المدفوعات فائضا خلال تلك الفترات باستثناء عام ١٩٧٦ ، وشهد متوسط دخل الفرد اللبناني ارتفاعا نتيجة لتحويلات اللبنانيين العاملين بالخارج ، وتدفق الأموال « السياسة » و « العسكرية » على لبنان . وجاء الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ بمثابة ضربة قاصمة للاقتصاد اللبناني . فشهد تدميرا متعمدا للبنية الأساسية وعناصر الانتاج المادية ، وتم اغراق السوق اللبنانية بالبضائع الاسرائيلية ، كما أن نتائج الاحتلال الاسرائيلي على الصعيد السياسي الداخلي أدت إلى أبشع مظاهر الحرب الأهلية الداخلية وإلى تفتيت كامل للسوق اللبنانية وأيضا إلى اتساع نطاق هجرة اللبنانيين ، وتعطيل وشلل وتفكك المؤسسات الشرعية اللبنانية ، مما أدى إلى زيادة الانهيار الاقتصادى وتفاقم نتائجه السلبية . وسنعرض فيما يلي لبنية الاقتصاد اللبناني خلال سنوات الحرب على المستوى القطاعي .

أ ـ قطاع الخدمات :

يعتمد الاقتصاد اللبناني بشكل أساسي على قطاع الخدمات . إذ بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات والتجارة في الناتج المحلي ٥٥٪ عام ١٩٧٣ . وكان القطاع المصرفي وقطاع السياحة يسيطران على أنشطة الخدمات قبل الحرب الأهلية ، إذ كانت بيروت مركزا ماليا لا نظير له في الشرق الأوسط بفضل نظام الصرف المتبع فيه وقوانين سرية المعاملات السارية فيه وقوة الليرة اللبنانية ، الأمر الذى أدى إلى جذب اهتمام المؤسسات المالية والعملاء الأفراد . واستمرت شهرة بيروت كمركز مالي بفضل قدرة المصارف المحلية على الاستجابة لاحتياجات رجال الأعمال على الصعيد الاقليمي . وتعززت أنشطة النظام المصرفي التجارى خلال سنوات الحرب الأولى بفضل تدفق الأموال على المليشيات . ومع استمرار الأزمة وعقب الاجتياح الاسرائيلي ، وأمام الانهيار الشديد في سعر صرف الليرة اللبنانية أصبح الجزء الأكبر من ميزانيات البنوك مقوما بالدولار الأمريكي ، وتوقفت الأنشطة الائتمانية بينما استطاع العديد من البنوك الحفاظ على أنشطتها عن طريق توسيع أعمالها في الخارج . ومع استمرار الحرب الأهلية والمعارك العنيفة التى تخللتها ، بدأ القطاع المصرفي اللبناني يعاني من الانهيار شبه التام ، ولاسيما بعد انهيار عدد من البنوك المحلية ، وتصفية عدد من البنوك اللبنانية في أوروبا .

وعلى صعيد الوضع المالي للحكومة فقد تدهور إلى حد كبير بعد عام ١٩٧٥ ، إذ شكلت أبسط الخدمات التى قدمتها الحكومة في مناخ يتسم بالتضخم ، عبئا كبيرا على خزينة الدولة والتى عانت في نفس الوقت من عجز شديد نتيجة لعدم قدرتها على تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية . حيث لم تتجاوز نسبة الايرادات الحكومية المباشرة في الثمانينات ٥٥٪ من اجمالي الانفاق المخطط في الميزانيات السنوية ، وتم جمع بقية تخصيصات الميزانية من خلال اصدار سندات خزينة بأجل قدره ثلاثة أشهر للاكتتاب فيها من قبل النظام المصرفي المحلي . ويعد خدمة الدين المحلي أكبر بند انفاقي في الميزانية الحكومية ويليها مصروفات قطاع الدفاع . وتضخمت الديون العامة إذ ارتفعت من ١٤ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٨٢ إلى ٩٨٠ مليار ليرة في نهاية عام ١٩٨٩ .

أما عن ميزان المدفوعات اللبناني فلا توجد معلومات رسمية عنه منذ عام ١٩٧٥ ، الا أن التقارير تشير إلى أن لبنان سجل عام ١٩٨٣ أول عجز منذ عام ١٩٧٦ ، وكانت قيمته ٩٣٠ مليون دولار ، ارتفع إلى نحو ١,٣ مليار دولار أمريكي عام ١٩٨٤ . واستمر العجز في التفاقم خلال السنوات التالية . ويرجع هذا العجز المتفاقم في ميزان المدفوعات اللبناني إلى حالة عدم الاستقرار التى لم تؤثر على هبوط الانتاج والصادرات فقط ، بل أدت إلى تدني حجم تحويلات العاملين اللبنانيين في الخارج ، علما بأن هذه التحويلات كانت تمثل أكبر بند يرتكز عليه توازن الميزان الخارجي للبلاد . وكانت احتياطيات لبنان من العملات الاجنبية في وضع جيد حتى عام ١٩٨٤ عندما لجأت الحكومة إلى السحب من هذه الاحتياطيات لتغطية نفقات الواردات من الأسلحة والسلع الأخرى ، الأمر الذى أدى إلى تدني مستوى الاحتياطيات إلى حد كبير . وبدأت الاحتياطيات في التحسن عام ١٩٨٥ بعد هبوط قيمة الليرة ، الا أن تدخل البنك المركزى ابتداء من عام ١٩٨٦ لدعم الليرة أدى إلى هبوط مستوى الاحتياطيات من جديد . ولقد نتج عن التخفيضات المتتالية لقيمة الليرة ارتفاع مستمر في معدل التضخم الذى يقدر بأكثر من ٣٠٠٪ . والجدير بالذكر هنا أنه لولا الأرصدة الذهبية التى تقدر قيمتها بأكثر من ٤ مليار دولار أمريكي ، والاحتياطيات الأجنبية البالغ قيمتها نحو مليار دولار ، لما استطاع البنك المركزى أن يواصل مهامه طوال هذه السنوات العصيبة .

وكان قطاع السياحة اللبناني لما يتميز به من مزايا تجعلة مركزا سياحيا يدر دخلا سنويا مباشرا يقدر بحوالي ٢٥٠ مليون دولار أمريكي كما كان هذا القطاع عماد أنشطة شركتي الطيران في البلاد وهما شركة طيران الشرق الأوسط وشركة طيران عبر المتوسط اللتان اكتسبتا شهرة كبيرة ونشاطا عالميا ، وقد أدت الحرب الأهلية إلى فقدان

هذه الموارد الهامة والتي كان لها تأثير سلبي على ميزان المدفوعات اللبناني ، وأيضا على حجم الاحتياطيات الأجنبية .

ب ـ قطاع الصناعة :

بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي اللبناني عام ١٩٧٣ حوالى ٢٠٪ ، حيث كان لبنان يمتلك قاعدة صناعية تتألف من الصناعات الصغيرة والمتوسطة . وطبقا لاحصاءات عام ١٩٧٥ كان يوجد بلبنان حوالى ١٨١١٨ مؤسسة صناعية تستخدم نحو ١٢٥ ألف عامل . وتضمنت المجالات الصناعية الرئيسية الملابس ، والنسيج ، والجلود ، والمواد الغذائية ، والمستحضرات الصيدلية ، والأشغال المعدنية ، والصناعات الالكترونية ، وتتضمن المنشآت الصناعية الكبرى ثلاثة مصانع للأسمنت ، ومصفاتين للنفط ، وثماني محطات حرارية وسبع محطات لتوليد الطاقة الكهربائية التابعة لشركات الكهرباء الحكومية . وقد عانى القطاع الصناعي من دمار الحرب الأهلية . فشهد عام ١٩٨٥ تدمير نحو ربع الطاقة الانتاجية للقطاع الصناعي ، وتم اغلاق عدد من المصانع يتراوح ما بين ٦٠٠ و ٧٠٠ مصنع ، ولم تتجاوز انتاجية المصانع التي استمرت في ممارسة نشاطها سوى ٢٥٪ من طاقتها الانتاجية قبل الحرب ، كما غادرت البلاد أعداد كبيرة من العمال ، واختار بعضهم الاقامة بشكل دائم في الخارج . الأمر الذي كان له أثر على فقدان العمالة الماهرة اللازمة لتشغيل المصانع اللبنانية . وعلى الرغم مما سبق الا أن القطاع الصناعي اللبناني ساهم عام ١٩٨٧ بحوالى ٧٢٪ من اجمالي الصادرات اللبنانية . ويجدر الاشارة هنا إلى أن ارتفاع النصيب النسبي للصادرات الصناعية اللبنانية لا يرجع إلى التوسع في حجم الانتاج والتصدير الصناعيين ، بمقدار ما يرجع إلى انكماش النشاط الاقتصادي في قطاع الخدمات . الأمر الذي ضاعف الوزن النسبي للقطاع الصناعي ، على الرغم من أن مستويات انتاجه وصادراته الفعلية لاتزال شديدة الانخفاض بالمقارنة مع مستويات ما قبل الحرب .

وتشير التقديرات إلى أن اندلاع المعارك بالأسلحة الثقيلة في مارس ١٩٨٩ قد كبد لبنان خسائر قيمتها حوالى ٤٠٠ مليون دولار أمريكي . وكان نصيب قطاع البنية الأساسية من الخسائر نحو ٢٥٠ مليون دولار أمريكي . وقدرت قيمة الخسائر الناجمة عن ضياع الأرباح ما يقرب من ١٥٠ مليون دولار . هذا بالاضافة إلى اصابة ١٧٠ مصنعا دمر منها تماما ٢٠ مصنعا . ونجم عن قصف مستودع للوقود في بيروت الشرقية خسارة بنسبة ٦٠٪ من الاحتياطيات البترولية للبلاد ، وضياع ٨٠٪ من موجوداته من زيت الديزل . وقدرت مصادر أخرى أن لبنان فقد في الفترة ما بين مارس ومنتصف يونيه ١٩٨٩ حوالى ٢٠٪ من اجمالي ناتجه المحلي حيث أصبحت ٧٥٪ من مرافق القطاع الصناعي في شلل تام .

جـ ـ قطاع الزراعة :

شهد القطاع الزراعي في لبنان خلال فترة الحرب مجموعة من الظواهر المتناقضة بعضها ايجابي ، والآخر سلبي . فقد كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٧٣ ، ٩٪ . وعلى الرغم من أن الأراضي الصالحة للزراعة تمثل ثلث مساحة لبنان تقريبا ، الا أن نمط الملكية الزراعية يتسم بالحيازات الصغيرة . الأمر الذي لا يشجع على الاستمرار في مجال الميكنة الزراعية ومشروعات الري . مما يؤثر على حجم الانتاجية في القطاع الزراعي . ويعتبر وادي البقاع ، وسهل عكار والسهل الساحلي ، وسفوح سلسلة جبال لبنان من أهم المناطق الزراعية الرئيسية في لبنان . وتعد أهم المحاصيل الزراعية في لبنان هي الزيتون وقصب السكر والشمندر والبطاطس والتبغ والقمح والشعير ، وأخيرا الفواكه التي يتم تصديرها إلى العديد من البلدان العربية مثل سوريا ، والسعودية ، والأردن ، والكويت ، والعراق . ولقد عانى القطاع الزراعي اللبناني حتى قبل منتصف السبعينات من هبوط حاد من حيث حجم مساهمته في الاقتصاد اللبناني . فقد كان هذا القطاع يساهم بأكثر من ٢٠٪ من اجمالي الناتج المحلي أواخر الخمسينات ، وأيضا كان نصيبه النسبي من اجمالي القوى العاملة أكبر . وقد أدت الحرب إلى زيادة تفاقم مشكلات القطاع الزراعي وانحسار أنشطته بشكل عام ، وخاصة بعد الاجتياح الاسرائيلي الذي دمر الزراعة في وادي البقاع وفي الجنوب اللبناني . وبلغت مساهمة القطاع في اجمالي الناتج المحلي أقل من ٩٪ عام ١٩٨٨ . وعلى الرغم مما تقدم فإن الوزن النسبي للقطاع الزراعي قد ازداد في اطار النشاط الاقتصادي الاجمالي في البلاد ، لاسيما بعد تقلص الوزن النسبي لمعظم فروع قطاع الخدمات . الا أن زيادة الوزن النسبي لقطاع الزراعة ينبغي الا يصرف النظر عن الظواهر والتحولات العميقة التي استجدت في هذا القطاع خلال سنوات الحرب . فقد شهدت هذه السنوات انهيارا تدريجيا في المساحات المزروعة من التبغ وأيضا انهيار أسعاره ، وانخفضت بحدة زراعة الشمندر السكري ، وتراجعت زراعة الحمضيات خاصة بعد الغزو الاسرائيلي ، كما انهارت فروع كاملة من الانتاج الحيواني لدرجة أن اللحم الأحمر أصبح شبه معدوم . وانخفضت المساحة المزروعة خلال سنوات الحرب . (طبقا لنتائج دراسة قامت بها منظمة الفاو عن الزراعة في لبنان عام ١٩٨٠) .

٣ ـ أثر الغزو العراقى على الاقتصاد اللبنانى :

يتضح من خلال العرض السابق مدى التدهور الذى يعانى منه الاقتصاد اللبنانى نتيجة للحرب الأهلية التى استمرت ١٥ عاما والتى عانى بسببها الاقتصاد من ضربات متتالية أثرت مما لا شك فيه بأحداث تغيرات عميقة فى التركيبة البنوية للاقتصاد اللبنانى . وقدرت بعض المصادر خسائر لبنان خلال عام ١٩٨٩ فقط نتيجة للحرب الأهلية بحوالى ٢ مليار دولار . وتأتى أزمة الخليج لتوجه ضربة قاصمة أخرى إلى الاقتصاد اللبنانى . ولن نخوض هنا فى أزمة الخليج وتأثيراتها المختلفة ، ونكتفى بعرض خسائر الاقتصاد اللبنانى الناجمة عن أزمة الخليج طبقا لما ورد فى المذكرة التى رفعها مندوب لبنان لدى الأمم المتحدة إلى سكرتير عام المنظمة الدولية فى سبتمبر عام ١٩٩٠ . وتضمنت المذكرة الأثار المالية والاقتصادية المترتبة على أزمة الخليج بالنسبة للبنان ، بهدف ادراج لبنان ضمن البلدان المتضررة اقتصاديا من أزمة الخليج . أشارت المذكرة إلى أن ما يتراوح بين ٣٠ و ٣٥٪ من سكان لبنان العاملين هاجروا إلى منطقة الخليج والعراق والأردن خلال العقود الثلاثة الماضية ، وأن الاقتصاد اللبنانى كان يعتمد بشكل رئيسى على تحويلات هؤلاء العاملين فى تغطية جانب كبير من العجز فى الميزان التجارى ، وقدر عدد اللبنانيين العاملين فى الكويت والعراق بحوالى ٦٠ ألفا يعمل أغلبهم فى الأعمال التجارية والحرف والمقاولات والمهن الفنية . ولم تتمكن المذكرة من تحديد حجم تحويلات العاملين اللبنانيين فى العراق ، واكتفت بتقدير حجم التحويلات من الكويت والذى يقدر بنحو ١٥٠ مليون دولار أمريكى سنويا ، بالاضافة إلى ما يزيد عن ٥٠٠ مليون دولار قيمة ودائع اللبنانيين فى البنوك الكويتية . وأكدت المذكرة أن عواقب أزمة الخليج سببت ارتفاع نسبة البطالة بسبب عودة اللبنانيين من العراق والكويت مما زاد معدل البطالة إلى ما يزيد عن ٢٥٪ من قوة العمل اللبنانية . وذكرت المذكرة أيضا أن الصادرات اللبنانية إلى الخليج والعراق والأردن تمثل ما يتراوح بين ٤٠ و ٥٠٪ من اجمالى الصادرات اللبنانية ، ويترتب على توقف هذه الصادرات خسائر تقدر بحوالى ٢٥٠ مليون دولار .

وأضافت المذكرة أن واردات لبنان النفطية ستكلف الاقتصاد اللبنانى مبلغا اضافيا قدره نحو ٣٠٠ مليون دولار أمريكى نتيجة لارتفاع أسعار النفط . هذا بالاضافة إلى تأثر قطاع الخدمات بما أسمته المذكرة شللا جزئيا سيكلف الاقتصاد اللبنانى ما يقرب من ٢٥٠ مليون دولار ، إلى جانب ٥٠ مليون دولار سنويا خسائر القطاعات الأخرى . وأكدت المذكرة أن خسائر الاقتصاد اللبنانى فى مجال الائتمانات التجارية التى تكبدها اللبنانيون تقدر بحوالى ١٥٠ مليون دولار كحد أدنى . وأخيرا أرجعت المذكرة انخفاض سعر الليرة اللبنانية بنسبة ٤٦٪ من قيمتها نتيجة للخسائر المتوقعة والفعلية فى التحويلات والصادرات .

٤ ـ مستقبل الاقتصاد اللبنانى :

ان مستقبل الاقتصاد اللبنانى مرهون بالتطورات التى سيشهدها المسرح السياسى ، ومدى قدرة الدولة والحكومة على التحكم والسيطرة على موارد البلاد وتوجيه السياسة الاقتصادية . إذ أن قاعدة الايرادات الحكومية ستظل هشة ما لم تتوافر لها دعائم الاستقرار السياسى والحكم المركزى . كما أنه بدون هذه الدعائم سيستمر العجز فى الميزانية ، وترتفع معدلات التضخم بشكل يصعب التحكم فيه ، الأمر الذى يتطلب وجود حكومة مركزية قوية تفرض سيطرتها على كامل الأراضى اللبنانية وتكون حكومة لكل اللبنانيين تسعى إلى فرض الأمن والاستقرار السياسى فى البلاد لكى تتمكن من انجاز مهام اعادة بناء الاقتصاد اللبنانى الذى عانى من دمار شامل فى كافة قطاعاته ومرافقه خلال حرب الخمسة عشر عاما الأهلية كما بينا فى العرض السابق . أن المشكلات الاقتصادية التى خلفتها الحرب الأهلية هى من العمق والشمول والتشابك ، بحيث لا يمكن تصور ايجاد حلول فعلية لها دون وجود دور أساسى ، اعمارى ، وتنموى للدولة اللبنانية ، والتخلى النسبى عن مبدأ عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، واضطلاع الدولة بدور جديد فى النشاط الاقتصادى يتجاوز حدود تأمين البنية الأساسية ، وخدمات المرافق العامة والتشريع ، لتدخل مجالات الانتاج والاستيراد والتسويق والتمويل ، بما يسمح للدولة بامتلاك الضوابط وأدوات التدخل والرقابة ، على أن ذلك ضمن خطة اقتصادية تنموية تستهدف اعطاء الأولوية لقطاعات الانتاج لتوفير فرص النمو الاقتصادى المتوازن قطاعيا .

ان التطورات السياسية الأخيرة على الساحة اللبنانية والممثلة فى استسلام العماد ميشيل عون وانهاء تمرده ، وانسحاب الميليشيات المسلحة من بيروت وفرض سلطة الدولة المركزية على كامل بيروت الكبرى ، تشير إلى بدء انفراج الأزمة السياسية اللبنانية ، مما ينيط بالحكومة اللبنانية البدء الفورى فى مهام اعادة البناء والأعمار . والجدير بالذكر هنا أن قرار القمة العربية الطارئة المنعقدة ببغداد فى مايو ١٩٩٠ بالموافقة على انشاء الصندوق الدولى لاعادة أعمار لبنان ، ومن جهة أخرى قيام الحكومة اللبنانية باصدار قانون انشاء المجلس الوطنى للتخطيط والتنمية . الأمر الذى يجعل من تلك القرارات أولى الخطوات الجادة على طريق اعادة بناء وأعمار لبنان . وسوف نعرض لأهم أهداف كل

من الصندوق الدولي لاعادة أعمار لبنان ، والمجلس الوطني للتخطيط والتنمية .

أ ـ الصندوق الدولي لاعادة أعمار لبنان :

اتخذت القمة العربية الطارئة التي عقدت ببغداد في مايو ١٩٩٠ ، انطلاقا من دعم جهود اللجنة الثلاثية العربية لتنفيذ اتفاق الطائف ، واسهاما في اعادة بناء المؤسسات اللبنانية ، ودعم مسيرة الوفاق الوطني ، والتي انطلقت من اتفاق الطائف ، وتعززت الدولة اللبنانية على تكرس هذه المسيرة وصولا إلى استعادة لبنان لوحدته وسيادته واستقلاله . ونظرا للأزمة الاقتصادية الخانقة التي خلفتها الحرب الأهلية ، والتي تتميز نوعيا في نتائجها عن الأزمات التي تطال الدول الأخرى ، فهي تهدد وجود لبنان ومستقبله وسيكون لها نتائج سلبية على السلام من شأنها أن تمهد لمرحلة جديدة من الصراع في المنطقة .

لذا ، فقد قررت انشاء الصندوق الدولي لمساعدة لبنان ، لتمكينه من احياء مؤسساته وتشغيل مرافقه العامة ، واعادة بناء البنية الأساسية ومساندة لبنان في جهوده لاعادة الأعمار والبناء ، واستعادة القوة لهياكلة الاقتصادية . وكلفت القمة اللجنة العربية العليا بدعوة المجتمع الدولي إلى المساهمة في هذا الصندوق ايمانا منه بأن انشاء الصندوق سيكون التزاما من المجتمع الدولي في دعم لبنان ماديا وبشكل اعلانا صريحا لدعم وحدة لبنان واستقلاله وسيادته ، ويقوى الدولة اللبنانية . وأن المساهمة في الصندوق الدولي لمساعدة لبنان تساعد على انهاء مأساة لبنان وانعكاساتها الخطيرة على السلام في المنطقة .

وتقرر أن يكون رأسمال الصندوق ٢ مليار دولار أمريكي يتم الاكتتاب به من قبل الدول والهيئات الدولية . ويعمل الصندوق الدولي لاعادة أعمار لبنان على تحقيق الأهداف التالية :

١ ـ جمع المعونات واستقطاب المساعدات الدولية من الدول والمنظمات الدولية ومن الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وتوظيفها لاعادة أعمار لبنان ، وتقديم القروض والمساعدات للمشروعات التنموية اللبنانية كمشاريع المياه والكهرباء والمواصلات والاسكان والتعليم والصحة .

٢ ـ التعاون مع الدول اللبنانية من أجل اختيار المشاريع التنموية التي سيمولها الصندوق .

٣ ـ عمل الدراسات والبحوث الاقتصادية ، والدراسات التحليلية للمشاريع التي تعرض عليه بهدف تقويم جدواها الاقتصادية والفنية .

٤ ـ التنسيق مع الدولة اللبنانية في مجال متابعة تنفيذ المشاريع التي يعتمد تمويلها .

٥ ـ التعاون مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الأخرى التي ترغب في تقديم مساعدة لتنفيذ مشاريع في لبنان أو تقديم معونات إلى لبنان ، ويسخر الصندوق لهذا الغرض الخبرات والامكانات المتوفرة لدية ويجوز له الاشراف على تنفيذ مثل هذه الأعمال .

٦ ـ يجوز للصندوق قبول المساهمات والهبات النقدية والعينية من المؤسسات الدولية والجمعيات الخيرية والأفراد . ويقوم بتنسيق الأنشطة الخاصة بجمع وتخصيص المساعدات الانسانية العاجلة .

٧ ـ أية نشاطات ومهام أخرى يقرها مجلس المحافظين .

وحدد النظام الأساسي للصندوق مصادر التمويل في رأسماله ، والمعونات والهبات النقدية والعينية ، واجاز عمليات التمويل المشترك . كما حدد النظام الأساسي هيكل الصندوق في ثلاثة مستويات هي :

(أ) مجلس المحافظين

(ب) مجلس الادارة التنفيذية

(جـ) المراجعون القانونيون للحسابات

وقد تضمن النظام الأساسي تشكيل كل مجلس ومهامه .

ب ـ المجلس الوطني للتخطيط والتنمية :

قامت الحكومة اللبنانية في أكتوبر ١٩٩٠ بعمل مشروع قانون يقضي بانشاء المجلس الوطني للتخطيط والتنمية بدلا من مجلس الانماء والأعمار .

وكانت الحكومة اللبنانية قد أنشأت مجلس الانماء والأعمار في يناير ١٩٧٧ كمؤسسة واحدة تجمع بين مهام التخطيط ، والاقتراض بضمان الدولة ، وتنفيذ مشاريع اعادة الأعمار والتنمية والاشراف عليها . الا أن العديد من المشكلات والعقبات الاقتصادية والمالية والسياسية والطائفية والأمنية صادفها المجلس ، وأثرت على عدم فاعليته وانجازه لمهامه . الأمر الذي جعل الحكومة اللبنانية تقوم بتكليف مجموعة من الخبراء والاستشاريين الأجانب والعرب بوضع دراسة حول أوضاع مجلس الانماء والأعمار ، تهدف إلى اقتراح انشاء هيئة جديدة تتولى مهام اعادة أعمار لبنان وتنفيذ المشاريع التنموية . وقد قام بتمويل تلك الدراسة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت ، وقد عرضت الدراسة بايجاز للخلفية الاقتصادية في لبنان وتناولت الأعمال التي قام بها مجلس الانماء والأعمار ، مركزة على تفاصيل بعض المشروعات ، وبيان السلبيات عمل المجلس . وتوصلت الدراسة من خلال عرض سلبيات المجلس إلى ضرورة المطالبة بايجاد جهاز قادر على التخطيط والأعمار يتمتع بفاعلية وسمعة طيبة في المجتمعين المحلي والدولي ، على أساس أن قدرة مجلس الانماء والأعمار على ادارة عملياته تراجعت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة لأسباب عدة منها استمرار الوضع الداخلي

الصعب والذى انعكس سلبيا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث لم يعد لدى المجلس حاليا هيكل ادارى واضح أو مراكز وظيفية واضحة مما أثر على فاعلية أدائه ومركزه المعنوى . وخلصت الدراسة إلى تقديم أربعة بدائل لمجلس الانماء والأعمار نعرض فيما يلى ملخصا لها :

١ - البديل الأول : قيام مؤسسة واحدة لتحل محل مجلس الانماء والأعمار ، ويعتمد هذا البديل على اقامة مؤسسة واحدة لادارة عمليات البرامج الوطنية للتنمية والأعمار على أن تختص هذه المؤسسة بكافة المهام المطلوبة لعمليات التنمية وأعمار لبنان ، بحيث تجمع معا المهام الخاصة بالتخطيط والتمويل ، ادارة المشاريع ، وتقييمها .

٢ - البديل الثانى : قيام مؤسسة تقوم بمهام التخطيط والتمويل ، وأخرى لتنفيذ المشروعات ، ويتولى مهمة المتابعة والتقييم احدى هاتين المؤسستين أو كلتاهما على أن تكون كل مؤسسة مسئولة تجاه مجلس الادارة الذى يكون بدوره مسئولا تجاه مجلس الوزراء .

٣ - البديل الثالث : قيام مؤسسة مختصة بالتمويل ، وأخرى مختصة بالتخطيط والمشاريع .

٤ - البديل الرابع : يقترح قيام ثلاث مؤسسات ، الأولى مختصة بالتمويل ، والثانية مختصة بالتخطيط ، والثالثة مختصة بالمشاريع .

وتخلص الدراسة إلى اقتراح باعتماد البديل الثانى ، على أساس أنه البديل الأكثر ملاءمة للوضع الحالى ولمتطلبات المهام اللازمة لتحقيق التخطيط والتنمية والأعمار على المستوى الوطنى الشامل .

وبناء على هذه الدراسة تقدم مجلس الوزراء اللبنانى بمشروع قانون يقرر انشاء المجلس الوطنى للتخطيط والتنمية ، والغاء مجلس الانماء والأعمار اللبنانى . وبهذا تكون الحكومة اللبنانية قد اتخذت من البديل الأول الطريق لاعادة أعمار لبنان وتنميته الاقتصادية فى المرحلة القادمة ، وذلك على خلاف مقترح الدراسة الذى اعتمد البديل الثانى .

وقد حدد مشروع القانون مهام المجلس الوطنى للتخطيط والتنمية فيما يلى :

١ - وضع مشروع خطة شاملة لأعمار لبنان وتنميته الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية وبالتنسيق مع السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية المعتمدة من قبل الدولة .

٢ - صياغة مشروع خطة اقتصادية قطاعية فى اطار الخطة الشاملة للأعمار والتنمية .

٣ - وضع برنامج مالى للخطة الشاملة للأعمار والتنمية واقتراح مصادر التمويل الملائمة على اختلافها على أن يصدق على ذلك من قبل المجلس النيابى بعد موافقة مجلس الوزراء .

٤ - ترجمة مشروع الخطة الشاملة والقطاعية وتحديدها فى برامج سنوية أو فصلية ، والتوصية بأولويات تنفيذها ، ومن ثم عرضها على مجلس الوزراء للتصديق عليها قبل البدء بتنفيذها .

٥ - تنفيذ المشاريع والاشراف عليها من لحظة البدء فيها حتى تسليمها .

٦ - ضمان الادارة الفعالة للقروض المحصلة والجارى توظيفها فى المشاريع المنفذة .

٧ - تنفيذ كافة المشاريع التى يعهد بها اليه من قبل مجلس الوزراء .

٨ - يرتبط المجلس مباشرة برئيس مجلس الوزراء .

ويتضح مما تقدم أن الحكومة اللبنانية تعد العدة لانجاز مهام المرحلة القادمة والحاسمة ، الا وهى اعادة أعمار لبنان وتنميته الاقتصادية . والجدير بالذكر هنا أن تلك المهام تتطلب من المجموعة العربية والمجتمع الدولى التضامن مع لبنان عن طريق الدعم والمشاركة الفعالة فى تمويل عمليات اعادة البناء والأعمار ، سواء كان ذلك عن طريق المساعدات الثنائية أم عن طريق الصندوق الدولى لاعادة أعمار لبنان .

جمهورية مصر العربية

القسم الأول

النظام السياسى

- □ نظام الحكم
- □ الاحزاب والقوى السياسية
- □ جماعات المصالح
- □ الصحافة المصرية
- □ ملحق جدول بأحدث العنف السياسى فى مصر عام ١٩٩٠

اولاً : نظام الحكم

١ ـ السلطة التنفيذية :

خلص تقرير العام الماضى (١٩٨٩) إلى أن سلوك السلطة التنفيذية كان وفق منهج التعامل مع بعض الأزمات الحالة والمزمنة فى علاقة الدولة بالمجتمع دون وجود استراتيجية محددة تمنع ظهور هذه الأزمات ، ولذلك ساد الاهتمام بالتعامل فقط مع الأزمات التى تنفجر . كما لوحظ أيضاً الاهتمام بالمساعدات الدولية فى مجال التنمية والاستثمار ، وانتهاج الدولة لسياسة منح درجات أوسع من الاستقلال الادارى والمالى للاجهزة الحكومية ، سعيا وراء تفادى بعض جوانب التضييق فى إنفاق الدولة من خلال الميزانية العامة .

فى هذا العام نتساءل : هل حدث تغيير فى سلوك الدولة من خلال قراراتها الجمهورية والوزارية ، هل ظلت فى نفس النهج أم ظهرت بوادر تغيير ما ، وما هو اتجاه هذا التغيير ومغزاه ؟

أ ـ رئيس الجمهورية :

اتخذ ١٨٩ قرار جمهورى وستة قرارات جمهورية بقانون خلال الفترة من أول يناير حتى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ وذلك بمجموع ١٩٥ قراراً . وهذا العدد ينقص بـ ١٣ قرارا عن العام الماضى . وهذا النقص فى حد ذاته بدون مغزى كبير ، فهو لا يدل على الاقتصاد فى استخدام السلطة ولا على محدودية فى سلطة رئيس الجمهورية . ويعتبر شهر سبتمبر من أكثر الأشهر التى تم اتخاذ قرارات جمهورية فيها ، حيث وصل عدد القرارات الى ٢٥ قرارا . ومن الملفت للنظر أن شهر سبتمبر كان أيضاً فى العام الماضى من أكثر الأشهر التى اتخذت فيها قرارات جمهورية حيث وصل عدد القرارات إلى ٣٨ قرارا . وقد تلا سبتمبر أشهر أغسطس (٢٤ قرارا) وأكتوبر (٢١ قرارا) (ويوليو ١٨ قرارا) . ولدراسة هذه القرارات ، تم توزيعها وفقاً لسلطات ووظائف رئيس الدولة كالتالى :

(١) السلطة التنفيذية :

مثلما جاء فى تقرير العام الماضى ، يمكن تقسيم هذه القرارات إلى خمس فئات تتعلق بـ : ١ ـ الوزارات ٢ـ الهيئات المستقلة ٣ ـ اللوائح التنفيذية ٤ ـ الادارة المحلية والمحافظات ٥ ـ الممارسات الدينية .

خلال هذا العام بلغ عدد القرارات الجمهورية الخاصة بالوزارات ١٠ قرارات وبالهيئات المستقلة ٢٩ وباللوائح التنفيذية ٨ وبالادارة المحلية ٨ وبالممارسات الدينية ٢٠ . ويلاحظ تغيير شديد فى عدد القرارات فى كل فئة . ففى العام الماضى كان عدد القرارات الخاصة بالوزارات ٢٦ وبالهيئات المستقلة ٣٢ وباللوائح التنفيذية ١٤ وبالممارسات الدينية ٩ وبالادارة المحلية ٦ . ومغزى هذا التغيير هو تخفيف تدخل رئيس الجمهورية فى اعمال الوزارات ، وربما يعطى ذلك معنى بداية استقلال ذاتى ما لعمل الوزارة فى مواجهة رئيس الجمهورية ، وتوجها نحو نوع من اللامركزية . أيضاً يلاحظ ارتفاع كبير فى عدد القرارات الخاصة بالممارسات الدينية من ٩ إلى ٢٠ ، الامر الذى عكس اهتماماً أكبر من رئيس الجمهورية بادارة المطالب الدينية للأقباط . ورغم هذا التغير فى عدد القرارات وفقا لفئات القرارات إلا أن اجمالى القرارات الخاصة بالسلطة التنفيذية وهى ٧٥ قرارا من إجمالى القرارات الجمهورية قد بلغ ٢٥ فى المائة تقريباً . وهذه النسبة تقارب نسبة العام الماضى والتى بلغت ٢٤ فى المائة تقريبا .

من ناحية أخرى ، وفيما يخص القرارات المتعلقة بالوزارات يلاحظ أن هناك أشهر لم يتخذ فيها أى قرار مثل أشهر فبراير ومارس وأبريل وأكتوبر ونوفمبر وديسمبر

(حتى منتصف الشهر فقط) ، وأن معظم القرارات كانت في موضوعات قليلة الاهمية غير متصلة بجوهر العمل الوزارى مثل قرار رقم ٢٢ / يناير الخاص بإنشاء ادارة عامة لتصاريح العمل لدى الهيئات الاجنبية ، وقرار ٢١٨ / مايو بمنحة عيد العمال و٢٨٨ / يونيو بتعيين وزير الصحة رئيساً لبعثة الحج وقرار ٢٦٥ / سبتمبر بشأن تخصيص الاراضى المملوكة للدولة بجوار مدرسة عثمان بن عفان بالعامرية بالاسكندرية لاقامة مبنى مجمع مدارس بالعامرية .

أما بالنسبة لموضوع القرارات فربما كان أهم قرار هو رقم ٣٥٦ / سبتمبر والخاص بتفويض رئيس مجلس الوزراء بعض اختصاصات رئيس الجمهورية بشأن بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية والاستيلاء على العقارات ، وهذا القرار يؤكد اتجاه العمل الوزارى إلى الاستقلال النسبى في مواجهة رئيس الجمهورية . وكان هذا آخر قرار جمهورى في هذه الفئة من القرارات الخاصة بالسلطة التنفيذية خلال الفترة موضع البحث . وربما يجد ذلك تفسيره في اهتمام رئيس الجمهورية شبه الكامل في ذلك الوقت بأزمة احتلال الكويت والتى تفجرت في ٢ أغسطس .

أما بالنسبة للقرارات الخاصة بالهيئات المستقلة فقد سجلت أعلى نسبة للقرارات الخاصة بالسلطة التنفيذية حيث بلغت كما سبقت الاشارة ٢٩ قرارا . ويلاحظ أيضا أن شهرى أكتوبر وديسمبر (حتى منتصف الشهر) لم يؤخذ فيهما أى قرار ، وان شهر يوليو أعلى عدد من القرارات (٧ قرارات) .

وقد تعلق ١١ قرارا بالنقل من جهاز المخابرات إلى جهات أخرى في الدولة ، ويظل هذا الموضوع يحتل أكبر نسبة لعدد القرارات الخاصة بالهيئات المستقلة عام بعد عام . ففى العام الماضى كان هناك ١٧ قرارا من ٣٢ ، إلا أن النسبة قد نقصت هذا العام .

ويغلب على القرارات المتبقية (١٨ قرارا) الطابع التنظيمى الادارى البحت مثل قرار ٩٠ / مارس بانشاء مركز بحوث الصحراء و٩٥ لنفس الشهر الخاص بتشكيل مجلس ادارة الهيئة العامة لموانىء البحر الأحمر و ٢٢٤ / مايو بربط الحساب الختامى لموازنة اتحاد الاذاعة والتليفزيون للسنة المالية ٨٨ / ١٩٨٩ و ١٤٠ / أبريل انشاء المعهد العالى لفنون الطفل و٢٠٦ / مايو بتخصيص قطعة أرض لمشروع مكتبة الاسكندرية القديمة و٢٩٠ / يوليو بضم وزير النقل والانتاج الحربى لمجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار .

بالنسبة لفئة اللوائح التنفيذية صدرت ٨ قرارات . تغطى موضوعات متباينة مثل قرار ٨٨ / مارس بشأن تعديل بعض القواعد التنفيذية الخاصة بقرار سابق لرئيس الجمهورية (٤١٣ / ١٩٨٨) بتأمين المنطقة المتاخمة للحدود الجنوبية لمصر ، فضلا عن قرارات خاصة باصدار اللائحة التنفيذية لكل من معهد بحوث أمراض العيون (١٤٣ / ابريل) وبحوث الالكترونيات (١٤٢ / ابريل) وقانون تنظيم الجامعات (١٤١ / ابريل) .

وربما كان من أهم القرارات في هذه الفئة هو القرار ٢٤٥ / يوليو والخاص بالقواعد المنظمة للصرف من حصيلة بيع وايجار العقارات التى تخليها القوات المسلحة حيث حدد القرار أوجهاً للصرف دون غيرها مثل :

— انشاء وتجهيز المدن .
— مشروعات ايواء افراد القوات المسلحة .
— تمويل اية مشروعات استثمارية أو خدمات أو أنشطة اذا كان من شأنها تحقيق أهداف جهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة وتنمية موارده .

إلا أن أهم وجه حدده القرار هو ما ورد في ثامنا من المادة الاولى من القرار حيث نص على : « الصرف في أغراض التسليح في حدود لا تتجاوز ٢٠ في المائة من الحصيلة المشار اليها وذلك بقرار من رئيس الجمهورية » بهذا القرار يمكن زيادة قدرة الدولة على الصرف على التسليح من مصادر غير المنح الدولية وغير مصادر الميزانية العامة للدولة .

بالنسبة لفئة الادارة المحلية والمحافظات صدرت ٨ قرارت ، جاء نصفها في شهر مارس . أما من حيث موضوعها فقد تعلقت ٤ قرارات منها بالتعيين في مناصب عامة (٣ للمحافظين ورابع لرئيس جامعة المنصورة) . أما القرارات الأخرى فمنها قرار ٩٢ / مارس بتخصيص قطعة أرض لمحافظة البحيرة لانشاء محطة رفع للصرف الصحى ، وقرارات شبيهة بذلك .

أما بالنسبة للممارسات الدينية فقد بلغ نصيبها كما سبقت الاشارة ٢٠ قرارا ويمكن الانتهاء إلى ثلاث ملاحظات رئيسية حول ممارسات رئيس الجمهورية باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية كما انعكست في القرارات الجمهورية خلال العام :

— كان شهرا فبراير وأكتوبر أقل الأشهر صدورا للقرارات حيث صدر قرار واحد فقط في فبراير (خاص بالهيئات المستقلة) وأكتوبر (خاص بالممارسات الدينية) .

وهذه ظاهرة جديدة أى وجود أشهر كاملة فى كل فئة من فئات القرارات الجمهورية الخاصة بالسلطة التنفيذية لا يصدر فيها أى قرار ، وهذا قد يكون علامة على بدء نوع من فك الارتباط العملى بين رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية .

— إن معظم القرارات لم تتعلق بحل مشاكل مزمنة أو حالة وانما لمسائل تنظيمية وادارية بحتة ، وفى هذا اختلاف عن نمط اتخاذ القرارات لعام ١٩٨٩ .

— ان هناك اهتماماً متصاعداً من جانب رئيس الجمهورية بالاستجابة لمطالب الاقباط الدينية والخاصة ببناء دور للعبادة .

(٢) السلطة التشريعية :

بلغ عدد القرارات الجمهورية الخاصة بالسلطة التشريعية ٦٤ قرارا فى حين كانت فى العام الماضى ٧٥ قرارا ، وهى تقريبا نفس النسبة لو اخذ فى الاعتبار الفرق فى اجمالى عدد القرارات الجمهورية . وقد تم تقسيم القرارات الى تلك المتعلقة بالممارسات التشريعية العامة ، والمتعلقة بالموافقة على المنح والاتفاقات والقروض والبروتوكولات وبلغ عدد القرارات الخاصة بالممارسات التشريعية العامة ١٠ قرارات ، و٥٤ قرارا خاصا بالقروض والمنح والاتفاقات . وفى ضوء توزيع قرارات رئيس الجمهورية على الاختصاصات المختلفة ، نجد أن نسبة اصدار القرارات الخاصة بالسلطة التشريعية عالية جدا الامر الذى يعطى الانطباع بمدى اهتمام رئيس الجمهورية بهذه السلطة ، ويزداد الأمر وضوحاً فى ضوء قلة قرارات رئيس الجمهورية خلال العام والمتعلقة بالسلطة التنفيذية . كما يعكس كبر عدد القرارات الخاصة بالموافقة على المنح والقروض والاتفاقات الدولية حقيقة الاعتماد الكبير على هذا المصدر للتمويل والاصلاح الاقتصادى .

أما بالنسبة للممارسات التشريعية العامة فتوجد القرارات التى جاءت فى اطار اعادة انتخاب مجلس الشعب وفقا لمبدأ الانتخابات الفردية (خمسة قرارات خاصة بالاعداد للمجلس الجديد القائم على الانتخاب الفردى بعد حل المجلس الماضى ، وتعديل للقوانين الخاصة بمباشرة الحقوق السياسية ومجلس الشعب وتعديل الدوائر الانتخابية ، والدعوة لانتخاب المجلس الجديد) . هناك ايضا القرارات الخاصة بفض مجلسى الشعب والشورى ، وانعقاد مجلس الشورى الجديد ، وتعيين عشرة أعضاء فى مجلس الشعب الجديد ودعوة مجلسى الشعب والشورى للاجتماع .

الا أنه يلاحظ أن هناك ثلاثة أشهر كاملة لم يصدر فيها أى قرار بالسلطة التشريعية وهى يناير وفبراير ومارس ، رغم انعقاد المجلس خلال هذه الفترة .

(٣) السلطة القضائية :

بلغ عدد القرارات الخاصة بأعمال وسير السلطة القضائية ٣٥ قرارا . وهذا العدد يزيد عن قرارت العام الماضى التى بلغت ٢٤ قرارا رغم انخفاض العدد الاجمالى للقرارات الجمهورية هذا العام عن العام الماضى . وقد تعلقت كل القرارات بتعيينات فى الهيئة القضائية ، ما عدا قرار واحد للعفو عن المسجونين (٤٠٧ / أكتوبر) . وفى هذا المقام مارس رئيس الجمهورية سلطاته كما حددها الدستور والقانون .

(٤) الجيـــــش

بلغ عدد القرارات الخاصة بالجيش ١١ قرارا ، بارتفاع قدره خمسة قرارات عن العام الماضى . هناك ٦ قرارات خاصة بالتنظيم الداخلى والافراد بالقوات المسلحة مثل قرارات تعيين قائد القوات الجوية بوزارة الخارجية (١٣٨ / أبريل) وتعديل بعض أحكام قانون ٢٣٢ لعام ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية (٥ / سبتمبر) وتفويض وزير الدفاع والانتاج الحربى بعض اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى المادتين الثانية والثالثة للقانون ١٣١ لسنة ١٩٦٢ وهو القرار رقم ٣٩٤ / أكتوبر ، وقرار ٤٩٠ / ديسمبر والخاص بتعيين قائد الدفاع الجوى رئيسا لمكتب المتابعة بالجماهيرية الليبية . واربعة قرارات انصرفت إلى تحسين الامكانيات المالية للقوات المسلحة كقرار الصرف من حصيلة بيع وايجار الاراضى ، وقرار خاص بحق القوات المسلحة بالبيع عن طريق الممارسة للاراضى التى تضع يديها عليها (٤٠٣ / أكتوبر) وتخصيص اراضى مملوكة للدولة لصالح القوات المسلحة ، وتخصيص قطعة أرض بميناء ابو قير (٢١ / يناير) . واخيرا هناك قرار بتحويل الجندى ايمن محمد حسن الى القضاء العسكرى (٤٧٦ / نوفمبر) ومن الواضح أن تحسين تنظيم الجيش وخاصة من الناحية المالية كان موضع اهتمام الرئيس خلال العام .

فى خاتمة هذا الجزء يمكن استخلاص أن هناك تغييراً ملحوظاً فى نمط اصدار القرارات الجمهورية ، حيث أصبح هذا العام غير متعلق بشكل واضح بازمات الدولة والمجتمع سواء الحالة أو غير الحالة كما كان فى العام الماضى . الامر

الذى يطرح السؤال التالى : اذا استمر هذا النمط خلال الاعوام القادمة فهل يعكس تغييرا فعليا فى طبيعة النظام الرئاسى بمصر ؟

ب ـ الحكومــة :

تناول تقرير العام الماضى (١٩٨٩) ثلاث وزارات تم اختيارها استنادا إلى ما جذبته من اهتمام الصحافة المصرية . وفى هذا التقرير سوف نتناول وزارتين هما : وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة القوى العاملة ، وهما وزارتان منوط بهما تقديم خدمات اجتماعية محددة ، وذلك فى محاولة للتعرف على الملامح العامة لادائها خلال عام ١٩٩٠ .

وزارة الشئون الاجتماعية :

شهد عام ١٩٩٠ ، تحركا نشطا من قبل وزارة الشئون الاجتماعية فى عدد من المجالات ذات الصلة المباشرة بافراد المجتمع .

فعلى مستوى القرارات الوزارية اختصت معظم تلك القرارات بتيسير اجراءات المعاشات والتأمينات ، وفى هذا الشأن أتى القرار الخاص بصرف الأجر المتغير للمحالين إلى المعاش المبكر (قبل بلوغ سن الستين) . وتعديل القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ الخاص بالتأمين على عمال المقاولات . ويقضى التعديل بالزام المؤمن عليهم المسجلين بنظام المقاولات ، المحاجر والملاحات ، بتسليم بطاقة التأمين الصادرة وسداد حصتهم فى الاشتراكات المستحقة عليهم كما طرحت الوزارة مشروع قانون خاص باعفاء العاملين فى الخارج من سداد التأمينات ، عن فترة عملهم بالخارج بالعملة الأجنبية والسماح بسدادها بالعملة المحلية . كما شهد هذا العام (١٩٩٠) عدداً من التعديلات الخاصة بالمعاشات والمساعدات ، منها : جمع الارملة بين أجرها والمعاش المستحق لها عن زوجها ، وايضاً الجمع بين معاش الأب والأم للاولاد وذلك فى حدود ١٠٠ جنيه شهريا بدلا من ٥٠ جنيها . كما حدد قرار لوزيرة الشئون الاجتماعية عدداً من الحالات التى تنطبق عليها التعديلات الجديدة بصرف مساعدات الدفعة الواحدة والحالات الملحة ومساعدات الطلاب ويتضمن القرار :

- صرف مساعدة تتراوح بين مائة وثلاثمائة جنيه للاشخاص والاسر التى لا يزيد متوسط دخولها على ١٥٠ جنيها .
- منح مائة جنيه بحد أقصى للحالات الفردية التى لا تزيد دخلها الشهرى عن ١٥٠ جنيها .
- صرف مساعدة بحد أقصى ١٠٠ جنيه للطالب ، بشرط الا يزيد نصيب الفرد فى دخل الاسرة ككل اذا وزع على افرادها بالتساوى على ٣٠ جنيها شهريا .

وفى هذا الاطار ، ووفقا لما اعلنته وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية ، فقد بلغ عدد المنتفعين من النظام التأمينى ١٣,٧ مليون مواطن (حتى يناير ١٩٩٠) وبلغت قيمة المعاشات والتعويضات المنصرفة مليارا و٣٤٣ مليون جنيه يستفيد منها ٥,٥ مليون مواطن من اصحاب المعاشات والمستحقين عنهم .

وبالاضافة لمجالات التأمينات والمعاشات ، عملت الوزارة على توسيع المشروعات الخاصة بالخدمات والدفاع الاجتماعى (لمزيد من المعلومات انظر تقرير العام الماضى ١٩٨٩ ص : ٤٥٨ ـ ٤٥٩) فتم تخصيص نصف مليون جنيه من ميزانية الوزارة ، لانشاء ١٨ مراقبة اجتماعية ليصبح عددها ١٠٨ وحدة على مستوى الجمهورية وانشاء ١٧ ناديا للدفاع الاجتماعى لعلاج ومتابعة حالات مدمنى المخدرات بصورة متكاملة . كما اعتمدت الوزارة مبلغ ١٢ ألف جنيه لتمويل الدورات التدريبية للاخصائيين الاجتماعيين حول الظواهر السلبية التى تسود المجتمع .

أما بالنسبة لبرامج التأهيل المهنى ، فقد رصدت الوزارة مليون جنيه لتنفيذ عدد من المشروعات والخدمات الخاصة بالمعوقين ، وخاصة بالنسبة للأطفال المعوقين ، مثل : انشاء ٥ حضانات للاطفال المعوقين ليصبح عددها ١٢ حضانة على مستوى الجمهورية ، وانشاء مصنع للاجهـزة التعويضية ليصل عددها إلى ١٣ مصنعا ، وتحسين خدمات المراكز النموذجية للمكفوفين ، وإنشاء مكتبين للتأهيل المهنى ليصبح عدد هذه المكاتب ٧٢ مكتبا ومركز للعلاج الطبيعى واستكمال ٣ مراكز أخرى ليصبح عددها ٤٠ مركزا على مستوى الجمهورية .

ومن أبرز أنشطة الوزارة نشاطها فى مجال تنمية موارد الاسرة من خلال مشروع الاسر المنتجة ، حيث شهد هذا العام جهودا لاصدار لائحة جديدة بشأن تنظيم هذه الاسر ، وتتضمن اللائحة نظام الحوافز واعفاء الصبية حتى سن ١٨ عاما من دفع التأمينات . وفى هذا الاطار عقدت الوزارة اتفاقية مع هولندا (٩ / ٦ / ١٩٩٠) ، حصلت بمقتضاها على قرض بلغ ٤,٨ مليون فلورين (هولندى) بهدف تقديم القروض لـ ١٠ فى المائة من السكان بخمس محافظات (الدقهلية وبنى سويف وسوهاج وقنا وأسوان) وادخال تكنولوجيا جديدة للمشروعات التى مولها برنامج الاسر

المنتجة ، وتطوير منافذ التسويق .

وفى مجال تنظيم الأسرة ، جاء مشروع تنظيم اللجان النسائية والتى تضم ١٥ من القيادات النسائية فى مختلف المجالات ، ليبدأ فى ٧ محافظات بالوجه القبلى على سبيل التجربة ولمدة ٣ سنوات لتعميمها بعد نجاحها فى كافة المحافظات . وسوف تختص هذه اللجان بمناقشة أهم قضايا المرأة مثل تنظيم الاسرة ومحو أمية المرأة والاسر المنتجة ، وذلك ضمن الخطة القومية للسكان والتى تستهدف خفض معدل الزيادة السكانية من ٤,٥ فى المائة عام ١٩٨٨ الى ٣,٧ عام ٢٠٠١ ورفع المعدل العام لممارسة تنظيم الاسرة من ٣٨ فى المائة الى ٥٠ فى المائة عام ٢٠٠١ .

أما عن العمل التطوعي ، فبالاضافة للعديد من المؤتمرات التى عقدت تحت اشراف وزارة الشئون الاجتماعية فى عدد من المحافظات ، وافق مجلس ادارة صندوق اعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة على اعتماد ٣ ملايين جنيه لتحسين أجور العاملين بالجمعيات الاهلية فى محافظات الجمهورية ، بالاضافة الى صرف ٢,٥ مليون جنيه لدعم انشطة الجمعيات منها ٩٥٦ ألف جنيه لدعم أنشطة ١٤١ جمعية فى مجالات الطفولة وتدريب الاسر المنتجة و٣١٢ ألف جنيه لدعم أنشطة ٦٧ جمعية فى مجالات الاندية الاجتماعية والثقافية ودور رعاية المسنين وتدريب المعوقين و٩٤٠ ألف جنيع اعانات دورية لتدعيم أنشطة الجمعيات بجميع المحافظات .

ويمكن أن نلخص من العرض السابق لنشاط وزارة الشئون الاجتماعية خلال عام ١٩٩٠ ، أنه بالرغم من قصور أو عجز المعونات والمساعدات التى تقدم سواء للأفراد أو الجمعيات التطوعية فى معظم حالاتها عن تحقيق الهدف المرجو منها ، حيث ما تزال قلة الموارد المالية مصدر شكوى دائمة لدى معظم هذه الجمعيات فان ذلك لا ينفى التطور الملموس الذى شهدته هذه المساعدات خلال السنوات القليلة الاخيرة .

وزارة القوى العاملة :

تركز جانب كبير من نشاط وزارة القوى العاملة خلال عام ١٩٩٠ ، بصفة خاصة ، حول مشكلتين اساسيتين هما : مشكلة تعيين الخريجين ، ومشكلة عودة العمالة المصرية من العراق والكويت ، فى اعقاب أزمة غزو العراق للكويت .

فقد شهد هذا العام مساعى الوزارة لاعداد التعديلات الخاصة بقوانين العاملين بالدولة والقطاع العام . كما أثار مشروع قانون تنظيم سفر العمالة المصرية للخارج العديد من ردود الفعل العنيفة منذ الاعلان عنه ، وخاصة من قبل اصحاب مكاتب الحاق العمالة المصرية بالخارج ، حيث نص المشروع على ضرورة حصولهم على تراخيص من قبل الوزارة ، بعد توافر العديد من الشروط .

وبالنسبة للمشكلة الأولى ، الخاصة بتعيين الخريجين ، فقد استحوذت على معظم تصريحات وزير القوى العاملة ، التى تضمنت التأكيد على سعى الحكومة لتوفير فرص عمل للخرجين الذين يقدر عددهم بحوالى ٣٩١ ألف خريج سنويا من الجامعات والمعاهد العليا وذوى المؤهلات المتوسطة ، طبقا للاحتياجات الفعلية . ووفقا لعمليات الحصر لفائض الخريجين من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة دفعة ١٩٨٢ وحملة المؤهلات العليا دفعة ١٩٨٣ فقد سعت الوزارة لتعيينهم من المبالغ المخصصة فى ميزانية أول يوليو ١٩٩٠ ، والتى تقدر بما يزيد عن ٥٥ مليون جنيه . وفى هذا الاطار جاء السماح بمنح اجازات مفتوحة لمدة ١٠ سنوات فقط للعمل بالخارج كما سعت الوزارة خلال عام ١٩٩٠ إلى تعيين نحو ٩٧٤٥ خريجا من حملة المؤهلات العليا من بعض التخصصات المطلوبة مثل خريجى كليات اصول الدين والمدرسين والاطباء والممرضات من دفعات ١٩٨٤ وحتى ١٩٨٩ . ووفقا لما أعلنه وزير القوى العاملة فقد تم تعيين ٥٧٧٩٣٩ خريجا خلال العامين الماضيين .

ولا شك أن مشكلة تعيين الخريجين ، ومايرتبط بها من مشكلات خاصة بجداول الاجور ، فى ظل ارتفاع تكاليف المعيشة ، تشكل واحدة من أهم التحديات التى تواجه برامج الاصلاح الاقتصادى الذى تطرحه الحكومة .

اما المشكلة الثانية ، فقد اثارتها عودة اكثر من نصف مليون مصرى تقريبا من الكويت والعراق ، وضرورة استيعابهم فى وقت تعانى فيه مصر من البطالة . وقد سعت وزارة القوى العاملة من خلال عدد من الاجراءات إلى التحرك لمواجهة هذه المشكلة ، وذلك بحصر اعداد هذه العمالة العائدة ، واتخاذ الاجراءات للحفاظ على حقوقهم واموالهم الموجودة فى الكويت والعراق . وقد نجحت الوزارة إلى حد ما فى عملية استيعاب هذه العمالة من خلال التنسيق مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، وخاصة بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام والبالغ عددهم ٣٢,٤٠٦ ألف .

ووفقا لما أعلنه وزير القوى العاملة أمام لجنة الإنتاج

الصناعي والقوى العاملة بمجلس الشورى ، فإن حجم العمالة المصرية فى العراق يقدر بحوالى ٨٥٠ ألف عامل . فى حين يبلغ عدد المصريين العاملين بالكويت ١٧٩,٥ ألف عامل . وذكر ان اعدادالمهنيين والمديرين من المصريين بالعراق لا يزيد عن ٨ فى المائة من جملة العاملين ، فى حين يمثل الحرفيون والعمال الزراعيون النصيب الاكبر من العمالة .

وبالاضافة إلى المشكلتين السابقتين ، يبدو أنه وقعت بعض الخلافات بين وزير القوى العاملة وقيادات اتحاد العمال (وفقا لما نقلته بعض صحف المعارضة) حول دور لجان التفتيش التابعة لوزارة القوى العاملة فى التفتيش على مؤسسات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر . وما تردد عن اكتشاف بعض المخالفات المالية .

كما شغلت قضية تحسين الاجور ، جزءا من نشاط الوزارة ، وأعلن وزير القوى العاملة ان الاجور زادت خلال السنوات الثلاث الماضية بنسبة ٥٠ فى المائة لتصل إلى ٦٥ فى المائة هذا العام . وضمن هذا الاطار جاءت اتصالات الوزارة مع ممثلى اصحاب الأعمال للقطاع الخاص ، لبحث الأسس التى يتم صرف العلاوة الاجتماعية على اساسها .

٢ ـ السلطة التشريعية

يلقى هذا الجزء من التقرير ، الضوء على أداء مجلس الشعب ابان دور الانعقاد العادى الثالث ، من الفصل التشريعى الخامس (٨ نوفمبر – ٩ يونيه ١٩٩٠) . وأداء مجلس الشورى إبان دور الانعقاد العاشر (٢٤يونيه – ٣٠ مايو ١٩٩٠) .

لقد عقد مجلس الشعب خلال دور الانعقاد العادى الثالث ٦٦ جلسة منها جلسة خاصة واحدة ، عقد منها فى عام ١٩٨٩ ١٤ جلسة ، (منها الجلسة الخاصة سابق الإشارة إليها) ، كما عقد خلال عام ١٩٩٠ من نفس الدور ٥٢ جلسة عادية .

إضافة لذلك ، عقد مجلس الشعب جلسة مشتركة مع مجلس الشورى ، عند افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب .

وسيتم دراسة هذه الجلسات ، من خلال أربعة موضوعات رئيسية تتماشى مع التقسيم المتبع بلائحة مجلس الشعب .

أ ـ الإجراءات السياسية البرلمانية

تنحصر هذه الإجراءات فى الإجرائين التاليين :

(١) بيانات رئيس الجمهورية :

قام الرئيس بإلقاء بيان واحد خلال هذه الدورة فى ١١ نوفمبر ١٩٨٩ ، ابان افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب . وقد ناقش الرئيس خلال بيانه موضوعات تتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية ، ولم يشكل المجلس لجنة خاصة ، لدراسة هذا البيان .

(٢) بيانات الوزارة :

قدم رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى ، بياناً واحداً أمام مجلس الشعب هو برنامج الحكومة . وذلك فى الجلسة التاسعة ، يوم ١٦ ديسمبر ١٩٨٩ . وشكلت لجنة خاصة ، برئاسة أحمد موسى وكيل المجلس ، لدراسة البيان ، ووضع تقرير عنه يعرض على المجلس .

وقدم هذا التقرير بالجلسة السابعة عشرة للمجلس ، التى عقدت يوم ١٣ يناير ١٩٩٠ .

واستمرت مناقشة بيان الحكومة دون انقطاع حتى جلسة المجلس السابعة والثلاثين يوم ٢٦ فبراير ١٩٩٠ .

وفيما يتعلق بمدى اهتمام الحكومة وأعضاء مجلس الشعب بهذا البيان وتقرير لجنة الرد عليه ، يمكن إتخاذ مؤشر حضور جلسات المجلس بالنسبة للحكومة ، ومؤشر عدد المناقشين والموضوعات التى ناقشوها ، بالنسبة لأعضاء مجلس الشعب . فالبنسبة للحكومة ، وطبقا لمضابط مجلس الشعب ، يتبين أن نسبة حضور الوزراء للإستماع لمناقشة الأعضاء لبيان الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه لا تتجاوز ٣٢,٣ ٪ أما بالنسبة لأعضاء مجلس الشعب ، فقد ناقش بيان الحكومة وتقرير اللجنة المشكلة للرد عليه ٢١٨ عضوا ضمن ٢٧٠ عضوا طلبوا الحديث حول الموضوع ، وذلك بنسبة ٤٨ ٪ تقريبا من جملة أعضاء المجلس (٤٥٨ عضوا) .

وكان ضمن المتحدثين ١٦١ عضوا من الحزب الوطنى بنسبة ٧٤ ٪ تقريبا ، من جملة المتحدثين ، من بين ١٩٤ عضوا طلبوا الكلمة) . و ٥٧ عضوا من أعضاء المعارضة بنسبة ٢٦ ٪ تقريبا ، (من إجمالى ٧٦ عضوا طلبوا الكلمة) . وقد تحدث ٣٤ عضوا من تحالف العمل ، من جملة طالبى الكلمة وعددهم ٥١ عضوا ، و ١٧ عضوا من حزب الوفد ، وكان قد طلب الكلمة ١٨ عضوا ، و ٦ أعضاء من المستقلين ، من إجمالى ٧ أعضاء طلبوا الكلمة .

وقد أثار الأعضاء فى مناقشاتهم ، قضايا متعددة داخلية وخارجية ، فعلى الصعيد الداخلى ، أثار الأعضاء عدة قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية .

بالنسبة للقضايا السياسية ، دارت المناقشات حول السياسة الأمنية والتطرف الدينى ، وذلك من خلال مناقشة تعيين وزير جديد للداخلية خلفا للسيد / زكى بدر ، والسياسة الأمنية فى المرحلة القادمة ، وجهود مفتى الجمهورية ووزير الأوقاف فى مواجهة ظاهرة التطرف الدينى . من ناحية أخرى ، تناولت المناقشات – خاصة من جانب المعارضة – مسألة الحريات ، من خلال توجيه النقد الشديد لاستمرار العمل بقانون الطوارىء والقوانين الاستثنائية المقيدة لحقوق الإنسان ، خاصة قانون الأحزاب السياسية ، كما نوقشت مسألة نزاهة الانتخابات العامة . إضافة لذلك ، كرر بعض الأعضاء المطالبة بالعمل بأحكام الشرعية الإسلامية ، ومحاربة البيروقراطية ، وتطوير الإدارة المحلية ، ولفت بعضهم الإنتباه لبطء إجراءات التقاضى ، ووجود بعض التضارب فى القرارات الوزارية ، وانتقد الكثيرون حجب الحكومة المعلومات العسكرية عن السلطة التشريعية .

أما القضايا الاقتصادية ، فقد جمع بينها إهتمام ملحوظ بمستقبل القطاع العام فى مصر ، وأثنت أغلبية كبيرة على دور القطاع العام فى عمليات التنمية ، وضرورة تطوير إدارته ، ومجمل السياسات الاقتصادية الخاصة به . من ناحية أخرى ، ناقش الأعضاء باستفاضة موضوع الزراعة واستصلاح الأراضى ، من خلال التطرق لمشكلة إنتاج القمح فى مصر خاصة ، والإكتفاء الذاتى من الغذاء عامة ، وإنخفاض إنتاج القطن عام ١٩٨٩ ، وأسعار الحاصلات الزراعية المنتجة محليا ، وضرورة زيادتها لتخفيف العبء على الفلاح المصرى . كما ناقش الأعضاء مسألة الديون ، وطالبوا بالإعلان عن حجم الدين العسكرى ، والإستفادة القصوى من القروض والمنح ، إضافة لذلك ، طالب الأعضاء بالحد من الإستيراد وتشجيع التصدير ، والإهتمام بالسياحة والآثار ، والحد من الإنفاق الحكومى ، والتهرب من الضرائب ، وجذب تحويلات العمالة المصرية بالخارج من زاوية دعم الاستثمار المحلى ومعالجة مشكلة العمالة المصرية بالعراق .

وبالنسبة للقضايا الاجتماعية ، ناقش الأعضاء السياسات الاعلامية والاتصالية والصحية والتعليمية . وأبرزوا مشكلة رد أموال المودعين فى شركات توظيف الأموال ، وإرتفاع أسعار السلع والخدمات وإنتشار البطالة ومشكلة التلوث ، كما تكررت المطالبة – بصدور قانون تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية والعقارات ، وصدور قانون العاملين .

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، أكد معظم الأعضاء على أن السياسة الخارجية المصرية سياسة متوازنة حققت نجاحا كبيراً فى الفترة الأخيرة ودارت معظم المناقشات ، حول ثلاثة موضوعات أساسية : ـ أولا ، التغيرات التى وقعت داخل الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية ، من زاوية أثر هذه التغيرات على الأوضاع فى مصر والوطن العربى . وهجرة اليهود السوفييت لاسرائيل ، واضطهاد الاتحاد السوفيتى لمسلمى اذربيجان . ثانيا ، التغير الإيجابى الذى حدث فى العلاقات العربية عامة ، والعلاقات المصرية بين كل من ليبيا وسوريا خاصة . وقد تناول النقاش قضايا العمالة المصرية بالعراق ، ومشكلة حرب السودان . وثالثا ، القضية الفلسطينية وسياسة إسرائيل ، وذلك من خلال التطرق للإنتفاضة الفلسطينية وضرورة قيام مصر ببذل جهود مكثفة لدعمها ، وعلاقات إسرائيل بأثيوبيا .

وبعد إنتهاء المناقشات ، علق رئيس الوزراء على تعقيبات أعضاء المجلس ، ثم تقدم رئيس اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان الحكومة والرد عليه بعرض اقتراح بالموافقة على هذا البيان وعلى تقرير لجنة الرد ، وإعلان ثقة المجلس وتأييده للحكومة ، وقد وافق المجلس بالأغلبية على هذا الإقتراح . جدير بالذكر ، أن السيد إبراهيم شكرى رئيس الهيئة البرلمانية لحزب العمل ، قد أعلن فى بداية مناقشة بيان الحكومة ،تقرير لجنة الرد ، رفض الهيئة البرلمانية لحزب العمل للبيان ، كما أشار السيد ياسين سراج الدين رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ، فى ختام المناقشات لرفض الحزب له أيضا .

ب ـ الاجراءات التشريعية البرلمانية

(١) السلطة التنفيذية :

يتمحور النشاط التشريعى للسلطة التنفيذية خلال هذا العام فى أمرين أساسيين هما رئيس الجمهورية والحكومة .

(أ) رئيس الجمهورية :

قدم رئيس الجمهورية للمجلس خلال هذا الدور حوالى ١١٣ اتفاقية دولية ، منها حوالى ٢٤ اتفاقية قدمت فى الدور الثالث عام ١٩٨٩ ، بينما قدم الباقى خلال نفس الدور عام ١٩٩٠ ، وقد أحيلت معظم الاتفاقيات للجان المختصة بينما أودع الباقى منها – ٣٣ – مكتب المجلس .

وقد وافق المجلس فى دور الإنعقاد الثالث على حوالى ٨٠ اتفاقية ، منها زهاء ١٠ اتفاقيات ووفق عليها فى الدور الثالث عام ١٩٨٩ . وقد وافق المجلس على كل الإتفاقيات ، التى طرحت بجدول أعماله ، ولم يرفض أياً منها ، غير أن معظم هذه الاتفاقيات لم تحظ بالمناقشة على الاطلاق ،

وكانت اجراءات الموافقة على الاتفاقيات تتم بسرعة مذهلة . ويكفي القول إن المجلس وافق على ٢٩ اتفاقية في جلسة واحدة ، وهي الجلسة الثامنة والخمسين التي عقدت في ٢١ مايو ١٩٩٠ ، ولم يستغرق نظر هذه الاتفاقيات إلا ٤٥ دقيقة ، أي بمعدل ١,٥ دقيقة لكل اتفاقية .

وقد غلب على الإتفاقيات التي تمت الموافقة عليها ، الطابع الاقتصادي ، وكان نحو ثلثها قد تم مع أطراف ومنظمات وصناديق عربية ، كالإمارات العربية المتحدة ، وتونس والمغرب وقطر ومجلس التعاون العربي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي وصندوق النقد العربي بأبو ظبي . وقد تماشي هذا النشاط مع التحسن الملحوظ الذي طرأ على العلاقات المصرية العربية .

ونقدم فيما يلي بعض الاتفاقيات الدولية التي أقرها المجلس ، وأثارت بعض الجدل :

ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٩ ، بشأن الموافقة على الخطابين المتبادلين بين حكومتي مصر وأمريكا ، الموقعين بتاريخ ٢٦ / ٤ / ١٩٨٩ ، بشأن تعديل اتفاقية قرض بيع السلع الزراعية الموقعة في ٢٠ / ٣ / ١٩٨٩ .

ورغم أن هذه الاتفاقية ليست الأولى من نوعها ، إذ عرضت اتفاقيات كثيرة مشابهة لها أمام المجلس في سنوات سابقة ، منذ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٥ ، بشأن الموافقة على اتفاق بيع السلع الزراعية بين حكومتي مصر وأمريكا الموقع بتاريخ ٧ / ٦ / ١٩٧٤ . إلا أن تعديل الاتفاقية المشار اليها ، تعرض للنقد على اعتبار أن الحكومة المصرية بشرائها القمح إنما تدعم الفلاح الأمريكي على حساب الفلاح المصري .

ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٩ ، بشأن الموافقة على اتفاقيتي قرض ومشروع تطوير مصانع شركة الحديد والصلب المصرية ، بين حكومة مصر والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، الموقعين في القاهرة في ٢٨ / ٨ / ١٩٨٩ . وقد تعرضت هذه الاتفاقية لخلاف في الرأي بين الحزب الوطني وحزب العمل ، إذ بينما أيدها نواب الحزب الوطني ، على اعتبار انها من أوائل الاتفاقيات التي يناقشها المجلس ، ويصدق عليها مع أحد الصناديق العربية ، وإنها باكورة للتوجه الجديد للسياسة المصرية الناجحة في مجال التعاون المصري العربي ، رأى رئيس الهيئة البرلمانية لحزب العمل المهندس إبراهيم شكري ، ان الاتفاقية بها شروط تنم عن وجود تدخل أو محاولة تدخل في التنفيذ .

ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٨٩ ، بشأن الموافقة على التعديل لإتفاق منحة مشروع الإنتاج الزراعي والإئتمان ، الموقع بين حكومتي مصر والولايات المتحدة يوم ٣٠ / ٣ / ١٩٨٩ . وقد تعرضت المناقشات حول هذه الاتفاقية ، لمحاكمة حقيقية من قبل بعض نواب المجلس ، وكان أغلبهم من المعارضة ، للبنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي ، من حيث التنظيم الداخلي للبنك ، وسياسته تجاه التعامل مع المقترضين من الفلاحين .

ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢ لسنة ١٩٩٠ ، بشأن الموافقة على اتفاقية قرض بين حكومة مصر وصندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي ، لتمويل مشروع استصلاح أراضي بمنطقة غرب النوبارية والساحل الشمالي الغربي ، الموقعة بالقاهرة في ٢١ / ١١ / ١٩٨٩ .

ورغم إقرار المجلس لهذه الاتفاقية ، إلا أنها تعرضت لنقد شديد من كل من المستشار مأمون الهضيبي ، تحالف العمل / والسيد / علي سلامة ، حزب الوفد / ، على اعتبار أن الاتفاقية تشتمل على شروط تفضي لتحكم المقرض في أدق الشئون الداخلية للمقترض ، وأن الاتفاقية تضع نسب فائدة متعددة القيمة على كل تسهيل يمكن أن يستخدمه المقترض .

أما بالنسبة للترشيح لبعض المناصب ، فقد رشح رئيس الجمهورية في ٢ ديسمبر ١٩٨٩ المحاسب فخري عباس رمضان رئيسا للجهاز المركزي للمحاسبات ، وقد وافق المجلس في ٣ ديسمبر ١٩٨٩ على هذا الترشيح بالإجماع .

(ب) الحكومة :

طرحت الحكومة عدداً كبيراً من مشروعات القوانين خلال هذا الدور ، كان أكثرها يتعلق بمشروعات قوانين الخطة والموازنة والحسابات الختامية لبعض قطاعات الدولة . وقد حولت كافة مشروعات القوانين كما هو متبع للجان المختصة .

فيما يتعلق بمشروعات قوانين الخطة والموازنة والحسابات الختامية ، قدم خلال هذا الدور مشروع قانون خطة التنمية والموازنة للسنة المالية ٩٠ / ١٩٩١ ، ومشروعات قوانين ربط موازنات الهيئات الاقتصادية وهيئات القطاع العام ، ومشروع قانون اعتماد الحساب الختامي لموازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها لذات السنة المالية . كما قدم مشروع قانون باعتماد حساب ختامي الموازنة العامة للسنة المالية ٨٨ / ١٩٨٩ ، ومشروعات قوانين بفتح اعتمادات إضافية بموازنات بعض الهيئات الاقتصادية وهيئات القطاع العام ، ومشروعات قوانين باعتماد حساب ختام موازنات كل من الهيئات

الاقتصادية وهيئات القطاع العام للسنة المالية ٨٨ / ١٩٨٩.

وقد أقر المجلس خلال هذا الدور مشروعات قوانين مالية ، كانت قد قدمت في دورات انعقاد سابقة ، وتتعلق معظمها بالسنة المالية ٨٧ / ١٩٨٨ . والأرجح أن المجلس لم يقر خلال هذه الدورة ، أى مشروع قانون يتعلق بالخطة والموازنة قدم له في ذات الدورة ، اللهم بإستثناء مشروعى قانون خطة التنمية وربط الموازنة للسنة المالية ٩٠ / ١٩٩١ . وقد حظى هذان المشروعان بمناقشة استمرت ست جلسات متتالية ، وهى مدة قصيرة تماشت مع وقت المجلس المحدود ، بعد صدور حكم المحكمة الدستورية بشأن المجلس . وعند أخذ الرأى النهائى على مشروعى الخطة والموازنة أعلن ٢٣ عضوا رفضهم لهما ، وكان هؤلاء الأعضاء ينتمون لتحالف العمل وحزب الوفد والمستقلين .. وفى هذا الصدد يشار إلى أن المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل ، أعلن أن سبب رفض الحزب للمشروعين ، يرجع إلى أنهما سيتسببان في رفع الأسعار ، كما يشار لاعلان المنشقين عن حزب العمل بزعامة إبراهيم شكرى موافقتهم على مشروعى الخطة والموازنة .

وبالنسبة لمشروعات القوانين غير المالية خلال هذا الدور ، قدمت الحكومة للمجلس نحو ١٣ مشروع قانون تعلقت بالتجارة البحرية والسياحة والنقل والمواصلات والبيئة والعلاوات والمعاشات ومنح تفويضات لرئيس الجمهورية .

ولقد أقر المجلس خلال هذه الدورة ١٥ مشروع قانون ذوى طابع اقتصادى واجتماعى وسياسى ، قدم بعضها للمجلس خلال دورات انعقاد سابقة ، وتعلقت بالتجارة البحرية والتعليم والنقل والمواصلات والعلاوات والمعاشات ومنح تفويضات لرئيس الجمهورية ، وفيما يلى نورد بعضا من هذه القوانين :

- قانون الجمعيات التعاونية التعليمية : كان الغرض من هذا القانون ، تحديد القواعد التى تتفق وطبيعة العمل بالجمعيات التعاونية التعليمية ، ورسالتها التى تنأى بها عن مظاهر الاستغلال أو الإنحراف بالعملية التعليمية عن مقصدها الاسمى .

- قانون التجارة البحرية : الغرض من هذا القانون ، هو تحديث التشريع فى هذا المجال ، إذ ان أعمال التجارة البحرية في مصر ظل ينظمها قانون التجارة البحرى الصادر فى ١٣ نوفمبر ١٨٨٣ ، الذى كان بدوره على غرار القانون البحرى الفرنسى الصادر عام ١٦٨١ .

وعند مناقشة مشروع القانون من حيث المبدأ ، انتقد نواب الاخوان المسلمين بتحالف العمل ، عدم مشاركة المعارضة فى اللجنة الفنية التى قامت بإعداد المشروع كما تسآءلوا عن النواحى الاجرائية التى أتخذت لضمان عدم تعارض المشروع مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وعندما نوقش مشروع القانون تفصيلا ، تعرضت مواده لبعض النقد ، الذى كان معظمه موجهاً من قبل بعض نواب الحزب الوطنى الديمقراطى ، خاصة من السيد توفيق عبده إسماعيل الذى كان العضو الوحيد الممتنع عن التصويت على مشروع القانون عند أخذ الرآى النهائى عليه فى مجمله .

- قانون نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين : الغرض من هذا المشروع هو تحديد القواعد التى تحكم نزع الملكية ، كأستثناء بسبب المنفعة العامة ، ومقابل تعويض عادل .

- تفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون : يعتبر هذا التشريع - قانون ٢٩ لسنة ١٩٧٢ - من التشريعات القليلة التى تعرض على المجلس كل دورة منذ نحو عشرين عاما ! وتستند الحكومة فى طلب هذا التفويض لنص المادة ١٠٨ من الدستور التى تجيز لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفى الأحوال الاستثنائية ، وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون ، وإن كانت المادة ذاتها قد أشارت لضرورة أن يكون هذا التفويض لفترة محدودة .

وجدير بالذكر أن صدور القانون ٢٩ لسنة ١٩٧٢ ، اقترن فى ذلك الحين بسريانه حتى نهاية السنة المالية عام ١٩٧٣ ، أو إزالة آثار العدوان أيهما أقرب . من ناحية أخرى ، تستند الحكومة منذ عدة سنوات فى استمرار العمل بهذا القانون إلى ماتسميه « الظروف التى تمر بها المنطقة العربية » .

وعند التصويت على مشروع القانون ، وافق عليه ٣٤٩ عضواً ، بينما رفضه ٤ أعضاء وامتنع عضو واحد عن التصويت ، وكان هؤلاء الخمسة جميعهم من حزب الوفد .

(٢) اقتراحات الأعضاء بمشروعات القوانين :

لأعضاء مجلس الشعب حق إقتراح مشروعات القوانين ، ولكن تلك المشروعات تواجه بعقبات إجرائية كثيرة مقارنة بمشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة ، الأمر الذى يجعل فرص ظهور تشريعات بواسطة اقتراح أعضاء المجلس ضئيلة (أنظر التقرير الإستراتيجى العربى لعام ١٩٨٨ ، ص ٤٦٦) .

وخلال دور الإنعقاد الثالث ، قدم النواب العديد من الإقتراحات بمشروعات قوانين منها على سبيل المثال

الحصر مشروع قانون بإلغاء قانون الخدمة العامة ، إنشاء صندوق زمالة لقدامى ضباط القوات المسلحة ، وإنشاء نقابة لوكلاء المحامين ، وتعديل بعض أحكام قانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم ، وتعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعى الصادر بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ ، واقتراحات بمشروعات قوانين بإقامة حد الحرابة وحد الردة وتحريم الخمر وإقامة الحد على من يتجرعه .. على أن كافة هذه الإقتراحات لم تدرج بجدول اعمال المجلس . ويمكن القول إنه لم يطرح على جدول أعمال المجلس سوى اقتراح بمشروع قانون واحد ، كان قد قدم للمجلس منذ عام ١٩٨٧ وذلك عندما عرضت لجنة الإقتراحات والشكاوى تقريرا على المجلس فى ٢٦ مارس ١٩٩٠ ، يفيد بقبولها من حيث الشكل اقتراحاً بمشروع قانون مقدم من العضو توفيق عبده إسماعيل ، الحزب الوطنى الديمقراطى ، ، يقضى بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ . فى شأن التخلص من البرك والمستنقعات ومنع أحداث الحفر .

جـ - وسائل واجراءات الرقابة البرلمانية :

مارس نواب مجلس الشعب ، نشاطا رقابيا محدودا خلال هذا الدور . ويرجع ذلك لعدة أسباب ، منها أسباب عامة تتعلق بظروف العمل الرقابى بمجلس الشعب ، ومنها أسباب خاصة تتصل بأعمال هذه الدورة .

فيما يتعلق بالأسباب العامة ، يلاحظ أولا أن هناك بعض الأسئلة وطلبات الإحاطة - على وجه الخصوص لا تدرج بجدول أعمال المجلس ، فعلى سبيل المثال لا الحصر تقدم نواب المجلس خلال هذه الدورة بطلبات إحاطة لم تدرج حول مطار القاهرة وخطورة إنشاء المبانى حوله ، ومكافحة الجراد ، واضطهاد مسلمى اذربيجان ورد الفعل المصرى إزاءه ، وخسائر شركة مصر حلوان للغزل عام ١٩٨٩ ، ونشاط التخابر الذى يقوم به السياح الإسرائيليين فى مصر ، وتقديم الخمور بطائرات شركة مصر للطيران ... الخ ومن ناحية ثانية ، تقدم نواب المجلس خلال هذا الدور بأسئلة لم تدرج حول ما حدث للعمالة المصرية بالعراق ، وسياسة الحكومة للإكتفاء الذاتى من القمح ، وسبب تدهور محصول القطن ، ووضع المساجد الأهلية ، وأحداث الفيوم وسنورس وأسيوط ، وتطبيق الشريعة الإسلامية وموقف الحكومة منه ... الخ .

من ناحية ثانية يعود تعطيل جزء كبير من العمل الرقابى ، إلى عدم جواز تقديم أسئلة وطلبات إحاطة واستجوابات وطلبات مناقشة عامة ، قبل عرض الحكومة لبيانها عقب افتتاح الدورة البرلمانية ، وذلك طبقا للائحة مجلس الشعب غير أن الحكومة عادة ما تقدم بيانها المجلس فى وقت متأخر ، الأمر الذى يعنى عمليا تجميد النشاط الرقابى للمجلس فترة من الوقت . وعلى سبيل المثال ، قدمت الحكومة بيانها خلال هذه الدورة يوم ١٦ ديسمبر ١٩٨٩ ، أى بعد نحو ٣٨ يوماً من افتتاح الدورة البرلمانية ... وجدير بالذكر أن م ١٣٣ من الدستور تؤكد على أن يقوم رئيس الوزراء بتقديم بيان الوزارة (عند) إفتتاح الدورة البرلمانية .

وفضلا عن ذلك ، فإن رئاسة المجلس عادة ما ترفض إدراج طلبات رقابة ابان مناقشة بيان الحكومة استنادا للمواد ١٨٥ و ١٩٤ و ١٩٩ و ٢١٠ من لائحة المجلس التى تمنع إدراج الأسئلة وطلبات الإحاطة والاستجواب وطلبات المناقشة العامة فى جدول أعمال المجلس إلا بعد ، عرض ، بيان الحكومة ، أى أن رفض قبول طلبات الرقابة يمتد لما بعد ، مناقشة ، البيان أيضا .

أما بشأن الأسباب الخاصة بهذه الدورة بالنسبة لتقييد النشاط الرقابى للمجلس ، فترجع للاستعجال فى إنهاء أعمال الدورة قبل دخول حكم المحكمة الدستورية العليا الخاص بالمجلس حيز التنفيذ ، وهو ما أدى لتعليق كثير من وسائل الرقابة البرلمانية بغية الانتهاء من إقرار المجلس لخطة التنمية والموازنة العامة للسنة المالية ٩٠ / ١٩٩١ .

وعلى أية حال ، فقد مارس بعض النواب خلال هذا الدور نشاطا رقابيا على السلطة التنفيذية . وقد تبين من حصر هذه الأنشطة أن الأسئلة كانت أكثر الوسائل الرقابية التى استخدمت (١٣٩) ، تلتها الإستجوابات (٩) ، والاقتراحات برغبة (٤) ، والزيارات الميدانية للجان المجلس (٩) ، ومتابعة المجلس لشئون الحكم المحلى (١) . أما بالنسبة لباقى الأنشطة الرقابية التى تخولها لائحة المجلس للنواب ، فقد تغيبت تماما ، ومن ذلك طلبات الإحاطة ، وطلبات المناقشة العامة ، والاقتراحات بقرار ، ولجان تقصى الحقائق والشكاوى ، وسحب الثقة ...

(١) الأسئلة :

قدم نواب مجلس الشعب خلال هذه الدورة العديد من الأسئلة ، فطبقا لما أوردته مضابط المجلس ، تمت الإجابة عن ١٣٩ سؤالا ، وكان الحزب الوطنى الديمقراطى أكثر الأحزاب استخداما لهذه الوسيلة الرقابية ، يليه بفارق كبير تحالف العمل ، فباقى التيارات السياسية داخل المجلس .

وبالنظر لجدول (١) تمت الإجابة عن ١٠١ سؤال قدمها نواب الحزب الوطنى الديمقراطى ، كان أكثرها تكرارا قد وجه لوزير الثقافة ، فالنقل والمواصلات والنقل البحرى ، فالاشغال العامة والموارد المائية . كما أجيب عن ١٦ سؤال قدمها تحالف العمال ، كان أكثرها تكرارا قد وجه

لوزير الأشغال العامة والموارد المائية وبشكل عام فإن الأسئلة المعلن عنها تعلقت بالوزارات الخدمية والاقتصادية .

ودارت الأسئلة حول حماية البيئة من التلوث ، وحماية المصادر المائية وتوفير مياه الري ، وما أثير عن محاولات أثيوبيا بناء سدود على روافد نهر النيل بأراضيها وعلاقة إسرائيل بهذا الموضوع ، ومواجهة ظاهرة إنقطاع التيار الكهربي في عدة مناطق من الجمهورية ، وخطة توفير الطاقة الكهربائية ، وخطة حماية الآثار وصيانتها والجديد في موضوع هضبة الأهرام ، وإجراءات تشجيع الصادرات وجذب الإستثمارات ، وضغط الحكومة على قيادات النقابة العامة لعمال النسيج لإجبارها على إستضافة وفد العمال الإسرائيلي في مؤتمر الإتحاد الدولي للنسيج ، وظاهرة الدروس الخصوصية ، وتطوير وتحسين خطوط المواصلات السلكية واللاسلكية ، وتركيب وتطوير شبكات الصرف الصحي .

من ناحية أخرى ، قدمت لجنة الزراعة والري تقريرا عن موضوع أسئلة بشأن أسباب منع زراعة الأرز عام ١٩٨٩ ببعض مناطق زراعته .. وقد وافق المجلس في ٢٦ مارس ١٩٩٠ على ما انتهى إليه رأي اللجنة ، وإحالة التقرير للحكومة لإتخاذ اللازم بشأن ما ورد به من توصيات . وجدير بالذكر ان الأسئلة المشار إليها عددها خمسة أسئلة وكان المجلس قد نظرها ابان دور الإنعقاد العادي الثاني .

(٢) الإستجوابات :

قدم النواب خلال هذه الدورة تسعة إستجوابات أمام المجلس (أنظر جدول (٢) ، لم يناقش منها سوى إستجوابان ، كما استرد إستجواب واحد كان مقدمه السيد عادل والي قد سحبه ، بعدما اتفق مع من قدم له ، على بعض الحلول التوفيقية لإنهاء المشكلة موضوع الإستجواب .

وبشكل عام ، يمكن رصد عدة ملاحظات إجرائية وموضوعية ، حول استخدام الإستجواب كوسيلة رقابية خلال هذه الدورة . فمن الناحية الإجرائية ، سعت الحكومة وبمعاونة رئاسة المجلس لتقليل عدد الإستجوابات من خلال التحكم في تحديد موعد مناقشتها . وقد بدأ هذا الأمر ، في تحديدها بجلسة المجلس العاشرة في ١٧ ديسمبر ١٩٨٩ ، موعد مناقشة الإستجواب الموجه من السيد علوي حافظ (حزب الوفد) عقب إنتهاء المجلس من مناقشة بيان

جدول (١)

الأسئلة الخاصة بالدور الثالث من الفصل التشريعي الثالث

الحزب / الوزير المجيب	الحزب الوطني	حزب الوفد	تحالف العمل	منشقون عن الوفد [١]	منشقون عن التحالف [٢]	مستقلون	المجموع
وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية	٨	١	٢		١		١٢
الأشغال العامة والموارد المائية	١٥	١	٣	١		١	٢١
الكهرباء والطاقة	١١	١	١				١٣
[illegible]	١٨	١	٢		٢	٢	٢٥
الاقتصاد والتجارة الخارجية	٦	١			١		٨
القوى العاملة والتدريب	٥	١	٢				٨
التعليم	٩		٢		١		١٢
النقل والمواصلات والنقل البحري	١٦	١	٣	١		١	٢١
الإسكان والمرافق والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة	١٣	١	٢		١	٢	١٩
المجموع	١٠١	٨	١٦	٢	٦	٦	١٣٩

١ - المنشقون عن الوفد هم أساسا النواب الستة الذين فصلهم الحزب في يوليو ١٩٨٧ .
٢ - المنشقون عن التحالف هم أساسا النواب الستة الذين رفضوا التوجه الإسلامي لحزب العمل بعد مؤتمره العام عام ١٩٨٩ والنائب يوسف البدري المستقيل من حزب الأحرار .

الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه ، رغم أن م ١٩٤ من لائحة المجلس تشير لإمكان بدء مناقشة الإستجوابات المقدمة من النواب بعد عرض الوزارة لبرنامجها وليس بعد مناقشة هذا البرنامج ، والذى عادة ما يستمر فترة طويلة . واستمرارا على هذا المنهج حددت الحكومة مواعيد مناقشة الإستجوابات التالية ، معتمدة على معيار واحد ، وهو ، النصف الثانى من الشهر التالى لمناقشة الإستجواب السابق ، وهو معيار يلغى عمليا مناقشة كثير من الإستجوابات بسبب فض الدورة البرلمانية خلال الأجازة الصيفية . وهو ما حدث بالفعل ، إذ أنه بالنظر لجدول (٢) والمواعيد التى حددت لمناقشة الإستجوابات ، يلاحظ أن هذه التحديدات كانت تفترض أن الدورة البرلمانية ستستمر حتى شهر أكتوبر دون انقطاع ! وحتى بالنسبة للموعد الذى حددته الحكومة لمناقشة الإستجواب الثالث ، لم تلتزم به بدقة ، كما هو موضح بالجدول المرفق .

ومن الناحية الموضوعية ، ومع إستبعاد الإستجواب الذى استرده مقدمه ، يلاحظ بالنظر لجدول (٢) أن أكثر الإستجوابات قدمت لرئيس الوزراء (٦) ، يليه وزير الثقافة ، ووزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية (استجواب لكل منهما) . كما يلاحظ أن حزب الوفد وتحالف العمل هما التنظيمان اللذان استخدما هذه الوسيلة ، حيث قدم الوفد ٥ إستجوابات ، وقدم تحالف العمل ٣ . وفيما يتعلق بالجهة التى طلب نواب الأحزاب إستجوابها ، يلاحظ أن كافة الإستجوابات التى قدمها حزب الوفد قدمت لرئيس الوزراء ، أما الإستجوابات الثلاثة التى قدمها التحالف ، فتوزعت بين رئيس الوزراء ووزير الثقافة ووزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية .

أما بالنسبة للإستجوابين اللذين تمت مناقشتهما فهما :

- إستجواب النائب علوى حافظ عن « الفساد وطهارة الحكم » ، والذى قدم للمجلس منذ الدور الأول من الفصل التشريعى الخامس (ابريل ٨٧ - ١٩٨٨) ، لكنه لم يناقش . وهذا الإستجواب يذكر أن الوثائق تتهم رئيس الوزراء وحكومته بالتستر على الفساد ، وحماية رموزه ، وتبنى سياسات واتخاذ قرارات تتعارض تماما مع مصالح الجماهير ، بل تعطى مزيداً من الفرص « لمافيا » الفساد . وأن رئيس الوزراء فى مواجهة كل هذا ، لم يفعل شيئا ، ولم يتخذ خطوة واحدة فى إتجاه الإصلاح الحقيقى لرفع المعاناة عن الشعب ، مما أدى لتزايد الأعباء على المواطن المصرى . وتفاقم أزمة مصر الاقتصادية ، وتعثر مفاوضات الحكومة مع صندوق النقد الدولى ، وهروب مليارات الجنيهات لحسابات سرية خارج مصر ، وتفاقم أزمة الديون ، وانتشار الصفقات المريبة تحت بصر الحكومة .

وقد تناول الاستجواب ضمن ما تناول ، قضية مرض البروسيلا المدمر للثروة الحيوانية ، والألبان الملوثة، وزيت الشلجم ، وثروات بعض الوزراء والكبار خارج مصر ، وصفقات وعمولات تجار السلاح فى مصر ، وما شاب ذمة بعض كبار المسئولين المصريين الذين اعدوا الدين العسكرى المستحق للولايات المتحدة عام ١٩٧٩ ... وعامة ، فقد حدثت مشادات كثيرة بين النواب ، ابان نظر الاستجواب .

وقد قام رئيس الوزراء بالرد على الاستجواب ثم عقب المستجوب عليه ، وانتهى الأمر بأن أقفل باب المناقشة ، وتم الانتقال لجدول الأعمال بناء على اقتراح تقدم به ٤٣ عضواً من أعضاء المجلس .

استجواب النائب مجدى أحمد حسين عن « عدم اتفاق سياسة وزارة الثقافة مع المصالح القومية والحفاظ على الشعب وثرواته الفنية والثقافية والأثرية ». ويذكر هذا الاستجواب ، ان المشروع الذى طرحه وزير الثقافة لتطوير هضبة الأهرام ، بتحويل المنطقة لمكان دائم لاقامة الحفلات وسوق تجارى وحديقة وجبلاية ، دون مراعاة جميع التقارير والآراء التى ترفض تغيير الطابع التاريخى للمنطقة ، يعرض مصر لخسائر فادحة تقدر بنحو ١٥٧ مليون دولار كتعويضات تدفعها الحكومة المصرية لشركة جنوب الباسفيك التى تقاضى مصر الان فى نيويورك لرفض مجلس الشعب مشروعها فى هضبة الأهرام عام ١٩٧٨ ، وان اقامة الوزير لمشروعه سيعزز موقف الشركة فى المحكمة ... اضافة لذلك ذكر الاستجواب ، أن وزير الثقافة لا يتخذ أية سياسة أو اجراءات واضحة ازاء تبديد الآثار المصرية .

وقد انتهى الاستجواب برد وزير الثقافة ، على ما أثاره المستجوب .

(٣) الإقتراحات برغبة :

لكل عضو بالمجلس أن يقدم إقتراحا برغبة يتعلق بمصلحة عامة ، ليبديها المجلس للحكومة . ولا يجوز للإقتراح أن يتضمن أمراً مخالفاً للدستور أو القانون ، أو عبارات غير لائقة أو ماسة بالأشخاص أو الهيئات ، أو يخرج عن اختصاص المجلس . ويحيل رئيس المجلس مباشرة للجنة الاقتراحات والشكاوى أو اللجنة المختصة ، الإقتراحات المقدمة من الأعضاء طالما تتوفر فيها الشروط السابقة . وتقوم اللجنة بإعداد تقرير حول الاقتراح ، لعرضه على المجلس .

وخلال هذا الدور ، وافق المجلس على أربعة تقارير ، قدمتها لجنة الإقتراحات والشكاوى ، تفيد القبول من حيث الشكل لأربعة إقتراحات برغبة ، كما وافق على إحالة هذه الإقتراحات للجان النوعية لدراستها . جدير بالذكر ، أن هذه

الإقتراحات قدم ثلاثة منها نائبان من الحزب الوطني ، بينما قدم الإقتراح الرابع أحد النواب المنشقين عن حزب العمل . وتتعلق هذه الإقتراحات ، والتي قدمها النواب للمجلس في دورات إنعقاد سابقة ، بإنشاء طرق وكوبري ومطار .

وعامة ، فإنه من المرجح أن تسقط هذه الإقتراحات ، بسبب إنتهاء الفصل التشريعي الخامس للمجلس ، وذلك طبقا للمادة ٢١٧ من اللائحة الداخلية .

(٤) الزيارات الميدانية :

عرضت اللجان المختصة خلال هذه الدورة ٩ تقارير عن

جدول (٢)

الاستجوابات المقدمة بالدور الثالث من الفصل التشريعي الخامس

جلسة	يوم	مقدم	الموضوع	موجه إلى	موعد المناقشة	جلسة	يوم	نتيجة المناقشة
		عادل والى «تحالف العمل .. منشق»	عن إهدار الهيئة القومية للسكك الحديدية مبلغ ستمائة ألف جنيه تقريبا في تنفيذ مشروع نفق للمشاة عند الكيلو ٣ أسفل الخطوط الحديدية للوجه البحري بديلا لمزلقان عابدة في المنطقة المقابلة لعرب الورد وبلال والحمايسة وأرض قوت القلوب ، مما حرم الأهالي من العبور إلا من خلال هذا النفق غير الصالح من النواحي الأمنية والفنية والانسانية	وزير النقل والمواصلات والنقل البحري				
١٠	٨٩/١٢/١٧	علوى حافظ «وفد»	عن «الفساد وطهارة الحكم»	رئيس الوزراء	فور الانتهاء من مناقشة تقرير اللجنة المشكلة لدراسة بيان الحكومة	٣٩	٩٠/٣/٥	الإنتقال لجدول الأعمال
		مجدى أحمد حسين «تحالف العمل»	عن «عدم اتفاق سياسة وزارة الثقافة مع المصالح القومية والحفاظ على الشعب وثرواته الفنية والثقافية والأثرية»	وزير الثقافة	إحدى جلسات النصف الثاني من الشهر التالي لمناقشة الإستجواب السابق	٥٢	٩٠/٥/٥	الإنتقال لجدول الأعمال
		أحمد طه أحمد «وفد»	عن «إجراءات الوزارة للتحقيق في أسباب قتل بعض العمال المصريين بالعراق ، وتقصير الوزارات المعنية في أداء دورها الدستوري لحماية العمالة المصرية في الخارج»	رئيس الوزراء	إحدى جلسات النصف الثاني من الشهر التالي لمناقشة الإستجواب السابق			
١٧	٩٠/١/١٣	الرفاعى حماده «وفد»	«عما وقع من أحداث في المعركة الانتخابية التكميلية بدائرة بور سعيد»	رئيس الوزراء	إحدى جلسات النصف الثاني من الشهر التالي لمناقشة الاستجواب السابق			

زيارات ميدانية ، منها ٨ تقارير تقدمت بها لجنة النقل والمواصلات ولجنة الإدارة المحلية والتنظيمات الشعبية ولجنة الزراعة والرى ، وهي عن زيارات قامت بها هذه اللجان لمحافظات القناة وبعض محافظات الوجه البحرى والقبلي وجنوب سيناء ، وذلك خلال دور الإنعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس . وقد وافق المجلس على كافة هذه التقارير ، وأحالها للحكومة لاتخاذ اللازم بشأن ما ورد بها من توصيات .

أما التقرير التاسع ، الذي عرض خلال هذا الدور ، فقد تقدمت به لجنة الثقافة والإعلام والسياحة عن زيارة ميدانية

تابع جدول (٢)

الاستجوابات المقدمة بالدور الثالث من الفصل التشريعي الخامس

جلسة	يوم	مقدم من	الموضوع	موجه إلى	موعد المناقشة	جلسة	يوم	نتيجة المناقشة
		أحمد طه أحمد ، وفد ،	عن ، عجز الحكومة عن تطبيق الدستور والقانون وإزدياد أعباء الديون الخارجية وتعثر تنفيذ خطط التنمية وإهدار مصالح الفقراء وتمكين البعض من إنشاء شركات توظيف أموال استولت على ملايين الجنيهات من مدخرات المواطنين ، ونمو إتجاهات القمع الإدارى ،.	رئيس الوزراء	إحدى جلسات النصف الثاني من الشهر التالي لمناقشة الاستجواب			
٢١	٩٠/١٠/٢٧	لاشين على شعب ، تحالف العمل ،	عن ، مخالفة المواد ٢ و ١٠ و ٨٤ و ٨٥ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها .	رئيس الوزراء المختص بشئون الأزهر	إحدى جلسات النصف الثاني من الشهر التالي لمناقشة الاستجواب السابق			
٣٠	٩٠/٢/١٢	حسن الجمل ، تحالف العمل ،	عن ، مخالفة حكم م ٢٧ من قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة ، وذلك بالتخلي عن العمل الرقابي الواجب ، مما سمح لبعض الجمعيات والمنظمات بممارسته .	وزير التأمينات والشئون الاجتماعية	إحدى جلسات النصف الثاني من الشهر التالي			
			نشاط يهدد المجتمع المصرى في بنائه وعقيدته .		لمناقشة الإستجواب السابق			
٥٧	٩٠/٥/٢٠	علوى حافظ ، وفد ،	عن ، مسئولية الحكومة عن لهيب الأسعار الذي يكتوى به شعب مصر ، خاصة الفقراء ومحدودو الدخل .	رئيس الوزراء ووزير التعاون الدولي	إحدى جلسات النصف الثاني من الشهر التالي لمناقشة الاستجواب السابق			

• استبعد الإستجواب من جدول الأعمال لاسترداد مقدمه له .

قامت بها اللجنة لمنطقة الأهرام وأبو الهول ، خلال هذا الدور (٣١ يناير ١٩٩٠) ، للتعرف على مشروع تطوير هضبة الأهرام ، والوقوف على أعمال ترميم تمثال أبو الهول . ويؤكد تقرير اللجنة ، ان هضبة الأهرام تعرضت لتعديات من جانب هيئة الآثار وبعض الجهات الحكومية ، وإن قيام الجهة المسئولة عن حماية الآثار بإقامة منشآت فى هذه المنطقة يعد إنتهاكاً لقانون حماية الآثار ، كما انه يعرض تمثال أبو الهول للإنهيار ، ويهدد الإكتشافات الأثرية المستقبلية للآثار المدفونة بالمنطقة . وقد أوصت اللجنة بالدراسة الجادة لمشروع وزارة الثقافة قبل تنفيذه ، كما أوصت بالنسبة لأبو الهول بالإستعانة بالخبرات المختلفة للحفاظ عليه ، والإستفادة من الرسائل العلمية عنه ، وإعداد جيل من المرممين لصيانته . وقد وافق المجلس على تقرير اللجنة ، وقرر إحالته للحكومة لاتخاذ اللازم بشأن ما ورد به من توصيات .

(٥) متابعة المجلس لشئون الحكم المحلى :

طبقا للمادة ٢٥١ من لائحة مجلس الشعب ، يقدم الوزير المختص بشئون الحكم المحلى تقريرا سنويا فى موعد لا يتجاوز شهر مارس من كل عام ، عن نشاط وإنجازات المجالس المحلية خلال دور الانعقاد السابق للمجلس .

وفى شهر مارس ١٩٩٠ ، عرضت لجنة الإدارة المحلية والتنظيمات الشعبية تقريرا على المجلس ، عن التقرير السنوى المقدم من الوزير المختص بالادارة المحلية ، بخصوص نشاط وإنجازات المجالس الشعبية المحلية للمحافظات ووحدات الإدارة المحلية عن المدة من ١ / ٧ / ١٩٨٦ - ٣٠ / ٦ / ١٩٨٧ وقد اختتم التقرير بطرح اللجنة لبعض الملاحظات والتوصيات الخاصة بتطوير المجالس الشعبية المحلية ، وتهيئة الظروف المناسبة لعملها ، وتقييم دور القطاع الخدمى بالمحافظات ، وكذلك الاهتمام بالدعم الاقتصادى والتنموى لوحدات الإدارة المحلية ووافق المجلس على ما إنتهى إليه رأى اللجنة ، وطلب بإحالة التقرير للحكومة لاتخاذ اللازم بشأن ما ورد به من توصيات .

د - السياسة الخارجية والعلاقات البرلمانية الدولية :

قام المجلس خلال هذا الدور ، بعدة أنشطة فى مجال السياسة الخارجية والعلاقات البرلمانية الدولية . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، تناول نواب المجلس ابان مناقشة بيان الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه ، عدة قضايا محورية سبق ذكرها . كما وافق المجلس على عديد من الإتفاقيات الدولية ، منها نحو ٨ إتفاقيات تتعلق بمجلس التعاون العربى .

وفيما يتعلق بالعمل الرقابى ، كانت هناك أسئلة تتعلق بما أثير عن بناء أثيوبيا لسدود على روافد النيل وعلاقة إسرائيل بذلك ، كما كان هناك إستجوابان أحدهما عن وضع العمالة المصرية بالعراق والثانى يتطرق لمشكلة الديون الخارجية .

من ناحية أخرى ، رحب ممثلو الهيئات البرلمانية بمجلس الشعب ، الحزب الوطنى - تحالف العمل - حزب الوفد ، فى نهاية ديسمبر ١٩٨٩ بعودة العلاقات المصرية السورية .

وفيما يتعلق بعلاقات مصر بدول مجلس التعاون العربى خاصة العراق خلال هذه الدورة ، وقبل الغزو العراقى للكويت ، ساهم المجلس فى دعم خطوات تطوير علاقات مصر بهذه الأطراف . ففضلا عن الاتفاقيات التى أقرها المجلس فى هذا الصدد ، اختار المجلس فى شهر ديسمبر ١٩٨٩ بعض النواب ليمثلوا مصر فى اللجنة البرلمانية لدول مجلس التعاون العربى ، وشارك وفد برلمانى من المجلس فى أعمال تلك اللجنة ببغداد فى نهاية شهر يناير ومطلع شهر فبراير ١٩٩٠ ، واستنكرت لجان المجلس المتخصصة فى شهر ابريل ١٩٩٠ الحملة الإعلامية التى تقوم بها بعض الدول ضد العراق لامتلاكه أسلحة كيماوية ، وأكدت أن سعى العرب للسلام لا يتعارض وسعيهم للتقدم العلمى والدفاع عن النفس ضد العدوان . وبعد غزو العراق للكويت ، استنكرت لجان المجلس المتخصصة - وهى تستمر فى عملها رغم فض الدورة البرلمانية - الغزو العراقى للكويت .

هـ - مجلس الشعب : ملاحظة أخيرة

تميزت مناقشات النواب داخل المجلس خلال هذا الدور بالهدوء ، مقارنة بالدورات السابقة خلال هذا الفصل ، وربما يرجع ذلك لاختفاء المسببات الأساسية لإثارة النواب ، ومن تلك المسببات أحاديث وزير الداخلية السابق ، ومد العمل بقانون الطوارىء ...

- لايزال المجلس يهتم بالعمل التشريعى على حساب العمل الرقابى ، الأمر الذى يؤثر على دوره فى مواجهة السلطة التنفيذية . وحتى فيما يتعلق بالجانب التشريعى لا زالت مبادرة النواب باقتراح مشروعات محدودة للغاية ، وربما يرجع ذلك لصعوبة الجوانب الإجرائية للمبادرة بهذا العمل ، ولاقتناع بعض النواب بقدرة الحكومة على طرح مشروعات قوانين متكاملة أمام المجلس .

ـ إتسمت أعمال المجلس عند نهاية دور الإنعقاد الثالث بالسرعة الشديدة ، ويرجع ذلك لمحاولة إنهاء كثير من الأمور الواجب الانتهاء منها في وقت قصير ، ينحصر في المدة ما بين صدور حكم المحكمة الدستورية العليا الخاص بشرعية مجلس الشعب في ١٩ مايو ١٩٩٠ ، ودخول هذا الحكم حيز التنفيذ في مطلع يونيو ١٩٩٠ . وتكفي الإشارة انه خلال هذه المدة القصيرة وهي ١١ يوم - حيث أوقف المجلس عقد جلساته بعد جلسة ٣٠ مايو - قدم للمجلس زهاء ١٤ إتفاقية دولية و ٥ مشروعات قوانين ، ووافق على نحو ٤٠ إتفاقية دولية و ٧ مشروعات قوانين .

و ـ مجلس الشورى :

عقد مجلس الشورى خلال دور الإنعقاد العاشر (٢٤ يونيه ١٩٨٩ - ٣٠ مايو ١٩٩٠) ٧٥ جلسة . وتعد هذه الدورة من أطول دورات المجلس منذ إنشائه عام ١٩٨٠ .

وقد قام المجلس بنشاط واسع النطاق تمثل في مناقشات عديدة حول عدد كبير من الموضوعات الداخلية والخارجية ، كما أقر المجلس مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٠ / ١٩٩١ .

١ - وخلال هذا الدور شكل المجلس لجنة خاصة لدراسة بيان رئيس الجمهورية ، الذى ألقاه في الإجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى في ١١ نوفمبر ١٩٨٩ . وقد أعدت اللجنة تقريرا مفصلا عما ورد بالبيان ، طالبت فيه بتشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية على الإستثمار المباشر في شتى المجالات للتخفيف من عبء القروض الأجنبية ، وباستثمار فرص العمالة بالأسواق العربية والأجنبية وتصدير الفائض من القوى العاملة للحد من مشكلة البطالة ، والاهتمام بزيادة الإنتاج الزراعي بالتوسع في إستصلاح الأراضي الزراعية ، وربط حوافز الإنتاج بالزيادة الحقيقية في الإنتاج ، وتضييق الفجوة بين الصادرات والواردات بخطة مدروسة لتقليل الواردات وزيادة الصادرات .

من ناحية أخرى ، وعلى هامش دراسة المجلس لبيان رئيس الجمهورية ، دارت داخل المجلس عدة مناقشات حول القضايا الثلاثة التي طلب الرئيس في بيانه التركيز عليها لانجاح مسيرة التنمية . وهي قضية تضييق الفجوة القائمة بين الصادرات والواردات ، واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في قطاعي الزراعة والصناعة ، وتطوير أداء القطاع العام ، حيث تقدمت بعض لجان المجلس بوضع تقارير ، وتقدم بعض الأعضاء بطلبات مناقشة لموضوعات تتعلق بالأمور الثلاثة .

٢ - وقد ناقش المجلس خلال هذه الدورة عددا من التقارير التي أعدتها اللجان النوعية ، وتناولت قضايا محورية ، ومن هذه التقارير :

تقرير لجنة الزراعة والرى عن السياسة الغذائية ، وذلك خلال شهر يوليو ١٩٨٩ ، والذى يشير لخطورة انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي لعدد من المحاصيل الأساسية ، ولتغير نمط الغذاء في الريف مما جعله يشابه المدينة في الاعتماد على رغيف القمح ، بدلا من أنواع الخبز الريفية التي تعتمد أساسا على الذرة الرفيعة . ويطالب التقرير بأن تقوم الحكومة بتشجيع المزارعين على الزراعة من خلال تطابق أسعار السوق المحلية مع السوق العالمية ، مما يزيد الإنتاج ، ويساهم في الحد من الواردات الغذائية . ونوه التقرير بوجود إختلال في التوازن بين عدد السكان والرقعة الزراعية ، وأوصى بالإهتمام بشكل أساسي برفع إنتاجية الأراضي المنزرعة ، وبعدم التوسع في إنشاء المخابز بالريف لتشجيع الفلاحين على صناعة الخبز بالمنازل ، وإنشاء مجلس قومي يختص بشئون الغذاء والتغذية يضم ممثلي الوزارات ويضع السياسة الغذائية .

وخلال طرح التقرير للمناقشة بالمجلس ، كان هناك تأكيد على ضرورة سد الفجوة بين إنتاج الغذاء واستهلاكه ، بزيادة الانتاج الأفقي والرأسي في الزراعة ، وتنفيذ خطة إعلامية من خلالها توعية المواطنين بأهمية الاعتدال في تناول الغذاء ، وتحقيق تكامل في الإنتاج الزراعي بين دول مجلس التعاون العربي ، وتخفيض الدعم عن السلع الغذائية .

ـ تقرير لجنة الزراعة والرى عن إنتاج القمح واستهلاكه ، وذلك خلال شهر نوفمبر ١٩٨٩ ، والذى أوصى بضرورة زراعة المحاصيل التصديرية لتوفير النقد اللازم لتمويل إستيراد القمح ، والعمل على تخفيض الاستهلاك الفردى من القمح بمقدار ٥٠ كجم سنويا ، بما يحقق وفرة تبلغ نحو ٤٠٠ مليون دولار ويرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من ٢٥ إلى ٤٠ ٪ . إضافة لذلك أوصى تقرير اللجنة بضرورة إضافة مساحات جديدة من القمح ، عن طريق زراعة الأراضي الصحراوية في الساحل الشمالي الغربي وسيناء . وأشار التقرير إلى أن إستيراد القمح يمثل عبئا متزايدا على موازنة الدولة ، نتيجة التزايد المستمر في معدلات إستهلاكه ، وما يقابله من ارتفاع أسعاره العالمية .

وقد عقد المجلس ثلاث جلسات ، لمناقشة تقرير اللجنة . وكانت المناقشات التي أثارها بعض الأعضاء حوله تتعلق بمطالب جوهرية ، وهي ضرورة مواجهة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك عبر تقنيات علمية لاستخدام المياه ، والبحث عن أنواع القمح البرية التي يمكن زراعتها في أراض أكثر ملوحة ، والتوسع الأفقي والرأسي في زراعة الحبوب مع الأخذ في الاعتبار أن يتم التوسع على حساب المحاصيل

البستانية لا المحاصيل العادية ، وتحسين كفاءة التربة عن طريق الصرف المغطى لخفض نسبة المياه الجوفية بالأراضى الزراعية . من ناحية أخرى ، طالب بعض الأعضاء بتشديد الرقابة على المخابز الخاصة ، حتى لا يتسرب الدقيق المدعم من خلالها للسوق السوداء ، والعمل على تقليل الفاقد فى الانتاج والصناعة والاستهلاك ، ، التعاون على المستوى العربى لدعم الاستقلال القومى بتحقيق إكتفاء ذاتى من الحبوب ، وحذر البعض من إتجاه أمريكى لالغاء أو تقليل الدعم لصادرات القمح ، مما سيؤدى لمزيد من الأعباء على الموازنة العامة فى إستيراد القمح .

ـ تقرير لجنة الخدمات عن سلامة الغذاء فى إطار قضايا البيئة فى مصر ، وذلك خلال شهر ديسمبر ١٩٨٩ ، والذى تناول سلامة الغذاء والتى يجب النظر لها على انها هدف إستراتيجى هام من أهداف السياسة القومية .

وقد ناقش المجلس تلك القضية لأكثر من ثلاث جلسات ، وتناولت المناقشات الجوانب الداخلية والخارجية من الموضوع ، وعالجت أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، من خلال طرح المشكلة والحلول المقترحة بشأنها . ففيما يتعلق بالأسباب لفت بعض الأعضاء النظر إلى كل من مياه الصرف الصحى ومخلفات المصانع التى يتم التخلص منها فى النيل والترع ، واستخدام المبيدات الحشرية بكثافة ودون ضوابط لمكافحة الآفات الزراعية والمبالغة فى استخدام الالوان الصناعية فى تصنيع المواد الغذائية . وقد طالب بعضهم بسريان قانون الطوارىء على كل من يبيع أطعمة فاسدة ، ومتابعة تواريخ إنتهاء صلاحية المواد الغذائية بشكل جذرى ، وتشديد العقوبة على المخالفين للمواصفات المعروفة فى تركيب الأغذية المصنعة ومطاردة الباعة الجائلين ، والحذر فى استخدام المبيدات الزراعية وإلقاء المخلفات فى النيل .

ـ تقرير عن تنمية سيناء ، نوقش فى ديسمبر ١٩٨٩ . وكانت المناقشات التى أثيرت حوله قد تناولت قضية توصيل مياه النيل إلى سيناء ، وتوسيع الرقعة الزراعية بها ، وسبل إستثمار الثروات الطبيعية فى سيناء .

تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن إدارة التنمية فى الاقتصاد المصرى ، وذلك خلال شهر فبراير ١٩٩٠ ، والذى أشار لعدة حقائق هى ضرورة تشجيع الاستثمارات الخاصة سواء الوطنية أو العربية أو الأجنبية ، خاصة فى ظل الظروف العالمية الحالية التى قد تقلص من الحصول على المنح والمساعدات ، وان هناك صعوبات ما زالت تواجه القطاع الخاص تتمثل فى البيروقراطية الحكومية والإجراءات الجمركية ، وكذا تدنى مستوى دراسات الجدوى لدى المقيمين على هذه المشروعات . وفيما يتصل بالقطاع العام ، تعرض التقرير لأهم معوقات هذا القطاع .

أما بالنسبة لمناقشات الأعضاء لتقرير اللجنة ، فقد أنصبت حول ضرورة تحرير القطاع العام من القيود الإدارية والمالية ، مع الحفاظ عليه باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية ، وتركيز أعماله فى مجال الصناعات الإستراتيجية ، وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور إيجابى فى مجال التنمية ، ونقد النتائج المحدودة التى حققها على هذا الصعيد رغم التيسيرات الممنوحة له ، وإزالة الصعوبات أمام المصدرين والمستوردين والمستثمرين ، وحماية الصناعات المحلية من منافسة السلع الأجنبية .

ـ تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى ، عن مجلس التعاون العربى وآفاق التعاون العربى المشترك ، وذلك خلال شهر ابريل ١٩٩٠ والذى تناول بعض التوصيات الهامة كإجراء التيسيرات التى تسمح بالإرتفاع بمعدلات التبادل التجارى بين دول مجلس التعاون العربى ، واعطاء الأولوية للتنسيق بين السياسات الزراعية والصناعية لهذه الدول ، وتوحيد التشريعات والنظم التى تؤدى لمزيد من التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لدول المجلس ، ووضع تخطيط مشترك يكفل استخدام القوى العاملة استخداما منتجا .

وقد أثار الأعضاء عدة مناقشات ، أنصبت جميعها على ضرورة التجاوب مع التغيرات التى يشهدها العالم حاليا ، والمتمثلة فى أحداث أوربا الشرقية وقرار الوحدة الأوربية عام ١٩٩٢ ، وان عدم التجاوب يعنى انسلاخ العالم العربى عن العالم . وقد طالب الأعضاء بإنشاء سوق عربية وتوحيد السياسات المالية والاقتصادية المختلفة ، ودعم التبادل بين دول مجلس التعاون . إضافة لذلك انتقد الأعضاء بعض السياسات العربية ، وذلك عندما طالبوا بمساهمة المال العربى فى دعم القوى العربية ، بدلا من الإنفصال الحادث الآن والمتمثل بوجود مناطق تكتس للثروة ومناطق تحتاج لتلك الثروة ، الأمر الذى أدى لاستدانة بعض الدول العربية من الأطراف الأجنبية ، بينما تتضخم الودائع العربية الأخرى فى المصارف الغربية .

وأخيرا ، طالب بعض الأعضاء بضرورة أحداث تكامل زراعى عربى خاصة فى مجال إنتاج الحبوب ، ومواجهة الحرب الخفية التى تشنها أطراف أجنبية على الوطن العربى ، كحرب المخدرات والايدز وقتل العلماء العرب ، وإثارة الفتن الطائفية ، كما طالب بعضهم بانضمام سوريا لمجلس التعاون العربى .

ـ تقرير لجنة الزراعة والرى عن الموارد المائية واستخدامها ، وذلك خلال شهر مايو ١٩٩٠ ، والذى طالب

بضرورة صيانة المياه وحسن استثمارها ، وليس باعتبارها عنصرا حاسما في التنمية الزراعية فقط ، ولكن لمواجهة مشكلات قد لا تدخل في الحسبان ، مثلما تعرضت له مصر من انخفاض في منسوب مياه النيل خلال الثمانينات . وأشار التقرير لأهمية المحافظة على مياه النيل ومراعاة الاتفاقيات الموقعة بين دول حوض النيل ، وضرورة الاتصال بين هذه الدول لصيانة هذا المرفق الأساسي ، وتدبير موارد مائية إضافية لمواجهة احتياجات المياه المتزايدة ، ومن ذلك إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي وصرف المصانع والمياه الجوفية ... الخ .

وخلال المناقشات ذكر الأعضاء أن المياه وليست الأرض هي العنصر الحاسم للزراعة في مصر ، وطالب بعضهم بتسعير مياه الري حتى لا يهدر استخدامها ، وبحماية شبكات الصرف الزراعي مراعاة لإعادة استخدام مياه الصرف دون أضرار بالتربة والمحصول ، ومراعاة العدالة في توزيع الزراعات على المحافظات خاصة على مستوى محصول الأرز . ولفت بعض الأعضاء الانتباه لقضية إنشاء سدود على النيل بأثيوبيا ، ومشكلة تلوث المياه .

- تقرير عن واقع مستقبل التنمية السياحية في مصر ، وذلك خلال شهر مايو ١٩٩٠ . وقد طالب الأعضاء خلال مناقشة هذا التقرير ، بإنشاء مجلس أعلى للسياحة برئاسة رئيس الجمهورية تكون قراراته ملزمة ، وخضوع الساحل الشمالي لتخطيط سياحي ، وتخفيض الرسوم على السفن السياحية ، وإقامة مطار دولي بالاسكندرية . وانتقد الأعضاء قرار وزير السياحة برفع رسوم زيارة الأماكن الأثرية ، وطالبوا بإقامة شبكة للطرق البرية ومعهد لتدريب أفراد شرطة السياحة ، وتشجيع جمعيات أصدقاء السياحة ، وإعادة النظر في قانون النقد الأجنبي ، ووضع الشقق المفروشة تحت الرقابة ، وإعادة النظر في امتيازات التنقيب عن النفط بالبحر الأحمر باعتباره منطقة سياحية ، وإنشاء المحميات ، وإصدار تشريع موحد لأعمال السياحة ، وتنظيف مداخل المدن الرئيسية والأماكن الأثرية ، وقد اعترض بعض الأعضاء بشدة على بيع وحدات القطاع العام السياحي الناجحة .

٣ - وفيما يتعلق بطلبات المناقشة ناقش المجلس عدد من الطلبات ، تناولت عدة قضايا محورية وهذه القضايا هي :

- طلب مناقشة تقدم به العضو المهندس سعد هجرس ، حول انتاج القمح وتصنيعه واستهلاكه . ويركز الطلب على ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح ، ويشير لخطط الدولة للتوسع في زراعة القمح داخل الرقعة المنزرعة وخارجها في الأراضي الصحراوية والساحل الشمالي ، والبرامج التي أعدتها لتحسين صناعة الخبز ، وصيانة المحصول بوسائل تخزين حديثة ، ودفعها للقرية المصرية لانتاج حاجتها الكلية أو الجزئية من رغيف الخبز ، وسياستها تجاه سعر الحاصلات الزراعية .

وقد أكدت مناقشات الأعضاء حول طلب المناقشة خلال شهر يوليو ١٩٨٩ ، على ضرورة ترشيد استهلاك القمح ، وقد طالب الأعضاء بتنظيم عملية الاستيراد للأصناف الجيدة من القمح ، وضرورة أحكام الرقابة والإشراف على المخابز حتى لا تستخدم كميات أقل من المخصص لها في إنتاج الخبز وبيع باقي الحصة بالسوق السوداء ، واخضاع العمالة بالمخابز لقواعد التدريب ، واستحداث وسائل تخزين جيدة ، وحذر بعض الأعضاء من امكان استغلال الفجوة الغذائية الحالية من قبل الأطراف الخارجية .

- طلب مناقشة تقدم به العضو ، د . صالح الشيمي حول السياسة السكانية في مصر ، ويركز الطلب على أن التعامل مع المشكلة السكانية يجب أن يكون مبنيا على تكثيف العمل في جميع المحاور ، لانها لا تتصل بتنظيم الأسرة فقط ، بل بمجموعة من المشاكل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية التي يجب التصدي لها بمفهوم جديد وهو قومية المشكلة .

وقد ناقش المجلس تلك القضية في عدة جلسات ، عقدت خلال شهري يناير وفبراير ١٩٩٠ . أثار الأعضاء من خلالها عدة موضوعات هامة منها ما يتعلق بتنظيم الأسرة والشباب والعمالة وتوفير الغذاء والتعليم والإسكان وموقف الأديان السماوية من المشكلة ، ودور الاعلام والنقابات والأحزاب السياسية في التصدي لها .

- طلب مناقشة تقدم به العضو الدكتور محمود محفوظ حول استيعاب التكنولوجيا . وقد ناقش المجلس تلك القضية خلال شهر مارس ١٩٩٠ . وأثار الأعضاء خلال المناقشة عدة قضايا على جانب كبير من الأهمية ، تتعلق بزيادة الفجوة الغذائية خاصة مسبباتها التي تتمحور في أزمة البحث العلمي في مصر ، وتوقف مشروع القانون الخاص بتطبيق التكنولوجيا في مصر ، والشروط المجحفة التي تفرضها الدول المتقدمة على دول العالم الثالث فيما يتعلق بقيود نقل التكنولوجيا . كما تطرق الحديث لتداعيات هذه الفجوة على الاقتصاد المصري ، وإنتاج الغذاء وإستصلاح الأراضي وزراعتها ، والموارد المائية . وأوصى الأعضاء بوجوب تخصيص إعتمادات مالية للإنفاق على البحوث ومتابعة التنفيذ ، ومنح الاستقلال المالي والإداري للهيئات العلمية ، والاستعانة بالهندسة الوراثية في مجال الزراعة .

- طلب مناقشة تقدم به د . سمير طوبار ، عن التوازن الخارجي للاقتصاد المصري وزيادة الاعتماد على الذات ، وتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات .ويتناول الطلب الذي

نوقش خلال شهر مارس ١٩٩٠ ، المسببات الرئيسية لتفاقم العجز في الميزان التجارى وما اقترن بها من تزايد أعباء المديونية ، ووجود عجز في كل من الإنتاج الزراعى والصناعى في مواجهة الاحتياجات الأساسية داخل السوق المحلية وما يلزم منها للإستثمار والتنمية ، مما أدى لعجز خارجي متزايد . وقد حذر طلب المناقشة من خطورة تناقص إنتاج عديد من السلع الغذائية ، مما يستتبع زيادة الواردات ، كما حذر من تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في تدبير السلع الوسيطة والاستثمارية ، وطالب بإحلال المنتج محليا محلها .

وقد أثار الأعضاء خلال مناقشة الطلب في شهر مارس ١٩٩٠ قضايا محورية ، حيث طالبوا بإصلاح الخلل بالميزان التجارى عبر زيادة هيكل الإنتاج ، بدعم إسهام القطاع العام والخاص في عملية الإنتاج ، وتحرير أسعار الحاصلات الزراعية ، والتوسع في استصلاح الأراضي . وقد انتقد البعض لجان ترشيد الإستيراد ، واقترحوا عوضا عنها التدرج في التعريفة الجمركية طبقا لاهمية السلعة . ولتحقيق بعض هذه المطالب ، طالب بعض الأعضاء باتخاذ الخطوات الضرورية لجذب تحويلات العمالة المصرية بالخارج ، وتشجيع الإدخار برفع سعر الفائدة ، ووضع تيسيرات أمام المصدرين ، وان تضع كل وحدة إنتاجية هدف تصديرى تلتزم به ، وألا تضع الحكومة قيودا شديدة على الإستيراد حتى تكون هناك بعض المنافسة بين المنتج المحلي والأجنبي . كما طالبوا بأن تسعى الحكومة لإعادة جدولة الديون لاستغلال الموارد المالية في تحسين الوضع الاقتصادى ، والاهتمام بجودة السلع المصدرة ، والتركيز على الصادرات غير التقليدية ، واعطاء حوافز للمصدرين .

ـ طلب مناقشة تقدم به العضو الدكتورة حمدية زهران ، حول قضية الفاقد في الاقتصاد المصرى ، وأثره على معدلات التنمية الاقتصادية حتى عام ٢٠٠٠ . ويحث هذا الطلب على ضرورة التصدى للفاقد الاقتصادى بعد تقييم الأداء الاقتصادى ككل ، وان قياس الفاقد والعمل على حصره وعلاجه يستلزم إطلاق طاقات الدولة ، وزيادة إنتاجها ، ورفع مدخراتها ، ومعالجة الخلل في التوازن الاقتصادى . وقد أشار التقرير للمفقود في كل من الحاصلات الزراعية ، ومراحل التوزيع خاصة توزيع السلع والخدمات المدعمة ، والطاقة البشرية العاطلة . وطالب بتعبئة الجهود لتلافى استنزاف الثروات .

وقد أثار الأعضاء خلال مناقشة هذا الموضوع بالمجلس ، خلال شهر مايو ١٩٩٠ قضايا هامة ، حيث نبه كثير منهم إلى أن مشكلة البطالة تمثل أخطر صور المفقود في الاقتصاد المصرى ، كما أشاروا للمفقود في مياه الرى والشرب والمحاصيل والأراضى الزراعية والمساكن المغلقة والوقود نتيجة عدم إنسياب حركة المرور . وطالبوا بضغط التكلفة بميزانية الدولة ، والبحث عن وسائل عملية لتوزيع الغلال ، والقضاء على المستغلين للمواد التموينية ، وإعادة النظر في نظام العطلات الرسمية ، والغاء سنة الخدمة العامة لعدم الاستفادة منها ، واستغلال الأراضى الفضاء التى تملكها الدولة .

٤ - السياسة الخارجية والعلاقات البرلمانية الدولية :
اهتم مجلس الشورى خلال هذه الدورة بمناقشة قضايا السياسة الخارجية المصرية ، بشكل أكثر تعمقا مقارنا بالمناقشات السابقة . وكان ذلك يتم من خلال مناقشات اللجان الداخلية ومناقشات تقارير اللجان داخل المجلس ، وطلبات المناقشة التى يتقدم بها بعض الأعضاء .

وقد تناولت المناقشات جهود الدبلوماسية المصرية بشأن تحسين العلاقات العربية بشكل عام والمصرية بشكل خاص ، والأزمة اللبنانية ، وأهمية التعاون العربى في المجال الاقتصادى ، وتأييد الموقف الفلسطينى من عملية التسوية ، ورفض هجرة اليهود السوفيت لفلسطين المحتلة والمطالبة بعقد قمة عربية لمعالجة تلك القضية ، والتنديد بقرار الكونجرس حول القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل .

جدول (٣)

احصاء بالإجراءات السياسية والتشريعية والرقابية البرلمانية بالدور الثالث من الفصل التشريعي الخامس

البيان	العدد	البيان	العدد
عدد الجلسات	٦٦	الرد على أسئلة مكتوبة	١٣٩
«علنية»	٦٥	إدراج طلبات إحاطة بجدول المجلس	—
«خاصة»	١	تقديم استجوابات	٩
عدد الجلسات المشتركة مع مجلس الشورى	١	مناقشة استجوابات	٢
مشروعات القوانين «مقدم»	٣٠٥	طلب طرح ثقة	—
«منتهي»	٢٠١	اقتراحات برغبة مدرجة بجدول المجلس	٤
بيانات رئيس الجمهورية	١		
قرارات بقوانين	—	الموافقة على اقتراحات برغبة «مبدئيا»	٤
اتفاقيات دولية «مقدم»	١١٣	«نهائيا»	—
«مودعة»	٣٣		
«منتهي»	٨٠	إدراج طلبات مناقشة عامة بجدول المجلس	—
اقتراحات القوانين المدرجة	١	عدد كلمات الأعضاء	٩٤٣ من
بجدول المجلس			٢٨٠ عضوا
«موافقة مبدئية»	١		
«موفقة نهائية»	—		
تقديم برنامج الوزارة	١	تشكيل لجان خاصة	١
الموافقة على برنامج الوزارة	١	تشكيل لجان تقصي الحقائق	—
مناقشة استمرار حالة الطوارىء	—	الرسائل الواردة	١٤٥
تقارير اللجان عن زيارات ميدانية	٩	عدد اجتماعات اللجان العامة والمشتركة	٢٧٧
ترشيح رئيس الجمهورية شخص ما لمنصب	١	عدد تقارير اللجان	٣١٤
قرارات جمهورية «مقدم»	٤	«أساسية»	٢٢٩
«منتهي»	٤	«مشتركة»	٨٥
قرارات جمهورية للتبليغ	٥		

٣ - السلطة القضائية :

مقدمة :

تشهد بداية عقد التسعينات تحولات جذرية في بنى العالم المعاصر ومؤسساته ، وأدت التطورات الراديكالية في أوروبا الشرقية ، وانهيار النظم السياسية القديمة فيها إلى صعود قيم حقوق الانسان بصورها المتعددة ، وكان من أبرز الأفكار السياسية والقانونية التي ارتبطت بها فكرة سيادة القانون ، ودور السلطة القضائية في إطار تحويل حقوق الانسان من اعلانات الحقوق ذات الطابع العالمي إلى قواعد قانونية وضعية ومقننة تساهم في إنماء وتعزيز المراكز القانونية والسياسية للأفراد في مواجهة السلطات العامة . ان هذا التطور السياسي - الايديولوجي الكبير يمثل نقطة تحول بارزة في مسار هذه المجتمعات التي حاولت طيلة عقود خلت أن تصوغ أنماطا مستحدثة من النظم القانونية ، والقضائية ، على خلاف التراث القانوني والقضائي الحضاري والإنساني السائد ، مستهدفة دعم مكانة ودور جهاز الدولة ، ومؤسساتها ، ولا سيما جهازها الأيديولوجي والتعبوي في مواجهة الفرد والقوى الاجتماعية المتعددة ، إن الإنساق القانونية والقضائية التي سقطت في هذه البلدان كانت تمثل حالة خاصة في التطور القانوني والقضائي العالمي ، الأمر الذي أسهم مع غيره من العوامل في انهيار النظام القديم برموزه وقياداته وايديولوجيته .

وفي ظل هذا التغير السياسي - الاجتماعي في أوروبا الشرقية ، اصبحت فكرة دولة القانون ، والتعددية السياسية ، واستقلال القضاء من الأفكار الأساسية في الحوار الراهن في هذه المجتمعات ، وامتد مع فكرة حقوق الانسان ليشمل مجتمعات عديدة في جنوب العالم . بل إن العودة إلى مناقشة هذه الأفكار والنظريات أصبحت جزءا من الحوار الواسع الذي يدور في أوروبا الغربية . إن الأساس النظرى الذي تدور حوله هذه الأفكار عن سيادة القانون ، ومؤسساته ، ودور القضاء واستقلاله ، هو المجتمع المدني لاحياء هذا المفهوم وتطويره . فاعادة الحيوية إلى المجتمع المدني ، وإنماؤه يعني ، وبالضرورة عودة التوازن في العلاقة بين الدولة ومؤسساتها المتعددة ، وبين المجتمع . لعل هذه العودة مرجعها عدة أمور منها : شيوع أزمة المحكومية في الدولة المتقدمة ، وسيطرة النظم الشمولية والتسلطية في دول العالم الثالث . ومن ثم فالعودة إلى فكرة المجتمع المدني تطرح بقوة للحوار أفكار ونظريات دولة القانون ، والسلطة القضائية ، ودور الفرد ، والآليات القانونية والقضائية التي تدعم المراكز القانونية والسياسية ، وإعادة صياغة العلاقات والمراكز القانونية صوب إنماء حقوق الانسان ، وتنشيط دور المؤسسات الوسيطة في المجتمع كالنقابات ، والنوادي ، والجمعيات ، والمنتديات الثقافية والفكرية ... الخ ، وهو الأمر الذي يرتبط بموقع السلطة القضائية المستقلة ، ودور جماعات القضاة ومكانتهم وذلك باعتبارها السلطة التي تحمى الحريات العامة في المجتمع ، وكسلطة توازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ومن ثم تمثل السلطة الأكثر صلة بحماية الفرد ، ومكانته وحقوقه إزاء مؤسسات الدولة العملاقة .

وتعد مصر من أبرز الدول التي يدور الحوار فيها حول استقلال السلطة منذ عقود عديدة ، وذلك لأسباب عديدة منها ما يلي :

- إن جماعة القضاة لعبت دورا بارزا في التطور السياسي - الاجتماعي في مصر الحديثة والمعاصرة فساهمت في إدخال القيم والنظم الليبرالية والغربية الحديثة .

- اسهام جماعة القضاة في تطوير القانون الغربي ومبادئه لكي يتمشى مع البيئة والثقافة المصرية .

- اضفاء مشروعية وهيبة على مكانة المؤسسة القضائية ، والدفاع عن استقلالها كجماعة وكسلطة في مواجهة السلطات الأخرى .

- إرساء تقاليد وقيم الدفاع عن الحقوق ، والحريات العامة في مواجهة السلطتين التنفيذية ، والتشريعية .

ومع التطور السياسي - الاجتماعي الذي حدث في مصر في العقود الأخيرة تنامى دور المؤسسة القضائية - وجماعة القضاة - في الحقل السياسي - الاجتماعي وذلك باللجوء المتنامي للأفراد ، والأحزاب ، والجمعيات إلى القضاء لحسم النزاعات القانونية والخصومات القضائية مع الدولة ، أو فيما بينهم . وخاصة مع غياب القرارات السياسية التي تصدر لتنظيم ومواجهة بعض المشكلات والأزمات السياسية ، ويضاف إلى ذلك النمو الكبير في دور القضاء في الدفاع عن الحريات والمراكز القانونية الفردية والجماعية في السنوات الأخيرة ، ناهيك عن دور القضاء في التصدى للفساد الاقتصادى الذي شاب الانفتاح الاقتصادى بمراحله المتعددة .

وقد ترتب على تزايد دور السلطة القضائية وجماعة القضاة بعض التوتر والصراع بين القضاء ، والسلطتين التشريعية والتنفيذية ، الأمر الذي أدى إلى اكتساب هذا الصراع طابعا دستوريا ، وسياسيا ، خاصة مع الاهتمام الذي توليه الأحزاب السياسية ، والجمعيات ، والنقابات للقضاء في برامجها السياسية ، أو في أساليب عملها .

ويمكن القول ان استمرارية الحديث حول الدور السياسي للقضاء من جانب السلطتين التنفيذية والتشريعية ظل أبرز

سمات التفاعل بين السلطات خلال عام ١٩٩٠ ، وإن خفت حدة التوتر بين السلطات مع غزو العراق لدولة الكويت ، حيث أثر الغزو على ترتيب أولويات النظام السياسى ، والأحزاب ، والسلطات المختلفة ، فضلا عن واقعة اغتيال رئيس مجلس الشعب الأسبق د . رفعت المحجوب . لقد أدت هذه الوقائع إلى أحداث تغيير وقتى فى اهتمامات النظام ، والحركة الحزبية والسياسية فى الشهور الممتدة من أغسطس حتى نهاية العام . وترتب على ذلك عدة أمور منها مايلى :

- إن الصراع بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية اتسم بالبرودة ، والتجمد على عكس الحال فى النصف الأول من العام الذى اتسم بالحدة وبدخول أطراف عديدة فى مسارات هذا الصراع بين السلطات ، وخاصة أحزاب المعارضة ، والقوى المحجوبة عن الشرعية .

- اتسم موقف نادى القضاة - باعتباره الممثل الشرعى لجماعة القضاة - بالحنكة والرصانة وذلك بتهدئة طرحه لمطالبة بخصوص العلاقة مع السلطة التنفيذية مع نشوب الأزمة فى الخليج . ، وهى الأمور المتعلقة بالذات بإشراف القضاة على الانتخابات العامة .

ومن متابعة المشاكل ، والأزمات التى مست السلطة القضائية **وجماعة القضاة خلال عام ١٩٩٠ يمكننا ، تصنيفها على النحو التالى :**

- التكيف الهيكلى للسلطة القضائية ومؤسساتها .

- الحدود بين السلطات ومشكلاتها .

- دور القضاء فى اقرار الحريات العامة .

- دور نادى القضاة فى الدفاع عن الحقوق والحريات العامة .

أ - قضايا التكيف الهيكلى للسلطة والمؤسسات القضائية فى مصر :

إن تطوير السلطة والمؤسسات القضائية هو واحدة من أهم الأشكاليات المطروحة على قائمة الصفوة القضائية والقانونية فى مصر ، ولا شك فى أن ثمة تباين فى مدى الأهمية بالنسبة للأطراف المختلفة فى هذا الشأن : فالصفوة القضائية - وهم يمثلون قمة الجهاز القضائى المصرى من مستشارين وقضاة ورجال نيابة - يضعون مسألة التطوير ، والإصلاح القضائى ضمن قائمة أولوياتهم ، ويأتى على رأس هؤلاء الأجيال الأكبر التى نشأت على القيم والتقاليد القضائية الراسخة والتى ترقب تأثير التغير الاجتماعى والاقتصادى على نوعية القيم الجديدة التى تمثل بيئة عمل ، وسلوك الأجيال الجديدة . وفى ذات الوقت فإن هناك عناصر من الأجيال الحديثة للقضاة ، ووكلاء النيابة ومساعديها والمعاونين ، يمتلكون رؤية للإصلاح القضائى .

ويكشف تحليل قائمة اهتمامات الصفوة القضائية عن إرتباط الإصلاح القضائى للمؤسسات بمسألة الحدود بين السلطات من الناحية الدستورية ، ويركزون كثيرا على أن حل معضلة استقلال السلطة القضائية سوف يؤدى بدوره إلى حل قضايا إعادة التوازن الداخلى للمؤسسات القضائية . وهياكلها . وعلى الرغم من وجاهة هذه الرؤية فى بعض عناصرها ، الا إنها لا تزال تقف عند حدود الرؤى المعممة ، والخطوط العريضة .

ومن هنا فإن تحليل الخطاب القضائى السائد حول الإصلاح والتطوير القضائى ، سواء تمثل فى قرارات الجمعيات العمومية المتتالية للمحاكم ، والجمعيات المتتالية للمحاكم ، والجمعيات العمومية لنادى القضاة فى القاهرة - أو نادى الاسكندرية - أو فى شكل مقالات وأبحاث دستورية وقانونية ، تكشف عن أن عناصر هذا المشروع قد تمت بلورتها فى المؤتمر الأول للعدالة الذى عقده نادى القضاة فى ٢٠ - ٢٤ ابريل عام ١٩٨٦ ، والتوصيات التى انتهت إليها لجانه المتعددة . حيث تبلور الإصلاح فى عدة محاور منها ما يتعلق بالتشريع وسياسته ، ومنها ما يتعلق بعناصر استقلال السلطة القضائية مثل الغاء القوانين الاستثنائية ، ونظام الطوارىء ، والمحاكم الاستثنائية ، ثم عودة الاختصاصات الكاملة لمجلس القضاء الأعلى ، واستقلالية ميزانية القضاء ، والتفتيش القضائى . بالإضافة إلى عناصر أخرى تنظيمية وقانونية تمس التنظيم القضائى وجعله أكثر يسرا فى آليات عمله ، وبحيث يدفع ذلك إلى الاستقرار القانونى للمراكز والحقوق القانونية فى المجتمع .

وبين الحين والآخر تثار قضية تطبيق توصيات المؤتمر الأول للعدالة فى مصر ، وإن عدم تطبيقها من خلال التشريعات أو القرارات التنفيذية ، هو بمثابة امتناع عن الإصلاح التشريعى والقضائى باعتبارهما وجهين متكاملين ومتلازمين للإصلاح .

فى هذا الإطار طرحت مسألة تحديث المؤسسات القضائية فى الخطاب القضائى - بل والسياسى الذى تطرحه بعض الأحزاب السياسية فى مصر - خلال عام ١٩٩٠ . وفى هذا المضمار طرحت عناصر عديدة كمداخل لحل مشاكل القضاء والقضاة فى مصر :

- ففى مواجهة مشكلة بطء اجراءات التقاضى ، وقلة عدد القضاة والعبء المتزايد على الجماعة القضائية ، طرح البعض ضرورة زيادة عدد القضاة كما طرحت ضرورة المعالجة التشريعية للبطء فى اجراءات التقاضى ، وسوء

تنفيذ الأحكام القضائية ، من خلال تعديل قانون المرافعات المدنية . ويرتبط بذلك معالجة طول المدة التى يستغرقها التقاضى منذ تكليف المحاكم للحكومة بتقديم المستندات أو الملفات المقرر ضمها إلى ملفات الدعاوى ، أو لتقديم مذكراتها القانونية فى القضايا المرفوعة من الحكومة أو عليها أمام مختلف المحاكم بدرجاتها . ونظرا لطول المدة التى تمضى على الدعاوى أمام أهل الخبرة الحكوميين ، فإن ذلك يستلزم زيادة إعداد الخبراء فى كافة التخصصات لمواكبة القضايا المطروحة أمام المحاكم ، مع رفع مستواهم المادى والمهنى . كما طرحت ضرورة إيجاد حل لطول المدة التى تستغرقها الطعون بالنقض قبل العرض على محكمة النقض ، والتى تنظر عدة سنوات ، وكذلك إدخال تعديلات جذرية على التشريعات المنظمة للتقاضى ، لمواجهة اللدد فى الخصومات القضائية من جانب الخصوم ، ووكلائهم لأطالة أمد التقاضى . كذلك أثيرت مسألة التخصص بين القضاة ، التى تمثل أبرز قضايا الإصلاح القضائى ، وذلك بالنظر لتعقد حريطة المنازعات القانونية والقضائية ، وخاصة فى ظل مشكلة الإنفجار التشريعى ، والتى برزت فى العقود الأربعة كأحدى نتائج التغير الاجتماعى والسياسى والاقتصادى واسع المدى فى مصر ، ومن ثم أدى تعقد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية إلى تعقد الإطار القانونى والتنظيمى لهذه العلاقات ، وأصبحت تحتاج إلى خبرة قانونية ومهنية خاصة لمواجهة دقائق هذه المنازعات ، والدعاوى ، ولم يعد القاضى غير المتخصص ملائما لنظر هذه الأنماط المختلفة من الخصومات القضائية ، وأصبح التخصص أمرا من الأهمية بمكان ليس فقط لسرعة الإنجاز والحسم ، باعتبارهما علامة على الاستقرار القانونى للمراكز القانونية فى المجتمع ، وإنما لكفاءة القاضى . ومن هنا كان موضوع التخصص أبرز محاور الحوار فى المؤتمر الأول للعدالة ، ولكافة الدراسات القانونية والقضائية حول تطوير النظام القضائى فى مصر . غير أن هذا الموضوع لم يأخذ حقه فى التطبيق حتى الآن على الرغم من أن قانون السلطة القضائية يوجب تخصص القاضى الذى أمضى فى القضاء ثمانى سنوات بل ويجيز تخصص أى قاضى أمضى أربع سنوات .

ويرتبط بتخصص القضاة، تدريب القضاة ومعاونى النيابة ومساعديهم ووكلائهم ، وفى هذا الإطار تم إنشاء المركز القومى للدراسات القضائية . وعلى الرغم من انه يمثل بادرة هامة لرفع كفاءة الاداء لدى الأجيال الجديدة للجماعة القضائية ، إلا أنه يحتاج إلى إعادة تخطيط لبرامجه ومناهجه ، وإلى دعم مالى يساهم فى حسن أدائه للمهمة التى أنيط به تحقيقها ، وهى ترقية التكوين القانونى لدى الأجيال الجديدة ، خاصة فى ظل ما أصاب التعليم القانونى الجامعات المصرية فى العقود الأخيرة من سلبيات .

كذلك أثير الحديث عن ضرورة متابعة رؤساء المحاكم لإجراءات الاعلان والتنفيذ وأعمال الصيانة ، وحفظ الأمن وايلاء عناية خاصة بمعاونى القضاء من كتاب ومحضرين بالنظر إلى الأعمال الشاقة المسندة اليهم ، ومع مضاعفة أعدادهم وتدريبهم ، ورفع مستوياتهم مهنيا ومعنويا مع ضرورة الإشراف الدائم على الأعمال التى يقومون بها .

وطرحت أيضا مسألة انتداب القضاة كمستشارين للجهات الحكومية والإدارية (أى فى جهات غير قضائية) لاعتبارات عديدة منها أن الانتداب يمثل مخالفة للقانون وان الغاء مثل هذه الإنتدابات هو خطوة نحو استقلال القضاء ، وإن السبب فى هذه الظاهرة يرجع إلى أن الوضع المادى للقضاة يستلزم تعديلا فى مرتباتهم لمواجهة الظروف الاجتماعية الصعبة .

وعلى صعيد التراكم التشريعى ، هناك ضرورة لوضع خريطة للبناء التشريعى المصرى بتعديلاته المختلفة ، نظرا لصعوبة المام القاضى بكافة القوانين بعد تعدد وتفرع التشريعات واختلاف المحاكم فى تفسيرها ، الأمر الذى يتطلب أيضا تحديث نظم المعلومات التى تمد القاضى بالمبادىء القضائية والتشريعات المختلفة والآراء الفقهية . ويرتبط بذلك تطوير وتحديث وسائل خدمة العدالة ، والشهر العقارى ، ونظام الإحصاء القضائى ، وذلك للمعاونة فى حسن صياغة السياسة القضائية وتطوير الهياكل التنظيمية لوزارة العدل والعمل الإدارى فى المحاكم .

وبالرغم من أهمية هذه العناصر فى تطوير العمل القضائى ، الا أن تحويلها إلى جزء من السياسة القضائية لا يزال يخضع لرؤية إنتقائية من جانب السلطة التنفيذية ، ووزارة العدل ، وما حدث غالبا هو بعض الحلول الجزئية لبعض المشكلات ومن تم فإن آثارها الأولية لا زالت محدودة التأثير . ولا شك أن هناك عوامل عديدة ، وراء تعثر سياسة قضائية فعالة للتطوير والإصلاح ، بعضها خارجى يتمثل فى العوامل التى تؤثر على حسن السياسة التشريعية وفعاليتها ، والبعض الآخر داخلى ، فضلا عن أن ثمة ارتباطا بين العوامل الخارجية والداخلية .

إن أهم العوامل الخارجية تتمثل فى أزمة السياسة التشريعية ، والنمو الهائل فى التشريعات – كما سبقت الإشارة . وكذلك ضعف الصياغة التشريعية ، وتردى مستوى الصياغة الفنية ، وقد وصلت التشريعات ما بين عام ١٩٥٢ حتى نهاية ١٩٨٢ إلى أكثر من ستة آلاف تشريع أصلى – ٦١٣٣ تشريعا – وضعف هذا العدد من التشريعات الفرعية ، وهو ما يطرح صعوبة الإحاطة والإلمام بل والعثور على هذه التشريعات ، ولا شك فى أن عدم الاستقرار التشريعى يؤدى إلى اضطراب العمل القضائى ،

إلى عدم استقراره وهناك عوامل تتعلق بالسياسة الأمنية الشرطية ، والتى تذكرها على أحد جوانب الأمن ، وهو قطاعه السياسى على حساب القطاعات الأخـرى الاجتماعية ، والاقتصادية والجنائية ، وهذا ما يؤثر على الاستقرار الأمنى ، ومن ثم القضائى ، فضلا عن غياب شرطة قضائية لتنفيذ الأحكام .

أما المشكلات الداخلية ، فيأتى على قمتها غياب قائمة قومية بمشكلات العمل القضائى وأولوياته ، نظرا لغياب بحوث علمية ، نظرية وميدانية ، على الواقع القضائى ، تساعد على وضع خريطة بالمشكلات ومناطق الخلل التنظيمى لمواجهتها ، خاصة مع تنامى مشاكل نظم المعلومات والإحصاءات ، والتدريب ، والتخصص الفنى . إن العوامل السابقة تكشف ان الأفكار الخاصة بحلول تشريعية أو ادارية أو تنظيمية لتطوير النظام القضائى ومؤسساته لا زالت جزئية ، وغير فعالة ولا تمثل مشروعا للتكييف الهيكلى للسلطة والمؤسسات القضائية مع تحولات المجتمع المصرى ومشكلاته .

ب - الحدود بين السلطات ، ومشكلاتها :

تمثل هذه الأشكالية واحدة من أبرز عناصر التفاعل ، بل التناص بين السلطة القضائية ، وبين السلطتين التشريعية والتنفيذية . ومما يزيد من التوتر الناشىء عن حدود كل سلطة ، والتزاماتها إزاء السلطات الأخرى ، إن المسألة تمس التنظيم الدستورى ، والنظام السياسى ومن ثم تدخل فيها أمورا تتعلق ببناء القوة فى الدولة والمجتمع المصرى . وترتيبا على ذلك فإن القوى الفاعلة على الساحة السياسية تدخل كأطراف فى الصراعات التى تنشأ بين السلطات ، وتنظيم العلاقة ببين السلطات هو جزء من الخطاب السياسى لهذه القوى المختلفة ، فضلا عن أن موقع القضاء فيها من الأهمية بمكان ، بالنظر إلى لجوء هذه القوى المختلفة إلى ساحته لعرض قضايا ومشكلات سياسية بالأساس . ويضاف الى ذلك كله دور القضاء فى دعم وتطوير المجتمع المدنى فى مصر ، وفى إنماء حقوق الإنسان ، والحريات العامة .

إن متابعة القضايا التى أثيرت فى العام الماضى تشير بوجه خاص إلى دور القضاء فى تشكيل الأحزاب السياسية الجديدة ، وكذلك إلى مسألة التوتر بين السلطات .

وسوف نتناولهما على التوالى فيما يلى :

- دور القضاء فى تشكيل الاحزاب السياسية الجديدة :

لا شك فى ان تقرير أحقية بعض القوى فى تشكيل أحزابها السياسية ، ونشأة بعض الأحزاب بمقتضى أحكام قضائية ، يعد تعبيرا عن الدور المتنامى للقضاء فى المجال السياسى وفى دعم عمليات تشكيل المجتمع المدنى فى مصر ، وامتداد هذا الدور إلى أمور أقرب إلى مناطق اتخاذ القرار السياسى ، فالقرارات الخاصة بالموافقة على طلبات انشاء الاحزاب ، لا تنفصل عن مفاهيم الشرعية ، وتحديد الفاعلين السياسين فى المجتمع ، وحدود النظام واطاره . وبالنظر إلى ان هذه الجوانب لا تزال تخضع للقيود التى تضعها الصفوة الاستراتيجية الحاكمة فى مصر للعمل السياسى والحزبى ، فان القضاء يلعب دورا هاما فى المجال .

وكانت لجنة شئون الاحزاب قد اعترضت على الطلبات المقدمة من وكلاء لمؤسسى أربعة أحزاب وهم السادة محمد عبد المنعم إبراهيم ترك وكيل المؤسسين عن الحزب الاتحادى الديموقراطى ، وكمال أحمد محمد وكيل مؤسسى الحزب الناصرى ، وعلى الدين إبراهيم صالح وكيل مؤسسى مصر مصر الفتاة الجديد ، ومحمود كمال عبد الحميد كيره ومحمد مرزوق عبد الحميد نوتو وكيلا المؤسسين عن « حزب الخضر المصرى » . وقد أصدرت دائرة الاحزاب بالمحكمة الادارية العليا أحكامها بالموافقة على قيام ثلاثة أحزاب سياسية هى الخضر المصرى ، والاتحـادى الديمقراطى ومصر الفتاة ، ورفضت تأسيس الحزب الناصرى .

وذهبت المحكمة فى أسباب حكمها إلى أنها وافقت على تشكيل هذه الاحزاب لان برامجها متميزة عن الاحزاب القائمة وتتوافق أهدافها واساليبها مع الشريعة الاسلامية ومبادىء ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وثورة ١٥ مايو وتهدف إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى كما أنها لا تقوم على أساس طبقى وتحترم سيادة القانون والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين .

وفى رفضها للحزب الناصرى ذهبت إلى ان برنامجه يقوم على النظام الشمولى ولا يؤمن بالديموقراطية أو تعدد الاحزاب طبقا لما جاء فى دستور مصر .

ورأت المحكمة أيضا ان مفهوم الديموقراطية لدى الحزب الناصرى يختلف وفقا للزمان والمكان وذلك بالمخالفة لما اقره الدستور والقانون المصرى ، ورأت المحكمة الادارية العليا ، فى حكمها الذى اصدرته دائرتها الأولى - محكمة الاحزاب - ان النظرية الناصرية التى يتبناها الحزب ويجعلها القدوة لمبادئه واساليبه لم تحقق الديموقراطية ، كما أنها تنكر الشكل الدستورى القائم على تعدد الاحزاب ، وبذلك يكون من أهدافه عودة النظام الشمولى الذى ساد فى فترة الناصرية كما يطالب الحزب بتجريد الرجعية من كل أدواتها ولكنه يترك معنى الرجعية دون تحديد مما يجعله سيفا مسلطا على رقاب بعض المواطنين ووسيلة للارهاب .

ولا شك فى ان موقف المحكمة الادارية العليا - محكمة الاحزاب - من مسألة تكوين الاحزاب السياسية يعكس - كما قال البعض وبحق - رؤية القضاء المستقلة لمسيرة الديموقراطية ، والحرص على التعددية السياسية التى كفلها الدستور ، وهى رؤية ، أرحب افقا وأكثر استنارة من رؤية السياسيين الذين تتشكل منهم لجنة الاحزاب ، ولا سيما فى ظل سياسة المنع التى التزمت بها اللجنة طوال السنوات الماضية فحجبت حقا دستوريا أصيلا استنادا لاسباب شكلية » .

ويكشف تحليل الاحكام القضائية عن ان هناك اتجاها للتوسع فى تعريف مفهوم وشرط التميز فى البرنامج الحزبى ، على اساس انه مهما تعددت الرؤى والسياسات ، فان من الصعب ايجاد حدود فاصلة يمكن الركون اليها لتأكيد صفة التمايز المطلوبة ، وهو الامر الذى يختلف عن مفهوم لجنة الاحزاب السياسية الضيق ، والذى يستوجب التمايز فى الخطاب السياسى ، وفى مقترحات أو خطط الحزب فى كافة القطاعات . ويبدو ان اختلاف موقف القضاء . (المحكمة الادارية العليا الدائرة الأولى - الاحزاب السياسية) - عن موقف لجنة الاحزاب مرجعه عدة أمور تتمثل فيما يلى :

الامر الأول : طبيعة تكوين لجنة الاحزاب السياسية ، اذ يغلب عليها الطابع السياسى الخاص ، لانها نشأت وفقا لاحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ، وتعديلاته وآخرها القرار الجمهورى بقانون ١٥٦ لسنة ١٩٨١ ، والتى تتشكل من رئيس مجلس الشورى رئيسا وعضوية وزراء العدل والداخلية ، وشئون مجلس الشعب ، واعضاء ثلاثة آخرين من بين الاعضاء السابقين فى الهيئات القضائية من غير الحزبيين ، ويعينهم رئيس الجمهورية ، ولا شك فى ان الاعضاء الاربعة بحكم مناصبهم ، وانتماءاتهم الحزبية هم اعضاء فى الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم ، والاعضاء الثلاثة الآخرون يتم اختيارهم بمعرفة رئيس الجمهورية . ومثل هذه التركيبة من الاعضاء تميل إلى تغليب مجموعة المصالح السياسية للصفوة السياسية الحاكمة ولا تجعل - بالتالى - الاطار السياسى للعمل الحزبى شاملا لكافة القوى السياسية والاجتماعية فى المجتمع ، ومن هنا تكمن دوافع عدم التصريح لاحزاب ناصرية ، أو اسلامية كالاخوان المسلمين ، أو ماركسية ، أو اشتراكية ديموقراطية ... الخ .

الأمر الثانى ، ان نصوص قانون الاحزاب بالغة الصرامة والضيق فى تحديد شروط العمل السياسى الحزبى الشرعى ، مما جعلها قاصرة على عدة أحزاب تكاد تختارها قصدا لجنة شئون الاحزاب .

الأمر الثالث ، ان القضاء المصرى ، ونظرا لعبور القانون ، يمارس دورا خلاقا فى دعم التطور الديموقراطى من خلال آليات التفسير القانونى وادواته ، وذلك بتأويل النصوص ، والتوسع فى فهمها وتطبيقها . ان هذه التفسيرات تلعب دورا ابداعيا فى تطور القضاء المصرى ، وخاصة قضاء مجلس الدولة ذى الوظيفة المتميزة فى دعم الحريات العامة فى النظام اللاتينى عموما والفرنسى خصوصا .

الأمر الرابع ، ان تشكيل الاحزاب السياسية الجديده بناء على احكام قضائية تصدر من قضاء مجلس الدولة - المحكمه الادارية العليا الدائرة الأولى احزاب - يكشف عن مشكلة الحدود بين السلطات القائمة الآن فى مصر ، فنشأة الاحزاب السياسية والسماح بشرعية وجودها القانونى وتمثيلها السياسى لقوى سياسية واجتماعية معينة ، هى من الامور التى تدخل فى دائرة العمل التنفيذى الادارى للسلطة التنفيذيه فى الاساس ، ولكن بالنظر إلى القيود المفروضة على حرية تكوين الاحزاب فان القضاء المصرى يلعب دورا رائدا فى دعم التحولات الديموقراطية ، من خلال اسباغ الشرعية على تكوين بعض الاحزاب السياسية ، ثم مواقفه فى قضايا التعبير والرأى والحق فى الاحزاب ... الخ .

(١) التوتر بين السلطات :

شهد العمل القضائى ، والسياسى جدالا واسعا حول العلاقة بين السلطات ، وطبيعة الفصل بينها . ان اشكالية الحدود بين السلطات ، ومدى احترام كل سلطة لاعمال واختصاصات السلطة الاخرى ، هى واحدة من الاشكاليات الكبرى فى تطور النظام السياسى المصرى المعاصر . وقد تزايدت هذه الأهمية ، مع التحول نحو التعددية السياسية والحزبية على انقاض التنظيم السياسى الواحد . فى ضوء ذلك كانت مسألة العلاقة بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية فى قلب الجدل السياسى فى عام ١٩٩٠ ، بل ان الصراع بين السلطات أصبح يمثل ظاهرة دستورية وسياسية فى الاعوام الاخيرة . **وكانت ابرز صورها الاحكام التى أصدرها القضاء الادارى بعدم شرعية بعض القرارات الادارية الخاصة باعلان نتائج الانتخابات البرلمانية فى بعض الدوائر الانتخابية** ، الامر الذى ترتب عليه عدم شرعية عضوية بعض اعضاء مجلس الشعب وعددهم ٧٨ عضوا ، وهذه القضية التى امتدت منذ عام ١٩٨٩ ، وحتى عام ١٩٩٠ كانت أحد محاور التوتر والصراع السياسى والدستورى فى النظام السياسى المصرى . لقد ادت هذه الاحكام إلى أزمة دستورية تتعلق برفض تنفيذ هذه الاحكام القضائية بدعوى ان المجلس هو سيد قراره ، وهو ما آثار مسألة مدى احترام سلطتين دستوريتين للاحكام

القضائية ، غير ان هذه الازمة لم تحسم ، وظل كل طرف عند حدود اطروحاته الدستورية والقانونية ، وذلك بصدور حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان تشكيل المجلس من اساسه ، وبعدم دستورية قانون الانتخابات الذى أجريت الانتخابات فى ظله .

جـ - دور القضاء فى اقرار الحريات العامة :

تعكس الاحكام الصادرة بعدم دستورية بعض القوانين ، تطورا هاما فى المبادىء والقواعد التى تحكم التنظيم القضائى فى مصر ، وتحول المحكمة الدستورية العليا إلى ركن رئيسى وفعال فى تكوين النظام القضائى فى مصر ، وفى ذات الوقت صدرت هذه الاحكام فى قضايا رفعها ذوو الصفة والمصلحة من الافراد المستقلين للطعن بعدم دستورية بعض القوانين ، بما تدل عليه هذه المبادرات الفردية من تنامى لدور الفرد فى الحياة السياسية فى مصر ، ووجود درجة عالية من تطور الوعى بقضايا الحريات العامة . ان مقارنة هذا الدور باداء احزاب سياسية معارضة ، يكشف عن تميزه ، بل وتجاوزه لهذه الاحزاب .. ولا شك فى ان ذلك يمثل احدى الحالات الاستثنائية فى دول العالم الثالث التى يعانى القضاء - والقضاة فيها - من غياب الاستقلالية الدستورية بل والضمانات الدستورية والقانونية والواقعية لحصانة القضاء ، وحصانات جماعات القضاة .

ان مبادرات الافراد السياسية أمام القضاء بهدف التغيير السياسى - الاجتماعى من خلال استخدام آلية خاصة ، وهى الدعاوى القضائية ، يفترض ان النظام القانونى والقضائى فى المجتمع قد وصل إلى درجة عالية فى تطوره ، بل ان هذه الإمكانية تمثل احدى خصائص التطور القانونى والقضائى فى النظم السياسية الغربية ، ومن ثم من النادر وجود امثله لها فى دول العالم الثالث - كما سلفت الاشارة .

ولا شك فى ان هيئة المفوضين بمجلس الدولة أخذت تلعب دورا ملموسا فى اطار تطوير القضاء الادارى - والقانون الادارى - وخاصة فى القضايا المتعلقة بالحريات العامة ، وفى تحديد ضوابط خضوع السلطة والادارة ، وهو الدور الذى ناطه المشرع بها ، فى اطار التقاليد التاريخية لقضاء مجلس الدولة الفرنسى . يضاف إلى هذا الدور الخلاق الذى تقوم به هيئة مفوضى المحكمة الدستورية العليا فى تطوير الفكر الدستورى والقانونى فى مصر ، من خلال البحوث والدراسات الدستورية التى يقوم بها بعض مفوضيه فى الدعاوى التى يتولون بحثها وفحصها . وفى هذا الاطار كانت ابرز الامثلة على هذا الدور البحث فى مسألة دستورية قانون مجلس الشعب ، والواقع ان هذا النزاع الدستورى والقانونى الذى طرح على المحكمة الدستورية العليا يمثل تأكيدا على الدور المتنامى للقضاء المصرى فى مجال التحول السياسى والديموقراطى فى النظام السياسى المصرى ، فضلا عن المساهمة فى تشكيل المجتمع المدنى فى مصر . ولا شك فى ان هذه الآلية القضائية الهامة ، مثلت نموذجا رائدا فى الدول النامية - مع التجربة الهندية المتميزة ، على الرغم من اختلاف مصادرها التاريخية وتطبيقاتها وابداعها الخاص - فى اعادة تكيف النظام السياسى واستيعاب مجموعة الضغوط السياسية ، والمجتمعية على نحو سلمى ومتوازن ، يحول دون تحولها إلى الانفجار السياسى ، وعدم الاستقرار .

وسوف نتناول الحكم العام الذى اصدرته المحكمة الدستورية العليا - فى الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية دستورية المقامة من السيد / كمال خالد المحامى (مدع) ومحمد بهاء الدين عبد العليم المحامى (متدخل) ، ووفقا لتحليل ملف الدعوى ، وتطوراتها المختلفة ، يظهر ان الطاعن - والمتدخلين معه - قد حددوا عدة مطاعن فى شرعية القانون من الناحية الدستورية ، وقد قامت الحكومة من خلال هيئة قضايا الدولة بالرد على دعوى الطاعن - فى مذكرة قدمتها أمام محكمة القضاء الادارى بجلسة ٣ / ٣ / ١٩٨٧ - بعدة دفوع منها عدم اختصاص المحكمة والقضاء عموما بنظر الدعوى لان الطلبات المبداة فيها تتعلق باعمال السيادة . ثم رأت الحكومة - ممثلة فى هيئة قضايا الدولة - ان ثمة دفعا بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى ومصلحته . فضلا عن دفاعهاالموضوعى المتمثل فى نفى عدم المشروعية عن القرارين المطعون فيهما .

وقد أوقفت محكمة القضاء الادارى الفصل فى طلب الالغاء وامرت باحالة الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادتين ٣ فقرة اولى ، والخامسة مكررا من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ .

وقد انتهى تقرير هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية - الذى أعده المستشار عبد الوهاب عبد الرازق فى ١٥٦ صفحة - إلى التوصية بالحكم بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بعدم دستورية قانون الانتخاب المذكور والجدول المرافق له ، وذلك فيما تضمنه من الجمع فى كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردى ، ومن تقسيم للدوائر الانتخابية على نحو يهدر المساواة التقريبية بين أصوات الناخبين . وطالبت هيئة المفوضين فى ختام تقريرها المقدم للمحكمة بتصحيح تلك الاخطاء دون تخوف من حدوث أى شلل أو انهيار دستورى ، لانه مهما قيل بشأن عيب دستورى لحق بنص تشريعى فى قانون مجلس الشعب ، فان ذلك لا يؤدى - منطقا أو قانونا - إلى ان يوصم بعدم الدستورية كل ما سنه

مجلس الشعب خلال الفترة الماضية من قوانين أو ما اتخذه من اجراءات ، ما لم يكن احد هذه القوانين قد خالف نصا فى الدستور أو خرج على مقتضاه .

لقد بذلت هيئة مفوضى الدولة جهدا علميا رفيع المستوى فى الاحاطة باطراف القضية ، ودفاع الخصوم ، وقامت بتحليل كافة الجوانب الدستورية والقانونية ، وطرحت تصورها العلمى فى قانون الانتخابات ، بما يمثل تطورا هاما فى البحوث والتطبيقات القضائية المصرية ، ولا شك فى ان المحكمة قد استأنست بما ورد فى هذا التقرير الهام فى اصدار حكمها بعدم دستورية المادة الخامسة مكرر من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لعام ١٩٨٦ ، فيما تضمنه من النص على ان يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ، ويكون انتخاب باقى الاعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية .

ويكشف تحليل حيثيات الحكم الذى اصدرته المحكمة الدستورية العليا برئاسة المستشار ممدوح مصطفى حسن - عن تفسيرها الدقيق للنصوص والقواعد الدستورية بما يدعم من الحقوق والحريات العامة ، والمراكز القانونية للافراد تجاه السلطة العامة فى المجتمع . ان أهم ما جاء به هذا الحكم من مبادىء تتمثل فيما يلى :

(١) حظر التمييز بين المواطنين :

وفى اطار تفسير هذا المبدأ الدستورى الذى جاءت به المادة ٤٠ من دستور ١٩٧١ والتى حظرت التمييز بين المواطنين فى أحوال بينتها (وهى التى يقوم فيها التمييز على اساس من الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة) رأت المحكمة ان هذا الايراد للأسس التى يمكن ان يقوم عليها التمييز بين المواطنين لم يكن على سبيل الحصر لكافة أشكال التمييز المحظورة دستوريا ولكن هناك أشكالا أخرى للتمييز لا تقل فى أهميتها لم تصرح به المادة المذكورة ، على الرغم من خطورة الآثار المترتبة عليها ، **ومنها ما ذكرته المحكمة ببراعة وهو التمييز بين المواطنين فى مجال الحريات والحقوق العامة التى كفلها الدستور ، وقد طبقت** المحكمة الدستورية نظريتها فى أشكال التمييز المناهضة لمبدأ المساواة على حقوق المواطن فى الانتخاب والترشيح وابداء الرأى فى الاستفتاء وفقا لاحكام القانون ، ومساهمته فى الحياة العامة كواجب وطنى . ورأت المحكمة ان الدستور نص على ان ممارسة هذه الحقوق تكون وفقا لنصوص القانون ، ومن ثم يتعين عليه ان يراعى فى القواعد التى يتولى وضعها تنظيما لتلك الحقوق الا تؤدى إلى مصادرتها أو الانتقاص منها ، والا تنطوى على التمييز المحظور دستوريا أو تتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص الذى كفلته الدولة لجميع المواطنين ممن تتماثل مراكزهم القانونية ، أى ان يأتى التنظيم القانونى مطابقا للدستور فى عموم قواعده واحكامه .

التعددية الحزبية والديموقراطية :

رأت المحكمة ان التعديل الدستورى الذى جاءت به المادة الخامسة من الدستور - بعد تعديلها فى ٢٢ مايو ١٩٨٠ - استهدف ان يقوم النظام السياسى المصرى على اساس تعدد الاحزاب السياسية وذلك فى اطار المبادىء والمقومات الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها دستوريا . وذهبت المحكمة فى تحليلها وحيثياتها - إلى ان السيادة الشعبية لا تنعقد لفئة دون أخرى ولا تفرض سيطرة لجماعة بذاتها على غيرها ، وفى هذا الاطار تكمن قيمة التعددية الحزبية باعتبارها اتجاها دستوريا نحو تعميق مفهوم الديموقراطية التى لا تمنح الاحزاب السياسية دورا فى العمل الوطنى يجاوز حدود الثقة التى توليها هيئة الناخبين لمرشحيها الذين يتنافسون مع غيرهم وفقا لأسس موضوعية لا تحدها عقيدة من أى نوع ولا يقيدها شكل من أشكال الانتماء سياسيا كان أو غير سياسى ، وعلى ان تتوافر للمواطنين جميعا - الذين تتوافر فيهم الشروط المقررة لذلك - الفرص ذاتها التى يؤثرون من خلالها وبقدر متساو فيما بينهم - فى تشكيل السياسة القومية وتحديد ملامحها النهائية .

وفى هذا الاطار رأت المحكمة ان المادة الخامسة من الدستور عندما نصت على تعدد الاحزاب لم تتضمن النص على الزام المواطنين بالانضمام إلى الاحزاب السياسية أو تقييد مباشرة الحقوق السياسية المنصوص عليها فى المادة ٦٢ من الدستور بضرورة الانتماء الحزبى مما يدل بحكم اللزوم على تقرير حرية المواطن فى الانضمام إليها وفى مباشرة حقوقه السياسية المشار اليها من خلال الاحزاب السياسية أو بعيدا عنها .

وتأسيسا على ما سبق فان مبدأى تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون وهما من المقومات والمبادىء الاساسية المعنية فى هذا الشأن - يوجبان معاملة المرشحين كافة معاملة قانونية واحدة وعلى اساس من تكافؤ الفرص للجميع دون أى تمييز يستند إلى الصفة الحزبية ، إذ يعتبر التمييز فى هذه الحالة قائما على اساس اختلاف الاراء السياسية ، الامر المحظور دستوريا .

وفى هذا المجال رأت المحكمة انه وان كان للمشرع سلطة تقديرية فى اختيار النظام الانتخابى الا ان سلطته فى هذا الشأن تجد حدها فى عدم الخروج على الضوابط والمبادىء التى نص عليها الدستور وعدم المساس بالحريات والحقوق العامة التى كفلتها نصوصه .

وقامت المحكمة بتطبيق المبادىء الدستورية التي قررتها على القانون ونصوصه موضوع النزاع الدستوري - السياسي - فرأت انه قد خالف الدستور من عدة وجوه تتمثل فيما يلي :

الوجه الاول : خص مرشحي القوائم الحزبية في كل دائرة انتخابية بعدد من المقاعد النيابية يصل في بعضها إلى ثلاثة عشر مقعدا بينما حدد نظام الانتخاب الفردى مقعدا واحدا لم يجعله حتى مقصورا على المرشحين المستقلين عن الاحزاب السياسية ، بل تركه مباحا للمنافسة بين هؤلاء المرشحين وغيرهم من اعضاء الاحزاب السياسية ، ومن ثم يكون القانون قد ميز بين فئتين من المواطنين اذ خص المرشحين بالقوائم الحزبية بعدد من المقاعد النيابية تصل في جملتها على مستوى الجمهورية إلى ما يقرب من تسعة اعشار / المقاعد النيابية في مجلس الشعب ، بينما هبط بعدد المقاعد المتاحة للمرشحين المستقلين غير المنتمين لاحزاب سياسية - بفرض فوزها بها - إلى عشر إجمالي المقاعد النيابية وهو الامر الذى ينطوى على تمييز لفئة من المرشحين على فئة أخرى تمييزا مبنيا على الصفة الحزبية أو عدمها دون مقتضى من طبيعة حق الترشيح أو متطلبات ممارسته مما يتعارض مع الصفة التمثيلية للمجالس النيابية ويخالف صراحة نص المادة ٤٠ من الدستور التي حظرت التمييز بين المواطنين في الحريات والحقوق العامة .

الوجه الثاني : تعارض القانون مع مبدأ تكافؤ الفرص الذى يقتضى ان تكون فرص الفوز في الانتخابات متساوية بين جميع المرشحين بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية .

الوجه الثالث : ان القانون في تحديده لعدد المقاعد النيابية المخصصة لكل دائرة من الدوائر الانتخابية ، وغاير في عدد المقاعد من دائرة إلى أخرى ، أقام هذا التحديد العددى للمقاعد المخصصة لكل دائرة كقاعدة عامة على اساس عدد المواطنين حسبما أفصحت عن ذلك المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ، ورأت المحكمة ان القانون اذ حدد للمرشحين الفرديين مقعدا واحدا في كل دائرة من الدوائر الانتخابية على ما بينها من تفاوت في عدد المواطنين بها وخص مرشحي القوائم الحزبية بباقي المقاعد النيابية المخصصة للدائرة ، فانه يكون بذلك قد جعل التفاوت في عدد المواطنين هو الاساس في تحديد عدد المقاعد المخصصة لمرشحي القوائم الحزبية دون أن يكون لذلك أى أثر بالنسبة للمرشحين طبقا لنظام الانتخاب الفردى الذى يتنافس فيه المستقلون مع غيرهم من اعضاء الاحزاب السياسية على مقعد واحد حدده المشرع بطريقة تحكمية في كل دائرة انتخابية ، ايا كان عدد المواطنين بها مخالفا بذلك - وعلى غير أسس موضوعية - القاعدة العامة التي أتبعها في تحديد عدد المقاعد النيابية في كل دائرة انتخابية بما يتناسب مع عدد السكان فيها ، الامر الذى يتضمن بدوره اخلالا بمبدأ المساواة في معاملة الفئتين من المرشحين .

الوجه الرابع : ان القانون عندما جعل المقعد المخصص لنظام الانتخاب الفردى في كل دائرة انتخابية ، مجالا للمنافسة بين المرشحين من اعضاء الاحزاب فانه يكون بذلك قد اتاح لكل من مرشحي الاحزاب السياسية احدى فرصتين للفوز بالعضوية ، احداهما بوسيلة الترشيح بالقوائم الحزبية والثانية عن طريق الترشيح للمقعد الفردى ، بينما جاءت الفرصة الوحيدة المتاحة للمرشحين المستقلين ، مقصورة ، يتنافس فيها المرشحون من اعضاء الاحزاب السياسية ، مما **ينطوى على التمييز بين الفئتين في الفرص المتاحة للفوز .**

وقضت المحكمة بعد ذلك بان انتخابات مجلس الشعب قد أجريت بناء على نص تشريعي ثبت عدم دستورية بالحكم الذى انتهت اليه في الدعوى المماثلة ، ولذا فان مؤدى هذا الحكم هو ان تكوين المجلس المذكور يكون باطلا منذ انتخابه واردفت المحكمة حكمها بامر هام وهو ان البطلان لا يؤدى إلى وقوع انهيار دستورى ولا يستتبع اسقاط ما اقره المجلس من قوانين وقرارات وما اتخذه من اجراءات خلال الفترة السابقة وحتى تاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية ، بل تظل تلك القوانين والقرارات والاجراءات قائمة على أصلها من الصحة ، ومن ثم تبقى صحيحة ونافذة .

ان المبادىء الدستورية السابقة التي جاء بها حكم المحكمةالدستورية ، والتي اوردناها - ببعض التفصيل - تمثل نموذجا على التحولات الجديدة التي تجرى في اطار القضاء المصرى ، والجماعة القضائية من اعادة التوازن بين الفرد ، والفئات الإجتماعية المختلفة ، والسلطة العامة . وفي هذا السياق يمكن وضع الاحكام القضائية الصادرة في اطار المنازعات الدستورية والقانونية المتعلقة بالحقوق والحريات العامة ، كما يمكن وضع بعض المنازعات الدستورية التي تطعن في بعض القوانين التي خالفت احكامها نصوص الدستور ايا كانت الموضوعات والعلاقات التي تنظمها كقوانين توظيف الاموال ، والمخدرات .. الخ .

ان هذا الدور لا يقتصر فقط على المحكمة الدستورية العليا ، وانما يشمل الروح الجديدة التي تسرى في قضاء مجلس الدولة المصرى ، ومحكمته الادارية العليا ، وبعض احكامها الهامة في مجال الحريات العامة منذ احكامه في المنازعات التي طرحت عليه بعد احداث سبتمبر ١٩٨١ ، وما بعدها . وايضا دور القضاءالعادى سواء في القضايا الجنائية أو المدنية . وهي احكام تلعب ايضا دورا تعليميا في تنشئة الاجيال القضائية الجديدة .

د - دور نادى القضاة فى الدفاع عن الحقوق والحريات العامة :

نادى القضاة واحد من المؤسسات القومية المصرية العريقة منذ انشائه فى ١١ فبراير ١٩٢٩ ، لاسباب عديدة ، منها موقع الجماعة القضائية داخل الصفوة المصرية ، ثم دورها البارز فى بناء المؤسسات الحديثة ، واضفاء المشروعية الثقافية ، والقيمية عليها من خلال تطويع القانون الحديث - بمصادره الغربية - على الواقع الاجتماعى المصرى .

ولا شك فى ان نادى القضاة لعب ادوارا عديدة فى مقدمتها دوره المستمر فى الدفاع عن استقلال القضاء فى الدولة الحديثة . ومن خلال النادى ودوره ، وتفاعلات اعضائه سواء فى المنافسات الانتخابية التى تجرى لاختيار اعضاء مجلس ادارته أو التجديد الذى يشمل بعض اعضائه كل عام ، يمكن متابعة الاتجاهات الاساسية للجماعة القضائية . ونظرا للدور الهام الذى يلعبه نادى القضاة فانه كان موضوعا للصراع عليه ، وداخله من جانب السلطة التنفيذية ، ومن هنا يمكن ملاحظة الاشكال العديدة للتدخل التنفيذى فى عمله ، وفى اختيارات القضاة ، بل وصلت الامور إلى حله وتشكيله فى بعض الاحيان ، بل واعادة تشكيل الهيئات القضائية مرة ثانية لفصل بعض القضاة المستقلين ذوى التوجهات الليبرالية فى الحقبة الناصرية . ورغم هذه السلوكيات السياسية تجاه القضاة وناديهم ، الا انه تمكن ومن خلال عناصره المستقلة من مواجهة كافة أشكال التدخل ، عبر ميراث من التقاليد التى تحاول النأى بالنادى عن التدخل الحكومى أيا كان ، وسواء من خلال سياسة الترهيب أو الترغيب .

وقد شهدت العقود الأخيرة أشكالا متعددة من الحوار أو المواجهة بين النادى كممثل شرعى لجماعة القضاة ، وبين السلطة التنفيذية فى قضايا الحريات العامة ، واستقلال القضاء ، وكثيرا ما حدث خلط فى الخطاب السياسى بين دفاع النادى عن قضايا الفصل بين السلطات ، والدفاع عن الحقوق والحريات العامة للافراد ، وبين ما يسمى بالدور السياسى للقضاء ، وهو الامر الذى رفضه أغلب القضاة ، والحركة السياسية المستقلة والمعارضة فى مصر ، وفصلناه فى تقرير العام الماضى .

وفى اطار النادى خلال العام المنصرم يمكننا رصد عدة ادوار هامة فيما يلى :

- دور النادى المهنى من خلال ندواته الثقافية .
- اعداد مشروع تعديل السلطة القضائية واقرار التعديلات المقترحة للنظام الاساسى للنادى .
- مناقشة قوانين الانتخابات بعد حكم المحكمة الدستورية العليا .

فيما يتعلق بدور النادى فى المجال الثقافى والمهنى يمثل هذا الدور ، واحدا من الادوار الهامة التى يلعبها نادى القضاة فى الحياة المهنية للجماعة القضائية ، خاصة وان الندوات المتخصصة والعامة ، التى تطرح فيها قضايا عامة ، أو تمس السلطة القضائية أو غيرها من السلطات العامة تساهم فى تأصيل الموضوعات المطروحة ، وتناول عناصرها المستحدثة بالتحليل المعمق بالنظر إلى طبيعة تكوين القضاة ، وكونهم جزءا من الصفوة المثقفة فى البلاد .

وخلال العام الماضى اعد النادى مجموعة من الندوات العلمية كان من أبرزها دور القضاة فى المجتمعات الحديثة ، والتى ركزت على النظم القضائية فى الدول النامية ، ومشكلاتها ، وخاصة فى ظل تشابه سماتها الاجتماعية والاقتصادية .

وفى ٢٢ مارس ١٩٩٠ أقام النادى ندوة عن الاستقلال كضمان للشرعية وحقوق الانسان وخاصة بعد النزاع الذى تم حول تنفيذ حكم محكمة القضاء الادارى حول صحة عضوية بعض اعضاء مجلس الشعب .

وفى اثناء أزمة الخليج ، عقد النادى ندوة حولها ، جرى فيها حوار واسع حول السياسة المصرية ودوافعها . ولا شك فى ان هذه الندوة انطوت على نفى للادعاءات بأن النادى عادة ما يستضيف عناصر فى موسمه الثقافى تنتمى إلى رجال الفقه من غير الرسميين والمنتمين للمعارضة سواء الحزبية ، أو المستقلين ، وذلك باستضافته لشخصية رسمية ، وتحتل موقعا قريبا من صانع القرار السياسى فى مصر .

لا شك ان هذه الندوات لها دورها الثقافى لاطلاع القضاء على بعض الجوانب التى تمس الدستور ، أو النظام التشريعى والقضائى ومشاكله ، ناهيك عن الامور العامة ، ويتوازى مع ذلك مشروع مكتبة القضاة الذى يقوم على نشر المراجع الاساسية فى العلوم القانونية وبأسعار زهيدة الثمن لتيسير عمل القضاة من الناحية الفنية والمهنية ، وهى أمور كانت متعذرة فى الماضى ، وتبدو أهمية هذا المشروع فى ظل الارتفاعات الباهظة فى اسعار المؤلفات القانونية المختلفة .

(١) مشروع تعديل النظام الاساسى لنادى القضاة :

لا شك ان النظام الاساسى لنادى القضاة - وهو ثمرة جهاد القضاة من أجل استقلالهم وايجاد قناة للتعبير عن مطالبهم الاساسية - من الامور التى تهم الجماعة القضائية الآن ، وقد وافق على مشروع تعديل النظام الاساسى مجلس ادارة

النادى بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٢ / ٥ / ١٩٩٠ وكان الهدف الاساسى من مشروع التعديل هو تلافى عمليات تدخل الادارة فى شئون القضاة والتى حدثت فى عام ١٩٦٣ بحل مجلس ادارة النادى وتشكيله من اعضاء بحكم مناصبهم بموجب القانونين رقمى ٧٤ ، ٧٦ لسنة ١٩٦٩ بعد ما عرف بمذبحة القضاة وصدور القرار الجمهورى رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ الذى حل مجلس ادارة النادى للمرة الثانية وشكل مجلسا من الاعضاء بحكم مناصبهم .

وجدير بالذكر هنا ، انه فى اطار العلاقات التى شابها التوتر بين النادى وبين جهة الادارة ممثلة فى وزارة الشئون الاجتماعية قام المستشار جمال المرصفاوى رئيس محكمة النقض السابق ، حين عين حارسا قضائيا لدعوة الجمعية العمومية للنادى فى عام ١٩٧٥ . بمنع مندوب وزارة الشئون الاجتماعية من الاطلاع على أوراق النادى وسجلاته ، على اساس ان نادى القضاة لا يخضع لما تخضع له الجمعيات الاخرى .

وقد نص مشروع التعديل عى ضرورة ان يكون من بين الاعضاء الخمسة المنتخبين لمجلس ادارة النادى من بين الرؤساء والقضاة بالمحاكم الابتدائية واحد على الاقل من القضاة ، على سبيل الوجوب ، ويمكن ان يزداد العدد ، وذلك اتفاقا مع التحولات فى تركيبه جماعة القضاة ، وازدياد نسبة القضاة ووكلاء النيابة إلى ٥١٪ كما حددها البعض .

(٢) مشروع تعديل قانون السلطة القضائية :

ويمثل هذا المشروع حصيلة جهد النادى ، وكبار رجال القضاء من أجل صياغة قانون جديد للسلطة القضائية ، وقد وافق عليه مجلس ادارة النادى بجلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٩٠ ، وأهمية هذا المشروع تكمن فى انه يمثل تصور القضاة وادراكهم لمفهوم السلطة القضائية المستقلة ، وحدوده . وقد شملت التعديلات التى اقترحها القانون نقاطا كثيرة فى مقدمتها : الندب لرئاسة المحاكم ، وتخصص القضاة ، والغاء تبعية النيابة لوزير العدل ، وتشكيل مجلس القضاء الاعلى ، والموازنة المستقلة للقضاء .

(٣) دور القضاة فى الاشراف على الانتخابات العامة :

أثارت قضية الاشراف القضائى على العمليات الانتخابية جدلا واسعا فى الحياة السياسية المصرية من قبل رجال الفقه الدستورى ، والقضاء ، ورجال السياسة وكان مدار الحوار هو **وضع القضاة الاشرافى فى اجراء الانتخابات والاستفتاءات العامة** ، وان التجارب المختلفة أثبتت ان الانتخابات النيابية تجرى دونما ضمانات اساسية ، وخاصة فى الدوائر الريفية الامر الذى ادى . ولا يزال . إلى تدخل جهت الادارة المحلية ، مع الشرطة فى التأثير على مسار العمليات الاقتراعية ، وفرز الاصوات ، واعلان النتائج النهائية ، وهو الامر الذى يجعل للسلطة التنفيذية اليد العليا فى تحديد العناصر التى تدخل إلى البرلمان من بين المرشحين ، ومن ثم فان الاشراف القضائى بحسبانه احدى ضمانات اجراء الانتخابات العامة ، لا يزال صوريا ، واشرافيا لأن اللجان الانتخابية المختلفة وتشكيلها ، ومسار عملها تخضع للسلطة التنفيذية ، وجهة الادارة .

ونظرا للدعاوى التى رفعت ببطلان الانتخابات فى دوائر عديدة ، فضلا عن الحكم الذى اصدرته المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشعب ، وبطلان تشكيل المجلس السابق ، فقد كان هذا الموضوع ، واحدا من أهم القضايا التى طرحت على قائمة اهتمامات الجماعة القضائية فى مصر من خلال الجمعية العمومية لنادى القضاة العام . بالقاهرة . ونادى القضاة بالاسكندرية ، وكان هذا الأخير فى طليعة من طرحوا هذا الامر فى جمعياتهم العمومية المتعاقبة منذ فترة .

وقد اعد النادى مذكرة بنصوص اساسية واجبة لتعديل قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية وقانونى مجلسى الشعب والشورى ، وتضمنت هذه المذكرة فى تمهيدها موجبات ما ورد فيها من تعديلات وتمحورت حول ما يلى :

. ان مسألة الاشراف على الانتخابات العامة نظمها الدستور فى شكل مبدأ عام ورد فى المادة ٨٨ منه ، وتتمثل فى ، ان يتم الاقتراع تحت اشراف اعضاء من هيئة قضائية ، .

. ان القضاء استقر فى تحديد معنى الاشراف على انه ، يعنى توافر الرقابة بالقدر الذى يستقيم به مراد الشارع من ضمان صحة الاجراء وسلامة نتيجته ، وهو الامر الذى يستوجب على سبيل الحكم ان تتم عملية الاقتراع تحت اشراف حقيقى ورقابة فعلية وجادة من جانب رجال الهيئات القضائية .

. على الرغم من التحديد السابق لمعنى الاشراف الا ان قانون مباشرة الحقوق السياسية . والذى صدر عام ١٩٥٦ . فى ظروف سياسية واجتماعية مغايرة ، لم يزل يسند الاشراف على عملية الاقتراع إلى اللجان الفرعية التى يرأسها موظفون بالحكومة والقطاع العام ومن ثم لم يتقيد بما يوجبه دستور ١٩٧١ ، من ضرورة اسناد رياسة تلك اللجان إلى اعضاء الهيئات القضائية ، ومن ثم يكون هذا القانون مخالفا للدستور .

. إن القضاة يستحيل عليهم مباشرة أية رقابة فعلية جادة على اللجان الفرعية التابعة لهم ، والتى قد يجاوز عددها مائة

لجنة يجرى أمامها الاقتراع فى وقت واحد ، مما يضطر معه رجال القضاء ومن خلال جمعياتهم العمومية إلى دفع هذا الاشراف بالصورية والالحاح على اجتنابه ، وذلك لما ينسحب لكل انتخابات من عبث يمس الثقة العامة فيهم .

ونظرا لهذه الدوافع والاسباب طرح النادى فى مذكرته بعض التعديلات التى تعلقت بمراكز الاقتراع واللجان العامة ، واثبات حضور الناخب وضبط جداول الانتخابات ، وتشكيل اللجان الرئيسية ، وتحديد جهة الاشراف على القضاة .. الخ .

ولا شك فى ان الاقتراحات التى جاءت بها مذكرة نادى القضاة هى من الأهمية بمكان ، خاصة وأنها جاءت فى اطار ما يخصهم كسلطة قضائية ، ولم تتعد ذلك إلى النطاقات التى تمس السلطة التنفيذية ، كما ان المقصد من ورائها هو استيعاب مشاكل الصراع بين السلطات التى تنشأ لاسباب سياسية ، أو لمشاكل التشريع ، وسوء صياغته وضبطه ، وانحيازات قواعده لخدمة مصالح سياسية ، واجتماعية محددة ربما لا تتلائم مع حسن التشريع ، أو مقتضيات التطور السياسى - الاجتماعى السلمى .

ولا شك فى ان تحليل خريطة السلوك القضائى التى عرضنا لابرز جوانبها ومكوناتها فى هذا التقرير تكشف عن تنامى دور جماعة القضاة ، ومؤسساتهم وتبلور الوعى القضائى نحو استقلال السلطة القضائية ، وحصانات القضاة لتحقيق استقرار العلاقات القانونية - الاجتماعية والسياسية فى اطار مبدأ الفصل بين السلطات وتعاونها فى الاطار الدستورى ، لخدمة الصالح العام .

ثانيا : الأحزاب والقوى السياسية

استمرارا للمنطق الذى حكم تقسيم القوى السياسية فى مصر فى التقرير السابق ، والذى أستهدف تجاوز المعايير الشكلية ، وبلورة الاتجاهات الأساسية لها ، فإن هذا التقرير يستمر فى معالجة تلك القوى تحت نفس العناوين الاربعة السابقة ، أى : الحزب الوطنى الديمقراطى ـ والوفد والقوى الليبرالية ـ والتحالف والقوى الاسلامية ـ ثم التجمع وقوى اليسار . وكما سبق الإيضاح ، فإن مناط ذلك التقسيم ليس هو الشرعية أو اللاشرعية ، وإنما ، الهوية ، السياسية والايديولوجية والمصالح التى تعبر عنها القوى المختلفة .

١ ـ الحزب الوطنى الديمقراطى

يتصف الحزب الوطنى الديمقراطى بصفتين تجعله مختلفا عن باقى الأحزاب السياسية فى مصر :

أ ـ أنه حزب الدولة ، الذى انشىء بغرض تأمين قنوات اتصال سياسية بين الدولة والمجتمع . كما أن هذا الحزب هو الوريث التنظيمى للكثير من الادوات والهياكل والتقاليد التنظيمية لأحزاب الدولة المصرية منذ ١٩٥٢ ، كما أن نخبته الحاكمة هى نخبة الدولة التنفيذية والأمنية ، وخطابه الايديولوجى هو خطاب الدولة الرسمى . ومهمة الحزب الوطنى هى تأكيد الدعم السياسى للدولة عند حاجة الدولة لهذا الدعم .

ب ـ أنه حزب لايتميز بأيديولوجية محددة مثل احزاب اليسار أو اليمين أو الاسلامية . فأيديولوجية هذا الحزب لاتخرج عن كونها مجموعة من المفاهيم العامة التى لم تتغير منذ إنشائه فى عام ١٩٧٨ والتى يتغير مضمونها ويتكيف مع تغير توجهات ومواقف الدولة . والحزب الوطنى لايعرف بين الاحزاب والناخبين بمواقف أو دعاوى أيديولوجية معينة ومتميزة ، والمفاهيم الثلاثة الرسمية للحزب أى : الديمقراطية والاستقرار والتنمية هى مفاهيم عامة ليس لها مضمون ثابت ولايعلن حزب فى مصر اختلافه معها .

وفى ضوء هاتين الصفتين ، فإن إشكالية دراسة الحزب الوطنى تتمثل دائما فى كيفية دراسة حزب الدولة المندمج وظيفيا وأيديولوجيا ونخبويا فيها بدون الانزلاق إلى دراسة الدولة نفسها ؟ خاصة فى ضوء ما يعرف عن الحزب من هلامية التنظيم وعدم وظيفية هذا التنظيم كآلية من الآليات الرئيسية أو الثانوية فى صنع سياسة الدولة أو صياغة التفاعلات الرئيسية للسياسة والمجتمع . وتكتسب هذه الاشكالية أهمية خاصة فى ضوء الافتراض بأن مستقبل التطور الديمقراطى فى مصر يعتمد فى جانب هام منه على مدى فاعلية الحزب الوطنى الديمقراطى كحزب يمارس مهام ووظائف حزبية وليس كأداة من أدوات التسلط السياسى .

وسوف يدرس هذا القسم الحزب الوطنى الديمقراطى فى ضوء قدرته على توفير الدعم السياسى للدولة ومدى فاعلية هذا الدعم خلال عام ١٩٩٠ من ناحية ، وفى ضوء امكاناته التنظيمية للتحول إلى حزب يمارس وظائف حزبية وليس مجرد أداة للسلطة من ناحية أخرى .

أن القدرة على الدعم السياسى للدولة ترتبط بوظائف ثلاث : التفصيل الفنى لخطط الدولة ، التعضيد البرلمانى للحكومة ، والحشد الجماهيرى فى الازمات والانتخابات .

بالنسبة للوظيفة الأولى ـ وهى التى تمارسها أساسا اللجان النوعية بالحزب كلجان موازية فى التخصص للوزارات ـ اتصف أداء الحزب الوطنى بشأنها بنشاط كبير وتأثير أقل على سياسات الدولة ، فلجنة الشئون الاقتصادية ركزت جانباً كبيراً من اجتماعاتها خلال العام لمناقشة قضايا قانون الضريبة على المبيعات وتطوير القطاع العام وما يستلزمه اطلاق عملية التصدير ، أما لجنة الصحة فناقشت مشروع زراعة الاعضاء فى مصر بالاضافة لبحث سبل التوسع فى صناعة الدواء . وطالبت لجنة التموين بتنشيط صادرات بعض المحاصيل الزراعية من خلال التوسع فى زراعتها وترشيد عملية الدعم . واجرت لجنة السكان وتنظيم الأسرة

مناقشات حول وضع ميزانية تنظيم الأسرة ضمن موازنة الدولة وكفاءة هذه الميزانية فى تحقيق أهداف الدولة الرامية إلى خفض معدلات النمو السكانى حتى عام ٢٠٠١ ورفع معدلات ممارسة تنظيم الأسرة لتصل إلى ٦٠ فى المائة خلال نفس المدة ، مع وضع خطط متكاملة لرعاية الاطفال ورفع مكانة المرأة واعداد وتنمية الشباب . وسعت لجنة القوى البشرية إلى وضع تصور حول الاطار العام للبرنامج الحزبى يرتكز على أهمية الانفتاح الداخلى واقتراح برنامج لتطوير الإدارة كركيزة للتنمية الاقتصادية وتعميق الديمقراطية وحماية حقوق الانسان ، إلى جانب المطالبة بتوفير الطبيبات للعمل فى مراكز تنظيم الأسرة بالمناطق النائية وأعطاء المجلس القومى للسكان حق الرقابة على الأجهزة القائمة على تنفيذ برامج تنظيم الأسرة . أما لجنة النقل والمواصلات فقد ناقشت عدداً من المسائل مثل مستقبل تجارة الحاويات فى الموانى المصرية والمطالبة بادراج تنفيذ المرحلة الثانية من مترو الانفاق ضمن الخطة الخمسية التى ستبدأ عام ١٩٩٢ ، بالاضافة لمناقشتها تجربة قطاع السكك الحديدية فى ترشيد العمالة والتدريب التحويلى ومدى أمكانية تطبيقها على قطاعات ومشروعات أخرى . كما شكل مشروع تطوير هضبة الأهرام جانبا هاما من مناقشات اللجنة الثقافية بالإضافة لموضوع سبل حل مشاكل السينما المصرية . وأخيرا عملت أمانة الحرفيين على وضع اقتراحات بتيسيرات مالية وضريبية لصناع الأثاث . هذا علما بأن الامانة قد رفعت تقريراً لرئيس الجمهورية تطالب فيه بانشاء أمانة عامة للتعاون تتبع رئيس الوزراء أو أحد نوابه لتكون مسئولة عن جميع الانشطة التعاونية أسوة بما تم فى مجال الاستثمار .

وكان الحزب الوطنى بلجانه الفنية قد ناقش هذه المسائل فى أطار توجيهات أعطاها رئيس الحزب أى رئيس الجمهورية بالاهتمام باربع قضايا باعتبارها قضايا العمل الوطنى :

(أ) تقديم المزيد من الخدمات الجماهيرية ، وقد جاءت معظم التقارير من أمانات المحافظات تدعو إلى عقد اجتماعات ربع سنوية لتقييم العمل الحزبى فى مواجهة مشكلات الجماهير على أن ترفع بهذا الشأن تقارير لرئيس الحزب .

(ب) مواجهة التطرف الدينى ، وفى هذا الاطار نشط الحزب بالتعاون مع وزارة الاوقاف ووزارات اخرى معنية لعقد مؤتمرات وندوات للشباب سعيا وراء تعميق الخط الدينى المعتدل .

(جـ) إيجاد رؤية جديدة لقضية البطالة ، وتنبع أهمية هذه المسألة من اعتقاد الدولة أن قضية التطرف مرتبطة ارتباطا وثيقا بانتشار البطالة بين الشباب وخاصة المتعلمين منهم ، ومن انتهاج الدولة منهج الاصلاح الاقتصادى الرأسمالى الذى يعظم من نسبة البطالة خلال المراحل الأولى من الاصلاح . وكان الحزب قد عقد مؤتمره فى العام الماضى ١٩٨٩ حول قضية البطالة . وبصفة عامة جاءت معظم التقارير من امانات المحافظات لتؤكد على أهمية دور القطاع الخاص المحلى ومشروعات المحليات فى حل هذه المشكلة .

(د) تحرير الاقتصاد المصرى ، فى هذا الاطار اجتمع رؤساء لجان الحزب برئاسة الامين العام ، وأسفر الاجتماع عن تصور للخطوط العريضة التى تحكم تقييم موقف عناصر الانتاج والنواحى التشريعية اللازمة لتنفيذ تحرير الاقتصاد . كما يتضمن التصور اوضاع الشركات القائمة ومدى التغيير المطلوب لتحريرها وتحديد العلاقة بينها وبين البنوك القائمة ودور البنوك فى مرحلة التحرير .

ومن الواضح أن الحزب يمارس هذه الوظيفة فى التفصيل الفنى لخطط وسياسات الدولة كجزء لايتجزأ من الدولة ، واسلوب ممارسته لهذه الوظيفة ينطوى على تقدير عال للقيود التى تواجه الدولة ، أكثر مما ينطوى على ربط لهذه السياسات بالمطالب والقوى المجتمعية . وغير واضح بشكل حاسم من المادة المتوافرة أن الحزب يضغط بشكل منظم على الحكومة من أجل مصالح فئات اجتماعية معينة . كما أن الغالب هو أن نفوذ الحزب يظهر بشكل أكثر جلاء فى مرحلة تنفيذ القرارات ، من خلال اثارة القيود التى قد تعترض التنفيذ . فضلا عن أن الحزب لايتحرك على المستوى القومى خارج أطار ما تعرضه الدولة وتقترحه من قضايا وتوفره من امكانيات .

بالنسبة للوظيفة الثانية وهى المتعلقة بالتعضيد البرلمانى للحكومة فمن تحليل نشاطه البرلمانى خلال عام ١٩٩٠ (الذى يمثل جزءا كبيرا من الفصل التشريعى الذى بدأ فى ٨ / ١١ / ١٩٨٩ وانتهى فى ٣ / ٥ / ١٩٩٠) نجد أن الحزب لم يقدم استجواباً واحداً أو طرحاً للثقة فى وزير ، وانما أقتصر دوره على تقديم الأسئلة .

فى أطار مناقشة تقرير اللجنة الخاصة عن بيان الحكومة تحدث ١٦١ من أصل ٢١٨ يمثلون نواب الحزب أى ما يقرب إلى ٧٤ فى المائة من نواب الحزب . ورغم هذه النسبة العالية إلا أننا نلاحظ أن جملة المتحدثين من الاغلبية والمعارضة أقل من ٥٠ فى المائة من نواب المجلس ككل ، وهو ما يمكن أرجاعه إلى أن المعارضة مارست الرد على بيان الحكومة من خلال متحدثها البرلمانى ، فى حين تعود زيادة عدد المعقبين من الحزب الوطنى إلى شيوع الفردية فى الممارسة البرلمانية بين نواب الحزب بالبرلمان ، وهذا بدوره يجد تفسيره فى ضعف الانتماء التنظيمى لاعضاء

الحزب . فعضوية الحزب الوطنى وخاصة العضوية البرلمانية هى عملية تبادل بين جماهيرية العضو فى محله الانتخابى وما تولده من فوائد مرتبطة بالاستقرار السياسى لصالح الدولة وبين ما يحصل عليه هذا العضو من فوائد ومنافع سواء لدائرته الانتخابية أو لنفسه والمقربين إليه . وهذا التبادل هو الذى يفسر الاتجاه الغالب بين أعضاء الحزب لاثارة قضايا محلية عند مناقشة مشروع خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وموازنة الدولة .

فى الاجراءات التشريعية لم يتقدم نواب الحزب الوطنى بأى أقتراحات بقوانين وهو ما يمكن ارجاعه إلى الصعوبات الفنية التى تواجه هذه المقترحات داخل المجلس وربما إلى أدراك النواب أن هذا النشاط هو من أختصاص الحكومة فقط وبالتالى عدم رغبتهم بان يقوموا بانشطة قد تؤدى إلى احراج الحكومة .

وجاءت مناقشة تقارير اللجان المتخصصة والمشتركة خلال العام لتسجل اقل نشاط لاعضاء الحزب الوطنى فى اداء الرأى ، ويرجع ذلك أما لعدم الاهتمام أو للاعتياد بان ذلك يعكس توجهات للحكومة وبالتالى لايجب التعمق فى مناقشتها .

وبالنسبة لوسائل واجراءات الرقابة لم يستخدم نواب الحزب الوطنى سوى أبسط أنواعها إلا وهى الأسئلة ، حيث قدموا ٩١ سؤالا ، كان نصيب وزير الثقافة منها ١٨ والمواصلات ١٧ والموارد المائية ١٦ والاسكان ١٥ والكهرباء ١١ والتعليم ٩ والقوى العاملة ٥ ، وأغلب موضوعات هذه الأسئلة كانت متصلة بموضوعات رأى عام .

وقد أثبت أعضاء الحزب الوطنى أنهم أغلبية طبيعية ، حيث لم يشهد عام ١٩٩٠ صعوبة من جانب الحكومة فى الحصول على الاغلبية عند الحاجة إليها ، بل امتد ذلك إلى قيام أعضاء الحزب بالهجوم على المعارضة ورموزها عن قيامها بتقديم استجوابات أو طلبات احاطة للوزراء .

ولدى محاولة تقييم نشاط الحزب بخصوص هذه الوظيفة ، يبدو أن الحزب لايدرك كافة أبعادها ، فهذه الوظيفة كما تمارس فى برلمانات البلدان المتقدمة ديمقراطيا لايقتصر فيها الحزب الحاكم على مجرد توفير الاغلبية اللازمة للحكومة عند الحاجة إليها رغم أهمية ذلك ، وانما يمتد نشاط الحزب إلى القيام بالضغط البرلمانى على الحكومة للاستجابة لمطالب قد يراها أعضاء الحزب هامة . كما أنه توجد مداولات مستمرة بين قيادات الحزب البرلمانية والحكومة بقصد توفير الظروف المناسبة للتأثير على الرأى العام لصالح الحكومة . غير أن الحزب الوطنى لايمارس هذه الوظيفة فى ضوء أولوية اعتبارات الرأى العام ، بقدر ما يمارسها فى ضوء أولوية حاجات الحكومة والدولة .

بالنسبة للوظيفة الثالثة والخاصة بالحشد الجماهيرى فى الأزمات والانتخابات مثلت انتخابات مجلس الشعب والتى جرت على أساس الانتخاب الفردى بشكل كامل مجالا هاما للنشاط الجماهيرى للحزب خلال العام . فى هذا الصدد لعبت هيئة مكتب الامانة العامة بالحزب دورا هاما فى تحديد أسماء المرشحين فى مرحلة ما قبل الحملة الانتخابية . وقد ضمت قائمة الحزب عناصر جديدة لم ترشح من قبل وصلت نسبتها إلى ما يقرب من ٥٥ فى المائة . وقد اتسمت هذه الترشيحات بعدة سمات اثارت أكثر من علامة أستفهام وخاصة بشأن تقليص تمثيل المرأة والاقباط بين مرشحى الحزب ، وهو ما علله قادة الحزب بضراوة المعركة الانتخابية الفردية . ويبدو أن مكتب الأمانة العامة للحزب قد أهدر العديد من اقتراحات المحافظين وبعض أجهزة الدولة السيادية بترشيح أفراد معينين أو الاعتراض على أفراد بعينهم ، الأمر الذى أدى إلى انشقاق العديد من أعضاء الحزب بترشيح نفسهم خارج قائمة الحزب .

وقد شهدت الحملة الانتخابية نوعين من الدعاية احداهما مركزية وتستند على تحرك الحزب فى دعم مرشحيه فى كافة دوائر الجمهورية من خلال عقد اللقاءات والمؤتمرات ومشاركة رئيس الوزراء والوزراء ، والثانية قام بها المرشح نفسه . بالنسبة للنوع الاول أى المركزى ، أستفاد الحزب كثيرا من الحكومة سواء من خلال ما تسيطر عليه من موارد أو ما تقوم به من أعمال . وقد اتسمت الدعاية المركزية بعدم مشاركة رئيس الجمهورية لاول مرة منذ عام ١٩٨١ رغم كونه رئيسا للحزب ، كما لم يحتل الهجوم على أحزاب المعارضة مساحة كبيرة فى دعاية الحزب كما كان فى الانتخابات الماضية . وربما يرجع ضعف الهجوم على المعارضة لقيام التحالف الاسلامى والوفد بمقاطعة الانتخابات . أما النوع الثانى ؛ فقد استفاد كثيرا من طبيعة المرشحين حيث أصر الحزب على ترشيح الافراد القادرين على تمويل المعركة الانتخابية . اما بالنسبة للوزراء المرشحين فيبدو انهم استفادوا كثيرا مما لديهم من سلطات حكومية فى بناء جماهيريتهم داخل دوائرهم . ووضح من الدعاية أن مرشحى الحزب وربما لأول مرة لايتمتعون بتأييد من كافة أجهزة الدولة وخاصة أجهزة الحكم المحلى . فقد سجلت الابحاث قيام بعض المحافظين بالدعاية لمرشحين مستقلين وضد مرشحى الحزب الوطنى .

وعموما جاءت النتائج الرسمية للانتخابات مخيبة لآمال الحزب الوطنى ، فقد فاز الحزب وحصل على ٢٥٣ مقعدا بنسبة ٥٧ فى المائة من المرشحين الرسميين لمقاعد مجلس الشعب . ويعتبر ذلك تراجعا شديدا عن نسبة

٧٥ فى المائة التى فاز بها الحزب خلال الانتخابات الماضية ١٩٨٧ . هذا فضلا على خسارة ستة من أمناء الحزب بالمحافظات للانتخابات . ومن ضمن ٧٨٩ من أعضاء الحزب الذين رشحوا انفسهم خارج قائمة الحزب نجح ٩٥ مرشحاً . واستطاع الحزب قبل انعقاد الجلسة الافتتاحية للبرلمان أن يقنع الكثير من أعضائه الناجحين كمستقلين بالانضمام إلى الهيئة البرلمانية للحزب ، الامر الذى اتاح له رفع نسبة تمثيله بالبرلمان إلى حوالى ٨٠ فى المائة وبالتالى ضمان النسبة اللازمة لاعادة ترشيح رئيس الجمهورية وتفويضه فى اصدار قوانين خاصة بالامن القومى والانتاج الحربى .

أما بشأن الازمات والحشد الجماهيرى لها ، فقد جاءت أزمة احتلال العراق للكويت فى الثانى من أغسطس خير اختبار لقدرات الحزب الوطنى على الحشد . وخاصة ما ارتبط بهذه الازمة من مشاكل متصلة بالمصريين العائدين وأعادة تسكينهم فى وظائفهم . ويبدو من المادة المتوفرة أن الحزب لم يقم بأى حشد جماهيرى فى اطار أزمة الخليج ، وربما يرجع ذلك إلى ما توافقت عليه نخبة الحزب من أعتبار قضايا السياسة الخارجية من اختصاص رئيس الجمهورية وفقط . ومما دعم هذا الاعتقاد قيام نخبة رئاسة الجمهورية من معاونى الرئيس بالحديث إلى الشعب حول الازمة والموقف المصرى فيها .

وفى اطار تقييم نشاط الحزب بخصوص هذه الوظيفة ، يبدو أن مجال الحشد الجماهيرى يمثل أضعف ممارسات الحزب ، فالانتخابات وأزمة الخليج أوضحت بجلاء هذا الضعف . وربما يجد ذلك تفسيره فى طبيعة عضوية الحزب من حيث عدم أعتمادها على أية شروط خاصة سواء ايديولوجية أو اجتماعية وفى أعتماده على الدولة فى مجال الخطاب السياسى حيث لايوجد للحزب خطاب سياسى منفصل أو مختلف عن خطاب الدولة . وهذا الضعف يعكس أزمة الحزب الوطنى . فهو حزب يعيش فى بيئة سياسية حزبية وتتسم بالتعددية فى الوقت الذى لايزال يحمل فيه بعض سمات الحزب الواحد الجماهيرى المعبر عن دولة الرفاهية الاجتماعية والتسلط السياسى . وهذا التناقض بين بنائه وبيئته هو السبب الكبير وراء التدهور الشديد للحزب فى أداء وظيفة الحشد الجماهيرى .

وهكذا نجد أن الحزب الوطنى خلال عام ١٩٩٠ يزداد فى العجز عن التواجد كحزب سياسى حقيقى يمارس الحكم . كما أن عدم القدرة على تطوير الحزب الوطنى إلى حزب ديمقراطى وإلى حزب حاكم بدلا من كونه تنظيما سياسيا جماهيريا وحزبا للدولة والحكومة يهدد بتدهور الحياة الديمقراطية بمصر . وبعبارة أخرى فان تدهور الحزب الوطنى مع عدم تطويره وأستمرار احتكاره لأجهزة الاتصال الشعبى لايعنى عمليا إلا تهديدا لاستقرار الدولة ذاتها فالدولة المستقرة فى المجتمع الديمقراطى لابد أن تقوم على حزب حقيقى قادر على ممارسة وظائف الحزب ووظائف السلطة . والحزب الوطنى كما أتضح خلال هذا العام غير قادر على أداء وظائف الحزب ولايمارس وظائف السلطة . وربما تعكس انتخابات برلمان ١٩٩٠ بدايات لوعى بين نخبة الحزب الوطنى بالحاجة إلى الاستقلال النسبى عن الدولة . وهذه البدايات تمثلت فى قيامها باهدار اقتراحات أجهزة الدولة المختلفة بشأن الترشيح للبرلمان ، كما ظهرت فى عزوف رئيس الجمهورية عن المشاركة فى الانتخابات . أن تطوير الحزب الوطنى هو ضرورة لتطور الديمقراطية فى مصر .

٢ ـ حزب الوفد والقوى الليبرالية ١٩٩٠

تمخضت مواقف وممارسات حزب الوفد عام ١٩٩٠ عن التأكيد بقوة على توجهه الليبرالى ازاء القضايا السياسية والاقتصادية المختلفة ، حيث شهد ذلك العام انتقال الحزب إلى طور جديد فى ادائه السياسى وعلاقته بالنظام القائم . وكانت الانتخابات التشريعية التى اجريت فى نوفمبر ومقاطعة الوفد لها احتجاجا على عدم توافر ضمانات حرية العملية الانتخابية علامة فارقة فى هذا المجال . وقد أكد الحزب من خلال المقاطعة والتطورات التى أدت إليها على أصراره على الاصلاح السياسى الشامل وتغيير الدستور بما يكفل توازن السلطات ويؤدى فى النهاية إلى قيام « ديمقراطية حقيقية تعبر عن الشعب وتمثله تمثيلا صحيحا » ، بما فى ذلك القبول بامكانية تبادل السلطة بين القوى السياسية المختلفة وليس قصرها على حزب واحد فقط هو الحزب الوطنى الحاكم وهى القضية الأولى فى أهتمامات الوفد لهذا العام ، كما عبر الوفد بحسم عن مناصرته للديمقراطية والشرعية وسيادة القانون ورفضه لانظمة الديكتاتورية من خلال موقفه القاطع من الغزو العراقى للكويت .

وعلى الصعيد الاقتصادى طالب الوفد بالاسراع فى عملية تحرير الاقتصاد المصرى واعطاء الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار وبيع الشركات الخاسرة فى القطاع العام . وأن كان الحزب قد أكد على أن الاصلاح السياسى هو الشرط الاساسى والضرورى لاجراء أى اصلاح على الصعيد الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى .

سوف ينقسم الحديث عن تطور الوفد وانشطته علم ١٩٩٠ إلى ثلاثة اجزاء : الجزء الأول عن التطور التنظيمى ، والثانى عن النشاط الحزبى (الجماهيرى والبرلمانى) فضلا عن علاقات الحزب مع الاحزاب

الاخرى من ناحية ، ومع الحكومة من ناحية أخرى ، اما الجزء الثالث فيتركز على الخطاب السياسى للحزب ، خاصة من خلال صحيفته .

أ ـ التطور التنظيمى :

لاشك أن أهم التطورات التنظيمية التى شهدها حزب الوفد عام ١٩٩٠ كانت هى قيام الحزب بفصل ٤٣ من أعضائه من كافة التشكيلات ، وذلك لمخالفتهم قرار الحزب بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب . وكان من بين المفصولين ١١ عضوا كانوا ضمن الهيئة البرلمانية للوفد فى المجلس المنحل ، كما كان من بينهم اثنان من أعضاء الهيئة العليا هما علوى حافظ ، ومنى مكرم عبيد ، وقد قررت الهيئة العليا للوفد فى أجتماعها فى ١٣ ديسمبر بعد انتهاء الانتخابات ضم كلا من طاهر حزين ، وكمال الطويل إلى عضويتها ، وذلك تطبيقا لاحكام لائحة النظام الداخلى التى تقضى بأنه إذا خلا مكان عضو من اعضاء الهيئة العليا حل محله من حاز أكثر الاصوات فى آخر انتخابات للهيئة العليا ليكمل المدة الباقية للعضوية الشاغرة .

اما المستويات التنظيمية الاخرى فى الحزب فقد شهدت بعض التغيرات والتعيينات سواء على مستوى اللجان العامة للوفد فى المحافظات مثال لجان الوفد فى الدقهلية وأسوان وكفر الشيخ ، أو بعض اللجان الفرعية ، وكانت السمة البارزة لهذه التغييرات هى صدور معظمها بقرارات من رئيس الحزب ، ورغم أن النظام الداخلى ينص على جواز هذا التصرف فى حالة تعذر اجراء انتخابات إلا أن ذلك يشير من الناحية الاخرى إلى عدم استقرار الديمقراطية كممارسة راسخة فى البناء الداخلى لحزب الوفد .

وقد عقدت الهيئة العليا اجتماعات شهرية منتظمة تقريبا ، كما عقد رئيس الحزب عدة اجتماعات مع رؤساء اللجان العامة للوفد بالمحافظات كان يحضرها عدد من قيادات الحزب ويتم فيها مناقشة القضايا الداخلية والخارجية المطروحة على الساحة وموقف الحزب منها ، وكان الحزب قد قرر عقد هذه الاجتماعات شهريا ، كما تعامل حزب الوفد مع أعضائه ممن صدر لصالحهم حكم المحكمة الإدارية العليا فى ٢٠ مارس بصحة عضويتهم فى مجلس الشعب باعتبارهم نواباً شرعيين يحضرون الاجتماعات التى تعقدها الهيئة البرلمانية للحزب ، وعلى هذا الاساس حضر هؤلاء الاجتماع الذى عقده رئيس الحزب للتشاور مع الهيئة البرلمانية الوفدية قبيل اتخاذ القرار بمقاطعة الانتخابات .

ومن خلال مانشر بصحيفة الوفد بدا أن أكثر اللجان النوعية نشاطا هذا العام كانت اللجنة الطبية ، كما كانت لجان المحافظات الاكثر نشاطا هى لجان الوجه البحرى والقناة ، وأن كانت اخبار بعض لجان الحزب بالصعيد قد بدأت فى الظهور على صفحات الجريدة .

ب ـ النشاط السياسى :

يشمل هذا القسم نشاط نواب الحزب فى مجلس الشعب والنشاط الجماهيرى للحزب ، كما يشمل موقف الوفد من انتخابات مجلس الشعب ثم علاقة الوفد بكل من احزاب المعارضة الاخرى والحكومة .

(١) على الصعيد البرلمانى نشط نواب الحزب هذا العام فى اقتراح مشروعات بقوانين جديدة أو تعديل قوانين قائمة . ورغم أن بعض هذه المشروعات كان متبقيا من دورات سابقة إلا أن نواب الحزب أعادوا تقديمها ، ومن ابرز تلك المقترحات ما تعلق بتعديل قانون الاجراءات الجنائية لاتاحة الحق للمواطن الذى يتعرض للتعذيب فى رفع الدعوى العمومية والتى يقصرها الوضع الحالى على النائب العام والمحامى الاول ، وتعديل رسم تنمية الموارد المالية للدولة وخفض مدة الخدمة العسكرية لغير الحاصلين على مؤهلات وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وأنشاء صندوق العلاج على نفقة الدولة ..الخ .

كما أهتم نواب الوفد بمشكلات التلوث والبيئة وطالبوا بوزارة مستقلة لشئون البيئة ، وتصحيح هيكل الأجور لتحقيق التوازن مع الاسعار ورفع حد الاعفاءات الضريبية ، ومشاكل البطالة والاسكان وارتفاع اسعار مواد البناء واستصلاح الاراضى وأموال المودعين بشركات توظيف الاموال ، كما وجه النواب نقدا شديدا لانخفاض الصادرات المصرية من القطن ، وكان هناك أهتماما واضحاً بمسألة تزايد الديون المستحقة على مصر وما يحيط هذه المسألة من تضارب فى التقديرات .

وقدم نواب الوفد عدة استجوابات كان من أهمها الاستجواب الذى قدمه علوى حافظ عن الفساد ونوقش بمجلس الشعب فى ٥ مارس حيث اتهم الحكومة « بالتستر على الفساد وحماية رموزه » وتحدث عن وجود عمولات ضخمة فيما يتعلق بنقل الاسلحة كما تحدث عن صفقات المواد الغذائية الفاسدة وشراء الاراضى الحكومية بأثمان بخسة وأثار مسألة ديون مصر وأن « الاموال المهربة فى الخارج أكبر من حجم الديون المستحقة » . كما قدم نواب الحزب استجوابات أخرى إلى الحكومة حول التجاوزات التى قامت بها وزارة الداخلية ضد مرشح حزب الوفد فى الانتخابات التكميلية التى جرت فى بورسعيد فى ٣ ديسمبر ١٩٨٩ لشغل المقعد الذى خلا بوفاة مصطفى شردى ، وحول تفشى الظواهر الاقتصادية الضارة بالاستقلال الوطنى والتنمية ومصالح الجماهير الفقيرة مثل نهب المال العام وشركات توظيف الاموال وتجارة العملة

وغيرها من الانشطة وارتباط قسم من السلطة والحزب الحاكم بهذه الانشطة ، وايضا استجواب حول ارتفاع الاسعار ومسئولية الحكومة عنه ، وان كانت هذه الاستجوابات لم تناقش بسبب أن المواعيد التي حددتها الحكومة لها تأتى في فترات العطلة أو بعد انتهاء الدورة البرلمانية مما أدى إلى أتهام حزب الوفد للحكومة بالتسويف وانها تلجأ إلى هذه الطريقة لاسقاط الاستجوابات .

وشملت طلبات الاحاطة والاسئلة مجالات كثيرة مثل الاهتمام بالاثارة والمطالبة بوزارة مستقلة لها ، والتعديات على الاراضى المملوكة للدولة ، والاوضاع المتعلقة بالتجنيد بالنسبة للمهاجرين المصريين في الخارج ، ودور البنوك الوطنية والاستثمارية في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادى ، وقواعد صرف المعاشات لبعض العاملين بالدولة ، وعدد المعتقلين بسبب نشاطهم السياسى ابان تولى زكى بدر لوزارة الداخليه وعدد الاحكام الصادرة لصالح المعتقلين ولم تنفذ ، واحداث الفتنة الطائفية في المنيا وابو قرقاص ، كما غطت اسئلة نواب الوفد بعض القضايا ذات الابعاد الخارجية مثل الشائعات عن هجرة اليهود السوفيت إلى اسرائيل عن طريق الاراضى المصرية ، والضغط على قيادات النقابة العامة لعمال النسيج لاجبارها على العودة إلى اجتماعات الاتحاد الدولى للنسيج بالقاهرة بعد انسحابها احتجاجا على وجود وفد اسرائيلى بالمؤتمر ، وكذلك الانباء عن قيام اسرائيل ببناء سدود على النيل الازرق بأثيوبيا .

وقد وافق نواب الوفد على مشروع قانون التجارة البحرية ، إلا انهم رفضوا بيان الحكومة في شهر فبراير لاصرارها على تجاهل مطالبهم بشأن الغاء كافة الاوضاع المقيدة للحريات ، كما رفضوا مشروعها للموازنة الذى قدم في شهر مايو ، كذلك اعترض نواب الحزب على تفويض رئيس الجمهورية بقرارات لها قوة القانون في مجال اعتمادات التسليح والانتاج الحربى ، وصرح رئيس الهيئة البرلمانية للوفد ان هذه مسألة مبدأ وليس لها علاقة بشخص رئيس الجمهورية .

وقد اعرب نواب الوفد عن ارتياحهم لاقصاء وزير الداخلية السابق زكى بدر ، واعلنوا ترحيبهم بالوزير الجديد محمد عبد الحليم موسى وبطمعة اختياره باعتبار أنه اختيار للاسلوب الهادىء والحوار المتبادل ، كما قام رئيس الهيئة البرلمانية الوفدية بزيارة وزير الداخلية الجديد ، وتقديم التهنئة له باسم نواب الوفد .

(٢) وفيما يتعلق بالنشاط الجماهيرى ، فقد انتظمت الندوات الاسبوعية للوفد بالعاصمة ، ودار معظمها حول موضوعات سياسية تتعلق بمسألة الديمقراطية والاصلاح السياسى مثل : (تعديل الدستور ، تجاهل احكام القضاء ، الغاء قانون الطوارىء ، ديكتاتورية النظام الحاكم ، سيادة القانون وحقوق الانسان ، انقاذ مصر من ازمتها ، ازمة الانسان المصرى وعدم الانتماء ، مقاطعة الانتخابات ، ... الخ) كما تناولت موضوعات اقتصادية واجتماعية متعددة : (بيع الشركات الخاسرة في القطاع العام ، الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى في مصر ، تلوث البيئة ، مشروع هضبة الاهرام ، اسباب تدهور الفنون ، دور صحف المعارضة في الميزان ، ... الخ) . وايضا شملت هذه الندوات العديد من القضايا الخارجية (مؤامرة لحرمان مصر من مياه النيل ، هجرة اليهود السوفيت ، القضية الافغانية ، ازمة الخليج وحقوق الانسان ، الغزو العراقى للكويت .. الخ) ، كما نشطت لجان الوفد في المحافظات في عقد الندوات التى تناولت موضوعات عديدة إلا انها ركزت في الاساس على قضايا الدستور والحريات ، والقوانين المتعلقة بالعملية الانتخابية ، ودار بعضها حول الغزو العراقى للكويت والقضية الفلسطينية . وقد شارك في معظم هذه الندوات عدد من قيادات الوفد وأعضاء الهيئه العليا ، وعقد معظمها في محافظات الوجه البحرى والاسكندريه وبورسعيد وأن كانت قد امتدت هذا العام لتشمل ايضا محافظتى اسيوط واسوان بالوجه القبلى . ووفقا لما ذكرته صحيفة الوفد فقد تميزت هذه الندوات بمشاركه جماهيرية كبيرة وأن كان يصعب التأكد من مدى صحة هذا القول . كما عقدت بعض المؤتمرات الشعبية مثل المؤتمر الذى عقد في مارس في طنطا وحضره فؤاد سراج الدين . وقد قرر الحزب في ١٣ ديسمبر تشكيل قوافل سياسيه من أعضاء الهيئه العليا واللجان المتخصصه بالحزب للالتقاء بجماهير المحافظات وشرح الوضع السياسى والاقتصادى بعد الانتخابات .

(٣) اما فيما يتعلق بموقف الوفد من انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ ، فقد تميز بقدر غير قليل من التشدد فيما يتعلق بمطالبات الحزب بشأن القوانين المنظمة للعمليه الانتخابية وبأهمية توافر الضمانات الكافية لنزاهة الأنتخابات وعملية الممارسة الديمقراطية بشكل عام . وقد بدأ الاهتمام بانتخابات مجلس الشعب عقب صدور حكم المحكمه الدستورية العليا في ١٩ مايو ببطلان مجلس الشعب القائم منذ انتخابه نتيجة لعدم دستورية المادة الخامسة مكرر من قانون انتخابات مجلس الشعب التى تنص على انتخاب عضو بالاسلوب الفردى في كل دائرة وانتخاب باقى الاعضاء الممثلين للدائرة بالقوائم الحزبية ، ومنذ ذلك الحين تعددت المطالبات على صفحات جريدة الوفد بضرورة حل مجلس الشعب بقرار جمهورى لبطلان تشكيله وبأعادة النظر في الدستور والقوانين المكملة له من خلال جمعية تأسيسية أو بتشكيل لجنة قومية ، اضافة إلى المطالبة بالغاء قانون

الطوارىء وضرورة تخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى ، كما ظهرت بعض المطالب بأن تجرى الانتخابات تحت أشراف وزارة محايدة تضم جميع الاحزاب ويشرف عليها القضاء وهو المطلب الذى تطور بعد ذلك إلى التلويح بطلب أشراف دولى على الانتخابات فى حالة رفض الاشراف القضائى الكامل ، ورغم نفى رئيس الحزب فيما بعد أن هذا المطلب يعبر عن رأى الحزب إلا أنه اعطى الدلالة على سيادة اجواء من التشكك وعدم الثقة .

وبعد أن تقرر اجراء استفتاء على حل مجلس الشعب فى ١١ اكتوبر ، شنت صحيفة الوفد حملة عنيفة ضد الاستفتاء معتبرة أنه كان يكفى أصدار قرار من رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين لانتخابات مجلس الشعب ، وأن الاستفتاء باطل لأن الهيئة القضائية فيما تصدره من احكام تكون نائبة عن الشعب وممثله له طبقا للدستور مما لايجوز معه عرض ما تقضى به الاحكام مرة أخرى على الشعب ، كما أن الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا نهائية وملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة ، وعلى ذلك فان المجلس منعدم الوجود منذ لحظة نشر الحكم ، وأن الاستفتاء من الممكن أن يعرض البلاد إلى كارثة أنهيار دستورى إذ بقى هناك الاحتمال - ولو على المستوى النظرى - أن تجىء الاجابة بنعم على بقاء المجلس المحكوم بعدم دستوريته ، وأكدت صحيفة الوفد أن الاستفتاء بهذا الشكل يؤدى إلى زعزعة وهز الاحكام القضائية وأن الهدف منه هو اعلاء شأن السلطة التنفيذية إزاء السلطة القضائية . وقد ترجم الوفد هذا الموقف المعارض فى انفراد رئيسه فؤاد سراج الدين من بين رؤساء احزاب المعارضة بعدم ادلائه بصوته فى هذا الاستفتاء ، وقال « أن الاستفتاء غير ضرورى وأن حكم المحكمة الدستورية يكفى وانا اؤيد الحل » ، ويمكن القول أن موقف حزب الوفد من هذا الاستفتاء يندرج ضمن موقفه العام الذى ينادى بالاصلاح الدستورى وبأهمية وضرورة احترام احكام القضاء واستقلاليته كشروط للتوازن بين السلطات الثلاث فى الدولة ، كدعامة أساسية لقيام حياة ديمقراطية سليمة ، كما أن الاحكام القضائية واحترام تنفيذها هى أحدى أهم ادوات حزب الوفد فى مواجهاته مع السلطة الحاكمة .

ومنذ أن بدأ الحديث عقب حكم المحكمة الدستورية العليا عن تكوين لجنة لمراجعة قوانين الانتخابات بدأت صحيفة الوفد فى توجيه حملة من الانتقادات حول عمل اللجنة وسريتها وانفراد الحكومة بوضع التعديلات الجديدة لقانون انتخابات مجلس الشعب بدون استطلاع آراء كبار رجال القضاء واساتذة الجامعات والمستقلين والاحزاب والقوى السياسية القائمة ، باعتبار أن ذلك يمثل تجاهلا لمبدأ التعددية السياسية الذى نص عليه الدستور ، وفى محاولة لمواجهة القانون الذى تعده الحكومة قام حزب الوفد بالاشتراك مع احزاب التجمع والعمل والاحرار وجماعة الاخوان المسلمين باعداد مشروع قانون جديد لممارسة الحقوق السياسية ، وقد حافظ هذا المشروع على الابواب والمواد الموجودة فى القانون الاصلى إلا أنه ادخل عليها بعض التعديلات الجوهرية التى تعبر عن الاصلاحات والضمانات التى تطلبها احزاب المعارضة ومن أهمها النص على اعطاء المجلس الاعلى للقضاء الاشراف الكامل على العملية الانتخابية بما فى ذلك انتداب القضاة وتشكيل اللجان واعتماد النتائج والامر باعادة الانتخاب . كما نص على نقل تبعية إدارة الانتخابات من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل ، وأن يكون جميع رؤساء اللجان العامة والفرعية من اعضاء السلطة القضائية ولو أقتضى الامر إجراء الانتخابات فى أكثر من يوم ، إضافة إلى مطابقة كشوف الانتخابات لسجلات السجل المدنى والنص على ضمانات التصويت باشتراط البطاقة الشخصية أو العائلية والتوقيع أو البصمة أمام أسم الناخب . وقد قامت الاحزاب المشتركة فى أعداد هذا المشروع بتقديم صورة منه إلى رئيس الجمهورية باعتبار أنه يمثل السلطة التشريعية الوحيدة - طبقا للدستور - فى غيبة مجلس الشعب .

وقد تبلور موقف الوفد عقب اصدار القوانين المنظمة للعملية الانتخابية بقرارات جمهورية بقوانين ، حول عدد من المقولات الرئيسية ، من أهمها :

(أ) أن قانون مباشرة الحقوق السياسية لم يتضمن أى من الضمانات التى طالبت بها المعارضة وبخاصة الأشراف القضائى الكامل ، وأن هذا يعنى وجود النية المسبقة لعدم الحياد فى الانتخابات والتلاعب بالنتائج ، فضلا عن أن القانون بالصورة التى صدر بها غير دستورى على أساس أن المادة (٨٨) من الدستور تنص على اشراف القضاء على العملية الانتخابية وأن هذا الاشراف ينصرف إلى الاشراف على مباشرة العملية الانتخابية نفسها ، وذلك فى مواجهة الرأى الحكومى القائل بأن الاشراف يعنى الرقابة والمتابعة ، وعلى هذا فأن وجود احد القضاه رئيسا للدائرة مع رئاسة موظفى الحكومة والقطاع العام لمعظم الدوائر الفرعية [طبقا للمادة (٢٤) من القانون الصادر بمباشرة الحقوق السياسية والمكمل لقانون الانتخاب] أنما هو اخلال بالنص الدستورى مما يؤدى إلى الطعن فى شرعية المجلس القادم ، اما القول بأن عدد القضاء لايكفى للاشراف على كل اللجان الفرعية البالغ عددها ٢٣ ألف لجنة فقد وصف بأنه قول غير مقنع لانه يمكن تقليص عدد اللجان بزيادة عدد الناخبين المقيدين بكل لجنة من ٥٠٠ ناخب إلى ١٠٠٠ ناخب أو ١٥٠٠ ناخب على سبيل المثال ، وتجميع كل ثلاث لجان فى مركز انتخابى واحد وبذلك يمكن اجراء

الانتخابات في يوم واحد وتحت اشراف قضائي كامل .

(ب) أن قانون تقسيم الدوائر قد وضعته الحكومة سرا قياسا على رغبات ومصالح الحزب الوطني اضافة إلى عدم الاعلان عن هذا التقسيم إلا في وقت متأخر وعدم اطلاع المعارضة عليه ، فضلا عن انه لم يتم الاستجابة لمطلب تعديل وتنقية جداول قيد الناخبين ومطابقتها لسجلات السجل المدني وبذلك فأنه ليس هناك تطابق بين الهيئة الناخبة ومن لهم حق التصويت ، كما أن الابقاء على الجداول بوضعها القديم يوفر الفرصة للتلاعب والتزوير باشكال مختلفة .

(جـ) أن النص في الدستور على قيام مجلس الشعب بترشيح رئيس الجمهورية وعدم قدرة الحزب الوطني على خوض انتخابات نزيهة من الاسباب الاساسية لعدم توافر الضمانات الانتخابية ، وأن الحزب الوطني حريص في كل الاحوال على الحصول على نسبة لاتقل عن ٨٠٪ من مقاعد مجلس الشعب لتمرير مسألة الولاية الثالثة لرئيس الجمهورية التي تحل في ١٩٩٣ .

في ظل هذه الأجواء أعلنت الهيئة العليا للوفد في ١٦ أكتوبر قرارها بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب وفصل العضو الذي يشارك في الانتخابات ، وأعقب ذلك انعقاد المؤتمر المشترك للمعارضين في ٢٠ اكتوبر بمقر حزب الوفد ، والذي أعلن من خلاله مقاطعة كل من احزاب الوفد والعمل والاحرار وجماعة الاخوان المسلمين للانتخابات ، وطبقا لصحيفة الوفد فان قرار الوفد بالمقاطعة قد اتخذ بحضور ٤٥ عضوا من اجمالي اعضاء الهيئة العليا البالغ عددهم خمسون عضوا ، وقد تغيب خمسة اعضاء بسبب السفر أو المرض ، وايد القرار ٤٣ عضوا بينما عارضه اثنان هما ياسين سراج الدين وعلوى حافظ .

وقد تميز موقف الوفد بالحزم في تطبيق قرار المقاطعة فقام رئيس الحزب بفصل ٤٢ عضوا قدموا اوراقهم للترشيح كان من بينهم علوى حافظ وعشرة نواب آخرين ، كما تم فصل منى مكرم عبيد عضو الهيئة العليا في ١٠ ديسمبر بعد قبولها للتعيين في مجلس الشعب الجديد ضمن الاعضاء العشرة الذين يعينهم رئيس الجمهورية ، ولم تشمل قرارات الفصل احمد طه الذي تقدم للترشيح رغم انه كان ضمن اعضاء الهيئة البرلمانية للوفد على اساس انه لم يكن عضوا في الحزب وانما هو متعاطف مع الحزب ويعمل بالتنسيق معه واحتفظ لنفسه منذ البداية بحق الخروج في أي وقت .

وفي هذا السياق كان هناك حرص واضح على تأكيد عدم اشتراك الوفد في الانتخابات بأى شكل من الاشكال ، فأعلن رئيس الحزب في ٢٩ اكتوبر عدم صحة المزاعم التي ترددها صحف الحكومة حول امكانية اشتراك الوفد في الانتخابات وتواكب ذلك مع لقاء فؤاد سراج الدين مع رئيس الجمهورية ، والذي اثار الكثير من التكهنات قبل أن يعلن أن اللقاء لم يتطرق إلى موضوع الانتخابات ، وأن كان من الممكن القول أن هذا اللقاء كان من الصعب أن ينتج عنه موقف بديل للوفد إذ أن ذلك كان سيلحق ضررا كبيرا بمصداقيته فيما بعد . وحول ما اثير عن اشتراك بعض الوفديين في الانتخابات وتصريحات وزير الداخلية بأن الوفد له ٨١ مرشحا وأنه اعترف بأربعين مرشحا منهم حين أصدر قرارات بالفصل لم تشملهم ، ثم القول بأن هنالك ١٤ مرشحا منتميا للوفد قد نجحوا في الانتخابات ، أكد الوفد على لسان سكرتيره العام ابراهيم فرج أن الوفد قد قاطع الانتخابات فعليا ولا علاقة بينه وبين المرشحين من قريب أو بعيد ، وأن بعض من تقدموا للترشيح سبق فصلهم من الوفد منذ سنوات ولا ينتمون إلى الحزب كما تم فصل البعض الآخر لمخالفتهم للقرار . كما أكد السكرتير العام للوفد بعد انتهاء الانتخابات على عدم التراجع في قرارات فصل الاعضاء المنشقين عن الحزب سواء الفائزين أو الراسبين ، وقال أن قرارات الفصل نهائية وأن لا أحد من نواب مجلس الشعب يملك التحدث في البرلمان باسم حزب الوفد ولا يملك احد الزعم بوجود هيئة برلمانية وفدية داخل مجلس الشعب . ويبدوا أن قرارات الفصل والتأكيدات الحازمة بعدم مشاركة الحزب في الانتخابات كانت جزءا من محاولات الوفد للاحتفاظ بهيبته خاصة وأنه كان يسعى للظهور بمظهر الحزب الكبير الذي يعمل من أجل تعميق الديمقراطية ويهدف إلى تحقيق الصالح العام للبلاد دون النظر إلى المصالح الحزبية الضيقة .

أما الاسباب التي اعلنها الوفد لقراره بالمقاطعة فقد وردت في البيان المشترك للمعارضة بمقاطعة الانتخابات ، كما عبر عنها على صفحات جريدته ، ويمكن اجمالها في محورين : الاول عدم توافر الضمانات بحرية الانتخابات في ظل القوانين المنظمة للعملية الانتخابية والتي وضعها النظام في سرية مطلقة ، والثاني هو أن الامر يتعلق بالديمقراطية ذاتها ، وأن الوفد والاحزاب المقاطعة معه لا تقبل أن تخدع الامة بالاسهام في اقامة واجهة ديمقراطية زائفة .

وقد تعددت التحليلات التي طرحت لمحاولة تفسير موقف الوفد بالمقاطعة وفهم الدوافع التي ادت اليه ، وانصبت هذه التحليلات في اغلبها على تركيبة القيادة الوفدية من حيث غلبة القانونيين ونزوعهم إلى الضغط القانوني على النظام بعد نجاحهم في الحصول على احكام قضائية هامة من قبل ، أو سيطرة الشيوخ الذين فقدوا القدرة على المنافسة وخوض المعارك الانتخابية ، وتحدث البعض عن العوامل المتعلقة بالتنافس الداخلي على مواقع القيادة والخلافة السياسية في الحزب ورغبة بعض القيادات في حجب البعض الاخر في خوض المعركة الانتخابية وما يصاحبها من نشاط واضواء ،

وركزت مجموعة اخرى من التحليلات على بعض الصعوبات الموضوعية المتعلقة بتوفير العدد اللازم من المرشحين لتغطية الدوائر الانتخابية الفرعية نظـرا للامكانيات البشرية المحدودة لاحزاب المعارضة عموماً . وأن الوفد كان يأمل ـ خاصة بعد موقفه من حرب الخليج ـ فى أعطائه ضمانات بالفوز بعدد معين من المقاعد ، كما ذهبت بعض التحليلات إلى أن الهدف من المقاطعة كان هو الضغط على النظام للاسراع بخطوات الاصلاح السياسى .

والملاحظ بشكل عام أن هذه التحليلات لم تقدم تفسيرا كافيا لهذا القرار ، خاصة وأن معظم الاسباب التى ذكرت كانت قائمة من قبل ولم تؤد إلى نفس النتيجة ، أضافة إلى أن المقاطعة نفسها تمثل نقطة تحول هامة وخروجا حادا على الصيغة التى حرص عليها الوفد منذ نشأته والتى تقوم على ابراز تميزه عن احزاب المعارضة واقامة نوع من التوازن فى علاقته بهذه الاحزاب من جهة والحزب الحاكم من جهة أخرى ، وهى الصيغة التى استطاع الوفد من خلالها أن يحافظ على مواقفه الثابتة تجاه الاصلاح الديمقراطى والتعبير عن ذلك بشكل أكثر حدة من احزاب المعارضة الاخرى فى بعض الاحيان فى الوقت الذى حرص فيه على تأكيد قبوله للاطار العام لنظام الحكم ورغبته فى استقراره .

ويمكن القول أن قرار المقاطعة يمثل علامة على تقليص سياسة التوازن لصالح سياسة جديدة للمواجهة مع النظام السياسى ، يمكن تلمس ملامحها فى الغاء الوفد للاحتفال بعيد الجهاد الذى كان مقررا اقامته فى ١٣ نوفمبر بعد اعتراض وزير الداخلية على وجود مأمون الهضيبى ممثل الاخوان المسلمين كأحد المتحدثين فى الاحتفال ، حيث أعلن فؤاد سراج الدين أن المقاطعة والغاء الاحتفال بعيد الجهاد أنما هى بداية لسياسة جديدة بالمواجهة ضد أى اعتداء على الحريات العامة وعدم التفريط فى أى حق دستورى أو شرعى . وبالنظر إلى الشعور المتزايد لدى حزب الوفد بعدم جدوى المشاركة فى الظروف الحالية ، الامر الذى عبر عن نفسه فى العديد من التصريحات لرئيس الحزب وعدد من قادته ، فانه يمكن فهم المزيد من الابعاد الكامنة وراء قرار المقاطعة . فسعى حزب الوفد للتعبير عن الجناح الليبرالى الاكثر ميلا للنشاط الخاص فى البرجوازية المصرية وقطاعات من الطبقة الوسطى وانصار التوجه الليبرالى والاصلاح السياسى ، يعطى تفسيرا للتأكيد المستمر للحزب على مطالبه بالاصلاح السياسى والدستورى الشامل من زاوية أن تطوير الممارسة السياسية سيؤدى إلى تقليص قبضة الدولة على الشرائح الاجتماعية التى يسعى الوفد لاجتذابها والتى يتنافس على أستقطاب ولائها مع الحزب الوطنى ، كما أنه سيؤدى من ناحية أخرى إلى دعم نفوذ الحزب وتزايد فرصته فى التأثير على سياسات الدولة ورغبته فى اقتسام السلطة معها .

ومع الاخذ فى الاعتبار أن حزب الوفد يحاول أن يطرح نفسه كبديل للنظام السياسى وليس كحزب معارض فقط ، فان يأسه من حدوث تقدم فى مجال الاصلاح السياسى ، وعدم قدرته على مواجهة مؤسسة الدولة التى يستند اليها الحزب الوطنى مع تراجع موقفه فى انتخابات ١٩٨٧ بين قوى المعارضة إلى المركز الثانى بعد التحالف الاسلامى ومن ثم فقدانه لزعامة المعارضة فى مجلس الشعب ، كلها عوامل قد تؤدى مع مضى الوقت إلى أن يفقد الوفد هيبته لدى الجماهير وايضا اداء السلطة ، وهكذا فانه مع تعدد المؤشرات الدالة على حرص النظام السياسى على الاستمرار فى الامساك بمقاليد الحياة السياسية والسيطرة عليها منفردا ، وادراك حزب الوفد لاهمية العملية الديمقراطية كأحد أهم ركائز شرعية النظام وحركته فى الداخل والخارج ، وعدم وجود مزايا هامة يمكن للوفد أن يفتقدها ، بالاضافة إلى تأثر العديد من قادته بأحداث أوروبا الشرقية ، والاحباط الناتج من تجاهل الوفد ولو فى المشاورات بشأن قوانين الانتخابات والذى حدث رغم تقارب المواقف تجاه ازمة الخليج ، فان التحول عن سياسة التوازن واتخاذ قرار المقاطعة يبدو فى هذه الحالة هو الاقرب إلى التوقيع خاصة وأن الوفد لايجيد إلا أساليب العمل الشرعى والبرلمانى ، وبالتالى فان وسيلته الرئيسية فى المواجهة تعتمد بالاساس على محاولة تعريض شرعية النظام السياسى للانكشاف بالامتناع عن المشاركة فى الانتخابات ، وهو ما يفسر إيضا حزم الوفد فى المقاطعة وحرصه على التنسيق مع احزاب المعارضة الاخرى .

وعقب انتهاء الانتخابات اصدرت الهيئة العليا للوفد فى ١٣ ديسمبر بيانا اعلنت فيه رؤية الحزب لهذه الانتخابات ، واكد البيان أن المعركة الانتخابية الاخيرة اثبتت صحة موقف الحزب واصراره على المطالبة بالضمانات الضرورية لحرية الانتخابات ، وأعلن انه لايمكن وصف هذه الانتخابات بالنزاهة وأنها لاتعبر عن رأى الشعب لما شابها من تزوير وتزييف ، وأورد البيان عددا من الاسباب تتركز فيما شاب عملية الفرز من اخطاء عديدة وفى استبعاد اعداد من الصناديق بعد أن ثبت وقوع التلاعب فيها ، كذلك الاخطاء فى جداول قيد الناخبين والتلاعب ببطاقات ابداء الرأى التى شوهدت فى الشوارع والطرقات فى حوزة كثير من المرشحين ، وانتهى البيان إلى القول بأن الشعب ، قد استجاب لدعوة المقاطعة فأحجمت الاكثرية عن الاشتراك فى هذه الانتخابات ، وأن بعض المرشحين فازوا بنسبة لاتتعدى ٣٪ من اصوات المقيدين فى جداول الانتخاب ، وعلى ذلك فان هذا المجلس لا يمثل الشعب وهو نفس المعنى

الذى عبرت صحيفة الوفد بأن هذا « مجلس الاقلية » .

(٤) وعلى صعيد العلاقة مع احزاب وقوى المعارضة الاخرى ، كان الموقف من الانتخابات من اهم محاورها ، وبالنسبة إلى حزب الوفد ، بدأت صحيفته بالدعوة إلى التضامن بين احزاب المعارضة بشأن الموقف من الانتخابات فى وقت مبكر ومن قبل أن يصدر حكم المحكمة الدستورية العليا الذى أدى إلى حل المجلس ، ثم خرجت هذه الدعوة للتنسيق إلى الواقع العملى فى يونيو مع اشتراك حزب الوفد واحزاب التجمع والعمل والاحرار فى اعداد الصياغة المشتركة لمشروع قانون مباشرة الحقوق السياسية ثم وصل هذا التنسيق إلى ذروته مع عقد المؤتمر المشترك للمعارضة فى ٢٠ اكتوبر .

والملاحظ فى هذا الشأن أن الوفد قد اتخذ قراره بالمقاطعة فى ١٦ اكتوبر وقبل أن يتقرر الموقف النهائى لحزب العمل بالمقاطعة فى ١٩ اكتوبر ، إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود اتصالات مسبقة فى هذا الشأن ومن المرجح أن سبق الوفد باعلان قراره ربما يعود إلى حرصه على اثبات اصالة موقفه باعتباره موقفا مبدئيا دفاعا عن الديمقراطية ، وايضا بهدف طمأنة احزاب المعارضة الاخرى ، حيث كان هناك شعور بالقلق لدى حزب العمل من أن يعدل حزب الوفد عن المقاطعة فى حالة تقديم بعض الضمانات له بنجاح عدد معين من مرشحيه ، وقد تولد هذا الشعور نتيجة لتوافق موقف الوفد مع الموقف الرسمى من ازمة الخليج ، ووجود بعض التقديرات بأن هناك احتمالاً لأن يلجأ النظام لمثل هذه الوسيلة لافساد فكرة المقاطعة نفسها ، حيث يحتفظ النظام السياسى بواجهة الديمقراطية والتعددية ويحتكر الوفد تمثيل المعارضة فى المجلس أو يقودها ، وتبدو اطراف التحالف الاسلامى فى حالة عدم مشاركتها وكأنها قد خشيت من دخول الانتخابات للخوف من عدم احراز عدد مناسب من المقاعد نتيجة للعوامل المتعلقة بموقفها من ازمة الخليج .

وهكذا يمكن القول بأن قرار الوفد بمقاطعة الانتخابات لعب دورا حاسما فى بلورة الموقف المشترك الذى اعلنته المعارضة ونجاحها فى التنسيق فى هذا الصدد ، ويعود ذلك إلى التغير الذى لحق بموقف الوفد بالنسبة لاستراتيجيته فى العمل السياسى وعلاقته بالنظام اكثر منه إلى تغيير فى موقفه بالنسبة لاحزاب المعارضة الاخرى ، حيث جرت من قبل محاولات للتنسيق مع احزاب المعارضة سواء للمقاطعة فى انتخابات ١٩٨٤ ، أو النزول على قائمة موحدة عام ١٩٨٧ وكان انسحاب الوفد منها أو عدم رغبته فى السير بها إلى النهايةهى العامل الرئيسى لافشالها .

وبرغم خروج حزب التجمع على هذا التحرك المشترك للمعارضة ، إلا أن ذلك لم يثر الكثير من الاهتمام لدى حزب الوفد وصحيفته ، وصرح فؤاد سراج الدين فى المؤتمر المشترك للمعارضة بان موقف حزب التجمع لايؤثر على المقاطعة فى شيء ، وقد راحت صحيفة الوفد تصف الاحزاب الصغيرة التى شاركت فى الانتخابات وهى الامة ومصر الفتاة والخضر والاتحادى بأنها احزاب هامشية ، كما اطلقت عليها وصف « احزاب الأنابيب » للدلالة على انفصالها عن الجماهير وعدم تواجدها بشكل فعلى فى الشارع .

وبالرغم من التعاون الذى ميز العلاقات بين الوفد واطراف التحالف الاسلامى ازاء الموقف من الانتخابات إلا أن ذلك لم يخل من توجيه الانتقادات بسبب اختلاف المواقف من ازمة الخليج خاصة بين حزب الوفد وحزب العمل وإن بدا أن هناك نوعا من الحرص على عدم التصعيد فى هذا المجال .

(٥) وفى المقابل فان العلاقة بين حزب الوفد والحكومة لم تستمر على وتيرة واحدة ، فقد قابل حزب الوفد اقالة وزير الداخلية السابق زكى بدر فى بداية العام بكثير من الارتياح واعلن أن هذا القرار يلتقى مع نبض الشارع مع التأكيد على انه خطوة تحتاج لخطوات اخرى لدعم الديمقراطية والبدأ بالاصلاح السياسى ، كما رحب الوفد بالوزير الجديد محمد عبد الحليم موسى الذى علق على علاقته بحزب الوفد الطابع التعاونى بشكل عام ، كما لقيت سياسة النظام تجاه ازمة الخليج تأييدا قويا من حزب الوفد الذى ادان الغزو العراقى للكويت بشكل حاسم منذ البداية وايد ارسال قوات مصرية إلى الخليج واعتبر أن مواقف العراق هى السبب فى دخول القوات الاجنبية إلى الخليج ، إلا أن علاقة الوفد بالحكومة قد شهدت ايضا الكثير من التوتر فى بعض المراحل ، خاصة بعد صدور حكم المحكمة الادارية العليا فى مارس بأحقية ٣٩ نائبا عن حزبى الوفد والعمل بعضوية مجلس الشعب ، ومطالبة الوفد بضرورة تنفيذ الحكم ، وكذلك عقب حكم المحكمة الدستورية العليا فى مايو والمطالبة بضرورة حل مجلس الشعب . ثم الموقف من الاستفتاء ومقاطعة الانتخابات ، كما كان الحزب الوطنى ونظام الحكم بشكل عام محلاً للنقد الشديد من جريدة الوفد ابان المعركة الانتخابية ، والتى ركزت على أن الحزب الوطنى « يلاعب نفسه » بعد انسحاب المعارضة من الانتخابات وأن المعارضة ستؤدى إلى كشف وابراز اتجاه النظام إلى نظام الحزب الواحد ، كما ركزت الصحيفة على توجيه النقد إلى الحزب الوطنى « وفساده » وفشل حكومته فى تقديم الخدمات ، والتدهور الاقتصادى المستمر « وارتفاع الاسعار وتفشى البطالة ، كما اكدت بشكل خاص على اخبار الصراعات والانشقاقات فى الحزب الوطنى خاصة فيما يتعلق باعداد قوائم المرشحين .

جـ - الخطاب السياسى :

أكد الخطاب السياسى للوفد عام ١٩٩٠ على اهمية واولوية الاصلاح السياسى كمدخل اساسى وشرط ضرورى لأى عملية اصلاح اقتصادى أو اجتماعى أو ثقافى وساد القول بأن النظام الدستورى المصرى يلغى من الناحية العملية مبدأ الفصل بين السلطات وان الوزارة تحولت إلى هيئة تابعة لديوان رئاسة الجمهورية ، وأن السلطة التشريعية المتمثلة فى مجلس الشعب اضحت فرعا من الحزب الحاكم اضافة إلى محاولات السلطة التنفيذية للغض من الاحكام القضائية . وأن الديمقراطية الحالية فى مصر ليست إلا عملية مظهرية زائفة لاتسمح بتبادل الادوار بين اطراف العملية السياسية وأن الحكم فى جوهره قائم على نظام الحزب الواحد ، فالحكومة حريصة على تحجيم المعارضة فى نسب محددة داخل مجلس الشعب بغض النظر عن الوسائل التى يتم عبرها هذا التحجيم ، وعلى ذلك احتلت المطالبة بتغيير الدستور على يد هيئة منتخبة المكانة الاولى فى المطالبات المتعلقة بالاصلاح السياسى على ان يتم مراعاة التوازن بين السلطات الثلاث وحدود كل منهما ، والغاء محكمة القيم والمدعى العام الاشتراكى وقانون الطوارىء وكل القوانين المقيدة للحريات ، كذلك الغاء نسبة ال ٥٠٪ عمال وفلاحين باعتبارها تمثل قيدا على حرية الشعب فى اختيار ممثليه فى الوقت الذى لاتعطى فيه أى ميزة لجموع العمال والفلاحين حيث لم يثبت أن ممثلى العمال والفلاحين كانوا احرص من غيرهم على مصالح هذه الفئات . وخلال فترة انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ كانت المطالبة بالاصلاح السياسى والدستورى الشامل وما يندرج تحت هذا الاصلاح من قضايا فرعية وتفصيلات هى محور كل التصريحات والبيانات الصادرة عن الحزب وكذلك دارت حولها معظم المواد المنشورة بصحيفة الوفد ، وفى هذا السياق تم التركيز بشكل واضح على أن طريقة انتخاب رئيس الجمهورية من خلال مجلس الشعب هى السبب الاساسى فى عدم توافر الضمانات المطلوبة فى قوانين الانتخابات ، واصبحت المطالبة بتغيير النص الدستورى المتعلق بطريقة اختيار رئيس الجمهورية وبأن يكون اختياره عن طريق الشعب وليس عن طريق نواب يختارهم رئيس الجمهورية بنفسه فى مقدمة مطالب الاصلاح الدستورى .

ومن ناحية أخرى أكد خطاب الوفد هذا العام على أن تحقيق أى تقدم فى المجال الاقتصادى انما هو رهن الاصلاح السياسى والدستورى اذ أن هذا الاصلاح هو الذى يوفر المناخ الصالح للاستثمار وانطلاق الطاقات والكفاءات ويؤدى إلى التخلص من روح السيطرة والاحتكار التى تسود الحياة الاقتصادية ، مما يقتضى الغاء كل القوانين الاستثنائية كما اعتبر الخطاب الوفدى أن المشكلة تكمن فى وجود بعض القوى الضاغطة والمقاومة للاصلاح الاقتصادى وهى العناصر الادارية المستفيدة من تدهور القطاع العام ، ومن هذا المنطلق هاجم عدم تنفيذ الحكومة لما أعلنته من بيع المشروعات الخاسرة فى القطاع العام والمشروعات التابعة للمحافظات ، واصلاح الهياكل المتعثرة ، كما ابدى تشككه فى قدرة الحكومة على تنفيذ مشروع الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى ، وان كان الخطاب الوفدى قد اهتم ايضا ، خاصة من خلال نوابه فى مجلس الشعب بمشكلة عدم التوازن بين الاجور والاسعار .

وإلى جانب ذلك ركز خطاب الوفد عام ١٩٩٠ على عدد من القضايا التى ربط بينها وبين الممارسة الديمقراطية بشكل أو بآخر :

(١) كانت الاحكام القضائية الصادرة لصالح أعضاء المعارضة بدخول مجلس الشعب ، ثم الحكم بعدم دستوريته ، مناسبة شن الوفد من خلالها حملة واسعة أكد فيها على قيام الحكومة بتزوير الانتخابات وتجاهلها للاحكام القضائية ، كما أعاد التأكيد على المطالبة بالاصلاح السياسى باعتبار أن ، القضية ليست تنفيذ حكم قضائى ، وانما تغيير الفلسفة التى يقوم عليها نظام الحكم وأن مصر فى حاجة ماسة إلى تحول سياسى واقتصادى واجتماعى يستند فى الاساس على تغيير الدستور

(٢) ادان الوفد بقوة حادث اغتيال الدكتور رفعت المحجوب فى ١٢ اكتوبر ، وأكد أن العنف لا يصلح طريقاً للحوار ، إلا أنه أكد فى هذه المناسبة فشل قانون الطوارىء فى مواجهة ظاهرة العنف ، وشدد الخطاب الوفدى على أن اهدار حقوق الشعب وغياب الديمقراطية هى التى تؤدى إلى ظهور بؤر التطرف و ، أن الديمقراطية هى الأمان ضد هذه الاعمال المخربة ، .

(٣) اهتم خطاب الوفد بالاحداث الخارجية خاصة تلك المتعلقة بموجة التغيرات الديمقراطية فى العالم ، وفى بداية العام احتلت احداث اوروبا الشرقية والتعليق عليها جانبا مهما من خطاب الوفد مع التأكيد على أن كثيراً من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى عانت منها اوربا الشرقية نجد لها مثيلا فى مصر ، وأن عهد الدولة القائمة على حزب واحد يحتكر السلطة للأبد قد انتهى . كما لوح الخطاب الوفدى فى هذا المجال ايضا بأن استمرار الضغوط التى يمارسها النظام فى الحياة السياسية وعدم تمكينه عملية الديمقراطية من النمو والتطور لن يكون البديل لها الا اعمال العنف سواء من القوى السياسية الاخرى أو الانفجار الشعبى .

(٤) كما ركز الخطاب الوفدى بشكل واسع النطاق على

ازمة الخليج والغزو العراقي للكويت وأكد على الوقوف مع الشرعية وضرورة احترام المواثيق الدولية ورفض العدوان على اراضي الغير كما اعتبر الوفد أن الغزو العراقي هو السبب في الاستعانة بالقوات الاجنبية وأشاد بالدور الذى تقوم به القوات المصرية في دعم وحماية المملكة العربية السعودية . ومن الناحية الاخرى اكد الخطاب الوفدى بشدة على أن ممارسات النظم الفردية والشمولية تؤدى إلى هذه المغامرات التى تدفع الشعوب ثمنها ، وأكد أن الديمقراطيه هى سبيل امن الوطن .

(٥) كما اهتم الخطاب الوفدى بعدة قضايا اخرى تتعلق بالامن القومى والسياسة الخارجية ، فاهتم بشكل واضح بمشكلة مياه النيل والانباء التى ترددت عن عزم أثيوبيا على بناء بعض السدود على النيل الازرق بمساعدة اسرائيل ، وطالب باتخاذ إجراءات واضحة وسريعة في هذا المجال وذلك من خلال نواب الوفد في مجلس الشعب ، وايضا من خلال الصحيفة وتصريحات قادة الحزب ، وفى هذا السياق حظيت مشكلة هجرة اليهود السوفييت ايضا ، بقدر كبير من الاهتمام .

٣ ـ التحالف والقوة الاسلامية :

أ ـ مقدمـــة :

يستعرض هذا الجزء نشاط القوى السياسية الاسلامية سواء تلك العاملة فى اطار الشرعية أى أطراف ، التحالف الاسلامى ، وهى حزب العمل الاشتراكى ، وجماعة الاخوان المسلمين ، وحزب الأحرار . أو تلك المحجوبة عن الشرعية ، والتى تتمثل في الجماعات الاسلامية الراديكالية المتعددة ، والتى تتمثل أساساً فى تنظيم الجهاد ، والتى يطبع العنف سلوكها اكثر من أية قوى سياسية أخرى على الساحة المصرية ونظراً لأن التطورات التنظيمية والايديولوجية فى نشاط تلك القوى الاخيرة ـ أى القوى الراديكالية ـ لم تخرج عام ١٩٩٠ ـ بشكل عام ـ عن الاطار الذى سبق تحديده في العدد السبق الذى تناول تلك الجوانب عن عام ١٩٨٩ ، فإن تناولها هذا العام سوف يقتصر على سرد أهم ملامح نشاطها السياسى والذى اتسم بدرجة عالية من العنف ، وكذلك موقفها من أهم أحداث العام ، أى حرب الخليج .

لقد بدأ عام ١٩٩٠ باقالة وزير الداخلية السابق زكى بدر بعد نزاع طويل مع كافة الاحزاب والجماعات المعارضة ، واثر ذلك ما نشرته جريدة الشعب ، لسان حال حزب العمل ، من الفاظ غير لائقة تحدث بها اللواء زكى بدر عن بعض قيادات احزاب المعارضة وبعض الصحفيين والكتاب . وتلا ذلك حادث الاعتداء على الاتوبيس الاسرائيلى فى الاسماعيلية ، ثم احداث الفتنة الطائفية فى المنيا واسيوط والفيوم . وجاء حكم المحكمة الدستورية في ١٩ مايو ١٩٩٠ بعدم دستورية قانون الانتخاب السابق لينهى كذلك معركة طويلة بين احزاب المعارضة والحكومة حول دستورية المجلس السابق وصحة عضويته .

ثم تفجرت ازمة الخليج فى شهر اغسطس لتقلب كافة الموازين لتحتل مكأن الصدارة فى الحياة السياسية ؛ وبينما تلك الأزمة تحتدم المخاوف من الحرب تتزايد جاءت حادثة اغتيال د . رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق لتفتح صفحة جديدة من العنف بين الحكومة والجماعات الاسلامية التى اتهمت باغتياله .

ولقد وقع اغتيال د . المحجوب فى نفس اليوم الذى اعلنت فيه نتيجة الاستفتاء على حل مجلس الشعب بالايجاب وما تلا ذلك من اعلان التحالف الاسلامى وحزب الوفد عن مقاطعتهما للانتخابات لعدم استشارتهم قبل اصدار القانون الانتخابى الجديد ولتجاهل الحكومة للضمانات التى طالبت بها هذه الأحزاب من اجل اجراء انتخابات حرة نزيهة .

وفى الواقع ، لا يمكننا أن نتناول التحالف الاسلامى ككتلة واحدة لأن كلا من اطراف التحالف ما يزال يحتفظ بتنظيمه وانتخاباته المستقلة ، ولا يوجد اطار تنظيمى واحد يجمع اطراف التحالف الثلاث سوى لقاءات غير دورية بين زعماء العمل والاخوان والاحرار .

وكما لم يقم التحالف على ، برنامج ، موحد عدا النقاط العشرة التى تم تبنيها خلال انتخابات ١٩٨٧ وعلى رأسها الاتفاق على تطبيق الشريعة الاسلامية تحت شعار ، الاسلام هو الحل ، . وعقب الانتخابات برزت الخلافات فى مواقف اطراف التحالف وإن كانت اكثر حدة بين العمل والاخوان من جهة والاحرار من جهة اخرى . أما الخلافات بين العمل والاخوان فقد برزت نسبيا عام ١٩٩٠ حول الموقف من ازمة الخليج حيث تبنى حزب العمل ورئيس تحرير جريدته عادل حسين موقفا شبه صريح فى تأييده للعراق ، فى مواجهته للقوات الامريكية ، وكذلك ، حقوقه المشروعة ، فى الكويت ولاقت ادعاءات صدام حسين تأييدا واسعا على صفحات الشعب . اما الاخوان فرغم ادانتهم لوجود القوات الامريكية فى الخليج ومطالبتهم بانسحابها ، فانهم لم يتخذوا أية مواقف مؤيدة لصدام حسين بل ادانوا بشدة ، اعتداءه على الكويت ، وما حدث من ، اعمال سرقة ونهب وهتك للاعراض ، وفقا لما ذكرته التقارير الصحفية .

وربما وقع خلاف كذلك حول موقف قيادتى العمل والاخوان من قضية الوحدة الوطنية ودور الاقباط فى مصر وهو ما سوف نتعرض له فيما بعد . ولكن بشكل عام تظل هناك نقاط اكثر للاتفاق بين العمل والاخوان خاصة فيما يتعلق بالاصرار على المطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية ،

ومعاداة الولايات المتحدة واسرائيل واتهامهما بانهما وراء العديد من المشاكل التي تحدث في مصر والعالم العربي والاسلامي .

اما حزب الاحرار فمواقفه في كثير من الاحيان تقترب من مواقف الحكومة ، وفي الوقت الذي تعرض فيه الرئيس مبارك للنقد اكثر من مرة على صفحات جريدة الشعب ايدت صحف الاحرار مواقف الرئيس وكان مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار هو الوحيد من قادة التحالف الذي قبل التعيين في مجلس الشورى عام ١٩٨٩ رغم سقوط كافة مرشحي التحالف في هذه الانتخابات واتهامهم الحكومة بتزويرها .

وعقب تبني النظام الفردي في انتخابات ٩٠ التي قاطعها العمل والاخوان واشترك فيها حزب الاحرار (رغم تعهد رئيسه بمقاطعتها في المؤتمر الصحفي لرؤساء التحالف والوفد الذي عقد في اكتوبر) ، انتهت ضرورة العملية لاستمرار التحالف والخاصة بمشاركتهم في الانتخابات على قائمة واحدة . ولكن المرجح أن يستمر التنسيق بين احزاب التحالف حول القضايا التي يمكن لهم الاتفاق عليها . وان كان هذا التنسيق سيظل اقوى بين العمل والاخوان .

ولا شك أن الانشقاق الذي تعرض له حزب العمل في مارس ١٩٨٩ في اعقاب مؤتمره الخامس كان له بعض التأثير على الحزب .

ولكن التحدي الحقيقي الذي يواجهه العمل هو اثبات قدرته على كسب الجماهير خاصة وان ذلك هو ما يراهن عليه قادة الحزب انطلاقاً من أن « الشعب المصري كله يؤيد الحل الاسلامي وتطبيق الشريعة الاسلامية ».. ولذلك اعد الحزب ، عقب مقاطعته للانتخابات وفقدانه لاحد المنابر الهامة للحركة السياسية (اى مجلس الشعب) خطة للتحرك على المستوى الجماهيري وان كان التساؤل سوف يظل مطروحا حول مقدرة الحزب على تنفيذ هذه الخطط وامتلاكه للادوات الكفيلة بذلك .

غير أن الاخوان ربما كانوا هم اقل اطراف التحالف تأثرا بمقاطعة الانتخابات ، وذلك لكثافة نشاطهم وتواجدهم قبل دخول مجلس الشعب . ومثلما كان قرار الاخوان المشاركة في الانتخابات أحد الوسائل التي رأوها في ذلك الوقت ، ضرورية للوصول إلى هدفهم من « تطبيق للشريعة واقامة الدولة الاسلامية » فان المقاطعة كانت وسيلة اخرى للضغط على الحكومة لتقديم بعض التنازلات للاخوان وعلى رأسها السماح لهم بتكوين حزبهم المستقل ، وممارسة الجماعة لنشاطها بشكل علني وقانوني ، وما تزال قضية دستورية قرار حل الجماعة في١٩٥٤ منظورة امام القضاء المصري .

ب - التطور التنظيمي

يقول حزب العمل الاشتراكي أن تبنيه للخط الاسلامي قد زاد من عضويته لتصل إلى ١٥٠ ألف عضو ، وذلك وفقا لتقدير احد قيادات الحزب الذي اعترف في الوقت نفسه بعدم وجود أية إحصائية دقيقة لأعضاء الحزب الذي يعتمد في الغالب على عدة مئات من الاعضاء النشطين على مستوى الجمهورية . ولذلك فان الرقم السابق لا بد أن يؤخذ بحذر شديد لاعتماده على تقديرات جزافية وربما على عدد الجماهير التي حضرت مؤتمرات حزب العمل .

أما الاخوان المسلمون فلأنهم جماعة « غير شرعية » حتى الآن من وجهة النظر القانونية والرسمية ، فانهم يرفضون الإفصاح بأي حال عن عدد اعضائهم أو طريقة تنظيمهم للجماعة ورغم ذلك صرح احد قيادات الاخوان أن لديهم ما يكفيهم « لاعلان جمعية تأسيسية من بضعة الاف » ، ومن المعروف أن الاخوان المسلمون من انشط الجماعات سياسيا في تجميع الناخبين واعداد بطاقات انتخابية لهم في شهر ديسمبر من كل عام وترى بعض قيادات الاخوان أن نتيجتهم الحقيقية في انتخابات ١٩٨٧ كانت ٣٣ ٪ من نسبة الاصوات مما يدفع البعض إلى الوصول بأعضاء جماعة الاخوان المسلمين والمتعاطفين معهم إلى مليون عضو ولكن الاغلب أن هذا الرقم مبالغ فيه .

أما حزب الاحرار فيدور حول شخص رئيسه ، ويفتقد إلى جماهير تسانده ، وربما يعود ذلك لعدم وضوح أي فكر يميز حزب الاحرار عن بقية الأحزاب الأخرى ، فهو حزب إصلاحي بالدرجة الاولى ليست له مواقف ثابتة بقدر ما تتحكم فيه الظروف السياسية التي يحاول استغلالها لتحقيق اى انتشار جماهيري ولو اقتصر ذلك على الناحية الاعلامية وحسب . ويشكو الحزب من نقص الكوادر والتشكيلات الحزبية وعدم وجود اى قيادات اخرى بجانب مصطفى كامل مراد .

والغالب ان الانشقاق الذي تعرض له حزب العمل في العام الماضي لم يؤثر على تشكيلات الحزب او اداء مختلف أجهزته التنظيمية حيث انتظمت اجتماعات لجنتيه العليا والتنفيذية ومن ناحية اخرى واصل الحزب حملته على المنشقين واتهامهم « بالبلطجة » والاعتماد على الحكومة في الاستيلاء على مقر حزب العمل بحدائق القبة . ورغم التأثيرات الاعلامية التي أحدثتها البيانات التي أصدرها أحمد مجاهد فقد فشل المنشقون عن حزب العمل في احتلال مكانة حزب العمل برئاسة ابراهيم شكري الذي مازال الجميع يتعاملون معه - بما في ذلك رئاسة الجمهور وبقية الاحزاب - على انه القيادة الشرعية لحزب العمل . كما فشل المنشقون

- رغم اصدارهم لصحيفة « المعارضة » التى تتحدث باسمهم - فى تقديم بديل لحزب العمل او اثبات انهم الممثلون الحقيقيون له ، رغم عقدهم لما سمى « بالمؤتمر السادس لحزب العمل » الذى نصب احمد مجاهد نفسه فيه رئيسا للحزب وتم انتقاء اعضاء اللجنة التنفيذية واصدر قادة الانشقاق عدة بيانات ابدوا فيها سياسة الحكومة تجاه ازمة الخليج ، وكذلك المشاركة فى الانتخابات ومن بين ٢٢ مرشحا نجح ثلاثة بينما فشل احمد مجاهد فى النجاح فى دائرته . غير أن نجاح هؤلاء الثلاثة (فى ظل النظام الفردى للانتخابات) يمكن أن يعزى إلى شخصية المرشحين وقدتهم على كسب الأصوات قبل اى شىء آخر .

وقد اتهم ابراهيم شكرى الحكومة باستخدام مقر حزب العمل بالحدائق ، لابتزاز الحزب ، واجباره على تعديل ما أسماه ، بمواقف حزب العمل الاسلامية المبدئية ، وهاجم د . يوسف والى الامين العام للحزب الوطنى لسماحه للمنشقين بعقد مؤتمر باسم حزب العمل فى بنك الائتمان الزراعى ، وتصريح وزير الداخلية كذلك بعقد المؤتمر مما اعتبره شكرى اصرارا من جانب الحكومة على ، تحدى القوانين واشغال الحزب بقضايا مفتعلة » .

ومن ناحية أخرى اعترض حزب العمل فى مذكرة رسمية مقدمة للجنة شئون الاحزاب على اطلاق اسم « مصر الفتاة » على احد الاحزاب التى تم انشاؤها حديثا بقيادة أحد المنشقين عن حزب العمل . وأوضحت المذكرة أن الحزب لايعترض على اشخاص المؤسسين بقدر ما يعترض على التسمية وذلك لاعتبار قيادة الحزب أن العمل هو الامتداد الطبيعى لمصر الفتاة التى انشأها احمد حسين فى منتصف الثلاثينات من هذا القرن . وأن هذا ثابت ليس فقط فى اذهان الجماهير بل فى الاوراق الرسمية كذلك مما سيترتب عليه اضرارا جسيمة بحزب العمل لان اسم الشهرة يعتبر من المسائل العامة والامتيازات الخاصة بكل حزب .

وقد دارت ابرز الخلافات بين حزب العمل بقيادة شكرى والمنشقين بقيادة احمد مجاهد حول الموقف من ازمة الخليج ، خاصة بعد أن اصدر المنشقون بيانا ايدوا فيه سياسة الحكومة فى الخليج نشرته مختلف الصحف الرسمية والاذاعة والتليفزيون على انه صادر من حزب العمل ، مما ادى إلى اعتراض ابراهيم شكرى وتصحيح هذه الصحف للخبر الوارد عن حزب العمل .

وكانت اللجنة التنفيذية لحزب العمل قد عقدت اجتماعاً عقب اقالة زكى بدر لمناقشة « خطة التحرك الحزبى فى المرحلة القادمة » كما عقدت اللجنة العليا للحزب اجتماعها الدورى فى شهر ابريل اعلنت بعده وقوفها بجانب العراق ضد التهديدات الامريكية ، وادانتها لاحداث الفتنة الطائفية .

كما عقد اجتماع اخر للجنة التنفيذية فى اعقاب حكم المحكمة الدستورية ببطلان قانون الانتخابات لمناقشة خطة الحزب وتحركاته واصدرت اللجنة العليا بيانا طالبت فيه بمواجهة التهديدات الاسرائيلية واثارة موضوع هجرة اليهود السوفيت إلى الأراضى المحتلة .

وكشفت لجنتا الحزب العليا والتنفيذية اجتماعاتهما فى أعقاب أزمة الخليج وانتخابات مجلس الشعب ، واصدرت بيانات مختلفة حول هذه المواضيع .
وقررت اللجنة العليا ضم عضوين جديدين اليها إلى جانب تعيين أمين جديد لمكتب العمل بدلا من أحمد حرك الذى انضم لعضوية الحزب الوطنى فى الانتخابات الاخيرة .
وأيدت هذه اللجان بيانات الحزب بخصوص الازمة فى الخليج وجهود ابراهيم شكرى للوساطة الاسلامية لحل الازمة وفوضت شكرى الاتصال ببقية احزاب المعارضة لاتخاذ موقف موحد من الانتخابات .

ووفقا لتصريحات أحد قيادات حزب العمل ، نجح الحزب فى استعادة كافة المقرات التى سيطر عليها المنشقون فى الاسكندرية والزقازيق ومناطق اخرى حيث كانت هذه المقرات مغلقة لا يمارس فيها المنشقون أية انشطة حزبية .

ومع ازمة الخليج قام المهندس حسن دره ، نائب رئيس الحزب ، بنشر بيان منفصل فى الصحف الرسمية هاجم فيه جريدة الشعب لموقفها من ازمة الخليج ولكن سرعان ماتم تدارك هذه الازمة وعاد حسن دره إلى عضوية اللجنة العليا للحزب .

كما ادعت أحدى قيادات الحزب أن العديد من المنشقين عادوا إلى عضوية حزب العمل واعلن حامد زيدان أحد قادة الانشقاق انضمامه مرة أخرى لعضوية اللجنة التنفيذية التى نجح فى انتخاباتها خلال مؤتمر الحزب فى ١٩٨٧ .

ولعل أهم التطورات التنظيمية بالنسبة لحزب الاحرار هى انعقاد المؤتمر العام الأول له منذ انشائه قبل ١٤ عاما ورغم ذلك لم يتم الاعداد للمؤتمر بالشكل المناسب حيث لم تتقدم رئاسة الحزب بأية اوراق للنقاش تتضمن الموضوعات المطروحة على المؤتمر .

وقبل انعقاد المؤتمر سرت شائعات فى حزب الاحرار عن محاولة بعض اعضاء الحزب التخلص من مصطفى كامل مراد كرئيس للحزب إلى جانب التقدم لشغل المناصب التى يشغلها أعضاء قدامى فى الحزب مرتبطين به منذ النشأة . وبالفعل تقدم عدد من المرشحين للمنافسة على منصب رئيس الحزب وعضوية مجلسه الدائم ، إلا أن معظمهم تنازل عن الترشيح بدعوى الرغبة فى الحفاظ على عضوية الحزب .

وقد اسفر التصويت عن فوز القيادات القديمة للحزب بالاجماع واعيد انتخاب السيد / مصطفى كامل مراد لرئاسة الحزب وكذلك قيادات الاحرار المعروفة مثل عبد العزيز الشوربجي والحمزة دعبس ومحمد فريد زكريا .

وانتهى المؤتمر بعدة توصيات أهمها تأييد سياسة الحزب الداخلية والاقتصادية والعربية ، واستمرار الحوار مع الحزب الوطني واحزاب المعارضة حول القضايا الجماهيرية والقومية ، على أن يعقد المؤتمر العام الثاني للحزب في يناير ١٩٩٣ مع الموافقة على جميع القرارات التي اصدرها المجلس الدائم خلال الفترة السابقة .

ويتضح من تأخر عقد المؤتمر بل وكذلك من تناقض التوصيات وتضاربها أن حزب الاحرار يضم عددا مختلفا من التيارات ما بين مؤيد « بتحفظات » للسياسة الحكومية ، وبين مطالب ببيع القطاع العام تماما وتبني سياسة السوق الحر بلا أي تحفظات وربما على هذا الاساس انشئت لجنة خاصة بالحزب سميت « لجنة الرأسمالية » .

ومن ناحية أخرى انتظمت اجتماعات المجلس الدائم لرئاسة الحزب بصفة دورية والتي كانت عادة ما تنتهي ببيان حول الاوضاع السياسية الداخلية والخارجية . كما عقدت الامانة العامة للحزب عدة اجتماعات ناقشت خلالها مرشحي الحزب للانتخابات البرلمانية وكذلك ازمة الخليج حيث تبنت موقفا مؤيدا للحكومة .

وعلى النقيض من ذلك الموقف ، رفضت الامانة العامة لشباب حزب الاحرار ، إشهار السلاح العربي للصدر العربي ، وطالبت العراق بالانسحاب بينما ادانت حكام الكويت لاستدعائهم القوات الامريكية ورفضت التدخل الاجنبي بكل صوره ، وهو ما يتناسب مع ما اعتادت عليه امانة الشباب من تبني مواقف اكثر تشددا من بقية تشكيلات الحزب حيث طالبت ايضا الحكومة بتقديم استقالتها لفشل سياستها .

واخيرا فان « الطبيعة غير القانونية » لجماعة الاخوان المسلمين تجعل من الصعب الحصول على معلومات دقيقة حول تشكيلاتهم أو طرق تنظيمهم وتصعيد القيادات أو انتقاء العضوية . ولقد رفضت احدى القيادات البارزة للاخوان الافصاح عن أي معلومات حول هذا الموضوع وان كانت قد اكدت على وحدة الاخوان وتماسكهم الداخلي وهو ما يبدو صحيحا إلى حد كبير حيث لم ترد أي معلومات عن انشقاق احدى الشخصيات البارزة للاخوان عن الجماعة أو حدوث خلافات داخلية بارزة بينهم .

ج - النشاط السياسي :

(١) التحالف الاسلامي :

نشط حزب العمال في عقد المؤتمرات الجماهيرية والندوات خاصة بعد اقالة زكي بدر التي استغلها الحزب للمطالبة « بالتغيرات والاصلاح الشامل » . وعقدت تلك المؤتمرات في المنيا وسوهاج واسيوط والاسكندريه والاسماعيلية وبني سوف وغيرها حيث اهتم ابراهيم شكري بتأكيد أن الحكومة تحارب حزب العمل « لاننا قلنا ان الاسلام هو الحل ، وانه « سيأتي » اليوم الذي ننتزع فيه حقنا ونحكم بشرع الله » . وفي اعقاب احداث الفتنة الطائفية في اسيوط والفيوم والمنيا اعلن شكري أنها أساءت أبلغ إساءة للعلاقات التاريخية بين المسلمين والاقباط وأن حل هذه الازمة لن يتم إلا من خلال رؤية « اسلامية » لمشاكل المجتمع المصري .

ولقد أثرت ازمة الخليج سلبيا على حزب العمل حيث قلت مؤتمراته الجماهيرية وذلك لما ادعته قيادة الحزب من « مضايقات امنيه » جعلت عقد المؤتمرات اكثر صعوبة وذلك لمخالفة موقف العمل لموقف الحكومة من الازمة .

كما عقد « الموسم الثقافي » للحزب الذي اقيمت خلاله العديد من الندوات التي استهدفت بلورة ما سمي بـ « رؤية اسلامية قومية » .

وفي أعقاب غزو الكويت ، عقد حزب العمل سلسلة من الندوات دعا اليها الشباب لمناقشة الأزمة وتطوراتها في مقرات حزب العمل في بعض المحافظات .

وعادة ما كان يصطحب ابراهيم شكري في مؤتمراته أحد قادة الاخوان وخاصة المستشار / مأمون الهضيبي أو سيف الاسلام حسن البنا مما شكل فرصة مناسبة للاخوان للتحدث بشكل علني في المؤتمرات الجماهيرية . وإن كانت السلطات الأمنية قد اعترضت في أكثر من مناسبة (أخرها عيد الجهاد) على مشاركة مأمون الهضيبي في هذه المؤتمرات الجماهيرية ، مما دعا حزب الوفد لالغاء الاحتفال بهذه الذكرى .

أما حزب الأحرار فقد نظّم عددا محدودا من المؤتمرات الجماهيرية على مدار العام تحدث فيها مصطفى كامل مراد .

أما في داخل مجلس الشعب ، فقد تقدم نواب التحالف بعدد من الاستجوابات مع بداية عام ١٩٩٠ حول استخدام قانون الطوارىء وتطوير الأزهر وحماية الآثار كما احتجوا تحت قبة المجلس على ما أسموه « قمع السوفيت لتمرد مسلمي اذربيجان » .. وشنوا هجوما عنيفا على الحكومة أثناء ردهم على بيانها الذي تجاهل على حد قولهم تطبيق الشريعة

الاسلامية كما حذروا من الديون الأجنبية والموقف السلبي من هجرة اليهود السوفيت، وطالبوا كذلك بوقف عمليات التعذيب وزيادة مرتبات العاملين بالدولة ، كما اتهمت الحكومة بالتلاعب بالأرقام والتقصير في سياسة الإصلاح الزراعي .

وفي نفس الإطار قدم نواب التحالف استجوابا لوزير الثقافة حول مشروعه لتطوير هضبة الهرم ، واستجواباً آخر حول تصريحات وزير الدولة للشئون الخارجية بطرس غالي عن توطين اليهود في غير الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ وكذلك حولَ صحة التقارير الواردة عن استخدام اليهود السوفيت لمصر كمحطة ترانزيت قبل الوصول لإسرائيل .

وتقدم التحالف بمشروع قانون يعاقب من يجاهر بالافطار في شهر رمضان بالحبس ستة شهور وغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه أو كلتاهما كما طالبوا بإنشاء محطة تليفزيونية للقرآن الكريم وأثاروا كذلك قضية المياه والسدود والتي تبنيها أثيوبيا بمعاونة أمريكا وإسرائيل . كما تقدم شكري بطلب احاطه حول موقف الكونجرس الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل .

كما أثار نواب التحالف عددا من الإعتراضات حول قانون التجارة البحرية باعتباره « مخالف للشريعة الاسلامية »وتقدموا كذلك بطلب إحاطة لوزير الداخلية حول أحداث الفتنة الطائفيه في محافظات المنيا والفيوم .

وفي أعقاب صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الإنتخابات لعام ١٩٨٧ ، انسحب ابراهيم شكري من الجلسة لأن المجلس أصبح غير شرعي وأعماله باطله وطالب بتشكيل لجنة من رجال القانون لعمل قانون انتخابات جديد وتقديمه للمجلس الجديد لإقراره . وأعرب نواب التحالف عن أسفهم للسرعة التي تتبعها الحكومة في تمرير القوانين عقب صدور حكم المحكمة الدستورية وقبل ساعات من فض الدورة البرلمانية في منتصف العام الماضي ، أعلن نواب التحالف رفضهم للخطة الحكومية والموازنة العامة واتهموها بالتطبيق الحرفي « لتعليمات صندوق النقد الدولي وعدم وضع خطط لزيادة الأجور بشكل يتناسب مع الارتفاع الجنوني للأسعار .

واتهم احد أقطاب الاخوان رئيس المجلس السابق « بتمرير القوانين أثناء غياب نواب التحالف لتأدية الصلاة » !

أما نشاط حزب الأحرار البرلماني فقد اقتصر على مشاركة رئيسه في جلسات مجلس الشورى وترديده لنفس المطالب التي يعبر عنها في المقال الأسبوعي بجريدة الأحرار .

وعلى صعيد العلاقة مع الأحزاب الأخرى ، وبرغم وجود خلافات جذرية بين حزب العمل والاخوان من ناحية وحزب الوفد من ناحية أخرى فإن مقاطعتهما للانتخابات هذا العام أسهمت بشكل مباشر في تحسين العلاقة بينهما ، وزيادة امكانية التعاون في مجال الضغط على الحكومة للقيام بإصلاحات سياسية معينة خاصة في المجال الدستوري والحريات مثل حق انشاء الأحزاب والغاء قانون الطوارىء وتوسيع هامش الديمقراطية . ومن ناحية أخرى ، أدى موقف حزب التجمع من الانتخابات ومشاركته فيها إلى انعزاله عن بقية أحزاب المعارضة وخاصة العمل والاخوان والوفد الذين شنوا من خلال صحفهم حملة صحفية عليه واتهموه بعقد صفقة مع الحكومة مقابل انجاح بعض نوابه في الانتخابات .

وشارك رؤساء الأحزاب في عدد من المؤتمرات الجماهيرية المشتركة وإن كانت جهات الأمن قد الغت عددا من الاحتفالات العامة ، وذلك اعتراضا على مشاركة مأمون الهيضيبي من الاخوان في مثل هذه المؤتمرات .

من ناحية أخرى ، لاشك أن موقف حزب العمل من مختلف القضايا السياسية أدى إلى تدهور علاقته مع رئاسة الجمهورية ، خاصة في أعقاب مقاطعة الانتخابات وأزمة الخليج واتخاذ حزب العمل موقفا متعاطفا مع صدام حسين ومعاد بالوجود القوات الأجنبية وارسال القوات المصرية إلى السعودية واحتج رئيس تحرير الشعب على تجاهل الرئيس مبارك لدعوته للمشاركة في رحلاته على قدم المساواة مع رؤساء تحرير الصحف الأخرى بما في ذلك رئيسي الوفد والأهالي . وكانت جريدة الشعب من أكثر الصحف انتقادا لقرارات الرئيس مبارك بشكل مباشر أما مصطفى كامل مراد فلقد أعلن تأييده في أكثر من مناسبة للرئيس مبارك في كافة مواقفه الداخلية والخارجية وانصب نقده على الحكومة برئاسة عاطف صدقي متجنبا تماماً الحديث عن رئيس الجمهورية .

(٢) القوى الراديكالية والعنف السياسي :

ختمت الجماعات الاسلامية الراديكالية عام ١٩٨٩ بمحاولة اغتيال اللواء زكي بدر وزير الداخلية السابق ، حيث تم تفجير سيارة طراز « سوزكي » نصف نقل صغيرة أسفل كوبري « الفردوس » بطريق صلاح سالم بالقاهرة أثناء مرور سيارة الوزير وقبل مروره بلحظات انفجرت السيارة واشتعلت بها النيران وكانت تبعد عن سيارة الوزير بمسافة ٣٠ مترا . ولم يسفر الحادث عن أية خسائر في الأرواح حيث كان الطريق خاليا من المارة .

وفي مطلع عام ١٩٩٠ تم عزل اللواء زكي بدر وعين

اللواء محمد عبد الحليم موسى محافظ أسيوط السابق خلفا له .

وبقراءة ملف العنف المتبادل بين رجال الأمن وقوى الاسلام الراديكالى خاصة « الجهاد » خلال عام ٩٠ (أنظر الجدول) نستطيع أن نرصد الآتى :

ـــ وقعت حوالى ٥١ مواجهة بين الطرفين كان عدد الضحايا فيها ٢٧ من رجال الشرطة منهم ثمانية قتلى مقابل ٨٨ من التنظيمات الاسلامية منهم ٢٧ قتيلا أغلبهم من القيادات .

ـــ تركزت هذه المواجهة فى الوجه القبلى والقاهرة حيث حدثت ٣٠ مواجهة بين الطرفين فى الوجه القبلى منها ١١ مواجهة فى المنيا و ٦ مواجهات فى بنى سويف وثلاثة فى الفيوم كما بلغ عدد المواجهات فى القاهرة ١٤ مواجهة .

ـــ شهد الوجه البحرى مواجهات قليلة بين الطرفين ، حدثت مواجهتان فى مدينة السويس فى مقابل مواجهة واحدة فى المنصورة ودمياط والاسكندرية والقليوبية والمنوفية .

ـــ فيما عدا أحداث قرية « كحك » بالفيوم وبعض المواجهات فى بنى سويف فإن معظم الأحداث يمكن أن تنسب إلى « الجماعة الاسلامية » قبلى .

أما أسباب هذه المواجهات فقد تمثلت فيما يلى :

* محاولة فض المظاهرات بالقوة طبقا لقانون الطوارىء .
* توزيع المنشورات خاصة فى الأعياد والمناسبات الرسمية .
* اقتحام مساجد أو محاولة ضم مساجد انشأتها الجماعة إلى وزارة الأوقاف بالقوة وعزل خطباء معروفين بإنتمائهم للقوى الاسلامية السياسية .
* محاولات تحقيق مايسمى « تغيير المنكر باليد » طبقا لمفاهيم الجماعات الإسلامية الجهادية مثل « منع فرق موسيقية - الاعتداء على أندية فيديو - الاعتراض على إقامة حفلات وأفراح .
* اعتداء على الشرطة وغالبا ما تكون بعد مقتل أحد القيادات من الجماعات الاسلامية .
* اعتداءات على كنائس ومحلات المسيحيين .

وقد وقعت المواجهة الأولى عام ١٩٩٠ بعد تعيين اللواء محمد عبد الحليم موسى وزيرا للداخلية ، عندما حاولت الجماعة الاسلامية فى ٢٣ يناير الخروج بمظاهرة من أحد المساجد فى مدينة أسيوط ، تصدت لها قوات الأمن « طبقا لقانون الطوارىء » مما أسفر عن مقتل أحد ، قيادات الجماعة وتم القاء القبض على ١١ من المتظاهرين وأصيب أحد أفراد الجماعة .

وعقب هذه الحادثة أصدرت الجماعة بيانا بعنوان « موسى يحاور بالرصاص » قالت فيه : « ان الجماعة تحتفظ بحقها فى قيام قوافل الدعوة بالشوارع والميادين مادامت الشرطة مصرة على حصار المساجد » وأضافت « أن وزير الداخلية قد بدأ عهده بولوغ الدم الحرام مما يكشف زيف دعواه للحوار » .

وكان لأحداث أسيوط أصداء فى القاهرة والفيوم إذ أدت إلى حدوث مظاهرات القت سلطات الأمن خلالها القبض على أعضاء بالجماعة الاسلامية فى ضاحيتى امبابة وعين شمس بالقاهرة ، والفيوم .. ثم قامت بعدها باقتحام مسجدين بمنطقة امبابة هما « الايمان بالله » و « الرحمن » ومن الجدير بالذكر أن المسجد الأول كان يؤم المصلين به الدكتور علاء محى الدين المتحدث الرسمى باسم الجماعة الاسلامية وخاصة يومى الجمعة والثلاثاء حيث اللقاء الدائم للجماعة بالقاهرة .

وقد أدت المواجهات التى تمت فى بداية عهد اللواء موسى إلى تناول رئيس الجمهورية لها فى خطابه بمناسبة عيد الشرطة حيث ذكر « ... أن الارهاب خطر يهدد المجتمع ودعوة دموية للتخلف ولا علاقة لهما بالدين وليست لها جذور مصرية ، وفى نهاية شهر يناير لقى أحد أعضاء الجماعة الاسلامية بعين شمس مصرعه أثناء محاولة القبض عليه من جانب الشرطة وقالت مصادر الأمن أنه سارع باطلاق الرصاص وتمكن من اصابة أحد أفراد الشرطة بمطواه ، وعقب الحادث وزعت الجماعة الاسلامية منشورا أعلنت فيه أنها ماضية فى دعوتها ومستعدة لتقديم الف شهيد على أعتاب المساجد وأنها مضطرة للدفاع عن نفسها ، وهى تواجه سيل الرصاص وهستيريا الاعتقالات » .

وكان من الطبيعى أن تتوالى ردود الأفعال لمقتل عضو الجماعة فألقت الشرطة فى نهاية الشهر القبض على أحد أعضاء الجماعة وهو يحاول قتل اللواء محمد عصام الدين وهبى بشرطة القاهرة بعد أن أصابه بعدة طعنات ، وأعلن المتهم بعد القبض عليه أن اعتداءه على لواء الشرطة يأتى ردا على مقتل أمير الجماعة بمنفلوط وأحد أعضائها .

وبعدها بيوم واحد فى ٣٠ يناير اعتدى عدد من الملثمين على مقدم بقسم شرطة عين شمس وأحد نوابه عدة اصابات بعد قذفه بالحجارة والقنابل المولوتوف ، كرد على مقتل عضو التنظيم فى عين شمس ، وقد تم ضبط ٦ من أعضاء الجماعة واتضح من التحقيق معهم أنهم خططوا لقتل ٤ ضباط .

وفى الأسبوع الأول من فبراير القت سلطات الأمن القبض على ١١ شخصا من أعضاء الجماعة بأسيوط بعد الاعتداء على أحد أندية الفيديو وتحطيم النادى واشعال النيران فيه . وقد قدرت الخسائر التى نجمت من جراء ذلك بحوالى ٢٠ الف جنيه .

وفى بداية شهر مارس اشتعلت أحداث الفتنة الطائفية بمدينة أبو قرقاص محافظة المنيا بعد انتشار شائعات عن استقطاب مسيحيين لفتيات مسلمات وتشغيلهن بأعمال منافية للآداب ووزعت المنشورات التى أثارت أهالى المنيا فاندلعت المظاهرات وتم حرق كنيسة مارى جرجس بالمدينة كما أشعلت النيران فى عدة محلات وصيدليات يملكها مسيحيون . وطالب المتظاهرون سلطات الأمن بالقبض على من يقومون بأعمال « الدعارة » واستقطاب الفتيات المسلمات ، وألقى القبض على عدد كبير من المتظاهرين وتسببت تلك الأحداث فى اجراء تغييرات فى الأجهزة الأمنية بالمحافظة .

كما تحركت قوافل الدعوة التى تنظمها وزارة الأوقاف لتهدئة الموقف ، وضمت هذه القوافل شخصيات بارزة بمن فيهم مفتى الجمهورية ووزير الأوقاف .

وأعلنت الشرطة عن ضبط عدة الاف من المنشورات التى تدعو إلى اثارة الفتنة . وبعد هذه الأحداث كثفت أجهزة الأمن كمائن الشرطة للقبض على أكبر عدد ممكن من المشاركين ، وأدت هذه الكمائن بالفعل إلى القبض على عدد كبير من أعضاء الجماعة الاسلامية ومقتل أحد قياداتها .

وفى منتصف مارس القت أجهزة الشرطة القبض على ٣ من أعضاء الجماعة الاسلامية بعين شمس وذكرت وزارة الداخلية أنها ضبطت معهم عبوات متفجرة كانت معدة للإلقاء على كنيسة العذراء بعين شمس . ومع نهاية شهر مارس ألقى وزير الداخلية بيانا أوضح فيه ملابسات أحداث الفتنة الطائفية ، وأكد الوزير أن الشرطة لم تقصر فى مواجهة هذه هذه الأحداث بل بذلت مجهودا مضنيا فى سبيل منعها وأضاف البيان أنه قد ألقى القبض على ٢١٦ فردا يعتقد أنهم شاركوا فى الأحداث ، وجددت النيابة حبس عدد كبير منهم . وفى تصريح آخر لوزير الداخلية فى بداية شهر ابريل أكد أنه ليس هناك دعم خارجى للجماعات الاسلامية فى مصر .

وعلى مدى السنوات الماضية أصبح الاشتباك بين الشرطة والجماعات الاسلامية ظاهرة تكاد تحدث دائماً فى المناسبات الاسلامية كشهر رمضان أو الأعياد . وغالبا ما يتجه أعضاء الجماعة الاسلامية والقوى الاسلامية الأخرى إلى الاعتكاف فى المساجد التى بنوها بالجهود الذاتية ، مما يؤدى إلى وقوع المصادمات ، خاصة وأن وزارة الأوقاف تسعى مستعينة بالشرطة إلى أحكام القبضة على جميع المساجد .

لقد كان السبب السابق واضحا فى المصادمات التى تمت فى مدينة السويس فى الأسبوع الأول من أبريل نيسان ١٩٩٠ حيث حاول رجال الأمن منع الاعتكاف لأعضاء الجماعة فى مسجد « التوابين » كذلك القت سلطات الأمن القبض على جماعة تقوم بمعاقبة « المجاهرين بالأفطار » فى رمضان وأطلقوا على أنفسهم جماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والقى القبض عليهم فى الأسكندرية .

ولنفس السبب تم فصل ١٦ طالباً من جامعة المنصورة لأنهم حاولوا اقتحام مسرح الكلية الذى كان يعد لاقامة عرض فنى وأقاموا الصلاة فيه .

ومن ناحية أخرى ، لم تتوقف أحداث الفتنة بتوقف أحداث المنيا حيث تم القاء القبض على تنظيم مسيحى فى ١٣ ابريل ١٩٩٠ وسرعان ما امتدت المواجهة الطائفية إلى الفيوم حيث ألقيت عبوة ناسفة على كنيسة السيدة العذراء بعزبة سنهور بالفيوم وأدت المواجهات عقب ذلك إلى مصرع أحد ضباط الشرطة واصابة جنديين من حرس الكنيسة .

وفى نهاية شهر ابريل لقى ٤ أشخاص من أعضاء الجماعة الاسلامية مصرعهم خلال الأحداث التى اندلعت فى ملطوط قبل صلاة العيد بسبب توزيع المنشورات وإثارة المصلين ، وقد ذكرت مصادر الشرطة أنها ضبطت بالمنيا وحدها ٣٠ ألف منشور كانت معدة للتوزيع .

وفى مدينة السويس القت قوات الشرطة القبض على ٣ أفراد أثناء قيامهم بتوزيع المنشورات .

وفى بداية شهر مايو حدثت مواجهات عنيفة بين الشرطة واحدى الجماعات الجهادية – التى تطلق على نفسها اسم « الشوقيون » – نسبة لأميرهم شوقى الشيخ الذى لقى مصرعه بعد ذلك ، كما لقى ١٤ من أعضاء الجماعة مصرعهم وأصيب ٦ أخرون أثناء الاشتباكات العنيفة بين الجماعة وقوات الأمن .

وفى تصريح لوزير الداخلية عن تنظيم جماعة الشوقيون فى ٢٠ / ٥ / ١٩٩٠ أعلن أن التنظيم كان يستخدم الأطفال فى حرق الكنائس وأقسام الشرطة .

وأدى اقتحام مسجد التوحيد بقنا فى نفس الشهر إلى القبض على ما يقارب المائة من أعضاء الجماعات ذكرت الشرطة أن من بينهم ١٨ حدثا تم تسليمهم لأولياء أمورهم وعقب اقتحام المسجد اعتدى ملثمون على سيارة للأمن المركزى كانت تقل عشرة من الضباط وأحدثوا اصابات خطيرة بثلاثة منهم وأعلن بعدها عن القبض على ٥ أشخاص كانوا متورطين فى هذا الحادث .

وفى مطلع شهر يوليو حاول أحد أعضاء الجماعة الاسلامية فى « بنى سويف » مداهمة ضابط شرطة بدراجة بخارية وتم القبض عليه .

وفى منتصف يوليو ألقى القبض على ٢٦ عضوا بعد مواجهة بين سلطات الأمن والجماعة الاسلامية فى مدينة ديروط بأسيوط وذلك بسبب منع الجماعة لفرقة موسيقية من أحياء أحد الافراح بالمدينة وقد تم اقتحام المسجد الذى اعتصم به هؤلاء الأشخاص والقاء القنابل المسيلة للدموع واطلاق الطلقات الحية مما اسفر عن مصرع شخصين واصابة ١١ آخرين وقد عثرت قوات الأمن على كمية من الأسلحة فى منزل كان يختبىء به بعض الأعضاء .

وفى ٢٥ يوليو ذكر مسئول أردنى أنه تم ضبط كمية من الأسلحة المهربة من الأردن وذكر أنها كانت فى طريقها لاحدى الجماعات الاسلامية فى مصر ولكنه لم يحدد اسمها وأضاف المسئول أن الجماعة فيما يبدو كانت ستفعل بها شيئا لانها دفعت فيها مبالغ ضخمة .

وفى نهاية شهر يوليو وقعت « حادثة المعادى » التى قتل فيها جنديا حراسة وحددت جهات الأمن شكل السيارة التى قامت بالحادث وبعض أوصاف المتهمين عن طريق الشهود الا أنها لم تصل إلى شىء ، وقامت الشرطة بحملة اعتقالات واسعة فى صفوف الاسلاميين .

وفى مطلع شهر أغسطس أطلق عضوان باحدى الجماعات الاسلامية بالفيوم النار على شرطى سرى وسرقا سلاحه وقاما بسرقة مبالغ نقدية ومجوهرات وأدوات كهربائية وقد تمكنت المباحث من القبض على أحدهما وتبين أنهما من جماعة التوقيين . ثم جاء حادث الاعتداء على حارس منزل سفير البحرين بالمهندسين واصابته وفى نفس الشهر تم القبض على أحد أفراد الجماعات كان يحاول اشعال النار فى سينما الأهلى ببنى سويف كما أعلن عن ضبط عديد من الأسلحة والرسوم الكروكية فى شقة للتنظيم بمنطقة بولاق وشهد الشهر نفسه اقتحام مسجد فى دمياط والقبض على ٢٦ عضوا بالجماعات بعد جرح ثمانية منهم .

أما فى شهر سبتمبر فقد لقى الدكتور علاء محى الدين مصرعه بمنطقة الطالبية وأكدت الجماعات على مسئولية الأمن عن هذه الحادثة بينما ذكر الأمن أنها كانت نتيجة خلافات داخل الجماعة وقد أصدرت الجماعة الاسلامية عقب حادث اغتيال الدكتور علاء عدة بيانات تهدد فيها الحكومة وتتوعدها بالثأر لدمه ودماء « الشهداء » من أبناء الجماعة وبعد التحقيقات المبدئية التى أجرتها النيابة فى حادث اغتيال الدكتور رفعت المحجوب يوم ١٢ أكتوبر اتضح أن القيام بالعملية كان بمثابة انتقام لمقتل د . علاء محى الدين .

وفى إطار البحث عن مرتكبى حادث الاغتيال وقعت مواجهات بين أجهزة الأمن والجماعات وراح ضحيتها اثنان أمام جامعة القاهرة قيل أنهما من المشاركين فى الحادث كما ألقى القبض على المئات من جميع أنحاء الجمهورية .

وتدل الأحداث السابقة على ان المواجهة الامنية للتيارات الدينية لم تنجح إلى الآن فى معالجة ظاهرة العنف الذى استمر حتى نهاية العام

ومع نهاية شهر أكتوبر اندلعت الاشتباكات بين الجماعة الاسلامية فى بنى سويف والشرطة أثناء قيام الجماعة الاسلامية بتنظيم مظاهرة عقب صلاة الجمعة وتوزيع المنشورات احتجاجا على حملة الاعتقالات التى قام بها رجال المباحث فى المنطقة وقد أصيب أحد المشاركين اصابات خطيرة تم اقتحام عدد من المنازل وضبطت كمية من المنشورات والقصائد الجهادية والقت المباحث القبض على ١١ شخصا .

وقد تصاعدت هذه الاشتباكات عندما داهمت قوات الأمن منزل أحد الأعضاء لتسرب معلومات بأنه يأوى لديه أحد الهاربين فى قضية محاولة اغتيال اللواء زكى بدر ! وأثناء مهاجمة المنزل تم تبادل اطلاق النار فأصيب أحد قيادات الجماعة واندلعت المظاهرات وهاجم أعضاء الجماعة سيارات الشرطة ورجال الأمن ودارت اشتباكات بالجنازير والأسلحة البيضاء .

وفى مطلع شهر نوفمبر تم القبض على ٣٤ شخصا بالفيوم من أعضاء جماعة الجهاد الاسلامى أثناء توجههم للتدريب على السلاح وصناعة القنابل اليدوية والمفرقعات .

ويمكن القول اجمالاً أن حملات الاعتقال التى أجرتها أجهزة الأمن خلال هذا العام قد أسفرت عن الكشف عن عدد كبير من التنظيمات الصغيرة المسلحة التى خططت للقيام بعمليات مسلحة ضد الحكومة وتم العثور على خرائط تفصيلية لمنشآت حيوية وكم هائل من الأسلحة والذخائر .

ورغم التوترات الشديدة فى صفوف الحركة الا أن الروح المعنوية لأعضاء مختلف الجماعات الاسلامية كانت عالية كما يلاحظ أن حادث اغتيال د . المحجوب تم فى صورة بالغة الدقة ، وانطوى على رسالة موجهة إلى أجهزة الأمن بأنه لايزال من بين أبناء الحركة الاسلامية من هم قادرون على حمل السلاح ومواجهة تلك الأجهزة .

ومن الجدير بالذكر أنه رغم حملات الاعتقال الا أن الجماعات الاسلامية لم تكف عن عقد لقاءاتها الدورية فى المناطق المختلفة وذلك فى مساجد متغيرة ويتم اخطار الأعضاء باسم المسجد وموعد اللقاء بصورة سرية لتلاشى خطر مداهمة الأمن له .

بل ولم تتوقف الجماعات عن القيام بأحداث شغب محدودة كما حدث في بني سويف من اندلاع بعض المظاهرات ردا على حملات الاعتقال التي تمت بالمدينة ضد أعضاء الجماعة الاسلامية في بني سويف .

وقد اسفرت المواجهات التي تمت بين الأمن وأعضاء هذه الجماعات عن اصابة عدد من الضباط والجنود ولم تشر وسائل الاعلام إلى هذه النتائج رغم أن بعض الجنود أصيبوا اصابات بالغة .

أما في شهر ديسمبر فقد وقعت محاولة اغتيال شرطي سري بمنطقة الرمل بالاسكندرية على يد أثنين من الجماعات الاسلامية .

من مجمل ما سبق نستطيع أن نستخلص بعض النقاط الهامة والتي قد يكون لها بالغ الأثر على مستقبل الحركة الاسلامية وتحركها الجهادي :

ـــ قامت التنظيمات الاسلامية الراديكالية بحوادث بالغة الأهمية والخطورة وتنذر بتقدم ملحوظ في مستوى الأداء الحركي والقدرة المادية ، وأهمها : حادث تفجير السيارة لمحاولة اغتيال زكي بدر أسفل كوبري الفردوس وتعتبر هذه الحادثة هي الأولى من نوعها في مصر ، وكذلك حادث اغتيال د . المحجوب والدقة البالغة التي تم بها ، إلى حد دعا أجهزة الأمن للشك في أن مرتكبيه لا يمكن أن يكونوا من المصريين .

ـــ احتكار الجماعة الاسلامية لمعظم الأحداث الهامة واكتساب أرضية واسعة داخل صفوف الحركة وتزايد عدد الأعضاء بها تاركين جماعات أخرى رغم ما يقع على هذه الجماعة من ضغوط ومطاردات .

ـــ انحسار مساحة الخلاف بين صفوف الحركة خاصة بين قطبي تيار الراديكالي البارزين « جماعة الجهاد » و « الجماعة الاسلامية » ، مما يوحي بإمكانية الوصول إلى وحدة عامة .

ـــ تزايد لجوء أجهزة الأمن إلى إطلاق النار والقتل الفوري في الاشتباكات التي تحدث مع تلك التنظيمات مما يثير التساؤل حول طبيعة الظروف الإضطرارية التي تدفع لذلك السلوك ، خاصة وأنه يؤدي - كما تشير وقائع عام ١٩٩٠ - إلى ردود أفعال لا تقل عنفا وخطورة .

د - الخطاب السياسي :

(١) التحالف الاسلامي

في أعقاب مقاطعة حزب العمل للانتخابات والاتفاق على ضرورة تصعيد النشاط الجماهيري للحزب لضمان الاستمرار في الاتصال بالجماهير ، أعلنت قيادة العمل نيتها اصدار جريدة الشعب يوميا مع بداية عام ١٩٩١ وبدأت الشعب في الاعلان عن فتح باب التبرع لذلك الغرض ، ولكن لم يتم تحقيقه حتى الآن . ومع بداية أزمة الخليج أصدر الحزب جريدة طلابية باسم « صوت الشعب » كجريدة اسلامية تنشر أخبار الاتحادات الطلابية التي يسيطر عليها الاتجاه الاسلامي

أما جريدة الشعب فتعتبر من أكثر الصحف الحزبية معارضة للحكومة ونقدا لسياساتها ، وهي تهتم كذلك بنشر « تجاوزات » المسئولين . ويذكر لجريدة الشعب أنها بنشرها تصريحات زكي بدر أسهمت في اقالته مما أعتبر نصرا لهذه الصحيفة رغم اتجاه الصحف القومية للتقليل من هذا الدور على أساس أن الرئيس مبارك كان قد أتخذ قراره قبل أن تنشر الشعب ما نشرته .

ويتميز حزب الأحرار رغم صغره بتعدد الصحف الصادرة باسمه والتي لا تعبر بأي حال عن موقف متسق للحزب من القضايا المختلفة . فيصدر حزب الأحرار صحف الأحرار والنور والحقيقة والعامل المصري والفلاح المصري وأخيرا جريدة العروبة التي أصدرت في نهاية ١٩٩٠ ، ولكل من هذه الصحف خطها المستقل وإن كانت

جدول رقم(١)

ضحايا الشرطة		ضحايا الجماعات		توزيع الأحداث			أسباب المصادمات						
قتيل	جريح	قتيل	جريح	القاهرة	وجه بحري	وجه قبلي	تظاهر	قبض على قيادات	تغيير منكر	اعتداء على الشرطة	اقتحام مساجد	توزيع منشورات	اعتداء على مسيحيين
٨	٢١	٢٧	٦١	١٤	٧	٣٠	٦	٦	٥	٥	٤	٤	٥

تتق فى النهاية على الاشادة برئيس الحزب ، ومواقفه الوطنية الأصيلة ، ولكن يصعب فى الواقع اعتبار كل هذه الصحف وسائل للدعاية لحزب الأحرار ، وذلك لمحدودية توزيعها إلى جانب غياب خط واحد يجمع بينها .

وسوف يتم تناول الخطاب السياسى لأطراف التحالف الثلاثة من خلال استعراض موقفهم من عدد من القضايا الرئيسية التى طرأت هذا العام وهى أزمة الخليج والموقف من بعض الجماعات الاسلامية والفتنة الطائفية .

لقد تبنى حزب العمل منذ مؤتمره الخامس ما يكن وصفه بأنه ، سياسه عربية اسلامية ، فى مجال السياسة الخارجية تدعو فى الأساس إلى التنسيق بين الدول العربية والاسلامية على أساس وحدة الدين (الاسلامى) وكذلك العدو المشترك ، أمريكا واسرائيل وكل الدول الكبرى التى تهدف ، من وجه نظرهم إلى السيطرة على هذا الجزء من العالم . ولذلك فإن فكرة ، المؤامرة ، تبدو متداخله فى كثير من تحليلات حزب العمل لأى من المشاكل التى تتعرض لها مصر والعالم العربى والاسلامى .

ومن هذا المنطلق أيد حزب العمل صدام حسين فى أعقاب انتهاء الحرب العراقية - الايرانية خاصة مع تصعيد الهجوم ضد اسرائيل والتهديد ، بحرق نصفها ، إذا ما هاجمت العراق وساند ، العمل ، صدام حسين ضد ما أسماه الحملة الدولية الغربية ضد العراق عقب اتهام الأخير بمحاولة تهريب بعض اجزاء للأسلحة بطرق غير مشروعة ، وأيد اتجاه صدام لزيادة تسليح بلاده واتجاهه لتطوير الأسلحة الكيماوية والنووية من منطلق أن ذلك يدخل ضمن السياسة الدفاعية فى مواجهة إسرائيل التى اعترف رئيسها بامتلاكها لأسلحة نووية .

واتهم حزب العمل أمريكا وإسرائيل باشعال النار فى الخليج منذ خطاب صدام فى السابع عشر من يوليو والذى اتهم فيه الكويت بسرقة بترول العراق وطالب بعدالة توزيع الثروة فى العالم العربى . وفى أعقاب اجتياح صدام للكويت ودخول القوات الأجنبية إلى السعودية وبقية دول الخليج وخاصة القوات الأمريكية ازداد موقف حزب العمل اقتراباً من العراق على أساس أن ما أسموه بالغزو الأمريكى للأراضى المقدسة أصبح أكثر أهمية وخطورة من احتلال صدام حسين للكويت بالقوة . وطالب حزب العمل فى بداية الأزمة بالانسحاب المتزامن للقوات العراقية والأجنبية واحلال قوات عربية بديلة لحين اتمام التصالح مع اعطاء الضمانات الكافية لصدام بأن ما أثاره حول البترول العربى لن يمر دون مراجعة ورفض حزب العمل الحصار الاقتصادى المفروض على العراق وهاجم ابراهيم شكرى الاعلام المصرى لتأكيده على أن الحرب حتمية ومضمونة النتائج ، لأن ذلك من وجهة نظر حزبه غير صحيح لأن الجيش العراقى يملك وسائل لجمع المعلومات والانذار المبكر التى لا تقل عن تلك التى لدى امريكا إلى جانب الكفاءة العالية للطيران العراقى .

ووالت جريدة الشعب نشر الأخبار التى تؤكد صعوبة تدمير السلاح العراقى بأكمله واتهام أمريكا بتدبير هذه المؤامرة للإستيلاء على النفط والسيطرة على المنطقة وكانت الشعب هى الجريدة الوحيدة تقريبا ، من بين الصحف المصرية التى تنشر بيانات وخطابات صدام حسين ، بما فى ذلك الخطابات التى كانت تتضمن تجريحا شخصيا للرئيس مبارك . وتعددت اللقاءات كذلك بين شكرى والسفير العراقى بالقاهرة كما التقى شكرى بعدد محدود من الشخصيات الكويتية .

وشارك حزب العمل فى مختلف الوفود التى عرفت باسم وفود الوساطة الاسلامية التى قامت بزيارة لكافة أطراف النزاع لمحاولة التوسط بينهم . كما شارك فيها شخصيات اسلامية من السودان والأردن وتونس والجزائر اجتمعت كلها على معاداة الوجود الأمريكى فى المنطقة .

وعقب مرور شهر على الغزو أصدر العمل بيانه الثانى حول الأزمة الذى أكد فيه مواقفه السابقة وأضاف ، أن مطالبة العراق وحده بتغيير مواقفه كما لو أن كل الأوضاع العربية قبل الغزو كانت صحيحة ومقبولة يعتبر موقفا ظالما ، .

ووالت الشعب نشر الأخبار التى تؤيد وجهة النظر المعادية للتواجد الأمريكى والخبار العسكرى مثل أخبار اجتماعات بعض النقابات المهنية والتى أعلنت رفضها لارسال قوات مصرية للسعودية، كما هاجمت سوريا واتهمتها بالعمالة لأمريكا كما تحدثت الشعب عن ، خضوع مصر لشروط أمريكا للحصول على المساعدات الاقتصادية ، وأنه لولا مباركة مصر لارسال القوات للخليج ، لما استطاعت السعودية الاستنجاد بالقوات الأمريكية ، ورأت أن هذه السياسة أدت لانعزال مصر عن بقية الدول العربية والاسلامية .

وعلى هذا الأساس رفضت الشعب زيارة بوش للقاهرة وهاجمت ما أسمته بفتاوى السلطان واستغلال الحكومات المصرية والسعودية لرجال الدين لاصدار فتاوى تؤكد شرعية الوجود الأجنبى رغم أن ذلك ، كفر بواح ، لأنه لا يجوز الاستعانة بالمشركين وأن واقع الحال أن المشركين يستعينون بالمسلمين لضرب المسلمين .

ونشرت الشعب بعض المقالات التى تهاجم السعودية وتتهمها باستيراد الخمور للجنود الأمريكيين والسماح

بممارسة الزنا علنا بين المجندين والمجندات في الجيش الأمريكي إلى جانب استدعاء أحد الحاخامات للصلاة بالجنود اليهود .

أما الاخوان المسلمون فرغم اتفاقهم الكامل مع حزب العمل في معاداة الوجود الأجنبي في الخليج ، فان موقف الجماعة كان أكثر تضامنا مع الكويت من موقف طرف التحالف الآخر .

ومع بداية الأزمة أصدر الاخوان بيانا لهم أكدوا أن اسرائيل هي المستفيد الأول من تطور النزاع ودعوا فيه جميع الأطراف أن يتقوا الله في شعوبهم وأن يفضوا هذا النزاع بينهم دون التدخل الأجنبي الذى يجب الجهاد ضده في حالة رفضه للانسحاب .

واتهم الاخوان الحكومة بالتسرع في ارسال الجنود المصريين للسعودية وعدم اعطاء الوقت الكافي للجهود العربية والاسلامية مع سرعة عقد مؤتمر القمة العربي في القاهرة الذى هدف في الأساس إلى تغطية الوجود الأمريكي بالمنطقة .

وأعلن أحد قيادات الاخوان أن من يؤيد صدام ضد الأمريكان ليس انتهازياً بالضرورة ، لأن هناك فارقا كبيراً بين مشايعة صدام لشخصه ، وبين الوقوف معه ضد الأمريكان الذين هم أشد خطرا على الأمة من خطر صدام » .

ونفى المرشد العام وجود أى انشقاق في موقف الاخوان من الأزمة وذلك على نطاق الدول العربية وقال ان قيادة الاخوان واحدة في كل هذه الدول وأنه لايوجد سوى مرشد عام واحد يلتزم الجميع بموقعة القيادى .

كما أبدى عدد من القيادات الاخوانية تعاطفا تجاه الكويت وذلك للدور الذى كانت تقوم به المؤسسات الاسلامية هناك في مساندة القضايا الاسلامية ونشر الدعوة في مختلف أنحاء العالم ، وأكد الاخوان ادانتهم لتصرفات الجنود العراقيين مع أبناء الكويت من نهب وايذاء لا يقره الاسلام حتى مع الاعداء . ولا شك أن التحدث عن تجاوزات الجنود العراقيين كان يعكس اختلافا عن موقف حزب العمل الذى كان يعمد إلى نفى هذه التصرفات من أساسها . وشارك الاخوان حزب العمل في جهود الوساطة من خلال الوفود الرسمية والشعبية .

أما حزب الأحرار فرغم تبني قيادته لموقف مدين للغزو العراقي للكويت ومطالبتها صدام بالانسحاب من الكويت ، فلقد برز عدد من الأصوات داخل الحزب تتحدث عن الحقوق التاريخية للعراق في الكويت وضرورة اعادة توزيع الثروة بين الدول العربية .

وطالبت قيادة الحزب بحل الأزمة سلميا بينما تبنت أمانة الشباب موقفا أكثر تأييدا للعراق ورفض الانسحاب من الكويت قبل وجود ضمانات كافية بعدم الهجوم على العراق . ورغم موقف أمانة الشباب المعادى للتدخل الأجنبي فإن الموقف الرسمي للحزب من خلال بياناته كان يحمل صدام مسئولية قدوم هذه القوات لأنه هو الذى قام بغزو الكويت في البداية .

أما بالنسبة للجماعات الاسلامية ، ورغم ادعاءات حزب العمل الرسمية بالاختلاف معهاوخاصة من ناحية الأسلوب العنيف الذى تستخدمه ، فقد دافعت الشعب عن هذه الجماعات وكانت دائما ترى أن تصرفات الحكومة هي المبرر لاستخدام شباب هذه الجماعات للعنف لأن الحكومة هي التى بدأت بالعنف تجاههم إلى جانب اعتقال أعضاء هذه الجماعات وتعذيبهم .

وأجرت الشعب العديد من اللقاءات مع د . عمر عبد الرحمن المتحدث الرسمي باسم الجماعة الاسلامية ومتحدثين أخرين لنفس الجماعة . وصرح أحد أقطاب حزب العمل أن السبب في فتح صفحات الجريدة لهؤلاء رغم اختلاف فكرهم عن حزب العمل هو الاعتقاد بأن نشر هذه الأفكار ومناقشتها هو أفضل السبل لتبيان أوجه الخلل في تفكيرهم وتصويبها ولكن هذا لا ينفي ما ينطوى عليه نشر تلك المقالات من دعاية للجماعات الاسلامية التى لا تقل النقاش من الأساس في صحة أفكارها . وأكد المتحدثون باسم الجماعة عبر الشعب رفضهم للحوار مع الحكومة حتى في أعقاب تغيير زكى بدر ، على أساس أن « القديم امتداد للجديد ، وأن المنهج لم يتغير . ورأى أحد أفراد هذه الجماعات أن تفاؤل أحزاب المعارضة بتغيير الوزير هو « تجاوز للحدود لأن الحكومة هي مصدر الضعف وهى التى تواجه القول باللسان - بالرصاص . »

كما نشرت الشعب أخبار منع اجتماعات الجماعة الاسلامية واعتقال أفرادها واقتحام المساجد وتابعت نشاط التيار الاسلامي في مختلف النقابات المهنية مثل نقابات الصيادلة والتجاريين والأطباء والأطباء البيطريين وهيئات التدريس وهاجم بعض كتاب الشعب دعوة البابا شنوده للأطباء المسيحيين للمشاركة في انتخابات النقابة وهو ما اعتبروه مساندة من البابا للقائمة « العلمانية » ضد القائمة « الاسلامية » والتى كان يتزعمها شخصيات بارزة من الاخوان المسلمين .

وشن حزب العمل حملة قوية على الحكومة في أعقاب مصرع علاء محيى الدين وأثارت الجريدة العديد من الشكوك حول هذا الحادث وأجرت لقاءات مع العديد من الشخصيات التى اتهمت الحكومة مباشرة بقتله .

واتهمت الشعب أمن الدولة كذلك بتعذيب المتهمين فى قضية اغتيال د . رفعت المحجوب لاجبارهم على الاعتراف رغم تأكيد شكرى على ، ادانة هذا العمل الذى لا يقره دين ولا اخلاق .

وأكد الاخوان المسلمون كذلك على اختلافهم مع الجماعات الاسلامية وصرح أحد أقطاب الاخوان أنه تم عقد لقاء بين الاخوان والشيخ عمر عبد الرحمن وظهرت خلافات فى الناحية العقائدية ، فضلا عن الخلاف حول فكرة الجهاد بالقوة والتربية الاسلامية والمشاركة فى الانتخابات . وأضاف أن الحكومة نفسها تعرف جيدا أنه لاصلة للاخوان بالجماعات حيث أن هناك خلاف بين الطرفين على تصور الدولة الاسلامية وأهمية الشورى فى مثل هذه الدولة من وجهة نظر الاخوان ، إلى جانب أن الاخوان لا ينظرون للحكومة على أنها سلطة كافرة على عكس الجماعات الاسلامية التى تصر على ذلك . ومن ناحية أخرى يرى الاخوان أن دفاعهم عن الجماعات هو دفاع عن أشخاص يتعرضون للقتل والتعذيب وهو ما يمكن للاخوان كذلك أن يتعرضوا له .

وأخيرا امتدت مواقف حزب الاحرار والمتناقضة إلى الموقف من الجماعات الاسلامية كذلك . ففى الوقت الذى تبنت فيه جريدة الأحرار موقفا عدائيا من الجماعات الاسلامية والعنف الذى تمارسه ، بل ونشرت لقاء مع شيخ الازهر أدان فيه أعمالها لأنه لو ترك أمر تغيير الأمر بالمنكر لكل انسان لأصبح الأمر فوضى ، فان جريدة ، النور ، دافعت عن الجماعات الاسلامية بمختلف قياداتها ، ونشرت مقالاتهم .

(٢) الجماعات الراديكالية وغزو الخليج

تنظر هذه الجماعات إلى الأنظمة العربية القائمة باعتبارها أنظمة ، غير شرعية ، و ، مفروضة بالقوة على الشعوب العربية المسلمة ، . وقد حددت هذه الرؤية موقفها من الغزو حيث التزمت الصمت فى البداية ولم تر هناك داعيا لاعلان استنكارها للغزو ، أو مناصرتها لطرف ضد آخر باعتبار أن ذلك يعد عملا غير شرعى من وجهة النظر الاسلامية . (وأن من سنة الله فى الخلق أن يهلك الظالمين بالظالمين) .

وتأكيد لهذا المعنى أصدر عبود الزمر أحد القيادات البارزة للجماعات الراديكالية بيانا من السجن موقعا باسمه يحدد موقف هذه القوى من الغزو ، ركز فيه على ثلاث نقاط أساسية :

ــ أن النظامين الحاكمين فى العراق والكويت هما نظامان كافران وأعداء للاسلام .

ــ رفض فكرة تقديم أية مبادرات لحل المشكلة لأنها ستكون محاولات فاشلة وبمثابة ، ترقيع ، لمنظومة مضطربة ، وأن أى مبادرة يجب أن تتضمن حلا جذريا يضمن اقتلاع هذه الأنظمة الجاثمة على صدور الشعب المسلم .

ــ التأكيد على أن هذه الأنظمة ليست أكثر من أدوات (قطع شطرنج) تستخدمها أمريكا لتحقيق مصالحها فى المنطقة .

فى نفس هذا الإطار ، قامت تلك القوى (أى الجماعات الراديكالية) فى أعقاب الغزو العراقى للكويت ، بتوجيه خطاب سياسى معادى من خلال منابر المساجد التى تهيمن عليها فى مختلف أنحاء الجمهورية ، للأنظمة القائمة يندد بفشلها وفقدانها لشرعيتها ، .

وقد أكد هذا الموقف للجماعات الاسلامية الراديكالية من الغزو العراقى عداءها الطبيعى لفكرة ، القومية العربية ، كايديولوجية يتبناها أى نظام عربى . ومن هنا اعتبرت هذه القوى أن ما يحدث فى الخليج هو نهاية وهزيمة ، للقومية العربية ، . وهزيمة لتياراتها فى المنطقة . ومن هنا آثرت القوى الراديكالية أن تقف موقف المترقب لسقوط دعاة القومية العربية على أساس أن تطور الأحداث سيجعل ، التيار الاسلامى ، هو البديل الشرعى الوحيد لأية أيديولوجية عربية .

وبعد وقوع الحرب تغير موقف الجماعات الراديكالية بسبب دخول قوات التحالف الغربى وعلى رأسها القوات الأمريكية حرب الخليج . فالأمر هنا لم يعد قاصرا على نظامين غير اسلاميين ، وانما تعداه إلى مواجهة بين الاسلام ممثلا فى الشعوب العربية وبين الغرب . والمعروف أن أحد المكونات الاساسية للخطاب السياسى الاسلامى – خاصة عند الجماعات الراديكالية – يقوم على العداء الشديد للقوى الغربية باعتبارها قوى ، صليبية ، كما تسمتهم معظم الكتابات الاسلامية ، وبالتالى أصبح توجهها الأساسى إلى ما تعتبره الخطر الأول على الاسلام ، متجسدا فى الغرب ، المسيحى ، ، وصنيعته اسرائيل التى تكن لها القوى الاسلامية عداء شديداً

ولهذا فان حرب الخليج بما استتبعها من وجود أجنبى فى المنطقة أدت إلى اثارة موجة من الغضب والاستنكار لدى القوى الاسلامية الراديكالية دون أن يعنى ذلك تغيرا فى موقفها تجاه الأنظمة العربية .

(.. ووفقا لما أعلنه أحد الخطباء من ذوى الشعبية بين تلك القوى فان أحداث الخليج تطالب الأمة العربية والاسلامية أن تتجمع على قلب رجل واحد وترشق أمريكا

الصليبية ومن وراءها بالسلاح فان هذه الحرب الآن دائرة بين الكفر البواح والاسلام .. وان الجيوش متعددة الجنسيات زحفت على أرض الخليج لضرب الصحوة الاسلامية أولا ونهب ثرواتنا ومقدراتنا وهتك أعراضنا) .. ويضيف (.. أن قتل الصليبى الآن الذى أحتل الخليج العربى هو قربى إلى الله يتزلف بها اليه ، وعلى المسلمين أن يحتشدوا دفاعا عن الاسلام الجريح حتى يرتفع علم الاسلام المنكس فى الطين ..)

٤ - التجمع وقوى اليسار :

أ - مقدمة

يتناول هذا الجزء مواقف وحركة اليسار المصرى كما يعبر عنها حزب التجمع والتيار الناصرى والحركة الشيوعية ، اضافة إلى بعض العناصر اليسارية المستقلة غير المرتبطة بأطر تنظيمية ، وتؤدى أدوار متباينة التأثير فى الساحة السياسية وفى تجمعات المثقفين وبعض النقابات المهنية والعمالية .

وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى هو الحزب اليسارى الوحيد المعترف بوجوده القانونى ، ويضم عناصر ماركسية وناصرية وقومية وليبرالية وبعض العناصر التى يطلق عليها التيار الدينى المستنير ، أما التيار الناصرى فيتكون من الحزب الاشتراكى العربى الناصرى تحت التأسيس وعدد من المجموعات الشبابية التى يدور بينها تنافس داخل وخارج الحزب ، أما الحركة الشيوعية فإن القسم الأكبر منها يتركز فى الحزب الشيوعى المصرى (حشم) مع وجود أحزاب أصغر كحزب العمال الشيوعى الموحد (حعشم) ، وحزب الشعب الاشتراكى والحزب الشيوعى الديمقراطى تحت التأسيس الذى يضم مجموعة « التيار الثورى » .

ويمكن القول أن علاقات التنافس والصراع تحكم العلاقات بين فصائل اليسار ، باستثناء فترات قليلة تنجح فيها بعض الفصائل فى التنسيق فيما بينها والتعاون ازاء بعض القضايا العامة وتتراوح درجات الصراع والتنافس أو التعاون من فصيل لآخر بحسب الاختلافات الفكرية والسياسية بينها والتى تعرض لها التقرير بالتفصيل فى السنوات السابقة .

ويتناول التقرير فيما يلى الأوضاع التنظيمية والنشاط السياسى وكذلك الخطاب السياسى لكل من التجمع والتيار الناصرى والحركة الشيوعية على الترتيب وفى هذا السياق يجرى تحليل ما اصطلح على تسميته بين فصائل اليسار بأزمة اليسار .

ب - التطور التنظيمى

شكلت انتخابات مجلس الشعب وأزمة الخليج أهم حدثين دارت حولهما وتأثرت بهما الأنشطة التنظيمية والتثقيفية والخطاب السياسى لحزب التجمع بما فى ذلك ظهور بعض الخلافات داخل الحزب ، وتكاد أنشطة حزب التجمع خلال عام ١٩٩٠ تتركز حول الانتخابات وأزمة الخليج من هنا يمكن استيعاب حقيقة توقف عملية الاعداد للمؤتمر الثالث للحزب ، والانشغال بمعركة الانتخابات وأزمة الخليج والدعوة لإعادة النظر فى مسار عمليات اعادة بناء الحزب والاعداد للمؤتمر الثالث للحزب فى ضوء نتائج وتداعيات حرب الخليج . ونجاح أربعة من نواب الحزب ولأول مرة منذ عام ١٩٧٦ فى دخول مجلس الشعب وقيادة المعارضة الحزبية داخل البرلمان . فى هذا السياق يمكن التمييز بين :

ــ أنشطة الحزب قبل أزمة الخليج والاعلان عن المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب عكس موقف أحزاب المعارضة الأخرى (الوفد - العمل - الأحرار) التى أعلنت مقاطعتها للانتخابات .

ــ أنشطة الحزب أثناء وبعد أزمة الخليج وانتخابات مجلس الشعب ، ونعرض فيما يلى لأنشطة الحزب التنظيمية خلال عام ١٩٩٠ ، مع ابراز بعض أوجه الاتفاق والاختلاف ، والاستمرارية والانقطاع بين أنشطة الحزب قبل الانتخابات وأزمة الخليج وبعدها ، وقد واصلت قيادة التجمع الاعداد للمؤتمر الثالث للحزب الذى قصد به اعادة بناء الحزب على كافة المستويات ودعم آليته التنظيمية ووجوده الجماهيرى ودوره السياسى .

وفى هذا السياق انتظمت اجتماعات الهيئات واللجان القيادية فى الحزب والمحافظات ، وتركزت الأنشطة التنظيمية والتثقيفية خلال النصف الأول من العام وحتى الاجتياح العراقى للكويت فى :

(١) مناقشة التقرير السياسى للمؤتمر العام الثالث للحزب :

تركزت هذه المناقشة خلال شهرى مايو ، يونيو وذلك قبل عرضه على اجتماع اللجنة المركزية فى دورتها العشرين التى عقدت يومى ٢٨ - ٢٩ يونيو ١٩٩٠

ونظرا لأن هذا التقرير حال موافقة المؤتمر عليه سيمثل الخط السياسى للحزب الذى يحكم نضاله خلال السنوات القادمة ، فإن الأمانة العامة قد أولت هذه المناقشات أهمية بالغة ، وسمحت بمشاركة أطراف يسارية لا تنتمى للحزب ، وذلك تأكيدا لدور ومسئولية التجمع فى التعبير عن اليسار ، واستنادا إلى كونه الحزب الاشتراكى الوحيد فى مصر الذى

يعمل في إطار الشرعية وتحتم الظروف التى تمر بها مصر تحقيق أوسع اتفاق ممكن بين التجمع وسائر أقسام اليسار المصرى .

والواقع أن هذا النهج الجديد يستجيب للأزمة التى تحاصر التجمع واليسار عامة ويسعى لتجاوزها عبر مواكبة ما يجرى من تحولات فى الفكر والتجارب الاشتراكية .

وقد عكست المناقشات اختلاف المواقف داخل التجمع وسمحت لكل الاتجاهات بالتعبير عن نفسها حتى أن المناقشات طالت وجود التجمع نفسه فدارت حول مدى توافر مقومات الحزب السياسى للتجمع وطرح البعض تغيير اسم الحزب إلى ، التجمع من أجل الاشتراكية الديمقراطية ، وأن يكون حزب برنامج سياسى ولائحة وليس جبهة لليسار ، وطرحت الأغلبية ملاحظات نقدية بشأن تركيز التقرير على الأوضاع الدولية والعربية ، واصدار أحكام نهائية حول أحداث حية تحتمل نتائج متعددة ، واستخدام مصطلحات جديدة كالمشروع الحضارى والأمن الاقليمى وتشوه الصراع الطبقى ، مما يطمس التوجه الطبقى للمشروع . .

وأكدت الأغلبية رفض اعتبار عودة مصر إلى الجامعة العربية من الظواهر الايجابية لأنه يعنى قبولا عربيا من الباب الخلفى بمنهج كامب ديفيد ، كما رفضت صياغة أن الشعب المصرى نجح فى أبطال الشق الفلسطينى من اتفاقية كامب ديفيد لأنه لم ينجح أصلا فى أبطال الشق المصرى من الاتفاقية .

وعلى المستوى الداخلى طرحت قضية الموقف من السلطة وغياب تحليل طبقى دقيق وعدم تحديد ملامح التنمية المستقلة ، وبرز اتجاه عام يدعو إلى اعطاء الأولوية فى تحركات الحزب من أجل الديمقراطية ودعم دور الجماهير فى النضال الديمقراطى ، وتحديد مجموعة من القضايا والمشكلات الأساسية للتركيز عليها مع تطوير أساليب النضال وتجديد القيادة وانهاء عزلة الحزب عن الجماهير ، وحذرت الأغلبية من قيام حزب للاخوان المسلمين أو أى حزب على أساس دينى ، وطالب تيار مؤثر بالدفاع عن الدولة العلمانية والمطالبة بفصل الدين عن الدولة .

ورفضت الأغلبية فكرة بناء حزب واحد لليسار التى دعا إليها التقرير استنادا إلى أن التعددية ظاهرة موضوعية ومصدر قوة لليسار فى صفوف الجماهير مع الاهتمام بالحوار والعمل الجبهوى ودعم التحالف الاشتراكى ، وانتهت المناقشات إلى أن أزمة الحزب لا تتمثل فى عجز القيادة بل فى الكوادر الوسطى وفى عدم الانفتاح على الجماهير ، فضلا عن بعض المشكلات الخاصة بالديمقراطية الداخلية التى اتفق على ضرورة تطويرها وقد استقطبت التطورات الدولية جل اهتمام المشاركين وتباينت الآراء والمواقف تجاه تحليلها ورصد انعكاساتها على التجارب الاشتراكية ودول العالم الثالث والقضايا العربية . وبقدر ما أثبت التجمع قدرة كبيرة على التكيف مع هذه المشكلات ، والاستفادة منها أحيانا ، بقدر ما أثرت بالسلب على انتظام وفاعلية عضويته ومواقفه السياسية وتأثيره فى المجتمع .

(٢) اجتماع اللجنة المركزية :

كان اجتماع اللجنة المركزية فى نهاية يونيو هو الاجتماع الوحيد لها خلال هذا العام ، وقد ناقشت فيه تقرير لجنة متابعة الحوار حول مشروع التقرير السياسى للمؤتمر العام الثالث ، وتوصيات الامانة العامة وانتهت إلى تكليف الأمانة العامة باعادة صياغة المشروع واعداد مشروع تقرير سياسى جديد يتضمن رؤية الحزب لمستقبل مصر فى عالم متغير مع اعطاء اهتمام أكبر لقضايا الواقع الراهن وأشكال وأدوات تعبئة الجماهير ، وأعلنت اللجنة المركزية حق المختلفين مع مشروع التقرير السياسى الذى ستصدره اللجنة المركزية فى اجتماعها القادم فى اصدار تقرير أو أكثر يوزع ضمن وثائق المؤتمر العام غير أن اللجنة وضعت قواعد لتنظيم هذا الحق من بينها أن يكون تقرير الأعضاء المختلفين موقعا من عشرة من أعضاء اللجنة المركزية وأن توافق الأمانة العامة على طرحه مع وثائق المؤتمر العام للنقاش .

(٣) انتظام دورات التثقيف واعداد القيادات :

يمثل هذا النشاط أحد أبرز معالم نشاط الحزب خلال عام ١٩٩٠ ويعكس طموح التجمع لتوحيد المواقف السياسية بين عناصره وتحديد قيادته والتفاعل مع التطورات الدولية والعربية وقد قامت أمانة التثقيف المركزى بتنظيم ست دورات على أسس جغرافية شملت القاهرة ، والقاهرة الكبرى ، الصعيد ، والقناة ومحافظات جنوب سيناء ، وشرق الدلتا وغرب الدلتا ، وحضر هذه الدورات حوالى ١٨٠ عضوا .

(٤) الحفاظ على وحدة وتماسك الحزب :

نظرا لطبيعة الحزب كتجمع يضم قوى سياسية مختلفة فكريا فان قيادة الحزب وكوادره صرفت كما يحدث فى كل عام قسما من جهودها للحفاظ على وحدة الحزب وتماسكه ، وذلك من خلال السماح بتعدد الآراء والحوار الداخلى وضمان تمثيل مختلف القوى والتيارات الفكرية فى المستويات القيادية للحزب .

فى هذا السياق دارت التفاعلات والخلافات داخل التجمع خلال عام ١٩٩٠ حول القضايا التى وردت فى مشروع التقرير السياسى للمؤتمر العام الثالث والتى تعتبر نقاط

خلاف بين القوى التى تشكل التجمع منذ نشأته وحتى اللحظة الراهنة .

ويمكن القول أن أهم نقاط الخلاف والجدل داخل التجمع عام ١٩٩٠ قد تركزت حول ثلاث قضايا هى : أزمة الخليج والسياسة الاعلامية ثم الموقف من الانتخابات .

من الناحية الأولى كانت لأزمة الخليج آثار سلبية على بنية الحزب التنظيمية وخطابه السياسى استدعت من قيادة الحزب العمل لاحتواء هذه الآثار والسيطرة على تداعياتها حفاظا على وحدة الموقف السياسى للحزب وتماسكه التنظيمى ومصداقيته فى الشارع السياسى ، فضلا عن ضبط علاقاته بالحكم وبالحكومات والقوى الشعبية العربية .

لقد أحدثت أزمة الخليج انقساما فى صفوف التجمع وداخل كل فصيل فيه ، فلم تتفق قيادة الحزب على موقف موحد ، كما أن تعبير صحيفة الأهالى عن موقف الحزب كان محل جدل وخلاف ، وكان خالد محيى الدين الأمين العام للتجمع قد طالب فى ٤ أغسطس بانسحاب العراق من الكويت ، وأكد حق الشعب الكويتى فى اختيار نظام الحكم الذى يريده ، وعقدت الأمانة العامة للحزب اجتماعا فى ٥ أغسطس انتهى باصدار بيان لا يخرج عن النقاط العامة التى وردت فى تصريح الأمين العام للحزب ، لكن مع تطور أحداث أزمة الخليج أصدرت الأمانة العامة فى ١٢ أغسطس بيانا جديدا طالب بأبعاد الوجود الأجنبى عن المنطقة فورا وانسحاب القوات العراقية من الكويت وحلول قوات عربية مشتركة محلها ، واعادة روح الوفاق إلى الصفوف العربية وقد اعترضت أقلية مؤثرة على عدم الادانة الواضحة لسلوك العراق واستخدام تعبير « تحرك » لا غزو ، كما اعترضت على معالجة صحيفة الأهالى للأزمة واتهمتها بالتركيز على قضية الوجود الأجنبى فى الخليج ، والسكوت عن سبب ذلك وعن جرائم النظام العراقى بحق الشعب الكويتى ، وأعلن ثلاثة أعضاء فى الأمانة العامة للحزب تجميد نشاطهم وهم د. اسماعيل صبرى عبد الله ، ود. ابراهيم سعد الدين وأبو سيف يوسف وقد أصدرت الأمانة العامة بيانا آخر فى ٢٦ أغسطس نجح فى احتواء الأزمة حيث عرض لكافة جوانب الأزمة فى إطار رؤية كلية للموقف من الغزو العسكرى والوجود العسكرى الأجنبى والموقف المصرى والعربى واقتراح عناصر لحل عربى للأزمة ، لقد رفض البيان صراحة الغزو العراقى للكويت والوجود العسكرى الأمريكى والغربى فى المنطقة والذى جاء نتيجة الغزو العراقى وطلب الكويت والسعودية الاستعانة بالقوات الأمريكية دون انتظار لنتائج المساعى العربية ، وشدد البيان على ضرورة الحل العربى للأزمة والانسحاب المتزامن للقوات العراقية من الكويت والقوات الأمريكية والغربية واحلال قوات عربية مشتركة محلها ، والغاء قرارات مجلس الأمن بمقاطعة العراق وانهاء الحصار البحرى وتسوية الخلافات بين العراق والكويت .

وحاز البيان بصياغته الوسطية والمتزنة على موافقة كل الأطراف داخل الحزب كما تراجع القياديون الثلاثة عن قرارهم بتجميد العضوية .

أما الخلاف حول السياسة الاعلامية فقد دار حول صحيفة الأهالى فى المقام الأول ، يليه فى الاهتمام بفارق بقية المجلات والمطبوعات الحزبية . والواقع أن التركيز على الأهالى أصبح ظاهرة فى حزب التجمع كنتيجة طبيعية لمركزية دور الصحيفة فى الاعلان عن مواقف الحزب والاتصال بالرأى العام ولاختلاف الفصائل الفكرية بين متشددين ومعتدلين - اذا جاز التعبير - يحاول كل منهم جذب سياسة الحزب وصحيفته ناحية موقفه . فى هذا السياق تكرر الجدل والخلاف منذ صدور الأهالى حول سياستها التحريرية ومدى ملائمة خطابها السياسى مع مبادىء ومنطلقات الحزب وأهدافه على أن دورة الجدل والخلاف كانت أقل حدة خلال عام ١٩٩٠ ، ربما باستثناء الأسابيع التى تلت أزمة الخليج . ولكن ثمة أقلية عالية الصوت تهاجم الخط العام للأهالى قبل أزمة الخليج ، وترى أن الصحيفة تنتهج خطا معتدلا لا يعبر عن واقع الصراع الاجتماعى والسياسى فى المجتمع ولا يتفق وسياسية الحزب وطموحات أعضائه .

ويلاحظ أن صحيفة الأهالى أصبحت أكثر التزاما فى عملها بالجوانب المهنية والصحفية ومن ثم فقد قلصت من حجم اهتمامها بقضايا سياسية قد لا تشغل القارىء العادى غير المنتمى لحزب التجمع ، مثل الشئون الحزبية ، وفى المقابل نجحت فى تقديم مواد صحفية متنوعة وفى اصدار ملحق خاص بالانتخابات للدعاية لمرشحى الحزب .

أما بالنسبة لبقية مطبوعات الحزب فقد دار نقاش داخل قيادة الحزب بشأن علاقة مجلة اليسار الشهرية بسياسة الحزب وخطابه المعتدل ، حيث تتهم مجلة اليسار بالتشدد وتقديم خطاب لا يتوافق والخط العام للحزب ، كذلك نوقشت أزمة تمويل مجلة ، اليقظة العربية ، الشهرية التى توقفت عن الصدور فى نهاية صيف ١٩٩٠ ، وكانت تعبر عن بعض ممثلى التيار القومى فى الحزب وكذلك مسألة البحث عن مصادر جديدة ومستقرة لتمويل مطبوعات الحزب ، كما نوقشت من جديد امكانية تحويل الأهالى إلى صحيفة يومية وأخيراً شهد الحزب مناقشات واسعة حول جدوى مقاطعة الانتخابات وارتبطت بمدى توفر « ضمانات » لنزاهة الانتخابات من جهة ، ومواقف أحزاب المعارضة والتيار الاسلامى وقوى اليسار من جهة ثانية ، والتطور التنظيمى للحزب من جهة ثالثة ويمكن تلخيص أهم ملامح رؤية الأغلبية التى دعت للمشاركة فى الانتخابات فى :

— عدم جدوى المقاطعة فى ظل الانتخابات الفردية

حيث سيتقدم إلى جانب مرشحي الحزب الوطني مئات المرشحين المستقلين ، كما أنه من غير المحتمل أن يقاطع الرأي العام الانتخابات .

ـــ إن موقف المقاطعة لن ترافقه تحركات بين الجماهير ، ومن ثم فهو موقف لا أثر له عمليا مما يفتح المجال لانفراد الحزب الوطني وجماعات الاسلام السياسي ، ولهيمنة الداعين لتدمير البنية السياسية والتشريعية ، وبالتالي سيادة العنف في المجتمع كسبيل وحيد للتغيير .

ـــ عدم الثقة في موقف أحزاب المعارضة التي قررت المقاطعة فهي أحزاب يمينية ربما لا يخرج موقفها عن المناورة لا سيما وأنها رفضت دعوة التجمع عامي ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ لمقاطعة الانتخابات وقت أن كانت بالقائمة . كذلك من المحتمل أن يخوض بعض ممثليها الانتخابات كمستقلين ، وبالتالي يمثل اليمين داخل مجلس الشعب ويستمر غياب التجمع عن المجلس للمرة الرابعة منذ عام ١٩٧٩ .

ـــ إن من الخطأ التضامن مع أحزاب اليمين التي قررت المقاطعة دون أن تتشاور مع التجمع ، واهمال موقف الناصريين وحشم طرفي التحالف الاشتراكي مع التجمع واللذين قررا المشاركة في الانتخابات .

ـــ رغم القيود المفروضة على الانتخابات فان هناك ضرورة لخوضها في محاولة للتغيير وتوسيع الضمانات الديمقراطية . كما أنه توجد فرص حقيقية لفوز عدد من مرشحي الحزب ومن ثم تمثيل اليسار في المجلس .

ـــ ان المعركة الانتخابية تساعد في بناء الحزب وتدعم من وجوده الجماهيري وتكسب عناصره خبرات جديدة .

أما أنصار المقاطعة فقد ركزوا على الوضع السياسي الدقيق الذي تمر به البلاد فهناك رأي عام واسع في صفوف الطبقة الوسطى ذات الصوت العالي يدعو إلى توفير ضمانات لنزاهة الانتخابات ، وقد عبرت عن هذا الرأي أحزاب المعارضة ونوادي القضاة وهيئات التدريس وبعض النقابات المهنية لكن في المقابل تقف أغلبية المواطنين موقفا سلبيا إزاء الانتخابات ، بينما تتفاقم الأزمة الاقتصادية ، وتتآكل مصداقية الحكومة والأحزاب الشرعية ، ويتصاعد العنف والارهاب وتقع مسئولية كل ذلك على الحكم الرافض لتوفير الضمانات الأساسية للممارسة الديمقراطية وتداول السلطة ، من هنا فإن المقاطعة تضع الحكم أمام مسئولياته التاريخية ، لا سيما وأن التحولات الدولية باتجاه الديمقراطية والحريات العامة ستنعكس على مصر ، في الوقت الذي سيلجأ الحكم نتيجة أزمته إلى التزوير على نطاق واسع .

وحذر أنصار المقاطعة من انفراد التجمع بالاشتراك في الانتخابات وبالتالي شق جبهة أحزاب المعارضة وتأكيد ما تردد عن وجود صفقة بين الحكم والتجمع يسمح بمقتضاه بعدم التدخل ضد المرشحين الناجحين ، وشدد أنصار المقاطعة على أن موقف التجمع سيؤثر على موقف الناصريين وحشم كما قد يساعد على تطوير موقف أحزاب المعارضة وخوض معارك جماهيرية متواصلة على أساس برنامج ديمقراطي متفق عليه بين الأحزاب مثل برنامج ٥ فبراير ١٩٨٧ .

وبعد مناقشات مطولة قررت الأمانة العامة في اجتماع طارىء عقد في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٠ تأييد القرار السابق الذي اتخذته اللجنة المركزية للحزب في ٢٨ يونيو ١٩٩٠ بخوض معركة الانتخابات مجلس الشعب بأغلبية ٣٦ عضوا مقابل ٩ أعضاء وافقوا على مشروع مضاد يدعو إلى مقاطعة الانتخابات وبرنامج للنضال الديمقراطي المشترك ، بينما امتنع ٣ أعضاء عن التصويت .

على أن المناقشات حول الانتخابات تحددت إزاء تقييم مدى نزاهة الانتخابات وتدخل الشرطة وأجهزة الحكم المحلي وعمليات التقفيل والتزوير في بعض الدوائر اذ أكدت قيادة الحزب على لسان خالد محيي الدين ، ان الانتخابات قد تميزت بظاهرة أساسية وهي عدم تدخل الشرطة ويمثل ذلك خطوة بالغة الاهمية في مسيرة الديمقراطية ، ولكن ذلك لا ينفي وجود بعض التجاوزات وقد تمثلت أساسا في عملية تقفيل الصناديق بواسطة العصبيات ، وخاصة في الريف وعدد من دوائر المدن . وتعكس هذه العبارات موقف أغلبية التجمع مقابل أقلية نشطة ، لها ممثلون في قيادة الحزب ترى أن الحكومة لم تكن في حاجة لاستخدام التزوير على نطاق واسع بسبب قلة عدد مرشحي المعارضة المطلوب اسقاطهم - فقد كان الحزب الوطني ينافس نفسه ، ومن جهة أخرى استخدمت أساليب غير مباشرة للتدخل الإداري ضد عدد من المرشحين المعروفين بمعارضتهم القوية للحكومة .

كذلك فان الحيادة السلبي للشرطة قد توافق مع قيام بعض ضباط الشرطة بطرد وارهاب المندوبين ، واتاح استخدام العنف بين المرشحين .

أما بالنسبة للناصريين فلم يطرأ تغير كبير على أوضاعهم التنظيمية أو السياسية ، فقد عجزوا عن اتمام عملية التحول من تيار إلى حزب سياسي أو تجاوز حالة الانقسام والتنافس بين المجموعات الناصرية . وقد انعكست هذه الأوضاع على الخطاب السياسي للناصريين ومشاركتهم في الحياة السياسية خاصة انتخابات مجلس الشعب ، حيث أخفقوا في الاستفادة من كل امكانيات وفرص العمل السياسي المتاحة أمامهم .

وتتلخص الأوضاع التنظيمية للناصريين فى وجود الحزب الاشتراكى العربى الناصرى تحت التأسيس كبوتقة لتفاعل وصراع عدد من الجماعات الناصرية ، اضافة إلى مجموعتين تعملان خارج الحزب وترفضان من حيث المبدأ قيام حزب ناصرى معلن يتحرك فى إطار التعددية السياسية القائمة ، ويؤكد أن التراث الناصرى يتعارض والتعددية السياسية وامكانية التغيير عبر البرلمان .

ويمكن حصر أهم الأنشطة التنظيمية والتثقيفية فى إطار التيار الناصرى فى :

(١) استمرار تنامى عدد ودور العناصر المستقلة عن الجماعات الناصرية والحزب الاشتراكى الناصرى تحت التأسيس ، وقد جاء هذا الدور على حساب دور الحزب والجماعات الناصرية . ولعبت بعض العناصر المستقلة أدوارا نشطة فى عدد من النقابات ، كما دعت ونظمت حوارا بين الشباب الناصرى استهدف بحث ماهية الناصرية والمشاكل التنظيمية والسياسية التى تواجه التيار الناصرى ، خاصة فيما يتعلق بوحدة التيار الناصرى وامكانيات وفرص العمل السياسى والجماهيرى المتاحة .

(٢) ضعف وتفكك الجماعات الناصرية الشبابية حيث تعانى معظم هذه الجماعات من أزمة الوجود والاستمرارية فهى غير قادرة على اعلان انتظامها فى أحزاب أو تنظيمات سرية ، ومن ناحية أخرى غير قادرة على الاستمرار كأطر للحركة والعمل السياسى فى ظل التحولات الفكرية والسياسية التى تجتاح العالم والمنطقة العربية وفى ظل عدم قدرة الحزب الناصرى على احتواء نشاطها أو اذابتها فى كيانة الموحد والمعبر عن الناصريين .

(٣) استمرار ظاهرة اعتماد التيار الناصرى على الأسر والنوادى الطلابية كإطار للأنشطة التنظيمية والسياسية والتى تزايدت هذا العام نتيجة انتعاش الحركة الطلابية . وتعتبر هذه الظاهرة سمة هيكلية ترتبط بمنشأة التيار الناصرى فى السبعينات وانتشار فى الأوساط الطلابية وضعف انتشاره فى الأوساط العمالية الأمر الذى يعنى أن الجماعات الناصرية والحزب الاشتراكى العربى تحت التأسيس غير قادرين على تجاوز الطبيعة الطلابية والشبابية للأداء الناصرى العام الا فى حدود ضيقة تدور فى بعض النقابات المهنية وعدد محدود للغاية من النقابات العمالية .

واللافت للانتباه أن القيادات الناصرية تدرك هذه الظاهرة وتحذر من مخاطرها على التركيب التنظيمى والخطاب السياسى للناصريين الا أن الجهود التى تبذل لتجاوز هذه المشكلة قاصرة وضعيفة ، فقد تركزت الأنشطة التنظيمية والسياسية خلال عام ١٩٩٠ فى الأوساط الطلابية ، خاصة فى نوادى وأسر الفكر الناصرى فى معظم الجامعات المصرية والتى تخضع لهيمنة احدى الجماعات الناصرية النشطة ، أى أن الحزب الناصرى تحت التأسيس لا يسيطر على أغلب هذه الأنشطة رغم محاولته لتأسيس مكاتب طلاب تتبع الحزب .

ـــ أزمة الشرعية وركود عملية تأسيس الحزب الاشتراكى العربى الناصرى .

رغم أن الحزب قد نجح فى جمع الكثير من الجماعات والأجيال الناصرية الا أنه ما يزال غير قادر على التعبير عن مجمل التيار الناصرى ، وذلك نتيجة للافتقار إلى الشرعية القانونية .

ويلاحظ أن الأنشطة التنظيمية والتثقيفية قد تراجعت خلال عام ١٩٩٠ مقارنة بالأعوام السابقة فاقتصرت على (٦) اجتماعات للامانة العامة واربعة اجتماعات لامناء المحافظات وعشرة لقاءات بالمحافظات وتقلصت الجهود الرامية للاعداد لاجتماع اللجنة العامة للحزب والتى تماثل المؤتمر العام للحزب لذلك فقد أجل الاجتماع للمرة الثالثة ، وتقرر أن يعقد فى ٢٣ يوليو ١٩٩١ .

ويمكن القول أن ، لجنة العضوية ، تكاد تكون هى مظهر الوجود الوحيد للمؤسسات ولجان الحزب ، خاصة فى ضوء عدم انتظام اجتماعات الأمانة العامة للحزب ، وشعور أغلب عناصر وقيادات الحزب فى المحافظات بالاحباط نتيجة تواضع أنشطة الحزب مقارنة بالآمال والتوقعات التى ارتبطت به .

من ناحية أخرى ، فان رفض محكمة الأحزاب شبه النهائى لظهور حزب التحالف فى ابريل الماضى جدد أمل قيادة الحزب الاشتراكى الناصرى فى الاستمرار ومواصله العمل ، بينما سارع ضياء الدين داود أحد قادة الحزب الاشتراكى العربى الناصرى فى يوليو الماضى بتقديم طلب إلى لجنة الأحزاب بتأسيس حزب ناصرى جديد باسم ، الحزب العربى الديمقراطى الناصرى وقد ضم الحزب عناصر قيادية من الحزب الاشتراكى الناصرى كما أن برنامجه يتشابه إلى حد كبير مع الأفكار التى يطرحها الحزب الاشتراكى الناصرى ، من هنا يمكن التسليم بصحة المعلومات التى تتردد حول كون الحزب الديمقراطى الناصرى هو محاولة من قيادة الحزب الاشتراكى الناصرى لاختبار امكانية السماح للناصريين بتأسيس حزب ، ولسد الطريق أمام محاولة أى فريق ناصرى مناوىء للحزب لتقديم أوراق تأسيس حزب ناصرى إلى لجنة الأحزاب ، ويذكر أن كمال أحمد قد بادر بتقديم أوراق حزب التحالف إلى لجنة الأحزاب عام ١٩٨٣ مما حرم الحزب الاشتراكى الناصرى من تقديم أوراقه خلال ٧ سنوات ظلت خلالها أوراق حزب التحالف متداولة أمام القضاء .

لقد عكست محاولة انشاء الحزب الديمقراطي الناصري الرغبة القوية في الحصول على الشرعية والعمل في اطارها مع شعور متزايد بصعوبه الحصول على تصريح بقيام حزب شرعي في هذا السياق جاء رفض لجنة الأحزاب للحزب الديمقراطي ليعزز هذا الشعور وقد استند قرار اللجنة إلى عدم تمايز برنامج الحزب عن غيره من برامج الأحزاب ، واتهام وكيل مؤسسة ضياء الدين داود في القضية المعروفة بمراكز القوى رغم ان المحكمة الدستورية العليا اسقطت قانون العزل السياسي ، لذلك فقد تقدم بطعن إلى محكمة القضاء الإداري. في قرار لجنة الأحزاب التي اتهمها بالانحياز إلى الحزب الوطني ، بينما أعلن فريد عبد الكريم أن القانون يعتبر الناصريين مجرد مواطنين من الدرجة الثالثة ليس لهم حق في ممارسة العمل السياسي .

وبالنسبة للأنشطة التنظيمية لفصائل الحركة الشيوعية فإن ثمة ملامح هيكلية يمكن رصدها بداية وتتعلق بظاهرتين :

(١) استمرار تزايد العناصر الماركسية المستقلة والمجموعات والحلقات الصغيرة وتؤدي العناصر المستقلة أدوارا سياسية أو ثقافية مستقلة عن أي إطار تنظيمي أو تنتشر في حزب التجمع والعديد من النقابات وتجمعات المثقفين وجمعيات النفع العام ، ومعظم هذه العناصر كانت لها تجارب تنظيمية سابقة غير أنها خرجت عن هذه الاطر ، ويلاحظ أن أغلب هذه العناصر تتعاون بدرجة أكبر مع المجموعات والحلقات الماركسية التي نشطت بدورها في السنوات الأخيرة واتخذت أشكالا أكثر انفتاحا من التي عرفت في أوقات سابقة وهي أقرب لجماعات أو حلقات لأصدقاء .

ويبدو أن مناخ الأزمة ومشاعر عدم اليقين التي تجتاح اليسار في مصر والعالم فضلا عن ضعف تكوين ودور فصائل الحركة الشيوعية وانشقاقاتها يفسر تنامي المجموعات والعناصر المستقلة ، مما دفع الأحزاب الشيوعية القائمة للتعاون والتنسيق مع هذه المجموعات وذلك رغم اعتقاد هذه الأحزاب بأن عدم الالتزام بأطر حزبية أو تنظيمات محددة يعتبر قصورا في فهم الماركسية اللينينية كما أن العناصر والمجموعات المستقلة كانت لسنوات قليلة ماضية موضوعا للشك والتساؤل ...

غير أن هذه الصورة تغيرت واعترفت الفصائل المنظمة بالأوضاع الجديدة وتعاونت مع العناصر المستقلة في كثير من المواقف السياسية والمعارك الانتخابية كانتخابات مجلس الشعب وانتخابات نقابة الأطباء التي لعبت فيها العناصر السياسة المستقلة دورا مهما للغاية ، ويمكن القول أن تعاظم دور العناصر المستقلة شكل أحد مصادر ترشيد فكر وعمل الحركة الشيوعية باتجاه القبول بالتعددية وامكانية الاستقلال عن الاطر التنظيمية القائمة .

(٢) استمرار سعي كل فصائل الحركة الشيوعية - بدرجات وصيغ مختلفة للحصول على العلنية واكتساب مشروعية الوجود السياسي والقانوني . فخلال عام ١٩٩٠ استمر الحزب الشيوعي الديمقراطي في الاعلان عن وجوده ، وشارك الحزب الشيوعي المصري بأربعة مرشحين في انتخابات مجلس الشعب باسم الاشتراكيين المستقلين . ورغم أن (حشم) وحزب الشعب الاشتراكي أعلنا رسميا مقاطعة الانتخابات ، الا أن كوادر الحزبين وعناصرهما شاركوا في الانتخابات من خلال دعم بعض مرشحي اليسار ، كذلك فأن كل فصائل اليسار عدا الشيوعي الديمقراطي تسعى للعمل من خلال حزب التجمع والتأثير في سياساته مما يخلق مشاكل معقدة خاصة بأزدواجية الانتماء والتنافس والصراع بين عناصر كل فصيل .ويبدو أن أزمة اليسار وتزايد العناصر اليسارية المستقلة قد دعمت خلال هذا العام من ظهور الهوية ، التجمعية ، التي تنتمي لحزب التجمع فقط وتعمل في إطاره وتسعى لاستقلاله بعيدا عن تدخل أي فصيل يساري آخر وتشير بعض المصادر إلى أن بروز دور ممثلي الهوية التجمعية قد جاء على حساب نفوذ عناصر (حشم) داخل التجمع لا سيما وان (حشم) انشغل خلال عام ١٩٩٠ بتنظيم صفوفة والحفاظ على قوته الرئيسية أثر الانشقاق الذي تعرض له وأسفر عن تشكيل حزب الشعب الاشتراكي .

وبالنسبة للأنشطة التنظيمية والتثقيفية (لحشم) فقد انحصرت في الحرص على قوة الحزب أي تثبيت الأوضاع وتصليب البنية التنظيمية أي احتواء الآثار الدولية والمحلية والداخلية الذاتية التي أثرت في حياة الحزب خلال العام الماضي وأدت إلى الانقسام وظهور حزب منافس باسم الشعب الاشتراكي ، وقد جرت عملية تثبيت الأوضاع ودعم الحزب من خلال ادارة حوار داخلي حول الحزب وتطوير برنامجه ولائحته الداخلية ، وانتهاج خط يقوم على خطط للعمل الجماهيري وللتحالف مع القوى الوطنية الديمقراطية وقد شملت هذه الخطط خوض معارك سياسية منها الانتخابات في عدد من النقابات وانتخابات مجلس الشعب ...

وتعترف مصادر (حشم) بضعف الانجازات التي تحققت قياسا إلى طموح الحزب غير أنها تبرر ذلك بضعف الامكانيات وعدم ملاءمة المناخ الدولي والمحلي ، في هذا الإطار انتظمت اجتماعات معظم هيئات الحزب ومكاتبه ، وعقدت اللجنة المركزية دورتي انعقاد من أصل أربع دورات مقررة لانعقادها ، بينما تواصلت المناقشات حول البرنامج واللائحة وظهرت عدة اتجاهات أهمها : الاتجاه الذي يرى أن البرنامج بصورته الحالية وكتوجه عام للنضال في مرحلة

الثورة الوطنية الديمقراطية صالح ويحتاج فقط إلى بعض الاضافات والتعديلات لتلائم طبيعة المرحلة والمتغيرات الدولية والمحلية . أما الاتجاه الثانى فيطرح تصورات أشمل للاصلاح والتجديد صيغت في مشروع لائحة ومشروع برنامج جديد يتطرق إلى الموقف من الحكم وصراع الطبقات والتحالفات مع القوى السياسية الأخرى والموقف من القضية الفلسطينية فى ضوء التغيرات الدولية والعربية ويلاحظ أن نشرة « الوعى » التى يصدرها الحزب وتوزع على الأعضاء فقط قد نشرت كل الآراء بما فى ذلك الأصوات التى تنتقد استمرار الحوار الداخلى والانشغال به على حساب الأداء السياسى العام .

أما الأنشطة التنظيمية (لحشم) فلا تتوافر بشأنها معلومات وافية باستثناء التحاق بعض العناصر الماركسية - معظمها من ٨ يناير سابقا - بعضوية الحزب الذى ظهرت مطبوعاته تحت اسم جديد هو حزب العمال المصرى الموحد الأمر الذى يعكس أمرين : الأول اتفاق عناصره حول ضرورة التخلى عن صفة شيوعى ، والثانى نجاح الحزب فى التوصل مع بعض العناصر إلى صيغة اتفاق أدت إلى انضمامهم للحزب وتغيير اسمه واضافة صفة الموحد له .

وتجدر الاشارة إلى الطبيعة الخاصة والمعقدة لحزب العمال فيما يتعلق ببنيته التنظيمية والتى تقترب أحيانا من صيغة الحلقة والنواة الصلبة المنغلقة على الذات .

أما بالنسبة للحزب الشيوعى الديمقراطى فقد تواصلت استناداً إلى وكيل المؤسسين - الاتصالات لبلورة البرنامج السياسى واللائحة والدعوة لدخول الحزب تمهيدا للتقدم إلى لجنة الأحزاب . وقد أصدرت مجموعة التيار الثورى التى تقود هذه المحاولة عددا واحدا من مجلتها غير الدورية « الحقيقة » ، الا أنها لم تعالج موضوع تأسيس الحزب . ومن المرجح أن هذه المجموعة لن تقدم أوراق التأسيس إلى لجنة الأحزاب بل تحاول الاستفادة من الحقوق والأوضاع شبه الشرعية التى يتيحها قانون الأحزاب للعناصر والقوى التى تستعد لتشكيل أحزاب جديدة .

أما حزب الشعب الاشتراكى أحدث فصائل الحركة الشيوعية فهو حزب قيد التبلور إذا جاز التعبير ، فثمة حوارات داخلية حول الحزب والبرنامج كما أن مصادر الحزب - التى رفضت الاجابة على كثير من الاسئلة - تؤكد أن الوجود الحقيقى لعناصر الحزب فى الداخل لا فى خارج مصر كما يردد البعض ، وتضيف أن هذا الوضع لا يتناقض ووجود عناصر نشيطة للحزب فى الخارج الا أنها لا تمثل الأغلبية ، ويصدر الحزب نشرة داخلية ونشرة للمتعاطفين والجمهور العام باسم « كفاح العمال » تعالج القضايا السياسية والاجتماعية .

جـ - النشاط السياسى

تركز هذا النشاط خلال عام ١٩٩٠ فى الموقف من الانتخابات وأزمة الخليج وتتفق مصادر التجمع والناصريين وحشم بدرجات مختلفة على وجود مجموعة من الاعتبارات حكمت البدائل المتاحة لحجم الحملة الانتخابية ومسارها هى :

ـــ مقاطعة الوفد والتحالف الاسلامى للانتخابات وضرورة المشاركة الفعالة حتى لا ينفرد الحزب الوطنى بالانتخابات من جهة ولتطوير العملية الديمقراطية وانتزاع حقوق ديمقراطية جديدة من جهة أخرى . والخلافات الداخلية حول المشاركة فى الانتخابات من جهة ثالثة .

ـــ الامكانيات المالية المتاحة حيث شكا الجميع من ارتفاع تكلفة الحملة الانتخابية لكل مرشح بما لا يتفق مع امكانيات الحزب أو المرشحين .

ـــ عدد الأعضاء الذين تتوفر لهم فرص قوية للنجاح فى الانتخابات ودخول مجلس الشعب وعدد الأعضاء القادرين على المنافسة بقوة فى دوائرهم الانتخابية تمهيدا لخوض معارك قادمة بكفاءة أعلى . كذلك عدد الأعضاء الراغبين فى الترشيح دون أن تكون لهم فرص فى النجاح أو المنافسة القوية .

ـــ ضرورة تحقيق نجاح انتخابى وسياسى أى ضمان التمثيل فى المجلس أو المنافسة بقوة فى بعض الدوائر ، ودعم وتنشيط آليات العمل الحزبى وطرح البرنامج السياسى والتحرك بين الجماهير .

ـــ احتمالات تدخل الشرطة وبعض الأجهزة التنفيذية لصالح مرشحى الحزب الوطنى مقابل احتمالات تضييق نطاق هذا التدخل ، بل والحرص الحكومى على مشاركة اليسار وتمثيل بعض النواب فى مجلس الشعب .

وقد خاض التجمع معركة الانتخابات رغم مقاطعة أحزاب المعارضة لذلك كان حريصا على الفوز بعدد من المقاعد يعوض فشله فى دخول مجلس الشعب فى الانتخابات السابقة . وقد عدل الحزب من اللغة المستخدمة فى برنامجه وأساليب العمل والتحرك الانتخابى ، واختار عدداً صغير من المرشحين ممن تتوفر لهم فرص قوية للنجاح .

وكانت المعركة الانتخابية فرصة مواتية لتنشيط الأداء الحزبى وتحريك آليات الحزب ، ويمكن حصر مظاهر النشاط الحزبى أثناء المعركة الانتخابية فى :

(١) اختيار المرشحين :

طلبت قيادة التجمع من لجان المحافظات تقديم قائمة بالمرشحين عن كل محافظة وفى ضوء التقديرات والامكانيات المتاحة . وقع الاختيار على ٣٣ مرشحا قسموا إلى ثلاث مجموعات الأولى تضم المرشحين الذين لديهم امكانية للنجاح ، والثانية تضم القادرين على خوض معركة انتخابية وجماهيرية واسعة حتى لو لم تكن لهم فرص للنجاح ، أما المجموعة الأخير فتشمل كل من أبدى استعدادا لخوض الانتخابات وقد سمح الحزب بذلك شرط الالتزام بالبرنامج الانتخابى للحزب . ويبدو أن الواقعية وضعف الامكانيات المالية كانت وراء تقلص عدد المرشحين مقارنة بالانتخابات الفردية عام ١٩٧٦ أو مرشحى التجمع فى الدوائر الفردية فى انتخابات عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ .

وقد اعتمدت قيادة التجمع على قيادات عمالية ونقابية وشخصيتى خالد محيى الدين ولطفى واكد اللتين تجمعان بين النفوذ الأسرى فى دائرتيهما والارتباط بثورة يوليو علاوة على تمثيل الأقباط بمرشح وتقديم وجوه شبابية عديدة . ولكن تظل الصفة العمالية هى الأغلب حيث بلغ عدد المرشحين عن العمال ٢٦ مرشحا من (٣٣) مرشحا ليس بينهم فلاح .

(٢) التمويل

يذكر أمين اللجنة المركزية للتجمع أن حزبه حصل على ١٠٠ ألف جنيه من مجلس الشورى الذى يقدم دعما لكل الأحزاب التى تشارك فى الانتخابات ، وجمع ١٠٠ ألف جنيه أخرى تبرعات من أعضاء وأصدقاء الحزب اضافة إلى ٦٠ ألف جنيه قيمة تبرعات عينية ، أى أن المجموع بلغ ٢٦٠ ألف جنيه ، ولا يدخل فى هذا التقدير ما أنفقه كل مرشح على حدة والتبرعات التى كانت تجمع من المواطنين فى بعض الدوائر .

(٣) الدعاية الانتخابية :

اتسمت دعاية التجمع بالهدوء والاعتدال مقارنة بالانتخابات السابقة ، ويعكس هذا التغيير قدرا أكبر من الواقعية والرغبة فى تحقيق نجاح انتخابى ، من هنا ركزت على طرح البدائل دون الاكتفاء بالنقد ، كما اختفت الشعارات المتشددة ، وسيطر المرشحون ، على أية محاولات لطرح شعارات لا تتفق ومتطلبات المرحلة .

واعتمدت دعاية التجمع على ٤ شعارات هى الخبز والعمل والحرية لكل الشعب ، والدين لله والوطن للجميع ، ربط الأجور بالأسعار لمواجهة الغلاء ، من أجل اصلاح شامل . وتراجع بصورة ملحوظة اعتماد أغلب مرشحى التجمع على المسيرات أو التصعيد السياسى فى المؤتمرات واللقاءات الانتخابية واجتهدوا فى كسب الأصوات بطرق ووسائل سياسية وشخصية وعائلية .

(٤) نتائج الانتخابات :

خاض الانتخابات (٣٣) مرشحا عن التجمع وفاز مرشح واحد بعد الجولة الأولى وهو خالد محى الدين أمين عام التجمع والذى يتمتع بنفوذ عائلى وتأثير شخصى وسياسى كبير فى دائرة كفر شكر بمحافظة القليوبية ، وتمكن (٦) مرشحين من خوض انتخابات الاعادة .

وباستثناء واحد ، فان هؤلاء المرشحين لا يتمتعون بنفوذ عائلى أو سبق لهم تولى مناصب فى الدولة أو دخول مجلس الشعب كما أن بينهم أربعة من العمال لهم تاريخ نقابى وسياسى يعتد به . وقد نجح من المرشحين الستة أربعة نواب هم لطفى واكد (فئات) ومختار جمعة ومحمد عبد العزيز شعبان والبدرى فرغلى (عمال) .

وقد حصل مرشحو التجمع فى الجولة الأولى من الانتخابات على حوالى ١٣٨ الف صوت ، وهو رقم يقل بقليل عما حصل عليه التجمع فى انتخابات ١٩٨٧ أما الأصوات التى حصلوا عليها فى الجولة الأولى بحوالى ٦٠ الف صوت مما يرفع الأصوات التى حصل عليها التجمع إلى ١٩٨ الف صوت . وهو رقم يقترب من التقدير الذى أوردته صحيفة الأهالى (حوالى ٢٠٠ ألفا) .

ويمكن القول أن الانتخابات قد أثرت فى البنية التنظيمية والخطاب السياسى للتجمع ، كما ضاعفت من التحديات التى تواجه الحزب من الداخل ، فقد كانت المعركة الانتخابية بمثابة اختبار قاس لكفاءة الحزب وقدرة كوادره على العمل الجماهيرى واستخدام ، خطاب سياسى مقبول جماهيريا ومتمشيا مع التحولات العربية والدولية بما طرحته من شكوك فى مصداقية الفكر والتجارب الاشتراكية .

من جهة أخرى كان لنجاح ٤ مرشحين لحزب التجمع أهمية بالغة فى دعم ثقة الحزب بنفسه فلاول مرة منذ سنوات عديدة يمثل اليسار فى البرلمان ، بل ولأول مرة فى تاريخ الحياة النيابية يقود اليسار المعارضة ولأول مرة أيضا يجرب اليسار اذا جاز التعبير خطابه السياسى فى الشارع بعد تحولات البيروسترويكا وتداعياتها الفكرية والسياسية .

والغالب أن معركة الانتخابات اكسبت كوادر الحزب خبرات جديدة كما كشفت عن عدم مصداقية عدد كبير من قيادات التجمع وابتعادها عن مشاكل الواقع . من هنا تعالت الأصوات باعادة النظر فى معايير اختيار القيادات كما

طرحت مجموعة من الأفكار بشأن اعادة النظر في بنية الحزب وهياكله في ضوء نتائج الانتخابات ودخول عضوية جديدة ، حيث تقرر استئناف عملية الاعداد للمؤتمر العام الثالث للحزب والتي توقفت أثناء الانتخابات ، وتحدد يناير ١٩٩٢ لانعقاد المؤتمر .

وكانت انتخابات مجلس الشعب فرصة مواتية للناصريين على اختلاف فصائلهم للعمل السياسي ومحاولة دخول البرلمان كما برزت أثناء المعركة الانتخابية بعض مظاهر التنافس والصراع بين الحزب الاشتراكي العربي وبعض الجماعات الناصرية ولكن مع حرص الجميع على ضرورة اثبات الوجود في الساحة السياسية ودخول البرلمان . في هذا الإطار لعبت قيادة الحزب الاشتراكي الناصري دورا هاما في دعم معظم المرشحين الناصريين بغض النظر عن عضويتهم في الحزب غير أن هذا الدعم ظل محدودا نظرا لقلة الموارد المالية ولضعف وجود الحزب في أغلب الدوائر الانتخابية لذلك يمكن القول بأن الاداء الناصري في الانتخابات عبر عن مجهودات ومبادرات فردية أكثر منها مجهودات منظمة للحزب الناصري .

ويلاحظ أن الحزب لم يقدم برنامجا انتخابيا ربما لأنه لم يعلن رسميا الاشتراك في المعركة الانتخابية لأسباب خاصة بوضعيته القانونية كحزب تحت التأسيس لم يصدر بعد برنامجه السياسي ، وقد منحت هذه الوضعية الحزب قدرة كبيرة على المناورة وحرية الحركة تحت دعوى أن الحزب لا يخوض الانتخابات لأنه ليس حزبا معترفا به من الناحية القانونية ، لكن يوجد مرشحون ناصريون في الوقت ذاته يسعى تأييدهم فضلا عن الاستفادة من مناخ الانتخابات في اتمام عملية تأسيس الحزب ، والحرص على دخول البرلمان كنوع من فرض الوجود السياسي الواقعي تمهيدا للحصول على حق الوجود القانوني .

وبلغ عدد المرشحين على مستوى التيار الناصري ٣١ مرشحا منهم ٢٤ أعضاء في الحزب ، ٥ من خارج الحزب ، ٢ في حزب التجمع ، ويبدو أن الحزب لم يتحكم في عملية الترشيح وأن التزم بتأييد الجميع .

وتجدر الاشارة إلى أن مجموعة ناصرية توقع مطبوعاتها باسم « الناصريين » قد أصدرت برنامجا تحت شعار (طريقنا كفاية وعدل) . وقد التزم به عدد من المرشحين الناصريين ممن ينتمون إلى الحزب الناصري تحت التأسيس وتلك الجماعة ، وثمة معلومات تفيد بأن هذه المجموعة هي بمثابة تنظيم سري أو بصدد تشكيل حزب ناصري غير أن ممثلي تلك المجموعة ينفون ذلك ، ويؤكدون طبيعتها الطلابية وانتشارها في عدد من المحافظات وسعيها للعمل من أجل اصلاح الحزب الناصري تحت التأسيس عبر تغيير قيادته الحالية . ورغم أن مرشحي هذه المجموعة لا يزيد عددهم عن أصابع اليد الواحدة ، كما لم ينجح منهم أحد ، الا أن برنامجهم الانتخابي عكس إلى حد كبير الخطاب السياسي السائد بين الناصريين من زاوية تشدده السياسي ومطالبته بالاشتراكية مع اصلاحات ديمقراطية ، اضافة إلى رفض كامب ديفيد والتطبيع وجهود التسوية .

وقد فاز للناصريين ثلاثة مرشحين من الجولة الأولى وهم ضياء الدين داود في دمياط ومحمود زينهم في السيدة زينب بالقاهرة وفاروق متولي بالسويس وكلهم فئات وسبق لهم دخول المجلس في انتخابات سابقة .

ودخل انتخابات الاعادة (٧) مرشحين نجح منهم اثنان فقط هما صبري أبو زنه - المنوفية (فئات) ومحمد الدرشيني - الاسكندرية (عمال) مع ملاحظة ارتفاع نسبة عدد العمال الذين تمكنوا من دخول انتخابات الاعادة .

وتعترف مصادر الحزب بعدم التزام أغلب مرشحي التيار الناصري بتوجيهات الحزب وضعف اهتمامهم بالقضايا السياسية أثناء الحملة الانتخابية ، وتصدق هذه الملاحظة على المرشحين من أعضاء الحزب الناصري أو غير الأعضاء ، وفي المقابل لم يطرح الحزب برنامجا سياسيا أو يقدم الدعم المادي الكافي كما حرم من كثير من الامتيازات السياسية والاعلامية بسبب عدم الاعتراف القانوني بوجوده السياسي .

وفي حين أن المعركة الانتخابية قد كشفت من جديد عن الكثير من المشكلات التي يعاني منها الحزب الناصري والتيار الناصري الا انها جددت في الوقت ذاته من آمال الناصريين في الحصول على الشرعية وضمان أصوات تعبر عنهم داخل البرلمان . كما أكسبت كوادر التيار الناصري بعض الخبرات الانتخابية والسياسية التي كانت في حاجة ماسة اليها بالنظر إلى ثقل وزن ودور الشباب في التيار الناصري ، وكون المعركة الانتخابية هي الأولى التي يشارك فيها التيار الناصري على نطاق واسع منذ عام ١٩٧٠ .

لكن في المقابل بدا الحزب عاجزا عن التحول إلى أداة سياسية فاعلة للتيار الناصري واتضح ضعف بنائه التنظيمي وغيابه شبه الكامل عن محافظات الوجه القبلي ، وبدا ضعفه في عدد من المحافظات الهامة مثل القاهرة والغربية والبحيرة كما لم تلتزم أغلب قيادات الحزب وكوادره - بالمهام التي أسندت اليها ، في المقابل انتعشت المبادرات الفردية وتنامى دور وأداء بعض الجماعات والحلقات الشبابية التي تناوىء قيادات الحزب .

أما الأنشطة السياسة لفصائل الحركة الشيوعية فتتراوح

بدرجة كبيرة من فصيل لآخر وربما كان حشم هو الأكثر حظاً في المساهمة في الحركة السياسية حيث شاركت عناصره بالتعاون مع العناصر المستقلة وعناصر من حزب العمال في لجنة الدفاع عن الديمقراطية ولجنة دعم الانتفاضة والأنشطة المعارضة للوجود الأجنبي والحرب في الخليج وأنشطة بعض النقابات خاصة نقابة الأطباء والتي طرح فيها حشم قائمة موحدة لليسار بالتعاون مع الحزب الوطني حصلت على ما يزيد عن ٤٠ ٪ من الأصوات وهي نسبة عالية الا أنها لم تتح لأي مرشح يساري دخول مجلس النقابة وساهم حشم في انتخابات مجلس الشعب حيث ثار خلاف داخل الحزب بشأن الموقف من الانتخابات الا أنه لم يؤد إلى انشقاقات حيث حجمت أزمة الخليج من اتساع نطاق هذه الخلافات ونتائجها، فقد استحوذت على اهتمام جميع الأطراف. وكانت أغلبية الحزب قد قررت دخول الانتخابات وأوضح البرنامج الانتخابي أسباب الاشتراك في الانتخابات انطلاقا من « ضرورة مواجهة الأزمة التي تمسك خناق الوطن والشعب والكارثة التي توشك أن تحيق به » ، وأضاف البرنامج أننا نخوض هذه المعركة دفاعا عن الديمقراطية ومن أجل الاصلاح الشامل.

وتقدم حشم بأربعة مرشحين (٣ فئات وعاملا) لاثبات الوجود المستقل في الانتخابات ومحاولة الاستفادة من مناخ الانتخابات سياسيا وتنظيميا خاصة وأن الحزب يعاني من مشكلة ضعف الأداء السياسي وتراجع العمل الجماهيري الواسع وخاض مرشحو حشم الانتخابات التي لم ينجح منهم أحد فيها باسم « الاشتراكيين المستقلين » عكس انتخابات حصر المقاعد الفردية عامي ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ ، التي شارك فيها ممثلون عن حشم باسم الماركسيين وفي إحدى الحالات على الأقل - باسم الحزب . ورغم أن هذا التعبير يعتبر نوعاً من التجديد والمواءمة بين التحولات الدولية ومتطلبات الواقع إلا أن مرشحي حشم لم ينجحوا في المعركة وجاءت مشاركتهم رمزية ، ونوعاً من أنواع الإعلان عن الوجود الأساس .

أما بقية فصائل اليسار فقد أعلنت مقاطعتها للانتخابات حيث أكد الحزب الشيوعي الديمقراطي تحت التأسيس أن الحكومة صادرت بقانون الانتخابات الجديد « كافة الضمانات لحرية الانتخابات » بينما أعلن حزب الشعب الاشتراكي أن قانون الانتخابات الجديد غير دستوري بسبب عدم الإشراف الكامل للقضاء ، وأن دخول بعض القوى الانتخابية أجهض أول وقفة فعالة ضد الدولة البوليسية كما انتقد الحزب مفهوم وأساليب المقاطعة لدى أحزاب المعارضة « لأنها لم ترتبط بحركة الجماهير وكانت وقتية ولم تتواصل إلى ما بعد الانتخابات » .

وبصفة عامة يلاحظ أن موقف المقاطعة الذي أعلنته فصائل الحركة الشيوعية لم يترجم إلى تحركات عملية أو يؤثر في مسار المعركة الانتخابية ، كذلك فان بعض العناصر المنتمية للعمال الشيوعي وحزب الشعب قد شاركت في الانتخابات من خلال تأييد بعض المرشحين اليساريين في دوائر مختلفة ، مما أثار جدلا بعد الانتخابات حول مدى الالتزام بالقرارات التنظيمية ، وحول مدى صحة قرار المقاطعة لا سيما في ضوء نجاح بعض نواب اليسار .

فاذا انتقلنا أخيراً إلى موقف قوى اليسار من الحكم ومن الأحزاب الأخرى وعلاقتها ببعضها ، فسوف يلاحظ أن موقف فصائل اليسار ظلت على حالها تقريبا من الحكم خلال عام ١٩٩٠ باستثناء ظاهرتين (١) اقتراب التجمع وحشم من صيغ للمشاركة في إطار التعددية القائمة عبر انتخابات مجلس الشعب ، مع تقديم خطاب سياسي أكثر اعتدالا من الأعوام السابقة ربما مراعاة للتحولات الدولية وأزمة اليسار المحلية والمناخ السياسي السائد في الشارع المصري تتعلق هذه الظاهرة بابتعاد مواقف اليسار من الموقف الرسمي للحكم من أزمة الخليج . وتتفاوت درجات الاختلاف وأسبابه من فصيل لآخر ، فبينما حصر التجمع هذه الخلافات في إطار محدود ومن خلال خطاب هادىء إلى حد كبير ، توسع الناصريون وحزب العمال وحزب الشعب الاشتراكي في الهجوم على مواقف الحكم من أزمة الخليج واتهامه بالتبعية لأمريكا وخيانة الأمة العربية . أما حشم فقد وقف موقفا وسطا إذا جاز التعبير حيث حرص على إبراز نقاط الاختلاف مع تقديم حلول ومقترحات لتعديل موقف الحكم ووقف التصعيد في أزمة الخليج . وتجدر الإشارة إلى أن عناصر من حشم والتجمع قد تعاونوا مع عناصر من الحزب الوطني في انتخابات نقابة الأطباء ضد التيار الاسلامي مما باعد بين موقفهم وموقف بعض العناصر والجماعات المرافقة لذلك . من ناحية ثانية تتفق فصائل اليسار كافة على كون أحزاب المعارضة هي أحزاب يمينية غير أنها تقبل من ناحية المبدأ التنسيق والتعاون مع هذه الأحزاب بشكل مؤقت وإزاء قضايا محددة في مقدمتها الإصلاح الديمقراطي .

في هذا السياق شارك التجمع والحزب الناصري وحشم مع أحزاب المعارضة في لجان الدفاع عن الديمقراطية ودعم الانتفاضة كذلك في التشاور بشأن الموقف من الانتخابات ومدى سلامة قانون الانتخابات غير أن قبول التجمع وحشم والحزب الناصري دخول الانتخابات قد أدى إلى تدهور العلاقات بينهم ، كذلك فإن اختلاف الآراء والمواقف إزاء أزمة الخليج ضاعف من حجم الخلافات بين أحزاب المعارضة وفصائل اليسار .

على مستوى آخر يمكن رصد مظاهر عديدة لتقارب الناصريين وحزب العمل حول الموقف المشترك من أزمة

الخليج ، وكذلك فإن تحركات الشباب الناصريين في الجامعات ضد حرب الخليج قد جرت بالتعاون مع شباب حزب العمل والتيار الإسلامي ، خاصة الجهاد ، حيث تعاون الناصريون والجهاد في تنظيم مظاهرات طلابية والخروج بها للشارع عكس رؤية شباب الإخوان في الجامعة لضرورة بقاء المظاهرات داخل أسوار الجامعة ويتردد أن هناك حواراً دائراً بين بعض العناصر والجماعات الناصرية وبين حزب العمل من أجل الانضمام لحزب العمل والكتابة في صحيفة الشعب ويمكن القول إن تقارب الناصريين والتحالف الإسلامي والجهاد كان من الظواهر الملفتة في الساحة السياسية في مصر خلال عام ١٩٩٠ .

أخيرا ، وباستثناء زيادة القبول بالحوار والتعايش بين فصائل اليسار فإنه لم تطرأ تغيرات ذات بال على هذه العلاقات ، وثمة رأي يرى أن تراجع مستوى التناقض والصراع بين هذه الفصائل جاء نتيجة لأزمة اليسار لكن هذا التراجع لم يعف ادعاءات البعض بشأن تقسيم الحركة الشيوعية إلى يسار مكون من حزب العمال والحزب الاشتراكي والحلقات الصغيرة ، ويمين تحريفي ممثل في حشم والحزب الشيوعي الديمقراطي تحت التأسيس ، ويسار طفولي ، ممثل في بعض الحلقات التروتسكية !

في المقابل هناك اتجاه قوي داخل حشم يدعو إلى بناء تحالف اشتراكي واسع يعتمد أساسا على التجمع والحزب الناصري والحزب الشيوعي المصري على أن يقوم كل طرف باتمام الوحدة مع التنظيمات والجماعات الناصرية والشيوعية الصغيرة وذلك ، عبر معارك جماهيرية ، وليس بمجرد نتيجة لحوار فكري أو سياسي ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الحزب الناصري وحشم أكثر الأطراف اليسارية المحجوبة عن الشرعية والتي بمقدورها التأثير في العمل السياسي والحديث باسم تيارات حقيقية لها ثقل ووجود محسوس وفي هذا السياق يلاحظ أن الحوار والتعاون بين الحزب الناصري والتجمع وحشم فيما يعرف بالتحالف الاشتراكي لم يحرز تقدماً ملموساً خلال هذا العام رغم حديث الأهالي ومطبوعات حشم عن هذا التحالف . من جهة أخرى تواصل « الحوار » بين حزب العمال وحزب الشعب الاشتراكي وبعض الجماعات والحلقات التي تدعى الراديكالية ، بغرض الاتفاق الفكري والسياسي ووحدة التنظيم كهدف نهائي ، ويبدو أن ما تحقق من نجاح اقتصر على التحاق بعض عناصر ما تبقى من حزب ٨ يناير بحزب العمال .

د - الخطاب السياسي :

السمة العامة التي ميزت خطاب التجمع عام ١٩٩٠ هي الاعتدال رغم عدم التخلي عن الأسس التي تحدده الكلمات والمفاهيم عن الرأسمالية الطفيلية والخيانة والتبعية ... إلخ بحيث يمكن القول أن خطاب التجمع ابتعد عما يمكن وصفه بالرطانة اليسارية والتشدد اللفظي لصالح مواقف ومفاهيم أقل حدة وأكثر قبولا لما يعتقد قادة الحزب بين الجماهير ، فضلا عن مواءمتها للمناخ السياسي العام .

أما السمة الثانية فهي التوجه نحو الداخل وذلك بالتركيز على قضايا إعادة بناء الحزب أو ما أطلق عليه الإعداد للمؤتمر الثالث للحزب .

أما بالنسبة لأهم القضايا التي تطرق إليها خطاب التجمع كما عبرت عنه بيانات ووثائق الحزب وصحيفة الأهالي فقد تصدرتها قضية حماية الديمقراطية كهدف للمرحلة ، حيث شدد خطاب التجمع على حماية الديمقراطية وحقوق الانسان والدفاع عن المجتمع المدني والتحديث والاستنارة ومواجهة التزوير وتعميق نزاهة الانتخابات ، والتعاون مع كل القوى الديمقراطية ضد القوى الظلامية والطائفية ، وعادة ما يقصد بالقوى الظلامية جماعات الاسلام السياسي .

وتجدر الاشارة إلى أن فكرة الديمقراطية كشعار وهدف للمرحلة استخدمت في البرهنة على ضرورة خوض انتخابات مجلس الشعب ، حتى لا ينفرد الحزب الوطني أو التيار الإسلامي بالساحة السياسية ومن أجل توسيع الهامش الديمقراطي المتاح واكتساب حقوق جديدة ، كذلك فان الديمقراطية تبدو في خطاب التجمع شرطاً للإصلاح الشامل اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . ويذكر البرنامج الانتخابي للتجمع ، أن الاشتراكية هي مستقبل مصر وأنها قادرة على حل مشاكلها بصفة جذرية ، « إلا أننا مقتنعون أن الحاجة ماسة إلى برنامج إصلاح عاجل ، يركز على إصلاح سياسي ديمقراطي » ، وتتلخص مطالب الإصلاح السياسي في إنهاء حالة الطوارىء وتعديل الدستور لإقامة نظام برلماني تلغى فيه السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية وإطلاق حرية تكوين الأحزب وإصدار الصحف وضمان الحريات الأساسية للمواطنين ودعم وتأكيد الوحدة الوطنية التي وصفها أمين عام الحزب بأنها « حجر الزاوية في كل عمل وطني وشعبي وتقدمي » .

وتحتل القضايا الاقتصادية والاجتماعية المرتبة الثانية ضمن اهتمامات خطاب التجمع ، حيث يربط بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية منتقدا مجمل هذه السياسات ، مركزاً على قضية الغلاء والبطالة وتدهور الأوضاع المعيشية لأغلبية المواطنين وسوء توزيع الثروة واستمرار الاعتماد على الخارج ، وعدم مواجهة الفساد الإداري والحد من الإعفاءات والتسهيلات للمستثمرين ورجال الأعمال ، ويؤكد

خطاب التجمع على سلامة المقترحات التى تقدم بها للإصلاح الاقتصادى ، ويربط بين الديمقراطية ومواجهة الأزمة الاقتصادية ، فالديمقراطية هى السبيل الوحيد لإقناع الشعب بالمشاركة الشعبية كسبيل لزيادة الإنتاج وانتهاج سياسة تنموية تقوم على الاعتماد على الذات .

ويمكن القول إن خطاب التجمع لا يقدم جديدا فى معالجته لهذه القضية إذ يكتفى بالحديث العام عن التنمية الشاملة دون الدخول فى التفاصيل ، ودون تحديد طبيعة ملكية وسائل الإنتاج أو دور القطاع الخاص وعلاقته بالدولة . كذلك فان كثيراً من المقولات الخاصة بتدهور الأوضاع الاجتماعية لا تستند إلى براهين أو إحصاءات جديدة وتظل فى التحليل الأخير تقليدية إذا ما قورنت بالتحولات المتسارعة فى البنية الاجتماعية وتداعيات أزمة البطالة وعودة العمالة المصرية من العراق والكويت .

وتأتى القضايا العربية فى المرتبة الثالثة ضمن اهتمامات خطاب التجمع حيث حظيت أزمة الخليج بأبعادها العربية والدولية بجل الاهتمام .

وجسدت البيانات الثلاثة للأمانة العامة تطور خطاب التجمع بدءا بمطالبة العراق بالانسحاب دون إدانة أو توصيف عملية الغزو ذاتها ، ثم توضيح هذا الموقف فى البيان الثالث بإدانة الغزو والمطالبة بحل عربى وبضرورة الانسحاب المتزامن للقوات العراقية والقوات الأجنبية وصياغة نظام عربى جديد يقوم على الديمقراطية وتحقيق قدر من العدالة لكل الشعوب وشدد خطاب التجمع على رفض الهيمنة الأمريكية على المنطقة ، واعترض على موقف الحكومة المصرية من الأزمة لأنها ، ترحب بالتواجد العسكرى الأمريكى على أرض الوطن العربى ، وانتقد خطاب التجمع ما وصفه بتفريط الحكومة فى حقوق المصريين العاملين بالعراق والكويت . ورغم حدة هذه الانتقادات إلا أنها جاءت أقل حدة من انتقادات حزب العمل ، الأمر الذى يمكن معه القول باعتدال خطاب التجمع مقارنة بخطاب حزب العمل إزاء أزمة الخليج .

وتجدر الاشارة إلى أن الانتفاضة الفلسطينية وهجرة اليهود السوفيت والعلاقات المصرية الأمريكية والمصرية الاسرائيلية شغلت حيزا كبيرا من خطاب التجمع فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية قبل أزمة الخليج وتداعياتها المختلفة حيث دعا التجمع لوقف استيطان اليهود فى الضفة والقطاع والسعى إلى حل سلمى ، كما انتقد الموقف الأمريكى الذى يدعم العدوان الاسرائيلى على الأمة العربية ودعا الحكومة المصرية إلى مراجعة علاقتها بالولايات المتحدة ، ودعم علاقات التعاون والتكامل الاقتصادى مع الأقطار العربية كخطوة وشرط أساسى لصيانة الاستقلال الوطنى وتحقيق الوحدة العربية . فى هذا السياق رحب خطاب التجمع بمناخ التضامن العربى وعودة العلاقات بين مصر وجميع الدول العربية .

أما الخطاب السياسى للناصريين فإن متابعته تحتاج إلى أكثر من مدخل نظرا لتعدد مصادره وعدم ظهوره أو نشره بانتظام ، من هنا فقد اعتمدنا على خطاب الحزب الناصرى تحت التأسيس كمعبر عن الخطاب السياسى للتيار الناصرى بالإضافة إلى بعض الأفكار والأطروحات التى ترددت أثناء المعركة الانتخابية . ويمكن القول إن الخطاب السياسى الناصرى قد تركز حول أربع قضايا أساسية ، الأولى هى مواجهة التهديدات الغربية والأمريكية تحديدا للدول العربية بما فى ذلك التهديد بضرب العراق وتصفية قدراته العسكرية والصناعية تحت دعوى تحرير الكويت أى أن الخطاب الناصرى تعامل مع أزمة الخليج كمواجهة بين قوى التحرر العربى فى مقابل الامبريالية العالمية بقيادة أمريكا والرجعية العربية المتحالفة معها وكان الحزب الناصرى قد ندد قبل أحداث أغسطس ١٩٩٠ بما أسماه الحملة الاستعمارية على الشعب العربى فى العراق وليبيا واعتبرها ، حلقة من حلقات المخطط الامريكى – الأوربى – الصهيونى الذى يستهدف منذ أمد طويل ضرب أية إمكانية لقيام المشروع النهضوى التحررى الوحدوى العربى وكسر إرادة الأمة العربية ، .

ومع بداية العمليات العسكرية فى الخليج ندد الخطاب الناصرى بما وصفه الحملة الصليبية الجديدة التى تستهدف تدمير العراق كما ندد بالموقف المتخاذل لأغلب الدول العربية التى وقفت مع العدو الصليبى ضد شعب العراق وجيشه العربى .

وتجدر الاشارة إلى أن الخطاب الناصرى قد أشار إلى ضرورة حل مشكلة الكويت ورفض عملية الضم بالقوة لكن رؤيته للوجود الأجنبى ومخاطره دفعته فى أغلب الأحيان لتجاهل مشكلة الكويت .

وتأتى قضية الديمقراطية فى المرتبة الثانية فى الخطاب الناصرى حيث دعا إلى الديمقراطية السياسية والاجتماعية وكفالة حقوق الانسان وحق كل القوى والتيارات السياسية فى تكوين أحزابها السياسية ، وبطبيعة الحال كان تركيز الخطاب الناصرى على حق الناصريين فى تأسيس حزب وحماية مكتسبات ثورة ٢٣ يوليو كما ينص عليها الدستور . واستنادا إلى هذا المفهوم يرى خطاب الحزب الناصرى أن ثورة ٢٣ يوليو لا تحكم مصر ، فقد حدثت ردة على الثورة . إننا لا نعترف باستمرار ٢٣ يوليو حتى الآن فلكى تكون ٢٣ يوليو مستمرة الآن ... فإن ذلك يعنى العدالة الاجتماعية .. وتذويب الفوارق بين الطبقات ... يعنى الاستقلال .. ولا يعنى ضياع الكرامة وفقد الاستقلال .. يعنى قيادة الأمة العربية فى معركة نهضتها الشاملة ، .

أما القضية الثالثة فى الخطاب الناصرى فهى قضية فلسطين خاصة فى حضورها الحى ممثلا فى ثورة الانتفاضة وضرورة تقديم كافة أشكال الدعم المادى والمعنوى لكفاح الشعب الفلسطينى فى الداخل ، ، ومواجهة التطبيع مع العدو الصهيونى واسقاط كل المعاهدات والمبادرات الاستسلامية ، وكذلك إبداء التعاطف مع أيمن حسن وسيد نصير قاتل كاهانا .

وإذا ما انتقلنا إلى الخطاب السياسى لكل فصيل من فصائل الحركة الشيوعية فإننا نلحظ وجود قواسم مشتركة بينها رغم سيطرة سمتى الانقسام والأزمة على هذه الخطابات ويمكن القول إن قضية الديمقراطية وتأسيس المجتمع المدنى تأتى فى مقدمة خطاب كل فصيل من فصائل الحركة الشيوعية وتطرح الديمقراطية وتداول السلطة عادة كمقدمة للتغير نحو المجتمع الاشتراكى وعادة ما يربط بين تفاقم الأزمة الاقتصادية ، واتجاه النظام المتزايد لانتهاج سياسات معادية للديمقراطية وقمع أى حركات جماهيرية ، الا أنه تبدو خلافات واضحة حول طبيعة ، النظام الشمولى ، فى خطاب حشم أو ، الدولة البوليسية ، فى خطابى حزب الشعب وحزب العمال الموحد وحول سبل وأدوات تحقيق الديمقراطية ومضمونها . وقد أوضحت المواقف من انتخابات مجلس الشعب هذا التباين ، إضافة إلى أنه بينما يميل خطاب ، حشم ، إلى الاعتدال والعمل فى إطار التعددية السياسية القائمة من أجل الإصلاح واكتساب حقوق ديمقراطية جديدة ، فإن خطاب العمال الموحد يميل إلى التشدد والصدام ، وكذلك الحال بالنسبة لحزب الشعب الاشتراكى ، أما الحزب الشيوعى الديمقراطى فانه يهاجم كل فصائل وأحزاب اليسار ، ويرى أنه الطرف الوحيد الأحق بصفة حزب ديمقراطى لأنه كما يرى أحد قادته أول من انتقد غياب الديمقراطية فى الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية كما أنه يتخذ موقفا ثوريا من الانقلاب والنظام العسكرى الناصرى عكس بقية فصائل اليسار .

وفى المرتبة الثانية من اهتمامات الخطاب الشيوعى تأتى أزمة الخليج بما فى ذلك الموقف المصرى الرسمى الذى اتهم بالتبعية لأمريكا والرجعية العربية ، ومحاولة الاستفادة من الأزمة لحل مشاكله الاقتصادية وخداع الجماهير وتزييف وعيها ، واتفقت كل فصائل الحركة الشيوعية على ادانة الغزو العراقى للكويت مع اختلاف فى تكييف الموقف من الاستعانة بالقوات الأمريكية واثار ذلك على حركة التحرر العربى لا سيما بعد هزيمة الجيش العراقى ، ويبدو أن هذه الخلافات قد امتدت إلى داخل معظم فصائل الحركة الشيوعية ، ففى حشم حدثت بعض الخلافات حول الموقف من بدايات الأزمة وأصدر الحزب ثلاثة بيانات متتالية للتوصل إلى وحدة - التحليل والموقف السياسى ، وذلك رغم أن حشم كان من أسبق القوى السياسية التى سارعت باعلان موقف رافض للغزو العراقى للكويت فى ٤ أغسطس ، لكن بعض الأصوات داخل الحزب دعت إلى عدم إدانة العراق لأن هناك تدخلا أجنبيا وقد أصدر الحزب بيانا ثانيا ضد الوجود الأجنبى إلا أنه أثار غضب بعض قواعد الحزب لتركيزه على الوجود الأجنبى على حساب مشكلة الكويت ، الأمر الذى استدعى إصدار بيان ثالث عالج أزمة الخليج بأبعادها المختلفة وحاز إجماع الحزب ويعكس هذا البيان جوهر موقف الحزب من أزمة الخليج ، إذ يركز على إدانة الغزو والتدخل العسكرى الأمريكى والأجنبى ويؤكد ، حق شعب الكويت فى اختيار نظام حكمه ، مع اعتبار التدخل الأجنبى هو الخطر الأساسى حاليا على الأمة العربية ، .

وباستثناء خلافات قليلة وبعض الصياغات لا يخرج خطاب بقية فصائل الحركة الشيوعية عن خطاب حشم تجاه أزمة الخليج إذ أعلن الحزب الشيوعى الديمقراطى ، أن المسئول الأول عن عودة الاستعماريين الأمريكيين إلى الأراضى العربية هو النظام الدكتاتورى الفاشى لصدام حسين ، وطالب الحزب بالانسحاب المتزامن ، كذلك أدان حزب الشعب الاشتراكى المصرى غزو الكويت والوجود الأجنبى الذى لا يستهدف فقط ، مجرد مواجهة الجيش العراقى ، وانما يستهدف فى الأساس مجابهة الأمة العربية بأسرها .. ومن ثم فإن أية ضربة عسكرية توجه إلى أى هدف مدنى أو عسكرى عراقى هى عدوان موجه للأمة العربية .. أما حزب العمال المصرى الموحد فقد أعلن غداة اندلاع الحرب تحول طبيعة الصراع بصورة حاسمة وكيفية من حرب تحرير الكويت إلى تدمير الشعب العراقى ، ، ان هذه الحرب تستهدف فى المحل الأول إعادة رسم الخريطة السياسية والعسكرية والاقتصادية للمنطقة العربية بأسرها وإخضاعها لمستوى من الهيمنة والقهر الاستعمارى الصهيونى تماثل فى عمقها ووطأتها أقصى عهود الاحتلال الاستعمارى المباشر وأشدها ضراوة ، . وانفرد بيان حزب العمال بمناشدة ما أسماه ، القوى الاشتراكية الحقيقية ، فى الاتحاد السوفيتى وخارجه .. التصدى الفعال لسياسة حكومة جورباتشوف إزاء الحرب الامبريالية والعدوانية فى منطقتنا العربية وما تمثله من تخل صريح عن الحد الأدنى من مبادىء التضامن الأممى ، مما يعكس رفضا حاسما لسياسة جورباتشوف .

ثالثا : جماعات المصالح

يستهدف هذا الجزء دراسة نشاط جماعات المصالح المنظمة ، سواء فى شكل نقابات أو جمعيات تطوعية ، مع التركيز على معالم وديناميات الدور السياسى للنقابات . وقد تمت الاشارة إلى بعض ملامح هذا الدور دون تحليل له فى تقرير العام الماضى ، وإن كانت قد اعطيت مساحة أكبر من التحليل للعلاقة بين الجمعيات التطوعية والدولة ضمن مفهوم السيطرة والاحتواء . وقد سجل تقرير العام الماضى الدور الواسع للنقابات والجمعيات التطوعية ، من حيث مظاهر هذا الدور ، كمدخل من مدخلات صنع السياسات العامة فى مجالات الأزمات الاجتماعية الكبرى من بطالة واصلاح اقتصادى وتوسيع لنطاق الممارسة الديمقراطية . وانتهى إلى خمس ملاحظات اساسية على هذا الدور كما مارسته النقابات على وجه الخصوص خلال عام ١٩٨٩ ، وهى :

- ارتفاع درجة التسيس بين النقابات المهنية بشأن قضايا الحريات والديمقراطية فى الوقت الذى ساد فيه الاعتدال فى تسيس القضايا المهنية والاقتصادية . وتم ارجاع ذلك إلى ثلاثة عوامل متشابكة وهى : التيار الايديولوجى المسيطر على مجلس النقابة ، وثانيا ، درجة مؤسسية النقابة من حيث مشاكلها الداخلية ، وما تقوم به من خدمات وطبيعة العضوية ، وثالثا ، طبيعة المهنة وظروفها .

- بروز دور للنقابات الفرعية يتعدى فى بعض الاحيان دور النقابة العامة بشأن التنسيق والتفاعل مع البيئة المحيطة .

- استمرار أهمية شخصية النقيب كعامل محدد لفاعلية النقابة فى التأثير على مدخلات السياسات العامة للنظام السياسى ، خاصة فى مجال الخدمات .

- ظهور نزوع نحو اجراء مفاوضات بين النقابة كمؤسسة وبعض اجهزة الدولة وخاصة تلك المتصلة وظيفيا بالمهنة .

- بروز دور للنقابات العامة فى اداء بعض جوانب وظيفة الدولة فى مجال الرفاهة الاجتماعية .

- وقد ركز تقرير العام الماضى على الآليات التى تسمح بدور اجتماعى اوسع للنقابات والجمعيات التطوعية فى مواجهة أزمات الدولة والمجتمع . وربما لهذا لم يتناول الدور السياسى للجمعيات التطوعية والنقابات ، الا فى اطار فكرة السيطرة التنظيمية للدولة ، ومدى قدرتها على التطويع الوظيفى لجماعات المصالح نحو أهداف الدولة الخاصة بالاستقرار السياسى والاجتماعى ، وقد اضفى هذا قيدا على مفهوم « الدور السياسى » ليحصره فى آليات التسيس من جانب جماعات المصالح عند التحرك ضد الدولة أو فى آليات الاندماج عند التحرك فى اطار الدولة . فى هذا التقرير سوف يعتمد مفهوم اوسع للدور السياسى ، يتيح رؤية النقابات والجمعيات التطوعية كقوة سياسية فى اطار التطور الديمقراطى الذى تشهده مصر . والمقولة الاساسية التى تحكم تحليل هذا الدور السياسى بالمعنى الواسع ، هى ان الدور السياسى لجماعات المصالح المنظمة فى شكل نقابات وجمعيات تطوعية يكشف من ناحية عمق أزمة التحول الديمقراطى فى مصر ، ومن ناحية أخرى يعمق من هذه الأزمة . وسوف نعالج دور الجمعيات التطوعية من خلال نموذج بارز منها ، وهو الجمعية الفرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية ، أما النقابات المهنية سوف نركز فيها على نقابات ، الاطباء والمحامين والمهندسين والصيادلة .

١ - الجمعيات التطوعية :

- الجمعية الفرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية » :

تم تأسيس الجمعية الفرعية الرئيسية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية على يد الإمام الراحل الشيخ محمود

محمد خطاب السبكي في عام ١٩١٢ لغرض اساسي ، وهو « الوعظ والارشاد » . وكان الشيخ السبكي حريصا على ان ينأى بالجمعية عن التورط في الحياة السياسية وعلى عدم اقتصارها على تمثيل انصار مذهب معين من مذاهب السنة الأربعة للتشريع والدعوة . فرغم ما كان معروفا عن الشيخ السبكي من ميل للمذهب الشافعي فقد حرص على ان يضم أول مجلس لادارة الجمعية انصارا للمذاهب الاخرى . وعملت الجمعية منذ نشأتها على بناء المساجد وتطهيرها ونظافتها واعدادها للمصلين في كل وقت وتنقيتها من البدع وجعلها مدارس للفقه والتعليم . وتم مع الزمن تطوير نشاط الجمعية لتلحق بها مدارس لتحفيظ القرآن ، وأخرى لتربية النشء . ويعتبر مشروع رعاية الطفل اليتيم في الوقت الحاضر من المشاريع الهامة للجمعية الرئيسية .

وهكذا منذ البداية ووفقا لمنطق تأسيس الجمعية ، لم تر لنفسها دورا سياسيا أو حتى علاقة بالعملية السياسية . . فمفهوم الجمعية لاصلاح المجتمع المصري هو مفهوم اخلاقي يعتمد على الدعوة ومؤازرة السلطة السياسية اذا رأت ما ترى الجمعية وعدم معاداتها ، اذا رأت خلاف ذلك . ويتضح ذلك جليا في كتاب « الدين الخالص والمنهل العذب المورود » للشيخ السبكي . وفي بيان مشهور خلال الستينات للشيخ أمين محمد خطاب خليفة الشيخ السبكي اوضح أنهم يعملون بالسنة في ذات انفسهم ويأمرون بالمعروف في رفق ، ولا يكفرون احدا من المسلمين ممن يخالفونهم ، وما اتخاذهم المساجد الا لانها مقار لجماعتهم ومكان ملائم للدعوة ولا يحملون الناس على الصلاة في مساجدهم ، ولا يعزفون عن الصلاة في مساجد الجماعة . ويبدو ان هذا البيان لم يكن كافيا للسلطات في ذلك الوقت ، فتم حل مجلس ادارة الجمعية وفقا لاحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وعين الفريق عبد الرحمن أمين رئيسا للجمعية .

فضلا عن هذه الواقعة ، ظهرت شبهة لدور سياسي للجمعية خاصة مع بروز حركة احيائية اسلامية معادية للسلطة القائمة ، وداعية لاعادة تشكيل المجتمع وفقا لاحكام القرآن . وتأكدت هذه الشبهة للتماثل الكبير بين خطاب الديني للجمعية والخطاب الديني لبعض حركات الاحياء الاسلامي .

وقد تكررت هذه الشبهة مرتين ، أولهما خلال السبعينات وأخرى هذا العام . وان اتفق رد فعل السلطة خلال عام ١٩٩٠ مع رد فعلها خلال الستينات رغم الاختلاف البين في العمليات السياسية الحاكمة لنظامي عبد الناصر ومبارك .

خلال السبعينات ثارت الشبهة السياسية حول الجمعية لما وقر في صدر سلطات الأمن من اتصال في الخطاب السياسي وازدواج في العضوية لبعض الافراد في الجمعية وفي بعض التنظيمات الاسلامية الاصولية كالجماعات التي تعرف للرأي العام باسم التفكير والهجرة والجهاد . هنا لم تسع السلطة إلى تطبيق خبرة الستينات من حيث ممارسة سلطة الإدارة على الجمعية ، ولكن استطاعت ان تثير الخلاف الفقهي داخل الجمعية من أجل تأكيد الخط الاصيل للجمعية . وفي هذا السياق صدر الكتاب الهام للشيخ عبد اللطيف مشتهري المعنون « هذه دعوتنا » والذي يحاول فيه ان يؤكد اصول دعوة الجمعية ، وخاصة في مسألة الفرقة الناجية ومبدأ الحاكمية ومبدأ الالتزام بالسنة المطهرة . واستطاعت الجمعية من خلال اعادة التأكيد على اصولها الايديولوجية ان تحافظ على قدر من الاستقلال الذاتي اداريا وايديولوجيا رغم اندماجها التنظيمي في الدولة . والجمعية في هذا السلوك ، تشابهت مع مافعلته جماعة (الاخوان المسلمون) في كتاب الهضيبي الشهير « دعاة لا قضاة » .

وكان من نتائج تأكيد الاصول الايديولوجية للجماعة ان أصبح خطابها الايديولوجي اكثر قربا للخطاب الايديولوجي لجماعة الاخوان المسلمين ، وهو ما يوضح معضلة هذا النوع من الجمعيات التي يمكن ان تصنف باعتبارها جمعيات تطوعية ذات اصول ايديولوجية . والمعضلة هي ضعف الحدود بين الجمعية وبين الجماعات السياسيةالتي تتبنى ايديولوجيات متشابهة . فتأكيد هذه الاصول ضد الايديولوجيات المتطرفة أوقعها في تشابه مع جمعيات سياسية تتبنى نفس الاطار المعرفي للايديولوجية ، وتأخذ منهج عدم التطرف اي الاخوان المسلمين .

وكان هذا التشابه هو السبب لازمة الجمعية مع السلطة خلال عام ١٩٩٠ . وقد صدر عن مصدرين : أولهما الخطاب الايديولوجي ، وثانيهما النشاط التربوي . فالجمعية وفقا لعبد اللطيف مشتهري تؤمن بأن « الاسلام دين ودولة ، قضاء وسياسة ، مصحف وسلاح ، معاش ومعاد » وهذا يقربها كثيرا من جماعة الاخوان المسلمين . اما من حيث النشاط التربوي فللجمعية مشروعات لرعاية الطفل اليتيم والتربية الاسلامية ورعاية الفتيات المسلمات ورعاية المعوق المسلم . وهذه المشروعات رغم انغماس الجمعية فيها من مدة طويلة (فمثلا مشروع معهد الدعوة والدعاة في انشيء عام ١٩٦٧ عندما كانت الجمعية تحت رئاسة الفريق عبد الرحمن محمد أمين) الا أنها نتيجة لتشابه نشاط هذه

المشروعات مع مشروعات وانشطة التربية الاسلامية لجماعة الاخوان المسلمين أصبحت محل شك وتوجس من جانب السلطات .

وجاءت المواجهة عندما أصدرت وزيرة الشئون الاجتماعية قرارها بحل مجلس إدارة الجمعية فى ٧ يونيو ١٩٩٠ وتعيين مجلس إدارة جديد دون ان يوضح القرار ما اذا كانت هناك مخالفات سياسية أو ادارية أو مالية وراء . ولكن يبدو ان اجهزة الأمن رأت ان هناك نفوذا لجماعة الاخوان المسلمين فى نشاط الجمعية من خلال بعض افراد مجلس الإدارة .

ورغم ان حل مجلس الإدارة تشابه مع ما حدث فى الستينات فى ظل حكم الرئيس عبد الناصر ، الا ان هناك ملاحظتين تجعلان التشابه محدودا إلى حد ما ، أولهما أن القرار الأخير أتى بعد محاولة السلطات دفع الجمعية إلى اصلاح نفسها وفقا لخط الدولة . وثانيا ان البديل كأمين للجمعية أتى من داخل الجمعية وليس من خارجها .

ويتضح من ذلك ان سلوك النظام السياسى للرئيس مبارك مزج بين تقاليد نظام عبد الناصر وتقاليد نظام السادات ، فقد حاولت إحداث التغيير من الداخل كما حدث فى حالة السبعينات ، ولكن مع الفشل فى ذلك (فقد رفض مجلس الإدارة الانصياع لهذه المحاولة) تم الحل وتعيين مجلس جديد . غير ان مجلس الإدارة وخاصة الأمين العام لم يأتى من الخارج ، ولكن من الداخل ، حيث عين الشيخ فرحات على حسن حلوة عضو مجلس الإدارة المنحل أميناً للجمعية .

وهذه التجربة توضح بجلاء بعداً اضافيا لقواعد التعامل مع الجماعات التطوعية ذات الاصول الايديولوجية ، وهو ان النظام السياسى لا يسعى فى استراتيجية الدمج التنظيمى للجمعيات التطوعية إلى تغيير الاصول الايديولوجية للجمعية ولكن إلى ضمان ألا تكون مصدرا من مصادر دعم ومساندة فرق سياسية معينة فى المجتمع .

٢ - النقـابـات :

برز عام ١٩٩٠ دور سياسى متميز لتجمع النقابات المهنية ، سواء على حدة أو بالاشتراك مع الاحزاب السياسية أو اتحادات الطلاب ونوادى اعضاء هيئة التدريس ، كما برز التمييز بين المطالب السياسية والمطالب المهنية . ولا شك أن التعبير عن المطالب السياسية من خلال آلية التجمع النقابى ، وليس كما كان غالبا فى العام الماضى من خلال نشاط كل نقابة على حدة ، هو دليل على نضج النقابات كفاعل سياسى ، ولكن . وكما سيتضح من العرض ، وربما بسبب الفصل بين ما هو مهنى وما هو سياسى . لم يكن الدور السياسى للنقابات كما عبرت عنه آلية التجمع النقابى من القوة بحيث يترك تأثيرا على مجريات العملية السياسية . وهذا الفصل من ناحية أخرى قد يجد اصوله فيما وصل اليه التقرير فى العام الماضى من نزوع النقابات المهنية إلى الفصل فى رد الفعل بين القضايا السياسية والقضايا المهنية .

وفى أول بادرة للتحرك الجماعى للنقابات خلال عام ١٩٩٠ اصدرت نقابة المحامين الفرعية بالقليوبية ، بالاشتراك مع نقابة الاطباء فى نفس المحافظة بيانا للترحيب بخلع وزير الداخلية الأسبق من منصبه ، مع المطالبة برفع الحصانة عنه باعتباره عضوا فى مجلس الشورى ، وتقديمه للمحاكمة . واعرب البيان عن أمل النقابتين فى ان يكون القرار بداية مرحلة ديمقراطية شاملة . وهذه البادرة من جانب النقابات الفرعية فى التجمع فى الحركة نحو القضايا السياسية يدعم ما وصل اليه التقرير فى العام الماضى حول بروز دور للنقابات الفرعية يتعدى فى بعض الاحيان دور النقابة العامة . وفى هذا السياق قامت هيئات التدريس بالجامعات المصرية بمناشدة رئيس الجمهورية باستخدام صلاحياته الدستورية طبقا للمادة ١٥٩ من الدستور لمحاكمة الوزير السابق واسقاط عضويته فى مجلس الشورى .

وظهرت من هذا التحرك سمات اساسية سوف نلاحظها دائما فى التحرك الجماعى للنقابات ، وهى :

- التركيز على المطالبة بازالة العوائق التى تراها النقابات أمام تعميق الديمقراطية .
- مخاطبة القيادة السياسية بهذه المطالب مع مراعاة ألا ينصرف الخطاب إلى قوى اجتماعية بعينها .
- التوسع فى مفهوم الدور السياسى ليتضمن الحركة من أجل قضايا اجتماعية ذات آثار سياسية ، مثل قضية علاقة المالك بالمستأجر والمطالبة بانشاء صناديق للتكافل .
- وجود تلازم بين المطالبة بدور اقليمى لمصر يتسم بسمات قومية ، وبين المطالب من أجل الديمقراطية .

وهذه السمات يمكن ملاحظتها فى اشتراك النقابات مع الاحزاب السياسية ونوادى اعضاء هيئة التدريس فى السادس من فبراير ١٩٩٠ بمطالبة رئيس الجمهورية بالتخلى عن رئاسة الحزب الوطنى ، بالاضافة إلى مطالبتهم له باتخاذ التدابير السريعة لالغاء العمل بقانون الطوارىء والغاء كافة القيود الاستثنائية ، والقيود على الصحافة ، وتكوين

الاحزاب ، كما طالب البيان باجراء انتخابات حرة نزيهه تجريها حكومة مستقلة محايدة .

وتكررت هذه المطالب خلال المؤتمر العام للنقابات المهنية على مستوى الجمهورية ، الذى عقد فى ١٨ فبراير فى مقر نقابة الاطباء ، وان اضيفت مطالب جديدة مثل ضرورة دعم الدور القومى والوطنى للنقابات المهنية والعمالية ونوادى هيئات التدريس بالجامعات والاتحادات باعتبارها ركيزة اساسية للعمل الديمقراطى . وهذا المطلب يكشف رؤية النقابات لنفسها باعتباها آلية ديمقراطية ، وليست فقط آلية من آليات التجمع من أجل مطالب مهنية . وتم التأكيد على هذه المطالب مرة اخرى فى اعلان النقابات ونوادى اعضاء هيئة التدريس والاتحادات الطلابية تأييد مطالب القضاة فى مصر بضرورة الاشراف على الانتخابات البرلمانية وذلك خلال شهر اغسطس . ويلاحظ استمرار هذه المطالب خلال الفترة الباقية من العام وخصوصا عند اجراء الانتخابات البرلمانية .

ولم يقتصر دور التجمع النقابى على المناداة بمطالب متعلقة بالديمقراطية ، بل تعداها إلى مطالبة الحكومة باتخاذ مواقف تتسم من وجهة نظرهم بالقومية . وظهر ذلك ابان الاحتلال العراقى للكويت ، حيث نادت النقابات المهنية واتحادات الطلاب فى بيان مشترك ، الرئيس مبارك بضرورة وقف تدفق القوات الامريكية والغربية عبر قناة السويس إلى الخليج . كما انتقد البيان قرار الرئيس مبارك بارسال قوات مصرية إلى المملكة السعودية بدون موافقة المؤسسات الدستورية . والغريب فى هذا البيان هو مطالبة النقابات بان تكون موافقة المؤسسات النقابية والشعبية والطلابية من شروط ارسال قوات مصرية إلى خارج الوطن ، رغم عدم وجود نص بالدستور بهذا المعنى .

غير أن مراجعة احداث عام ١٩٩٠ توضح ان مساعى التجمع النقابى للعب دور سياسى لم تترك تأثيرا ملحوظا على سلوك صانع القرار .وربما يرجع ذلك إلى عاملين : **أولهما** الارتباط العضوى بين بعض مجالس النقابات وقوى سياسية عاملة فى الحياة السياسية ، فهناك علاقة مباشرة وعضوية بين مجلس نقابة الاطباء والاخوان المسلمين على سبيل المثال ، وعلاقة بين نقابة المحامين وقوى حزب الوفد والناصريين ، الامر الذى ادى فى الواقع إلى تأثر استراتيجيات التحرك النقابى باستراتيجيات التحرك السياسى لهذه القوى . **وثانيهما** سيطرة تصور ان لعب دور سياسى ما يرتبط بمجرد مخاطبة رئيس الجمهورية مباشرة . هذا التصور ادى فى نهاية الامر بالتجمع النقابى إلى ان يكون مجرد صوت سياسى خال من القدرة على حشد الجماهير النقابية الممثلة للطبقة الوسطى المصرية . كل ذلك ساهم فى نهاية الامر فى اعتبار التجمع النقابى اما امتدادا لقوى سياسية لها قيودها فى الحياة السياسية العامة ، أو صوتا غير مدعم برأى عام قوى ومؤثر .

أ ـ نقابة الاطباء :

استمرت النقابة مهتمة كما كانت عام ١٩٨٩ بثلاث قضايا اساسية وهى قضايا مهنية متعلقة بحماية الطب وتحسين اوضاع الاطباء وقضايا متعلقة بأوضاع النقابات المهنية ككل ، وقضايا متصلة بالعلاقة مع النظام السياسى . بالنسبة للفئة الأولى من القضايا عقد مؤتمر فى فبراير لبحث قرار الغاء انتداب الف طبيب شاب من هيئة التأمين الصحى ، بغرض بحث الاضرار المترتبة على القرار . وعكس هذا المؤتمر ما توصل اليه تقرير العام الماضى حول سلوك النقابات فى التعامل مع الدولة بشأن القضايا المهنية ، والقائم على انتهاج اسلوب التفاوض الجماعى . ففى هذا المؤتمر عقدت جلسة سرية بين ممثلين للاطباء ورئيس هيئة التأمين الصحى وافق فيها رئيس الهيئة على التراجع عن الغاء انتدابهم . كما مارست النقابة دورها الملزم على اعضائها فى المشروع المقدم منها بخصوص تحديد الحد الاقصى لاتعاب كشوف الاطباء على المرضى بالعيادات الخاصة فى أيام العمل والاوقات المعلن عنها بالعيادات . وقد أصدر وزير الصحة قرارا وزاريا بمضمون المشروع فى نفس الشهر . كما قامت فى خلال شهرى فبراير ومارس بحملات تفتيشية على جميع العيادات والمستوصفات والعيادات الشاملة لاعادة الترخيص ، ولمعرفة مدى التزام هذه المنشآت بآداب المهنة . ايضا فى سياق سعى النقابة لتحسين اوضاع الاطباء والعاملين فى المجالات الطبية عقدت النقابة فى أبريل ندوة لمناقشة الكارثة التى تعرض لها العاملون باقسام حبوب منع الحمل بشركات الادوية والتى اودت بحياة البعض واصابت البعض الآخر بالسرطان .

اما بشأن الاوضاع فى النقابات المهنية ككل فقد كانت نقابة الاطباء فى المقدمة بشأن الدعوة والحفاظ على قوة الدفع للتجمع النقابى .

ومن ناحية ثالثة ومن حيث العلاقة مع النظام السياسى ، استمرت النقابة فى مطالبتها للسلطات بالكشف عن اسماء الاطباء الذين اشرفوا على تعذيب المعتقلين بغرض محاسبتهم نقابيا ، فضلا عن اعتياد النقابة على اصدار بيانات الاستنكار ضد الممارسات من جانب النظام ، والتى تراها

النقابة غير مدعمة للديمقراطية أو مضرة للوضع الاقتصادى العام بالمجتمع .

وجرت انتخابات التجديد النصفى لمجلس النقابة فى ١٤ أبريل من العام . وتنافست فيها قائمتان احداهما للتيار الاسلامى والأخرى لمنافسيهم من التيارات الاخرى تحت اسم القائمة الديمقراطية ، علما بأن التيار الاسلامى كان مسيطرا على مجلس النقابة فى الدورة السابقة . وتضمنت الانتخابات اسماء شخصيات انتهت مدتها فى المجلس ، ورشحت نفسها للعضوية مرة اخرى ، مثل سالم نجم وعبد المنعم البربرى وعصام العريان ممثلو التيار الاسلامى ، الذين تنافسوا من أجل اعادة انتخابهم . اما القائمة الديمقراطية فضمت إلى جانب أسماء قبطية ، اسماء متصلة بالتيارات الناصرية واليسارية والليبرالية بصفة عامة .

وبالرغم من أن الانتخابات أسفرت عن اكتساح قائمة التيار الاسلامى لمجلس نقابة الاطباء والكثير من النقابات الفرعية ، الا انه لوحظ انخفاض نسبة الاغلبية التى حصلت عليها القائمة الاسلامية فى انتخابات النقابة العامة ، وارتفاع هذه النسبة فى انتخابات النقابات الفرعية . فقد حصلت القائمة الاسلامية فى انتخابات النقابة العامة على خمسين فى المائة من عدد الاصوات الصحيح ، بينما حصلت القائمة الديمقراطية على اربعين فى المائة . وبهذه النتيجة استمرت التركيبة السياسية لنقابة الاطباء من حيث سيطرة الاتجاه الاسلامى على كافة مقاعد مجلس النقابة العامة ما عدا مقعد النقيب الذى يحتله الدكتور ممدوح جبر المعروف باتجاهه السياسى المتعاون مع الدولة . ويعتبر هذا الانتصار للقائمة الاسلامية هو الانتصار الثالث بها منذ ١٩٨٤ .

ب - المحامون : :

استمرت المنازعات القضائية بين المجلس المنتخب بقيادة أحمد الخواجة واللجنة المؤقتة برئاسة الدكتور محمد عصفور ، ولم تنته هذه المنازعات مع انتهاء عام ١٩٩٠ مع كل حكم هناك استشكال وحكم مضاد . ولكن ذلك لم يؤثر على فاعلية النقابة كما حدث فى العام الماضى . ففى بداية العام فى يناير ١٩٩٠ دعا المجلس المنتخب إلى التحضير للاضراب العام احتجاجا على تصريحات وزير الداخلية السابق ، زكى بدر . فضلا على دعوة النقابة إلى مؤتمر عام للنقابات المهنية لتنسيق المواقف فى مواجهة وزير الداخلية . ويبدو ان هذا التكتيك فى اثارة القضايا العامة والتنسيق مع النقابات المهنية الاخرى كان هو المخرج للنقابة من أزمتها الداخلية وتجديد مصداقية مجلسها .

وفى هذا السياق ، قامت النقابة لأول مرة منذ مدة بعيدة بالدعوة إلى أربع ندوات متخصصة عن الفتنة الطائفية ، وادارة الصراع فى الشرق الاوسط فى ظل الرعب النووى ، وبيع القطاع العام ، وهجرة اليهود السوفييت وتهويد القدس . كما دعت النقابة الفرعية بالدقهلية لمؤتمر جماهيرى فى المنصورة فى نهاية مايو من العام ، بغرض « ادانة سياسة ارتفاع الاسعار التى تتبعها الحكومة » . وانتهى المؤتمر إلى « ضرورة تكوين جبهة انقاذ وطنى تضم كافة القوى والاحزاب السياسية تكون مهمتها تغيير النظام السياسى والقانونى والاقتصادى المصرى » . كما لم تعدم لجنة الحريات بالنقابة اصدار بيانات حادة فى القضايا السياسية المختلفة .

ويلاحظ كما سجل تقرير العام الماضى وجود نشاط واسع للنقابات الفرعية ، فالى جانب النشاط المتواصل لنقابة الدقهلية كان هناك نشاط سياسى لنقابة القاهرة ، التى أعلنت رفض اجراء استفتاء شعبى لحل مجلس الشعب ، واعتبار ذلك تدخلا فى أعمال القضاء . بالاضافة إلى نشاط لنقابة اسيوط التى دعت المحامين إلى الامتناع عن العمل فى اغسطس كأسلوب ضغط على النيابة العامة .

اما بشأن قضايا المحامين الشباب ، والتى كانت من مصادر التفجير الرئيسية لازمة النقابة المستمرة منذ العام الماضى ، فلم تفعل النقابة العامة الكثير بشأنها غير تدعيم إقامة مؤتمر الشباب الذى عقد فى سبتمبر بمدينة الاسكندرية . وشهد المؤتمر نقاشات حادة بين الشباب واعضاء النقابة العامة والنقابات الفرعية التى حضرت المؤتمر ، واوصى بضرورة البدء فورا فى تعديل لائحة العلاج ومد مظلتها للمحامين الشبان المقيدين بالجدول العام لحظة قيدهم . كم طالب المؤتمر بان تتبنى النقابة العامة والنقابات الفرعية اعداد المحامى فكريا وثقافيا من خلال معهد للمحاماة . وتضمنت التوصيات العديد من القواعد والمبادىء التى تؤدى فى نهاية الامر اذا ما نفذت إلى تعديل الوضع الاجتماعى للمحامين الشبان . ويبدو ان الكثير من هذه التوصيات لم يلق آذانا صاغيةفى مجلس النقابة العامة ، وان انشاء معهد المحاماة كان هو المطلب الوحيد الذى شرعت النقابة العامة فى تنفيذه مع نهاية العام .

جـ - المهندسون :

استمرارا لمجهودات العام الماضى فى حل مشاكل البطالة بين المهندسين بدأت النقابة فى تنفيذ عدد من المشروعات الصغيرة برؤوس اموال من صندوق النقابة ومساهمات

الاعضاء والبنوك . ويقوم اعضاء النقابة باعمال التشييد والتصميم والتنفيذ ، بالاضافة إلى الإدارة . وهذه المشروعات هي مشروعات هندسية حرفية صغيرة تملك لعضو النقابة بعد فترة من اشرافه عليها . كما قرر مجلس النقابة عقد دورات تدريبية لرفع مستوى الاعضاء وصقل خبراتهم تمهيدا لاتاحة فرص العمل امامهم .

وقامت النقابة باثارة قضايا فنية باعتبارها من قضايا الرأى العام ، مثل رفض شعبة الهندسة المعمارية مشروع وزير الثقافة لتطوير هضبة الاهرام . كما عقدت اللجنه العملية بالنقابة ندوة حول اثار مد مصانع كيما بالمازوت بدلا من الغاز ، هذا فضلا عن توصية اللجنة العلمية بتبنى فكرة ايجاد مجلس قومي للإنتاج يكون مهمته الفصل في الخلافات العلمية بشأن المشروعات القومية .

ونشطت النقابة في الدفاع عن مصالح المهندسين ، فطالبت الجمعية العمومية العاديه للنقابة في مارس الماضي بضروره تحديد اعداد المقبولين سنويا بكليات الهندسة ، وذلك بغرض الحد من البطالة المتفشيه بين المهندسين . وطالبت الجمعية بتقدير سنة اعتبارية في الاقدمية للمهندس ، مع منحه علاوة دورية في بداية التعيين ، وبزيادة بدل التفرغ للمهندسين وربطه كنسبة ثابتة لا تقل عن خمسة في المائة من الراتب . كما طالبت بأن يتم التعاقد على الدراسات الهندسيه والاعمال الاستشارية من خلال مسابقات وليس عن طريق المناقصات حفظا لكرامة المهنة . واقرت الجمعية مشروعا للتكافل الاجتماعي . واوصت بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق لبحث الشركات التي اسستها النقابة برعاية المهندس عثمان أحمد عثمان . وطالب مجلس نقابة المهندسين أيضا بضرورة وقف انشاء معاهد تكنولوجية جديدة بغرض الحد من بطالة المهندسين .

وهذا النشاط الكبير في الدفاع عن المهنة ومصالحها ، لم يمنع النقابة من النشاط السياسي حيث دعت النقابة إلى تشكيل ، جبهة شعبية ، وطالبت النائب العام بالتحقيق في مقتل ١٨ مواطنا خلال احداث الفيوم ومنفلوط بايدى الشرطة ، فضلا عن ارسال خطابات بهذا الشأن لوزير الداخلية ولرئاسة الجمهورية .

د ـ الصيادلة :

وسط صراعات داخلية واداء محدود لمجلس النقابة خاصة في مجالات حل مشاكل الصيادلة مع الضرائب ، وتوفير الدواء للصيدليات ، والشكوى من صدور قانون المخدرات بدون استشارة الصيادلة ، ومشاكل التأمين الصحي على الصيادلة ، والبدل المتدرج للصيدلة ، والسماح لهم بفتح معامل التحاليل ، تمت انتخابات التجديد النصفي لمجلس النقابة . ووفق تقدير المراقبين كانت الانتخابات من اشرس انتخابات التجديد النصفي التي شهدتها النقابة . ويبدو ان التجديد النصفي قد زاد من تماسك اعضاء النقابة ، الامر الذى ظهر في وحدة المجلس خلف مجموعة المطالب المهنية التي انتهى اليها المجلس خلال اجتماعه في اوائل أبريل .

وربما كانت هذه الوحدة هي الدافع وراء نجاح النقابة في الاتفاق المبدئي مع مصلحة الضرائب في يوليو ١٩٩٠ ، وايضا في نجاح النقابة في اعداد دراسة بغرض تعديل قانون الصيادلة .

اما بشأن المهنة وظروفها فقد طالبت النقابة ـ بعكس نقابتى المحامين والمهندسين ـ المجلس الاعلى للجامعات بزيادة اعداد المقبولين لكليات الصيدلة لتعويض النقص في مجال الصيادلة الحكوميين ، كما قامت بتنفيذ البرنامج القومي للتعليم المتواصل للصيادلة بغرض تأهليهم بما يتماشى مع تطور العلم والادوية . وشاركت نقابة الصيادلة في نشاط التجمع النقابي .

في نهاية هذا الجزء يمكن تحديد مشكلة الدور السياسي للنقابات في الفصل بين المطالب المهنية والمطالب السياسية . فلازالت النقابات غير مدربة أو غير راغبة في ربط المطلب المهني بالمطلب السياسي ، كما ذكر في المقدمة . وبعد دراسة لبعض النقابات ، كل على حدة ، في حركتها نحو المطالب المهنية يبدو أن نقابة المهندسين هي من اكثر النقابات نضجا في الدفاع عن مصالح اعضائها ، واكثر النقابات اقترابا من دمج المطلب المهني بالمطلب السياسي وهو ما يمكن أن يجد تفسيره في حالة البطالة التي يعاني منها المهندسون .

رابعا : اتجاهات الصحافة المصرية عام ١٩٩٠

يستعرض هذا الجزء من التقرير تحليل اتجاهات الصحافة المصرية (قومية وحزبية) نحو بعض القضايا الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى شغلت الرأى العام المصرى خلال عام ١٩٩٠ .

ولقد أجمع الخبراء المتخصصون الذين قمنا باستطلاع آرائهم حول أهم القضايا التى أثارتها الصحافة المصرية عام ١٩٩٠ على ان أهم القضايا السياسية التى طرحتها الصحافة تمثلت فى قضايا الممارسة الديمقراطية ، السياسة الأمنية ، العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، أزمة الخليج وآثارها على مصر من الناحية الداخلية ، الفتنة الطائفية ، الانتخابات ، وحكم المحكمة الدستورية العليا .

أما القضايا الاقتصادية فكانت : الغلاء وارتفاع الأسعار ، الديون وصندوق النقد الدولى ، الفجوة الزراعية ، نقص مياه النيل ، وشركات توظيف الأموال .

وتمثلت القضايا الاجتماعية التى أجمع عليها الخبراء هذا العام فى قضايا التعليم ، المخدرات ، العنف ، تلوث البيئة ، والمشكلة السكانية .

ولقد اعتمدنا على أسلوب تحليل المضمون الكيفى لمعالجات الرأى الصحفى وهى المقال الافتتاحى ، ومقال الرأى ، والعمود الثابت ، والتحقيق والحديث التى وردت فى الصحف القومية (الأهرام ، الأخبار ، والجمهورية) والصحف الحزبية (مايو ، الوفد ، الشعب ، الأهالى ، الأحرار) بصدد القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى أجمع عليها الخبراء .

ولقد حصرنا المعالجات الصحفية التى وردت بصدد هذه القضايا حصرا كميا شاملا فى الفترة من أول يناير وحتى آخر ديسمبر عام ١٩٩٠ . وذلك ما توضحه الجداول أرقام ١ ، ٢ ، ٣ المتعلقة بالمعالجات الصحفية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية على التوالى .

واستطلعنا هذا العام ولأول مرة آراء المحللين عما إذا كانت الصحافة المصرية قد أثارت بعض القضايا الثقافية . وجاءت أراؤهم بالإجماع على أن أهم القضايا الثقافية التى أثارتها الصحافة كانت مشروع تطوير هضبة الأهرام ، وقضية بيع التراث الفنى لسداد ديون مصر . وسوف نعرض لأهم المعالجات الصحفية التى وردت بصدد هاتين القضيتين .

١ - القضايا السياسية

جاءت القضايا السياسية فى مقدمة القضايا التى تناولتها الصحافة المصرية بالدراسة والتحليل طوال عام ١٩٩٠ . فلقد بلغ عدد المعالجات الصحفية التى تناولت هذه القضايا ٧١٧ معالجة ، وذلك بالمقارنة بـ ٥٠٦ و ٢٣٣ معالجة صحفية للقضايا الاقتصادية والاجتماعية على التوالى .

وتكشف قراءة معطيات الجدول رقم (١) الخاص بعدد المعالجات الصحفية التى تناولت القضايا السياسية عام ١٩٩٠ ان قضية الممارسة الديمقراطية جاءت فى المرتبة الأولى من حيث اهتمام الصحافة بمعالجتها ، إذ بلغ عدد المعالجات الصحفية التى تناولتها ٢٢٦ معالجة بنسبة ٣٢ ٪ من مجموع المعالجات الصحفية لكل القضايا السياسية . يليها فى المرتبة الثانية قضية الانتخابات (١٩ ٪) ، ثم قضية الآثار الداخلية لأزمة الخليج (١٦ ٪) ، يليها قضية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (١٥ ٪) ، ثم قضية السياسة الأمنية (٩ ٪) وقضية الفتنة الطائفية (٩ ٪) .

وسنعرض فيما يلى لأهم الاتجاهات الصحفية والآراء التى وردت فى كل من الصحف القومية والحزبية بشأن هذه القضايا .

جدول رقم (١)
عدد المعالجات الصحفية التى تتناول القضايا السياسية عام ١٩٩٠

القضية / الجريدة	الممارسة الديموقراطية	الآثار الداخلية لأزمة الخليج	العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية	الانتخابات	الفتنة الطائفية	السياسة الأمنية
الأهرام	٥٠	٢١	٢٨	٤٦	٤	٣٦
الأخبار	٢٥	١٧	١٤	٧	١٠	١٦
الجمهورية	٢٠	٣	١٠	٢	٢	٨
مايو	—	١	—	٤	—	١
الوفد	١٠٥	٩٠	٥٢	٤٦	٢٨	٣
الشعب	٩	٦	٣	٢٠	٦	—
الأهالى	٩	٦	٢	٤	١١	—
الأحرار	٨	٢	١	١٠	—	١
المجموع	٢٢٩	١١٦	١١٠	١٣٩	٦١	٦٥
النسب المئوية	٪ ٣٢	٪ ١٦	٪ ١٥	٪ ١٩	٪٩	٪ ٩

أ - الممارسة الديمقراطية

استمرت قضية الممارسة الديمقراطية فى شغل المكانة الأولى فى سلم اهتمام الصحف المصرية بمعالجة القضايا السياسية . وقد حرصت الصحف القومية فى معالجتها لهذه القضية على ابراز تبنى نظام الحكم فى مصر للديمقراطية كأساس يستند عليه فى شرعيته والتأكيد على وجود ممارسة ديمقراطية راسخة ، ومن مظاهرها حكم المحكمة بحل مجلس الشعب والعمل به ، واستفتاء الشعب على حل مجلس الشعب وحرص الناخبات المصريات على المشاركة فى الاستفتاء ، وعدم وجود أية قيود يمكن أن تحول بين أى مواطن وبين دخول المعركة الانتخابية . كما أكدت الصحف القومية أن الممارسة الديمقراطية تواجه ضربات تهددها ، بسبب ممارسات أحزاب المعارضة ، واتهمتها بأنها لا تعبر بصدق عن قضايا المجتمع ، وأن هناك انصرافاً جماهيريا عنها ، وأن مطالبها غير واقعية عمليا كما أكدت أن وسائل الاعلام تتمتع بحرية غير مسبوقة ، قولا وفعلا ، وأن القيادة السياسية تحرص باستمرار على مشاركة كافة الآراء فى اتخاذ القرارات منتقدة عزوف المعارضة الرئيسية عن دخول انتخابات مجلس الشعب . وحرصت أيضا على دعوة الحزب الوطنى للإستجابة لمطالب المعارضة والعمل على تحقيق ضمانات لنزاهة الانتخابات وحريتها باشراف هيئة قضائية مستقلة على الانتخابات . وأبرزت خطأ تجاهل الحكومة للمعارضة بوضع قانون جديد دون اشتراك المعارضة فى وضعه . كما أظهرت أن الانتخابات قد أجريت بالفعل فى حياد تام من أجهزة الدولة ، وهو ما أكدت عليه أيضا جريدة الأهالى الحزبية . وأكدت بعض الآراء فى الصحف القومية على ضرورة توسيع رقعة الديمقراطية وتعميقها باجراء إصلاح سياسى شامل .

أما جريدة الأهالى فقد اتسم موقفها ازاء قضية الممارسة الديمقراطية بالتميز عن معالجات صحف المعارضة الأخرى . فقد أبرزت أن تعدد الأحزاب الحالى هو مجرد دعاية خارجية للحكومة وتنفيس داخلى عن المجتمع . وأن هذه التعددية الحزبية لا تسمح بتداول السلطة فى مصر . الا أنها أكدت على أن الحكومة قد أجرت الانتخابات بنزاهة غير مسبوقة . وأبرزت أن التغير الذى طرأ على مجلس الشعب تضمن أعضاء مختلفين فى الاتجاهات . وأن قوى المعارضة فى المجلس الجديد أكثر عددا وتنوعا عن الدورة السابقة . بينما أبرزت صحف المعارضة المتمثلة فى الوفد والأحرار والشعب ، أن الممارسة الديمقراطية بصورتها الحالية هى ديمقراطية مزيفة . وأن مقاطعة الانتخابات هى تعبير عن رفض هدم أبنية الديمقراطية . وعارضت إقرار

مشروع قانون الانتخابات الجديد دون اشتراك الأحزاب ورجال السياسة والقضاء والفقه الدستورى . وذكرت أنه لو كان حزب التجمع قد انضم إلى المقاطعة لكانت شرعية المجلس الحالى موضع تساؤل كبير . وطالبت الوفد أساسا بانتخابات نزيهة حرة تحت اشراف القضاء ، والغاء كافة القوانين سيئة السمعة وبخاصة قانون الطوارىء ، والسماح بحرية تعبير أكثر بما يحقق التوازن السياسى وتكافؤ الفرص فى المجتمع ، واختيار المحافظين ورؤساء المدن بالانتخابات لا بالتعيين ، واشراف السلطات التشريعية على الجيش والشرطة . وطالبت الأحرار أن تضع الحكومة ضمانات للانتخابات الحرة النزيهة . أما الشعب فقد نادت بالغاء قانون الطوارىء ووقف حملات الاعتقال والتعذيب فى السجون ، واشراف رجال القضاء على الانتخابات . وأكدت جريدة الشعب أن حرية التعبير مهمة فى الممارسة الديمقراطية ، وأن حرية الصحافة مكسب كبير لكن لا بد من دعم هذه الحرية بمزيد من التقبل لما تنشره الصحف .

ب - الانتخابات

رأت الأهرام أن الانتخابات حققت دفعات جديدة للمسيرة الديمقراطية فى مصر وأن السمة التى غلبت على الانتخابات هى الحيدة والنزاهة ، وأن أحزاب المقاطعة افتقدت الكثير من ديناميكيتها ، وأن مقاطعة الانتخابات ليست هى الطريق الأمثل لتصحيح السلبيات . كما رأت الأهرام أن الحزب الوطنى أخطأ فى اختيار بعض مرشحيه ، الا أن الحزب حقق نتيجة مشرفة فى معركة نزيهة .

كما رأت الأهرام أن رجال السياسة والأحزاب تجاهلوا المرأة المصرية ولم يدفعوا بها إلى قوائم الترشيح ، وذلك فى الوقت الذى أهملت فيه المرأة دورها السياسى .

وأكدت الأخبار على نزاهة الانتخابات وكان دليلها سقوط بعض مرشحى الحزب الوطنى ، ورأت أن هذه الانتخابات هى أول معركة انتخابية نظيفة وتعد أشرف انتخابات فى تاريخ مصر البرلمانى منذ العشرينات أو بداية الديموقراطية الأولى . ورأت الأخبار أنه بالرغم من غياب معظم أحزاب المعارضة عن البرلمان ستكون هناك معارضة معقولة وقادرة على كشف الأخطاء . وحيت دور وزارة الداخلية التى وقفت على الحياد بين مختلف المرشحين .

وأكدت الأخبار على انتهاء عصر ٩٩،٩ ٪ ، وأرجعت عدم الاقبال على الانتخابات للأسباب التالية : ضعف المجالس النيابية الأخيرة وعدم ظهور وجوه برلمانية لامعة ، الطعون العديدة التى وجهت للمجالس السابقة حتى أصبحت مجالس مرفوضة من الرأى العام المصرى ، وغياب الأعضاء عن حضور الجلسات . ورأت الأخبار أن الأحزاب التى قاطعت الانتخابات خسرت كثيرا ، وأن من واجب كل الأحزاب مراجعة حساباتها فى أعقاب كل معركة انتخابية . ورأت أن الحزب الوطنى يعتمد الآن على شعبية مبارك . وطالبت الأخبار بالنائب الذى يختاره الشعب لا الذى تختاره الحكومة .

ورأت الجمهورية أن مطالبة القضاء بالاشراف الكامل على الانتخابات يريح الدولة من التزوير والطعن .

ورأت مايو أيضا أن الانتخابات تمت فى جو من الحيدة والنزاهة لم تشهده مصر من قبل . واعتبرت أن مقاطعة المعارضة للانتخابات البرلمانية تعد سقطة للأحزاب وطعنه للديمقراطية فى آن واحد . فهم قرروا الانتحار السياسى وطعن الديمقراطية بالإنسحاب السلبى .كما رأت أن مجلس الشعب الجديد قوى ومعارضته فعالة وأن حرية الرأى والتعبير مكفولة داخل المجلس . ورفضت مايو أسلوب المعارضة فى التعبير والإثارة المتعمدة .

وأوضحت الوفد موقفها فقالت أن قرار مقاطعة الانتخابات ليس هروبا من المواجهة ولكنه اعتراض على ممارسات غير دستورية من جانب الحكومة التى لم تقدم تبريرا مقنعا لرفض الضمانات التى طالبت بها المعارضة ، ورأت أن مقاطعة الانتخابات موقف ايجابى ويعبر عن رفض المجالس النيابية المصطنعة ، فالمقاطعة صرخة فى وجه الاعتداء على الدستور واستمرار القوانين المقيدة للحريات .

وانتقدت الوفد وسائل الاعلام التى حرصت على استدعاء أصحاب الرأى المساند للحكومة وتجنبت محاورة رجال المعارضة أو شرح موقفهم اعلاميا . كما أن الصحف القومية تعلن عن مرشحى الحزب الحاكم وحده ولا تشير إلى المستقلين وهذه ليست عدالة الاعلام المفروضة .

وتناولت الوفد ظاهرة قيام المرشحين المستقلين الناجحين فى الانتخابات بتغيير صفاتهم إلى أعضاء فى الحزب الوطنى ، ووصفتها بأنها باطلة . ورأت الوفد أن للناخبين أن يرفعوا دعوى تعويض وطعن فى صحة العضوية فى حالة تغيير النائب لصفته . ونوهت الوفد إلى أن بعض المرشحين الذين فازوا فى الانتخابات متورطون فى قضايا تهريب مخدرات .

وأكدت الوفد على عدة أمور أفرزتها الانتخابات من أهمها وجوب أن يكون رئيس الجمهورية والمحافظون بعيدين تماما عن الأحزاب ، وأن تتم الانتخابات بحكومة محايدة تشكل لاجراء الانتخابات وبعيدة كل البعد عن الانتماء الحزبى ، بالإضافة إلى تقنين حياد الشرطة بضوابط وضمانات دستورية ، وانشاء جهاز خاص لإعداد كشوف حقيقية للناخبين .

واتفقت جريدة الشعب مع الوفد على أن الجماهير قاطعت الانتخابات وأن التزوير الشامل أثبت صحة قرار التحالف والوفد بمقاطعة الانتخابات . ورأت انه حتى أحزاب المعارضة المشاركة في الانتخابات اعترفت بتزوير الانتخابات وأكدت أنها لعبة حكومية لأن الحزب الوطني يعامل معاملة متميزة . وأكدت الشعب أن الحكومة رفضت مطالب الجماهير والمعارضة بضمان نزاهة الانتخابات . ورأت الشعب أن الشرطة لم تتدخل بكل قوتها لأن التزوير تحقق بدون مقاومة .

وتناولت الشعب أيضا عملية انضمام المرشحين المستقلين الذى فازوا فى الانتخابات إلى الحزب الوطنى واعتبرته إهدارا للإرادة الشعبية ويفقد النائب الثقة والاعتبار ، ورأت أن الحزب لجأ إلى ضم المستقلين حتى تتحقق له أغلبية الثلثين اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة . ورأت الشعب أن تزوير الانتخابات يمنع أحزاب الإصلاح من الوصول إلى الحكم بطريقة سلمية منظمة . وأكدت أن هناك صفقات حكومية بين الحزب الوطنى وحزب التجمع فى بعض الدوائر . ورأت الشعب أن هناك حاجة ملحة لإعداد مشروع جديد للدستور وذلك مراعاة للصالح العام ، وطالبت بمراقبين دوليين للاشراف على الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة للاعداد للانتخابات .

واتفقت جريدة الأحرار مع الوفد والشعب على أن مقاطعة الأحزاب للانتخابات هى لصالح الشعب وأكدت أن هذه المقاطعة ربما عادت بفوائد أكثر من دخول الانتخابات . وقالت ان الأحزاب طالبت بضمانات لنزاهة الانتخابات ولكن الحكومة رفضت اعطاء أية ضمانات .

ورفضت الأحرار ظاهرة النواب الموظفين فى مجلس الشعب ، وذلك لأن تواجد موظفين حكوميين بالبرلمان يفضى إلى إحدى حالتين : اما اضعاف حق رقابة البرلمان على الحكومة ، أو الإخلال بما تقتضيه الوظيفة الحكومية من الطاعة . واقترحت الأحرار لكى نصل إلى المستوى الحضارى المطلوب الآتى : تحرير إرادة الناخب من أى تأثير وتصحيح الجداول الانتخابية ، اشراف الهيئات القضائية على الانتخابات اشرافا كاملا ، تشديد العقوبات لتزييف إرادة الأمة ، الغاء القوانين سيئة السمعة ، ابعاد المحافظين عن التأثير فى العملية الانتخابية وإتاحة الفرصة للجميع فى وسائل الاعلام ، وإعادة النظر فى قانون الانتخابات .

أما الأهالى فقد اتفقت مع بقية صحف المعارضة على أن تعنت الحكومة واصرارها على رفض مطالب أحزاب المعارضة يعرقل مسيرة الديمقراطية والتحول الديمقراطى للمجتمع ، وأن القيود سيئة السمعة تعرقل التعددية السياسية الحالية . ولكن فى نفس الوقت أوضحت الأهالى أن دخول حزب التجمع الانتخابات كان من أجل طرح سياساته البديلة لسياسات الحزب الواحد الحاكم . وطالبت الأهالى بضرورة وجود مصارحة وحوار بين الحكومة والأحزاب ، بالاضافة إلى تطوير حجم الثقة فى الصحافة الحزبية والقومية معا . كما طالبت الأهالى بجعل عقوبة المزورين الأشغال الشاقة المؤبدة . وأكدت الأهالى أنه لا بد من حدوث تنسيق وتعاون بين المستقلين وأعضاء حزب التجمع والمخلصين من أعضاء الحزب الوطنى لمواجهة السياسات الراكدة فى الحكومة .

جـ - الآثار الداخلية لأزمة الخليج

اهتمت الصحافة المصرية بمعالجة أزمة الخليج بصفة عامة ولكن اهتمامنا الأساسى فى هذه الفترة ينصب على أثر هذه الأزمة على الشئون الداخلية المصرية .

ولقد أبرزت الأهرام اتفاق الحزب الوطنى والوفد على تأييد سياسة الحكومة تجاه أزمة الخليج بينما عارضها العمل والاخوان والتجمع ، الا أن كل الأحزاب أدانت الغزو العراقى واختلفت فقط حول الوجود الأجنبى . وأشارت الأهرام إلى تزايد حركة تصدير بترول الخليج عبر ميناء سيدى كرير وتزايد أعباء الاقتصاد المصرى وعودة العمالة المصرية وانخفاض التحويلات وانكماش إيرادات السياحة وقناة السويس والتضخم الركودى وتآكل الأرصدة العربية بالخارج وارتفاع معدل البطالة وعجز المؤسسات عن استيعاب العمالة . ورأت الأهرام ضرورة الإسراع بالتخصيصية وامكانية استيعاب العمالة فى القطاع الزراعى وضرورة التيسير على العائدين من الكويت والعراق بعد فقدهم عملهم ومدخراتهم رغم مسئوليتهم عن توجيه ودائعهم كلها إلى بنوك الكويت قبل الغزو ، هذا بالإضافة إلى ضرورة خلق استثمارات جديدة أو تعويضهم وضرورة جذب أموال العمالة المصرية بالخارج . كما نوهت الجريدة بضعف قوة الدينار الكويتى واستمرار ذلك حتى بعد انتهاء الاحتلال ، وضرورة التجاوز عن رسوم سيارات العمالة العائدة أو تقسيطها ، واعادة المعارين إلى وظائفهم فى مصر .

أما جريدة الأخبار فقد طالبت بدعم شركات السياحة وتخفيض الفائدة عن القروض البنكية ومزيدا من التسهيلات للمستثمرين ومطالبة الدول بتخفيف عبء الديون عن مصر لتعويضها عن خسائرها . ورأت الأخبار ضرورة استعادة مصر لمركزها الاقتصادى والتجارى والمالى فى الشرق الأوسط واستكمال بيع مشروعات المحافظات للقطاع الخاص ، واصدار قانون سرية الحسابات . وايجاد فرص

عمل جديدة ونوهت بعزم الولايات المتحدة اسقاط الديون العسكرية لمصر .

وأشارت جريدة الجمهورية إلى فقد ١٣ مليار مستحقات العمالة المصرية فى الكويت والعراق بجانب خسارة السياحة وقناة السويس وتدهور التجارة الخارجية ومشاكل العمالة العائدة وارتفاع نسبة البطالة والتضخم والاستهلاك ، ومشاكل التعليم والاسكان ، وطالبت أيضا بضرورة الحاق العائدين بوظائفهم .

أما جريدة مايو فقد أشارت إلى عودة ٢,٥ مليون مصرى وتصاعد مؤشرات الأزمة الاقتصادية مثل ارتفاع اسعار البترول والذهب وتعبئة الجيوش وارتفاع أسعار مواد الغذاء وتوقف مشروعات التنمية وانهيار عملة الكويت والعراق وشبح أزمة اقتصادية عالمية ، وحذرت من انهيار الاقتصاد العربى .

ونوهت جريدة الوفد إلى ضرورة استيعاب العمالة العائدة واستضافة الأسر الكويتية فى مصر . وأشارت إلى رفض البنوك صرف شيكات العائدين وتوقف المشروعات المرتبطة بالتمويل الكويتى - وقلق الأسر المصرية على أبنائها فى الكويت وسوء معاملة السلطات العراقية لهم وخطأ ترحيل رعايا العراق أولا ، وتعرض أبناء المصريين فى الكويت لضياع مستقبلهم التعليمى ، ورأت ضرورة فتح أسواق العمل فى الخليج لاستيعاب العمالة المصرية العائدة من الكويت والعراق . كما أشارت الجريدة إلى ارتفاع عائدات البترول المصرى رغم انخفاض الدخل من السياحة والقناة وتحويلات المصريين . كما أكدت أن ضياع أموال المصريين فى الكويت يرجع إلى فقدهم الثقة فى الاقتصاد المصرى . واقترحت ضرورة الاستعداد والتسهيل لعودة المصريين عبر نويبع ، وتوطين العائدين فى سيناء وتعميرها .

ورأت الوفد ضرورة الاستفادة من العمالة الفنية والزراعية لخفض أسعار السلع والخدمات وحجز مقررات التموين لهم . كما أشارت الجريدة إلى رحلة العذاب للعائدين عبر الأردن وسيناء . وطالبت الوفد بضرورة وضع سياسة جديدة للعمالة بالخارج . وعابت الجريدة على الحكومة انشغال قضايا الديمقراطية واصلاح القطاع العام والاستثمار خلال أزمة الخليج . وطالبت بتحويل الأمن المركزى لتنفيذ مشروع الاكتفاء الذاتى وطرح شعار « سيناء هى الحل » والاهتمام بالعمالة المصرية فى اليمن لعدم تكرار المأساة . وأشارت إلى تأثر شركات تصدير الخضر والفاكهة وقطاع السينما . ورأت ضرورة اصدار قانون سرية الحسابات وتطوير بورصة الأوراق المالية وتشجيع الاستثمار . ونددت الوفد بتصرفات بنك الرافدين والسفارة العراقية بالقاهرة حيال مستحقات المصريين . كما أثارت الجريدة مشكلة السماح للمال العربى بتملك أسهم الشركات الخاصة ، وضرورة استجابة صندوق النقد الدولى ، واسقاط ديون مصر بدعم من دول النفط . وكشفت الجريدة عن تصفية المصريين بالعراق جسديا ودفنهم سرا بالعراق بعد توقف الطيران بين البلدين .

أما جريدة الشعب فقد نفت اعتداء جنود العراق على المصريين ، وأخذت على السلطات المصرية صرفها للدينار الكويتى بسعر مرتفع بينما توقف التعامل به فى العالم ، وأشارت إلى عودة ظاهرة الطوابير مع عودة العمالة من الكويت والعراق وفشل رهان حكومة مصر على نظم الخليج فى شراء ديونها ، وقرب الاتفاق مع صندوق النقد الذى يسيطر عليه الغرب ، وأن الديون استعملت للضغط فقط على مصر دون اسقاطها ، وأن انحياز الحكومة ضد العراق عرض المصريين هناك للخطر .

وحذرت جريدة الأهالى من ارتفاع قيمةالواردات المصرية وزيادة النفقات والبطالة وضغط صندوق النقد الدولى وتوقف مشروعات الاستثمار وكساد السوق التجارى والسياحى ، وتعجبت من رغبة البعض فى السفر إلى العراق والكويت لتسوية مستحقاتهم وضياع أموال البعض فى شركات توظيف الأموال ومضاربة الشركات فى عمليات بيع الأراضى والمصانع ورحلات العذاب فى العودة من العراق والكويت .

وتحدثت الأحرار عن الآثار الاقتصادية السلبية لازمة الخليج على ديون مصر وتساءلت عن موقف المؤيدين لصدام حسين من الظلم الذى وقع على الشعب المصرى نتيجة أزمة الخليج . وكانت الأحرار ضد تنازل الشعب المصرى عن حقوقه التى ضاعت نتيجة الغزو العراقى .

د - العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

تناولت الصحافة المصرية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فى ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا بحل مجلس الشعب .

تناولت الأهرام الموضوع من ناحية العلاقة بين السلطات الثلاث والفصل بينها ، والتضارب بين أجهزة الرقابة والصراع بينها وضرورة إيجاد توازن بينها ، وصدور قوانين دون لائحة تنفيذية ، وتعرض مجلس الشعب إلى عدة دعاوى قضائية .

ورأت الأهرام أن الحكومة والحزب الوطنى مسئولان عن الأزمة التى ينبغى عدم تكرارها ، وضرورة سيادة

القانون واحترام أحكام القضاء ، وأن حكم المحكمة الدستورية لا ينسحب الا على تاريخ صدوره ولا خوف من انهيار دستورى . كما أضافت الأهرام أيضا أن حكم المحكمة لا يمكن تجاوزه الا بتعديل دستورى . ولا يجوز الطعن فيه ، وأن وظيفة المحكمة حماية الشرعية الدستورية ، وأنها قد استندت إلى عدم تكافؤ الفرص بين المرشحين وضرورة العودة إلى النظام الفردى وأن التعديلات الدستورية لا مجال لها فى الوقت الراهن .

الا أن المعالجات الصحفية فى الأهرام اختلفت حول ضرورة الاستفتاء أو انعدام هذه الضرورة . وبعد موافقة الشعب على حل مجلس الشعب نوهت الجريدة بالاقبال الشعبى على الاستفتاء وعلى تجديد دم الحزب الوطنى واختيار نوابه بموضوعية . ونددت بمقاطعة المعارضة ، كما أشارت الأهرام إلى ظهور فئة المستقلين وعودة الرأسمالية الوطنية إلى المجلس .

أما جريدة الأخبار فقد اعتبرت حكم المحكمة الدستورية وساما على صدر رئيسها ، فسيادة القانون ضمان لحرية الفرد وأساس لشرعية السلطة وأن الحكم ملزم للدولة مع صحة التشريعات الصادرة عن المجلس . ورأت الأخبار ضرورة تواجد الحزب الوطنى فى الشارع السياسى وضرورة سلوك القنوات الشرعية وأشادت بنزاهة القضاء ، وضرورة الاحتكام للشعب خاصة فى القرارات الاقتصادية ، وضرورة وضع قانون جديد للانتخابات بعد سقوط مجلسين متتاليين ، والعودة للنظام الفردى وضرورة التمسك بالصوت الانتخابى .

ونددت جريدة الجمهورية بتراكم القوانين غير الدستورية ونوهت بضرورة الالتزام بالدستور وحل المجلس ، وأن المجلس سبق له عدم تنفيذ أحكام للقضاء ، مع ضرورة التخلص من واضعى هذه القوانين المعيبة . ورأت الجمهورية ضرورة تحول المجلس من أداة حكومية إلى مجلس نيابى للشعب ، وأن القضاء يحترم استقلاله ولا ينبغى اغراءه أو ارهابه .

أما جريدة الوفد فقد رفضت مقولة أن المجلس سيد قراره وتنبأت بحكم المحكمة الدستورية ، الا أنها رأت أن المجلس الجديد سيكون نسخة من سابقه ، ورأت الجريدة مقاطعة الانتخابات اذا أجريت بدون ضمانات ، وضرورة تعديل الدستور وتخلى الرئيس عن رئاسة الحزب الوطنى وإعادة تقسيم الدوائر جغرافيا ، وضرورة الامتثال لأحكام القضاء . ولقد رأت الجريدة ضرورة تواجد نواب على جانب كبير من المسئولية ، وأن تشريعات المجلس معرضة للبطلان ، وإن المجلس المنحل أسقط ٥٥٠ سؤالا و ١٥٠ طلب احاطة و ٨ استجوابات . هذا بالاضافة إلى ضروة وضع قانون انتخاب تشترك فيه كل القوى فى المجتمع لأن القانون القديم غير دستورى ولا يحقق تكافؤ الفرص والمساواة وينبغى الكف عن لىّ رقاب الحقائق . كما رأت الوفد أن المجلس القديم لم يكن حريصا على مصالح الجماهير عندما وافق على رفع الأسعار . وطالبت الوفد بضرورة تعديل الدستور بجمعية تأسيسية منتخبة ، واشراف القضاء على الانتخابات .

أما جريدة الشعب فقد رفضت طرح حكم المحكمة فى استفتاء ، اذ يعرضها ذلك إلى مواجهة مع الشعب نفسه ، ورأت الشعب أن الحكومة تبغى تعطيل الحكم واستمرار المجلس الباطل ، وحذرت من محاولة تضليل الرأى العام وتعديل قانون الانتخابات عن طريق المجلس المطعون فى تشكيله . وطالبت بضمانات لحرية الانتخابات .

وأكدت جريدة الأهالى على ضرورة تنفيذ الحكم ونددت بالذين يتمسكون بسيادة قرار المجلس وطالبت بضرورة التنسيق بين أحزاب المعارضة . كما نددت بالتحايل على الدستور وقانون الأحزاب ومحاولة الاستفتاء على أحكام القضاء .

ورأت جريدة الأحرار أن حكم المحكمة الدستورية بحل مجلس الشعب هو العودة إلى الديمقراطية ودعت إلى حل المجلس والعودة إلى الانتخابات الفردية .

هـ - الفتنة الطائفية :

كثرت المعالجات الصحفية لهذه القضية فى فترة أحداث الفتن الطائفية فى الفيوم وفى المنيا . واهتمت مختلف المعالجات بتحديد أسباب ودوافع اشعال الفتن الطائفية فى مصر . فقد اتفقت كافة الصحف بصدد أصحاب المصالح الخبيثة خارج مصر الذين يتسببون فى اشعال الفتن محليا . كما اتفقت جميعا على أن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة فى انتشار البطالة والتعصب الدينى الإسلامى والمسيحى وأزمة الإسكان وارتفاع الأسعار ، تكمن وراء أحداث الفتن الطائفية .

كما اتفقت جميعا على أن الاشاعات والمنشورات المتطرفة هى التى تثير الفتن ، وأن وسائل الاعلام والتنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية لا تقوم بدورها فى تثقيف المجتمع وكشف التطرف الدينى . الا أن جريدة الشعب قد انفردت بذكرها أن تجاوز الكنيسة لدورها القومى ، ووجود فجوة فى الثقة بين المسلمين والأقباط ، والتطرف الدينى هى الأسباب الأساسية التى تكمن وراء أحداث الفتنة . و أكدت الوفد أن السبب يرجع إلى سقوط الأزهر فى نفوس الشباب وشيوع أفكار بأن المسيحيين

يسلحون ويمولون من الخارج للقضاء على المسلمين . وقد اهتمت الصحف المصرية بوضع تصوراتها لكيفية مواجهة وتفادى وقوع فتن طائفية . فورد فى الأهرام أن أجهزة الأمن ليست وحدها المنوطة بمواجهة الفتن الطائفية . وأنه لا ينبغى علاجها معالجة موسمية . وانما ينبغى تحقيق وحدة وطنية باجراء مزيد من الدراسات العلمية لرصد أحداث الفتن الطائفية وتحليلها . ورأت الأخبار أن الحكومة والأمن وحدهما لن يستطيعا اخماد الفتنة الطائفية ، وانما بتعاون الأمة بأكملها . إلى جانب ضرورة تحسين الأحوال الاقتصادية السيئة وإيجاد عمل للشباب العاطل . واقترحت جريدة الشعب ضرورة وضع منهج علمى وطنى والاعتماد على المصارحة والمكاشفة للاقتراب من بعضنا البعض .

ورأت جريدة الأهالى أهمية عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية ، وأن تقوم مؤسسات التنشئة الاجتماعية ببث أفكار الوحدة الوطنية فى نفوس الأبناء وتكوين جبهة وطنية لمواجهة التطرف والإرهاب . وأكدت على ضرورة حل المشكلات الاجتماعية لأنها أشد خطرا من الأسباب الدينية . وأن احباط الشباب المصرى وفراغه هو الذى يدفع إلى العنف والتطرف الدينى .

ووضعت جريدة الوفد تصورا شاملا يتضمن تحرك الأجهزة الشعبية والرسمية والدينية لمواجهة الممارسات الخاطئة واتخاذ اجراءات لإحباط أية أحداث للفتن واجراء محاكم علنية وسريعة لمروجى الفتن والشائعات وانشاء لجان شعبية للوحدة الوطنية فى كل محافظة أو مدينة من ناحية وايجاد مشروع قومى لاستيعاب طاقات الشباب المعطلة وتوسيع رقعة الديمقراطية لاتاحة فرصة الحوار وتبادل الأفكار وتبلور التيارات الدينية المستنيرة ، ومصارحة الحكومة للشعب لقطع الطريق على المغرضين من ناحية أخرى .

و- السياسة الأمنية :

ظهر واضحا فى التحليل الكيفى للمعالجات الصحفية لهذه القضية أن هناك اتفاقا على رفض أسلوب الاغتيالات والإرهاب الذى يهدم الدول . وذلك فى إطار أحداث اغتيال دكتور رفعت المحجوب والاعتداء على أتوبيس السائحين الإسرائيليين فى طريق الاسماعيلية . واتفقت الصحف جميعا على ضرورة مواجهة الإرهاب والعنف وتحقيق سياسة أمنية فعالة لعدم زعزعة الأمن والاستقرار فى مصر . وورد فى الصحف القومية العديد من الاقتراحات . أكدت الأهرام أن القانون العادى لا يساعد رجل الأمن فى التصدى للأحداث السريعة . ومن ثم فإن هناك ضرورة لقانون الطوارىء فى الظروف الراهنة ، إلى جانب ضرورة تطبيق منهج الحوار والشدة لمواجهة الخارجين عن القانون ، وتطبيق القوانين بدقة ، واحترام القضاء . كما اقترحت الأهرام أمرين أساسيين أولهما خاص بالجهاز الأمنى . فذكرت ضرورة أن لا يكتفى جهاز الأمن بالسير خلف الأحداث وإنما يسبقها ، وثانيهما ، ينطلق من فكرة أن أى جهاز أمن لا يستطيع القضاء نهائيا على الإرهاب الا بمشاركة المجتمع . ومن هنا فنادت بضرورة الوفاق بين المجتمع والشرطة ، ووضع خطة لتوعية المواطنين أمنيا . ورأت الجمهورية ضرورة احداث تطوير جذرى سريع لجهاز الأمن فى الآلات والمعدات والاتصالات من ناحية ، وفى تدريب الأفراد من ناحية أخرى . أما جريدة الأخبار فقد أكدت على أهمية استخدام أجهزة الأمن للقوة فى التعامل مع الإرهاب لاقتلاع جذور خلاياه . وانه ينبغى اصدار قانون خاص بمكافحة الإرهاب لأن مواجهة الإرهاب تعدت قانون الطوارىء واعداد دورات تدريبية لرجال الشرطة خاصة بمكافحة الإرهاب . ومن ناحية أخرى ، أكدت الأخبار على ضرورة التصدى السياسى والاجتماعى وليس الأمنى فقط لكافة أنواع التطرف والإرهاب ، وتعاون الحكومة والشعب لدرء هذا الخطر ، وتوعية الوعى الأمنى لدى الجماهير . واقترحت جريدة الأحرار أن تقوم السياسة الأمنية أساسا على سياسة الحوار لا العنف . وأكدت جريدة الوفد على خطأ السياسة الأمنية القائمة على العنف لأن العنف والقوة لا يحد أو يمنع حدوث المزيد من الجرائم والاغتيالات وأشارت إلى أهمية تحقيق الأمن الاجتماعى بدلا من الاستغراق فى تحقيق الأمن السياسى . وأن دور جهاز الأمن يكتمل بتحقيق الأمن الاجتماعى والسياسى .

٢ - القضايا الاقتصادية

اعتمادا على استقصاء رأى الخبراء حول أهم القضايا الاقتصادية التى اهتمت بتناولها الصحافة المصرية خلال عام ١٩٩٠ ، برزت قضايا اقتصادية هى : القطاع العام والقطاع الخاص ، ارتفاع الأسعار ، السياسة الزراعية والفجوة الغذائية ، شركات توظيف الأموال ، الديون وصندوق النقد الدولى ، نقص مياه النيل ، الربا والفوائد المصرفية ، الدعم .

ومن واقع الحصر الشامل لكافة المعالجات الصحفية ، تبين ترتيب اهتمام كافة الصحف القومية والحزبية بمختلف القضايا الاقتصادية كما يوضحه الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)
عدد المعالجات الصحفية المتعلقة بالقضايا الاقتصادية خلال عام ١٩٩٠

القضية / الجريدة	القطاع العام والقطاع الخاص	ارتفاع الأسعار	السياسة الزراعية والفجوة الغذائية	شركات توظيف الأموال	الديون وصندوق النقد الدولى	نقص مياه النيل	الربا والفوائد المصرفية	الدعم
الأهرام	٤٨	١٠	٢٠	١٨	٢٠	١٢	١٣	٥
الأخبار	٤٠	١٠	—	١	٥	—	١	٢
الجمهورية	٣١	٧	٧	٤	—	١	١	--
الوفد	٤٩	٤٩	٢٩	٢٤	١٥	٥	—	٣
مايو	٤	—	١	—	—	—	—	—
الأحرار	—	—	١	—	٤	—	—	—
الشعب	٩	٧	١٢	٧	٤	—	—	—
الأهالى	٩	٨	٩	—	١	—	—	—
المجموع	١٩٠	٩١	٧٩	٥٤	٤٩	١٨	١٥	١٠
النسبة المئوية للحصر	٣٨	١٨	١٦	١٠	٩	٤	٣	٢

أ ـ القطاع العام والقطاع الخاص

انشغل الرأى الصحفى بمعالجة قضية القطاع العام والقطاع الخاص بشكل متميز خلال عام ١٩٩٠ ، ومن واقع التحليل الكيفى للمعالجات الصحفية ، نلحظ أن هناك خلافا حول دور القطاع العام والقطاع الخاص فى الإصلاح الاقتصادى بهدف تحقيق المصلحة القومية . وقد تبنى النقاش حول هذا الدور ، ثلاثة اتجاهات أساسية :ـ

تمثل الاتجاه الأول فى جريدتى الأهرام والجمهورية حيث وردت أفكار أساسية تفيد بضرورة اعادة النظر فى فلسفة النظام الاقتصادى اعتمادا على مؤشرات السوق مع حصر دور الدولة . وتأييد لبيع بعض المشروعات والشركات غير المؤثرة اقتصاديا واجتماعيا ، على أن يتم البيع على مراحل واختصاص القطاع العام بالمشروعات الإستراتيجية وتأييد للقطاع الخاص والدعوة لتنمية وتشجيع المشروعات المتكاملة والصناعات الصغيرة ، وابراز أن فكرة الشركات القابضة لا تختلف عن المؤسسات . وأن اصلاح وتطوير القطاع العام لن يؤثر على حقوق العمال المنتجين ، وايضاح خبايا شركات القطاع العام ، ووضع القائمين على القطاع العام عقبات أمام تطبيق السياسة التخصيصية باعتبارها تهديدا لنفوذهم ، وابراز المعوقات والقيود المفروضة على القطاع الخاص رغم أهميته . وفى الوقت نفسه ، أبرزت جريدة الأهرام اتجاهاً نحو تطوير الأداء الاقتصادى للقطاع العام وتحريره من المعوقات البيروقراطية ورفض بيعه . ويرى هذا الرأى حتمية حل المشكلات التى تواجه القطاع العام كالسياسة السعرية والعمالة والطاقة المعطلة والتمويل والسيولة ومشاركة العاملين فى اتخاذ القرار وتدعيم الاتصال بين العمال والإدارة والأخذ بمبدأ الثواب والعقاب ورعاية العمال نفسيا واجتماعيا وزيادة الحوافز التى تشجع على الانتاج . إلى جانب ، ضرورة اعداد قانون جديد لحماية الصناعة المصرية وتوحيد القوانين بين القطاع العام والشركات المساهمة والاستثمار ، وابراز أن الشعب هو المالك لأصول القطاع العام ولا يجوز البيع قبل استفتاء الشعب . وأن سياسة الدولة تهدف إلى الإصلاح الاقتصادى ومن بينها إصلاح القطاع العام ، وليس التخلص منه .

أما الاتجاه الثانى ، فقد تمثل فى جرائد الأخبار والوفد ومايو .

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن القطاع الخاص هو أمل مصر وأن القطاع العام عبء ضخم على الاقتصاد القومي وأن التخطيط المركزي سبب للتخلف . ويوضح هذا الاتجاه مدى الحاجة إلى تشجيع القطاع الخاص ، وحثه على المساهمة بحصة هائلة في الخطة الخمسية . وضرورة تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص لمسايرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد . وأبرزت التعقيدات والمعوقات الحكومية التي أدت إلى خسائر شركات القطاع العام والقطاع المشترك . الا أن جريدة الأخبار قد ورد بها ٤ معالجات صحفية تشير إلى أن بيع القطاع العام ليس هو الحل ، وإنما تطويره وايجاد إدارة علمية سليمة هما الحل وأنه لا ينبغي تصفيته بقرار ، لأنه ركيزة للتنمية وأداة للعدل الاجتماعي والتوازن السياسي . ويكفي دعوة القطاع الخاص ليأخذ دوره جانب القطاع العام .

وتمثل الاتجاه الثالث في جريدتي الأهالي والشعب . وينادي أصحاب هذا الاتجاه بضرورة توسيع نشاط القطاع العام مع اعطائه ضمانات . وبيع أسهم القطاع العام للعمال في حالة الاصرار على بيعه . مع التأكيد على أهمية دور القطاع العام الاجتماعي حيث يقوم برعاية الفئات الكادحة في ظل مجتمع ترتفع فيه الأسعار باستمرار . وأن القطاع العام لا يهتم بالربح على المدى القصير . وأن الشركات المتعثرة تتمثل في القطاع الخاص أكثر من القطاع العام . وأن فلسفة القطاع الخاص تخل بالتوازن الاجتماعي . وأن الاقتصاد المصري يقع فريسة لحكومة خفية يرأسها رجال الأعمال بهدف تصفية القطاع العام وتحويله للقطاع الخاص . وأن هذه الدعوة ترتبط بالمعونات الخارجية – وأن رأس المال لم تعد له جنسية الآن ، حيث لا تستطيع الحكومة أن تمنع الأجانب من شراء وحدات القطاع العام المعروضة للبيع . وأن القوانين السارية في مصر تشجع الاستثمار الأجنبي في مصر وتدعو إلى المزيد .

ب - ارتفاع الأسعار

ازداد الاهتمام الصحفي بمعالجة قضية ارتفاع الأسعار في مصر ، مقارنة بمعالجتها في العام السابق . فقد صارت هي القضية الاقتصادية الثانية التي عنيت بها الصحافة . واعتمادا على التحليل الكيفي ، يمكن القول أن كافة الصحف المصرية التي اهتمت بمعالجتها قد اتفقت على استفحال الغلاء الذي تعاني منه كافة الفئات والطبقات في مصر ، واستمرار ارتفاع الأسعار بما لا يناسب الدخول والأجور وبما لا يناسب أعباء الحياة الضرورية . وقد اتفقت المعالجات الصحفية فيما بينها جميعا حول أسباب تكمن وراء هذا الارتفاع المستمر ، وحول طرق وأساليب الحد من هذا الارتفاع . فمن حيث الأسباب ، أكدت جرائد الأهرام والأخبار والشعب والوفد أن جشع التجار وتلاعبهم في الأسعار واحتكارهم للسلع الأساسية هو السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع في الأسعار إلى جانب ، ضعف بل انعدام رقابة الدولة على أسعار الأسواق واتباع سياسة العرض والطلب . وقد ورد في جريدة الأهرام أن الأسباب تكمن أيضا في وجود خلل في عمليات التسويق الاقتصادي ، وتسويق بعض المنتجات محليا بأسعار التصدير نفسها ، وقلة الانتاج وتكالب المستهلكين على شراء السلع . أما جريدة الجمهورية فقد أرجعت ارتفاع الأسعار إلى السوق السوداء والديون . وارجعتها جريدة الأهالي إلى المنافسة الأجنبية والضرائب . أما الوفد فقد ارجعتها إلى عجز الحكومة في الحد من تصاعد التضخم وسد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك ، وضعف المؤسسات التشريعية والتنفيذية وعشوائية القرارات الحكومية إلى جانب شيوع الفساد والنهب والاختلاس الحكومي إلى الكثافة السكانية الرهيبة . ومن حيث الحلول المطروحة للحد من ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية ، منذ أبرزت الصحف القومية : الأهرام والأخبار والجمهورية ضرورة التدخل الحكومي لضبط أسعار السوق والحد من جشع التجار وإحياء المؤسسات التعاونية لحماية المستهلك . بالاضافة إلى مشاركة الأفراد في محاربة الجشع والفساد وعدم الخضوع للاستغلال ، وضرورة مضاعفة الانتاج وترشيد الاستهلاك . وورد في الجمهورية والأهالي والوفد ضرورة زيادة المرتبات ورفع الحد الأدنى للأجور . وأكدت الأهالي على أهمية انشاء جهاز للأسعار والدعم والدخول . وأبرزت الوفد الدور الحكومي أساسا لحسم قضية الغلاء وارتفاع الأسعار . وحددت هذا الدور في ترشيد النفقات الحكومية ، والعمل على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وزيادة الانتاج ، وخفض الرسوم الجمركية على الجلود مثلا والغائها على استيراد الورق ، وتنظيم تداول البطاقات التموينية ، ورفع سن الزواج . إلى جانب ضرورة ايجاد سياسة تسعير تعالج الخلل الهيكلي في الاقتصاد المصري .

جـ - السياسة الزراعية والفجوة الغذائية :

حرصت المعالجات الصحفية في الجرائد القومية والحزبية على ابراز عدم فعالية السياسة الزراعية واتساع الفجوة الغذائية نتيجة لفشل السياسة الزراعية . فقد أكدت جرائد الأهرام والجمهورية والوفد والأهالي والشعب أن هناك فجوة كبيرة في السلع والمحاصيل الزراعية التي لا غنى للمواطن عنها . ووجود نقص وتدهور مستمر في انتاج المحاصيل الزراعية . وأبرزت أيضا تناقص مساحة الرقعة الزراعية وازدياد التعدي عليها بالبناء . وعدم القدرة على زيادة أراضي جديدة مستصلحة .

وقد أرجعت جريدتا الأهرام والجمهورية هذا التدهور إلى عدم عدالة أسعار المحاصيل الزراعية حيث تزداد التكلفة على العائد من المحصول . وعدم عدالة العلاقة بين المالك والمستأجر ، ونقص العمالة الزراعية ، ونقص .. المياه . بالاضافة إلى إنتشار الفساد والبيروقراطية ، وضعف الأجهزة المسئولة عن الزراعة وعدم استقرار السياسة الزراعية وابتعاد الحركة التعاونية عن الفلاحين ، واستيلاء الحكومة على الأراضى بعد استصلاحها ، والزحف العمرانى على الأرض الزراعية كأسباب تكمن وراء قضية السياسة الزراعية والفجوة الغذائية . واتفقت جرائد الوفد والأهالي والشعب أن السبب يرجع إلى بيروقراطية الحكومة ، والقرارات الوزارية المتضاربة .

وأكدت جريدة الأهالي أسباب أخرى كغياب الإرشاد الزراعي السليم وعدم توافر المياه . أما جريدة الشعب فقد انفردت بارجاع السبب إلى مخططات صهيونية أمريكية تعمل على تخريب الزراعة والتربة المصرية وذلك عن طريق خبراء أجانب يتجسسون على مصر بدعوى تنفيذ المشروعات ، وعن طريق استخدام البذور الفاسدة .

كما ورد اتفاق في الرأى بين الصحف على أهمية تشجيع التنمية الزراعية والعمل على زيادة المساحة المزروعة واستصلاح الأراضى .

د ـ شركات توظيف الأموال :

أظهرت نتائج الحصر الشامل للمعالجات الصحفية التى تناولت قضية شركات توظيف الأموال ، انخفاض الاهتمام بمعالجتها مقارنة بالأعوام السابقة التى أجرى عليها التحليل . فبينما كانت هى القضية الأولى التى شغلت الصحافة من بين القضايا الاقتصادية في عام ١٩٨٨ . صارت هى القضية الثالثة فى عام ١٩٨٩ ، ثم القضية الرابعة في عام ١٩٩٠ .

واتضح أن الصحف قد حرصت على مهاجمة الحكومة بسياساتها الاقتصادية وأجهزتها المختلفة فى ٢٢ معالجة . وحرصت على مهاجمة كافة الأطراف سواء شركات توظيف الأموال أو الحكومة أو المودعين فى ٣ معالجات صحفية . بينما انشغلت بمهاجمة شركات توظيف الأموال في ١٣ معالجة صحفية . ولم يتم الدفاع عن الحكومة سوى فى معالجتين صحفيتين . تمثل الإتجاه الأول والذى اهتم أساسا بمهاجمة الحكومة في جريدة الوفد ثم الشعب . فقد أبرزت الوفد ، أوجه الفساد والانحرافات التى أدت إلى اختراق المجتمع المصرى بكل طبقاته ، حيث استطاعت مؤسسة مالية كمؤسسة الريان أن تؤثر تأثيرا خطيرا على الاقتصاد المصرى إلى حد تهريب ودائعه قبل تحرك الجهات المسئولة . كما أبرزت الوفد جوانب المراوغة التى تقوم بها هيئة الاستثمار ، ومحاولة عرقلة الحلول التى تطرح لمواجهة مشكلة رد أموال المودعين . وأوضحت أن قانون تلقى الأموال هو كارثة محققة على المودعين ، أنه قانون غير قابل للتطبيق . وتناولت تصريحات الحكومة بالحفاظ على مصالح المودعين فى شركات التوظيف على أنها مزاعم وادعاءات . وطالبت الحكومة باعلان الحقائق واضحة ليعرف الشعب أطراف المؤامرة . وحرصت جريدة الشعب أيضا ، على ابراز استمرار الجهات الحكومية والمسئولين فى إتلاف ممتلكات الريان بقصد اهدار قيمتها . وفى إطار الاتجاه الثانى فقد تمثل فى مهاجمة شركات توظيف الأموال ، وهو الاتجاه الذى حرص على مهاجمة الحكومة وأجهزتها ، حرصت الصحف القومية فى ٥ معالجات صحفية على ابراز عجز هيئة سوق المال عن حماية المودعين فى شركات تلقى الأموال التى وفقت أوضاعها . أما الاتجاه الذى تبنته جريدة الأهرام فى ١٣ معالجة . فقد أبرزت تعسف الشركات التى وفقت أوضاعها ضد المودعين . فهى لم ترد أموال المودعين رغم انتهاء المدة القانونية المحددة ، وتحاول اجبار المودعين على المساهمة فى الشركة كحملة أسهم ، وتستغل ثغرة فى القانون لم تحدد قيمة الأقساط التى يجب ردها للمودعين ، وتحديد أقساط للمودعين غير متساوية ، وارغام المودعين على شراء سلع بعينها ومرتفعة الأسعار ، وتهرب هذه الشركات من التزاماتها . كما ظهر اتجاه يهاجم كافة أطراف القضية سواء الحكومة أو الشركات أو المودعين أنفسهم . فقد بينت جريدة الأهرام فى معالجتين صحفيتين أن الأطراف المختلفة مسئولة عن الأزمة . وكشفت عدم التزام الأجهزة المختصة بقواعد قانون تلقى الأموال وعدم التزام الشركات برد حقوق المودعين . وبينت جريدة الأهالي فى معالجة واحدة أن الريان يستغل النواحى الاعلامية والدعائية لكى يضغط على الحكومة . وأن محامى الريان يماطل بدعوى أن لديه مشتر لهذه الأموال . وأن الحكومة متساهلة وغير جادة فى معاقبة الريان ومعرفة معظم أمواله . ولم ترد سوى معالجتان تدافعان عن الحكومة وأجهزتها ، منها معالجة بالأهرام تبين حرص الأجهزة المختصة على رد أموال المودعين ومعالجة أخرى فى جريدة الجمهورية تبين أن الحكومة بريئة من شركات توظيف الأموال كالريان والسعد .

وحرصت الصحف على طرح الحلول لرد أموال المودعين فى ١٦ معالجة صحفية . فطالبت الوفد باعطاء الريان مهلة لاختبار نواياه . وأبرزت أن الحكومة عليها أن تتسم بالمرونة مع مذكرة لجنة الوساطة . وطالبت الوفد الحكومة بحسم مشكلات باقى المودعين فى شركات توظيف الأموال بعد أن وجد دفاع الريان حلا لمودعى شركات

الريان . ودعت لقيام رابطة أو جمعية تقوم برعاية ضحايا هذه الشركات من جميع النواحي القانونية والانسانية . وتعرضت جريدة الجمهورية في معالجتين صحفيتين للحل الذي طرحه الريان بتوقيع عقد صفقة بيع أصول ممتلكاته . وأوضحت جريدة الأخبار في معالجة واحدة أن هيئة سوق المال ترى ضرورة رد أموال المودعين نقدا وبنفس العملة التي تم ايداعها في الشركة ، في حين أن أصحاب الشركات يرون استحالة ذلك . وأيدت جريدة الشعب في معالجتين صحفيتين الحل الذي تطرحه شركة الهدى مصر للمودعين وذلك باستثمار أموالهم لدى الشركة بموجب عقد وكالة يتحول به إلى مالك أسهم أو حصة في الشركة . ورأت أن الحل الوحيد هو بيع الأصول وذلك على حساب خفض أسعارها ، مع تكثيف دعائي للعاملين بالخارج لشرائها .

هـ - الديون وصندوق النقد الدولي :

اتضح من نتائج التحليل الكمي لكتابات الرأي في الصحافة المصرية ، أن تناول الصحف القومية لهذه القضية قد اختلف اختلافا واضحا عن معالجة الصحف الحزبية المعارضة . فقد حرصت جريدتا الأهرام والأخبار على تأييد السياسة الحكومية التي نجحت في الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وأن هذا الاتفاق يثبت كفاءة الاقتصاد المصري . وأكدت أن الحكومة تطبق برنامجا جاداً للإصلاح الاقتصادي .

ومن ناحية أخرى ، اختلفت وجهة نظر الصحف المعارضة مع رأي الصحف القومية – وبينما اتفقت صحف المعارضة وهي الوفد والأهالي والشعب والأحرار على الآثار السلبية للسياسة الحكومية ازاء الديون والاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، فقد حرصت جريدة الوفد على رفض سياسة اغراق مصر في الديون . وطالبت بوقف سياسة الاقتراض . كما استنكرت اتجاه الحكومة لجدولة الديون دون حل أزمة الديون المستمرة . ورفضت تدخل الصندوق الدولي في السياسات الاقتصادية المصرية . وأبرزت أن الولايات المتحدة الأمريكية قد سبق لها أن تنازلت عن ديونها العسكرية لدول أخرى وأن مصر ليست استثناء . ورفضت جريدتا الوفد والأهالي انسياق الحكومة وراء السياسة التي يطرحها صندوق النقد الدولي حيث تعتزم مضاعفة أسعار السلع الضرورية ، بالاضافة إلى ترشيد الدعم بما يضر بالمواطنين والاستقرار الاجتماعي . وحذرت جريدة الشعب من المخاطر الاجتماعية المحتمل وقوعها إذا تم تنفيذ الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لاعادة جدولة الديون . واقترحت جريدتا الأحرار والوفد أن يسدد الملوك والرؤساء العرب الديون العربية حتى يسود السلام في المنطقة . واقترحت جريدة الوفد وضع نظام قادر على ادارة التنمية اعتمادا على الموارد الذاتية دون الاقتراض الا في حالات استثنائية للغاية . ووضع استراتيجية اقتصادية تنبع منها سياسات متكاملة لتوظيف كافة القدرات والموارد بكفاءة . بالاضافة إلى ممارسة مجلس الشعب لسلطات رقابية حقيقية على الحكومة .

و - نقص مياه النيل :

على الرغم من خطورة قضية نقص مياه النيل ، إلا أن الصحف المصرية القومية والحزبية لم تتناولها بالقدر المطلوب لكشف أبعادها وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وقد اهتمت جريدة الأهرام بابراز استفحال قضية المياه في مصر من حيث البعد الداخلي والبعد الخارجي . فمن الناحية الداخلية ، تناولت جريدة الأهرام الاسراف في استخدام المياه وتبديدها من قبل الشعب والدولة . ودعت إلى ضرورة طرح منهج جديد للتعامل مع المياه والعمل على زيادة وعي الجماهير بأن قضية المياه تمس مصالح مصر العليا من حيث العمران والزراعة . وأن العلم الحديث قد عجز عن توفير بدائل للمياه . كما نبهت إلى اتساع نطاق تلوث مياه النيل . أما من ناحية البعد الخارجي لقضية نقص مياه النيل ، فقد أبرزت جريدة الأهرام والجمهورية والوفد أن حقبة التسعينيات تحمل مخاطر تهدد مياه النيل القادمة إلى مصر . فأبرزت الأهرام أن النهر ملك مشترك لأقطار دول حوض النيل مما يتطلب الاتفاق الجماعي بينها قبل اقامة أي مشروع على النهر . وأن مصر يتعين عليها الحذر من مشكلات الجنوب (المجاعة والجفاف) التي تؤدي إلى السعي لزيادة مساحة الأراضي المزروعة ، وبالتالي حجب جزء كبير من مياه النيل التي تصل إلى مصر . وذلك بالبدء في زراعة المحاصيل الأقل استهلاكا للمياه والاستفادة من مياه الصرف الزراعي والمياه الجوفية . وأبرزت جريدة الجمهورية ، مخاطر اقامة أثيوبيا لخزانات على مجرى النيل ستؤدي إلى انخفاض منسوب المياه في مصر والسودان . بينما حرصت جريدة الوفد في معالجتها للقضية على ابراز الأخطار التي يتعرض لها النيل ، وأثر ذلك على كميات المياه التي تصل إلى مصر مما يضر بمصالح مصر على كل المستويات .

ز - الربا والفوائد المصرفية :

جاءت قضية الربا والفوائد المصرفية في المرتبة قبل الأخيرة من حيث اهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها . فقد حرصت جريدة الأهرام على ابراز أن فتوى المفتي الخاصة بعدم شبهة ربا للادخار عن طريق شهادات الاستثمار ، تلبي

حاجة ضرورية للمدخرين وتدعم جهود التنمية القومية . ومن ثم فان التوظيف الصحيح للمفاهيم الدينية له تأثير ايجابي على المجتمع . وبينت صعوبة تعميم فكرة البنوك الإسلامية وضرورة الابقاء على البنوك التجارية . وأن بعض البنوك الإسلامية تهرب الودائع للخارج . وأكدت أن مستقبل الاستثمار في مصر مرتبط بعودة الأموال المهاجرة ووضع ضمانات الاستثمار للشعور بالاستقرار . ومن ناحية أخرى اتفقت الجرائد القومية على ضرورة رفع سعر الفائدة حتى يتوازى مع معدلات التضخم وفتح المجال لمساهمة البنوك في المشروعات الاستثمارية وذلك للحث على الادخار ، مع ضرورة الحرص على معقولية أسعار الفائدة . إلا أن جريدة الأهرام في معالجة صحفية أوضحت أن تطبيق نظام أسعار الفائدة المتغيرة واعطاء كل بنك حرية تحديد أسعار الفائدة في ضوء حد أدنى يحدده البنك المركزي ، قد يؤدي إلى خلق صراعات وتكتلات بين البنوك . وتناولت جريدة الأهرام في ٣ معالجات صحفية جانب تآكل أموال التأمينات الاجتماعية نتيجة للعائد المنخفض وطالبت برفع سعر الفائدة على أموال التأمينات الاجتماعية .

ح - الدعم :

كانت قضية الدعم هي القضية الاقتصادية الأخيرة من حيث اهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها . وقد حرصت الأهرام على تبيان عدم وصول الدعم كله إلى مستحقيه ، مما يتطلب ترشيد الدعم وتوجيهه لمن يستحقه . وأن الدعم السعري الحالي أدى إلى سوء توزيع الدعم . بينما أسلوب الدعم النقدي للدخل يحقق وصول الدعم إلى مستحقيه ويحمي الطبقات محدودة الدخل .

وكشفت جريدة الوفد النقاب عن ارتفاعات الأسعار المتوالية التي تظهر مشكلة الدعم الذي تخصصه الدولة لمحدودي الدخل ، بينما هذا الدعم يذهب هباء ويضيع سدى . وأن سياسة الدعم التي تطبقها الحكومة خلقت طبقة من أصحاب الدخول الطفيلية والمتهربين من الضرائب . وطالبت الدولة بترشيد الدعم وتوعية المواطنين وأحكام الرقابة على السوق . أما جريدة الأخبار فقد بينت خطأ الحكومة في برنامج الإصلاح الاقتصادي حين ركزت على الغاء الدعم لتحقيق وفر مالي لسد العجز في الموازنة العامة . وأنه كان الأجدى بها الحد من الاسراف والبذخ في المصاريف الحكومية وتخفيف المعاناة عن الشعب . واقترحت على الدولة أن توجد حصة للدعم في البطاقة تمكن المستهلك من الحصول على السلعة بسعرها المدعم ، فضلا عن ضرورة توافر هذه السلع خارج البطاقة .

٣ - القضايا الاجتماعية

اتفق المحكمون على أن أهم القضايا الاجتماعية التي تناولتها الصحافة المصرية بالبحث والتحليل عام ١٩٩٠ كانت التعليم ، المخدرات ، البطالة ، العنف ، تلوث البيئة والمشكلة السكانية .

وتكشف قراءة معطيات الجدول رقم (٣) الخاص بالمعالجات الصحفية المتعلقة بالقضايا الاجتماعية أن قضية التعليم برزت لتكون القضية الاجتماعية الأولى التي تناولتها الصحافة المصرية ، إذ بلغ عدد المعالجات الصحفية ٩٠ معالجة بنسبة ٣٩ ٪ من مجموع عدد المعالجات الصحفية

جدول رقم (٣)
عدد المعالجات الصحفية المتعلقة بالقضايا الاجتماعية

القضية / الجريدة	التعليم	تلوث البيئة	المشكلة السكانية	المخدرات	العنف	البطالة
الأهرام	٢٣	١٠	٨	٦	-	٢
الأخبار	١٠	٩	٧	٦	١	١
الجمهورية	١٠	—	٢	١	١٠	-
مايو	٣	—	—	—	—	—
الوفد	٣٣	٣٨	٥	٧	٨	٨
الشعب	٥	٦	—	-	-	
الأهالي	٦	٤	—	—	١	١
الأحرار	—	٢	—	-	-	
المجموع	٩٠	٦٩	٢٢	٢٠	٢٠	١٢
النسب المئوية	٣٩ ٪	٣٠ ٪	٩ ٪	٩ ٪	٩ ٪	٥ ٪

لكل القضايا الاجتماعية . هذا بالمقارنة لبقية القضايا مثل قضية تلوث البيئة والتى برزت هذا العام لأول مرة وجاءت فى المرتبة الثانية وتم تناولها فى ٦٩ معالجة صحفية . وجاءت قضية المشكلة السكانية لتأخذ المرتبة الثالثة من حيث اهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها ، وذلك بعد التعليم وتلوث البيئة . فلقد بلغ عدد المعالجات الصحفية التى تناولتها ٢٢ معالجة . وتوارت قضية المخدرات هذا العام بالمقارنة بالعام الماضى الذى تصدرت فيه قضية المخدرات كل القضايا الاجتماعية ، فلقد جاءت هذا العام فى المرتبة الرابعة وتساوت فى ذلك مع قضية العنف إذ بلغ عدد المعالجات الصحفية لكل منهما ٢٠ معالجة . أما قضية البطالة فجاءت فى المرتبة الأخيرة من حيث اهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها هذا العام إذ بلغ عدد المعالجات الصحفية التى تناولتها ١٢ معالجة فقط

أ - قضية التعليم

تصدرت قضية التعليم القضايا الاجتماعية التى اهتمت الصحافة المصرية بمعالجتها عام ١٩٩٠ . أدركت الأهرام ضرورة احداث تغيير جذرى فى العملية التعليمية حتى تعود المدرسة إلى دورها الرائد فى المجتمع ، ولكنها رأت أن هذه العملية يجب أن تتم بخطى أكثر توازنا مما تسير عليه الآن . فالقرارات السريعة والمفاجئة تؤدى إلى البلبلة لدى الطلاب وأولياء الأمور . كما أن التطوير لا بد أن يتم فى إطار الأهداف العامة للدولة ، فليس منطقيا أن تكون عملية التطوير حكرا على فرد أو جماعة .

من ناحية أخرى ، أوضح التحليل الكيفى للمعالجات الصحفية أن جريدة الأهرام تعد منبرا لكل الآراء والاتجاهات ، ففى حين انتقدت بعض الآراء سياسة وزير التعليم ، نجد آراء أخرى ترى أن الخطاب الرسمى للتعليم يدل على وجود فكر تطويرى واستراتيجية محددة لدى القيادات التربوية وأن هناك متابعة مستمرة من قبل الوزارة للممارسات التربوية .

وتناولت الأهرام أيضا قضايا فرعية أخرى مثل تضخم المناهج وحشوها الذى يؤدى إلى انحسار الهدف الأساسى الذى وضعت من أجله ، ورأت أن التعليم لا يقاس بالكم ولكن بالكيف .

ورأت الأهرام أن قضية محو الأمية ضرورة قومية تفرضها متطلبات النمو الاجتماعى والاقتصادى . وطالبت بضرورة اعادة النظر فى فلسفة مدارس اللغات ، وذلك بعد هبوط مستويات اللغات الأجنبية فى تلك المدارس ، وبثها قيما أجنبية فى عقول الطلاب بها واهمالها للعربية . وفى النهاية رأت الأهرام أن حل مشكلة التعليم هو نقطة البداية نحو الاصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى مصر .

وانتقدت الأخبار أيضا كثرة القرارات وتضاربها والحشو والتكرار فى المناهج وقبضة وزير التعليم على ناصية الأمور فى كل ما يتعلق بالتربية والتعليم واستطلعت الأخبار آراء الوزير وبعض المسئولين فى الوزارة ، فكان من رأى الوزير أن عملية التطوير الحالية هى مرحلة انتقالية فى عملية التطوير لانقاذ ما يمكن انقاذه والإصلاح السريع للمناهج سوف يظهر ابتداء من سبتمبر ١٩٩١ . وكان من رأى وكيل التعليم أن تطوير التعليم ليس مجالا للمزايدة ورأى أن الأمر يحتاج إلى إرادة واعية للتغيير تطرح جانبا النظرة الذاتية للتطوير وتجعل تقييمها له على أسس موضوعية .

ورأت الأخبار أن الحل الأمثل للنهوض بالعملية التعليمية يتلخص فى تطوير المناهج والخطط الدراسية ، توصيف المحتوى العلمى لكل مقرر ، تخفيض عدد الطلاب بالمجموعة الدراسية ، وإتاحة فرصة مناسبة للاختيار أمام الطلاب . كما رأت الأخبار أيضا ضرورة اصلاح التعليم الجامعى عن طريق المقررات الاختيارية فى سنوات الدراسة الأولى وتتبلور فى السنوات النهائية ، والتدريب الشامل فى مواقع الانتاج .

وتناولت الجمهورية القضايا التعليمية الخاصة بالدروس الخصوصية ومحو الأمية وشهادة الـ G.C.E. . وفى هذا الصدد رأت الجمهورية أن مشكلة الدروس الخصوصية تكمن فى النظام التعليمى وما فيه من ضعف مرتبات المدرسين ، وغياب الضوابط التى تمنع غير المؤهلين من مزاولة التدريس ، إلى جانب السباق من الآباء والأبناء على الدروس الخصوصية . ورأت أيضا أن المهم هو محو الأمية وليس الدراسات العليا أو تشجيع تعليم الكبار ، ولذا من المهم تركيز الخدمات العامة فى محو الأمية . وهاجمت الجمهورية الـ G.C.E. لعدم المساواة وعدم العدالة وطالبت باستمرار نظام التنسيق لضمان وجود عدالة ومساواة بين الطلاب . وتطوير المدخلات التعليمية وضرورة وجود الترفيه الثقافى بجانب التعليم .

وعالجت مايو موضوع الثانوية العامة التى اعتبرتها غولا يجب مواجهته ، وانتقدت وسائل الاعلام لعدم التزامها بالموضوعية وتضخيمها الموضوع . ورأت أن المستقبل

للتعليم الفني ، ولذا طالبت الاهتمام به واعطائه المزيد من المميزات .

أما جريدة الوفد فتناولت الفشل الذى تعانيه السياسة التعليمية والذى يتمثل فى الكبت والضيق لدى الطلاب بسبب كثرة المواد الدراسية والدروس الخصوصية والمصاريف المدرسية المرتفعة فى ظل الأزمة الاقتصادية وضيق الفصول ، واقترحت فى هذا الصدد ، عدم بناء أية مدرسة جديدة بلا فناء وجعل الأنشطة الفنية والثقافية والرياضية والاجتماعية مواد أساسية . وانتقدت الوفد أصرار الحكومة على مجانية التعليم المزيفة وأكدت أن اصلاح التعليم أصبح ضرورة حتمية تستوجب اعادة النظر فى شبح التمسك بتعاليم الماضى ، واقترحت قصر مجانية التعليم على المتفوقين وغير القادرين فقط اعمالا للعدالة . وانتقدت الوفد أيضا السياسة التعليمية القائمة على ابعاد الجامعة عن العملية السياسية ورأت أن هذه السياسة لا تسفر الا عن شباب ميت فكريا وعلميا لأنه لم يشارك فى صنع قرار بلاده ونماء اقتصادها . والسبب فى ذلك هو عدم اهتمام صناع القرار بما يدور فى هذه المؤتمرات وتنفيذ توصياتها .

كما انتقدت الوفد أيضا شهادة الـ G.C.E على اعتبار أنها تمنح حقا لمن لا يستحق ورأت أن الشهادة المعدلة .G.C.S.E تخل بمبدأ سيادة الدولة على أراضيها لأن امتحاناتها تخضع للمركز البريطانى وطالبت بالغاء هذه الشهادة تماما .

أما جريدة الشعب فرات ان السياسة التعليمية فتحت الباب على مصراعيه للاختراق الغربى ومحو هوية الأمة . وانتقدت اختيار الوزير لمستشاريه بلا تفكير مما انعكس على التضارب فى القرارات والسياسات ، وانشاء كليات ومعاهد فرعية دون وجود الحد الأدنى من مقومات عملها . ورأت الشعب أن مجانية التعليم انهارت نظرا لارتفاع مصروفات الدراسة والتبرعات . وأكدت الشعب على فشل السياسة التعليمية بارتفاع معدلات الرسوب والتسرب والأمية وتدهور مستوى المعلمين وغياب الوجه الاسلامى للمناهج . وانتقدت الشعب الجامعة الفرنسية واعتبرتها دولة ذات سيادة مستقلة فى مصر ورأت أن جامعة سينجور تزيد تبعيتنا للغرب .

أما جريدة الأهالى فتناولت ارتفاع تكاليف التعليم مما يهدد « الأمن التعليمى » ويؤثر على مفهوم وروح المواطنة . ورأت الأهالى أن التعليم المجانى يقدم للأغنياء فقط ، والفقراء لا يجدون فرصا للتعليم . واعتبرت الأهالى أن تخفيض سنة من التعليم الابتدائى كارثة قومية لأنها لن تحل الأزمة الاقتصادية بل ستدمر الأجيال القادمة وسيجنى الشعب ثمارها إن عاجلا أو آجلا .

ب ـ قضية تلوث البيئة

رغم اعتراف الأهرام بأن معدلات التلوث فى مصر مرتفعة ، إلا أنها فى نفس الوقت تقرر أن التلوث البيئى فى مصر لم يصل بعد إلى مرحلة الخطر وأن تلوث نهر النيل لم يصل إلى حد القضاء على الثروة السمكية ، ولكن الخطر الحقيقى الذى نواجهه هو تلوث المياه الإقليمية .

وتحدثت الأهرام أيضا عن سلبية الأجهزة المختصة بالبيئة وطالبت جهاز المحافظة على البيئة أن يلعب دورا أكثر نشاطا فى التصدى للكوارث الطارئة . ورأت أيضا ضرورة التنسيق بين كافة الأجهزة المعنية لحماية مصر من المافيا الدولية لدفن النفايات السامة . وطالبت بإعداد خطة قومية لحماية البيئة .

واتفقت الأخبار أيضا مع ذلك الرأى واعتبرت أن مكافحة التلوث قضية حضارية ترتبط بحاضر ومستقبل الجنس البشرى . ولتجنب أخطار ذلك فإن عمليات المواجهة لا بد أن تمتد لتشمل البر والبحر والجو . وعارضت الأخبار عملية التنقيب عن البترول على شواطىء البحر الأحمر وما يحدثه من تلوث واعتبرتها كارثة على السياحة لأن ما تحققه السياحة للاقتصاد القومى يساوى أضعاف ما يحققه البترول . واعترضت أيضا الأخبار على تحويل الحدائق إلى عمارات وغابات من الأسمنت وطالبت بوقف هذا الاعتداء حتى لا نقضى على الخضرة فى بلدنا .

أما جريدة الوفد فقد أفاضت فى تناولها لقضية تلوث البيئة حيث عالجت فى العديد من مقالاتها وتحقيقاتها الصحفية موضوعات تتعلق بالتلوث السمعى والبصرى والبيئى بصفة عامة . فعلى سبيل المثال ، تناولت الوفد قضية آثار الحفر العشوائى فى طرق العاصمة وما يؤدى إليه من تشويه ، وطرحت الوفد فكرة تشكيل مجلس أعلى للمرافق يشرف على كافة الأعمال .

وتناولت الوفد تأثيرات الثقب الحادث فى الأوزون على البيئة وما يشكله من خراب ودمار على العالم حيث جاء ترتيب مصر الثانية بعد بنجلاديش فى الدول التى تعانى من تلوث البيئة بشكل خطير . وانتقدت قتل الخضرة والمزارع ببناء أعمدة الأسمنت والاحياء السكنية عليها . هذا بالإضافة

إلى سوء الإدارة المصرية لمياه النيل مما يؤدى إلى تلوث مياه الشرب . وتعرضت الوفد لمأساة منطقة المعصرة بجنوب القاهرة حيث وصل تلوث البيئة إلى حدود كبيرة . وحذرت من خطورة مقاومة ورد النيل بالمبيدات الزراعية وأوضحت الوفد فى هذا الصدد ضرورة الحصاد اليدوى والآلى لورد النيل والأمر غير مكلف لأن الآلات متوفرة والعمالة موجودة . وتناولت الوفد أيضا ما شهدته مدينة بورسعيد فى أسوأ موسم سياحى منذ سنوات وذلك بسبب عدم نظافة الشواطىء وتلوث بحيرة المنزلة وما بها من حراف نافقة وأسماك ملوثة .

وعالجت الوفد أيضا موضوع التلوث الغذائى عن طريق تسرب الأغذية الفاسدة إلى السوق المصرى وتلاعب المنتجين فى تاريخ الصلاحية وسوء التخزين والتداول واتهمت الوفد جهاز حماية البيئة بعجزه عن التحرك لإيقاف خطر تلوث البيئة وطالبت الوفد هذا الجهاز بضرورة الخروج من مكاتبه بالقاهرة ليتابع مشاكل البيئة حتى لا تتوالى الكوارث ويصعب حلها .

واهتمت جريدة الشعب بتلوث بحيرة المنزلة التى تعانى من مياه الصرف التى تصب فيها من ٥ محافظات ، وتجاوز فيها التلوث المعدلات العالمية ، وطالبت بوضع حد لتلوث البحيرة . كما أثارت الشعب أيضا فضيحة زيت الشلجم والكبدة القاتلة واعتبرتها أخطر من صفقة الأسلحة الفاسدة . ويجب أن يكون هناك استنفار شامل للعلماء والمتخصصين للتصدى للجريمة .

وأثارت الشعب أيضا موضوع تلوث شواطىء محافظة البحر الأحمر بالبترول ورأت أن ذلك يهدد السياحة الوليدة على أرضها كما يهدد الثروة السمكية التى تتمتع بها . كما أن التنقيب عن البترول داخل الشعب المرجانية هو حلقة من مسلسل الاعتداء على ثروات مصر . وترى الشعب أن مصر تخسر أعظم شواطئها بسبب اهمال القائمين على المشروعات وفساد الإدارة .

واهتمت جريدة الأهالى بقضية تلوث البيئة فتحدثت عن التلوث الذى أصاب المحاصيل الزراعية والمبيدات السامة التى أصابت الأعشاب التى تتغذى عليها الحيوانات التى تأكل لحومها . كما تحدثت عن التلوث الذى أصاب المياه ، فمياه الترع يلقى فيها كل شيء ابتداء من مخلفات المصانع إلى جثث الحيوانات النافقة ، والهواء أيضا ملوث بسبب الزحام والغبار والضوضاء التى نعيشها .

أما جريدة الأحرار فأثارت قضية تلوث مياه الشرب بمياه المجارى بمحافظة الجيزة وقالت إن هذا الحدث كان يجب أن يقيم الدنيا ولا يقعدها .

جـ - الزيادة السكانية

ترى الأهرام أن الزيادة السكانية مشكلة تهدد المجتمع لأنها تبتلع فائض النمو الاقتصادى وخاصة أن الزيادة السكانية لا يقابلها زيادة فى الإنتاج . وفى هذا الصدد أشارت الأهرام إلى ضعف حملات التوعية الإعلامية ، وعدم اهتمام مجلسى الشعب والشورى بالمشكلة .

وعالجت الأهرام أيضا دور القانون فى تنظيم النسل وطالبت بضرورة مراجعة قوانين الضرائب والتموين والتعليم بما يتمشى مع سياسة تنظيم النسل . كما رأت أن الانفجار السكانى يمكن أن يتحول إلى طاقة للعمل والتجاوب مع آمال الوطن لا إلى قنبلة موقوتة إذا تم استخدام الأساليب التربوية الحديثة فى تربية النشىء والاهتمام بمعسكرات وأندية الشباب وإذا زادت الميزانية المخصصة للشباب .

أما الأخبار فاعتبرت أن المشكلة السكانية هى أم المشاكل وأن تنظيم الأسرة يعتبر معركة بقاء ومصير ولهذا يجب إعادة النظر فى حملة تنظيم الأسرة وبحث أوجه النقص فيها وخاصة أنه لا يوجد فى القرآن والسنة ما يمنع تحديد النسل أو تنظيم الأسرة بالوسائل الحديثة . فهناك حاجة إلى ثورة ثقافية نواجه بها كل بؤر التخلف فى المجتمع . ويجب أن يكون تنظيم النسل مشروعا قوميا تتكاتف عليه كل الجهود حتى نستطيع إنقاذ مصر . وعلى الحكومة أن تصدر قوانين رفع الضرائب على الذين يرزقون بأكثر من ثلاثة أولاد كما يجب العمل على رفع مستوى التوعية والإقناع والثقافة العامة للشعب . والعامل الاقتصادى مهم جدا ، فلو كانت كل أسرة تتحمل نفقات أولادها للزمت الحذر تماما .

وأكدت الجمهورية أيضا على أن تنظيم الأسرة عمل شرعى يصل إلى حد الضرورة لأن كل الظروف التى تعيشها مصر تحتم ذلك لأن الدولة أصبحت عاجزة عن توفير الخدمات الأساسية بسبب الزيادة السكانية .

أما صحيفة الوفد فرأت أن الكثافة السكانية العالية التى تعانى منها مصر فى الريف والمدينة على السواء وعدم نجاح المدن الجديدة فى أن تكون مدن جذب للسكان ، يعود إلى عدم القدرة على التخطيط بجدية لتغيير معالم الخريطة السكانية . وأوضحت الوفد أيضا مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة وكيف أنها تهدد بانفجار سكانى جديد . ونادت الوفد باستغلال طاقات الخريجين فى استصلاح وزراعة الصحراء وإقامة مدن جديدة متكاملة المرافق ، بالاضافة إلى الاهتمام بالقرية وتوفير احتياجاتها وتطورها لجعلها مناطق جذب .

د - قضية المخدرات

أشادت الأهرام بدعوة مصر بضرورة تكثيف التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة المخدرات التي أصبح خطرها يهدد العالم أجمع . فلقد أعطت المافيا الدولية وشبكات التهريب الدولية للقضية بعدا دوليا أدخل تجارة المخدرات مرحلة جديدة من المواجهة . وأشادت الأهرام أيضا بكفاءة أجهزة الأمن المصرية في السيطرة على تهريب المخدرات إلى مصر .

وفي تناولها لقضية المخدرات أشارت الأخبار إلى المبادرة التي قام بها طلبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة واعتبرتها أساسا لنظام شامل في مكافحة الإدمان في كل التجمعات . فلقد شكل شباب الجامعة الأمريكية فريقا أطلق عليه اسم « فريق مواجهة المخدرات » ووصفوا أهدافهم في تعريف الشباب بالمشكلة وجمع التبرعات وتحديد المستشفيات المختصة بمعالجة الادمان . ولقد تبنت الأخبار هذه الفكرة وتعاونت مع فريق الجامعة . ورأت الأخبار أن المقاومة الشعبية لها دور خطير .

أما الجمهورية فأكدت على ضرورة محاربة المخدرات للمحافظة على أبناء الشعب وأشارت إلى دعوة الرئيس لذلك في عيد الشرطة ، وأن هناك دولا كثيرة مثل إسرائيل تسعى لإدخال المخدرات إلى مصر .

وعالجت الوفد انتشار المخدرات في أوساط الأجيال الشابة ونوهت بصدور تشريعات اتجهت إلى تشديد العقوبات لكن على الرغم من ذلك مازالت المشكلة قائمة . ورأت عدم الاكتفاء بعقاب الأفراد أو العصابات بل يمتد لضرورة صدور قرارات أو اتفاقيات من الأمم المتحدة بعقاب الحكومات التي تتستر على زراعة هذه السموم وتصديرها للخارج .

وانتقدت الوفد حصول تجار المخدرات والمتهمين فيها على البراءة في أكثر من ٥٠ ٪ من قضايا المخدرات وذلك لوجود قصور شديد في تنفيذ أحكام قانون الإجراءات الجنائية في الضبط . وأشادت الوفد بجهود رجال الشرطة في مكافحة تجارة المخدرات حيث استطاعوا القبض على أصحاب مملكة الأفيون في الصعيد واتضح أنهم من أصحاب الحصانة والخارجين على القانون .

هـ - قضية العنف

جاء تناول قضية العنف في الصحافة مختلفا من صحيفة لأخرى . فحين رأت الأخبار بصفة عامة أن الاعلام مسئول عن تضخيم حجم المشكلة ولذا يجب تعديل أسلوب معالجته لهذه المشكلة ، رأت الجمهورية أن هناك سعيا نحو التطرف من بعض الفئات بعد إقالة وزير الداخلية السابق ، والتي تصورت أن إقصاء وزير الداخلية يعني التسيب . وأكدت الجمهورية أن الكل يرفض الإرهاب كوسيلة للتعامل ويجب المحافظة على الأمن مع ضرورة طرح الحوار الموضوعي .

أما الوفد فكشفت عما أعلنته مصلحة الأمن العام عن تزايد جرائم القتل العمد والقتل بدافع السرقة . وأكدت أن الخبراء يرون أن هذا الارتفاع يعود إلى وجود حالة من الإحباط العام تسود المجتمع المصري حاليا بالاضافة إلى الحرمان من اشباع الاحتياجات الأساسية للانسان والتمايز الطبقي . ورأت الوفد أيضا أن جرائم العنف التي شهدتها مصر في الفترة الأخيرة تدل على وجود مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة يجب النظر إليها بدقة . كما أن قانون الطوارىء فشل في وقف تصاعد العنف الداخلي ومواجهة تسلل الإرهاب من الخارج .

وبصفة عامة تقترح الوفد ضرورة تخفيف مصادر الإحباط بإتاحة الفرصة للجماهير لاشباع حاجاتها الأساسية وعودة القدوة في الحياة المصريه واحترام آدمية الشعب المصري .

و - البطالة

تناولت الأهرام قضية البطالة في مصر وتحدثت عن عجز الجامعات والمدارس عن افراز شباب قادر على اقتحام الحياة ، وعدم قدرة الدولة على توفير فرص عمل للشباب . ولذا فالاهتمام بالصناعات الصغيرة يجب أن يمثل الأولوية بين القضايا المزمنة لاقتصادنا القومي .

واعتبرت الأخبار أن البطالة هي مشكلة ٢,٢ مليون خريج بلا عمل ، وهي عدم تواؤم قوى العرض والطلب على العناصر البشرية بسبب عدم وجود تخطيط في السياسة التعليمية . وأضافت الأخبار أن البطالة ظاهرة عالمية وسببها التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات وتعداد السكان المتزايد . وللقضاء على البطالة اقترحت الأخبار أيضا التركيز على الصناعات الصغيرة وتطوير التعليم الفني .

ناقشت الوفد أيضا مشكلة البطالة التي تتفشى في المجتمع المصري يوما بعد يوم وأصبح لزاما أن تتبنى مصر مشروعا

قوميا لمواجهة هذه المشكلة ، حيث أن الحلول الجزئية غير مفيدة . وترى الوفد أن سبب المشكلة هو تشبث الحكومة بطريقة تفكيرها العقيمة وذلك يحول دون تحقيق حلول للمشكلة . وطرحت الوفد فكرة إنشاء قرى سياحية تقوم بسواعد هؤلاء الشباب عملا وإدارة وتنفيذا ، بالإضافة إلى ضرورة تشجيع القطاع الخاص وخلق مشروعات استثمارية جديدة للعمل على حل أزمة البطالة الحالية .

وتنبأت الأهالى بأن عدد العاطلين فى مصر سيصل فى الفترة من ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠ إلى ٧ ملايين عاطل إذا استمرت السياسة التعليمية كما هى عليها الآن . ورأت أن التخلص من هذه المشكلة لن يكون إلا عن طريق الإسراع بعملية التنمية الشاملة . واقترحت الأهالى ضرورة إنشاء صندوق لصرف إعانة للبطالة . وهى ترى أن الحزب الوطنى غير جاد فى حل مشكلة البطالة ويطرح حلولا وهمية .

٤ - القضايا الثقافية

أ - مشروع تطوير هضبة الأهرام

أثار مشروع تطوير هضبة الأهرام الذى قدمه وزير الثقافة عاصفة من النقد الذى تزعمته جريدتا الشعب والوفد المعارضتان . أما جريدة الأهرام فقد رأت أن من حق مجلس جامعة القاهرة أن يناقش مشروع هضبة الأهرام ويبدى التوصيات بشأنها . فمجلس الجامعة يضم صفوة العقول فى جميع التخصصات ولابد أن يكون للجامعة دور فى المجتمع . ونشرت الأهرام مقالا للدكتورة نعمات أحمد فؤاد التى تزعمت المعارضة لهذا المشروع ، وجاء فى المقال أن مشروع تطوير هضبة الأهرام مخالف للقانون وسيلحق أضرارا بالمنطقة .

وتناولت الوفد فكرة وزير الثقافة بإقامة « سور برلين » حول المنطقة الأثرية بالأهرام وإقامة بوتيكات عشوائية حولها ، وأكدت أن هذا المشروع هو أخطر مشروع يهدد الآثار المصرية فى هذه المنطقة ويحول وزارة الثقافة من حامية للآثار والسياحة إلى مروجة مشروعات تجارية استثمارية . واستطلعت الوفد آراء المتخصصين الذين أكدوا على أن البناء فى الهضبة جريمة بكل المقاييس وأن البناء يهدد الآثار الموجودة بالمنطقة وسوف يكون السور وصمة عار فى جبين المصريين .

ورأت الشعب أن هذا المشروع معناه إعدام نهائى للحفائر الأثرية فى منطقة الأهرامات .

ب - قضية بيع التراث الفنى لسداد ديون مصر

أثارت قضية بيع التراث الفنى لسداد ديون مصر جدلا كبيرا ، وانقسم الرأى العام بين مؤيد ومعارض لهذه الفكرة . ولقد انعكس هذا الجدل على صفحات بعض الصحف المصرية ، فمنها من اتخذ الاتجاه المعارض لهذه الفكرة مثل جريدة الأهرام والوفد ، واتخذت الجمهورية الاتجاه المؤيد .

فقد رأت الأهرام أن الدعوة التى تتحدث عن بيع الثروة الفنية المصرية تحت شعار سداد ديون مصر ، لايمكن أن تكون نابعة من الروح المصرية الأصيلة . فهذه الدعوة تتنكر للقيم الحضارية التى صاغت ملامح وعظمة مصر بين الأمم وأن الذين يحملون لواء هذه الدعوة ليس لهم أى علاقة بالفن والحضارة . وهى دعوة تحرم مصر وزوارها من مرحلة من مراحل الفن العالمى . ورأت الأهرام أن حضارة مصر وتاريخها لا يمكن أن يباعا ، فهذه الحضارة وكنوزها جزء من الثروة القومية .

وتناولت جريدة الوفد انقسام الرأى العام حول اقتراح بيع اللوحات الفنية لسداد ديون مصر وأكدت أن غالبية المثقفين والفنانين وغيرهم يعارضون هذه الفكرة على أساس أنها تشكل خطرا على قيم الفن والجمال التى تكرسها هذه اللوحات . ودقت الوفد ناقوس الخطر لوجود ٩٥ ٪ من اللوحات الزيتية بمتحف الجزيرة أصابها الضرر وتحتاج لترميم وأن المسئولين عن الكنوز والآثار كانوا فى غيبوبة طوال ٤٠ عاما . وأكدت الوفد على أن هذه القضية لها أبعاد سياسية تستهدف نهب ثروات مصر .

واتخذت الجمهورية الاتجاه المؤيد فى هذه القضية وذلك بالموافقة على بيع اللوحات لاستخدام المال فى دفع عملية التنمية . واعتبرت أنه لا يوجد عار مادمنا سنستخدم أموال البيع فى بناء الحاضر . وتساءل كاتب المقال هل يضير أمريكا أن مجدها حديث . وهنا لا يقصد الكاتب بيع كل التراث القديم الذى يعبر عن تاريخ مصر ولكن يريد بيع اللوحات التى فى قصر محمد محمود خليل فقط .

ملحق جدول بأحداث العنف السياسي في مصر عام ١٩٩٠

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال سياسي
يناير		- مظاهرة / الجماعات الاسلامية بجامعة القاهرة احتجاجاً على ممارسات وزير الداخلية والمطالبة باقالته ومحاكمته . - مظاهرة / الجماعات الاسلامية باسيوط ابتهاجا باقالة وزير الداخلية ، وللمطالبة بفك الحصار عن مسجد الجمعية الشرعية ، والغاء قرار وزير الداخلية بتحديد اقامة د . عمر عبد الرحمن.		- القبض على محام بأسوان بتهمة مقاومة السلطات . - القبض على شاب ملتح بتهمة محاولة قتل لواء شرطة انتقاماً من مقتل أمير الجماعة الاسلامية في أسيوط .	
فبراير	- اضراب / اعتصام / عمال شركة ايديال بالمالقة احتجاجاً على خفض الحوافز . - اضراب / عن الدراسة / بعض طلاب طب الازهر احتجاجاً على عدم تمكينهم بالمدن الجامعية . - اضراب / عن الطعام / بعض المعتقلين السياسيين احتجاجاً على حبسهم انفراديا بسجن المعادي .	- مظاهرة / طلبة جامعة الازهر احتجاجاً على فصل ٦ طلاب من المدينة الجامعية . - مظاهرة / آلاف من المواطنين أمام مستشفى الرحمانية بالبحيرة ، لوفاة أحد المرضى نتيجة اهمال الاطباء . - مظاهرة / آلاف من طلبة جامعة الازهر احتجاجاً على المذابح السوفيتية ضد مسلمي اذربيجان . - تظاهر / طلبة جامعة القاهرة احتجاجاً على هجرة اليهود السوفييت لإسرائيل . - مظاهرة / طلبة جامعة المنوفية احتجاجاً على فصل إدارة الجامعة لبعض زملائهم . - مظاهرة / طلبة جامعة القاهرة احتجاجاً على خطف الأمن لبعض السيدات بعين شمس واحتجازهن كرهائن لحين تسليم ازواجهن للأمن . - مظاهرة / طلبة بعض الجامعات المصرية بمناسبة يوم الطالب العالمي .		- القبض على بعض الأفراد المنتمين للجماعات الدينية بتهمة احراق نادي فيديو باسيوط . - القبض على بعض الأشخاص من المنتمين للجماعات الاسلامية ، لاتهامهم بالتخطيط لقتل ٤ ضباط من الشرطة عقب مقتل زميلهم في يناير ١٩٩٠ ، وذلك طبق فتوى أمير الجماعة الاسلامية بعين شمس . - القبض على ١٠ أشخاص ينتمون للجماعات الاسلامية ، بتهمة توزيع منشورات بمنطقة عين شمس تناهض التعذيب . - اقتحام / مسجد الرحمن بأرمنت حيث تم القبض على بعض الاشخاص.	

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحظة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال سياسي
مارس	- اضراب / عن الطعام / المعتقلين بسجن استقبال طره احتجاجاً على حبسهم انفرادياً .	- تجمهر / أهالي مركز . بيلا بكفر الشيخ أمام مركز الشرطة وإدارة بيلا الزراعية للمطالبة بالغاء قرار نقل مدير الإدارة الزراعية . - مظاهرة / طلبة جامعة الازهر للتنديد بالقيود التي يفرضها الأمن على نشاط الطلاب . - مظاهرة / مرضى الجزام بالاسكندرية بسبب اساءة معاملتهم . - تجمهر / فلاحي مركز قلين بكفر الشيخ أمام المجلس المحلي للمحافظة احتجاجاً على قرار وزير الزراعة نقل تعامل الفلاحين لصرف مستلزمات الإنتاج من بنك التنمية الزراعي للتعاونيات . - تظاهر / ٣ آلاف بمبوطي وبحري وتاجر مخلفات أمام ديوان عام محافظة بورسعيد بسبب عدم دخول السفن للميناء . - مظاهرات / طلبة جامعة اسيوط احتجاجاً على أحداث العنف بالمنيا . - مظاهرة / بعض طلبة جامعة اسيوط احتجاجاً على مضايقات الأمن . - مظاهرة / فلاحو قرية الثورة بأبيس احتجاجاً على قيام قوات الأمن بهدم منازلهم .	- أحداث شغب خطيرة في أبو قرقاص قام بها المنتمون للجماعات الاسلامية في مواجهة بعض المسيحيين ... حدوث خسائر مادية فادحة وتدخل الشرطة .	- القبض على بعض أعضاء تنظيم الجهاد بأبو قرقاص بالمنيا . - القبض على ٢١ طالب بجامعة المنوفية من المنتمين للجماعات الاسلامية ، وذلك عقب مظاهرات عدائية ضد النظام . - القبض على عضوين بالجماعات الاسلامية بعد القاء زجاجات حارقة على صيدلية بالمنيا . - اعتقال / أربعة طلاب بجامعة اسيوط بتهمة توزيع منشورات تهدد الوحدة الوطنية . - القبض على فتاتين ببورسعيد بتهمة توزيع منشورات تهدف لاستغلال الدين في الترويج لبعض الأفكار . - اعتقالات واسعة بالفيوم للبحث عن مرتكبي بعض الاحداث بالمستشفى العام وميدان قارون .	

(تابع) ملحق جدول بأحداث العنف السياسى فى مصر عام ١٩٩٠

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحظة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال سياسى
أبريل	- اضراب / اعتصام / نحو ١٠٠٠ طالب بطب القصر العينى انتظاراً لاعلان نتيجة مجلس التأديب الذى أحيل إليه ٣ طلاب بتهمة تزعم الحركة الاسلامية بالكلية . - اضراب / عمال جمعية حمالى القطن بالاسكندرية احتجاجاً على قرار حل الجمعية وتوزيع عمالها على بعض الشركات ، وتلقى أجور أقل من أجورهم الحالية .	- مظاهرة / موظفى جهاز مدينة ٦ أكتوبر احتجاجاً على رفع اسعار أقساط الشقق المخصصة لهم بالمدينة .	- قيام ٣ ملثمين بالقاء عبوات ناسفة على كنيسة العذراء بقرية سنهور بالفيوم ، الأمر الذى أسفر عن مصرع أحد أفراد الأمن . - وقوع مصادمات عنيفة بين الشرطة وأعضاء الجماعات الاسلامية بقرية كحك بالفيوم ١١١ ومقتل واعتقال بعض افراد الجماعات الاسلامية .	- مصرع ٤ واصابة ١٥ والقبض على ١٥٨ من أعضاء الجماعات الاسلامية ، خلال مواجهة مع الشرطة باسيوط خلال مسيرة المحمل . - اعتقال ٢٠ شخصاً من أعضاء الجماعات الاسلامية بالشرقية تحسباً لوقوع أحداث خلال صلاة عيد الفطر . - القبض على بعض أعضاء الجماعات الاسلامية فى القاهرة وأسيوط والمنيا والسويس والفيوم قبل قيامهم بتوزيع منشورات . - مصرع واصابة بعض أعضاء الجماعات الدينية ، والقاء القبض على البعض منهم فى ابشواى بالفيوم .	- مصرع ٤ - ٥ من اعضاء الجماعات الاسلامية مواجهة مع الشرطة باسيوط خلال مسيرة المحمل . - مصرع شخصان من اعضاء الجماعات الاسلامية فى أبشواى بالفيوم ، بعد مواجهة مع الشرطة . - مقتل نحو ١٦ شخص من المنتمين للجماعات الاسلامية بقرية كحك بالفيوم ، أثر اشتباكات عنيفة مع الشرطة . - مصرع فرد من الأمن بقرية سنهور بالفيوم ، أثر القاء عبوات ناسفة على كنيسة العذراء
مايو	- اضراب / عن العمل / بعض سائقو سيارات السرفيس بالاسكندرية والقاهرة والجيزة احتجاجاً على زيادة سعر البنزين وعدم تناسب هذا السعر مع الأجرة . - اضراب / ٦٠٠ عامل بشركة النصر للدخان والسجائر بالمنوفية .. تدخل الشرطة واعتقال البعض .	- مظاهرة / مئات المواطنين بمدينة قنا احتجاجاً على رفع الأسعار .. تدخل الشرطة والقاء القبض على العديد من الأشخاص . - مظاهرة /٣ آلاف من عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة احتجاجاً على رفع الأسعار .. القاء القبض على البعض منهم . - تظاهر / عشرات المدرسين والمدرسات وأزواجهم أمام الإدارة العامة للامتحانات بالمنيرة لسوء توزيعهم فى أعمال المراقبة بامتحانات الثانوية العامة فى محافظات غير المقيمين فيها .		- اعتقال / ٢٣ شخص لاثارة الشغب بمنفلوط - اسيوط . - القبض على نحو ٢٠٠ شخص فى احداث الفيوم معظمهم من قرية سنورس وكحك وجرفس . - اعتقال نحو ٢٠٠ من المصلين بعد الخروج فى مسيرة سلمية من مسجد صلاح الدين بالمنيل احتجاجاً على وقف امام المسجد د . عبد الرشيد صقر . - القبض على بعض أعضاء الجماعات الاسلامية بالسويس بعد تحطيم محل خمور .	

(تابع) ملحق جدول بأحداث العنف السياسي في مصر عام ١٩٩٠

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحظة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال سياسي
يونيـــة	- اضراب / عن الطعام + اعتصام / أحد اعضاء اللجنة النقابية بفندق ايتاب بمقر الفندق احتجاجاً على محاولات الادارة وقف نشاط اللجنة النقابية ومعاقبة اعضائها ، ومنحه أجازة إجبارية .	تظاهر / مئات من أولياء أمور تلاميذ مدرسة فتية الاسلام بالسويس أمام مقر المحافظة بسبب هدم المدرسة التي يديرها الشيخ حافظ سلامة أحد زعماء الجماعات الاسلامية البارزين .		- القبض على بعض الأشخاص عقب الاعتداء على سيارة تحمل ضباط شرطة بقنا . - اعادة اعتقال المتهمين المفرج عنهم (٣٤ متهم) في احداث منفلوط .	
يوليـــة	- اضراب / عن الطعام + اعتصام / * مزارعين بمنطقة نبروة للاصلاح الزراعي احتجاجاً على اغتصاب قطعة أرض . - اضراب / عن الطعام / المحكوم عليهم في قضيتي الجهاد واغتيال السادات بسجن ليمان طره احتجاجاً على سوء المعاملة .			- القضبض على ٣٥ عضوا بالجماعات الاسلامية في اسيوط . - مقتل واصابة واعتقال بعض أعضاء الجماعات الاسلامية باسيوط عقب مداهمة الشرطة لمسجد الصالح بمدينة ديروط . - اعتقال المفرج عنهم في قضايا المنشورات والمفرقعات بالفيوم . - اعتقال بعض اعضاء الجماعات الاسلامية ببورسعيد عقب حريق بكنيسة مارجرجس .	- قيام بعض المنتمين للجماعات الاسلامية بقتل مخبر سري بقوات الأمن باسيوط . - مقتل ثلاثة من اعضاء الجماعات الاسلامية في اسيوط عقب مداهمة الشرطة لمسجد الصالح بمدينة ديروط .
أغسطس	- اضراب / عن العمل / عمال الطرق والكباري بالقليوبية خشية نقلهم بالبلدية . - اضراب / اعتصام / أساتذة وأساتذة مساعدون بمقر جامعة قناة السويس بالاسماعيلية احتجاجاً على قرار رئيس الجامعة عزل أستاذ بكلية الزراعة بسبب كشفه عن تجاوزات لإدارة الجامعة .	مظاهرة / أنصار جماعة الاخوان المسلمين بمدينة السنبلاوين .. حيث رددت شعارات تطالب بتطبيق الشريعة ، ووزعت منشورات تدعو لتأييد مرشحي الاخوان بالانتخابات العامة القادمة ، ولكن الحكومة ... تدخل الشرطة واعتقال بعض الأشخاص .		- اعتقال بعض المشتبه فيهم من اعضاء الجماعات الاسلامية بالفيوم ، وذلك في حملة تمشيط لتعقب المتهمين باطلاق النار على جنديين حراسة بالمعادي . - القبض على بعض الأشخاص من المنتمين للجماعات الاسلامية باسيوط ، وذلك ضمن حملة لتعقب ٣ متهمين بقتل مخبر سري باسيوط . - القبض على أحد أعضاء الجماعات الاسلامية أشعل النار في سينما ، الأهلي ، ببني سويف . - القبض على بعض أعضاء الجماعات الاسلامية بالسويس ، بتهمة اشعال النار في سيارتين يمتلكهما كاهن كنيسة العذراء وأحد أقاربه . - القبض على أمير الجماعة الاسلامية باسيوط و ١٥ عضو آخر ، ضمن حملة تمشيط لتعقب قاتل المخبر السري باسيوط . - القبض على ٢٧ شخص بدمياط ينتمون لجماعة الرحمة الاسلامية .. حيث تم ضبط منشورات . - القبض على بعض المنتمين للجماعات الاسلامية ، بعد مداهمة مسجد الشهيد رأفت بالعمرانية - جيزة ... حدوث اشتباكات واصابات متبادلة .	مقتل د . علاء محيي الدين العضو القيادي البارز في الجماعة الاسلامية التي يتزعمها د . عمر عبد الرحمن ، وقد وجهت هذه الجماعة وبعض صحف المعارضة أصابع الاتهام للشرطة المصرية .

(تابع) ملحق جدول بأحداث العنف السياسى فى مصر عام ١٩٩٠

الشهـــر	اضـرابـات	مظـاهــرات	أحداث شغب	مـلاحظة - ضبـط - اعتقـال	محاولات اغتيال سياسى
سبتمبـــر	- اضراب / عن الطعام المتهمين بقضية ثورة مصر / لسوء المعاملة - اضراب / عن العمل / عمال شركة البرارى للاستثمار بالاسماعيلية لتأخر صرف رواتبهم ، وجمعها على دفعتين ، ولعدم صرف منحة عيد العمال منذ عامين ، وكذلك العلاوات الدورية والاجتماعية . - اضراب / عن العمل / سائقو سيارات الأجرة بين قرى المنوفية سعياً لزيادة تعريفة نقل الركاب . - اضراب / عن الطعام / رقيب شرطة احتجاجاً على عدم نقله .			- القبض على اثنين من المتهمين باشعال النار فى كنيسة مارجرجس وقصر ثقافة بورسعيد . - القبض على بعض المنتمين للجماعات الاسلامية ، بعد مداهمة أحد المنازل بحى إمبابة . - القبض على طالب ثانوى بعد توزيع منشورات معادية لنظام الحكم . - القبض على عضو بتنظيم الجهاد بالاسماعيلية لقيامه بطعن ضابط وشرطى ابان توزيع منشورات معادية لنظام الحكم .	
أكتوبـــر	- اضراب / عن الطعام / أستاذ بجامعة الاسكندرية احتجاجاً على قيام الأمن بمنعه من دخول نادى هيئة التدريس لحضور ندوة . - اضراب / عن الطعام أحد المتهمين فى قضية ثورة مصر احتجاجاً على سوء المعاملة .	- مظاهرات ومسيرات / طلبة جامعات الاسكندرية وأسيوط والمنوفية احتجاجاً على المجزرة التى ارتكبتها إسرائيل بالمسجد الأقصى .. تدخل الشرطة واعتقال بعض الأشخاص .	- أحداث شغب استمرت أربعة أيام فى بنى سويف بين الشرطة والمنتمين للجماعات الاسلامية .. القبض على بعض الاشخاص .	- اعتقال بعض المنتمين للجماعات الاسلامية بجامعة الاسكندرية ، اضافة إلى حلوان والمنيا . - القبض على الجناة فى حادث الأتوبيس الإسرائيلى الذى وقع فى فبراير ١٩٩٠ . - القبض على العشرات ضمن حملة تمشيط واسعة النطاق فى كل من بنى سويف وأسيوط والقليوبية وقنا وسوهاج والجيزة والقاهرة بحثاً عن قتلة رئيس مجلس الشعب . - القبض على نحو ١١ شخص من المنتمين للجماعات الاسلامية ببنى سويف ، بتهمة توزيع منشورات . - مقتل واعتقال بعض المنتمين للجماعات الاسلامية ، إبان حملة تمشيط للبحث عن قتلة رئيس مجلس الشعب . - القبض على نحو ٢٥ شخص من المنتمين للجماعات الاسلامية بالفيوم كانوا يستعدون للتدريب على أعمال عنف .	- اغتيال رئيس مجلس الشعب د . رفعت المحجوب أثر هجوم شنه بعض الاشخاص على سيارته وسط القاهرة ، مما أدى لمصرعه وثلاثة من حراسه ، اضافة إلى أحد ضباط الشرطة من المارة . - مقتل اثنين من افراد الجماعات الاسلامية بالقاهرة ضمن حملة للبحث عن المتهمين باغتيال رئيس مجلس الشعب . - مقتل جندى بالقاهرة إبان مداهمة أحد معاقل الجماعات الاسلامية .

(تابع) ملحق جدول بأحداث العنف السياسى فى مصر عام ١٩٩٠

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة - ضبط - اعتقال	محاولات اغتيال سياسى
نوفمبر	- اضراب / عن الطعام والشراب / المعتقلون السياسيون بسجن استقبال طره احتجاجاً على ممارسات مأمور السجن تجاههم .	- مظاهرة / بعض المواطنين بالقاهرة احتجاجاً على زيارة الرئيس الأمريكى بوش . - تجمهر / طلبة آداب الاسكندرية / احتجاجاً لأمن فى الانتخابات الطلابية . - مظاهرات / طلبة جامعة الأزهر احتجاجاً على اعتقال احد الطلبة ، والالغاء قرارات الفصل ومجالس التأديب ولفتح باب الاسكان فى المدن الجامعية ، وتحسين وسائل نقل الطلبة إلى الجامعة ، ومنع الأمن من التدخل فى الانتخابات		- القبض على عدد من المنتمين للجماعات الاسلامية بالقاهرة وبنى سويف فى عملية تمشيط بحثاً عن المتهمين بالاعتداء على الشرطة . - القبض على ٣٤ من الاسلاميين بالفيوم إبان توجههم للتدريب على استخدام العنف . - مداهمة بعض اماكن تواجد الاسلاميين فى الجيزة . - القبض على ١٥ شخص من المنتمين للجماعات الاسلامية باسيوط عقب معركة بالرصاص ، أصيب خلالها أفراد من الأمن . - القبض على رئيس الجناح العسكرى لجماعة ، الخلافة ، التى تنتمى للشيخ عمر عبد الرحمن ، ببنى سويف . - القبض على ٥ من أعضاء الجماعات الاسلامية فى حملة تمشيط بملوى والمنيا .	
ديسمبر	- اضراب / عن الدراسة / طلاب كلية التجارة ببنى سويف ، لعدم الاستجابة لمطالبهم بتغيير نظام امتحانات نصف العام . - اضراب / اعتصام / عمال شركة الشرق الاوسط لاستصلاح الاراضى بالمنيا احتجاجاً على تأخر صرف رواتبهم وتدهور اوضاع الشركة . - اضراب / اعتصام / بعض الصحفيين بنقابة الصحفيين بالقاهرة تضامنا مع زملائهم بوكالة أ . ش . أ . الذين يتعرضون لبعض القرارات الادارية بحقهم .	- مظاهرة / لتأييد أحد اعضاء التحالف الاسلامى لاسهامه فى اسقاط أحد المرشحين بمجلس الشعب بمدينة طوخ . - مظاهرة / طلبة جامعة القاهرة احتفالاً بدخول الانتفاضة الفلسطينية عامها الرابع .	- أحداث شغب فى محافظات القاهرة والقليوبية ودمياط والدقهلية ، احتجاجاً على نتائج الانتخابات البرلمانية ... حدوث مصادمات مع الشرطة والقبض على بعض الاشخاص . - أحداث شغب ببنى سويف بين الجماعات الدينية وقوات الأمن حيث أحرقت اطارات السيارات ووزعت منشورات ورددت هتافات .. حدوث مصادمات والقبض على بعض الاشخاص .	- ضبط ٧ ببنى سويف ، بينهم أمير تنظيم الجهاد لمسئوليتهم عن أحداث شغب وقعت فى وقت سابق . - القبض على عضوين بتنظيم الجهاد ببنى سويف اتهما بالاشتراك مع آخرين فى قتل عضو منشق بتنظيم الجهاد فى يونيو ١٩٩٠ . - القبض على بعض العراقيين والفلسطينيين للاشتباه فى نية القيام باعمال تخريب . - اعتقال بعض انصار التيار الاسلامى بجامعات الزقازيق والمنيا والاسكندرية ، ضمن حملة لتعقب انصار هذا التيار . - القبض على متهمين فى حادث اطلاق النار على جندى حراسة بالمعادى فى يوليو ١٩٩٠ - القبض على ٣ متطرفين ، عزبوا زميل لهم بالسباط ببنى سويف . - القبض على ١٥ من المنتمين للجماعات الاسلامية بالفيوم ، وذلك بتهم مختلفة . - القبض على نائب أمير تنظيم الجهاد ببنى سويف لاتهام بالتخطيط لبعض الاغتيالات السياسية . - القبض على أمير تنظيم الجهاد بالفيوم ومعه ٧ من اعضاء التنظيم .	- مقتل أحد أفراد الشرطة ، أثر هجوم شنة بعض المنتمين للجماعات الاسلامية بالاسكندرية انتقاماً لوفاة زميل لهم .

* المعلومات استناد للمصادر التالية :
الأهرام - الأخبار - الجمهورية - الوفد - الشعب - الأهالى - الأحرار .

القسم الثانى :

السياسة الخارجية

- السياسة المصرية قبل أزمة الخليج
- السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج

تمهيد :

لا شك أن أزمة الخليج قد مثلت بؤرة للسياسة الخارجية المصرية طيلة النصف الثانى من عام ١٩٩٠ بحيث تمثل السياسة المصرية تجاه تلك الأزمة مدخلا صحيحا لفهم السياسة الخارجية المصرية على المستويين الاقليمى والعالمى معا . وعلى الرغم من الأغراء المنطقى فى أن يقتصر تحليل السياسة الخارجية المصرية لعام ١٩٩٠ على تناول هذه السياسة تجاه أزمة الخليج تحديدا للسبب السابق بيانه فإن شمول التحليل للنصف الأول من عام ١٩٩٠ يبدو ضرورة ، سواء لاستكمال الصورة الخاصة بذلك العام بالنسبة للمتابعين والمحللين ، أو حتى باعتبار أن تفاعلات النصف الأول من عام ١٩٩٠ تمثل أحد المداخل لفهم السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج . ومن هنا سوف ينقسم هذا الجزء الخاص بالسياسة الخارجية المصرية إلى جزئين يركز أولهما على السياسة الخارجية المصرية فى نصف العام الأول ، بينما يحلل الثانى السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج تحديدا .

أولا : السياسة المصرية قبل أزمة الخليج

يتناول هذا القسم كما سبقت الاشارة السياسة الخارجية المصرية فى النصف الأول من عام ١٩٩٠ قبل نشوب أزمة الخليج ، وإن كان اكتمال المعالجة سوف يقتضى متابعة بعض القضايا فيما يتجاوز ذلك الحد الزمنى ، ويشتمل هذا القسم على النقاط الست التالية : مصر والوطن العربى - مصر والصراع العربى/ الاسرائيلى - مصر وافريقيا - مصر والعالم الثالث - مصر وأوروبا - مصر والقوتان العظميان .

١ - مصر والوطن العربى :

شهد النصف الأول من عام ١٩٩٠ استمرارا للصعود الدبلوماسى فى سياسة مصر الخارجية تجاه جميع الدول العربية سواء على المستوى الثنائى أو فيما يتعلق بالقضايا العربية بصفة عامة ، وقد أدارت مصر علاقاتها الخارجية بحرص وحذر شديدين كى تحقق توازنا فى علاقاتها مع الأطراف التى تختلف فيما بينها فى التوجهات ، والمثال هنا هو حرص مصر على التنسيق السياسى مع العراق فى الوقت الذى فتحت فيه خطا للحوار والتعاون مع سوريا وتدعيم علاقاتها معها .

كما شهد النصف الأول من عام ١٩٩٠ بروز قضية الأمن القومى العربى بصورة ملحة واستحوذت على اهتمام كبير من صانعى السياسة الخارجية المصرية ، بعدما تعرض العراق لحملة عدوانية من جانب الغرب والولايات المتحدة على أثر تردد أنباء عن امتلاكه للأسلحة الكيماوية .

وحفل عام ١٩٩٠ بالعديد من القضايا ذات الطابع التعاونى - فى النصف الأول منه - حيث حدث تقدم كبير بشأن عودة مقر الجامعة العربية إلى مصر وهو ما تم فى تونس إبان عقد الدورة ٩٣ لمجلس الجامعة .

كماشهد النصف الأول من عام ١٩٩٠ تقدما ملحوظا على طريق تدعيم العلاقات المصرية الليبية على كافة الأصعدة .

أ - على مستوى العلاقات الثنائية :

شهد النصف الأول من عام ١٩٩٠ تنسيقا سياسيا متزايدا على صعيد العلاقات الثنائية بين مصر والدول العربية جميعا ، وذلك كما يظهر من التحليل التالى لسياسة مصر تجاه عدد من البلدان العربية الرئيسية .

(١) مصر - العراق :

طوال النصف الأول من عام ١٩٩٠ استمر التنسيق السياسى بين مصر والعراق على الرغم من وجود بعض التوترات التى تعرضت لها العلاقات بين البلدين نتيجة لعدم حسم بعض القضايا المشتركة وأهمها قضية العمالة المصرية والنزوح الجماعى من العراق وتأخر التحويلات النقدية للمصريين العائدين من العراق فضلا عن تزايد أعداد

المصريين الذين توفوا في العراق بصورة ملحوظة ، وعلى الرغم من محاولات احتواء هذه المشكلة التى كانت على رأس قائمة الموضوعات في محادثات على مستوى عال إلا أنها لم تحسم بشكل نهائي .

ففى زيارته للقاهرة في يناير ١٩٩٠ أكد الرئيس العراقى أن المشكلة تتمثل في انتهاء الحرب مع إيران وتسريح الجنود وعودتهم للقطاع المدنى ، كما أوضح أن سداد العراق للديون العسكرية هو السبب في تأخر تحويلات المصريين العائدين من العراق ، ولقد تفهمت القيادة المصرية هذه الأسباب بل وألقت باللوم على الصحافة المصرية لإثارتها للقضية بعيدا عن الحقائق ، ومحاولتها للتهويل من شأنها وأكدت القيادة المصرية أن البلدين يحاولان حل هذه المشكلات في إطار أخوى واضعين في الحسبان تحقيق المصالح المشتركة بدلا من توسيع الجدل حول هذه المشكلات .

كما تجلى التنسيق المصرى العراقى بصورة واضحة في شهر ابريل عقب التصريح الذى أدلى به الرئيس العراقى وهدد فيه « بحرق نصف اسرائيل » إذا هاجمت العراق ، وما صاحبه من قيام الولايات المتحدة والدول الغربية بحملة دعائية شديدة ضد العراق ، وقامت مصر بدور فعال في الدفاع عن العراق في المحافل الدولية ، وأعلن الرئيس مبارك مبادرة تقضى بإعلان منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل على الرغم مما لاقته هذه المبادرة من تحفظات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية .. كما قام الرئيس مبارك بجهود كبيرة بهدف إقناع زعماء الغرب والولايات المتحدة أن العراق دولة لا تريد الحرب ولا تدعو لها .

ورغبة في إبراز التأييد المصرى للعراق في مواجهة الحملة الغربية التى تعرض لها قام الرئيس مبارك بزيارة إلى بغداد في أوائل شهر ابريل وحرص الرئيس على التصريح بأن العراق يواجه حملة ضارية وأبرز المساعى المصرية التى رمت إلى التأكيد على أن العراق يريد سلاما عادلا يقوم على الحق والقوة معا بما يحفظ الكرامة العربية ، وحرص مبارك على تأكيد مسئوليات مصر التاريخية تجاه أمتها العربية والتضامن مع العراق الذى ليس لديه نية محاربة اسرائيل ، ولكن ما أعلنه فقط هو رد فعل للحملة التى تعرض لها .. وبذل مبارك جهودا واضحة لتهدئة التوتر في العلاقات العراقية الأمريكية .

وعلى صعيد آخر فإن العلاقات المصرية العراقية لم تخل - على الرغم مما شهدته من تنسيق واضح - من وجود بعض الاختلافات في وجهات النظر بين البلدين من حيث رؤية وتوجهات كل منهما ، خاصة فيمايتعلق بموقف مصر من العلاقات مع سوريا والقضية اللبنانية ، حيث نظرت بغداد بعين القلق للتحسن المطرد في العلاقات المصرية السورية والذى تم تتويجه بزيارة مبارك لسوريا في أوائل شهر (مايو) الأمر الذى لم ترض عنه بغداد خاصة في ضوء العداء المترسخ بين جناحى البعث الحاكمين في البلدين ورغبة العراق في تحجيم القدرات الاقليمية لسوريا مما يؤدى في النهاية إلى عزلها سياسيا في المحيط العربى . وعلى جانب آخر فإن مساعدة العراق ودعمه لقائد الجيش اللبنانى المنشق ميشيل عون تعارضت مع تأييد مصر لاتفاق الطائف وعودة الشرعية إلى لبنان .

وحمل شهر مايو مزيدا من التنسيق بين مصر والعراق واتضح ذلك من خلال تأييد مصر لعقد قمة عربية طارئة لمواجهة التهديدات التى تتعرض لها الدول العربية من جانب الغرب وتأييد مصر لأن تكون بغداد مقر هذه القمة .

لكن العلاقات ما لبثت أن تعرضت لبعض التوتر في أعقاب تصريحات أدلى بها وزير خارجية العراق خلال اجتماعات مجلس الجامعة الطارىء على مستوى وزراء الخارجية العرب في تونس في أعقاب تعليق الولايات المتحدة للحوار الأمريكى - الفلسطينى ، ولقد تناول وزير الخارجية العراقى مصر بعبارات اعتبرتها الدوائر المصرية المسئولة موجهة إلى الكرامة المصرية حيث صرح طارق عزيز بأن : « الرؤوس التى قالت في الماضى اعطوا اليهود حائط المبكى - في إشارة واضحة لمصطفى النحاس الزعيم المصرى - أطيح بها في الخمسينات وهذا هو مصير المسئولين الذى لا يقومون بمسئولياتهم اليوم » .. وأضاف : « هناك دولة عربية دفعت منظمة التحرير إلى الحوار مع أمريكا وطلبت من المنظمة أن تقول ما قالته في بدء الحوار .. واليوم وقد انقطع الحوار ، ألا يشكل هذا مسئولية عليهم أم يتركون المنظمة وحدها ولا يحضرون » . وكانت مصر ممثلة في هذا الاجتماع بالسفير المصرى الذى يرأس وفد مصر ومندوبها لدى الجامعة . وقد أمكن احتواء هذه الأزمة بعدما أعلن طارق عزيز نفيه - خلال زيارته للقاهرة - أن تكون مصر هى المقصودة بهذه التصريحات ..

وفى القمة العربية أظهرت مصر مؤازرتها للعراق وللقضايا العربية وأعلنت تضامنها معه حيث تمثل هذا التضامن في تصريحات للرئيس مبارك بعد قمة بغداد تعليقا على تهديدات اسرائيل بضرب القدرات التكنولوجية العراقية قائلا : « ان التهديدات لا تخيفنا ولا ترهبنا ولا تشل حركتنا أو تحول أنظارنا عن أهدافنا » .

وهكذا ، يمكن القول أن العلاقات المصرية العراقية في النصف الأول لعام ١٩٩٠ قد شهدت تذبذبا ، فتارة يصل التنسيق والتعاون مداه بزيارات على أعلى المستويات وتارة

أخرى تتوتر العلاقات إلى حد يضع أحد الأطراف فى حرج سياسى شديد .

(٢) مصر ـ الأردن :

استمر التنسيق السياسى بين مصر والأردن طيلة النصف الأول من عام ١٩٩٠ وتمثل ذلك فى تبادل الزيارات والاتصالات الهاتفية والرسائل حول القضايا المشتركة بين قيادتى البلدين ، ومن جانبه قام الأردن بلعب دور هام مع العراق فى سبيل الموافقة العربية على عودة جامعة الدول العربية إلى مصر فى اجتماعات الدورة ٩٣ لمجلس جامعة الدول العربية . وفى مجال التشاور والتنسيق قام الرئيس مبارك بزيارة للأردن فى أعقاب زيارته للعراق ، كما تم اطلاع الأردن على نتائج زيارة مبارك لسوريا من خلال زيارة د . أسامه الباز للأردن مبعوثا للرئيس مبارك فى مايو والاعداد لعقد قمة عربية طارئة تلبية لدعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى المستوى الاقتصادى تم الاتفاق على زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين من ٢٥٠ مليون دولار إلى ٣٥٠ مليون دولار خلال زيارة وزير التجارة الأردنى لمصر فى شهر مايو . وفى أعقاب تعرض الأردن لتهديدات اسرائيلية تمثلت فى بعض الدعاوى الاسرائيلية بأن الأردن هى المكان الملائم لإقامة الوطن القومى الفلسطينى كوطن بديل ، أكد الرئيس مبارك وقوف مصر بصلابة ضد هذه التهديدات التى تطلقها عناصر غير مسئولة ضد الأردن مؤكدا أن هناك التزاما عربيا ودوليا ثابتا بالحفاظ على سلامة وأمن الأردن ووحدة أراضيه .

وهكذا ، فإن العلاقات المصرية الأردنية شهدت تصاعدا فى التنسيق والتشاور فى شتى المجالات فضلا عن التعاون فى المجالات الاقتصادية والزراعية وذلك حتى منتصف عام ١٩٩٠ .

(٣) مصر ـ سوريا :

شهدت العلاقات المصرية ـ السورية تحولا كبيرا خلال عام ١٩٩٠ على أثر عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى نهاية عام ١٩٨٩ حيث حفل عام ١٩٩٠ بطفرة كبرى فى التنسيق السياسى بين البلدين تمثل فى اللقاءات والاتصالات التى تمت على أعلى المستويات . وتبرز أهمية العلاقات المصرية ـ السورية فى أنها أعادت التوازن فى نمط التفاعلات الخارجية المصرية فى الإطار العربى .

ففى شهر مارس أتيح لقاء للرئيسين مبارك والأسد خلال زيارتهما لطبرق بليبيا ثم كان شهر مايو هو نقطة الانطلاق التى دفعت بالعمل المصرى ـ السورى المشترك إلى الأمام حيث كانت زيارة مبارك لسوريا إضافة هامة وتعميقا للتفاهم بين البلدين فضلا عن انها تمثل أول زيارة لرئيس مصرى لسوريا منذ القطيعة بين البلدين .

وفى هذه الزيارة ظهر الاتفاق بين البلدين حول الأوضاع فى لبنان واتفاق الطائف كما ظهرت بعض نقاط الخلاف فى وجهات النظر حول سيناريو السلام المصرى ودور منظمة التحرير فى التسويات المقبلة . وتم الاتفاق على تشكيل لجنة عليا مصرية ـ سورية مشتركة برئاسة رئيسى وزراء البلدين لتدعيم التعاون المشترك بحيث تعقد اجتماعاتها فى العاصمتين بالتناوب كل ستة أشهر ، وعلى الرغم من عدم حضور الرئيس السورى للقمة الطارئة فى بغداد إلا أن الرئيس مبارك حرص على إطلاعه على نتائج القمة وهذا يوضح حرص مصر على توثيق العلاقات مع سوريا .

وفى شهر يوليو قام الرئيس السورى بزيارة رسمية لمصر تعد أول زيارة له بعد القطيعة بين البلدين ، وأسفرت هذه الزيارة عن تعميق التفاهم بين البلدين الذى تمثل فى توقيع الرئيسين فى نهاية الزيارة على اتفاق يؤكد :

- حرص البلدين على دفع مسيرة العمل العربى وإحراز تقدم فى العلاقات الثنائية ، والاتفاق على اجتماع دورى يعقد بين الرئيسين مرة على الأقل كل عام أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك .
- إنشاء (هيئة القمح العربية) وتتكون من مصر ـ سوريا ـ ليبيا ـ السودان لمواجهة مشكلة نقص الحبوب بأنواعها) .
- إلغاء تأشيرة الدخول للرعايا المصريين لسوريا .
- تشكيل لجنة اعلامية مشتركة .

ومن الملفت للنظر عدم صدور بيان للزيارة يشير إلى أى من القضية الفلسطينية أو اللبنانية . وقد سار التعاون والتنسيق بين البلدين باطراد وبصورة منتظمة من خلال الزيارات واللقاءات والاتصالات ، وأسفر ذلك عن تشغيل خط برى بين القاهرة ودمشق وتكوين شركات مشتركة للتنقيب عن البترول فى سوريا والاتفاق على ربط شبكات كهرباء البلدين وتشغيل خط ملاحى بين القاهرة اللاذقية والاسكندرية . وفى اجتماعات اللجنة المصرية ـ السورية العليا المشتركة تم التوقيع على خمس اتفاقيات للتعاون فى مجالات الاقتصاد والنقل والثقافة والصحة والاعفاءات الجمركية وزيادة قيمة الصفقة المتكافئة فى التبادل التجارى بين البلدين إلى ٢٠٠ مليون دولار .

(٤) مصر ـ ليبيا :

شهد عام ١٩٩٠ تطورا هاما فى دفع العلاقات المصرية ـ الليبية خطوات كبيرة إلى الأمام فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية فبرز التنسيق السياسى بين البلدين فى

مستويات عالية ، وعلى الرغم من عدم تطابق الرؤى السياسية بين البلدين إلا أنهما استطاعا الاتفاق على حصر الخلافات السياسية بالصورة التى لا تؤدى إلى إعاقة التعاون والتشاور وتطوير العلاقات الايجابية بين البلدين .

ففى شهر فبراير قام العقيد القذافى بزيارة أسوان ، وتركزت المباحثات على القضية الفلسطينية ، وبذل العقيد الليبى جهودا كبيرة لتهدئة التوتر فى العلاقات بين مصر والمنظمة فى أعقاب تصريحات صلاح خلف الرجل الثانى فى المنظمة حول معاهدة كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية ، ولقد نادى القذافى بضرورة تجاوز هذا الحدث العابر الذى اعتبره محاولة للتنفيس عن الغضب من جراء التشدد الاسرائيلى ، واتفق الرئيسان على ضرورة تدعيم العلاقات الثنائية بين بلديهما بحيث تكون الدولتان أداة للتوصل بين مجلسى التعاون العربى والمغاربى ، وأسفر اللقاء عن إصدار العقيد الليبى توجيهاته للجهات التنفيذية فى ليبيا بضرورة الاعتماد على الخبرة الفنية المصرية فى المقام الأول .

وأسفرت الزيارة أيضا عن توقيع اتفاقيات للتعاون الزراعى تضمنت قيام شركات استصلاح الأراضى المصرية بإنشاء خزانات المياه فى مناطق الاستصلاح الليبية وإنشاء شركات مشتركة لصيانة المعدات الزراعية وإنتاج المحاصيل والبذور المحسنة ، كما اتفق على انشاء صندوق مشترك لتمويل البحوث المشتركة ، وإفراج ليبيا عن خمس مراكب صيد مصرية كانت تحتجزها منذ ستة أشهر واتفق على حل مشكلة مستحقات العمالة المصرية التى فى ليبيا منذ ١٩٨٥ ومساهمة مصر فى مشروع النهر العظيم .

ثم كانت زيارة مبارك إلى ليبيا فى شهر مارس تأكيدا للتأييد والتضامن المصرى معها بعد بروز درجة من التوتر فى العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة وحرص مصر على إزالة وتهدئة هذه التوترات . وشهد شهرى يونيو ويوليو نشاطا دبلوماسيا مكثفا حيث تبادلت الدولتان الوفود التى أنيط بها دعم التعاون بين البلدين فى شتى المجالات .

وفى يوليو أكد الرئيس مبارك للقيادة الليبية من خلال رسالة حملها العقيد مصطفى الخروبى عضو مجلس الثورة وجود تأكيدات أمريكية لمصر بعدم وجود نوايا عدوانية أمريكية ضد ليبيا .

وفى شهر أغسطس تمت زيارة وزير الزراعة المصرى إلى ليبيا للاتفاق على تشكيل اللجنة المصرية الليبية للتوطين لمتابعة تمليك المصريين للأراضى فى جنوب ليبيا برئاسة وزيرى زراعة البلدين . وشهد شهر أكتوبر تطورا هاما حيث أنشأت ليبيا وزراة جديدة لشئون التعاون مع مصر ، وقد أقر مؤتمر الشعب العام الليبى ضرورة تشجيع الاستثمارات الليبية فى مصر .

وفى شهر نوفمبر أكد القذافى على التزام ليبيا بقرار عودة الجامعة إلى القاهرة وأعرب عن رأيه فى أن يكون الأمين العام للجامعة مصريا كما حدث من قبل إثر زيارة مبارك إلى ليبيا .

وفى شهر ديسمبر اجتمعت اللجنة المصرية ـ الليبية المشتركة فى القاهرة برئاسة رئيس الوزراء المصرى ونظيره الليبى ، وتم التوقيع على ١٠ اتفاقيات للتعاون فى المجالات الاقتصادية ، والسياحية ، والزراعية . وقد اعتبر فتح مكاتب متابعة فى طرابلس والقاهرة تتويجا للتنسيق بين البلدين . وهكذا ، يتضح حرص قيادتى البلدين على الاتفاق على استراتيجية تحكم العلاقات بين البلدين مؤداها أنه يمكن العمل المشترك وتدعيمه على الرغم من اختلاف الرؤى السياسية للبلدين .

(٥) مصر ـ السودان :

ساد الفتور والتوتر علاقات مصر والسودان فى عام ١٩٩٠ ، وإن لم يظهر دائما على السطح ، ويمكن تفسير هذا الفتور باستمرار رفض مصر للتورط العسكرى مع السودان لحل مشكلة الجنوب وإصرارها على ضرورة انتهاج الحل السلمى كأسلوب وحيد لحل المشكلة ، وكذلك تزايد نفوذ الجبهة الاسلامية داخل مجلس قيادة الثورة السودانى ودعمها وتدريبها لأعضاء من الجماعات الاسلامية المتطرفة فى مصر .

ففى شهر فبراير قام الفريق البشير بزيارة للقاهرة وأجرى مباحثات مع الرئيس مبارك حول الأوضاع الأمنية فى السودان والجهود السلمية لانهاء الحرب فى الجنوب السودانى ، وعلى الرغم من حرص البشير على إحياء اتفاقية الدفاع المشترك بالحصول على دعم عسكرى من القاهرة ، فإن القاهرة رفضت التورط فى هذه الحرب وأكدت التركيز على الجهود السلمية ، كما أعربت عن قلقها من تزايد التوجهات الاسلامية للحكومة السودانية ومدى انعكاس ذلك على الحركات الاسلامية فى مصر . وفى تصريح له عقب زيارته للقاهرة أوضح البشير أن اتفاقية الدفاع المشترك قائمة مع مصر ولم ولن تموت وأكد أنه طلب إلى مصر استضافة مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية ومتمردى الجنوب . ولكن سرعان ما شهدت العلاقات توترا جديدا بعدما أعلنه نائب رئيس المخابرات العسكرية فى السودان من أن مصر تدعم المتمردين فى الجنوب والذين يقاتلون الحكومة الشرعية وتسمح للطلاب الجنوبيين فى القاهرة بممارسة أنشطة ضد الحكومة السودانية ، وأعلن أن البشير أحبط بعد زيارته للقاهرة من موقف مصر وأوضح تشكك

المجلس العسكرى الحاكم فى التعاطف المصرى تجاه الحركة ، ومع ذلك ففى شهر مارس بادر السودان بإصدار بيان يؤكد على العلاقات التاريخية والأخوية بين البلدين ونفى ما تردد على لسان عضو المجلس العسكرى ووصفها بأنها لا تزيد عن كونها اشاعات مغرضة تبثها الدعاية الغربية للنيل من علاقات البلدين .

ثم طفت على سطح العلاقات مسألة تأخر قبول أوراق اعتماد السفير المصرى الجديد « مجدى عمر » بعد الاعلان عن موافقة الحكومة السودانية على ترشيح السفير الجديد ، ولقد أبدت مصر استياءها من الرفض غير الصريح لقبول أوراق اعتماد السفير الأمر الذى انتهى بالقاهرة إلى ترشيح السفير حسن جاد الحق مدير الادارة الافريقية بوزارة الخارجية بدلا من السفير مجدى عمر .

وقد استقبلت القاهرة وفدا من حركة SPLA « جيش تحرير الشعب السودانى » وتسلمت رسالة خطية من جون جارانج زعيم الحركة وذلك فى إطار جهود الوساطة التى يقوم بها الرئيس مبارك لعقد جولة ثالثة من محادثات السلام بعد أن فشلت الجولة الثانية .

وشهدت العلاقات المصرية السودانية مزيدا من التوتر نتيجة قيام الحكومة السودانية بإعدام ٢٨ ضابطا بتهمة التورط فى محاولة انقلاب . وقد صدرت تصريحات رسمية مصرية تستنكر هذا النهج ، ووقع ١٥٠ مفكر مصرى على بيان يندد بمجلس قيادة الثورة السودانى ويتهمه باختلاق قصة الانقلاب وطالب البيان الحكومة المصرية بعدم التعامل مع المجلس . وقد زادت العلاقات توترا بعد قيام السودان باستضافة الدكتور (عمر عبد الرحمن) أمير تنظيم الجهاد فى مصر وزهاء ١٥٠ من أعوانه والسماح لهم بإلقاء محاضرات عامة وإجراء أحاديث تليفزيونية وتزامن ذلك مع هجوم أجهزة الاعلام السودانية الحكومية على المثقفين والأدباء والفنانين المصريين الذى وقعوا على البيان السابق ذكره .

واستمر التوتر فى العلاقات بعد أن استضافت القاهرة وفد يمثل جيش تحرير الشعب السودانى ، وقد أبدت الخرطوم استياءها لذلك التصرف على الرغم من قيام مصر بتوضيح أسباب الضيافة وعلاقاتها بالمبادرة المصرية للوساطة وحل مشكلة الجنوب سلميا ، كما أبدت الخرطوم استياءها من السماح بقيام « التجمع الوطنى الديمقراطى » بالقاهرة وهو يضم حزبى الأمة والاتحاد والأحزاب المقاومة لحكومة الانقاذ الوطنى .. وفى شهر مايو وأثناء عقد قمة بغداد الطارئة لاحظ المراقبون عدم إجراء اتصالات أو لقاءات بين مبارك والبشير الأمر الذى عكس التوتر فى العلاقات المصرية السودانية .

وفى منتصف يوليو وصل وفد سودانى على مستوى عال لرأب الصدع وإزالة أسباب التوتر فى العلاقات بين البلدين ، وأعقب ذلك إرسال مبارك برسالة إلى البشير مع السفير المصرى بالسودان تتعلق بضرورة تحسين العلاقات الثنائية لمصلحة الشعبين .. وقد ردت السودان على هذه الرسالة بوقف الحملات الاعلامية الموجهة ضد مصر فى نهاية شهر سبتمبر وإن كانت لأزمة الخليج تداعياتها السلبية على مجمل العلاقات على نحو ما سيجيء بيانه .

(٦) مصر - السعودية :

استمر التنسيق السياسى بين البلدين فى تزايد واطراد وظهر ذلك جليا من حجم التفاعلات الثنائية سواء على مستوى الزيارات المتبادلة وأهمها زيارة الرئيس مبارك للسعودية فى يوليو فضلا عن الزيارات على المستوى الوزارى بالإضافة إلى الاتصالات الهاتفية المتبادلة بين الرئيس « مبارك » و « الملك فهد » . كما أخذت العلاقات الاقتصادية دفعة هامة مع الاتفاق على تشكيل اللجنة المشتركة والتى عقدت اجتماعين برئاسة وزيرى خارجية البلدين ويمكن القول أن البعد الاقتصادى كانت له أهمية محورية فى العلاقات الثنائية خاصة فى ضوء الأزمة الاقتصادية التى تمر بها مصر والحاجة إلى الاستثمارات السعودية فى مصر .

وعلى صعيد الاتصالات تركزت زيارة الرئيس مبارك للسعودية فى يوليو على دعم التعاون بين البلدين فى المجالات الاقتصادية ومتابعة ماتم الاتفاق عليه خلال زيارة الملك فهد للقاهرة عام ١٩٨٩ وجذب الاستثمارات السعودية لمصر ، وقد أسفرت هذه الزيارة على موافقة السعودية على المساهمة فى استصلاح ٤٠٠ ألف فدان بسيناء كذلك تبادلت الدولتان الزيارات على المستوى الوزارى حيث زار القاهرة وزير الاعلام السعودى وقام وزير الزراعة المصرى بزيارة السعودية فى نفس الشهر حيث تم الاتفاق على إنشاء صوامع الغلال فى السعودية .

وقد شهد شهر مارس دفعة للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين حيث عقدت اللجنة المشتركة دورتها الأولى فى الرياض وتم التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادى والتجارى والاستثمارى والتى تمثل الاطار العام للتعاون الاقتصادى والتجارى بين البلدين ، وتشمل الاتفاقية تدعيم الاستثمارات المشتركة وإعطاء الضمانات لها وإنشاء مشروعات مشتركة للتجارة وإعداد قوائم للسلع المعفاة من الرسوم الجمركية .

وفى شهر مايو قام وزير الخارجية السعودى بزيارة لمصر وذلك لبحث التنسيق المشترك بين البلدين فى مؤتمر

القمة الطارىء فى بغداد حيث تم الاتفاق على توحيد المواقف بين البلدين داخل القمة باعتبارهما يمثلان قطبى الاعتدال فى المنطقة وفى نفس الوقت وصل ولى العهد السعودى للقاهرة فى إطار جولته العربية لتنقية الأجواء خاصة بعد زيارة الرئيس مبارك الأولى لدمشق وجهود مصر والسعودية لتحقيق المصالحة السورية ـ العراقية .

وفى نفس الشهر قامت بعثة من الصندوق السعودى للتنمية بزيارة للقاهرة حيث تم خلالها الموافقة على أن يقوم الصندوق بتمويل ثلاثة مشروعات كبيرة فى مصر تشمل إنشاء مصنع لسكر البنجر وشق نفق مائى تحت قناة السويس لنقل مياه النيل إلى سيناء وتوسيع طريق القاهرة/ أسيوط بتكاليف تصل إلى ١٠٠ مليون دولار كما قدم الجانب السعودى ٢٠٠ ألف طن قمح هدية للشعب المصرى .

وفى أوائل سبتمبر قام د . عاطف عبيد و د . أحمد الرزاز بزيارة للسعودية حيث عرضا على المسئولين السعوديين عدة مشروعات استثمارية وتشمل استصلاح ١٥٠ ألف فدان وإنشاء مصانع للدواء وإقامة مشروعات سياحية بتكاليف تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار ووافق الجانب السعودية على تمويل هذه المشروعات .

وفى أوائل ديسمبر عقدت اللجنة المشتركة دورتها الثانية بالقاهرة برئاسة وزيرى خارجية البلدين حيث تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات فى إطار الاتفاقية الاطارية للتعاون الاقتصادى والاستثمارى وتشمل اتفاقية للتعاون فى مجال الشباب والرياضة وأخرى لتنظيم النقل البحرى وثالثة لتنظيم النقل البرى وخلال هذه الاجتماعات وافقت السعودية على إسقاط ديونها على مصر كما وافقت على تقديم مساعدات اقتصادية لمصر .

ب ـ على المستوى العربى الجماعى :

بالاضافة لأزمة الخليج التى أفرد لها قسم خاص من هذا التقرير هناك موضوعان جديران بالتحليل على هذا المستوى وهما : موضوع عودة مقر جامعة الدول العربية إلى القاهرة ، واجتماعات قمة بغداد الطارئة ودور مصر الهام فيها .

(١) عودة مقر الجامعة العربية للقاهرة :

حظيت قضية عودة الجامعة العربية لمقرها الدائم فى القاهرة باهتمام وجهد ملموس من جانب الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٩٠ خاصة بعد استكمال عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وباقى الدول العربية فضلا عن عودة مصر للجامعة العربية ، لذا أصبح من الأهمية بمكان استكمال آخر بند معلق فى العلاقات المصرية ـ العربية وهو عودة الجامعة لمقرها الدائم فى القاهرة كما ينص ميثاق الجامعة على ذلك . ونظرا لحساسية هذه القضية فقد كانت هناك رغبة من القادة العرب فى الخروج بقرار جماعى عربى وذلك للحفاظ على الوفاق العربى الذى تم تدشينه خلال العامين الأخيرين ، وفى نفس الوقت الحفاظ على مصالح تونس دولة المقر المؤقت ، وكان هذا هو محور التحرك المصرى فى هذا المجال .

ويمكن القول بأن كلا من الأردن والعراق واللتين تشتركان مع مصر واليمن فى مجلس التعاون العربى قد لعب دورا حيويا ومحوريا فى هذه المسألة منذ بذلت الدولتان جهدا بارزا فى سبيل عودة الجامعة إلى القاهرة وذلك من خلال طرح الموضوع للنقاش والحصول على توافق عربى فى هذا المجال .

وفى ٣/٩ عقد مجلس وزراء الخارجية العرب دورته ٩٣ فى تونس وكان موقف الوفد المصرى الذى رأسه د . عصمت عبد المجيد يتلخص فى النقاط التالية :

* ضرورة عودة الأمانة العامة للجامعة إلى مقرها الدائم لاحترام الميثاق ولكن مصر فى نفس الوقت حريصة على أن تظل تونس مركزا نشيطا للعمل من خلال الابقاء على عدة منظمات متخصصة فيها .
* إن مصر لا تتطلع إلى منصب الأمين العام لأن هذا المنصب تحكمه ضوابط معينة كما أن الأمين العام الحالى قد تم تجديد مدة بقائه لخمسة أعوام أخرى .
* إن الافراج من جانب مصر عن أرصدة الجامعة المجمدة لدى البنوك المصرية يرتبط بقضايا عديدة يصعب تسويتها إلا فى إطار عودة الجامعة إلى مقرها الدائم .

وخلال مناقشات مجلس الجامعة برزت ثلاث نقاط هامة :

(أ) انه على الرغم من تقدير المجموعة العربية للجهود الكبيرة التى تبذلها مصر فى عهد مبارك من أجل تحقيق السلام فى المنطقة فلا يمكن تجاهل واقع أن مصر لا تزال مرتبطة بمعاهدة السلام مع اسرائيل مما يحد من قدرتها على الالتزام بأية قرارات تقوم على أساس مقاطعة اسرائيل سياسيا ودبلوماسيا واعلاميا واقتصاديا أو مواجهتها عسكريا .

(ب) إن انشاء مقرين للجامعة له حسناته حتى لا يعود العمل العربى محصورا فى دولة واحدة وخاضعا لنفوذ وتأثير هذه الدولة .

(جـ) ان المصلحة العربية العليا تقضى بعدم الاستعجال فى اتخاذ قرار نقل مقر الجامعة إذ لابد من أخذ مستقبل مسيرة السلام الممارسات الاسرائيلية فى الاعتبار ، وقد برزت هذه

الأمور الثلاثة خلال مناقشات تونس صراحة احيانا وتلميحا أحيانا أخرى وفى ضوء ذلك مرت صياغة القرار المتعلق بالمقر حيث جاء القرار مؤلفا من سبع نقاط :

- اعلان عودة مقر الجامعة إلى القاهرة فى دورة سبتمبر ١٩٩٠ .

- إقامة مركز ثان للجامعة فى تونس .

- اختيار تونس كمقر نهائى للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومجلس وزراء الداخلية العرب واتحاد الاذاعات العربية .

- اتمام بناء مركز الجامعة الثانى فى تونس طبقا لمقررات قمتى فاس ١٩٨٢ ، عمان ١٩٨٧ .

- تعويض الموظفين والمستخدمين الذين لا يرغبون فى الانتقال إلى القاهرة .

- تعويض الموظفين والمستخدمين الذين قد يفقدون وظائفهم فى المقر الدائم بالقاهرة .

- تشكيل لجنة خماسية برئاسة وزير خارجية العراق وتضم فى عضويتها وزراء خارجية مصر - المغرب - عمان - تونس والأمين العام لدراسة سبل تنفيذ القرار السابق .

وتظهر قراءة القرار السابق أنه غير واضح خاصة من ناحية المدى الزمنى لتنفيذه حيث تم تأجيل تحديد موعد الانتقال إلى الدورة المقبلة للمجلس ، وبالتالى لم يأت القرار وفقا لما كانت ترغبه مصر فى أن يكون حاسما من حيث تحديد موعد نهائى لعودة المقر ، وبالرغم من ذلك أبدت الأوساط الرسمية فى مصر ارتياحها للقرار باعتباره تأكيدا لما نص عليه ميثاق الجامعة ، إلا أن الكثير أبدوا تخوفهم من أن تؤدى المشكلات الادارية وعدم توافر التمويل اللازم إلى تأخر عملية النقل .

وعلى الرغم من هذه المخاوف إلا أنه يمكن القول أن الدبلوماسية المصرية سجلت نجاحا هاما بصدور قرار يعبر عن التوافق العربى - باستثناء التحفظات التى أبداها رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير على القرار - عند معالجة هذا الموضوع الحساس .

وقد عقد اجتماعان للجنة الخماسية الأول فى بغداد والثانى فى القاهرة على هامش اجتماعات وزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامى فى أواخر يوليو حيث تم الاتفاق على جدول زمنى لعودة الجامعة كما قام الأمين العام بزيارة لمصر للاتفاق على الاجراءات المتعلقة بالنقل . وفى ١٠ سبتمبر عقدت بالقاهرة دورة استثنائية لمجلس الجامعة لبحث استكمال اجراءات عودة الجامعة حيث طلبت مصر تنحية وزير خارجية العراق من رئاسة اللجنة الخماسية لظروف أزمة الخليج وتمت الموافقة على إعادة تشكيل اللجنة بحيث أصبحت تضم وزراء خارجية كل من (مصر ، الامارات ، سوريا ، تونس ، والمغرب) كما تم الاتفاق على اتخاذ قرار يقضى بعودة الجامعة بكافة اداراتها وأجهزتها للقاهرة فى موعد أقصاه ٣١ أكتوبر على أن تمد مهلة النقل استثناء لبعض الادارات لفترة اضافية لا تجاوز ٣١ ديسمبر .

وفى ١١ سبتمبر تم رفع علم الجامعة على مقر الجامعة بالقاهرة والافراج عن أرصدة مجمدة للجامعة فى البنوك المصرية قيمتها ٢٥ مليون دولار .

وقد رفضت تونس خلال اجتماعات الدورة ٩٤ لمجلس الجامعة قرار الدورة الاستثنائية وقدمت الجزائر اقتراحا يقضى بتأجيل نقل المقر ، وقد ردت مصر على ذلك بمذكرة ترفض التأجيل وتطالب باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ القرار السابق بشأن عودة الجامعة للقاهرة . وفى ١٠/٢٩ وصل إلى القاهرة السيد/ أسعد الأسعد الأمين العام بالنيابة - عقب استقالة الشاذلى القليبى - حيث صرح فى ١٢/٣١ بأن جميع عمليات عودة الأمانة لمقرها قد انتهت تماما وأنه قد تم تنفيذ قرار مجلس الجامعة رقم ٤٩٨٣ الصادر فى ٣/١١ والذى يقضى بعودة الجامعة إلى مقرها بالقاهرة .

(٢) مصر وقمة بغداد الطارئة :

وافقت مصر على حضور مؤتمر القمة العربية الطارىء الذى عقد فى بغداد بناء على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك لمواجهة خطر هجرة اليهود السوفييت بمعدلات هائلة وقيام السلطات الاسرائيلية بتوطينهم فى الأراضى المحتلة الأمر الذى رأت المنظمة معه أنه يهدد بنسف القضية الفلسطينية . وقد اقترحت منظمة التحرير - بإيعاز من العراق - أن تكون بغداد مكان انعقاد القمة وذلك لإظهار الدعم والتأييد العربى للعراق فى مواجهة الحملة الدعائية التى تعرض لها العراق من قبل الدول الغربية وإسرائيل .

وخلال اجتماعات وزراء خارجية الدول العربية للتحضير لمؤتمر القمة فى بغداد ظهر اتجاهان مختلفان داخل هذه الاجتماعات :

أحدهما : اتجاه متشدد وتتزعمه العراق ومنظمة التحرير والأردن ويدعو إلى توجيه انتقادات عنيفة للولايات المتحدة لمسئوليتها عن تدفق اليهود السوفييت إلى الأراضى المحتلة وتقديم الدعم لاسرائيل لتوطينهم فيها ، وقيامها بتزعم الحملة الدعائية ضد العراق وقيامها بتوجيه تهديدات له . وطالبت هذه الدول باتخاذ الاجراءات الحاسمة ضد الولايات المتحدة ورفض مبادرة بيكر للسلام .

والثانى : اتجاه وصف بأنه معتدل تتزعمه مصر ومعها

دول الخليج يطالب بتخفيف حدة الانتقادات للولايات المتحدة ، ودعم جهود السلام التى تبذلها مصر بمشروعين خلال اجتماعات وزراء الخارجية العرب ، الأول يتعلق بتصورها لوسائل اخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل على ضوء المبادىء التى اقترحها الرئيس مبارك والتى لقيت تأييدا دوليا وعربيا . والثانى يدور حول سبل دفع جهود السلام فى الشرق الأوسط وضرورة إيجاد حل سلمى للقضية الفلسطينية فى إطار قرارى مجلس الأمن رقم ٤٢٤ ، ٣٣٨ والاعتراف المتبادل والمتزامن بين اسرائيل والشعب الفلسطينى ممثلا فى منظمة التحرير الفلسطينية وحق جميع الدول فى العيش فى حدود آمنه ، وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة .

ولقد بذلت مصر جهودا مكثفة لحمل سوريا على حضور هذه القمة إلا أنها لم تحقق نجاحا فى هذا الصدد . وفى نهاية شهر مايو (٢٨/٥) بدأت أعمال القمة حيث ألقى الرؤساء كلمات بلادهم ، وركزت كلمة مصر على ثلاث قضايا :

* هجرة اليهود السوفييت وآثارها السلبية على مستقبل السلام فى المنطقة ورفض مصر التام لتوطين اليهود السوفييت فى الأراضى المحتلة .
* مبادرة الرئيس مبارك بإعلان منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل .
* وضع ضوابط للخطاب العربى للعالم الخارجى وأهمية أن يكون خطابا عقلانيا متجانسا مع قيم العصر ومفاهيمه .. وتوضيح حقيقة الموقف العربى ... ورفض التشدد فى الخطاب العربى للخارج .

وكان لوجود مصر داخل المؤتمر دور هام فى إضفاء طابع الاعتدال على مقرراته وقد تجلى ذلك فى عدول القمة عن توجيه رد على رسالة الرئيس الأمريكى للقمة ، حيث طالبت مصر الزعماء العرب بتفادى « الحماس اللفظى المفرط » ، وقد كان هناك اتجاه داخل المؤتمر تتزعمه العراق وفلسطين يرى ضرورة الرد العنيف على هذه الرسالة التى وصفها وزير الخارجية العراقى بأنها « قلة أدب » . وقد انطلقت وجهة النظر المصرية فى هذا الصدد من أن الرسالة الأمريكية ليست موجهة إلى مؤتمر القمة العربى وأنها موجهة للأمين العام للجامعة العربية ، وبالتالى فإن المؤتمر ليس معنيا بالرد عليها وأن الأمين العام ـ وحده ـ هو الذى يمكنه الرد أو عدم الرد .. وقد ساد هذا الاتجاه فى النهاية وامتنع المؤتمر عن توجيه رسالة للرئيس الأمريكى .

وفى ذات الوقت أعلن الرئيس مبارك تضامنه مع كل من الأردن فى مواجهة التهديدات الاسرائيلية التى تستهدف كيانه ، ومع العراق ضد الحملة الغربية والتهديدات الأمريكية والتعبير عن صلابة الموقف المصرى المؤازر للعراق والأردن ، وإن كانت مصر قد طالبت بعدم التطرف فى القرارات التى تصدر عن القمة بغية عدم تنمية الشعور المعادى للولايات المتحدة والابقاء على الجهود السلمية لحل النزاع العربى الاسرائيلى .

٢ ـ مصر والصراع العربى الاسرائيلى :

يمكن تحليل السياسة المصرية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى على مستويين أحدهما التفاعل مع القضية الفلسطينية ، والثانى العلاقات الثنائية مع اسرائيل .

أ ـ مصر والقضية الفلسطينية :

حظيت هذه القضية بالنصيب الأكبر من الجهود الدبلوماسية المصرية فى أوائل عام ١٩٩٠ حيث سارت الأمور على قدم وساق لعقد الاجتماع الثلاثى لوزراء خارجية مصر واسرائيل والولايات المتحدة للترتيب لبدء الحوار الاسرائيلى ـ الفلسطينى بالقاهرة تمهيدا لايجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية ـ ولقد ظهر فى النصف الأول من عام ١٩٩٠ تنسيق فلسطينى على مستويات عالية أسفر عن زيارة د . عصمت عبد المجيد إلى واشنطن لإطلاع الرئيس الأمريكى على مشروع من خمس نقاط اتفق مبارك وعرفات عليها وهى :

* تمسك منظمة التحرير الفلسطينية بحقها فى اختيار الوفد الفلسطينى فى الحوار المقترح .
* ضرورة أن يعرض كل طرف مواقفه فى الجلسة الافتتاحية للحوار وأن تركز الجلسات التالية على اقتراح شامير الخاص بإجراء انتخابات .
* مبدأ الأرض مقابل السلام .
* تدور المباحثات على أساس من قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ .
* أن يلى عملية الانتخابات عقد مؤتمر دولى يؤدى إلى مفاوضات سلمية .

وحصلت الدبلوماسية المصرية على تأكيدات أمريكية بالتزامها بتحريك عملية السلام فى المنطقة وتأكيد واشنطن على :

ـ إن إجراء انتخابات فى الأراضى المحتلة هو بداية بهدف التوصل للحل النهائى .
ـ ان المبدأ الذى يحكم عملية السلام هو مبادلة الأرض مقابل السلام على أساس قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ مما عكس تقارب الموقف الأمريكى من الموقف المصرى باستثناء التحفظ الأمريكى على المؤتمر الدولى .

وفي أوائل شهر فبراير وفي إطار مساعي مصر للتعجيل بعقد الاجتماع الثلاثي نقلت مصر وثيقة للادارة الامريكية جاء فيها أن مصر ومنظمة التحرير تقترحان اشتراك اثنين من المبعدين من الأراضي المحتلة واثنين من الفلسطينيين من سكان القدس في الوفد الفلسطيني للحوار مع اسرائيل على أن تعلن مصر عن تشكيل الوفد وأن يكون جدول أعمال الحوار مركزا على الانتخابات وأن يكون بإمكان منظمة التحرير طرح موضوعات أخرى للتغلب على التعنت الاسرائيلي وألا يكون أعضاء الوفد من المنظمة بشكل حتمي . غير أن هذه الجهود تعرضت لانتكاسة خطيرة بعد وقوع حادث الأتوبيس الاسرائيلي في الاسماعيلية مما أخر عقد الاجتماع الثلاثي ، ولم تسفر هذه الجهود عن نتائج ملموسة بسبب التصلب الاسرائيلي .

وشهدت القضية الفلسطينية انتكاسة في هذا الإطار بعد قيام الولايات المتحدة بوقف الحوار الأمريكي ـ الفلسطيني في أعقاب الهجوم الفدائي الفلسطيني على الشواطيء الاسرائيلية في شهر مايو ١٩٩٠ .

ومثل وقف الحوار الأمريكي ـ الفلسطيني نهاية مأساوية للسيناريو المصري لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي والذي كان يضع آمالا كبيرة على بدء حوار فلسطيني اسرائيلي ، ومما زاد الأمر سوءا مجيء حكومة يمينية متطرفة للحكم في اسرائيل ضمت جميع صقور الليكود بعد انهيار الحكومة الائتلافية وكذلك تداعيات أزمة الخليج على القضية الفلسطينية .

ب ـ العلاقات المصرية ـ الفلسطينية :

تعرضت العلاقات المصرية ـ الفلسطينية لتذبذب شديد تراوح بين أقصى درجات التنسيق وأعلى درجات التوتر ، وتمثلت أول بادرة للتوتر في تصريحات صلاح خلف الرجل الثاني في منظمة التحرير والتي طالب فيها مصر بإعادة النظر في معاهدة السلام مما اعتبرته مصر تدخلا في شئونها الداخلية ، ومن ثم انتقدت هذه التصريحات ، وتم احتواء هذا التوتر كالعادة بعد اتصالات ثنائية . وقد شاب مزيد من التوتر علاقات البلدين بعد أن تقدمت مصر بطلب إلى قيادة منظمة التحرير لإصدار بيان رسمي يدين الهجوم على حادثة الاتوبيس الاسرائيلي صراحة ورفض القيادة الفلسطينية هذا الطلب . وزادت العلاقات تدهورا وغموضا في أعقاب تصريحات صلاح خلف التي أشار فيها إلى أن مصر تسعى إلى الضغط على المنظمة لتفرض عليها مزيدا من التنازلات من أجل الحوار الفلسطيني الاسرائيلي وما أعقبه من حملة اعلامية ضارية تدين هذا المسلك . وفي نفس الشهر (فبراير) نفى الدكتور بطرس غالي تدهور العلاقات المصرية الفلسطينية قائلا : « ان معظم أعضاء المنظمة نددوا بالحادث » ، كما أدلى وفد فلسطيني برئاسة « أبو مازن » بتصريح جاء فيه : أن هناك اتفاقا سياسيا كاملا بين الجانبين ، وذلك إثر قيامه بزيارة لتطويق هذا الخلاف . ومثلت رسالة د . عصمت عبد المجيد إلى الرئيس « عرفات » حول الاجتماع الثلاثي علامة على حدوث تحسن في العلاقات خاصة مع تصريحات السفير الفلسطيني بالقاهرة والتي أكد فيها على عمق العلاقات بين مصر والمنظمة . وشهدت العلاقات توترا جديدا في شهر مارس بعد أن تحفظ رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير « فاروق قدومي » على نقل وعودة الجامعة العربية إلى مقرها بالقاهرة مع بقاء العلم الاسرائيلي بها .. وذلك أثناء اجتماعات الدورة ٩٣ لوزراء خارجية مجلس الجامعة العربية .

وفي ونيدهوك التقى مبارك بعرفات أثناء مشاركتهما في احتفالات شعب ناميبيا بإعلان الاستقلال حيث بحثا العلاقات الثنائية والتنسيق المشترك ، وأعقب ذلك صدور تهنئة من مسئول فلسطيني بعودة الجامعة إلى مقرها الدائم في القاهرة .

وشهد شهر أبريل انفراجا في العلاقات المصرية الفلسطينية نحو مزيد من التنسيق السياسي حيث اجتمع وزير الخارجية المصري مع وفد فلسطيني رفيع المستوى بالقاهرة لاستكمال التنسيق المشترك بشأن الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي ، وعلى أثر ذلك قام الرئيس عرفات بزيارة إلى القاهرة للحصول على تأييد مبارك لعقد قمة طارئة لمواجهة تدفق اليهود السوفييت وتوطينهم في الأراضي المحتلة . أعقبها بزيارة أخرى للقاهرة للاطلاع على نتائج جولة مبارك الأسيوية وتم إبلاغه تأكيدات القيادة السوفيتية بعدم إعادة العلاقات مع اسرائيل إلا بعد أو من خلال تسوية سلمية شاملة للقضية الفلسطينية وتأكيدات موسكو للرئيس مبارك التزامها بتحقيق تسوية شاملة في الشرق الأوسط . وعدم تخليها عن مساندة منظمة التحرير ، وعلى أثر هذه الزيارة صرح الرئيس مبارك بأن « قضية فلسطين هي قضية مصر » .. وطالب مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة بعقد اجتماع عاجل مع الأمين العام للأمم المتحدة لبحث سبل توفير الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

وتعرضت العلاقات المصرية ـ الفلسطينية للتوتر في أعقاب قطع الولايات المتحدة للحوار مع فلسطين ، فعلى الرغم من قيام مصر بإصدار بيان عن رئاسة الجمهورية يعرب عن أسف مصر لوقف الحوار الأمريكي الفلسطيني وإصدار بيان مماثل من الأزهر الشريف ، وقيام وزير الخارجية المصري بزيارة إلى الولايات المتحدة حاملا معه

رسالة من الرئيس مبارك تشمل خطة لإحياء جهود السلام فى المنطقة إلا أن المتحدث الرسمى باسم منظمة التحرير الفلسطينية اتهم مصر بممارسة ضغوط على المنظمة لدفعها إلى استئناف الحوار ، وأن دور مصر لم يعد الوساطة بل مشاركة الادارة الأمريكية فى الضغط على المنظمة . وازدادت العلاقات تدهورا فى أعقاب ما نسب إلى الرئيس عرفات من تصريحات أثناء الاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة العربية فى تونس فسرت بأنها تمثل إهانة لزعماء مصر وإساءة إلى الدور المصرى فى القضية الفلسطينية ، وقد جاء رد الفعل المصرى منتقدا ما نسب إلى عرفات مؤكدا أن مصر ترفض حملات التشهير التى شنتها بعض الأطراف - فى إشارة للمنظمة والعراق - فى مؤتمر تونس وأن مصر وجهت كل امكاناتها الاقتصادية ودماء وأرواح شهداءها من أجل تحرير الأرض التى سلبت وأن مصر ترفض حملات التشهير بزعمائها .

ومن ناحية أخرى نسبت لدوائر ذات صلة بالمنظمة قولها أن مصر هى الدولة العربية التى تتبنى الموقف الأمريكى ، وأن هناك اجماعا عربيا باستثناء مصر يؤكد على ضرورة بلورة موقف عربى عملى موحد لترجمة قرارات قمة بغداد الطارئة .. وقد أوضحت تصريحات الرئيس مبارك ردا على هذه الانتقادات للموقف المصرى حيرة الحكومة المصرية تجاه تضارب الموقف الفلسطينى . كما ألمح الرئيس مبارك إلى أن مصر قد تنفض يدها من هذا الموضوع حينما قال « نحن لا نطالب المنظمة باتخاذ إجراء معين ولكن نقول لهم عليكم بأنفسكم البحث عن حل لهذه المشكلة مع أمريكا » .

وسارعت المنظمة لاحتواء هذه الأزمة حيث نفى مصدر رسمى تعرض عرفات للإساءة بالنحاس باشا مؤكدا أن كلمة عرفات تعرضت للتحريف ، كما قام وفد برئاسة « هانى الحسن » بزيارة لمصر لنزع فتيل الأزمة حيث صرح بقوله « أن مصر لم تمارس أى ضغوط على المنظمة » و « ان مصر للحقيقة وللتاريخ لا تطرح شيئا دون موافقة المنظمة عليه » . وعلى أثر ذلك توقفت الحملات الاعلامية التى وجهت إلى عرفات بتدخل شخصى من الرئيس مبارك ، كما بعث عرفات برسالة إلى مبارك شرح فيها وجهة نظره مؤكدا عدم تشككه فى المواقف القومية لمصر تجاه القضية الفلسطينية .

وكان لقاء الدكتور عصمت عبد المجيد مع « فاروق قدومى » رئيس الدائرة السياسية للمنظمة على هامش أعمال مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية بمثابة محاولة لوقف التدهور فى العلاقات الثنائية . إلا أن البيان الذى صدر عن قيادات الانتفاضة الفلسطينية والذى اتهمت فيه مصر بأنها أصبحت « دمية » فى أيدى الولايات المتحدة لتنفيذ برنامجها فى تعميم كامب ديفيد فى المنطقة . فضلا عن تداعيات أزمة الخليج قد جعلت التوتر هو الملمح السائد فى العلاقات المصرية - الفلسطينية فيما تبقى من العام ، ويمكن القول بأنه على الرغم من وجود اتفاق مبدئى واتفاق عام حول أسس التسوية بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية ، إلا أن العلاقات بين مصر والمنظمة قد تعرضت فى عام ١٩٩٠ كما فيما سبقه من أعوام لأزمات دورية تعكس اختلافات تكتيكية فى الحركة فضلا عن تعقد أبعاد القضية الفلسطينية والضغوط الاقليمية والدولة المحيطة بها ، ومع ذلك فإن التسوية « الدورية » أيضا لهذه الأزمات تدفع إلى التفكير فى أهمية وإمكان صيغة « للتعايش » المستقر بين مصر والمنظمة خاصة فى مرحلة لا يمكن لأحد الطرفين أن يستغنى عن الآخر وهى مرحلة جهود التسوية السلمية للقضية .

جـ - العلاقات المصرية - الاسرائيلية :

يمكن القول أن العلاقات المصرية الاسرائيلية خلال عام ١٩٩٠ تميزت باستمرار ما أطلق عليه « حالة السلام البارد » حيث لم تشهد هذه العلاقات تفاعلات تؤدى إلى ضخ الدفء والحياة عبر القنوات الرسمية أو الشعبية إليها . بل أن العكس تماما قد حدث حيث ساد الطابع الصراعى هذه العلاقات ويمكن لنا أن نبرهن على هذا باستعراض الاحتجاجات والانتقادات التى وجهتها مصر لإسرائيل ..

ففى شهر فبراير وجهت مصر انتقادات عنيفة وحادة إلى الحكومة الاسرائيلية بعد صدور تصريحات اسرائيلية بشأن موضوع « الوطن البديل للفلسطينيين » فى الوقت الذى تزايد فيه توطين اليهود السوفييت فى الأراضى العربية المحتلة .

وفى شهر مارس وإبان الأزمة الوزارية فى اسرائيل حرصت مصر على التأكيد على أنها ستتعامل مع أى حكومة اسرائيلية لدفع السلام فى المنطقة وإن كان مفهوما أم ثمة ميلا إلى المراهنة على حزب العمل لتفجير وهدم الائتلاف الحكومى بعد أن رفضت حكومة شامير الرد على مقترحات بيكر بأن الحوار الفلسطينى - الاسرائيلى . وفى نفس الشهر حدث توتر فى العلاقات بين البلدين بعد وقوع حادث أتوبيس السياح الاسرائيليين وما أسفر عنه من وقوع قتلى اسرائيليين ، وعلى الرغم من الاعتذار المصرى الرسمى على أعلى المستويات ، إلا أن السلطات الاسرائيلية والشخصيات البارزة فيها أدلوا بتصريحات تدين الموقف المصرى وتحمل مصر مسئولية التحريض على كراهية اسرائيل من جانب وسائل اعلامها الرسمية .

ومن ناحية أخرى أشارت التقارير إلى قيام وزارة الخارجية المصرية فى أعقاب اختراق طائرات حربية

اسرائيلية للمجال الجوى المصرى باستدعاء السفير الاسرائيلى بالقاهرة وإبلاغه احتجاجا شديد اللهجة ، وكذلك إلى أن مصر تتابع بقلق بالغ النشاط الواسع للبحرية الاسرائيلية فى البحر المتوسط بالقرب من الحدود المصرية .

وفى شهر مارس طالب مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة مجلس الأمن والمجتمع الدولى بمناقشة هجرة اليهود الجماعية إلى اسرائيل ووقف انتهاكات اسرائيل لاتفاقية جنيف ، وفى شهر ابريل شهدت الحدود المصرية - الاسرائيلية مناوشات عسكرية بين قوات الجانبين عندما اعترضت القوات المصرية دورية اسرائيلية كانت قد حاولت اختراق الحدود المصرية بهدف البحث عن بعض المتسللين ، حيث رفضت القوات الاسرائيلية الانذار الذى وجهته القوات المصرية بالتراجع مماتسبب فى حدوث بعض المناوشات التى لم تنجم عنها خسائر تذكر . وإزاء ذلك أرسلت القاهرة احتجاجا شديد اللهجة إلى الخارجية الاسرائيلية حذرت فيه من مغبة أى تجاوز اسرائيلى وأكدت القاهرة ، انها سترد بكل قوة على أية محاولة لاجتياز الحدود المصرية أيا كانت الأسباب » .

وفى شهر مايو أكد مبارك فى خطابه بمناسبة عيد العمال موقف مصر الثابت تجاه مساندة العراق أو أى دولة عربية تتعرض للعدوان ، وأكد أن اسحق شامير لا يريد السلام ، ودعاه إلى التخلى عن مفهوم التوسع الاقليمى واحترام حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره . وقد رفضت مصر ما اقترحه اسحق شامير رئيس الحكومة الانتقالية فى (٥/٨) بشأن اللقاء الثلاثى المقترح والخاص بعملية السلام ، وأكدت مصر أنها ترفض نهائيا أن تكون بديلا عن الفلسطينيين فى أية مرحلة من مراحل السلام .

وفى ٥/٢٢ أكد الرئيس مبارك أن المذبحة التى نفذتها السلطات الاسرائيلية فى العمال الفلسطينيين شىء محزن ولا يساعد على السلام ، وفى ٥/٢٦ استدعت اسرائيل السفير المصرى وأبلغته رسالة احتجاج على ما ورد فى خطاب مبارك أمام اجتماع مجلس الدولية الاشتراكية .

وفى شهر يونيه (٦/١٢) تعرضت العلاقات بين البلدين لتوتر حاد بسبب تصريحات مساعد رئيس الأركان الاسرائيلى ، باركوخبا ، لإذاعة الجيش الاسرائيلى وإعلانه عن ، حتمية قيام حرب أخرى بين اسرائيل وأقطار عربية أخرى معينة حددها بالاسم بعبارات تهديدية ومنها مصر ، وأردف قائلا : « ان اسرائيل يجب أن تحشد قواتها على الحدود الجنوبية وأنه فى حالة تجدد المعارك فى الجبهة الجنوبية فإننا لا نعتقد أننا سنقف - هذه المرة - عند ضفاف السويس » . وأعلنت مصر فى بيان رسمى ، إننا نرفض منطق التهديد ودق طبول الحرب ، وإننا نهيب بالمجتمع الدولى أن يتصدى بكل قوة وصلابة لمثل هذه الاتجاهات التى تستخف بمستقبل الشعوب ، وإزاء هذا التوتر صدر بيان عن سفارة اسرائيل بالقاهرة تنفى فيه هذه التصريحات وتؤكد عدم وجود نية للاعتداء على أحد ونفى وجود أى حشود عسكرية اسرائيلية على الحدود مع مصر » . وفى (٦/٢٢) بعث وزير الخارجية برسالة إلى مصر لمطالبتها بوقف الحملات الاعلامية والالتزام بتطبيع العلاقات .

وفى شهر يوليو صدر بيان عن اسحق شامير رئيس الحكومة طالب فيه مصر بضرورة العمل على تكثيف جهودها لدفع عملية السلام والاستقرار فى المنطقة كما طالب بعقد لقاء قمة بين مبارك وشامير وأوضح حرص اسرائيل على إعادة الدفء للعلاقات . وفى ٧/١٧ صدر بيان رسمى مصرى يدين سياسة اسرائيل لبناء مستوطنات فى الأراضى المحتلة . وفى شهر سبتمبر أدان مصدر رسمى اسرائيل لاقدامها على تحطيم المبانى وقتل الفلسطينيين . وفى شهر اكتوبر أدانت مصر اسرائيل بسبب قيامها بمجزرة فى ساحة المسجد الأقصى ، وصدر بيان عن رئاسة الجمهورية يحمل اسرائيل مسئولية الحفاظ على المقدسات ويستنكر القمع الوحشى للفلسطينيين ، وفى الوقت نفسه طالب مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة المجتمع الدولى باتخاذ اجراءات لحماية الفلسطينيين ، وتم استدعاء القائم بالأعمال فى السفارة الاسرائيلية وإبلاغه استنكار مصر لأحداث القدس ، وفى ١٠/١١ دعا الرئيس مبارك إلى إرسال قوات دولية للقدس ما دامت اسرائيل عاجزة عن حماية المقدسات .

وفى شهر نوفمبر أدانت مصر أعمال العنف فى قطاع غزة وصدر بيان من وزارة الخارجية المصرية يطالب اسرائيل بإنهاء الاحتلال والقبول ببعثة لتقصى الحقائق والتنديد بموجة العنف التى تشنها اسرائيل ضد الفلسطينيين ، وفى ١١/١١ صدر بيان من وزارة الخارجية يندد بتصريحات موشى ارينز وزير الدفاع الاسرائيلى التى أشار فيها إلى عدم نية اسرائيل الانسحاب من جنوب لبنان ، وطالب البيان اسرائيل بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ ، وفى ١١/١٢ ترددت أنباء عن تأجيل مصر لقبول أوراق اعتماد السفير الاسرائيلى الجديد بسبب استياء مصر من تزايد أعمال القمع الاسرائيلى ، وفى ١١/١٩ تم استدعاء السفير الاسرائيلى فى القاهرة وطولب بتقديم تفسير للتصريحات التى وردت على لسان شامير حول وجوب احتفاظ اسرائيل بالأراضى المحتلة للمهاجرين الاسرائيليين ، وفى ١١/٢٥ وقع حادث جديد أضاف إلى توتر العلاقات وهو حادث إطلاق جندى مصرى النار على دورية اسرائيلية داخل الحدود الاسرائيلية فقتل ٤ وجرح ٢٦ ، وأعقبه قيام

شامير بشن هجوم على وسائل الاعلام المصرية واتهمها بالتحريض ضد الاسرائيليين وأعرب عن أمله في ألا يؤثر الحادث على العلاقات الثنائية .

وفي شهر ديسمبر صدر بيان للمتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية يعلن رفض مصر التام لقرار اسرائيل بطرد وإبعاد أربع مواطنين فلسطينيين من غزة ، وأكد أن هذا الاجراء يوضح نية الحكومة الاسرائيلية العودة إلى تنفيذ سياسة طرد المواطنين الفلسطينيين بما يمثل انتهاكا لحقوق الشعب الفلسطيني وخرقا لاتفاقيات جنيف .

ولعل ما سبق من وقائع يمثل مؤشرات كافية لوصف مسار العلاقات المصرية - الاسرائيلية في عام ١٩٩٠ بالتوتر بحيث بدا وكأن زيارة شيمون بيريز للقاهرة بدعوة من الحكومة المصرية في شهر مايو هي العلامة الوحيدة على وجود علاقات طبيعية بين البلدين .

٣ - مصر وأفريقيا :

واصلت الدبلوماسية المصرية في أفريقيا في عام ١٩٩٠ السير في مجراها الذي أصبحت تتميز به منذ فترة ليست بالقصيرة ، مما أدى إلى استقرار السياسة الخارجية إزاء افريقيا بصورة اتسمت في معظم الأوقات بالاتزان والوضوح ودعم قضايا العمل الأفريقي سواء على الساحة الافريقية أو على صعيد النظام الدولي .

أ - مصر وقضايا العمل الأفريقي المشترك :

شهد عام ١٩٩٠ استمرار رئاسة الرئيس مبارك للدورة الخامسة والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية مما أكد مسئوليات مصر واهتمامها تجاه أفريقيا خاصة من ناحية جهود الوساطة لحل النزاعات الثنائية في أفريقيا والعمل على مكافحة النظام العنصري في جنوب افريقيا واستمرار تأييد ودعم حركات التحرر الوطني في افريقيا إضافة إلى محاولات مصر لحل مشكلة المديونية الافريقية التي تجاوزت ٢٤٠ مليار دولار .

ب - استقلال ناميبيا :

سجل عام ١٩٩٠ أحد أبرز انجازات حركة التحرير الافريقية بحصول ناميبيا على استقلالها في (٢١ مارس) ولقد حرصت مصر على مشاركة شعب ناميبيا فرحته بحصوله على الاستقلال من خلال المشاركة الشخصية للرئيس مبارك في احتفالات الشعب الناميبي بإعلان الاستقلال . وقد ألقى الرئيس مبارك خطابا بوصفه رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية أكد فيه على كفاح الشعب الناميبي المرير حتى تحقق له الاستقلال مشيرا إلى دور الأمم المتحدة في هذا الصدد ، كما أكد الرئيس مبارك على ضرورة ألا يؤدي الوفاق الدولي إلى إحداث آثار سلبية على افريقيا وقضايا العمل الافريقي وعلى أهمية الحوار بين الجنوب والجنوب ، كما أعرب عن سعادته بحصول ناميبيا على استقلالها مؤكدا مساندة مصر ودعمها الكامل للشعب الناميبي خلال لقاءه بالرئيس الناميبي سام نجوما وأكد حرص مصر على مواصلة السعي لبناء ناميبيا المستقلة وتم خلال المحادثات مناقشة تفاصيل المساعدات المصرية المقدمة إلى ناميبيا حيث قدمت مصر نحو مليون دولار كمساعدات عاجلة لبناء الدولة الوليدة وتجدر الاشارة إلى أن مصر كانت أولى الدول التي افتتحت سفارة لها في ويندهوك .

جـ - مصر - وقضية التفرقة العنصرية في جنوب القارة :

بذلت الدبلوماسية المصرية جهودا مكثفة للقضاء على بقايا النظام العنصري في جنوب افريقيا حيث قامت بجهد دؤوب في إطار سياستها المناهضة للتفرقة العنصرية في جنوب القارة ، ويأتي في هذا الإطار جهود الدبلوماسية المصرية في الوساطة للافراج عن المناضل الافريقي نلسون مانديلا نائب رئيس منظمة المؤتمر الوطني الأفريقي والتي أسفرت ضمن عوامل أخرى عن قيام السلطات في جنوب افريقيا بإطلاق سراح مانديلا في فبراير .

ومن ناحية أخرى عقدت بالقاهرة في منتصف شهر فبراير اجتماعات « لجنة التنسيق لتحرير افريقيا » ، وأكد الرئيس مبارك بوصفه رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية لوزراء خارجية الوفود المشاركة في هذه المجموعة على أن مصر ستواصل سياستها الهادفة إلى تصفية التميز العنصري في جنوب القارة .

وفي شهر مارس وأثناء رحلته إلى ناميبيا لحضور احتفالها بالاستقلال ، اجتمع الرئيس مبارك برؤساء دول حكومات لجنة منظمة الوحدة الافريقية الخاصة بالجنوب الأفريقي والتي عقدت دورتها الرابعة في لوزاكا ، وأشار الرئيس مبارك في كلمته إلى التطورات الايجابية التي تجري في جنوب القارة وأهمها الافراج عن مانديلا ورفع الحظر عن نشاط حركات التحرير في جنوب افريقيا ووصفه بأنه « يعد بكل المعايير انتصارا لحقوق الانسان في كافة أنحاء العالم » . وناشد الرئيس في كلمته كل « القوى المناهضة للتفرقة العنصرية بضم وتوحيد صفوفها من أجل الانتصار على العنصرية » . وطالب بالابقاء على العقوبات المفروضة على حكومة بريتوريا العنصرية من قبل المجتمع الدولي حتى يتم القضاء على التفرقة العنصرية بها ، وحرص مبارك على أن يلتقي بالمناضل الأفريقي « مانديلا » خلال

وجوده فى ناميبيا ، كما استضافت مصر الزعيم المناضل فى شهر مايو حيث التقى بالرئيس مبارك ومنحته جامعة القاهرة الدكتوراه الفخرية تقديرا لدوره فى حركة التحرر الوطنى بافريقيا .

د ـ مصر وقضايا التنمية فى افريقيا :

أولت الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٩٠ عناية فائقة بمشكلة التنمية الافريقية وبصفة خاصة مشكلة الديون الافريقية من خلال الاتصالات التى تجرى مع الدول والمؤسسات المعنية وذلك فى ظل تزايد حجم المديونية الافريقية إلى ٢٤٠ مليار دولار مما يهدد بخنق جهود التنمية فى القارة ، وشاركت مصر فى اجتماعات لجنة الاتصال الافريقية المكونة من ١٢ دولة فى أعقاب مؤتمر القمة الافريقية الاستثنائى الذى عقد فى ديسمبر ١٩٨٧ لبحث الأزمة الاقتصادية فى افريقيا وقامت هذه اللجنة بالاتصال بالدول المعنية ، كما قامت مصر بعقد سلسلة من الندوات بهدف التعريف بخطورة المشكلة وآثارها السيئة ، وشاركت فى كافة اجتماعات الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز المعنية بالمشكلة .

وخلال عام ١٩٩٠ استقبلت القاهرة ، بتينو كراكسى ، المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة بشأن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية حيث بحث مع المسئولين المصريين الموضوعات المتصلة بالمديونية الافريقية وتأثيراتها على مسيرة التنمية فى القارة ، كما استقبلت السيد ، مالكوم فريزر ، رئيس مجموعة كبار الشخصيات التى شكلها السكرتير العام للأمم المتحدة لدراسة موضوع السلع والمواد الأولية وانخفاض اسعارها وما ترتب عليه من آثار على اقتصاديات الدول الافريقية .

وبوصفه رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية قام الرئيس مبارك بتوجيه رسائل إلى قادة الدول الصناعية السبع الكبرى خلال اجتماعهم فى هيوستن فى يوليو حيث طلب منهم توجيه أكبر قدر من الاهتمام إلى مشكلة الديون الافريقية التى تهدد بخنق جهود التنمية .. إلا أن هذه المجهودات لم تثمر نتائج ملموسة .

هـ ـ جهود الوساطة المصرية لحل المنازعات الافريقية :

سعت الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٩٠ إلى تحقيق المصالحة وحل المنازعات الافريقية بالطرق السلمية وكان أبرز هذه الجهود قيام مصر بالوساطة لاحتواء النزاع السنغالى الموريتانى والذى نشب فى مايو ١٩٨٩ ، وقام الرئيس بتبادل الرسائل مع رئيسى الدولتين وإرسال لجنة لتقصى الحقائق واجتمع بوزيرى خارجية البلدين فى إطار وساطته لحل النزاع .

وسعت مصر إلى ترتيب اجتماعات لوزراء خارجية وداخلية البلدين ، ورأست مصر اجتماعات اللجنة التى تم تشكيلها خلال القمة الافريقية الخامسة والعشرين لمعاونة الرئيس مبارك فى هذه المهمة ، وعلى الرغم من أن هذه الجهود المكثفة لم تستطع الوصول إلى حل للنزاع بصفة نهائية إلا أنها نجحت فى احتوائه والحيلولة دون تفاقمه .

وعلى صعيد آخر بذلت الدبلوماسية المصرية مساع متواصلة لانهاء النزاع بين ليبيا وتشاد خاصة فى ظل تحسن العلاقات المصرية ـ الليبية حيث بعث مبارك بعدة رسائل إلى رئيسى البلدين للتمهيد للقاء يجمع بينهما ، وقد رحبت مصر بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية . أما فى منطقة القرن الافريقى فقد حرصت مصر على تهدئة حدة التوتر فى هذه المنطقة التى تحظى بأهمية استراتيجية بالغة واستمرت الاتصالات بين مصر وقادة هذه الدول للعمل على تطويق المواجهات التى تدمر الطاقات الافريقية ونشير إلى رسائل الرئيس مبارك إلى رؤساء أوغندا وأثيوبيا لحثها على وقف دعمها لحركة التمرد فى جنوب السودان ، وقد أيدت مصر ضرورة تسوية المنازعات فى هذه المنطقة بالطرق السلمية وعلى أساس من احترام وسيادة ووحدة أراضى دول المنطقة .

وبذلت مصر جهودا مكثفة لعقد مؤتمر مائدة مستديرة فى القاهرة لجمع فصائل المعارضة الصومالية وممثلى الحكومة لتحقيق الوفاق الوطنى فى الصومال غير أن هذا المؤتمر لم ينعقد لتردى الأوضاع فى الصومال وعدم اقتناع بعض فصائل المعارضة الصومالية بحياد مصر خاصة فى ضوء الدعم المادى والمعنوى الذى تقدمه لنظام سياد برى الذى لا يلاقى قبولا لدى غالبية الشعب الصومالى .

و ـ مصر والتنسيق السياسى على المستوى الثنائى :

قامت الدبلوماسية المصرية بنشاط ملموس على مستوى التنسيق الثنائى مع الدول الافريقية على مدار عام ١٩٩٠ وخير دليل على هذه الزيارات المكثفة على المستويين الرئاسى والوزارى إضافة إلى اجتماعات عدد كبير من اللجان المشتركة مع الدول الافريقية فى مجالات مختلفة للعمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى . وسوف نشير بشىء من التفصيل فى هذا السياق إلى العلاقات المصرية ـ الاثيوبية للأهمية النسبية للتطورات الخاصة بها فى عام ١٩٩٠ .

وقد شهدت العلاقات الثنائية بين مصر وأثيوبيا مزيدا من

التنسيق السياسي ممثلا في الزيارات المتبادلة بين البلدين على أعلى المستويات وإن لم تخل من اختلاف وجهات النظر في بعض الأمور ولكن بصفة عامة تم دفع العمل المصري - الأثيوبي إلى الأمام مراحل متقدمة خلال عام ١٩٩٠ .

ففي أواخر يناير كانت زيارة وزير الخارجية الاثيوبي لمصر تدعيما للعلاقات الثنائية في كافة المجالات ، وقد نبعت أهميتها من تزامنها مع وجود أنباء تفيد بقيام أثيوبيا بتكليف مجموعة من الخبراء الاسرائيليين بوضع دراسات جدوى لإقامة سدود ومشروعات مائية على منابع النيل مما يؤثر على حجم وكمية المياه التي تصل إلى مصر ، وجاءت زيارة وزير الخارجية الأثيوبي لتؤكد عدم وجود علاقات أو مشروعات مشتركة بين أثيوبيا وإسرائيل على حد قوله ، كما تناولت المباحثات قضية أمن البحر الأحمر وجهود الوساطة المصرية لدى جبهة تحرير اريتريا للتوقف عن مهاجمة الحكومة الاثيوبية .

وأعلن السفير الاثيوبي بالقاهرة ترحيب بلاده واستعدادها للمشاركة في المؤتمر السادس لدول « مجموعة الاندوجو » بأديس أبابا مؤكدا أن بلاده توافق على عقد هذا المؤتمر الذي دعت إليه مصر للاتفاق حول كيفية استغلال مياه النيل الأزرق ، ويعد هذا تحولا هاما في موقف أثيوبيا تجاه منظمة الاندوجو حيث كانت ترفض دائما حضور مثل هذه الاجتماعات مما عكس ما تتعرض له اثيوبيا من تحديات داخلية وبالذات التحدي الذي تمثله جبهة تحرير اريتريا ، ورغبتها أي أثيوبيا في تحسين علاقاتها مع مصر والدول العربية للضغط على الجبهة لقبول التفاوض مع الحكومة . وفي شهر فبراير عقد المؤتمر السادس لمجموعة الاندوجو في أديس أبابا ويعكس انعقاد المؤتمر على أرض أثيوبيا نجاح الدبلوماسية المصرية في جذب أثيوبيا للتجمع الافريقي ومثل هذا المؤتمر نقطة انطلاق لمرحلة من التعاون الاقليمي بين دول حوض النيل يمكن أن تسمى « مرحلة التحقيق الفعلي للتعاون بين هذه الدول » .

كما شاركت مصر في ندوة « المياه في أفريقيا » التي عقدت بالقاهرة خلال شهر يونيه حيث صدر عنها إعلان القاهرة للمياه الذي أكد على ضرورة مواصلة الحوار نحو فهم أفضل لمشاكل المياه في أفريقيا .

وكان لقاء الرئيس مبارك مع الرئيس الأثيوبي منجستو هيلا ماريام ، على هامش اجتماعات القمة الافريقية السادسة والعشرين تتويجا للجهود الدبلوماسية التي بذلها الجانبان ، وأكد الرئيس مبارك حرص مصر التام على المحافظة على وحدة الأراضي الاثيوبية واستتباب السلام في ربوعها في ضوء التيارات الانفصالية التي تواجه الحكومة الاثيوبية .

وجاءت زيارة الرئيس الاثيوبي لمصر في أواخر شهر اكتوبر وما صدر عنها من بيان يؤكد اتفاق الجانبان المصري والاثيوبي على ضرورة تسوية المنازعات في المنطقة بالطرق السلمية على أساس احترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة على توسيع نطاق التعاون في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وأكدت هذه الزيارة حرص كل من البلدين على تطوير العلاقات إلى الأفضل .

وشهدت العلاقات المصرية بعض التوتر في أعقاب ما نشرته صحيفة « الجيروزاليم بوست » الاسرائيلية حول حديث الرئيس الاثيوبي الذي ذكر فيه أن العرب عدو مشترك لاثيوبيا واسرائيل ، وأن كلاً من مصر والسودان تدرك أن امدادات المياه القادمة من اثيوبيا هي الأساس الوحيد لتنمية هذه البلاد ومن ثم تريد أن تجعل اثيوبيا ضعيفة وتقف في طريق تقدمها . وقد نفى السفير الاثيوبي خلال لقائه بالرئيس مبارك ما جاء بالصحيفة وأكد أنه تعرض للتحريف المقصود ، ونفى أيضا أن تكون اسرائيل قد حلت محل الاتحاد السوفيتي كحليف لاثيوبيا .

ونخلص من العرض السابق أن العلاقات المصرية الافريقية بوجه عام قد شهدت استمرار الحركة والنشاط من جانب الدبلوماسية المصرية التي تعتبر افريقيا أحد أهم ميادين العمل المصري وتولي أهمية قصوى للتفاعل مع بلدان القارة ومد جسور الثقة بين بلدانها وقيادة القارة إلى طريق التنمية بمفهومها الشامل بما يقيل افريقيا من عثرتها ويؤدي في نهاية المطاف الى الارتفاع بالمستوى المادي والحضاري لشعوبها . ويرتبط بذلك افتتاح جامعة سنجور الدولية في الاسكندرية وهي التي قصد من انشائها خدمة قضية التنمية في القارة الافريقية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في مختلف انحاء القارة وعدم إهدار هذه الطاقات واستثمارها فيما يرفع من شأن افريقيا ويعزز خطواتها التنموية .

٤ - مصر - العالم الثالث :

في الحديث عن السياسة المصرية إزاء العالم الثالث تبقى الاشارة إلى قضايا أربعة رئيسية الأولى هي علاقة مصر بآسيا والثانية تتعلق بسياسة مصر تجاه العالم الاسلامي والثالث تتناول السياسة المصرية تجاه حركة عدم الانحياز والرابعة تتعلق بالسياسة المصرية تجاه أمريكا اللاتينية .

أ - مصر وآسيا :

شهد عام ١٩٩٠ استمرارا لمستوى معين من الاهتمام

المصرى بالعلاقات مع دول القارة الآسيوية وهو مستوى يمكن الجدل حول ما إذا كان يتناسب والأهمية المتزايدة لقوى أسيوية رئيسية فى الشئون الدولية . ويتضح ذلك من حجم التفاعلات والاتصالات والزيارات المتبادلة بين مصر ودول آسيا ، ففى شهر مايو قام الرئيس مبارك بزيارة للصين مما عكس اهتمام مصر بالصين لما لها من ثقل بشرى وحضارى كبيرين .. وقد أظهرت زيارة مبارك للصين اتساع وعمق نطاق التعاون بين البلدين والذى شهد نموا مطردا منذ الخمسينات وحتى الآن وقد تبدى ذلك من خلال بروتوكلات التعاون الثنائى الذى غطى معظم المجالات الاقتصادية والصناعية والزراعية والعسكرية والثقافية بالإضافة إلى التعاون فى مجال التكنولوجيا خاصة وأن التكنولوجيا الصينية تلائم البيئة المصرية ، وقد تركزت المباحثات المصرية الصينية على العلاقات الثنائية خاصة التعاون وزيادة حجم التبادل التجارى وإبراز تأييد الصين للقضية الفلسطينية ومبادرة مبارك لنزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط . وأسفرت المباحثات المصرية ـ الصينية عن نتائج هامة أبرزها الاتفاق على زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين خاصة بعد انخفاض فى السنوات الأخيرة نتيجة للعمل بنظام التعامل بالعملات الحرة وذلك عن طريق منح تسهيلات للموردين فى البلدين . وقد وافقت الصين على تخفيف أعباء الديون المصرية وتقديم عدة تسهيلات فى السداد حيث وافقت على تأجيل سداد القرض الصينى لمصر إلى يناير عام ١٩٩٣ .

وفى أوائل أغسطس قام د . بطرس غالى بزيارة إلى ماليزيا لحضور اجتماعات لجنة الـ ١٥ والتى عقدت اجتماعاتها فى كوالالمبور والتى تهدف أساسا إلى دفع التعاون والحاور بين الجنوب والجنوب والتى تتكون من ١٥ دولة من دول العالم الثالث بهدف وضع برنامج عمل للتعاون بين دول الجنوب بحيث يتم عرضه على كافة الدول النامية لاعتماده وإقراره وتتولى هذه المجموعة مراجعة الموقف الاقتصادى العالمى واقتراح الاستراتيجية المناسبة لمواجهة التحديات القائمة والمتجددة .

وفى جولته الآسيوية قام الرئيس مبارك بزيارة إلى كوريا الشمالية وكانت هذه الزيارة انعكاسا للعلاقات الوثيقة التى تربط مصر بكوريا الشمالية والتى تجلت رموزها مؤخرا فى إنشاء كوريا الشمالية لعدة مشروعات فى مصر لعل أبرزها بانوراما حرب أكتوبر وتقديمها هدية لمصر .

وقد أسفرت زيارة مبارك عن عدة نتائج لعل أهمها موافقة كوريا الشمالية على تأجيل سداد الديون المصرية وفقا لشروط ميسرة مساهمة فى تخفيف وحل المشكلة الاقتصادية فى مصر خاصة وأن بعض الديون العسكرية قد حان موعد سدادها ، وتأييدها لمبادرة مبارك بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، كما طالبت الدولتان فى البيان المشترك الصادر عن الزيارة بمشاركة دول العالم الثالث فى صياغة النظام الدولى الجديد .

ب ـ مصر والعالم الاسلامى :

شهد عام ١٩٩٠ طفرة فى علاقات مصر بالعالم الاسلامى متمثلا فى منظمة المؤتمر الاسلامى وتجلى ذلك فى استضافة مصر للدورة التاسعة عشرة لوزراء خارجية المنظمة خلال الفترة من ٣١ يوليو حتى ٥ أغسطس تحت شعار « السلام والتكامل والتنمية » ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى تستضيف فيها مصر هذه الدورة منذ تعليق عضوية مصر فى المنظمة بعد إبرامها معاهدة السلام مع اسرائيل ، كما صادف انعقادها مرور عشرين عاما على قيام منظمة المؤتمر الاسلامى ، ولعل أهم إنجازات الدورة كان هو « اعلان القاهرة » الذى صدر بشأن حقوق الانسان المسلم تتويجا للمداولات الخاصة بإعداده داخل المنظمة طيلة ١٤ عاما . غير أن هذا المؤتمر تعرض لنكسة كبرى أثناء انعقاده من جراء قيام العراق بغزو الكويت مما أدى إلى التقليل من نجاح هذه الدورة .

كما شاركت مصر فى اجتماع مكتب تنسيق وزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامى حيث رأس الدكتور بطرس غالى الاجتماع الذى عقد فى نيويورك فى مطلع شهر اكتوبر على هامش اجتماعات الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

جـ ـ مصر وحركة عدم الانحياز :

مثل التفاعل المصرى مع حركة عدم الانحياز مجالا محدودا خلال عام ١٩٩٠ خاصة فى ضوء انحسار أهمية الحركة بعد التقارب بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وانهيار المعسكر الشرقى ، وقد حاولت الدبلوماسية المصرية تنشيط الحركة وإعطائها دفعة من خلال التركيز على القضايا الاقتصادية التى تشغل العالم الثالث حتى تكون لها الأولوية على القضايا السياسية .

وفى هذا الصدد قامت مصر بجهود كبيرة تمثل أهمها فى حضور مصر الاجتماع التنسيقى لوزراء خارجية حركة عدم الانحياز بنيويورك فى شهر اكتوبر حيث ألقى د . بطرس غالى كلمة أكد فيها على أهمية استجابة الحركة للمتغيرات الدولية الراهنة وتكييف مبادئها مع مناخ الوفاق الجديد ، كما دعا إلى ضرورة دعم وترسيخ دور الحركة فى دفع حوار ايجابى بين الشمال والجنوب وتهيئة التعاون بين الجنوب والجنوب .

كما أجرت مصر اتصالات مكثفة بين مصر وغانا للتحضير للمؤتمر الوزارى لحركة عدم الانحياز المقرر عقده فى أكرا وذلك من خلال إعادة رسم دورها حتى تتفق مع التغيرات التى طرأت فى النظام الدولى .

د ـ مصر وأمريكا اللاتينية :

عملت الدبلوماسية المصرية على تطوير امكانيات دفع العلاقات المصرية مع دول أمريكا اللاتينية حول مشكلة المديونية الخارجية التى تعانى منها جميع دول العالم الثالث ، فقد شهد عام ١٩٩٠ عددا من الزيارات الهامة التى قام بها بعض المسئولين فى أمريكا اللاتينية وأهمها زيارة وزير خارجية شيلى للقاهرة فى شهر مايو . والتى تلتها زيارة وزير خارجية أورجواى فى شهر يونيو ثم زيارة وزير خارجية كولومبيا فى شهر يوليو ثم زيارة وزير خارجية الأرجنتين فى شهر سبتمبر وأخيراً زيارة رئيس البرلمان الارجنتينى فى شهر نوفمبر ، كما التقى د . بطرس غالى على هامش اجتماعات قمة كوالالمبور لمجموعة دول الـ ١٥ مع العديد من ممثلى رؤساء وحكومات عدد من دول أمريكا اللاتينية للتشاور والتعاون بين الجنوب والجنوب .

هـ ـ مصر وأوروبا :

واصلت الدبلوماسية المصرية تحركها على الصعيد الأوروبى خاصة مع دول المجموعة الأوروبية وذلك من منطلقين أحدهما سياسى ويتضمن الدور الذى يمكن أن تلعبه دول الجماعة الأوروبية كعنصر موازن للدور الأمريكى وذلك من أجل دفع الجهود السلمية فى الشرق الأوسط والمنطلق الثانى اقتصادى ويمثل أهمية قصوى بالنسبة لمصر ويتضمن الحصول على منح وقروض من جانب دول الجماعة الأوروبية بالاضافة إلى الحاجة إلى ضغوط هذه الدول على مؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير لإبداء مزيد من المرونة وتفهم الأوضاع الداخلية فى مصر .

وبالنسبة للمنطلق السياسى فإن مصر أيدت الورقة التى تقدم بها المفوض العام لشئون منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط بالسوق المشتركة والتى تقدم رؤية شاملة للسياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية ، وفى إطار هذه الرؤية التى تقوم على التعاون بين شمال وجنوب البحر المتوسط استجابت مصر لمبادرة كل من اسبانيا وايطاليا الخاصة بالدعوة إلى عقد مؤتمر للأمن والتعاون بين دول البحر المتوسط حيث استضافت القاهرة الاجتماع التمهيدى لهذا المؤتمر الذى عقد على مستوى كبار المسئولين فى الفترة من ٢ : ٣ ديسمبر ١٩٩٠ وشارك فى هذا الاجتماع ممثلون من مصر واسبانيا وايطاليا وفرنسا والبرتغال والجزائر ويوغوسلافيا ومالطا .

وقد دارت المناقشات حول أهمية ترسيخ المبادىء الأساسية لعقد مؤتمر للأمن والتعاون فى البحر المتوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، وقد أكد الاجتماع على أهمية التعاون الاقتصادى بين دول البحر المتوسط فى إطار مؤسسى جديد ، كما رحبت مصر بالبيان الصادر عن قمة دبلن لدول الجماعة فيما يتعلق بمسيرة السلام فى الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ، ومن ناحية أخرى قام وفد الترويكا الأوروبية والذى يضم وزراء خارجية ايطاليا وايرلندا ولكسمبورج بزيارة مصر فى أغسطس وذلك فى إطار جهود الجماعة الأوروبية لدفع الجهود السلمية فى المنطقة . وفى نهاية العام شاركت مصر فى الاجتماع الوزارى للحوار العربى ـ الأوروبى فى باريس حيث أكدت على أهمية تنشيط الحوار بغض النظر عن التطورات الأخيرة التى ترتبت على غزو العراق للكويت .

وعلى الجانب الاقتصادى حظيت العلاقات الاقتصادية بأهمية محورية فى العلاقات بين مصر ودول الجماعة الأوروبية ، فقد استقبلت القاهرة فى منتصف مارس المفوض الأوروبى لمنطقة البحر المتوسط فى الجماعة الأوروبية حيث بحث مع المسئولين فى مصر سبل التعاون الاقتصادى والتجارى مع أوروبا ١٩٩٢ ، وقد وعد المفوض الأوروبى بدعم موقف مصر فى اتصالاتها مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ووعد بتقديم مساعدات إضافية فى إطار البرنامج الغذائى تصل إلى ٦٦ مليون دولار ، وفى شهر سبتمبر قامت وزيرة شئون أوروبا ١٩٩٢ بالجماعة الأوروبية بزيارة مصر حيث بحثت العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الجماعة الأوروبية .

وفى شهر ديسمبر قام وزير الخارجية المصرى بزيارة بروكسل للمشاركة فى اجتماعات الدورة السادسة لمجلس التعاون بين مصر والجماعة الأوروبية والتى شارك فيها وزراء خارجية دول الجماعة الأوروبية بالاضافة إلى رئيس اللجنة الأوروبية ، وقد تصدرت العلاقات الاقتصادية بين مصر والجماعة الأوروبية قائمة المباحثات وتم الاتفاق على تنفيذ البروتوكول المالى الثالث كما أكدت دول الجماعة على أهمية دعم الاقتصاد المصرى .

وعلى صعيد العلاقات بين مصر ودول شرق أوروبا يلاحظ أن هذه العلاقات قد تراجعت خاصة على المستوى الاقتصادى حيث حدث توقف مؤقت فى التبادل التجارى نتيجة للتطورات الجذرية التى تشهدها أوروبا الشرقية وقد

عكفت الدبلوماسية المصرية طيلة عام ١٩٩٠ على بلورة توجهات سياسية واقتصادية جديدة بحيث تتلاءم مع التطورات التى تحدث بها .

ويمكن القول أن عام ١٩٩٠ شهد انخفاضا ملموسا فى حجم التبادل التجارى بين مصر ودول شرق أوروبا التى طالبت بتعديل صيغة التبادل التجارى مع مصر بحيث تتم بالعملات الحرة بدلا من نظام الصفقات المتكافئة التى تعتمد على تبادل السلع ، ونتيجة لذلك انهار نظام الصفقات المتكافئة ولم تتمكن دول شرق أوروبا خاصة المجر وبولندا ورومانيا ويوغوسلافيا من تنفيذ التزاماتها حيث طلبت إجراء محادثات تجارية جديدة مع مصر وأن يكون البروتوكول التجارى الموقع بين مصر والاتحاد السوفيتى نموذجا يحتذى به فى هذا الصدد .

ومن ثم يمكن القول أن مصر لابد أن تعيد مراجعة مجمل سياساتها تجاه أوروبا الشرقية بما يعيد إلى هذه العلاقات سابق قوتها على أن تقوم على تبادل المصالح وتبدو أهمية هذه المسألة من حقيقة أن العلاقات الاقتصادية مع شرق أوروبا تمثل نسبة كبيرة من حجم التجارة الخارجية المصرية .

ومن هذا العرض يتضح لنا استمرار محدودية العائد من التفاعلات المصرية الأوروبية خاصة على الصعيد السياسى ، فقد استمر التحرك الأوروبى لحل أزمة الشرق الأوسط خلال عام ١٩٩٠ لا يخرج عن إطار التصريحات والبيانات حول القضية الفلسطينية وضرورة حلها ولم تتطور إلى عمل ملموس فى هذا الاتجاه .

٦ ـ مصر والقوتان العظميان :

شهد عام ١٩٩٠ استمرارا لخط السياسة الخارجية المصرية الذى يهدف إلى ادخال مزيد من التوازن فى علاقة مصر بالقوتين العظميين وإن كان هذا المفهوم قد فقد بعدا رئيسيا من أبعاده بالتطورات التى طرأت على العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية فى الآونة الأخيرة .

أ ـ مصر والولايات المتحدة :

لم يشهد عام ١٩٩٠ ما يعكر صفو العلاقات المصرية الامريكية على نحو يمس جوهر هذه العلاقات بل على العكس تشير الاتصالات المصرية الأمريكية المكثفة إلى وجود تنسيق عالى المستوى فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ويمكن لنا تصنيف أهم القضايا التى دارت حولها العلاقات المصرية الأمريكية خلال عام ١٩٩٠ إلى قضايا اقتصادية وأخرى عسكرية .

(١) القضايا الاقتصادية :

أدت الظروف الاقتصادية التى تمر بها مصر إلى بروز القضايا الاقتصادية إلى مكان الصدارة فى العلاقات المصرية الأمريكية خاصة مع العلم بأن مصر تحتل الدولة الثانية التى تتلقى مساعدات من الولايات المتحدة بعد إسرائيل . وقد شهد عام ١٩٩٠ اتصالات مكثفة فيما يتعلق بقضية المديونية وخاصة الديون العسكرية ، وإلغاء قرار الكونجرس بتجميد المعونات النقدية المقدمة لمصر فضلا عن القضايا الأخرى مثل إقناع الولايات المتحدة بالضغط على صندوق النقد الدولي لبدء جولة جديدة من المفاوضات مع مصر .. وضمان استمرار المساعدات الأمريكية إلى مصر عند مستواها الحالى وذلك بعد أن ظهر داخل الكونجرس لتخفيض حجم هذه المساعدات بالاضافة إلى محاولة تشجيع الاستثمارات الأمريكية فى مصر .

وفى شهر يناير قام وفد مصرى رفيع المستوى برئاسة وزير الخارجية بزيارة للولايات المتحدة ، وكانت القضايا الاقتصادية على رأس جدول أعمال الوفد ومباحثاته مع المسئولين الأمريكيين وقد طالب الوفد خلال زيارته بتثبيت حجم المساعدات الأمريكية بعد ظهور اتجاه لتخفيضها ، وإقناع الولايات المتحدة والادارة الأمريكية بالتدخل لإلغاء قرار الكونجرس لتجميد المعونات الأمريكية النقدية والتى يبلغ حجمها ١١٥ مليون دولار وذلك بعد عجز مصر عن سداد أقساط ديونها . فضلا عن اقناع الادارة الأمريكية بالضغط على صندوق النقد الدولى بتخفيض شروطه لبدء جولة جديدة من المفاوضات مع مصر ، ولم تسفر هذه الزيارة عن نتائج ملموسة فقد رفضت الولايات المتحدة طلب مصر بإلغاء قرار الكونجرس بتجميد المساعدات النقدية . وفى نهاية شهر يناير تم التوقيع على اتفاقية بيع السلع الزراعية لعام ١٩٩٠ والتى بلغت قيمتها ١٥٣ مليون دولار تسدد خلال ٣٠ سنة بفائدة ٣٪ .

وفى شهر فبراير أجرت مصر اتصالات مكثفة من خلال السفير المصرى بواشنطن عقب مطالبة أحد أعضاء الكونجرس بتخفيض ٥٪ من المساعدات المقدمة لعدة دول من بينها مصر لتقديمها إلى دول أوروبا الشرقية ، وقد دارت اتصالات السفير المصرى من أجل إقناع الولايات المتحدة باستحالة تطبيق هذا المبدأ على جميع الدول نظرا لاختلاف عدد السكان وحجم الدولة ونصيب الفرد من المساعدات فى كل الدول .

وفى أوائل شهر يونيه قام رئيس هيئة التنمية الأمريكية بزيارة لمصر أعلن خلالها أن الادارة الأمريكية قررت الافراج عن ١١٥ مليون دولار من المعونة النقدية المجمدة كما صرح بأن المعونة الذى يصل إلى ٢,٢ مليار دولار

سيظل كما هو دون تخفيض .

وفى منتصف أغسطس تم التوقيع على خمس منح توفر بمقتضاها الولايات المتحدة مبلغ ٢٧٨ مليون دولار لتطوير مشروعات الصرف الصحي ونظم الرى ، وفى نهاية الشهر نفسه قدمت الولايات المتحدة ٥٠ مليون دولار كمساعدات غذائية لمصر .

وفى أوائل شهر سبتمبر وافقت الادارة الأمريكية على الافراج عن ١٦٣ مليون دولار كانت مجمدة من قبل كما قام وفد مصر برئاسة مساعد رئيس الجمهورية بإجراء مباحثات اقتصادية مع الادارة الأمريكية وتم التوقيع خلال شهر أكتوبر على ٤ اتفاقيات تحصل مصر بمقتضاها على منحة قدرها ٧٦ مليون دولار .

(٢) القضايا العسكرية :

تركزت العلاقات المصرية الأمريكية فى جانبها العسكرى على استمرار التعاون العسكرى فى إطار المعونات العسكرية وتوريد الأسلحة إلى مصر وتضمنت هذه العلاقات إلغاء الديون العسكرية الواجبة على مصر .

ففى شهر يناير قام وكيل وزارة الدفاع الأمريكي بزيارة لمصر التقى خلالها بوزير الدفاع المصرى لبحث التعاون العسكرى بين البلدين ، وفى الشهر نفسه قام رئيس أركان القوات البرية بالجيش الأمريكي بزيارة لمصر لبحث الترتيبات النهائية الخاصة بإنتاج أول دبابة بمصر من طراز (M1A1) والتى سيبدأ إنتاجها فى يوليو ١٩٩٢ ، وفى نهاية ذات الشهر أعلنت الادارة الأمريكية عن بيع صفقة صواريخ وأسلحة هجومية وطائرات هليكوبتر من طراز اباتشى الهجومية وتبلغ قيمة الصفقة ٤٨٨ مليون دولار .

وفى شهر فبراير أعلنت الولايات المتحدة أن مصر ستحصل على ٧٠٠ دبابة من طراز (M60A) من الدبابات التى تحتفظ بها فى أوروبا والتى تم الاتفاق على إزالتها وأن مصر لن تتحمل سوى تكاليف شحنها مقابل استغناء مصر عن عدد مماثل من دبابات سوفيتية قديمة وقد بدأت هذه الدبابات فى الوصول إلى مصر من شهر ابريل .

وفى أوائل شهر مايو قام وفد من كلية الحرب الأمريكية بزيارة القاهرة لبحث مبادرة مبارك بإعلان منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بالاضافة إلى دعم التعاون فى مجال التدريب .

وفى شهر يوليو قام الفريق صفى الدين أبو شناف رئيس أركان الجيش المصرى بزيارة للولايات المتحدة رأس وفد مصر فى اجتماعات اللجنة المصرية ـ الأمريكية العسكرية المشتركة وتناولت المباحثات :

- مشكلة الديون العسكرية التى تطالب مصر بإلغائها منذ عام ١٩٨٣ .
- بحث طلبات مصر العسكرية التى تشمل صواريخ ، هوك ، والباتريوت ومواعيد وصول الدفعة الجديدة من طائرات (ف ـ ١٦) وصفقة طائرات الهليكوبتر من طراز (الاباتشى) وبعض القطع البحرية الصغيرة .
- مطالبة مصر بعدم تطبيق قانون ، بروك ، الذى يقضى بوقف المساعدات فى حالة التوقف عن سداد أقساط الديون أسوة بما تم مع كولومبيا والاكوادور .
- استمرار الدعم العسكرى لمصر كما هو بدون تخفيض .
- بحث الترتيبات الخاصة بالتصنيع المشترك للدبابة (إم إيه ١) والصناعات المعاونة وإنتاج أول عربة قتال رئيسية تسير على جنازير .

وقد استجابت الادارة الأمريكية لبعض المطالب دون غيرها ، وبقيت مشكلة الديون العسكرية دون حل ، وفى شهر سبتمبر حدث تطور بالغ الأهمية فى الجانب العسكرى من العلاقات المصرية ـ الأمريكية عقب إعلان المتحدث باسم البيت الأبيض أن الرئيس بوش قرر بعد مشاورات مع الكونجرس أن تعفى مصر اعفاءً كاملاً لكل الديون العسكرية المستحقة وذلك للتخفيف من الأعباء المالية لمصر مع بقاء الديون غير العسكرية وذلك تقديرا للدور الاستراتيجى الفريد الذى تقوم به مصر كعنصر للتوازن والاستقرار فى المنطقة . وقد كان ذلك مطلب رئيسى لمصر منذ عام ١٩٨٣ حيث أن الخلفيات القديمة وظروف هذا القرض كان تشير إلى أن هذا الاعفاء كان متوقعا من الادارة الأمريكية خاصة مع تزامنه مع الظروف الدولية والاقليمية التى أعقبت غزو العراق للكويت .

وفى سبتمبر أيضا قام وفد مصرى برئاسة السيد/ محمد عبد الحليم أبو غزالة بزيارة للولايات المتحدة ، واستطاع هذا الوفد تغيير التعديل الذى تقدم به بعض أعضاء الكونجرس فى مشروع المعونة الخارجية والذى كان يقضى باستبعاد بعض الدول الصديقة غير الحليفة (ومنها مصر) من برنامج فائض الأسلحة الذى يتم الاستغناء عنها من أوروبا ، واستطاع الوفد الابقاء على تلقى مصر لهذه الأسلحة ، وفى أواخر شهر أكتوبر وافق الكونجرس على مشروع قرار اعفاء مصر من ديونها العسكرية مع إدخال تعديلات على النص الأصلى كما يلى :

* توقف مصر عن دفع أقساط الديون من اكتوبر وحتى ٣/٣١ .
* الالغاء الفورى لـ ٩٠٪ من أصل الديون وفوائدها .
* يوجه الرئيس الأمريكي الدعوة لعقد مؤتمر دولى فى

أسرع وقت لحث الدول الدائنة على اتخاذ قرار جماعي مماثل .

* يصدر الرئيس الأمريكي قرارا بإلغاء المتبقي من الديون (١٠٪) قبل نهاية شهر مارس .

وفي شهر ديسمبر أصدر الرئيس الأمريكي قرارا بإلغاء المبلغ المتبقي من الديون وهو (١٠٪) .

ب ـ مصر والاتحاد السوفيتي :

شهد عام ١٩٩٠ استمرارا للتطور الايجابي المطرد في العلاقات المصرية ـ السوفيتية في شتى مجالاتها وعلى كافة المستويات ، ولقد تم تتويج هذا التطور بالزيارة الهامة التي قام بها الرئيس مبارك لموسكو في أول زيارة رئيس مصري للاتحاد السوفيتي منذ ١٨ عاما بالاضافة إلى تزايد معدلات التبادل التجاري بشكل مطرد كما تم تبادل الزيارات بين الجانبين دلالة على عمق الروابط بين البلدين .

ففي شهر يناير وافق الاتحاد السوفيتي على منح قطاع الكهرباء والطاقة قرضا ميسرا قيمته ١٣٠ مليون جنيه لاستكمال مجمع محطة توليد الكهرباء بعيون موسى على أن يقوم الاتحاد السوفيتي بتدبير بقية التمويل من قروض أوروبية بضمان سوفيتي وهو نظام يعمل به الاتحاد السوفيتي لأول مرة .

وفي شهر فبراير بعث الرئيس مبارك برسالة إلى الرئيس جورباتشوف حول خطورة توطين اليهود السوفييت في الأراضي المحتلة وضرورة قيام الاتحاد السوفيتي بنشر وإعداد برامج توعية للمهاجرين لعدم التوطين في الأراضي المحتلة والخطط المحتملة والممكنة لوقف هذه الهجرة .

وفي رده على رسالة مبارك السابقة أشار جورباتشوف إلى رفض الاتحاد السوفيتي لتوطين اليهود السوفييت في الأراضي المحتلة وأوضح أن موسكو تقوم بجهود في الأمم المتحدة لإصدار قرار من مجلس الأمن يقضي بإنشاء جهاز دولي لمراقبة هذه العملية ومنع اسرائيل من توطينهم في الأراضي المحتلة .

وفي منتصف مايو قام الرئيس مبارك بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتي في أول قمة مصرية سوفيتية منذ ١٨ عاما وتركزت هذه المباحثات بين الزعيمين على ثلاث قضايا :

ـ هجرة اليهود السوفييت للأراضي المحتلة .

ـ مبادرة مبارك بإزالة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط .

ـ العلاقات الثنائية وسبل دعمها في كافة المجالات .

وقد تمخضت زيارة مبارك للاتحاد السوفيتي عن نتائج هامة في المجالين السياسي والاقتصادي على حد سواء . فعلى الصعيد السياسي ، أعرب الاتحاد السوفيتي عن تأييده لمبادرة مبارك التي تقضي بإزالة أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط والتفاهم على أهمية إنشاء آلية تتبع الأمم المتحدة لوضع مبادرة مبارك موضع التنفيذ .

كما أسفرت الزيارة عن إدانة الاتحاد السوفيتي لعملية توطين اليهود السوفييت في الأراضي المحتلة حيث أعلن الرئيس جورباتشوف أن « دفع اليهود السوفييت إلى اسرائيل وتوطينهم في الأراضي المحتلة يعتبر تلاعبا بمصائر الفلسطينيين وعملا غير أخلاقي واعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني » وذلك لأول مرة منذ بدء هجرة اليهود السوفييت .. كما تعهد الاتحاد السوفيتي بالعمل من خلال مجلس الأمن على إنشاء جهاز يقوم بمراقبة عملية الهجرة والتوطين . كما تعهد ببحث هذا الموضوع مع الولايات المتحدة والضغط على واشنطن حتى تفتح أبوابها أمام اليهود السوفييت للتوطن بها . كما أكد الاعلان المشترك الصادر عن القمة المصرية ـ السوفيتية عقب انتهاء الزيارة على أن هجرة اليهود السوفييت يجب ألا تتم على حساب حقوق الشعب الفلسطيني .

أما على الجانب الاقتصادي .. فقد تم التوقيع على برنامج تعاون مع الاتحاد السوفيتي طويل الأجل يستمر حتى عام ٢٠٠٠ ينظم التعاون بين البلدين في كافة المجالات خاصة الاقتصادية والصناعية والتجارية والتكنولوجية منها :

* اعادة تحديث مصنع الحديد والصلب وتوسيع مصنع حلوان لفحم الكوك والكيماويات .

* تحديث مصنع التبين للحراريات وتجديده .

* تحديث مصنع الألمنيوم .

* انشاء مصنع للحديد والصلب على ساحل البحر الأحمر .

* بناء محطة عيون موسى للكهرباء .

* المساعدة في مشروع أبو طرطور لاستخراج الفوسفات .

كما تم التوقيع على اتفاقيات للتعاون التجاري متوسطة الأجل تقضي بزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ليصل إلى مليار جنيه استرليني عام ١٩٩٥ .

كما تم الاتفاق بين البلدين على إعادة حساب الديون على أسس جديدة هبطت بقيمة الديون التي كانت تبلغ ٢ مليار و ٢٠٠ مليون روبل أي ٦٧٠ مليون جنيه مصري يتم سدادها بعد ٦ سنوات وبأقساط سنوية قيمتها ٣٤ مليون جنيه مصري بدون فوائد وتكون في شكل سلع مصرية غير تقليدية .

ثانيا : السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج

مثلت أزمة الخليج دون شك تحديا أساسيا للسياسة المصرية - كما كان الحال بالنسبة لقوى اقليمية وعالمية كثيرة - على النحو الذى جعلها - أى أزمة الخليج - بؤرة حقيقية للسياسة المصرية فى معظم النصف الثانى من عام ١٩٩٠ ، وتحديدا منذ النصف الثانى من شهر يوليو فى ذلك العالم .

ويلاحظ أننا نستخدم في هذا التحليل مصطلح أزمة الخليج لوصف الأحداث التى بدأت بالهجوم العراقى الدبلوماسى على السياسة البترولية لدولتى الكويت والامارات فى مذكرة طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقى إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية فى ١٦ يوليو ١٩٩٠ ، وما تلاها من تصعيد اعلامى لهذا الهجوم فى خطاب الرئيس العراقى صدام حسين فى اليوم التالى مباشرة ، بمافى ذلك التهديد ولو عبر المباشر للدولتين بإقدام العراق على ، فعل مؤثر ، يعيد الأمور إلى نصابها إن أخفق فى الحصول على ما اعتبره حقوقه بالوسائل التى اتبعها حتى ذلك الحين ، ثم كافة التطورات التى انتهت بالغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وكافة ما ترتب عليه من ردود أفعال حتى نهاية العام .

ومع تسليمنا بأن التطورات السابقة لا تدخل جميعها بالضرورة فى نطاق المفهوم الدقيق لمصطلح ، الأزمة الدولية ، ، إلا أننا فضلنا استخدام التسمية التى شاعت على أية حال ، علاوة على أن الجدل حول مدى انطباق المفهوم على الأحداث الواقعية ، لا شك أنه أقل حدة بكثير فى الفترة التى يغطيها هذا التقرير والتى لا تتضمن نشوب الأعمال الحربية على نطاق واسع فى ١٧ يناير ١٩٩١ .

وسوف يغطى التحليل التالى للسياسة المصرية تجاه أزمة الخليج نقاطا أربع ، تتعلق الأولى منها بالمصالح المصرية المتضمنة فى الأزمة ، وثانيها بمحاولة التسوية السلمية للأزمة ، والثالثة بالسياسة المصرية بعد الغزو ، والرابعة بموقف الرأى العام والقوى السياسية .

١ - المصالح المصرية وأزمة الخليج :

لسنا فى حاجة إلى التذكير بأن التحليل المتضمن فى هذا التقرير بصفة عامة ، ومنه هذا الجزء الخاص بالسياسة الخارجية ينتمى إلى النهج الواقعى الذى لا يتوقف كثيرا عند المثاليات والمبادىء وإنما ينصرف أساسا إلى الحقائق الملموسة على أرض الواقع ، وليس فى هذا إنكارا لوجود تلك المثاليات والمبادىء أو تحقيرا من شأنها ، وإنما لأنها استخدمت دائما - بما فى ذلك إبان أزمة الخليج - من جميع الأطراف وفى معظم الأحيان ببراعة متساوية ، فضلا عن أن التحقق منها يخرج عادة عن دائرة العلم ، ولهذا يكون من المفيد عادة من التحليل السياسى العلمى أن ينصرف المرء مباشرة إلى الدوافع الواقعية لسلوك القيادات والنخب التى توجه حركة الدول فى هذا الاتجاه أو ذاك ، وسوف يكون للمواقف ، المبدئية ، إذا جاز التعبير مكانها فى هذا التحليل على أية حال .

وقد هددت أزمة الخليج بالتحديد السابق لها مصالح مصرية حيوية على كافة المستويات الاقليمية والعالمية والمحلية . وعلى الرغم من أن درجة التهديد قد تطورت بتطورات الأزمة فبلغت أوجها بالغزو العراقى للكويت إلا أننا نفضل النظرة المتكاملة لما مثلته الأزمة من تهديد للمصالح المصرية ، خاصة وأن الفترة السابقة على الغزو تتجاوز الأسبوعين بقليل بينما دامت الفترة اللاحقة له والتى يغطيها هذا التقرير قرابة خمسة شهور .

وعلى المستوى الاقليمى لا شك بداية أن الأسلوب الذى فجر العراق به أزمة علاقاته بكل من الكويت والامارات (الهجوم الدبلوماسى والاعلامى الحاد) قد هدد فى الصميم مناخ التضامن العربى الذى كانت توجد آمال فى أنه يحقق انجازات متتالية منذ قمة عمان فى ١٩٨٧ ، ويمثل استمرار هذا التضامن وتعزيزه مصلحة مصرية أساسية وواضحة ، فمن ناحية كانت مصر تتمتع وقت تفجر الأزمة بعلاقات طيبة - أو على الأقل خالية من التوتر - مع كافة الدول

العربية . وكان استمرار التضامن العربي وتعزيزه مطلوبا لعدم إثارة مشكلات جانبية للسياسة المصرية تقتضي منها الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك على نحو يمكن أن ينتقص من إنجاز عودة العلاقات المصرية - العربية ، أو يؤثر بالسلب على الجهود المصرية لتكوين موقف عربي موحد في جهود التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي ، أو يمس بالضرر كمية المساعدات المالية التي تتلقاها مصر من بعض دول الوفرة المالية العربية ، وكذلك وجود مصالح العمالة المصرية في الأقطار العربية التي قدرت أعدادها بالملايين ، أو يعرقل تنفيذ عملية عودة الجامعة العربية إلى مقرها بالقاهرة ، ومن ناحية أخرى لا شك أن استمرار وتعزيز مناخ التضامن كان يلائم الدور العربي لمصر التي لا تعتبر في هذه المرحلة قوة تغيير ثوريا تقود معسكرا ضد آخر ، وإنما هي قوة اعتدال يمكن أن يزدهر دورها في إطار تضامني .

غير أن تهديد مناخ التضامن العربي ربما لا يكون هو المصلحة المصرية الأهم التي تهددت على المستوى الاقليمي فقد كان نجاح العراق في إدارته للأزمة التي فجرها في منطقة الخليج سواء بدفع الكويت والامارات إلى قبول مطالبه قبل الغزو أو بالاحتفاظ بالكويت جزءا من العراق بعد ضمها أو على الأقل بالانسحاب منها مقابل مكاسب واضحة يعني - أي النجاح العراقي - أن ثمة قوة اقليمية بكافة المعايير قد ترسخت في المنطقة ذات امكانات اقتصادية وعسكرية ضخمة بكل التداعيات المتصورة لهذا الوضع على مكانة مصر الاقليمية ، ومن ثم على علاقاتها بالقوى العظمى والكبرى ، وكذلك على علاقاتها بالقوى الاقليمية الأخرى حيث أن بروز العراق كقطب اقليمي ذي امكانات اقتصادية وعسكرية عالية يعني بداهة التضاؤل ولو النسبي للتأثير المصري في قضايا المنطقة الرئيسية عامة وقضايا منطقة الخليج خاصة حيث توجد لمصر مصالح اقتصادية على الأقل لا شك في حيويتها . وقد كان الرئيس مبارك واضحا في هذا الصدد في تعبيره عن تقديره لهذه المسألة عندما أشار إلى أن الهدف العراقي كان يتمثل في السيطرة على بترول المنطقة للسيطرة على الوطن العربي بالكامل ليصل في النهاية إلى السيطرة على مصر بكل شيء فيها وانتزاع الزعامة منها (كلمة في لقاء مع الفرقة الثالثة مشاة في ١٩٩٠/٩/٢٧) .

وعلى ذلك فإن التحليل السابق يمكن اعتباره نظريا من منظور معين ، فقد كانت القيادة المصرية قاطعة في تقديراتها منذ بداية الأزمة إلى نشوب الحرب بأن حجم المصالح العالمية في الكويت خاصة والخليج عامة لا يمكن أن يسمح بترك القيادة العراقية تفلت بفعلتها ، ومن هنا كان تنبؤ الرئيس مبارك حاسما منذ اللحظة الأولى بأن عدم الانسحاب العراقي من الكويت ينذر بأخطار بالغة ، بل مدمرة لكافة الشعوب في الأمة العربية دون استثناء ، وهذه الأخطار لها أبعاد اقليمية ودولية لم تشهد لها مثيلا من قبل (بيان الرئيس في مؤتمر صحفي في ٩٠/٨/٨) ، وحذر من ضربة بالغة الشدة للعراق ، وإن كانت المضاعفات لن تتوقف عند حدود بلد عربي معين ، ولن يكون بين العرب غالب ومغلوب فالكل سيخسر في مصالحه وهيبته وأمنه (كلمة مبارك في افتتاح قمة القاهرة في ٩٠/٨/١٠) ، واستمر بعد ذلك يحذر من الدمار والخراب والدماء وانهيار كل شيء (حديث لصحيفة مايو في ٩٠/١١/١٢) ومن مصير تنزل فيه أفدح الأضرار بالشعوب العربية وأولها الشعب العراقي . (نداؤه للرئيس العراقي بمناسبة العام الجديد في ٩٠/١٢/٣١) .

من هنا يمكن القول في إطار الموقف المصري الحاسم ضد الغزو العراقي للكويت ، أن مصر كانت لها مصلحة محددة في تسوية الأزمة سلميا طالما أنها تدرك أن الحل العسكري للأزمة لن ينزل الضرر بالقدرات العراقية وحدها ، بل يمكن القول بأنه إذا كان تجاوز القدرات العسكرية العراقية لسقف معين يمثل وضعا غير موات للمصالح المصرية فإن تدميرها المتوقع أو على الأقل اصابتها بضرر بالغ - وهو ما قطعت به القيادة المصرية بحق منذ البداية - في العمليات الحربية التي ستنشب بالتأكيد إذا لم تنسحب القوات العراقية من الكويت لا يمثل وضعا مواتيا للمصالح المصرية من منظور استراتيجي شامل تدخل فيه اعتبارات القوة الاسرائيلية بالذات في الحسبان ، وهذا فضلا عن أن نشوب العمليات العسكرية كان يعني في إطار تطور السياسة المصرية أن احتمالات حدوث مواجهة عسكرية - مصرية ستصبح أمرا واقعا ، وهو وضع غير مرغوب فيه بالحسابات الرشيدة على الأقل بالنسبة لمستقبل العلاقات مع قوة عربية رئيسية كالعراق .

وأخيرا فإنه مع تبلور المواقف الاقليمية والدولية ظهر أن نظام الحكم في السودان يؤيد القيادة العراقية بشكل أو بآخر ، وتحدثت مصادر صحفية عن احتمال أن تكون هذه القيادة قد زودته بأسلحة قادرة على تهديد أهداف حيوية في مصر ، وارتبط هذا بما تواتر عن مظاهرات وقعت في السودان تؤيد القيادة العراقية وتطالب بعقاب السياسة المصرية المعارضة لها وتهتف تحديدا لضرب السد العالي . ومع ذلك فقد مالت القيادة السياسية المصرية بوضوح إلى التقليل من شأن هذه الأخطار وإن أعلنت موقفا حاسما إزاء احتمالات وقوعها . كذلك ذكرت مصادر رسمية مصرية أن هناك محاولات لزعزعة الاستقرار الداخلي في مصر من خلال تدبير

عمليات تخريب تنفذها عناصر للمخابرات العراقية بشكل أو بآخر .

٢ - محاولة التسوية السلمية للأزمة :

انطلاقاً من إدراك المصالح السابقة بادرت القيادة المصرية بجهود لاحتواء الأزمة ومحاولة تسويتها سلميا ، فدعت رئاسة الجمهورية في بيان لها صدر يوم ٢٠ يوليو إلى تعزيز التضامن العربي وحل أية خلافات قائمة بالحوار الأخوي الهادىء باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات الدولية التي تهدد الأمة العربية ، ويلاحظ أن البيان لم يتضمن شبهة تحيز لأحد طرفي النزاع ، بل أنه لم يشر إلى أطرافه أو موضوعه تحديدا ، وفي اليوم التالي بدأ الاتصال المباشر بين مصر وأطراف الأزمة باتصال هاتفي بين الرئيسين مبارك وصدام حسين ، وفي ٢٢ يوليو استقبل الرئيس مبارك السيد طارق عزيز رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي ، ثم عقدت قمة مصرية - أردنية في الاسكندرية في ٢٣ يوليو . وفي فجر اليوم التالي توجه الرئيس مبارك إلى العراق والكويت والسعودية في بداية مرحلة جديدة من الجهود المصرية .

وقد بدأ الرئيس مبارك بزيارة العراق ، وكان واضحا أن الهدف الرئيسي بهذا الصدد كان هو الحصول على تأكيدات من الرئيس العراقي بعدم اللجوء إلى القوة ، وقد أعلن مبارك فيما بعد (في مؤتمره الصحفي بتاريخ ٩٠/٨/٨) . أنه نجح حينذاك في الحصول على التزام عراقي بعدم اللجوء إلى القوة ، وأن الرئيس العراقي ذكر له أنه قد اكتفى بما حدث (أي الانذار اللفظي وتحريك القوات) كما أضاف مبارك في خطابه أمام مجلسي الشعب والشورى في ٩٠/١٢/١٥ ان الرئيس العراقي أكد له أن كل ما كان يهدف إليه هو حمل القيادة الكويتية على التجاوب مع موقف العراق . وقد أكد الرئيس مبارك نجاحه في الحصول على هذا التعهد من الرئيس العراقي أكثر من مرة في مواجهة ما قيل من أنه - أي الرئيس العراقي - قد التزم فقط بعدم اللجوء إلى القوة إلى حين عقد الاجتماع الثنائي مع الكويت .

وبعد ذلك - أي بعد الحصول على الالتزام العراقي بعدم اللجوء إلى القوة - ركزت القيادة المصرية على ضرورة عقد اجتماع عراقي - كويتي ، اتفق أولا على أن تكون أول جلسة له في بغداد على أن تعقد جلسته الثانية في الكويت ، ثم طلبت القيادة المصرية أن تعقد الجلسة الأولى لدى طرف ثالث غير طرفي النزاع المباشرين ، ووافقت القيادة العراقية على ذلك ، واتفق على أن يكون مكان انعقاد هذه الجلسة في مدينة جدة السعودية ، وكذلك على أن تعقد على مستوى ولي العهد الكويتي ونائب رئيس مجلس الثورة العراقي .

أما في الكويت فكان واضحا أن القيادة المصرية كانت تدفع في اتجاه حدوث تحرك كويتي لحل المشكلة الحدودية والتعويض المالي للعراق ، على أساس أن الموقف خطير ويحتاج تحركا . وجدير بالذكر أن الرئيس مبارك أشار في بيانه في ٩٠/٨/٨ ، اشارة عابرة إلى أن الكويت كان يجب أن تتحرك في مشكلة الحدود وإلى أنها اعترفت بسرقة البترول في إحدى المرات ، ومن البديهي أن مبارك قد نجح في الحصول على الموافقة الكويتية على عقد اجتماع جدة . وبدا أن الوساطة المصرية في طريقها للنجاح ، خاصة وقد أعلن عن عقد الاجتماع في ٣١ يوليو .

ومع ذلك من الواضح أن القيادة المصرية كانت قلقة حينذاك بشأن حقيقة الموقف العراقي من هذه الوساطة ، وقد أعلن الرئيس مبارك فيما بعد (بتاريخ ٩٠/٨/٨) انه لم يسترح لصدور تصريح لوزير خارجية العراق أذيع من راديو بغداد حول زيارة الرئيس مبارك لبغداد جاء فيه أنها تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين ولم تتطرق إلى النزاع العراقي - الكويتي ، وحول الاجتماع المزمع عقده في جده بأنه سيكون بروتوكوليا ، وفي هذا الاطار أوفد الرئيس مبارك الدكتور أسامه الباز مدير مكتبه للشئون السياسية إلى بغداد (يوم ٧/٢٦) ، إلا أنه لم يحصل وفقا للرئيس على رد مقنع .

وفي ٣١ يوليو ، عقد اجتماع جدة بين ولي العهد الكويتي ونائب رئيس مجلس الثورة العراقي ، وانهارت المحادثات بين الطرفين بعد ساعات قليلة من بدئها ، وفي فجر الثاني من أغسطس وقع الغزو العراقي للكويت .

وفي محاولة لتحليل أسباب إخفاق الوساطة المصرية في منع استخدام القوة المسلحة يمكن أن نورد الملاحظات التالية :

ان القيادة المصرية كمعظم - إن لم يكن كل - القيادات المعنية غيرها قد اخفقت في التنبؤ باستخدام العراق للقوة المسلحة ضد الكويت ، وربما لو كانت قد نجحت في ذلك لأمكنها القيام بعمل دبلوماسي وإعلامي واسع النطاق لإحباط هذا الاستخدام ، وإن لم تكن نتيجة مثل هذا العمل مؤكدة في إطار ما يرجح بخصوص سبق الاصرار العراقي على استخدام القوة . والواقع أن الاخفاق في التنبؤ لم يكن مرده غيبة المعلومات عن الحشود العراقية على حدود الكويت وإنما تفسير هذه المعلومات بما يصل إلى النوايا الحقيقية للقيادة العراقية ، وقد كان التنبؤ بالغزو العراقي للكويت صعبا للغاية في ضوء انعدام وجود سابقة مماثلة في العلاقات العربية - العربية المعاصرة ، كذلك في ضوء تأكيد القيادة العراقية لنيتها في عدم استخدام القوة المسلحة ، ومن الواضح أن هذه القيادة قد استخدمت أسلوب الخديعة

الدبلوماسية ببراعة لصرف النظر عن نيتها في استخدام القوة المسلحة ، وقد يقال أن « التشدد الكويتي » الذي لا نعلم عنه شيئا محددا في اجتماع جدة هو ما استفز القيادة العراقية لاستخدام القوة وليس هذا صحيحا بطبيعة الحال ليس لأننا ننفي أو نؤكد تشدد الكويت لأن من يرغب في التسوية السلمية لا يتورط في عملية غزو شامل بعد ساعات قليلة من اخفاق اجتماع دون رجوع إلى أية جهة عربية قطرية أو قومية ، رسمية أو شعبية في هذا الخصوص ، وهكذا فحتى لو كانت رواية الرئيس صدام حسين صحيحة بأنه لم يعد الرئيس مبارك إلا بعدم استخدام القوة حتى عقد اجتماع جدة ، فإن هذا لا يعفيه من مسئولية أنه اندفع اندفاعا غير مبرر لاستخدام القوة بعد فترة وجيزة للغاية من انهيار الاجتماع .

وفي إطار ما يبدو راجحا وفقا لهذا التسلسل من سبق إصرار من قبل القيادة العراقية على استخدام القوة المسلحة ، فإن أية أسباب أخرى لاخفاق الوساطة المصرية تبدو ثانوية للغاية مثل شكل اجتماع جدة الذي تحدد كاجتماع ثنائي لم يحضره طرف ثالث على الرغم من أنه قد عقد على أرض طرف ثالث ، بمعنى أنه لو كانت هناك مشاركة عربية ما قطرية أو قومية لكانت هناك فرصة أفضل في احتمال وقف التدهور أو تحديد المسئوليات ، وفي الحقيقة أن مسئولية تحديد شكل اجتماع جدة على هذا النحو تحتاج مزيدا من البحث في المستقبل ، غير أننا نعود إلى التأكيد أن مثل هذه الأسباب تبدو ثانوية للغاية وربما متصلة بالسبب الأصلي وهو إصرار القيادة العراقية على استخدام القوة في الأزمة التي فجرتها مع الكويت .

٣ ـ السياسة المصرية بعد الغزو :

أثار الغزو العراقي للكويت وتداعياته عددا من القضايا الهامة والمحورية في الساحة العربية كان يتعين على السياسة المصرية أن تتخذ موقفا إزاءها ، كذلك كان من البديهي بعد « تحديد المواقف » أن تكون هناك حركة عملية لمحاولة وضع مضمون السياسة موضع التنفيذ ، وأخيرا ، فقد ارتبط بالأزمة عدد من التداعيات التي لا تنصرف مباشرة إلى الغزو العراقي للكويت ولكن إلى انعكاساته على المصالح المصرية . وسوف تتضمن كافة هذه النقاط تحت عناوين : « مضمون السياسة » و « تنفيذ السياسة » .

أ ـ مضمون السياسة :

أثارت الأزمة والغزو العراقي للكويت كما سبقت الاشارة عددا من القضايا المبدئية على نحو متشابك ومعقد بدرجة غير مسبوقة في النظام العربي ، يمكن القول بأن أهمها : استخدام القوة في العلاقات العربية ـ العربية ـ التدخل في الشئون الداخلية لقطر عربي من جانب قطر عربي آخر ـ الوحدة بين الأقطار العربية وسبل تحقيقها ـ العدالة الاجتماعية بين أقطار الثروة وأقطار الفقر ـ التدخل العسكري الأجنبي في الوطن العربي .

وفيما يتعلق باستخدام القوة في العلاقات العربية ـ العربية كان موقف السياسة المصرية « أن مبدأ اللجوء إلى القوة داخل الأسرة العربية الواحدة هو مبدأ مرفوض بالنظر إلى الخطورة التي يمثلها للنظام العربي كله ، فهو ينهي تمام مفهوم التضامن العربي ويضرب في مقتل فكرة وحدة المصلحة والمصير ، ويدفع العربي مرغما إلى التفكير في أخيه العربي على أساس أنه قد يشكل خطرا عليه وعلى أمنه ومصالحه ، وتلك هواجس كفيلة بنسف الأساس الذي يقوم عليه كيان الأمة الواحدة ، وقد استشهد الرئيس مبارك في هذا الصدد بموقف الرئيس صدام حسين من ذات القضية قبل غزوه للكويت ، وبالذات في الاعلان القومي الذي أصدره في ٤ فبراير ١٩٨٠ .

ومن البديهي أن يؤدي رفض مبدأ استخدام القوة في العلاقات العربية ـ العربية إلى رفض النتائج المترتبة عليه ، وأهمها الاستيلاء على الأرض بالقوة ، الذي رأى فيه الرئيس مبارك بالاضافة إلى ذلك ، اضرارا بقضايا العرب الرئيسية وإضعافا للحجج التي يسوقونها في المحافل الدولية .

أما بخصوص التدخل في الشئون الداخلية لقطر عربي من جانب قطر عربي آخر ، والذي أثير بمناسبة التبرير العراقي للغزو بأنه جاء في أعقاب ثورة شعبية طلبت مساندة عراقية ، ثم بمناسبة الاصرار العراقي بعد ذلك على ضرورة إنهاء حكم آل الصباح ، فقد كان الموقف الذي ثابرت عليه السياسة المصرية دائما ، أن هذا التدخل مرفوض لأنه يعكس أسلوب تعامل القوى الكبرى مع الدول الصغيرة ، والذي كان يعصف بسيادتها ويؤدي إلى الهيمنة على شئونها ، ولأنه يتناقض وميثاق الأمم المتحدة الذي أبرز أهمية الالتزام بعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول (كلمة الرئيس مبارك في افتتاح القمة العربية في القاهرة في ٩٠/٨/١٠) .

وجدير بالذكر أن السياسة المصرية قد ثابرت على ذات الموقف ولم تقع في تناقض بخصوصه ، فقد بادرت به عندما كان المطروح هو التدخل العراقي في الشئون الكويتية ، وحافظت عليه عندما طرحت قضية الخلاص من النظام العراقي أو حتى من الرئيس العراقي نفسه في سياق غربي بل وعربي في بعض الأحيان ، وقد كان موقف الرئيس مبارك دائما أن المبدأ لا يتجزأ وأن مصر قد وقفت ضد العراق لتدخله في الشئون الداخلية للكويت ، ولا يعقل أن

تزيد نفس الشيء بالنسبة للعراق ، وأن نظام الحكم فى العراق هو شأن الشعب العراقى وحده ، أما عن تصفية الرؤساء فقد أعلن أنه يعارضها فى حد ذاتها ، فضلا عن أنها لا تحل أية مشكلة (حديثه لصحيفة لوفيجارو الفرنسية فى ٩٠/١٠/١) .

وقد أثيرت قضية الوحدة العربية وسبل تحقيقها على أساس تصوير غزو العراق للكويت ثم ضمه لها ، على أنه تحقيق للوحدة العربية . وكان موقف السياسة المصرية بهذا الصدد ، أنه إذا كان هدف الوحدة العربية هدفا عزيزا غاليا علينا جميعا ، فإننا لابد أن نضع له إطاره السليم وآلياته ووسائل تحقيقه بالتدريج الذى يأخذ الأمر الواقع بعين الاعتبار والالتزام بتوفير عنصر التآخى لدى كافة الأطراف ، فلم يعد من الجائز أن تتحقق الوحدة بقوة السلاح كما كان يحدث فى الأزمان الغابرة ، كما أنه ليس من الجائز أن تفرض على شعب بعينه لاعتبارات تاريخية أو جغرافية أو اقتصادية معينة أو تحت ضغط وإكراه (كلمة مبارك فى افتتاح القمة العربية فى القاهرة فى ٩٠/٨/١٠) .

وقد رفضت السياسة المصرية بالذات مبدأ الحق التاريخى الذى استشهدت به السياسة العراقية كأساس لضم الكويت ، وأشار الرئيس مبارك إلى أن الحقوق التاريخية ليست قاصرة على العراق ، وأن مصر لها حقوق تاريخية فى أماكن كثيرة ، ولكنها لم تفكر يوما فى اتباع الأسلوب غير المتحضر ، وأن مبدأ الحقوق التاريخية سوف يؤدى إلى تغيير الخريطة السياسية بالكامل لو تم اعماله ، ونوه الرئيس مبارك فى هذا الصدد بمنظمة الوحدة الافريقية وميثاقها الذى يحترم الحدود السياسية القائمة بغض النظر عن عدالتها (تصريحات فى مؤتمر صحفى فى ٨/٢٨ وكلمة فى لقاء مع تشكيل قتالى مصرى فى ٩٠/٩/١٧) .

وفيما يتعلق بقضية توزيع الثروة العربية ، أقرت السياسة المصرية بوجود تفاوت بين الأقطار العربية فى الثروة ، لكنها اعترضت على الأسلوب الذى طرحته القيادة العراقية للتعامل مع هذه الحالة ، فهذا التعامل لا ينبغى أن يتم بإثارة الأحقاد والضغائن بين الغنى والفقير ، أو باستخدام القوة التى لا تؤسس حقوقا ، وإنما بالحوار الذى يمكن من خلاله التوصل إلى أفضل صيغة لاستغلال الموارد الموجودة لدى الدول النفطية (خطاب فى ٩٠/١٠/٤) ، ونعى الرئيس مبارك على القيادة العراقية أنها لم تثر القضية فى الفترة من ٧٣ - ١٩٨٠ عندما كان سعر النفط فى أوجه ، وكان الانتاج العراقى يساوى الانتاج السعودى وأكثر من ضعف الانتاج الكويتى . ولم يساعد أحد مصر فى الوقت الذى كانت تعيد فيه وحدها بناء البنية الأساسية التى خربتها الحروب المتكررة دفاعا عن الحق العربى (كلمته فى تشكيل قتالى مصرى فى ٩٠/٩/١٧) .

وأخيرا تبنت السياسة المصرية موقفا من قضية التدخل العسكرى الأجنبى فى الخليج يقوم على أساس الاعتراف الضمنى بأن هذا التدخل غير مرغوب فيه ، أو على الأقل يمثل وضعا غير مريح ، وأنه إنما أتى ليحقق مصالحه ، وقد جاء فى كلمة الرئيس مبارك فى افتتاحه للقمة العربية بالقاهرة فى ٩٠/٨/١٠ « ان الخيار أمامنا واضح بين عمل عربى يصون المصالح العليا للأمة العربية ، ويحفظ لنا العراق والكويت معا على أساس المبادىء التى ارتضيناها فيصلا بين المباح والمحرم ، وبين الحق والباطل ، وبين تدخل خارجى لا قول لنا فيه ولا سيطرة لنا عليه ، ولا يمكن أن يكون المحرك إليه هو الحفاظ على كيان العرب وحقوقهم ، بل انه سوف يسترشد بالضرورة بأهداف القوى التى تضطلع به وتسانده » .

غير أن السياسة المصرية تفهمت من ناحية أخرى الدوافع التى حدت بكل من السعودية والكويت لطلب هذا التدخل الأجنبى على أساس الاحتلال العراقى للكويت من جانب ، والتهديد العراقى للسعودية من جانب آخر ، باعتبار أن كل دولة ذات سيادة من واجبها أن تدافع عن أمنها واقليمها وشعبها ، ومن حقها أن تطلب أية قوات للدفاع عنها ، خاصة وأنه لم يكن فى مقدور أية دولة عربية بما فى ذلك مصر أن ترسل من القوات ما يكفى لمواجهة الموقف الذى أوجده الاحتلال العراقى للكويت (تصريحات الرئيس مبارك لمجلة تايم فى ٩/٤ وخطابه فى ٩٠/١٠/٤) .

وكان الحل الذى نادت به السياسة المصرية دائما لموضوع التدخل الأجنبى العسكرى فى منطقة الخليج هو الانسحاب العراقى من الكويت ، وقد صرح الرئيس مبارك بأنه سوف يكون أول رئيس دولة عربى يدعو لانسحاب كل القوات الأجنبية فى حالة موافقة الرئيس صدام حسين على الانسحاب من الكويت ، كما أقر (أى الرئيس مبارك) بسلامة صيغة الانسحاب المتزامن ولكنه نوه إلى عدم قابليتها بسبب إصرار القيادة العراقية على عدم الانسحاب من الكويت (تصريحاته إلى مجلة تايم فى ٩٠/٩/٤) .

ب - تنفيذ السياسة :

خلق الغزو العراقى للكويت موقفا واقعيا وخطيرا يحتم على أية دولة يمس هذا الموقف مصالحها الحيوية أن تتحرك ، وقد تحركت السياسة المصرية على الصعيدين الدبلوماسى والعسكرى فى محاولة لوضع التصورات المصرية عن تسوية وحل الموقف الذى ترتب على غزو الكويت موضع التطبيق وإن كان الاصرار العراقى على عدم الانسحاب قد جعل الخيار العسكرى يبرز بالتدريج ، رغم أن السياسة المصرية لم تكن تفضله ، ونعرض فيما يلى لكل من التحرك المصرى الدبلوماسى والعسكرى على نحو

مترابط حيث أنه غنى عن الذكر أن التحركين كانا مرتبطين فى الواقع العملى ، وذلك مع تركيز أكبر على التحرك الدبلوماسى بطبيعة الحال ، حيث أن التحرك العسكرى متضمن فى موقع آخر من هذا التقرير .

ويمكن القول بأن التحرك الدبلوماسى المصرى قد مر بثلاث مراحل متميزة : الأولى تنحصر بين وقوع الغزو فى الثانى من أغسطس والدعوة لمؤتمر القمة العربى فى القاهرة فى الثامن من نفس الشهر ، والثانية تتضمن التحرك المصرى بين هذه الدعوة وحتى انعقاد المؤتمر فعلا ، وانتهائه فى العاشر من أغسطس ، والثالثة تمتد من انتهاء المؤتمر إلى نهاية العام .

وفيما يتعلق بالمرحلة الأولى (٢ ـ ٧ أغسطس ٩٠) لم يترك الرئيس مبارك مجالا للشك فى أنه فوجىء بالغزو العراقى إلى حد الصدمة (تصريحاته فى ٩٠/٨/٨) ، ثم بدأ بعد ذلك جهودا دبلوماسية مع عدد من القادة العرب كان من الواضح أن المنطق الكامن وراءها هو الأمل فى أن يكون الاجراء العراقى ، عملا تأديبيا ، بحيث يمكن التفاوض حول انسحاب عراقى وصيغة ما لحل المشكلات المعلقة بين البلدين ، وفى هذا الاطار بدأت المحاولة المصرية الأولى للتوصل إلى حل دبلوماسى للموقف من خلال اجتماع الرئيس مبارك بالملك حسين ملك الأردن الذى وصل إلى القاهرة مساء يوم الغزو ذاته بناء على طلبه ، وانتهى الاجتماع إلى الاتفاق على سفر حسين إلى بغداد للحصول على موافقة الرئيس العراقى صدام حسين من حيث المبدأ على مسألتين هما : انسحاب القوات العراقية من الكويت ، وعودة الشرعية الكويتية (المقصود عودة نظام حكم آل الصباح بما فى ذلك عودة الأمير الذى أعلن أن قوات الغزو قد جاءت لتأييد من أطاحوا به) ، وتكون الموافقة العراقية من حيث المبدأ أساسا لعقد قمة عربية محدودة . يحضرها القادة الثلاثة (مبارك وحسين وصدام) ، فضلا عن عدد من الملوك والرؤساء المعنيين أكثر من غيرهم بالأزمة وفى مقدمتهم الملك فهد بن عبد العزيز ، وفى هذه القمة يمكن البدء فى حوار حول كافة المشاكل التى اكتنفتها الأزمة ، فضلا عن ايجاد آلية عربية للأمن قد تتضمن وجود قوات عربية بين البلدين يمكن أن تشارك فيها مصر .

ولإتاحة فرصة أكبر للنجاح أمام الملك حسين أجل الرئيس مبارك صدور بيان هادىء عن الغزو كان يزمع اصداره يتضمن الموقف المصرى المتمثل فى طلب انسحاب القوات العراقية وعودة الشرعية ، كما مارس نوعا من الضغط على وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجى لكى يقبلوا تأجيل صدور قرار فى مجلس وزراء جامعة الدول العربية ، الذى كان قد انعقد فى القاهرة فى أعقاب الغزو مباشرة حيث تصادف وجود اجتماع فى القاهرة فى ذات وقت الغزو لمجلس وزراء خارجية الدول الاسلامية الذى ضم بطبيعة الحال كافة وزراء خارجية الدول العربية (خطاب مبارك أمام مجلسى الشعب والشورى فى ٩١/١/٢٤) .

وفى اليوم التالى (٣ أغسطس) تم اتصال هاتفى بين الرئيس مبارك والملك حسين ، ذكر الرئيس مبارك أنه تضمن ابلاغ الملك حسين له أن الرئيس صدام قد وافق على القمة المحدودة ، وإن كان صدام لم يوافق على المسألتين المطلوبتين (وفقا لتصريحات الرئيس مبارك فى ٩٠/٨/٢٨) أو أن الملك حسين لم يبحث الموضوع مع الرئيس صدام (وفقا لتصريحات ٩٠/١٠/٢٨ وخطاب ٩١/١/٢٤) ، وفى الحالتين فإن الأساس الذى طلبته القيادة المصرية لعقد القمة العربية لم يتوفر ، وعليه زال القيد على صدور البيان المصرى عن الغزو ، فصدر فى مساء نفس اليوم (٣ أغسطس) وإن كان يلاحظ أولا أنه صدر عن الخارجية المصرية ، وليس عن الرئاسة ، بعكس البيان الذى كان قد صدر بعد تفجر الأزمة فى ٢٠ يوليو ، كذلك فإن لغة البيان عبرت عن أقصى درجة ممكنة من الموضوعية فى إطار الموقف المصرى الرافض للغزو العراقى ، فوصف الغزو بأنه يشكل اخلالا واضحا بتعهد جميع الأقطار العربية بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضها البعض ، مشيرا إلى قيام العراق « بدور بارز فى تثبيت الالتزام بهذا المبدأ وفى المطالبة بتعميق مفهوم التضامن العربى » . وطالب البيان بأساسيات الموقف المصرى التى سبقت الاشارة إليها ، وهى الخاصة بانسحاب القوات العراقية من الأراضى الكويتية ، وإن كان يلاحظ فيما يتعلق بالمطلب الخاص بنظام الحكم فى الكويت أن صياغة البيان لم تطالب بعودة نظام الحكم الكويتى وأمير الكويت تحديدا ، وإنما استخدمت تعبير « الكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فى الكويت بالقوة ، وترك الشئون الداخلية للشعب الكويتى الشقيق يقررها بإرادته الحرة وقراره المستقل » ، وأخيرا ، طالب البيان بارتباط البلدين بأسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية .

كذلك كانت مصر ضمن الدول التى وافقت فى نفس اليوم على البيان الذى صدر بالأغلبية عن مجلس وزراء الخارجية العرب ، والذى أدان العدوان العراقى على الكويت ورفض أية آثار مترتبة عليه ، واستنكر سفك الدماء وتدمير المنشآت ، وطالب العراق بالانسحاب الفورى وغير المشروط إلى مواقع الأول من أغسطس ، وأكد رفضه لمبدأ اللجوء إلى القوة فى فض المنازعات بين الدول الأعضاء واحترام نظمها الداخلية ، وقرر رفع الأمر إلى رؤساء الدول

العربية بعقد مؤتمر قمة طارىء ، لمناقشة العدوان ولبحث سبل التوصل إلى حل تفاوضي دائم ومقبول من الطرفين المعنيين يستلهم تراث الأمة العربية وروح الأخوة والتضامن ويسترشد بالنظام القانوني العربي القائم » ، وتمثل هذه الفقرة مع الفقرة الخامسة برفض المجلس لأى تدخل أجنبي في الشئون العربية عنصرا للتوازن والاعتدال في البيان الذى يحض بوضوح على التوصل إلى حل في الإطار العربي .

وقد واصلت القيادة المصرية جهودها بعد ذلك في محاولة التوصل إلى حل دبلوماسي ، فاستدعى الرئيس مبارك سفير العراق في ٦ أغسطس وطلب منه تحذير الرئيس صدام حسين من موقفه ومن وقوف المجتمع الدولي كله ضده ، وكذلك إبلاغه أن مصر على استعداد لفعل أى شيء لإنقاذ ماء وجه العراق إذا قبل مبدأ الانسحاب ، وسافر السفير بهذه الرسالة وعاد في اليوم التالى مع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي الذى التقى مع الرئيس مبارك وسمع منه نفس الموقف السابق ، فكان رده هو أن الموقف المصرى قد « ذبح » العراق ، وأن قرار ضم الكويت لا رجعة فيه لأن الكويت جزء من التراب الوطنى العراقى (خطاب الرئيس في ٩١/١/٢٤) ، وفى أعقاب ذلك تحركت الدبلوماسية المصرية خطوة جديدة بالدعوة إلى عقد قمة عربية عاجلة في القاهرة ، وهى الخطوات التى مهدت لمشاركة مصر العسكرية في الصراع الدائر .

وفى يوم الثامن من أغسطس ألقى الرئيس مبارك بيانا في مؤتمر صحفى عالمى لخص فيه الموقف المصرى وفقا لآخر التطورات وختمه بالدعوة لقمة عربية ، وفيما يتعلق بالموقف المصرى علق الرئيس مبارك على بعض الآراء العربية التى كانت قد استنكرت سماح مصر بمرور قطع حربية في قناة السويس على أساس أنها متجهة لعمل عسكرى ضد العراق بأن مصر لا تملك أن تمنع مرور هذه القطع بموجب اتفاقية القسطنطينية ، إلا إذا كانت تنتمى لدولة في حالة حرب مع مصر ، وعلى المستوى السياسى ، فإن القيادة العراقية لم تستشر مصر في شيء فلا يحق لها أن تورطها ، وفيما يتعلق بحل الأزمة حذر من أن فشل المظلة العربية يعطى شرعية للمظلة الأجنبية ، ومن أن مجلس الأمن ماض في طريقه إلى الحصار العسكرى للعراق ثم استخدام القوة العسكرية إذا أخفق الحصار الاقتصادى ، وأن العرب سينتظرون حتى تحدث المصيبة وتخرج الأمور من أيديهم ، وألمح إلى أنه طلب من الرئيس الأمريكى إعطاء فرصة للحل العربى قبل فرض العقوبات ، إلا أن الرئيس الأمريكى أجاب بأن فرض العقوبات لا يمنع وجود هذه الفرصة ، وأخيرا ، أكد الرئيس الموقف المصرى السابق الاشارة إليه بأن مصر لن ترفض الاشتراك في قوات عربية ضمن آليات تسوية الأزمة وإن كانت لن تشترك مع قوات أجنبية ، وكرر مناشدة الرئيس العراقى أن يسحب قواته من الكويت مع قبول قوات عربية مشتركة على الجانبين والعمل على حل المشكلات القائمة بينهما ، وأخيرا ، وجه الرئيس نداء بعقد قمة عربية عاجلة تعقد في خلال ٢٤ ساعة أو حتى عدة ساعات نظرا لخطورة الموقف . وفى حينه اعتبر القبول الفورى من قبل جميع الدول العربية عدا تونس حضور القمة انتصارا للدبلوماسية المصرية ، غير أن نتاج عمل المؤتمر قد أصبح فيما بعد محلا لخلاف شديد .

وقد حاولت القيادة المصرية أن تؤمن نجاح المؤتمر بضمان حضور العراق حيث أن تغيبه يعنى أصلا صعوبة ان لم يكن استحالة تنفيذ أية قرارات يتخذها المؤتمر ، وقد أعلن الرئيس مبارك فيمابعد (في خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى بتاريخ ٩٠/١٢/١٥) انه أرسل رسالة شفوية للقيادة العراقية قبل انعقاد المؤتمر مباشرة يطلب فيها مشاركة العراق بوفد وموقف مرن يتيح وضع حد للمأساة ، وقد استجابت القيادة العراقية للشق الأول من الطلب المصرى بينما اتضح من لقاء الرئيس مبارك برئيس الوفد العراقى (السيد طه ياسين رمضان نائب رئيس مجلس الوزراء العراقى) عدم استعداد القيادة العراقية للتزحزح عن الموقف الخاص برفض الانسحاب من الكويت واعتبارها عراقية (تصريحات مبارك في ٩٠/٨/٢٨) .

ومن ناحية أخرى لوحظ أن كلمة مبارك في القمة كانت محايدة أو موضوعية قدر المستطاع كما يتضح من عدم استخدامه لأية ألفاظ إدانة أو شيء من هذا القبيل للعراق ، بل والحديث على نحو ايجابى عنه ، فقد وصف الوضع في كلمة بأنه « تطورات خطيرة » و « أزمة » و « قضية هامة وعاجلة تشغل اذهان شعوبنا في الوطن العربى ، وتسبب كثيرا من القلق لمعظم شعوب العالم » و « خطبا جللا » ، وقع على نحو يخالف توقعات الجماهير العربية ، وأكد أن المؤتمر لم يقصد به ولن يكون ساحة لإحراج القطر العراقى الشقيق وتوجيه الاتهامات له بصورة أو بأخرى ، أو النيل من دوره واعتباره » « فنحن جميعا نعتز بالعراق وشعبه ، ونعتز بدوره كرافد من روافد القدرة العربية عبر تاريخ أمتنا الطويلة .. حريصون على العراق بكل ما يمثله : الشعب ، الحضارة ، القدرة ، الدور ، وليس منا من يقبل التفريط في أى عنصر من هذه العناصر الأساسية في البنيان العربى » ، بل أنه جعل الحرص على العراق هو السبب الذى دفع الجميع للتسابق من أجل احتواء الأزمة ، وأن جعل للكويت مكانة لا تختلف عن مكانة العراق » « فبدون المساواة بين الأقطار العربية لا يستقيم مفهوم الأمة » . وقد سبقت الاشارة إلى أن الرئيس مبارك في كلمته قد أكد على وضوح الخيار بين عمل عربى يصون المصالح العليا للأمة العربية وبين تدخل خارجى لا سيطرة للعرب عليه ، بل أنه سوف

يسترشد بالضرورة بأهداف القوى التي تضطلع به وتساندة .

ووفقا للرواية الرسمية المصرية ، فإن البلدين الرئيسيين أمام المؤتمر كانا من ناحية ، مشروع القرار الذى انتهى المؤتمر إلى إقراره بالأغلبية ، ومن ناحية أخرى فكرة ارسال وفد للقيادة العراقية لعلها تتجاوب مع مطلب الانسحاب ، وقد ذكر الرئيس مبارك أن الملك حسين قد طلب منه أن يتصل فورا بالرئيس صدام حسين بحيث يمكن ارسال الوفد إذا كان سيبدى مرونة ، وأن حسين قد رد بأن هذا غير ممكن على مسمع من الآخرين ، كما ذكر - أى الرئيس مبارك - أن أحدا من الرؤساء لم يقبل الذهاب إلى بغداد ، كما اقترح أيضا أن تعقد القمة اجتماعا يقتصر على الرؤساء غير أن الرئيس مبارك رأى فى هذا الاقتراح محاولة للتأجيل ، وقدم بعدها - حيث كان يرأس المؤتمر - مشروع القرار للتصويت الذى أشارت نتيجته إلى موافقة اثنتى عشرة دولة بينما تحفظت ثلاث دول واعترضت ثلاث وامتنعت اثنتان عن التصويت .

وقد ثار جدل كبير حول ملابسات ومضمون هذا القرار الذى أعطى شرعية من جانب لتدخل قوات أجنبية فى الأزمة حيث نص على تأييد الاجراءات التى تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى اعمالا لحق الدفاع الشرعى وفقا لأحكام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية وللمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ولقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ ٩٠/٨/٦ ، على أن يتم وقف هذه الاجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية لها . وقد ضرت الدبلوماسية المصرية عدم النص فى القرار على مبدأ الانسحاب المتزامن ، بمعنى النص على انسحاب كل من القوات العراقية والأجنبية بأنه لم يكن ممكنا - على الرغم من الموافقة على المبدأ ذاته - بسبب الاصرار العراقى على عدم الانسحاب .

ومن ناحية أخرى كان قرار القمة العربية هو السند القانونى للقيادة المصرية فى التطور الذى ألم بأسلوب تنفيذ سياستها المعلنة تجاه الغزو العراقى للكويت ، ويتمثل هذا التطور فى عدم الاكتفاء بجهود التسوية السلمية وإنما ارسال قوات مسلحة *إلى كل من السعودية والامارات فى إطار* القرار الذى تضمن فى فقرته السادسة الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن أراضيها وسلامتها الاقليمية ضد أى عدوان خارجى .

وقد أرسلت مصر إلى المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة قوات مسلحة على النحو الذى يرد تفصيلا فى أجزاء أخرى من هذا التقرير ، غير أن ما يعنينا هنا أن مهمة القوات التى أرسلت للسعودية بالذات قد تجاوزت منطوق قرار القمة العربية من الدفاع عن السعودية إلى المشاركة فيما بعد فى تحرير الكويت ، ويلاحظ أن الرئيس مبارك كان قد أعلن أن القوات المصرية لا شأن لها بدخول العراق ، ولا حتى كقوات سلام (وهو مبدأ عملت القوات المصرية فى إطاره دائما) أما دخول الكويت ، كقوات سلام ، فلا يوجد مانع يحول دونه مطلقا (حديثه لصحيفة مايو فى ٩٠/١١/١٢) ، كما يلاحظ أن القيادة المصرية أعلنت فى مرحلة معينة أن التنسيق سيكون مع القوات السعودية (حديث الرئيس مبارك لصحيفة نيويورك تايمز فى ٩٠/١١/٨) ، غير أنه أعلن أن التنسيق سيكون مع كل القوات هناك (اجابة للرئيس مبارك فى المؤتمر الصحفى المشترك مع الرئيس الأمريكى بوش فى ٩٠/١١/٢٣) .

ومع ذلك لم يؤد ارسال القوات المصرية إلى الخليج إلى استبعاد الدبلوماسية المصرية لخيار التسوية السلمية ، وقد تبلور الموقف المصرى آنذاك فى تفضيل الحزم فى تنفيذ الحصار الاقتصادى للعراق لتجنب الخيار العسكرى (تصريحات الرئيس مبارك للصحفيين فى ٩٠/١٠/٣١) والالحاح على اعطاء الحصار الاقتصادى فرصة لمدة شهرين أو ثلاثة لتحديد إذا ما كانت العقوبات الاقتصادية ستجبر القيادة العراقية على الانسحاب ، ومع ذلك كان الرئيس مبارك واضحا فى أن الخيار العسكرى سيصبح حتميا إذا لم تنسحب القوات العراقية ، بل لقد طالب فى إحدى المرات بصدور قرار من مجلس الأمن يبيح استخدام القوة لإنهاء احتلال العراق للكويت على أساس أن هذا قد ينبه القيادة العراقية للخطر (حديثه لصحيفة نيويورك تايمز فى ٩٠/١١/٨) .

وبالنسبة لمضمون الموقف المصرى ظل على ما هو عليه من ضرورة انسحاب القوات العراقية وعودة الحكومة الكويتية السابقة على الغزو ، وفى هذا الاطار تحفظت الدبلوماسية المصرية على ما ورد بالمبادرات الفرنسية بخصوص تعبير الشعب الكويتى عن رأيه ديمقراطيا ، حيث أن هذا يتنافى مع عودة حكومته الشرعية ، وكذلك رفضت - أى الدبلوماسية المصرية - فكرة تنازل أمير الكويت عن الحكم لتسهيل الحل السياسى ، لأن هذا يعتبر إقرارا بمبدأ التدخل فى الشئون الداخلية (حديث الرئيس مبارك لصحيفة لوفيجارو الفرنسية فى ٩٠/١٠/١) ، وأكدت على أن الانسحاب العراقى يجب أن يتم دون قيد أو شرط ، وكان ذلك تعليقا على تفسير حديث للأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء السعودى بأنه يعنى امكانية حصول العراق على تنازلات اقليمية من الكويت

مقابل الانسحاب ، وأشار الرئيس مبارك إلى أن الحق الوحيد للقوات المنسحبة هو عدم التعرض لها أثناء الانسحاب (حديث لصحيفة مايو فى ٩٠/١١/١٢) .

وفى هذا الاطار أيضا يمكن الاشارة إلى رفض الدبلوماسية المصرية للربط الاجرائى بين الانسحاب العراقى من الكويت وانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة الذى كان يفترض وفقا لمبادرة ١٢ أغسطس العراقية أن يسبق الانسحاب العراقى من الكويت إن تم ، وكان الموقف المصرى يتلخص فى أن احتلال الكويت مشكلة عربية - عربية ، بينما يمثل الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية مشكلة عربية - اسرائيلية ، وأن المساواة بين الاحتلالين تقوم على تصور خاطىء وأن الربط بين القضيتين لن يحل أيهما ، وأن حقيقة الأمر أن الرئيس العراقى قد احتل الكويت من أجل البترول وليس من أجل فلسطين ، أما ربطه بين القضيتين فلم يقصد به سوى كسب جماهيرية بين العرب لخدمة أغراض احتلاله للكويت ، بينما هو عاجز عن تحرير فلسطين (حديث الرئيس مبارك لصحيفة لوفيجارو فى ١٠/١ ، وكلمته أمام القوات المصرية فى حفر الباطن بالسعودية فى ٩٠/١٠/٢٢) .

وفى إطار الموقف المصرى الذى يسعى إلى تجنب الصدام العسكرى أعلن الرئيس مبارك استعداده للقيام بأى جهد لتجنب هذا الصدام بما فى ذلك استقبال الرئيس العراقى صدام حسين فى القاهرة ، والتوسط بينه وبين الأمريكيين ، وكان المحظور الوحيد الذى رفضه الرئيس مبارك هو أن يقوم بزيارة لبغداد فى هذا الاتجاه (حديثه لصحيفتى نيويورك تايمز فى ١١/٨ ومايو فى ٩٠/١١/١٢) . وفى نفس الوقت نظرت الدبلوماسية المصرية بقدر كبير من التحفظ الى الدعوات التى وجهت لعقد قمة عربية جديدة ، ويمكن القول بأن مصدر ذلك التحفظ هو أن تؤدى مثل هذه القمة إن عقدت فى ظل الانقسام العربى الذى بدا مع تطور الأزمة وتداعياتها أنه أخطر مما ظن كثيرون إلى زعزعة الثقة بقرارات قمة القاهرة ، وهكذا أعلن الرئيس مبارك صراحة فى ٩٠/١١/٨ أنه لا يوافق على دعوة جورباتشوف لقمة عربية وتساءل عما سيفعله القادة العرب فيها ، وعما إذا كانوا سيباركون احتلال الكويت ، وأشار البيان الصحفى الصادر فى ٩٠/١١/١٥ فى ختام مباحثات الرئيسين حسنى مبارك وحافظ الأسد أنهما أوليا دعوة الملك الحسن لعقد قمة استثنائية عناية خاصة ، واعتبرا أن الموقف العراقى منها يجعل عقدها صعبا إن لم يكن مستحيلا .

وعلى نفس صعيد التحرك المصرى لمحاولة تفادى الصدام العسكرى أبقت القيادة المصرية على قناة مفتوحة على نحو مباشر أو غير مباشر للاتصال مع القيادة العراقية لغرض أساسى هو العمل على تبصيرها الدائم بتطور الموقف الدولى وتماسك التحالف المضاد للسياسة العراقية ، وإصراره على اللجوء إلى القوة فى حالة عدم الانسحاب العراقى ، والالحاح على قبول الانسحاب ولو من حيث المبدأ كى يمكن التحرك دبلوماسيا فى اتجاه التسوية ، وقد ذكر الرئيس حسنى مبارك فى خطابه فى ٢٤ يناير ١٩٩١ أمام مجلسى الشعب والشورى قائمة بأهم هذه الاتصالات ، حيث أشار إلى أنه استدعى السفير العراقى فى ١٩ أغسطس وأبلغه برجائه بالتفكير فى حل لأن العالم كله فى اطار المتغيرات الجديدة يقف ضد العراق ، ومن ثم ستكون هناك عواقب وخيمة ، كما اتصل تليفونيا بالسفير العراقى فى ٢٠ نوفمبر قبل زيارة الرئيس الأمريكى بوش للقاهرة وطلب وعدا عراقيا بالانسحاب ، وحذره من إجراء الحسابات على أساس حدوث انقسامات داخلية فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وأبلغه أنه مستعد لتجاوز الاهانات الشخصية ، ثم استدعاه بعد الزيارة وأكد له أن المجتمع الدولى مصمم على موقفه وأن الحل العسكرى مطروح وأن الأمور تتجه لقرار يبيح استخدام القوة ، وفضلا عن ذلك أرسل الرئيس مبارك رسالتين مكتوبتين للرئيس صدام حسين فى ٣٠ نوفمبر و ٢٩ ديسمبر ، وهذا بالاضافة لعدد من النداءات العلنية التى ناشده فيها الانسحاب لتجنب الحرب .

ووفقا للرئيس مبارك تراوح رد القيادة العراقية بين عدم الرد (كما حدث كرد فعل لاستدعاء السفير العراقى لمقابلة الرئيس قبل زيارة الرئيس الأمريكى) ، أو التمسك بالموقف العراقى التقليدى واتهام مبارك بأنه واقع تحت ضغط أمريكى سعودى (كما فى الرد على مقابلة الرئيس مع السفير العراقى فى ١٩ أغسطس) ، أو اتهام الرئيس مبارك بأنه يتعجل الحرب (كما فى الرد على تحذير الرئيس بعد زيارة بوش بأن الحل العسكرى مطروح وأن الأمور تتجه إلى اصدار قرار عن مجلس الأمن يبيح استخدام القوة) ... الخ .

٤ - موقف الرأى العام والقوى السياسية :

لا يستطيع أحد بطبيعة الحال أن يزعم وجود تحليل سليم ، ناهيك عن أن يكون متفقا عليه لموقف الرأى العام والقوى السياسية فى الساحة المصرية من أزمة الخليج والسياسة المصرية تجاهها ، وذلك لغيبة أية دراسات ميدانية يعتد بها علميا تكون قد أجريت أثناء الأزمة . ولذلك فلا مفر من الاعتراف مسبقا بأن السطور التالية تتضمن عددا من الملاحظات المستمدة من متابعة ميدانية مكثفة ومنتظمة لموقف الرأى العام والقوى السياسية فى الساحة المصرية من موضوع التحليل لاشك أنها - أى تلك المتابعة - لا يمكن أن تتصف بالدقة أو الشمول الكافيين ، وتتكون مادة هذه المتابعة

من المواد المتضمنة فى أجهزة الاعلام القومية والحزبية وكذلك من الحوارات المكثفة على مستوى النخبة والمواطنين العاديين معا . وفى هذا السياق يمكن تقديم الملاحظات الأربع التالية عن درجة الاهتمام واتجاه الأغلبية والمقارنة بالحالة العربية ومحاولة التفسير .

وفيما يتعلق بالملاحظة الأولى عن درجة الاهتمام ، يلاحظ أن أزمة الخليج كانت واحدة من الأزمات الدولية القليلة التى استقطبت اهتماما مطلقا من الرأى العام والقوى السياسية فى الساحة المصرية ، على الرغم من أن منطقة الخليج لم تكن جزءاً من الاهتمامات الاستراتيجية للأمن المصرى القومى بالمعنى الضيق ، ويعود جزء من هذا الاهتمام إلى التأثير المباشر للأزمة على الحياة اليومية للمواطن المصرى ، حيث أدى غزو القوات العراقية للكويت فى ٢ أغسطس فى ساعات قليلة إلى توقف السوق الكويتية عن أن تكون سوقا للعمالة المصرية أو على الأقل سوقا للعمالة المصرية المربحة ، وهذا فضلا عن أن الضياع الكامل لمدخرات المصريين فى الكويت كان هو الأمر الوحيد المتصور فى أعقاب الغزو ، ومن ناحية أخرى لم يعد للعمالة المصرية التى بقيت فى العراق أى جدوى اقتصادية فى ظل ظروف الحصار الاقتصادى والتهديد بالحرب ، وهذا فضلا عن عودة أعداد كبيرة من العاملين المصريين فى بلدان الخليج الأخرى ، سواء لأسباب التقشف من جانب حكوماتها وقطاعات الأعمال الخاصة فيها ، أو لدواعى الأمن . وعانى العائدون من الكويت والعراق بطبيعة الحال من صعوبات بلغت حد الأهوال بالنسبة للبعض ، وكان جزء من هذه الأهوال مفهوما والباقى غير مبرر على الاطلاق ، وهكذا يمكن القول دون مبالغة أن كل أسرة مصرية قد تأثرت ماديا أو معنويا بالغزو العراقى للكويت على نحو مباشر أو غير مباشر ، فلم تكن هناك أسرة إلا وأحد أعضائها أو جيرانها قد تأثر من قريب أو بعيد أو معنويا بما جرى .

ومع ذلك ، فإننا نرجع حالة « التنشيط الذهنى والوجدانى » التى أحدثتها أزمة الخليج إلى تأجج المشاعر العربية للمصريين بسبب إدراكهم للآثار المأسوية المحتملة للأزمة وما قد تنتهى إليه من حرب .

وأما الملاحظة الثانية فهى خاصة باتجاه الأغلبية داخل الرأى العام والقوى السياسية فى الساحة المصرية ، وللأسف فإن هذه المسألة يتم تناولها من منظور ايديولوجى ، فكل فريق يدعى أن موقفه يستحوذ على تأييد الأغلبية ، ومع ذلك يمكن الادلاء بتمييز علمى مطمئن بثلاث ملاحظات فرعية فى هذا الصدد :

ـ أولا ، ان السياسة الرسمية كانت تحظى بأغلبية واضحة ومتماسكة فى أوساط الرأى العام ، ويستحيل بطبيعة الحال الحديث عن نسب وأرقام فى هذا الصدد ، إلا أنه يكفى القول بأن هذه الأغلبية كانت كافية لعدم تعرض الحكومة المصرية لأى تحد يمس الاستقرار السياسى الداخلى من جانب القوى السياسية المعارضة أو الجماهير من جراء السياسة الرسمية المتبعة إزاء الخليج .

ـ ثانيا ، أن نسبة التأييد للسياسة الرسمية داخل العناصر النشطة داخل النخبة السياسية والمثقفة كانت أقل منها داخل أوساط الرأى العام الجماهيرى ، ويبدو هذا واضحا من متابعة الندوات الفكرية والسياسية التى نظمت لمناقشة الأبعاد المختلفة لأزمة الخليج .

ـ ثالثا ، أن كلا من الأغلبية والمعارضة قد تكون من عناصر تنتمى لكافة التيارات السياسية ، وذلك بمعنى أن التيارات السياسية قد انقسمت على نفسها ، فلم تكن الأغلبية من داخل اليمين أو اليسار أو التيارات الاسلامية مثلا ، وكذلك الحال للأقلية ، وإنما ضم كل من الفريقين عناصر تنتمى لليمين والوسط واليسار والتيارات الاسلامية والقومية المختلفة ، ويعكس هذا التعقد الشديد لموضوع الأزمة وأبعادها المتشابكة .

والملاحظة الثالثة ، ملاحظة تقارن الحالة المصرية بالحالة العربية إذ أن هذه الأخيرة تبدو « مقلوب » الحالة المصرية ، بمعنى أن الأغلبية الواضحة فيها بصفة عامة تبدو مؤيدة للسلوك العراقى بحماس وتطرف شديدين فى بعض الأحيان ، ويرى البعض أن التأييد الجماهيرى والنخبوى العربى للقيادة العراقية إبان الأزمة كان مطلقا ، ومن ثم فإن مصر قد انفردت بهذا الانقسام ، وهو قول غير صحيح ، فمن المسلم به أن الأغلبية فى البلدان العربية كانت تبدو مؤيدة للقيادة العراقية ، إلا أنه من المؤكد أن هناك أقلية على أقل تقدير كانت تعارض هذه القيادة وإن لم يتح لها فى حينه حق التعبير عن رأيها فى إطار الحماس المتطرف فى تأييد مسلك القيادة العراقية .

وأخيرا ، فإن الملاحظة الرابعة تحاول تفسير موقف كل من الأغلبية والأقلية ، وهى عملة شائكة وعسيرة بطبيعة الحال ويمكن أن نسوق بالنسبة للأغلبية عددا من الأسباب المحتملة لتفسير موقفها المعارض للغزو العراقى إلى درجة القبول المشروط للتدخل الأجنبى المضاد له : كطبيعة الثقافة السياسية المصرية التى ترفض بصفة عامة العنف والغدر ... الخ ، وتفضل الأسلوب الأكثر عقلانية فى التفكير مما يؤدى إلى عدم الاندفاع الأحمق وراء أى تحد للآخرين (هم هنا الغرب) حتى ولو كانوا خصوما .

غير أنه لاشك أن المصالح المادية للمواطن العادى قد لعبت دورا ملحوظاً فى هذا الصدد ، وقد سبقت الاشارة إلى الارتباط الشديد للمواطن المصرى العادى بسوق العمل

الخليجية ، ويمكن أن نضيف إلى هذا ما أدت إليه الأزمة من توقف تام للعمل فى قطاع السياحة الذى يقدم فرص العمل والرزق لقطاع عريض من المصريين .

أما بالنسبة لتفسير موقف الأقلية التى عارضت السياسة الرسمية ، فمن الانصاف أولا التذكير بأنها لم تعلن أبدا تأييدها للغزو العراقي - وإن كانت مواقفها العملية قد افضت ضمنا إلى هذا المعنى - وإنما كانت تعلن أنها ضد الغزو لولا التدخل الأجنبي الذى تبعه ، والذى أصبحت مواجهته تكتسب أولوية على إنهاء الاحتلال العراقي للكويت ، وقد كان هذا الموقف موضعا دائما لنقد الأغلبية على أساس أن السبب الذى أعطى مبررا للتدخل الأجنبي هو الغزو ، ومن ثم فإن أكثر المخلصين حقا فى محاربة هذا التدخل يجب أن يكونوا أشدهم حماسا فى معارضة الغزو أولا كى يزول مبرر التدخل الأجنبي .

ويمكن القول أيضا ، بأن بعض القوى الحزبية المعارضة رأت في موقف نظام الحكم من الأزمة مبرراً لزعزعة موقفه الداخلي ، كما أن بعضها بنى مواقفه على حسابات شديدة الخطأ لإدارة الأزمة الأمر الذى أوقعها فريسة لتصورات معينة بالغة الطيش بالنسبة لمسار الأزمة .

٥ - ملاحظات ختامية :

فى نهاية هذا التحليل للسياسة المصرية تجاه أزمة الخليج حتى نهاية عام ١٩٩٠ ، يمكن استخلاص عدد من الملاحظات بالنسبة لهذه السياسة تتعلق بقضايا هامة بالنسبة لسياسة مصر الخارجية بصفة عامة وإن بدت تدور أساسا حول سياستها على المستوى الاقليمى ، ونشير فيما يلى إلى ثلاث ملاحظات أساسية :

أ - ان السياسة المصرية قد تميزت بدرجة عالية من سلامة التقديرات بالنسبة للأزمة ومسارها وخاصة بالنسبة فرص الحرب والسلام ومواقف القوى الدولية المعنية فى أعقاب الغزو العراقي للكويت والآثار الفادحة للحرب أن ثبت كما أوضح التحليل السابق ، والاستثناء الوحيد فى هذا الصدد هو الاخفاق فى التنبؤ بالغزو العراقي للكويت وهو الأمر الذى سبق ايضاح ملابساته وكيف أنه لم يكن يرجع إلى غياب المعلومات بقدر ما كان يعود إلى الخطأ فى تفسيرها ، وهو خطأ مفهوم ومبرر بالنظر إلى غياب أية سابقة مماثلة فى العلاقات العربية - العربية المعاصرة لممارسة القيادة العراقية للخداع الدبلوماسى ببراعة .

ب - ان السياسة المصرية قد تمسكت طيلة الأزمة بعدد من المبادىء التى حكمت موقفها ، فى مقدمتها رفض استخدام القوة فى العلاقات العربية - العربية ، أو ترتيب أية مكاسب على هذا الاستخدام ان وقع ، ورفض التدخل فى الشئون الداخلية لأى قطر عربى سواء كان الكويت أو العراق أو غيرهما ، ورفض أية صيغة دائمة يكون فيها مكون اجنبى لأمن الخليج ... الخ ، غير أن تطورا هاما قد ألم بتنفيذ السياسة فى مجال الانتقال من مرحلة الاكتفاء بالمساعى الدبلوماسية إلى القبول بمشاركة قوات مصرية فى الائتلاف الدولى المضاد للعراق ، كما أن مهمة هذه القوات وعلاقتها بالقوات الأخرى المشاركة فى الائتلاف قد تعرضت بدورها لتطور أوضحه التحليل السابق من الذهاب لغرض الدفاع عن السعودية إلى دخول الكويت « كقوات سلام » ، ومن إعلان أن علاقة القوات المصرية ستكون قاصرة على التنسيق مع القوات السعودية إلى قبول التنسيق مع كافة القوات الموجودة هناك .

ويمكن تفسير هذا التطور دون شك بعدد من العوامل المتشابكة لعل أهمها (دون ترتيب لأهميتها النسبية) استمرار الاصرار العراقي على عدم الانسحاب من الكويت ، الأمر الذى لم يجعل أمام أية دولة ترفض الغزو وتريد أن يكون لها دور أو حتى تأثير اقليمى - خيارا آخر سوى المشاركة العسكرية ، وكذلك شبكة العلاقات والمصالح المصرية الكثيفة بدول مجلس التعاون الخليجى والدول الغربية عامة والولايات المتحدة خاصة . وربما يفسر هذا أن السياسة المصرية لم تعد مؤهلة بمجرد واقعة الغزو والموقف الذى اتخذته منه ثم التطور الذى لحق بها على النحو السابق بيانه ، للقيام بدور وساطة حقيقية بين أطراف الأزمة ، حيث افتقدت على النحو السابق إحدى الصفات الأساسية للوسيط ، وهى قبوله من جميع أطراف الأزمة .

جـ - يمكن القول من منظور الفرص والقيود التى ترتبت على السياسة المصرية فى أزمة الخليج إن مردود هذه السياسة كان ايجابيا - أو على الأقل مهما اختلفت التقديرات ، لم يكن سلبيا - على المستويين الداخلى والدولى ، بينما كان سلبيا على المستوى الاقليمى .

على المستوى الداخلى سبقت الاشارة إلى أن السياسة المصرية الرسمية كانت تحظى بتأييد أغلبية متماسكة ، وحتى الضائقة الاقتصادية التى ألمت بقطاعات عريضة من المصريين فى وقت الأزمة بطبيعته لم تؤد إلى الاخلال بهذا التأييد ، سواء لأن السياسة المصرية لا تعد مسئولة عنها على نحو مباشر ، (بل لعل مخالفة هذه السياسة هو المسئول كما فى ايداع البعض لمجمل مدخراتهم فى البنوك الكويتية) أو للثقة أو الأمل فى أن السياسة المصرية التى اتبعت تجاه الأزمة سوف ، أو قد تؤدى إلى عودة الحقوق ، بينما هزيمتها سوف تفضى إلى ضياع مؤكد لها .

وعلى المستوى الدولى جاءت السياسة المصرية متسقة مع التيار الدولى العام الذى عارض على نحو شبه اجماعى

الغزو العراقي للكويت ، خاصة في ظل المتغيرات الجديدة في النظام الدولي ، ومن هنا فإن السياسة المصرية لم تضار دوليا من مواقفها ، بل على العكس فإن واقعة الاسقاط المتتالي لأجزاء هامة من الديون المصرية الخارجية تشير إلى استفادتها من هذه المواقف .

أما على المستوى الاقليمي ، فقد تعرضت السياسة المصرية لأكثر من تحد حقيقي ، وهناك أولا أن هذه السياسة قد انتقلت رغما عنها من موقع الدور المؤثر في شبكة تضامنية عامة للعلاقات العربية - العربية قبل الأزمة ، إلى موقع الدور المؤثر في أحد المعسكرين شبه المتوازنين عدديا اللذين تبلورا في أعقاب الأزمة ، ومن ناحية أخرى فإن ثمة احتمالا قويا في أن يؤثر التباين بين مواقف السياسة المصرية من الأزمة وبين الاتجاهات التي سادت في أوساط الجماهير والنخب العربية على فرص السياسة المصرية في لعب دور مؤثر عربيا في المستقبل ، وإن كان تحقق هذا الاحتمال يخضع لعوامل كثيرة بطبيعة الحال ، كذلك فقد أدت الأزمة إلى بروز أدوار اقليمية أخرى على نحو لم يكن موجودا قبلها ، كما في بروز الدور التركي واستفادة الدور الايراني من تطورات الأزمة ، وحتى اسرائيل التي يمكن القول بأن الأزمة قد أثبتت عدم جدواها في حماية المصالح الأمريكية في حالة تهديد هذه المصالح من جراء صراع عربي - عربي ، قد استفادت من هذه الأزمة دون شك من منظور ميزان القوى العام ، بسبب تبلور تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد القوة العراقية التي كانت تدخل بالحسابات الاستراتيجية الشاملة ضمن مكونات القوة العربية دون جدال .

والواقع أن هذه التطورات كلها تطرح قضية بالغة الأهمية بالنسبة للمصالح المصرية والعربية ، وهي قضية وزن مصر ودورها الاقليمي ، ومن الضروري أن تناقش هذه القضية بأقصى قدر ممكن من الجدية والموضوعية ، ذلك أن عددا من التحليلات المغرقة في تبسيطها للأمور قد ظهر في أعقاب الأزمة مباشرة يبشر بأن دور مصر العربي قد أصبح هو المسيطر والوحيد في الساحة ، وأن دول مجلس التعاون الخليجي تحديدا لن تجد لها سندا بعد الآن سوى في هذا الدور ، ووصل الأمر إلى الحديث عن تكامل مصري خليجي ، بل وانضمام مصري إلى مجلس التعاون الخليجي ، وفي الواقع أنه قد آن الأوان لوقفة مع مثل هذه التحليلات التي تتجاهل الواقع الاقليمي والدولي ، وللتصدي للتصورات الخاصة بدور مصر العربي والاقليمي ، التي تنتقل ظرفيا من الموقف إلى نقيضه ، ذلك أنه إذا كان لمصر أن تلعب دورها الذي تملك امكاناته في المنطقة ، فلن يكون هذا انطلاقا من أية رؤى عاطفية ، أو تحليلات سطحية تتجاهل الواقع .

القسم الثالث

الأقتصاد القومى

- ☐ مؤشرات الاداء الاقتصادى .
- ☐ سياسات الاصلاح الاقتصادى .
- ☐ العلاقات الاقتصادية الخارجية .

أولا ـ مؤشرات الأداء الاقتصادى

فى عام ١٩٩٠ ، استمر الاقتصاد المصرى يعانى من تباطؤ النمو الاقتصادى وتراجع الانتاج السلعى . وزادت الفجوة بين الانتاج والاستهلاك مع نمو الناتج المحلى بمعدل يقل عن نمو الاستهلاك النهائى . وتراجعت نسبة الادخار والاستثمار الى الناتج المحلى الإجمالى وانخفض بشكل حاد معدل النمو الحقيقى للاستثمار . وبينما تراخت الضغوط التضخمية زادت معدلات البطالة . ورغم تراكم متأخرات سداد الديون الخارجية فقد زاد قصور النقد الاجنبى . وتفاقم عجز الميزان التجارى بسبب تصور الانتاج السلعى ، بل وتدهوره كما فى حالة القطن مثلا ، رغم تقييد نمو الواردات . وتفاقم هذا كله بسبب أزمة الخليج التى أدت الى زيادة العجز فى الميزان الجارى ، حيث تراجعت تحويلات العمالة وايرادات السياحة ورسوم القناه بمعدلات تجاوزت زيادة ايرادات البترول وتدفق المساعدات الخارجية . وبايجاز ، فان العوامل الداخلية للركود والبطالة والتضخم والاختلال تضافرت مع النتائج السلبية المباشرة لازمة الخليج ، وكانت المحصلة هى سلبية مؤشرات الاداء الاقتصادى . وفى عرض المؤشرات استنادا الى البيانات الرسمية رغم قصورها ـ يهدف هذا التقرير اساسا الى كشف الاتجاهات العامة للتطور والاختلالات الرئيسية للأداء .

١ ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

لقد تباطأ النمو الاقتصادى فى عام ٨٩ / ١٩٩٠ بالمقارنة مع عام ٨٨ / ١٩٨٩ ، كما توضح النتائج الأولية لمتابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فقد انخفض معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى . وزادت نسبة الاستهلاك النهائى الى الناتج المحلى الاجمالى . وتراجع معدل نمو القيمة المضافة لقطاعات السياحة والنقل والمواصلات والاسكان والمرافق والخدمات الاجتماعية . واما التحسن الضئيل لمعدلات نمو القطاعات السلعية ، فانه يرجع اساسا الى تحقيق معدل نمو سلبى فى قطاع البترول قدر بنحو ـ ١,١ ٪ مقابل ـ ٢,٨ ٪ وأما بقية القطاعات السلعية فقد بقيت معدلات نموها ثابتة تقريبا ، مع انخفاض معدل النمو فى قطاع الكهرباء من ٩,٦ ٪ الى ٥,٩ ٪ وارتفاع محدود لم يتعد ٠,١ ٪ فى معدل نمو قطاع التشييد .

وشهدت السنوات الثلاث الاولى من الخطة الخمسية ٨٧ / ١٩٨٨ ـ ٩١ / ١٩٩٢ تكريس الاختلال الرئيسى فى التنمية الاقتصادية المتمثل فى تراخى نمو الانتاج السلعى بالمقارنه مع نمو قطاعات الخدمات ، وتزايد الفجوة بين العرض والطلب للمنتجات من السلع الصناعية والزراعية . وطبقا للتقرير العام للجنة الخطة والموازنة عن مشروع خطة التنمية للسنة المالية ٩٠ / ١٩٩١ ، شهدت السنوات من ٨٧ / ١٩٨٨ حتى ٨٩ / ١٩٩٠ تحقيق معدلات للنمو فى قطاعى الصناعة والزراعة تقل عن المستهدف . ويرصد التقرير ، مثلا ، عدم تحقيق اهداف الانتاج لمحاصيل رئيسية مثل القطن خلال أى من السنوات الثلاث . ورغم التأكد الرسمى على خطورة التبعية الغذائية والتكنولوجية ، والاعلان المتكرر فى مجال تحديد اهداف استراتيجية التنمية حول تقليص فجوة القمح وإحلال واردات الآلات فان نسبة الاكتفاء الذاتى ـ طبقا لبيانات وزارة التخطيط ـ لم تتعد ٣٧,٧ ٪ للقمح ، و ١٥,٢ ٪ للآلات غير الكهربائية ، وذلك عام ٨٩ / ١٩٩٠ .

وخلافاً للهدف الصائب المعلن للخطة ، وهو رفع حصة قطاعات الانتاج السلعى فى الناتج المحلى الاجمالى، تراجعت هذه الحصة الى نحو ٤٧,٥ ٪ فى عام ٨٩ / ١٩٩٠ مقارنة بنحو ٤٨,٣٪ فى عام ٨٧/ ١٩٨٨ ، ولم يتحقق هدف رفع حصة الانتاج السلعى الى المستوى المنخفض اصلا لعام ٨٦ / ١٩٨٧ ، اى الى مستوى العام الاخير لخطة الخمسية السابقة .

● ● وقد ارتبط تباطؤ النمو بانخفاض الاستثمار القومى

في عام ٨٩ /١٩٩٠ . وكان هذا الانخفاض الى جانب انخفاض الاستثمار في القطاعات السلعية مقارنة بالقطاعات الخدمية ، وانخفاض المنفذ للاستثمار الخاص مقارنه بالاستثمار العام ، أهم الاتجاهات السلبية للاستثمار ويشير التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى لعام ٨٩ / ١٩٩٠ إلى انخفاض حاد في معدل النمو الحقيقى للاستثمار ، وتراجع نسبة كل من الادخار والاستثمار الى الناتج المحلى الاجمالى .

فقد هبط معدل النمو الحقيقى للاستثمار الثابت ، بدون التغير في المخزون ، من ٩ ,٨ ٪الى ٢,٧ ٪ بين عامى ٨٨ / ١٩٨٩ و ٨٩ / ١٩٩٠ .

وقد نفذ القطاع العام ٧٤,١ ٪ من الاستثمار القومى الاجمالى خلال السنوات الثلاث من ٨٧ / ١٩٨٨ حتى ٨٩ / ١٩٩٠ ، وهو ما يزيد على النسبة المستهدفة له وهى ٦٦,٧ ٪ وعلى العكس فان النسبة الباقية من الاستثمار القومى الاجمالى التى نفذها القطاع الخاص ، كانت اقل من النسبة المستهدفة له في ذات الفترة . وعلى حين بلغت نسبة المنفذ الى المستهدف للاستثمار العام في النشاطات السلعية نحو ١٥٤ ٪ ، فان المنفذ كان اقل من المستهدف للاستثمار الخاص في هذه النشاطات . وبينما حقق القطاع العام أكثر من ضعف المستهدف في نشاطات الخدمات الانتاجية ، نفذ القطاع الخاص حصته المستهدفة .

● ● وقبل ازمة الخليج ، فان سلبية مؤشرات النمو والاستثمار في عام ٨٩ / ١٩٩٠ أى حتى منتصف عام ١٩٩٠ ، كانت نتاج مشاكل تتعلق بالتمويل والتخطيط ، ومصاعب داخلية وخارجية . وهكذا ، مثلا ، فان التقرير المشار اليه للبنك المركزى المصرى يعزو هبوط الاستثمار الى تناقص المتاح من التمويل الخارجى في صورة منح وقروض لتغطية الاستثمار العام . ويجدر ان نلاحظ هنا أن النسبة المرتفعة لهذا التمويل رغم ذلك ، والتى بلغت نحو ٦٤ ٪ من اجمالى الاستثمار ، تكشف الاثر السلبى لتوقف النمو والاستثمار على القروض والمعونات . وقد ظهر هذا الاثر بوضوح في اواخر الثمانينات مع تراكم متأخرات سداد الديون وتعثر مفاوضات اعادة الجدولة فضلا عن تأثير المتغيرات العالمية والاقليمية كما سنرى .

واما ادارة الاقتصاد القومى بالأوامر الادارية ، التى تلقى الفوضى ولا تغنى للتخطيط ، فكانت آثارها السلبية ظاهرة على النمو والاستثمار . وقد يكفى أن نشير هنا إلى بعض ما أورده التقرير المشار اليه للجنة الخطة والموازنة حول أسباب المشاكل والمصاعب التى واجهت تنفيذ الخطة . فقد جرى تجاوز الاستثمارات المعتمدة في حالات ، وتأخر تنفيذ المشروعات في حالات أخرى ، واشتد نقص السيولة في حالات ثالثة . ولم يتوافر التنسيق بين اتمام الأعمال المدنية وتوفير الآلات والمعدات وتجهيز البنية الأساسية . والى جانب عدم ضمان البنوك للتسهيلات الائتمانية اللازمة لاستيراد الآلات ، تأخرت في فتح الاعتمادات المستندية لعدم توفر النقد الاجنبى اللازم . وبسبب مصاعب التمويل المصرفى وقيود الاستيراد السلعى ، فان مستلزمات الانتاج لم تتوافر بالقدر اللازم لاستمرار الانتاج الجارى ، وبالذات في القطاع الخاص .

وقد انعكس ضعف الانتاج السلعى ، في زيادة العجز بالميزان التجارى الى نحو ١٩,١ مليارات دولار في عام ٨٩ / ١٩٩٠ مقابل نحو ١٨,٣ مليارات دولار في عام ٨٨ / ١٩٨٩ . وادى قصور الانتاج الزراعى - مثلا - الى زيادة الواردات من السلع الغذائية لتبلغ نحو ٤,٦ مليارات دولار في عام ٨٩ / ١٩٩٠ . وهبطت صادرات القطن من نحو ٢١,٥ ٪ من انتاجه ، كما هبطت من حيث القيمة من نحو ٣٥٧,٥ ملايين دولار الى ١٨٩,٩ ملايين دولار بنحو ٤٧,٠ ٪ ، بين عامى ٨٨ /١٩٨٩ و ٨٩ /١٩٩٠ . والواقع ، ان انتاج القطن قد تراجع للعام الرابع على التوالى ، وبلغ معدل التراجع نحو ٧,١ ٪ في عام ٨٩ / ١٩٩٠ مقارنة بعام ٨٨ / ١٩٨٩ . وبنحو ٣٦,٦ ٪ مقارنة بعام ٨٢ / ١٩٨٣ وقد ادى هذا الى هبوط ارتباطات التصدير في عام ٨٩ / ١٩٩٠ الى اقل من ٢٣,٠ ٪ من الارتباطات المقابلة في عام ٨٢ / ١٩٨٣ . وضعف اسهام صادرات القطن في زيادة حصيلة النقد الاجنبى حيث تراجعت حصيلة الصادرات المستردة حصيلتها بالعملات الحرة لصالح الصادرات بالعملات الحسابية ، وزادت حصة الاخيرة من ٢٠,٣ ٪ الى ٣٢,٥ ٪ بين عامى ٨٨ / ١٩٨٩ و ٨٩ / ١٩٩٠ . وبين ذات العامين زادت حصة الاتحاد السوفيتى في ارتباط التصدير الى ٢٠,٧ ٪ مقابل ١٦,٩ ٪ في اطار التطور الايجابى للعلاقات بين البلدين كما اوضحنا في التقارير السابقة وبسبب تناقص الكميات المخصصة للتصدير ، وتدهور الصفات الغزلية ، وتراجع القدرة التنافسية المصرية مقارنة بالقطن الامريكى ، تراجعت ارتباطات التصدير الى اهم الدول الصناعية المستوردة . فقد هبط "حصة اليابان في هذه الارتباطات الى ٢٠,٦ ٪ مقابل ٢٨,٢ ٪ ، وحصة ايطالية الى ٥,٧ ٪ ، وحصة المانية الغربية الى ٠,٩ ٪

مقابل ٤,٢ ٪ بين العامين المذكورين . ونلاحظ هنا ان هبوط انتاج القطن ، الذى ارتبط بانخفاض المساحة المزروعة وهبوط انتاجية الفدان ، اى إلى انخفاض الاقطان المخصصة للمغازل المحلية ، ومع زيادة الاستهلاك المحلى زادت واردات مصر من الاقطان ، خاصة من الولايات المتحدة والسودان ـ لتصل الى نحو ١,١٥ مليون قنطار فى موسم ٨٩ / ١٩٩٠ مقابل صادرات لم تعد نحو ٨٠٠ ألف قنطار فى ذات الموسم . وهبطت صادرات مصر من الاقطان طويلة التيل الى نحو ثلث مقابلها امريكى وفقا للتقديرات الأولية لموسم ١٩٩٠ / ١٩٩١ بينما كانت هذه الصادرات الامريكية الى السوق العالمى لاتكاد تذكر حتى أوئل الثمانينات .

وقد تراخت الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى خلال عام ١٩٩٠ . حيث انخفض معدل التضخم وفقا للرقم القياسى لاسعار المستهلك بنحو ٧,٢ ٪ فى هذا العام مقابل ٢٨,٥ ٪ فى عام ١٩٨٩ ، وذلك طبقا للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . لكنة يجدر ان نشير هنا الى اشتداد الضغوط التضخمية فى العام المالى ٨٩ / ١٩٩٠ ، حيث ارتفع معدل التضخم الى ٢١,٢ ٪ مقابل ١٦,٧ ٪ فى عام ٨٨ /١٩٨٩ . وبوجه خاص ، فان هذا المعدل قد زاد للايجار والوقود من ١,٣ ٪ الى ١١,٠ ٪ ، وللانتقال والموصلات من ١٣,٥ ٪ الى ٢٥,٤ ٪ ، وللاثاث والاجهزة والخدمات المنزلية من ٨,٩ ٪ الى ٢٦,٦ ٪ ، بين عامى ٨٨ /١٩٨٩ و ٨٩ / ١٩٩٠ . والأمر ، أن انخفاض معدل التضخم فى عام ١٩٩٠ يرجع اساسا الى المستوى المرتفع الذى بلغه فى عام ١٩٨٩ ، وهو ما ظهر فى ارتفاع هذا المعدل لعام ٨٩ / ١٩٩٠ . ويرجع هذا ، من جهة ، الى القرارات الحكومية برفع الاسعار المحددة اداريا للسلع المدعمة خلال عام ١٩٨٩ ، وخاصة للوقود وعدد من السلع الغذائية . ومن جهة اخرى ، فقد انخفضت أسعار العديد من السلع واستقرت نسبيا أسعار السلع الغذائية خلال عام ١٩٩٠ بسبب التراجع المحدود لاسعار الصرف بين منتصف عام ١٩٨٩ واواخر عام ١٩٩٠ ، فضلا عن خفض اسعار منتجات القطاع الخاص ازاء تراجع القدرة الشرائية للمستهلكين . الا انه يجدر ان نشير هنا الى ان اسعار المستهلك قد زادت بنحو ٢١,٤ ٪ فى عام ١٩٩٠ وهو ما يزيد قليلا عن الارتفاع المقابل البالغ نحو ٢١,٢ ٪ فى عام ١٩٨٩ ، وذلك طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولى .

وقد كان تدهور قيمة الجنية ، فى ظروف الاختلال المزمن للعجز التجارى ، عاملا اساسيا فى توليد الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى . ونلاحظ هنا ان سعر الدولار قد زاد فى البنوك التجارية بنحو ٥ ٪ بين منتصف عام ١٩٨٩ وحتى نهاية الربع الثالث لعام ١٩٩٠ ، وهى زيادة تعادل تقريبا الارتفاع فى معدل التضخم خلال عام ٨٩ / ١٩٩٠ الا انه يلاحظ تدهور قيمة الجنية فى الربع الاخير من عام ١٩٩٠ من تراجع حصيلة النقد الاجنبى بسبب ازمة الخليج .

٢ ـ آثار أزمة الخليج .

كانت آثار أزمة الخليج على أداء الاقتصاد المصرى مزدوجة . فقد ألحقت هذه الازمة اضرارا مباشرة أهمها تقليص الموارد من النقد الأجنبى بسبب الخسائر التى أحاقت بقطاعات تصديرية رئيسية مثل السياحة وقناة السويس . اذ دفعت الازمة فى اتجاه مضاد للتطوير الايجابى الذى تمثل فى زيادة متحصلات هذين القطاعين فى العام المالى ٨٩ / ١٩٩٠ . وكان الاثر السلبى الأهم للازمه هو العودة الواسعة الاجبارية وتدهور التحويلات الهامة للعمالة المصرية المهاجرة الى الكويت والعراق ، الأمر الذى زاد حدة مشكلة البطالة وفاقم عجز الميزان الجارى . أضف الى هذا ، تلك الآثار السلبية المتمثلة فى توقف التجارة المصرية مع العراق والكويت وانخفاض التجارة المصرية ـ الخليجية ، والآثار الانكماشية التى ترتبت على ما سبق وعلى التطورات الاقتصادية السلبية فى منطقة الخليج بعد الازمة . وقد افاد الاقتصاد المصرى من ارتفاع اسعار وعوائد النفط نتيجة الازمة . الا أن قيود الاحتياطى والانتاج قد حدث من هذا الكسب ، الذى بقى على اية حال أدنى من الخسائر الموضحة اعلاه . وربما عوضت زيادة حصيلة تصدير البترول النقص فى حصيلة رسوم المرور فى قناة السويس ، الا ان الاقتصاد القومى ككل ، وبالذات النشاط الاقتصادى الخاص قد تضرر بشدة نتيجة تدهور النشاط السياحى ونقص تحويلات العمالة . وقد ساهم هذا وغيره فى خفض الطلب والناتج المحلى والاستثمار القومى والايرادات الحكومية وقيمة الجنيه . وقدرت خسائر القطاع الخاص وحده بنحو ٢,٥ مليارات دولار مع نهاية عام ١٩٩١/٩٠ ، إلى جانب خسائر القطاع العام وزيادة أعباء الموازنة .

وسوف نناقش لاحقا آثار اسقاط الديون العسكرية الامريكية والغاء الديون الخليجية على مصر . لكننا نلاحظ هنا ان هذه القرارات التى مثلت دعما هاما للاقتصاد

المصرى لم تكن ذات تأثير ايجابى مباشر خلال عام هذا التقرير ، طالما ان مصر كانت متوقفة عمليا عن سدادها وغير قادرة فعليا على هذا السداد . ولربما خفف من حدة الأضرار التى لحقت بالاقتصاد المصرى من جراء الازمة ، تلك المساعدات العاجلة التى قدمت الى مصر من الدول الخليجية والغربية ، وهو ما سنعرض له فيما بعد . وهنا فاننا نركز على رصد التطورات فى قطاعات البترول والسياحة وقناة السويس . ثم نتناول آثار عودة العمالة على تفاقم مشكلة البطالة وعجز الميزان الجارى ، وذلك بمتابعة التطورات قبل وبعد الازمة فى هذه القطاعات والمجالات .

● ● لقد زاد انتاج البترول الخام والغاز الطبيعى الى نحو ٥٠٨٥٦ ألف طن خلال عام ٨٩ / ١٩٩٠ مقابل ٤٩٩٦٣ ألف طن فى عام ٨٨ / ١٩٨٩ . وكانت الزيادة محصلة لانخفاض الانتاج من البترول الخام بنحو ٢٩١ ألف طن ليصبح نحو ٤٣١٥٢ ألف طن ، وزيادة انتاج الغاز الطبيعى والمسال والمتكثفات بنحو ١١٨٤ ألف طن ليصبح نحو ٧٧٠٤ ألف طن ، وذلك فى عام ٨٩ / ١٩٩٠ . وبسبب رفع الأسعار المحلية للطاقة والمنتجات النفطية ، فقد ثبت تقريبا الاستهلاك المحلى من هذه المنتجات ، وبلغ حوالى ١٨٨٠٠ ألف طن فى عام ٨٩ / ١٩٩٠ شاملا حوالى ٣٠٠ ألف طن تمثل المستخدم فى مشروعات الاستثمار .

وقد زادت الصادرات من المنتجات البترولية بنحو ٥٠٠ ألف طن لتصبح ٤١٠٠ ألف طن ، وهو ما ارتبط بزيادة ما تم شراؤه من الشريك الأجنبى لأغراض التكرير ليبلغ نحو ١٥١٠ ألف طن فى عام ٨٩ / ١٩٩٠ ، وذلك مقابل حوالى ١٣١٨ ألف طن فى العام السابق . ورغم زيادة الانتاج ، وثبات الاستهلاك ، وتوسع التكرير فضلا عن زيادة المشترى من حصة الشريك الاجنبى لاغراض التكرير والتصدير ، فقد هبطت الصادرات المصرية الى ٧١٠٤ ألف طن فى عام ٨٩ / ١٩٩٠ مقابل ٧٧٥٧ ألف طن فى عام ٨٨ / ١٩٨٩ . اما باستبعاد ما تم شراؤه من الشريك الأجنبى لاغراض التصدير ، فان الصادرات من حصة الدولة تهبط الى ٦٧٢٣ ألف طن مقابل ٧٥٢٦ ألف طن فى هذين العامين على الترتيب . وفى المقابل زادت صادرات الشريك الأجنبى مقابل حصة فى الانتاج ومصروفاته ، بعد استبعاد ما تم بيعه للدولة لأغراض الاستهلاك أو التصدير ، فقد زادت الى ١٣٧٢٩ ألف طن فى عام ٨٩ / ١٩٩٠ مقابل نحو ١٣٥٧٤ ألف طن فى عام ٨٨ / ١٩٨٩ . وبسبب ارتفاع الاسعار اساسا فقد زادت عوائد صادرات البترول بنحو ١٥ ٪ بين هذين العامين .

ويظهر الاثر الايجابى - وان المحدود - لازمة الخليج على قطاع البترول فى مصر من زيادة ما فى ميزان مدفوعات هذا القطاع الى ١٣٩٦ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ مقابل ١٠١٩ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ وكان هذا محصلة لزيادة قيمة صادرات البترول الى نحو ٢٢٨٨ مليون دولار مقابل ١٧٠٩ مليون دولار بنحو ٪ وزيادة قيمة واردات البترول الى ٨٩٢ مليون دولار مقابل ٦٩٠ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩ .

وقد زاد انتاج الزيت الخام الى نحو ٤٣٩٥٢ ألف طن فى عام ١٩٩٠ مقابل نحو ٤٢٩٩٩ ألف طن فى عام ١٩٨٩ ، أو بنحو ٢,٠ ٪ ، كما زاد انتاج الغازات الطبيعية والمتكثفات والبوتاجاز الى نحو ٧٦٥٧ ألف طن مقابل نحو ٧٤١١ ألف طن أو بنحو ٣,٢ ٪ بين العامين المذكورين . وزادت كمية الخام المعالج فى معامل التكرير الى ٢٤٣٣٩ ألف طن مقابل ٢٣٠٥٧ ألف طن أو بنحو ٥,٦ ٪ مقابل وبلغت الكمية الصافية عن المنتجات البترولية التى أنتجتها معامل التكرير إلى ٢٣١٥٧ ألف طن مقابل ٢١٩٢٩ ألف طن بنحو ٥,٦ ٪ فى عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩ . واما الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والبوتاجاز فقد زاد الى ٢٠١٧١ ألف طن مقابل ١٩٥٨٤ ألف طن ، ومن الغاز الطبيعى الى ٦١٢٧ ألف طن مقابل ٥٨٨٩ ألف طن بين العامين المذكورين .

● ● تراجع دخل قناة السويس بسبب تراجع التجارة الدولية وارتفاع تكاليف التأمين البحرى .

الا ان الزيادة فى ايرادات الدولة من زيادة عوائد تصدير النفط قد ابتلعها انخفاض هذه الايرادات بالقناة .

● ● واما قطاع السياحة . الذى شهد ازدهاراً قبيل أزمة الخليج ، فقد كان اشد القطاعات تضررا ههنا ، فقد زاد عدد السائحين القادمين الى مصر من ٢٠٩٢ ألف سائح فى عام ٨٨ / ١٩٨٩ الى ٢٧٨٣ ألف سائح فى عام ٨٩ / ١٩٩٠ أو بنحو ٣٣ ٪ ، وزاد عدد الليالى السياحية التى قضاها السائحون من ١٨٣٧٢ ألف ليلة إلى ٢٢١١٨ ألف ليلة بنحو ٢٢,٤ ٪ ، كما زادت الايرادات السياحية من ٢٣٠٣,٨ مليون جنيهالى ٢٧٦١,٨ مليون جنيه ، أو بنحو ١٨,٤ ٪ ، وذلك بين العامين المذكورين .

وقد ارتفع عدد السائحين القادمين من الشرق الاوسط بنحو ٦٨,٩ ٪ ، وزاد عدد الليالى السياحية التى قضوها بنحو ٤٦,٢ ٪ كما ارتفعت نسبتهم الى اجمالى السائحين من ٢٧,٥ ٪ إلى ٣٥,٠ ٪ وزادت حصتهم فى الليالى السياحية من ٣٤,٢ ٪ إلى ٤١,٥ ٪ من اجمالى الليالى السياحية ، بين ذات العامين . وقد ارتبط هذا بتحسن العلاقات المصرية - العربية ، وهو ما يتأكد من تضاعف اعداد السائحين من دول الشرق الاوسط بنحو ٢,٣ مرة وتضاعف الليالى السياحية التى قضوها بنحو ٣,٢ مرة بين عامى ٨٥ / ١٩٨٦ و ٨٩ / ١٩٩٠ . وأدى تزايد الاتجاه الى السياحة السريعة ، وخاصة للقادمين من اسيا والباسيفيك ، الى انخفاض عدد الليالى السياحية رغم زيادة اعداد الاخرين ، الا ان اعداد السائحين والليالى السياحية للقادمين من مختلف المناطق والدول قد زادت بين عامى ٨٨ / ١٩٨٩ و ٨٩ / ١٩٩٠ .

وتقدر خسائر قطاع السياحة بنحو ١٢٥٠ مليون دولار خلال عام ٩٠ / ١٩٩١ من جراء الازمة ويظهر الاثر السلبى لازمة الخليج على قطاع السياحة فى مصر ، من هبوط عدد السائحين القادمين من الامريكتين بنحو - ١٠,٦ ٪ ، ومن اوروبا بنحو - ٥,٥ ٪ ، ومن اسيا بنحو - ١,٧ ٪ ، وذلك بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . كما يظهر ايضا هذا الاثر من انخفاض عدد الليالى السياحية للقادمين من الامريكتين بنحو - ٧,٠ ٪ ومن اوروبا بنحو - ٧,٣ ٪ ، ومن المناطق الاخرى - عدا الشرق الاوسط وافريقيا - بنحو - ٣٢,٤ ٪ ، بين ذات العامين ، وقدرت خسائر السياحة بنحو - ١٢٥ مليون دولار حتى نهاية فى عام ٩٠ / ١٩٩١ .

واما زيادة عدد القادمين من الشرق الاوسط بنحو ١٣,٤ ٪ فقد ترافق مع انخفاض عدد الليالى السياحية التى قضوها بنحو - ٦,١ ٪ ، وهو ما يمكن تفسيره بالتدفق الواسع والعابر عقب الغزو الى مصر من قبل الكويتيين وغيرهم فرارا من الغزو والعراقى واخطار الحرب . وبوجه عام فان اجمالى عدد الليالى التى قضاها السائحون من مختلف المجموعات فى مصر قد هبط بنحو - ٣,١ ٪ بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . وقد تراجعت بشكل ملحوظ اعداد السائحين والليالى السياحية بين شهرى يوليو وديسمبر من عام ١٩٩٠ مقارنه بالشهور المقابلة من عام ١٩٨٩ ، وهكذا - مثلا - فقد تراجع السائحين بنحو - ٤٦,٩ ٪ والليالى السياحية بنحو ٣٧,١ ٪ بمقارنة الربع الاخير للعامين المذكورين .

● ● لقد انخفض عدد السفن التى عبرت قناة السويس من ١٨١٩٠ سفينة فى عام ١٩٨٨ الى ١٧٦٢٨ سفينة فى عام ١٩٨٩ . ولكن زادت الحمولة الصافية لهذه السفن من ٣٥٦,٩ مليون طن الى ٣٧٣,٤ مليون طن بين ذات العامين .

وبينما زادت حركة البضائع المتجهة شمالا من ٢٥٩,٥ مليون طن الى ٢٦٥,٨ مليون طن ، هبطت حركة البضائع المتجهة جنوبا من ١١٩,١ مليون طن الى ١١٥,٥ مليون طن بين العامين المذكورين على الترتيب .

وفى حركة الملاحة والبضائع بقناة السويس ، انخفض عدد ناقلات البترول من ٣٤٢٩ ناقلة فى عام ١٩٨٨ الى ٣٤٢٤ ناقلة فى عام ١٩٨٩ . الا ان الحمولة الصافية لهذه الناقلات زادت من ١٢٦,٧ مليون طن الى ١٣٤,٩ مليون طن بين ذات العامين . .

وبينما انخفضت حركة المواد البترولية المتجهة جنوبا من ١٥,٩ مليون طن الى ١٣,٩ مليون طن فقد زادت حركة المواد البترولية المتجهة شمالا من ٥٧,١ مليون طن الى ٥٨,٤ مليون طن على الترتيب فى عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

وقد زادت حصيلة رسوم المرور فى قناة السويس من ١٣٠٦,٧ مليون دولار الى ١٤٧١,٨ مليون دولار فى عام ٨٩ / ١٩٩٠ أو بنحو ١٢,٦ ٪ بين هذين العامين ، وكانت الزيادة محصلة لزيادة الحمولة الصافية ، ورفع رسوم المرور بنحو ٨,٠ .

٣ - البطالة والهجرة العائدة :

فى عام ٨٩ / ١٩٩٠ ، السابق مباشرة لانفجار ازمة الخليج ، ارتفع معدل البطالة فى مصر . فقد انخفضت نسبة التوظف الى اجمالى قوة العمل بسبب قصور فرص العمل الجديدة بالمقارنة مع نمو قوة العمل . وقد تفاوتت بشدة تقديرات البطالة السافرة فى مصر ، حسب مناهج وجهات قياسها . وهكذا ، مثلا ، فان معدل البطالة بلغ بنحو ٧,٦ ٪ فى عام ٨٩ /١٩٩٠ مقابل ٧,٠ ٪ فى عام ٨٨ / ١٩٨٩ ، طبقا لتقديرات وزارة التخطيط . وبلغ هذا المعدل نحو ٨,٩ ٪ و ٨,١ ٪ فى ذات العامين على الترتيب طبقا لتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لنسبة البطالة السافرة بين قوة العمل من البالغين . وبذلك فان معدل البطالة قد زاد بنحو ٨,٦ ٪ - ٩,٩ ٪ طبقا لهذين التقريرين على الترتيب بين عامى ٨٨ / ١٩٨٩ و ٨٩ / ١٩٩٠ الا ان

هذه التقديرات تبدو متدنية للغاية مقارنة بتقديرات أخرى ، دولية ورسمية . اذ يشير تقدير دراسة أخيرة لمنظمة العمل الدولية الى ان البطالة السافرة تبلغ نحو ١٥,٠ ٪ من قوة العمل فى مصر . ويعادل هذا التقدير تقريبا معدل هذه البطالة طبقا للنتائج الاولية للتعداد العام للسكان فى عام ١٩٨٦ ، البالغ نحو ١٤,٩ ٪ . وقد يفسر التوظيف فى القطاع غير المنظم استقرار هذا المعدل فى النصف الثانى من الثمانينات .

إلا أن التقرير النهائى لمشروع نظام معلومات العمالة الذى اجرى فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩١ ، تقدم تقديرا مختلفا للبطالة السافرة فى مصر . اذ طبقا لبيانات دورة اكتوبر ١٩٨٨ من بحث العمالة بالعينة ، فان معدل البطالة لم يتعد ٧,٠ ٪ للسكان النشطين اقتصادية خلال الاسبوع المرجعى للبحث الا ان التقرير النهائى للمشروع يوضح أنه باستبعاد الأثر التكميشى لاسلوب قياس البطالة فى هذا المشروع بهدف المقارنية مع المصادر الاخرى لبيانات التشغيل ، يرتفع معدل البطالة السافرة الى اكثر من ١٠ ٪ من قوة العمل . بل انه فى حال ضم الحالات التى تغيرت حالتها العملية بعد الاسئلة الكاشفة الى المتعطلين خلال الاسبوع المرجعى للبحث فان معدل البطالة يرتفع بنحو ١٤ ٪ طبقا للتقرير . وأما تفسير انخفاض معدل البطالة فى هذا المشروع ، وتباطؤ ارتفاع معدل البطالة خلال النصف الثانى من الثمانينات ، فقد تمكن فى توضيح التقرير النهائى للمشروع المذكور بأن الأفراد الذين يعملون فى أعمال هامشية أو مؤقتة أو غير مناسبة يعتبرون انفسهم احيانا متعطلين ، وهو مالا تكشفه العمليات الاحصائية الأقل دقة . اضف الى هذا ان قوة العمل فى تعريف المشروع شملت العاملين بدون اجر لدى الاسرة وضمت الاطفال بين ٦ ـ ١٢ عاما . وكانت البطالة فى الحضر أعلى من الريف والنساء مقارنة بالذكور خاصة الحضر . وكان الشباب بين الاعمار ٥ ـ ٣٠ عاما هم الاكثر تعرضا للبطالة ، وارتفع معدل البطالة من زيادة التحصيل العلمى حتى يصل حدة الأعلى للأشخاص ذوى التحصيل التعليمى المتوسط تقل يتناقص ، وعانى الأميون اقل معدل للبطالة واقل فارق فيه حسب النوع ، وكانت نسبة المتعطلين من الداخلين الجدد إلى قوة العمل ٥٧ ٪ وهى نسبة تقل بكثير عن المصادر الأخرى المعتادة ، لكنها تصل الى ٧٥ ٪ للاناث ، وتزيد فى الريف عن الحضر ، وفى الوجه القبلى عن غيره من المناطق .

● ● وقد أدت ازمة الخليج ، وما ترتب عليها من عودة واسعة اجبارية وغير مسبوقة النطاق والسرعة ، الى زيادة البطالة السافرة فى النصف الثانى من عام ١٩٩٠ . ونلاحظ بداية أن ظاهرة الهجرة العائدة لم تكن وليدة ازمة الخليج وانما تطورت قبلها لاسباب مختلفة ، اقتصادية وغير اقتصادية . وكانت الخلافات السياسية بين مصر والدول العربية المستقبلة للعمالة المصرية ، وقد ارتبط بها من طرد جماعى واساءة المعاملة للمصريين ، عاملا أساسيا وراء الهجرة العائدة . وتتسم تحليل هذه الهجرة العائدة قبل ازمة الخليج بأهمية خاصة من منظور تقدير آثار عدة العمالة المصرية فى اعقاب الغزو العراقى الكويت . الا ان هذا التحليل المقارن يسهم فى كشف مجرد الاتجاهات ، سواء بسبب التمايز فى ظروف العودة وخصائص العائدين ، أو نتيجة التغير فى وضع سوق العمل وحالة الاقتصاد فى مصر .

ولعل دراسة الهجرة العائدة ضمن مشروع نظام معلومات العماله ـ الذى اشرنا إليه ـ توفر أحدث البيانات المتاحة ، وادق تحليل لخصائص وآثار الهجرة العائدة ، وهى الدراسة التى تغطى الفترة حتى ٣١ أكتوبر ١٩٨٨ . وطبقا للدراسة المذكورة :

نلاحظ اولا : ان عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ شهدا عودة صافية للعمالة المصرية فى الخارج ، وبلغت نسبة العائدين فى هذين العامين ٢٦,٣ ٪ من اجمالى الهجرة العائدة . واذا كان ١٥,٩ ٪ من الهجرة العائدة تضم أولئك الذين هاجروا بين عامى ١٩٨٥ و ٣١ أكتوبر ١٩٨٨ ، فان ٤٤,٣ ٪ قد عادوا فى هذه الفترة .

وتتباين معدلات وأسباب الهجرة العائدة من الدول العربية المستقبلة للعمالة المصريه المهاجرة فقد عاد نحو ٥٥,٠ ٪ من اجمالى الهجرة العائدة من العراق ، بينما هاجر ٢٨,٥ ٪ من هذا الاجمالى بين عام ١٩٨٥ و ٣١ اكتوبر ١٩٨٨ ، بينما عاد ٣٩,٧ ٪ وهاجر ٥٥,٩ ٪من اجمالى الهجرة العائدة من العراق بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ . وبينما هاجر ٠,٧ ٪ وعاد ١١,٥ ٪ من اجمالى الهجرة العائدة من ليبيا بين عامى ١٩٨٥ و ٣١ اكتوبر ١٩٨٨ ، هاجر ١٩,٤ ٪ وعاد ٣٢,٣ ٪ بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ . وقد ارتبطت زيادة اعداد المهاجرين الى العراق فى النصف الاول من الثمانينات لظروف الحاجة الى العمالة المصرية مع اندلاع الحرب العراقية الايرانية ، واما العودة الصافية فى النصف الثانى من الثمانينات فقد ارتبطت بفائض الهجرة النسبى الى العراق وتقييد تحويلات المهاجرين اليه بدءاً من

عـام ١٩٨٦ . وقـد استمـرت هـذه الـعـودة فـي عام ١٩٨٩ وتزايدت مع اساءة المعاملة . بدوافع سياسية ظاهرة . وأما العودة الصافية للعمالة المهاجرة الى ليبيا فى بداية الثمانينات ثم فى منتصفها بالطرد الجماعى للعمالة المصرية بسبب احتدام الخلافات السياسية بين الحكومتين الليبية والمصرية ، ونلاحظ هنا ان الحكومة الليبية قد طردت نحو ٨٠ ألف مصرى يمثلون ٥٧ ٪ من العمالة المصرية فى ليبيا ، وذلك فى عام ١٩٨٥ ومع انحسار الهجرة الى ليبيا انخفضت نسبة العمالة المصرية من ٦٦،٨ ٪ من العمالة غير الوطنية فى عام ١٩٧٦ الى ٤١،٣ فى عام ١٩٨٩ . ولا تتسم النسبة الاخيرة بدلالة كثيرة ، حيث لم يتعد المصريون العاملون فى ليبيا نحو ٥٨ ألف فى هذا العام ، مثلوا نحو ٢،٨ ٪ فقط من اجمالى العمالة المصرية المهاجرة فى ذات التاريخ .

الا ان العوامل الاقتصادية ، وغير السياسية عموما ، قد مثلت بدورها دوافع هامة لعودة العمالة المصرية فى الخارج . فقد هاجر الى الكويت ٣،٩ ٪ من المصريين العائدين منها بين عام ١٩٨٥ و ٣١ اكتوبر ١٩٨٨ ، بينما عاد من الكويت ٤١،١ ٪ منهم فى ذات الفترة وبلغت هاتان النسبتان ٧،١ ٪ و ٤٢،١ ٪ فى ذات الفترة للهجرة العائدة من السعودية . وقد ارتبط هذا بالكساد النفطى وغيرة من الدوافع غير السياسية فى المحل الاول . وطبقا للدراسة المذكورة عن الهجرة العائدة ، فان الاسباب السياسية واساءة المعاملة كانت سبب العودة بنسبة ١١ ٪ من الهجرة العائدة من السعودية و١٣،٤ الكويت ، مقابل ٢٢،٩ ٪ للعراق ، ١٨،٩ ٪ لكل من ليبيا والاردن ، وكان خفض الأجر سبب العودة بنسبة ٧،٣ ٪ للعائدين من السعودية ، و ٧،٧٪ من الكويت مقابل ١٧،٨ ٪ للعراق و ١٤،٩ ٪ للأردن ، و ١١،٥ ٪ ليبيا .

وثانيا : ان خصائص الهجرة العائدة أو العمالة المهاجرة قد تباينت حسب البلدان المستقبلة ، واتسمت بدلالات هامة من زاوية آثار العودة على سوق العمل والاقتصاد القومى . لقد كان متوسط مدة الاقامة ١،٦ سنوات فى العراق ، مقابل ٤،٧٧ سنة فى الكويت ، ٣،٢٥ سنة فى السعودية . ومن زاوية الوظيفة قبل الهجرة ، بلغت نسبة عمال الزراعة بين العائدين من العراق ٤٣،٩ ٪ وعمال الانتاج ٣٦،٨ ٪ ، باجمالى ٨٠،٧ ٪ للعمالة العادية . وكانت هذه النسب ٢٥،٨ ٪ و٢٣،٨ ٪ ، ٤٩،٦ ٪ فقط للعائدين من الكويت ، و ٢٣،٧ ٪ و ٢٩،٣ ٪ و ٥٣،٠ ٪ للعائديـن مـن السعودية . اما العائدين من الفنيين والعلميين فانهم لم يتعدوا ٨،١ ٪ للهجرة العائدة من العراق مقابل ٣٦،٨ ٪ الكـويت و ٢٩،٧ ٪ للسعوديـة . وبينمـا بلـغت حصةالعراق ٣٨،٣ ٪ من اجمالى الهجرة العائدة ، فقد عاد من العراق الى الريف نحو ٤٨،٧ ٪ من هذا الاجمالى ، مقابل ٣،٩ ٪ و ٢،١ ٪ للكويت ، و٢٨،٨ ٪ و ٢٤،٦ ٪ للسعودية .

وبوجه عام ، يلاحظ تسارع معدل دوران الهجرة فى النصف الثانى من الثمانينات حين بدأت وتسارعت الهجرة العائدة . فقد هاجر ٣٨،٥ ٪ من إجمالى الهجرة العائدة من عام ١٩٨٨ فى العام السابق له ، بينما هاجر ٨،٠ ٪ فى ذات العام . أى أن نحو ٤٦،٥ ٪ من هذا الأجمالى قضى نحو عام أو أقل فى بلد المهجر . وكانت نسبة الذكور نحو ٩٤،٥ ٪ ، والاعمار بين ٢٠ عاما وأقل من ٤٠ عاما نحو ٥٦،٨ ٪ ، و الأميين الذين يلمون بمبادىء القراءة والكتابة حوالى ٤٨،٥ ٪ ، والحاصلين على مؤهل متوسط أو أعلى حوالى ٤٢،٠ ٪ ، والمتزوجين ٨٥،٩ ٪ ، والعاملين بأجـر ٦٥،٤ ٪ واصحاب الأعمال ٢٠،١ ٪ والذين يعملون لأنفسهم ١٠،٩ ٪ . وبلغ العاملون لدى الحكومة نحو ٢٨،١ ٪ القطاع العام نحو ٨،١ ٪ مقابل ٦١،٤ ٪ يعملون بالقطاع الخاص وذلك حسب جهة العمل قبل الهجرة وبينما استمر ٨٥،٥ ٪ من العاملين بأجر قبل الهجرة على ذات حالتهم العملية بعدها ، فاقد نحو ٧،٥ ٪ اصبحوا اصحاب أعمال ونحو ٦،٥٪ أصبحوا يعملونن بأنفسهم . إلا أن حوالى ٢٠،٠ ٪ من الذين كان يعملون لدى العائلة قبل الهجرة عمالا بأجر بعد العودة كما تحول ونحو ١٦،٤ ٪ إلى أصحاب أعمال وتحول ١٨،٣ ٪ من العاطلين قبل الهجرة إلى عمال بعدها ، وانتقل ٨١،٣ ٪ من العاملين بالقطاع الخاص قبل الهجرة إلى عمال بأجر بعدها . وانتقل ٨١،٣ ٪ من العاملين بالقطاع العام قبل الهجرة إلى القطاع الخاص بعدها . بينما بلغت نسبة الذين لم يحصلوا عليه مباشرة نحو ٥٣،٧ ٪ من إجمالى الهجرة العائدة . وكانت نسبة الحصول على العمل مباشرة تقل حسب مستوى التعليم والتدريب والمهارة ، اذ لم تتعد ٣١،٤ ٪ لعمال الانتاج و٣٦،٥ ٪ لعمال البيع مقابل ٧١،٤ ٪ للمديرين و٦٤،٢ ٪ للفنيين والعلميين . وأخيرا فان ٤٩،٢ من مدخرات العائدين وظفت فى البناء السكنى ونحو ٣،٥ ٪ فى اقتناء الذهب والمجوهرات وأما الباقى فقد وظف فى استثمارات ومشروعات اقتصادية مختلفة ، مثل الودائع المصرفية والاستثمار الزراعى وغير ذلك .

● و● وفى ضوء تحليل الهجرة العائدة ، ظروفا وخصائص

ونتائج ، قبل وبعد أزمة الخليج نلاحظ ما يأتى :

أولا : أن العودة الصافية للعمالة المصرية من الكويت والعراق قدرت بنحو ٣٦٠ ألف عامل خلال الشهور الثلاثة من أغسطس حتى أكتوبر ١٩٩٠ ، أو بمعدل شهرى بلغ نحو ٢٠ ألف مهاجر عائد . وفى المقابل فإن العودة الصافية للعمالة المصرية من جميع الدول المستقبلة لها لم يتجاوز نحو ٤١ ألف عامل خلال عامى ١٩٨٥ و١٩٨٦ ، أى بمتوسط شهرى لم يتعد ١,٧ آلاف عامل ، فى هذين العامين الذين شهدوا بداية الهجرة العائدة . وتوضح هذه المقارنة أن هذه العودة غير مسبوقة من حيث الحجم . اضف إلى هذا أن العوامل السياسية كانت وراء هذه العودة الاضطرارية بعد أزمة الخليج بينما كانت العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية وغير ذلك من العوامل وراء ظاهرة الهجرة العائدة قبل الأزمة . أضف إلى هذا أن الهجرة العائدة فى ظروف الغزو العراقى للكويت تكتسب خصوصيتها من حجم العمالة المصرية فى العراق والكويت ، والتى قدرت بنحو ١٠٣٠ ألف شخص أو حوالى ٥٣,٤ ٪ من اجمالى العمالة المصرية المهاجرة والمقدرة بنحو ١٩٢٩ ألف شخص فى نهاية عام ١٩٨٩ ونلاحظ هنا ان هذا التقدير يقل عن تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا التابعة للأمم المتحدة ، وعن تقديرات أخرى مصرية وأمريكية ، لحجم العمالة المصرية المهاجرة الى الكويت والعراق وغيرها من الدول العربية فى ذات التاريخ . وقد تراوحت تقديرات العمالة العائدة من أول أغسطس ١٩٩٠ وحتى فبراير ١٩٩١ بين ٤٠٠ ـ ٦٠٠ ألف ، أو حوالى ٣٨,٨ ٪ ـ ٥٨,٣ ٪ من العمالة المصرية بالكويت والعراق ، و٢٠,٧ ٪ ـ ٣١,١ ٪ من إجمالى العمالة المصرية المهاجرة قبل نشوب الأزمة إلى جميع الدول العربية .

وثانيا : إن العودة الواسعة الاضطرارية للعمالة المصرية من العراق والكويت كانت لها نتائج سلبية غير مسبوقة على سوء العمل وخاصة من زاوية زيادة البطالة ، سواء بسبب ظروف العودة أو أعداد وخصائص العمالة العائدة ، فضلاً عن أوضاع التوظيف و الاقتصاد فى مصر فى عام ١٩٩٠ . ونلاحظ بداية أن دراسة على عينة من العمالة العائدة ضمت ١٠٨,٢ ألف من الكويت و٣٨,١ ألف من العراق قد أظهرت أن نحو ٤١,٤ ٪ قد أمضوا عامين أو أقل فى المهجر ، وكانت أعمال ٧٨ ٪ بين ٢٠ ـ ٤٩ عاماً ، وبلغت نسبة الأميين والملمين بمبادىء القراءة والكتابة نحو ٥٥ ٪ والحاصلين على مؤهل متوسط وجامعى نحو ٣٤,٠ ٪ وحسب النشاط الاقتصادى وجهة العمل قبل الهجرة ، فإن ٩٦ ٪ من العائدين من العراق كانوا لا يعملون بالادارة الحكومية أو القطاع العام ، وبلغت النسبة المقابلة من العائدين من الكويت ٨٩ ٪ وأما نسبة عمال الزراعة والانتاج فقد بلغت ٤٦ ٪ فى الحالة الأولى ، و٣٥,٥ ٪ فى الحالة الثانية .

ومثل هذه العودة كانت تعنى من حيث الاعداد والخصائص والظروف زيادة للبطالة السافرة ، فى ظل أوضاع التوظيف التى عرضها مشروع نظام معلومات العمالة والتى زادت سوءاً كما أوضحنا خلال عامين تقريبا بين صدور المشروع وحتى نشوب الأزمة وقد يجدر أن نشير بداية إلى أن الهجرة قد عاودت الصعود نسبيا خلال عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، حيث قدر ارتفاع رصيد العمالة المصرية فى الخارج بنحو ٣٦٦ ألف شخص هذين العامين . وكما يجدر قبل عرض نتائج العودة على سوق العمل وتحويلات العمال ، أن نذكر بأن العائدين من الكويت قدروا بنحو ١١٨ ألف شخص أو ٢٣,٦ ٪ من إجمالى العائدين منها ومن العراق على أساس تقدير مستوى متوسط لاجمالى العائدين بنحو ٥٠٠ ألف شخص . وعلى هذا الأساس فإن خصائص وأوضاع العائدين من العراق كان غالبه ـ وسلبية ـ على نتائج العودة ، حيث يقل متوسط مدة البقاء فى المهجر ، وتتدنى نسبة الفنين والملمين بين المهاجرين ، وينخفض متوسط الدخل وحجم الادخار للمهاجر . واذا اخذت بعين الاعتبار حجم المدخرات الضئيله للعائدين من العراق فضلا عن فقدان أغلبها فى الظروف السياسية والاضطرارية للعودة ، وفقدان معظم مدخرات العائدين من الكويت ، وضآلة نسبة العاملين بوظائف دائمه بالحكومة والقطاع العام فى مصر بين هولاء العائدين (١٣,٦ ٪ فقط من الاجمالى) وارتفاع نسبة العاملين بأجر ولدى العائلة بينهم ، تكون هذه العودة قد زمحت بالضرورة معدل البطاقة ، اذا تضيق فرص استثمار المدخرات لتحول نسبة هامه من الحجرة العائدة للعمل لحسابها أو إلى اصحاب مشروعات كما جرى بعد العودة السابقة للازمة ، بيد انه يجدر ان نشيد هنا الى انة اذا كان اكثر من نصف العائدين مثل لم يجدوا عملا مباشرة ، فأن تفاقم مشكلة البطالة فى عام ١٩٩٠ كما بينا يزيد مصاعب الحصول على العمل للعائدين بعد الازمة .

وتزيد صعوبة المشكلة اذا لاحظنا ارتفاع نسبة المهاجرين من الريف ، ومن الشباب ، ومن الخريجين ، وهى الفئات التى يرتفع معدل البطاقة بينها . والى جانب الاثار الاجتماعية السلبية للبطالة بوجه عام . فان ارتفاع نسبة المتزوجين والذكور بين المهاجرين العائدين تضاعف هذه

الاثـار . واخيـرا يجـدر ان نلاحـظ انـه في الظروف الكساد الاقتصادي وأوضاع عدم الاستقرار في البلدين الخليجية النفطية الأخرى ، فضلا عن عوامل أخرى ، لم تكن ثمة فرصة لتحول الهجرة العائدة الى هذه البلدان ، ونلاحظ هنا انه مقابل نحو ٤٠٠ ألف عائد بين اغسطس ونوفمبر ١٩٩٠ ، التحق بالعمل في السعودية وليبيا - اللتان قدمنا فرصة جديدة للعماله المهاجرة - نحو ٤٩,٦ ألف مصرى فى ذات الفترة ، وهو ما لا يتعدى نحو ١٢,٤ ٪ من اجمالى العائدين .

وثالثا :ان عودة العمالة من العراق والكويت قد أدت الى آثار سلبية هامة على الميزان الجارى . فقد تراوحت تقديرات تحويلات العمالة المصرية فى العراق بين ٥٠٠ و ٦٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ ، وفي الكويت بين ٤٠٠ - ٥٠٠ مليون دولار فى ذات العام . وبذلك فان تحويلات العمالة فى البلدين قدرت بنحو ٢٤,٠ ٪ و ٢٩,٤ ٪ من اجمالى تحويلات العمالة المصرية في الخارج خلال عام ٨٩ / ١٩٩٠ . ويجدر أن نلاحظ هنا ان تحويلات العمالة المصرية من العراق وان كانت اقل حيث تغلب فيها العمالة العادية الاقل دخلا ، فان متأخرات التحويل التى قدرت بنحو ٤٦٦ مليون دولار تفسر ايضا الانخفاض النسبى للتحويلات من العراق التى يعمل بها من المصريين عدد يزيد بنحو ٤,٧ مرة عدد المصرين العاملين بالكويت وفقا للتقديرات التى عرضناها . وارتبط هذا بقرار الحكومة العراقية بدءا من عام ١٩٨٦ بخفض الحد الاقصى المسموح بتحويله من اجور ومدخرات المصريين العاملين بالعراق ، فضلا عن خفض مستويات أجورهم مع انتهاء الحرب العراقية الايرانية ، واشتداد المصاعب الاقتصادية بالعراق .

وبافتراض ان معدلات نمو تحويلات العمالة المصرية في العراق والكويت خلال عام ٩٠ / ١٩٩١ وغيرها من بنود ميزان المعاملات الجارية والتحويلات في العام مقارنه بالعام السابق ، تساوى معدلات النمو المقابلة بين عامى ٨٨ / ١٩٨٩ و ٨٩ / ١٩٩٠ ، فان توقف هذه التحويلات يعنى نقصاناها لحصيلة النقد الأجنبي وزيادة ملموسة للعجز في الميزان . وعلى اساس الافتراض السابق فان نقص التحويلات بنحو مليار دولار يعني هبوط اجمالى تحويلات المهاجرين بنحو ٢٥,٣ ٪ وهبوطا بحو ١٨,٥ ٪ لاجمالى التحويلات الخاصة والرسمية ، كما يؤدى هذا التوقيت الى زيادة عجز ميزان المعاملات الجارية والتحويلات الى أكثر من الضعف . أضف إلى هذا خسارة الاقتصاد المصرى من جراء العودة الاضطرارية وترك الممتلكات والمدخرات ، حيث قدرت الممتلكات العينية للمصريين فى الكويت بنحو ٤ مليارت دولار ، وقدرت مدخراتهم في المصارف الكويتية بنحو ١٢ مليار دولار كان يتوقع أن يتم تحويل مسم هام منها في الظروف العودة العادية .

ثانيـــا : سيـــاسات الاصلاح الاقتصادى :

فى عام ١٩٩٠ ، استمر تراوح السياسات الاقتصادية بين مواصلة الخط التقليدى المتمثل فى استقرار النظام الاقتصادى القائم على الدور القيادى للدولة فى النشاط والتنظيم والقرار الاقتصادى ، والتوجه التدريجى على طريق التحويلات الاقتصادية الليبرالية . واستمر قصور السياسات الاقتصادية ، سواء النقدية والمالية والإئتمانية ، أو تلك المتصلة بتحرير قطاع الاعمال العام وتطوير سوق رأس المال ، وهو ما انعكس فى استمرار عجز الموازنة العامة للدولة واللجوء الى التمويل التضخمى ، فضلا عن استمرار تسيير القطاع العام بأساليب ادارية وضعف تطوير سوق المال . وهكذا ، فقد تفاقمت الضغوط التضخمية نتيجة مراجعة عجز الموازنة العام للدولة عن طريق التمويل التضخمى والقروض المصرفية والعجز الخارجى فضلا عن اتساع الفجوة بين معدل النمو الحقيقى للسيولة المحلية ومعدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى . كما استمر العمل بهيكل اسعار الفائدة على الجنيه بهدف الحد من الركود الاقتصادى المستمر ، وبقيت القيود على التوسع الائتمانى كما توصل تميز أسعار الفائدة لصالح القروض المقدمة الى قطاعات الانتاج السلعى وتم تعديل أسعار الصرف فى مجمع الصرف المركزى وان بقيت اقل من اسعار السوق المصرفية الحرة ولم يتم التوصل الى سعر حرف واقعى وموحد للجنية المصرى . ولم تسهم اسعار الفائدة وغيرها من السياسات الاقتصادية فى رغم القدرة التنافسية للجنيه المصرى كأداة للتوظيف وهو ما انعكس فى زيادة الاهمية النسبية للودائع بالعملات الاجنبية على حساب الودائع غير الجارية بالجنيه المصرى .

وهكذا ايضا ، فإنه باستثناء التوجه نحو بيع مشروعات الدولة المملوكة للمحليات فان عام ١٩٩٠ لم يشهد تطبيقا واسعا لسياسة التخصيصية . والاهم ، ان الدعوة الى ادارة القطاع العام على اساس المعايير الاقتصادية وزيادة الكفاءة ومضاعفةالربحية بقيت متعثرة عمليا بسبب استمرار الحماية والدعم والتمييز ، ولم يتم التوجه الجذرى الضرورى نحو تحويل هذا القطاع الى قطاع أعمال . وإزاء قصور سوق المال فقد استمر الاقتصاد القومى لايستفيد بدرجة كافية من المدخرات المودعة لدى البنوك وخاصة بالعملات الاجنبية ، وتواصل نزيف الموارد المتاحة للاستثمار نتيجة هروب الاموال إلى الخارج وتزايد توظيف الودائع لدى البنوك فى الخارج .

ولعل التطور الاهم خلال عام ١٩٩٠ فى هذا المجال ، ما ترتب على الموقف المصرى من ازمة الخليج من استعداد متبادل سواء من قبل صندوق النقد الدولى او الحكومة المصرية نحو التوصل الى اتفاق حول برنامج للاستقرار من شأنه ان يسرع وتيرة التحولات الاقتصادية الليبرالية ، ويراعى اعتبارات الاستقرار السياسى ، على الرغم من ان العام لم يشهد توقيع او تنفيذ هذا الاتفاق . وفى هذا التقرير فاننا نكتفى برصد أهم التطورات فى السياسة النقدية والائتمانية ، من جهة ، وأهم سياسات الموازنة العامة للدولة ، من جهة أخرى .

١ ـ السياسة النقدية والائتمانية :ـ

ويلاحظ ان السيولة المحلية ، (وهى تشمل وسائل الدفع الجارية واشباه النقود) قد ازدادت بمعدل ٢٠,١ ٪ فى العالم المالى ٨٩ / ١٩٩٠ ، مقابل ١٦,٥ ٪ عام ٨٨ / ١٩٨٩ . حيث بلغت السيولة المحلية ٧٤,٦٦٩ مليون جنية مقابل ٦٢,١٧٤ مليون جنية خلال عامى ٨٩ / ٩٠ ، ٨٨ / ٨٩ على الترتيب وقد ساهمت كافة البنود فى هذه الزيادة . حيث بلغت وسائل الدفع الجارية ١٧,٤ مليار جنيه بمعدل زيادة قدره ١٣,٦ ٪ وقد بلغ رصيد النقد فى التداول خارج الجهاز المصرفى ١٢,١ مليار جنيه ممثلا لنسبة ٦٩,٨ ٪ من جملة وسائل الدفع الجارية و ١٦,٣ ٪

من جملة السيولة المحلية واقترن ذلك بزيادة فى النقد المصدر بلغت ١١٧٧ مليون جنية بمعدل ١٠,٢ ٪ ليصل رصيده الى ١٢,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ١٩٩٠ .

وبالمثل حققت وسائل الدفع المشابهة زيادة بلغت ٢٢,٢ ٪ مليار جنيه فى نهاية يونيو ١٩٩٠ ولتشارك بنسبة ٧٦,٧ ٪ من جملة السيولة المحلية .

وقد حققت الودائع بالعملات الاجنبية زيادة بلغت ٢٣,٦ ٪ خلال السنة المالية ٨٩ / ١٩٩٠ . ولذلك شكلت ٦٣,٢ ٪ من إجمالى وسائل الدفع المشابهة (إشابه النقود) ٤٨,٥٢ ٪ من السيولة المحلية ويرجع السبب فى ذلك تغيير سعر التقويم ، وانخفاض الجنيه المصرى .

واذا كانت وسائل الدفع بكافة انواعها تشكل خصوم على القطاع النقدى والتزامات على الجهاز المصرفى ، فإن لهذه الخصوم اصول تعادلها فى القيمة . وبالتالى فالزيادة فى هذه الاصول لها اثر توسعى على السيولة المحلية ، والنقص الصافى له اثر انكماش على هذه السيولة .

وتتكون الاصول المقابلة للسيولة المحلية ، من الاصول الائتمانية المحلية وصافى الاصول الاجنبة وصافى البنود الاخرى .

ويلاحظ ان ، ولنتيجة لتعديل سعر الصرف فى اطار مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى فى منتصف اغسطس ١٩٨٩ ، فقد نشأ اثر توسعى على الاصول المحلية بمبلغ ٣٦١٧ مليون جنيه من ناحية ، واثر انكماش على صافى الاصول الاجنبية بمبلغ ٣٠٢٧ مليون جنيه من ناحية اخرى . وكانت محصلة ذلك ظهور اثر توسعى على السيولة المحلية قدره ٥٩٠ مليون جنية .

وقد تصاعد الاثر التوسعى للاصول الائتمانية المحلية بمعدل ٢٦,٨ ٪ خلال السنة المالية ٨٩ / ١٩٩٠ (او بمعدل ٢٠,١ ٪ باستبعاد اثر تعديل سعر مجمع البنك المركزى) لتصل جملة الاصول الائتمانية المحلية الى ٨٠ مليار جنيه مقابل ٦٣ مليارجنيه ٨٨ / ١٩٨٩ .

وقد تصاعدت المطلوبات من الحكومة الى الهيئات الاقتصادية العامة من ٣١ مليار جنيه عام ٨٨ /١٩٨٩ الى ٤٢ مليار جنيه تقريبا عام ٨٩ / ١٩٩٠ وتصاعدت المطلوبات من شركات القطاع العام من ٨٩٨٢ مليون جنيه الى ١٢ مليار جنيه تقريبا خلال نفس الفترة ، وبالمثل تصاعدت المطلوبات من قطاع الأعمال الخاص من ١٨,٥ مليار إلى ٢١,٤ مليار جنيه

وفيما يتعلق بصافى الاصول الاجنبية ، وهو يوضح الفرق بين الاصول الاجنبية ، او الموجودات بالنقد الاجنبى ، مطروحا معها الالتزامات بالنقد الاجنبى لدى البنك المركزى والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار فى الاعمال ، كما تنعكس علية تطورات ميزان المدفوعات وحركة ودائع العملاء المحليين بالعملات الاجنبية .

وقد مارس هذا البند اثر انكماشيا على السيولة المحلية خلال السنة المالية محل التقدير حيث هبط من ٥٩٩٥ مليون جنيه عام ٨٨ / ١٩٨٩ ، الى ٢١١٦ مليون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ وقد حدث هذا التغير على النحو التالى تصاعد العجز فى صافى الاصول الاجنبية لدى البنك المركزى من ٣٣٣٧ مليون جنيه عام ٨٨ / ١٩٨٩ ، إلى ٧٤٨٦ مليون عام ٨٩ / ١٩٩٠ وذلك كنتيجة لتعديل سعر صرف مجمع النقد الاجنبى به ، بينما ارتفع صافى الاصول الاجنبية . لدى البنوك التجارية من ٢١٧٠ مليون جنيه الى ٢١٨٣ مليون ، ولدى بنوك الاستثمار والاعمال ٩٣٨ مليون إلى ١٤٢٤ مليون خلال نفس الفترة .

وفيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية فقد احتلت قضية اسعار الفائدة على الجنيه المصرى ، مكان الصدارة فى النقاش الدائر لتطوير الوضع الحالى وعلاج حالة الركود التى مازالت سائدة فى قطاعات الاقتصاد القومى .

وجدير بالذكر ان الهيكل الحالى لاسعار الفائدة يتراوح بين ٥ ٪ و ١٦ ٪ سنويا للودائع ، ويبلغ بين ١٣ ٪ و ١٧٪ فيما يتعلق بالقروض والسلفيات الممنوحه لقطاعى الزراعة والصناعة وبين ١٥ ٪ و ١٩٪ لقطاع الخدمات ، بينما بلغ الحد الادنى للقروض الممنوحة لقطاع التجارة ١٨ ٪ سنويا ، وهذا النظام مطبق منذ منتصف مايو ١٩٨٩ وقد تميز بعده ملامح رئيسية منها :

- رفع اسعار الفائدة على شرائح الودائع للاجمالى المختلفة بما يتراوح بين ٥, ، ٣ نقاط مئويه ، واستحداث جديدة هى خمس سنوات واقل من سبع سنوات .

- واقتصرت الزيادة فى اسعار الفائدة على القروض والسلفيات ، على نقطتين مئويتين .

- استمرار ترك الحرية للبنوك فى تحديد اسعار الفائدة على الودائع والاوعية الادخارية بالعملات الاجنبية ، كما تقضى

الوحدات المصرفية الاسلامية من الالتزام بهيكل اسعار الفائدة للجنيه المصرى .

● وقد جاءت هذه التعديلات فى اطار تركيز السياسة النقدية على تعبئة المدخرات المحلية وسد الفجوة بين الادخار المحلى ، والاستثمار المطلوب بحيث يمثل الاول ١٠ ٪ من الناتج المحلى ، بينما الاستثمار يصل الى ١٩ ٪ من الناتج .

وهنا يشير البنك الدولى الى ان اجماع الاستثمار المحلى قد بلغ فى المتوسط وخلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ حوالى ٢٧,٧ ٪ من الناتج القومى ، بينما وصل الادخار القومى خلال نفس الفترة ١٥,٦ ٪ فقط ، الامر الذى أدى إلى ازدياد العجز فى الميزان الجارى (قبل التحويلات الرسمية) ليصل إلى ١٢,١ ٪ من الناتج .

وفى هذا الصدد يلاحظ ان هذه التغيرات تأتى فى اطار السياسة التى ينتهجها البنك المركزى المصرى منذ ١٩٧٦ مستغلا فى ذلك السلطات*التى خولها له القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بحقه فى تحديد اسعار الفائدة المدنية والدائنة ، دون التقيد بالحدود المنصوص عليها فى اى تشريع اخر (ويقصد بذلك التشريع المدنى المصرى والقاضى بان يكون الحد الاقصى للفائدة ٧ ٪) .

وخلال هذه الفترة قام البنك المركزى برفع الحدود القصوى لاسعار الفائدة المدينة على التسهيلات لتتراوح بين ٧ ٪ و ٨ ٪ ثم تلا ذلك رفع سعر الفائدة خمس مرات متتالية بمقدار ١ ٪ حتى آخر يونيو ١٩٨٠ ، ثم استمر فى هذا المنحى حتى وقتنا هذا .

ويلاحظ على الجانب الاخر ان هيكل اسعار الفائدة على الودائع بالعملات الاجنبية فى مصر لا يخضع لاى رقابة من سلطات النقد الاجنبى ، حيث يترك تحديد موفقا لاتجاهات اسعار الفائدة فى الاسواق المالية والنقدية للدولة . فليس هناك نصا واضحا فى سائر القوانين يعطى البنك المركزى حق تحديد اسعار الفائدة على العملات الاجنبية وفقا للاجال المختلفة . ولا سيما فى ظروف غياب سوق منظمة للتعامل بالنقد الاجنبى فى مصر . بينما نرى على الجانب الاخر تحديدا صارما وملزما لكافة البنوك التى تعمل فى مصر فيما يتعلق باسعار الفائدة على العملة المحلية .

وامام هذه الحقيقة بدا واضحا ، خلال الفترة الماضية ، مدى الضغوط التى تعرض لها الجنيه المصرى امام موجة الارتفاع الحاد فى اسعار الفائدة على العملات الاجنبية وبخاصة الدولار . ولقد ادى ذلك الى اقبال المدخرين فى الداخل على سحب ودائعهم بالعملة المحلية ، وشراء العملات الاجنبية من السوق السوداء لايداعها فى البنوك للاستفادة من اسعار الفائدة الاعلى .

ويلاحظ من تتبع الودائع لدى البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال ، ان اجمالى الودائع غير الجارية ، وغير الحكومية بالعملة المحلية قد ارتفعت من ١٣,٥٦ مليون جنيه من اخر يونيو ١٩٨٧ ، إلى ١٧,٥٩٣ مليون جنيه فى آخر يونيو ١٩٨٩ ، والى ١٩,٦٩٦ مليون جنيه فى اخر ديسمبر ١٩٨٩ ، ثم إلى ٢١,٠٨٤ مليون جنيه فى نهاية يونيو ١٩٩٠ اى بمعدل نمو اسمى ١٧,٢ ٪ منسوبا فى المتوسط ويعنى هذا ان الارصدة الحقيقية لتلك الودائع قد انكمشت بمعدل سنوى ٦,٣ ٪ فى ظل معدل تضخم ٢٥ ٪ فقط .

ويلاحظ ان القطاع العائلى هو المساهم الأكبر فى المدخرات اذ وصلت ودائعه الى ٦٣,١ ٪ من اجمالى الودائع ، بالعملة المحلية ، وتليتها بالعملة الاجنبية ، كما ان معظم ودائع هذا القطاع غير جارية .

ويأتى القطاع العام فى المرتبة التالية بالنسبة للودائع العملة المحلية . بينما يأتى قطاع الاعمال الخاص فى المركز الثانى بالنسبة للودائع الاجنبية .

والاهم من هذا وذاك النمو المستمر فى الودائع بالعملات الاجنبية ، والذى ادى الى ان تشكل (٥٧,٩ ٪ من اجمالى الودائع عام ٨٩ / ١٩٩٠ ، وحوالى ٥٦,١ ٪ العام الذى سبقة) وذلك مقابل ٤٤ ٪ عام ١٩٨٧ ، وعلى النقيض من ذلك انخفضت نسبة الودائع بالعملة المحلية لاجمالى الودائع من ٥٦ ٪ عام ١٩٨٧ الى ٤٣,١ ٪ تقريبا عام ٨٨ / ١٩٨٩ و ٤٢,١٪ عام ٨٩ / ١٩٩٠ وقد كان الارتفاع فى ودائع القطاع العائلى بالعملات الاجنبية عامل اساسى فى هذا التغير حيث بلغت نسبة الودائع لهذا القطاع بالعملة الاجنبية لاجماع ودائعه حوالى ٥٦ ٪ ، وذلك مقابل ٤٢ ٪ عام ١٩٨٧ . (كما يتضح من جدول رقم ١) .

وبمعنى آخر فان معدلات الادخار بالجنيه المصرى قد تراجعت ، بينما تزايدت معدلات نحو الادخار بالعملات الاجنبية وهو ما يشير إلى ازدياد « دولرة » الاقتصاد القومى ، حيث اصبح الدولار يستخدم ، ليس فقط كمستودع للقيمة ، ولكن الاهم استخدام كوحدة حسابية فى المعاملات الجارية وكوسيلة للتبادل .

ولا يخفض مالذلك من اثار ، منها عدم ثقة فى السيادة الوطنية بالاساس ، وعدم قدرة السلطات النقدية فى التحكم فى السيولة المحلية وادواتها بالمجتمع ، ذلك لانها لا تملك ايه سلطات قانونية عليها . وبالتالى التقليل من فاعلية السياسة النقدية .

والاهم من ذلك ، انها تؤدى الى طغيان الطابع المالى على المشروعات ، بدلا من التوجه للاستثمار المنتج . وذلك لسبب اساسى وواضح وهى الرغبة فى الحصول على عائد يتناسب مع العائد الممنوح للافراد المودعين ، وهو مالا توفره السوق الداخلية وبالتالى لابديل سوى البحث عن محاولات استثمار خارجية عن طريق شراء الاسهم والسندات من البورصات الدولية .

وازاء هذا الوضع كان من الضرورى البحث فى الاسباب المؤدية لذلك واهمها على وجه الاطلاق معدل التضخم المرتفع ، حيث تشير الاحصاءات الرسمية انه بلغ ٢٥,٩ ٪ ، هذا فى حين ان سعر الفائدة على الودائع لمدة عام يبلغ ١٢ ٪ اى ان المدخر يحصل على سعر فائدة حقيقى سالب ، والذى يشير الى وجود ما اطلق عليه ، رونالد ماكينون ، ، بالقمع المالى ، والذى يتمثل فى انخفاض سعر الفائدة الاسمى عن المعدل المتوقع للتضخم ويؤدى الى هروب رؤوس الاموال الخاصة ، والتحول من الادخار النقدى الى الادخار العينى ، وتفضيل الادخار بالعملات الاجنبية بصفة عامة ، والدولار الامريكى بصفة خاصة ، عن الادخار بالعملة المحلية .

وهنا وجدت الحكومة المصرية نفسها امام ثلاث خيارات ، باستثناء الوضع الحالى اما الرفع الى اعلى من معدل التضخم بما يعكس عائد حقيقى موجب على الودائع . أو تخفيض معدل التضخم بما يحقق العائد التوقع ، او اطلاق حرية البنوك فى تحديد سعر الفائدة .

وفيما يلى استعراضا لهذه البدائل :

فيما يتعلق بالبديل الاول ، اى تخفيض معدل التضخم الى اقل من سعر الفائدة الاسمى ، فهذا امر غير وارد على الاطلاق نظرا لانه يتطلب بالضرورة معرفة اسباب هذا التضخم وكيفية علاجة .

وهنا لابد من دراسة عجز الموازنه العامة للدولة ، مع ما يترتب عليها من اتباع سياسة التمويل بالعجز والمزيد من التوسع النقدى وطبع البنكنوت .

ومن هنا يصبح من الضرورى العمل على تغطية العجز من الموارد الحقيقية للمجتمع ، اى محاصرة الخلل الهيكلى فى البنيان الاقتصادى المصرى . عبر تدعيم الجهاز الانتاجى واصلاح نظام الائتمان وسوق المال وكلها امور تخرج عن النطاق قصير الاجل ، حيث لا ينتظر ان تحدث اثارها فى المنظور القصير ، بل فى المنظور المتوسط على الاقل .

وفيما يتعلق بالبديل الثانى والخاص برفع اسعار الفائدة لكى يتناسب مع معدل التضخم على الاقل حتى يصبح العائد النقدى موجبا وسعر الفائدة الرحقيقى موجبا ، وهو ما يعنى رفع اسعار الفائدة الدائنة الى ٢٩ ٪ على الاقل (بافتراض ان معدل التضخم فى مصر ٢٥ ٪ والعائد الحقيقى على المدخرات بالدولار ٤ ٪) .

وبداية لابد ان نشير الى ان الحديث عن اهمية سعر الفائدة ودورها فى الاقتصاد القومى يغفل عوامل كثيرة تتدخل فى سعر الفائدة اهمها حجم الادخار المتوقع والمتاح فعليا ، وحجم الاستثمار المتاح والسياسة الائتمانية السائدة ومدى توافر سوق للمال وكيفية عمله ، فضلا عن مستويات الدخول فى المجتمع وشريحة المنفق منه على السلع الضرورية اللازمه .

وهنا تجدر الاشارة الى ان الحديث عن تشجيع المدخرات وتخفيض الاستهلاك عن طريق اسعار الفائدة ، حديث مبالغ فيه بعض الشيء فمن المعروف ان قرار الادخار تالى على قرار الاستهلاك ، وبصفة خاصة فى الاقطار المتخلفة .

حيث اثبتت الدراسات التى اجريت على مرونة المدخرات بالنسبة لسعر الفائدة فى البلدان المختلفة الى عدم وجود قاعدة عامة ، فالبعض توصل الى وجود علاقة سلبية بين سعر الفائدة والادخار ، وبعضها الاخر اكد وجود علاقة ايجابية بين هذيين المتغيرين وهذا لا ينفى اهمية سعر الفائدة لتشجيع المدخرات ، ولكن العبرة هنا بمستوى الداخل المتحقق ومدى اشباع الحاجات الاجتماعية للافراد .

عموما فان رفع سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى الى اعلى من معدلات التضخم المحلى يؤدى الى رفع سعر الفائدة على الودائع لمدة سنة الى نحو ٢٩ ٪ ، وهو ما يدفع سعر الاقراض الى نحو ٣٢ ٪ .

وهذا يعنى زيادة تكاليف الاقتراض ليس فقط بالنسبة لرجال الاعمال ، بل وايضا للحكومه والقطاع العام وهما من اكبر المقترضين .

والاهم من ذلك هناك نتيجة هامه تترتب على رفع اسعار الفائدة ، فعندما ترتفع الدخول مع ارتفاع اسعار الفائدة ، فسوف يوجة جزء لاباس به الى الانفاق ما لاخص فى ظروف التضخم .

ومن هنا فانه وعلى الرغم من طبيعة هذه الودائع ، والتى نشأت عن مدخرات حالية وسابقة (تحولت الى اصول نقدية) وليست نقودا اضافية .

وثانيا يؤدى رفع سعر الفائدة الى توجية النشاط الاقتصادى عموما تجاه قطاعات المال والتجارة وعلى حساب الذين يعملون فى قطاع الانتاج ومن ثم فان رفع سعر الفائدة بنسب كبيرة سوف يؤدى الى ازدياد حدة المشاكل التى تواجهها المشروعات نتيجة لارتفاع التكلفة .

اما البديل الثالث وهو تحرير اسعار الفائدة ، بمعنى ان يترك للبنوك حرية تحديد اسعار الفائدة وفقا لعرض الائتمان (مقيسا بحجم المدخرات المتاحة) والطلب عليه (مقيسا بحجم القروض التى تحتاجها القطاعات المحلية .

ويأتى اهم مخاطر هذا البديل فى انه يمكن بعض الوحدات المصرفية التى تخلو محافظها الائتمانية والاستثمارية من ديون متعثرة وسندات حكومية بالاسراع فى الرفع والتنافس بدرجة اقوى على جذب المدخرات .

وتكمن خطورة هذه الحالة فى احتمال نزوح المدخرات من البنوك الاخرى الى تلك البنوك اواضطرار جميع البنوك للرفع عند مستوى واحد بغية المحافظة على القدرة التنافسية وحجم الودائع الادخارية لديها . وقد يعرض الاخير بعض البنوك للضرر فيما يتعلق بمستوى ربحيتها او متانة مركزها المالى .

وبالتالى فان اتباع طول التنافس الحر ، قد يحدث ضررا شديدا للبنوك الاخرى .

ويقترح البنك المركزى المصرى القيام بتحرير اسعار الفائدة جزئيا خلال فترة انتقالية تبدأ بتحريك حتى الوصول الى سعر فائدة حقيقى موجب موازى لمثيله للعملات الاجنبية ، ثم العمل وفقا لظروف السوق . وذلك انطلاقا من الاسس التالية :

١ ـ اعفاء البنوك من الهيكل الحالى للاسعار الفائدة المدنية والدائنة .

٢ ـ حرية البنوك فى تحديد اسعار الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى .

٣ ـ الزام البنوك بحد اقصى لسعر الاقراض ، بحيث يكون ذلك فى شكل هامش على سعر خصم البنك المركزى .

فاذا كان سعر الخصم ١٤ ٪ حاليا ، فانه يصبح من الضرورى إلزام البنوك بها لا يزيد سعر الاقراض عن ١٧ ٪ وهكذا .

٤ ـ قيام البنك المركزى بتحريك سعر خصمه تدريجيا ليصل الى مستوى معدل التضخم على ان يصاحب ذلك توسيع الهامش بصورة متدرجة ايضا .

على ان يتخلل هذه المرحلة قيام البنوك بالعمل على تحسين مراكزها المالية والتخلص من الديون المتعثرة وتصفية الاصول الائتمانية ذات العائد الثابت المنخفض .

وهنا تأتى مشكلة بنوك القطاع العام التى توظف جانب مما لديها من ودائع فى شكل سندات حكومية باسعار فائدة ثابته منخفضة . فقد يكون فى السماح لها ببيع هذه السندات لبنك المركزى ، اضطرار للبنك المركزى بخلق المزيد من النقود وبالتالى المزيد من التضخم . او التفاوض مع الحكومة لتعديل اسعار هذه السندات ، وهو أمر يصعب تحقيقه فى الآونه الراهنة .

مما سبق يتضح لنا انه ، ومع التسليم الكامل بضرورة رفع قيمة العائد الحقيقى على الاصول المالية الا ان هذا الهدف يجب تحقيقه عن طريق خفض معدل التضخم بالاساس اى تغطية العجز فى الموازنة العامة للدولة من موارد حقيقية ، وليس بطبع البنكنوت . وهو ما يتأتى عبر تدعيم الجهاز الانتاجى للدولة ، وتقليل اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفى .

٢ ـ الموازنة العامة للدولة ١٩٩٠ / ١٩٩١ :ـ

اعدت موازنة عام ١٩٩٠ / ١٩٩١ فى سياق السياسة الاقتصادية الجديدة للدولة والتى تمت فى اطار تهيئة المجتمع أو تغيير الهيكل الاقتصادى بما يتلائم مع امكانية التوصل لاتفاقية التثبيت مع صندوق النقد الدولى . ومن هنا عمدت الموازنة الحالية على ترشيد الانفاق العام وتنمية الموارد المالية المتاحة . وذلك بغية الاعتماد على السياسة المالية لتمويل الاستثمارات من الموارد الحقيقية دون الالتجاء للجهاز المصرفى .

وتواصلت محاولة علاج العجز المستمر فى الموازنة عن طريق خفض الانفاق العام ، وضغطه بشكل كبير . واصبحت المعضلة التى تواجه صانعى القرار الاقتصادى

بالمجتمع هو كيفية تحقيق هذه الاهداف ، مع الحفاظ على البعد الاجتماعي والهادف .

١/- تحقيق العدالة الاجتماعية ، بتوفير السلع الضرورية والخدمات التعليمية والصحية باسعار تلائم مستوى دخول غير القادرين .

ووفقا لمشروع موازنة ٩٠ / ١٩٩١ ، استهدفت السياسة المالية تحقيق عدد من الاهداف المترابطة اهمها : الوفاء بمتطلبات القوات المسلحة ؛ وتدبير اعتمادات لجور العاملين وتوفير المستلزمات المتعلقة بتادية الخدمات الحكومية والوفاء بالتزامات وخدمة الدين العام ، ومساندة موازنات الهيئات الخدمية ، وتوفير التمويل اللازم للاستثمارات العامة .

وتجدر بنا الاشارة إلى أن مشروع موازنة العام الحالي قد أعد على اساس رفع سعر الصرف للنقد الاجنبي في البنك المركزي المصري إلى ٢٠٠ قرش للدولار ، بدلا من ١١٠ قرشا .

وعلى الرغم من اشارة الحكومة في بيانها إلى أن ذلك لن يؤثر على البنود المختلفة في الموازنة ، نظرا لانه لايعد وأن يكون مجرد سعر حسابي وليس سعراً واقعيا ، إلا أننا نرى العكس من ذلك تماما ، فغالبا ما ستؤثر هذه العملية في جانبي الاستخدامات والايرادات . إذ سوف تزداد المبالغ المنفقة على الاولى مثل الدعم للسلع التموينية الرئيسية والموارد الاساسية الأخرى وكذلك الالتزامات المستحقة العامة (أى اعباء خدمة الدين والتزامات الدين العام) وفي المقابل لابد أن يتأثر جانب الموارد من خلال حصيلة البنك المركزي المصري من البترول وقناة السويس وخط سومية وحصيلة صادرتنا من القطن .

وهذه الزيادة سوف تنعكس بالسلب على الموازنة ، خاصة وأن هذا المجمع مازال يعاني من عجز في الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات والاستخدامات الخاصة به . وعلى سبيل المثال بلغ جملة المتحصلات بالعملات الحرة خلال السنة المالية (٨٩ / ١٩٩٠) نحو ٢٠٢٦,٦ مليون جنيه ، بينما بلغت الاستخدامات بالعملات الحرة خلال نفس العام ٣٣٧٠,٥ مليون جنيه (أى بعجز مبلغ ١٣٤٣,٩ مليون جنيه) وإذا علمنا أن هذا العجز يتم تدبيره باسعار السوق المصرفية الحرة وليس باسعار مجمع البنك المركزي ، ويتضح لنا مدى العبء الملقى من جديد على الموازنة العامة ، وتزداد الصورة تعقيداً إذا ما اخذنا بعين الاعتبار عنصرين هامين اولهما التزايد المستمر في قيمة الدين العام وبالتالي تتزايد اعباؤه حيث ارتفعت الثانية حتى ٥٩٠٩,٩ مليون جنيه عام٨٩ / ١٩٩٠ إلى ١٢٦٢٠,٦ مليون جنيه عام ٩٠ / ١٩٩١ (أى نسبة زيادة قدرها ١٣٣,٦ ٪) .

وثانيها الارتفاع المستمر في قيمة الواردات من السلع التموينية الرئيسية التي تمول عن طريق هذا المجمع .

أ ـ العجز ومصادر تمويله :

كان من الطبيعي جراء زيادة الاعباء في الموازنة ، أن يتفاقم العجز بها ، إذ ارتفع العجز الكلي من ٤٨٩٠,٣ مليون جنيه علم ٨٩ / ١٩٩٠ إلى ٨٧٢٥,٣ مليون جنيه عام ٩٠ / ١٩٩١ وارتفع صافي العجز من ٦٦٠ مليون جنيه إلى ٣٧٧٥ مليون جنيه (أى بنسبة زيادة قدرها ٤٧٢ ٪) .

وعلى الرغم من هذا الارتفاع الهائل في العجز الصافي للموازنة إلا انه يعتبر احدى المظاهر الايجابية في هذه الموازنة ، إذ انها غالبا ما كانت تعد ـ في الماضي ـ على تقدير العجز الصافي بصورة أو قل كثيراً عن الواقع ففي العام الماضي ٨٨ / ١٩٨٩ قدرت الموازنة صافي العجز بها بحوالي ٦٧٠ مليون جنيه في حين اظهرت الحسابات الختامية للعام نفسه عن هذا الرقم قد وصل إلى ٤٧٥٨,٤ مليون جنيه (نسبة زيادة قدرها ٧١٠ ٪ في المخطط) وبالمثل عام ٨٧ / ١٩٨٨ والتي قدرت موازنتها على اساس عجز صافي قدره ٦٨٠ مليون جنيه ، في حين وصل هذا العجز وفقا للحسابات الختامية للعام نفسه إلى ٥٠٦١,٤ مليون جنيه (وبنسبة زيادة في العجز الفعلي إلى المخطط بـ ٧١٠ ٪) . ومن هنا فإن تقديرات الموازنة الحالية ـ محل الدراسة ـ تصبح اكثر واقعية عن ذى قبل .

وتأتي خطورة استمرار هذا العجز لما يترتب عليه من زيادة حدة الاختلالات النقدية والضغوط التضخمية وزيادة الاسعار بالمجتمع ، كنسبة لزيادة صافي المطلوبات من الحكومة وزيادة معدل السيولة النقدية عن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي .

وفي اطار الحلول المقترحة لهذه الأزمة تشير الموازنة إلى عزمها على ترشيد الانفاق الحكومي كاحد ادوات السياسة المالية وذلك عن طريق ما يلي :.

١ ـ تحديد الاعتمادات المخصصة لكل من النفقات الجارية على اساس مراجعة دقيقة دون إشراف أو تقتير .

٢ ـ اصدار القرارات التنظيمية التي تستهدف الاستفادة القصوى من المخزون السلعي لدى الوحدات الحكومية .

٣ ـ اقتصار سفر الوفود للخارج على المهام السياسية وفي حدود الاعداد الضرورية .

٤ ـ حظر استخدام الاعتمادات المخصصة للنشر والاعلان إلا في الاغراض التي ترتبط بتحقيق الأهداف التي تدخل في اختصاص الجهة الحكومية .

٥ ـ اختيار أفضل البدائل لتأدية الخدمة باقل تكلفة اقتصادية وتجنب الانفاق لمجرد استفاد الاعتمادات المالية .

هذا بالاضافة إلى تنمية الموارد العامة للدولة عن طريق وأستمرار الجهود التى تستهدف قيادة كفاءة المصالح الايرادية ورفع مقدرتها على تنشيط الحصيلة فى هذه التشريعات الضريبية ، والارتقاء بمستوى الخدمات العامة وتيسير حصول المواطنين عليها واتخاذ مجموعة متكاملة من الاجراءات لرفع مستوى كفاءة المرافق العامة والهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام مما يؤدى إلى زيادة انتاجيتها ، وبالتالى زيادة نصيب الدولة فى عائدها .

ويصبح التساؤل إلى أى مدى نجحت الموازنة العامة للدولة فى تخفيض الأهداف سالفة الذكر ؟ وهنا يجب البحث فى البنود المختلفة وتحليل العناصر الاساسية للموازنة وهو ما سنتناوله فى سياق هذا التقرير .

ب ـ الانفاق العام :ـ

تشير تقديرات الموازنة إلى أن اجمالى الانفاق العام بها قد ارتفع من ٣٠,٣ مليار جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ إلى ٤١,٢ مليار جنيه عام ٩٠ / ١٩٩١ ، أى اكثر من نصف الناتج الاجمالى لمصر وهى نسبة مرتفعة كثيرا ولكنها ترجع اساسا من وجود تراكمات دون علاج فى البنية الاساسية للمجتمع وإلى انخفاض مستويات الاستثمار والادخار . ومن هنا نلحظ الزيادة الكبيرة فى الانفاق الحكومى والذى ينقسم إلى انفاق جارى وآخر استثمارى . يشمل الاول الاجور والدعم وفوائد الديون .

١) الأجـــور :

تشير الموازنة إلى أن الأجور سوف ترتفع من ٦٢٥٠ مليون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ إلى ٧١٤٠ مليون خلال موازنة العام الحالى (أى بنسبة ١٤,٢ ٪) . وتنقسم هذه الزيادة إلى جزئين احدهما يخصص للتعيينات الجديدة ، وجزء آخر يخصص للتدريب التمويلى وهو مايوضح تدهور احوال العاملين بالحكومة والجهاز الادارى للدولة والهيئات الخدمية (٣,٥) إذ أن هذه الزيادة لاتتناسب بأى حال من الاحوال مع اقل التقديرات تفاؤلا لمعدلات التضخم وهى ٢٥,٩ ٪ ـ وفقا للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وبمعنى آخر فإن الدخل الحقيقى لهؤلاء الافراد قد تناقص بصورة كبيرة فى اطار هذه الموازنة .

وهنا تجدر الاشارة إلى أن الحساب الختامى للعام المالى ٨٨ / ١٩٨٩ يشير إلى زيادة المنصرف الفعلى على الأجور عن السنة السابقة بنسبة ٦,١ ٪ مقابل ٢٧,٣ ٪ فى السنة المالية ٨٧ / ١٩٨٨ ، وهو ما يمثل انخفاضا فى زيادة المنصرف الفعلى عن الأجور هذا مع ملاحظة أن المنصرف فعليا ينخفض عن الاعتماد بنسبة ١١,٤ ٪ مما يشير إلى أن تقدير الربط لايستند إلى دراسة دقيقة لتقدير الاحتياجات الفعلية للأجور ، بالرغم من أن هذا البند يعتبر من العناصر التى يمكن تحديدها بدقة .

(٢) القوات المسلحة :

تقدر الموازنة العامة للدولة أن يتزايد الانفاق على القوات المسلحة إلى ٣١٣٢,٧ مليون جنيه ـ مقابل ٢٧١١,٥ مليون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ بنسبة زيادة قدرها ١٥,٥ ٪ . وعلى صعيد الحساب الختامى فقد اظهر انخفاض المنصرف فى السنة المالية ٨٨ / ١٩٨٩ عن السنة المالية السابقة إذ هبط من ٣٢٠٥,٩ مليون جنيه إلى ٢٩٨٤,٢ مليون خلال عامى ٨٧ / ٨٨ و ٨٨ / ٨٩ على التوالى ولذلك هبطت نسبته إلى جملة مصروفات الباب الثانى من ٣١°٣ ٪ إلى ٢٨,٥ ٪ خلال نفس الفترة .

هذا فى حين ارتفع الانفاق على القطاعات الأخرى كالتعليم والبحوث والشباب الذى ارتفع التصرف عليه ـ وفقا للحسابات الختامية ـ من ١٣٠,٦ مليون جنيه إلى ١٦٤,٧ مليون جنيه خلال عامى ٨٧ / ٨٨ ، ٨٨ / ١٩٨٩ على التوالى .

وهنا تجدر الاشارة إلى أن خدمات التعليم والبحوث والشباب قد ارتفعت فى موازنة العام محل الدراسة ٩٠ / ١٩٩١ من ٢٩٥٤,٩ مليون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ إلى ٣٥٠٢,٦ مليون جنيه ١,٢ والخدمات الصحية والاجتماعية والدينية ارتفعت من ٨٣١,٤ مليون جنيه إلى ٦٥٩,٥ مليون خلال نفس الفترة .

(٣) الدعـــم :

وفيما يتعلق بسياسة الدعم فإننا نلحظ أن المشروع الحالى يشير إلى ارتفاع قيمة المخصص له ٢٠٦١ مليون جنيه إلى ٣٥٧٩,٢ مليون جنيه (بزيادة نسبتها ٧٣,٧ ٪) موزعة على النحو التالى :ـ

٢٢٠٠ مليون جنيه دعم السلع التموينية الاساسية (الفرق بين الاسعار الاقتصادية والاسعار الاجتماعية)
٣٨٩ مليون جنيه دعم مستلزمات الانتاج الزراعى (الاسمدة البذور التكاليف ومقاومة بعض الافات)
٧٠٢ مليون جنيه فروق فوائد للقروض الميسرة الممنوحة لمشروعات الأمن الغذائى واستصلاح الأراضى والاسكان .
٤٥ مليون جنيه لدعم البوتاجاز .
٢٤٣ مليون جنيه لتغطية باقى عناصر الدعم ومن اهمها دعم الادوية الاساسية والبان الاطفال ودعم تكاليف نقل الركاب بالقاهرة والاسكندرية .

وهنالتجدر بنا الاشارة إلى أن هذه الزيادة لاتعكس فى

الواقع زيادة فى مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للطبقات محدودة الدخل ويكفى للتدليل على ذلك الاشارة إلى أن الانخفاض فى سعر صرف مجمع النقد الاجنبى لدى البنك المركزى قد بلغ ٨١٨ ٪ بينما الزيادة المقدرة للدعم هى ٧٣,٧ ٪ فقط وهو ما يعنى انخفاض الكميات الممولة عن هذا الطريق ، وليس العكس ، كما تشير الموازنة .

ويضاف إلى ذلك الحسابات الختامية الخاصة بعام ٨٨ / ١٩٨٩ تشير إلى أن اجمالى المستخدم فعليا على هذا البند قد وصل إلى ٢٥٧٢,٥ مليون جنيه مقابل ١٨١٢,٩ مليون جنيه كان معتمداً فى الموازنة الخاصة بالعام نفسه . وهنا نلحظ أن نسبة المنصرف الفعلى على اعتمادات الدعم وخفض نفقات المعيشة إلى اجمالى الانفاق الجارى عام ٨٨ / ١٩٨٩ قد هبطت إلى ١٥,١ ٪ مقابل ٢١,٢ ٪ عام ٨٧ / ١٩٨٨ . كما انخفضت نسبة الدعم إلى اجمالى المنصرف على النفقات الجارية والتحويلات الجارية إلى ٢١,٨ ٪ مقابل ٣٠,٣ ٪ عام ٨٧ / ١٩٨٨ .

وبالتالى فإن الزيادة فى قيمة المنصرف فعليا على الدعم لاترجع إلى زيادة الكميات بل ترجع إلى أن واضعى الموازنة غالبا ما يتغافلون عن تغير الاسعار العالمية للسلع والمحاصيل المستوردة أو رفع اسعار توريد بعض المحاصيل الزراعية الحالية بما يؤثر على قيمة الدعم المستحق لبعض السلع المدعمة ، هذا فضلا عن أن اغلب ما تستورده الهيئة يتم تحويله عن طريق تسهيلات الموردين وذلك لتجنب عدم توافر النقد الاجنبى مما يحملها بأعباء مالية إضافية .

(٤) الدين العام :

تشير بيانات الموازنة إلى أن أهم بنود زيادة النفقات الجارية قد تمثلت اساسا فى فوائد الدين العام الخارجى الذى زاد نسبته ١٩١,٧ ٪ مقارنة بالعام السابق ، وبالمثل فوائد الدين العام المحلى التى ارتفعت بنسبة ١١٥,٣ ٪ وبالتالى اصبحت فوائد الدين العام المحلى تشكل ٢٢,٥ ٪ من اجمالى الاستخدامات الجارية فى الموازنة ، بينما تشكل فوائد الدين العام الخارجى ٨,٤ ٪ من هذا الاجمالى .

وكذلك زادت اقساط الدين العام المحلى بنسبة ١٩ ٪ ، والخارجى بنسبة ١٣٢,٩ ٪ ويرجع ذلك إلى أن الموازنة قد تضمنت حسب الاقساط التى تمثل التزامات الدين العام المحلى ، والتى تستخدم فعلا لكل من البنك المركزى المصرى وبنك الاستثمار القومى خلال السنة المالية ٩٠ / ١٩٩١ وأن الاقساط الخارجية تشمل كافة الاقساط من القروض الخارجية المستحقة فعلا خلال السنة المالية ٩٠ / ١٩٩١ سواء كانت هذه الاقساط تسدد فعلاً للخارج أم تستودع ضمن المقابل المحلى للقروض الأجنبية المعاد جدولتها ضمانا لسداد هذه الالتزامات حين انتهاء اجل الجدولة ، وضمانا لعدم توفير سيولة نقدية السوق ترتبط اصلا بسداد التزامات راسمالية .

وهنا تجدر بنا الاشارة إلى أن جملة الدين العام الحكومى فى نهاية يونية ١٩٨٩ قد وصل إلى ٥٢,٢٩٦ مليار جنيه فى نهاية يونية ١٩٨٨ بزيادة صافية قدرها ٦,٦٨٥ مليار جنيه كما زاد حجم الدين العام الداخلى إلى ٤٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة ويرجع السبب فى ذلك - وفقا لما اورده الحساب الختامى لعام ٨٨ / ١٩٨٩ إلى عدة اسباب .

١ - عدم تخفيض جانب كبير من الفائض الجارى المقدر تحقيقه ، حيث تحقق ٥٧,٣ ٪ فقط من المخطط مما ساهم فى زيادة العجز الصافى غير الممول فى موازنة الخزانة العامة والذى بلغ حوالى ٤٧٥٨,٤ مليون جنيه تم تغطية ١٤٩٥,٨ مليون جنيه منه بسندات على الخزانة العامة .

٢ - إضافة قيمة مديونيات وحدات الموازنة العامة التى استجدت خلال السنة المالية محل البحث قبل بنك الاستثمار القومى التى بلغت حوالى ١١٠٤,٣ مليون جنيه إلى قيمة الدين العام .

٣ - إصدار سندات آخرى على الخزانة العامة لصالح البنك المركزى لتغطية عجز الموازنة فى السنوات المالية السابقة بلغت حوالى ١٤٠٠ مليون جنيه .

٤ - إصدار سندات على الخزانة العامة لتغطية عجز النقد لحساب الحكومة بلغت حوالى ٢٣٨٥ مليون جنيه .

ومن الملاحظات الهامة فى هذا الصدد غياب أى خطة لاستهلاك المصدر من السندات على الخزانة العامة لتغطية كل من عجز الخزانة العامة فى السنوات المالية السابقة وعجز الهيئات الاقتصادية المرحل ، والعجز النقدى فى حساب الحكومة بالبنك المركزى وقد بلغ رصيد هذه السندات فى نهاية يونية ١٩٨٩ حوالى ٢٧,٩ مليار جنيه منه حوالى ٥,٢٨٠ مليار جنيه يخص السنة المالية ٨٨ / ١٩٨٩ وحدها .

وازاء هذا التزايد المستمر فى الانفاق العام فقد اصبح من الضرورى العمل على ضغط المصروفات المالية ضغطاً حادا ، ولكن ظلت المعضلة فى كيفية تحقيق هذا الخفض ؟ وهى مشكلة تتعلق بجوهر السياسة الاقتصادية والتراكمات فى البنية الاساسية دون علاج وعند تقييم هذه المسألة لابد من البحث فى المنافع والتكاليف الخاصة بالتدخل الحكومى ، ومعرفة أى فئات المجتمع يحصل على المنافع وايهما يتحمل التكاليف . وبمعنى أخر فاذا كان معيار ، الكفاءة ، قد اصبح الحاكم الاساسى فى توجيه الانفاق العام ، فلابد ايضا حتى افساح المجال لمعايير تحقيق حدة الفقر فى المجتمع ،

وتحقيق الاستقرار الاجتماعي بالدولة ، وبالتالي يجب الاهتمام بتحديد الاولويات التي يقوم عليها الانفاق العام في ضوء اعتبارين اساسيين اولهما تحديد المجالات التي يكون مشاركة الحكومة فيها ضرورية والمجالات التي يمكن الاعتماد فيها على الاسواق لتخفيض نفس النتائج أو افضل منها . وثانيهما معرفة كيفية انفاق الموارد المحددة بالكوادر من الكفاءة والفاعلية في المجالات التي تحتاج إلى التدخل العام .

جـ - الايرادات العامة :-

تشير تقديرات الموازنة إلى ان تمويل هذه النفقات سوف يعتمد بالاساس على الايرادات السيادية والجارية وتشمل الاولى والضرائب على الدخل والضرائب والرسوم الجمركية والضرائب على الاستهلاك والضرائب والايرادات السيادية المتنوعة ، بينما تشتمل الايرادات الجارية على إيرادات الخدمات ونصيب الحكومة في فائض وارباح هيئات وشركات القطاع العام والهيئات الاقتصادية .

وقد بلغت جملة الايرادات السيادية . في مشروع موازنة ٩٠ / ١٩٩١ حوالي ١٧,٨٦٢ مليار جنيه مقابل ١٤,٧٦٠ مليار في موازنة ٨٩ / ١٩٩٠ وبنسبة زيادة قدرها ٢١,٥ ٪ .

بينما بلغت الايرادات الجارية ٩,٩٨٣١ مليار جنيه في عام ٩٠ / ١٩٩١ مقارنة بـ ٥,٦٤٢ مليار جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ وبنسبة زيادة قدرها ٧٦,٩ ٪ ، وجدير بالذكر أن جزءا من هذه الزيادات يرجع بالاساس إلى زيادة سعر الصرف في مجمع النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري إلى ٢٠٠ قرش للدولار .

وعند محاولة تقييم إمكانية تحقيق هذه الزيادة ، لابد من الاشارة إلى الحساب الختامي لعام ٨٩ / ١٩٩٠ والذي اشار إلى انخفاض جملة الايرادات المحققة فعليا عن المخطط في موازنة نفس العام بحوالي ٣١,٩ ٪ وقد ظهر النقص في المحصل من المقدر تحصيله بصورة كبيرة في جملة الايرادات الراسمالية حيث بلغت نسبة النقص ٥٩,٨ ٪ ، على حين تبلغ نسبة النقص في الايرادات الجارية ١٤,٤ ٪ .

ويمكننا مناقشة السبب في ذلك عند التعرض للبنود المختلفة لجانب الايرادات في الموازنة .

(١) الايرادات السيادية :

يرتكز مشروع الموازنة العامة لهذا العام على زيادة كفاءة المصالح الايرادية ورفع مقاومتها على تنشيط الحصيلة في حدود التشريعات الضريبية القائمة ومن هنا تتضمن زيادة المقدر تحصيله من الضرائب العامة وضرائب الدمغة من ٥٧٣٠ مليون جنيه عام ٨٨ / ١٩٨٩ إلى ٧٩١٥ مليون عام ٩٠ / ٩٩١ وبنسبة نمو قدره ٣٨,١ ٪ ويرجع جزء كبير من هذه الزيادة لضريبة الدمغة التي صدرت خلال العام محل الدراسة ، بالاضافة إلى زيادة المقدر تحصيله من الضرائب والرسوم الجمركية من ٣٦٠٠ مليون جنيه إلى ٣٧٨٠ مليون (٥ ٪ زيادة) وزيادة المقدر تحصيله من الضرائب على الاستهلاك من ٣٩٢٠ مليون جنيه إلى ٤٢٠٠ مليون بمعدل نمو ٧,١ ٪ .

ويشير البيان المالي إلى أن هذه الزيادة ترجع في جزءمنها إلى انتهاء فترة الاعفاء الضريبي لعدد كبير من المشروعات الاستثمارية والتي بلغت ٧٥٠ منشأة ، بالاضافة إلى تحصيل المتأخرات الضريبية وسرعة الفصل في المنازعات الضريبية .

ورغم كل الحديث في زيادة الحصيلة الضريبية ، إلا أن الاوضاع السائدة في المجتمع مازالت على ما هي عليه وبالتالي فإننا نتشكك كثيرا في إمكانيات تحصيل هذه الموارد وخاصة إذا ما اخذنا بالحسبان الواقع الفعلي في ضوء بيانات الحساب الختامي للدولة والتي يوضح انخفاض المحصل فعلياً عن المخطط .

وهنا تشير بيانات الحساب الختامي أن الايرادات الجارية لمصلحة الضرائب قد قدرت في السنة المالية ٨٨ / ١٩٨٩ - بعد التعديل - بحوالي ٤٧١٠,٦ مليون جنيه ، على حين بلغت الايرادات الجارية المحققة ٤١١٤,٧ مليون جنيه . هذا مع مراعاة أن جانبا كبيرا من هذه الايرادات تتضمن جزءا عن الاعوام السابقة هذا فضلا عن أن جزءا من هذه الزيادة يرجع للضريبة على المرتبات والأجور التي ارتفعت حصيلتها الفعلية نتيجة لزيادة المرتبات والمكافآت الممنوحة للعاملين بالشركات والبنوك .

وعلى الجانب الآخر فقد ارتفع رصيد متأخرات مصلحة الضرائب في ٣٠ / ٦ / ١٩٨٩ بحوالي ١٤٦,٨ مليون جنيه مقابل حوالي ١١٧,٤ مليون جنيه في ٣٠ / ٦ / ١٩٨٨ بنسبة تبلغ ٢٩,٥ ٪ تقريبا . فإذا ما علمنا أن الزيادة في حصيلة ايرادات المصلحة قدرت بـ ٢٣,٥ ٪ فإن ذلك يعني الفشل في تحقيق الأهداف ويرجع جزءاً كبيرا من الزيادة في هذه المتأخرات لاستمرار تضخم رصيد متأخرات المصلحة لدى القطاع الخاص حيث بلغت في نهاية يونية ١٩٨٩ حوالي ١٢٥١,٢ مليون جنيه مقابل حوالي ٩٣٠,٢ مليون في نهاية يونية ١٩٨٨ بزيادة بلغت حوالي ٣٢١ مليون جنيه ويتمثل الجانب الاكبر من هذه المتأخرات في التأخر تحصلية من الضرائب على الارباح التجارية

والصناعية حيث بلغت حوالى ٧٠٤,٤ مليون جنيه بنسبة تبلغ حوالى ٥٦,٣ ٪ من جملة هذه المتأخرات .

عموما يبدو أن النسبة تتجه إلى زيادة الحصيلة من ضريبة الدمغة بالاساس ، والتى اصبحت الطريقة الوحيدة لزيادة موارد الدولة ، الامر الذى ادى إلى تضاعفها خلال العامين الماليين محل الدراسة من ٤٩٤,٦ مليون جنيه عام ٨٧ / ١٩٨٨ ، إلى ٧٢٠,٩ مليون علم ٨٨ / ١٩٨٩ . بالاضافة إلى المقدر تحصيلة من ضريبة الاستهلاك من ٣٩٢٠ مليون جنيه إلى ٤٢٠٠ مليون جنيه خلال الدراسة وهى تتضمن زيادة الضريبة على استهلاك السجائر بحوالى ٢٠ قرش للعلبة وتقدر حصيلتها بـ ٤٠٠ مليون جنيه وبالمثل ارتفع سعر البنزين ١٥ قرشا لكل لتر وهو ما يحقق عائدا قدره ٤٤٠ مليون جنيه ، هذا فضلا عن احتمالات تحول هذه الضريبة إلى ضريبة مبيعات .

وهو ما يوضح أن الهيكل الضريبى مازال يتسم بالسمات الاساسية التى اشرنا اليها فى تقرير العام الماضى ، وهى غلبة الطابع المالى على بقية الوظائف الأخرى اقتصاديا واجتماعيا وثانيهما استمرار محاباة اصحاب الدخول المرتفعة على حساب مكتسبى الأجور والدخول المنخفضة ، ومازالت الضرائب غير المباشرة تمثل الثقل الاساسى فى الهيكل الضريبى ككل . ومن هنا تمثل الضرائب المباشرة ٣٩,٤ ٪ من جملة الانفاق الجارى للموازنة ، وتنخفض هذه النسبة إلى ٢٩,١ ٪ عن الحديث عن الاستخدامات الجارية ككل . كما أن نسبة الايرادات السيادية لاتصل إلى اكثر من ٦٥,٥ ٪ من جملة الاستخدامات الجارية فى الموازنة .

ومن هنا فلا صحة اطلاقا لما تذكره الموازنة من أن النظام الضريبى فى مصر نظاما متكاملاً يعتمد على اساس العدل الاجتماعى ويضع فى اعتباره الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ويستهدف تشجيع الادخار والاستثمار ويراعى ظروف العاملين فكلها عبارات انشائية لم يتم وضعها موضع التنفيذ العملى والفعلى .

(٢) الجمارك والايرادات الآخرى :

تشير الموازنة إلى أن حصيلة الضرائب الجمركية سترتفع من ٣٦٠٠ مليون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ إلى ٣٧٨٠ مليون جنيه علم ٩٠ / ١٩٩١ . بنسبة زيادة قدرها ٥ ٪ وهى نسبة لاتتوافق اطلاقا مع الزيادات المستمرة فى حجم الواردات السلعية والتى تبلغ فى المتوسط ٣٧ ٪ خلال السنوات الأخيرة .

وهنا تجدر الاشارة إلى أن الايرادات الجمركية المقدرة لعام ٨٩ / ١٩٩٠ والبالغة . ٣٦٠ مليون جنيه ، فى حين بلغت الحصيلة الفعلية فى هذه الايرادات حوالى ٢٨٦٦,٧ مليون جنيه . وقد ارجعت مصلحة الجمارك العجز الذى وقع فى الضرائب الجمركية إلى سياسة الدولة فى ترشيد الاستيراد ولكن هذا غير صحيح إذ أن سياسة ترشيد الاستيراد ليست جديدة إذ انها مطروحة من عدة سنوات وعلى الجانب الآخر فقد ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية قد ارتفعت من نحو ٨٤٧٩ مليون جنيه عام ٨٦ / ١٩٨٧ إلى نحو ٢١٨٣٥ مليون جنيه عام ١٩٩٠ . وقد ارتفع معدل نمو الواردات من السلع الاستثمارية إلى ٤٠,٢ ٪ سنويا فى المتوسط ، ومن السلع الاستهلاكية إلى ٣٩,٧ ٪ سنويا ، بينما بلغت فى الواردات من مستلزمات الانتاج نحو ٣٣ ٪ فى المتوسط .

وإذا كانت النية تتجه إلى ترشيد الواردات ، فذلك سوف يتم بالاساس عبر التعريفة الجمركية كوسيلة لتحقيق ذلك وهنا كان يتوقع أن تزداد الحصيلة الجمركية بصورة كبيرة وهى ما لم تعكسه الموازنة .

وفيما يتعلق بالهيئات الاقتصادية (لاتشمل هيئات القطاع العام أو الواحدات الاقتصادية) فقد حققت فائضا قدره ٣٠٧٧,٤ مليون جنيه تتركز اساسا فى زيادة فائض الهيئة العامة للبترول والذى ارتفع من ٧٨٠,٩ مليون جنيه إلى ١٦٧٩,٧ مليون جنيه وذلك كنتيجة اساسية للتغير فى اسعار الصرف . وكذلك الفائض فى ايرادات قناة السويس الذى ارتفع من ٣٥١,٤ مليون جنيه إلى ١٢٤٥,٢ مليون جنيه ، بينما بلغ فائض الـ ١٣ هيئة الباقية ١٥٢,٥ مليون جنيه بزيادة قدرها ٣٠,٨ مليون جنيه .
وعلى هذا الجانب الآخر فقد حققت بعض الهيئات الاقتصادية الآخرى عجزاً قدره ٥٨٣,٧ مليون جنيه ، منها الهيئة القومية لسكك حديد مصر والتى حققت عجزاً قدره ٣٥٠,١ مليون واتحاد الاذاعة والتليفزيون ٤٣,٦ مليون جنيه .

وجدير بالذكر أن الهيئة العامة لميناء بور سعيد قد أصبحت تحقق عجزاً بعد أن كانت تحقق فائض من قبل ، ويرجع السبب فى ذلك إلى انشاء ميناء دمياط الجديد والذى يحقق خسائر قدرها ٦٥ مليون جنيه ، الأمر الذى يشير إلى مدى التخبط فى السياسة الاقتصادية ، ويتطلب ضرورة اجراء الدراسات الموضوعية لتقييم الاوضاع داخل هذين المرفقين .

ثالثا : العلاقات الاقتصادية الخارجية :

وفى عام ١٩٩٠ ، دفع الموقف المصرى ضد الغزو العراقى للكويت نحو تطورات هامة فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية والعربية لمصر . فقد شهدت العلاقات المصرية الأمريكية تطورا هاما باسقاط الديون العسكرية الأمريكية على مصر ، وقيادة الولايات المتحدة لحملة دولية استهدفت تخفيف أعباء المديونية الخارجية لمصر . وبينما تأزمت بشدة علاقات مصر مع الدول العربية الثلاث الأخرى أعضاء مجلس التعاون العربى ، فقد شهدت علاقات مصر مع دول مجلس التعاون الخليجى ، وكل من سوريا وليبيا ، تطورات ايجابية هامة . واما التطورات فى شرق أوروبا فقد أتسمت بتأثير محدود على العلاقات الإقتصادية بين مصر ودول شرق أوروبا ، سواء بسبب تراجع وزن هذه العلاقات قبل الانقلاب الذى شهدته هذه الدول بسنوات طويلة ، أو نتيجة توافر ودافع تطوير هذه العلاقات وأن فى الحدود التى عينتها الأزمة الاقتصادية والضغوط الخارجية التى تواجه الطرفين فقد أتسمت بأهمية خاصة خلال عام ١٩٩٠ ، موافقة الكونجرس الأمريكى على مشروع المساعدات الخارجية الأمريكية الذى تضمن اعفاء مصر من ديونها العسكرية ، فضلا عن اعلان المنظمات الاقتصادية الدولية والدول الصناعية الغربية تقديم مساعدات اقتصادية لمصر مع غيرها من الدول التى تضررت من الغزو العراقى للكويت . وأبدى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى مرونة ظاهرة تبدت فى القبول ببرنامج للاصلاح الاقتصادى المصرى يأخذ بعين الأعتبار الحد من التأثيرات السلبية للتوجه نحو الليبرالية والتخصصية بمعدلات متسارعة بما فى ذلك زيادة البطالة وارتفاع الأسعار . ولا تخفى الدلالة السياسية لموافقة البنك الدولى على عودة مصر إلى الاستفادة من القروض الميسرة التى تقدمها وكالة التنمية الدولية بعد توقف استمر منذ عام ١٩٨١ ، وموافقة نادى باريس على اعادة جدولة ديون مصر فى ضوء الاتفاق مع الصندوق لمساعدتها على تحقيق التوازن فى الاجل المتوسط . ولا تقل أهمية أيضا تلك المساعدات التى قدمتها السعودية وبعض الدول الخليجية العربية لمواجهة الآثار السلبية لازمة الخليج على الاقتصاد المصرى ، وقرارات هذه الدول باسقاط ديونها على مصر . كما شهدت نهاية العام توقيع عشرة اتفاقيات للتكامل الاقتصادى بين مصر وليبيا فى اطار التوجه الثابت نحو تطوير العلاقات بين البلدين رغم استمرار الخلافات السياسية حول عدد من القضايا الخارجية الجوهرية وفى المقابل فقد تجمدت عمليا عضوية مصر بمجلس التعاون العربى وعلاقتها ببقية اعضائه . وفى هذا التقرير فإننا نركز على تحليل أهم التطورات فى العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر من خلال قراءة أهم التطورات فى ميزان المدفوعات ، من جهه ونعرض لوضع المديونية الخارجية لمصر بعد قرارات تخفيف هذه الديون التى مثلت الثمرة الايجابية الرئيسية للموقف المصرى الحازم ضد الغزو العراقى للكويت .

١ ـ ميزان المدفوعات

وفقا للتقديرات الاولية لاوضاع ميزان المدفوعات المصرى ، نلاحظ أن عجز الميزان الجارى (بدون التحويلات) قد ارتفع من ٥٧٩٦,٥ مليون دولار عام٨٨ / ١٩٨٩ إلى ٦٠٣٧,٦ مليون دولار عام ٨٩ / ١٩٩٠ .

وباضافة التحويلات (سواء الحكومية أو تحويلات العاملين بالخارج) فأن عجز ميزان المعاملات الجارية والتحويلات معا ينخفض إلى ١٢١٣,٩ مليون دولار عام ٨٩ / ١٩٩٠ مقابل ١٥٥٣,١ مليون دولار عام ٨٨ / ١٩٨٩ .

ويلاحظ أن رصيد المتحصلات الجارية قد ارتفع من ٧٧٩٥,٢ مليون دولار عام ٨٨ / ١٩٨٩ إلى ٨٧٨٥,٨ مليون دولار ، بنسبة زيادة قدرها ١٢,٧ ٪ ويعكس ذلك الزيادة فى حصيلة الصادرات التى ارتفعت من ٢٧٣٧,٥ مليون دولار إلى ٣٢٠٦,١ مليون دولار بزيادة قدرها ٤٦٨,٦ مليون دولار (بنسبة ١٧,١ ٪) .

وفى المقابل ارتفعت المدفوعات عن الواردات من ١٠٢٩٣,٥ مليون دولار إلى ١٠٧٧٣,٢ مليون دولار عامى ٨٨ / ١٩٨٩ ، ٨٩ / ١٩٩٠ على التوالى (بنسبة ٤,٧ ٪) .

وعلى صعيد آخر فمازال الميزان الخدمي يساعد جزئيا على تحسين الأوضاع ويلعب دوراً اساسيا فى عدم تدهور الاوضاع اكثر من ذلك . وهو ما يجعلنا نتساءل عن احتمالات التغيير فى هذا الميزان وآثرها على اوضاع ميزان المدفوعات ككل ؟ ويطرح هذا التساؤل لسببين اولهما خاص بآثار أزمة الخليج الناجمة عن الغزو العراقى للكويت وتداعيات ذلك على البنود المختلفة للميزان . وثانيهما يتعلق بتأثير الدورة الحالية للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة « الجات » والخاصة بتحرير تجارة الخدمات .

فى ضوء ما سبق نتناول البنود المختلفة لميزان المدفوعات خلال العام المالى ٨٩ / ١٩٩٠ .

أ ـ التجارة الخارجية :-

لقد عكست العلاقات التجارية الخارجية لمصر ، أهم التطورات فى العلاقات الاقتصادية لمصر . وهكذا فإن التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية لمصر يوضح استمرار توجه النسبة الاعظم من الصادرات المصرية إلى الدول الصناعية رغم انخفاض نصيبها النسبى من ٥٠,١ ٪ من اجمالى الصادرات عام ١٩٨٥ ، إلى ٤٢,٦ ٪ عام ١٩٨٩ ، وذلك مقابل ارتفاع نسبى فى الصادرات المتجهه للدول النامية من ٣٥,٤ ٪ إلى ٣٨,٧ ٪ خلال عامى ١٩٨٥ و١٩٨٩ على الترتيب وأيضا ارتفاع نصيب الاتحاد السوفيتى من ٨,٣ ٪ إلى ١٠,٨ ٪ خلال نفس الفترة .

وفيما يتعلق بالبلدان فقد شكلت الجماعة الأوروبية السوق الأكبر لصادراتنا حيث بلغ نصيبها من اجمالى الصادرات المصرية حوالى ٣٥,٥ ٪ وجاءت ايطاليا على رأس بلدان هذه المجموعة ، تليها فرنسا والمانيا الغربية وذلك على الرغم من تراجع الصادرات المصرية المتجهة لهذه الأسواق .

وهنا تجدر الاشارة إلى أن هذا التراجع يرجع بالاساس إلى تدهور قيمة الصادرات النفطية بشكل اساسى خلال الفترة وهى تشكل أهم السلع التصديرية المتجهة لهذه المجموعة .

وهنا تطرح قضية أوروبا الموحدة نفسها على بساط البحث ، وبمعنى آخر يجب دراسة التأثيرات المحتملة لنشأة السوق الموحدة بين اقطار هذه المجموعة ، بحيث نأخذ بعين الاعتبار التركيب السلعى المحتمل لواردات المجموعة من الخارج بعد توحيد الاسواق وإمكانية مساهمة السوق المصرى فى هذه العملية .

وعلى الجانب الآخر نلاحظ أن اجمالى الصادرات المصرية المتجهة للاسواق العربية لم تشكل إلا ٨,٣ ٪ من اجمالى الصادرات وهى نسبه ضئيلة للغاية ولا تتناسب مع الحديث عن التعاون والتكامل العربى أو العلاقات العربية / عربية .

ومن المفارقات أن يزيد حجم الصادرات المصرية لأسرائيل عن مجموع الصادرات المصرية للدول العربية حيث بلغت قيمة الأولى ٢٧٣,٨ مليون دولار مقابل ٢١٩,٣ مليون دولار لكافة الدول العربية .

ويأتى على رأس الدول العربية المستورده من مصر ، العربية السعودية باجمالى صادرات قدرها ٧١,٩ مليون دولار ، يليها السودان بـ ٤٦ مليون دولار ثم الامارات العربية ٣٠,٩ مليون دولار والعراق ١٩,٢ مليون دولار والكويت ١٠,٤ مليون دولار ، والاردن ١٠,٩ مليون .

وهنا يصبح التساؤل عن مستقبل الصادرات المصرية بعد احداث الخليج . بمعنى آخر هل ستتأثر الصادرات المتجهة للأسواق العربية بالأزمة الراهنه ام لا ؟
وفى حالة الاجابة بالايجاب يصبح التساؤل وهل هناك اسواق بديلة لهذه الاسواق ؟

عموما فمن المتوقع أن لاتتأثر حركة الصادرات المصرية مع الاقطار العربية بصورة كبيرة وذلك نتيجة لطبيعة الهيكل السلعى لهذه الحركة . بينما يحتمل أن تتناقض الصادرات المتجهة للسوق العراقية بصورة ملحوظه وذلك كنتيجة لآثار الأزمة .

وهنا تجدر الاشارة إلى أن السلع غير التقليدية تمثل الركن الاساسى فى الصادرات المصرية المتجهة للعراق ، إذ تبلغ نسبتها ٩٠ ٪ من الاجمالى . وهو ما يدفع للبحث عن اسواق بديله لهذه السوق وقد تمثل اساسا فى السوق الافريقية التى مايزال تعاملنا معها ضئيل للغاية .

وفيما يتعلق بالواردات فإن الاحصاءات إلى تناقصها النسبى من ١١,٩ مليار دولار ١٩٨٧ ، إلى ٨,٦ مليار عام ١٩٨٨ وإلى ٧,٤ مليار دولار عام ١٩٨٩ .

ويأتى معظمها من الدول الصناعية التى تستحوذ على ٧٠ ٪ تقريبا من وارداتنا ، ويأتى حوالى ٣٨ ٪ من السوق الاوروبية المشتركة ، والولايات المتحدة حوالى ١٥,٤ ٪ بينما لم تشكل الدول العربية إلا نسب ضئيلة للغاية من وارادتنا وشكلت الدول الاوروبية الشرقية والاتحاد السوفيتى حوالى ٧ ٪ فقط من وارادتنا .

وفيما يتعلق بالاقطار العربية فإن أهم مصدر للسوق المصرى هى المملكة العربية السعودية والتى بلغت صادراتها للسوق المصرية حوالى ٨٠ مليون دولار ، تليها السودان بحوالى ٦٣ مليون دولار ، ثم العراق والكويت

حوالى ٢٨ مليون دولار .

وعلى الجانب الآخر تظهر بعض الاقطار كمصدر رئيسى للسوق المصرية مثل رومانيا والتى وصلت قيمة الواردات المصرية منها إلى ٣٦٦,٤ مليون دولار ، مقابل ٤٣٠ مليون فى العام السابق ، وبالمثل المانيا الشرقية التى وصلت وارداتنا منها إلى ١١٨ مليون دولار وتركيا بقيمة قدرها ١١٥ مليون دولار ، ويوغسلافيا بقيمة حوالى ١٥٣,٢ مليون دولار وتثير الاحداث والتطورات الدولية الحالية العديد من التساؤلات الهامة ، خاصه مع توقع ازدياد تكلفه الاستيراد من الخارج كنتيجه لارتفاع اسعار النفط بالاسواق الدولية ومايترتب عليه من تأثير على النشاط الاقتصادى داخل أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان ، بارتفاع تكاليف المنتجات وبالتالى زيادة التكلفة ، وزيادة العبء على الميزان التجارى والذى يعانى من عجز كبير .

(١) الميزان الجارى :

فيما يتعلق بالبنود الآخرى لميزان المدفوعات فاننا نلاحظ أنّ المعاملات غير المنظورة تحقق فائضا فى الميزان بشكل معقول واهم هذه البنود هى السياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج .

(أ) السياحة

وفيما يتعلق بالبند الاول ، السياحة ، فمن الملاحظ انها تحقق نجاحا ملحوظا منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن وارتفعت الايرادات السياحية ، وفقا لاحصاءات ميزان المدفوعات إلى نحو ٩٢٠ مليون دولار فى عام ٨٨ / ١٩٨٩ مقابل ٨٨٤,٢ دولار فى السنة المالية ٨٧ / ١٩٨٨ (أى زيادة قدرها ٤ ٪) ويرجع السبب فى ذلك إلى ازدياد عدد السائحين القادمين إلى مصر خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) من ١٥١٨ ألف سائح إلى ٢٥٠٣ ألف (بزيادة قدرها ٦٥ ٪ ، وارتفعت الليالى السياحية من ٩ مليون ليلة عام ١٩٨٥ إلى ٢١ مليون ليلة تقريبا عام ١٩٨٩ ، وذلك باستثناء عام ١٩٨٦ والذى شهد انخفاضا ملحوظا نتيجة لاحداث الأمن المركزى فى فبراير من ذلك العام) .

وهنا تجدر الاشارة إلى الزيادة الملحوظة فى السياحة العربية لمصر حيث وصلت نسبة عدد السياح العرب إلى ٣٣,٥ ٪ من اجمالى السياح القادمين إلى مصر ، ووصلت النسبه إلى ٤٢,٨ ٪ فيما يتعلق بعدد الليالى السياحية العربية من اجمالى الليالى السياحية .

وثانيا أن البلدان الخليجية عامة ، والسعودية والكويت على وجه الخصوص ، تأتى ضمن أهم البلدان المصدرة للسياحة إلى مصر ، فتحتل السعودية المرتبة الثالثة بنسبة ٨,٣ ٪ من الاجمالى وذلك بعد فرنسا ٩,٨ ٪ والمانيا الغربية ٩,١ ٪ ويلى ذلك السودان ٧,٣ ٪ وانجلترا ٧,٣ ٪ ، وايطاليا ٦,٥ ٪ ، والولايات المتحدة الأمريكية ٥,٩ ٪ وفلسطين ٣,٦ ٪ والكويت ٣,٥ ٪ .

وعند محاولة استشراق مستقبل هذا البند فاننا نشير إلى التغييرات الجارية على الساحة الدولية واثرها على حركة السياحة خاصة أوروبا ١٩٩٢ ومايستتبعها من فتح للحدود بين تلك الدول وتوفير جو اكثر حرية للتنقل بينهما ، مما يشجع حركة السياحة الداخلية . وبالمثل التغييرات فى أوروبا الشرقية واثارها على جذب السياحة الأوروبية الغربية إلى هذه المناطق .

وبمعنى آخر فهناك احتمالات لحدوث تغيير جوهرى فى التوزيع الجغرافى لحركة السياحة الدولية ، بما فى ذلك تلك القادمة من المنطقة العربية . وفى هذا السياق يأتى احداث الخليج لتزيد من قتامة الصورة وتفاهم الاوضاع ، خاصة وأن حركة السياحة ترتبط بالاساس بمدى استقرار الاوضاع الامنية بالمنطقة ككل . هذا فضلا عن التأثير على تكلفه العملية السياحية ، خاصة تلك الناجمة عن ارتفاع اسعار وقود الطائرات وبالتالى زيادة اسعار التذاكر والتأمين عليها أى ازدياد تكلفة هذه العملية .

وعلى الجانب الآخر يمكننا القول بأن السياحة العربية ستتأثر بالنقص ايضا ، باستثناء تلك القادمة من السعودية ، وذلك سواء لفقدان جزء كبير من الثروات والمدخرات كما هى حالة الكويت ، أو لاسباب سياسة كحالة بعض الاقطار العربية الآخرى .

(ب) قناة السويس :-

حققت حصيلة المرور فى قناة السويس خلال العام الحالى ٨٩ / ١٩٩٠ زيادة مقارنة بعام ٨٨ / ١٩٨٩ بنسبة ٢,٦ ٪ وذلك فى ظل رفع فئاتها اعتبارا من اول يناير بنسبة ٥ ٪ وقد بلغ متوسط المعدل اليومى للسفن العابرة للقناة حوالى ٥٠ سفينة مقابل ٤٨ سفينة فى العام السابق . وقد شكلت ناقلات النفط ١٩ ٪ من اجمالى السفن العابرة بينما شكلت عدد السفن غير البترولية ٨١ ٪ من اجمالى . وتبلغ الحمولة التى تعبر القناة ٣٩٠ مليون طن .

وهنا نلاحظ أن بترول الكويت والعراق ، العابر لقناة السويس ، إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة قد وصل إلى ٧ ملايين طن بنسبة ٢١ ٪ من اجمالى المتجه لهذه البلدان ، اما السعودية فقد بلغت كمية النفط العابر منها للقناة حوالى ١٦ مليون طن بنسبة ٤٧ ٪ من اجمالى المتجه لاوروبا وأمريكا .

ويتوقف مستقبل الحركة في قناة السويس على عدة عوامل منها احتمالات زيادة اسعار النفط ، وهو مايؤثر على ارتفاع تكلفة النقل عبر طريق رأس الرجاء الصالح ، مما يجعل القناة ارخص نسبيا . وهناك ايضا زيادة صادرات النفط من المنطقة خاصة العربية السعودية . وعلى الجانب الآخر هناك احتمال بانخفاض مستوى الطلب بالبلدان الخليجية مما يؤثر على مرور البضائع من البلدان المصدرة إلى هذه الاقطار الامر الذى يؤثر سلبا على حركة الملاحة بالقناة أى أن المحصلة النهائية تتوقف على تفاعل هذه العوامل مجتمعة .

(ج) التحويلات :-

ساهمت تحويلات المصريين العاملين بالخارج في تدعيم اوضاع ميزان المدفوعات ، باعتبارها أهم مصادر النقد الأجنبي للبلاد . لذلك فقد احدثت اثر ايجابى على ميزان عوامل الانتاج وقد ارتفع اجمالى هذه التحويلات من ٤٠٨١,٤ مليون دولار عام ٨٧ / ١٩٨٨ إلى ٤٢٤٣,٤ مليون دولار عام ٨٨ / ١٩٨٩ ووصلت إلى ٤٨٢٣,٧ مليون عام ٨٩ / ١٩٩٠ .

ومع التأثيرات المحتملة لأزمة الخليج الثانية ، وبالتالى احتمالات تغيير هيكل العمالة المصرية بالخارج ، جغرافيا ومهنيا ، فإننا نتوقع أن يشهد المصدر على الاقل في المنظور القريب . تناقصا شديداً فى المتحصلات من العملات الأجنبية منه . وهو ما سيؤثر بالضرورة على عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية خاصة القاعدة الانتاجية والتطور الهيكلى والمكون الاستيرادى من الاستهلاك ... الخ

٣ - المديونية الخارجية

تشير تقديرات البنك الدولى إلى أن ديون مصر الخارجية قد وصلت إلى ٤٩,٩٧٠ مليار دولار بنهاية عام ١٩٨٨ . (موزعة على النحو التالى ، ديون قصيرة الاجل ٦٥٢٢ مليون دولار ، ديون طويلة الاجل مضمونة من السلطة العامة ٤٢,١٢٨ مليار دولار ، والدين الخاص غير المضمون ١١٣١ مليون دولار ، بالاضافة إلى استخدام استثمانات صندوق النقد الدولى بحوالى ١٩٠ مليون دولار) .

كما يلاحظ أن شروط الاقتراض العام الخارجي قد تأثرت بالاوضاع الدولية حيث ارتفع متوسط سعر الفائدة (كنسبة مئوية) من ٥,٣ ٪ فى السبعينات إلى ٦,٤ ٪ فى الثمانينات ، كما تناقصت فترة السماح من ثمانى سنوات إلى ٧ سنوات . ولذلك ازداد عبء المديونية بصورة كبيرة ، بحيث اصبحت تمثل عقبة اساسية لدى صانعى القرار . واحتدمت مشكلة السيولة بالمجتمع ، وتعثرت المفاوضات الخاصة باعادة الجدولة ، نتيجة الفشل في التوصل لاتفاق مع صندوق النقد ، حول السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها . ٠

ومما زاد من تعقيد المشكلة ، تداعيات أزمة الخليج على الاقتصاد العالمى ونقصد بها تحديدا ما يمكن أن تؤدى اليه من ارتفاع فى اسعار الفائدة ، وبالتالى زيادة تكلفة الاقتراض ، والمزيد من الاعباء الجديدة .

وعلى صعيد آخر ، فقد تطورت الامور ، بعد انفجار أزمة الخليج بصورة ملائمة للاقتصاد المصرى ، حيث ترتب عليها عدة نتائج هامة منها :

١ - قررت الحكومة الأمريكية شطب ٩٠ ٪ من الدين العسكرى المستحق على مصر ، فورا ، على أن يتم الغاء الباقى فى نهاية مارس ١٩٩١ .

وهنا تجدر الاشارة إلى أن هذا القرار يشمل مبلغ قدره ٦,٧ مليار دولار وهى القروض التى عقدت فى الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٣ نظير شراء اسلحة بحوالى ٤,٤ مليار دولار وبسعر فائدة تراوح بين ١٢,٥ ٪ و ١٤ ٪ سنويا ، وكانت فترة السماح لهذه الديون عشر سنوات ، انتهت عام ١٩٨٨ وتعين دفع مبلغ يصل إلى ١,٢ مليار دولار كفائدة سنوية .

اما مبلغ ٢,٣ مليار دولار الباقى ، كان يمثل المستحق للوكالة ، حيث يمثل مبالغ متأخرة اضافة إلى مبالغ سددتها الوكالة إلى ، بنك التمويل الفيدرالى ، بموجب ضمانات ، عندما اخفقت مصر فى تقديم دفعات مستحقة للبنك المذكور . وطبقا للقانون الأمريكي فإن الدولة المدينة ، العاجزة عن دفع الفوائد لايسمح لها بالتأخير اكثر من اثنتى عشر شهرا فقط ، وبفائدة اضافية وغرامة تأخير ٤ ٪ أخرى ، أى أن الفائدة تصبح ١٦ ٪ تقريبا .

ومن عجائب هذا القرض أن مصر كانت مطالبة بدفع ما مجموعه ١٣,٣٨٠ مليار دولار من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٥ (تاريخ استحقاق القرض) وأن تدفع ٧٢٠ مليون دولار من اصل الرأسمال والفوائد على الديون عام ١٩٩٠ ، ومبلغ ٧٥٦ مليون دولار عام ١٩٩١ وحوالى ٨٦٧ مليون دولار عام ١٩٩٢ ، وحوالى ١٠٣٧ مليون عام ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ .

وهو ما يوضح طبيعة القروض التى عقدت فى تلك الفترة ، وكيف أن القائمين على شئون البلاد . فى ذلك الوقت . لم يكن لديهم الالمام الكافى بقواعد المفاوضات الدولية .

٢ - اعلنت كل من السعودية والامارات العربية وقطر ، عن

الغاء الديون المدينة المستحقة على الحكومة المصرية ، والمقدرة بحوالى ٦،٤ مليار دولار ، بالاضافة إلى تقديم بعض المساعدات المالية لتدعيم ميزان المدفوعات المصرى .

وبالمثل اعلنت الحكومة الفرنسية عن تعليق المدفوعات المصرية ، الخاصة بالمديونية الفرنسية ، والبالغة ٣٢٠ مليون دولار ، وذلك حتى يتم التوصل لاتفاق مع نادى باريس . واعلنت المانيا الغربية (انذاك) منح ٧٠٠ مليون دولار من القروض المجمدة التى لم تستخدم بسبب عدم سداد الفوائد المستحقة .

٣ ـ الاعلان عن تشكيل ثلاث صناديق لمساعدة البلدان المتضررة من أزمة الخليج ، وخاصة مصر ، وهى :

* صندوق يضم الولايات المتحدة الأمريكية واوروبا الغربية والدول العربية الخليجية .

* الصندوق اليابانى وهو عبارة عن اثنين مليار دولار قروضا طويلة الاجل تسدد على ثلاثين عاما بفائدة لاتزيد عن ١ ٪ .

* صندوق خاص بمصر ، وهذا عوضا عن الصندوق الذى كان من المزمع انشاؤه بالتعاون مع صندوق النقد الدولى ، لمساعدة محدودى الدخل الذين سيتأثرون ببرنامج التثبيت المزمع توقيعه مع الصندوق ، حيث اتفق على توسيع مجاله ليشمل معالجة آثار أزمة الخليج ، ويتوقع أن يصل رأسمالة إلى ٥٠٠ مليون دولار كمنح لاترد ، من أمريكا واليابان والكويت والمانيا وفرنسا .

٤ ـ تجديد عضوية مصر فى (هيئة التنمية الدولية) التابعة للبنك الدولى ، مما يتيح الفرصة للحصول على قروض ميسرة للغاية ، أو منح لاترد ، بالأضافة إلى التمتع ببعض الاعفاءات المقررة فى « قمة تورنتو » والتى تتراوح بين :

* اما الاعفاء من ثلث قيمة الديون الحكومية الرسمية للدول الدائنة

* أو تخفيض معدل الفائدة إلى ما لايتجاوز ٣ ٪

* أو اطالة فترة السداد ٣٠ عاما .

وعلى الرغم من أن هذه العناصر الاربعة سوف تؤدى إلى تخفيف من ثقل وقع المديونية على كاهل المجتمع المصرى . إلا أن التعامل معها يتطلب وضعها فى الاطار الصحيح والسليم . بمعنى آخر فلا ينبغى « التهويل » من شأنها ، كما انه ايضا لاينبغى « التهوين » من آثارها الايجابية .

وحتى تتحقق الاستفادة القصوى من هذه الفرصة ـ النادرة الحدوث تقريبا ـ ينبغى وضع المحاذير التالية :

١ ـ أن مشكلة الديون الخاصة ستظل قائمة ، طالما ظلت الحاجة للاقتراض قائمة ، وهنا ينبغى البحث عن افضل الاساليب الممكنة لتقليل الحاجة للاستدانة .

٢ ـ أن توافر قدر من السيولة والموارد فى المجتمع ، ليس خيرا بطبيعته إذ أن ذلك يتوقف على الطريقة التى يتم بها استخدام هذه الموارد ، بحيث تؤدى فى النهاية لزيادة الطاقة الانتاجية ، وبالتالى زيادة قدرات الاقتصاد على الوفاء باحتياجاته التنموية والاستهلاكية .

وبمعنى آخر فينبغى العمل عى تجنب الوقوع فى هذا المأزق مستقبلا . وهو ما يتطلب دراسة السبل والاليات الكفيلة بمنع وقوع الأزمة من جديد خاصة وأن حاجتنا للاقتراض ستظل قائمة طالما ظلت المدخرات المحلية ، على حالها من الضعف فى مواجهة الاستثمارات المطلوبة . وهنا ينبغى تكثيف الجهود للعمل على تعبئة المدخرات المحلية ، واستثمارها افضل استثمار ممكن ، وتلك قضية تتعلق بالبيئة الاقتصادية ومدى تهيؤها لهذه الاستثمارات .

وعلى الجانب الآخر فقد بدأت الحكومة المصرية ببيع بعض ديونها التجارية بطريقة مقايضة الديون « Swob DebeT » وعبر هذا الطريق يقوم احد الافراد أو المؤسسات بشراء « للسند » مقابل نسبة خصم متفق عليها مسبقا من القيمة الاسمية للسند ، وصلت فى بعض الاحيان إلى ٤٧ ٪ من القيمة الاسمية ثم بيعها للحكومة المصرية مقابل المناصفة فى نسبة الخصم فى بعض الحالات وحصول البائع على قيمة السند بالجنيه المصرى ، وايداع القيمة فى حساب خاص لدى احدى البنوك العامة الأربعة .

ويتم استثمارها اما فى مشروعات جديدة ، أو استكمال مشروعات قائمة وقد تم حتى نهاية العام تسوية حوالى ٧٠٠ ـ ٨٠٠ مليون دولار .

جدول رقم (١)

اجمالى الودائع بالجهاز المصرفى (القيمة بالمليون جنية)

	نهاية يونية ١٩٨٩	نهاية يونية ١٩٩٠
اجمالى الودائع بالعملة المحلية	٢٢,١٩١	٢٦,٣٤٣
منها القطاع العائلى		
الودائع الجارية بالعملة المحلية	٤,٥٩٨	٥,٢٥٩
(منها القطاع العائلى)	(٢٠٧٥)	(٢٤٤٦)
الودائع غير الجارية ؟ بالعملة المحلية	١٧,٥٩٣	٢١,٠٨٤
(منها القطاع العائلى)	(١٢٢٢٣)	(١٤٦٠٠)
اجمالى الودائع بالعملات الأجنبية	٢٩,٢٧١	٣٦,١٨٧
(منها القطاع العائلى)	(١٧٩٢٦)	(٢٢٤٢٥)
الودائع الجارية بالعملة الأجنبية	٢٩٩٤	٣٢٨٦
اجمالى الودائع	٥١,٤٦٢	٦٢,٥٣٠
نسبة الودائع بالعملات الأجنبية لأصحاب الودائع	٪ ٥٦,٩	٪ ٥٧,٩
اجمالى ودائع القطاع العائلى	٣٢,٢٢٤	٣٩,٤٧١
نسبة ودائع القطاع العائلى لأجمالى الودائع	٪ ٦٢,٦	٪ ٦٣,١
صافى مبيعات شهادات الاستثمار	٤١٦٩	٥٠٩٢
ودائع صندوق توفير البريد	٦٥٠	٧٧١

جدول رقم (٢)

كنسبة من الناتج القومى الأجمالى

	٦٥ / ١٩٧٣	٧٣ / ١٩٨٠	٨٠ / ١٩٨٨
اجمالى الاستثمارات المحلية	١٤	٢٩,٣	٢٧,٧
اجمالى الادخار القومى	٩,٣	١٨,٢	١٥,٦
الميزان التجارى قبل التحويلات	(-) ٤,٦	(-) ١١,١	(-) ١٢,١

Source:- world Bounf,world devela Rnent Reprt,1990,W.D.C.P.167.

جدول رقم (٣)

(بالمليون جنية)

العجز الكلى	٨٧ / ٨٨ فعلى	٨٨ / ٨٩ فعلى	٨٩ / ٩٠ ١١ ش
	١٤٤٤٠	١٢١٣٣	٦٧٦١
٪ من الناتج المحلى الاجمالى			
بالاسعار الجارية	٪	٪	
العجز الكلى	٢٦,٥	١٨,٨	
العجز الصافى	٩,٣	٧,٤	
اجمالى النفقات	٦١,٣	٥١,٦	
النفقات الجارية	٢٩,٧	٢٦,٩	
النفقات الاستثمارية	٢٤,٨	١٧,٧	
إجمالى الإيرادات	٣٤,٩	٣٢,٩	
الايرادات الجارية	١٥,٥	١٥,٨	

تم تقدير الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق وبالاسعار الجارية وقد بلغت ٥٤٥٥٣ م.ج و ٦٤٦٨٨ م.ج فى السنوات ٨٧ / ٨٨ ، ٨٨ / ١٩٨٩ .

جدول رقم (٤)

اعباء الدين العام بالموازنة

(بالمليون جنية)

	موازنة ٩٠ / ١٩٩١	موازنة ٨٩ / ١٩٩٠	٪ الزيادة
فوائد الدين العام :-			
- محلى	٦١٤٠,-	٢٨٥١,٩	١١٥,٣
- خارجى	٢٢٢٢,١	٧٦١,٧	١٩١,٧
الاجمالى	٨٣٦٢,١	٣٦١٣,٦	١٣١,٤
اقساط الدين العام :			
- محلى	١١٣٨,١	٩٥٦,٥	١٩,-
- خارجى	٣١٢٠,٤	١٣٣٩,٨	١٣٢,٩
الاجمالى	٤٢٥٨,٥	٢٢٩٦,٣	٨٥,٥
	.		
اجمالى اعباء الدين العام	١٢٦٢٠,٦	٥٩٠٩,٩	١١٣,٦

جدول رقم (٥)

(بالمليون جنيه)

البنــــود	موازنة	٨٩ / ١٩٩٠		٨٨ / ١٩٨٩		٨٧ / ١٩٨٨	
	٩٠ / ١٩٩١	موازنة	فعلى ١١ شهر	موازنة	ختامى	موازنة	ختامى
نتائج الموازنةالعامة							
الاستخدامات الجارية							
الاجور	٧١٤٠,٠	٦٢٥٠,٠	٤٩٨٥	٥٥١٥,٠	٥٢٢٥	٤٥٨٩,٢	٤٥٧٠
النفقات الجارية	٢٠١٠٥,١	١٢٤٩٩,١	٨٨٢٩	١٠٨٠٦,٩	١٢٢٠٧	٩١٥٦,١	١١٦٢٨
جملة	٢٧٢٤٥,١	١٨٧٤٩,١	١٣٨١٤	١٦٣٢١,٩	١٧٤٣٢	١٣٧٤٥,٣	١٦١٩٨
الاستخدامات الرأسمالية							
الاستثمارات	٦٧٥٠,٩	٦٣٥٠,٥	٤٨٤٥	٧٨٧٠,٠	١١٤٨٠	٥٨٠٠,٠	١٣٥٢٢
التحويلات الرأسمالية	٧٢٥١,٨	٥٢٠٦,٩	٣٩٥٤	٤٥٤١,٩	٤٤٨٨	٣٥١٣,٦	٣٧٤٠
جملة	١٤٠٠٢,٧	١١٥٥٧,٤	٨٧٩٩	١٢٤١١,٩	١٥٩٦٨	٩٣١٣,٦	١٧٢٦٢
اجمالى الاستخدامات	٤١٢٤٧,٨	٣٠٣٠٦,٥	٢٢٦١٣	٢٨٧٣٣,٨	٣٣٤٠٠	٢٣٠٥٨,٩	٣٣٤٦٠
الايرادات المتاحة							
الايرادات الجارية والسيادية							
الايرادات السيادية	١٧٨٦٢,٠	١٤٧٠٠,٠	١٠١٨٦	١٢٣٤٦,٥	١٠١٩٥	١١٠١٩,٩	٨٤٥٨
الايرادات الجارية	٩٩٨٣,١	٥٦٤٢,٢	٣٣٨٥	٤٩٢٥,١	٥٤٣٠	٤٠٠٢,٣	٥٠٢٧
جملة	٢٧٨٤٥,١	٢٠٣٤٢,٢	١٣٥٧١	١٧٢٧١,٦	١٥٦٢٥	١٥٠٢٢,٢	١٣٤٨٥
الايرادات الرأسمالية :							
الايرادات المتاحة للاستثمارات	٢١١٠,٦	٢٢٣١,٣	٢١٣١	٢٠٠٠,٤	٤٥٤٩	١٧١٩,٣	٤٣١٠
الايرادات المتاحة للتحويلات	٢٥٦٦,٨	٢٨٤٢,٧	١٥٠	٢٢٤٢,٢	١٠٩٣	١٣٧٦,٧	١٢٢٥
جملة	٤٦٧٧,٤	٥٠٧٤,٠	٢٢٨١	٤٢٤٢,٦	٥٦٤٢	٣٠٩٦,٠	٥٥٣٥
احمالى الايرادات المتاحة	٣٢٥٢٢,٥	٢٥٤١٦,٢	١٥٨٥٢	٢١٥١٤,٢	٢١٢٦٧	١٨١١٨,٢	١٩٠٢٠

جدول رقم (٦)
التوزيع الجغرافى
الصادرات المصرية

(بالمليون جنيه)

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
اجمالى الصادرات	٣٧١٤,٠	٢٩٣٤.٢	٤٣٥١,٥	٢١٢١,١	٢٦٣٣,٩
ـ البلدان الصناعية	١٨٦٠,٩	١٢٥١	١٨٥٥,٣	٩٠٤,٤	١١٢٣
منها الولايات المتحدة	٣٣,٥	٨٦,٢	١٢٧,٨	٦٢,٣	٧٧,٣
اليابان	١١٣,٨	٧٩,٦	١١٨	٧٥,٥	٧١,٥
فرنسا	٤٣٠	١١١,١	١٦٤,٧	٨٠,٣	٩٩,٧
المانيا الغربية	٨١,٣	٨٨,٤	١٣١,١	٦٣,٩	٧٩,٤
ايطاليا	٦٥٦,٦	٤١٣,٧	٦١٣,٥	٢٩٩,١	٣٧١,٤
الجماعة الأوروبية ككل	١٦٣٠,٤	١٠٤٠,٨	١٥٤٣,٦	٧٥٢,٤	٩٣٤,٣
ـ البلدان النامية من لعربية	١٣١٤,٩	١١٣٥,٨	١٦٨٤,٤	٨٢١,ـ	١٠١٩,٥
منها السعودية	٧٤,٥	٨٠,١	١١٨,٨	٥٧,٩	٧١,٩
الامارات	٤,٨	٣٤,٤	٥١,ـ	٢٤,٩	٣٠,٩
العراق	٣٩,٢	٢١,٤	٣١,٧	١٥,٥	١٩,٢
الكويت	١٠,٧	١١,٦	١٧,٢	٨,٤	١٠,٤
السودان	١٧,٦	٥١,٣	٧٦,ـ	٣٧,١	٤٦,ـ
الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية	٣٠٦,٩	٣١٧,٣	٤٧٠,٥	٢٢٩,٣	٢٨٤,٨
الاتحاد السوفيتى	١٧٧,٨	١٧٢,١	٢٥٥,٢	١٢٤,٤	١٥٤,٤
٪ الدول الصناعية	٪ ٥٠,١	٪ ٤٢,٦	٪ ٤٢,٦	٪ ٤٢,٦	٪ ٤٢,٦
٪ الدول النامية	٪ ٣٥,٤	٪ ٧, ٣٨	٪ ٣٨,٧	٪ ٣٨,٧	٪ ٣٨,٧
٪ الاتحاد السوفيتى	٪ ٨,٣	٪ ١٠,٨	٪ ١٠,٨	٪ ١٠,٨	٪ ١٠,٨

I.M.F.,DireTom of Trade sTatesties yearbook 1990,W.D.C. 1990

جـدول رقـم (٧)

التـوزيـع الجغـرافى
للـواردات المصـريـة

(بالمليون دولار)

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
اجمالى الواردات	٩٩٦١,٤	١١٤١٥,٩	١١٩٤١,١	٨٦٥٩,ـ	٧٣٧٨,٩
ـ البلدان الصناعية	٧١٢٦,٩	٧٨٦٦,١	٨٢٢٨,ـ	٥٩٦٦,٤	٥٠٨٤,ـ
منها الولايات المتحدة	١٢٩٥,٧	١٧٥٩,٣	١٨٤٠,٢	١٣٣٤,٤	١١٣٧,١
اليابان	٥١٤,٧	٦٢٣,٥	٦٥٢,٢	٤٧٢,٩	٤٠٣,ـ
المانيا الغربية	٩٥٣,٨	١١١٠,٧	١١٦١,٨	٨٤٢,٥	٧١٧,٩
ايطاليا	٧٥٧,٣	٧٩٨,٩	٨٣٥,٧	٦٠٦,ـ	٥١٦,٤
المملكة المتحدة	٤٢٥,٣	٤٤٤,٥	٤٦٤,٩	٣٣٧,١	٢٨٧,٣
الجماعة الأوروبية ككل	٤١٧٢,١	٤٣١٧,٦	٤٥١٦,٢	٣٢٧٤,٩	٢٧٩٠,٥
البلدان النامية والعربية	١٨٨٢,٣	٢٤٣٧,٥	٢٥٤٩,٦	١٨٤٨,٨	١٥٧٥,٤
منها السعودية	٧١,٨	١٢٣,٣	١٢٩	٩٣,٦	٧٩,٧
السودان	١٥٠,٥	٩٦,٩	١٠١,٣	٧٣,٥	٦٢,٦
العراق	١٩,ـ	٤٤,ـ	٤٦,ـ	٣٣,٤	٢٨,٤
الكويت	٨٨,٥	٤٣,٨	٤٥,٨	٣٣,٢	٢٨,٣
الاردن	١٠,٧	٢٣,١	٢٤,٢	١٧,٥	١٤,٩
الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية	٥٩٩,٣	٧٦٨,٨	٨٠٤,١	٥٨٣,١	٤٩٦,٩
منها الاتحاد السوفيتى	٢٨٠	٤٠١,٩	٤٢٠,٤	٣٠٤,٨	٢٥٩,٧
المانيا الشرقية	٩٢,٧	١٨٢,٦	١٩١,ـ	١٣٨,٥	١١٨,ـ
٪ الدول الصناعية	٪ ٧١,٥	٪ ٦٨,٩	٪ ٦٨,٩	٪ ٦٨,٩	٪ ٦٨,٩
٪ الدول المختلفة	٪ ١٨,٩	٪ ٢١,٤	٪ ٢١,٤	٪ ٢١,٤	٪ ٢١,٤
٪ الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية	٪ ٦	٪ ٦,٧	٪ ٦,٧	٪ ٦,٧	٪ ٦,٧

SourG - I.M.F, Direction of Trade staistis yearbook 1990

جدول رقم (٨) التحويلات (بالمليون دولار)

	١٩٨٨ / ٨٧	١٩٨٩ / ٨٨	١٩٩٠ / ٨٩
رسمية	٦٩٧,٥	٧١١,٢	١٠٨٠,٢
تحويلات العاملين بالخارج	٣٣٨٣,٩	٣٥٣٢,٢	٣٧٤٣,٥
الاجمالى	٤٠٨١,٤	٤٢٤٣,٤	٤٨٢٣,٧

المصدر البنك المركزى المصرى التقرير السنوى عام ٨٩ / ١٩٩٠ القاهرة

جدول رقم (٩) تقديرات ميزان المدفوعات
(القيمة بالمليون دولار)

السنة المالية	١٩٨٨ / ٨٧		١٩٨٩ / ٨٨		١٩٩٠ / ٨٩		١٩٩٠ / ٨٩
البيان	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	التغير (-)
المعاملات الجارية							
المتحصلات							
حصيلة الصادرات	٣٢٧٤,٠	٤١,٧	٢٧٣٧,٥	٣٥,١	٣٢٠٦,١	٣٦,٥	٤٦٨,٦
الملاحة	٤٤٦,٦	٥,٧	٥٣٣,٧	٦,٨	٥٣٥,٩	٦,١	٢,٢
رسوم المرور فى قناة السويس	١٢٦٨,٧	١٦,٢	١٣٠٦,٧	١٦,٨	١٤٧١,٨	١٦,٨	١٦٥,١
السياحة	٨٨٥,٩	١١,٣	٩٠٠,٦	١١,٦	١٠٦٦,٦	١٢,١	١٦٦,٠
فوائد وأرباح وإيرادات أخرى	٦٢٤,١	٧,٩	٧٣٤,٠	٩,٤	٧٧٥,٧	٨,٨	٤١,٧
متحصلات أخرى	١٣٤٩,٣	١٧,٢	١٥٨٢,٧	٢٠,٣	١٧٢٩,٧	١٩,٧	١٤٧,٠
المجموع	٧٨٤٨,٦	١٠٠,٠	٧٧٩٥,٢	١٠٠,٠	٨٧٨٥,٨	١٠٠,٠	٩٩٠,٦
المدفوعات							
مدفوعات عن الواردات ★	٩٨٤١,٠	٧٨,٩	١٠٢٩٣,٥	٧٥,٧	١٠٧٧٣,٢	٧٢,٧	٤٧٩,٦
مدفوعات تجارية	٢٠٤,٥	١,٦	٢٤٨,٠	١,٨	٢٧١,٢	١,٨	٢٣,٢
الملاحة	١١٤,٥	٠,٩	١٠٩,٤	,٨	٨٠,٨	,٥	(٢٨,٦)
فوائد على القروض والالتزامات	٧٨٥,١	٦,٣	١١٢٣,٢	٨,٣	١٦٨٦,٢	١١,٤	٥٦٣,٠
مصروفات السفر والتعليم والعلاج	٨٥,٦	٠,٧	١١١,٨	,٨	٨٦,٨	,٦	(٢٥,٠)
مصروفات الحكومة	٣١٩,٦	٢,٦	٣١١,٨	٢,٣	٣١٢,٤	٢,١	,٦
مدفوعات أخرى	١١٢٤,٣	٩,٠	١٣٩٤,٠	١٠,٣	١٦١٢,٨	١٠,٩	٢١٨,٨
المجموع	١٢٤٧٤,٦	١٠٠,٠	١٣٥٩١,٧	١٠٠,٠	١٤٨٢٣,٤	١٠٠,٠	١٢٣١,٧
رصيد المعاملات التجارية	(٤٦٢٦,٠)	-	(٥٧٩٦,٥)	-	(٦٠٣٧,٦)	-	(٢٤١,١)
التحويلات							
رسمية ★	٦٩٧,٥	١٧,١	٧١١,٢	١٦,٨	١٠٨٠,٢	٢٢,٤	٣٦٩٠,٠
تحويلات العاملين بالخارج	٣٣٨٣,٩	٨٢,٩	٣٥٣٢,٢	٨٣,٢	٣٧٤٣,٥	٧٧,٦	٢١١,٣
المجموع	٤٠٨١,٤	١٠٠,٠	٤٢٤٣,٤	١٠٠,٠	٤٨٢٣,٧	١٠٠,٠	٥٨٠,٣
رصيد المعاملات الجارية والتحويلات	(٥٤٤,٦)	-	(١٥٥٣,١)	-	(١٢١٣,٩)	-	٣٣٩,٢

★ تتضمن واردات سلعية فى صورة منح

جدول رقم (١٠) اوضاع الدين المصرى الخارجى خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٩ (بالمليون دولار)

السنوات	الديون طويلة الاجـل		قصيرة الاجل	الالتزامات قبل صندوق النقد الدولى	الاجمالى
	العامة والمضمونة	الخاصة وغير المضمونة			
١٩٨٤	٢٨,٤٧٤	,٥٥٠	٣,٦٥٣	٢,٢٠٦	٣٤,٨٨٣
١٩٨٥	٣٣,٠٣٠	,٧٥٠	٦,١٠٣	١٨٤	٤٠,٠٦٧
١٩٨٦	٣٦,٢١٤	,٩٤٧	٦,٨٥٥	,١٤٤	٤٤,١٦٠
١٩٨٧	٤٢,٢٦٣	١,٠٩٨	٦,٢٦٧	,٢٦٢	٤٩,٨٩٠
١٩٨٨	٤٢,١٢٨	١,١٣١	٦,٥٢٢	,١٩٠	٤٩,٩٧٠
١٩٨٩*	٤٣,١٦٣	١,٠٨١	٧,١٠١	,١٦٠	٥١,٥٠٥

★ تقديرات

Source :- world Bamf wold delet Tables, W.D.C.

نقلا عن د. رمزى زكى جريدة المصور المصرية ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

جـدول رقـم (١١)

الفوائد والاقساط المدفوعة خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٩

السنوات	الفوائد	الاقساط	اجمالى المدفوعات
١٩٨٤	١٦٠٨	١٤٦٧	٣٠٧٥
١٩٨٥	١٤٥٢	١٥٣٠	٢٩٨٢
١٩٨٦	١٥٤٩	١١٩٨	٢٧٤٧
١٩٨٧	٨٧٦	٥٤٠	١٤١٦
١٩٨٨	١٠٣٧	٧٨١	١٧١٤
١٩٨٩	١٣٦٤	١٤٦٦	٢٨٣٠

المصدر السابق مباشرة

جـدول رقـم ١٢

توزيع الديون وفقا لأهم الجهات الدائنة

الجهـة الدائـنة	نصيبها النسبى من الديون
الولايات المتحدة الأمريكية	٪ ٢٠,١
فـرنـسـا	٪ ١٢,٩
المانيا الغربية	٪ ٩,٨
هيئة الخليج للتنمية فى مصر	٪ ٧,٩
اليـابـان	٪ ٦,٩

ـ المصدر البنك المركزى المصرى ، تقرير عن الاوضاع النقدية والائتمانية خلال العام المالى ١٩٨٩ / ١٩٩٠ ، القاهرة سبتمبر ١٩٩٠ .

جدول رقم (١٣)

الدين الخارجى ٨٨ / ١٩

(بالمليون دولار)

	١٩٨٩	١٩٨٨
اجمالى الديون	٤٨,٧٩٩	٤٩,٤٨٥
منها		
ديون طويلة الاجل	٤٠,٨٣٢	٤٢,٧٧٣
ديون قصيرة الاجل	٧,٨٠٦	٦,٥٢٢
متأخرات الفوائد	٣,٢٩٢	٢,١٢٢
تدفق الديون		
الاقساط الجديدة	٢,١٤٦	٢,٥١١
مدفوعات الفوائد	١,٤٨٦	١,١٢٧
صافى التدفق	,٧٧٤	١,٣١٥
مدفوعات الفوائد	١,٥٠٦	١,٣٤٤
صافى التحويلات	(ـ) ,٧٣٢	(ـ) ,٠٢٩
اجمالى خدمات الديون	٢,٩٩٢	٢,٤٧١

القسم الرابع

الدفاع والقوة العسكرية

- □ السياسة الدفاعية المصرية .
- □ سـياسة التسليح المصرية .

أولاً : السياسة الدفاعية المصرية

يمكن تقسيم عام ١٩٩٠ إلى فترتين رئيسيتين كانت الأولى منها استمرارا للسياسة الدفاعية (التى وضعت أسسها عام ١٩٨٩) وإلتزاما بالخط العام الذى حددته القيادة السياسية طوال الفترة التى أعقبت إنهاء الدور المصرى فى اليمن عام ١٩٦٨ ، أما الفترة الثانية - التى بدأت فى أعقاب الغزو العراقى للكويت - فقد شهدت تحولا أساسياً فى السياسة الدفاعية المصرية حيث اضطلعت قوات مصرية مسلحة بدور حيوى خارج التراب الوطنى المصرى . وبرغم أن النصف الأول من العام ١٩٩٠ لم يشهد ضغوطا شديدة نابعة من التغيرات فى البيئة الدولية والاقليمية الا أنه كانت هناك عدة عوامل أثرت على السياسة الدفاعية المصرية خلال هذه الفترة وهى :

- ضرورة الاحتفاظ بحجم كاف من القوات المسلحة للدفاع عن الوطن وعن المصالح القومية المصرية رغم سياسة الوفاق الدولية التى وصلت ذروتها عام ١٩٩٠ .

- استمرار حالة القلق والتوتر الناجمين عن استمرار الانتفاضة الفلسطينية .

- غموض الموقف فيما يختص بتصنيع الدبابة ام - ١ - ايه - ١ بالتعاون مع الولايات المتحدة .

- محاولة إعادة الدور العربى للصناعة الحربية فى مصر .

- آثار الأحداث التى وقعت فى أوروبا الشرقية وحصول القوات المسلحة المصرية على أعداد كبيرة من الدبابات الأمريكية (٧٠٠ دبابة ام ٦٠ - ايه ١) .

- استمرار التهديدات الاسرائيلية لمصر بشكل جزئى .

- ارتفاع وتزايد معدلات الهجرة اليهودية إلى اسرائيل .

- الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية على الامكانيات المصرية عموما والقوات المسلحة على وجه الخصوص .

وبرغم هذه الضغوط استمرت السياسة الدفاعية المصرية فى العمل خلال النصف الأول من العام على نفس المبادىء التى استقرت خلال عام ١٩٨٩ لاستكمال أعمال بناء وتطوير القوات المسلحة فى اطار امكانيات وقدرات الدولة مع اتباع سياسة الترشيد والاهتمام بعامل التفوق النوعى لمسايرة التقدم التكنولوجى على المستوى العالمى . وحددت السياسة الدفاعية المصرية عدة مجالات لتطوير وبناء القوات المسلحة المصرية يمكن ايجازها كالآتى :

فى مجال القوة البشرية والأفراد :

واصلت السياسة الدفاعية تطوير نظام تحليل وتوصيف الوظائف بحيث تتمكن من تلبية احتياجات القيادات والتشكيلات التعبوية والتشكيلات والوحدات لتقليل أحجام القيادات والعناصر الادارية والعودة بها إلى المعدلات العالمية المعروفة كما خضع نظام التجنيد لخطة تطوير لتحقيق أفضل استخدام للقوة البشرية .

فى مجال التدريب :

شهد مجال التدريب توسعا فى استخدام المقلدات وأجهزة المحاكاة لتقليل تكاليف التدريب ورفع مستوى الآداء مع الاستمرار فى إجراء التدريب المشترك على مختلف أنواع مسارح العمليات .

فى مجال التسليح :

استمر العمل بسياسة تنويع مصادر السلاح مع الاصرار على المحافظة على الكفاءة الفنية للأسلحة والمعدات بتحسين ظروف التخزين بعد بناء المدن العسكرية . كما استمرت خطة تنفيذ نظام السيطرة الآلية فى جميع أفرع القوات

المسلحة مع وضع خطة لسرعة استيعاب الأسلحة الجديدة التى تحصل عليها القوات المسلحة ، وكان لتطوير نظام الطائرات الموجهة بدون طيار نصيب كبير من الاهتمام فى مجال التسليح .

١ ـ الأمن القومى المصرى والتطورات العالمية :

يستمد الأمن القومى المصرى طبيعته الخاصة من موقع مصر المتميز فى المنطقة ودورها الرائد فى مختلف دوائر الانتماء سواء العربية أو الاسلامية أو الافريقية وكذلك دائرة عدم الانحياز . وبالاضافة إلى ذلك فإن لمصر دور اقليمى بالغ الأهمية بجانب دورها العالمى المؤثر ، وفى هذا الاطار عرفت السياسة الدفاعية المصرية عدة ، اتجاهات استراتيجية ، تتفاوت التهديدات القادمة منها باختلاف الظروف ، وهى :

ـ الاتجاه الاستراتيجى الشمالى الشرقى : ومازال هو اتجاه الاهتمام الرئيسى ، والذى من المتوقع أن يتطور التهديد منه فى أى وقت .

ـ الاتجاه الاستراتيجى الشمالى : ينبع تأثير هذا الاتجاه من الدور الذى يلعبه فى نقل الأفكار ، وامتزاج الحضارات .

ـ الاتجاه الاستراتيجى الجنوبى : يكتسب الاتجاه الجنوبى أهمية خاصة نظرا لأن منابع النيل التى ترتبط بها الحياة فى مصر ارتباطا وثيقا تقع فى هذا الاتجاه . وقد شهدت الدول الواقعة على هذا الاتجاه ـ خاصة أثيوبيا والسودان ـ تطورات هامة ، مثل جهود اسرائيل للتغلغل داخل أثيوبيا والتى ارتبطت بنقل اليهود الفلاشا ، والصراع بين الثوار الاريتريين والحكومة الأثيوبية والتغيرات السياسية فى السودان وتزايد احتمالات نشوب صراع حول مصادر المياه التى تمد مصر بحاجاتها الأساسية . كل هذا أدى إلى تزايد أهمية هذا الاتجاه بالنسبة للأمن القومى المصرى خلال عام ١٩٩٠ .

ـ الاتجاه الاستراتيجى الغربى : أصبح التهديد القادم من هذا الاتجاه للأمن القومى المصرى خلال عام ١٩٩٠ فى حده الأدنى للعلاقات الطيبة التى سادت بين مصر وبلدان هذا الاتجاه عموما وليبيا على وجه الخصوص .

وبالرغم من الاتجاه العام الساعى إلى إعادة القوات المسلحة إلى الحالة العادية ، مع الاعتماد على مظلة الاقتصاد القومى لزيادة مقومات التقدم العلمى والتكنولوجى والعسكرى ، الا أن التطورات التى شهدتها أوروبا الشرقية عام ١٩٩٠ كانت لها بعض السلبيات إزاء الأمن القومى المصرى والتى يمكن تلخيصها فى الآتى :

ـ اعتراف عدد من دول أوروبا الشرقية بإسرائيل .

ـ زيادة التعاون بين إسرائيل وعدد من دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى وخصوصا فى مجال نقل اليهود السوفييت إلى إسرائيل .

ـ احتمال تقلص اهتمام القوى العظمى والمجموعة الأوروبية بمشاكل المنطقة العربية فى ضوء تزايد الاهتمام بقضايا الأمن الأوروبى .

ـ احتمال توجيه الفائض من الأسلحة والمعدات التى كانت بحوزة دول أوروبا الشرقية وكذلك دول أوروبا الغربية ، والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى ضوء أعمال الخفض المتبادل للقوات إلى دول بعينها فى المنطقة العربية الأمر الذى يزيد من احتمالات اندفاع بعض القوى الاقليمية لمغامرات عسكرية فى غياب الاهتمام الدولى بقضايا المنطقة .

ـ تصاعد الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وزيادة معدلاتها ، الأمر الذى يضاعف من حجم القضية الفلسطينية ويزيد الأمور تعقيدا على الاتجاه الاستراتيجى الشمالى الشرقى لمصر ، ويكرس ضياع الحقوق العربية .

وبرغم ذلك فهناك ايجابيات هامة عكستها هذه التطورات ، فهى من ناحية دعمت أسلوب حل المشاكل والصراعات بالطرق السلمية ، وهو الأمر الذى يتماشى مع السياسة التى تنتهجها مصر واتضحت معالمها خلال عام ١٩٩٠ . ومن ناحية أخرى فإنها أكدت على ضرورة الحفاظ على الأمن القومى المصرى ودعمه تحت أى ظرف من الظروف .

كذلك شهد عام ١٩٩٠ بروز مشكلة المياه ، وتزايد نذر الخطر حول كمية المياه التى ترد إلى مصر ، خصوصا وأن مصر موجودة على خط الفقر للمياه (جميع الدول العربية على خط الفقر للمياه عدا لبنان) . وحتى تحافظ مصر على كمية المياه الواردة إليها من منابع النيل (٨٥٪ من الهضبة الأثيوبية ، ١٥٪ من الهضبة الاستوائية) فإنها اعتمدت على الاستعداد لتأمين منابع النيل والتدخل فى المشروعات التى يمكن أن تقام لتقليل كمية المياه القادمة إلى أسوان ، مع تقوية دور مجموعة دول « الأندوجو » والتضامن من أجل ايجاد الحلول العلمية والعملية لتحقيق أفضل استفادة من مياه النهر

في مجالات الرى بالوسائل الحديثة واستغلال مساحات الأراضى المتاحة لكل دولة ، مع التنسيق بين دول حوض وادى النيل بما يعود بالنفع عليها جميعا ، وعدم السماح للخلافات الحدودية والصراعات العسكرية المؤقتة بأن تؤثر على هذا التضامن أو تؤخر تقدمه .

٢ ـ الأمن القومى المصرى وسياسة التصنيع الحربى :

وتساهم الصناعات الحربية المصرية فى تغطية احتياجات القوات المسلحة المصرية وكذلك القوات المسلحة فى الدول العربية إذا طلبت ذلك وأيضا بعض الدول الافريقية . ويقوم الانتاج الحربى المصرى على مبدأ التكامل بين المصانع والشركات التابعة بالاضافة إلى التعاون مع الجهات الأخرى ـ فى الداخل والخارج ـ لتطوير الانتاج الحربى والوصول إلى احتياجات ومواصفات الاستخدام الفعلية . وخلال عام ١٩٩٠ حققت الهيئة القومية للانتاج الحربى والهيئة العربية للتصنيع تقدما فى عدة مجالات ، مثل :

ـ تطوير تكنولوجيا صناعة الطائرات وصناعة الصواريخ .

ـ تطوير الصناعات الالكترونية .

ـ تطوير تكنولوجيا صناعة الذخائر بكافة أعيرتها وأنواعها حتى تحقيق مستوى الاكتفاء الذاتى .

ـ صناعة المدافع بجميع أنواعها .

ـ صناعة المركبات الخفيفة (جيب) والمركبات المدرعة (فهد) بكافة طرازاتها .

ـ تطوير أبراج المركبة المدرعة فهد وصناعة البرج المزود بالمدفع عيار ٣٠ مم .

ـ صناعة عدد من الأنظمة التكميلية (مثل نظام فتح الثغرات ، فتح ،) ومهمات الوقاية الكيماوية وأجهزة الرؤية الليلية والأدوات البصرية .

ـ دخول عصر انتاج دبابة القتال الرئيسية بالتعاون مع الولايات المتحدة وذلك بإقامة مصنع الدبابات ام ـ ١ ـ ايه ١ (مصنع ٢٠٠) والذى سيبدأ انتاجه فى يونيو ١٩٩٢ .

وتجرى حاليا الدراسات اللازمة لانتاج مركبات القتال المدرعة ذات الجنزير الكامل ، واعداد الخطة المتكاملة للعمل حتى يمكن الشروع فى الانتاج بعد الحصول على إذن من الدولة المصدر .

وكان من المقرر إقامة معرض معدات فى شهر نوفمبر ١٩٩٠ ولكن حالت ظروف الغزو العراقى للكويت دون إقامة هذا المعرض الذى اعتادت مصر أن تقيمه كل عامين مما أثر على فرصة تسويق المنتجات الدفاعية المصرية من خلال هذا المعرض الذى يعتبر الرابع فى سلسلة (معرض القاهرة لمعدات الدفاع) والتى بدأت عام ١٩٨٤ .

٣ ـ السياسة الدفاعية المصرية ونزع أسلحة الدمار الشامل :

تدل كافة المؤشرات على أن إسرائيل تمتلك الرادع النووى بالفعل ، ويعتبر العنصر النووى فى المفاهيم الاستراتيجية معادلا لعشرة أمثال القوة العسكرية التقليدية مضافا إليها قوة البنية الأساسية للدولة (مفهوم جيرمان) . ويمكن للدولة أن تتبنى سياسة ردع حتى لو لم تكن مالكة لعنصر ردع مساو أو يفوق ذلك الذى يمتلكه خصمها . ونجد حالة فرنسا فى مواجهة الاتحاد السوفييتى ـ فى مرحلة ما قبل إنتهاء الحرب الباردة ـ دليلا على ذلك ، حيث كانت فرنسا تعتمد على امتلاكها العنصر النووى ، دون أن تدخل امكانيات الحلفاء فى حساباتها ، بالقدر الذى يمكن أن يسبب قدرا من الخسائر للاتحاد السوفييتى فى الوقت الذى يتوفر فيه للاتحاد السوفييتى قدر من الامكانيات النووية يكفى لابادة عدة دول مثل فرنسا . والمنطق الذى يحكم هذه النظرية هو أن « أحدث فى الخصم أقصى ما أستطيع من الخسائر قبل أن أموت » وحتى فى حالة عدم امتلاك العنصر النووى يمكن امتلاك رادع فوق تقليدى يردع الطرف الآخر عن استخدام السلاح النووى ، واعتناق هذا المبدأ فى السياسة الدفاعية يحتاج لدرجة عالية جدا من الاستعداد والكفاءة فى الاستخدام . وبعد أن أثبتت الأحداث والتطورات أهمية منطقة الشرق الأوسط من جديد وخطورة ترك المشاكل المزمنة فيها دون حل ، تكتسب مبادرة الرئيس محمد حسنى مبارك بخصوص نزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط أهمية خاصة من منطلق إنها تعفى دول المنطقة من البحث عن امتلاك الرادع النووى ردا على امتلاك إسرائيل له ، أو امتلاك رادع فوق تقليدى على الأقل ، وأن يستبدل بذلك التوصل إلى أسلوب لمعالجة المشاكل الأمنية التى تهدد دول المنطقة كلها . وتعتمد السياسة الدفاعية المصرية فى ذلك على :

١ ـ انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية .

٢ ـ ايجاد صيغة تربط بين حظر الأسلحة النووية وحظر الأسلحة الكيمائية .

٣ - معالجة مشكلة انتشار الصواريخ البالستيكية أرض أرض باسلوب المراحل الزمنية التى تبدأ بتجميد برامج الانتاج وبرامج التطوير ثم خفض المخزون تدريجيا .

ويعتبر ذلك هو نفس الاسلوب الذى اتبع (كله أو جزء منه) في مناطق أخرى من العالم لتحقيق نفس الهدف . والغالب أن نزع أسلحة التدمير الشامل من منطقة الشرق الأوسط لن يؤثر على موازين القوى فيها إذا روعيت الاعتبارات الآتية :

١ - معالجة المشكلة بصورة متكاملة .

٢ - عدم قصر الالتزام على أطراف معينة دون أطراف أخرى .

٣ - يجب أن يشمل الالتزام جميع أسلحة الدمار الشامل (نووية - كيمائية - بيولوجية) .

٤ - تأثير الغزو العراقى للكويت على السياسة الدفاعية المصرية :

جاء الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ لكى يضع الأمة العربية أمام مأزق خطير . وفى أعقاب العمل العراقى كان أمام مصر أحد أمرين فهى أما أن تتغاضى عن ما قام به العراق وتجد سبيلا لتبريره وبذلك تفقد دولة عربية شخصيتها ويضيع شعبها وتتضاعف ضراوة العراق كدولة معتدية ويتسع نطاق تهديدها لجيرانها بعد أن تسود شريعة الغاب . أو أن تضطلع مصر بمسئوليتها القومية كقوة كبرى فى المنطقة عليها واجب إعادة الاستقرار والنظام والقانون الذى تم انتهاكه بغزو العراق للكويت .

كان المبدأ الأساسى الذى حكم السياسة العسكرية لمصر هو ، عدم العمل خارج حدود البلاد ، الا فى الحالات التى تتأثر فيها مقدرات مصر (خاصة مواردها المائية) بشكل مباشر ، واستمرت مصر فى المحافظة على هذا المبدأ عدة عقود خصوصا بعد انتهاء الدور المصرى فى اليمن عام ١٩٦٨ ، الا أن فداحة العمل العراقى وتأثيره على الأمن القومى العربى الذى يعتبر الأمن القومى المصرى جزءاً لا يتجزأ منه دفعا القيادة السياسية لاتخاذ قرار استخدام القوة العسكرية خارج الحدود المصرية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الآتية :

- التأكيد على احترام مصر للشرعية الدولية .

- الوقوف بكل ثقل مصر خلف الحق الكويتى بغض النظر عن أى اعتبارات أخرى قد يدعى وجودها الجانب العراقى .

- البرهنة بشكل عملى على أن مصر مستعدة لتقديم المعاونة للدول العربية التى يتهدد أمنها القومى بأى شكل من الأشكال حتى لو كان ذلك التهديد قادما من جار عربى .

وفى خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ طرأ تغير على بعض معالم السياسة الدفاعية المصرية نتيجة للغزو العراقى للكويت يمكن أن نجمله فى الآتى :

١ - ضرورة أن تكون القوات المسلحة المصرية مستعدة دائما لما يحتاج إليه المجتمع الدولى من فرض إجراءات عسكرية سواء للدفاع ضد أى تهديد أو للتأكيد على أن العدوان مرفوض بكل أشكاله .

٢ - الاعتقاد بأن أمن الشرق الأوسط لا يمكن فصله عن الأمن العالمى .

٣ - بالرغم من أحداث أوروبا التى شهدت تحول دول أوروبا الشرقية عن الشيوعية وكذلك اتجاه أوروبا الغربية للوحدة قد بدت وكأنها ستهبط بمشاكل الشرق الأوسط إلى مرتبة متدنية من الاهتمام ، الا أن تطورات الأمور فى هذه المنطقة عادت كى تقفز بها مرة أخرى لتحتل مكانة متقدمة فى أولويات الاهتمامات العالمية . وقد تحملت القوات المسلحة المصرية خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ عبئا كبيرا فى وضع السياسة المصرية موضع التنفيذ .

وبعد اتخاذ القرار السياسى بالتدخل بالقوة المسلحة المصرية والمعاونة فى الوصول إلى حل لأزمة الخليج جرى دفع القوات المصرية فى اتجاهين أساسيين **الأول** هو الأراضى السعودية **والثانى** أراضى الامارات العربية المتحدة . ودفعت القوات المسلحة المصرية إلى الأراضى السعودية على مرحلتين الأولى بعد نشوب الأزمة وتحركت مقدمتها يوم ١١ أغسطس ١٩٩٠ (أى بعد نشوب الأزمة بأقل من عشرة أيام) والثانية بدأت تحركها يوم ١٥ أكتوبر ١٩٩٠ وشمل ذلك الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكى والفرقة الرابعة المدرعة ومجموعتين من قوات الصاعقة ، فى حين تكونت القوات المصرية فى الامارات من حوالى ٤ كتائب من قوات المظلات . وقد واجهت القيادة العامة للقوات المسلحة المشاكل الاستراتيجية الآتية عند تنفيذ القرار السياسى بالتدخل بالقوة المسلحة :

- الحساب الدقيق والبالغ الحساسية لاحتمالات اشتراك

القوات المسلحة فى العمل فى اتجاهات استراتيجية أخرى (الاتجاه الشمالى الشرقى ، الاتجاه الجنوبى) .

ـ احتمالات احتياج القوة المفرزة إلى الأراضى السعودية والامارات لمزيد من الدعم القتالى بالقوات البرية أو القوات الجوية عند تطور العمليات الحربية فى غير صالحها .

ـ ظهور مشكلة توفير وسائل النقل الاستراتيجية (سفن الشحن ، طائرات النقل العسكرى) لتحقيق عملية الحشد بالسرعة المطلوبة ، وضرورة تأمين عملية النقل على المستوى الاستراتيجى .

ـ حسم مشكلة أن تشترك القوات المسلحة المصرية فى قتال ضد قوة عربية شقيقة ، وتأثير ذلك على الروح المعنوية للمقاتلين .

ومع تطور أداء أجهزة القوات المسلحة بنجاح فى المراحل المختلفة لعملية الحشد ظهرت نقاط قوة أساسية يمكن استغلالها مستقبلا لصالح السياسة الدفاعية المصرية :

ـ ظهر تأثير أعمال التدريب المشترك مع القوات الأمريكية والقوات الانجليزية فى السنوات السابقة على الأزمة (النجم الساطع ، رياح البحر .. الخ) .

ـ ظهر أثر تدريب الضباط المصريين فى الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا حيث أسهم هؤلاء بدور كبير فى تنسيق أعمال التعاون وترتيب أسس العمل المشترك مع القوات المتحالفة .

ـ كان لخبرة القوات المصرية فى القتال الصحراوى أثر كبير فى قيام القوات المصرية بتنفيذ مهامها بنجاح كبير .

ـ جاءت حرب الخليج بمثابة فرصة سانحة لكى تستعيد القوات المسلحة المصرية ـ أو حتى جزء منها ـ بعض خبراتها لكى تضيفها إلى رصيدها من خبرة القتال التى اكتسبتها خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ . كما كانت فرصة لاختبار أنواع جديدة من الأسلحة والمعدات انتجتها المصانع المصرية بعد أن ابتكرتها العقول المصرية .

ـ أثبت اشتراك القوات المصرية للقوات الغربية كفاءة المقاتل المصرى وقدرته على استخدام المعدات الحديثة المعقدة ، كما أدركت الدول الغربية التى تعاونت مع القوات المصرية قدرة المصانع المصرية على انتاج معدات قتالية مفيدة ومتطورة ويمكنها حل المشاكل التكتيكية بكفاءة وسرعة .

وعموما فإن القوات المسلحة المصرية قامت بدور أساسى فى حماية أمن الأمة العربية ، والدفاع عن المبدأ والعقيدة فى مواجهة العدوان والدفاع عن الأرض المقدسة ، وظهر أن هذه القوات تدعم الحق الطبيعى للدول والأشقاء للدفاع عن النفس بالتركيز أولا على خيار السلام بكل تصميم وحزم مع الاستعداد للقتال إذا لزم الأمر . ومنذ الثانى من أغسطس ١٩٩٠ حتى وقف اطلاق النار فى ٢٨ فبراير أبرزت الأزمة الحقائق الآتية :

ـ امكانية أن تتغير السياسة العسكرية المصرية من التعاون إلى الدعم بارسال قوات من منطلق أن النظام الاقليمى العربى يحتاج إلى أن يتماسك من جديد وأن يحل تناقضاته فى اطار وحدة الغايات والأهداف القومية والمصير المشترك .

ـ تصميم مصر على أن تحتل مكانتها التى تليق بها فى ظل النظام الدولى الجديد الذى يتشكل شيئا فشيئا ملامح علاقاته الدولية وآلياته المتميزة .

ـ وقوف مصر إلى جانب الحق الكويتى بالقوة المسلحة ، مما كان له أكبر الأثر فى أن تتخذ الأزمة هذا المسار الواضح والمحدد ، بغض النظر عن اشتراك قوى غربية كبرى فى العمل ضد العراق وعلى رأسها الولايات المتحدة ، وكان يمكن فى حالة عدم إلقاء مصر بثقلها الاقليمى الكبير وراء الجبهة المعارضة للغزو العراقى للكويت أن تفشل عملية الحشد الدولى العسكرى ، وتتوه القضية فى الدهاليز السياسية .

ـ بروز الدعم المصرى للكويت والسعودية وكذلك التدخل العسكرى المصرى كنموذج لادارة أزمة من هذا النوع وعلى هذا المستوى بقدر كبير من النجاح .

٥ ـ محددات السياسة العسكرية المصرية خلال ١٩٩٠ :

فى خلال عام ١٩٩٠ كانت هناك محددات عامة حكمت السياسة العسكرية المصرية وسيطرت على تطوراتها وتوجهاتها ويمكن تحديد هذه المحددات كالآتى :

ـ أن السلام بين مصر وإسرائيل أمر أساسى وذلك يحقق :

ـ اعادة بناء الدولة والتخلص من معاناة الحرب السابقة .

- إعادة بناء القوة العسكرية القادرة على القيام بمهمة دفاعية تكفل حماية التراب الوطني وحدود الدولة والأمن القومي المصرى والعربي .

- أن تكون القوات المسلحة قادرة على تأمين الشرعية الدستورية في أي وقت من الأوقات وتأمين كيان الدولة وحماية مقدراتها .

- أن تشارك القوات المسلحة في خطة التنمية بما يقلل من الأعباء على كاهل الحكومة وبما لا يؤثر على كفاءتها القتالية وتطوير دور جهاز الخدمة الوطنية .

- الحفاظ على الأسلحة المتقدمة والعمل على تطويرها مع اعتبار المعونة الأمريكية عنصرا أساسيا في تسليح القوات المسلحة .

- تظل السياسة العسكرية المصرية سياسة دفاعية على الدوام .

- الاستعداد لدعم الدول العربية والدول الافريقية بدءا بدول حوض وادى النيل وتأمين منابعه ، ودول الخليج .

- المعاونة في درء خطر الكوارث الطبيعية استنادا على الامكانيات الكبيرة للقوات المسلحة .

٦ - القوات المسلحة المصرية وامكانيات حل القضية الفلسطينية :

مصر دولة نامية ، وتنطوى حماية المجال الحيوى لها على أعباء اقتصادية شديدة . غير أن الصراع مع إسرائيل هو صراع حضارى طويل ومستمر حتى لو تم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية ، خصوصا وأنه لا يوجد ضمان بأن لا تقدم إسرائيل على أى عمل عسكرى في اتجاه الأراضى المصرية . وفي ظل اعتماد إسرائيل على مقولة « أن الدولة كائن حى ليس له حدود ، وتمتد أطرافه إلى الحد الذى تستطيع قوة الدولة أن تؤمنها » يكون من الصعب على مصر أن تركن إلى حل القضية الفلسطينية بحيث تسود حالة من الاسترخاء العسكرى الذى لا تحمد عقباه .

ومن المحتمل أن تكون المؤشرات التى شهدها عام ١٩٩٠ خصوصا قرب نهايته وتحمس القوى الكبرى للتوصل إلى حل للقضية الفلسطينية دليلا على قرب الوصول إلى ذلك الحل ، ولكن لا ينبغى أن يؤخذ ذلك على أنه دعوة إلى الاستغناء عن قوة مسلحة حديثة وقادرة لأنه فى اطار توازن المصالح وفي مواجهة توازن القوى والتهديدات فإن « السلام الذى لا تحميه القوة ، يفقد مضمونه » .

ثانيا : سياسة التسليح المصرية

١ ـ الطابع العام :

تعتبر السياسة التسليحية المصرية فى خطوطها العريضة محصلة للتفاعل بين مجموعة من المتغيرات ، تتمثل فى : ادراك القيادة السياسية والعسكرية للتهديدات الفعلية أو المحتملة للأمن القومى المصرى ، وحجم الموارد التمويلية الممكن تخصيصها للأغراض الدفاعية ، ومدى امكانية الحصول على الأسلحة والمعدات المطلوبة من المصادر الخارجية ، وطبيعة الاستراتيجية العسكرية المتبناه بصدد الكيفية التى يمكن من خلالها ضمان أمن وسلامة البلاد . وعلى الرغم من أن هذه المتغيرات تكاد تمثل القاعدة العامة فى تخطيط السياسات التسليحية فى أغلب دول العالم ، الا أن المنهج المصرى فى التعامل معها تجسد من الناحية العملية فى محاولة التوفيق بين ظروف وأجواء السلم التى تعيشها مصر وبين الحاجة إلى الحفاظ على قوة عسكرية قادرة على صيانة الأمن القومى المصرى ، وذلك من خلال مبادىء أساسية تمثلت فى الاستعاضة عن الكم بالكيف ، وتنويع مصادر السلاح ، والاهتمام بتحديث الأسلحة والمعدات العاملة فى صفوف القوات المسلحة من خلال أساليب متعددة .

وبصورة أكثر تحديدا ، يمكن القول أن السياسة التسليحية المصرية تنطلق من محاولة الجمع بين ثلاث ركائز ، تمثل فى نفس الوقت أهدافا أساسية لهذه السياسة ، وهى : تطوير الصناعة الحربية الوطنية ، استيراد الأسلحة والمعدات من الخارج ، تطوير الأسلحة والمعدات العاملة فى صفوف هذه القوات . وعلى الرغم من أن هذه الأهداف تستحوذ على درجات متماثلة فى الأهمية من حيث المبدأ بحكم أن احدها لا يمكن أن يصبح بديلا عن الآخر ، الا أنها عادة ما تتفاوت فى الاسبقيات عند التطبيق ، بحسب مدى توفر موارد التمويل اللازمة ومدى تجاوب مصادر توريد السلاح الخارجية ، وبالتالى يصبح من الطبيعى أن تستقطب أعمال تطوير الأسلحة والمعدات العاملة أغلب الاهتمام بإعتبارها الأقل تكلفة والأكثر الحاحا فى آن واحد .

وخلال عام ١٩٩٠ ، استمرت هذه الخاصية العامة فى البروز حيث اتسمت السياسة التسليحية المصرية بالتفاوت النسبى فى حجم الأعمال المتحققة فى كل مجال من المجالات الثلاثة للسياسة المذكورة ، حيث استمر أغلب النشاط متركزا فى مجال تطوير ما لدى القوات المسلحة من الأسلحة والمعدات ، بينما لم تشهد الأنشطة المبذولة خلال نفس الفترة فى مجالى التصنيع الحربى واستيراد السلاح من الخارج ، ايه تطورات رئيسية . واقتصرت الجهود المتحققة فيهما على اتمام نفس برامج التصنيع والتوريد التى بدأت منذ فترة سابقة . وربما يعود هذا الوضع بصفة خاصة إلى أن أغلب الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة المصرية كانت قد وصلت بالفعل منذ فترة طويلة نسبيا إلى أقصى الحدود الكمية التى يمكن استيعابها من الأسلحة والمعدات ، مما تنتفى معه الحاجة إلى ادخال زيادات كمية واضحة وملموسة فى إعداد ما لديها من الأسلحة . وبالتالى ، فإن برامج الاستيراد من الخارج ، والخاصة بأغلب الأفرع الرئيسية لا تستهدف تحقيق زيادة كمية ، بقدر ما تستهدف تعزيز وتقوية القدرات النوعية للأسلحة والمعدات العاملة فى صفوفها ، وبما يحقق فى نفس الوقت الهدف الأساسى لهذه القوات المتمثل فى الاستعاضة عن الكم بالكيف ، ولذلك يبدو على أغلب نوعيات الأسلحة والمعدات التى تعاقدت القوات المسلحة عليها مع الدول الغربية أنها تتميز بارتفاع قدرتها النوعية ، وبكونها تساير التقدم التكنولوجى المعاصر فى الأسلحة والمعدات ،

بما يضمن اطالة أعمار خدمتها لدى القوات المسلحة ، ويبدو ذلك واضحا فى تسليح القوات الجوية والقوات البرية على وجه الخصوص . كما تنطبق نفس هذه المبادىء أيضا على التطويرات الحادثة فى صفوف قوات الدفاع الجوى ، حيث ينصب الاهتمام الرئيسى خلال الفترة الراهنة على زيادة قدراتها النوعية من خلال نظام القيادة والسيطرة الآلية .

وبناء على ما سبق ، تمثل الطابع الرئيسى للسياسة التسليحية المصرية خلال عام ١٩٩٠ فى التركيز على أعمال تطوير الأسلحة والمعدات العاملة فى الخدمة بالقوات المسلحة المصرية . وقد تميزت أعمال التطوير التى جرت خلال العام المذكور فى صفوف القوات البرية وقوات الدفاع الجوى ، بالكثافة الواضحة عند المقارنة مع التطويرات الحادثة فى صفوف القوات الجوية ، بالرغم من أن هذه الأخيرة تتميز تقليديا بالكثافة النسبية فى أعمال التطوير الجارية بها . وعلى أية حال ، فقد استهدفت أعمال التطوير زيادة قدرات الأسلحة والمعدات واكسابها خصائص قتالية جديدة تتفق مع المتطلبات العملياتية المتصورة لهذه الأسلحة والمعدات فى ظروف القتال المسلح العملية .

أما الخاصية الثانية للسياسة التسليحية المصرية خلال عام ١٩٩٠ ، فقد تمثلت فى اسقاط جانب هام من اجمالى الديون العسكرية المستحقة على مصر للدول الغربية ، بما يفتح الباب أمام تيسير الحصول على أسلحة ومعدات جديدة . وقد تحقق ذلك مع اقدام الولايات المتحدة على إلغاء جميع ديونها العسكرية على مصر ، والتى تقدرها أغلب المصادر بحوالى ٧,١ بليون دولار ، فى أعقاب اندلاع أزمة الخليج . وكذلك مع اعلان فرنسا فى أواخر العام عن موافقتها من حيث المبدأ على طلب الجانب المصرى شطب جزء من الديون العسكرية المستحقة عليه لمصلحة فرنسا أو تأجيل دفعها ، ويختلف الجانبان المصرى والفرنسى فى تحديد الحجم الاجمالى لهذه الديون ، حيث تقدره المصادر المصرية بحوالى ٣ و ٥ بليون دولار ، بينما تقدره المصادر الفرنسية بحوالى ٥ و ٨ بليون دولار . وسوف تؤدى هذه التطورات إلى تخفيف الأعباء الواقعة على كاهل الاقتصاد المصرى بصفة عامة ، كما ستؤدى فى نفس الوقت إلى اتاحة الفرصة أمام القوات المسلحة المصرية للتعاقد على استيراد أسلحة ومعدات جديدة من الجانبين الأمريكى والفرنسى ، لا سيما وان توقف الجانب المصرى عن سداد أقساط هذه الديون فى الاونة الأخيرة كان سببا فى اقدام الجهات الموردة للسلاح على اتخاذ إجراءات عقابية ضد مصر ، وبالذات على الجانب الفرنسى حيث كان توقف مصر عن تسديد الفوائد والأقساط المترتبة على ديون عسكرية خاصة بشركة (داسو) الفرنسية ، سببا فى قيامها بوقف تزويد مصر بقطع الغيار وخدمات الصيانة الضرورية للمقاتلات العاملة لدى القوات الجوية المصرية ، التى كانت قد أنتجت بمعرفة الشركة مثل المقاتلات (ميراج - ٥) و (ميراج - ٢٠٠٠) . بالاضافة إلى طائرات التدريب النفاث (الفاجيت) التى يجرى انتاجها فى المصانع الحربية المصرية بموجب ترخيص رسمى ، كما أوقفت المفاوضات التى كانت تجريها مع الجانب المصرى لبحث امكانية قيام مصر بتجميع المقاتلة (ميراج - ٢٠٠٠) محليا بموجب ترخيص من الشركة . ومع الاتفاق على إلغاء الديون العسكرية أو تخفيف أعبائها ، سوف يكون فى مقدور مصر التعاقد مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا على توريد أسلحة ومعدات جديدة فى اطار برامج تطوير وتحديث الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ، الا أن هذا التطور يقتضى من الجانب المصرى الحرص على اتمام التعاقدات التسليحية الجديدة وفق شروط ميسرة تتفق مع القدرات التمويلية المتاحة أمام السياسة التسليحية المصرية ، لضمان عدم تراكم ديون عسكرية جديدة ومتزايدة ، وبما يساعد على تفادى الوقوع فى دائرة مفرغة من الاستدانة وإعادة الجدولة .

ومن ناحية أخرى ، اضطرت السياسة التسليحية المصرية إلى إعادة ترتيب بعض أولوياتها خلال عام ١٩٩٠ تحت تأثير الغزو العراقى للكويت ، وما تلاه من تداعيات اقليمية ودولية ، حيث أدت الأزمة تلقائيا إلى اجهاض كافة الجهود التى بذلت للاتفاق على مشروعات التعاون المصرى - العراقى فى مجال التصنيع الحربى ، والتى كانت قد قطعت شوطا طويلا سواء من خلال المحادثات الثنائية بين الجانبين أو فى اطار مجلس التعاون العربى بهدف اقامة قاعدة مشتركة للصناعة الحربية . وقد بدا واضحا فى اطار الغزو العراقى للكويت أن المساعى التى بذلتها العراق فى اتجاه التعاون مع مصر فى مجال التصنيع الحربى لم تكن - فى جانب رئيسى منها - مقصودة لذاتها ، ولكنها كانت فى حقيقة الأمر جزءاً من منظومة متكاملة من الأنشطة السياسية والاقتصادية التى سعت القيادة العراقية من خلالها إلى اقامة قاعدة للمصلحة المشتركة مع مصر ، تضمن لها تحييد الجانب المصرى حال اقدامها على تنفيذ قرار غزو الكويت . وعلى أية حال ، فإن الأزمة أفسحت الطريق أمام السياسة التسليحية المصرية لتنشيط جهودها فى اتجاه احياء التعاون التسليحى مع الدول العربية الخليجية ، لاسيما من خلال الهيئة العربية للتصنيع ، الا أن عام ١٩٩٠ لم يشهد الاعلان عن نتيجة فعلية ملموسة للجهود المبذولة فى هذا الاتجاه .

٢ ـ تطورات التسليح :

أ ـ تسليح القوات البرية :

تنوعت التطورات التسليحية التي شهدتها القوات البرية المصرية خلال عام ١٩٩٠ على كافة المستويات ، حيث تراوحت هذه التطورات ما بين العمل على استيراد المزيد من الأسلحة والمعدات لاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى الاهتمام بالتصنيع المحلي لنوعيات اضافية من الأسلحة والمعدات ، وانتهاء بالتركيز على تطوير الأسلحة والمعدات العاملة في الخدمة الفعلية بالقوات المسلحة بما يضمن زيادة قدراتها العملياتية وفاعليتها القتالية . وبشكل عام ، فإن التطورات المذكورة كادت تغطي أغلب أسلحة ومعدات القتال الرئيسية في القوات البرية ، وبالذات دبابات القتال الرئيسية ومركبات القتال المدرعة والصواريخ المضادة للدبابات والقاذفات الصاروخية وقطع المدفعية .

وقد شكلت التطورات الحادثة في مجال دبابات القتال الرئيسية التطورات الأكثر بروزا من نوعها خلال عام ١٩٩٠ بين أسلحة ومعدات القوات البرية ، حيث تسلمت القوات المسلحة المصرية ٧٠٠ دبابة أمريكية من طراز (م ـ ٦٠ ، أ ـ ١) والتي أهدتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر بصفتها احدى الدول الصديقة ، بعد أن قررت الاستغناء عن هذه الدبابات عقب سحبها من المسرح الأوروبي حيث أصبحت فائضة عن حاجات الولايات المتحدة هناك في أعقاب نجاح جهود خفض القوات . وقد اشترطت الولايات المتحدة على مصر أن تستغني في المقابل عن عدد مماثل من الدبابات السوفيتية من طرازي (ت ـ ٥٤) و (ت ـ ٥٥) وتقوم باخراجها من الخدمة حتى لا يفهم من الخطوة الأمريكية أنها تشجع على سباق التسلح في المنطقة ، وحتى يبقى مستوى تسليح الجيش المصري على وضعه السابق . وقد قامت لجنة عسكرية مصرية مؤلفة من خبراء من هيئة الأركان وادارتي المدرعات والتسليح منذ بداية عام ١٩٩٠ بدراسة الحالة الفنية للدبابات الأمريكية والاضافات التي أدخلت عليها منذ تاريخ انتاجها ومدى قابليتها للتطوير . وبعد الاتفاق على التفاصيل ، بدأت مصر منذ أواخر شهر ابريل من العام نفسه في استلام هذه الدبابات ، وانتهت من ذلك في غضون سبعة أسابيع ، دون أن تدفع سوى تكاليف شحنها من أوروبا ، والبالغة مليون دولار فقط ، مع العلم أن ثمنها يصل إلى ١٤٠ مليون دولار . وقد عبرت مصر عن رغبتها منذ البداية في شراء تجهيزات من الولايات المتحدة لتعديل الدبابات (م ـ ٦٠ ، أ ـ ١) لتصل إلى مستوى الطراز المعدل (م ـ ٦٠ ، أ ـ ٣) ، لاسيما التجهيزات الخاصة بـ: كاشفات المدى بالليزر ، أجهزة موازنة واستقرار المدفع لرفع مستوى دقة الاصابة . ووافقت الولايات المتحدة على هذا المطلب ، وجرى الاتفاق على خصم ثمن هذه التجهيزات ـ البالغة نحو ٣٠ مليون دولار ـ من أصل المعونة العسكرية الأمريكية إلى مصر . وقد بدأت القوات المسلحة المصرية بالفعل منذ منتصف شهر يوليو في استلام عدد من هذه الدبابات بعد أن انتهت المصانع الحربية المصرية من تطويرها وإجراء العمرة الرئيسية لها . وجرى الاعلان أن مصنع ٢٠٠ الحربي لانتاج واصلاح المدرعات وورش المدرعات الرئيسية سوف يقومان بتسليم الدبابات التي يتم الانتهاء من تطويرها تباعا ، مع الحرص على زيادة كفاءتها ، بما يتلائم مع ظروف قواتنا المسلحة من ناحية ، وبما يرفع مستوى تسليحها وفاعليتها إلى مستوى دبابات القتال الرئيسية من ناحية أخرى .

وفي نفس الوقت ، شهد عام ١٩٩٠ استمرار القوات المسلحة المصرية في مشروع تجميع الدبابة الأمريكية المتطورة (م ١ ـ ايه ١ ابرامز) ، حيث أعلن وزير الدولة للانتاج الحربي في بداية العام أن أول دبابة من هذا الطراز سوف تخرج من مصنع ٢٠٠ الحربي في يوليو ١٩٩٢ ، وجرى التأكيد على أن الجانب المصري انتهى من ٨٠٪ من الأعمال الانشائية والفنية بالمصنع . ومن المنتظر الانتهاء من الانشاءات وإدخال الآلات الأساسية للمشروع في سبتمبر ١٩٩١ . وفي إعقاب ذلك ، سوف تبدأ عمليات التجميع والانتاج الكمي للدبابات بشكل تبادلي مع الدبابة المماثلة المنتجة في الولايات المتحدة الأمريكية . وعلى وجه العموم ، فإن التصريحات الصادرة عن المصادر العسكرية المصرية بخصوص هذا المشروع خلال عام ١٩٩٠ ، لاسيما بالنسبة للجوانب المتعلقة بالانتهاء من أعمال البنية الأساسية في المشروع ، وتوقيت البدء الفعلي في الانتاج ، تنطوي على تراجع عن التوقيتات التي صدرت عن نفس هذه المصادر خلال عام ١٩٨٩ ، حينما أعلن أن أعمال الانشاء وإدخال الآلات الأساسية سوف تنتهي في أواخر سبتمبر ١٩٩٠ ، على أن تبدأ عملية انتاج الدبابة عقب ذلك مباشرة . ويؤكد هذا التراجع في أحد جوانبه على وجود بعض العراقيل أمام المشروع ، والتي نجمت عن رغبة الشركات الأمريكية المشاركة في البرنامج في الحفاظ على حقوق الأجزاء التي تنتجها من الدبابة ، وهي عراقيل سعى الجانبان المصري والأمريكي إلى التغلب عليها ، الأمر الذي تأكد من ناحية الجانب الأمريكي بصفة خاصة من خلال ما أعلن في

أواخر شهر مارس من العام عن قيام وزارة الدفاع الأمريكية بإعتماد ما يزيد عن ستة ملايين دولار لدعم شركة (جنرال ديناميكس) لتستمر في تنفيذ مشروع انتاج هذه الدبابة بصورة مشتركة مع القوات المسلحة المصرية ، مع الاعلان عن نية الجانب الأمريكي الالتزام بإستكمال انتاج هذه الدبابات في منتصف عام ١٩٩٧ ، وفقا للاتفاق الأصلي الموقع بين الجانبين المصري والأمريكي في يناير ١٩٨٩ . كما أكد وزير الدفاع الأمريكي خلال نفس الفترة أن قرار اغلاق خطوط انتاج الدبابة (ام ١ - ايه ١ أبرامز) بحلول عام ١٩٩٣! في المصانع الأمريكية لن يؤدى إلى إلغاء التعاقدات الخاصة بالتعاون مع مصر في تصنيع هذه الدبابة أو التأثير عليها بأي شكل من الأشكال .

ومن ناحية أخرى ، انتهت القوات المسلحة المصرية من استكمال خطة تطوير وتحديث الدبابات الشرقية والغربية العاملة لديها . وقد تم اعداد أكثر من نموذج لتطوير الدبابة (ت - ٥٤) اشتركت فيها شركات عالمية ، وأعلن أن التركيز كان موجها نحو اختيار أحد هذه النماذج لتعميمه وتطوير مختلف الدبابات من هذا الطراز بناء عليه بعد تجربته . كما شهدت الدبابة (ت - ٥٥) المزيد من عمليات التطوير التي ركزت على تركيب المدفع ١٠٥ مم عليها ، وتزويدها بأجهزة ادارة نيران وأجهزة رؤية ليلية حديثة . أما الدبابة (ت - ٦٢) ، فقد تم تنفيذ عينة لتركيب المدفع ١٠٥ مم عليها ، وأجريت عليها دراسات لتعميم هذا التعديل مع تركيب جهاز ادارة نيران متقدم وأجزة رؤية ليلية حرارية لتساير دبابة التسعينات . وقد ذكرت المصادر المسئولة أن هذه التطويرات سوف تؤدي إلى اطالة العمر الافتراضي للدبابة الشرقية بما يصل إلى حوالي عشر سنوات أخرى ، ولكن أصبح مصير هذه الخطة مجهولا بعد اعلان مصر قبولها استلام الـ ٧٠٠ دبابة أمريكية ، وقبولها بالتالي الاستغناء عن عدد مماثل من الدبابات السوفيتية العاملة لدى الجيش المصري ، مما سيؤدى بالتالي إلى تقليل عدد ما تملكه القوات المصرية من تلك الدبابات ، كما سيؤدى إلى تحويل قوة الدبابات المصرية إلى قوة مؤلفة في أغلبها من دبابات أمريكية الصنع .

وقد شهد عام ١٩٩٠ المزيد من الاهتمام بتطوير وتصنيع ناقلات الجنود المدرعة من جانب القوات المسلحة المصرية ، فقد أعلن أن مصانع الهيئة العربية للتصنيع نجحت في استكمال التدريع الاضافي للمركبة (م - ١١٣) ، وتم اقرار العينة النهائية لها من جانب القوات المسلحة المصرية بعد تجارب استمرت عامين بدون فقدان أية خاصية للمركبة مثل القدرة على اجتياز الموانع المائية وخفة الحركة عبر الأراضي الصعبة ، علاوة على أن هذا التدريع الاضافي سوف يتيح استخدام المركبة في عمليات حرس الحدود وعمليات الاستطلاع بعد تجهيزها بأجهزة الملاحة والرؤية الليلية ، إلى جانب استخدامها في عمليات الدعم النيراني بالهاون ، والدعم النيراني القريب المضاد للطائرات ، وكذلك عمليات التأمين الفني والنجدة . أما التطور الأكثر أهمية في هذا الاتجاه فيتمثل في نجاح الهيئة العربية للتصنيع في انتاج طراز جديد من العربة (فهد) تحت اسم (فهد - ٣٠) مزودة بمدفع عيار ٣٠ مم محمل على البرج ، ويستخدم الذخائر شديدة الانفجار والخارقة للدروع ، وزودت أيضا بقاذف صاروخي مضاد للدبابات لديه القدرة على اختراق الدروع حتى سمك ٥‚٥ سم ، كما تتميز المركبة بإحتوائها على أجهزة متقدمة للاتصال والرؤية الليلية . وتمتلك المركبة قدرة عالية على العمل في مختلف أنواع الأراضي ، ومختلف الظروف الجوية . وتتيح لها منظومة الأسلحة التي تتسلح بها ، القدرة على العمل ضد تجمعات الأفراد والمدرعات والطائرات المقاتلة التي تحلق على ارتفاعات منخفضة ، بالاضافة إلى استمرار العمل حاليا على تجهيز المركبة بنظام خاص لرفع الضغط وتنقية الهواء لتوفير الوقاية من التلوث النووي والكيماوي والجرثومي لحماية طاقم المركبة . وقد أعلن أن القوات المسلحة المصرية قد انتهت من إجراء التجارب بنجاح على هذه المركبة الجديدة .

وفي نفس هذا الاطار ، أعلنت المصادر العسكرية المصرية المسئولة خلال عام ١٩٩٠ عن اعتزام القوات المسلحة البدء خلال التسعينات في انتاج أول ناقلة جنود مدرعة مصرية ، تحقيقا للتكامل في انتاج مختلف أنواع المدرعات اللازمة لهذه القوات ، وقد تلقت القوات المسلحة بالفعل عدة عروض من شركات دولية لانتاج ناقلات جنود مدرعة متعددة الأغراض ، وبدأت وزارة الدفاع بالتعاون مع الجهات الأخرى المعنية في اجراء دراسات مستفيضة لهذه العروض . ومن المنتظر أن يجرى انتاج ناقلة الجنود المزمعة في مصنع ٢٠٠ الحربي .

وفيما يتعلق بالتطويرات التي أجريت في مجال المدفعية ، أعلن خلال عام ١٩٩٠ أن خطة تصنيع المدفعية المصرية ترتكز بصفة أساسية على انتاج المدافع عيار ١٢٢ مم ، ١٣٠ مم ، إلى جانب الحصول على عدد من المدافع طراز ١٥٥ مم بالشراء المباشر ، إذ أن انتاجها محليا غير اقتصادي . كما انتهت القوات المسلحة من إدخال منظومة نيران المدفعية التي تقوم على استخدام الحواسب الآلية في جميع أعمال ادارة نيران المدفعية بأعيرتها المختلفة دون تدخل العامل البشري ، والتي كانت قد صممت وأنتجت بالأيدي المصرية بنسبة ١٠٠ ٪ . وقد أجريت بالفعل بيانات عملية لبعض التشكيلات بإستخدام هذه المنظومة بعد الانتهاء من ادخالها إلى الخدمة العاملة . وفي

نفس هذا الاتجاه ، نجحت الصناعات الحربية المصرية فى انتاج عينة جديدة من القاذف الصاروخى عيار ١٢٢ مم الرباعى المحمل على عربة ، وتم اجراء التجارب عليه واقرار العينة النهائية تمهيدا لتصنيعها محليا ، وسوف يتم ادخال هذا القاذف الصاروخى الجديد للعمل مع وحدات المظلات التى تتطلب سرعة عالية فى تنفيذ مهامها . كذلك فقد أعلن عن نجاح الاختبارات النهائية لأول نظام مدفعية مصرى ذاتى الحركة من طراز ١٢٢ مم (د - ٣٠) ، بإجراء اختبار سير لمسافة ١٠ آلاف كيلو متر ، وهذا النظام عبارة عن مدفع هاوتزر عيار ١٢٢ مم محمل على مركبة مدرعة من طراز (م - ١٠٩) ويصل مدى المدفع إلى ١٥ كيلو مترا . وتستهدف مجمل هذه التطورات زيادة مدى العمل الخاص بأنظمة المدفعية المشار إليها عن طريق زيادة قدراتها على التحرك ، فضلا عن زيادة دقة الاصابة التى تحققها ، الأمر الذى يساعد فى النهاية على زيادة قدراتها على المناورة والاشتباك داخل مسرح العمليات .

ب - تسليح القوات البحرية :

لم تشهد القوات البحرية خلال عام ١٩٩٠ أى تغيير يذكر فى عدد القطع البحرية التى تمتلكها ، أو فى الجهود المبذولة فى اتجاه إدخال وحدات بحرية جديدة إلى الخدمة العاملة . وتتسم التطورات التى حدثت خلال العام المذكور فى صفوف هذه القوات بالضآلة والهامشية ، حيث اقتصرت على الاعلان فى بداية العام عن موافقة الولايات المتحدة على تزويد البحرية المصرية بحوالى ٢٩ صاروخا بحريا من طراز (هاربون) لتحديث تسليح القطع البحرية العاملة ، كما أعلن أيضا عن نجاح المصانع الحربية المصرية فى تطوير وتعديل المدفع المضاد للطائرات عيار ٢٣ مم حيث يمكن تركيبه على اللنشات البحرية لزيادة كفاءتها على العمل ضد الطيران المنخفض ، علاوة على قيام القوات البحرية حاليا بتطوير وتعديل الطوابى البحرية لكى تناسب تركيب واستخدام المدفع عيار ٢٣ مم على اللنشات والقطع البحرية .

وفى نفس هذا الاطار ، استمرت القوات البحرية فى تنفيذ خطة التطوير التى وضعتها منذ عدة سنوات ، والتى تقوم بمقتضاها باقامة عدد من الروافع الضخمة وبناء عدد من اللنشات بالترسانة البحرية . فقد انتهت خلال الفترة ما بين أواخر عام ١٩٨٩ وأوائل عام ١٩٩٠ من انشاء رافع سفن حمولة ألف طن بعيناء سفاجة للقيام باصلاح وصيانة السفن الحديثة سواء الحربية أو التجارية . كما استمرت فى أعمال انشاء رافع السفن الجديد فى رأس التين بالأسكندرية حمولة ٥ آلاف طن ، والذى كان من المفترض افتتاحه رسميا فى منتصف عام ١٩٩٠ ، الا أنّ شيئا لم يعلن عن ذلك .

وبالاضافة إلى ما سبق ، تركز القوات البحرية على تدريب وتأهيل الأفراد العاملين فى صفوفها من الضباط والجنود فى اطار جهودها الرامية إلى رفع مستوى الأطقم البحرية بها .

على الجانب الآخر ، لم تعلن خلال العام المذكور أية تفصيلات بخصوص برنامج تطوير الغواصات العاملة لدى البحرية المصرية ، أو بخصوص جهود الحصول على صائدات الألغام أو كاسحات الألغام ، وهى برامج كانت ولاتزال تمثل الجانب الأساسى فى جهود تحديث القوات البحرية المصرية ، وتحيط بها تعقيدات عديدة جرى الحديث عنها فى الاعداد السابقة من التقرير الاستراتيجى . والواقع ، أنه مع الأخذ فى الاعتبار طبيعة الصعوبات التمويلية العديدة التى تواجه عمليات تحديث كافة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة عموما ، الا أن بروز هذه الصعوبات بشأن القوات البحرية بصفة خاصة إنما يعكس فى أحد جوانبه انخفاض الأولوية المعطاة لجهود تحديث هذه القوات بالمقارنة مع القوات الجوية والبرية والدفاع الجوى ، الأمر الذى أدى بالتالى إلى بروز آثار سياسة ترشيد الانفاق على القوات البحرية بدرجة أوضح من غيرها ، مما دفعها إلى اتباع سياسة للتوسع الرأسى تقوم على توجيه جهود التحديث والتطوير فى أغلبها نحو تعظيم أداء الوحدات البحرية المتاحة من خلال رفع كفاءة الأسلحة والمعدات البحرية ورفع كفاءة الأطقم البشرية ، مع زيادة التواجد فى المياه الاقليمية وزيادة عدد ساعات الابحار لكل قطعة بحرية من القطع الموجود بالخدمة . ولابد من الاشارة إلى أن هذا الانخفاض فى أولوية تحديث القوات البحرية يرجع إلى حد ما إلى حقيقة أن هذه القوات كانت ومازالت من أكثر البحريات تفوقا فى المنطقة العربية من الناحية العددية للقطع البحرية ، الأمر الذى ينتفى معه وجود تهديدات مباشرة يمكن أن تدفع البحرية المصرية إلى التوسع فى استيراد القطع من الخارج ، ويتعزز هذا الوضع بالنظر إلى المحدودية النسبية للدور الذى يمكن أن تقوم به البحرية فى حالة نشوب صراع مسلح بالمقارنة مع الأدوار الخاصة بالأفرع الرئيسية الأخرى ، يضاف إلى ذلك أن هذه الأفرع الأخرى كانت أكثر احتياجا للتطوير لمتابعة وملاحقة الايقاع السريع فى التطور التكنولوجى للأسلحة والمعدات الخاصة بها على المستويين الاقليمى والعالمى . وفى ظل هذا الوضع ، كان من الطبيعى أن يتراجع الاهتمام بالقوات البحرية فى برامج التحديث والتطوير الموضوعة فى ظروف ترشيد الانفاق وتقليص الميزانية الدفاعية .

وخلال السنوات القليلة المقبلة ، ينتظر أن تؤدى التطورات التى شهدها عام ١٩٩٠ ، خاصة على صعيد حل جانب هام من الديون العسكرية المستحقة على مصر للدول الغربية ، إلى افساح الطريق أمام القوات البحرية للحصول

على بعض المعدات البحرية مثل الصواريخ سطح - سطح ، والصواريخ جو - سطح المضادة للسفن ، لاسيما من فرنسا بعد موافقتها خلال عام ١٩٩٠ على بحث مسألة اعادة جدولة الديون العسكرية المستحقة على مصر . أضف إلى ذلك أن الالغاء الكامل للديون العسكرية الأمريكية المستحقة على مصر ، يمكن أن يؤدى بدوره إلى الاسراع فى تنفيذ مشروعات تحديث القوات البحرية المصرية التى كان الجانبان المصرى والأمريكى قد اتفقا عليها فى أعوام سابقة ، وبصفة خاصة برامج تطوير الغواصات وتحديث كاسحات الألغام الموجودة بالخدمة ، وكذلك برنامج توريد صائدات الألغام الحديثة إلى البحرية المصرية ، الا أنه سوف تبقى مع ذلك مسألة حصول مصر على غواصات تقليدية حديثة مستعصية على الحل بفعل الصعوبات التمويلية ، مع عدم وجود هذه النوعية من القطع لدى الولايات المتحدة ، حيث يقتصر انتاجها البحرى على الغواصات النووية فقط .

جـ - تسليح القوات الجوية :

استمرت القوات الجوية المصرية خلال عام ١٩٩٠ فى جهودها الرامية الى ملاحقة التقدم النوعى الحادث فى مجال الطيران ، جنبا الى جنب مع الاهتمام بتحقيق امثل استخدام ممكن لامكانيات القوات الجوية المتاحة ، مع التركيز فى نفس الوقت على تأهيل الافراد تأهيلا علميا عالى المستوى يتمشى مع التطور السريع فى التكنولوجيا الجوية .

ومن ابرز التطورات التى شهدها عام ١٩٩٠ فى الاتجاهات المشار اليها ، انتهاء الجانبين المصرى والامريكى من التوقيع على التعاقد الخاص بالدفعة الرابعة من الطائرات المقاتلة من طراز (ف - ١٦) ، والتى ينتظر ان يبدأ الجانب المصرى فى استلامها عام ١٩٩٣ . وتشتمل هذه الدفعة على ٤٠ طائرة منها ٣٤ من الطراز المقاتل الاساسى ، و ٦ من الطراز ذى المقعدين الخاص بمهام التدريب مع احتفاظه بالقدرات القتالية الكاملة . كما اكدت المصادر المسئولة فى القوات الجوية ان تسليم الدفعة الثالثة من هذه الطائرات سوف يبدأ خلال عام ١٩٩١ ، ويشتمل ايضا على ٤٠ طائرة اخرى سوف تستخدم فى سربين قتاليين جديدين . ومن ناحية اخرى ، عرضت تركيا فى اواخر عام ١٩٩٠ على مصر شراء صفقة طائرات مقاتلة من طراز (ف - ١٦) المصنعة فى تركيا ، وتتألف من ٤٠ طائرة . وركزت المصادر التركية على ان هذه الصفقة سوف توفر على مصر الاف الدولارات التى يمكن ان تدفعها عند شراء هذه المقاتلات من الولايات المتحدة وذلك ثمنا لشحنها . وتعتبر هذه المقاتلات الاربعون بمثابة جزء من حوالى ١٦٠ مقاتلة من طرازى (ف - ١٦ س) ، (ف - ١٦ د) يجرى تجميعها بمعرفة هيئة الصناعات الفضائية التركية ، والتى تشارك فيها شركتا جنرال ديناميكس وجنرال اليكتريك الامريكيتان بنسبة ٤٩ ٪ . وعلى الرغم من ان المصادر المصرية المسئولة فى وزارة الدفاع أو فى القوات الجوية لم تعلق على هذا العرض ، الا ان المعتقد انه غير قابل للتنفيذ من الناحية المبدئية ، وذلك فى ضوء ظروف الازمة الاقتصادية وضعف قدرة الجانب المصرى بصفة عامة على تمويل البرامج التسليحية ، والاعتماد فى ظل هذا الوضع على برنامج المساعدات العسكرية الامريكية السنوية لمصر فى تغطية معظم احتياجات القوات المسلحة من الاسلحة والمعدات الحديثة .

وقد اعلن خلال عام ١٩٩٠ ان الجانبين المصرى والفرنسى قد اتفقا على اتمام جدول تسليم مقاتلات (ميراج - ٢٠٠٠) كما خطط له فى الاصل ، بل جرى الاعداد للاسراع فى تسليم هذه المقاتلات . وقد جاء هذا التطور بعد اتفاق مصر وفرنسا على شطب جزء من الديون العسكرية المصرية لفرنسا أو تأجيل دفعها ، الامر الذى فتح الطريق أمام الجانبين للتعاقد رسميا على تزويد القوات الجوية المصرية بالدفعة الثانية من المقاتلات (ميراج - ٢٠٠٠) ، والتى يبلغ مجموعها ٢٠ طائرة ، مع الاتفاق مبدئيا على امكانية حصول هذه القوات ايضا على دفعة ثالثة من هذه المقاتلات تضم ٢٠ طائرة اضافية ، وذلك طبقا للاتفاق الاساسى الذى كان الجانبان قد وقعا عليه فى اوائل الثمانينات . ومن المتوقع فى حالة التنفيذ الفعلى لبنود هذا الاتفاق ، ان تبدأ عملية تسليم مقاتلات الدفعة الثانية خلال عام ١٩٩١ ، وربما يكون من الممكن بعد ذلك ان يتم الاتفاق على السماح لمصر بتجميع أو انتاج الدفعة الثالثة من هذه المقاتلات فى المصانع الحربية المصرية . وفى نفس هذا الاطار ، اعلن خلال عام ١٩٩٠ انه قد جرى الاتفاق بين الهيئة العربية للتصنيع ومجموعة شركات (. داسو) و (طومسون) و (سنكما) و (ماترا) الفرنسية على زيادة التعاون المشترك بين هذه الشركات والهيئة ، وتنصب اغلب مجالات هذا التعاون فى ميدان الصناعة الجوية .

كذلك فقد اعلنت الولايات المتحدة الامريكية فى اوائل عام ١٩٩٠ موافقتها على تزويد مصر بطائرة انذار مبكر واحدة من طراز (اى - ٢ سى هوك اى) ، لتضاف الى الخمس طائرات الاخرى التى تمتلكها مصر بالفعل من هذا الطراز . وتمثل هذه الطائرة السادسة حلقة هامة لتغطية كافة الاتجاهات الاستراتيجية لمصر . وسوف يؤدى امتلاك القوات الجوية لهذه الطائرات بصفة عامة الى تحقيق طفرة كبيرة فى اسلوب ادارة المعارك الجوية مع الطائرات المعادية ، فضلا عن كونها بمثابة الركيزة الاساسية فى النظام الآلى للقيادة والسيطرة على كافة الافرع الرئيسية ، الذى جرت خلال نفس العام ، مواصلة استكمال المراحل النهائية به .

كما تعاقد الجانبان المصرى والامريكى خلال عام ١٩٩٠ على حصول مصر على ٢٤ طائرة هليوكبتر قتالية من طراز (أ . هـ . ٦٤ آباشى) ، مع عدة مئات من الصواريخ الموجهة المضادة للدروع من طراز (هل فاير) المخصصة لتسليح هذه الطائرات ، بالاضافة إلى معدات وخدمات مساندة أخرى ملحقة بها . ومن المقرر أن يجرى توريد هذه الطائرات خلال عام ١٩٩١ . وسوف تمثل الهليوكبتر (آباشى) إضافة هامة إلى أسطول طائرات الهليوكبتر العاملة فى صفوف القوات الجوية المصرية ، والذى يتألف حاليا من حوالى ٧٢ طائرة من طراز (جازيل) ، جمعت وأنتجت فى مصر بموجب ترخيص رسمى من فرنسا . وتنصب القيمة الاساسية للهليوكبتر (آباشى) فى مجال مكافحة المدرعات ودعم أعمال قتال القوات البرية من خلال أداء مهام المساندة البرية والهجوم الأرضى .

ومن ناحية أخرى ، حصلت القوات الجوية المصرية أيضا على تسع طائرات تدريب من طراز (ل . ٣٩ الباتروس) ، أهداها الرئيس الليبى العقيد معمر القذافى بجميع قطع غيارها الى الكلية الجوية المصرية بمناسبة احتفالات ليبيا بالعيد العشرين لجلاء القوات البريطانية عن طبرق . وتمثل هذه الطائرات التسع اضافة إلى قدرات التدريب بالكلية الجوية ، وتختص اساسا باداء التدريب الاساسى والنفاث المتقدم ، وهى فى الأصل طائرة تشيكية ، كانت الصناعة العسكرية التشيكية قد طورتها منذ الستينات بالتعاون مع الاتحاد السوفيتى ، وتخدم حاليا فى القوات الجوية لبعض دول حلف وارسو والعديد من الدول النامية . وبشكل عام ، تتمثل الفائدة الأساسية لانضمام هذه الطائرات الى الخدمة بالكلية الجوية فى أنها يمكن أن توفر بعض متطلبات التدريب الاساسى والنفاث المتقدم ، خاصة وأنه كانت هناك حاجة ملحة لاضافة المزيد من طائرات التدريب التى تغطى هذه المهام ، الأمر الذى كان قد دفع الهيئة العربية للتصنيع منذ عام ١٩٨٩ نحو التفكير فى البدء فى تجميع أعداد إضافية من طائرات التدريب الأساسى البرازيلية (توكانو امبراير) بموجب تعاقد كانت الحكومتان المصرية والبرازيلية قد وقعتا عليه فى أوائل الثمانينات .

وقد اهتمت القوات الجوية المصرية خلال عام ١٩٩٠ بمواصلة تطوير اسطول طائرات النقل بها ، حيث تعاقدت هذه القوات مع شركة (لوكهيد) الامريكية على تنفيذ وإدارة برنامج لدعم وصيانة ما لديها من الطائرات (سى . ١٣٠) ، البالغ عددها ١٩ طائرة ، فضلا عن انشاء المرافق الارضية الخاصة بأداء هذه المهام ، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها انشاء مرفق دولى معتمد لعمليات الصيانة المبرمجة الخاصة بالطائرات (سى . ١٣٠) المصرية وسوف يستغرق تنفيذ هذا التعاقد حوالى ثلاث سنوات ، وسوف تشارك فيه أيضا عدد من الشركات الامريكية الفرعية التابعة لشركة (لوكهيد) ، والتى سوف تعنى فى الاساس بتوفير برامج التدريب والصيانة ، وتقديم المساعدة الفنية ، فضلا عن تأمين الدعم التسويقى الدولى للمرافق المزمع انشاؤها ، بحيث لا يقتصر استخدامها على القوات الجوية المصرية ، وإنما يمتد كذلك لصيانة ودعم الطائرات العاملة لدى الدول الأخرى فى المنطقة من نفس الطراز ، بما يمثل مصدراً إضافيا للدخل القومى المصرى ، الأمر الذى يمكن أن يعوض على الأقل التكاليف الخاصة بانشاء البنية الاساسية لهذه المرافق ، علاوة على زيادة قدرة مصر فى مجال الاعتماد على الذات فى صيانة أسطولها الجوى .

كما شهد عام ١٩٩٠ قيام الصناعة الجوية المصرية ببعض الخطوات الهامة فى اتجاه تنويع الانتاج وملاحقة التقدم النوعى الحادث فى تكنولوجيا الطيران ، بما يساعد فى نفس الوقت على الاستخدام الكامل لطاقات التصنيع المتاحة لدى مصر . وقد تمثلت الجهود المبذولة فى هذا الاتجاه بصفة أساسية فى التباحث مع شركة (انستروم) الامريكية المتخصصة فى صناعة طائرات الهليوكبتر على قيام الجانب المصرى بتصنيع الأجزاء والمكونات الخاصة بالطائرة الهليوكبتر (انستروم) ، واخضاع هذا المشروع لدراسة مكثفة لدى الجانبين المصرى والامريكى . ولم تحدد مصادر الهيئة العربية للتصنيع تفصيلا طراز الهليوكبتر موضع التباحث ، إلا أن المعتقد بصفة مبدئية أن المباحثات بين الجانبين دارت حول الطائرة (انستروم . ٢٨٠ اف . اكس) ، وهى هليوكبتر خفيفة ذات ثلاثة مقاعد . وقد اشارت المعلومات الأولية المتاحة بصدد هذا الموضوع أن برنامج التعاون سوف يتم على غرار ما اتبعته الهيئة العربية للتصنيع مع شركة (جنرال ديناميكس) من تصنيع بعض أجزاء المقاتلة الامريكية (ف . ١٦) متعددة المهام . وقد قام وفد من الشركة الامريكية بزيارة مصنع الطائرات التابع للهيئة العربية للتصنيع للتعرف على قدراته وامكانية تصنيع اجزاء ومكونات الهليوكبتر المذكورة به . وعلى الرغم من أن هذا الوفد قد أبدى ثقته فى أعقاب الزيارة بقدرة الجانب المصرى على التنفيذ ، إلا أنه لم تعلن فى أعقاب ذلك أية تفصيلات أخرى بخصوص هذا المشروع المقترح .

وبالاضافة الى ما سبق ، واصلت القوات الجوية المصرية الاهتمام بالانظمة المساعدة المعروفة بوسائل مضاعفة القوة ، بهدف تنمية القدرات الذاتية لهذه القوات فى المجالات الفنية بالنسبة لصيانة وتشغيل وسائل القتال والمعدات المتوفرة لديها ، وقد انعكس هذا الاهتمام خلال عام ١٩٩٠ فى مواصلة تجهيز القوات الجوية باحدث اجهزة اليكترونيات الطيران ، التى تزيد من قدرات طائرات

القتال ، خاصة أجهزة الملاحة المتقدمة التى يمكنها الاتصال بالاقمار الصناعية ، وأجهزة التنشين التى يمكنها توجيه القنابل والصواريخ باشعة الليزر .

د ـ تسليح قوات الدفاع الجوى :

على الرغم من أن قوات الدفاع الجوى لم تشهد خلال عام ١٩٩٠ ادخال أية أسلحة أو معدات رئيسية جديدة الى صفوف الخدمة العاملة فيها ، إلا أن التطورات التسليحية التى شهدتها هذه القوات خلال العام المذكور تعتبر اكبر كثافة عند المقارنة على وجه الخصوص مع التطورات المماثلة خلال الاعوام القليلة الماضية ، سواء من حيث أعمال التطوير التى أجريت على الاسلحة والمعدات الموجودة بالخدمة ، أو من حيث تعدد منظومات الاسلحة والمعدات التى جرى التعاقد عليها أو دراسة التعاقد عليها مع مصادر التوريد الاجنبية . وتستهدف هذه التطورات بصفة اجمالية تمكين قوات الدفاع الجوى المصرية من امتلاك القدرة على مسايرة التطور السريع والمتلاحق فى اسلحة الهجوم الجوى ، الأمر الذى جعل التنافس بين اسلحة وعناصر الهجوم الجوى واسلحة وعناصر الدفاع الجوى يتخذ فى الوقت الراهن صفة المباراة العلمية التكنولوجية النشطة والمستمرة بصورة اكثر بروزا من اى وقت مضى . ويفرض هذا الوضع على قوات الدفاع الجوى المصرية بالتالى ضرورة العمل على مواكبة التطورات الحادثة فى امكانات طائرات القتال المعادية . وخلال عام ١٩٩٠ ، اشتملت اعمال التطوير فى اسلحة ومعدات الدفاع الجوى المصرى على : تطوير اساليب النيران العاملة ضمن منظومات الدفاع الجوى ، والاستمرار فى تطوير نظام القيادة والسيطرة الآلية ، والعمل على مواصلة تطوير وسائل الاستطلاع الجوى .

ففى مجال تطوير اساليب النيران العاملة ضمن تشكيلات الدفاع الجوى المصرية ، استهدفت اعمال التطوير خلال عام ١٩٩٠ تحقيق المزيد من التكامل بين منظومات النيران العاملة لديها ، وذلك فى اطار اسلوب النيران المتكامل الذى تتبناه قوات الدفاع الجوى المصرية ، والذى يقوم على المزج بين انواع متعددة من الصواريخ الموجهة ارض ـ جو والمدفعية المضادة للطائرات لتغطية مناطق القتال المستهدفة من خلال امتلاك كثافة نيرانية عالية تضمن صد الهجمات الجوية الكثيفة الاكثر احتمالا لاقتراب هذه الهجمات . وقد اعلن خلال عام ١٩٩٠ عن نجاح قوات الدفاع الجوى فى تطوير صاروخ جو ـ جو سوفيتى الصنع ، بعد أن ألغى استخدامه فى القوات الجوية المصرية ، ليصبح صاروخ ارض ـ ارض مضاد للطائرات . كما أعلن ايضا ان العناصر الفنية فى الدفاع الجوى المصرى ما زالت تدرس الحصول على الصاروخ الامريكى المتطور من طراز (باتريوت) المضاد للطائرات والمضاد للصواريخ . وتؤكد بعض المصادر ان هذا الصاروخ سوف ينضم قريبا الى قوات الدفاع الجوى المصرية ، الامر الذى سيمثل اضافة هامة الى قدرات هذه القوات وزيادة فاعليتها بدرجة ملموسة ، لما يتميز به من قدرات متطورة تتيح له امكانية التعامل مع اكثر من هدف جوى معاد فى وقت واحد ، حيث يستطيع كشف وتتبع مائة هدف فى الجو ، كما يمكنه التعامل حتى مع الاهداف التى تختفى خلف خط الافق الى جانب ما يتميز به هذا الصاروخ من قدرات هائلة على الاتصالات ونظام التعاون مع الطائرات الصديقة بل وتأمينها ايضا ، علاوة على امتلاك قدرات هامة على المناورة ، وامكانية العمل ضد الغارات الكثيفة وظروف الاعاقة الشديدة معا .

كما اعلنت قوات الدفاع الجوى عن نجاحها فى تطوير الصواريخ الشرقية المضادة للطائرات من طراز (سام ـ ٢) بالتعاون مع الصين ، والتى تقدر بعض المصادر الدفاعية الغربية عدد الوحدات المملوكة منها لدى القوات المصرية بحوالى ٤٠٠ صاروخ . وقد اعلن ايضا عن الانتهاء من اقامة مركز لصيانة الصواريخ من طراز (هوك) ، والاستمرار فى اعمال صيانة مختلف الصواريخ الغربية وتوفير التأمين الفنى لمختلف الصواريخ الغربية والشرقية العاملة فى صفوف هذه القوات .

وفى نفس هذا السياق ، قامت قوات الدفاع الجوى خلال عام ١٩٩٠ باجراء خطوات تكميلية لادخال النظامين (نيل ـ ٢٣) و (سيناء ـ ٢٣) الى صفوف الخدمة الفعلية بعد تعديلهما ، ويعتمد هذان النظامان على المدفع الثنائى المضاد للطائرات عيار ٢٣ مم السوفيتى الصنع ، والذى تقوم المصانع الحربية المصرية بانتاجه ، ويستهدفان توفير عنصر الدفاع الجوى المناسب عن التشكيلات القتالية . وقد شاركت فى تصميمهما شركتا (طومسون) و (سيرج داسو للالكترونيات) ، ويعتمد كلاهما على تركيب النظام على شاسيه ناقلة جنود مدرعة من طراز (م ـ ١١٣) . ويتألف النظام (سيناء ـ ٢٣) من وحدتين : الاولى مركبة استطلاع للكشف عن الهدف مزودة برادار قتالى من طراز (ر . أ ـ ٢٠ س) يمكنه كشف المقاتلات وطائرات الهليوكبتر العاملة فى مدى يصل الى ١٢ كيلو مترا ، والثانية وحدة النيران المؤلفة من مدرعة من طراز (م ـ ١١٣) مزودة ببرج به مدفع ثنائى عيار ٢٣ مم ، وكذلك بثلاثة قواذف صاروخية مصرية من طراز (عين الصقر) . اما النظام (نيل ـ ٢٣) ، فيتألف من وحدة استطلاع وكشف الهدف ، ووحدة السيطرة على النيران ، واربع وحدات لانتاج النيران . وتختص وحدة الاستطلاع باداء مهام المسح الرادارى وتقييم التهديدات ووصف الهدف ، فى حين تؤدى

وحدة السيطرة على النيران مهامها من خلال مجموعة من المستشعرات وكمبيوتر رقمي لادارة النيران . اما وحدة النيران نفسها ، فهي تتألف من مركبة (م - ١١٣) مسلحة بنسخة معدلة من المدفع عيار ٢٣ مم ، وعلى كل جانب من جانبي المركبة يوجد قاذفا صواريخ من طراز (عين الصقر) . وقد اتضح من المعلومات المتوفرة خلال عام ١٩٩٠ ، أن قوات الدفاع قامت بتعديل هذين النظامين بما يضمن زيادة كثافة النيران ، وزيادة الدقة في الاصابة . وانتهت هذه القوات بالفعل من انتاج وتنفيذ عينة ابتدائية من هذه الانظمة المعدلة . وقد وصل عدد العينات المصنعة من النظام (سيناء - ٢٣) إلى أربع عينات تمر حاليا بمرحلة التجارب المكثفة على كافة الاستخدامات الخاصة بها .

كما اعلن ايضا عن انتهاء قوات الدفاع الجوى من انتاج العينات الاولى من نظام الدفاع الجوى (رمضان - ٢٣) ، والذى يجرى انتاجه بالتعاون مع شركة (كونترافس) الايطالية بالاعتماد ايضا على المدفع الثنائي عيار ٢٣ مم ، وهو مزود بأجهزة متطورة لادارة النيران والتصويب من طراز (جن كينج) تتيح اجراء نسبة تدمير عالية ضد الاهداف المعادية دون تعريض النظام للانكشاف نظرا لقلة الضوضاء الصادرة عنه ولقلة الاشعاع الحرارى الناتج عن عملية التشغيل .

كذلك تمكنت قوات الدفاع الجوى من ادخال المزيد من التطويرات على نظام الدفاع الجوى (امون) ، واصبح معروفا الان بالنظام (امون - ٢ ب) ولم تعلن المصادر المسئولة في هذه القوات تفصيلا عن طبيعة تلك التطويرات ، إلا انه من الممكن استنتاج أنها قد اجريت على أساس النتائج التى استخلصت في ضوء الاداء الفعلي لهذا النظام عقب ادخاله للعمل ضمن تشكيلات الدفاع الجوى المصرية منذ فترة ليست بالقصيرة . ومن المعتقد أن التطويرات التى شهدها عام ١٩٩٠ قد اتجهت نحو زيادة قدرات هذا النظام على التعاون مع باقي عناصر الدفاع الجوى وزيادة قدراته على التعامل مع الأهداف المعادية . والمعروف أن هذا النظام قد اشتق في الاساس من النظام (سكاى جارد) الذى شاركت في انتاجه كل من ايطاليا وسويسرا والولايات المتحدة ، ويضم مزيجا من المدفعية متوسطة المدى عيار ٣٥ مم ، والصواريخ من طراز (سبارو) ، وتم تعديله وتطويره بأيدى مصرية حيث ادخل عليه ١٦ تعديلا رئيسيا ، بخلاف الكثير من التعديلات الفرعية ، وهو يمتاز بسرعة رد الفعل ، ولديه القدرة على الاشتباك مع ثلاثة اهداف في آن واحد ، ويمكنه تتبع الطائرات على ارتفاع منخفض جدا بواسطة حاسب إلي مركب عليه . وتعمل وحدات اطلاق الصواريخ في هذا النظام عن طريق تتبع الهدف ذاتيا حتى اصابته . وقد امكن من خلال هذه التعديلات المصرية على النظام اكسابه امكانية التغلب على الصواريخ جو - أرض التى تطلقها الاهداف المقرر الاشتباك بها اليا ، مع اتاحة امكانية الاشتباك بالطائرات المسلحة بالصواريخ المضادة للطائرات .

أما في مجال مواصلة تطوير وسائل الاستطلاع الجوى ، فقد أعلن في عام ١٩٩٠ عن قيام قوات الدفاع الجوى بالتعاقد على توريد رادارات تعقب جديدة للعمل خصيصا مع الصواريخ (شاباريل) الامريكية ، وهى رادارات من طراز (تراك ستار) ، وكان توريد هذه الرادارات بمثابة جزء أساسي من التعاقد الأصلي بين الجانبين المصرى والامريكى الخاص بالصواريخ (شاباريل) . وقد جرى تطوير هذه الرادارات لحساب قوات الدفاع الجوى المصرية ، وهى مخصصة لأغراض البحث ومتابعة الأهداف ، وتركب على شاسيه مركبة قيادة من طراز (م - ٥٥٧ ، أ - ٢) ، ويبلغ أقصى مدى لعمل هذه الرادارات حوالى ٦٠ كيلو مترا . ويقوم نظام العمل الخاص بها على أنه فور التأكد من أن الهدف المحدد على شاشة الرادار معاديا ، تستعد وحدة الصاروخ (شاباريل) ، ويجرى رصد الهدف في مجال العمل الخاص بالرامى ، ثم يبدأ في التعامل معه . ويمثل دخول هذه الرادارات في أحد جوانبه امتداداً لجهود قوات الدفاع الجوى المصرية الرامية إلى استكمال تنظيم شبكة رادارية قادرة على توفير تغطية كاملة فوق جميع أراضي الدولة على جميع الارتفاعات ، بما يضمن تعميق الانذار عن الاهداف الجوية التى تطير على الارتفاعات المنخفضة جدا حتى الارتفاعات العالية جدا .

وفى مجال القيادة والسيطرة الآلية ، أعلنت المصادر المسئولة في قوات الدفاع الجوى في منتصف العام عن قرب استكمال نظام القيادة والسيطرة الالية في توقيت لاحق من نفس العام . ويعتمد هذا النظام على استخدام الحاسبات الآلية ووسائل العرض الاليكترونية بغرض تقليل الوقت المطلوب لتجهيز البيانات الابتدائية اللازمة لاتخاذ القرار ، كما أنها تزيد من سرعة نقل واستكمال المعلومات بالدقة التى يمكن الاعتماد عليها ، مما يوفر بالتالى القدرة على الاستخدام الكامل للامكانات القتالية لعناصر الدفاع الجوى . ومع نهاية العام ، لم تكن قد صدرت تأكيدات اضافية بصدد الانتهاء فعلا من اتمام هذا النظام ، فيما يمكن أن يشير إلى أن أسبابا ما قد حالت دون تحقيق ما سبق أن أعلنته قوات الدفاع الجوى .

هـ - القيادة والسيطرة :

تعتبر الجهود التى شهدتها سياسة التسليح المصرية خلال عام ١٩٩٠ في مجال القيادة والسيطرة ، بمثابة امتداد للجهود المبذولة منذ عدة سنوات لتطوير أنظمة القيادة والسيطرة

والاتصالات والحصول على المعلومات Command, Control, Communications; and Intelligence (C^3I) وتستمد هذه الجهود اهميتها من حقيقة أن هذه الأنظمة أصبحت تعتبر فى وقتنا الراهن واحدة من أهم عوامل مضاعفة القوة العسكرية فى المعارك الحديثة ، ومن أهم متطلباتها . وتقوم ببساطة على فكرة أن استمرار البقاء القومى يعتمد على مدى القدرة على ادراك التهديدات فى الوقت المناسب ، وسرعة الرد الايجابى عليها ، وبذلك تزداد قوة الردع حسب القدرة على تنفيذ ذلك ، ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف بدون التبادل السريع والمستمر والمزدوج للمعلومات من القيادة للتشكيلات على اختلاف أنواعها . وفى هذا الاطار ، بدأت القوات المسلحة المصرية منذ أواخر الثمانينات فى الاهتمام بإقامة نظام آلى متطور للقيادة والسيطرة والاتصالات والحصول على المعلومات ، بما يضمن سرعة الحصول على المعلومات عن العدو من خلال المصادر المختلفة ، مع التحليل السريع لهذه المعلومات والخروج منها بتفهم واقعى للمواقف ، مبنى على حسابات دقيقة فى ضوء المعلومات المكتسبة ثم صياغة القرار السليم وابلاغه إلى القوات من خلال وسائل اتصال على درجة عالية من الكفاءة ، مع المتابعة الدائمة لعملية تنفيذ هذا القرار .

وقد أعلن فى عام ١٩٩٠ ان من المنتظر استكمال نظام القيادة والسيطرة الآلية خلال نفس العام ، ويعتبر هذا النظام الأول من نوعه فى العالم من حيث أنه يجمع بين اسلحة شرقية وغربية فى نظام آلى يوفر صورة كاملة للموقف الجوى لمسافات بعيدة ، والهدف منه تطوير اسلوب عمل الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ، وبالذات الدفاع الجوى ، بحيث يمكنها العمل كمنظومة متكاملة فى تأدية مهامها بنجاح وفى التوقيتات الزمنية المطلوبة . ويعتمد هذا النظام على ربط جميع مصادر المعلومات المختلفة ، ثم اجراء عملية تصفية وترشيح للاهداف المرصودة باستخدام الحاسبات الاليكترونية الحربية . ويخدم هذا النظام الآلى المطور بالدرجة الأولى قوات الدفاع الجوى ، حيث يمكنه رصد نحو ٣٠٠ هدف فى وقت واحد دون أية نسبة خطأ ، ويتصل هذا النظام بقاعدة بيانات يمكن على ضوء الموقف الذى تم رصده أن تعطى مجموعة من القرارات المناسبة لمواجهة الموقف واتاحة امكانية اختيار أنسب هذه القرارات خلال أقل من دقيقة واحدة .

وتؤلف الانظمة الحديثة للاستطلاع والإنذار الركيزة الاساسية فى نظام القيادة والسيطرة الآلية لا سيما طائرات الانذار المبكر والرادارات الأرضية المتطورة والمناطيد الحاملة للرادار ونظم استقبال المعلومات المتلقاة من هذه العناصر . وكانت قوات الدفاع الجوى قد حصلت على أغلب عناصر هذا النظام سواء باستيرادها من الخارج او بالاتفاق على تصنيعها محليا بموجب تراخيص رسمية من الشركات الاجنبية المنتجة لبعض عناصر هذا النظام . وتعتبر نظم الرادار المحمولة جوا فى منطاد بمثابة الحلقة الاخيرة فى نظام القيادة والسيطرة الآلية ، وتعمل قوات الدفاع الجوى المصرية حاليا على ادخالها إلى الخدمة العاملة .

ويبدو أن العائق الرئيسى فى سبيل استكمال هذا النظام يتمثل بصفة اساسية فى تأخر عملية الحصول على النظم الرادارية المحمولة جوا ، فضلا عن عدم الانتهاء على ما يبدو من اعداد وتدريب الأطقم الفنية اللازمة لتشغيل هذا النظام . وعلى أية حال ، فإن التصريحات الصادرة عن المصادر المسئولة فى قوات الدفاع الجوى تؤكد على الاصرار على استكمال تنفيذ نظام القيادة والسيطرة الآلية ، وسوف يؤدى ذلك حال حدوثه إلى زيادة فاعلية عمليات الاسلحة المشتركة . كما سيؤدى بصفة خاصة إلى تمكين قوات الدفاع الجوى من امتلاك القدرة العالية على التعامل السريع مع الاهداف الجوية المعادية للتغلب على مشكلة القصر المتناهى فى الوقت المتيسر لنظام الدفاع الجوى لتنفيذ مهامه القتالية ، فضلا عما يوفره ذلك من مرونة كافية فى استخدام عناصر الدفاع الجوى بالشكل الذى يحقق الاستغلال الكامل لخواص اسلحة الدفاع الجوى المختلفة النوعية ، مع امتلاك القدرة فى نفس الوقت على الاستمرار فى القتال اثناء الهجمات الجوية المعادية وتحت ظروف الاستخدام المعادى لكافة اشكال الاعاقة الاليكترونية ، وكذلك مع امكانية استخدام اسلحة الدفاع الجوى بالكثافة والحشد الكافيين فى الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية مع امكان المناورة إلى الاتجاهات الاخرى طبقا للموقف .

٣ - السياسة التسليحية المصرية فى بيئة متغيرة :

شهد عام ١٩٩٠ العديد من التفاعلات الاقليمية والدولية ، والتى من شأنها أن تؤثر بصورة مباشرة على السياسة التسليحية المصرية . وتتمثل أهمية هذه التفاعلات فى أنها تتطلب تجاوبا سريعا من هذه السياسة ، بما يضمن عدم اتاحة الفرصة لها للتأثير سلبا على أمن مصر ومصالحها . وتتمثل التفاعلات المقصودة بصفة أساسية فى :

— الغزو العراقى للكويت

— تنامى التهديدات فى الاتجاه الاستراتيجى الجنوبى

— استمرار التطور غير المتوازن فى العلاقات الامريكية - السوفيتية

والواقع أن الانعكاسات العامة المترتبة على هذه التفاعلات انما تنصب بالدرجة الأولى فى السياسة الدفاعية المصرية ، إلا أن الاهتمام هنا سوف يدور حول تأثير التطورات الاقليمية والدولية المذكورة على السياسة التسليحية . بادىء ذى بدء ، لا بد من الاشارة إلى أن الغزو العراقى للكويت قد عكس تزايد التفاعلات الصراعية داخل العلاقات العربية - العربية ، وأكد وصول النظام الاقليمى العربى الى درجة خطيرة من العجز والشلل بفعل تفاقم التناقضات العربية ، الامر الذى أفسح الطريق أمام بروز دور استراتيجى جديد أمام القوة العسكرية المصرية ، يرتكز على حقيقة أن مصر تعتبر من أكثر الدول المؤهلة للقيام بدور فى حفظ الأمن والتوازن فى منطقة الخليج ، بصورة لا تثير قدرا من الحساسية مثل ذلك الذى قد يثيره قيام اطراف اجنبية أخرى بهذه المهمة . ومن ناحية اخرى ، فقد شهد عام ١٩٩٠ المزيد من التطور فى العلاقات الاثيوبية - الاسرائيلية ، والذى يتجه فى الغالب اتجاها مضادا للأمن القومى العربى ، سواء لأن هذا التطور يتم تحت زعم الدعم العربى لحركات المقاومة المسلحة ضد النظام الحاكم فى اثيوبيا ، أو لما يمكن أن يترتب على هذا التطور من امكانية التأثير على الموارد المائية لمصر ، فى حالة قيام الجانبين الاثيوبى والاسرائيلى بتنفيذ مشروعات مائية على نهر النيل بعد توفير التمويل والتكنولوجيا اللازمين لذلك . واخيرا ، فان للتطور فى العلاقات الامريكية - السوفيتية آثاره الهامة على القوة العسكرية المصرية ، إذ على الرغم من أن التطور المذكور قد ادى الى تخفيف حدة الاستقطاب والتوتر فى العلاقات الدولية ، وبالتالى تخفيف اثارهما على مصر ، الا انه أدى فى المقابل إلى انفراد الولايات المتحدة بمكانة القوة العظمى فى العالم ، بما يترتب على ذلك أيضا من إتاحة حرية الحركة لاسرائيل دون ان تخشى ردعا من قبل الاتحاد السوفيتى أو غيره ، الأمر الذى يمثل تهديدا للأمن القومى العربى وللأمن القومى المصرى على حد سواء .

وبناء على ما سبق ، فإن العبء الأساسى الملقى على عاتق القوة العسكرية المصرية يمكن تلخيصه بأنه يتركز فى الاسهام بدور ما فى اطار عملية (ملء الفراغ) فى الطرفين الشرقى والجنوبى للعالم العربى ، مع الأخذ فى الاعتبار امكانية تجدد المواجهة العسكرية مع اسرائيل . وليست هناك حاجة الى التأكيد على أن تحقيق أغراض الأمن القومى لأى دولة بالوسائل السياسية يعتبر بلا جدال أفضل من تحقيقها بالوسائل العسكرية ، إلا أن ذلك لا يعنى بأى حال من الأحوال ان تتقاعس الدولة عن متابعة ومراقبة التطورات الدولية والاقليمية ، والاستعداد لمواجهة أى نزاعات محتملة ، والحفاظ على مستوى مناسب من الإعداد القتالى للقوات . وقد استطاعت السياسة التسليحية المصرية طيلة الفترة الماضية تحقيق التوازن بين الاهداف والمبادىء المتبناه لديها والاوضاع القائمة فى مصر والمنطقة العربية ، مع الأخذ فى الحسبان أيضا اعتبارات التطور العالمى السريع فى التسليح ، وبالتالى فان المتغيرات المشار إليها سابقا لابد أن تفرض بعض الأولويات على هذه السياسة ، ولكن هذه الاولويات لا تتطلب تغيرات حادة فى السياسة التسليحية ، وإنما تتطلب بعض الأنشطة التكميلية فى نفس اتجاهات عمل هذه السياسة المتبعة بالفعل ، وبتركز ذلك بصفة رئيسية فى المجالات التالية :

ـــ الاستمرار فى أعمال تحديث القوات المسلحة بما يضمن توفير الاسلحة والمعدات الملائمة لتنفيذ المتطلبات العمليانية المترتبة على الأعباء الجديدة المذكورة .

ـــ الدراسة الدقيقة لمجالات التعاون العسكرى المشتركة فى المستقبل .

ـــ مواصلة تقوية وتطوير الصناعة الحربية الوطنية .

ويتطلب العمل على توفير الاسلحة والمعدات اللازمة لتنفيذ المتطلبات العملياتية المترتبة على الأعباء الجديدة للسياسة الدفاعية المصرية ، أن يتم التركيز بالدرجة الأولى على زيادة القدرات الحركية للقوات المسلحة المصرية ، واكسابها المزيد من القدرة على العمل على مسافات بعيدة ، مع امتلاك المزيد من خفة الحركة التكتيكية والاستراتيجية . ومن بين جميع المتطلبات التسليحية التى يفرضها هذا الوضع ، تتركز الأسبقية الأولى أمام السياسة التسليحية المصرية فى ضرورة العمل على زيادة قدرات النقل الجوى والبحرى الاستراتيجى ، حيث يقتصر عدد طائرات أسطول النقل الجوى العسكرى على حوالى ٣٢ طائرة مخصصة لأغراض النقل العسكرى منتظمة فى لواءين جويين ، علاوة على حوالى ١٠١ طائرة هليوكبتر مخصصة لاغراض النقل التكتيكى منتظمة فى ٣ ألوية جوية ، بينما يتمثل عدد القطع البحرية القادرة على أداء مهام نقل القوات فى ١٨ قطعة بحرية . وقد أدت محدودية قدرات النقل الاستراتيجى العاملة لدى القوات المسلحة المصرية ، إلى اضطرار مصر للاعتماد على طائرات النقل التابعة للدول الغربية ، خاصة الولايات المتحدة الامريكية ، للمساعدة فى نقل عناصر القوات المصرية المتجهة إلى الأراضى السعودية فى أعقاب نشوب أزمة الخليج .

ومن ناحية أخرى ، فإن الدلالة الهامة المستخلصة من الغزو العراقى للكويت ، وما تلاه من تداعيات أقليمية ودولية ، تتمثل بالنسبة للسياسة التسليحية المصرية فى ضرورة التدقيق والحذر قبل الدخول فى مشروعات للتعاون العسكرى المشترك مع الدول الأخرى ، بما يضمن عدم

استخدام الجانب الآخر لثمار هذا التعاون العسكرى بصورة تتعارض مع المصالح المصرية ، أو تمثل تهديدا مباشرا لها . وقد بدأ ذلك واضحا فى استخدام القيادة العراقية لقدراتها العسكرية ، والتى كان بعضها ناتجا عن تعاون مصرى - عراقى مشترك مثل الصواريخ الباليستيكية ، بصورة أدت إلى الحاق أضرار فادحة بالأمن القومى العربى ككل ، وأثرت بالتبعية على المصالح المصرية على المستويين السياسى والاقتصادى . وفى هذا الاطار ، تصبح هناك معادلة صعبة ينبغى على السياسة التسليحية المصرية أن تعمل على حلها بأسلوب رشيد ، وتقوم على ضرورة مواصلة التعاون العسكرى مع الدول العربية الأخرى ، بل والعمل على تطويره وتعميقه من ناحية ، دون أن يؤدى ذلك إلى الأضرار بالمصالح المصرية الحيوية فى المنطقة من ناحية أخرى .

يضاف إلى ما سبق ، أن من الضرورى العمل أيضا على تطوير قاعدة الصناعة الحربية المصرية والحرص على الدخول بها إلى ميدان تصنيع وانتاج الاسلحة والمعدات ذات المستوى التكنولوجى العالى ، لا سيما تلك الاسلحة والمعدات التى يصعب الحصول عليها من السوق العالمى . واذا كان تحقيق مثل هذا الهدف يكتسب أهمية غير خافية فى الظروف والأحوال العادية ، فإن هذه الأهمية تتضاعف بالضرورة فى ظل المتغيرات الاقليمية والدولية المشار إليها ، والتى تتزايد فيها هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولى ، وحرصها فى هذا الوضع على منع انتشار نوعيات معينة من الاسلحة والمعدات ، بما لا يلحق ضررا بمصالحها ومصالح حلفائها ، أو يخل بالتوازنات الأقليمية القائمة حاليا . كما يكتسب هذا الهدف أهمية واضحة ايضا فى وقت يتزايد فيه اصرار اسرائيل على الدخول إلى ميدان انتاج التكنولوجيا العسكرية المتطورة ، وذلك فى اطار مساعيها الرامية إلى اقامة هيكل جديد للقوة العسكرية يعتمد على الطفرات العلمية التكنولوجية بما يضمن استمرار التفوق الاستراتيجى الاسرائيلى . وبالتالى تتزايد الحاجة إلى تحقيق المزيد من قوة الدفع للصناعة الحربية المصرية للتغلب على قيود الموارد المخصصة لها ، وللتغلب ايضا على القيود التى تضعها الدول المتقدمة المالكة للتكنولوجيا العسكرية المتطورة ، الأمر الذى يصعب تنفيذه دون توجيه المزيد من الدعم السياسى والمخصصات التمويلية لهذه الصناعة .

ويشير ما سبق إلى أن الأجراءات المطلوبة للتكيف مع الظروف والمتغيرات الجديدة فى البيئة الدولية والأقليمية إنما تستلزم تبنى صيغة وسط تقوم على الموازنة بين المتطلبات التسليحية المفروضة على النحو الذى سبقت الإشارة إليه ، وبين القيود العديدة التى تواجه أعمال بناء القوة العسكرية المصرية ، وفى مقدمتها القيود الناجمة عن ظروف الأزمة الاقتصادية . اضف الى ذلك ، ان هذه المتغيرات تتطلب العمل على امتلاك القدرات التسليحية التى تكفل المزيد من الجدية فى التعامل مع مصادر التهديد الفعلية أو المحتملة ، مع الاستعداد لمواجهة اسوأ السيناريوهات المتوقعة فى المستقبل القريب لهذه المصادر الجديدة ، دون أن يعنى ذلك تراجع الاولوية المعطاة للتهديدات القائمة فى الاتجاه الاستراتيجى الشمالى الشرقى . وفى النهاية ، فان جملة ما سبق لا يعنى بأى حال من الاحوال الاقلال من قيمة الجهود المبذولة بالفعل فى اطار السياسة التسليحية المصرية ، فقد استطاعت هذه السياسة مواصلة جهود التحديث والتطوير فى ظروف اقتصادية بالغة القسوة ، ووفقا لصيغة مناسبة أخذت فى الاعتبار كافة المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية ، والمطلوب فى الوقت الراهن هو سرعة التجاوب والتكيف مع المستجدات الطارئة فى البيئة المحيطة بمصر ، إما لضمان الإفادة منها إلى اقصى حد ممكن ، أو على الأقل للحيلولة دون التأثر سلبا بالتداعيات المترتبة عليها .

رقم الإيداع ٨٢٣٧ / ١٩٩١

I.S.B.N.
977 - 13 - 0036 - 9

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠

نعتبر أن تطبيق منهج التحليل الثقافي الذي تبلورناه طويلا في دراسة المجتمع العربي ، هو نقطة البداية في دراسة السلوك السياسي والاجتماعي والاقتصادي كما مورس اثناء ازمة الخليج ، وكذلك في تحليل الآثار التي ترتبت على الحرب ، وذلك على مستوى السلطة والمثقفين والجماهير .
وهذا المنهج يركز على دراسة رؤى العالم السائدة في مجتمع معين ، وعلى تحليل الادراكات والتصورات والصور النمطية عن النفس وعن الآخرين ، وعلى القيم السائدة ، وعلى نوعية الخطابات السياسية المتصارعة في المجتمع مع تركيز خاص على اللغة باعتبارها معبرة برموزها عن الشبكة المعقدة للقيم والمعايير التي تؤثر على السلوك الاجتماعي والسياسي في التحليل النهائي .
واذا انطلقنا في تطبيق منهج التحليل الثقافي ، من واقع دراسات ممارسات السلطة والمثقفين والجماهير في ازمة الخليج ، فانه يمكننا إثارة عدد من الموضوعات الأساسية التي تستحق البحث والتحليل ليس في ندوة واحدة أو عدة ندوات ، بل انها ينبغي ان تكون على اجندة البحث في مراكز البحوث العربية المتخصصة ، ولدى المثقفين القوميين العرب المعنيين بقضية الوحدة العربية . وهذه الموضوعات تتركز في خمس مشاكل : خطاب المثقفين في مواجهة الازمة ، مشكلة الأنا والآخر في العلاقات العربية ، ومنهج التفكير السياسي العربي ، والتحليل الثقافي للقيم السائدة في المجتمع العربي ، والعلاقة بين الوطن العربي والعالم .

إن دور المثقفين في المجتمع العربي يحتاج ، في ضوء ممارسة المثقفين الفعلية اثناء ازمة الخليج ، الى حوار تقدى يركز على مجموعة القضايا والمشكلات واهمها : علاقة المثقفين العرب بالسلطة ، وعلاقتهم بالجماهير ، واسلوبهم في التعبير عن انفسهم ، ومناهجهم في الدعوة الى التغيير الاجتماعي بين الثورية والاصلاحية ، وتصوراتهم للعلاقة مع الآخر ، ومع النظام العالمي الذي يهيمن عليه الغرب اساسا .

إن هذا الحوار الذي ندعو اليه ، والذي نرجو ان يساهم فيه جمهرة المثقفين العرب من كافة الاتجاهات السياسية ، ينبغي ان يصدر عن رغبة اكيدة في النقد الذاتي ، وقدرة فكرية في نقد الآخر ، وهدف واضح ومحدد ، هو تاكيد الدور الفاعل للمثقفين العرب في تطوير المجتمع العربي . فهذه العملية التاريخية الكبرى - كما اثبتت الاحداث في الماضي والحاضر - مهمة لايمكن ولايجوز ان نتركه فقط لصانعي القرار من السياسيين المحترفين لان صياغة المستقبل العربي ليس من حق احد اياً كان ان يحتكرها ، بل ينبغي ان نصنعه معا ، مثقفين وجماهير ، من خلال النضال السياسي والثقافي الواعي ، وفي سياق تسوده الديمقراطية الحقيقية .

(من المقدمة)